

\*( الجزء الثالث ) \*

— — — — —

من معنى المحتاج الى معرفة معاني ألفاظ المنهاج للعلامة العامل  
والفهمامة الكامل خاتمة المحققين وعمدة المتأخرين الامام  
الفيقيه ذي الرأي المنيب الشيخ محمد الشريفي الخطيب  
سقى الله نراه انه قريب محبب في فقهه  
ومذهب الشافعي رضي الله عنه  
وأرضاه وجعل مقر قربه  
ورضوانه منواه  
آمين

عالمك بتحصيل الخطايب فانه \* بانسلاسه لله لا شريك تنتفع  
وطالعه سقا وانق الله دائما \* ولا تعصه ان شئت فهمك ينفع  
وان خفت أهوالك ببقرة \* فوسل به وادعو الهك متضع  
يقترح عليك الله كريك ساعة \* وابالك أن تنكر لذاك فتنة طاع

\*( وبها مشه من المنهاج المذكور لابي زكريا يحيى ) \*  
\*( ابن شرف النووي الشافعي رحمه الله ) \*

بسم الله الرحمن الرحيم

\*( كتاب الفرائض )\*

أى مسائل - مسألة الموارث جميع مريضه بمعنى مفرصة أى مقدرة لما قسم من السهام المقدرة فعلت على  
 غيرها وإنما انصرف المصنف فى الترجمة على الفرائض لأنه أراد بها مسائل قسم الموارث كما قدرته الصادقة  
 بالعرض والوصية أراد لا ملب والمرض لغة المقدرة قال تعالى مصف ما عرضتم أى قدرتم وأنى معنى  
 القناع قال تعالى أصنام مرفوعة أى مغلوطة محدودا ومعنى الأروال قال تعالى أسالذى مرض عليك القرآن  
 أى أوله ومعنى الدين قال تعالى ممرض الله لكم تحله أى يسكنكم أى بن ومعنى الإحلال قال تعالى  
 ما كل على الذى من حرج فيما رضى الله له أى أحل ومعنى العطاء تقول العرب لأصبت منه مرفعا ولا مرفعا  
 وأما كتاب الفرائض فمشتملا على هذه المعاني الستة لما فيها من السهام المقدرة والمعادير المستقلة والعطاء  
 المردودين الله تعالى لكل وارث نصيبه وإحلاله وإمالة معنى بذلك وشرعها نصيبه مقدرة شرعا وإرث  
 والأصل فى الفرائض آداب الموارث والاحسان الآتية كسائر العجىب ألقوا الفرائض ما هاهنا بما فى  
 ولاولى رجل ذكر فاقبل ما فائدة ذكره من رجل أحب ماله لما كيد للآية وهم أنه مقابل لأمى  
 بل المراد أنه مقابل الآتى فاقبل لو أنصر على ذكره كفى ما فائدة ذكره مع أحب ماله لا يوهبهم  
 أنه عام بمحصره وكان فى الخاطبة موارث كالوارثون فى حال دون الدسار والكاردون الصغار وكانوا  
 يعملون حيا الروحى ان يلقى عليها من مال الروحى ويورثون الأرحام ووجه أحبه وكان فى ابتداء الإسلام  
 بالخلف والوصية قبل دمتى تمتك ترضى وأرسل ثم سمع وارتوا بالسلام والهجرة ثم سمع وكانت الوصية  
 واحدة لا والدين والاقربى ثم سمع بآيتى الموارث آية الشاة التى فى أول النساء وآية الصيف التى فى  
 آخرها لما نزلت قال صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى كل دى حتى سمع ألا وصية لوارث واشتهر الاثنان  
 بالحث على تعليم ما وتعلمها منها تعلموا الفرائض وعلموه أى علم الفرائض وروى وعلموها أى الفرائض  
 الناس فى امرؤ مقصود والاعلم سبعة ص وظاهر الفنى حتى يحتمل انشا فى الفريضة فلا يجد من

بقضى بينهما رواه الحاكم وصححه اسناده ومنها تعلموا الفرائض فانهم من دينكم وأنه نصف العلم وأنه أول  
علم ينزع من أمته رواه ابن ماجه والحاكم والبيهقي وقال تفرد به حفص بن عمر وابن القوي قال  
المواردي وانما حثهم على تعلمه لقراب عيدهم بغير هذا التوارث أي وهو التوارث المتقدم والختلف  
العلماء في تأويل قوله عليه الصلاة والسلام فإنه نصف العلم على أقوال أحسنها أنه باعتبار الحال فإن  
حال الناس اثنان حياة ووفاء فالفرائض تتعلق بحال الوفاة وسائر العلوم تتعلق بحال الحياة وقيل  
النصف بمعنى الصنف قال الشاعر .

أدامت كل الناس نصفان شامت \* وأخرى بالذي كنت أصنع

وقيل إن العلم يستفاد بالنص تارة وبالقياس أخرى وعلم الفرائض مستفاد من النص وقيل غير ذلك وقال  
عمر رضي الله تعالى عنه إذا تدرستم فخذوا في الفرائض وإذا لهوتم فالهوا في الرعي واشتهر من الصحابة  
رضي الله تعالى عنهم بعلم الفرائض أربعة على وابن عباس وزيد وابن مسعود ولم يتفق هؤلاء في مسئلة  
الاوفاة منهم الامة وما اختلفوا الا وقعوا فرادى ثلاثة في جانب واحد في جانب والشافعي رضي  
الله تعالى عنه مذهب زيد لأنه أقرب الى القياس ولقوله صلى الله عليه وسلم أقرضكم زيد وعن القفال  
أن زيدا لم يعمله قول بل جميع أقواله معمول بها بخلاف غيره ومعنى اختياره لمذهبه أنه نظر في أدائه  
فوجدها مستقيمة فعمل بها لأنه قاده كقائه ابن لرفعته في مطالبه لأن الجهد لا يندم بجهدا وذ كرت في  
شرح التنبيه أنه اجتمع في اسم زيد أصول الفرائض وغالب قواعدها وعرف بعضهم علم الفرائض بأنه  
الفقه المتعلق بالارث ومعرفة الحساب الموصول الى معرفة ذلك ومعرفة قدر الواجب من التركة اسكل  
ذي حق نخرج بالارث العلم المتمكن بالصلاة مثلا فلا يسمى علم الفرائض وعلم الفرائض يحتاج كما  
نقله القاضي عن الاصحاب الى ثلاثة علوم علم المتوى بأن يعلم نصيب كل وارث من التركة وعلم النسب  
بأن يعلم الوارث من الميت بالنسب وكيفية انسابه للميت وعلم الحساب بأن يعلم من أي حساب يخرج  
المسئلة وحقيقة مطابق الحساب أنه علم بكيفية التصرف في عدد لاستخراج مجهول من معلوم (يبدأ)  
ويجوب (من تركه الميت) وهي ما يخالفه فنصدق بما نركه من خمر صار خلا بعده ومن شبكة نصيبا فوقع  
فيها بعده ومنه صيد فيورث ذلك منه وكذلك الدية المأخوذة في قتله بناء على الاصح من دخولها في ملكه  
فيلب موته كما قاله الزركشي ونظر بعضهم في الصورة الثانية فالنعيير بالتركة أولى من النعيير بالمال  
الخفاف وعاقب يبدأ قوله (عزوة تجهيزه) بالمعروف بحسب يساره واعساره ولا عبرة بما كان عليه في  
حياته من اسرافه ونفقته وهي ما يحتاج اليه الميت من كفن وحسوط وأجرة تغسيل وحفر وغير ذلك  
لقوله صلى الله عليه وسلم في الذي وقصته نأفته كفنوه في ثوبه ولم يسأل هل عليه دين أولا لا احتياجه الى  
ذلك كما تقدم حاجته من لباس وقوت يوم القسمة على حقوق الغرماء وانما يدفع للوارث ما يستغنى عنه  
المورث ولأنه اذا كان يترك للحي عند فاسه دست ثوب يليق به قالت أولى أن يستمر ويوارى لان الحي  
يعالج ويسعى لنفسه والميت قد انقطع عياله وسعيه بموته يبدأ أيضا بمؤنة تجهيز من على الميت مؤنته  
ان كان مان في حياته كما في الزوجة في الفاس عن نص الشافعي واتفاق الاصحاب ويستثنى من اطلاق  
الصنف المرأة المروجة وخادمها فتجهيزهما على زوج غنى عليه نفقتهما كما في الجنائز وكالزوجة  
البائس الحامل (ثم تقضى) منها (ديونه) المتعلقة بذمته من رأس المال سواء أذن الميت في ذلك أم لا  
لزمته لله تعالى أم لا دعى لانها حقوق واجبة عليه ويقدم دين الله تعالى كالزكاة والكفارة والحج على دين  
الآدمي في الاصح أما المتعلقة بعين التركة فستأني (ثم) تنفذ (وصاياه) وما ألحق به من حقوق بالموت  
وتبرع تجز في مرض الموت أو ألحق به لقوله تعالى من بعد وصية يوصي بها أو دين (من ثلث الباقي) بعد  
اجراح دينه كإنه عليه المصنف بتم وحكي القرطبي في تفسيره الاجماع عليه فان قيل ما الحكمة في تقديم

الوصية في الآية على الدين مع أنه مقدم أجيب بأن الوصية لما أشبهت الميراث في كونها بلا عوض كالميراث  
انحاجها استسقة على الوارث فقدت حتما على انحاجها ولا الوصية غايما انكسور اضعاف فقوى سائرهما  
بالقديم في الذكر لثلا يلزم فيه إيراد ساهل بخلاف الدين فار فيه من القوة ما يفي به عن التقوية بذلك  
\* (تنبيه) \* قول المصنف من ثلث الباقي قد فهم أنه لو استرق الدين الزكاة لم تنفذ الوصية ولم يحكم  
بأنه قاده حتى لو تبرع تبرع بفضله الدين أو تبرأ المستحق منه لانفذ الوصية حينئذ وليس مرادا بل يحكم  
باعتقاده وتنفذه بنقل كذا كراهي في باب الوصية فان قيل الوصية في الآية ملقاة فلماذا اعتبرت من  
الثلث أجيب بام أفيدت بالسنة في قوله صلى الله عليه وسلم الثلث والثلث كثير (ثم يترجم المصنف) من الزكاة  
(بب الوارث) على ما يأتي بيانه \* (تنبيه) \* قد فهم كلامه أن المالك لا ينتقل للوارث الا بعد وفاة الدين  
والوصية وليس مرادا بل المالك في الجميع ينتقل للوارث بمجرد الموت على الاصح لان الاصح ان تعلق الدين  
بالمزكاة لا يمنع الارث وانما يمنع التصرف فتكون الزكاة بكاملها كالرهونة بالدين وان قيل وكما تورث  
الاموال تورث الحقوق وضبطه المتولي بكل حق لازم تعلق بالمال كحق الخيار والشفعة بخلاف حق  
الرجوع في الهبة واعتضه المصنف في المجموع بأنه غير جامع لمخروج اشتباهه كعدا القذف والقصاص  
والخمس المتع بها كالكتاب والسرجين وحل المينة (قلت) كراهي في الشرح (فان تعلق بعين  
المزكاة حتى كارت كائن) أي كالمال الذي وجبت فيه لانه كالمزكاة (والجواب) لتعلق ارش الجناية  
برقمته (والمزكاة) لتعلق حق الرهن به (والمبيع) بفن في البعثة (اذا مات المشتري فلهما) بقية  
ولم ينفذ في المبيع حتى لازم ككتابة سواء أخرج على المشتري قبل وفاته أم لا لتعلق حتى دفع البايع به  
(قدم) ذلك الحق (على مؤنة تجهيزه) وتجهيز مؤنه (والله أعلم) تقدم الحق صاحب التعلق على حقه كما  
في حال الحياة وإبانت صورته في المذكورات كما أشار إليه بالكف في أولها والخاصة لها  
التعلق بالعين فيها ما اذا مات رب المال قبل قبضة مال القراض فان حق العامل يقدم على مؤنة التجهيز  
لتصريحهم \* ما كان من حقهم يتعلق بالعين فاذا أنفقه المالك الا ذر حصة له مل وما لم يتبرك غيره تدب  
للعامل ومالك المكاتب اذا أدى بحوم الكتابة ومات سيده قبل الايتاء والمال أو بعضه بأن كسباني في باب  
ومنها المعتدة عن الوفاة بالحل سكتها مقدم على التجهيز وذكرت صورة أخرى مع تقام فيها مع اشكال  
للسبي في صورة الزكاة ومبيع المفاص والجواب عنه في شرح التنبيه واعلم أن الارث يتوقف على  
ثلاثة أمور وجود أسبابه وشروطه وانتفاء موانعه وقد شرع المصنف في بيان الامر الاول فقال  
(أسباب الارث) باستقراء أدلة التفرع (أربعة) فلا ارث بغيرها من مؤنة وغيره مما سار أولها  
(قرابة) وهي الرحم ميرث بها بعض الأقارب من بعض في فرض وتوصيت على ما يأتي تفصيله (و)  
ثانيها (نكاح) صحيح ولو بلاوطه ميرث به كل من الزوجين الا تخر في فرض فقط (و) ثالثها (ولاء)  
وهي عصبية سببها ذمة المعتق مباشرة أو سرية أو شرعا كعتق أصله وقرعه ككسباني في محله ميرث به  
المعتق في توصيت فقط أما القرابة والنكاح فلا يورثه وأما الولاء فلقوله صلى الله عليه وسلم الولاء لحمة  
كأخوة النسب صححه ابن حبان والحاكم شبه الولاء بالنسب والنسب يورث به فكذا الولاء (وميرث  
المعتق العتيق) للخبر السابق (ولا عكس) أي لا يرث العتيق المعتق حيث تمحض كونه عتيقا والا فقد  
يتصور الارث بالولاء من العارفين في سبقتين \* أحدهما اذا أعتق ذمي فميتا ثم استطلق السيد بدار  
الحرب فاسترقه عتبه ثم أعتقه ثم أسلمها فكل منهما عتيق الاخر وقع عتقه فثبت لكل منهما الولاء على  
الاخر مباشرة فيتناولان \* الثانية أعتق شخص عبدا فاشتري العتيق أباه معتقه فاعتقه ثبت لكل منهما  
الولاء على الاخر السيد بالمباشرة والعتيق بالسرية وهذا مما يخبر به فيقال لنا شفعان لكل منهما الولاء  
على الاخر وقد يخص التوارث بأحد الجانبين في القرابة أيضا كابن الاخ يرث منه ولا عكس ولما



كانت الاسباب الثلاثة خاصة لم يفرّد كلامها بالذّكر ولما كان الرابع عاماً فذكره فقال (والرابع الاسلام)  
ثى جهته فانها الورثة كالنّسب لا المساواة بدليل ما لو وصى بثلاث ماله للمسلمين ولا وارثه فانها تصح  
ولو كان الورثة هم المساواة لم تصح فلما صحت دلت على أنّ الوارث الجهة (فنعرف التركة) أي تركته المسلم  
وبانها كإسباني (بيت المال) لا معلقة كإبيل بل (أولاً للمسلمين عصوبة) (إذا لم يكن وارث بالاسباب  
الثلاثة) المأثمة أو كان ولم يستغرق قوله صلى الله عليه وسلم أنوارث من لا وارث له أمثله عنه وأثره  
رواه أبو داود وغيره وهو صلى الله عليه وسلم لا يرث نفسه شيئاً وإنما يصرف ذلك في مصالح المسلمين لأنهم  
يعتقون عن الميت كالعصبة من القرابة فيضع الامام تركته أو بانها في بيت المال أو يخص منها من يشاء  
(تنبيه) أفهم كلام المصنف كغيره استواء جميع المسلمين في استحقاق هذا الارث أهل البدار وغيرهم  
ومن كان موجوداً عند الموت أو حدث بعده أو أسلم بعده أو عتق بعده وهو كذلك وإن خصه ابن الرقعة  
ببذل الميت ولكن لا يعطى مكاناً ولا قاتلاً ولا من فيه رق ولا كافر الا أنهم ليسوا وارثين ولو وصى لرجل بشئ  
من التركة أعطيه وجاز أن يعطى منها أيضاً بالارث فيجمع بين الارث والوصية بخلاف الوارث المدين لا يعطى  
من الوصية شيئاً إلا بإجازة أمال الذي اذا مات لآل من وارث أو وارث غير مستغرق فان تركته أو بانها تنتقل  
لبيت المال فيما (فائدة) قال بعضهم يمكن اجتماع الاسباب الاربعة في الامام كأنه كان عتقاً ثم يعتقها  
ثم يزوج بها ثم يموت ولا وارث لها غيره فهو زوجها وابن عتقها ومعتقها وامام المسلمين فان قبل لادخل  
لأولاً وبيت المال مع وجود العاصب من النسب أجيب بانها تموت فيه ولولم يرث بها كاهنات قبل الامام  
اي بيت المال أجيب بأنه قد تقدم أن الوارث جهة الاسلام وهي حاصلة فيه وأما شرط الارث فهي  
أربعة أيضاً أولاً تحقق موت المورث أو الحائنه بالوتى تفديراً كجنين انفصل ميتاً في حياة أمه أو بعد موتها  
بحماية على أمه موجبة للرقعة فيقدر أن الجنين عرض له الموت لتورث عنه الغرة أو الحاق المورث بالموتى  
حكماً كما في حكم القاضي موت المفقود واجتهاداً وثانها تحقق حياة الوارث بعد موت مورثه ولو لم يخلو وثالثها  
معرفة ادلائه للميت بقرابة أو نكاح أو ولاء ورابعها الجهة المقتضية للارث تفصيلاً وهذا يخص بالقاضي  
فلا تقبل شهادة الأثر مطابقة كقول الشاهد للقاضي هذا وارث هذا بل لابد في شهادته من بيان الجهة  
التي ائذنت ارثه منه ولا يكفي أيضاً قول الشاهد هذا ابن عمه بل لابد من العلم بالقرب والدرجة التي اجتمع  
فيها وأما موانع الارث فستأتي في كلامه (والجمع على اوثه من الرجال) أي الذكور ولو عبر بهم كان  
أولى لكن المراد الجنس وكذا في النساء فيشمل غير البالغين من الذكور والاثلاث (عشرة) بالاختصار  
وخمسة عشر باليسا وهم (الابن وابنه) وهذا يعني عنه قوله (وان سفل) الا أن يكون قصده التنبيه على  
انحراج ابن البنت (والاب وأبوه وان علا والاخ) لابوين ولاب ولأم (وابنه) أي الاخ وقوله (الامن إلام)  
استثناء من ابنه فقط أي ابن الاخ لابوين أو لاب أما بالسلام فمن ذوى الارحام كإسباني (والعم) لابوين  
أولاب ويدخل في ذلك عم الاب وعم الجد وان علا ويدخل في ابنه الاتي ابنناهما (الا) العم (للأم) فمن  
ذوى الارحام (وكذا ابنه) أي العم لابوين ولاب (والزوج والمعتق) والمراد به من صدر منه الاعتراف أو  
ورثه فلا يرد على الجهر في العشرة عصبه بالمعتق ومعتق المعتق (و) الجمع على ارثهن (من النساء سبع)  
بالاختصار وعشرة باليسا وهن (البنت وبنت الابن وان سفل) أي الابن ووقع في بعض نسخ المحروران  
سفلت وايس بجيد لدخول بنت بنت الابن وابنت بوارثة اسكن يلزم على عبارة المصنف عود الضمير على  
المضاف اليه والمتعارف عوده للمضاف (والأم والجدّة) من قبل الأم أو الاب وان علت (والانث)  
من جهاتها الثلاث (والزوجة والمعتقة) وهي من صدر منها العتق أو ورثت به كما مر (تنبيه) \*  
الافصح أن يقال في المرأة زوج والزوجة لغته مرجوحة قال المصنف واستعدّها في باب الفرائض  
متعين ليحصل الفرق بين الزوجين اهـ والشافعي رضى الله تعالى عنه يستعمل في خبرته المرأة وهو

حسن (فلو اجتمع كل الرجال) ففما ولا يكون الا والمبت اثنتي (ورث) منهم ثلاثة (الاب والابن والزوجة  
 ففما) لانهم لا يجتمعون ومن بقي محبوب بالاجتماع فابن الابن بالابن والجد بالاب والباقي محبوب بكل  
 منهما أو بالابن وتصح مسئلتهم من اثني عشر لان فبهولما وسدسا الزوج الرابع وللاب السدس  
 وللابن الباقي (فائدة) شبه الفرنسيون عود السب بالشئ المدلى من علو فاصل كل انسان أعلى منه  
 وقره أسفل منه وكان مقتضى تشبيهه بالشجرة أن يكون أصله أسفل منه وقره أعلى كجاء الشجرة  
 فيل في أصله وان سفل وفي قره وان علا (أو) اجتمع (كل النساء) ففما ولا يكون الا والمبت  
 ذكر (ه) الوارث يثنى خمسة وهن (البنت وبنت الابن والام والاخت لابوين والزوجة) والباقي من  
 النساء محبوب الجدة بالام والاخت للام بالبت وكل من الاخت للاب والمقتضى بالشفقة لمكونهم مع  
 البنت وبنت الابن خمسة تأخذ الفاضل عن الفروض وتصح مسئلتهم من أربعة وعشرين لان  
 فيها سدسا وثمنا للام السدس وللزوجة الثمن وللبنت النصف ولبنت الابن السدس وللاخت الباقي  
 وهو سهم \* (تنبيه) \* يجوز في النساء الجبر بتقدير كل كما قدرته والرفع ان لم تقدرها (أو) اجتمع  
 (الذين يمكن اجتماعهم من الصنفين) الرجال والنساء بان اجتمع كل الرجال والنساء الا الزوجة فانها  
 الميتة أو كل النساء والرجال الا الزوج فانه الميت وورثتهم في المسئلتين خمسة يثنى المصنف بقوله  
 (فالابواب والابن والبنت وأحد الزوجين) وهما الزوج حيث الميت الزوجة وهي حيث الميت الزوج  
 تجبهم من عداهم فالأولى من اثني عشر لابوين السدسان أربعة والزوجة الرابع ثلاثة والباقي وهو  
 خمسة بين الابن والبنت اثلاثا ولانث له صحيح فتضرب ثلاثة في اثني عشر فتبلغ ستة وثلاثين ومنها تسع  
 والثانية أصلها أربعة وعشرون للزوجة الثمن وللابوين السدسان والباقي وهو ثلاثة وعشرين بين  
 الام والبنت اثلاثا ولانث له صحيح فتضرب ثلاثة في أربعة وعشرين تبلغ اثنين وسبعين ومنها انصح  
 \* (تنبيه) \* أيهم قول المصنف أو الذين يمكن اجتماعهم من الصنفين استعمال اجتماع الزوج  
 والزوجة على ميت واحد فالزركشي ويمكن أن يشترط ذلك فيما إذا أقام رجل يثني على ميت  
 ممكن أنه امرأته وهؤلاء أولاده منها وأقامت امرأة يثني على أنه زوجها وهؤلاء أولادها منه  
 فكشف عنه ما دأبوا به من أن له الرجال وآله النساء وقد كثر تجميع هذه المسئلة وتفاوتها في شرح  
 التنبيه (ضابطا) كل من انفرد من المذكورين جميع التركة الا الزوج والاخ للام ومن قال بالرد لابن أبي  
 الا الزوج وكل من انفرد من الامات لا يجوز جميع المال الا المقتضى ومن قال بالرد لا يقتضي من حوز  
 جميع المال الا الزوجة (ولو قد دوا) أي الورثة من الرجال والنساء (كأهم) أو فضل عن وجد منهم شيء  
 (فأصل) المقول في (المذهب أنه لا يورث ذوا الارحام) أصلا وسياق بيانهم إقوله على الله عليه وسلم  
 ان الله أعلى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث ووجه الدلالة منه عدم كبرهم في القرآن فله سليم في  
 الضريب وفي الحديث أنه صلى الله عليه وسلم ركب الى قبر يستخير الله تعالى في العفة والخلافة فارتل الله  
 تعالى لا ميراث لهم اراء أبو داود في مراسيله ومقابل المذهب قول المزني وابن سريج أنهم يرون كعذهب  
 أبي حنيفة وأحمد (و) أصل المذهب أيضا فيما ذللم يفتدوا كأهم بان وجد بعنهم ولم يستغرق  
 التركة انه (لا يرد) ما بقي (على أهل العرض) فيما اذا فضل عنهم شيء وهذا لو لا ما قدرته لسكان لاتفاق  
 له بما قبله ادسورة المتن وقد السكل فيكون استئنافا لفقد البعض فاداو يرد ذو فرض كالبتين والاختين  
 أخذنا فرضهما ولا يرد عليهما الباقي لقوله تعالى فلهما الثلثان مما ترك والرد يقتضي أخذ بهما السكل  
 (بل المسألة) كانه في قدهم كأهم أو الباقي في نقد بعضهم بعد الفروض (لبت المسألة) سواء انتظامهم  
 أمره بام عادل يصرفه في جهته أم لان الارث للمسلمين والامام فاعترضه بنوقب ائمه والمسلمون لم يعدموا  
 وانما عدم المستوفى لهم فلم يوجب ذلك سقوط حقهم هذا هو مقول المذهب في الأصل وقد يبارأ على

الاصل ما يقتضي مخالفته كما قال (وأنتي المتأخرون) من الاصحاب يعني جمهورهم (اذالم ينتقم امرئيت  
 المال) انكون الامام غير عادل (بالرد) أي بان يرد (على أهل الأرض) لان المال مصروف اليهم أو الى  
 بيت المال بالاتفاق فاذا تعذرت إحدى الجهتين تعينت الاخرى وليس في كلام المصنف تصريح باختيار هذا  
 لكن قال في زيادة الروضة انه الاصح أو الصحيح عند محققي أصحابنا منهم ابن سراقمة من كبار أصحابنا ومن قدمهم  
 أي لانه كان موجودا قبل الاربع مائة وقال انه قول عامة مشايخنا وجرى على ذلك أيضا القاضي الحسين  
 والمتولي والجوزجری وصاحب الحاوی وآخرون فخصيص المصنف له بقوى المتأخرين ليس بواضح  
 وكلامه قد يوهم أنه اذا قلنا بعدم الرد أنه يصرف لبيت المال وان لم ينتقم وليس مرادا فلعامل ان كان في  
 يد أمين نفاذ ان كان في البلد فاض مأذون له في التصرف في مال المصالح دفع البسه وان لم يكن قاض  
 بشرطه صرف الأمين بنفسه الى المصالح فان قيل يجوز دفع الزكاة الى الجائر فهلا كان هنا كذلك  
 أجب بان للمصدق غرضا صحيحا في براءة ذمته بيقين بخلاف الميراث وقوله (غير الزوجين) يجوز غير  
 على الصلوة أو نصها على الاستثناء من زيادته لان مسألة الرد القرابة وهي مطلقه فيها ونقل ابن سراج  
 فيها الاجماع هذا ان لم يكونا من ذوى الارحام فلو كان مع الزوجية وحكم كسبت الخالة وبنت المم وب  
 عند القائلين بالرد ردعاهما لكن الصرف اليهما من جهة الرحم لامن جهة الزوجية وانما يرد (ما فضل  
 عن فروضهم بالنسبة) لسهام من يرد عليه طالما العدل فيهم فان كان صنفا واحدا كالبنات والانت أخذ  
 الفرض والباقي بالرد أو جماعة من صنف كالبنات فالباقي اهم بالسوية أو صنفين فأكثر والباقي عليهم  
 بقدر سهامهم ففي بنت وأم يبقى بعد اخراج فرضيهما سهمان من ستة للام زبعمها نصف سهم والبنات  
 ثلاثة أرباعهما فتصح المسئلة من اثني عشر ان اعتبر مخرج النصف ومن أربعة وعشرين ان اعتبر  
 مخرج الربع وهو الموافق للقاعدة وترجع بالاختصار على التقديرين الى أربعة للبنات ثلاثة وللأم  
 واحد وفي بنت وأم وزوج يبقى بعد اخراج فروضهم سهم من اثني عشر ثلاثة أرباعه للبنات وربعه  
 للام فتصح المسئلة من ثمانية وأربعين وترجع بالاختصار الى ستة عشر للزوج أربعة وللبنات تسعة  
 وللأم ثلاثة وفي بنت وأم وزوجة يبقى بعد اخراج فروضهن خمسة من أربعة وعشرين للام زبعمها سهم  
 وربع فتصح المسئلة من ستة وتسعين وترجع بالاختصار الى اثنين وثلاثين للزوجة أربعة وللبنات أحد  
 وعشرون وللأم سبعة قال الشارح ويقال على وفق الاختصار ابتداء في المسئلة الأولى سهامهما من  
 الستة المسئلة أي فيهما من أربعة وفي الاثنين بعدها الباقي من مخرج الربع والثمن للزوجين بعد  
 نصيبهما لا ينقسم على أربعة سهام الام والبنات من مستلهمما فتضرب في كل من الزوجين أي فتضرب  
 في المسئلة الثانية أربعة في أربعة ستة عشر وفي الثالثة أربعة في ثمانية باثنين وثلاثين وهذه الطريقة  
 لم أرها لغيره وهي مختصرة مفيدة والرد عند العول الأسبق لانه زيادة في قدر السهام ونقص في عدد  
 والعول نقص في قدرها وزيادة في عددها (فان لم يكونوا) أي أصحاب الفروض بان لم يوجد أحد  
 منهم (صرف) المال (الى ذوى الارحام) الحديث انخال واث من لا وارث له رواه أبو داود وصححه  
 ابن حبان والحاكم وانما قدم الرد عليهم لان القرابة المفيدة لا تستحق الفرض أقوى واذا صرف اليهم  
 فالاصح نعيمهم وقيل يخص به الفقراء منهم \* (تنبيه) قوله صرف لا يعلم منه أنه على جهة الارث أو  
 المصلحة وفي المسئلة وجهان صحيح المصنف الاول والرافعي الثاني وفي كيفية توزيعهم مذهبان مذهب أهل  
 التزويل وهو أن ينزل كل فرع منزلة أصله الذي يدل به الى الميت ومذهب أهل القرابة وهو توزيع  
 الاقرب فالأقرب كالصبيان والاول هو الاصح والمذهبان متفقان على أن من انفرد منهم حاز جميع المال  
 ذكر كان أو أنثى وانما يظهر الاختلاف عند اجتماعهم ويقدم منهم الاسبق الى الوارث لا الى الميت لانه  
 يدل عن الوارث فاعتبار القرب اليه أولى فان استحووا على السبق اليه فقد كان الميت خلف من يدلون به

من الورثة واحدا كل أو جماعة ثم يجعل نصيب كل واحد منهم لأهل بيته الذين تركوا أمته على حسب ما يرثهم منه لو كان هو الميت فان كانوا يرون بالعصوبة انصبه لأمه كمنزل سبط الاثنين أو بالمرض انصبه على حسب قروصهم ويسبغ من ذلك أولاد الاخ من الام والانوال والحالات منها فلا يقتسمون ذلك لأم كمنزل سبط الاثنين بل بقصدونه بالسوية ونصيبه كلامهم أن اثر دوى الارحام كثر من بدونه في أنه ما بالفرض أو بالتعصيب وهو ظاهر وقول القامى قورينهم تورث بالعصوبة لانه يراعى فيه القرب ويفضل الذكور ويجوز المقرد الجميع تقربح على مذهب أهل القرابة ولذا ذكر أمثلة يتفصّلها المرقبين المذهبين تتبعها المساندة بنت بنت بنت بنت ابن فعلى الاول يجعلان بمنزلة بنت بنت ابن فعوزان المال بالفرض والولد أو رباعا بنسبة اربهم او على الثانى المال لبنت البنت لقربها الى الميت بنت ابن بنت بنت بنت ابن المال لانيّة بالاتفاق أما على الاول فلانها أسبق الى الوارث وأما على الثانى فلانه المعتبر عند استواء الدرجة بنت بنت وابن بنت من بنت أخرى لبنت نصف والنصف الآخر من الاب وأختها ثلاثا بان يجعل المال بين بنتى المال بالفرض والولد ثم يجعل نصف البنت الاولى لبنتها ونصف الاخرى لولسبها اثنا والتزويل انما هو بالنسبة لآلها بالنسبة للمعجب كما مادبه شجى رحمه الله فاستغنى فاني لم أر من ذكره فلو مات شخص عن زوجة وبنت بنت لاشتملها الى النكح وكذا البقية ثلاث بنات اخوة منفردين السدس لبنت الاخ لأم والباقى لبنت الاخ من الابوين اعتبارا بالاباء وبنت الاخ من الاب محجوبة بحجب أبيها بالشفقة وتصح من ستة ثلاثة بنى أخوات متفرقات المال بينهم على حصة كما هو بين أمهاتهم بالفرض والولد (وهم) لعمه كل قريب وشرا (من سوى المذكرين) بالارث (من الاوراب) هو يساويان (وهم عشرة أصناف) جمع صنف بمعنى النزع وقصص صاده لعمه (أبوالام وكل جد وجدته) كأي أبي الام وأم أبي الام وهذا صنف واحد ومن جهلها صنفين عند ذوى الارحام أحد عشر (وأولاد البنات) للملح كبنات بنت أولاد كبنات بنت ابن دكورا كانوا أو ماتا كما يشير اليه تعبيره بأولاد وانما لم يذكر أولاد بنات الابن لان لقنا البنات شامل لهم كما أدخلتهم في كلام المصنف (وبنات الاخوة) لابوين أولاد أولاد (وأولاد الاخوات) كذلك (وبنات الاخوة للام) وكذا بناتهم كآلهم بالاولى (تتبعه) لما كان فرع الاخوات لا يرث ما لم يكن ذكر أو اثنتى عشر بالأولاد الشامل للمصنفين كلهم وقصد فرع الاخوة بالبنات ليخرج ذكورهم وانما عبر ببنى الاخوة للام لان بناتهم دخلوا في عموم قوله أولا وبنات الاخوة ولهم من بالاولى من ذكر البنين كما مر (والعم) بالرفع (للأم) وهو أخو الاب لأمه (وبنات الاعمام) لابوين أولاد أولاد وكذا بنو الاعمام للام (والعمات) بالرفع (والانوال والحالات) كل منهم من جهاته الثلاث (والمدلون بهم) أى العشرة ما عدا الساقط من الجد والجدة اذ لم يبق في ذلك الساقط من بدليه وهذا معلوف على عشرة فيكون زاداعلمهم (فروع) الاول لو خاف ثلاث خلات وثلاث عمات متفرقات كان للحالات الثلاث لانه نصيب الام لو كانت حبيبة الاب والعمات الثلاث لانه نصيب الاب لو كان حيا مع الام \* الثانى أولاد الانوال والحالات والعمات والاعمام من الام كآلهم وأمهاتهم انفرادا واجتماعا بسقط الاقرب الابعدهم منهم الى الوارث كما سبق فبان كان في درجتهم بنت عم فما كثر لعينهم أم أخذت المال لسببها الى الوارث \* الثالث أشوال الام وخالاتها بمنزلة أم الام يرون ما ترثه ويقصدونه بينهم كما لو ماتت عنهم وأعمامها وعماتها بمنزلة أبي الام يرون ما يرثه وعماته بمنزلة أبي الاب يرون ما يرثه وهكذا كل خال وخالة بمنزلة الجدة التي هي أشوا وكل عم وعمّة بمنزلة الجد الذي هو أشوا

\* (فصل) \* في بيان الفروض وأصحابها وهم كل من له سهم مقدر شرعا لا يزيد ولا ينقص وقد  
 ما يستحقه كل منهم (الفروض) جمع فرض بمعنى نصيب أي الانصاء (المقدرة) أي المحصورة  
 للورثة بان لا يراد عليهما ولا ينقص منها الاعراض كقول فبنه قص أو رد فيزاد (في كتاب الله تعالى)  
 للورثة وخمس الفروض قوله (سنة) يعول ويدونه ويجمعها هياكلا بزواجر عنها بغيرها ان أحصرها  
 الربع والثالث وضعف كل ونصفه وان شئت قلت النصف ونصفه ونصف الثلثان ونصفهما  
 ونصف نصفهما وان شئت قلت النصف ونصفه وربعه والثلثان ونصفهما وخرج بقوله في  
 كتاب الله تعالى السدس الذي للعدة ولبنات الابن الا أن يقال السدس مذكور في كتاب الله تعالى  
 لامع كون من يستحقه أما أوجدة أو بنت ابن والسبع والنس في مسائل العول الا ان يقال الاول  
 سدس عائل والثاني ثمن عائل وثالث ما سبق في القراوين كزوج وأبوين أو زوجة وأبوين وفي  
 مسائل الجد حيث معه ذوفرض كام وجد وخمس أخوة قلته من قبيل الاجتهاد فأحد الفروض (النصف)  
 بدأ المصنف به كغيره لمكونه أكبر كسر مفرد قال السبكي وكنت أود أن لو بدؤا بالثلثين لان الله تعالى بدأ  
 بهما حتى رأيت أبا النجاء والحسين بن عبد الواحد الوفي بدأ بهما فاجبني ذلك وهو (فرض خمسة) فرض  
 (زوج) لم يختلف زوجته ولدا ولدا (بن) وارثا بالقربة الخاصة وان سفل ذكرنا كان أو أنثى مفردا أو جمعا  
 لقوله تعالى ولكم نصف ما ترك أزواجكم ان لم يكن لهن ولد ولدا الابن كالابن اجماعا وانما الولد يشبههما  
 اجمالا في حقيقته ويحازرهما تماثلا المصنف رضي الله عنه تبعنا للشافعي والأصحاب بالزوج وان كان الله  
 تعالى قد بدأ بالاولاد لان مقصود الفرضين التعليم والتفريق بين الاقهار والابتداء بما يقل فيه الكلام  
 أسهل وأقرب الى الفهم فيندرب المتعلم والكلام على الزوجين أقل منه على غيرها والله تعالى بدأ بها هو  
 الاول عند الاصح وهو الولد وخرج بالوارث ولد فقام به مانع من نحو رفي ككفر وبالقربة الخاصة للوارث  
 بعمومه كولد البنت فلا اعتبار به وان وزنا ذوى الارحام كما مر في الاشارة اليه (و) فرض (بنت أو بنت  
 ابن) وان سفل لقوله تعالى في البنت وان كانت واحدة فلها النصف وبنت الابن كابنت لاسر في ولد الابن  
 (أو أخت لابوين أو لاب) لقوله تعالى وله أخت فلها نصف ما ترك والمراد غير الاخت لادم لمساكني أن  
 لها السدس وقوله (منفردان) راجع الى الاربع وان خرج به ما لو اجمعت مع اخوتهم أو اخواتهم أو  
 اجمعت بعضهم مع بعض كما سيأتي بيانه وليس المراد الانفردا معا لما قلناه لو كان مع كل من الاربع زوج  
 فلها النصف أيضا (و) ثانيا (الربع) وهو (فرض) اثنين فرض (زوج لزوجته ولد أو ولد ابن)  
 منه أو من غيره وارثا بالقربة الخاصة لقوله تعالى فان كان لهن ولد فلكم الربع وولد الابن كالابن كما مر  
 وخرج به ولد البنت (و) فرض (زوجة ليس لزوجها واحد) وارث (منهما) لقوله تعالى ولهن  
 الربع مما تركن ان لم يكن لهن ولد وولد الابن كالولد كما مر \* (تنبيه) \* قد تراث الام الربع فرضا في  
 حال ياتي فيكون الربع لثلاثة (و) ثالثا (الثمن) ويقال فيه ثمن أيضا وهو (فرضها) أي الزوجة  
 (مع أحدهما) أي الولد وولد الابن والوارث وان سفل سواء كان منها أم لا لقوله تعالى فان كان لهن ولد  
 فلهن الثمن مما تركن وولد الابن كالابن كما مر \* (تنبيه) \* المراد بالزوجة الجنس الصادق بالواحدة  
 والاكثر فالزوجتان أو الثلاث أو الاربع بشر كان أو يشتركن في كل من الربع والثمن وانما  
 جعل للزوج في حال ثمانية ضعف ما للزوجة في حالها لان فيه كورة وهي تقضي التضعيف فكان معها  
 كالابن مع البنت (و) رابعا (الثلثان) وهو (فرض) أربعة فرض (بنتين قصاعدا) بالنصب على  
 الحال وناصبه واجب الاضمار أي ذاهبا من فرض عدد البنتين الى حالة الصعود عن البنتين ولا يجوز  
 فيه تغيير النصب وانما يستعمل بالهاء ونحو لابلوا وكافي المحكم (و) فرض (بنتي ابن فاكثر) منها سواء  
 أكن من أب أم آباء (و) فرض (أختين فاكثر) منها (لابوين أو لاب) وضابط من يرث الثلثين

من تعدد من الأمات عن فرضه النصف عند انفرادهن عن بعضهن أو يجمع بينهما وذلك لقوله تعالى في  
البنات فان كن لهن ذوات نسب فلهن الثلثان فان كانتا اثنتين فلهن الثلثان مما ترك  
زالت في سبع أخوات لجابر بن عبد الله لما مرض وسأل عن أمه عن أمه كذا العيصين فدل على أن  
المراد منها الثلثان فما كثر وقيل بالاثنتين البنات وبقي الابن وبالأخوات البنات بنات الابن بل هن  
دائلات في لفظ البنات على القول بأعمال اللفظ في حقه وبجازه على أنه قيل ان فوق مسلة كذا قوله  
تعالى فأنصروا فوق الاصلان وعابه فلاية فدل على البنتين وبقية أمهما فأنما الابن أو هما دائلتان كما  
مررو بالأخوات البنات وبنات الابن وبما أحضره أيضا ان الله تعالى قال لا بد كرم على حفظ الانثيين وهو لو  
كان مع واحدة كان حفظها الثلث فاولى وأخرى أن يجمعها اذ كان مع أمها (و) خائسها (الثالث)  
وهو (مرض) ابن مرض (أم ليس لبيها ولد) وارث (ولاولد ابن) وارث (ولا انسان من  
الاخوة والاخوات) الميت سواء أذكر أم لا ذكر أم لا يجمع وبين بعيرهما كأخوين لام مع جد  
أم لا قوله تعالى فان لم يكن له ولد وورثه أبواه فلا ميراث له فان كان له أخوة فلا ميراث له السدس واولد الابن  
ملحق بأولده كما والمراد بالأخوة انسان أو أكثر اجابا قبل الطلوع ابن عباس الخلاف وبشرط أيضا أن  
لا يكون مع الام أب وأحد الزوجين فعلم فان كان معه اذ كان فطرته اثنان الباقي كجاسياني (و) فرض  
الانثيين ما كثر من ولد الام) يستوي به الله كرم وغيره لقوله تعالى وان كان رجل يورث كلالة أو امرأة  
وله أخ أو أخت الآية والمراد أولاد الام بدليل فرائد ابن مسعود وغيره وله أخ أو أخت من أم وهي وان لم  
تتوارثا كما كالميراث الممل على ما على الصحيح لان مثل ذلك انما يكون فوقه أو اعلا سوى أبي الله كرم والاني  
لأنه لا تعيب من أدلوا به بخلاف الانشاء ولا بد فان دمهم فمساكين كان لا بد كرم مثل حفظ الانثيين  
كالبنين والبنات ذكره ابن أبي هريرة في تعليقه (وقد يفرض) الثالث (للعبد مع الاخوة) عيما اذا  
نقص عنه بالمقامة لم يولد كان معه ثلاثة أخوة فما كثر كجاسياني وبهذا يكون فرض الثالث لثلاثة وان لم  
يكن الثالث في كتاب الله كجاسي (و) سادسها (السدس) وهو (فرض سبعة) فرض (أب وجد) وارث  
(ليتها أو ولد ابن) ذكرنا كان أو انشئ لقوله تعالى ولا يورثه لكل واحد منهما السدس الآية  
وولد الابن كل ولد كجاسي والجد كلاب (و) فرض (أم لبيها ولد أو ولد ابن) وارث (أو انثيين) فما كثر  
(من الاخوة والاخوات) لما سرق في الانثيين \* (تنبيه) \* قوله انثيين فديشمل مالو ولد ابن امرأته أو ولد ابن  
مرفق لهما رأسان وأربع أرجل وأربع أيد ورجلان وإلهما من آخرته مات هذا الابن وترك أمه  
وهذين فصرف لهما السدس وهو كذلك لان حكمهما ما حكم الانثيين في سائر الاحكام من قصاص  
ودية وغيرهما وتعالى أيضا السدس مع الشك في وجود أخوين كان وعلق انسان امرأة بشبهة وأنت  
بولد واشتبه الحال ثم مات الولد قبل طووقه باحدهما ولا بد من الآخر ولدان فالام من مال  
الولد السدس في الأصح أو الصحيح كما في زيادة الروضة في العبد واد اجتمع مع الام الولد أو ولد الاس  
واثنان من الاخوة والذين ردها من الثلث الى السدس الولد لقوته كالجسنة ابن الرخصة (و) فرض  
(جدة) وارثه لآب أولام تلعب أبي داود وغيره أنه صلى الله عليه وسلم أعطى الجدة السدس والمراد ما  
الجنس لان الجدتين ما كثر الوارثات بشر كان أو بشر كن في السدس كجاسياني وروى الحارث بن اسد  
صحيح أنه صلى الله عليه وسلم قضى به للجدتين (و) يفرض أيضا (ابنت ابن) ما كثر (مع بنت سلب)  
أو مع بنت ابن أقرب منها حكمه للثلاثين لقضائه صلى الله عليه وسلم بذلك في بنت الابن مع البنت رواء  
البحاوي عن ابن مسعود وقيل عليه الباقي ولان البنات ليس لهن أكثر من الثلثين والبنات وبنات الابن  
أولى بذلك (و) يفرض أيضا (لاخت) لآب (أو أخوات لآب مع أخت لآب) كجاسي البنات وبنات  
الابن (ولو واحد من ولد الام) ذكرنا كان أو انثيين أو عشي لقوله تعالى وله أخ أو أخت الآية (تنبيه)

أصحاب الفروض ثلاثة عشر أربعة من الذكور والزوجة والاخ للام والاب والجد وقد يرث الاب والجد بانصيب فقاما وقد يتبعهما من بينهما وسبأني بيانه ونسبعة من الاناث الام والجدتان والزوجة والاخت للام ودوان النصف الرابع وما فرغ المصنف من بيان الوارث وأصحاب الفروض ثم عرّفهن بحجب ومن لا يحجب فقال

\*(فصل) في الحجب وهو لغة المنع وشرعا منع من قاصبه سبب الارث بالكنية أو من أوفر حقله ويسمى الاول حجب حرمان والثاني حجب نقصان فالثاني كحجب الوالد الزوج من النصف الى الربع وقدمر ويمكن دخوله على جميع الورثة والاوّل قسمان حجب بالوصف ويسمى منعها كالفنسل والرق ويمكن دخوله على جميع الورثة أيضا وسبأني وحجب بالشخص أو الاستغراق وهو المراد به ذاللفصل كما يؤخذ من قوله (الاب والابن وزوج لا يحجبهم أحد) من الارث اجماعا ولان كلامه ما يندلج الى الميت بنفسه بانسب أو نكاح ولبس فرعا لغيره والاصل مقدم على الفرع (وابن الابن) وان سفل (لا يحجبهم) من العصبية (الابن) أباه كان أو عمه لادلائه به أولا انه عصبية أقرب منه وهذا يجمع عليه (وأبن ابن أقرب منه) كابن ابن وابن ابن ابن ومن هذا يعلم ان قوله أولابن الابن مراده وان سفل كذا ذكرته حتى يتفهم مع هذا فان قيل يرد على المحصر أنه يحجب أيضا أبوان وابنتان أجيب بانه سبب ذكره آخر الفصل في قوله وكل عصبية يحجبها أصحاب فروض مستغرة (والجد) أبو الاب وان سفل (لا يحجبها الا) ذكر (متوسط بينهم وبين الميت) بالاجماع لان من أدلى بشخص لا يرث مع وجود الأولاد الام \*(تنبيه)\* لم يقيد المصنف المتوسط بالذكر كما قدرته ايضا لان من بينه وبين الميت أنثى لا يرث أصلا فلا يسمى حجابا وانما عبر بمتوسط ليناوّل حجب الجدة لايها وما فوقه من الصور (والاخ لابن يحجبها) ثلاثة (الاب والابن وابن الابن) وان سفل بالاجماع (و) الاخ (لاب يحجبها) أربعة (هؤلاء) الثلاثة لانهم اذا تحجبوا الشقيق فهو أولى (وأخ لابوين) لقوته بزيادة القرب فان قبل برده على المحصر أنه يحجب أيضا ميتة وأخت شقيقة ولا يصح أن يحجب عنه بما مر لانه في هذه الصورة لم يحجبها أصحاب فروض مستغرة لان الاخت مع الميت عصبية أجيب بان كلامه فحين يحجب بفرد وكل من الميت والاخت لا تحجب الاخ بفرد ما بل مع غيرها (و) الاخ (لام يحجبها) أربعة (أب وجد وولد) ذكر أو أنثى (وولد ابن) ولو أنثى بالاجماع ولا يبقى الكلاله المنسوبة من لاولده ولا والد أما الام فلا تحجبهم وان أدلوا بما كثر من الاشارة اليه لان شرط حجب المدلى بالمدلى به اما اتخاذها متما كالجدة مع الاب والجدة مع الام أو استحقاق المدلى به كل التركة لو انفرد كالاخ مع الاب والام مع ولدها ليست كذلك لانها تأخذ بالامومة وهو بالاخت ولا تستحق جميع التركة اذا انفردت (وابن الاخ لابوين يحجبها ستة أب) لانه يحجب أباه فهو أولى (وجد) لانه في درجة أبيه فحجبها كلبه (وابن وابنة) لانهما يحجبان أباه فهو أولى (والاخ لابوين) لانه ان كان أباه فهو يدلي به وان كان عمه فهو أقرب منه (و) أخ (لاب) لانه أقرب منه \*(تنبيه)\* انما ضاع المصنف هذا بالعدد دون غيره دفعا للالباس في قوله بعد ولا بل سفل

لوهم التكرار واردة للتنبيه على أن قوله ولا بل الثاني معطوف قد على ابن الاخ لابوين لا على ما يليه (و) ابن الاخ (لاب يحجبها) سبعة (هؤلاء) السبعة المسبق (وابن الاخ لابوين) لقوته (فرع) لو تعارض قرب جهة كابن ابن أخ شقيق وابن أخ لاب قدم ابن الاخ لاب لان بقوة الاخ جهة واحدة يقدم فيها الاقرب (والاب لابوين يحجبها) ثمانية (هؤلاء) السبعة المسبق (وابن أخ لاب) لقرب درجته (و) العم (لاب يحجبها) تسعة (هؤلاء) الثمانية المسبق (وعم لابوين) لقوته فان قبل برده على المصنف ان العم يطلق على عم الميت وعم أبيه وعم جده وابن عم الميت يقدم على عم أبيه وابن عم أبيه يقدم على عم جده لقوته كما تقدم ابن الاب وهو الاخ على ابن الجد وهو العم أجيب بان مراده عم الميت لا عم أبيه ولا عم

جـده (وإن عم لابوين يحجب) عشرة (دولام) النسخة الملامر (وعم لاب) لأنه في درجة أبيه تقدم عليه  
 زيادة قرب به (و) ابن عم (لاب يحجب) أحده عشر (هؤلاء) العشرة لماساف (وإن عم لابوين) لقوته  
 (والمتعق يحجب عصبه النسب) بالاجتماع لان النسب أقوى من الولاء اذ تعلق به أحكام لاتتعلق بالولاء  
 كالحرمية ووجوب الفقة وسقوط القصاص وعدم صحة الشهادة ونحوها ولما فرغ من حجب المذكور  
 شرع في حجب الادلث فقال (والبنث والام والزوجة لا يحجب) عن ارثهن بالاجتماع لمام في الاب والابن  
 والزوج (فائدة) ضابطا من لا يدخل عليه الحجب بالشخص كل من أدلى الى الميت بنفسه الا المتعق والمتعقة  
 (وبنت الابن يحجبها ابن) لأنه أبوها أو عمها أو جدها أو بنتها أو ابنتها (أو بنتان) لان الثلثين فرض البنات  
 ولم يبق منه شيء (اذا لم يكن معها) أي بنت الابن (من يعصبها) سواء أكان في درجتها كاخيهما  
 أم أصفل منها كابن عمها كإسياني وهذا قيد في الاختير فقط فان كان معها من يعصبها اشتركت معه فيما  
 ابقى بعد ثلثي البنين لاند كمثل هذا الاثنين (والجدة لأم لا يحجبها الا الام) اذ ليس بينهما وبين الميت  
 غيرها ولا تحجب بالاب ولا بالجدة (فائدة) قدر ثلث الجدة مع بنتها كانت بنتها جدة أيضا فيكون السدس  
 بينهما نصفين وذلك في عدة الميت من جهة أبيه وأمه وصورتها زينب مثلاً بنتان حفصة وعروة وحفصة  
 ابن وعروة بنت بنت فتسحق ابن حفصة بنت بنت ثمانية عروة فانت بولد فلا تسحق عروة التي هي أم أم أم الولد  
 أمها زينب لانها أم أم أبي الولد واخصر من ذلك أن يقال مات زيد عن فاطمة أم أبيه وعن أمها زينب  
 وهي أم أم أمه فيسقط كان في السدس ذكره القاضي وغيره وقالوا ليس لما جدة ترث مع بنتها  
 الوارثة الا هذه (و) الجدة (لاب يحجبها الاب) لانها تدلى به نعم لومات زيد المذكور آتفا عن  
 أبيه وجدة زينب وورثت مع وجود الاب أي من جهة الام قال الحنفى وليس لنا جدة ترث وابنها حي  
 من ابن ابنتها الا هذه (أو الام) أي تحجب الجدة لاب أيضا بالاجتماع فانما تستحق بالأمومة والام أقرب  
 منها (والقربى من كل جهة تحجب البعدى منها) سواء أدلت بها كأم أب وأم أم أب وأم أم وأم  
 أم أم لم تدل بها كأم أب وأم أبي أب ولا ترث البعدى مع وجود القربى نعم لو كانت البعدى جدة  
 من جهة أخرى لم تحجب القربى البعدى كأم قريسا في مسائل زينب (والقربى من جهة الام كأم أم  
 تحجب البعدى من جهة الاب كأم أم أب) فتعرد الاولى بالسدس لانها اقربى قريبا بدرجته وكون  
 الام هي الاصل والجدات كالفرع اها (و) الجدة (القربى من جهة الاب) كأم أب (لا تحجب البعدى  
 من جهة الام) كأم أم أم (في الاظهر) بل يكون السدس بينهما نصفين لان الاب لا يحجبها فالجدة  
 التي تدلى به أولى أن لا تحجبها والثاني يحجبها الا قرب كجدة كانت القربى من جهة الام وقرق الاول بقوة  
 قرابة الام ولذلك تحجب الام جميع الجدات من الجهتين بخلاف الاب وعلى هذا القياس وسياق ضابط  
 من يرث من الجدات ومن لا يرث (والاشت من الماهان) كما هي في حجبها بغيرها (كالاخ) فيما يحجب به  
 فتحجب الاشت لابوين بالاب والابن وابن الابن وتحجب الانثى لابيه وولاه وأخ لابوين والانثى لأم  
 أب وجد وولد وفرع ابن وارث فان قبل قد فهم هذه العبارة ان الانثى الشقيقة تحجب الانثى لاب  
 كما ان الاخ الشقيق يحجب الاخ لاب أببب بانهم واحد وانفع بما قاله سابقا من أن لها مع الشقيقة  
 السدس ويستثنى من الحائثها بانها أن الشقيقة أو التي لاب لا تحجب بغير وضرة مستغرقة حيث يفرض  
 لها بخلاف الاخ (والاخوات الماص لاب يحجبون أيضا اثنتان لابوين) كفي بنات الابن مع البنات  
 وخرج بالخاص ما اذا كان معهن أخ فانه به من ولا يحجبن كإسياني (والمتعقة) في حجبها بغيرها  
 (كالمعتق) في حجبها فيجبها عصبه النسب (وكل عصبه) يمكن حجبها ولم ينتقل عن التعصيب للفرض  
 يحجبها أصحاب فرض مستغرقة) للتركة كزوج وأم وأخ لأم وهم فلان لأم تحجبها باستتراق  
 الفروض وذكر الشارح بدل الاخ لأم الجد ونسب لسبق القلم لان الجدة اذا لم يكن معها ولد ولا ولد لولد

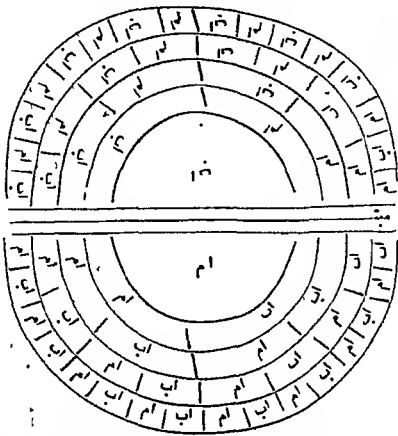


انما يرث بالانصباب بالفرض حتى يكون للعد السدس في المسئلة المذكورة وهذا ممنوع فقد صرح ابن  
الهائم بان الجد يأخذ بالفرض اذا لم يبق الا السدس أو دونه أو لم يبق شيء وخرج بممكن الموالد لانه عديمة  
لا يمكن حجبها وقد علم من قول المصنف أول الفصل لا يحجب أحد وهو ينقل الخ العصبه السبق في  
المشركة والعصبه الشقيقة في الاكدرية فان العصبه فيها لم تحجب باستغراف الفروض لان كلاهما  
انقل الى الفرض ولو عبر المصنف بذلك اسكان حسنا \* (تقييده) \* من لا يرث لمانع من ردف أو نحوه  
لا يحجب غيره حرمانا ولا انقضا وكل من حجب شخصا عادت فائده اليه الا في صور منها مسئلة أبو بن  
وأخوين فترد الام الى السدس لا بواسطة الاب بل بواسطة الاخوين ولا تعود فائدة حجبهما اليهما والخقيق  
كما قاله بعض المتأخرين أن الاستثناء فان الام وان حجبت بالاخوين اسكنهما حجبها بالاب فائدة  
الحجب اليه فانه يأخذ ما فضل عن السدس بالانصباب

\* (فصل) \* في بيان ارث الاولاد وأولادهم انفرادا واجتماعا (الابن) المنفرد (يستغرق المال وكذا) الابنات و (البنون) اجماعا في الجميع \* (تنبيه) \* لوعبر بالتركة هنا وفيما سباني ليشمل غير المال كان أولى وارث الابن بالصوبة وقيل لا يسمى عصبة لان العصبة من قد يحجب وهو لا يحجب قال في المبسوط والخلاف افقلى (ولابنت) الواحدة (النصف والبناتين فصاعدا الثلثان) وهذا قد سبق في فصل أصحاب الفروض وذكرنا تنجها للاقسام وتوطئة لقوله (ولو اجتمع بنون وبنات فامال لهم للذكر مثل حظ الأنثيين) لقوله تعالى يوصيكم الله في أولادكم للذكر الاكبر وانما فضل الذكركر على الانثى لاختصاصه بلزوم ما يلزم الانثى من الجهاد وتحمل العاقلة وغيرهما وله حاجتان حاجة لنفسه وحاجة لزوجته وللانثى حاجة واحدة لنفسها بل هي غالبا مستغنية بالتزويج عن الاتفاق من مالها ولكن لما علم الله سبحانه وتعالى احتياجها الى النفقة والرفقة نقل فيها الذم ليكن لها مال جعل لها احفاظا من الارث وأبطل حرمان الجاهلية لها وانما جعل لها نصف مال الذكركر لانها كذلك في الشهادة وخواف هذا القياس في أخوة الام فسوى بين ذكركهم وأنثاهم لادلائهم بالام وبين الاب والام فيما اذا كان هناك ابن مثلا فجعل لكل منهما السدس لتعبيها في تربية الولد غالبا (وأولاد الابن) وان نزل (اذا انفردوا كالولاد الصلب) فبإزاء ذكركر بالاجماع لذكريهم منزاتهم (فلو اجتمع الصنفان) أي أولاد الصلب وأولاد الابن (فان كان من أولاد الصلب ذكركر) منفردا أومع غيره (يحجب أولاد الابن) بالاجماع (والا) بان لم يكن ذكركر (فان كان للصلب بنت فلها النصف والباقي لأولاد الابن الذكركر) فقما بالسوية بينهم (أو) الباقي لأولاد الابن (الذكركر والاناث) للذكركر مثل حظ الانثيين فبإساعلى أولاد الصلب (فان لم يكن) من أولاد الابن (الأنثى أو اناث ذكركر أو اهلن السدس) نكحله للثلاثين أما الواحدة فلانه صلى الله عليه وسلم قضى اياه روافد مسلم عن ابن مسعود وأما في الزائد على الواحدة فلان البنات ليس لهن أكثر من الثلثين فالبنات وبنات الابن أولى بذلك وترجحت بنت الصلب على بنات الابن بقربها فيشر كن في السدس كملادات الوارثات (وان كان للصلب بنات فصاعدا أخذن) أو أخذن (الثلاثين) كلن (والباقي لأولاد الابن الذكركر) بالسوية (أو الذكركر والاناث) للذكركر مثل حظ الانثيين (ولانثى للاناث انفاص) من والابن مع بنقي الصلب بالاجماع كما قاله ابن المنذر (الا أن يكون أسفل منهم ذكركر فصعبون) في الباقي للذكركر مثل حظ الانثيين اذ لا يمكن اسقاطه لانه عصبة ذكركر ولا اسقاط من فروقه وافراده بالبراث مع بعده لانه لو كان في درجته لم يفرد مع فربه وأقربهم نصيبه لهن اذا كان في درجته من باب أولى وهذا يسمى الاخ المبارك أما الاعلى فيسقطن به (وأولاد ابن الابن مع أولاد الابن كالولاد الصلب مع أولاد الصلب) في ججمع ماسر (وكذا سائر) أي باقي (المنازل) من كل درجة نازلة مع درجة عالبة كالولاد ابن الابن مع أولاد ابن الابن (وانما يعصب

الله كرا تارل) من أولاد الابن عن اناهم (من في درجته) كخته وبنت عمه فيعصب أمهاتها سواء  
 أفضلها من الثلثين متى أم لا كما يعصب الابن البنات وتحرج بقوله من في درجته من هي أسفل منه فانه  
 يسميها الجدر (ويعصب من فوقه) كبت هم أبيه (ان لم يكن لها شئ من الثلثين) كبتني صاب وبنت  
 ابن وابن ابن ابن فان كان لها شئ منها لم يعصبها كبت وبنت ابن وابن ابن ابن لان لها فرضا استغنت به  
 عن تعصبيه ولا يقال تأخذ السدس ويعصبها في الباقي لان الجمع بين فرض وتعصيب بجهة واحدة  
 من خصائص الاب والجد \* (تنبيه) \* قال القرضون ليس في الفرائض من يعصب أخته وعمته  
 وعمه أبيه وجره وبنات أعمامه وبنات أعمام أبيه وجره الاستئثار من أولاد الابن  
 \* (فصل) \* في بيان ارث الاب والجد وارث الام في حالة (الاب يرث بفرض) فقط السدس كما مر  
 (اذا كان معه ابن أو ابن ابن) وارث وان سفل والباقي لمن معه (و) يرث (بتعصيب) فقط (اذا لم  
 يكن معه ولد ولا ولد ابن) سواء أكان وده أم معه صاحب قرض كزوجة قلة الباقي بعد الفرض  
 بالصورة والا أخذ الجمع والاخ الشقيق يشارك الاب في هاتين الحالتين فيرث بالفرض كما سيأتي في  
 المشتركة وبالتعصيب في غيرها (و) يرث (بهما) أي الفرض والتعصيب من جهة واحدة (اذا  
 كان معه بنت) مفردة أو كان معها بنت أخرى فأكثر (أو بنت ابن) وان سفل مفردة أو معها بنت  
 ابن أخرى أو بنتا ابن فأكثر (له السدس فرضا) لان اغنا الولد في الآية يشمل الذكرا والانثى ولو  
 حذف ولو واضح فانه لو كان معه بنت وبنت ابن أو بنتا ابن كان الحكم كذلك (والباقي بعد فرضهما)  
 أي الاب والبنت أو الاب وبنت الابن وكذا غيرهما ممن ذكر وهو الثالث أو السدس له يأخذ  
 (بالصورة) لقوله صلى الله عليه وسلم الحقوا الفرائض بأهلها فما بقي فهو لأول رجل ذكرا وأول  
 بمعنى أقرب ولا يصح أن يكون بمعنى أحق لما يلزم عليه من الإيهام والحالة فلا يبقى للتكلام معنى  
 \* (تنبيه) \* قد يوهم كلامه أن الجد ليس كالأب في الأحوال الثلاثة وهو وجه والاصح خلافه وهو  
 موافق لقوله بعد والجد كالأب وقد يجمع الزوج بين الفرض والتعصيب كزوج هو ومقتضى أو ابن هم  
 لكن هذا خرج بقولنا فيما مر من جهة واحدة فان هذا يجتمع بخلاف الاب والجد فانه بجهة واحدة  
 (ولام الثالث أو السدس في الحالتين السابقتين في) فصل (افروض) المأذرة وأعادها هذا توطئة  
 لقوله (ولها في مسألتين زوج أو زوجة وأبوين ثلث ما بقي بعد) فرض (الزوج أو) فرض  
 (الزوجة) لانه لا يجمع المال لاجتماع العصاة قبل اتمامها ابن عباس الخلاف فانها بانها الثلث  
 كمالا في الحالتين اتمامها الآية ولان كل ذكر وأنتى لو انفردا اقتسما المال أثلاثا فاذا اجتمعا مع الزوج  
 أو الزوجة اقتسما المفضل كذلك كالأخ والاخت والزوج في المسئلة الاولى وهي من اثنين النصف  
 والباقي ثلثه للاثم وثلثه للأب وأقل عدد له نصف صحیح وثالث ما بقي ستة فتكون من ستة فهي تأصيل  
 لا تصحح كما سيأتي في الاصاين الزائدن ولزوجتي الثانية وهي من أربعة سهم وللام ثلث الباقي وهو  
 سهم وللاب الباقي فلو ان اتمامها عن حصتها فمابثل الباقي مع أمم أخذت في الاولى السدس وفي  
 الثانية ربع تأدبلغ افنا القرآن في قوله تعالى ورثة أبواه فلامه الثالث ولبقبات بالغراوين لشهرتهما  
 تشبه الامهات المكوكب الاخر وبالعريتين لقضاء عمر رضي الله تعالى عنه فيهما بما ذكر وبالعريتين لعرايتهما  
 (والجد) أبو الاب في الميراث (كأب) عند عدمه في جميع مائر من الجمع بين الفرض والتعصيب  
 وغيره (الان الاب) يفارق في انه (بسمه الاشوة والاشوات) للحيث كما مر (والجد) لا يسميها  
 بل (بقامه) ان كانوا لأبوين أو لأب) كما سيأتي (والاب) يفارق الجد ايضا في انه (بسمه أم نفسه)  
 لانهم اتدلبه (ولا يسميها) أي أم نفس الاب (الجد) لانها زوجته واليخص لأبوه زوجة نفسه  
 ولأب والجد سميان في أن كلا منهما يسمي أم نفسه (والاب) يفارق الجد فيما سبق (في) مسألتين

[illegible]



ثم الوارثات في كل درجة من درجات الاصول بعد تلك الدرجة في الدرجة الثانية اثنتان وفي الثالثة ثلاث وفي الرابعة أربع وفي الخامسة خمس وهكذا في كل درجة لا تزيد الا واثنتي واحدة وان تضاعف عددن في كل درجة وسببه ان الجدات مابعدن فصلهن من قبل الام وفصلهن من قبل الاب فالذاصعدن درجة تعدلت كل واحدة منهن بامها وزادت أم الجد الذي ساعدت اليه وهذا الجدول تصور الجدات الواقعة في الدرجة الخامسة وارثات وغير وارثات ليقاس عليهما ما زاد من الجدات مع الاصول المذكور الوارثين وغيرهم من الاجداد

\*(فصل) في اثبات الحواشي (الاشوة والانشوات لا يورثن اذا انقردوا) من الاشوة والانشوات (لاب وورثوا كاولاد الصلب) والذكر الواحد فأكثر كل المال ولادني النصف ولانثتين فصاعدا الثلثان وعدد اجتماع الصنفين للذكر مثل حنفا الاثنيين (وكذا ان كانوا) أي الاشوة والانشوات (لاب) وانقردوا عن الانثوة والانشوات لا يورثن وورثوا كاولاد الصلب (الا) أي لكن (في المشتركة) يقع اراء المتكررة بحقه أي المشترك فيها بين الشقيق وولدي الام وقيل بكسر هاء بمعنى فاعلة التثنية (وهي زوج رأم) أو جدة (وولدا أم) وساعدا (وأح لا يورثن) فأكثر (ويشارك الاخ) الشقيق ولو كان معه من يساويه من الانثوة والانشوات (ولدي الام في الثلث) بالاشوة والام لا يورثن في القرابة التي وورثوها العرس فاشبهه ما لو كان أولاد الام بعضهم ابن عم فانه يشارك بقرابة الام وان سقطت عصبته وتسمى هذه أيضا الجارية لانها وقعت في زمن سيدنا عمر رضي الله عنه فخرم الاشقاء فقالوا هب ان أبانا كان حمارا أسما من أم واحدة فشارك بينهم وفي مستدرك الحاكم ان زيادا هو القائل هب ان أباهم كان حمارا ما زادهم الاب الاقربا وروى ان عمر رمى الله عنه هو القائل ذلك وروى أنه قضى به امرأة ولم يشارك ثم قضى في العام الثاني بشرك فقيل انك أسقطته في العام الماضي فقال ذلك على ما قضى به وهدا على ما قضى ونسبى

المنبرية لانه سئل عنها وهو على المنبر وروى هب أن أبا ناس كان حجرا ملقى في اليم فعلى هذا تسمى الحجرة  
 واليعة وأصل المسئلة ستة وأنصح من ثمانية عشر اذا لم يكن مع الاخ من يساويه فان كان معه أخذت صحت  
 من اثني عشر ولا تفضل بينه وبينها (ولو كان بدل الاخ) لابوين (أخ لاب سقما) بالاجماع لانه  
 ليس له قرابة أم يشارك بها ولو كان بدله أخذت لاب فرض لها النصف وعانت ولو كانتا اثنتين فأكثر  
 فرض لهما أولهن الثلاث وأعييت ولو كان معهن أخ لاب سقط وأسقطهن ولذلك تسمى هذا الاخ  
 الميشوم ولو كان بدل الشقيق أخذت شقيقة فرض لها النصف أو ثنتان فأكثر فرض لهما أولهن  
 الثلاث أو خنتي شقيق فبقتير ذكوره هي المشتركة وتصح من ثمانية عشر كأم وبقتير أو ثنتي  
 تعول إلى تسعة ويدهما تدخل فيصان من ثمانية عشر والأضر في حقته ذكوره وفي حق الزوج  
 والام أو ثنتي وبستوى في حق ولدي الام الامران فإذا قصبت يفضل أربعة موقوفة بينه وبين الزوج  
 والام فان كان أنثى أخذها أو ذكرا أخذ الزوج ثلاثة والام واحدا (ولو اجتمع الصنفان) من  
 الاخوة لابوين والاخوة لاب (فكاجتماع أولاد الصلب وأولاد البنت) فان كان من أولاد الابوين ذكور  
 ولو مع أنثى يجب أولاد الاب أو أنثى فلها النصف والباقي لأولاد الاب الذكور فقط وأولاد الاناث  
 للذكور مثل حنفا الاثنتين فان لم يكن من ولاد الاب إلا أنثى أو اثنا فلها أولهن السدس تسكيلة الثلثين  
 وان كان ولد الابوين اثنتين فأكثر فلهما أولهن الثلاث والباقي لأولاد الاب الذكور فقط وأولاد كور  
 والاناث ولا شيء للاناث الخاص منهما مع الاثنتين لابوين فأكثر (الا أن بنات الابن يعصمن من في  
 درجهن أو أسفل) منهن كأم (والاخذت لا يعصمها الا أخوها) لابن الاخ ولا ابن العم فلو خاف  
 شخص اثنتين لابوين وأخذت لاب وابن أخ لاب فلاختين الثلاث والباقي لابن الاخ ولا يعصب الاخت  
 لانه لا يعصب أخته فلا يعصب عنه وأيضا ابن الابن يسمى ابنا حقيقة أو مجازا وابن الاخ لا يسمى أبا  
 وسكت المصنف عا لاجتماع أخ لابوين ولاب ولام وحكمهم ان لا يدخل للام السدس والباقي للشقيق  
 ولا شيء للأخ لان كان الجميع انا كانا كان للشقيقة النصف وللقى للاب السدس تسكيلة الثلثين وللقى  
 للام السدس (ولو واحد من الاخوة أو الاخوات لأم السدس ولاثنين) منهم (فصاعدا للثالث  
 سواء ذكورهم واناثهم) بالاجماع ولاهم يشتركون بالرحم فاستووا كلابوين مع الولد فانهما  
 يشتركان في الثلث وبهذا فارقوا الاخوة والاخوات الاشقاء أولاب فان لا ذكرا مثل حنفا الاثنتين  
 لانهم يرثون بالعصوبة \* (تنبيه) \* قال الفرضيون أولاد الام يخالفون بقيمة الورثة في خمسة أشياء  
 أحدها ذكورهم يدلي بانثى ويرث ثانها بحجبون من يدلون به بحجب نقصان ثانها يرثون مع من يدلون  
 به رابعها تقاسمهم بالسوية خامسها ذكورهم المنفرد كائنا هم المنفردة ولما سبقت الإشارة إلى العصبية  
 بغيره في اجتماع البنات مع البنين أشارنا إلى العصبية مع غيره وهو اجتماع الاخوات مع البنات  
 فقال (والاخوات لابوين أولاب مع البنات وبنات الابن عصبية كالاخوة) لما روى البخاري ان ابن  
 مسعود رضى الله تعالى عنه سئل عن بنت وبنت ابن وأخت فقال لا قضين فيها بما قضى رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم للابنة النصف والابنة الابن السدس وما بقي فلاخذت قال الامام ولانه اذا كان في المسئلة  
 بنتان أو بنت ابن واخوات أخذ البنات أو بنات الابن الثلثين ولو فرضنا للاخوات وأعمانا المسئلة  
 نقص نصيب البنات أو بنات الابن فاستبعدوا أن ترأسم الاخوات الاولاد أو أولاد الابن ولم يمكن  
 اسقاطهن بخلاف عصبية ليدخل النقص عليهن خاصة ثم بين فائدة كونها عصبية بقوله (فنسقط  
 أخذت لابوين) اجتماعت (مع البنت) أو بنت الابن أو معهما الاخوة (والاخوات لاب) كإسقاطهم  
 الاخ الشقيق \* (تنبيه) \* لو قال بدل الاخوات لاب أولاد الاب لكان أولى ليشمل ما قدرته ولو كان  
 مع الاخت الشقيقة أخ شقيق عصبيا وكان الباقي بينهما للذكور مثل حنفا الاثنتين لئلا يلزم مخالفة

أصل أن لذ كرمف مالا تقي ولان نصيبها إنما هو للضرورة كالمس (و بنو الاشوة لابوين أولاد  
كل منهم) حكمه في الارث (كليه اجتماعا وافرادا) فيستغرق الواحد أو الجميع منهم المسألة عندنا  
الانفراد وبأنه فاضل عن الفروض وعند اجتماعهم أسما ابن الشقيقين ابن الاخ للاب (المكر  
بمخالوهم) أي آباءهم (في أنهم لا يردون الام) من الثالث (الى السادس) بخلاف آباءهم لان الله  
تعالى أعادها الثالث حيث لا أشوة وهذا الاسم لا يصدق على بينهم كالمس (ولا يرون مع الجد) ما  
يسمونه به وآباءهم يرون معه لان الجد كالاخ بديل تقامه اذ اجتماعهما وإذا كان كالاخ فلا يرون  
ابن الاخ معه لانه أقرب منه (ولا يصحون أنخوانهم) لانهم من ذوى الارحام (وبسبب ما في  
المشركة) بخلاف آباءهم الاشقاء لان أشد التشريك قرابة الام وهي مفقودة في ابن الاخ وهذا  
الحالفة مختصة ببنو الاخوة لابوين كقوتونه تبعاً للمعروف لان الاشوة لاب وبنهم سببان في ذلك كالمس  
(تنبيه) \* فذا قصر المصنف تبعاً للراعي على استثنائه هذه الصور الاربع وزاد في الروضة ثلاث  
صور أخر الاولى الاشوة لابوين بمعنىون الاشوة لاب وأولادهم لا يحجبونهم الثانية الاخ لاب  
يجب ابن الاخ الشقيق وابنه لا يحجبه الثالث بنو الاخوة لا يرون مع الاخوات اذا كن عصبات من  
البنات (ثالثة) الاشوة والاخوان جميع أخ سواء في ذلك أخو النسب وأخو المداقة وقال أهل البصرة  
الاخوة في النسب والاخوان في الامداد قال أبو حاتم وهذا غلط بل كل يستعمل فيهما (والعلم لابوين  
أولاد) حكمه في الارث (كان من الجهتين اجتماعا وافرادا) منصوبان بترج الحاض أي في  
الاجتماع والافراد أو على التميز أي من جهة الاجتماع والافراد فمن انفرد منهما استغرق المسألة  
والا أشد الباقي بعد الفرض وإذا اجتمع ما سقا الم لاب بالم لابوين كان من أب مع أخ لابوين هذا عند  
عدم بنو الاخوة لانهم يحجبونهم لتأخرو عنهم (وكذا قابس بنو الم) من الابوين أو من الأ  
عند عدم الم كبنو الاخوة (و) كذا قابس (سائر) أي باقي (عصبة النسب) كبنو بنو الم وبنو  
بنو الاخوة وهم جرا فان قيل يرد على المصنف بنو الاخوات اللواتي هن عصبية مع البنات مع أن بنهن  
ليسوا مثلهن وهن من عصبة النسب أوجب بان الكلام في العصبة بنفسه (والعصبة) ويسمى به  
الواحد والجمع والمذكر والمؤنث قاله المأزوي وتبعهم المصنف وأنكر ابن الصلاح اطلاقه على  
الواحد لانه جمع عاصب ومعنى العصبة لفظة قرابة الرجل لا يسه وشرعا كما قال المصنف (من ليس  
حال التعصيب بجهة التعصيب (مهم مقدور من) الورثة (الجميع على توريتهم) وغيرهم من ذوى  
الارحام وإنما قيدت المقدري بجهة التعصيب لا يرد ابنهم هو ذوى أو أخ لام لان ما يأتى من فرضا ليس  
من جهة التعصيب بل من جهة الزوجية أو أشوة الام ويدخل في ذلك الاب والجد والاخوان مع  
البنات وأدخلت في كلامه ذوى الاوصام اذ المصحح في توريتهم مذهب أهل التنزيل كما هم يتركون  
كلا منهم منزلة من يثليه وهم يفتقرون الى ذوى فرض وعصبات \* (تنبيه) \* كل من ذكرهم  
الرجال عصبية الا الزوج والام وكل من ذكره من النساء ذات فرض الا المعتقة ثم ذكر المصنف  
بعد تعريف العصبة حكمه بقوله (فقرت المال) وما ألحق به اذا انفرد وذلك في بعض أحوال الحديث لم يكن  
معه ذو فرض ولم ينتظم في صورة ذوى الارحام يث المال (أو ما يفضل بعد الفروض) أو الفرض  
ان كان معه ذو فرض أو ذو فرض أي سهم مقدور ولم يتقاسم في تلك الصورة يث المال وكان ذو الفرض  
فيها أحد الزوجين وتقدم بان له فرض ومن حكم العاصب أيضا أنه أسما عند استغراق الفروض  
كما سبق الا اذا انقلب الى فرض كالشقيق في المشتركة ومن حكمه أيضا أن قريب الجهة فيه مقدم على  
القريب للميت فلو مات عن ابن ابن أخ وابن عم فالاول أولى كما قاله القاضي حسين \* (تنبيه) \*  
فقرت المال صادق بالعصبة بنفسه وهو ما تقدم ونحوه وغيره والعصبة بغيره هن البنات والاخوان

غير ولد الام مع أخيها بن وقوله أو ما فضل الخ صادق بذلك وبإه عصبته مع غيره وهن الاخوات مع البنات وبنات الابن فليس لهن حال يستغرقن فيها المال والفرق بين العصبته بغيره والعصبته مع غيره أن في الاول لجة عصبته بخلاف الثاني .

**\* (فصل) \*** في الارث بالولاء (من) مات (و) (للعصبته) بتسبب وله معتق (فخاله) وما لحق به كله لمعتقه (أو الفاضل) منه (عن) الفرض أو (الفرع له رجلا كان) المعتق (أو امرأة) لا طلاق قوله صلى الله عليه وسلم إنما الولاء لمن أعتق ولأن الانعام بالاعتاق موجود من الرجل والمرأة فاستوى في الارث وحكي ابن المنذر فيه الاجماع وإنما قدم النسب عليه لقوته ويرشد اليه حديث الولاء لجة كاحمة النسب شبهة والمشبه دون المشبه (فإن لم يكن) أي يوجد معتق (فالعصبته) أي المعتق (بنسب المعتصين بأنفسهم) كابنه وأخيه (لأنهم أئمتهم) ولو مع أخوهم ما المعصين لهما الانهما من أصحاب الفروض وللا عصبته مع غيره والمعنى فيه كما قاله ابن سريج أن الولاء أضعف من النسب المتراخي وإذا تراخي النسب ورث الذكور دون الاناث كبني الاخ وبني العم دون أخواتهم فإذا لم ترث بنت الاخ وبنت العم فبنت المعتق أولى أن لا ترث لأنها أبعد منهما والمعتبر أقرب عصبته يوم موت العتق فلو مات المعتق وخلف ابنين ثم مات أحدهما وخلف ابنا ثم مات العتق فولاؤه لابن المعتق دون ابن ابنه **\* (تنبيه) \*** كلام المصنف كالصريح في أن الولاء لا يثبت للعصبته في حياة المعتق بل إنما يثبت بعده قال الباقي وليس كذلك بل الولاء ثابت لهم في حياة المعتق على المذهب المنصوص في الام اذ لم يثبت لهم الولاء الا بعد موته لم يرثوا وقال السبكي يتلخص للأصحاب فيه وجهان أحدهما أنه لهم معه لكن هو المقدم فيما يمكن جعله له كارت المال ونحوه والثاني لا يكون الا بعد موته لا بطريق الانتقال الذي هو الارث (وترتيبهم) أي عصبته المعتق (كترتيبهم في النسب) فيقدم ابن المعتق ثم ابنه وان سفل ثم أبوه ثم جده وان علا وهكذا (الكن الاظهر أن أقال المعتق) لابوين أولاد (وابن أخيه) لهما (يقدمان على جده) جريا على القياس في أن البنت أقوى من الابوة وإنما خواف في النسب لاجتماع العصبته رضى الله تعالى عنهم على أن الاخ لا يسقط الجد ولا اجماع في الولاء فصرنا الى القياس والثاني أنهم يستويان كالنسب ويجرى فيه القولان في العم وأبي الجد وفي كل عم اجتمع مع جد اذا أدنى العم باب دون ذلك الجد قال الباقي وغيره وكذا في ابن العم مع أبي الجد ويفارق العتق أيضا النسب فيما لو كان للمعتق ابنا عم أحدهما أخ لام فإنه يقدم هنا بخلاف النسب فإنهما سواء بعد اخراج الفرض والفرق أن الاخ لام في النسب يرث فأعطى فرضه واستويا في الباقي بالعصبة وفي الولاء لا يرث بالفرض فرج من يدلى بقرابة الام انحصرها للرجع (فإن لم يكن له) أي المعتق (عصبته) من النسب (فلمعتق المعتق ثم عصبته) أي عصبته معتق المعتق (كذلك) أي على الترتيب المذكور وفي عصبته المعتق ثم المعتق معتق المعتق ثم لعصبته وعلى هذا القياس ثم بيت المال (ولا ترث امرأة بولاء الامعتقها) بفتح التاء بخطه وهو من أعتقته لا طلاق الحديث المار إنما الولاء لمن أعتق **\* (تنبيه) \*** قد يشعر قوله معتقها اخراج من عتق عليها من أصولها أو فروعها بالملك وايس مرادا بل لها ولاؤه اتفاقا (أو من قبلها اليه) أي معتقها (بنسب) كابنه وان سفل (أو ولاد) كعتقته بفتح اللام ويشركها الرجل في ذلك معز ياد وهو كونه عصبته معتق من النسب **\* (تنبيه) \*** استثنى في التنبيه صورة ثالثة وهي حر الولاء اليها وصورتها أن يتزوج عبدها بمعتقة لرجل فأي أن يولد فولاء الولد لما الى الام فإذا أعتقت المرأة عبدها وهو أبو الولد حر الاب ولقاء الولد الى المرأة ولو اشترت بنت أباهما فعتق عليها ثم اشترى الاب عبدا وأعتقه ثم مات الاب عنها وعن ابن له ثم عتقه عنها فبناته لابن دون البنت لانه عصبته معتق من النسب والبنت معتقة المعتق والاؤل أقوى وتسمى هذه مسئلة القضاء لمافيل انه

انما فيها اربعة مائة فاقض غير المتفقة بحيث جعلوا الميراث اثنتي عشرة وثلثا عن كون حصبة المفق من  
 انصب مائة على معتق المعتق ولا ميراث لمعتق حصبات المعتق الا لمعتق ابيه او جده  
 (وهو سلم) في ميراث الجدة مع الاخوة والاخوان بالنفصل المذكور في قوله (اذا اجتمع جد) او ابيه  
 (واخوة) بكسر الهمزة وضمة (واخوان) فان كانوا لام ستمائة وانما في فصل الطب وان كانوا  
 (لا بربن اولاد) لم يبقوا به على الصحيح ثم اعلم ان القول في ميراث الجدة مع الاخوة خالف في الفرائض  
 وماله كثيرة الاختلاف فيما بين العامة رضى الله عنه منهم من يذهبون وكذا يذهبون من الميراث  
 فيها وورد في حديث اجراءكم على قسم الجسد اجراءكم على النار قال الدارقطني رحمه الله عنه القاضي  
 ابو العباس لا يصح رده وانما هو عن عمر او على رضى الله عنه ما وروى عن علي رضى الله عنه انه قال من  
 سره ان يقتل جرائبهم بدين في الجدة والاخوة وعن ابن مسعود رضى الله عنه سألوني عما شئتم من  
 نصيباتكم ولا نسألوني عن الجدة والاخوة لاجل الله ولا يولد قال الماوردي واقل من ورث الجدة مع الاخوة في  
 الاسلام عمر رضى الله تعالى عنه ثم بعد اختلافهم اجمعوا على ان الاخوة لا تسقط الجدة قال ابن عبد البر لم يخالف  
 الامرة من الميراث واختلفوا بعد ذلك على مذهبين أحدهما ان الجدة بمنزلة الاب فيجب الاخوة  
 والاخوان وهو قول أبي بكر وابي عيسى وعائشة وجماعة من الصحابة والتابعين رضى الله تعالى عنهم  
 وهو مذهب أبي حنيفة لانه يسمى ابا ولانه يأخذ السدس مع الابن وابن الابن كالأب فاستقط  
 الاخوة والمذهب الثاني انه يشارك الاخوة وهو قول عمر وعثمان وزيد بن ثابت وجماعة من الصحابة  
 والتابعين رضى الله تعالى عنهم اجمعين وبه قال الاثني الثلاثة ولذلك قال المصنف (فان لم يكن معهم ذر)  
 أى صاحب (فرض فله الاكثر من ثلث) جميع (المال و) من (مقامهم كالخ) أما أخذ الثلث  
 فلان له مع الام منسلى ماله والاخوة لا ينقصون من السدس ولا ينقصونه عن مثليه ولان الاخوة  
 لا ينقصون اولاد الام من الثلث في الاول الجدة لانه يجتمعهم وأما المقاسمة فلانه كالخ في ادلته بالاب  
 واعما أخذ الاكثر لانه قد اجتمع فيه جهتا الفرض والتعصيب فانخذ بأكثرهما فان استوى له  
 الامر ان الفرض دون به برون به بالثلث لانه اهل ومقتضى التشبه ان له مع الاخوات مثل حظ  
 الاثنين وهو كذلك والمقاسمة خير له من ثلث المال فيما اذا كانوا دون مثليه وذلك في خمس مرور  
 ان يكون مع الجدة أخ أو أخت أو أختان أو ثلاث أخوات أو أخ وأخت وثلث خبره من المقاسمة فيما  
 اذا زادوا على مثليه ولا تنحصر صورته في عدد فيصدق ذلك بخمس أخوات وأخوين وأخت أو ثلاث  
 أخوات وأخ ونحو ذلك مما لا ينحصر ويستوى له الثلث والمقاسمة في ثلاث صور ان يكون معه أخوان  
 أو أربع أخوات أو أخ وأختان (فان أخذ) الجدة (الثلث فالباقى لهم) لذك كرمثل حظ الاثنين  
 كلهم يكن معهم جد (وان كان) معهم ذر فرض ينصرونه معهم وهو البنات بنات الابن والام  
 والجدات والزوجان (فله الاكثر من سدس التركة) من (ثلث الباقي) بعد الفرض (و) من  
 (المقاسمة) بعد الفرض أما السدس فلانه لا ينقص عنه مع الاولاد مع الاخوة أولى وأما ثلث الباقي  
 دلالة لم يكن معه صاحب فرض لانخذ جميع ثلث المال فادخرج قدر الفرض مستحقا أخذ ثلث  
 الباقي وكان الفرض ثلث من المال وأما المقاسمة فلما سبق من تنزيله منزلة أخ وضابطا معرفة الاكثر  
 من الثلاثة انه ان كان الفرض نصلا فادونه فاقسمة أعطي ان كان الاخوة دون مثليه وان زادوا على  
 مثليه قلث الباقي أعطي وان كانوا مثليه استويا وقد تستوى الثلاثة وان كان الفرض ثلثين فاقسمة  
 أعطي ان كان معه أخت والاخوة السدس وان كان الفرض بين النصف والثلثين كنصف وثلث  
 أعطي مع أخت أو أخ أو أختين فان زادوا فله السدس (وقد لا يبقى) بعد الفرض (شيء) للجد  
 (كبنين وأم وزوج) مع جدوا أخوة فالمسئلة من اثني عشر وتقول بسهم بقية فرض من نقص فرضه



وحيتئذ (في فرض له سدس) اثنان (ويراد في العول) الى خمسة عشر (وقديني) للجد بعد الفرض  
 (دون سدس كبنتين وزوج) مع جد واخوة هي من اثني عشر للبنتين الثلثان ثمانية والزوج الربع  
 ثلاثة يبقى للجد تسعهم (في فرض له) سدس (وتعال) المسئلة الواحد على اثني عشر (وقديني)  
 للجد (سدس كبنتين وأم) مع جد واخوة هي من ستة للبنتين اربعة وللأم واحد ويبقى واحد  
 (فيقوز به الجسد وتسقط الاخوة) والاخوان (في هذه الاحوال) الثلاثة لانهم عصبة وقد استغرق  
 المال أهل الفرض (ولو كان مع الجد اخوة واخوان لابوين ولاب) بالاول بلا ألف قبلها بخلاف  
 ما سبق أول الفصل فانه معطوف بأولان الكلام هناك فيما اذا كان معه أحدهما والكلام هنا في  
 اجتماعهما وحيتئذ (تحكم الجد ما سبق) من خبر الامرين ان لم يكن معه فوفرض وخبر الامور الثلاثة  
 ان كان معه (و) لكن في صورة اجتماعهما (بعد) أي يحسب (أولاد الابوين) بالرفع بخطه فاعل  
 بعد (عائنه) أي الجد (أولاد الاب) بالنصب بخطه مطعول بعد (في القسمة) أي يدخلونهم في العدد على  
 الجدا اذا كانت المقاسمة خبره (فاذا أخذ) الجد (حصته) وهي الاكثر ما سبق (ان كان في أولاد  
 الابوين ذكر) واحدا اكثر من غيره فأكثر (فالباقى لهم) لاذ كرمثل حذا الاثنين (وبسقط أولاد الاب) لان  
 أولاد الابوين يقولون للجد كلانا بك سواء فنزاجك باخوتنا وأخذ حصتهم كأن الاخوة يردون الام  
 من اثنان الى السدس والاب يحجبهم ويأخذ مائة صوا من الام فان قبل قياس ذلك ان الاخ من الام مع  
 الجد والاخ الشقيق ان يقول الجد أنا الذي أحجبه فأزجك به وأخذ حصته أجيب بان الاخوة جهنة  
 واحدة بخار أن ينوب أخ عن أخ والاخوة والجدودة جهتان مختلفتان فلا يجوز أن يستحق الجد نصيب  
 الآخر وبان ولد الاب المعدود على الجد ليس بمجروم أبدا بل يأخذ قسما مما قسم له في بعض الصور كما  
 سياتي ولو عد الجد الاخ من الام على الاخ من الابوين كان محر وما أبدا فلا يلزم من ذلك المعاقبة هذه  
 المعتادة في جد وشقيق وأخ لاب هي من ثلاثة للجد تسعهم والباقي للشقيق وبسقط الاخ للاب وفي جد  
 وشقيقين وأخ لاب هي من ستة للجد تسعهم والباقي للشقيق وبسقط الاخ للاب وفي جد  
 وشقيقين وأخ لاب هي من ستة للجد اثنان والباقي للشقيق وهو الثلثان للشقيقين وترجع لثلاثة والاولى  
 أن تجعل ابتداء من ثلاثة للجد واحد وللشقيقين اثنان وبسقط الاخ للاب على كالا التقديرين وفي جد  
 وشقيق وشقيقة وأخت لاب هي من ستة عدد رؤسهم وتصح من ثمانية عشر للجد ستة وللشقيق ثمانية  
 وللشقيقة اربعة والاولى أن تجعل من ثلاثة للجد واحد يفضل انسان للشقيق والشقيقة فنضرب ثلاثة  
 في ثلاثة بتسعة للجد ثلاثة وللشقيق أربعة وللشقيقة اثنان وتسقط الأخت للاب على كالا التقديرين  
 وهذه المسائل وأشباهها تسمى بالمعادة (والا) أي وان لم يكن في أولاد الابوين ذكر بل اناث (فتأخذ  
 الواحدة) منهن مع ما خصها مع الجد بالقسمة (الى) تكديلة (النصف) ان وجدت في جد وشقيقة  
 وأخ لاب هي من خمسة وتصح من عشرة للجد اربعة وللشقيقة خمسة يفضل واحد للاخ من الاب وتسمى  
 هذه المسئلة بعشرية زيد فان لم يتجد كجد وأم وزوجة وشقيقة وأخ لاب فتقتصر الشقيقة على ما فضل  
 لها ولا تزداد عليه (و) فتأخذ (الثلثان فصاعدا) مع ما خصها مع الجد بالقسمة (الى) تكديلة (الثلثين)  
 ان وجدت بذلك في جد وشقيقين وأخ لاب هي من ستة للجد تسعهم والباقي للشقيقين ولا شيء للاخ للاب  
 فان لم يتجد الثلثين بل النافص عنهما اقتصر تعالى النافص كجد وشقيقين وأخت لاب هي من خمسة للجد  
 تسعهم والباقي للشقيقين وهو دون الثلثين فلا يراد عليه وهذا يدل على أن ذلك بالنصيب والاولى زيدنا  
 وأعيلت (ولا يفضل عن الثلثين شيء) لان للجد الثلث كما مر فاذا مان عن شقيقين وأخ لاب وجد  
 فالجد الثلث والباقي وهو الثلثان للشقيقين وهو تمام فرضهما (وقد يفضل عن النصف) شيء  
 (فيكون) الفاضل (لاولاد الاب) كما مر في عشرية زيد (والجد) حكمه (مع أخوات) كاخ فلا  
 يفرض لهن معه) كما لا يفرض لهن مع الاخوة ولا تعال المسئلة بسببهن ولكن قد يفرض الجدمعهن وتعال

المسئلة بسببه يحرم في قوله بفرض له سدس ويراد في العول لانه صاحب فرض بالجدودة فيرجع اليه  
لا ضرورية ثم استثنى من قوله فلا يفرض له من قوله (الا في الاكدرية) سميت بذلك لتسببها الى اكدر  
وهو اسم السائل عتاً او الما سؤل أو الزوج أو ولد الميت أو لاتها كدوت على زيد مذهب لانه لا يفرض  
لاخت مع الجد ولا يعول مسائل الجد وهذا فرض وأعمال وعلى هذا ينبغي تسميتها مكدرية لا كدريه  
وقيل لان زيد اكدر على الاخت ميراثه لانه أعطاهما النصف ثم استرجعه منها وقيل غير ذلك (وهو  
زديج وأم وجدواخت لابوين أولاد) هي من ستة (والزوج) منها (نصف) وهو ثلاثة (ولأم)  
منها (ثالث) وهو اناس لعدم من يتجه بها منه (ولبعد) منها (سدس) وهو واحد لعدم من يتجه  
(ولا اخت نصف) وهو ثلاثة لعدم من يسقطها منه ومن يعطىها فالجد ولو عصبها من حق وهو السدس  
فتعين الفرض لها (فتعول) بنصيب الاخت وهو ثلاثة الى تسعة (ثم) بعد ذلك (يقسم الجد والاخت  
نصيبهما) وهما الاربعه من التسعة (أثلاثه الثلثان) وهما الثلث فانكسرت على مخرج الثلث فاضرب  
ثلاثة في تسعة تبلغ سبعة وعشرين لزوج تسعة ولأم ستة وللجد ثمانية وللأخت أربعة وانما قسم الثلث  
بينهما لانه لا سبيل الى تقضيها على الجد كما في سائر صور الجد والاخوة بفرض لهما بالرحم وقسم بينهما  
بالعصبية رعاية للعابين فان قبل قياس كونها عصبية بالجدان تسقطا وان وجع الجد الى الفرض  
الآخرى أنهم فالوفاي بنسبي وأم وجد واخت للبتين الثلثان ولأم السدس وللجد السدس وتسقطا  
الاخت لانها عصبية مع البنات ومعلوم أن البنات لا يأخذن الا الفرض أجيب بان ذلك مصوبة من وجه  
ومرضة من وجهه التقدير باعتبار الفرضية والقسمة باعتبار العصبية وأيضاً لما يصح هذا أن لو كانت  
الاخت عصبية مع الجد والجد صاحب فرض كما أن الاخت عصبية مع البنت والبنت صاحبة فرض وليس  
كذلك بل الاخت عصبية بالجد وهو عصبية أصالة وانما يجب الى الفرض بالولد وولد الابن ولو كان بدل  
الاخت أخ سقما أو أختان ولأم السدس ولهما السدس الباقي ولا عول ولم تكن أكدرية ولو سقطا من  
هذه المسئلة الزوج كان لأم الثالث فرضا وقاسم الجد الاخت في الثلثين فتكون المسئلة من ثلاثة لازم  
واحد والباقي لثالث له فاضرب الثلاثة أصل المسئلة بتابع تسعة لأم ثلاثة اتساع وللجد أربعة  
اتساع وللأخت تسعان ولو كان بدل الاخت مشكل فالسواء في حق الزوج والام أو ثبوت وفي حق المشكل  
والجد ذكر ورته ونصيب من أربعة وخمسين وهذه المسئلة يعاينها من وجهين أحدهما ان يقال لئلا يرب  
من الورثة أخذ أحدهم ثلث المال وآخر ثلث الباقي وآخر ثلث الباقي الباقي وآخر الباقي الثاني أن يقال لئلا  
أو يعم من الورثة أخذ أحدهم جزءاً من المال وآخر نصف ذلك الجزء وآخر نصف الجزأين وآخر نصف  
الاجزاء فان قيل رد على حصر المصنف الاستثناء في هذه الصورة أن الاخت يفرض لها النصف والثلثان  
للتنبي في المعادة أجيب بان الفرض هناك اتصافه باعتبار وجود الاخ لا بالجد وهذه المسئلة من الملقبات  
ومنها المشتركة وقد تقدمت ومنها الحرقاء بالمدوى أم وأخت لغير أم وجد لأم الثالث والباقي بين الجد  
والأخت أثلاثا فصح المسئلة من تسعة وسميت بذلك لتخرق أقوال الصحابة فيها وتلقب أيضاً بغير ذلك  
فان من الملقبات ماله لقب واحد ومنها ماله أكثر ورعايته عشرة وقد أكثر الفرضيون من التاميمات ولا  
تسمية لها ولا حرم لابوابها وقد كرت منها جلا كثيرة في شرح التنبيه ولهم مسائل أخرى تسمى بالعناية  
قال الجوهري العناية هي أن تهتم بشئ لا يمتد له منها مالو قالت امرأة أن ولدت ذكراً ورث  
وورثت أو أنثى لم يرث ولم أرث فهي بنت ابن الميت وورثة ابن ابنه الآخر وهناك يتناصب فالباقي  
بعد الثلثين بين الغائلة وابنها أثلاثا وان ولدت أنثى فلا تثنى لها الاستعراق الثلثين مع عدم المصعب ومنها  
وجلان كل منهما مع الآخرهما رجلان نكح كل منهما أم الآخر فولد لكل منهما ابن فكل ابن هو  
مع الآخر لأمه ومنها رجلان كل منهما حال الآخرهما رجلان نكح كل منهما بنت الآخر فولد

الهما ابنان فكل ابن هو خال الآخر وقد ذكرنا منها أيضا جملة كثيرة في الشرح المذكور فلا  
نفايل بذكرها ثم شرع المصنف رحمه الله تعالى في ذكر الموانع وهي خمسة مترجما لهما ولما  
يذكر معها بفصل

\* (فصل لا يوارث مسلم وكافر) \* هذا أحدها وهو اختلاف الدين لخبر الصحيجين لا يرث المسلم الكافر  
ولا الكافر المسلم ولا انقطاع الموالاة بينهما وانقطع الاجماع على أن الكافر لا يرث المسلم واختلوا في  
نورث المسلم منه فالجمهور على المنع وقيل ترثهم كأنك نساهم ولا ينكحون نسائنا وفرق الاول بان  
النوارث مبني على الموالاة والمناصرة ولا موالاة بين المسلم والكافر بحال وأما النكاح فنوع الاستخدام  
ولافرق بين الولاة والنسب على المنصوص في الام والخنصر وغيرهما وأجمع عليه أصحاب الشافعي رضي  
الله تعالى عنه وعنهم \* (تنبيه) \* عبارة المحرر لا يرث المسلم الكافر وبالعكس وهي أوضح من عبارة  
المصنف لانه في التوارث بينهما من الجانبين بخلاف تعبير المصنف فانه في التوارث بينهما وهو  
صادق بانتفاء أحدهما وهو حاصل بالاجماع في أن الكافر لا يرث المسلم فليس فيه تنصيص على أن  
المسلم لا يرث الكافر وهي مسألة خلاف بين العلماء فان قيل يرد على المصنف ما لو مات كافر عن زوجة  
حامل وقفا الميراث فاستلمت ثم ولدت فإن الولد يرث منه مع حكمنا باسلامه تبعاً لأمه أوجب بانه كان  
محكوماً بكفر يوم موت أبيه وقد ورثه من كان حلالاً وهذا نقل السبكي عن هو نسب الى التحقيق في الفقه  
موثق به من معاصريه ان لنا جساداً عاكلاً وهو النطفة واستحسنه السبكي قال الدميري وفيه نظر اذا الجاد  
ماليس بحميوان ولا كان حيواناً (و) ثانيه الردة كقال (و) لا يرث مرند) بحال اذا لا سبيل الى نورثه من مثله  
لان ما خالفه في عولان كافر أصلي لا منافاة بينهما لانه لا يقر على دينه وذلك يقر ولا من مسلم لخبر الماروان  
على أن الاسلام بعد موت مورثه وما ادعاه ابن الرقعة من أنه اذا أسلم بعد موت مورثه أنه يرثه رده السبكي  
وقال انه مصادم للعديد وخرق للاجماع قال ومن نقل الاجماع على أن المرند لا يرث من المسلم شيأ وان  
أسلم بعد ذلك الاستاذ أبو منصور البغدادي (ولا يرث) بحال بل ماله يكون قياً لبنت المال سواء كان  
في الاسلام أم في الردة لكن لو قطع شخص طرف مسلم مع المكافاة فأرث المقتطوع ومات سراباً وجب  
فود الطرف ويستوفيه من كان وارثه لولا الردة ومثله حد القذف والزندق كالمرند فلا يرث ولا يرث  
وهو من لم يتدين بدين وكذا نصراني تهود أو نحوه (ويرث الكافر الكافر) على حكم الاسلام (وان  
اختلفت مائتهم) كيهودي من نصراني ونصراني من مجوسي ومجوسي من وثني وبالعكس لان جميع  
مال الكفر في الباطل كالألة الواحدة قال تعالى فماذا بعد الحق الا الضلال فان قيل كيف يتصور ارث  
اليهودي من النصراني وعكسه فان الاصح أن من انفصل من ملة الى ملة لا يقر أعجيب بتصور ذلك في  
الولاة والنكاح وفي النسب أيضا فيما اذا كان أحد أبويه يهودياً والآخر نصرانياً ما انكاح أو وطء  
شبهة فانه يخبر بينهما بعد البلوغ كما قاله الرافعي قبيل نكاح المشرع حتى لو كان له ولدان واختار  
أحدهما اليهودية والآخر النصرانية جعل التوارث بينهما بالابوة والامومة والاخوة مع اختلاف  
الدين (اكن المشهور) وعبرني الزوضة بالذهب وبه قطع الاكثرون (أنه لا توارث بين حربي وذي)  
لانقطاع الموالاة بينهما والمعاهد والمستأن من كالأخي فالتوارث بينهما وبينه وبين كل منهما لعصمة ولو عبر  
بالمعاهد كان أولى لانه اذا كان لا توارث بين الحربي وبينه فلا توارث بينه وبين الذي بالاولى والثاني  
يتوارثان لشمول الكفر لهما (و) ثالثها الرق وهو لغة العبودية والشيء الرقيق وشرعاً بمنزلة حكمه يقوم  
بالانسان بسبب الكفر فعليه (لا يرث من فيهوق) من قن ومدير ومكاتب وأم ولد ومبعض لانه لو ورث  
لكان المالك للسيد وهو أجنبي من الميت ولحق السهل لذلك بقوله تعالى يوصيكم الله في أولادكم الآية  
فان الام فيه للمالك والرقيق لا يملك وفي البعض وجه أنه يرث بقدر ما فيه من الحرية وهو مخالف لنقل

الشافعي في اختلاف الحديث الاجماع على عدم توريثه لانه فانص بالرق في النكاح والملاقي والولاية  
 فلم يرث كالقن ولا يورث ايضا الرقيق كانه كالمصرح به في الحر واستعنى المصنف عنه بقوله (والجديد  
 أن من بعضه حر) اذ امان عن مال ملكه ببعضه الحر (يورث) منه ذلك المال لانه نام الملك عليه  
 كالحر فيرثه عنه فريسه الحر او يعتق بعضه وزوجته ولاتى لسيده لاستيفاء حقه مما كتبه بالزينة  
 والقديم أنه لا يورث ويكون ماله ملكه لما لك الباقي \* (تنبيه) \* استثنى من كون الرقيق لا يورث كافر  
 له امان وجبته جناية حال حربته وأمانه ثم نقض الايمان فسي واسترق وحدها السراية بالأموت في حال  
 رقه فارقد الارش من الفجة لورثته على الاصح قال الزوكنى وليس لارقيق كانه يورث الا هذا (و) رابعها  
 القتل عليه (لا) يرث (فان) من مقتوله ما قلنا تلحق الترمذى وغيره ليس للقاتل شئ اى من الميراث  
 ولا له لو ورث لم يؤمن أن يستعمل الارث بالقتل فانقضت المصلحة ممراته ولان القتل قطع الموالاة وهى سبب  
 الارث وسواء أكان القتل عمدا أم غيره مضمونا أم لا بمباشرة أم لا قد صدق مصلحته كضرب الاب والزوج  
 والمعلم أم لا مكرها أم لا (وقبل ان لم يقض) بضم أوله اى القتل كأن وقع قصاصا أو حداثا (ورث)  
 القاتل لانه قتل بحق ويحمل الخبر على غير ذلك المعنى \* (تنبيه) \* قديهم كلام المصنف أن غسب  
 المضمون يبع الارث ولو بسبب ولبس مرادا فان المرأة لو ماتت من الولادة لم يضمن مع انه يرثها وقد  
 يلزم أن لا يقتول يرث من قاتله ولا خلاف فيه كما قاله الداريمى وغيره وصورته بان يخرج مورثه ثم يموت  
 الجارح ثم يموت الجروح من تلك الجراحة (و) خامسها ابهام وقت الموت فعليه (لو مات متولوا  
 يعرف أو حرف أو دم أو فنى) بلاد (عربة معا أو جهل أسفهوا) علم سبق أو جهل (لم يتوارثا) أى لم  
 يرث أحدهما من الآخر لان من شرط الارث تحقق حياة الوارث بعد موت المورث كما مر وهو هام متلف  
 والجهل بالسبق صادق بان يعلم أصل السبق ولا يعلم عين السابق وبأن لا يعلم سبق أصلا وهو المسئلة  
 خمس العلم بالمعية العلم بالسبق وعين السابق الجهل بالمعية والسبق الجهل بعين السابق مع العلم بالسبق  
 التماس السابق بعدم معرفة عينه وفى الصورة الأخيرة يوقف الميراث الى البيان أو الصلح وفى الصورة  
 الثانية تقسم التركة (و) فى الثلاثة الباقية (مال) أى تركه (كل) من الميتين بفرق ونحوه (لبنى  
 ورثته) لان الله تعالى اعلم يورث الاحياء من الاموات وهنالا تعلم حياته عند موت صاحبه فلا يرث  
 كالجنين اذا خرج مبنا ولا مان ورثا أحدهما فقط ونحكم وان ورثا كلا من صاحبه تبعا لهما  
 لانهم مان مانا معا فبعضه توريث ميت من ميت أو متعاقبين فبعضه توريث من تقدم عن تأخر  
 فى حق كل ميت أنه لم يخاف الاثر \* (تنبيه) \* كان الاولى التعبير بقوله لم يرث أحدهما من الآخر  
 كعبارة التنبيه فان أسلفهم تاريخ الموت مانع من الحكم بالارث لان نفس الارث وقوله لم يتوارثا ليس  
 بحاص فانه لو كان أحدهما يرث من الآخر دون عكسه كالعامة وابن أخيها كان الحكم كذلك وحاصل  
 ما ذكر المصنف من الموانع خمسة كما تقر وأهل الدور الحكمى وهو أن يلزم من توريثه عدم توريث  
 كما لو أقر الاخ بامن أخيه الميت فانه يثبت نسب ولا يرث وقد ذكره فى الاقارو قال ابن الهائم فى شرح كتابه  
 الموانع الحقيقية أربعة القتل والرق واختلاف الدين والدور وما زاد عليها فتسميته ماتعا بخار وقال فى غيره  
 انها ستة الاربعة المذكورة والردة واختلاف العهد وان ما زاد عليها مجاز وانتفاء الارث معه لانه مانع  
 بل لانقضاء الشرط كما فى جهل التاريخ أو السبب كما فى انتفاء النسب وهذا أوجه وعد بعضهم من الموانع  
 البوة فليسبب الصحيحين نحن معاصر الانبياء لا يورث ماتر كذا مدقة والحكمة فيه أن لا يقتضى أحد من الورثة  
 موتهم لذلك فذلك وأن لا ينفك بهم الرقبة فى الدنيا وأن يكون ماله صدقة بدد وفانهم توفير الاجورهم  
 وتوهم بعضهم من كونها امانات الانبياء لا يرثون كالا يورثون وليس كذلك فان الناس فى الارث على أربعة  
 أقسام منهم من يرث ويورث وعكسه فيهما ومنهم من يورث ولا يرث وعكسه فالاول كزوجين وأخوين

والثاني كزيتي ومرد والسيات كبعض وجنين في غرنه فقط فأنم اتورث عنه لا غيرها والرابع الاثني عشر  
عليهم الصلاة والسلام فانهم يرثون ولا يورثون كأنقرر ولما فرغ من موانع الميراث شرع في موجبات  
التوقف عن الصرف في الحال وهي أربعة أحدها الشك في النسب ولم يذكروا المصنف كأن يدعى  
اثنان ولدا مجهولا لنسبه مغيرا كان أو مجهولا ويموت الولد قبل الخلق باحدهما فيوقف ميراث كل  
منهما منسبه ويصرف للأول نصيبها ان كانت حرة وان مات أحد المدينين وقف ميراث الولد ويعمل في  
حق قرينه بالأسوأ الثاني والثالث والرابع الشك في الوجود والحال والذكورة وبدأ بالاول من  
هذه الثلاثة فقال (ومن أمر) أي أمره كالمرا أو غيرهم (أو فقد وانقطع خبره) وله مال وأر يد الارث  
منه (زك) أي وقف (ماله) ولا يفسد (حتى تقوم بيته بموته أو ما) يقوم مقام البيته بان (تغنى مدة)  
يعلم أو (يعلم على الظن أنه) أي المفقود (لا يعيش فوفها) فلا يشترط القطع بأنه لا يعيش أكثر  
منها واذا مضت المدة المذكورة (فيجوز القضاء) حينئذ (وبحكم بموته) لان الاصل بقا الحياة فلا  
يرث الا بيقين أما عند البيضة فظاهر وأما عند مضي المدة مع الحكم فلتنزيله منزلة قيام البيته  
\*(تنبيه)\* أنهم كلامه أن هذه المدة لا تتقدر وهو الصحيح وقيل مقدرة بسبعين سنة وقيل بثمانين  
وقيل بتسعين وقيل بمائة وقيل بمائة وعشرين لان العمر الطبعي عند الأطباء وأنه لا بد من اعتبار  
حكم الحاكم فلا يكتفي بمضي المدة من غير حكم بموته لكن بحث الرافعي أن القسمة حيث وقعت بالحاكم  
أصغرت الحكم بموته ومقتضاه أن تصرف الحاكم حكم حتى لا يجوز نقضه وفي هذه المسئلة اضطراب  
وقال السبكي في باب احياء الموات الصحيح عندى وقافا للقاضي أبي الطيب أنه ليس بحكم للشك ثم  
أشار لفائدة الحكم بقوله (ثم يعطى ماله من يرثه وقت) إقامة البيته أو (الحكم) بموته فانه فائدة الحكم  
في مات قبل ذلك ولو بلحظة لم يرث منه شيأ لجواز موته فيها وقوله وقت كذا خبر ما به وفي البسيط قيل  
الحكم قال السبكي وبشبه أن لا يكون خلافا محققا فان الحكم اظهر فيقدر موته قبله بأدنى زمان  
وقوله من مات قبل الحكم بلحظة لم يرثه لا ينافي ما قلناه فانه وان لم يتصل بينه زمان فكفوتهما  
معاً قال وهذا اذا أطلق الحكم فان أسند ما لم يقبله لكون المدة زادت على ما يغلب على الظن أنه  
لا يعيش فوفه وحكم بموته من تلك المدة السابقة فينبغي أن يعلى من كان وارثه ذلك الوقت وان  
كان سابقا على الحكم قال ولعله مرادهم وان لم يصرحوا به أنه ومثل الحكم في ذلك البيته بل أولى  
ولا يدفع الحاكم منه الا لوارث ذي فرض لا يستحقا يتيقن وهو الابن والزوجة (تنبيه)\*  
أراد المصنف بغلبة الظن نفس الظن كقوله بعض المحققين قال وانما خبر واهذه العبارة للتنبيه على أن  
الغلبة أي الرجحان مأخوذ في ماهية الظن ولما فرغ من حكم الارث من المفقود شرع في حكم ارثه  
من غيره فقال (ولومات من يرثه المفقود) قبيل إقامة البيته أو الحكم بموته (وقفنا) كل التركة ان لم  
يكن له وارث غير المفقود والوقفنا (حصته) فقط حتى يتبين أنه كان عند الموت حيا أو ميتا  
\*(تنبيه)\* كان الاولى للمصنف أن يقول من يرث منه ايناسب قوله حصته كما علم من التقدير أو يقال  
ان حصته الكل أو البعض ولكن بنافيه قوله (وعلمنا في الحاضر بالأسوأ) فمن يسقط بالمفقود  
لا يعطى شيأ حتى يتبين حاله ومن ينقص منهم حقه بحياته قدر فيه حياته أو موته قدر فيه موته ومن  
لا يختلف نصيبه بها أعطيه فهذه ثلاثة أحوال فالأول كزوج مفقود وأختين لآب وهم حاضرين ان  
كان الزوج حيا فلا تثنين أربعة من سبعة وسقط الم أم ميتا فلهما سهمان من ثلاثة والباقي لأم فيقدر  
في حقهم حياته والثاني كزوج لآب وأخ لأب مفقود فيقدر في حق الجد حياته فيأخذ الثالث وفي  
حق الأخ لأب من موته فيأخذ النصف ويبقى السدس ان تبين موته فلا يجد أو حياته فلا يخ  
والثالث كبن مفقود وبنت وزوج حاضرين للزوج الرابع بكل حال \*(تنبيه)\* لو تالف الموقوف

للمعائب ثم حضراتها مع المعاضرين وقسم بين الكل على حسب اربهم كحضر خواجه في تقابل المسئلة  
 وهو تقابل من: اتى الجمل والحنفى اذا بان حياة الجمل وذكورة الحنفى ثم شرع في السبب الثاني  
 من اسباب التوقف وهو الشك في الجمل فقال (ولو خاف دلارث) بكل تقدير بعد انفعاله بالمان  
 عن زوجة حامل منه (أو دلارث) على تقدير دون تقدير أماعلى تقدير الذكورة فكمن مات فن  
 حمل زوجة أخيه لابه أو عه أو عفته فان الجمل ان كان ذكراً في المورثات الثلاث ورث والا فلا وأما  
 على تقدير الاثوة فكمن مات عن زوج وأنت شقيقة وحمل من الاب فانه ان كان الجمل ذكراً  
 لا يرث شيئاً لاستغنائى أهل الميراث المال وان كان أنثى فلها السدس (عمل بالاحوط في حق) أى  
 الجمل (وحق غيره) قبل انفعاله على ما سبقت في الجمل بفتح المهملة اسم لمانى البعان وبكسرهما اسم لما  
 يحمل على رأس أو ظهر وحكى ابن دريد في حمل الشجرة وجهين ومن أن الجمل يرث قبل ولادته ولكن  
 شرط استقرار ملكه لا لارث ولادته حياً كما قال (فان انفصل) كاه (حيث لو لم يوجد عند الموت)  
 أى موت مورثه بان انفصل لدون سنة أشهر اذا كانت قرشاً أو أقل من أكثر مدة الحمل اذا كانت  
 خفية (ورث) لثبوت نسبته فلو انفصل بعضه حياً ثم مات فكما انفصل ميتاً في الارث وسائر الاحكام  
 الا في: ان كان له الاسنوى اسداً ما في الصلاة عليه اذا صاح أو استهل ثم مات قبل أن ينفصل  
 الثانية اذا حاز انسان رقبته أى وفيه حياة مستقرة كما قاله الاذرى قبل أن ينفصل فيجب الفاض  
 بشرطه أو الدية كما لم من بابها وتعلم الحياة المستقرة بالتمت له صرخاً أو عطاساً أو التثاوب أو التغام  
 الذى أو نحو ذلك (والا) بان انفصل ميتاً بنفسه أو بغيره بغير مستقرة أو حياة  
 مستقرة لو لم يوجد عند الموت (دلا) يرث لانه في المورثة الاولى معدوم وفي الثانية كما معدوم وفي  
 الثالثة مستغنى عن الميت (بيان) أن يقال (ان لم يكن) في المسئلة (وارث سوى الجمل أو كان) ثم  
 (من) أى وارث (فدليجه) الجمل (وقف) في المورثتين (المال) وما ألحق به الى انفصاله احتياطاً  
 (وان كان) في المسئلة (من) أى وارث (لا يجه) أى الجمل (وله) مهم (مقدراً عطيه) حال كونه (عائلاً  
 ان أمكن) في المسئلة (عول كزوجة حامل وأولادها) وان كان له ما سدس ان عائلان (بمنا توفيقه آخره أى  
 الثمن والسدس) لان احتمال ان الجمل يمتلئ فأمسك هذه المسئلة من أربعة وعشرين وتقول السبعة  
 وعشرين في دفع للزوجة منها ثلاثة وللأولاد ثمانية ووقف الباقي فان كان بنتين كان لهما أو ذكراً  
 فأكثر أو ذكراً وأنثى فأكثر كتمسك للزوجة الثمن بغير عول وللأولاد السدس كذلك والباقي للأولاد  
 ونسبى هذه المسئلة بالميراث لان عيارضى الله تعالى عنه كان يخلف على المير وكان أول خليفته الجدة  
 الذى يحكم بالحق قطعاً ويجزى كل نفس بما تسعى واليه المآب والرجى فستل حينئذ من هذه  
 المسئلة فقال لربنا صارت المرأة تساعده في خليفته يعنى أن هذه المرأة كانت تستحق الثمن مضافاً  
 تستحق التسع (وان لم يكن له) أى من لا يجه الجمل سهم (معدولاً لم يعالوا) في الحال شيئاً بل  
 على أن الجمل لا يتقدر به وهو الصحيح لعدم انضباطه لانه وجد خمس في بعان كما حكاه الشافعى رضى الله  
 تعالى عنه أن شيخنا باليمن أخبره انه ولده خمسة بعاون في كل بعان خمسة واثني عشر في بعان قاله الشيخان  
 وحكى الماوردى انه وجد سبعة في بعان وان من أخبره ذكر أنه صارع أحدهم فصرعه وكان بغيره  
 ويقال صرع سبع رجل وحكى في المعالب عن القاضي الحسين بن محمد عن الهيثم بن ابي رباح سبطين  
 بنسداد أنت زوجته باربعين ولداً في بعان كل واحد منهم مثل الاصبغ وانهم عاشوا وركبوا الجمل مع  
 أبهم في بعداد قال الاذرى وفي هذا بعد انه لا يهد فيه ولا في أكثر منه فان قدر الله تعالى لا يجهز هاتين  
 (وقبل أكثر الجمل أربعة) بحسب الوجود عند قتله لانه يتبع في قتله الوجود كما في الحبض وهذا أكثر  
 ما وجد عند هذا القائل وحيث (فبعاون) أى الأولاد (البقيين) أى فيوقف من يرث أربعة

ويقسم الباقي وتقدر الاربعية ذكروا مثاله خلف ابنا و زوجة حاصلا فله الثمن ولا يدفع الابن شي  
على الاول و يدفع اليه خمس الباقي على الثاني وعليه يمكن الذين صرف اليهم حصتهم من النصف فيها  
على اضع الوجهين والالم تدفع اليهم ثم شرع في السبب الثالث من اسباب التوقف وهو النسك في  
الذكورة فقال (والحنثي المشكل) أي الماتيس امرء وهو بضم أوله وكسر ثالثه مأخوذ من قولهم  
تحنث الطعام اذا اشتبه امرء فلم يخص طعمه المقصود وشارك طعم غيره سمي الحنثي بذلك لاشترائه  
الشبهين فيه وهو على ضربين أحدهما أن لا يكون له فرج رجل ولا فرج امرأة بل يكون له ثقبه يخرج  
منها البول ولا يشبهه فرج واحد منهما الثاني وهو أشهرهما ماله آلة الرجال والنساء (ان لم يختلف  
ارثه) بذكورته وأثرتيه (كولد أم ومنه في ذلك) ظاهر في دفع اليه نصيبه (والا) بان اختلف ارثه  
بهما (فيجعل باليقين في حقهما) أي الحنثي (و) في (حق غيره) يوقف المشكوك فيه حتى يتبين  
حاله ولو باخباره ولادلالة على اصابته بمعنى الضرب الاول للبول فيه بل يوقف امرء حتى يصير مكلفا  
فيختبر بجملة قاله البغوي ونقله عنه المصنف في مجموعه قال الاستوى ولا يضر ذلك في الميل بل يعرف  
أيضا بالحيض والمني النصف بصفة أحد النوعين وأما بمعنى الضرب الثاني فينضح بالبول من فرج فان  
بالمن فرج الرجال فرج أومن فرج النساء فامرأة أو منها فالسابق لاحدهما فان اتفقا ابتداء انضح  
بالتأخر لا الكثرة وتزريق وتزيبش فان اتفقا ابتداء وانقطاعا وزاد أحدهما أو زرق أو رش فلا  
اتضح ويتضح أيضا بحيض وامناء ان لاقى برأح من الفرجين وسواء أخرج منه أم منها بشرط  
التكرار ولو بال أو أمني بذكره وحاض بفرجه أو بال بأحدهما وأمني بالتأخر فمشكل ولا أثر  
للعية ولا لنهود عدى ولا لتفاوت أضع فان عدم الدال السابق اعتبر بعد بلوغ وعقب فان مال  
باخباره الى النساء فرج رجل أو الى الرجال فامرأة ولا يكتفى باخباره قبل البلوغ وعقله ولا بعسدهما مع وجود  
شي من العلامات السابقة لانها محسوسة بمولمة الوجود وفيما الميل غيره يوم فانه ربما يكذب في اخباره  
والذي يتصور أن يكون حنثي من الورثة ثمانية الولد وولد الابن والاخ وولد والعم وولد والمعتق  
وعصباته قال الصميري ومن أتى عليك أبانحنى أو أما حنثي نفذ أتى محالا قال ابن المنذر وقد أجمع  
كل من يخفف عنه العلم ان الحنثي يرث من حيث يبول وروى مرفوعا عن النبي صلى الله عليه وسلم لكنه  
ضعيف فان وزر على أحد النفتين دون الآخر لم يدفع اليه شيء ووقف ما يرثه على ذلك التقدير  
في زوج وأب وولد حنثي للزوج الربع وللأب النصف والحنثي النصف ويوقف الباقي بينهما وبين  
الأب وفي ولد حنثي وأخ يصرف الى الوالد النصف ويوقف الباقي وفي ولد حنثي وبنت وعم يعطى الحنثي  
والبنات الثلثين بالسوية ويوقف الباقي بين الحنثي والعم فان مات مشكلا تعين الاصطلاح ولو اتفق  
الذين وجد المال بينهم على تساوي أو تفاوت جازأي اذا لم يكن بينهم محجور عليهم والا فلا يجوز للولي  
ان يصالح عنه بأكثر مما يستحقه قال الامام ولا بد أن يجري بينهم نواهب والا لبق المال على صورة  
التوقف وهذا التواهب لا يكون الا عن جهالة لكنها تختم بالضرورة ولو أخرج بعضهم نفسه من  
البين ووجهه اهم على جهالة بالحال جاز أيضا كذا قاله (ومن اجمع فيه جهتا فرض وتعصيب كزوج  
هو معتق أو) زوج هو (ابن عم ورث به حمل) فيأخذ النصف بالزوجة والآخر بالولاء أو بنوة  
العم لانه وارث بسببين مختلفين فأشبهه ولو كانت القرابتان في شخصين واحترز بقوله جهتا فرض عن  
الأب حيث يرث بالفرض وتعصيب فانه يجهت واحدة وهي الابوة (ثالث) أخذ من الرافعي في الشرح  
(فلو وجد في نكاح الجوس أو الشبهة بنت هي أخت) لابيان وطى بنسه فأولدها بنتا ثم ماتت  
الغلبا فقد خلفت أختان أب وهي بنتها (ورثت بالبنوة) فقط (وقيل لهما) أي البنوة والاخوة  
(والله أعلم) فتستغرق المال اذا انفردت ورد بانهما قرابتان يرث بكل منهما منفردين فيورث

بأقواهما بجمعي لانهما كلاهما لا يورث لآخر النصف بانوة الاب والجدس بانوة الام وهذا  
 استندرك على قول الحر في جهتي الفرض والتعصيب ورث بهما ولذلك استغننى أن يقول في  
 الاخت لاب وهذا الاستندرك مستدرك اذ ليس مع الاخت في هذه الصورة بنت حتى تكون الاخت  
 مع البنت عمة وانما الاخت نفسها هي البنت فكيف تعصب نفسها \* (تبييه) لو ذكر المصنف  
 عبارة الحر لم يتخ هذا الزيادة لانه قال واذا اجتمعت قرابتان لا يجتمعان في الاسلام فصارا ليرث  
 بهما وذلك يشمل الفرضين والفرض والتعصيب وان كان مثله يخص الثاني واحتراز بقوله فصارا  
 عن وطء النسيئة فانهما يجتمعان (ولو استترك اثنان في جهة صوبة وزاد أحدهما) على الآخر  
 (بقرابة أخرى كإبني عم أحدهما أخ لام فله السدس) قرنا (والباقي بينهما) سواء بالصوبة  
 وصورة هذه المسئلة أن يتعاقب اخوان على امرأة وتلد لكل واحد منهما ابنا ولأحدهما ابن من  
 غيرها فابناء ابناعم الآخر وأحدهما أشوه لأمه (فلو كان معهما) أى ابني العم المذكور  
 (بنت فاهما النصف والباقي بينهما سواء) لان اخوة الام تسقط بالبنت (وقبل يخص به) أى الباقي  
 (الاخ) كما قال ابن الحداد لان البنت منعت من الاخذ بقرابة الام واذا لم تأخذ منها ترثت حصوتها  
 كالح لابرين مع أخ لاب (ومن اجتمع فيه جهتا فرض ورث بانوادهما فقط) لاهما المسابق (والقوة بان  
 تحجب أحدهما ما الأخرى) تحجب حرمان أو نقصان (أو) بان (لا تحجب) أحدهما أصلا بالبناء  
 للمعول بعمله والأخرى فتعجب (أو) بان تعجب ولكن (تكون) أحدهما (أقل حجباً) فهما  
 ثلاثة أمور (ما) لأم (الأول) وهو يجب الحرمان (كقبت هي أخت لأم بان يماذجوسى) أمه (أو سلم  
 بشبهة أمه فتلد بنتاً) فترث هذه البنت من أبيها بالبنتية لا بالاختية لان اخوة الام ساقطة بالبنتية ولا  
 تكون هذه الصورة الا للبنت رجل ومن صور يجب الدعقان أن ينكح المومى بنته فتلد بنتاً  
 ويموت فقد ضام بنتين أحدهما زوجة فاهما ثلثا ماترك ولا عبرة بالزوجية لان البنت تحجبها  
 الزوجة من الرابع الى الثامن (و) الامر (الثاني) وهو أن لا تحجب أحدهما أصلاً (كأم هي أخت  
 لاب بان يما) من ذكر (بنته فتلد بنتاً) ثم توفت فتزول (الثالث) وهو أن تكون أحدهما  
 لان الام لا تحجب حرماناً أصلاً والاخت تحجب (و) الامر (الثالث) وهو أن تكون أحدهما  
 أقل حجباً (كأم أم هي أخت) لاب (بان يما) من ذكر (هذه البنت الشابة فتلد ولداً فالاولى  
 أى البنت الاولى نسبها هذا الولد (أم أمه وأختها) لايه فاذا مات الولد ورثت منه البنت الاولى  
 بالجدوة دون الاختية لان الجددة لأم أقل حجباً من الاخت لان الجددة لا يحجبها الا الام وأما الاخت  
 فيجبها جماعة كما سر ولا يورثون بالزوجية قطعاً لبعلاهم كما قاله الشيخان هنا لكنهما حكيا عن  
 البغوى في كتاب النكاح ان منهم من بنى النوارث على الخلاف في صحة أنكحهم \* (تبييه)  
 سكت المصنف عن اجتماع عورتين في شخص كاخ هو معتق لعتلة فأنزله لان إحدى الجهتين  
 تعنى عن الأخرى

\* (وصل) في أصول المسائل وما يعول منها وقسمه التركة (ان كانت الورثة عصابات فمهم المال)  
 وما ألحق به من الاختصاصات بينهما (بالسوية ان تمضوا كورا) كقبتين أو اخوة أو أعمام لغير أم  
 أو بينهما سواء النسب والولاء (أو) تمضوا (امانا) كقبتين معنات أعتقن عبداً بينن بالسوية  
 وهذا لا يتصور الا في الولاء فان تفلوت المالك تفوت الارث بحسبه وقد يتصور أيضاً في البت في  
 مسائل الرد (وان اجتمع) من النسب (المعتق) من ذكور واثنا كابنين وبنتين (قد ذكر كل ذكر)  
 منهم (أثنين) ولا يقال بقدر للاثني نصف نصيب للثلاثي بالكسر لانهم انفقوا على عدم النطق  
 به وقوله (وعدد رؤس المقسوم عليهم) خبر مقدم لمبدأ مؤخر وهو (أصل المسئلة) أى أصلها هو العدد



الذى يخرج منه سهامها فهى من عدد رؤس العصبة المذكور أو الأثاث فى الولاء على ما سوان كانوا  
 ذكورا أو إناثا فى النسب كابنين وبنين فأضعف عدد المذكور وأضعف اليه عدد الأثاث تكن المسئلة من  
 سنة وقس على هذا وهذا فى غير الولاء أما الولاء فان لم يحصل فيه تفاوت فى المال فعدد رؤس المعقنين  
 أصل المسئلة سواء أ كانوا ذكورا أم إناثا أم مجتمعين وان تفاوتوا فاصل مسئلتهم من مخرج المقادير  
 كالغروض كما قاله الزركشى (و) الورثة (ان كان فيهم) مع للعصبات (ذر) أى صاحب (فرض)  
 واحد كبنات وعم (أو ذوا) بالتنبيه (فرضين) مثلا (متماثلين) فى الفرض والمخرج كأم وأخ لام وأخ  
 لأب أو فى المخرج فقط كشقيقتين وأختين لام وعم (فالمسئلة) التى فيها ذلك الكسر أى أصلها يكون  
 (من مخرج ذلك الكسر) لان الفروض الستة كسور مضافة لمعروف وهو الحركة فان لم يكن فى المسئلة  
 عصبة فالمسئلة أيضا من مخرج ذلك الكسر فى زوج وأخت شقيقة أو لأب هى أيضا من اثنين  
 وتسمى هاتان المسائلان بالنصليتين اذ ليس فى الفرائض شخصان يرثان المال مناصفة فرضا غيرهما  
 وباليقين اذ ليس فى الفرائض تقديرهما ولو كان فى المسئلة فرض كان الحكم كذلك ثم اعلم ان  
 ان المخرج هو أقل عدد يصح به ذلك الكسر وهو مفعول بمعنى المكان فكانه موضع تخرج منه سهام  
 المسئلة صحيحة الذى هو أصلها أو كسر أصله مصدر وأطلق هنا على الكسر المراد به الجزء وهو ما دون  
 الواحد (فمخرج النصف اثنان والثالث ثلاثة والرابع أربعة والسادس ستة والثلث ثمانية) لان أقل  
 عدده نصف صحيح اثنان وكذا الباقى وكما مشتقة من أسماء العدد لفظا ومعنى الا النصف فلم  
 يشتق من اسم العدد ولواشتق منه لقبيل له ثنى يضم أقله كقيل فى غيره من ثلث وربيع الى عشر وانما  
 اشتق من التناصف فكان المفسرين تنابعا وانما بالسوية \* (تنبيهه) \* سكونه عن الثلثين يفهم  
 أنه ليس جزأ برأسه وهو كذلك وانما هو تضعيف الثلث (وان كان) فى المسئلة (فرضان مختلفا المخرج)  
 بقلة أو كثرة (فان تدخل مخرجاهما فاصل المسئلة) حينئذ (أكثرهما كسدس وثلاث) كما فى مسئلة  
 أم وأخ لام وعم هى من ستة لان أكثر الفرضين فيها عددا هو السادس والثالث داخل فيه والمداخلان  
 عددان مختلفان أقلهما جزء من الاكثر لا يزيد على نصفه كثلثه من تسعة أو ستة (وان) كان فى  
 المسئلة فرضان (توافقا) يجزء من الأجزاء (ضرب وفق أحدهما فى الآخر والحاصل) من الضرب هو  
 (أصل المسئلة كسدس وثمان) كما فى مسئلة أم وزوجة وابن (فالاصل) أى أصل كل مسئلة اجتماع  
 فهم اماذا كر (أربعة وعشرون) حاصل ضرب وفق أحد المخرجين فى الآخر وهو نصف الستة أو  
 الثمانية فى كمال الآخر وفق مأخوذ من الموافقة (وان) كان فى المسئلة فرضان (وتباينا) مخرجا  
 (ضرب كل منهما فى كل منهما والحاصل) من الضرب (الاصل) للمسئلة (كثلاث وربيع) كما  
 فى مسئلة أم وزوجة وأخ لأبوين فتلت الام وربيع الزوجة متباينان (فالاصل) أى أصل كل مسئلة  
 اجتماع فيهما كذا كر (اثنا عشر) لحاصل ضرب أحد المخرجين وهو الثالث أو الربع فى الآخر  
 والمتباينان هما العددان اللذان ليس بينهما موافقة يجزء من الأجزاء (فالاصل) أى مخرج  
 الفروض مفردة ومركبة عند المتقدمين (سبعة اثنان وثلاثة وأربعة وستة وثمانية واثنان عشر  
 وأربعة وعشرون) لان الفروض المذكورة فى القرآن لا يخرج حسابها الا من هذه السبعة وانما  
 انحصرت الخارج فى سبعة والفروض ستة لان الفروض اها حالتان حالة انفراد وحالة تركيب فى  
 حالة الانفراد يحتاج الى خمسة مخرج وهى النصف والثالث والربيع والسادس والثلث ويسقط الثلثان  
 لان مخرجيهما والثالث واحد وهو ثلاثة وفى حال التركيب يحتاج الى مخرجين لان التركيب لا  
 يخرج عن أربعة أحوال التباين والتداخل والتوافق والتباين فان كان مع التباين كسدس  
 وسدس أو التداخل كسدس وثلث لم يجمع مجموعهما الى مخرج لان أحد العددين أو أكثرهما

أصل المسئلة وإن كان مع التوافق أو التباين احتجج الى مخرج لجميع الفروض بفرض وفق أحدهم  
أوجبه في كمال الآخر فاحتجنا الى مخرجين آخرين أحدهما اثنا عشر وهو مع التوافق تركيب الر  
والسدس ومع التباين تركيب الربع والثالث أو الثلثين لانه أقل عدله ربع وسدس أو ربع  
وثالث أو ربع وثلاث أو ثلثان وهو مع التوافق تركيب الثمن والثلثين ولا يتصور اجتماع الثمن  
ومع التباين تركيب الثمن والثلثين لانه أقل عدله ثمن وسدس وثلثان ولا يتصور اجتماع الثمن  
والثالث فتأخر اختصار الخارج في السبعة المذكورة وذاد بعض المتأخرين عليها أصلياً آخرين  
في مسائل الجسد والاشوة ثمانية عشر وستة وثلثين فأولها كالم وجد وخسة اخوة لغيرهم و  
كانت من ثمانية عشر لان أقل عدله سدس صحيح وثلث ما بقي هو هذا العدد والثاني كز  
وأم وجد وسبعة اخوة لغيرهم وإنما كانت من ستة وثلثين لان أقل عدله ربع وسدس  
وثلث ما بقي هو هذا العدد المتقدم ويجعلون ذلك فحجها واستوب الامام وغيره طريق  
المتأخرين وقال في الروضة هو المتأخر الاصح الجاوي على القواعد لانه أنحصر واضح له المتولد  
اتفقوا الى زوج وأبوين ان تكون المسئلة من ستة ولولا إقامة الفريضة من النصف وثلث ما  
افتاوا هي من اثنين للزوج واحد بيني واحد وليس له ثلث صحيح فبفرض مخرج الثلث في اثنين  
تعتبر ستة وأقره المصنف على هذا الاحتجاج لكن قال في المطالب انه غير سالم من التزاع فان  
من الفرضيين ذكروا أن أصلها من اثنين اه وعلى تسليم ذلك يفرق بان ثلث ما بقي في هذا  
المسئلة فرض أصلي ولا كذلك في حق الجسد واعتذر الامام بن القداماء بأنهم انما لم يعدوهم  
ما سبق لان الاصول موضوعة على المقدرات المنصومة وهي المجموع عليها وثلث ما بقي من الثمانية  
ليس منصوماً ولا منفصلاً عليه ذال الامر فيه قريب وقال بعضهم طريقة القداماء أصل وطريقة  
المتأخرين استحسان (تبيينه) لما كان الابننا عشر والاربعة والعشرون رأين في الاصول  
الخمس السابقة حسن الاتيان بالقوله فالاصول ثم شرع في بيان ما يعول من هذه الاصول  
(والذي يعول منها) ثلاثة (الستة) وضعتها ونصف ضعفها فالستة تعول أربع مرات أو ثلثاً أو  
(الى سبعة كزوج وأختين) لغيرهم أم للزوج ثلاثة ولكل احدى اثنتان فعالت بدنسها ونقص  
واحد سبع ما قل له به قبل وهي أول فريضة عالت في الاسلام في زمن عمر رضي الله تعالى عنه نفع  
وقال لهم فرض الله تعالى للزوج النصف وللأختين الثلثين فان بدأت بالزوج لم يبق للأختين  
وان بدأت بالأختين لم يبق للزوج حق فاشير واعلى فاشار اليه العباس رضي الله تعالى عنه  
أرايت لو مات رجل وترك ستة دواهم ولرجل عليه ثلاثة ولا آخر أربعة ألبس تجعل المال سبعة أجزاء  
فقال نعم فقال العباس هو ذاك فأجمع الصحابة عليه (و) تعول الستة أيضاً (الى ثمانية بكمهم) أى كز  
وأختين (وأم) فيزداد عليها هم واحد للام فتعول ثلثها وادخل الكاف على الصيغة المنفصلاً  
لغة قايلاً وعسارة الممر كقولاء وهو صحيح ومن صور العول للثمانية زوج وأم وأخت لأبوين  
لأب وتسمى هذه المسئلة بالمباهلة من البهل وهو اللين وقيل انها أول فريضة أعملت في زمن عمر وكان ابن  
عباس صغيراً فلما كبر أظهر الخلاف بعمومتهم وجعل للزوج النصف وللام الثلث وللأخت ما يبق  
ولا عول حيثن قيل له لم تقبل هذا العول فقال كان رجلاً مهاباً فبهتته ثم قال ان الذي أحصى عول  
عالم عدد المجمع في المال نصفها وثلثا ذهب بالنصفان بالمائة فابن موضع الثلث ثم قال لم يبق  
هذا الا بقى على شياً لو لم يمت لغيرهم مسيرانا على ما عليه الناس من خلاف رأيك قال فان  
طردع أبناءنا وأبناءهم وأسلافنا وأسلافهم وأنفسنا وأنفسهم ثم نمتل ففعل لعنة الله على  
فصيت المبادلة لذلك (و) تعول الستة أيضاً (الى تسعة بكمهم) أي زوج وأختين وأم (واضح لأم)

بمثل نصفها (والى عشرة كهم) أى المذكورين فى النسبة (وأخر لام) فتعول بمثل ثلثها وتسمى  
هذه بام الفروخ بالحاء لكثرة سببها العائلة والشريحية لان شر بما قضى فيها بذلك ومضى عالت  
الى أكثر من سبعة لا يكون المبت الامرأة لانها لاتعول الى ذلك الا بزواج ولما فرغ من عول النسبة الى  
أربع مرات شرع فى عول ضعفها فقال (والاثنا عشر) تعول ثلاث مرات أو ثاراً المرة الاولى  
بنصف سدسها (الى ثلاثة عشر كزوجة وأم وأختين) لغير أم (و) المرة الثانية بزربعها (الى خمسة  
عشر كهم) أى المذكورين (وأخر لام و) المرة الثالثة برربعها وسدسها الى (سبعة عشر كهم) أى  
المذكورين فى خمسة عشر (و) أخ (آخر لام) ومن موزها أم الارامل وهى ثلاث زوجات وجدان  
وأربع أخوات لام وثمان أخوات لابن فو ولا سبعة عشر أنفى متساويات سميت بذلك لكثرة ما فيها من  
الارامل وتسمى أيضاً الدينارية الصغرى لان المبت خلف فيها سبعة عشر ديناراً حصل لكل واحدة  
منهن ديناراً وانما أعطيت هذه بالاونار فقط لانه لا بد فيها من ربع وهو ثلاثة والذي ينضم اليه الثلاثان  
وهما ثمانية أوثات وهو أربعة أونصف وهو ستة فاذا انضم الفرد لارز وج كان وزراً لاشبهها بخلاف  
الستة فانها تعول شلعا وزراً كأم لان الوتر يشفع فيها وزراً آخر فتصير شلعا ولما فرغ من عول الاضعف  
الى ثلاث مرات ولا ينصق والاولى بنت رجل كما أفهمه تمثيل المصنف قال السهلى وليس فى العدد الاصل  
ما يكون أصلاً للمسئلة الا الثلاثة عشر والسبعة عشر لانهم أصل من مسائل العول شرع فى عول  
ضعف ضعفها فقال (والاربعة والعشرون) تعول عولة واحدة وترافقها بقنفا (الى سبعة وعشرين  
كبنين وأبوين وزوجة) ومضى مسألة الحمل فسميت هذه بالنبرية وغير هذه الثلاثة لا عول فيها لان  
الاصول فسميان تام وناقص فالتام هو الذى يعول وهو الذى اذا اجتمعت أجزاؤه الصحيحة كانت مسألة  
أو أزيد فاسمئة ثمانية لانها سدسها وثلاثون نصفها تساوت لان المجموع ستة والاثنا عشر عشر والاربعة  
والعشرون زائدان لان الاول له سدس وربع وثلاث ونصف فالمجموع خمسة عشر والثانى له ثمن  
وسدس وربع وثلاث ونصف فالمجموع ثلاثة وثلاثون والناقص هو الذى اذا اجتمعت أجزاؤه كانت  
أقل منه وهو ما عدل هذه الثلاثة والعول يزيد فى مسألة أصحاب فروض لا يمكن اسقاط بعضهم وتضيق  
الفروض عليهم فتعال ليدخل النقص جملة واحدة على الجميع ولا يتصور فى مسائل العول وجود  
عاصب ثم شرع فى بيان النسبة بين العديدين فقال (واذا تماثل العدندان) كثلثه وثلاثة يخرج  
الثالث والثلثين كفى مسألة ولدى أم وأختين لغير أم (فذلك) ظاهر أن يقال فيها مماثلان ويكون  
بأحدهما ويجعل أصل المسئلة وحقيقة المتماثلين أنهم اذا ساقا أحدهما على الآخر أقتناه مرة واحدة  
(وان اختلفا ونفى الاكثر بالافل) عند اسقاطه من الاكثر (مرتبتين فما كثر فتد اخلاص كثلثه مع ستة  
أوتسعة) أو خمسة عشر فان الستة تنفى باسقاط الثلاثة مرتين والنسبة باسقاطها ثلاث مرات  
والخمس عشرة باسقاطها خمس مرات لان اقسامها وسميا بذلك لدخول الاقل فى الاكثر فيكون الاكثر  
مذخوراً لانيه وان اقتضى اللفظ دخول كل منهما فى الآخر اذ ليس ذلك بمراد وحكم المنداخل أنه يمكن  
بالا كبر ويجعل أصل المسئلة (وان) أى وان اختلفا (و) (لم يفهما الا عدد ثالث فمخوفاً ان يجزئه) أى  
الثالث (كبار بمخوفاً) بينهما موافقة (بالنصف) لانك اذا سلعت الاربعة على الستة يبقى منها اثنان  
سلطهما على الاربعة مرتين تبقى بهما فقد حصل الاقتناء باثنين وهو عدد غير الاربعة والستة فهما  
مخوفاً ان يجزئ الاثنين وهو النصف وان فنى بثلاثة فالموافقة بالثالث وهكذا الى العشرة فبالعشر لان  
العبرة بنسبة الواحد الى العدد الذى وقع به الاقتناء كانت نسبته اليه كانت الموافقة بذلك النسبة ونسبة  
الواحد الى الاثنين النصف والى الثلاثة الثالث وان كان العدد الملقى أكثر من عشرة فانبواق خبير  
بالاجزاء كجزء من أخذ عشر جزءاً أو غير ذلك الى ما لانها يهله فان أفنى عديدين أكثر من عدد واحد

فما تم اتفاقان باجزاء ما في ذلك العدد من الاسداد كلاتي عشر والفاضية عشر نظيمها الستة والثلاثة  
والاثنتان هما متوافقان بالاسداس والثلاث والانصاف والعمل والاختيار في ذلك بالجزء الاقل فيعتبر  
هذا المثال السدس وفي المتوافقين بالانحاس والاعشار والعشر على هذا القياس وحكم المتوافقين ان تضرب  
وفق احدى ما في كامل الاخر والحاصل أصل المسئلة (وان) أي وان اختلفا ولم يكن أكثرهما بأقلهما  
ولا بد ثالث بان (لم يظنهما الا واحد) وليس بعدد بل هو مبدؤه (تباينا كثلثه وأربعة) لانك اذا استعظمت  
الثلاثة من الأربعة يبقى واحدا فذا سلطته على الثلاثة فنتجبه وسبعا متباينين لان فناءه ايجابا بينهم او هو  
الواحد لانهم اعدادان والواحد ليس بعدد كما مر وحكم المتباينين أنك تضرب أحد العددين في الآخر فالناتج  
حينئذ نسبة كل عدد من احدى ما الى الآخر في هذه الأربعة التماثل والتداخل والتوافق والتباين (و)  
الاعدادان (المتداخلان متوافقان) كثلثه مع ستة أو ستة فالثلاثة داخله في كل من الستة والتسعة  
ومتوافقة اهما بالثالث (ولاعكس) أي ليس كل متوافقين متداخلين فقد يكونان متوافقين ولا يدخل  
أحدهما في الآخر كستة مع ثمانية لان شرط التداخل أن لا يزيد على نصف ما دخل فيه وانما عرف  
المنصف هذه الاحوال الأربعة قوطنة لبيان التصحيح المترجم له بقوله (فرع) أي في تصحيح المسائل فان  
تصحيحها وقوف على معرفة النسب الأربعة وانما ترجم بالفرع لانه مرتب على ما قبله والمراد بتصحيحها  
بيان كيفية العمل في القسمة بين المستحقين من أقل عدد يجب تسليم الحاصل لكل منهم من الكسر ولما  
سعى بالتصحيح (اذا عرفت) أي الطالب لتصحيح المسئلة (أصلها وانقصت السهام) في تلك المسئلة (عليهم)  
أي الورثة (فذلك) نظاها لا يحتاج لضرب كزوج وثلاثة بنين هي من أربعة لكل منهم واحد وكزوج  
وثلاثة بنين وبات هي من ثمانية للزوجة واحد وللبن واحد ولكل ابن اثنتان (وان انكسرت) تلك  
السهام (على منصف) منهم سهامه (قربلت) سهامه (بعدده) أي رؤس ذلك الصنف الذي اسكر  
عليه (فان تباينا) أي السهام والرؤس (ضرب عدده في المسئلة) ان لم تعمل فيها (يعولها ان عالت) بما  
اجتمع صحت منه المسئلة مثاله بالاعول زوجة واخوان هي من أربعة للزوجة الربع سهام  
والاخوان ثلاثة أسهم منكسرة علمها فاضرب عددهما في المسئلة وهو أربعة تبلغ ثمانية ومنها  
تصح ومثالها بالاعول زوج وخمس أخوات اعبرأم أصلها من ستة وتعمل السبعة للزوج ثلاثة  
والاخوان أربعة وهي لا تصح عليهن ولا توافق فاضرب عددهن وهو خمسة في المسئلة يعولها وهو  
سبعة تبلغ خمسة وثلاثين ومنها تصح واعلم أن المضرب عند أهل الحساب تضعيف أحد العددين بقدر  
ما في الآخر من الاسداد (وان توافقا) أي سهام الصنف مع عدد رؤسه (ضرب وفق عدده) أي الصنف  
(فيها) أي في أصل المسئلة ان لم تعمل فيها يعولها ان عالت (فما بلغ صحت منه) مثالها بالاعول أم وأربعة  
أعمام هي من ثلاثة للأمام ساهم وسهامان للأعمام لا تصح عليهم ولكن توافق بالصنف فاضرب الأب  
في ثلاثة بسنة ومنها تصح ومثالها بالاعول زوج وأبوان وست بنات هي من اثني عشر وتعمل السبعة  
عشر وتضيف البنات لا يصح عليهن ولكن توافق بالنصف فاضرب وقتن وهو ثلاثة في خمسة عشر  
تبلغ خمسة وأربعين ومنها تصح (وان انكسرت) تلك السهام (على صنفين) فو بلت سهام كل صنف  
بعدده أي الصنف المنكسر عليهم (فان توافقا) أي السهام والعدد في الصنفين أو أحدهما (ترك) المنصف  
المباين بحاله (تم) بعد ذلك (ان تعال عدد الرؤس) في الصنفين يرد كل منهما الى وقفه أو بقاءه  
على حاله أو يرد أحدهما وبقاء الآخر (ضرب أحدهما) أي العددين المتماثلين (في أصل المسئلة)  
ان لم تعمل (ويعولها ان عالت وان تدخلها) أي العددين (ضرب أكثرهما) فيما ذكر (وان توافقا)  
ضرب وفق أحدهما في الآخر ثم الحاصل في المسئلة ان لم تعمل ويعولها ان عالت (وان تباينا تضربا

أحدهما في الآخر ثم الحاصل من الضرب (في) أصل (المسئلة) ان لم تزل وبعولها ان عالت  
(فيما بلغ) الضرب في كل مملد كر (صحت منه) المسئلة وحاصل ذلك أن بين سهام الصنفين وعددهما  
توافقا وتباينا وتوافقا في أحدهما وتباينا في الآخر فهذه ثلاثة أحوال وأن بين عددهما تماثلا وتداخلا  
وتوافقا وتباينا فهذه أربعة أحوال والحاصل من ضرب ثلاثة في أربعة اثنا عشر فكل حالة من الثلاثة  
أها أربع مسائل وأنا أسرد لك أمثلتها لتدرب على هذا الفن كما فعله الشارح \* أمثلة الحالة الأولى وهي  
فيها إذا كان بين الصنفين وعددهما توافق أم وسنة أخوة لأم وثلاثة عشر أخوة لأم هي من ستة  
وتعول إلى سبعة لأخوة سهمان توافقان عددهم بالنصف فيرد إلى ثلاثة وللأخوات أربعة أسهم  
توافق عددهن بالربيع فيرد إلى ثلاثة وتضرب إحدى الثلاثين في سبعة تبلغ أحدا وعشرين ومنه تصح  
أم وغمانية أخوة لأم وغمان أخوات لأم ترد عدد الأخوة إلى أربعة والأخوات إلى اثنين وهما متداخلان  
فتضرب الأربع في سبعة تبلغ ثمانية وعشرين ومنه تصح أم واثنا عشر أخا لأم وست عشرة أخا  
لغير أم ترد عدد الأخوة إلى ستة والأخوات إلى أربعة وتضرب نصف أحدهما في الآخر يبلغ اثني عشر  
تضرب في سبعة تبلغ أربعة وغمانين ومنه تصح أم وستة أخوة لأم وغمان أخوات لأم ترد عدد الأخوة  
إلى ثلاثة والأخوات إلى اثنين وهما متباينان فتضرب أحدهما في الآخر تبلغ ستة تضرب في سبعة  
تبلغ اثنين وأربعين ومنه تصح \* أمثلة الحالة الثانية وهي فيما إذا كان بين سهام الصنفين وعددهما  
تباين ثلاث بنات وثلاثة أخوة لأم هي من ثلاثة والعديدان متماثلان يضرب أحدهما في ثلاثة تبلغ  
تسعة ومنه تصح ثلاث بنات وستة أخوة لغير أم العديدان متداخلان تضرب أكثرهما وهو ستة في ثلاثة  
تبلغ ثمانية عشر ومنه تصح سبع بنات وستة أخوة لغير أم العديدان متوافقان بالثلث يضرب ثلث  
أحدهما في الآخر تبلغ ثمانية عشر تضرب في ثلاثة تبلغ أربعة وخمسين ومنه تصح ثلاث بنات وأخوات  
لغير أم العديدان متباينان تضرب أحدهما في الآخر تبلغ ستة تضرب في ثلاثة تبلغ ثمانية عشر ومنه  
تصح \* أمثلة الحالة الثالثة وهي فيما إذا كان بين سهام الصنفين وعددهما توافق في أحدهما وتباين في  
الآخر ست بنات وثلاثة أخوة لغير أم ترد عدد البنات إلى ثلاثة وتضرب إحدى الثلاثين في ثلاثة تبلغ  
تسعة ومنه تصح أربع بنات وأربعة أخوة لغير أم ترد عدد البنات إلى اثنين وهما داخِلان في الأربعة  
فتضربهما في ثلاثة تبلغ اثني عشر ومنه تصح ثمان بنات وستة أخوة لغير أم ترد عدد البنات إلى أربعة  
وهي توافق الستة بالنصف فتضرب نصف أحدهما في الآخر تبلغ اثني عشر تضرب في ثلاثة تبلغ ستة  
وثلاثين ومنه تصح أربع بنات وثلاثة أخوة لأم ترد عدد البنات إلى اثنين وهما مع الثلاثة متباينان  
تضرب أحدهما في الآخر تبلغ ستة تضرب في ثلاثة تبلغ ثمانية عشر ومنه تصح (و يقاس على) جميع  
(هذا) المذكور في الانكسار السهام على صنفين (الانكسار) فيها (على ثلاثة أصناف) كجدتين  
وثلاثة أخوة لأم وعين أمها من ستة ونصف من ستة وثلاثين (و) الانكسار فيها على أصناف (أربعة)  
كزوجتين وأربع جدات وثلاثة أخوة لأم وعين أمها من اثني عشر ونصف من اثنين وسبعين (ولا يزيد  
الانكسار) في غير الولاء والوصية (على ذلك) أي أربعة أصناف بدليل الاستقراء لأن الورثة في الفريضة  
الواحدة لا يزيدون على خمسة أصناف عند اجتماع كل الورثة كما علم ممارس في اجتماع من يرث من  
الرجال والنساء ومن الخمسة الزوج والاب والام ولا تعد في كل منهم وحيث قد قضيه صحيح عليه جزما  
أما الولاء والوصية فيزيد الانكسار فيها على أربعة أصناف (فأدأوردت) بعد تصحيح المسئلة (معرفة  
نصيب كل صنف) من الورثة (من مبالغ) سهام (المسئلة فاضرب نصيبه) أي الصنف (من أصل  
المسئلة) بعولها ان عالت (فيما ضرب فيها مبالغ) الضرب (فهو نصيبه) أي الصنف (ثم قسمه) أي  
مبالغ بالضرب (على عدد الصنف) ومثل ذلك في المحرر كجدتين وثلاث أخوات لغير أم وعم لغير أم

هي من ستة وتضع بضرب ستة فيها تبلغ ستة وثلاثين للمدتين واحد في ستة بستة لكل واحدة ثلاثة  
 وللأخوات أربعة في ستة بأربعة وعشرين لكل أخت ثمانية والتم واحد في ستة بستة وإذا أوتيت  
 معرفة نصيب كل منصف من الورثة قبل عمل المسئلة فاضرب نصيب ذلك الوارث في أعداد غيره من بقية  
 الورثة فيما بلغ فهو نصيب كل وارث ففي المثال المذكور تضرب نصيب الجسدتين وهو الواحد في أعداد  
 الأخوات وهو ثلاثة بثلاثة ثم في الم وهو واحد بثلاثة وهو ما لكل جسده وهكذا وهذا الطارق في تعيين  
 عيانية السهام للورثتين وكل من الرؤس لا لا يتروا وما فرغ من تصحيح المسائل بالنسبة فليست واحد شرع في  
 تصحيحها بالنسبة لا كثر منه وترجم لذلك بقوله (فرع) في الدماضات فهي نوع من تصحيح المسائل  
 والنسخ لغة إعمال الشيء وإزالته يقال نسخت الشمس النخل إذا أذهبته وحلت محله وامطلاحاً إن  
 يموت أحد الورثة قبل قسمة التركة ومضى هذا مناسخة لانتقال المال فيه من واحد إلى آخر وهو من  
 هو بص الفرائض فإذا (مات) شخص (عن ورثة) مات أحدهم قبل القسمة) لتركته فنزلت (مارم  
 يرث) الميت (الساكن غير) كل (الباقين) من ورثة الميت الأول (وكان أرثهم) أي الباقين (منه) أي  
 الميت الثاني (كلهم من) الميت (الأول جعل) حالهم بالنظر إلى الحساب والاختصاص فيه لا لكونه واجباً  
 شرعاً (كان) الميت (الثاني لم يكن) من ورثة الأول (وقسم) الميراث (بين الباقيين) من الورثة (بما خوله  
 وأخوات) لغيرهم (أو يسنين وبنات مات بعضهم عن الباقيين) لأن المال سار إليهم بغيره وإسدة كان  
 الذين ماتوا بعد الأول لم يكونوا فلولاً من أربعة بنين وأربع بنات ثم مات منهم ابن فالمسئلة الأولى  
 من اثني عشر لكل ابن سهمان ولكل بنت سهم فان مات ابن منهم صارت المسئلة على عشرة فان ماتت  
 بنت عن بنت صارت على تسعة فان مات ابن عن بنت صارت على سبعة فان ماتت بنت عن بنت صارت على  
 ستة فان مات ابن عن بنت صارت على أربعة فان ماتت بنت عن بنت صارت على ثلاثة وكان الميت لم يخلف  
 غير ابن وبنت فله سهمان وإسدهم واحد (تنبيه) أنما قدم المصنف الأخوة على البنين لأن العمل فيهم  
 باقي ابتداء ودواماً فإذا خالف أخوة وأخوات ثم مات أحدهم فالورثة في المسئلة بين الأخوة بخلاف البنين  
 فإنه إذا مات عن ابنين وبنات ثم مات بعضهم فالورثة في الأولى بالبنوة وفي الثانية بالأخوة وأما سهم  
 نصوب المسئلة بالعصبة أنه لا يأتي في غيرهم وليس مراداً بل يأتي في غير العصبة أيضاً كما سيأتي غلبة  
 يجتدين وثلاث أخوات متفرقات وفي الفرض والنصيب كام وأخوة لأم ومعتق ثم مات أحد الأخوة  
 عن الباقيين (وان لم ينصر أرثه) أي الميت الثاني (في الباقيين) إمامان الوارث غيرهم أولان غيرهم  
 بشرهم بيه (أو انحصر) بيه (واختلف قدر الاختصاص) لهم من الميت الأول والثاني (فصحيح  
 مسئلة الأول ثم) صحيح (مسئلة الثاني ثم) بعد تصحيحهما يتنازل (ان انقسم نصيب الثاني عن مسئلة  
 الأول على مسئلته فذلك) ظاهر كزوج وأختين لغيرهم ماتت أحدهما عن الأخرى وعن بنت  
 المسئلة الأولى من ستة وتقول السبعة والثانية من اثنين ونصيبيهما من الأولى اثنين ينقسم عليهما  
 (والا) أي وان لم ينقسم نصيب الثاني من الأولى على مسئلته فنزلت (فان كان بينهما) أي مسئلة الثاني  
 ونصيبه (موافقة ضربت وفق مسئلته) أي الثاني (في مسئلة الأول) بجسدين وثلاث أخوات  
 متفرقات ثم ماتت الأخت لأم عن أخت لأم هي الشقيقة في الأولى وعن أختين لابوين وعن أم أم هي  
 إحدى الجسدتين في الأولى أصل المسئلة الأولى من ستة وتضع من اثني عشر والثانية من ستة ونصيب  
 ميتهم من الأولى اثنان موافقان مسئلتها بالنصف فتضرب في نصف مسئلتها وهم الثلاثة في الأولى تبلغ ستة  
 وثلاثين لكل جدة من الأولى سهم في ثلاثة بثلاثة وللورثة في الثانية سهم منها في واحد واحد وللأخت  
 لابوين في الأولى مسئلة منها في ثلاثة بثمانية عشر ولها من الثانية سهم في واحد واحد وللأخت لابوين  
 الأولى سهمان في ثلاثة بستة وللأختين لابوين في الثانية أربعة منها في واحد بأربعة فان قبل لا

ورثت الاثنتان في الاولى أيضا أجيب بان ذلك كان لما منع وجعل لهما عند الاولى كرف وكان زائلا عند  
الاثانية (والا) أي وان لم يكن بينهما موافقة بل مباينة فقط وان أوهم دخول التماثل والتداخل أيضا  
نحت قوله والاضربت (كاهها) أي الثانية (فيها) أي الاولى (فبالنسخ) الضرب (صحتها) أي المسئلتان  
(منه ثم) تقول (من له شيء من) المسئلة (الاولى) أخذ مضر وبها فيها ضرب فيها) من وفق المسئلة الثانية  
أو كاهها (ومن له شيء من) المسئلة (الثانية) أخذ مضر وبها في نصيب الثاني من الاولى أو) أخذ مضر وبها  
(في) وقع مان كان بين مسئلته ونصيبه وفق) كزوجة وثلاثة بنين وبنت مانت البنت عن أم وثلاثة اخوة وهم  
الباقيون من الاولى المسئلة الاولى من ثمانية والثانية تسع من ثمانية عشر ونصيب منها من الاولى  
سهم لاوافق مسئلته فتضرب في الاولى تبلغ مائة وأربعة وأربعين لازوجة من الاولى سهم في ثمانية  
عشر بثمانية عشر ومن الثانية ثلاثة في واحد بثلاثة ولكل ابن من الاولى سهمان في ثمانية عشر بستة  
وثلاثين ومن الثانية خمسة في واحد بخمسة ومما صحت منه المسئلتان ما ركستلة أولى فأدوات ثالث  
عمل في مسئلته ما عمل في الثاني وهكذا فإذا صحت الاولى ثم الثانية وجعلتهما كمسئلة واحدة كما تقدم  
ببانه فصيح الثالثة وانظر بينها وبين سهام الميت الثالث وهو ما خصه من التصحيح فان صحت عليها  
فذلك وان لم تصح فان كان بينهما موافقة رددت الثالثة الى الوقفها والسهام الى وقفها وضربت وفق  
الثالثة التي صارت ثانية في كل التصحيح فبالنسخ صحت منه وان كان بينهما مباينة فاضرب كل الثالثة  
في كل التصحيح فبالنسخ صحت منه ثم من له شيء من التصحيح يأخذ مضر وبها في وفق الثانية في صورة الموافقة  
أولى كاهها في صورة المباينة وقد صارت الثلاث واحدة فان فرض ههنا الميت وأربع صحح مسئلته واعلموا  
على هذا القياس فلو ماتت امرأة من زوج وأم وثلاث بنات ثم مات الزوج عن ابنين ثم ماتت الأم  
عن أخ وأخت لاب فتقول الاولى من اثني عشر وتقول الى ثلاثة عشر وتصح من تسعة وثلاثين للزوج  
تسعة وللأم ستة والبنات أربعة وعشرون لكل واحدة ثمانية والثانية من اثنين ونصيب الميت الثاني  
من الاولى تسعة لا يصح على مسئلته ولاوافق فاضرب الثانية وهي اثنتان في الاولى يحصل ثمانية وسبعون  
ومنها صح المسئلتان ثم من له شيء من الاولى أخذ مضر وبها فيضرب فيها وهو اثنتان ومن له شيء من  
الثانية أخذ مضر وبها في نصيب مورثه من المسئلة الاولى فتقول كان للام من الاولى سنتي اثنتين باثني  
عشر وكان لكل ميت من الثلاثة من الاولى ثمانية في اثنتين بستة عشر وكان لكل ابن من الثانية سهم في  
تسعة بتسعة والمسئلة الثالثة من ثلاثة ونصيب الميت مما صحت منه الاولتان اثنا عشر فتقسم على  
مسئلته لالاخ ثمانية وللأخت أربعة فقد صحت المسائل الثلاث مما صحت منه الاولتان ولك أن تصح  
كل مسئلة برأسها وتقابل نصيب كل ميت بمسئلته فن انقسم نصيبه على مسئلته فلا اعداد بمسئلته  
ومن لم ينقسم حفظت مسئلته بثباتها ان لم توافق نصيبه أو وفقها ان توافقا فعدلت بها كما يطعم باعداد  
الاصناف المتكسر عليهم سهامهم من المسئلة الواحدة فما حصل ضربته في المسئلة الاولى فما حصل  
قسمته فتضرب بالكل واحد من الاولى في العدد المضروب فيها فتخرج فبوجه ان كان حيا ولورثته  
ان كان ميتا (خاتمة) قديك كرف في المناقصات ما يستحب وجوده فليفتن له كل وقت قبل زوج وأربع بنات  
وعم ثم لم تقسم التركة حتى ماتت إحدى البنات وخلفت اما من في المسئلة وهذا مستحيل لان أم  
البنت هي المبنية الاولى فيستحب كونها موجودة بعد ذلك وكذا اذا قبل أبوان وابنتان لم تقسم التركة  
حتى ماتت إحدى البنتين وخلفت من في المسئلة فيقال الميت الاول ذكر أم أنثى يقال ان المأمون لما أراد  
أن يولي يحيى بن أكرم القضاء سأله عن هذه المسئلة فقال له يا أمير المؤمنين الاول كان ذكر أم أنثى  
فولاء القضاء وقال اذا عرفت الفرق عرفت الجواب وذلك لانه ان كان رجلا فالاب وارث في المسئلة الثانية  
لانه أبوالاب والافغير وارث لانه أبوالأم فإذا كان الميت الاول رجلا صحت من أربعة وخمسين بيان ذلك

أن مسئلة الميت الأول من ستة لأربعين الدرهم والبقية بين الثلثين لكل واحدة سهمان ومئة  
الميت الثاني وهي إحدى البقتين من ستة أيضا لثلاثة سهم بفعل خمسة بين الجدة لأب وبين الأخت  
أولادها وهي ثلاث له صحيح وتضرب ثلاثة في ستة ثمانية عشر ومئة تصح وبينها وبين سهام الميتة  
وهذه الثلث مائة بالمصنف فتردها إلى نصفها تسعة وتضرب في ستة تبلغ أربعة وخمسين فتعمل فيها بما  
عرفت وإن كان أنى بحيث من ثمانية عشر يساها أن مسئلة الميت الأول من ستة كما مر ومسئلة الميت  
الثاني من ستة أيضا والجسد أبو الأم لا يرث فتأخذ الجدة سهمان والأخت ثلاثة والباقي أيت المال  
بشرطه والأب يرث عليها بالنسبة وبين مسئلة الميت الثاني وسهامه واقفة بالمصنف وتردها إلى ثلاثة  
وتضرب في ستة تبلغ ثمانية عشر فتعمل فيها بما مر ولما شاركت الوصايا أنفراض في التعليق  
بما بعد الموت ذكرها هنا مع ما يقال

### \*(كتاب الوصايا)\*

ولكن تغذيها أنسب لأن الإنسان يوصي ثم يموت فتقسم تركته وهي جميع وصية كهرابا وهدية خال  
الشارح بمعنى الإيصال أي لتشمل الوصاية فإن الباب مع وداهما والإيصال يتم الوصية والوصاية لغة والفرقة  
بينهما من أمالاح اللغة وهما تختص الوصية بالتبرع المضاف لما بعد الموت والوصاية بالهدايا من  
يقوم على من بعده والوصية لغة الإيصال من وصى الشيء بكذا أو صله به لأن الموصي ومصل خير دنياه  
بخير عياله وسرعا تبرع بحق مضاف ولوقت تدبير المأ بعد الموت وليس التبرع بتدبير ولا تامين عتق وإن  
التحقيق حكميا كالشروع المتخير في مرض الموت أو الملق به والاصل فيها قبل الإجماع قوله تعالى في أربعة  
مواضع من الموارث من بعد وصية يوصي بها أو خبر تكثر الصبيح ما حق امرئ مسلم له شيء يوصي به  
يبيت ليلتين الأولى وصيته مكتوبة عند أي ما الحزم أو ما الماروف من الأخلاق إلا إذا فقد يفجؤه الموت  
ولغير ابن ماجه المروم من حرم الوصية من مات على وصية مات على سبيل وسنة وفاق وشهدا دفنان ومغفورا  
له وكانت أول الاسلام واجبة بكل المال للوالدين والأقربين بقوله تعالى كتب عليكم إذا حضر أحدكم  
الموت إن زلتموه أنموالا الوصية الآية ثم نسخ وجوبها بآيات الموارث وبقي استحبابها إلى الثالث  
فأقل لغير الوارث وإن قل المال وكثر العيال والأفضل تقديم القريب غير الوارث وتقديم الحرم منهم  
ثم ذى رضاع ثم صهر ثم ذى ولاد ثم جوار كفي صدقة المتخوة وأهل الطير والمحتاجون ممن ذكر  
أولى من غيرهم أما الوارث فلا يصب الوصية له وهي واجبة على من عليه حق لله تعالى كزكاة وحج  
أو حق لأقربين كوديعة ومغضوب إذا لم يعلم بذلك من ثبت بقوله بخلاف ما إذا كان به من ثبت  
بقوله فلا تجب الوصية به خال الأذرى إذا لم يمتش منهم كجهالة كلورثة والموصي لهم أه وهو حرم  
وينبغي كما قال الأسدي أنه يكتفى بالشاهد الواحد وصدقة الشخص صحبا أفضل من صدقة  
مريض أو بعد الموت نظير الصبيح أفضل الصدقة أن تصدق وأنت صحيح صحيح تأمل الغنى وتخشى الفقر  
ولا تهمل حتى إذا بلغت المقوم قلت للسلان كذا وأركان الوصية أربعة موص وموص له ووصى به  
وصيغته وكراهية المصنف على هذا الترتيب وبدأ بالاول فقال (تصح وصية كل مكاف حر) مختار  
بالاجماع لأنهم اتبرع (وإن كان كافرا) ولو حرييا كما قاله الماوردي وإن استرق بعدها وماله عندنا  
بأمان كما يحبس الزكوى \*(تنبيه)\* شمل إطلاق المردة فتصح وصيته نعم إن مات أو قتل كافرا بطلت  
وصيته لأن ملكه موقوف على الإصح ومن عليه دين يستغرق فتصح وصيته كما يؤخذ من كلام  
القاضي (وكذا المحجور وعليه بسطه) تصح وصيته (على المذهب) لجهة عبارته ونقل فيه ابن عبد البر  
والاستاذ أبو منصور وغيره ما الاجماع وإنما أفرد المصنف مع دخوله في المكاف الحر بالذ كر الخلاف  
فيه والبارق الثاني قولنا أحدهما لأنصح للغير عليه فالسفيه بالاجور تصح وصيته جز ما يخرج بالسفيه



جزر الخلس فنصح الوصية معه جزماً كما قاله القاضي حسين ثم شرع في محذور قوله مكاف فقال  
 (لا يجوز) ومعنوه ومبرم (ومعنى عليه وصي) فلا تصح وصية كل منهم اذ لا عبارة لهم وأما السكران  
 المتعدي بسكره فانه في رأى المصنف غير مكاف وتصح وصيته واستثنى الزركشي من المعنى عليه مالوكان  
 سيده سكران صبي به وكلامه من نظام فتصح وصيته (وفي قول تصح) الوصية (من صبي مميز) كإناص عليه  
 في الاملاء ورتبه جمع من الاصحاب ولأنه لا يزل ملكه في الحال وتفيد الثواب بعد الموت وأفهم كلامه  
 ان غير المميز لا تصح وصيته جزماً وبه صرح المنولي والداودي ثم شرع في محذور قوله حر فقال (ولا رفق)  
 فلا تصح وصيته سواء كان فداً أم مدبراً أم مكاتباً لم يأذن له سيده أم أم ولد لان الله تعالى جعل الوصية  
 حيث النوارث والرفيق لا يورث فلا يدخل في الامر بالوصية (وقيل ان) أوصى في حال رقه ثم (عنى ثم مات  
 صحت) لان عبارته صحيحة وقد أمكن العمل بها والتصحيح للتعلم لعدم أهليته حينئذ أما اذا أذن للمكاتب  
 سيده فنصح وصيته ائمة تبرعه بالأذن وبه صرح الصميري \* (تنبيه) \* قضية اطلاقهم بطلان وصية  
 البعض قال الاذرى ولم أرقبه أصاً وقياس التورث عنه ائمة أه فتصح فيما يستحقه ببعضه الحر  
 لانه يورث عنه قال شيخنا وظاهر أن محله في غير العتق لان العتق يستعقب الولاء والبعض ليس من  
 أهله أه والذي يظهر كما قال شيخنا ائمة لان الرق ينقطع بالموت والعتق لا يكون الا بعده ثم شرع في  
 الركن الثاني وهو الموصى له فقال (واذا أوصى لجماعة عامة فالشرط) في ائمة (أن لا تكون) الجهة  
 (معصية كعمارة كنيسة) لا تعبد فيها ولورثتها وكتابة التوراة والالتجسيل وقراءتها وكتابة كتب  
 الفلاسفة والنجوم وسائر العلوم المحرمة ومن ذلك الوصية لدهن سراج الكنيسة تعظيمها أما اذا قصد  
 انتفاع المقيمين والمجاورين بضومها فالوصية جائزة وان خالف في ذلك الاذرى وسواء أوصى بمناذ كمر  
 مسلم أم كافر بل قيل ان الوصية ببناء الكنيسة من المالم رد ولا تصح أيضاً الوصية ببناء موضع لبعض  
 المعاصي كالنجارة واذا انتفت المعصية فلا فرق بين أن يكون قربة كالقراءة أو بناء المساجد وعمارة  
 قبور الانبياء عليهم الصلوات والسلام وألحق الشيخ أبو محمد بقبور العلماء والصالحين لما فيه من احياء  
 الزيادة والتبرك بهم أو مباحة لا تقاها فيها القربة كالوصية للأغنياء، ذلك أسارى الكفار من المسلمين لان  
 القصد من الوصية تدارك ما فات في حال الحياة من الاحسان فلا يجوز أن تكون معصية \* (تنبيه)  
 أطلق المصنف منع الوصية بعمارة الكنيسة ومحله في كنيسة للتعبد كقيدت به كلامه أما كنيسة تنزلها  
 المارة أو موقوفة على قوم بسكنونهم أو تتجسّل أجرتها للضاري فيجوز نص عليه في كتاب الجزية  
 وحكى الماوردي وجهه أنه ان خص نزولها بأهل الذمة حرم واختاره السبكي ولو أوصى ببنائها لنزول  
 المارة والتعبد لم يصح في أحد وجهين يظهر ترجيحه تغليباً للمحرمة (أو) أوصى (الشخص) أى معين  
 ولو عبر به بدلاً عن الشخص كما فعل في الوقت لكان أولى بالدخول ما اذا قصد أدفاره كزبد وعمره وبكر  
 (فالشرط) عدم المعصية كما يؤخذ من التعليل السابق وخرج بالمعين الوصية لاحد الرجلين فلا تصح نعم ان  
 كان بلفظ العياضة كأعماوا العبد لاحد الرجلين صح كالحاكم الرافعي عن المذهب والنهذيب وغيرهما  
 تشبيهاً بما اذا قال لو كبله بعنه لاحد الرجلين و (أن يتصور له المال) عند موت الموصى ولو بمعاذة  
 ولنه وقضية هذا أنها لا تصح لئلا يكتفى في باب التيمم انه لو أوصى بماء لاولى الناس به وهناك  
 ميت قدم على المتنجس أو المحدث الحي على الاصح وهذا في الحقيقة ليست وصية لميت بل لوارثه لانه هو  
 الذي يتولى امره \* (تنبيه) \* مقتضى هذا التقسيم أنه لا بد من ذكر الموصى له معينا أو عاماً لكن كلام  
 الرافعي في باب الوقف يقتضى الاتفاق على أنه لا يشترط وقال في زوائد الروضة هنا لو قال أوصيت بثلاث  
 مائة لله تعالى صرف في وجهه البر ذكره صاحب العدة وقال هو قياس قول الشافعي ويؤخذ من اعتبار  
 تصور الملائكة اشترط كون الموصى به مملوكاً للموصى فتشتم الوصية بمال الغير وهو قضية كلام الرافعي

في الكتابة لئلا يجهل ما في المصنف وفيما الباب النسخة أي يصير موصى به إذا ملكه قبل موته  
وهو المعتبر وان فوزه في ذلك ولو أرسل الوصية ولا شيء له صح كما قاله الرادى في الركن الخامس من  
الملاق كالنذر وكذا لو داني بملكه له كان قال أوصيت به لفلان ان ملكته فيصير موصى به إذا ملكه فإن  
كان ملك به صحت قطعا قال القاضي أبو الطيب ويؤخذ منه أيضا أن الوصية لا تصح لجنى وبه صرح  
ابن قدامة الحنبلى لانه لا يملك بالملك وهو موافق لمن منع فكاح الجنسية وسيأتى ذلك ان شاء الله تعالى  
في كتاب النكاح ثم فرع المصنف على تصق والمالك قوله (تصح) الوصية (لحل) موجود ولو ناطقه كإرث  
بل أولى لصفة الوصية ان لا يرث كالمكاتب أما لو قال لفلان الذي سيحدث فلا يصح البطلان (وتنفذ)  
بجملة (ان انفصل) الحسل (حيا) حياة مستقرة ولو انفصل ميتا ولو بجنابة فلا يثب له كإرث (وعلم  
وجوده عندها) أي الوصية (بان انفصل لدون ستة أشهر) منها لها أقل مدة الحل فإذا خرج قبلها علم انه  
كان موجودا عند الوصية وسواء كان لها زوج أم سيد أم لا (فان انفصل ستة أشهر فأكثر) منها  
(والمرأة فرأى زوج أو سيد لم يستحق) الموصى به لاحتمال حدوثه بعد الوصية والاصل عدمه عندنا  
ولا يستحق بالملك (فان لم تكن) أي المرأة الآن (مراسا) لزوجه أو سيد (وانفصل) الحل (لا أكثر من  
أربع سنين) وكذلك أي لم يستحق الحل الموصى له لعدم وجوده عند الوصية (أو لدونه) أي دون الأكثر  
وهو الأربع فأقل (استحق في الاطهر) كما ثبت السب ولان المأهر وجوده عند الوصية والثاني  
لا يستحق لاحتمال الدلق بعد الوصية من وطء شبهة أو زنا ورد بان الأصل عدم ذلك ووطء شبهة  
مأدوم في تقدير الزنا سواء كان نعم لم تكن فراشا قال المستحق شيئا فله السب حتى تفقه او نكح غيره عن  
الاستباز أي مصور وهو كما قال الزركشى ظاهر في الفاسفة ويحرمها دون غيرها (تنبيه) \*  
ما ذكره المصنف من الحاق الستة أشهر بما فوقها والأربع سنين بما دونها هو ما ذكره في أصل الرواية  
وغيره وهو المعتبر وان صوب الاسنوى وغيره الحاق الستة بما دونها لانه لا بد من تقدير زمن يسع  
لحلقى الوطء والوضع كما ذكره في العمد وقد رد ما به بان لفظة الوطء عام لا يثبت جريا على العالب  
من أن العالب لا يقارن أول المسدة والافا العبرة بالمقارنة فالسنة على هذا ملحقة بما فوقها كالجري عليه  
المصنف هنا وعلى الاول بما دونها كما قاله في الحسل الاستحراق بذلك علم أن كان صحيح وان التوضيب سهو  
وان جرى ابن المقرئ على ان الأربعة ملحقة بما فوقها فتقدر عليه أيضا باننا أثبتنا السب فيها كالمسرة فلا  
تبعض الاحكام ولو انفصل فوأم له دون ستة أشهر من الوصية ثم آتت له منها من الولادة استحقا وان زاد  
ما بين الوصية وبين الثاني على ستة أشهر والمرأة فرأى لان ما حل واحد ولو قال أوصيت لفلان فند من  
زيد اعتبر مع ما مر ثبوت نسبه بالسرعة من زيد حتى لو ثبت منه ثم نفاها بالامان لم يستحق لعدم ثبوت  
النسب بخلاف ما لو انصرف على الوصية لحل فلانة وبقيت الوصية للعهد ولله ولو وصى بما بعد الانفصال  
حياتيا لم ينفك كالجري عليه ابن المقرئ وقبل يكتفى ببيع مال أبيه بغير حياته وبان ميتا  
وصحبه الخوارزمي (وان أوصى) لم يفرق لم تكن الوصية لسيده مطلقا بل معنى متعلق فهي له وان مات  
وفيها كانت الوصية بيا في الاطهر على قياس ما ذكره في مال من استرق بعد نقض أمانه قاله الزركشى  
والثاني لورثة الموصى وان أوصى (العبد) لغيره وائس بكتاب ولا مبعوض (فاستمر وقته) الى موت الموصى  
(ولو وصية لسيده) عند موت الموصى والقبول أي تحمل على ذلك لتصح لكن بشرط قبول العبد لها  
وان شاء سيده عن القبول ولا يكتفى بقبول سيده لان المطلب لم يكن معه بل مع العبد جدا اذا كان العبد  
أهلا للقبول والاقبل السبكولى الحر بل أولى لان الملك له على كل حال وفيه توقف الحال الى تأهله للقبول  
\* (تنبيه) \* محل صفة الوصية لا العبد اذا لم يقصد الموصى بملكه فان قصدته قال في المطالب لم تصح كتابته  
في الوقف ودرق السبب بان الاستحقاق هنا منتظر فبعد مقتضى العبد قبل موت الموصى فتكون له أولا

فلما لم يكن بخلافه ثم فإنه ناجز وليس العبد أهلاً للملك وقضية هذا الفرق أنه لو قال وقت هذا علي زيد ثم  
 علي عبد فلان وقصد تخليكه صح له لأن استحقاقه منتظر ويقيد كلامهم بالوقف على الطبقة الأولى وهو  
 كقول شيخنا متجه لأنه يقتضي في النابع ما لا يقتضي في المتبوع (وان عتق) كلاء (قبيل موت الموصي)  
 أو بابه كله كذلك (فله) في الأولى لأن الوصية تخليك بعد الموت وهو حر حينئذ ولما اشترى في الثانية  
 لأنه سيده وقت الموت والقبول وان عتق بعضه أو باع بعضه بقياس ما قالوا فيما إذا أوصى لبعض ولا  
 مهايأة بينه وبين سيده أن الموصي به يتسما أنه هنا يتسما أيضاً في الأولى وبين السيدين في الثانية  
 وان كان بين المبعوض وسيده مهايأة أو بين السيدين وأوصى أو وهب له فلصاحب النوبة يوم الموت في  
 الوصية ويوم القبض في الهبة ولو خصص به انصفه الحر أو الرقيق أو أحد السيدين تخصص (وان عتق)  
 أو بيع بعد موت الموصي والقبول فالملك للمعتق أو المانع وان عتق أو بيع (بعد موته) أي  
 الموصي (ثم قبل) الوصية (بني) الكلام في هذه المسئلة (على أن الوصية بمثلك) ان قلنا بالموت بشرط  
 القبول وهو الاظهر أو بالموت فقط فهي للمعتق أو المانع وان قلنا بالقبول فقط فلا يعتق في الأولى  
 والمشتري في الثانية ولو عتق مع الموت فالملك للعتيق لأنه حر وقت الملك أما إذا أوصى لعبد نفسه فان أوصى  
 له بقرته صح وان أوصى له بثلاث ماله نظدت الوصية في ثلث رقبته لأنه من ماله وعتق ذلك الثلث وبقي  
 الثالث من سائر أمواله وصيته بان بعضه ملك للوارث وبعضه حر وان أوصى له بماله ثم أعتقه فهو له أو بابه  
 فلما اشترى والابن مات وهو في ملكه فوصية لوارث وسيأتي حكمها ولو أوصى له بثلاث ماله بشرط تقديم  
 عتقه فاز مع عتقه بساقى الثلث ونصح الوصية لام ولده لانها تعتق بموته ومكاتبه لأنه مستغنى بالملك  
 ومديره كالفن فان عتق المكاتب فهي له والا فوصية لوارث لأنه المالك له وقت الملك أو عتق المدير وخرج  
 عتقه مع وصيته من الثالث استحقها وان لم يخرج منه إلا أحدهما قدم العتيق فبعثت كله ولا نبي له بالوصية  
 وان لم يبق الثالث بالمدير عتق منه بقدر الثالث وصارت الوصية لمن بعض الموارث (وان أوصى لداية) لغيره  
 (ونصد تخليكها أو أطاق قباطلة) هذه الوصية جزماً لان تماثل اللفظ للتعليم والداية لا تملك بخلاف  
 الاطلاق للعبد فإنه ينتقم معه الخطاب ويأتي معه القبول وربما عتق قبل موت الموصي فيثبت له الملك  
 بخلاف الداية \* (تنبيه) \* قد جزموا هنا بالطلاق وذكرنا في اطلاق الوقف عليها وجهين قال الراجح  
 فيسبغ مجيئها هنا وقد يفرق بان الوصية تخليك محض فيبغى اضافته الى من يملك بخلاف الوقف قال  
 المصنف والفرق أصح قال الزركشي وقياس ما روي في صحة الوقف على الخليل المسئلة صحة الوصية لها أي عند  
 الاطلاق بل أولى (وان قال بصرف في علقها) بسكون اللام وفتحها بخطه الأولى مصدر والثانية للعا  
 قول (فانقول) وعبر في الروضة بالظاهر المنقول (صحتها) لان علقها على مال كذا فهو المقصود بها كالوصية  
 لعمارة دار فانها له لان عمارتها عليه فهو المقصود بها هذا ما نقله الراجح عن البغوي والغزالي وغيرهما  
 ومقابل المنقول احتمال الراجح فإنه قال وقد تقدم في تقريره من الوقف وجهان يشبهان هذا مثله وعبارة  
 الحر فالظاهر الصحة قال في الدقائق ومراده بالظاهر ما ذكرناه من أنه المنقول لأنه ناقل الخلاف في  
 صحتها اهـ وعلى المنقول بشرط قبول مالك الداية والدار أيضاً كسائر الوصايا ثم يتعين صرفه في الأولى  
 لعماقها في الثانية اعمارها كما يحسنه شيخنا رعاية لغرض الموصي ويتولى الانفاق عليها الوصي أو نائبه من  
 مالك أو غيره ثم القاضى أو نائبه كذلك فلما بابه مالها انتقلت الوصية للمشتري قال المصنف يكفي  
 العبد وقال الراجح هي للبائع قال السبكي وهو الحق ان انتقلت بعد الموت والا لحق أنه للمشتري وهو  
 قياس العبد في التقدير من وقضيته أنه فهم ان المصنف قائل بانها للمشتري معاقفا وليس مراد بل قوله  
 كما في العبد بقضيه أنه قائل بالتفصيل وعليه لو قبل البائع ثم باع الداية فظاهر أنه يلزمه صرف ذلك  
 لعماله وان صارت ملك غيره (وتصح) الوصية من كل مسلم أو كافر (لعمارة) أو مصالح (مسجد) انشاء

وترجم لانه قربة وفي معنى المسجد المدرسة والرباط للمسبل والجامعة وفيه في الكافي وغيره المسجد  
 بالوجود فان اوصى لمعبد سبى لم تصح جزاء وهو قنبر ما حرم به الرازي فيها اذا وقف على مسجد  
 سبى (وكذا ان أطلق) الوصية للمعبد ونحوه كما وصيته بكذا يصح (في الاصح) ويجعل على عمارته  
 ومصلحه) لان العرف يجعله على ذلك وبصرفه قيمة في أهمها باجتهاده والثاني يعمل لانه لا يملك  
 كالدابة ورده الامام بان الوصية للدابة نادرة مستنكرة في العرف فتعين اعتبار الغنا \* (تنبيه) \* سكت  
 المحقق عما اذا قال أردت بملك المسجد ونقل الرازي عن بعضهم ان الوصية باطلة ثم قال ولك ان تقول  
 سبق ان للمعبد ملكا وعليه وقفا وذلك يقتضي صحة الوصية قال المصنف وهو الاصح والارجح وقال ابن  
 الرقعة في كلام الرازي في المغالطة فيهم جواز الهبة للمعبد قال ابن المظن وبه صرح القاضي في  
 تعليقه والكعبة في ذلك كالمعبد كما صرح به في البيان نقل عن الشيخ أبي علي قال وبصرف في عمارتها  
 وقيل الى ساكن مكة وينبغي كما قال ابن شبة الخلق الكسوة بالعمارة فانهم امن بجملة المصالح وكذا ما اوصى  
 به لأصريح النبوي على ساكنه أفضل الصلاة والسلام يجعل على ما يختص به دون الاشياء المحاركة  
 عنه كذا ذكره السبكي في حرمه فانما قد تدخل في الوصية للعلم (وتصح) الوصية (للزبي) بما يصح ملكه  
 له كما يجوز التصرف عليه في الحديث الصحيح في كل كبد حراه أجرو عن البيهقي ان صفية رضى الله تعالى  
 عنها أوصت لانحبا بالف دينار وكان يهوديا أملا ما يصح ملكه له كالمصنف والعبد المسلم فلا تصح الوصية  
 له به وفي معنى الذي المعاهد والمساكن كما قاله في التتمة (وكذا حري) معين سواء أكلن بدارنا أم لا يملكه  
 لا كسيف ورع (و) كذا (مرند) معين لم يثبت مرند تصح الوصية لكل منهما (في الاصح) كالمهبة والمدة والثاني  
 المنع لا المر بقتلها فلا معنى للوصية فاما كالأوقف عليهم ما وفرق الأول بان الوقف براد لا دوام وهذا مقتولان  
 بكفرهما بخلاف الوصية فان ما من مرند اثنين بامان الوصية \* (تنبيه) \* مسألة المرند مزبدة على الحر من  
 غير تغيير وقضية كلام الامام أنه لو طعن بدار الحرب وامتنع من الاتصاف الوصية له فاعادوه كما قال الزركشي  
 متجه وعلم مما تقرر انه لا يثبت شرط في الوصية للذي التعيين بخلاف الجارية والمرند فنصح لأهل الذمة  
 دون أهل الحرب والردة فلا تصح لهم كما صرح به ابن سرافة ولو أوصى لمن يرند بطلت أو أسلم فارتد  
 لم تبطل قاله السارودي وفيما به البعالم فيمن لو أوصى لمن بحارب (و) كذا (قائل) ولو تعديا تصح الوصية  
 له (في الاظهر) لانها تملك بعقد فاشتبهت الهبة وخالفنا الارث والثاني المنع لانه مال يستحق بالموت  
 فاشبه الارث وصورته ان يوصى بخارجه ثم يموت أو لانسان يقتله ومن ذلك قتل سيد الموصي له الموصي  
 لان الوصية اهدى وصية لبيده كما قاله لو أوصى لمن يقتله أو يقتله غيره تعديا فباطله ككافي الكفاية  
 في الاولى ومثاله الثانية أو يحنق فيناهر فيها الهبة كما يحنق الزركشي في الثانية ومثاله الاولى (و) تصح  
 الوصية وان لم يخرج من الثالث (لوارث) خاص غير سائر غير قدرارته (في الاظهر) ان أجاز باقي الورثة  
 المعاقين التصرف وقلنا بالاصح ان اجازهم ثم تنفيذ لقوله صلى الله عليه وسلم لا وصية لوارث الا أن  
 تحسب الزورته رواء البيهقي بأستاد قال الذهبي صالح وقبلا على الوصية لأجنبي بالزائد على الثلث والقول  
 الثاني باطاله وان أجاز وبه الاطلاق قوله صلى الله عليه وسلم لا وصية لوارث رواء أصحاب السنن  
 وصححه الترمذي ونخرج بخصوص الوارث العام كالأوصى لابن سبى ثم انتقل ارثه لببب المال فان ذلك  
 يصرف اليه والوصية صحيحة ولا يحتاج الى اجازة الامام قطعاً وبغير سائر مال الوصى لحازر بماله كله فانما  
 باطلة على الاصح في التتمة وبغير قدرارته مال الوصى لوارث بقدرارته فان فيه تفصيلا يأتي بين المشاع  
 والمعين وبالمطلقين التعرف مالو كل فيهم صغير أو مجنون أو مجنون عليه بسفه فلا تصح منه الاجازة  
 ولان وليه كما قاله السارودي قال ولا ضمان عليه ان أجاز ما لم تقبض الوصية فان قبضت صار ضمانا  
 اقتدر ما أجاز من الزيادة \* (تنبيه) \* في معنى الوصية للوارث الوقف عليه وبراءة من دين عليه

أولها شيئا فإنه يتوقف على إجازة بقية الورثة نعم يستثنى من الوقف صرفة واحدة وهي ما لو وقف ما يخرج  
من الثالث على قدر نصيبهم كمن له ابن وبنت وله دار تخرج من ثلثه فوقف ثلثها على الابن وثالثها على  
البنت فإنه ينفذ ولا يحتاج إلى إجازة في الأصح فليس للوارث إبطاله ولا إبطال شيء منه لأن تصرفه في  
ثالث ماله نافذ فادخل من قطع حتى الوارث عن الثلث بالسكينة فتمكنه من وقفه عليه أولى \* (فائدة) \*  
من الحبل في الوصية للوارث أن يقول أوصيت لزيد ألب أن تبرع لولدي بخمسمائة مثلاً فإن قبل لزمه  
دفعها إليه (و) بقية الورثة (لا عبرة بردهم وإجازتهم) الوصية (في حياة الموصي) فلن رد الوصية في حياته  
الإجازة بعدموته وعكسه إذا استعفاق لهم ولا وصى له قبل موته وقديراً وقد عوت الموصى له قبله  
ولا أنزل الإجازة أيضاً بعد الموت مع جهل قدر المال الموصى به كإبراهيم عن مجهول نعم إن كانت الوصية  
بمعين كعبد وقالوا بعد إجازتهم فقلنا كثرة المال وإن العبد خارج من ثلثه فإن قليلاً أو تلف بعضه أو  
دين على الميت حكمت إجازتهم فيه ولا يقبل قواهم لأن العبد معلوم والجهالة في غيره فإن كانت الوصية  
بغير معين وادعى الجاهل بقدر التركة كان قال كانت اعتقدت ذلك المال وقد بان خلافه صدق  
بيمينه في دعوى الجاهل إن لم تقم بيعة بعلمه بقدر المال عند الإجازة وتنفذ الوصية فيما ظنه فإن أقيمت  
لم يصدق ونفذت الوصية في الجميع (والعبرة في كونه) أي الموصى له (وارثاً) أو غير وارث (بيوم) أي  
وقت (الموت) فلو أوصى لأخيه فذبح له ابن قبل موته حكمت أو أوصى لأخيه وله ابن فذبح قبل موت  
الموصى فهي وصية للوارث (والوصية لكل وارث بقدر حصته) سواء من نصف أو غيره كان أوصى لكل  
من بنيه الثلاثة بنات ماله (أفرو) لأنه يستحقه بغير وصية ونخرج بقوله لكل وارث ماله أوصى  
لبعضهم بقدر حصته كان أوصى لأحد بنيه الثلاثة بنات ماله فإنه يصح ويتوقف على الإجازة فإن أجاز  
أخذها وقدم الباقي بينهم بالسوية (و) الوصية لكل وارث (ببين حتى قدر حصته) كان أوصى لأحد  
أبنائه بعبد قيمته ألف وللآخرين قيمتها ألف وبعدهما مائة كره (بمجهول) كالأوصى ببيع عين من ماله  
لزيد (و) (ليكن) (تنتقل إلى الإجازة في الأصح) لاختلاف الأغراض بالإعيان ومنافعها وأشياء لا يفتقر  
إليها لأن حقوقهم في قيمة التركة لا في عينها اذلو باعها المريض بثمن مثلاً صح وإن لم يرضوا بذلك  
والدين كالعين فيما ذكر كما يحتمل بعض المتأخرين ثم نزع في الركن الثالث وهو الموصى به وبشرط  
كونه مقصوداً بحل الانتفاع به ويقبل القليل فلا تصح بما لا يقدر كدولاً بما لا يحل الانتفاع به كزمار  
ولابما لا يقبل الغنل كفضاص وحق شدة إذا لم يميل بالذخيرة لذكر كإنجيل ألفين وحدث في وإن  
قبض الانتفاع بالارث لأنها لا تقبل النقل نعم تصح الوصية بالفضاص لمن هو عليه وألفه في المرض  
كل حكاية الباقية عن تعاليق الشيخ أبي حامد ومثله صدق وحق الشفعة فقال (وتصح) الوصية  
بما لا يحل (الحل) الموجود في البطن منفرداً عن أمه أو معها وعبد من عبده وبما لا يقدر على تسليمه  
كالغدير الطائر والعبد الباقي لأن الموصى له يختلف الميت في ثلثه كإخوته الوارث في ثلثه فلا إجازة أن يخاف  
الوارث الميت في هذه الأشياء جاز أن يخلف الموصى له قال في المجموع انفق أصحابنا على جواز الوصية بالباقي  
الضرع والصوف على ظهر الغنم مريح به البغوي وقال يجوز الصوف على العادة وما كان موجوداً حال  
الوصية للموصى له وما حدث للوارث فلو اختلفا في قدره فالقول قول الوارث بيمينه (وبشرط) في  
صحة الوصية بالحل (انفصاله قبل الوقت يعلم وجوده عندها) أي الوصية كما سبق في الوصية له ويرجع  
في حل الهبة إلى أهل الشبهة أما إذا انفصل ميتاً فإن كان حل أمه وانفصل بيمينه مضمونة لم يبال  
الوصية وتنفذ من الضمان لأنه انفصل بمقوماً فتنفذ في بدله بخلاف ما لو أوصى بمثل فانفصل ميتاً  
بيمينه فأنه انبطل لأنه ليس أهلاً لذلك وإن كان حصل هبة وانفصل بيمينه أو بغيرها أو حل أمه  
وانفصل بالاجنبية مضمونة لم يستثنى الوصى له شيئاً وإنما استثنى في حل الأمه دون حل الهبة فيها إذا

اخلاصا بحماية لان ماوجب في جنين الامة بدله فيكون له موسى له وماوجب في جنين الامة بدل ماقص  
 منها فيكون لا وارث وادا كان في الله وهم تفصيل لم يرد ويصح القول هنا وفيما سرفيل الوصح بنائه على أن  
 الحمل له وهو الراسخ قال الماوردي ولولا قال ولدت أنثى كرا فهو وصية لزيد أو أنثى وصية لعمرو  
 جاز وكان على ما قال سواء ولدته أمعا أو سرقا وان ولدت أنثى فبذل لآخر في ولد واحد منها وقيل انه  
 موقوف بينهما حتى يصلح ما أوى وهذا الوجه كقول الأدرعي (د) نصح الوصية (بالمبايع) المباعدة وحدها  
 وقصة مؤبدة ومباغة والاطلاق يقتضي التأسيس لان المال متقابل بالاعاوص كالأعيان وتصح  
 بالمعين دون المدة وبما عين لواحد والمدة لا تخر وتمازجت في العين وحدها لتخص مع عدم المدة  
 فيها الامكان في ضرورة المدة له بأجرة أو بإعارة أو نحو ذلك قال الزركشي ولا يصح استثناء مفعلة العين إلا  
 في الوصية ولوقبل الموصى له بالعين ورد الموصى له بالمدة عادت إلى الورثة لا إلى الموصى له بالعين كقوله  
 اس الرقة ولم يتعرض الشيخان لهذه المسئلة (وكذا) نصح (بنقرة) وحل سجدتان في الاصح (لان  
 الوصية احتمل فيها وجوب من العر رفقنا بالاس وتوصية تصح بالمدوم كتحص بالجهول ولان المدوم  
 يصح تمامه بعقد السلم والمساواة والاجارة وكذا ما وصية والثاني لا يصح لان التصرف يستدعي متصرفا  
 فيه ولو بحد وعلى الأول اذا أوصى بما يحدثه ذا العلم أو كل عام عمل به وإن أطلق وقال  
 أوصيت بما يحدث فهل يعمل كل سنة أو يخصص بالسنة الأولى قال ابن الرقعة الظاهر العموم وسكنت  
 عليه السبكي وهو ظاهر واذا قلنا بالصفة في الحمل فولدت له دون ستة أشهر لم يكن موصى به لانه كان  
 موجودا وانما أوصى بما يحدث أولا كثر من أربع سببي كان موصى به أو ينوما وهو ذات زوج  
 صحت والا فله الماوردي (تبيينه) تنبيه اضهر بمسألة من باب ما يذهب كوفي أما البصري  
 فيفرده وكان الاحسن للمصنف أن يقول سجدت (د) نصح (با) بهم كرا أحده (ديه) لان الوصية  
 تختص بالجهالة ولا يؤثر فيها الاسم وتنبى الوارث فان قيل لم يصح (د) نصح في أوصيت لاحد الرقاب  
 كما امر أوجب بأنه يحتمل في الموصى به فلا يحتمل في الموصى له ولهذا صحت بعمل سجدت لالحمل سجدت  
 ولولا قال أوصيت لـ لان هناك من يشاكره في الاسم الحق بأحد الرقاب قال القاضي ولو أوصى بأحد  
 شيئين يملك أحدهما انصرف اليه (د) نصح بنجوم الكتابة وان لم تكن مستقرة وبالمكاتب وان لم  
 يقل ان يخر نفسه وبغيره وان لم يقل ان ملكه ككسر الإشارة اليه وان خالف في ذلك بعض  
 المتأخرين وبخاصة بجعل الارتفاع بها ككتاب معلوم) لنبوت الاختصاص فيها وانما قلنا بالارث  
 ونحوه ومثل الكتاب العلم الكتاب القابل للتعليم ولو جروا والفهد ونحوه والكتاب المتخذ لحراسة  
 الدور ونحوها بل هو اقل من ذلك وخرج ما لا يحل الانتفاع به كخزير وكتاب عقود (تبيينه) ان  
 كان الموصى له بالكتاب المنقطع في صيد أو حراسة زرع أو نعم صاحب صيد أو زرع أو نعم مظاهر  
 والادفعية ما صححه المصنف في مجموعته من أنه يمنع عليه اقتناؤه عدم الصحة قال الأدرعي وهو الاقرب  
 وقصة اطلاق المصنف هذه الصحة وهو كما قال شيخنا الاقرب وينقله إلى من ينفع به (د) نصح بنحو  
 (زبل) مما ينفع به كسماد وبادية قابل للبايع وزيت يتجرس وبنية لطعم الجوارح كقوله العاصي  
 أبو العلي عن الأصحاب وظاهر كلامه أنه لا فرق بين زبل الكتاب والخبز وغيرهما وهو كذلك وان  
 قال الزركشي ينبغي استثناء زبل الاواب قال في المجموع ويكره اقتناء السرجين لتربية الزرع (د) نصح  
 بنحو (خبر سمرقانة) كبيد وهي ما عسرت بقصد الحلية أولا بقصد التجارة على الخلاف في تفسيرها  
 وظاهر كلام المصنف أنه لا فرق بين المستحكمة وغيرها وهو كذلك وان قال ابن الرقعة في المستحكمة  
 بالملات أنما غير المحترمة ولا نصح الوصية به الوجوب لارائهما (ولو أوصى بكتاب من كلابه) التي يحل أن  
 ينتفع بها أو من ماله وله عند موته كلاب يحل أن ينتفع بها (أعلى) الموصى له (أحدها) والحبرة

للاورث وان لم يكن المكاب مالا في النسبة لان المنفعة من المكاب مقتنى وتعدوره الايدي كالاموال  
 فتدبر معار له اسم المال ولا يلزم الواورث أن يعطى الموصى له من المكاب ما يناسب به وان حزم الدراوى  
 بأنه يعطيه ما ياتى به (فان لم يكن له كاب) يحل الانتفاع به عند موته (لغت) وصيته لانه شراء كاب  
 لانه ليس بمال ولا يلزم الواورث ان يباعه قال الزايفى ويمكن ان يقال لو تبرع به متبرع وأراد تنفيذ الوصية  
 جاز كل تبرع بقضاء دينه اهـ ولبعد هذا لم ينفردوا اليه فان كان له كاب عند الوصية وفقد ثم تحدد له  
 كاب فعلى الخلف ان العبرة بوقت الوصية او المات والاقراب كما قال الاذرى الصحة نظر الى حالة  
 المات (ولو كان له مال وكاب ووصى بها) كلها (أو ببعضها فالاصح نفوذها) أى الوصية (وان  
 كثرت) تلك المكاب (وقل المال) ولودانقا اذا لمعتبر أن يبقى للورثة ضعف الموصى به وقيل من  
 المال خبر من المكاب اذ لا قيمة لها والشايفى يقدر ان لا مال له وتنفذ في ثلث المكاب وعلى الاول لو لم  
 يكن له مال وله كاب ووصى بها كلها نفذ في ثلثها فقط عددا لا قيمة اذ لا قيمة لها أو كاب فقط وأوصى به  
 نفذ في ثلثه ولو أوصى بمكابين من أربعة نفذ في واحد وثلاث ولو أوصى بثلث ماله زيد وبالكاب لعمرو  
 لم ينعاه عمرو الاثنا لان ما أخذ هذه الورقة من الثلثين هو حنكهم بسبب الثلث الذى نفذت فيه الوصية  
 فلا يجوز أن يحسب عليهم من أخرى فيوصية غير الماتول \* (تنبيه) \* خبر المكاب من النجاسة التى  
 يحل الانتفاع بها كالمكاب في نفوذ الوصية وان كثرت وقيل المال كما صرح به ابن المقرئ ولو كان له أجناس  
 من كاب وخمر محترمة وشعم مينة ووصى بواحد منها اعتبر الثلث بفرض القيمة لا بالعدد ولا بالمنفعة  
 لانه لا تناسب بين الرؤس ولا المنفعة (ولو أوصى بطبل ولبطبل او بطبل لاهو) كالكوبة ضيق الوسط واسع  
 الطارفين (وطبل يحل الانتفاع به كطبل لى حرب) وهو ما يضرب به للثوبيل (و) طبل (بحجج) وهو  
 ما يضرب للدهام بنزول وارخال وطبل باز (حات) أى الوصية (على) الطبل (الثاني) ليصح  
 اذا الظاهر انه يقصد الثواب وهو فيما تصح الوصية به فان قيل لو أوصى به ودوله حدوده ولا يصلح لمباح  
 وعود مباح فان الوصية تبطل ولم تحمل على المباح فهذا كان كذلك أوجب بان مطابق العود  
 ينصرف في الاستعمال لعود الاله والطبل يقع على الجميع فان لم يكن له الاطبل لانه الوصية بها لغت  
 (ولو أوصى بعابل للاله ولغت) لانه معصية (لان صلح لحرب أو حجج) ونحوهما كطبل البازى أو  
 منفعة أخرى مباحة لا مكان تصح الوصية فيها يتناولها لغتها وسواء أخلح على هيئته أم بعد تغير يبقى  
 معه اسم الطبل فان لم يصلح الإبر وال اسم الطبل لغت \* (تنبيه) \* ماد كره من الاستئناح محله عند  
 الاطلاق فان قال الموصى أردت به الانتفاع على الوجه الذى عمل له لم يصح كجزمه في الوافى واستنزه  
 الزركشى ولو أوصى بقوس حل على القوس الذى لرحى الاسهم من نبل وهى السهام الصغار ونشاب وهى  
 السهام ا فخرسية وحسبان وهى سهام مغار ترمى بحجرى فى القوس دون قوس البندق والندف ولو  
 قال من قسي ولم يكن له قوس سهام بل قوس بندق أو ندف حل عليه فان كان له حل على قوس البندق  
 لانه أقرب الى الفهم فان عين قوسا تعين ولو قال اعطوه ما يسمى قوسا تخبر الواورث بين الجميع كما صوبه  
 المصنف ولا يتناول القوس الوتر لانها تسمى قوسا بدون بخلاف السهم فانه يتناول الريش والنصل  
 لتبوهما فيه -

\* (فصل) \* فى الوصية برأى على الثالث وفى حكم اجتماع تبرعات مخصوصة (يلبى) أى يطلب منه على  
 سبيل الندب (أن لا يوصى بأكثر من ثلث ماله) لخبر الصحيين أن سعد بن أبى وقاص قال جاءنى رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم بعدنى علم بحجة الوداع من وجع اشتدنى فقات يارسول الله فبلغنى من المرض ما نرى  
 وأنا ذوال مال ولا رثنى الا ابنة أفا نصدق بثلثى مالى قال لا قلت فالثاقل قال لا قلت قال الثلث والثلث  
 كنز أو كبير فالوصية بالزائد مكرهة ككافاله المتولى وغيره وان قال القاضى وغيره بحرمتها \* (تنبيه) \*

عبارة المصنف أولى من قول الحر ولا ينبغي أن يوصى بأكثر من ثلث ماله لأن من ماله لا يطالب وهو أما  
 على سبيل الوجوب أو الذنب بعدد بالمساح والخرام والمكروه بخلاف عبارة الكتاب فأنه لا يصدق بالمساح  
 لا ينبغي أما أن تكون بمعنى يندب كما علمته عليه أو يجب ولم يقل أحد بالإباحة فيما لمثل ولا فرق بين  
 أن يقصد بذلك حرمان الورثة أم لا وإن قل بعض المتأخرين أنه يجوز من حيث هو لا يندب لأن تنفيذ ما توقف  
 على إجازتهم ومن أن يغصب عن الثالث شيئاً يخرج من خلاف من أوجب ذلك ولا شك أن الثالث  
 في الخبر وسواء أكانت الورثة أغنياء أم لا وإن قال المصنف في شرح مسلم أنهم إذا كانوا أغنياء لا يستحب  
 المقص والا استحب (فان زاد) في الوصية على الثلث (ورد) (الوارث) الخاص بالمطلق التصرف (بما لمثل  
 في الزائد) على الثلث بالإجماع لأنه منه أما إذا لم يكن له وارث خاص فلو وصية بالزائد لولا أنه حق المسلمين  
 فلم يجز أن يكون وهو صحيح وعليه به في أو صغر أو عجز أو غير ذلك فلا عبرة بقوله وفيه معنى إطلاقهم أن الأمر يوقف  
 إلى قائل الوارث وهو كذلك أن توقف أهليته وإن خالف في ذلك بعض المتأخرين قال شيخنا رحمه الله  
 لأن يد لوارث عليه فلا تصرف له في ذلك (وإن أجاز) المطلق التصرف (فأجازته تنفيذ) أي أمضاه  
 لتصرف الموصي بالزائد وتصرفه، وموقوف على الإجازة لأنه تصرف مضاف لذلك وحق الوارث إنما  
 يثبت في ثلثي المال فاشبهه ببيع النقص الشفوع (وفي قوله عطية) أي حبة (مبتدأة) من لوارث فيعتبر  
 قيمته وطها قال الزركشي وهذا الخلاف لا يخص لوارث كما يقتضيه إطلاقهم بل أصحاب الدون  
 المستفزة كذلك حتى لو أجاز وأورد الوارث لم يبلغت إليه لا إحق إعمالها ولا ينفصل لوارث إلا  
 بسقوط الدين أصلاً والإجازة لا تسقط الدين بديل أنه لو ظهر له دين ونحوه وقوامه وإذا قلنا بتنفيذنا الظاهر  
 أنه لا يجب من ثلث من يميز مرضه لا وصى له ولا يتوقف على إجازة الورثة من يميز مرضه لوارثه  
 اه وقوله (والوصية بالزيادة) لا فائدة له بعد الحكم بكون الزيادة عطية من الوارث ولو كان لوارث  
 صحه ورأى عليه بغلس فإنها الإجازة ابتداء عطية فليس له ذلك وإن قلنا بتنفيذ قال الأذخر في القياس أصح  
 وبه، وتوقفنا لاشبه المنع لأنه من ملكه الآن ولم يتصرف فيه قبل اه ويؤيد القياس كلام الزركشي  
 السابق (ويعتبر المال) الموصى بثلثه (يوم الموت) لأن الوصية بمثل ما هو الموت فلو أوصى به بديل ولا  
 بدله ثم لك عند الموت بعد ما توفيت الوصية به ولو زاد ماله تعاقبت الوصية به (وقيل) يعتبر (يوم  
 الوصية) وعليه تنكس الأحكام السابقة كل وقت التصدق بثالث ماله فإنه يعتبر يوم النذر وأجاب الأول  
 بأن ذلك وقت التزوم وهو أن يبرأ من الوصية \* (تنبيه) لا يخفى أن الثالث الذي تنفذ به الوصية  
 هو الثالث الفضل بعد الدين لو كان عليه دين مستغرق لم تنفذ الوصية في شيء ليكنها تنفذ حتى  
 تنفذها لو برأ المدين أوفى عنه كبحرهم بالرافعي وغيره (ويعتبر من الثالث) الذي يوصى به (أيضا  
 عتق عاق بالثالث) سواء أعتق في العدة أم في المرض \* (تنبيه) هذه المسئلة معجزة على قوله ينبغي  
 الخ كما يدل عليه قوله أيضا فإنه موصى أي رجيم (و) يعتبر أيضا (نبرع تجز في مرضه) الذي  
 مات فيه (كوقوفه) وعتق وإبراه) لحبر إن الله تصدق عليكم عند وفاتكم بثالث أموالكم زيادة  
 لكم في أموالكم رواه ابن ماجه وفي استاده، قال ولو وهب في العدة وأقهر في المرض اعتبر من الثلث  
 أيضا لا أن تتركه عدم الهبة وخروج نبرع ما لو مات ولد في مرض موته فإنه ليس تبرعاً بل انفاق واستمتاع  
 فهو من رأس المال وبمرضه تبرع تبرع في حياته بحسب من رأس المال لكن يستثنى من العتق في مرض  
 الموت عتق أم الولد إذا أعتقه في مرض موته فإنه يتخذ من رأس المال كسبا في صحته مع أنه تبرع  
 بجز في المرض وأعلم أن قيمة ما يوفى على الورثة يعتبر بوقت التفويت في المنجز وبوقت الموت في  
 المضاف إليه وقد صرحوا في باب العتق أنه يعتبر بمعرفة الثلث حين أعتقه منجزاً في المرض قيمة يوم  
 الانفاق وفيه أوصى بعتقه قيمة يوم الموت لأنه وقت الاستحقاق ونهينا في الورثة بأن قيمة من يوم



الموت الى يوم القبض لانه ان كان يوم الموت أقبل فلزيادة حصلت في ملك الوارث أو يوم القبض أقبل  
فما نقص قبله لم يدخل في يده فلا يحسب عليه ومثل ذلك جار في غير العتق ولو أوصى بتأجيل الحال  
اعتبر من الثالث والار وبأن احتمال أنه لا يعتبر الا التعلق فالتزكيت وهو قوي (واذا اجتمع) في وصية  
(تبرعات متعاقبة) بالموت وان كانت مرتبة (وتجزئ الثالث) عنها أي لم يوف بها (فان غمض العتق) كان  
قال اذا مات فأنتم أحرار أو غانم وسالم وبكر أحرار (أفرع بينهم) فمن فرع عتق منه ما يكفي الثالث وسأني  
كيفية المقرعة في باب القسمة والعتق ان شاء الله تعالى ولا يعتق من كل بعضه لان المقصود من العتق  
تخليص الشخص من الرق ولا يحصل مع الشقيص وانما لم يعتبر ترتيبها مع اضافتها للموت لانه انما كرها  
في وقت نفاذها وهو وقت الموت بل لا يقدم العتق المعلق بالموت على الموصى باعفائه وان كان الثاني  
بحاج الى انشاء عتقه بعد الموت بخلاف الاول لان وقت استحقاقها واحد فتم ان اعتبر الوصى وقوعها  
مرتبة كان قال اعتقوا سالما بعده وفي ثم غانما ثم بكرا قدم ما قدمه جزما فان قيل لو قال اذا مات فسالما حرتم  
غانم ثم نافع لم يقع عدم الاول بل هم سواء كذا قوله كالمصنف أجيب بان التبرعات فيما مثلوا به اعتبر  
الموصى وقوعها مرتبة من غيره فلا بد أن يقع على وفق اعتباره بخلاف هذا ولو دبر عبدا عند موته  
وأوصى باعفائه آخر لم يقدم احدهما (أو) فتمنع تبرعات (غيره فسمنا الثالث) على الجميع باعتبار  
القيمة أو المقدار كما تسمى التركة بين أبواب الديات فلو أوصى لزيد بمائة وأبكر بخمسين ولعمرو  
بخمسين وثلاث مائة فعلى الاول خمسين وكل من الآخر من خمسين وخمسين ولا يقدم بهضها على  
بعض بالسبق لان الوصايا انما غاها بالموت فاستوى فيها حكم المتقدم والمتأخر وفاسد الشافعي رضي الله  
عنه على القول في الفرائض هذا عند الاطلاق فلو رتب كأن قال اعلوا زيدا مائة ثم عمرا مائة جرى  
عليه حكم ترتيبه (أو هو) أي اجتمع عتق (وغيره) كان أوصى بعتق لم يلز بزيد بمائة (فسمنا  
الثالث عامما) ما (بالقيمة) لا يتيق لانها لو كانت الاسحقاق فاذا كانت قيمته مائة والثالث مائة عتق نصفه  
ولز بدخون (وفي قول يقدم العتق) اقوته لتماق حوائثه تعالى وحق لا تسمى \* (تفسيه) \* يستثنى  
من كلامه مسألة وهي ما لو دبر عبده وقيمه مائة وأوصى له بمائة وثلاث مائة فانه يعتق كله ولا شيء  
لوصية على الاصح وقبل بقسمها وصححه البغوي فان اعتبر الموصى وقوع التبرعات مرتبة بعد الموت كان  
قال اعتقوا بكرا ثم اعلوا زيدا مائة قدم الاول فالاول كما مرث الاشارة اليه ولو قال ابعده أنت حر قبل  
موتي بشهره فلا ثم مرض شهرافا كتر ومات في حكمه كقولنا في الصحة فوجدت الصفة في المرض كما قاله  
هنا (أو) اجتمع تبرعات (منجزة) كان أعتق ووقف نصفه (قدم الاول) منها (فادول حتى يتم  
الثالث) اقوته ونفوذه لانه لا يفتقر الى اجازه وسواء كان فيها عتق أم لا لا تجزئ عنها أم لا ويقف ما بقي  
منها على اجازه الوارث (فان وجدن) هذه التبرعات (دفعه) بضم الدال امامته أو بركة (واشدد الجلس)  
فيها (كعتق عبيد أو ابراء جميع) كقوله أعتقنكم أو ابرأتكم (فرع في العتق) خاصة حذر من التثقيب  
في الجميع نظير مسلم ارجل أعتق سنة مملوكين له عند موته ولم يكن له مال غيرهم فدعاهم رسول الله صلى  
الله عليه وسلم فجزاهم ثلاثا وأفرع بينهم فاعتق اثنين وأرق أربعة قال الامام ولولا الحديث لكان القياس  
أن يعتق من كل عبدا مقدارا ما يخصه من الثالث ولكن الشافعي تركه للحديث لان المقصد من الاعتاق  
تخليص الرقبة ولا يحصل هذا الغرض مع بقاء رق بعضه (وقدما) بالقيمة (في غيره) كما مر \* (تفسيه) \*  
ذكر المصنف حكم عتق العبيد مرتبا ودفعه وسكت عما اذا أشكل الامر بان علم الترتيب ولم يعلم الاول  
أو علم ثم نسي وسكاه على الاصح في باب الدعاوى من الروضة أنه لا يفرع بل يعتق من كل بعضه (وان  
اختلف) جنس التبرعات (وأصرف) فيها دفعه (وكلاء) الموصى (فان لم يكن فيها عتق) بان فتمنع  
غيره كان وكل وكلا في هبة وآخر في بيع بمعاملة وآخر في صدقة وتصرفوا دفعة واحدة (فسمنا الثالث

على الشكل باعتبار العبة كما يفعل في الدون (وان كان) في تصرف الوكلاء متى (قما) الثلث عليها أيضا  
 (وفي قول يـ دم العتيق) هذا القولان السابقان بتوجيههما \* (تنبيه) \* قد يوهم تصور المصنف حصر  
 وقوع التصرفات دوماً بصرف وكلاءه لأنه لا يمكن بغيره مع أنه يمكن فيصير بغيره كان يقال له أعتقت  
 وأمر أن دوقة ودية ولعمري وبقي قسم من أقسام المثلثة لعمله المصنف وهي تبرعات نخزة وتبرعات متعاقبة  
 بالوت فيقصد عدم المنجز منها لأنها لازمة لا يمكن كس الريض من الرجوع عنها وقوله في المبيع النخزة سالم حر  
 وغنم حر ترتيب لاسالم وغنم حران (ولو كان له عبداً) وانقطاعاً سالم وغنم فقال ان أعتقت غنماً فاسالم حر ثم  
 أعتقت غنماً في مرض موته عتيق غنم فقط لسبقه (ولا اقتراع) لاحتمال أن تخرج الفرعة بالحرية لاسالم  
 فيلزم ارتقاء غنم فيفوت شرط عتيق سالم وهذه الصورة مستتمة من الإقتراع فلهذا ذكرها المصنف لئلا  
 وتأثير ذلك ما لو قال ان أعتقت غنماً فاسالم حر في حال اعتاق غنم ثم أعتقت غنماً في مرضه وقيل بقرع كل الوفاة  
 أعتقت بغيره لأنني صورة أخرى ذكرها في باب العتيق وهي اذا قال ثالث كل واحد حر به وفيه فبعتق من  
 كل واحد ثلثه عدداً لا مكان ولا فرعة في الاصح \* (تنبيه) \* قوله فقط من زيادته على الحر ودية، فلأنه  
 اما أن يراد لاسالمه سواهما أو لا يعيد ان أراد الا قول يستقيم قوله آخره عتيق فإنه لا يعتق حينئذ وانما  
 يعتق من غنم ثلثه ان تساوت قيمتهما وان تفاوتتا بقدرة وان أراد الثاني وهو ظاهر الشرح والروضة  
 وحله عليه الشارح فيجوز في حله على ما إذا كان الثالث لا يخرج منه الا أحدهما أما إذا لم يخرج منه أحدهما  
 بكامله فإنه يعتق منه بقوله أو يخرج معه سالم أو بعضه فأنما ما به متفان في الاولى وغنم وبهض سالم في  
 الثانية (ولو أوصى) لشخص (بغير حاضرة) هي ثلث ماله وباتية غائب لم تدفع أي العبن (كأهل البيت في  
 الحل) لاحتمال تألف العائب فلا يحصل للورثة مثلاً ما حصل للموصى له (والأصح) أنه لا يسلط على  
 التصرف في الثالث من تلك العبن (أيضا) لان تسلطه متوقف على تسلط الوارث على مثلى ما يسلطه هو  
 عليه ولو ارث لا يسلط على ثلثي الحاضر لاحتمال سلامة العائب فيحصل للموصى له الجميع وعلى هذا  
 لو أدبوا له في التصرف في الثلث صح كما ماله في التصرف وان تنازلت فيه الزكشي والنسائي يسلطان لان  
 استحقة اقامته هذا القدر متعين \* (تنبيه) \* ينبغي كما مال الزكشي تنحيص منع الوارث من التصرف في  
 ثلثي الحاضر بالتصرف السابق لأنه لا يبيع فان كان التصرف باستخدام وإيجار ونحو ذلك فلا منع منه  
 كما يثبت من كلام الماوردي وادان تصرف الوارث فيهما وان تألف العائب ففي زوائد الروضة ينبغي  
 تخرجه على القولين فيمن ماع مال أبيه طاماً حياً بغير ميتاً أي فيه صح فان عاد اليهم تبين بطلان التصرف  
 قاله السرخسي ولو أوصى بثلث ماله لزيد وله عبن ودين أعلى ثالث العبن وكلنا من الذين شئ  
 أعلى ثلثه أو قال اعلموه كل يوم مداً من طعام أعلى ليوم ويوقف باقي الثلث فيه على متغير الاحتمال  
 أن يستحقه الوارث

\* (فصل) \* في بيان المرض والخوف والمحق به المقضيين للمعبر في المنبرعان الزائدة على الثلث وقد  
 شرع في القسم الأول فقال (اذا طشتا المرض خوفاً) أي يخاف منه الموت لانادرا وان لم يكن غالباً كما تراه  
 عن الامام وأقراء وان نازع فيه ابن الرفعة (لم ينفذ) بفتح الباء وسكون اللون وضم الفاء ويجوز ضم  
 الباء وفتح النون وتشديد الفاء (تبرع زاد على الثلث) بل هو وقوف لانه محجور عليه في الزيادة  
 \* (تنبيه) \* استشكل إطلاق المصنف عدم النفوذ بأنه ان كان بالنظر لباطن الامر فلا فرق بين أن يلقاه  
 مخوماً أولاً اذ المساء حينئذ المرض الخوف لا طمأنينة وان كان بالنظر لظاهر الامر فهو مخالف لقول  
 الاكثر من حيث قالوا لو أعتق أمة في مرض موته جاز لوليها أن يزوجها لانها حرة في الظاهر ولا اعتبار  
 باحتمال طهور دين فان نسخة نفوذ العتيق استمرت الصحة والا فان أجاز الوارث وقلنا هي تنفذ فكما  
 لو خرجت من الثلث أو رد أو أجاز وقلنا هي علة مبتدأة بان فساد وقال ابن الحداد ايسر لو اياهما أن

بزوجهها فكلادهم هذا انما يأتي على مقالة ابن الحديد قال الزركشي وينبغي حل الوصف في كلامهم على  
 وقف الاستمرار والازوم اينتظم الكلامان اه وهو حل صحيح (فان برأ) بفتح الراء وكسرهما  
 أي خاص من المرض (تفد) بفتح التاء التبرع المذ كور أي استمر تفوقه لتبين عدم الجرفان مات  
 به قال المصنف تبعاً للبعوى أو بهدم أو غرق أو قتل أو ترد لم ينفذ الزائد على الثالث هذا كله اذ لم ينفذ  
 الى حالة يقطع فيها مجونه فان انتهى الى ذلك بأن يخص بصره بفتح الشين والخاء أي فصح عينه بغير  
 تحريك جفن وبافت روحه الحاقوم في الترع أو ذبح أو شق بطنه وأخرجت امعاء أو غرق فعمره الماء  
 وهو لا يحسن السباحة فلا عبرة بكلامه في وصية ولا في غيرها فهو كاليت على تفصيل يأتي في الجنايات  
 (وان ظنناه) أي المرض (غير مخوف فنان) منه (فان حل) الموت من هذا المرض (على) موت (الفتحة)  
 يضم الفاء وفتح الجيم ممدودا ويقع الفاء وسكون الجيم مقصورا كان مان وبه وجع خرس أو عين (تفد)  
 التبرع (والا) أي وان لم يعمل على الفتحة كسهال يوم أو يومين (فمخوف) أي تيننا بانصالة بالموت  
 انه مخوف لان استسهال يوم أو يومين مخوف فلا ياتي ما يأتي فان قيل المرض ان انصل بالموت كانت مخوفا  
 والا فلا فائدة انما في معرفته أجيب بأنه لو قتل أو غرق مثلاً في هذا المرض ان حكمنا بأنه مخوف لم ينفر كما  
 مر والانفد (ولو شككنا في كونه) أي المرض (مخوفا لم يثبت الا) قول (طبيين) عالين بالباب  
 (حين عدلين) أي مقبولي الشهادة لانه فلعزبه حتى آدمى من الموصى له والوارث فاشتراط فيه شروط  
 الشهادة كغيرها وقد علم من قوله طبيين كونهم عالين بالباب ومن قوله عدلين كونهم مسلمين مكافين  
 فانهم امن شروط العدالة فلا يثبت بنسوة ولا برجل وامرأتين لانها شهادة على غير المال وان كان  
 المقصود المال نعم ان كان المرض علة بالطنة بمرأة لا يطالع عليها الرجال غالباً ثبت بمن ذكر \* (تأنيده) \*  
 أشعر كلام المصنف بقبول شهادتهم في كون المرض غير مخوف وهو كذلك كما صرح به الرازي خلافاً  
 للموتلى وان حال ذلك بانها شهادة نفي لانه نفي محصور ولو قال الطيبان هذا المرض سبب ظاهر يتولد  
 منه مخوف فمخوف أو بفضي الى مخوف نادراً فلا ولا خلاف الوارث والمتبرع عليه في كون المرض  
 مخوفاً بهدموت المتبرع فالقول قول المتبرع عليه لان الاصل عدم الخوف وعلى الوارث البينة ولم يعرف  
 المصنف المرض المخوف استغناء بذكر أمثلة منه ذكرها بقوله (ومن الخوف فوائج) يضم الفاء  
 وفتح اللام وكسرهما قال الرازي وهو أن ينفع الطعام في بعض الامعاء فلا يتزلو يصعد بسببه الجوارى  
 الدماغ فيؤدي الى الهلاك ويقال فيه قولون وينفعه أمور منها اللبن والزبيب والمبادرة الى التنفية  
 بالاسهال والقيء ويضربه أمور منها حبس الريح واستعمال الماء البارد قال الاذريعي ينبغي أن يقال  
 هذا ان أصاب من لم يعمده فان كان ممن يصيبه كثيراً ويعافى منه كما هو شاهد فلا اه وقد يقال  
 ان هذا غير القسم الاول لانه عند الأطباء أقسام ومنه (دان جنب) وسماها الشافعي رضى الله تعالى عنه  
 ذات خامرة وهي فروج تحدث في داخل الجنب بوجع شديد ثم تنفتح في الجنب ويسكن الوجع وذلك  
 وقت الهلاك وانما كانت مخوفة لقرعها من المقاب والكبد ومن علاماتها ضيق النفس والسعال  
 والجي المألزمة والوجع الفاحش تحت الاضلاع أجاروا الله تعالى من ذلك ومنه (رعاف) بتثنية الراء  
 (دائم) أو كسبر لانه ينزف الدم ويسقط القوة بخلاف غير الدائم القليل فانه من مصالح البدن (و) منه  
 (اسهال متواتر) أي متتابع لانه ينشف وطوبى البدن ويسقط القوة بخلاف غير المتتابع كسهال  
 يوم أو يومين فليس مخوفاً الا ان يخرج معه دم من عضو شريف كناية عن ضيق كلامهم أو انضم اليه انخراق  
 بطن بحيث لا يسلك الطعام ويخرج غير مستحيل (و) منه (دق) بكسر الدال وهو داء يصيب القلب  
 ولائحه معه الحبة غالباً ومنه ابتداء (فالج) وهو استرخاء أحشى البدن طولاً وطاقاً أيضاً على استرخاء  
 أي عضو كان وسببه غلبة الرطوبة والباهم وانما كان ابتداءه مخوفاً لانه اذا حاج ربما أطفاه الحرارة

الرزية وإذا استمر لم يخف منه الموت عاجلا فلا يكون شقوا (و) منه (نروح العالم) مع الاسهال  
 يأتي الشرجين والروضة والخز كره عقب متواتر كان أولى فله من تنقه وكذا صنع في العرو حيث قال  
 والاسهال ان كان متواترا وكذا اذا خرج الماء (غدير يستوي) وعبر منه وبع على الحل وبعش الحار  
 على العفة لكرهه وكرهه وما قبله معرفة الا أن جعل التعريف فيه للعنف (أو كان يخرج) مع الاسهال  
 أيضا (شدة وتوجع) ويسمى الزحير أو بجعة ويحبه من النوم (أو) لشدته وجع (و) لكن (مع)  
 دم من هو شريف كسكره بخلاف نحو دم البواسير قال الشارح وقد ذكر كل مع المصارع لا مادة  
 الزكرا (و) منه (حي مابقة) بكسر الباء وانحطت أي لازمة واقصر الجواهر على الفخ وتبه  
 المنصف في خبره وهو أشهر (أو) حي (عبرها) أي غير المابقة وهي خمسة أنواع حتى الورد وهي  
 التي تأتي كل يوم وحي الفب وهي التي تأتي يوما وتغيب يوما وحي الثالث وهي التي تأتي يومين وتغيب يوما  
 وحي الاثني عشر وهي التي تأتي يومين وتغيب يومين (الاربع) وحيث يخوف وهي التي تأتي يوما وتغيب  
 يومين لأنه يغوى في يرى الاقلاع وتسميها العامة الثلاثة وقد ينحل أنه أصوب من تسمية الفقهاء لها  
 لربع لماسر من السدة لكن فسرهما النعالي في قسمه العامة بما قاله الفقهاء والحاشا بربع الإبل في  
 درود المساء وهو في اليوم الثالث وبسنتي أيضا حتى يوم أو يومين الا ان اتصل بها قبل العرق موت  
 فذهبت بخوفه بخلاف ما اذا اتصل بها بهد العرق لأن أثرها ازال بالعرق والموت بسبب آخر والحي  
 البسيرة ليست بخوفه بحال والربع والورد والعاب والثالث بكسر أولها (تنبيه) قد علم من قول  
 النصف ومن الخوف عدم انحصاره فيما ذكره وهو كذلك فأنما كثرة فقهه هيجان المرة المفرا  
 ولباغ ولم ياب يوم وينصب الى عضو كبد ورجل فيجبر وينتفع ومنه الطاعون وهو هيجان  
 الدم في جميع البدن وانفجاره والدم يصيب المزروع اذا كان مما يحصل له كماله الادعى ومنه التي  
 الدثم أو المصروب بخلاف من الاطلا كالبغ أو دم ومنه الجراحة اذا كانت نافذة الى الجوف أو كانت  
 على مقتل أو في موضع كبير للحم أو حصل منها ضربان شديد أو ناسك كل أو توروم ومنه البرسام  
 بكسر الواو وحده وهو ورم في جيب القاب أو الكبدي ومنه دثره الى الدماغ (والله ذهب أنه يلحق  
 بالخوف) من الامراض السابقة (أسركت فاستادوا قتل الاسرى) ولوا عند البعثة أو القطار قتل من  
 أسروه كالحكم كذلك كما يشبه الزركشي أما من لم يمتد قتل الاسرى كل يوم فلات وف في أسرهم  
 (والثمن) أي استتلاط (قتال بين) فريقتين (مشككتين) أو قريبتين من الشككتين سواء اكلانهما لم يكن  
 أم كافرين أم كفر ومسلم واقعة من كائنات مريدة على الجور ولان وف اذا لم ياتهم القتل ولو كانا يتراميان  
 بالانساب ولا في القربى القاب (وتقديم اقصا) بخلاف الحبس له كما هو ظاهر كلامهم ذكره البغيني  
 ثم حتى عن بعض المالكية أنه سكا عن الشافعي فان قيل مقتضى ما يأتي في الودعة من أنه اذا مرض  
 مرضا خفوا أو حبس ليقتل لزمه لوصية بها لا الحبس لا يقتل كالقتل له أسباب بان التقديم لا قصاص  
 وقت دهشة فلو قيل له لا يرمى الا ذلك الوقت فاما ان تضمنه لترك أولا ان تضمنه أضرونا وان لم  
 تضمنه أضردا بالان فأنقض المصلحة بان يلحق الحبس بالقتل بالخوف هناك بخلافه هنا (أو وحس) في  
 الزنا أو نسل في قناع طريق (واضطراب ورج) هو من عن قوله (وهيجان روح) لئلا زهما (في) حق  
 (راكب سفينة) في بحر أو نهر عقاب كالنسل وافران وان كان يحسن السباحة فم ان كان ممن  
 يحسنها وهو قريب من الساحل لا يكون مخوفا كقوله الزركشي ولا خوف اذا كان البحر ساكنا وطاق  
 حائل بسبب ولادة بخلاف اسقاط عاقبة أو مضقة كما في زيادة الروضة لخطر الولادة دون ما خرج  
 بطاق حائل الحبل نفسه فليس يخوف (فائدة) روى الثعلبي في تفسيره آخر سورة الاحقاف عن ابن  
 عباس رضي الله تعالى عنه أنه قال اذا عسر على المرأة ولادتها ابكت في صفحة ثم يغسل ويبنى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْحَلِيمُ الْكَرِيمُ سُبْحَانَ اللَّهِ عَنِ السَّمَوَاتِ وَرَبِّ الْأَرْضِ وَرَبِّ الْعَرْشِ  
 الْعَظِيمِ كَانَهُمْ يَوْمَ بَرُونَهَا لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا عَشْرَةَ أَوْ سِتَّةً مِنْ يَوْمٍ بَرُونَهَا لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا سَاعَةً  
 مِنْ نَارٍ بَلَاحٍ هَلْ يَمُنُّكَ إِلَّا الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ (وبعد الوضع مائة فصل المشيمة) وهي التي تسمى بها  
 النساء الخلاء فان انقضت المشيمة فلا خوف أن لم يحصل بالولادة جرح أو ضربان شديد أو ورم  
 \* (تنبيه) \* لا يلحق بالأمراض السابقة وجع العين ولا الضرس ولا الصداع ولا الهرم ولا الجرب  
 وتعود ذلك ثم شرع في الركن الرابع وهو الصيغة فقال (وصيغتها) أي الوصية (أوصيت له بكذا أو أودعوا  
 إليه) بعده موتى (أو أهله بعده موتى) وهذه كلها صراخ كما هو ظاهر إطلاق الروضة وشرطه قول  
 المصنف بعد وتنفذ بالكتابة ومن صراحتها أيضا ملكته أو وبقبضته أو حبسه به بعده موتى \* (تنبيه) \*  
 قوله بعده موتى في الموضعين قيد في المذكرين قبله فلو ذكر هذا القيد عقب كل صيغة أو اقتصر على  
 ذكره بعد السكك ليعود إليها على قاعدة الشافعي لكان أحسن على أن في عوده الغير الأخيرة نظر لأن  
 ذلك إنما هو في حروف العطف الجامعة بخلاف ما هو لأحد الشيين مثل أو وكذا كره العراقي وغيره قال  
 الولي العراقي فيتمين حيث يند كره عقب كل صيغة اه قال ابن شسبه ويؤيد تعين كره عقب كل  
 صيغة أنه لو ذكره بعد السكك وقلنا يعود للجميع لم يوجب كونه قيد في أوصيته وليس كذلك (فلو  
 اقتصر على) قوله (هوله فافترار) لأنه من صراخه ووجبه نفاذا في موضوعه فلا يكون كتابة في الوصية  
 (الأن يقول هوله من ماله فيكون وصية) لأن الإقرار لا يصح بذلك فيجوز الوصية فتقبل  
 أرادتها \* (تنبيه) \* ظاهر كلامه صراخه حيث لا كره له مع الصراخ والذي في المحرر والشرحين  
 والروضة أنه كتابة وهو المعتمد وإن رجع السبكي أنه صريح فلما قال هوله بعده موتى من ماله كان وصية قطعاً  
 ولما اقتصر على وبقبضته ونوى الوصية لم يصح لأنه من صراخ الهبة وتوجد نفاذا في موضوعه فلا يكون  
 كتابة في الوصية (وتنفذ الوصية بكتابة) بنون مع النية كقيد هذا الذي يبدلانه يستعمل التعمين لها  
 والتعمين للإعارة أو عتقت هذا كالببيع وأولى لأن لا تنفرد إلى القول في الحال فاشبهت ما يستعمل  
 به الإنسان من التصرفات وإنما كان ذلك كتابة للشك بالوصية (والكتابة) بالنساء (كتابة) بنون  
 فتعقد بم مع النية كفي المبيع وأولى فإذا كتب لزيد كذا ونوى به الوصية وأعرب بالنية نفاقاً أو  
 ورثته بعده موتى ولو كتب أوصيت لفلان بكذا وهو ناطق وأشهر جماعة أن الكتاب شرط وما  
 فيه وصيته ولم يظلمهم على ما قبله لم تنفذ وصيته كما لو قيل له أوصيت لفلان بكذا فاشترأت نعم فإن  
 اعتقل أسانه فوصيته صحيحة بكتابة أو إشارة كالبيع (فرغ) لو قال كل من ادعى بعده موتى شيئاً أعطاه  
 ولا أنطاب الوصية فادعى اثنتان بعده موتى يحققتا في القدر ولا حجة كان كالوصية بعين من الثلث فإن  
 ضاق عن الوفاء قسم بينهما على قدر حقهما قاله الروابي ولو قال الميراث ما يدعيه فلان فصدقه فمات  
 فهو وأقرار بمجهول وتعيينه للورثة (وإن أوصى لغيره من) بأن أو صالحة عامة (كالفقراء) أولاهن  
 غير محصور كالأهنة والاطلية (لزم بالوفاة) اشتراط (قبول) اعتذره ويجوز الاقتصار على ثلاثة  
 منهم ولا يجب النسب بينهم \* (تنبيه) \* أشعر كلامه أنه لو أوصى لفقراء بلدة أو كانوا محصورين  
 أنه بشرط قبولهم كالبين وهو كذلك (أو) أوصى (للمسكين) محصور كزيد (اشتراط القول) كالأهنة  
 فلو قيل بعض الوصية به فبطل احتمالان للفرق بينهما وبين البيع فبما إذا قيل بعضه حيث لم يصح  
 البائنين فكذلك خلافاً لبعض المتأخرين والفرق بينهما وبين البيع فبما إذا قيل بعضه حيث لم يصح  
 أن البيع فيه المعاوضة فلم يفتقر فيما اقتصر فيها \* (تنبيه) \* دخل في المعين المتعدد المحصور كقبي زيد  
 فبعض قبولهم ويجب استيعابهم والنسب بينهم ولو كانت الوصية لمجود عليه قبله ولا ما

انه اوداد بالمعنى الاسمى امالو كانت اعمى غير آدمى كالمجذوم - ان نفوذ ظاهر الوصف كالقولى او يكون  
كالوصية لجهة علمه فالالاوى لم يحضر في نص والثاني اقرب وكذا لو اوصى للعبد المسبلة بالثمن  
وتحوله وقال ابن الرقصة لا بد من قبول قيم المجد فيما نقله اه وهذا كما قال تقيى اوجهه وظاهر  
كلامهم اى المراد القبول الاقضى وهو كذلك وان بحث الزكنى الا كنفه بالفعل وهو الاخذ كالمدينة  
قال وعلى اشتراط القبول من المعين في غير المتق فلا مال اعتوا عبدى بعد موتى لم يفتقر الى قول العبد  
لان فيه حقا لله تعالى فكان كالجهة العامة ومثله التدبير وادخلنا وصية اى على رأى فانه يتجزأ بالموت  
من غير توقف على قبول كذا في الرضى في الكلام على رضى المدين لم لو اوصى له بقرته ففى اقتدار  
القبول وجهان أحدهما نعم لان قضاء الوصية القبول ذكره الرضى قبيل المسائل الحسابية (ولا يصح  
قبول ولاد في حياة الموصى) اذ لا حقه قبل الموت فاشبه اسقاط الشفعة قبل البيع فلان قبل الحياة  
الرد بعد الموت وبالعكس ويصح الرد بين الموت والقبول لا بعدهما وبعد القبض وأما بعد القبول وقبل  
القبض فالوجه عدم الصحة كما صححه فى الروضة كالمسألة وقال الاسنوى انه المعنى به وجرى عليه بان  
المرضى في روضته وان صحح المصنف في تصحيحه الصحة وقال الاخرى انه الصحيح المخصوص عليه فى الام  
وجرى عليه العرافيون وعلمه بات ملكه قبل القبض لم يتم قال ولعل الرضى تسع النبوى في الترجيح  
(ولا يشترط بعد موته) اى الموصى (الفور) فى القبول لان الفور اعم بان يشترط فى العقود الناجزة التى  
يعتبر فيها ارتباط الايجاب بالقبول اذ لو اعتبر لا اعتبر عقب الايجاب والاورث مطالبه الموصى له بالقبول او  
الرد فان امتنع حكم عليه بالرد وهذا اذا كان الموصى له مطلقا انصرف فان كان محجورا عليه وامتنع  
الولى من القبول وكان الحافله فيه فالتحقيق ان الحافله لا تقبل ولا يحكم بالرد كما قاله الزكنى فى السهية ومثله  
بقية المحاجير (فان مات الموصى له قبله) اى الموصى (بمات) اى الوصية لانها قبل الموت غير لازمة  
فبمات بالموت كالموت احد المتباينين قبل القبول (او) مات (بعده) قبل قبوله ورده (فيقبل وارثه)  
الوصية او يراد لانه حره فقام مقامه فى ذلك ولو قال فام وارثه مقامه لم تخلص صورة الرد (فائدة) ليس لنا  
صفه لا ينفذ بموت الغايب الا الوصية ومن ذلك مالو اوصى لرفيق شخص ثم مات الرفيق بعد موت الموصى  
وقبل القبول فان سببه يقوم مقامه فى القبول كما هو ظاهر وان لم أر من ذكره (تنبيه) شمل اطلاق  
الوارث الوارث الخاص والوارث العام حتى لو مات عن غير وارث خاص فام الامام مقامه فاذا قبل كان الموصى  
به للمسلمين وبه صرح الديلى واذا قبل وارثه حل يعقبنى منه دين مورثه فيه وجهان أحدهما نعم كدنيته فانه  
يعقبنى منها دينه وان قاسنا تم ان ثبت للورثة ابتداء ولا يخالف قبول الموصى له قبول وارثه الا فى شئ واحد  
كما فى الشامل عن الاصحاب وهو ما اذا اوصى لرجل بولده فانه اذا قبل متى عليه وورثه واذا قبل وارثه  
متى ولم يرث اذ لو ورث لا اعتبر قوله وهو ممتنع لانهم يحكم بحر منه قبل القبول بل هو على الرق واذا لم يصح  
قبوله فلا يرث أما اذا مات الموصى له بعد قوله فقد ملكه وانما تقات الى وارثه سواء أقبضها أم لا أو بعد  
الرد بفات برده (وهل يملك الموصى له) الوصية (موت الموصى) كالارث والتدبير ولكن انما تستقر  
بالقبول كما قاله الشيخ انوسامدو العرافيون (أم يقبوله) اى الموصى له لانه عليك بعقد فتوقف على  
القبول كالبيع (أم) ملك الوصية (موقوف) وبينه المصنف بقوله (فان قبل) الموصى له (بان أنه ملك)  
الوصية (بالموت والا) بان لم يبقها (بان) أنها (لوارث احوال أطهرها الثالث) منها لانه لا يمكن جعله  
للميت فانه لا يملك ولا لوارث فانه لا يملك أن يتصرف فيه الا بعد الوصية والدين وللموصى له والإمام  
صح رده كالارث فمعين وقفه ولو اوصى له بمن يعقبنى عليه لم يجب عليه القبول بل له الرد ولا يعقبنى عليه حتى يقبل  
الوصية فان قبل يترضى على المصنف بانه كان ينبغي له أن يقول أو يقبوله لان صناعة العربية تقتضى  
انه اذا سئل من أن يترضى بأمره لا بأنهم أحبيب بان المصنف تسمع كالفقه الذى يوضع هل موضع الهمزة فى محل

يكون فيه السؤال عن التبيين كذا بخلاف هل فان السؤال به في الاصل عن وجود أحد الاشياء  
 (وعلمها) أي الاقوال الثلاثة (تبقى التمرة وكسب عبد) مثلا (حصلا بين المارث والقبول ونفقة)  
 وكسبه ونحوهما (وفارته) بينهما في الاول والثالث للموصى له الفوائد وعليه المؤنة وعلى الثاني  
 لا ولا ولورد على الاول له وعليه ما ذكر وعلى الثاني والثالث لا ولا وعلى الثاني في الموضوعين يتفق ما  
 ذكر بالوارث هذا كما في وصية التملك أموالا وصى يا عتق عبد معين بعينه فمالا في الوارث الى  
 عتقه فمالا كذا قاله فان يكون الا كسايه والنفقة عليه لكن قال الرواية فيل انما على الخلاف في  
 الموصى له والاصح القطع بانها لا تبسد لتقرر استحقاقه العتق بخلاف الموصى له فانه يخبر بماله جزم  
 الجرحاني وجري عليه في الروضة في كتاب العتق فهو المتمد ولو وصى بوقف نقي فتأخر وقفه بعينه  
 فان يكون ريعه قبل له ووقف عليه وقيل للوارث لانه انما جعل للموقوف عليه على تقدير حصول الوقف  
 قال الاذري وهو الاتسبه وقال ابن شهاب وهذا قريب من كسب العبد الموصى بعينه قبل العتق اه  
 وهذا ظاهر اذا كان الوقف على جهة عامة أو معين غير محصور كبن حاتم فانه لا يحتاج فيه بالقبول  
 أما اذا كان على معين محصور فكلام الاذري أظهر لانه يخبر بين القبول والرد ولو وصى بامته وزوجها  
 فقبل الوصية تبين انفساخ النكاح من وقت المارث وان رد استمر النكاح وان أوصى به الاجنبي والزوج  
 وارث الموصى وقبل الاجنبي الوصية لم ينسخ النكاح وان رد انفسخ - اذا ان خرجت من الثالث فان لم  
 يخرج منه أو وصى بها لوارث آخر أو أجاز الزوج الوصية فيها لم ينسخ والا ينسخ فان قبل بعرض  
 على المصنف بتعريف الثمرة وتذكير كسب وجعهما في ضمير حصلا مع أن الاول يطلبه حالا والثاني  
 يطلبه صفة أجيب بان التعريف في التمرة للجنس والمعرف بالجنسية في المعنى كالشركة فليس طالب  
 الثمرة وكسب حينئذ من جهتين بل من جهة واحدة (وطالب) بالنون أوله بخفاه على كل قول من  
 الثلاثة (الموصى له) بالبعد أي يطلبه الوارث بخفي الروضة كأصلها أي أو القائم مقامه من ولو وصى  
 (بالنفقة) وسائر المآل (ان لوقف في قبوله ورده) كذا لم تنع مطابق اخذى زوجته من المتعين فان لم يقبل  
 أو برده لم يلحقا كسب القبول والرد فان لم يفصل حكم بالطلان كالمتمتع اذا امتنع من الاحياء  
 \* (تبيينه) \* اسفشكل مطالبة الموصى له على القول الثاني فانه تدمر أن الملك قبل القبول للوارث  
 وقبل لاميت فكيف يكاف بالنفقة على ملك غيره وقال ابن الرفعة ان المطالبة مفردة على أنه ملكه  
 بموت الموصى صرح به الامام وبحث ابن الرفعة على قول الوقف أن النفقة عليه ما في زمن الوقف أي بالنسبة  
 له المطالبة حالا أما بالنسبة لما يستقر عليه الامر فهي على الموصى له ان قبل وعلى الوارث ان رد

\* (فصل) \* في أحكام الوصية الصبيحة وتنقسم الى ثلاثة أقسام اقلية ومعنوية وحسابية والمصنف أسقط  
 القسم الاخير من هذا الكتاب اختصارا وقد تدرع في القسم الاول فقال (اذا أوصى بشاة) وأطلق (تناول)  
 اسم الشاة (صغيرة الجثة) أي الجسم (وكبيره اسمية ومعينة ضائما بالهمز وقد يخفف (ومعزا) بفتح العين  
 وتسكن جمع معزة لصدق الاسم فان قيل تجوز المعينة بخلاف اقوالهم في البيع والوكالة والكفارة  
 ان الاطراف يقتضي السلامة أجيب بان ذلك لا مر زائد على مقتضى اللفظ وهذا لا يراد عليه لعدم  
 الدليل عليه نعم لو قال اشترى له شاة لا تشترى له معينة كما نقله في الروضة واصله ان البعوى والله أبدي فيه  
 احتمالا هو فضة اطلاق المصنف وأفهم قوله ضائما ومعزا أنه لا يتناول غير هذا فلما أراد الوارث اعطاء  
 أرثيا أو طيبا لم يكن له ذلك ولا للموصى له قبوله وان وقع عليه اسم شاة كذا كره ابن عصفور فانه قال  
 ان الشاة تقع على الذكور والانتق من الضان والمعر والقطباء والبقرو والنعام وجر الوحش وسبه تخصيص  
 المعرف بالضان والمعر نعم لو قال شاة من شياهي وليس له الا اقلية أعطى منها كما بحثه في الروضة وجزم  
 به صاحب البيان ونقله في محل آخر عن الأصحاب وان خالف في ذلك ابن الرفعة تبعا لغيره (وكذا ذكر)

يشارة أيضا اسم الشاة ان لم تقم قرينة على المراد (في الاصح) لانه اسم جنس كلابسان وليس الشاة  
فيه ثمانية بل الوحدة كتمام وجاهة ويدل له قولهم لفظ الشاة يد كرو ووث واو ذاحل قوله صلى الله  
عليه وسلم في اربعين شاة على الله كور والاث والثاني لا يتاوله لا عرف والحنثي كاذ كراما اذا قامت  
قرينة كاهلوه شاة يتزا على منته اوتيسا اوكيشا تعين الذي كرا اوشاة يحلبها او يذنتع بدرها  
وساها اوتبعة ذمنت الاتني اوشاة يذنتع بصومها تعين الشاة اوبشرها تعين المزور ح بصعيرة  
الحنثية صيرة السن التي ذكرها بقوله (للتحذ) وهو ولد الشاة والعزة كرا كان اوتاني ما يبلغ  
سنة (و) لا (عناق) وهي الاتني من ولد المزك كذا وكالعناق الجدي كمناته السخلة ولو اقتصر على  
ذكرها كفي عن ذكر العناق ودخل الجدي فلا يتاوها اسم الشاة (في الاصح) لان كلاهما لا يسمى  
شاة لمرسها كما قاله الراعي عن الصيداني وصححه البغوي والثاني يتاوها معا لصدق الاسم وبقوله  
الرويان عن سائر الاصحاب والمزالي عنهم سلا الصيداني ومع هذا فالتعبد ما في المتن (ولو قال اهملوه  
شاة) او راسا (من غنمي) او من شياهي بعده وقوله هني صندوه انه على شاة منها وان قال ذلك (ولا  
عنهم له) عند الموت (لعت) وصيته حده لعدم ما يتعلق به الوصية اما اذا لم يكن له غنم عبد الوصية وله غنم  
عند الموت وان وصيته تصح في الروضة واملاها لوقال اهملوه راسا من رقبتي ولم يكن له ارقاء عبد الوصية  
ثم ملكه بعد ان فيه الخلاف في ان الاعتبار بيوم الوصية او الموت وعلى هذا يجب ان يهمل على شاة من غنمه  
كلوا كانت وجودة عند الوصية والموت ولا يجوز ان يهمل واحدة من غير غنمه في المورثين وان  
تراميا لانه صلح على مجاول \* (تنبيه) \* فديهم كلام المصنف انه لو كان له واحدة من الغنم ففعل ان  
الوصية تافى قال ابن شهاب والاصح انهم يدفع اليه أي اذا خرجت من الثلث وقد يفهم أيضا انه اذا كان له  
ظبا لا يعمل دلها وهو يخالف ما مر عن تصحيحه قال ابن شهاب وقد يفرق ان العباء قد يقال اهملوا البقر  
ولم يقل اهملوا البقر كما قاله في الروضة فاه ذالعت هنا (وان قال) اهملوه شاة (من مالي) ولا غنمه كجاني  
المحرو عنه ومنه (اشترت له) شاة بأى صفة كانت محاسن فاه خبر في اشترت للشاة وهي للوحدة فلا  
فرق بين ان يقول اشترى او اشترت وان قال بهض الشارحين ان اشترى أولى فان كان له غنم فالوارث ان  
يهمل به منهم وان يهمل به من غير هاشاة على غير صفة غنمه لشمول الوصية لذلك وان قال اشترت له شاة تعينت  
سابقة كالمرا لان اطلاق الامر بالنسبة يقتضي كما في التوكيل بالشراء ويقاس بما ذكره اهلنا ورأسا من  
رقبتي او رأسا من مالي او اشترتوا له ذلك فلو قال اهملوه رقبتي واقتصر على ذلك فكما لو قال من مالي  
ويقاس عليه ما لو قال اهملوا شاة ولم يقل من مالي ولا من غنمي (والجل والساقية يتاوان البخاني) بتشديد  
الباء وتخفيفها واحدها بجتي وبخنية وهي جمال طوال الاعناق (و) يتاوان (العرب) والسليم  
والعيب وصغير الجثة فكبيرها الصدق الاسم على ذلك كالشاة (و) لا يتاوان (أحدهما الآخر) فلا  
يتاوان الجمل الساق ولا عكسه لان الجمل لا ذكر والساقية للاتني (والاصح) للموص (يتاوان بعير) مع  
تاولة ما يتاولة الجمل (ماتة) لانه لعة اسم جنس كلابسان وقد جمع من العرب صاحب فلان بعيره  
وصرعتي بعيري والثاني للمع ورجحه كثيرون وقال السارودي والعزالي انه المذهب \* (تنبيه) \* سكت  
المصنف عن عكسه قال الزركشي والظاهر الجزم بعدم تناول وفي الحكم النافذة الاتني من الابل (لابقرة)  
سميت بذلك لانها تبقر الارض أي تشبهها أي لا تتناول (نورا) بالثنية على الاصح لان اللفظ موضوع  
للاتني سمى بذلك لانه يثير الارض والثاني يتناول والهاه الوحدة ولا يخالف الا قول المصنف في تحريمه  
ان البقرة تقع على الله كرا والاتني باتفاق أهل اللغة لان وقوعها عليه لم يشتهر عرفا والبغل والكلب  
والحمار لا ذكر فلا يتناول الاتني كما قاله العزالي في الانسير ومثوبه المنيغ في زيادة الروضة ومثلها  
الاول واحدة الراعي يحسبها واحدة كذا ذكر والاتني لان المراد الجنس فان أبي بالهاء كية مارة وكلمة



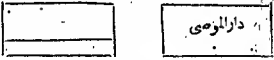
[illegible]

استقل سعة القيمة احدى في مودنا فتلقى بتجربة لورث ولا شيء في مودنا المورث ولزمه فبهرته في الحالين  
(أو) أوصى (بقيمة ثوب مثلث) لأنه أتى الجميع على الرابع ومن قال أنه اثنتان جوز الاقتصار على ما  
وقوله في اشتروا ثوباً ثلث مائتي وقاباً واحدة وهم اشتروا ثلثاً للمارسداً أكثر قال الشافعي رضي الله عنه  
والاستقلال مع الاستقلال من الاستقلال مع الاستقلال ومعناه أن اثنتان خمس وقاباً واحدة  
القيمة أفضل من اثنتان أربع كسيرة القيمة ولا يجوز صرف ما وصى به الخريقتين مع إمكان ثلث ثوب  
صرفه من الوصى الثلاثة وهي ثلث ما بقيت به الوصية أو أقل ما يجده رتبة نفسه شلاف  
والرابع الثاني (فإن عجز ثلثه عنهن) أي عن ثلاث وقاب (فالثوب) وفي الروضة وأصلها الأصح (أنه  
لا يشترى مع رقبتي) (شخص) من وقبة ولو كان بينهما حراً خلافاً لركنك لما يأتى من التعاقب (بل)  
يشترى (نفسين) أي بما أوصى به (فإن فضل) من الموصى به (من أنفس رقبتي) شيء ثلث وقبة  
لأن الشخص ليس رتبة الأثرى أنه لو أوصى بأن يشترى بثانته وقبة فلا يوجد الاقتصار لم يشترى ثوباً  
والثاني يشترى شخص لأنه أقرب فرض الموصى من صرف الفضل لورثة واختاره السبكي (تبيينه)  
ففضل بما أوصى به في الثانية عن ثلاث نفقات حتى لم يترخص له المصنف قال المولى العراقي وبناظرنا  
أولاً بأن لا يشترى به الشخص من مسألة الكتاب لمعول اسم الجميع هادوا لو أوصى بشراء شخص اشترى  
فإن لم يوجد ما لعمه أولاً الباقى بثالث الوصية وردت لورثة (ولو قال ثلثي للعق اشترى شخص) لأن  
المأمور به صرف الثالث إلى العتق وقضية كماله أنه يشترى الشخص وإن قدره إلى التكميل  
ولهذا قال السبكي يشترى شخص لكن التكميل أولى إذا أمكن والذي صرح به المالوني والبارزعي  
أنه إنما يشترى ذلك عند العجز عن التكميل وهذا كما قال الباقريني أقرب وإن قال بعض المتأخرين إن  
الأقرب الأول (ولو وصى لهما) بشئ (أنت بولدين) حين ذكركم أو اثنين أو ثلثين أو ثلثاً أو ثلثاً  
أو مرتباً وبينهما أقل من ستة أشهر كذالك الركنك (فأما) بالسو به لأنه مفرد مصنف فيهم ولا يفضل  
ذكر من أتى كولووب لرجل وامرأشياً (أو) أنت (بشيء وميت فكله) أي الموصى به (للعق  
الأصح) لأن الميت كالمردوم بدليل الإجماع بأنفسهما ميتين والثاني له النصف والباقي لورثة الموصى  
كولووصى لميت (ولو قال إن كان حالك ذكراً) قال إن كان حالك (أنتي فله كذا فولدتهما)  
أي ذكراً وأنتي (لغت) وصيته لأن حملها جيبه ليس ذكراً ولا أنتي ولو ولدت في الأولى ذكراً  
قسم الموصى به بينهما كما اختار في الروضة وجرى عليه ابن القري في روضه وقياسه أنم الولدت في الثانية  
اشين أن الحكم كذلك وهذا بخلاف ما لو قال إن كان حالك أنثى كذا أو بنتاً فلهما كذا فولدت ابنتين  
أو بنتين فإنه لا شيء لهما والفرق أن الذكر والأنثى للجنس فيقع على الواحد والعدد بخلاف الابن  
والبنت قال الرازي وأيسر هذا الفرق بواضع والقياس النسبية وتبه السبكي وقال المصنف بل الفرق  
واضح وهو المختار ويمكن حل كلام الرازي أنه ليس بواضع من جهة اللغة وكلام المصنف أنه واضح من  
جهة العرف والأدنى وضوح الفرق كما قال شيخنا نقار (ولو قال إن كان بنتاً فلهما كذا) فله كذا  
(فولدتها) أي ذكراً وأنتي (استحق الذكر) فلهما لأنه وجد بهما من زيادة الأنثى لا تضر (أو) ولدت  
ذكراً (فلاصح) وفي الوجهين الظهور (صحتها) أي الوصية لأنه لم يصرح بالحل في واحد بل صرح الوصية  
فيه والثاني المصنف لاقتضاء التكبير التوحيد (د) على الأول (بهما) أي الموصى به (الوارث من شاء  
منهما) كولووقع الإجماع في الموصى به لأنه يرجع إلى بيان الوارث لأنه شافه في حقوقه وقيل يوزع  
عليهما وقيل يوقف إلى أن يتأهلا لقبول فیه لهما ولو قال إن ولدت غلاماً وإن كان في بطنك غلام أو  
ن كنت حاملاً به لأم فله كذا أو أنتي فكلها فولدتها أعلى كل منهما ما أوصى به ولو ولدت ذكراً  
ولو مع اثنتين أعلى الوارث من شاء منهما كما مردان ولدت خنثى أعلى الأبن كفي الروضة وأصلها

لانه المتفق وان جزم صاحب النخار بانه يوقف له تمام ما جعل للآخر حتى يظهر الحال ويحكمه ابن  
 المسلم وقال الزركشي انه الفياض (ولو وصى) بشئ (لغيره) بكسر الجيم وفقهها الحن وفي الحكم أن جمع  
 الجار جيرة وجيران ولا تنقله الا فاعا وقبعة وقبعان (فلار بعين دار من كل جانب) من جوانب داره  
 الاربعة كما نص عليه الشافعي رضي الله عنه في الام وهو امام عارف باللغة وكلامه فيها حجة ويدل به خبر  
 حق الجوار أو بعون دارا هكذا وهكذا وهكذا وأشار قدما وخلقا وبيننا وشمالا رواه أبو داود  
 وغيره مرسل وله طرق تقويه وقبل الجار من لاسبق داره وقبل أهل الحلة التي هو فيها وقبل الملاصق  
 والمقابل وقبل أهل الزقاق غير النافذ وقبل من ليس بينه وبينه حجاب أو قبل من يسلي معه في المسجد  
 وقبل قبيلته وقبل جميع أهل البلد قوله تعالى ثم لايجلورونك فيها الا قليلا وعلى الاول بصرف ذلك الشئ  
 للمسلم والغنى ومنه ما على عدد الدور لافى عدد السكان والعبرة بالسكن لا بالملك وتقسيم حصة  
 كل دار على عدد سكانها كما يحسنه النسبي ولورد بعض الجيران فانما ظاهره كما قال الدميري أنه يرد على  
 الباقيين \* (نتيجه) قضية كلام الاصحاب وجوب استيعاب الدور من الجوانب الاربعة وهو كذلك وان  
 قال الاذرى المتجه حل كلامهم على أن غاية الجوار ذلك لأنه يجب بقوله الدور حينئذ مائة وستون كما  
 صرح به القاضي أبو الطيب وغيره ولم يصرح أحد بان المجموع أربعون فيكون معنى قوله في الحديث  
 هكذا وهكذا ان الاربعين تعد هكذا وهكذا حتى تتم واعترض هذا العدد بان دار الموصى قد تكون  
 كبيرة في التوزيع فسامتها من كل جهة أكثر من أربعين دارا فيزيد العدد وهذا مثاله



وقد سامت دار الموصى داران يخرج من كل منهما شئ عنها فيزيد العدد أيضا وهذا مثاله



وزعموا يقال التعبير بذلك جرى على الغالب من أن كل جانب لا يزيد على ذلك فان وجدت زيادة على  
 ذلك اختار الوارث من كل جانب القدر المتغير فان وجد في أحد الجانبين زيادة وفي آخر نقص ينبغي  
 ان يكمل الناقص من الزائد ويقسم عليهما وينبغي أن يكون الربع كالدار المشتملة على بيوت ولو كان  
 للموصى داران صرف الى جيران أكثرهما سكنى فان استويا فالى جيرانهما انقله الاذرى عن القاضي  
 أبي الطيب والزركشي عن بعضهم ثم قال الاول وينبغي أن يصرف الى جيران من كان فيها حالتي الموت  
 والوصية واقصر الثاني على حالة الموت ويظهر قول الاول ان كان في واحدة حالتي الموت والوصية وان  
 كان في واحدة حالة الوصية وفي أخرى حالة الموت فالعبرة بحالة الموت وان لم يكن في واحدة منهما فالى  
 جيرانهما والوجه كما قال شيخنا أن جيران المسجد كجيران الدار فهم الوارثون لجيرانه وقيل جازمه من  
 يسمع النداء لغيره لا صلا لدار المسجد الا في المسجد وجاهه من يسمع النداء وأجيب بان ما في الخبر حاص  
 بحكم الصلاة بقرينة السباق (فائدة) روى الحافظ أبو عمرو في ترجمة أبي سعيد الانصاري انه روى عن  
 النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال اللهم والهم والصله وحسن الجوار عمارة للديار وزيادة في الاعمار (والعلماء)  
 في الوصية لهم (أصحاب علوم الشريعة) قال الدميري وما سواها في الدين حطام فان بينهما المصنف  
 بقوله (من) علم (تفسير) وهو لغة بيان معنى اللفظ القريب وشرا معرفة معاني الكتاب

أعزى وما تذبذبه وهذا بحر لا ساحل له وكل ما يأخذ منه على قدره وهو قسمان ما لا يعرف  
الابتداء وما يعرف وما يعرف من دابة الالفاظ بواسطة علوم أخر كالعلم والمعارف والبيان وهو شرعى أيضا وتروقه  
على الحق المستند من الشرع ورواه الذين القسدين فهم يؤتمنونه لعدم وهو شرعى أيضا قال المرافى  
ومن عرف الله بر دون أحكامه لا يعرفه شيء لأنه كمال الحديث (د) من علم (حديث) والمراد  
به ما يعرفه من الله ورجائه وطريقه وصحته وسعيه وعابسه وما يحتاج اليه وهو من أجل العلوم بعد  
القرآن فانه لم يره من أجل العلماء وليس من علماته من اقتصر على السماع الجرد (د) من علم (فقه)  
المراد به هنا معرفة الأحكام الشرعية تماما واستنباط أى عرف من كل نوع منها شيئا فالله ابن الزينة  
والمراد من كل باب من أبواب الفقه دون من عرف طرفا منه كمن عرف أحكام المبيع أو الفرائض وإن  
عمدا الشارع نصف الله لم يخرج بالاسماء الظاهرية ككلامه ابن سريج وأفتى به القاضي الحسين وغيره  
قال المسارودى لأوصى لاهل الناس صرف الفقهاء لتعلق الفقه بأكثر العلوم وقال شارح النجاشى أولى  
الناس بالفقه فى الدين نور يذف هيئة فى الغلب أى من قذف فى قلبه ذلك وهذا القدر قد يعمل لبعض  
أهل العناية موهبة من الله تعالى وهو المقصود الاضمار بخلاف ما يفهمه أكثر أهل الزمان وذلك  
صناعة ووصف الفقهاء والمتفهمه والسوفية سبق بيانه فى لوقف سئل الحسن البصرى عن مسئلة فاجب  
فتبين ان فقهاءنا لا يفلون ذلك فقال وهل رأيت فقيه إذا فقيه هو القائم ليله الضائم ثم لره الزاهد  
فى الدنيا الذى لا يدارى ولا يمدى ينشر حكمه الله أن قبلت منه جرد الله تعالى وفقه عن الله أمره ونهى  
وعلم ما يجب وما يكره ذلك هو العالم الذى قبل فيه من يرد الله به شيئا بل فقه فى الدين فاذ لم يكن به  
الصفة فإر من المذروى ولأوصى لمفسر ومحدث وفقه فاجتهد فى تخصص أهلى بأحد ما كفاه  
الاستقى فى قسم المحدثات وأتمم المصنف به يوم الشرع من علوم العقل كالعاب والحساب والمنطق ومن  
صرح بعدم دخول المنطق الطوائفى فى التعليقة لكن نقل عن الغزالى أنه جعله من علم الكلام فليكن  
على الخلاف الآتى \* (تبيينه) \* قضية كلامه المصنف فى هذه الثلاثة وأبى مراد ابل العلم بأصول الفقه  
مثلا ككلامه الصجرى وصاحب البيان لا يشاء الفقه عليه وعد الغزالى فى مقدمة المستصفى من العلم  
الدينى علم الباطن يعنى علم العقاب وتمامه من الانشلاق الذميمة واختلاف فى الراسخ فى العلم فقل هو من  
برئ عينه وصدق لسانه واستقام قلبه وقيل هو من جمع أربع نصال التقوى فيما بينه وبين الله  
والتواضع فيما بينه وبين الناس والزهد فيما بينه وبين الدنيا والمجاهدة فيما بينه وبين نفسه والاصح أنه  
العالم بتدريف الكلام وهو وارد الاحكام ومواقع المواقف لان الرسوخ التبوخ فى الشيء وتطويف على  
أصحاب المرفوع قوله (لامقرئ وأدب ومعبر وطبيب) ومنجم وحاسب ومهندس فليسوا من علماء  
الشرع لان أهل العرف لا يدونهم منهم وكذا العالم بالفقه والعرف والمعانى والبيان والبدببع  
والمر وض والقوافى والموسيقا ذنوها قاله فى المطالب تبه الابن بونس والمراد بالمقرئ التالى أما  
العالم بالرؤايات ورجالها فكالم بمارق الحديث واختاره السبكي بعد أن رده من حيث المذهب بان علم  
القرآن يتعاق بالالفاظ دون المعانى فالعارف به لا يدخل فى اسم العلماء وبيان التالى فأرى لامقرئ قال  
المسارودى والمراد بالادباء النخبة والفقهاء وقد عد الزنجشبرى الادب آتى عشر علماء والمراد بالعبر مفسر  
الانام والافصح عابر لانه يقال عبرت بالتخفيف كما قال تعالى لارو يا أمبرون ومنهم من أنكسر انفسه بد  
وفى الحديث الرق بالاول عابر والمليبي من يحسن علم العاب (وكذا امتكلم) ليس منهم (عند الاكثرين)  
نسا ذكر ونفله العبادى فى زباده عن النص وقيل يدخل فيه قال المتولى ومال اليه الرابع واقضى  
كلامه أن الدليل يقتضى المساوية بينه وبين الحديث والمقرئ فلما أن يساودى المتولى كلهم أولى  
الخرج ولاجل هذا التوقف جدل المصنف عن الاصح الى قوله عند الاكثرين وقال السبكي إن أريد

يعلم الكلام العلم بالله تعالى وصفاته وما يستحيل عليه ليرد على المبتدعة ولهم بين الاعتقاد الصحيح  
 والفساد فذلك من أجل العلوم الشرعية والعالمية من أفضلتهم وقد جعلوا في كتاب السير من فروض  
 المكافيات وإن أريد به التوفل في شبهه والوقوف فيه على طريق الفلسفة وتضييع الزمان فيه والزيادة  
 على ذلك أن يكون مبتدعاً وداعياً إلى ضلالة فذلك باسم الجهل أحق وأما الكلام في الإلهيات على طريقة  
 الحكماء فذلك ليس من أصول الدين بل أكثر ضلال وفلسفة والله يعصمنا عنه وكرمهم آمين اهـ وهذا هو  
 القسم الذي أنكره الشافعي رضي الله تعالى عنه وقال لأن يلقي العبد ربه بكل ذنب ما خلا الشرك خبره من  
 أن يلفاه بعلم الكلام فالسبكي وكذا الصوفية يتقربون إلى هذين القسمين وأطال في ذلك ثم قال في آخر  
 كلامه ومن كان من هؤلاء الصوفية المتأخرين كابن عربي وابن سبعين والقصاب القوفوي والعفيف  
 التلمساني فهؤلاء ضلال جهال خارجون عن طريق الإسلام فضلا عن العلماء وقال ابن المقرئ في روضته إن  
 الشك في كفر طائفة ابن عربي كفر قال شيخنا وهم الذين ظاهراً كلامهم عند غيرهم الاتحاد قال والحق  
 أنهم مسلمون اخبار وكلامهم جار على اصطلاحهم كسائر الصوفية وهو حقيقة عندهم في مرادهم وإن  
 افترق عند غيرهم ممن لو اعترف بظاهره عند كفره في تأويل اذ اللفظ المصطلح عليه حقيقة في معناه  
 الاصطلاح مجاز في غيره والعقائد منهم لعنائه معتدلة في صحيح وقد نص على ولاية ابن عربي جماعة علماء  
 عارفون بالله تعالى منهم الشيخ تاج الدين بن عطاء الله والشيخ عبد الله الباقفي ولا يفتح فيه وفي طائفة  
 ظاهريهم المذكور عند غير الصوفية لما ظنوه ولأنه قد صدر عن عارف بالله تعالى إذا استغرق في بحر  
 التوحيد والعرفان بحيث تضل في ذاته وفي صفاته وبغيب عن كل ما سواه تبارك وتعالى  
 بالخلول والاتحاد لفصوص العبارة عن بيان حاله الذي ترقى إليه ولبست في شيء منها كما قاله العلامة السعد  
 التفتازاني وغيره ولو أوصى القراءه صرف لحفاظ كل القرآن في الاصح لأن لا يحفظا ويقرأ من المصحف  
 أو الرقاب صرف إلى المكاتبين ككتابة صحيفة لانه المفهوم من عرف السر ع فعل عليه وأقل ما يجزئ أن  
 يدفع إلى ثلاثة ولولم يكن في الدنيا مكاتب وثلاث بلوازان يكاتب رقبان رقب المكاتب بعد أخذه من  
 الوصية استرد منه المال إن كان باقياً في يده أو يدسبه أو لا يسبيل الله صرف إلى الغزاة من أهل الصدقات  
 لانه المفهوم شراً عاقل من يصرف إليه ثلاثة وقد تقدم آل النبي صلى الله عليه وسلم في كتاب الزكاة ولو أوصى  
 لغير النبي صلى الله عليه وسلم صحته وصيته وهل تحمل على القرابة أو على اجتهد الحماكم وجهان  
 أوجههما كما قال شيخنا الأول وهل البيت كالأل لكن تدخل الزوجة فيهم أيضاً ولو أوصى لاهله من غير  
 ذكر البيت دخل كل من تلمز منفقته أو لا ياتيه دخل أجداده من الطارقين أو لامهاته دخل جداته من  
 العارفين أيضاً ولا تدخل الأخوات في الأخوة كعكسه والاحياء آباء الزوجة وكذا أبوزوجة كل يحرم حم  
 والمحارم يدخل فيهم كل يحرم بنسب أو رضاع أو ماهرة أو وصية لاهله وإلى كافي الوقت عليهم ولا يدخل فيهم  
 المدر ولا أم الولد ولو أوصى للشيخ أو الأرملة أو الأباي أو العميان أو الخبايا أو الزمنى أو أهمل السجون  
 أو الغارمين أو النكسين الموفى أو لغير قورهم اشتراط فقرهم وإن استبعد الأخرى في الخبايا لأن الفقراء  
 منهم هم المقصودون بالوصية ثم إن انحصر ولو جرت عليهم والاحراز لا يقتصر على ثلاثة والميت من مات  
 أبوه قبل بلوغه قال ابن السكيت اليتيم في الناس من قبل الأب وفي اليه من قبل الأم قال ابن خالويه ومن  
 العاقر من قبله لانهم ما يحضونه ويرثونه والايام والأرملة من لا زوج لها الآن الأرملة من باتت من زوجها  
 بموت أو بفقوئه والايام لا يشترط فيها تقدم زوج ويتشترط كان في اشتراط الخلو عن الزوج حالاً ولو أوصى  
 للأرملة أو الأباي أو النكسين لم يدخل فيهن الرجال وإن لم يكن لهم زوجات لأن هذا الاسم في العرف للنساء  
 أو لغيره من الرجال الذي لا زوجة له ولا يدخل المرأة التي لا زوج لها على أن يدرا بين يظهر ترجيح  
 والقانع السائل والمعتزم ينرض للسؤال ولا يسأل وسأني زيادة على ذلك في كتاب الاصلية \* (فائدة) \*

الناس غلمان ومبيران وأطفال وذراى الى البلوغ ثم هم بعد البلوغ شبان وفتيان الى الثلاثين ثم هم  
 بعد ذلك كهل الى الاربعين ثم هم بعد اربعين شيخوخ (ويدخل في وصية الفقراء المساكين وعكسه) فاموصى به  
 لاسمهم ما يجوز دفعه لانه لو وقع اسم كل منهم على الاثر عند الانفراد في العرف ولا بد من كل الفقير  
 المكتفى بنفقة قريب أو زوج ولا بد من فقير المسلمين كلزكاة ولكن يجوز نقاه او الفرق بينهم وبين الزكاة فان  
 الامام اع لا يمتد لها امتدادها في الزكاة اذ الزكاة كمنفعة فقار الفقراء من حيث انهم اولى بطلبها دائرة بخلاف  
 الوصية والى ما يجوز تقييدها بفقراء سائر البلاد (ولو جردوا) أى الفقراء والمساكين في الوصية (ترك)  
 بضم أوله الموصى به بينهم (نصفين) فيجعل نصفه للفقراء ونصفه للمساكين فلا يقسم ذلك على عدد  
 رؤسهم ولا يجب استيعابهم بل يستحب عند الامكان (وأقل) ما يكفى من (كل نصف) من العلماء  
 والفقراء والمساكين (ثلاثة) لان أقل الجمع بخلاف بنى زيد بنى عمرو فانه يشترط استيعابهم بأن يقسم  
 على عدد رؤسهم كما أورد كالم الروضة والودع لثنتين من العلماء والفقراء أو المساكين فزم لثالث أقل  
 متول وقيل الثالث ولا يصرفه بل يصار لاقصى ويصرفه بنفسه أو يرد له ليدفعه هو قال الزركشى  
 وقد ذكرنا فاعرفه وانما اذا وصى لاقربه وله قريب واحد هل يكون له النكاح أو النصف أو الثلث  
 خلاف فليكن هاتين ايه وهو ظاهر والاصح ترجيح الاول كما سألنا ويشترط في الفقراء والمساكين  
 الموصى لهم أن يكونوا احرار اقلام دخل لهم البذل في ذلك كما نص عليه (وله) أى الموصى والحاكم عند  
 فقده (الفضل) بين اقسام كل نصف بحسب الحاجة ولا يجب النسوية بل ينافى كد تفصيل الاشدا حاجة  
 وعيالا والاولى تقديم اقارب الموصى الذين لا يرون ثم جيرانهم ثم معارفه هذا الما يكونوا محصورين فان  
 أوصى الفقراء بأدوهم محصورون وجب استيعابهم والنسوية بينهم كتعديهم ويشترط قبوهم بخلاف  
 الوصية المطاعة للفقراء ولو عين فقراء بلد ولا تعيرهم الموصى (أو) وصى (لزيد والفقراء فالذهب  
 أنه) أى زيدا (كأدهم في جواز اعطائه أقل متول) لانه ألغى عنهم في اضافته وذلك يقتضى النسوية  
 فان قيل فليكون زيد فقيرا فيتناوله لفظ الفقراء فلا فائدة لذكره اجيب بأن له فائدتين منع الاشلال به  
 وعدم اعتبار فقره كإخباره بقوله (لكن) زيد (لا يحرم) بضم أوله وان كان غنيا كما يحرم أحدهم  
 لعدم وجوب استيعابهم كإسراء عليه \* (تنبيه) \* اعترض تغييره بالذهب فان المسئلة فيه اربعة أوجه  
 أحدها ما جرى عليه المصنف وبقيته الاوجه مذكورة في الميسوطات وقد ذكرت كثيرا في شرح التبيين  
 فلا تضل به ذكرها هذا اذا أطلق زيد فان وصفه بوصفهم كان قال لزيد الفقير والفقراء وكان غنيا أخذ  
 نصيبه الفقراء لا وارث الموصى وان كان فقيرا وان وصفه بغير وصفهم كان قال لزيد البكايب والفقراء  
 استحق زيد النصف أو وصى لزيد وجعاعة محصورين أعلى زيد النصف واحد وجب بالنصف الاخير  
 جماعته أو وصى لزيد بدينار والفقراء بثلاث ماله لم يعط أكثر من الدينار وان كان فقيرا لانه قطع اجتهاد  
 الموصى بالنقد وير أو وصى لزيد بغير بل أوله والحاظ أو الرخ أو نحوها مما لا يوصف بالمال كالشيء ما كان  
 أعلى زيد النصف وبطالت الوصية في الباقي كالووصى لابن زيد وابن عمرو وليس اسمه رواين ولو اضاف  
 ما ائتم كان قال وعسا رعاظا المسجدا واما دار زيد وصية وصرف النصف في عيانه أو وصى لزيد  
 والملائكة أو الرياح أو الحيات أو نحوها أعلى أقل متول كالووصى لزيد والفقراء وبطالت الوصية  
 فيما زاد عليه أو وصى لزيد والله لزيد النصف والباقي بصرف في وجوه اقرب لانهم صرف لخلق الله  
 تعالى ولو وصى بثلاث ماله لله تعالى صرف في وجوه البر على ما ذكرنا وان لم يقل لله تعالى صرف للمساكين  
 ولو وصى لامهات أولاده وهن ثلاث والفقراء والمساكين جعل للموصى به بينهم أثلاثا (أو) وصى (لجميع  
 معين غير منحصر كالعالمية) والهاجبة وبني تميم (صفت) هذه الوصية (في الاظهر) كالوصية للفقراء  
 والثاني المطلق لان التعميم يقتضى الاستيعاب وهو ممنوع بخلاف الفقراء فان عرف الشرع خصه

بثلاثة فاتبع (و) على الأول (له الاقتصار على ثلاثة) كفي الفقراء \* (قائدة) \* من خصائصه صلى الله عليه وسلم أن أولاد بناته ينسبون اليه وحدهم والاشراف الموجودون ومنهم الهانميون ونقل شيخنا الشهاب ابن حجر العسقلاني في كتابه أبناء العمران في سنة ثلاث وسبعين وستمائة أمر السلطان شعبان الاشراف أن عازوا عن الناس بعصائب خضراء على العنصائم ففعل ذلك بمصر والشام وغيرهما وفي ذلك يقول أبو عبد الله بن جابر الاندلسي رحمه الله تعالى

جمعوا أولاد أبناء الرسول علامة \* ان العلامة شأن من لم يشهر

نور النبوة في كريم وجوههم \* يعني الشريف عن الطراز الاخضر

(أو) وصي بشي (لا لأرب زيد) مثلاً أو رحمه (دخل كل قرابة) له (وإن بعد) مسالماً كان أو كافراً غنياً أو فقيراً حراً أو رقياً ويكون نصيبه أسيداً وإن لم أر من صرح به كما يؤخذ من إطلاقهم وربما يؤخذ من النص المتقدم في الفقراء عدم دخولهم ثم رأيت الناصري بحث في ذلك فقال هل يدخل العبيد في الأقارب وبصرف إلى ساداتهم ينبغي أن يدخلوا إذا لم تكن السادة داخلين لأن دخول التلايتشكر الصراف لاسادة باسمائهم وأسماء عبيدهم ثم نفعه السكك بن أبي شريف فقال وقد يتوقف في دخولهم فيقال ينبغي دخولهم إن لم يكن له أقارب أحرار فإن كان له أقارب أحرار لم يدخل العبيد معهم إذ لا يصدون بالوصية عادة أه والأوجه ما جرى عليه الناصري لقواهم أنه لا فرق بين الوارث وغيره لأن هذا اللفظ يذكر لارادة جهة القرابة والاسم شامل لكل (تنبيه) أفهم قوله كل قريب أنه يجب استيعابهم وهذا إذا انحصر وإفان لم ينحصر أو فكل الوصية لأهل الوفاة لا يجوز أن يجمع حتى لو لم يكن له سوى قريبين أو قريب واحد أخذ الكل لا القسمة على الأصح فإن قيل كيف يدخل البعيد مع أن أقارب جمع أقرب وهو أفضل تفضل أجيب بأن النسوية ثابتة بالعرف وقد قال نسائي وأندرعشيتك الأقربين فدخل كل قريب وبعضهم أقرب من بعض وإنما هو قوله تعالى لأوالدين والأقربين والعطف يقتضي التغاير لكن قبل أن المراد بالأقربين الأولاد وما نزل قوله تعالى وأندرعشيتك الأقربين كانت فاطمة رضي الله عنها من جملة من دعي للأنذار (الأصلاً) أي الأب والأم فقط (و) إلا (فرعاً) أي أولاد الصلب فقط فلا يدخلان في الأقارب (في الأصح) إذ لا يسمون أقارباً إلا بالاجداد والاحفاد فبدخلون لشمول الاسم لهم والثاني يدخلان لأنهم لا يدخلان في الوصية لأقرب الأقارب فكيف لا يكونون من الأقارب قال السبكي وهذا أظهر بحثاً ونفلاً وقيل لا يدخل أحد من الأصول والفروع (ولا تدخل قرابة الأم) في الوصية للأقارب (في وصية العرب في الأصح) إذا كان الموصي عربياً فإنهم لا يفخرون بها ولا يعدونها قرابة والثاني يدخل في وصية العرب كالجم وقوا في الشرحين وصحة في الوصية وجرى عليه ابن المقرئ فهو المعتمد كما قاله الزركشي وغيره وما وجه به الأول ضعيف فإنه لا خلاف أن قرابة الأم تدخل في لفظ الرحم عند العرب والجم جمعاً كما صرح به الرافعي قال السبكي ولا شك أن الرحم هي قرابة فقد قال صلى الله عليه وسلم في القبط إن لهم ذمة ورحماً لأن أم اسمعيل صلى الله عليه وسلم منهم وقد افتخر صلى الله عليه وسلم بخاله سعد فقال سعد خالي فليرني امرؤ خاه حسنه الترمذي وصحة الحاكم (والعبرة) فيما ذكر (بأقرب جد ينسب اليه زينة أولاده) أي ذلك الجد (قبيلة) فبرئ في بني الاعمام اليه ولا يعبر من في دوحته أو من فوقه فالوصية لأقارب حسنى لأولاد الحسن دون أولاد من فوقه وأولاد الحسين والوصية لأقارب الشافعي في زمانه لأولاد شافع فنفيد الروضة فمنه ليس بقيد بل بهم خلاف المراد لأنه أقرب جد يعرف به الشافعي ولا يصرف أن ينسب إلى جد بعد شافع كالأدهلي والعباس أخوي شافع لأنهم انما ينسبون إلى المطالب ولو أوصى لأقارب بعض أولاد الشافعي في هذا الوقت دخل فيه أولاد الشافعي دون غيرهم من أولاد شافع ولولا ذلك لادى ذلك إلى دخول جميع الناس فإن آدم يحدهم وخرج بقوله ينسب اليه جد

الام فانه لا ينسب اليه (و يدخل في أقرب أقاربه) أي الموصى (الاصل) من أبواهم (والفرع)  
من ابن وبنت كما يدخل غيرهم عند عدمهم لأن أقربهم هو المفرد بزيادة القرابة وهم كذلك وإن لم يطلق  
عليهم أقارب عرفا والمراد دخولهم في الجملة وأما الاستواء والتقديم فقد ثبت عليه بقوله (والاصح تقديم  
ابن) وإن سفل (على الأب) لأنه أقوى ارتباطا وتقصيا ولو عبر كالحاوي الصغير بالفرع لتدخل بنت  
لكان أولى والمعنى فيه أن الفرع جزء الموصى وجزء الشيء أقرب اليه من أصله فتقدم الأولاد ثم أولادهم  
وارزولوا ويستوى أولاد البنين وأولاد البنات ثم الإخوان على من فوقهما (وأخ) من الجهات الثلاث  
(على جد) من الجهتين لغوة البنوة على جهة الأبوة وليس لنا موضع يقدم فيه الاخ مطلقا على الجد للأب  
الاهتنا وفي الولاء لعير الاخ لادم لكن قضية التعليل إخراج الاخ للام وليس مرادا والثاني بسوى بينهما  
فهما استواء الاقارب في الرتبة والاخيرين في الدرجة لادلائهما بالأب والخال في الثانية قولان  
كما ذكر المصنف فلو عبر بالأظهر كافي الروضة لكان أولى بل المرجح في الشرح الصغير أن الخلاف في الأولى  
أيضا قولان والاعمام والعمات والاخوان والخالان بعد الجدوة سواء ثم أولادهم قال ابن الرقعة  
ويقدم المم والعمة على أبي الجد والخال والحالة على جد الام وجدتها (ولارجح) بكوزة ورواية  
بل يستوى الأب والام والابن والبنت والاخ والاخت كما يستوى المسلم والكافر والاخ من الأب  
والاخ من الام سواء نعم يقدم ولد الابوين من الاخوة والاخوات والاعمام والعمات والاخوان والحالات  
وأولادهم على ولد أحدهما ويقدم أخ لأب على ابن أخ لأبوين ثم هكذا يقدم الأقرب فالأقرب درجة في  
الجهة كبف كان عند اتحاد الجهة والاخ للبعد من الجهة القريبة يقدم على القريب من الجهة البعيدة  
كأبن ابن الاخ وإن سفل يقدم على المم (ويقدم ابن البنت على ابن ابن الابن) لأنه أقرب منه في الدرجة  
وتقدم الحدة من الجهتين على الجسدة من جهة كالجزم به البعوى والحوارز في الوقت وإن استويا في  
الارث لأن المأخذ ثم اسم الجدة وهما معنى القرينة ومقتضى كلام أصل الروضة التسوية بين البابين  
(ولو أوصى لأقارب نفسه لم تدخل ورثته في الاصح) اعتبارا بعرف الشرح لابعوم اللفظ ولأن الوارث  
لا يوصى له فالباقين والناسي وهو الأقوى في الشرح الصغير يدخلون لأن اللفظ يتناولهم  
ثم يميل نصيبهم ويصح الباقي لغير الورثة وإذا أوصى لأقرب أقارب فالترتيب كما مر لكن لو كان الأقرب  
وارثا صرف الموصى به للأقرب من غير الوارثين إذا لم يحز الوارثون الوصية بناء على أنه إذا أوصى لأقارب  
نفسه لم تدخل ورثته

\* (فصل) في الاحكام المعنوية وهو القسم الثاني وذ كرمه بيان ما يطول عن الميت وما ينفعه مبتدئا  
من ذلك بالقسم الثاني فقال (نصيح) الوصية (عامة عبود) ونحوه من الدواب (ودار) ونحوها من  
العقارات (و) نحو (غلة حافون) كنصرة بستان مؤقتة ومودة والاطلاق يقتضي التأيد لانها أموال  
مقابلة بالأعراض فكأن كالاعيان وضبط الامام المنافع بما يملكه بالاجارة وغلة عطف على منافع وهو  
مشمع بتغير المالكها قال السبكي والمنافع والغلة متغيران وكل عين فيها منفعة فقد يحصل منها شيء غير  
تلك المنفعة أمابفله كالاستغلال أو بعوض عن فعل غيره أو من عند الله تعالى وذلك الشيء يسمى غلة  
فالموصى له به يملكه من غير ملك العين ولأن المنفعة كاجرة العبد والدار والحافون وكسب العبد وما يثبت  
في الارض كاه غلة نصح الوصية به كأنصح بالمنفعة (تنبيه) قد ذكر المصنف في أول الباب الوصية  
بالتابع وإنما أعادها ليرتب عليها قوله (ويملك الموصى له منفعة العبد) الموصى بهاد است مجرد بإباحة  
خلاف لابي حنيفة لأن الوصية بذلك تلزم بالقبول بخلاف العارية فله أن يؤجر ويعبر ويورث عنه  
ويوصى بها ولم داعر المصنف بالمنفعة دون أن ينفع فانه لو قال أوصيت لك بأن تنتفع به حياتك أو بأن  
تسكن هذه الدار أو بأن يتخذ ذلك هذا العبد بإباحة لا تخيل فليس له الاجارة ولا الاعارة في أصح الوجهين



وبفارق مأمراً بأنه هنا غير بالفعل وأسنده إلى الخطاب فاقضى قصوره على مباشرته بخلافه ثم \* (نقبيه) \*  
 اطلاعاً بالمنفعة بقضى عدم الفرق بين المؤبد والمقيد وهو كذلك كما قطعنا به في باب الاجارة خلافاً لما مشينا  
 عليه هنا من أن الوصية الموقته باحثة فلا يجوز (و) ملك أيضاً (أو كسبه المتعاقبة) كاحتطاب واصطباذ  
 وأجر حفرة ونحوها لانها بدل المانع الموصى به بالحق النادرة كالبهية والمالقة لانها لا تنفذ بالوصية  
 وعن ابن عبد السلام أنه قال ما زلت أستمسك بملك الرقبة دون المنفعة وأقول هذا انما ينفع ويملك  
 المانع فما الذي بقي لملك الرقبة حتى رأيت في المذام قائلاً يقول لو ظهر في الارض معدن ماله ملك الرقبة  
 دون المنفعة اهـ وله أيضاً عنقه وبيعهم الموصى له (وكذا مهرها) أى الامه الموصى به بمنفعته المنصوص  
 ان تزوجت أو وطئت بشبهة مثلاً بملكه الموصى له (في الاصح) لانهم من فوائد الرقبة كالسبب وهذا  
 ما في الروضة وأصلها عن العراقيين والبخاري وخزمه الاكثر والثاني وهو الاشبه في الروضة وأصلها  
 ان مهرها لو ارث الموصى أما ارش البكارة اذ لم يقل بالاندراج فهو للوارث لان بدل خن من البدن ويحرم  
 على الوارث ماء الامه الموصى بمنفعته ان كانت ممن يحل لمسايقه من خوف الهلاك بالطلاق والنقصان  
 والضعف بالولادة والجل بخلاف ما اذا كانت ممن لا يحل وقيل يحرم مطلقاً كما في المهرهنة وفرق الاول  
 بان الراهن هو الذي يحجر على نفسه وبانه متمسك من رفع العاقبة باداء الدين بخلاف الوارث فيهما لا بد على  
 الاول ان لا يعطل زمن الوطء ما يستحقه الموصى له من المنفعة كما قاله الاذري فان وطئ فاولادها فالولد  
 حارسب ولأحد عليه الشبهة وعليه قيمته ويشترى بها مثله لتكون رقبته للوارث ومنفعته للموصى  
 له كالأولاد رقبته وقيمة أمه أم ولد للوارث نعمت بموته مساوية بالمنفعة ويلزمه المهر للموصى له وكذا  
 يحرم وطؤها على الموصى له بمنفعته فاولادها فالولد حارسب ولأحد كالجزمه في أصل الروضة هنا وقال  
 ابن الرفعة انه الصحيح والاسنوي انه أوجه مما جزمه في الوصف انه يحد كالجزمه في أصل الروضة هنا وقال  
 ملك الموصى له بالمنفعة أتم من ملك الموقوف عليه بدليل انهم اقررت عنه كأمه ولا كذلك الموقوف عليه قال  
 الاذري وهذا كما في الموصى له بمنفعته أبداً أم الوأوصى له به امدته فالوجه وجوب الحد عليه كالسبب تأجر  
 اهـ والمتمسك كما قال شيخنا أنه لا حد مطلقاً ولو أحبلها الموصى له لم يثبت استيلاؤها لانه لا يملكها وعليه  
 قيمة الولد بناء على الاصح الا ترى من أن الولد المملوك ليس كالسبب ويشترى به سارفيق ويكون مثل  
 الامه رقبته للوارث ومنفعته للموصى له وقيل القيمة للوارث ويجوز تزويج الموصى بمنفعته ومن يزوجه  
 قال في الوسيط أما المبد فمظهر استقلال الموصى له به لان منع العقد لا يضر بتمام الحقوق بالا كساب  
 وهو المتضرر وأما الامه فبزوجه الوارث على الاصح لملكه الرقبة لكن لا بد من رضا الموصى له لمسايقه من  
 تضرره اهـ وهذا الذي قاله في الامه يأتي في العبد أيضاً فالوجه انه لا بد من رضا الموصى له والوارث في الحالين  
 كما قاله شيخنا (لاولادها) من نكاح أو زنا فلا يملكه الموصى له بمنفعة أمه (في الاصح بل هو كلام منفعته  
 له ورقبته للوارث) لانه جزء من الام فيجوز بيعها والثاني يملكه الموصى له كالموقوفه وفرق الاول بان  
 الملك في الموقوفة أقوى بدليل أنه ملك الرقبة على قول فقوى الاستداع بخلافه هنا كذا قبل وهو كما قال  
 شيخنا مردود بان الموصى له بالمنفعة أبداً قيل فيه انه ملك الرقبة أيضاً حكمه المارودي وغيره فالاولى أن  
 يفرق بان الواقف أخرج العيين عن ملكه بالوقف على الاصح والموصى لم يخرجها وانما أخرج بالمنفعة  
 لكن المنفعة استتبع العيين على القول المذكور (وله) أى الوارث (اعتاقه) أى العبد الموصى  
 بمنفعته ولو موبداً لانه مالك لرقبته وتبقى الوصية بحالها ولا يرجع العتيق عليه بقيمة المنفعة لانه مالك  
 الرقبة مساوية بالمنفعة ولا يصح أن يكتبه ولأن بيعه من كفارته ليجزى عن السبب قال الزركشي وينبغي  
 أن يكون اجزؤه من النذر على الخلاف في أنه يسلك به ممالك الواجب أو الجائز اهـ وبوخازن  
 ترجيح المصنف في باب النذر أن المعب يجرى أن هذا يجرى أيضاً ولو ملك هذا العتيق رقبته بالارث

أو الوصية أو بفردا أو بكنية، وهـ أنت يستعير نفسه من عبده قياسا على ما وأجر الحر نفسه وسألهتم  
استعاريها (وعليه) أي الوارث (بمنفعة) وكسونه وقطرته (وان أوصى بمنفعته مدة) لأنه ملكه كما  
إذا أجرة (وكذا) ان أوصى بها (أبداني الاصح) بأن يقول أبدا أو مدة حياة العبد أو بطلاق الماسر  
وهو يمكن من دفع الضرر عنه باعتاقه والثاني أنها على الموصى له لأنه مستوفى المنفعة فهو كزوج  
وعاقب الدابة كمنفعة الرقيق وأما سقي البساتين الموصى بثمره فان تراشيا عليه أو تبرع به أحدهما انظار  
والمس لا شئ منهن وان تنازعا لم يجبر واحد منهما بخلاف المنفعة لحرمة الروح (و) للوارث (بيعه) أي  
الموصى بمنفعة للموصى له طعنا ولا غيره على الرابع (ان لم يؤيد) الموصى بمنفعته (كالمستأجر) والجامع  
استحقاق المنفعة مدة وقته ويؤخذ من ذلك أن المدة لا بد أن تكون معينة أما إذا كانت مجهولة ككتابة  
زيد فيتعين النفع بالبعالان كأي المطلب (وان أبدا) الموصى بالمنفعة أو كانت مجهولة (فلا يصح أنه يصح  
بيعه للموصى له) لاجتماع الرتبة والمدة له (دون غيره) اذ لا فائدة لغيره فيه أي فائدة طاهرة تقصد  
بالبيع ولا عبرة بأخذ المال أنه قد يجب ذكرنا أو نحوه والثاني يصح مطلقا لكمال الرتبة فيه والثالث لا يصح  
مطلقا لاستغراق المنفعة بحق الغير أي في الأولى ولجمال المادة في الثانية وعلى الأول لو اجتمعا على بيعه  
فالتقياس كمال الركنين الصفة ولوأراد صاحب المنفعة بيعها قال الزركشي فقياسا لما سبق العدة من  
الوارث دون غيره وخبر به الدارمي والثالث كمال شئني الصفة مطلقا لان علة المنع المنفعة لتمامها هنا  
وسباني تصور بيع المنفعة ولو قتل الموصى بمنفعته تلازم وجب القصاص فانقص الوارث من قاتله انتهت  
الوصية كالمومات أو انهم دمت الدارمي مالات منفعتها فان وجب مال به فهو على القصاص أو بخاتبة توجب  
استعري به من الموصى بمنفعته ولو كانت الجنابة من الوارث أو الموصى له ولو قطع طريقه فالأرض  
للوارث لان الموصى به باقي منتفع به ومقادير المنفعة لا تضبط ولان الأرض بدل بعض العين وان جنى  
عمدا اقتص منه أو خطأ أو شبه عمدا أو عفا على مال تغلق برقبته ويبع في الجنابة ان لم يقديه فان زاد  
الغن على الأرض استعري بالزائد مثله وان قديا أو أحدهما أو غيره ما عاد كما كان وان ذري أحدهما  
أصيبه فقاما بيع في الجنابة أصيب الآخر فان قبل اذ اذ ديت الرتبة كيف تباع المذاقع وحدها واجب  
بأن يبيعهما أحدهما معقول فقد قالوا به في بيع حق البناء على السطح ونحوه بأنهما تباع وحدهما بالأجارة  
(و) (الاصح أيضا) (أنه تعتبر قيمة العبد كاهل) رقبته ومنفعته (من الثالث ان وصى بمنفعته أبدا) ولو  
بجدة الموصى له لتفويت البلد كالأجر بثمن مؤجل ولان المنفعة المؤبدة لا يمكن تفويتها ولان مدة عمره  
غير معلومة فتعين تفويت الرتبة بمادها ويؤخذ من ذلك أن المدة المجهولة كذلك والثاني وخرجه ابن  
مريج أنه يعتبر مانع من قيمته اذ لا بد أن يبقى له قيمة طعنا في اعتاقه مثله أوصى بمنفعة عبد قيمته  
بمناعه مائة بدونها عشرة فالعبد من الثالث على الأول المائة لا التسعون فيعتبر في نفوذ الوصية أن يكون  
له مائتان والمعتبر على الثاني تسعون فقط فيشترط أن يبقى للورثة ضعف التسعين وعلى الأول لو أوصى  
برقبته دون منفعتها لم يحسب العبد من الثالث لبعثنا الرتبة الحالية عن المنفعة كالتألفه (وان أوصى بها)  
أي منفعة العبد (مدة) معلومة (تقوم بمنفعته ثم) قوم (مسأله) تلك المدة ويجب التاقيس من  
الثالث لان الحيلولة معرضة للزوال فلو قوم بمنفعته بمائة وبدونها تلك المدة بثمانين فالوصية باعتبار  
ولو أوصى ببعض المنفعة قال ابن الصلاح ينبغي أن يقوم الموصى به دون العين لأنه لم يوص له بجميع  
منافعها ولو أوصى لزيد بمنفعة عبد ولا شئ برقبته فرد الموصى له بالمنفعة الوصية عادت إلى الوارث كما بانها  
السبكي \* (تبيينه) \* ذكر المصنف العبد مثال فان منفعة الدار وثمر البساتين كذلك ولو انهم دمت  
الدار الموصى بمنافعها فأعادها الوارث باآ اتعاذ حق الموصى له كحصة المصنف ولو غضب الموصى بمنافعه  
فأجره عن مدة الغضب للموصى له لا للوارث بخلاف تغليظه في المؤجر لانها هنا بدل شئته بخلافها ثم فان

الاجارة تنفسخ في تلك المدة فتعود المنافع الى المالك الرقبة (وتصح الوصية بجمع) وعبرة (تطوع في الاظهر) بناء على الاظهر من جواز النيابة فيه لانها سعادة تدخل النيابة في فرضها فتدخل في نفعها كاداء الزكاة فان قيل قد تنقض هذا في المجموع بالصوم فانه لانيابة في نفعه قطعاً أوجب بان النيابة تصح في فرض الزكاة وفرض الحج في الحياة بشرطه وبعد الممات وهو المراد فصحت النيابة في نفعها وما فرض الصوم فلم تصح النيابة فيه في الحياة بحال فلم تقع المساهمة بينه وبينهما فلا ينقض به ذلك فان قيل ذكرنا ههنا في الصوم عن المريض المأبوس وجهين من تفسير ترجيح قال الرافعي تشبيهاً بالحج وقضته الجواز فلا يصح الجواب المذكور أوجب بأنهم صرحوا في باب الصوم بأنه لا يصح الصوم عن حي بخلاف معذورا كان أو غيره ولا يلزم من التشبيه الاتحاد في الترجيح قال الزركشي ويجوز الخلاف في حج الوارث والاجنبي عن مائت ولم يجب عليه الحج لفقد الاستطاعة ومنهم من قطع بالصحة لانه يقع عن الواجب فيها ولهذا لو تكاف في الحياة وقع عن فرضه اهـ والقطع اظهر والثاني المنع لان الضرورة في الفرض منتفية في التنازع وعلى الاول تحسب من الثلث فتبطل ان يحجز الثلث أو ما يخص الحج منه عن أجرة الحج ويرجع للوارث كافاه القاضي حسين في باب الحج وفرق بينه وبين مالو أوصى بالعنق ولم يف ثلثه بجميع عن الرقبة حيث يعتق بقدرة على وجهه بان عتق البعض قربة كالكل والحج لا يتبع بعض ثم شرع فيما يفعل عن الميت فقال (ويجوز) بضم أوله (من يلهه أو الميقات كالتقيد) مما لا يوصيته هذا ان وسعه الثلث والا فحين حيث أمكن نص عليه في عيون المسائل (وان) لم يقيد بل (أطلق) الحج (فمن الميقات) بجمع عنه (في الاصح) جملة على أقل الدرجات والثاني من يلهه لان الغالب التجهيز للحج منه وأجاب الاول بان هذا ليس بغالب \* (تنبيه) \* هذا اذا قال جوعاً عنى من تلقى فان قال جوعاً عنى ثلثي فعل ما يمكن به ذلك من جنتين فاكثر فان فضل ما لا يمكن أن يجز به كان للوارث كالمس (وحجة الاسلام) وان لم يوص بهم اتحسب على المشهور (من رأس المال) كسائر الديون وأولى وكذا كل واجب بأصل الشرع كالعمرة والزكاة والسكفارة سواء أوصى به في الصحة أم في المرض وحجة التذركحة الاسلام على الاصح كذا قاله قال ابن الرفعة ومجمله اذا التزمه في الصحة فان التزمه في المرض ففي الثلث قطعاً قاله الفواراني ونقله البلقيني عن الامام وقال ينبغي الفتوى به (فان أوصى بهما من رأس المال أو من الثلث عمل به) وهو في الاولى تأكد لانه لا يعتبر بدونها وفي الثانية قصد الرفق بالورثة لتوفير الثلثين فتزاحم الوصايا بخلاف مالو أوصى بعنق أم الولد من الثلث فانما ساعدت من رأس المال لان الاستيلاء اتلاف فلم يؤثر فيه الوصية فان لم يف الثلث بما ذكره لم يقدم الحج بل يوزع عليها وعلى الحج بالخصه وبكامل الواجب من رأس المال كلوا قال ائتموا ديني من ثلثي فلم يف الثلث به وحجتك تدور المسئلة لتوقف معرفة ما تهم به على معرفة ثلث الباقي وطريق استخراجها فيما لو أوصى بحجة الاسلام من الثلث والاجرة لهامائة وأوصى لزيد بمائة والتركاة ثلاثمائة أن يفرض ما يتم به الحج شيئاً يبقى ثلاثمائة الاشياء أترع منها ثمانمائة وهو مائة الاثلاث شي افسمه بين الحج وزيد نصيبين فنصيب الحج خمسون الاسدس شي فيض الى ذلك الشيء مبالغ خمسين وخمسة أسداس بعدل مائة وذلك تمام الاجرة فاسقط خمسين بخمسين يبقى خمسة أسداس شي في مقابلته خمسين واذا كان خمسة أسداس الشيء خمسين كان الشيء ستين فأتزع الستين من رأس المال ثم أخذ ثلث الباقي وهو ثمانون افسمه بين الوصيتين يحصل لصاحب الوصية أربعون وللحج أربعون فهي مع الستين الثلاثي توعيتها من رأس المال تمام أجرة الحج (وان أطلق الوصية) أي بحجة الاسلام بان لم يقيد بها رأس مال ولا ثلث (فمن رأس المال) كلوا لم يوص وتحمّل الوصية بهما على التأكيد أو التذكار بها (وقيل من الثلث) لانه مصرف الوصايا فجعله ذكر الوصية عليه وقوله (ويجوز) عنه (من الميقات) لانه مفرع على القولين اسكن على الاول جزاء وعلى الثاني على الاصح لانه لو كان حياً لم يلزمه سواء ولا يخرج من ماله الا ما كان مستحقاً

عليه فان اوصى أن يجمع عنه من ديرة أهله أمثل نعم ان اوصى بذلك من الثلث ويجزئ عنه في حديث أمكن  
ولو قال أجمعني زيدا يجمع بين يزار أمثلا لا يجوز أن يجمع من سائتي مع خروجه من الثلث وان وجد  
من يجمع بدونه سائتان لم يخرج من الثلث بقدر آخره بجهة من المقات من رأس المال والرائد ميعسر من  
الثلث كسائر التبرعات قال ابن شبة ويني أن يقطع لذلك فإنه يقع كثير وان لم يكن أحدا فوجبه من  
يجمع ما قل من ذلك صرف اليه ذلك القدر اذا خرج من الثلث وكان الباقي للورثة كما أتى به ابن عبد السلام  
وقبله ليجب صرف الجميع ورجه الاذرى ولو قال أجمعني زيدا بكذا ولم يبين سنة فاشترى زيد من يجمع  
الوصية على بؤخر الملح لاجله أو يستأجر غيره في عام الوصية والمصلحة بجهة الاسلام لا نقل في ذلك قال الاذرى وبظاهر  
أنه ان كان قد تمكن من الملح في حياته وأخبرتم ابا حتى مات لا يخرج عن علمه لانه مات عامه ابا الناخير على  
الاصح فوجب أن يكون الاجماع عليه على الفور قلها وان لم يكن استقر عليه في حياته ولا يمكن أخو الميعن  
الى الباس من جهة عنه لانها كانت في مال نفسه وان لم تجب عليه بجهة الاسلام وعمرته قبل موته لعدم استطاعته  
ولو امتنع الميعن من الملح منه أصح غير باخر المثل أو أفل ان كان الموصى به بجهة الاسلام وان كان متوليا  
فهل تبطل الوصية فيه وجهان أصحهما الاتبعالي (ولا يجزي أن يجمع) بجهة الاسلام وكذا عمرته وبجهة  
الذرى وعمرته (عن الميت) من مال نفسه وان لم تجب عليه بجهة الاسلام وعمرته قبل موته لعدم استطاعته  
(يعبر اذنه في الاصح) كقضاء الدين والثاني لا بد من اذنه للافتقار الى التبعة وصحة المصنف في انما يراد من الصوم  
في كتاب الصيام وفرق الاول بان الصوم بدلا وهو الامداد \* (تنبيه) \* قوله يغير اذنه ظاهرة اذن  
الميت قبل وفاته وهو ظاهر اذا كان اذنه في حال جواز الاستنابة وقال ابن الملقن بعد قول المصنف  
يغير اذنه أو يغير اذن الوارث كذا موارها في الروضة وأصلها وهو صحيح أيضا فإنه اذا أذن الوارث  
صح قلها قال الاذرى وحينئذ فينبغي أن يقال بغير اذن ليعمل اذنه واذن الوارث والحاصل كما حيث  
لا وارث أو كمال الوارث الخاص مطلقا ولا نحو اه واذن الميت شخصيا تعين وارثا كان أو غيره وقوله  
للاجنبى ذريةهم ان لا يرب أب يجمع عنه جزيا وان لم يكن وارثا يؤدي ما سبق في الصوم عنه لكن قبله  
في الشرح والروضة بالوارث وهو المعتقد وفي معنى الوارث الوصى كما قاله الدارمي والسيد ولو كان على  
العبد بجهة نذر ومات ولم يوص به او جهات فان جاز ما في السيد عنه أو غيره بان السيد صح أو بغير  
اذنه وجهان حكاهما الرويان عن والده وقال انه سمعتان على الوجهين هنا ما في المتنازع فقال  
المراتبون ان لم يوص به لم يجمع عنه ونقل المصنف في المجموع في كتاب الملح الاتقان عليه مع حكايته  
هذا تبع الاراضي عن السرخسي اذ لو ارش الاستنابة وان الاجنبى لا يستقل به على الاصح وما ذكر في كتاب  
الملح هو المعتقد وجرى عليه ابن المقرئ في روضه ما وعبارته مع الشرح ولو يجمع عنه الوارث أو الاجنبى تناوفا  
بلاوصية لم يجمع لعدم وجوبه على الميت وفي كلام الشارح ما يردم اعتقاد الثاني ويجوز أن يكون  
أجبر المتنازع بهذا اوصيا بخلاف بجهة الاسلام وفي النذر خلاف مبني على ما دأب له وقدم الكلام  
على ذلك في كتاب الملح ويجوز للاجنبى أن يؤدي عن الميت زكاة الفغار وزكاة المال على الاصح المنصوص  
كما قاله في الروضة وأصلها وهل يتأب الميت عليه قال القاضي أبو العلياب ان كان قد مات متع بلا عذر له في  
الثالث لم يرب ولا تأتب (ويؤدي الوارث عنه) أي الميت من التركة (الواجب المالى) كمنع  
والطعام وكسوة (في كفارة مرتبة) وهي كفارة وفاع رمضان والفاهار والقتل ويكون الولاء للميت في  
العتق ونسج بالمائى البدنى كالصوم وقدم الكلام عليه في باب (ويعلم ويكسو) الوارث أيضا من  
التركة (في) الكفارة (الخيرية) وهي كفارة اليمين ونذر اللجاج وتخريم عن الامة أو الزوجة والوالوفى  
ويكسو بمعنى أو (والاصح أنه) أي الوارث (ومتى أيضا) في الخيرة كالترتبة لانه نائبه شرعا فاعفائه  
كافة له والثاني قال لا ضرورة هذا الى العتق \* (تنبيه) \* أطلق المصنف التخيير ما بين الثلث

والواجب عليه كمال الرافعي في كتاب الايمان ألقاه أئمة (د) الاصم (أن له) أي الوارث (الادام من  
 ماله اذ لم تكن تركته) سواء العتيق وغيره كقضاء الدين والثاني لا بعد العباداة عن النيابة والثالث يمنع  
 الاعتاق فاما لاعتقادات الولاة للميت \* (تبيينه) \* قوله اذ لم تكن تركته فديتهم منه منعه عند وجود  
 التركة وفي كلام الرافعي ما يوافقه بحدائقه قال يشبهه كالأجنبي وقارعه السبكي فيه وقال الذي يظهر  
 جواز الاداء من ماله مع وجود تركته قال ثم رأيت في البيان ما يوافقه وقال الباقيني ما اقتضاه مفهوم كلام  
 المكاتب وغيره من المنع عند وجود تركته بعيد من النظر لان للوارث امساك التركة وقضاء حق الادبي  
 المبني على المضايقة من غير هاتفي الله تعالى أولى اه وهو ظاهر ولعل تقييد المصنف لاثبات الخلاف  
 لا للمنع (د) الاصم (أنه) أي كلامه الاطعام والكسوة (يقع عنه) أي الميت (لوتبرع أجنبي)  
 هو غير الوارث عنه (باطعام أو كسوة) كقضاء دينه والثاني لا بعد العباداة عن النيابة (لاعتاق)  
 تبرع به أجنبي عن الميت فلا يقع عنه (في الاصم) لاجتماع بعد العباداة عن النيابة وبعد الولاة للميت  
 والثاني يقع عنه كغيره وهذا التصحيح في الخيرة والمرتبة أخذ من الاطلاق ولا ينافي ذلك كما قال الشارح  
 مافي الروضة كأصلها في كتاب الايمان من تفصيل الوقوع في المرتبة بناء على تعليل المنع في الخيرة بسهولة  
 التكفير بغير اعتاق لانه مبني على مرجوح فالاعتماد ما هنا وان خالف في ذلك الاسنوي وغيره ولومات  
 وعاب به من ولا تركته فاداه الوارث من ماله وجب على المستحق القبول بخلاف ما اذا تبرع به أجنبي لان  
 الوارث قائم مقام مورثه ثم تبرع فيما ينفع الميت فقال (وينفع الميت صدقة) عنه ووقف وبناء مسجد  
 وحفر بئر ونحو ذلك (ودعاء) له (من وارث وأجنبي) كإينافعه ما قبله من ذلك في حياته وللإجماع  
 والاشهار الصحيحة في بعضها كغير اذ مات ابن آدم انفع عمله الا من ثلاث - ورقة جارية - وعلم ينفع به  
 أو ولد صالح يذوره وخبره بعد من عبادة قال يارسل الله ان أي مات أفأصدق عنها قال نعم قال أي  
 الصدقة أفضل قال سقي الماء رواه ما سلم وغيره وروى الامام أحمد بإسناد صحيح عن أبي هريرة رضي الله  
 تعالى عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الله يرفع الدرجة للعبد في الجنة فيقول يا رب اني لهذا ايقال  
 باسما، ولذلك لك وقال تعالى والذين جاؤا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولاننا الذين سبقونا بالايمان  
 أننى عامهم بالدعاء للسابقين وأما قوله تعالى وأن ليس للانسان الا ما سعى فعام مخصوص بذلك وقبل  
 منسوخ به وكما ينفع الميت بذلك ينفع به المصدق ولا ينقص من أجر المتصدق شيء ولهذا يستحب له أن  
 ينوي بصدقة عن أبيه \* (تبيينه) \* كلام المصنف قديهم أنه لا ينفعه ثواب غير ذلك كأصله عنه قضاء  
 أو غيره وقراءة القرآن وهو المشهور عندنا ونقله المصنف في شرح مسلم والفتاوى عن الشافعي رضي الله  
 عنه والاكثر من واستثنى صاحب التلخيص من الصلاة وكفى الطواف وقال يأتيها ما الاجير عن المجموع  
 عنه تبعه الطواف وصحبه وقال ابن عبد السلام في بعض فتاويه لا يجوز أن يجعل ثواب القراءة للميت لانه  
 تصرف في الثواب من غير اذن الشارع وحكي القرامبي في التذكرة أنه رؤى في المنام بعد وفاته فسل عن  
 ذلك فقال كنت أقول ذلك في الدنيا والآن بان لي أن ثواب القراءة يصل الى الميت وحكي المصنف في شرح  
 مسلم والاذكار وجهها أن ثواب القراءة يصل الى الميت كذهب الائمة الثلاثة واختاره جماعة من الاصحاب  
 منهم ابن الصلاح والمحب الطبري وابن أبي الدم وصاحب ذخائر وابن أبي عصرون وعليه عمل الناس  
 ومارا المسلمون حذنا فهو عند الله حسن وقال السبكي والذي دل عليه الخبر بالاستنباط أن بعض القرآن  
 اذا قسده نفع الميت ونحوه ما هو فيه نفعه اذ ثبت ان الفائدة لما قصدها القارئ نفع المادوخ نفعه  
 وأقره النبي صلى الله عليه وسلم بقوله وما يدرك لهن ارقية واذا نفع الحى بالمصدق كان نفع الميت بها أولى اه  
 وقد جوز القاضي حسين الاستعجار على قراءة القرآن عند الميت وقال ابن الصلاح وينبغي أن يقول  
 اللهم أوصل ثواب ما قرأنا لفلان فيبه له دعاء ولا يختلف في ذلك القريب والبعيد وينبغي الجزم بنفع هذا لانه

اذا نفع الدعاء وجاز بما ليس للداعي فلا يجوز بعبادته أولى وهذا لا يختص بالفراة بل يجري في سائر الاهمال  
 وكان الشيخ برهان الدين القراري يشكر قوامهم الا هم اوصى ثواب ما تلوته الرقعات خاصة والى المسلمين عامة  
 لا ما يختص بخص لا يتصور التعميم فيه كما لو قال تصدقتم بـ هذه الدراهم لا يصح أن يقول وهو عامة  
 للمسلمين قال الزركشي والمأهر خلاف ما قاله فان الثواب قد متفاوت فاعلاء ما يخص زيدا وأدائه ما كان  
 عاماً والله تعالى يتصرف فيما يعبه من الثواب بما يشاء وقد أشار الروياني في أول الحلية الى هذا فقال  
 صلاة الله تعالى على نبينا محمد صلى الله عليه وسلم خاصة وعلى النبيين عامة اهـ وأما ثواب القراءة الى سيدنا  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فنعى الشيخ تاج الدين الفارزاني عنه وعلمه بأنه لا يخبر أعلى الجناح الرفيع الاجبا  
 أذن فيه ولم يأذن الا في الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم وسؤال الوسيلة قال الزركشي ولهذا اختلفوا في  
 جواز الدعاء بالرحمة وان كانت بمعنى الصلاة ساقى الصلاة من معنى التعظيم بخلاف الرحمة المبردة وجوزوه  
 بعضهم واخثاره السبكي واحتج بان ابن عمر رضى الله تعالى عنهم ما كان يعتمر عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 عمر اربع مئة وثم من غير وصية وحكى الفزاني في الاحياء عن علي بن الموفى وكان من طبقة الجند أنه سمع من  
 النبي صلى الله عليه وسلم يجتمعون هذه الفقهاء ستين حجة وعن محمد بن اسحق السراج النيسابورى أنه  
 ستم من النبي صلى الله عليه وسلم أكثر من عشرة آلاف حجة وصحى عنه مثل ذلك اهـ ولكن هؤلاء  
 أثمة بجهلون فان مذهب الشافعى ان التخصيص عن الغير بغير اذنه لا يجوز كما صرح به المصنف في باب  
 الاوصية وعارضة هناك ولا تفضية عن الغير بغير اذنه ولا عن الميت اذا لم يوص به سواء علم أنه قد تم أن  
 المصنف أسقط القسم الثالث من أقسام الوصية وهو ما يتعلق بالحساب ولا بأس بذلك كطريق منه فقوله  
 لو أوصى لزيد بمثل نصيب ابنه الخائز وأجاز الوصية أعلى النصف لاقتضاها أن يكون لكل منهما نصيب  
 وأن يكون المصنوع مائتين وان ردت الوصية ردت الى الثالث وان أوصى له بنصيب كصاحب أحد اثني عشر  
 ابنان فهو كان آخرهم ولو كانوا ثلاثة كانت الوصية بالربيع وهكذا واضبطه أن نصح الفريضة بنون  
 الوصية وتزبد بمثل نصيب الموصى بمثل نصيبه فان كان له بنت وأوصى بمثل نصيبها فالوصية بالنثل فان  
 الفريضة من اثنتين لو لم تكن وصية فزاد عليها سهمها الموصى له أو كانت له بنتان فأوصى بمثل نصيب  
 أحدهما فالوصية بالربيع لان الفريضة كانت من ثلاثة لولا الوصية لكل واحدة منهما سهم فزبد الموصى  
 له سهمها تبلغ أربعة وان أوصى بمثل نصيب بنت وله ثلاث بنات فالوصية بسهمين من أحد عشر لانها من  
 تسعة لولا الوصية فزبد سهمها على التسعة تبلغ أحد عشر ولو أوصى بمثل نصيب ابنه ولابن له وارث بطالت  
 وصيته اذ لا نصيب لابن بخلاف الوصى بمثل نصيب ابن ولابن له نصح الوصية كفى الكافي وكأنه قال بمثل  
 نصيب ابنى لو كان ولو أوصى وله ثلاثة بنين بمثل نصيب بنت لو كانت فالوصية بالثمن لانها من سبعة لولا  
 الوصية ونصيب الثمن منها سهم فزبد على السبعة واحد تبلغ ثمانية وان أوصى لزيد بمثل نصيب  
 أحد اولاده أو ورثته أعلى كافهم نصيباً لانه للثمن فزبد على سهمهم لولا الوصية مثل سهم ألقام فلو  
 كان له ابن وبنت فالوصية بالربيع دية سهم المال كما قسم بين ابن وبنين ولو أوصى بنصيب من ماله أو بحزة  
 أو حقل أو قسماً أو بشئ قابل أو كثير أو عظيم أو سهم أو نحو ذلك وجع الى الوارث في تفسيره ويقبل  
 تفسيره بأقل منه قول كما في الافراف ان ادعى الموصى له زيادة حاف الوارث أنه لا يعلم ارادتها ولو أوصى بالنثل  
 الا شياً أقل تفسيره بأقل منه قول وحكى المصنف على الأكثر ليقع التفسير بالأقل وان قال اعطوه  
 من واحد الى عشرة أو واحد في عشرة حكماً في الاقرار واعطوه أكثر مالى أو مقله أو عامته فالوصية بما  
 فوق النصف لان المأخذ ظاهر فيه وان قال اعطوه زهاء ألف بضم الراء والمدفوعا فوق نصفه فان قيل معنى  
 زهاء ألف لغة قدره فبني أن يلزمه ألف أعجب بان معناه قدره تقريباً لا تحديداً من زهونه بكذا أى حزره  
 حكاه الصغاني فالت الواو حمزة لتعارفها الز ألف زائدة كفى كساده أو اعطوه دراهم أو دنانير حصل على

ثلاثة لانما أكل الجمع من غائب المباد فان لم يكن غالب فقد فسره الوارث وفي هذا القدر كفاية لاولى الاسباب  
فان الحساب فن طويل ولذا جعله على البراهنه وأخره بالتصنيف فالحواله على مصنفاته

\*(فصل) في الرجوع عن الوصية (له) أي الموصي (الرجوع عن الوصية) أي عن التبرع  
للمتعلق بالموت بالاجماع كالحكمة لاستاذ أي منصور ولأنه عطية لم يرزل عنها مالك عطيا فاشبهت الهبة  
بقيل القبض (وعن بعضها) تكن أوصى بشئ ثم رجع عن بعضه لما روى البيهقي عن عمر رضي الله عنه  
بغير الرجل من وصيته ما شاء أما المنجز في المرض فلا يجوز الرجوع عنه وإن كان يعتبر من الثلث الا فيما  
لفرعه كالهبة ويحصل الرجوع بالقول بانه ورويتها ما أشار إليه المصنف (بقوله) أي الموصي (نقضت  
الوصية أو بطلانها) أو رفعها أو رددها (أو رجعت فيها أو فسختها) أو أزلتها ونحو ذلك من الصرائع  
وكذا لو قال هو حرام على الموصي له على المذهب (أو هـ الوارثي) بعد موته مشيرا إلى الموصي به أو هو  
ميراثي لانه لا يكون لوارثه الا اذا انقطع اتفاق الموصي له عنه فان قيل يجوز أن يقال بطلان نصف  
الوصية جلا على النشر يثبت بين الوارث والموصي له كسبائي فيسأل الوارثي بشئ لزيد ثم أوصى به لعمرو ان  
الوصية الثانية تشرى لك أجيب بأن النسخ كانت تشرى كما ثم لما شركها الاولى في التبرع بخلاف ما هنا المتخذ  
بقوة الارث الثابت فهو ارباب قوله هذا الوارثي بعدم موته مفهوم صفة أي لا غيره وأما قوله هو لعمرو  
بعد قوله هو لزيد فهو مفهوم لقب والحجج انه ليس بحجة فان ذلك قبل فسخه بالتشريع المذكور تلك ولو قال هو  
تركتي لم يكن رجوعا لان الوصية من التركة ولو سئل عن الوصية فانكرها قال الرافعي فهو على ما مر في جحد  
الوكالة أي فيفرق فيه بين أن يكون الغرض فلا يكون رجوعا أو لا الغرض فيكون رجوعا وهذا هو المعتمد  
ووقع في أصل الروضة هنا أنه رجوع وفي التدبير أنه ليس برجوع ويمكن حل ذلك على ما مر (و) يحصل  
الرجوع أيضا عن الوصية لاصية رجوع بل تصرف الموصي فيها (بييع) وان حصل بعده فسخ  
ولو بغير خيار المجلس (و) نحو (اعتاق واصداق) من التصرفات الناجزة اللازمة في الحياة بالاجماع كما  
نقله ابن المنذر لانه يدل على الاعراض عن الوصية وتنفيذ هذه التصرفات ولا تعود الوصية لوعاد المالك قال  
الزركشي ولا يبيح فيه الخلاف في نظائره من الفاسد والهبة والولد لان للابائع والوالد سقالبس للمشتري  
والوالد بطلانها وأما الموصي فله ابطال الوصية (وكذا هبة أو رهن مع قبض) في كل منهما رجوع جزا  
لزوال الملك في الاولى ونقصه للبيوع في الثانية ولكن في الرهن وجه انه ليس برجوع لانه لا يزل الملك  
(وكذا اذونه) أي يكون ذلك رجوعا من غير قبض فيها (في الاصح) لانه عرض له زوال الملك وذلك يدل  
على الاعراض عن الوصية والثاني لبقاء ملكه \*(تنبيه) ما ذكر في الهبة يحمله في الصحيحة وأما  
الفايدة في المأوردى فيها ثلاثة أوجه فالثاني ان اتصل بها القبض كانت رجوعا لا فلا قال في السكفانية  
وكلامه يفهم طردها في الرهن الفاسد والإوجه كما قال شيخنا أنه رجوع فيها مطلقا كالعرض على  
ما يأتي بل أولى (و) يحصل الرجوع أيضا (بوصية هذه التصرفات) فيها أوصى به كبيع وهبة وماعطاف  
عليها لا شعارة بالرجوع (وكذا لو قيل في بيعه) أي الموصي به (وعرضه عليه) أو على الرهن أو الهبة  
يكون رجوعا (في الاصح) لانه توسل إلى أمر يحصل به الرجوع والثاني يكون رجوعا في النصف فقط كما  
منزح به في الروضة بالنسبة للوصية والتوكيل لا مطلقا كما لو هبه اطلاقا للمتن في الجميع والروضة في العرض  
ولو أجزأ الموصي به أو أعاره أو استخدمه أو ركب المركوب أو لبس الثوب أو أذن للرفيق في التجارة أو كانت  
جارية فزوجها أو وطنها وان أزل أو علمها صنعت أو عتقها فزوجها أو علمها صنعت أو سبقت عن الوصية فقال  
لا أدري لم يكن رجوعا لان هذا لا ينافي الوصية بل هي اما انتفاع وله المنفعة والرقبة قبل موته واما الاستصلاح  
فصديقه أو لدة الموصي له \*(تنبيه) هذا كله في وصية معين فان أوصى بثلاث ماله ثم هلك أو تصرف في  
جميعه يبيع أو غيره لم يكن رجوعا لان الثلث مطلق لا يختص بمالكه وقت الوصية بل العبرة بما ملكه عند

الموت زاداً ونقص أو تبدل تجزيمه في الروضة وأما ما هو غيرهما (وخاطب حنيفة معينة) وصى بهما بجملة  
 أخرى (وجوع) سواء أتناها ابتائهما أم يغيره لتعذر التسليم بما أحدثه في الدين \* (تنبيه) \* المراد  
 بالخطا ما لا يمكن تغييره فان أمكن فلا رجوع كما صرح به في الكفاية وتعليقهم مصرح به وكان الأولى أن  
 يقول كل روضة وخطا أي الموصى لأنها لو اختلفت بنفسها أو خطاها غيره بغير إذنه لم يؤثر ولو كان  
 الموصى به صاعاً مثلاً من الحنطة بغير تعيين حكمه منذ كور في قوله (ولو وصى بصاع من صبرة) معينة  
 (تخلها) الموصى (بأجود منها فرجوع) لأنه أحدث بالخطا زيادة لم يرض بنفسه عليها ولا يمكن بدونها  
 واستمر بخطاها على الواسطيات بنفسها أو خطاها الأجنبي بغير إذنه فإنه لا يؤثر (أو يخلها أقل) لأنه لم يحدث  
 تعبيراً (وكذا) لو خطاها (بأوداً) منها (في الأصح) لأنه كالتعيب والثاني رجوع لأنه غيره فاشبه الخطا  
 بالاجود فان وصى بصاع من حنطة ولم يصفها ولم يعين الصاع فلا أثر للخطا وبعبارة الوارث ما شاء من  
 حنطة التركة فان قال من ماله حنطة الوارث فأن وصفها وقال من حنطتي الفلانية فوصف مري فان بطل  
 بخطاها بطلت الوصية (وطعن حنطة وصى بهما بغيرها) بحجة بطله أي حنطة وصى بهما وكذا بقدر في  
 بقية المعافاة (وعين دقيق) وشبهه بغيره وذبح شاة واحضان بيض فهو دجاج ليتخرج وديع جلد  
 وطبخ لحم (وغرل قطن وتزع غزل وقلع ثوب قيصا) وصبة أو قصاره وجعل الخشب باباً (وبناء وغراس  
 في عرس ورجوع) عن الوصية لمعينين أحدهما زوال الاسم قبل استحقاق الموصى له فكان كالتلف  
 والثاني الأشعار بالأعراض من الوصية وبزوى الأول منها إلى النص والثاني إلى أبيه استحق وعلم ما ينبغي  
 ما حصل ذلك بغير إذنه فقياس الأول أنه رجوع وقياس الثاني المنع هذا والأوجه كما قال شيخنا أن كلا  
 منهما قابل مستعمل فان الأصحاب يعللون بكل منهما فلو طبخ الموصى اللحم أو شاة وجهه وهو لا يقصد  
 قديداً أو جعل الحبر قديداً أو حتى الغن فرأى أوجه كان رجوعاً لأنه بذلك بالصرف عن الوصية ولأن  
 القصد بتلاصيح الحما على الإطلاق والتأصيلي لم قد يبدل بخلاف ما لو جفف رطباً أو قد قد لحماً أو قد قد فانه  
 ليس برجوع لأن ذلك صون للطيب واللحم عن الفساد فلا يشتر بتغير القصد فان قيل خبر الجبين  
 للصون عن الفساد أيضاً مع أنه رجوع أجيب بأن فيه مع صونه تهيشه لا كل بخلاف ما هنا وقيل إن  
 ذلك رجوع لزوال الاسم وبخلاف ما لو طبخ الثوب وهو متعلق حب الوصية أو غسله أو نقل الموصى  
 به إلى مكان آخر ولو بعدا عن محل الوصية فلا يكون ذلك رجوعاً لأنه لا إشعار لكل منها بالرجوع ونسج  
 يبناء وغراس الررع في العروة فلا يكون رجوعاً كابس الثوب نعم إن كان المزروع مما تبقى أصوله  
 فالأقرب كما قال الأذري إلى كلاً منهم في بيع الأصول والتمار أنه كالغراس لأنه يراد للدوام ولو عر بستاناً  
 أو صى به لم يكن رجوعاً إلا ان غيراً كان جديده حاتماً ولم يغيره لكن أحدث فيه بإيمان عنده فيكون رجوعاً  
 وهدم الدار الميال لا رجوعاً في النقض من طوب وخشب وفي العروة أيضاً قاله ورذلك في الصرف  
 عن جهة الوصية وانهدمها ولو جدم غيره بطلها في النقض لبعالان الاسم لافي العروة والاس أن يبقى  
 لبقائه ما بحاله مادام أن بطل الاسم والامبال في نقض المتهدم منها فقط كنهله ابن الرفعة عن النص  
 وقطع الجهور ولا أثر لانه دما بعد الموت وقبل القبول وان زال اسمها بذلك لاستقرار الوصية بالموت وبقائه  
 اسم الدار يومئذ \* (فروع) \* لو وصى بنقمة رقيق متلاسة ثم أجروسته وبان عقب الاجارة بطلت وصيته  
 لأن المستحق للموصى له السنة الأولى فإذا انصرفت إلى جهة أخرى بطلت الوصية أو مات بعد سنة أشهر  
 بطلت في النصف الأول ولو حبس الرقيق الوارث السنة بلا فز غرم للموصى له الاجرة ولا أثر لنقضه مدة  
 الاجارة قبل موته ولو وصى بخدمة عبد لشخص سنة غير معينة صح ذلك ويعين الوارث ذلك قال الأذري  
 ويشبه أن يقال يحل الاطلاق على سنة متناهية بموته لاسيما إذا كان الموصى له مضطراً إلى من يتقدمه مكرض  
 أو زماناً وعلم الموصى حاله وقصد اعاقته وأما أحالة الامر على تعيين الوارث فليس بالواضح قال لكن يشهد له



قول المأذى لو أوصى بشيء هذا البستان سنة ولم يعينها فتعيينها الى الوارث اه وقد يدل للبحث المـ  
الاولى فان الوصية حملت فيها على السنة الاولى وقد يفرق بان الوصية بالمنافع تنقض عليك بجميع منافعه  
فكان المناسب لذلك الحمل على السنة الاولى وهناك خمسة بنوع منها وهو الخدمة فجعلت الخيرة في زمنه  
للاوارث ولو أوصى لزيد بعمالة معينة ثم بمائة أخرى معينة استحقها وان أطافها ما واحدا ما فماتت  
لان المتبقة المنفعة ولو أوصى له بمائة ثم بخمسين نفهسون فقط لانه ربما قصد تقابل حقه فيؤخذ باليقين  
وان أوصى له بخمسين ثم بمائة فماتت لان المتبقة فلو وجدنا الوصيتين ولم نعلم المتأخرة منهما أعطى المتبقين  
وهو خسون لاحتمال تأخر الوصية به ولو أوصى لزيد بعمالة ولم يرد بعمالة ثم قال لا تخشأ شركك معهم أعطى  
أنصف ما بيده ولو أوصى بهين لزيد ثم أوصى به العمر ولم يكن رجوعا عن وصيته لاحتمال ارادة التفسير  
فبشر له بينهما كماله قال دفعة واحدة أو صبت بهما لكما لكن لو رد أحدهما الوصية في الاولى كان الكل  
للاخذ بخلافه في الثانية فانه يكون له النصف فقط لانه الذي أوجبه له الموصى صريحا بخلافه في الاولى  
ولو أوصى بهين لزيد ثم بنصفها لعمرو وقبلا اقتسمها انزلنا ثلثها للاول وتلثها للثاني فان رد الاول  
فنهضها للثاني أو الثاني فشكاه الاول كذا فالأصل في الهمات وهو غلط بل الصواب أن يقال للاول ثلاثة  
أرباعه وللثاني الربع اذ النصف للاول وقد شركه مع الثاني في النصف الآخر واعتز به بالقبض بان  
الطريقة التي أشار اليها طريقة شعبة والصواب المعتمد المنقول في المذهب ما ذكره عملا بطريقة  
العول التي نص عليها الشافعي في الام واختارها ابن الحسداد وتقريرها أن يقال معن مال ونصف مال  
فمنضيف النصف على الكل فتكون الحصة ثلاثة تقسم على النسبة فيكون لصاحب المال ثلثه ولصاحب  
النصف الثلث وان أوصى بعمالة لزيد ثم أوصى بعقده أو أوصى بعقده ثم أوصى بزيد كان رجوعا عن  
الوصية الاولى في أحد وجهين مقتضى كلام أصل الروضة ترجحه لان الثانية ليست من جنس الاولى  
وبهذا فارق مال الوصى بهين لزيد ثم أوصى بهما لعمرو ولو قال أوصيت لزيد بثلاث مائة مثلا الاثنت مائة  
كان استثناء مستغرفا وهل يا غيا الاستثناء كأي العلق والافراق ونحوهما أو يكون رجوعا عن الوصية كما  
يؤخذ من قول ابن الرزمة في الاستثناء المستغرق في الافراق ان قوله له على عشرة الا عشرة بمنزلة قوله له على  
عشرة ماله على شيء اه فكأنه قال في الوصية أوصيت له بكذا ما أوصيت له بشيء وهذا رجوع وظاهر كلام  
الشيخين كما ذكرنا الاجاب للاؤل وصرح البارديني بتصح الثاني وبرهن عليه بآثار كثيرة في كشف  
الغوامض وشرحه وهذا هو الذي يظهر

\*(فصل) في الوصية كما عبر بها في الحرر والر وسنة وعدل المصنف عنها الى التعبير بالإيصاء لان المبدئي  
قد لا يفهم الفرق بين الوصية والوصاية الذي اصطلح عليه الفقهاء من تخصيصهم الوصية بكذا والوصاية  
بكذا كما قدمته أول الباب فقال (وسن الايصاء بقضاء) الحقوق من (الدين) ورد الودائع والحواري  
وغيرها (و) في تنفيذ الوصايا ان كانت (و) في (النفاق في أمر الاطفال) ونحوهم كالحائنين ومن باع سفها  
بالاجباع واتباعا لاسانف وان كان القياس منعه لانتقطاع ساعنة الموصى وولايته بالموث لكن قام الدليل  
على جواز فروى سفان بن عيينة عن هشام بن عروة قال أوصى الى الزبير سبعة من الصحابة منهم عثمان  
والتعداد وعبد الرحمن بن عوف فكان يحفظ أموالهم وينفق عليهم من ماله ولم يعرف لهم مخالف وروى  
البيهقي باسناد حسن أن ابن مسعود قد أوصى فكتب وصيتي الى الله تعالى وإلى الزبير وابنه عبد الله بل  
قال الاذرى يظهر أنه يجب على الآباء الوصية في أمر الاطفال اذ لم يكن لهم جد أدلى للولاية الى ثقة كاف  
وجبه اذا وجد وغلب على ظنه أنه ان ترك الوصية استولى على ماله خائن من فاض أو غيره من الظالمة اذ قد  
يجب عليه حفظ مال ولده عن الضياع قال ويصح الايصاء على الخلق كما اقتضاه كلام الر وبناني وغيره والمراد  
كما قال شيخنا الخل الموجود حالة الايصاء ويجب الايصاء في رد مظالم وقضاء حقوق عجز عنها في الحال ولم يكن

به شاهد كبر مع زيادة أول هذا الكتاب مسوعة لبراعة فتمه فان لم يوص أحد ابيهم فاقامها الى القاضي  
 ينصب من ية قوم بها وقد تقدم الكلام في الجنازة على ما اذا أوصى لشخص أن يصلي عليه أو أن يقرأ  
 على قبره كذا هل يصح أولا وأركان الوصاية أربعة وصى وموص وموص فيه وصيغة وقد مرع في بيان  
 شرط الاول فقال (وشرط الوصى) أى الوصى اليه (تكليف) أى بلوغ وعقل لان غير موصى عليه  
 فكيف يلى أمر غيره والوصى كفى الصالح من أسماء الاضداد يعطى على الذى يوصى وعلى من يوصى اليه  
 وهو المراد هنا كبر (وحرية) لان الرقيق لا يتصرف فى مال آبيه فلا يصلح وصيا لغيره وان أذن له سيده  
 كالجنون ولان ذلك لا يستدعى قرانا وهو مشغول بخدمة سيده ومثل ذلك القس والمبعض والمكاتب والمذبح  
 قال ابن الرفعة ومن هذه المسئلة يفهم منع الايصاء لمن أجز نفسه فى عمل مدة لا يمكنه فيها التعرف بالوصاية  
 وفى مدبره وأمه ولده بخلاف مبنى على أن صفات الوصى متى تعتبر والاصح عند الموت كإسباغ أى قمع  
 اليهما (وعدالة) فلا تجوز الى فاسق بالاجماع لانها ولاية وانتما وتكفى العدالة الظاهرة كإقاله  
 المهرورى فى أدب القضاء (وهداية الى التصرف فى الموصى به) فلا يصح الى من لا يهتمى اليه لفسده أو مرض  
 أو هرم أو تعقل ادلاصه لمة فى تولية من هذا حاله (واسلام) فلا يصح الايصاء من مسلم الى ذى ادلا ولاية لكافر  
 على مسلم وانتمته قال تعالى ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا وقال تعالى يا أيها الذين آمنوا  
 لا تأخذوا بآيات من دونكم الاية (لكن الاصح جواز وصية ذى الى ذى) فبما يتعلق باولاده الكفار بشرط  
 كونه عدلا فى دينه كما يجوز أن يكون وليا لهم والثانى المنع كنهاده \* (تنبيه) \* تصح وصاية الذى الى  
 المسلم اتفاقا كما تصح شهادته عليه وقد ثبتت له الولاية عليه فان الامام يلى تزويج الذميات ويشترط فى الوصى  
 الاختيار وعدم الجاهلية والعداوة للدين له ولى عليه واستنبط الاسنوى من ذلك كون الوصى الذى من ملة  
 الموصى عليه حتى لا تصح وصية النصرانى الى اليهودى أو المجرى وبالعكس للعداوة وردة الاذرى بانه لو صح  
 ذلك اساجازت وصية ذى الى مسلم وقدير كما قال شيخنا كل من ما بان المعتبر العداوة المذنبوبة لا للدينية قال  
 الاسنوى ولو أوصى ذى الى مسلم وجعل له أن يوصى فالتجوز ايصاءه الى ذى واستبده الاذرى  
 واعترضه ابن العماد بن الوصى يلزمه التنازل بالصلة الراجعة والتمريض الى المسلم أرجح فى تقار التسرع من  
 الذى اه وهذا هو الظاهر قال بعض المتأخرين وظاهر أنه لو كان مسلم ولدا باغ سفيه ذى فله أن يوصى  
 عليه ذميا وهذا بحث مردود كما به محاسن وكالذى فيما ذكر المأهه والمستأمن \* (مسئلة) \* سئل عنها  
 ابن الصلاح وهى أموال أيتام أهل الذمة اذا كانت بأيديهم هل على الحاكم الكسب عليهم فاجاب بالمنع مالم  
 يترافقوا اليها ولم يتعلق بها حق مسلم وبه جزم المساورى والرويانى وتعتبر هذه الشروط عند الموت لا عند  
 الايصاء ولا بينهما لانه وقت التساوى على القبول حتى لو أوصى الى من خيل عن التبروط أو بعضها كصبي  
 ورقيق ثم استكملها عند الموت مع (ولا يضر) فى الوصى (البحى فى الاصح) لانه ممكن من التوكيل  
 فيما لا يتمكن من مباشرته والثانى يضر لانه ممتنع من المباشرة بنفسه وهما كلو جهين فى ولاية السكاح  
 قال الاذرى والاقرب أنه لا تجوز الوصية لانهم وان فهمت اشارته قال ابن شهبة وقبه نظر وهذا الظاهر  
 هو والظاهر (ولا يشترط الذكورة) بالاجماع كالحكماء ابن المذخر وقد أوصى سيدنا عمر رضى الله تعالى  
 عنه الى ابنته حفصة رضى الله تعالى عنها واه أبوداود (وأم الاطفال أولى من غيرها) من النساء عند  
 اجتماع الشروط السابقة لو قور شفعتهما وببروجا من خلاف الاستعزى فانه يرى أنهم سائل بعبد الاب  
 والجد وكذا أولى من الرجال أيضا لما ذكر اذا كان فيه ما فيهم من الكفاية والاسترباح ونحوهما  
 والافلا قال الاذرى وكم من يجب مشقة لا يقدر على تحصيل الارباح والمصالح النامة ان يلى أمره والافاضى  
 أن يقرض أمر الاطفال اذ لم يكن وصى الى امرأته تكون قيمة فان كانت أم الاطفال فذلك أولى قاله المغزى الى  
 فى البسيطة (وينزل الوصى) وقيم القاضي والاب والجد بعد الولاية (بالفسق) بتعدى المال أو بسبب

آخر زوال الشرط فلا يحتاج لعزل ماكم \* (تنبيه) \* أفهم كلامه أن الوصي لا ينزل بانحلال كفايته وهو كذلك لكن يضم القاضي اليه معيناً بل أفضى السبكي بأنه يجوز للقاضي أن يضم إلى الوصي غيره بمجرد الرتبة من غير ثبوت خلل قال ولم أره منة ولا وكلام الاحتساب يقتضي المنع وقساد الزمان يقتضي الجواز والله يعلم المفسد من المصلح اهـ والوجه ما يحسنه الاذري من أنه إن قويت الرتبة بقرائن ظاهرة ضم والا فلا وإن ضعف منسوب القاضي عزله (وكذا) ينزل (القاضي) بالفسق (في الأصح) لزوال الاهلية والثاني لا كلاماً وهذه المسئلة ذكرها المصنف في القضاء وفرغها في عدم نفوذ حكمه لاني انزاله وسبأني الكلام عليها شاء الله تعالى مستوفى في كتاب القضاء (لا الامام الاعظم) فلا ينزل بالفسق لانهما في المصالح الكمية بولايته وحكي القاضي عياض فيه الاجماع ولحديث صلوا خلف كل بر وفاجر وقيل ينزل وصوبه في المطالب واقتضى كلامه تطرد الرافعي بترجيح عدم الانعزال \* (تنبيه) \* بالتوبة ممن الفسق تعود ولاية الاب والجد لولاية غيره حالان ولايتهما شرعية وولاية غيره ما مستفادة من النفوذ بض فاذا ارتفعت لم تعد الابولية جديدة والجنون والانغماء كالفسق في الانعزال به فلوافاق غير الاصيل والامام الاعظم لم تعد ولاية لانه يلي بالنفوذ كالكامل بخلاف الاصيل تعود ولايته وان انزل لانه يلي بلا نفوذ وبخلاف الامام الاعظم كذلك للمصلحة السكينة فان افاق الامام وقد ولي آخر بدله نفذت توليته ان لم يخف فتنة والا فلا يولي الا قول قال الامام ولا شك أنه ينزل بالردة ولا تعود امامته ثم شرع في بيان الركن الثاني وهو الموصى فقال (ويصح الإيصاء في قضاء الدين وتنفيذ الوصية من كل حر مكاف) مختار قال ابن الرفعة كذا في أكثر النسخ تنفيذه تحتانية بين الفاء والذال كما في الحر والروضة وأصلها وفي خط المصنف تنفذ بالاحتثانية مضموم الفاء والذال بعد اذرة أي وهو معاف على يصح وينفذ بها قوله من الخ قصر كلامه حيثئذ مشغلا على مسئلتين احدهما صحة الوصية بقضاء الدين والاخرى نفوذ الوصية من الحر المكاف ويلزم على هذا كما قاله ابن شعبة محذوران احداً التكرار فان الوصية بقضاء الدين تقدم أول الفصل أنهم سائرون فلا فائدة للحكم ثانياً بصحتها ثانياً بصير ورثة الكلام في الثانية غير مرتبطة فانه لم يذكر في أي شيء تنفذ فالشها مخالفة أصله أي من غير فائدة \* (تنبيه) \* كان ينبغي للمصنف استثناء السكران من التكليف على رأيه فانه غير مكاف عند ويصح ايصاؤه وكلامه تبعاً للرافعي يلهم ان السفيه اذا صحته وصيته بالمال وهو الاصح أنه له تعيين شخص لتنفيذه قال السبكي ولم أر فيه الاماقتضاء هذا الكلام وهو محتمل ومنه أيضاً محتمل فليبه الحاكم أو وليه اهـ ويعقوى الاحتمال الثاني قول بن الرفعة ينبغي اضافة الرشد الى الشرطين المذكورين وقول الاذري الظاهر أنه لا يصح ايصاء الفاسق فيما تركه لولده من المال فانه مسلوب الولاية على المذهب (وبشروط) في الموصى (في أمر الاطفال) والجانبين وكذا السلفاء الذين بانعوا كذلك (مع هذا) السابق من حرية وتكليف (أن يكون له) أي الموصى (ولاية) مبتدأ من الشرع (عليهم) أي من ذكر لا بتفويض فتثبت الوصاية لآب والجد وان عسلا ويخرج الاخ والعلم والوصى والقيم وكذا الاب والجد اذا تصبها الحاكم في مال من طرأسفه لان واهلها كما دونهم في الاصح وتخرج الام أيضاً على المذهب (وايس الوصى) في وصية مطلقة بأن لم يؤذن فيها للوصى أن يوصى (ايصاء) الى غيره اذ الولي لم يرض بتصرف الثاني وقبسا على الوكيل (فان أذن له) بالبناء للمفعول بخلافه (فيه) أي الايصاء عن نفسه أو عن الموصى أو مطلقاً (جازي الاظهر) لكنه في الثالثة انما يوصى عن الموصى كما اقتضاء كلام القاضي أبي الطيب وابن الصباغ وغيرهما فاذا قال له أوص بتركتي فلاناً أو من شئت فوصى بها صح لان لآب أن يوصي له فله أن يستتيب في الوصاية كفي الوكالة ولولم يصف التركة الى نفسه بان قال أوص من شئت فوصى شخصاً يصح الايصاء ومقابل الاظهر لا يجوز له أن يوصي لبعالان اذنه بالموت \* (تنبيه) \* لو قال لوصيه أوصبت الى من

أوصيت إليه ان أنت أو اذامت أنت فوصيك وصي لم يصح لان الوصي اليه مجهول واذا عين له الوصي ومات من غير ايصاله كان له اكم أن يصب غيره في أحد وجهين رجه بعض المتأخرين (ولو قال أوصيت اليك الى بلوغ ابني) فلان (أو) الى (قدوم زيد) مثلا (فاذا بلغ) ابني (أو قدم) زيد (هو الوصي جاز) هذا الايصاء واغترفه التأكيد في قوله الى بلوغ ابني أو قدوم زيد والتعليق في قوله فاذا بلغ أو قدم هو الوصي ولو أخر هذه المسئلة وذكرها بعد قوله ويجوز فيه التوقيت والتعليق كان أنسب فانما يشال لهما قال الاذرى ولو قدم زيد وهو غير أهل فهل تبقى ولاية الوصي ويكون المراد ان قدم أهلا لذلك أولا وتكون ولايته بعدا بذلك فتنتقل الى الحاكم لم أربعة شيا ويحتمل أن يفرق بين المأهل بالوصية الى غير المأهل (أو غيره) والظاهر كما قال شيخنا أنهم ساءة بذلك والاب الوصية الى غير الجد في حياته وهو بصفة الولاية ويكون أول من الجسد الا في أمر الاطفال ونحوهم كما قال (ولا يجوز) للاب على الصحيح (نصب وصي) على الاطفال ونحوهم (والجدى) حاكم (بصفة الولاية) عليهم لان ولايته ثابتة شرعا قابض له نقل الولاية عنه كولاية التزويج أما اذا كان الجد غائبا فقال الزركشي لو أراد الاب الايصاء بالتصرف عليهم الى حضوره فقباض ما ذلوه في تعليق الوصية على البلوغ المأزوم ويحتمل المنع لان النيابة لا تمنع حق الولاية اه وهذا كما قال شيخنا هو الظاهر قال الباقلاني ولو وصى الى أجنبي مع وجود الجد بصفة الولاية ثم مات الجد أوفى أوجن عند الموت مع قال الزركشي ولو وصى الى غير الجد لسكونه ايس بصفة الولاية ثم تأهل عند موت ولده فالظاهر انه زال الوصي اه وما قاله ظاهر لان الاعتبار بوجود ذلك عند الموت كما قال القاضي أبو الفرج لو استلقى المني غيره ولم يصرح بيقظة المأهل ولا العلم بانه فاذا حدث لا ولد أولاد فاروى عليهم أجنبيا مع وجود والده المستلقى صحت وصيته ووجه واحد اه أى لانه لم يفتق أنه أبرأ \* (تنبيه) \* اذ الميراث الاب أحدا فالجد أولى من الحاكم بعضناه الذين وأمر الاولاد ونحوهما الا في تنفيذ الوصايا فالحاكم أولى كما قاله البغوي وجرى عليه ابن القري ثم شرع في الركن الثالث وهو الموصى فيه فقال (ولا) يجوز (الايصاء بتزويج طفل وبنت) مع وجود الجد وعدمه وعدم الاولياء واحتج البهقي له بتحديث السامان ولين لا لوله ولان الوصي لا يتغير بتداول الذي في نسبهم ولان البالغين لا وصاية في حقهم والصغير والصغيرة لا برؤسهما غير الاب والجد ثم ان بالغ الوصي واستمر نقار الوصي لسه اعتبار ادنه في شكاحه كما سيأتي قال الزركشي ولا يهد صحة الايصاء في هذه الحالة ولا يجوز في معصية كبناء كدية التمسك اعدم الاباحة فله بذلك أنه بشرط في الموصى فيه أن يكون أصرا فاما ما لمباحا ثم شرع في الركن الرابع وهو الصيغة فقال (والهتله) أى الايجاب في الايلاء من ناطق (أوصيت اليك أو فوضت) اليك (ونحوهما) كافك مقابى في أمر أولادى بعدموني أو جعلك وصيا وهل تنعقد الوصاية بالهتله الولاية كولايةك بعدموني كما تنعقد بأوصيت اليك ووجهان في النسخ والروضة بالترجيح ورجح الاذرى منهما الانقضاء والظاهر كما قال شيخنا أنه كدية لانه صريح في بابه ولم يجد نقادا في موضوعه أما الاخر فسكنى اشارته المفهمة وكتابه والناطق اذا اعتقل لسانه وأشار بالوصية برأيه أو بقوله نعم لفراة كتاب الوصية عليه لانه عاجز كالاخرين (ويجوز فيه) أى الايصاء (التوقيت) كأوصيت اليك سنة أو الى بلوغ ابني كالمير (والتعليق) كاذامت فقد أوصيت اليك لان الوصاية تجتمل الجاهل الان والاختطار فكذا التوقيت والتعليق ولان الايصاء كالامارة وقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم زيد على سرية وقال ان أصيب زيد بغيره وان أصيب غيره فمعد الله بن رواحة رواء البخاري (وبشرط بيان ما يوصى فيه) كقوله فلان وصى في قضاء ديني وتنفيذ وصيتي والتصرف في مال أطفالي وصي شخص وصايتي بعتقنا ونحوه أو نعم اتبع ولو اقتصر على قوله أوصيت اليك أو أعتك مقابى في أمر أطفالي ولم يذكر التصرف كان له التصرف في المال وحفظه اعتمادا على العرف (فان اقتصر على أوصيت اليك لغيره)

هذا الإصاء كما لو قال وكانك ولم يبين ما وكل فيه ولأنه لا يعرف بحول عليه (و) بشرط في الإصاء  
 (القبول) لأنه عقد تصرف فأنشبه الوكالة والقبول على التراخي على الأصح قال الماوردي ما لم يتعين تنفيذ  
 الوصايا وكذا إذا عزمها الحاكم عليه عند ثبوتها عنده كما مر في آثاره من الوكالة \* (تنبيه) \* قضية  
 كلامه انشراط القبول لئلا يمكن مقتضى ما في الروضة وأصلها أنه يكفي فيه التصرف وهو المعتد كما يؤخذ  
 من التشبيه بالوكالة وتبطل بالرد كأن يقول لا أقبل ويسلم من علم من نفسه الامانة القبول كأن لم يعلم من  
 نفسه ذلك فالأولى أن لا يقبل ونقل الربيع عن الشافعي أنه قال لا يدخل في الوصية إلا حق أولص فان  
 علم من نفسه الضعف فالظاهر أنه يحرم القبول الماوردي مسلم عن أبي ذر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له  
 اني أراك ضعيفا وانى أحب لك ما أحب انفسى لاتأمرن على اتسبن ولان ابن على مال ينهم (ولا يصح)  
 قبول الإصاء ولارده (في حياته) أى الموصى (في الأصح) لأنه لم يدخل وقت التصرف كالوصية له بالمال  
 فلو قبل في حياته ثم ردد بعد وفاته لغاؤرد في حياته ثم قبل بعد وفاته صح والثاني يصح القبول والرد كالوكالة  
 (ولو وصى اثنين) ولم يجعل لكل منهما الانفراد بالتصرف بل شرط اجتماعهما فيه أو أطلق كأن قال  
 أوصيت الى زيد وعمرو وأليكما (لم ينفرد أحدهما) بالتصرف عملا بالشرط في الاول واحتباطا في الثاني  
 بل لابد من اجتماعهما فيه (الان صرح به) أى الانفراد كأن يقول أوصيت الى كل منكما أو كل واحد  
 منكما وصى أو أتما وصياى فلكل منهما الانفراد بالتصرف قال الاذرى وفي الاخبار تفرق ورد بان التثنية  
 في حكم تكرير المفرد فكانه قال كل منكما وصى فإذا ضعف أحدهما عن التصرف انفرد الآخر كما  
 لو مات أو جن وللامام نصب من يعين الا سخر وايس المراد بعدم الانفراد بالتصرف تلفظا هما بالاعتد معايل  
 المعتبر أن يصدر عن رأيهما وان باشره أحدهما أو غيرهما بأمرهما \* (تنبيه) \* محل وجوب الاجتماع  
 عند عدم النص صريح بالانفراد في أمر الاطفال وأموالهم وتفرقة الوصايا غير المعينة وقضاء دين ايس في التركة  
 بنفسه أما رد الاعيان المستحقة كالمعصوب والودائع والاعيان الموصى بها وقضاء دين في التركة بنفسه  
 فلا أحدهما الاستقلال به لان لصاحب الحق أن يستقل باخذ ذلك فلا يضر استقلال أحدهما وقضيه  
 أنه يباح له ذلك وان المدفوع يقع موقعه وهو كذلك وان توقف الشبخان في جواز الاقدام ويرد على اطلاق  
 المصنف مالواختلفا في حفظ المال المنقسم فإنه يقسم بينهما نصفين فان تنازعا في تعيين النصف المحفوظ  
 أقرع بينهما على الأصح في الروضة وإذا تعين اجتماعهما على التصرف واستقل أحدهما به لم يصح  
 تصرفه وضمن ما أنفق على الاولاد أو غيرهم وعلى الحاكم نصب أخوان مان أحدهما أو جن أو فسق  
 أو غلب أو لم يقبل الوصاية ليتصرف مع الموجود وايس له جعل الا سخر مستقلا في التصرف لان الموصى  
 لم يررض برأيه وحده ولوماتا متلاجة الزم الحاكم نصب اثنين مكانهما ولو جعل الموصى على الوصيين  
 مشرفا لم يتصرفا الا بمرأعته قال الاذرى ومجمله فيما يحتاج الى نظر لا كشراء الخبز والبقل قال في الكفاية  
 وايس للمشرف التصرف ذكره في البحر (و) عقد الإصاء جائز من الطرفين وحينئذ لا موصى والموصى  
 العزل متى شاء) كالوكالة هذا ان لم تعين عليه الوصية ولم يغلب على ظنه تلف المال باستيلاء ظالم من فاض  
 وغيره والافايس له ذلك ولا ينفذ عزله كإيجته ما ين عبد السلام قال الاسنوى وعلى هذا ولم يقبل هل يلزمه  
 القبول فيه نظرا يحتمل اللزوم لغدرته على دفع الظالم بذلك ويحتسمل خلافه اه والوجه كما قال شيخنا  
 الاول ان تعين طريقا في الدفع قال الاذرى ولوغلب على ظن الموصى ان عزله لوصيه مضىع لماعليه من  
 الحقوق وأولاه مال أولاده باستيلاء ظالم أو ظالم الناحية عن فاض أمين فيظهور أنه لا يجوز له عزله اه وهو  
 حسن \* (تنبيه) \* تسع المصنف في اطلاق العزل بالنسبة للموصى فان العزل فرع الولاية ولا ولاية قبل  
 موت الموصى فالأولى التعبير بالرجوع كقضى الروضة فواصلها (فإذا بلغ الطفل) رشدا وكال غيره (ونازعه)  
 أى الوصى أو نحوه كالأب (في الاتفاق عليه) أو على جمونه (صدف الوصى) ونحوه يمينه في الاتفاق بالحال

لانه أمين وندتشي عليه اقامة البيعة فان ادعى زيادة على التبعة الثلاثة صدق الولد تطعا (أو) بازعه (في دفع)  
 المال (اليه بعد البلوغ) والرشد لامل والكمال لغيره أو في تاريخ موت الاب (صدق الولد) بيمينه على الصحيح  
 المنصوص للمهور قوله تعالى فالسبعة وما لهم ولانه لا يعسر اقامة البيعة عليه فان قيل هذه المسئلة تقدمت  
 في الوكالة فهي مكررة أجيب بان تلك في القيم المنسوب من جهة القاضي فان صبرته هناك وقيم اليمين  
 المخرودة في الوصي لافي قيم اليمين لكن تخصيصه الوصي بالذكور هوهم أن الاب والجد ليسا كذلك لوليس  
 مراد ابل هما كالوصي كما تقدمت \* (خاتمة) \* الوصي أن يوكل فيما لم تجز العادة بمباشرة المثل كالكيل وقيل  
 يجوز مطلقا وجرى عليه بعض المتأخرين كالادعى ولا يتقاطعا المثل بالمال الا في المأ كقول كالمحقق  
 والقلم لا يلج ونحوه مما لا بد منه للرفاق وعليه حل قوله تعالى وان تحالوا بهم الآية ولا يستعمل بغيره  
 مشترك بين وبينه لان العتمة ان كانت بيما ليس له تولى الماردين أو اقراوا ليس له أن يقبض من نفسه  
 لنفسه ولو باع له شيئا حال لم يلزمه الاشهاد فيه بخلاف الواجب ولو فسق الولي قبل ان قضاء الخيار لم يعال  
 البيع في أحد وجهين رحمه الادعى ولو قال أو صيت الى الله والى زيد حل في كراسم الله تعالى على التبرك  
 وان خاف الوصي على المال من استيلاء ظالم فله تخليصه بشئ منه والله يعلم المفسد من المصلح قال الادعى  
 ومن هذا ما لو علم أنه لو لم يبدل شيئا لقاضي سوء لانتزع منه المال وسماه لبعض خوخته وأدى ذلك الى  
 استتصاه ويجب أن يعزى في أقل ما يمكن أن يرضى به الظالم والظاهر تصديقه اذا بازعه المجرور عليه بعد  
 رشده في بطل ذلك وان لم يذل القرآن عليه قال ويقرب من هذا قول ابن عبد السلام يجوز تعذيب مال  
 اليمين أو السفينة أو الجنون لحفظه اذا خيف عليه العيب كقصة الحضر عليه السلام واذا كان الناظر  
 في أمر الماعل أجنبيا أنه أن يأخذ من مال الماعل قدر أجرة عمله فان كانت لا تكفيه أخذ قدر كفايته  
 بشرط الضمان وان كان أبأ أو جد أو أما يحكم الوصية اها او كان فقيرا فمقتته على الماعل وله أن ينفق  
 على نفسه بالمعروف ولا يتجناح الى اذن ما حكم كقوله ابن الصلاح  
 \* (كتاب الوديعة) \*

هي فدية من ودع اذا ترك ومنه قوله صلى الله عليه وسلم لينهن أقوام عن ودع الجماعات والجنائن رواه مسلم  
 وفي النسائي دعوا الحبشة ما ودعوكم واتركوا الترك ما تركوكم وجعه او دائع قال الشاعر  
 اذا أنت لا تبرح تؤدى أمانة \* وتحمل أخرى أنفلك الودائع  
 وهي لغة الشيء الموضوع عند غير صاحبه للمعقاة وشراعتال على الايداع وعلى العين المودعة من ودع  
 الشيء يدع اذا سكن لانها ساكنة عند المودع وقيل من قولهم فلان في دعة أي راحة لانها في راحة  
 المودع ومراعاته وحفظه قال الشاعر

استودع العلم قرطاسا فضيه \* وبش مستودع العلم القراميس

والاصح أنها بعد خفيقتها شرعا توكل في حفظا مملوك أو محترم مختص على وجه مخصوص فدخل في ذلك  
 صفة ايداع النجار المحترمة وجلد مينة بظاهر بالدباغ وزبل وكلب معلم وخرح بمقتضى ما لا اختصاص فيه  
 كالسكاب الذي لا يقتنى وبه وكيل العين في يملعة قاروب طبرته ربيع ونحوه لانه مال ضائع مغير لحكم  
 الوديعة والاصل فيها قبيل الاجماع قوله تعالى ان الله يأمركم أن تؤدوا الامانات الى أهلها فهي وان  
 ترأت في رد مفتاح الكعبة الى عثمان بن طلحة فهي عامة في جميع الامانات قال الواحدى أجهوا على أن  
 الآية ترأت بسبب مفتاح الكعبة ولم ينزل في جوف الكعبة آية سواها وقوله تعالى فليؤدوا الى الثمن  
 أمانته وشهد ألامانة الى من اتهمك ولا تتحن من خائرك واما إلحاقكم وقال على شرط مسلم وروى البيهقي  
 عن عمر رضي الله تعالى عنه انه قال وهو يختاب للناس لا يجيبكم من الرجل طعنته ولكن من أدى الامانة  
 وكف عن أعراض الناس وهو الرجل ولان بالناس حاجة بل ضرورة لها ولكن (من يحز عن حفظها

حرم عليه قبولها) لانه يعرفها للثلف قال ابن الرقعة ومحملة اذ لم يعلم المالك بحاله والا فلا تجزى وقول  
 الزركشي في ذلك نظر والوجه تحريمه عليها أما على المالك فلا ضاعته ماله وأما على المودع فلا ضاعته على  
 ذلك ممنوع لان التخص اذ لم أن غيره يأخذ ماله لينقته أو يعطيه لغيره لا يحرم عليه ولا على الاخذ اذا  
 علم رضاه بذلك والابداع صحيح مع الحرمة وأثر التحريم مقصور على الاثم لكن لو كان المودع وكبلا أدولى  
 ينجم حيث يجوز له الابداع فهي مضمونة بمجرد الاختصا (ومن قدر) على حفظها وهو في الحال أمين  
 (و) لكن (لم ينق بإمانته) بل خاف الخيانة من نفسه في المستقبل (كره) له قبولها وهو المعتمد  
 خشيته الخيانة فيها قال ابن الرقعة ويظهر أن هذا اذ لم يعلم المالك الحال والا فلا تجزى ولا كراهة وفيه  
 ماسر \* (تنبية) \* جزمه بالكراهة لا يطابق كلام المحرر فإنه قال لا ينبغي أن يعقل ويخالف لما في الروضة  
 وأما ما من حكاية وجهين بالحرمة والكراهة بلا ترجيح قال الاذرى والتحريم أجاب الماوردي وصاحب  
 المذهب والروائي وغيرهم وهو المختار قال ولكن محل الوجهين فيما اذا أودع مطلق التصرف مال نفسه  
 والا فيحرم قبولها منه جزاء (فإن) قدر على حفظها (وثق) بإمانته نفسه فيها (استحب) له قبولها لانه من  
 التعاون المأمور هذا اذ لم يتعين عليه فان لم يكن ثم غيره وجب عليه كداء الشهادة لكن بالأجرة قال الرافعي  
 وهو محمول على أصل القبول كإيذنه السرخسي دون اتلاف منفعة ومنفعة حرزه في الحفظ بلا عوض  
 وقبضته ان له أن يأخذ أجرة الحفظ كما يأخذ أجرة الحرز ومنه الفارق وابن أبي عسرون لانه صار واجبا  
 عليه فاشبه سائر الواجبات والمعتمد الأول كظاهر كلام الاصحاب وقد أخذ الاجرة على الواجب كما في  
 سقي اللبا وأركان الوديعة بمعنى الابداع أو بعبودية بمعنى العين المودعة ومودع ووديع وصيغة وقد  
 تقدم الكلام على شرط الركن الأول وهو الوديعة ثم شرع في شرط الركن الثاني والثالث وهما  
 العاقدان فقال (وشرطهما شرط موكل وكيل) لانها استئابة في الحفظ فن حثت وكلته مع ايداعه  
 ومن مع فوكيله مع دفع الوديعة البتة فرج استبداع محرم صيدا أو كافر معصيا ونحوه ثم شرع في بيان  
 الركن الرابع وهو الصيغة فقال (ويشترط صيغة المودع) الناطق باللفظ وهي إما صريح  
 (كاستودعك هذا) أو أودعك أو هو ودية عندك (أو استخففتك أو أئمتك في حفظه) أو أحفظه  
 وأما كناية وتنعقد بهامع الذية كخذه أو مع القرينة كخذه أمانة أما الاخرى فتسكن في اشارته المفهومة ولو  
 علمها كأن قال اذا جاء رأس الشهر فقد أودعك هذا لم يصح كالأمانة كإيذنه في أصل الروضة وجرى  
 عليه ابن القري وقطع الروائي بالصحة وعلى الأول يصح الحفظ بعد وجود الشرط كما يصح التصرف في  
 الوكالة حينئذ فمائدة البطلان سقوط المسمى ان كان والرجوع الى أجرة المثل \* (تنبية) \* ظاهر كلام  
 المصنف وغيره أنه لو دخل شخص الحمام ولم يستفظ الجاني لم يجب عليه الحفظ وهو كذلك فلو ضاعت  
 لم يضمنها وان نام أو قام من مكانه ولا نائب له فان استخففته وقبل منه لم يضمنها وعن القاضي حسين  
 أنه يجب عليه حفظها مطلقا للعادة (والاصح أنه لا يشترط) في الوديعة (القبول) لا الوديعة (اللفظ)  
 ويكتفي بالقبض) لها كافي الوكالة بل أولى عقارا كانت أو منقولا فاذا قبضها تمت الوديعة وظاهر كلام  
 المصنف أنه لا بد في المنقول من النقل ولكن الذي قاله البغوي أنه لو قال هذا وديعتي عندك أو أحفظه  
 فقال قبلت أودعه موضعه كان ايداعا كالمقبض يده وصححه الرافعي في الشرح الصغير ونقل الاذرى  
 عن فتاوى القفال ما يوافقه وهذا هو الظاهر وان قال المتولى لاحتى يقبضه والثاني يشترط القبول لفظا  
 والثالث يفرق بين صيغة الامر كافي الوكالة وعلى عدم اشتراط القبول بشرط عدم الرد كما قاله البغوي  
 قال الماوردي وقسمه ولا تنفرد الوديعة الى علم الوديع بما فيها بخلاف الأمانة لما يميزه من تعريفها  
 فان لم يوجب المالك له بل وضع ماله بين يديه سواء أقاله قبل ذلك أو يد أن أودعك أم لا أو وجب له  
 ووضعه بين يديه ورد له يصح فان ذهب وتركها لم يضمن وان أتم به بان كان ذهابه بعد قبضه المالك وان

قبضها أصار ضمانا إلا أن كانت معوضة للتضياع فقبضها حصة موقوفها عن الضمان فلا يقضي وذهب  
 الوديع مع ترك الوديعة والمالك حاضر كردا \* (تنبيه) \* قضية كلام الشيخين أنه لا بد من لفظة ائتمان  
 من المودع الناطق قال الأذرعى ولم يبعد أن يقال التشرط وجود الفلأ من أحد الجانبين والفعل من  
 الآخر لا علم بمصوول المقصود بذلك فالوقال الوديع أو دعيته مثلا فدفقه له ساكتا كفى كالعارية وعابيه  
 فالشرط الاقضاء من أحدهما وهو حسن ولو قال له شذ هذا يوما وديعة ويوما غير وديعة فوديعة أبدا أو شذ  
 يوما وديعة ويوما عارية فوديعة في اليوم الأول وعارية في اليوم الثاني ولم يبعد به يوم العار فوديعة  
 ولا عارية بل تصرف يده ضمان قال الزركشى فلو عكس الأولى فقال شذ يوما غير وديعة ويوما وديعة  
 فالقبض انهما أمانة لأنه أخذها باذن المالك وليست عقدة وديعة وان عكس الثانية فالقبض انهما في  
 اليوم الأول عارية وفي الثاني أمانة (ولو أودعه صبي أو مجنون مالا لم يقبله) لأن ايداعه كالعدم لعدم  
 أهليته (فإن قيل) المال وقبضه (ضمن) لعدم الإذن المعتبر كالتغيب ولهذا التعليل لا يقال صحح  
 الوديعة لضمان فيه فكذا فأسدها قال السبكي ولا يحتاج أن يقال هو باطل ويغرق بين الغاصد والباطل  
 ولا يبرأ إلا بالرد إلى وليه \* (تنبيه) \* استثنى من تضمينه ما لو شيف هلاكة فأنشده حصة موقوفها له فإنه  
 لا يقضيه وما لو أنلف الصبي وديعة نفسه بلا تسليم من الوديع فإنه يبرأ كما صرح به الرافعي في الجراح قيل  
 الفصل الثاني في المعاملة ولو أودعه عبدا بغير إذن سيده لم يبرأ إلا بالرد إلى سيده (ولو أودع صبي) أو مجنونا  
 (ما لا تناف عنه) ولو بشرط لم يضمن كل منهما ما تلف عنده أدليس عليه حقه وهما كالقوة كمنه بالغ من  
 غير استعانة (وان أنلفه ضمن) ما أنلفه (في الأصح) لعدم تسليمه عليه والثاني لا يجوز إباحه نسباً  
 وسلمه إليه وأجاب الأول بأن البائع أذن في الاستهلاك بخلاف الإيداع \* (تنبيه) \* المرجع في الرضة كإصاها  
 أن الخلاف قولان (والجور عليه بسفه) في إيداعه والإيداع عنده والاستدانة وعدم تضمينه بالتلف  
 عنده وتضمينه بالتلفه (كهي) فيما ذكر \* (تنبيه) \* قضية تقييده بالخبر أن السفينة إذا لم يبحر  
 عليه بخلافه قال الزركشى ويشبه أن يكون على الخلاف في سائر تصرفاته ولو أودع عند رقيق بغير إذن  
 سيده فتلف عنده ما أودعه لم يضمنه كذا أطاعه وقبضه الجرباني بعدم التفريط قال ولا يفارق الرقيق  
 الصبي إلا في هذه الحالة فإن الصبي لا يضمن ولو فرط وأورد على حصره أن الصبي لا يودع عنده أصلاً  
 ويودع عند الرقيق باذن سيده وكلامهما محمول على ما قبله ولله الوديعة وديعة كأمه بناء على أنها عقد  
 وقيل إنها أمانة شرعية فلا يقبل لفائدة لهذا الخلاف أجيب بأن له فائدة وهي أن العين على الأول إنما  
 يجب ردّها بعد الطلب ويجب ردّها على الثاني سالا \* (تنبيه) \* أحكام الوديعة ثلاثة الأول الجواز  
 والثاني الأمانة والثالث الرد وقد شرع في الحكم الأول فقال (وترفع الوديعة) أي ينتهي حكمها  
 (بوت المودع) بكسر الدال (أو المودع) يفضها ويجبر سفه عليه (وجزونه وانحائه) وبغزل الوديع  
 نفسه وبالجود المضمّن وبالأفراط بها لا تخرب وتقتل المالك المالك بها يبيع ونحوه ونحو ذلك كالوكالة  
 ويجب على الوديع الرد إلى الولي في مسئلة الجنون وإلى الوارث في مسئلة الموت والقبض من زوال الائتمان  
 ولو وكل المالك الوديع في إجارتهما فإجرهما وانقضت مدة الإجارة عادت وديعة عند عامة الأصحاب (وأما  
 الاسترداد والرد) أي له ودع بكسر الدال الاسترداد والمودع بقضها الرد (كل وقت) لأن لكل منهما  
 الأمرين كقوله عبارة المصنف وبعبارة المحرر والمودع أن يسترد متى شاء والمودع الرد كذلك فهي  
 أوضح من عبارة المصنف أما المودع فلأنه المالك وأما المودع فلأنه متبرع بالحقق قال ابن القيم وينبغي  
 أن يقيد جواز الرد للمودع بحالة لا يلزمه فيها القبول والاحرم الرد فإن كان بحالة يندب فيها القبول  
 فالرد خلاف الأولى أن لم يرض به المالك \* (تنبيه) \* أمرد بالمصنف الضمير أولاً لأن العطف بأو ثم تاء  
 تانياً قال الزركشى ولا وجبه لذلك ثم شرع في إيجاز الحكم الثاني وهو الأمانة فقال (وأصلها الأمانة) أي



موضوعها على ذلك بمعنى أن الامانة ليست فيها تبعا كالرهن بل هي مقصودة فيها سواء كانت بقبول أم لا  
كالو كالة ولأن المودع يحفظها للمالك فبده كبدته ولو ضمن لرغب الناس عن قبول الودائع فلو أودعه بشرط  
أن تكون مضمونة عليه أو أنه إذا تعدى فيها بالإضمان عليه لم يصح فيها \* (تنبيه) \* فضاة اطلاقهم  
أنه لا فرق في عدم الضمان بين الصحيحة والفاسدة وهو كذلك كما هو مقتضى القاعدة قال في الكافي ولو  
أودعه بهيمة وأذن له في ركوبها أو ثوبا وأذن له في لبسه فهو أيداع فاسد لانه شرط فيه ما ينافي بمقتضاه  
فلو ركب أو لبس صارت عارية فاسدة فإذا تلف قبل الركوب والاستعمال لم يضمن كما في صحيح الإيداع  
أو بعده ضمن كما في صحيح العارية (وقد تصير) الوديعة (مضمونة) على الوديع بالتقصير فيها وله  
أسباب هي: منها المصنف (بعارض منها أن يودع غيره) ولو ولده أو زوجته أو عبده أو قاضيه  
(بلاذن) من المودع (ولا عذر) له (فيضمن) لأن المودع لم يرض بما نفعه غيره ولا بد من استئذني  
السبكي ما لو طالت غيبة المالك أي وأتجر من الحفظ كما في التهمة فأودعه الوديع القاضي \* (تنبيه) \*  
قول المصنف يضمن أي صار طريقا في الضمان لأن للمالك أن يضمن من شل من الأول أو الثاني فإن ضمن  
الثاني وهو جادل بالحال رجح على الأول بخلاف العالم لانه غائب لا مودع أما إذا أودعه العذر كرض  
أوسر فانه لا يضمن ولا فرق بين سفر الضرورة وغيره على الصحيح نعم قال الأذري ينبغي أن يكون مباحا  
(وقيل ان أودع القاضي الأمين (لم يضمن) لان أمانة القاضي أظهر من أمانته (وإذا لم يرل) يضمن  
أوله وكسر ثابته (يده) ولا نظره (منها جازت الاستعانة بمن يحملها) معه ولو أجنبيا (الى الحرز أو يضعها  
في خزانة) بكسر الخاء بخطه موضع يخزن فيه (مشاركة) بينه وبين الغير كالإيداع به لجر يان العادة  
بذلك كالمواضع في سقي البهيمة وعافها فإن كانت بمنزله فخرج حاجته واستحفظنا عليها فاعتصم به  
وهو لا يحفظها في عوداته لم يضمن وإذا قطع نظره عنها ولم يلاحظها فكذلك كما صرح به الفواراني وقال  
انه الذي يشعر به لحوى كلام الأئمة قال السبكي والمتبع في ذلك العرف فالملوك والامراء أموالهم في  
خزائنهم بأيدي خزان لهم والعرف فاض بانها في أيديهم وإن كانت في غير مسكنه ولم يلاحظها ضمن  
لتقصيره أما إذا استحفظا غير ثقة أو من لا يختص به فله الضمان (وإذا أود) الوديع (سفرا)  
ولو قصير أو قد أخذ الوديعة حضرا (فابرد) (الى المالك أو وكيله) مطالعا أو وكيله في استرداده خاصة  
لخرج من العهدة فإن دفع لغيره ضمن في الأجنبي فطاعا وفي القاضي على الأصح لانه لا ولاية للعالم عليه  
\* (تنبيه) \* لا يخفى أن له دفعها الى ولي المودع وعليه الجنون أو سفه طرأ لانه قائم مقامه (فان فقد هما)  
أي المالك ووكيله لغية أي إسافة قصر كجنته من الرفعة أخذوا من كلامهم في عدل الرهن (فالقاضي)  
أي يرد مالها إليه أي إذا كان أمينا كإتقائه الأذري عن تصريح الأصحاب ويلزمه القول في الأصح وإن كان  
سفرا لا حاجة لانه نائب الغائبين وكذا الأشهاد على نفسه بقبضها كما قاله الماوردي قال الشيخ أبو حامد  
وأنما يحتملها الى الحساب بعد أن يعرف الحال ويأذن له فلو جعلها ابتداء قبل أن يعرفه ضمن ولا شك أنه  
لو أمره القاضي بدفعها الى أمين كفي كما قاله الزركشي ولا ينعين عليه أن يتسلها بنفسه ولو كان المالك  
محبوسا بالبلد وتعدى الوصول اليه فكأن الغائب كما قاله القاضي أبو الطيب ويقاض بالحس التوازي ونحوه  
و بالمالك عند فقد وكيله ولا يلزم القاضي قبول الدين ممن هو عليه ولا المصوب من غلبه للغائب فيها  
لان بقائه كل منهما أحفظ للمالك لانه يبقى مضمونا له ولان الدين في الذمة لا يتعرض للتلف وإذا تعين  
تعرض له ولان من في يده العين ينقل عليه حفظها (فان فقد) أي القاضي أو كان غير أمين (فأمين)  
يردها اليه بأنقضاء المودع وغيره لا يتضرر بتأخير السفر ويجب عليه الأشهاد في أحد وجهين رجحه ابن  
الملقن فان الأمين قد ينكر أن ترك هذا الترتيب ضمن اعدوله عن الواجب عليه \* (تنبيه) \* قضية كلام  
المصنف أنه لا رتبة في الاختصاص بعد الأمين وهو كذلك وأغرب في الكافي فقال فان لم يجد وسله الى

فاسبق لا يصير منامنا في الاصح (فان دفعنا موضع) ولو جازا (وسافر ضمة) لما لانه عرضها للاخذ  
 هذا اذا لم يعلم به من ذكره في قوله (فان أعلم بها أمينا) يجوز الابداع عنده كفي الروضة (يمكن  
 الموضع) الذي دفت فيه وهو حرز مثله (لم يضمن في الاصح) لان ما في الموضع في يد ساكنه فكأنه  
 أودعه اياها بشرطه فقد القاضى الامين وقد علم من ذلك أن المراد الدفع الى القاضى أو اعلامه به أو الدفع  
 الى الامين أو اعلامه به والثاني يضمن لان هذا اعلام لا ابداع لعدم التسليم فان أعلم أمينا لا يجوز الابداع  
 عنده ضمن كفي الروضة وهذا الاعلام ليس بالشهاد على الاصح بل اتمان حتى تكفي فيه امرأة  
 \* (تنبيه) \* قوله أعلم بها يشعر أنه لا يشترط رؤية الامين لها وبه صرح الماوردي وقوله يمكن ليس  
 بقيد فان مراقبة الحارس لها كالسكنى وخرج بقوله وهو حرز مثله ما لم يكن كذلك فانه يضمن باجرأوان  
 أعلم بها غيره كما قاله الماوردي ومنه وارض الضمان السطر كما قال (ولو سافر بها) من حضر  
 (ضمن) وان كان الطريق أمنا وتلفت بسبب آخر كتنصيره بالسطر الذي حرزه دون حرز الحضر  
 أمواله أودعها المالك مسافرا فسافر بها أو متجعا فاتجبع بها فلا ضمان لرضا المالك به وله اذا قدم من  
 سفره أن يسافر بها ثانيا لرضا المالك به ابتداء الا اذا دلت قرينة على أن المراد احرازها بالبلاد فيمتنع  
 ذلك كذكره القاضى وغيره ثم استثنى من الضمان بالسفر قوله (الا اذا) أراد سفره (وقع حربى)  
 أو غزى (أو غارة وعجز) عند ذلك عن يدفعها اليه (كأن) أى بالترتيب الذى (سبق) فلا يضمن  
 اقسام العذر بل يلزمه السفر بها في حالة الخوف عليها فان لم يسافر بها كان مضيعا لها قال الشيخان ويجوز  
 أن يقال ان كان احتمال الهلاك في الحضر أقرب منه في السفر فله السفر به او نقل الاذرى عن الدارمي  
 ما يؤيد وهو حسن \* (تنبيه) \* مقضى كلام المصنف أنه لا بد في نفي الضمان من اجتماع الامرين  
 العذر والذكر والجزم عن يدفعها اليه وليس مرادا بل الجزم كاف فلو سافر بها عند الجزم من غير عذر  
 من حربى ونحوه لم يضمن على الاصح لا لابتطاع عن مصالحه وتفرغ الناس عن قبول الودائع فان حدث  
 له في الطريق خوف أقام بها فان هجم عليه قطع الطريق فطردها بضعة ليصقلها فضاقت ضمن  
 وكذا لو دفتها خوفا منهم عند اقبالهم ثم أضل موضعها كما قاله القاضى وغيره اذ كان من حقه أن يصبر حتى  
 تؤخذ منه نصير مضبوطة على أخذها (والحريز والغارة في البقعة والشراف الحرز على الحراب)  
 ولم يجد حرزا هناك ينقلها اليه ونحو ذلك من سائر الاهازير (أعذار كالسفر) في جواز الابداع عند  
 غيره من غير ضمان عليه \* (تنبيه) \* الغارة لغة قليلة والانقص الاغارة ومن عوارض الضمان ترك  
 الانباء كما يعلم من قوله (واذا مرض) مرضا (نحوها فلا يردها الى المالك أو وكيله) المطلق أو في بعضها  
 قال الاذرى والظاهر أن كل حالة تعتبر فيها الوصية من الثلث كما سبق كالمرض والخوف فيجاء بها اه  
 وفي الشرح والروضة هنا وفي معنى المرض هنا الحبس ليقول وقد مر في الوصية ان الحبس لا يقتل ليس  
 بخوف ونقدم الفرق هناك بين البابين فليراجع (والا) بان لم يمكن ردها الى أحدهما (فالحاكم)  
 الامين بردها اليه ان وجده أو يوصى بها اليه (أو) بردها ان لم يجد الحاكم (الى أمين أو يوصى بها)  
 اليه كالأراد سفره \* (تنبيه) \* تنصية كلامه لولا ما قدرته التخيير بين الامور الثلاثة وليس مرادا  
 وحاصل ذلك انه يخير عند القدرة على الحاكم بين الدفع اليه والوصية له وعند الجزم بين الدفع لامين  
 والوصية له ولعله إنما أطلق استغناء بما قدمه في أنه لا يردها عند أمين الا عند فقد القاضى والمراد  
 بالوصية الاعلام به او وصية بما يعجزها أو يشير ليعتقها من غير أن يخرجها من يده أو يأمر بالرد ان مان  
 ولا بدع ذلك من الاشارة كفي الرافعى عن الغزالي وأسقطه من الروضة وجزمه في الكفاية فان اقتصر  
 على مئذى ودبعة فكأن لم يوص فان ذكر الجنس فقال عندى ثوب فلان ضمن ان وجد في تركه، أو ثوب  
 منه بغيره في البیان وان وجد ثوب واحد ضمن أيضا في الاصح ولا يدفع اليه الثوب الموجود وقبل تبين

الثوب الموجود (فإن لم يسهل) شيئاً مما ذكر في محله (ضمن) لتقصيره فإنه عرضها للفوات لان  
 الوارث يعتمد بدهو بدعيها لنفسه وكذلك الوأوصى إلى فاسق أو أودعه \* (تنبيهه) \* محل الضمان بغير  
 ايصاعا ابداع اذا تلفت الوديعة بعد الموت لافله على ما صرح به الامام ومال إليه السبكي لان الموت كالسفر  
 فلا يقق الضمان اليه وهذا هو المعتمد وقال الاسنوي أنه بمجرد المرض يصير ضمانها حتى لو تلفت  
 باقية في مرضه أو بعد صحتها كسائر أسباب التقصيرات ومحله أيضاً في غير القاضي أما القاضي  
 اذا مات ولم يوجد مال الينيم في تركته فلا يضمنه وإن لم يوص به لانه أمين الشرع بخلاف سائر الامناء  
 ولعموم ولايته قاله ابن الصلاح قال وانما يضمن اذا فرط قال السبكي وهذا تصريح منه بان عدم ايصاعه  
 ليس تلميحاً وان مات عن مرض وهو الوجه وظاهر أن الكلام في القاضي الأمين ونقل التصريح به  
 عن الماوردي أصابره فيضمن فعلموا الضمان فيما ذكر ضمان التعدي بترك المأمور لضمان العقد كما  
 اقتضاه كلام الرافعي (الإذالم يتمكن بان) أى كأن (مات بقائه) أو قتل غيلة فلا يضمن لعدم تقصيره  
 \* (تنبيهه) \* هذا الاستثناء منقطع فإنه لم يدخل في قوله واذا مرض بخوفاً ولو لم يوص فادعى صاحبه  
 أنه قصر وقال الوارث لعلمها تلفت قبل أن ينسب إلى التقصير فالتظاهر كما قال الامام وأقراء براءته منه قال  
 الاسنوي وهذا انما قاله الامام عند جزم الوارث بالتلف فاما عند ذكره احتمالاً فإنه صحح الضمان اه  
 اسكن شيئاً جعل هذا من الجزم وصورة عدم الجزم بقوله بان قال عرفنا الايداع لسكن لم أدر كيف كان  
 الامر وأنا أجوز أنها تلفت على حكم الامانة فلم يوص به الا ذلك فيضمنه لانه لم يدع مسقطاً وصحح السبكي أنه  
 لا يقبل قولهم في دعوى التلف والرد الإيمنة وسائر الامناء كالمودع في هذا الحكم وقد أنفى ابن الصلاح  
 بان العامل اذا مات ولم يوجد مال الفراض بعينه في يده ضمن وهو أولى بالتضمن من المودع لان الوديعة  
 ليس له التصرف فيها بخلاف القراض (ومنها) أى عوارض الضمان (اذا نقلها من محله) إلى محله أخرى  
 (أو) من دار إلى (دار) أخرى (دونها في الحرز) ولو كان حرز مثلاً ضمن لانه عرضها للتلف سواء أتمها من  
 النقل أم عينه. تلك المحلة أم أطلق بعينين كالتأتم فر بيتين لاسهر بينهما ولا خوف كما يؤخذ ذلك من  
 إطلاق المصنف نكح يستثنى من إطلاقه ما لو نقلها بظن المالك فلا يضمن كما قاله في الكفاية بخلاف  
 ما لو انتفع به اطمأن أنها ملكه فتلفت فإنه يضمن كما نقله في أول باب الغصب عن الامام وأقراء (والا) بان  
 تساوياً في الحرز أو كان المنقول اليه أحرز (فلا يضمن) لعدم تفریطه وخرج بدار ما لو نقلها من بيت إلى  
 آخر في دار واحدة أو خان واحد فلا ضمان وإن كان الاول أحرز كما قاله البغوي ونقلها من كيس أو  
 مسندوق إلى آخر ان كان ذلك للمودع فحكمه كالبيت في النقل وإن كان للمالك تقصره فيها بالنقل  
 الجرد ليس بضمن إلا ان قض الختم أوقع العقل فيضمن في الاصح \* (تنبيهه) \* يستثنى من عدم  
 الضمان مسائل منها ما لو نقلها والطار يق بخوف ومنها ما لو نقلها المالك عن النقل ونقل بلا ضرورة  
 ومنها ما لو تلفت بسبب النقل كأنه داه الدار المنقول اليها قال الرافعي والسرقة من المنقول اليه كالانعدام  
 قاله البغوي والمتولى ومنها ما لو كان الحرز المنقول منه ملك الوديعة ملكاً أو اجارة أو اعارة وإن كان  
 المنقول اليه أحرز اذا لم يخف الهلاك فإنه يضمن في هذه المسائل كلها (ومنها) أى عوارض الضمان  
 (أن لا يدفع متلفاتها) لوجوب الدفع عليه مع القدرة لانه من حفظها \* (تنبيهه) \* يستثنى من ذلك  
 ما لو وقع في خزانة الوديعة حريق فبادر لنقل أمتعه فاحترق الوديعة لم يضمن كما لو لم يكن فيها الا  
 ودائع فبادر لنقل بعضها فاحترق ما تأخر نقله كما نقله في الروضة كاصلها آخر الباب عن فتاوى الفقهاء  
 (قلو أو دعه دابة فتركها عالمها) باسكان الادم على المصدر أو سفيها مدة يموت مثلاً فيها بترك ذلك  
 (ضمنه) هاوإن لم تحت كأضرح به في الروضة كاصلها ونقله المصنف في نكته عن البغوي سواء أمره  
 المالك بعقلها وسفيها أم سكت لتعديده فإنه يلزمه ذلك لحق الله تعالى وبه يحصل الحلف الذي يلزمه

بقولها وتختلف المدة باختلاف الحيوانات والرجوع الى أهل الخبرة بها فان ماتت دون المدة لم يضمنها  
 الا اذا كان بها جوع او ضل سابغ وعلم فيصنعها كما هو قضية كلام الروضة واسلمها ونفسل يضمن  
 القضاة ورجعه ابن القري لانها تملك بالامرين وبؤيد الاول بالوجوع انسانا وبه جوع سابق ومنعه  
 الطعام او الشراب مع علمه بالحال فانه يضمن الجميع (فان نساء) عن الطعام او الشراب فمات بسبب  
 ترك ذلك (فلا) يضمن (على الصحيح) لانه في انقضاءه وكما لو قال اقتل دابتي فقتلها والثاني يضمن  
 اذا حكم لنيه عما اوجبه الشرع \* (تنبيه) لو كانت الدابة ملكا فغيره كان اودع الولي حيوان  
 محبوره قال الزركشي في شبهه ان شبهه كالعديم وسبقه اليه الاذرى وقيد به لم يودع بالحال أى لقرار  
 الضمان والا يضمن مطلقا وهذا ظاهر والخلاف المذكور في المتن في التضمن وعدمه كما ذكره أما التأميم  
 فلا خلاف فيه لمرة الروح فقلبه ان يأتى الحاكم ليبيع المالك على عائلها وسبقها ان كان حاضرا  
 او يأتى له في النفقة ابرج مع عليه ان كان غائبا هذا اذا نساء لاله فان كان كفواً أو نعمة لزمه امتثال  
 نبيه فلو نساء وفعل قبل زوال العلة ضمن كذا أطلقه قال ابن شهاب ويبنى ان يقيد الضمان بما  
 اذا لم يملكها (وان أعماه المالك علقها) بفتح الهمزة اسم المالك كقول وللم يملكها (علقها) في الاصح ويجوز  
 أعلقها (منه) والادراجعه أو وكيه) اي ترددها أو يعلو عليها أو يعلفها (فان فقتلها) بالثنية يجعله أى المالك  
 أو وكيه قالوا كم يراجعه ليقترض على المالك أو يجرها أو يصره الاجرة في مؤنتها أو يبيع جزأها  
 أو جميعها ان رآه قال الامام والقدر الذي يعلقها على المالك هو الذي يصره من الثمن والنعيب لا يملك  
 به السهم فان فقد الحاكم نعلما في ذلك بنفسه وأشهد لبرج مع فان لم يشهد لبرج مع في أحد وجهين هو  
 المقتدر كما في هرب الجمل فتم لو كانت راعية قال الزركشي فالظاهر وجوب نسيجها مع نفقة فلوانفق عليها  
 لم يرجع أى اذا لم يتعدو عليه من نسيجها معه والا فبرج مع (ولو يبعها) أى الدابة (مع من)  
 أى أمين (يسبقها) أو يعلقها حيث يجوز اخراجها لذلك (لم يضمن في الاصح) بل يريان العادة بذلك  
 والى ان يضمن لانها من حرزها على يدهم لم يأتها المالك \* (تنبيه) محل الخلاف اذا كان المبعوث  
 معه أمينا كالمروءة والخوف والوديع لا يخرج دوابه للسنى أو كونه لا يسقى وعادته سقى دوابه فمع غير الامين  
 والخوف يضمن فلعلم ومع اخراج دوابه للسنى أو كونه لا يسقى دوابه بنفسه لا يضمن قلعا وقول المصنف  
 دابة فديهم أنه لو أودعه فخلوا ولم يأمره بسقيه فتركه لا يضمن وهو أحد الوجهين في الروضة واسلمها بلا  
 ترجيح صححه الاذرى وقرى بعمرة الروح قال والظاهر أن محل الوجهين قبل الاشراب يبروق وبه ما لم  
 يبه عن سقيه وان أودعه حنطة أو أرزا أو نحو ذلك فوقع فيه السوس لزمه الدرع فان تدبر بابه الحاكم  
 فان لم يجد تولاه بنفسه وأشهد كما قاله في الاوزار ولو ترك شخص عند صاحب الحان مثلا سحارا وقال له  
 اسفله كبلات يخرج دلا حنطه فخرج في بعض غفلته لم يضمنه لانه لم يصر في الحنطه المعتاد (وعلى المودع)  
 بفتح الدال (تربض ثياب الصوف) ونحوه كشرو و برونز مركب من حرر و صوف ولبسوكذا  
 بسا وأكسية وان لم تسم ثيابا عرفا (ليرج كبلات يفسدها الذود وكذا) عليه أيضا (لبسها) بنفسه  
 ان لاق به (عند حاجتها) لتعقب بها وانحة الادنى فتدفع الذود فان لم يفعل ففسدت ضمن سواء أمره  
 المالك أم سكنت فان نساء المالك عن ذلك أو لم يعلم به الموديع كان كانت في صندوق مغفل فلا ضمان أما  
 ما لا يليق به لبسه لضيقه أو صعره أو نحو ذلك فالظاهر كما قاله الاذرى أنه يلبسه من يليق به لبسه بهذا  
 القصد قدر الحاجة والاحتفاء ولو كان لا يجوز له لبسه كان كان خزا مركبا من صوف وحرر والاكثر حرر  
 ولم يجد من يلبسه ممن يجوز له لبسه أو وجد ولم يرض الا باجرة هل يجوز له لبسه لم أر من ذكره والظاهر  
 الجواز ولو كانت ثياب الصوف كثيرة يحتاج لبسها الى طول زمن يقابل باجرة هل له أن يرفع الامر الى  
 الحاكم ليحمله اجرة في مقابلة لبسه لم أر من ذكره أيضا والظاهر أن له ذلك اذا بلغه أن يسهل ذلك فنعته

بجائنا كالحرز قول الأذرى وكثر الصوف تشبه الدابة وتسيرها العتاد عند انحطافها من الزمانة  
 لعلول وقرفها وجعل الركنى هذا مثلا وجعل النابض خوف الفساد (ومنها) أى عوارض الضمان  
 (أن يعدل) فى الوديعة (عن الحفظ المأمور) به فيها (وتأنت بسبب العدول) عنه الى الوجه المعدول  
 اليه (فبضم) لان التالف حصل من جهة المخالفة (فلا) عدل كأن (قال) له (لا ترد) أى لاتتم  
 (على الصندوق) الذى فيه الوديعة (فرقد وانكسر بقله وتلف ما فيه) بانكساره (ضمن) لتألفته  
 المؤدية الى التالف (وان تلف بغيره) أى بسبب غير الانكسار كسرقة (فلا) يضمن (على الصحيح)  
 لانه زاد خيرا ولم يأت التالف مما جاء به والثانى يضمن لان رقبته عليه نوعا السارق نفاسة ما فيه فبقصد  
 \* (تنبه) \* صورة المسئلة اذا كان في بيت محرز وأخذ السارق أمتا لم يسرق ما فيه من الصراف من جانب  
 كان يرقد فيه ان لم يرقد عليه فانه يضمن لانه اذا رقد عليه فقد أدخل جائب الصندوق ورعا لا يمكن  
 السارق من الاخذ اذا كان بجانبه بخلاف ما لو سرق من غير الجانب المذكور (وكذا) لا يضمن (لوقال)  
 له (لا تقفل) بخلاف مضومة وفاء كسورة (عليه) أى الصندوق أصلا فأنقل عليه أو أقفل عليه فغلا  
 فغلا فأنقل عليه (فقالين) أولا تقفل عليه فقلين أولا تعلق باب البيت (فانظروا) أو أغلق الباب  
 يضمن فى هذه الصور على الأصح لانه زاد احتياطا والثانى يضمن لانه أغرى السارق به \* (تنبه) \* محل  
 التلافى فى بلد لم تجر عادته بم ذلك كما قاله صاحب المعين والافلاحة ان حريا (ولوقال له اربط الدراهم)  
 بكسر الواحدة فى المشهور وحتى ضمها (فى مكان) أى شدّها فيه وجعلها كجمل (فامسكها فى يده فثقلت  
 فالذهب أنها ان شاعت بنوم وتبين) أى أدبىان كفى الحرر (ضمن) لحصول التالف من جهة  
 الخالفة لانها لو كانت مبرومة لم تضع بهذا السبب (أو) تلفت (بانذغاب) لها من يده (فلا)  
 يضمن لان اليد أمتنع للغصب حينئذ والمطريق الثانى اطلاق قولين والطريق الثالث ان اقتصر على  
 الامسالة ضمن وان أمسك به روبا لم يضمن وعلى الأول اذا امتثل أمره وبطلها فى الحكم لم يكف  
 معه امساكها باليد بل ان كان الرطب من خارج الحكم فآخذها القاطع ضمن لان فيه اظهارها وتنبه  
 القاطع واغراءه عليه السهولة فطاعه أو حمله عليه حينئذ لان استمرات بالحلل العدة وضاعت وقد احتاط  
 فى الرطب فلا ضمان لانها اذا انحلت بقيت الوديعة فى الحكم أو كان الرطب من داخله فبالعكس فيضمنها  
 ان استمرات انتاثرها بالانحلال لان أخذها القاطع لعدم تنبهه فان قبل المأمور به بمطابق الرطب وقد أفى  
 به فلا ينظر الى جهة التالف بخلاف ما اذا عدل عن المأمور به الى غيره فحصل به التالف أجيب بان الرطب ليس  
 كافيا على أى وجه فرض بل لابد من تضمه الحفظ ولهذا الورب رطبا غير محكم ضمن وان كان لفظ الرطب  
 يشمل المحكم وغيره فان قيل لوقال احفظ الوديعة فى هذا البيت فوضعتها فى زاوية منه فأنتم دمت  
 عليه لا يضمن ولا يقال لو كانت فى زاوية أخرى لسمت أجيب بان لفظ البيت متناول اسكن من زواياه  
 والعرف لا يختص موضعا منه ولو كان عليه قيصان فربط فى الختانى منهما لم يضمن سواء أربطها داخل  
 الحكم أم خارجة كالجحش الذى ركضى لا تتفاء المعنى المذكور (ولو جعلها فى جيبه) الذى فى جنب قبضه  
 أوليه أو غير ذلك (بدلا عن الرطب فى الحكم لم يضمن) على الأصح لانه أحرز الا اذا كان واسعا غير  
 مزور فبضمن لسهولة تناولها باليد منه وقيل يضمن لمطابق المخالفة (وبالعكس) أى أمره بوضعها  
 فى الجيب فربطها فى الحكم (ضمن) قطعا لان الجيب أحرز منه لانه قد يرسل الحكم فتسقط (ولو أعطاه  
 دراهم بالسوق ولم يبين كيفية الحفظ) فيها (فربطها فى كفه) أو نخوة كعلى تسكنه كما قاله القاضى حسين  
 أو على طرف ثوبه (وأمسكها بيده أو) لم يربطها بل (جعلها فى جيبه) الضيق أو الواسع المزور (لم  
 يضمن) لانه احتاط فى الحفظ أما اذا كان الجيب واسعا غير مزور فانه يضمن كالمسهولة أخذها منه  
 باليد قال الماوردى وكذا لو كان الجيب مثقوبا ولم يعلمه فسقطت أوصافه بين يديه ولم يشعر بها

مسقط منها وفي الكافي في باب الغصب اذا كان النقيب موجودا عند جعلها فيه ضمن وان حدث  
 بعد فلا \* (تتبعه) \* اؤهم كاذمه أنه لو اتهم على الرضا عن غير ما سألته بشمن قال في الروضة كاصها  
 وقياس ما سبق النذر لكيفية الربط وجهه الثالث ولو وضعها في مكان ولم يربطها فمقتات فان كانت خفيفة  
 لا يشعر بها ضمن لتفریطه في الاحراز وان كانت ثقيلة يشعر به المضمن فانه الماردى هذا اذا لم يكن  
 بقله فلو انقضت كاهن فمقتات ضمن وان كان سهوا قاله القاضى ولو وضعها في كور عسلته ولم يشدها ضمن  
 وخرج بالسوق مالوا أعطاه درهم في البيت وقال احفظها فيه فانه يلزمه الحفظ فيه فورا فان أخرها لماع  
 ضمن وان لم يحفظها فيه وربطها في مكان أو شدّها في عضده لاسمالي أضلعه وخرج بها أو لم يخرج وأمكن  
 احرازها في البيت ضمن لان البيت أحرز من ذلك بخلاف ما اذا شدّها في عضده ممالي أضلعه لانه أحرز  
 من البيت قال الأذرى ويجب تنقيده بما اذا قال احفظها في البيت اسماء به لو لم يقل ذلك جازله أن يخرج  
 به سارطة ويشبهه أن يكون المخرج فيه الى المادة اه وهذا هو القاهر (وان أمسكه أيده  
 لم يضمن ان أشدها غلب وضمن ان تاهت بفعله أو نوم) لتقصيره (وان) دفع اليه درهم  
 بالسوق (قال احفظها في البيت فأيض اليه) فورا (ويحرزها فيه) تحب وصوله (فان أخرها  
 به رخصين) لتفریطه قال السبكي وينبغي أن يرجع فيه الى العرف وهو يختلف باختلاف تقاسم  
 الوديعة وماول التأخير وضدها وقال الفارقي ان كان من علمه القود بالسوق الحارفت معلوم  
 لاستعماله بقاؤه وغيرها فأنجزها الى ذلك الوقت لم يضمن فان لم يخرجها عنه بالعود لاله وقت معلوم في المضي  
 الى البيت فأنجزها ضمن هذه عند الاطلاق فلما اذا قال احرزها الآن في البيت فقل وان أخرها ضمن مما بقا  
 اه قال الأذرى وهذا هو من جهة العرف لكن المقول في الشامل وحالة الرباطي وغيره اه عن  
 النص من غير مخالفة برده فانهم قالوا وقاله وهو في سائرته احملها الى بيتك لزمه أن يقوم في الحال  
 ويحملك اليه فلو تركها في سائرته ولم يحملكها الى البيت مع الامكان ضمن اه وهذا هو المعتمد ولا انفار الى  
 عاذنه لانه هو الذى ألزم نفسه ذلك ولذلك قال به منهم ثلاثة أحرف شعبة \* ملاد الضمان وطاه الطلاق  
 وواو الوديعة ولو قال احفظها هذا في بيتك بغاية في يساوه ضرر وبالعكس لا يضمن لان المبيع أحرز  
 لانها تستعمل أكثر غالبا قال الأذرى لكن لو كان للمخالفة ضمن وقضية التعليل أنه لو كان أعسر  
 بعكس الحكم وأنه لو كان بهل به - اعلى السواء كفا سواء (ومنها) أى عوارض الضمان (ان  
 يضمها بان يضمها) بغیر ان مالكمها (في غير حرز مثلاً) ولو قصد بذلك إخفاءها لان الودائع أمور  
 يحفظها في حرز مثلاً (أو يدل) يضم الدال (عليها سارفا) بان يعين له مكانها وتضيق بالسرق كما  
 في الروضة وأصلها (أو) بدل عليها (من مصادر المالك) فيها بان يعينه وموضعها فضاحت بذلك لتفاد  
 ذلك للحفظ بخلاف ما اذا علم بها غيره لانه لم ياتزم حفظها ولو بخلاف ما اذا ضاعت بغیر ذلك أو به ولم يبين  
 موضعها ولو أعلم بها وغيره لاشئ على غيره عليه هو الضمان لاسر \* (تتبعه) \* قضية كلام المصنف  
 أنه يضمن ولو أعلم الماد بها مكرها وهو كذلك قال السبكي وهذا يجب القطع به وفريقين وبين الحرم  
 اذ دل على صيد حيث لم يضمن بان الوديع اتهم الحفظ بخلاف الحرم وحل الزركشى نقل الماردى عن  
 مذهب الشافعى أنه لا يضمن على فراو الضمان لأنه لا يكون ضامنا وقضية كلامه أيضا حصر النصيب فيها  
 ذكره وليس مرادا بل منه الضياع بالنسيان ومنه ومنها في حرز ثم يفسده ومنه ما لو قعد في الطريق ثم قام  
 ونسى الوديعة ولو عين المالك الوديعة طرفا من ظروفه فحفظها الوديع منه الى غيره منها وهو مساره  
 أو أعلى منه لم يضمن لان الفارق والنفرد وديعتان وليس فيها لاحفظ أحد من حرز والاخر  
 في آخر وان كان الثاني دون العين ضمن وان كانت الفاروق الوديع فكماليوت فيها لم يضمن  
 عن دخول أحد عليها أو عن الاستعانة على حفظها بتعارس أو عن الاخبار بها سائفا فيه ضمن ان

كان أخذها الداحل عليها أو الحارس لها أو تالفت بسبب الاخبار وان لم يعين، ووضعها وان أخذها  
 غسبر من ذكر أو تالفت بسبب الاخبار فلا ضمان فقول العبادى ولو سأله رجل هل عندك لفلان  
 ودبسة وأخبره ضمن لان كتمانها من حفظها محمول على الضمان بالأخذ بسبب آخر (فلو أكرهه)  
 أى الوديع (نظام) على تسليم الوديعه (حتى سلمها اليه فلا مالك تضمينه) أى الوديع (فى الاصح)  
 لتسليمه والضمان يستوى فيه الاختيار والاضطرار (ثم يرجع) الوديع (على النظام) لاستيلائه  
 عليها والثانى ليس له تضمينه الا كراه وبطالب النظام وعلى الاول له المطالبة النظام أيضا يخرج  
 بقوله سلمها اليه مالو أخذها النظام بنفسه فهو من غير دلالة والضمان عليه ففما جزا فان قبل رج  
 المصنف فيما لو أكره الصائم حتى أكل عديم الفطر مع موافقته على ترجيح التضمن هنا فلا كان  
 هنا كذلك أجب بان هنا استيلاء على ملك الغير فضمانه وفى الصرم فعله كالأفعل لان الحق فيه لله تعالى  
 ويجب على الوديع انكار الوديعه عن النظام والامتناع من اعلامه بها جوده فان ترك ذلك مع القدرة عليه  
 ضمن وله أن يحلف على ذلك بالحقه حفظها قال الاذرى ويجه وجوب الحلف اذا كانت الوديعه رقيقا  
 والنظام يريد قتله أو الفجور به ويجب أن يورث في عينة اذا حلف وأمكنه التورث وكان يعرفه التلا يحلف  
 كاذبا فان لم يورثه عن عيته لانه كاذب فيها فان حلف بالطلاق أو العتق مكرها عليه أو على اعترافه لحلف  
 حنث لانه فدى الوديعه بزوجه أو رقيقه وان اعترف بها وسلمها ضمه لانه فدى زوجته أو رقيقه بها ولو  
 أعلم الاصول بمكانم افضاعت بذلك ضمن لمنافاة ذلك للحفظ لان أعلمهم بانهم عنده من غير تعيين مكانم افلا  
 يضمن بذلك (ومنها) أى عوارض الضمان (أن يتفقد بها ان يلبس) الثوب مثلا (أو يركب) الدابة  
 (خيلانية) بخاء مجبة أى لا ماذر فيضمن لتعديبه قال المنولى ومنه القراءه فى الكتاب وخروج بقوله خيانه وكرب  
 الجوح لاسقى أو خوف الزمانة عليها ولبس الصوف ونحوه لدفع الدرد ونحوه ومالو أودعه خائما وأمره  
 بلبسه فى خنصره فجعله فى بنصره فإنه لا يضمن لانه أحرز لسكونه أغلظ الان جعله فى أعلاه أو فى وسطه  
 أو انكسر لغلظ البنصر فيضمن لان أسفل الخنصر أحفظ من أعلى البنصر ووسطه فى غير الاخيرة ولله تعالى  
 فى الاخيرة وان قال له اجعله فى البنصر فجعله فى الخنصر فان كان لا ينتهى الى أصل البنصر فالذى فعله أحرز  
 فلا ضمان والا ضمن ولو لم يامر بشئ فوضعه فى الخنصر لا غيرها ضمن لانه استعماله بلا ضرورة بخلاف مالو  
 وضعه فى غيرها لان ذلك لا يبعد استعماله ان قصد بلبسه فيها الحفظ لم يضمن وغير الخنصر للمرأة فى  
 حفظها للختام كالخنصر لانها قد تختتم فى غيره قال الاسنوى والحنثي يحتمل الحافه بالرجل اذا لبس الختامة  
 فى غير خنصره لان الإلام عدم الضمان ويحتمل مراعاة الاغلاظ هنا وهو الخنفة بالرأى كإغلاظنا فى إيجاب  
 الزكاة فالحقناه بالرجل اه وهذا الثانى هو المنجيه \* (تنبيه) \* يستثنى من مفهوم قول المصنف خيانة مالو  
 استعمال الوديعه ظنا أنها ملكه فيضمن مع أنه لا خيانة كفى للروضة وأصلها فى باب الغصب عن خرم  
 الامام (أو يأخذ الثوب) من محله (اللبسه أو الدراهم) من محلها (لبنفقتها) غير طان انما ملكه  
 (فيضمن) بما ذكر وان لم يلبس ولم يتفق لان الثوب بنية التعدى فان قاف المأخوذ فى يده ضمنه فان  
 مضت فى يده مدة بعد التعدى وجب عليه أجر مثل تلك المدة فيحمل قول المصنف فيضمن على أن ذلك صار  
 مضى وناعاه كالمغصوب حتى يتناول ضمان العين فى صورة الناف والاجرة عند مضى المدفوع على ذلك حل  
 المصنف فى نكته كلام التنبيه أما اذا أخذها ظانا أنها ملكه فإنه لا يضمنها الا ان انتفع بها كإمر  
 \* (تنبيه) \* احترز بقوله الدراهم مالو أخذ بعضا كان أخذ منها درهمه ينتفع به فان رد بده  
 اليها لم يملكه المالك الا بالرفع اليه ولم يبرأ من ضمانه ثم ان لم يتبرع عنها ضمن الجميع لحاظ الوديعه بمال  
 نفسه وان تبرع عنها فالباقي غير مضمون عليه وان تبرع عن بعضها فلها فتمتله بصفة كسواد وبيض وسكة  
 ضمن مالا يتبرع خاصة وان رده بعينه اليها يضمن غيره من بقية الدراهم وان تالفت كلها أو لم يتبرع عنها

لا يتلوا به إلا أن هذا الحائط كان حاصلا قبل الانحد وان تم نصفها ضمن نصف الدرهم فقط هذا كما  
 إذا يفتح فعلا عن صندوق أو ختمها عن كيس فيه الدراهم فان فتحه أو أودعه دراهم مثلا مدفونة فبشها  
 ضمن الجميع وان لم يأخذ شيئا لأنه كذلك الحرز وفي ضمان الصندوق والكيس وجهان أو وجههما كما قاله  
 شيخنا الضمان لان ما من الوديعة ولو فتح الربط الذي يشده برأس الكيس لم يضمن لان القصد منه منع  
 الانتشار الا أن يكون مكتوما عنه فبضم ولو خرق الكيس من فوق الحتم لم يضمن الانتصان الحرق ثم ان  
 خرقه منه ما ضمن جميع الكيس ولو عد الدراهم المودعة أو زنتها أو ذرع الثوب كذلك لا يعرف قدر  
 ذلك لم يضمنه كما جزم به صاحب الاصول ان الشرع ورد بذلك في القمعة وهي أمانة شرعية فهو هذه أولى  
 (ولو نوى الانحد) للوديعة ضمانه أو نوى تعييبها (ولم يأخذ) ولم يعيب (لم يضمن على الصحيح) المنصوص  
 لانه لم يحدث فعلا والثاني بضم كقولوا ابتداء وأجاب الأول بان الية في الابتداء افتربت بالفعل فآثر  
 ولا كذلك هنا \* (تنبيه) محل الخلاف في التضمن أما للتأنيب فلا خلاف أنه يأتي بنية الانحد وأقيم كلامه  
 أنه اذا أخذها بضم من وقت نية الانحد حتى لو نوى يوم الخميس وأخذ يوم الجمعة بضم من يوم الخميس  
 والمراد بالية كقوله الامام تجر يد القصد لاخذها فاما ما يحظر بالبال وداعية الدين فتمتعه ولا حكم له وان  
 تردد الى أي ولم يحزم قصد افاظا اخر عمدنا أنه لاحكم له حتى يجرد قصد العدوان (ولو لم يلها) أي الوديعة  
 بعاله وان قل كما قاله الامام (ولم تغير ضمن) لان المودع لم يرض بذلك فان تميزت بسكة أو عتيق أو حدة أو  
 أو كات دراهم نغناها بدنانير لم يضمن نعم ان حدث بالحائط نقص ضمنه قال الزركشي واپس الضابط التميز  
 بل سهولة حتى لو خاض حذوة بشعر مثلا كان مضمنا بما يتأخر اه وهـ ذاطا هر اذا عير التميز  
 \* (تنبيه) قوله ضمن أي الوديعة المائل ان كانت متابة وباقى القيمة كانت متقومة كالعصوب  
 وبذلك الوديعة كالحرجاء في باب العصب فيه الدلتاما الحمة والزيت ونحوهما بمناله اذ الذي لا يميز  
 هالك حتى ينتقل ذلك اليه ويرتب في ذمته المرم (ولو خاضا دراهم كبسين) مثلا غسرين غنومين  
 (للمودع) ولم تغير بسهولة (ضمن في الاصح) لتعديبه والناسي لان كالمالك واحدا أما اذا كانا  
 محتومين أو أحدهما فانه بضم بالقبض وان لم يتاما كما مر وان كانت أو دعي فولي بالضممان ولو وقع  
 الوديع يد الدابة المودعة أو أحرقت بعض الثوب المودع عنده خطا ضمن المتألف فعدا دون الباقي لعدم  
 تعديبه فيه أو شبهه عد أو دعي لانهما جميع التعديبه فان قبل هذا يخالف تسويهم الحما بالمد في الضمان  
 أوجب بالمثل التسوية في ضمان الائتلاف كفي بعض المتألف في مثلثتنا في ضمان التعدي كفي الباقي  
 فيها الا تعدي فيه (ومنى صارت) أي الوديعة (مضمونة بالشفاع وغيره) مما مر (تم ترك الخطا تنقل  
 يبرا) من الضمان ولا يجوز له بعد التعدي منها كفي تناوي التعدي بل عليه ردها بخلاف الموهون في  
 يد الرهن والمال في يد الوكيل بعد تعديهما (فان أحدث له المالك استئمانا) كقوله استأمتك عليا  
 أو أبرأتك من ضمانا أو أمره بردها الى الحرز (بري في الاصح) لانه أسقطا حق والناسي لا يبرأ حتى يرد  
 اليه أو الى وكيله لخبره على اليد ما أخذت حتى تؤديه \* (تنبيه) احتراز بقوله أحدثت عما لو قال له  
 في الابتداء ودعتك فان خنت ثم ترك الحيانة عدت أمينا فان خنت ثم ترك الحيانة فلا يعود أمينا قطعنا  
 كما تراه عن المتولى وأقره لانه أسقطا ما لم يجب وتعايق للوديعة قال الاذري ولا يخفاء ان هذا  
 الاستئمان اعما هو للمالك حاصلا لا لولي والوكيل ونحوهما بل لا يجوزاهم ذلك ولو فعلوه لم يعد أمينا  
 قطعنا ولو أنفاد الوديع الوديعة ثم أحدث له المالك استئمانا في البذل لم يبرأ بالخلاف لان الواجب عليه  
 أن يرد البذل الى المالك ثم شرع في الحكم الثالث وهو ردّها عند بقائها على مالها اذا طلمها فقال  
 (ومنى طلبها) أي الوديعة (المالك) أو وارثه بعد موته وهو أهل للقبض (لزمه) أي الوديع (الرد)  
 لقوله تعالى ان الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات الى أهلها أما اذا لم يكن أهلها للقبض كما جزم عليه فلا



يلزمه الرد إليه بل يحرم فان رده عليه ضمن ولو رد على المالك في حال سكره قال الفقهاء في تناوبه به يحتل أن  
 يقال لاضمان لان السكران مخاطب بخلاف الصبي اه وهذا ظاهر وأبس المارد برد الوديعة جعلها الى  
 مالكها بل يحصل (بان يحل بينه وبينها) فقط وليس له أن يلزم المالك الا الشهاد وان كان أشهد عليه  
 عند الدفع فانه يصدق في الدفع بخلاف مالو طلبها وكيل المودع لانه لا يقبل قوله في دفعها اليه ولو كان  
 الذي أودعها كذا ثم طلبه فعليه أن يشهد له بالبراء لانه لو عمل لم يقبل قوله فانه الاصطلاح في أدب  
 القضاء قال الزركشي ويحیی عنه أنه اذا كان المودع بنوب عن غيره بولاية أو وصية ولو أودع شخص  
 يعرف بالوصية وديعة عند آخر وغاب على ظن الوديع أنه المفسر ثم طلبه بالرد هل يلزمه أو يتوقف  
 فيه ويطالب صاحبها فإذا لم يظهر مع امتداد الزمان رده احتمل ان في الجبر والذي يظهر أنه ليس له امتناع  
 لتأخر الرد ولو بعث شخص رسولا لقضاء حاجة وأعطاه خاتمة أمارة لمن يقضى له الحاجة وقال رده على  
 بعد قضائهم ما فرضه بعد قضائهم في حوزة المضمن اذ لا يجب عليه الا التخلية لا النقل ولو قال من هذه وديعة  
 لمالكها خذ وديعتك لزمه أخذها كافي الأمان وعلى المالك ان يرد (تنبيه) ما ذكره المصنف حيث  
 لا يملك المودع فلو أودعه اثنان وجاء أحدهما يسترد نصيبه لم يدفع اليه كجذبه الرافعي لانهما اتفقا في  
 الايداع فيكذا في الاسترداد بل يرفع الامر الى الحاكم ليقيمه ويدفع اليه نصيبه واحذر زينة تفسير الرد  
 بالخلية عن رد الامانات الشرعية كدوب طيرة الرجب في دارهم فان ردها بالاعلام بمحصولها في يده (فان آخر)  
 رد الوديعة بالمعنى المذكور (بلا عذر ضمن) لتعديه فان تأخره عن رد كصلاة وطهارة وابل ولازمة فريم  
 وأكل لم يضمن هذا ان كان العذر لا يعاول زمنه فان كان يعاول كدراة كاف شهر مثلا أو احرام يعاول  
 زمنه قال الاذري فينبغي أن يقال ان تمكن من فوكيل أمين متبرع يحل بينهما وبين ربه يلزمه ذلك فان  
 أخر ضمن فان لم يمكن ذلك فيرفع المالك الامر الى الحاكم ليعت اليه بعد ثبوت الايداع عنده أن يعث معه  
 من يحل بينه وبينها فان أبي بعث الحاكم معه أمينا يسلمه اليه كالأموال كان الوديع غائبا اه ولو قال له المالك  
 اهنا وكبلى فلانا ونمكر ضمن بالتأخير ولو لم يطلبه الوكيل وكذا من يعرف مالك الضالة وما طيرة الرجب  
 وان أخر عن وكيل حتى يستهد عليه لم يضمن لماسر أنه لا يقبل قوله في الرد اليه أو عليه على آخر وقد قال له  
 اهنا أو أحد وكذا في ضمن فان قال مع ذاك ولا تؤخر فأنصره أيضا فان قال اهنا من شئت منهم لم يصح  
 بالتأخير ولم يضمن في أحد وجهين وجه الاذري (وان ادعى تلفها لم يذكر) له (سببا أو ذكر) له سببا  
 (خسبا كسرقة صدق) في ذلك (بعبينه) بلا جع كقائه ابن المنذر لانه ائتمنه فليصدق ولا يلزمه  
 بيان السبب في الاولى نعم يلزمه أن يخاف له انما تلفت بتغير نظرها واذنا كل عن العين عند ذكر  
 السبب الخفي خاف أي المالك على نفي العلم وقيل على البت والغصب كالسرقة كقائه البغوي وقال الرافعي  
 انه الاذري وقيل كالموت وجه المتولي وقال الاذري ان ادعى وقوعه في مجمع طوبى بينه والا فلا اه  
 وينبغي حل الكلامين على ذلك \* (تنبيه) \* شمل اطلاق دعوى السرقة مالو طلبها المالك فقال أردوها  
 ولم يخبره بالسرقة ثم طلبه فأنخره وقال العبادي ان كان يرجو وجودها فلا ضمان وان أبس منها ضمن  
 نقله عنه الزركشي وأقره والاطلاق أظهر (وان ذكر) سببا (ظاهرا كحريق فان عرف الحريق  
 وعمومه) ولم يضمن سلامة الوديعة كقائه ابن المقرئ (صدق بلايين) لان ظاهر الحال بغنيته عن  
 العين أما اذا احتمل سلامتها بان عم ظاهر الايقين فاحتمل لاحتمال سلامتها كقائه البلقيني (وان  
 عرف الحريق) دون عموم صدق بينه (لاحتمال العاداة) (وان جهل) ما دعه من السبب الظاهر  
 (طوبى بينه) عليه (ثم يخاف على التلف) لاحتمال انهما لم يتفاه ولا يكاف اليانة على التلف به  
 لانه لما يخفى فان لم تقم بينة أو تنك عن العين خاف للمالك على نفي العلم بالتلف واستحق (وان ادعى)  
 وهو مستمر على أمانته (ردها على من ائتمنه) من مالك وحاكم وولي ووصي وقيم (صدق بينه)

وان أشهد عليه بما عند دفعها لانه اتهمه أمالوهم ما يغربوا أودع وان فانه لا يقبل دعوها ردّها  
(تنبيه) ما ذكره المصنف يجزئ في كل أمين كوكيل وشريك وعامل فراض وباب فرد ما جابه  
على الذي يستأجره العجابه كقائه ابن الصلاح وأمين ادعى الرد على الوديع اذا أودعه عند سفره لانه  
اتهمه بناء على أن الوديع الاسترداد اذا علم من سفره وهو المعتمد بخلاف ما اذا ادعى الرد على المالك  
فانه لا يصدق كما سبأني لانه لم يأت به ولا يصدق لمنعه الشيء ولا من ألفت عليه الرجوع نوباً في الرد إلى المالك  
لانه لم يأت بهما وضابها الذي يصدق بهينه في الرد وكل أمين ادعى الرد على من اتهمه إلا المرتين والمستأجر  
فإنهما يصدقان في الناف لا في الرد لأنهما أخذوا العين لغرض أنفسهما وقال ابن الغاض وغيره كل مال  
تلف في يد أمين من غير تعد لأضمان عليه الا فيما اذا استألف المالك حاجة المالكين زكاة قبل حروها  
فتلفت في يده فضعفها لهم أي في بعض مودرها المقررة في عملها وتول الركني وبلغن بها مالوا لشري  
صينا وحبسها الدائع على الثمن ثم أودعها عند المشتري قتلت فأنما من ضمانه ويقرر عليه الثمن ممنوع  
بل الراجح أنه لا يقرره عليه فهو وكل تلف في يد البائع ككهور في باب المبيع قبل قبضه (أو ادعى  
الرد على غيره) أي خبر من اتهمه (كوارنه) أي المالك (أو ادعى وارث المودع) بفتح الدال  
(الرد) لا وديعة منه لانه ورثه (على المالك) أو أودع عند سفره أمينا فادعى الامين الرد على المالك  
طوب كل) مجزئ كمر (بيته) بالرد على من ذكر اذا لاصل عدم الرد ولم يأت به أما اذا ادعى الوارث الرد  
من مودنه فانه يصدق بهينه لدخول ذلك في الضابطة المتقدم وصرح به بغوي وقال الرافعي وهو الوجه  
لان الاصل عدم حروها في يده وقال ابن أبي الدم انه الاصح وخالف في ذلك بالتولي وقال يمالب بالبيته  
(وبجودها بلا عذر بعد طالب المالك) لها (مضمن) كقبضته أمالو بجودها بعد كان طالب المالك بها  
طالم طالب المالك الوديع بها فحتمها دفعه الا لتالم أو بجودها بلا طاب من مال كها وان كان الجود بحضرته  
سكوله ابتداء لا وديعة عندى لاحد فانه لا يضمن لان انقضاء ما بلغ في حلفها ولو لم يمالها المالك ولكن قال  
في عندك وديعة فانك لم يضمن أيضا على الاصح لانه قد يكون في الانقضاء غرض صحيح ولو بجودها بعد  
المالك ثم قال كنت غلعت أو نسيت لم يبرأ الا أن يصدق المالك (فائدة) \* سئل الشيخ عز الدين  
عن رجل غت بيده ودية ممتعت عليها مدة طويلة ولم يعرف صاحبها وأيس من معرفته بمسجد البحث التام  
فقال يصرفها في أهم مصالح المسلمين ويقدم أهل الضرورة وميس الحاجة ولا يني بها مسجدا  
ولا يصرفها الا فيما يجب على الامام العادل صرفها فيه وان جهله فليأكل أو روع العلماء بالصالح الواجبة  
التقديم (خاتمة) \* لو تنازع الوديع اثنان بان ادعى كل منهما أنه سامله فصدق الوديع أحدهما  
بهينه قال آخر تخلفه فان حلف سقعات دعوى الآخر وان كل حلف الآخر وعثرته له الوديع الغنية  
وان صدقهما فالبدل لهما والخصومة بينهما وان قال هي لاحد كونه نسيته وكذباه في النسيان ضمن كالعاصب  
والعاصب اذا قال المعصوب لاحد كذا وأدعيته حلف لاحدهما على البت أنه لم يغصبه نعين المعصوب  
لا لآخر بل يمين ولو ادعى الوارث علم الوديع بموت المالك وطالب منه الوديع فله تحليفه على نفي العلم  
بذلك فان نكل حلف الوارث وأخذها وان قال الوديع حبسها عندى لا تنظر هل أوصى بها مال كها  
أم لانه متد ضمان ولو أودعه ورقة مكتوباً فيها الحق المقر به وتلفت بتقصير ضمن قيمتها مكتوبة  
وأجرة الكتابة كذا قاله فان قيل هذا لا وجه له فان الورقة المكتوبة متفوتة فاذا تلفت لم يزمه قيمتها  
ولا تنظر لأجرة الكتابة ولو صح هذا لازم أنه لو تلف على غيره نوباً ما رزاعه قيمته وأجرة التمايز وهذا  
لا يقوله أحد والغاصب انما يعر المقيمة فقط كما أجاب به الماوردي وغيره فاصواب لزموها فقط انجب  
بان التمايز يزيد قيمة التوب غالباً ولا كذلك الكتابة فانما قد تنقصها وعلى هذا لا فرق بين الكتاب  
المكامل وغيره (كتاب قسم النفي والغنية) \*

هذا شارب بيت مؤزون والقسم يفتح القاف مصدر قصبت الشيء والقيء مصدر فاء بفتح الهمزة  
 استعمل في المال الرجوع من الكفار اليها من استعمال المصدر في اسم الفاعل لانه راجع والمفعول لانه  
 مردود وقال القفال في المحاسن حتى التي بذلك لان الله تعالى خلق الدنيا وما فيها للاستعانة على طاعته  
 في خالفه فقد عصاه وسبيله الرد الى من بطعه وهذا المعنى يشتمل الغنية أيضا فذلك قيل اسم التي بشملها  
 دون العكس ومن ذلك قولهم يس ومنهم نعم التي وقيل يقع اسم كل منهما على الآخر فان جمع بينهما افتقرا  
 كالقبر والمسكين والمشهور تغايرهما كما ذكره المصنف والغنية فعمله بمعنى مفعولة من الغنم وهو الرجوع  
 استعملت شرعا في رجوع من الكفار خاص وسبب بذلك لانها فضل وفائدة محضة والاصل في الباب قوله  
 تعالى ما أفاء الله على رسوله وقوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شيء الا تبين وفي حديث وفد عبد القيس  
 وفد سر لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم الايمان وان تعلموا من الغنم الخمس منق عليه ولم يخل الغنائم  
 لاحد قبل الاسلام بل كانت الانبياء اذا غنموا مالا جعوه فغنائم من السماء تأخذ ثم أحلت للنبي صلى  
 الله عليه وسلم ذكاته في صدر الاسلام له خاصة لانه كالمقاتلين كانهم نصروا وشجاعة بل أعظم يصنع فيها  
 ما يشاء وعليه يعمل اعطاءه صلى الله عليه وسلم من لم يشهد بدرا ثم نسخ ذلك واستقر الامر على ما يأتي  
 وذكر صاحب التبيين وغيره هذا الكتاب بعد كتاب الجهاد وهو أنسب وذكره المصنف هنا اقتداء بالزنى  
 وغيره فقال (التي عمال) أو نحوها ككتاب يتنفع به (حصل) لنا (من كمار) مما هو لهم (بالقتال  
 و) لا (ايجاب) أي اسراع (خيبر) لاسير (ركاب) أي ابل ونحوها كقبال وجبر وسفن ورجالة  
 وخرج بزادة لانما حصله أهل الذمة من أهل الحرب فانه لا يترع منهم وبزيادة مما هو لهم ما أخذوه  
 من مسلم أو ذمي أو نحوه بنسب حتى فانما يملكه بل يرد على مالكه ان يعرف والاف يحفظ \* (تنبيهه) \*  
 اعتبر المصنف في حصول التي انتفاء القتال وايجاب الخيل والركاب وهذا يصدق بانتفاء المجموع وانتفاء  
 كل واحد على انفراده والمراد هو انه في فان واحدا من الثلاثة كاف في حصول اسم الغنية فلا يكون فيأ  
 حتى تنتفي الثلاثة فمكان ينبغي أن يقول ولا يوجب خيبر ولا ركاب كما قدرته في كلامه وأجاب بعض  
 المتأخرين عنه بان الواو في كلامه بمعنى أو أي التي ما حصل عند انتفاء أحد هذه الثلاثة وهو أهم من كل  
 واحد منها والاعم اذا اتفق يتفق الاختصاص كانتفاء الانسان بانتفاء الحيوان وقال بعضهم انما ينافر كون  
 الواو بمعنى أو في جانب الاثبات في حد الغنية وأما في جانب النفي في حد التي فالواو على بابها والمراد انتفاء  
 كل واحد على انفراده كما مر وهذا أظهر ثم ذكر أنواعا ستة من التي أشار لها بقوله (كجزية وعشر شجاعة)  
 من كفار شمرط عليهم اذا دخلوا دارنا وخارج ضرب عليهم على اسم جزية (وما جالوا) أي تفرقوا (عنه  
 خوفا) من المسلمين أو غيرهم (ومال سرته قتل أو مان) على الردة (وذمي) أو نحوه (مان بلا وارث) أو ترك  
 وارثا غير حائز \* (تنبيهه) \* هذا التعريف ليس بجامع فان المال يخرج الاختصاصات مع انما في كما سرفلو  
 قال ما حصل كان أولى وليس بمانع لدخول ما حصل من سرقة أو هبة ونحو ذلك كافة فانه غنمة لافي  
 وما أهروه لنا في غير الحرب فانه ليس بفي كما انه ليس بغنمة بل هو لمن أهده له وأما ما أهروه لنا والحرب  
 فانه فهو غنمة كما سيأتي ولوحذف المصنف لفظ الخوف لكان أولى ليدخل المال الذي جالوا عنه لاضر  
 أصابهم أو وصلحوا عليه بلا قتال فانه في وان لم يكن خوف ثم أشار لحكم التي بقوله (فخمس)  
 جيمه خمسة أخماس متساوية كالغنمة خلافا للائحة الثلاثة حيث قالوا لا يخمس بل جميع ما صالح المسلمين  
 لنا قوله تعالى ما أفاء الله على رسوله الآية فاطلاق ههنا وقيد في الغنمة فجعل المطلق على المفيد جميعا بينهما  
 لاتحاد الحكم فان الحكم واحد وهو رجوع المال من المشركين للمسلمين وان اختلف السبب بالقتال  
 وعدمه كما جازنا الرقة في الفهار على المؤمنة في كفارة القتل وكان صلى الله عليه وسلم يقسم له أربعة  
 أخماس وخمس خمسة واسكن من الاربعة المذكورين معه في الآية خمس خمس وأما بعده صلى الله

عليه وسلم فيصرف ما كان له من خمس الخمس لمالهنا ومن الاخماس الاربعه لغيره فزكاة كالفين ذمته قول  
 المصنف (وتبع) أي الفقه (ثلاثة) فالقسم من خمسة وعشرين (أحدها مصالح المسلمين) في  
 يصرف منه ثلثي لكاثر ثم ثل المصنف لاهل مصالح بقوله (كانغور) جمع ثغر أي مدحا ومصنعا بالمدرد  
 والمقاتلة وهي مواضع الحوف من أطراف بلاد الاسلام التي تليها بلاد المشركين فيخاف أهلها منهم  
 وكراهة المساجد والفتاخر والحسون (و) أرواف (القضاء) والأئمة (والعلماء) يعلمون تهافت مصالح  
 المسلمين كتنفير وحديث وفقه وطلبة هذه العلوم \* (تنبيه) \* فيه المصنف رحمه الله تعالى بالعلماء على  
 كل ما فيه مصلحة عامة للمسلمين كالأئمة وعلما القرآن والمؤذنين لأن بالغور وفقا للمسلمين ولا يشترط  
 من ذكر بلاد كتاب عن الأشعثغال به هذه العلوم وعن تنفيذ الأحكام وعن التعليم والنظم فيزفون  
 ما يمكنهم ليتفروا لذلك قال الزركشي نقلنا عن الغزالي تعالى العلماء والقضاء مع الغنى وقد ورد للمعالي  
 إلى رأى السامان بالمصلحة ويختلف بضيق المال وسعته قال الغزالي ويعلى أيضا من ذلك العاجز عن  
 الكسب لاعم الغنى والمراد بالقضاء غير قضاء العسكر أمافاضتهم الذين يتحكمون لاهل الفقه في مغزاهم  
 فيزفون من الاخماس الاربعه لامن خمس الخمس كما قاله المياوردي قال وكذا أنتمهم ومؤذنهم وعلمهم  
 (بعدم الاهم) فالاهم منها وجوبها وأهمها كفى التنبيه سد الغور لأن فيه حقا للمسلمين \* (تنبيه) \*  
 قال في الاحياء لولم يدفع السامان إلى المستحقين حقوقهم من بيت المال فهل يجوز لاحدهم أخذ ثلثي  
 من بيت المال فيه أربعة مذاهب أحدها لا يجوز أخذ ثلثي أصل لأنه مشترك ولا يدري قدر حصته منه قال  
 وهذا غلو والثاني يأخذ كل يوم قوت يوم والثالث يأخذ كتابه سنة والرابع يأخذ ما يعلى وعروضه  
 قال وهذا هو القياس لأن المال ليس مشترك بين المسلمين كالغنيمة بين الغنائين والميراث بين الورثة لأن  
 ذلك له لاهم حتى لو ما توافقت بين ورثتهم وهذا لو مات لم يستحق وأرثه شيئا اه وأقره في المجموع على  
 هذا الرابع وهو ظاهر في فتاوى المصنف لو غصب من جماعة من كل واحد شيئا معيناً وخلص الجميع ثم  
 فرق عليهم جميع المحتل على قدر حقوقهم فله بكل لكل واحد وجد قدر حصته قال فرق على بعضهم  
 وللمدفع اليه أن يقسم القدر الذي أخذ عليه وعلى الباقي بالنسبة إلى قدر أموالهم اه وقد مر  
 الإشارة إلى ذلك في باب الغصب (والثاني بنو هاشم) بنو (المطلب) ومنهم لما منا الشاذلي رضي الله تعالى  
 عنه وهم آل النبي صلى الله عليه وسلم وهم المراد بذي القربى في الآية دون بنى عبد شمس وبنى نوفل وإن  
 كان الأربعة أولاد عبد مناف لاقتصاره صلى الله عليه وسلم في القسم على بنى الاوائن مع سؤال بنى  
 الاخرين له وراه البخاري ولا هم لم يفارقوه في جاهلية ولا اسلام حتى أنه لما مات صلى الله عليه وسلم  
 بالرسالة نصره وذبحوا عنه بخلاف بنى الاخرين بل كانوا يؤذونه والثلاثة الاول أشقاء ونولد أخوهم  
 لا بهم وعبد شمس هو جد عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه والاميرة بالانساب إلى ادباء أمامن انساب  
 منهم إلى الامهات فلا كذا قاله واسمى السبكي أولاد بناته صلى الله عليه وسلم كإمامة بنت أبي العاص من  
 بنته زينب وعبد الله بن عثمان من بنته رقية فانهم من ذوى القربى بلا شك قال ولم أرهم تعرضوا لذلك فينبغي  
 الضبط بقراءة هاشم والمطلب لا بينهم اه وحديث فبستثنى أولاد بناته صلى الله عليه وسلم من ذوائهم  
 انه لا عبرة بالانساب إلى الامهات وبؤيده ما صححه أن من خصائصه صلى الله عليه وسلم انساب أولاد  
 بناته إليه بخلاف غيره قاله ابن شعبة وأجاب شيخنا بأن المذكور بن توفيا صغير بن ولم يكن له انسل فلا  
 مانده لذكرهما اه فلا يحتاج إلى استثناء السبكي مع أنه دخل في علوته غير المراد فان قرابة هاشم  
 والمطلب أعم من فروعهما على الوجه المذكور (بشرك) في خمس الخمس (الغنى والفقر) لاطلاق  
 الآية وأعلى النبي صلى الله عليه وسلم العباس منه وكان من أعنياء قريش (والنساء) لأن الزبير  
 رضي الله تعالى عنه كان يأخذ سهم أمه صليمة بنت النسي صلى الله عليه وسلم وكان الصديق رضي الله عنه

يدفع للسيدة فاطمة رضي الله عنهما منه ولولا هذه الأدلة لم يدفع للنساء شيء لأن الآية إنما تدل على الصرف  
لأن كورفان ذواسم مذكر وجهه للشخص الذي يشمل الذكور والانثى يحتاج إلى دليل قاله السبكي  
(و) لكن (يفضل الذكور) ولو صغير على الانثى فله سهمان ولها سهم فانه عطية من الله تعالى يستحق  
بقرابة الاب قال الاذري والظاهر أن الانثى كالانثى ولا يوقف له شيء اه بل الظاهر أنه يوقف له تمام نصيب  
الذكر كما يؤخذ من قول المصنف (كلاوت) وحكي الامام في أن الذكور يفضل على الانثى إجماع  
الصحابه ونقل عن المزني وأبي ثور وابن جرير النسوية \* (تنبيه) \* علم من قوله كالأثر أنهم لو أعرضوا  
عن سهمهم لم يسقط وهو الأصح وقد ذكره المصنف في السير ومن إطلاق الآية أنه يجب تعميمهم وأنه  
يسوي بين مدلل بجهتين ومدلل بجهة وان خالف في ذلك القاضي حسين وأنه لا يفضل كبير على صغير  
ولا قريب على بعيد ولا حاضر على غائب عنه (والثالث البناء) للآية جمع بينهم (وهو  
صغير) ذكر أو أنثى أو أنثى لم يبلغ الحلم (الأبلة) أما كونه صغيرا فغير لازم لا يتم بعد احتلام رواء  
أبو داود وحسنه المصنف وان ضعفه المنذري وغيره وأما كونه لأبلة فلا وضع والعرف سواء أكان من  
أولاد المرنقة أم لا فذل أبوه في الجهاد أم لا له جد أم لا ووقع في الروضة في باب النكاح أن البتمة هي التي  
لا جسد لها والمذكور منها والصواب ويمكن أن يقال إن المراد بالبتمة في باب النكاح هي التي لا تزوج  
إلا في صغرها فان الجدير بزوجها فلا يثنى ما هنالعل هذا مراده بلا شك \* (تنبيه) \* كان الأولى للمصنف  
أن يقيد البتيم بالمسلم لأن أينما الكفار لا يعطون من سهم البتيم شيئا كما قاله الامام والماوردي  
والصبري وغيرهم لأنه مال أخذ من الكفار فلا يرجع اليهم وكذلك بشرط الاسلام في ذوى القربى  
والمساكين وابن السبيل لذلك يندرج في تفسيرهم البتيم ولد الزنا واللقيط والمنثى بالاعان ولا يسمون  
أيتاما لان ولد الزنا لأب له شرعا فلا يوصف باليتيم واللقيط قد يظهر أبوه والمنثى بلعان قد يستلحقه ما فيه  
واسكن القياس أنهم يعطون من سهم البناتى \* (فائدة) \* يقال لمن فقد أمه دون أبيه منقطع واليتيم في  
الهيئات من فقد أمه وفي الطبر من فقد أمه وأباه (وبشرط) في إعطاء البتيم لاني تسميته بتيما (فقهر)  
الاستثنى تعريفه في الكتاب الآتي الشامل لمسكنه (على المشهور) لاسهارة لفظ البتيم ولان اغتماء به مال  
أبيه اذا منع استحقاته فافتماؤه به أولى بمنعه والثاني لا يشترط وقال القاضي انه مذهب أصحابنا والامام  
كان في ذكره فائدة لدخوله في الفقراء ورد بان الفائدة عدم حرمانه (والرابع والخامس المساكين)  
الشاملون للفقراء (وابن السبيل) للآية وسباني يبان سما في الكتاب الذي بعده هذا ويشترط في ابن  
السبيل الفقر كما صرح به الفوراني وغيره وان كان ظاهرا إطلاق المصنف عدم الاشتراط قال الماوردي  
ويجوز للامام أن يجمع للمساكين بين سهمهم من الزكاة وسهمهم من الخس وحققهم من الكفار ان  
قد صبر لهم ثلاثة أموال قال واذا اجتمع في واحد يتم ومسكنة أعطى بالبتيم دون المسكنة لان البتيم وصف  
لازم والمسكنة رتبة واعتبر بان البتيم لا بد فيه من فقر ومسكنة وفضية كلام الماوردي أنه اذا كان  
الغازي من ذوى القربى لا يأخذ بالغزو بل بالقرابة فقط لكن ذكر الرافعي في قسم الصدقات أنه يأخذ  
بهما واقضى كلامه أنه لا خلاف فيه وهو ظاهر والفرق بين الغزو والمسكنة أن الاخذ بالغزو والحاجتنا  
وبالمسكنة الحاجة صاحبا (ويعم) الامام ولو بناتيه (الاصناف الاربعة المتأخرة) بالعطاء وجوبها عليهم  
عن موضع الفاء وحاضرهم نعم يجعل مافي كل اقليم لساكنيه فان عدمه بعض الاقاليم بان لم يكن في بعضها  
شيء أو لم يستوعبهم السهم بان لم يف بمقتضاه لادورع عليهم نقل اليهم بقدر ما يحتاج اليه الامام في النسوية  
بين المدقول اليهم وغيرهم ولا يجوز الاقتصار على ثلاثة من كل صنف كافي الزكاة كحرمائه ويجوز أن يفضل  
بين البناتى وبين المساكين وبين أبناء السبيل لانهم مستحقون بالحاجة فتراعى حاجتهم بخلاف ذوى القربى  
فانهم يستحقون بالقرابة كما مر فان كان الحاصل يسير الايسر مسدا بالنزوع قدم الاحوج فالاحوج

ولا يستوعب للضرر ورتة أو صير الحليجة مرجحة وان لم تكن معتبرة في الاستحقاق ومن فقد من الاستئناف  
أعلى الباقون أمية كأي الزكاة الاسهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فإنه للمصالح كالمرو وصدق مدعي  
المسكدة والفقر بلاينة وانهم ولا يصدق مدعي اليتيم ولا مدعي القرابة الابينة (وقيل يخص بالحاصل)  
من مال النبي (في كل ناحية من فيها منهم) كلز كاة وشفقة المثل وردبانه يؤدي الى حرمان بعضهم وهو  
مخالف للآية (وأما الاخساس الاربعة) التي كانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم مضمومة الى خمس الحسن  
(فالظاهر أنها المرزقة) لعمل الاولين به لانها كانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم لحصول النصرة كالمرو  
والقاتلون بعدهم المرشدون لها كما قال (وهم الاجناد المرشدون للجهاد) بتعيين الامام لهم وهو امرزقة  
لانهم أرسدوا أنفسهم للذب عن الدين وطلبوا الرزق من مال الله وخرجهم من المتأقوة وهم الذين  
يغزون اذا نزلوا فاتحايه ماون من الزكاة لان النبي عكس المرزقة والثاني أنها للمصالح كخمسة الحسن  
وأهمها المرزقة وعلى الاول لو لم يفس المال بحاجة المرزقة وهم فقراء صرف الامام اهم من سهم سبيل الله  
واذا علم أن الاخساس الاربعة للمرزقة (فيضع الامام) لهم (ديوانا) ندبا كما صرح به الامام وهو ظاهر  
كلام أبي العلي وان أفهم كلام الروضة للوجوب وأول من وضعه في الاسلام سيدنا عمر رضي الله تعالى  
عنه وهو يكسر الدال أشهر من فتحها الدفتر الذي يكتب فيه أسماءهم وقدر أروافهم ويطلق الديوان على  
الموضع الذي يجلس فيه للكتابة وهو فارسي معرب وقيل أول من سماه بذلك كسرى لانه اطلع يوما على  
ديوانه وهم يجلسون مع أطعمهم فقال ديوانه أي مجانين ثم حذفت الهاء لكثرة استعمالهم تخفيفا فان  
قبل هذا لم يكن في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ولا زمن أبي بكر رضي الله عنه فهو بدعة وضلالة أوجب بان  
هذا أمر دعت الحاجة اليه واستحسن بين المسلمين وقال صلى الله عليه وسلم ما رآه المسلمون حسنا فهو  
عند الله حسن (وينصب) ندبا كأي الروضة (اكثر قبيلة) من المرزقة (أو جماعة) منهم (مربطا)  
ليجمعهم عند الحاجة اليهم ويسهل عليه ما يريد منهم ويعرفه بأحوالهم ويرجع اليه الامام في ذلك  
لانه صلى الله عليه وسلم قال في عزة ورازن ارجعوا حتى أسأل عرفاءكم وكان قد عرف على كل عشرة  
عربا ورازد الامام على ذلك فقال وينصب الامام صاحب جيش وهو ينصب التقباء وكل نقيب ينصب  
العرفاء وكل عرب فيجبوا باسماء المحرمين به فيدعو الامام صاحب الجيش وهو يدعو التقباء وكل  
نقيب يدعو العرفاء الذين تحت رايته وكل عرب يدعو من تحت رايته والعريف قعيل بمعنى فاعل وهو  
الذي يعرف مناصب القوم \* (فائدة) \* قال عطاء بن يسار جملة القرآن عرفاء الجنة قال البهيري  
ومعناه أنهم رؤس أهلها (ويبحث) الامام وجوبا (عن حال كل واحد) من المرزقة (و) عن (عبياته)  
وهم من تلمه نفقتهم من أولاد وزوجات ورقب لحاجة غزو أو تلمه ان اعتادها لا رقب زينة وتجارة  
(وما يكفيهم فبعليه) كفايته (و) كفايتهم من نفقة وكسوة وسائر ما يؤن بقدر الحاجة لينظر غ للجهاد  
ويراعى في الحاجة حاله في مرواته وضدها والمكان والزمان والرخص والغلاء وعادة البلد في المنام  
والملايس ويزاد ان زادت حاجته بزيادة ولد وحديث زوجة فكثر وما لا رقب له يعطى من الرقب ما يحتاجه  
للقنال معه أو تلمه انه اذا كان ممن يخدم ويعطى مؤنته ومن يقاقل فلو سا ولا فرس له يعطى من الخيل  
ما يحتاجه للقنال ويعطى مؤنته بخلاف الرقبات يعطى لمن مائلا لا تختصا رهن في أو بيع ثم ما يدع اليه  
لزوجه وولده الملك فيه إسماء حاصل من النبي وقبيل يملكه هو ويضرب اليه سما من جهته ولا يراد أحد  
منهم للذب عريق وسبق في الاسلام والمهجرة وسائر الخصال المرضية وان اتسع المال بل يستونون  
كالارث والغنية لانهم يعاون بسبب تردهم للجهاد وكاهم مترصدون له (ويقدم) ندبا (في اثبات  
الاسم) في الديوان (و) في (الاعطاء) أيضا (قريشا) على غيرهم بطرق قد متوا فرشا ولشرفهم بالنبي  
صلى الله عليه وسلم (وهم ولد النضر بن كنانة) أحمد أبجداده صلى الله عليه وسلم وهو بذلك لتقرشاهم

وهو خجعههم وقيل لشدهم (و يقدم منهم) أي قريش (بنو هاشم) وهو جد علي الله عليه وسلم  
 الثاني سمي بذلك لأنه كان من ذم آل أبي لهب لقومه (و) يقدم منهم أي بني (المطلب) شقيق هاشم  
 \* (تنبيه) \* عجم المذنب رحمه الله تعالى في بني المطلب بالواو إشارة إلى أنه لا ترتيب بينهم وبين بني هاشم لأنه  
 علي الله عليه وسلم من بني هاشم وقد سوى بينهم وبين بني المطلب بقوله أما بنوه هاشم وبنو المطلب فتش  
 واحد وشك بين أصابعه رواه البخاري (ثم) بني (عبد شمس) لأنه أخوه هاشم لا يويه (ثم) بني (نوفل) لأنه  
 أئمه هاشم لا يويه عبد مناف (ثم) بني (عبد العزى) لمكان خديجة رضي الله تعالى عنها من النبي  
 صلى الله عليه وسلم فلهم أمهارة علي الله عليه وسلم وهي بنت ذؤيب بن أسد بن عبد العزى (ثم) سائر  
 البطون) أي باقيها من قريش (الأقرب فالأقرب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم) فقدم منهم بعد بني  
 عبد العزى بني عبد الدار بن قصي ثم بني زهرة بن كلاب لأنهم أخواله صلى الله عليه وسلم ثم بني عقيم لمكان  
 عائشة وأبيها أبي بكر رضي الله تعالى عنهم أمته صلى الله عليه وسلم ثم يقدم بني مخزوم ثم بني عدى لمكان عمر رضي  
 الله تعالى عنه ثم بني جهم وبني سهم فهما في مرتبة كبحري عليهما بن المقيمي ثم بني عامر ثم بني الحارث (ثم)  
 بعد قريش يقدم (الانصار) لأنهم الجيدة في الإسلام وينبغي كفال شيخنا تقديم الأوس منهم لأنهم  
 أنحوال النبي صلى الله عليه وسلم والانصار كلهم من الأوس والخزرج وهم أبناء حارثة بن ثعلبة بن عمرو بن  
 عامر قاله الزركشي (ثم) بعد الانصار يقدم (سائر) أي باقي (العرب) ومنهم المهاجرون الذين  
 لا قرابة لهم \* (تنبيه) \* قضية كلامه كغيره التسوية بين سائر العرب وصرح المسارودي بخلافه فقال  
 بعد الانصار مضر ثم ربيعة ثم ولد عدنان ثم ولد قحطان فيرتبهم على السابقة كقريش فان استوى اثنان  
 في القرب إليه صلى الله عليه وسلم قدم بالسبق إلى الإسلام ثم باليس ثم بالنسب ثم بالهجرة ثم بالشجاعة ثم برأى  
 ولي الأمر فيختار بين أن يقرع وأن يقدم برأيه واجتهاده (ثم) يقدم بعد العرب (الهمج) وقدمت  
 العرب عليهم لأنهم أقرب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم منهم وأشرف والتقدم فيهم أن لم يجتمعوا  
 على نسب بالأجناس كالترك والهندو بالبادان ثم أن كل لهم سابقة في الإسلام نزحوا عليها والافعالقرب  
 إلى ولي الأمر ثم بالسبق إلى طاعته فان اجتمعوا على نسب اعتبر فيهم قرب وبعدة كالعرب وينبغي كفال  
 شيخنا اعتبار السن ثم الهجرة ثم الشجاعة ثم برأى ولي الأمر كأي العرب والترتيب المسد كور مستحب  
 لا مستحق كالتفاهة من الأئمة وان تفرق فيه في المطلب والذي ثبت في الديوان من المرتبة هو الرجل المسلم  
 المكاف الحار البصير القادر على القتال العارف به (و) حيثئذ (لا يثبت في الديوان) نخضا (أعني)  
 ولا زمنا ولا امرأة ولا صبيا ولا مجنونا ولا كافرا وقوله (ولا من لا يصلح للفرز) كقطع من عطف العام  
 على الخاص ولو اقتصر عليه كفي ويجوز أن ثبت الآخر والاصم وكذا الأعرج ان كان فارسا والأفلا  
 ويعبر الجاهل بصفة فيذ كرسبه وسنن ولونه ويحكى وجهه بحيث يتبر عن غيره (ولو مرض بعضهم  
 أو جن ورجى زواله) أي كل من المرض والجنون وان طال زمنه كما قاله ابن الرقصة (أعني) جزا  
 كصحيح ويبقى اسمه في الديوان لان الانسان لا يتخلو من عارض فر بما يرغب الناس عن الجهاد وبقبوا على  
 الكسب لهذه العوارض (فان لم يرج) زواله (فلا يظهر أنه يعلى) أي سالما ذكر ولأنه اذا بقي على  
 الذرية فعلى نفسه أولى ولكن يحكى اسمه من الديوان كإخزمه في الروضة وأصلها اذلا فائدة في إبقائه  
 \* (تنبيه) \* قضية كلامه أنه يعلى ذلك القدر الذي كان يأخذه لأجل فرسه وقتاله وما أشبه ذلك وأيسر  
 مراد ابل يعلى كفايته وكفاية عياله اللائقة به في الساعة الزائلة كما قاله السبكي والثاني لا يعلى لعدم رجاء  
 نفعه أي لا يعلى من أربعة أخماس النفع للعدو لانه قتاله ولكن يعلى من غيره ان كان محتاجا ومحل  
 الخلاف في إقامته في المستقبل أما الماضي فيعطا جزما (وكذا) تعلى (زوجته وأولاده) الذين تازمه  
 مؤنتهم في حياته (اذا مات) بعد أخذ نصيبه في الاظهر لا لا يستغل الناس بالكسب عن الجهاد اذا علموا

فيباع عيالهم بهم \* (تنبيه) \* امراده الزوجة وجميعه الاولاد يورثهم اعتبارا بالوحدة في الزوجة وليس  
 مرادا بل تعالى الزوجات وان كن أزواجا واقتصره على الاولاد يورثهم عدم الدفع اليه غيرهم ممن يجب  
 نفقتهم كالأولاد وليس مرادا فقد نقل الاذرى عن قضية كلام البغوى الاعلاء وهو المعتمد قال  
 الاذرى ولو كن المفق عليهم من الاموال والفروع أى والزوجة كفارا هل يعطون لم أر فيه نقلا  
 والظاهر أنهم لا يعطون أنه لكن قضية اطلاقهم اعلاءهم وهو الظاهر اذ لم يشترطوا فيهم الاسلام  
 ولم يسمي المصنف قد يراعى ما يورث والمراد ما يورثهم لا ما كان لهم من تركته والذى لا يعطون لوال  
 تبعثهم له واذا قلنا بالظاهر (تعالى الزوجة حتى تنكح) وكذا الزوجات كما مر لاستغنائها بالزوج فان  
 كان زوجها الثاني من المرتقة قرر لها كفايتها بغيره ولو استغنت الزوجة بكسب أو أوارث أو نحوه كوصية  
 لم تعط وبه صرح في البيان بالنسبة الى الكسب وصرح الزركشى بالبيان والظاهر كما قال الزركشى ان  
 أم الولد كالزوجة \* (تنبيه) \* قوله حتى تنكح يقتضى أن الزوجة لو كانت ممن لا يرغب في نكاحها أى  
 ولم تستغن بما ذكروا من كرامتها تعالى الى الموت وهو ظاهر ويقتضى أيضا أنها لو امتنعت من التزويج مع رغبة  
 الاكفاء فيها أنما تعلى وهو ظاهر أيضا وان قلنا ربه (و) تعالى (الاولاد حتى يستقلوا) بكسب أو  
 نحوه كوصية أو بقدره كور على الغزو فان أحب اثبات اسمها في الديوان أثبت والاتعاف فاذا باع عاجزا  
 لعمى أو زمانة أو نحو ذلك فكمن لم يبلغ أو تزوج الا لث \* (تنبيه) \* استنبط السبكي رحمه الله تعالى  
 من هذه المسئلة أن الفقهاء أو المحدثين أو المدرسين اذا مات تعلى زوجته وأولاده مما كان يأخذ ما يقوم بهم  
 ترغيبا في العلم كالترغيب في الجهاد فان فضل المال عن كفايتهم صرف الى من يقوم بالوظيفة قال فان  
 قبله قد تعطل الشرط الواقف اذا اشترط مدرسا بصفة فانما سغير موجود في زوجته وأولاده فلما قد  
 حصلت تلك الصفة مدة من أبيهم والصرف لهم بطريق التبعية ومنهم من مقتضى فيجب ما مضى كزمن  
 البطالة ولا يقدح تقرير من لا يصلح لتدريس ونحوه لانه تبع لولاية صحبة وانما المستعقر يورث من  
 لا يصلح ابتداء كما يمنع اثبات اسم من ليس أهلا للجهاد في الديوان ابتداء قال ابن النقيب وبقر بينهما  
 بان العلم محبوب للنفوس لا يصد الناس عنه شئ من كل الناس فيه الى ما بهم اليه والجهاد مكروه للنفوس  
 فيحتاج الناس في ارصاد أنفسهم اليه الى اتفاف والا فحبة الزوجة والولد قد تصد عنه قال الولي العراقي  
 وفرق آخر وهو أن الاعطاء من الاموال العامة وهى أموال المصالح أقوى من الخاصة كالأوقاف فلا يلزم  
 من التوسع في تلك التوسع في هذه لانه مال معين أخرجه شخص لتخصيل مصلحة نشر العلم في هذا  
 المحل المخصوص فكيف يصرف مع انتفاء الشرط ومقتضى هذا الفرق الصرف لاولاد العالم من مال  
 المصالح كفايتهم كما كان يصرف لابيهم ومقتضى الفرق الاول عدمه أه والفرق الثاني أظهر ولكن  
 وقت الاعطاء معلوما لاختلاف مسانمة أو مشاهرة أو نحو ذلك من أول السنة أو غيره أول كل شهر أو غيره  
 بحسب ما يراه الامام والغالب أن الاعطاء يكون في كل سنة مرة ثلاثا يسجلهم الاعطاء كل أسبوع أو كل  
 شهر من الجهاد ولان الجزية وهى مقام الفى لا تؤخذ في السنة الامرة ومن مات منهم بعد جمع المال  
 وبعد تمام الحول فنصيبه لوارثه كالجزية في الاجارة أو بعد تمام الحول وقبل جمع المال فلا شئ لوارثه  
 اذ الحق انما يثبت بجمع المال وذ كالحول مثال مثله الشهر ونحوه وعلى الاظهر السابق من اختصاص  
 الاخماس الاربعة بالمرتقة (فان قضات) بنسبة الضاد أى زادت (الاخماس الاربعة عن حاجة  
 المرتقة وزع) الفاضل (ماهم) على قدره وتتم لانه حقهم مثال ذلك كفاية واحد ألف وكفاية  
 الثانى ألفان وكفاية الثالث ثلاثة آلاف وكفاية الرابع أربعة آلاف فجمعهم كفايتهم عشرة آلاف  
 فيفرض الحاصل على ذلك عشرة أجزاء فمضى على الاول عشرةا والثاني ثلثا والثالث ثلاثة أعشاره  
 والرابع خساعا وكذا يعلم ان زاد \* (تنبيه) \* قضية كلامه كغيره أن صرف الرائد لا يختص بالرجال



المقاتلة وهو مخالف لكلام الامام فانه قال الذي فهمه عن كلام الاصحاب أنه يختص برجالهم حتى لا يصرف منه للذرائر أى الذين لا رجل لهم قال الراقى ولا خلاف في جواز صرفه الى المرتزقة عن كفاية السنة القابلة (والاصح) على الاظهر السابق أيضا (أنه يجوز أن يصرف بعضه) أى الفاضل عن حاجات المرتزقة (في اصلاح النفور والسلاح والكراع) وهو الخيل لان ذلك معونة لهم والثاني المنع بل يوزع عليهم لاستحقاقهم له كالعنبة وصحبه ابن الرقعة \* (تفنيه) \* ظاهر كلام المصنف بل صريحه أن الامام لا يبيع في بيت المال شيئا من الفىء ما وجد له مصرفا فيصرف مال كل سنة الى مصارفه ولا يدر شيئا خونا انما زله تأسيا بابي بكر وعمر رضى الله تعالى عنهما فانهم ما كانوا يدخرون شيئا ثم انزل بالمسلمين نازله فعلى المسلمين القيام بأمرها وان غشبه العدو على جميعهم أن ينفروا فان لم يجد مصرفا ابتداء رباطات ومساجد على حسب رأيه وهذا ما جزمه في الروضة كاصحابها قال الامام والذي ذهب اليه الحقون ان له أن يدخر في بيت المال لأجل الحوادث اه فان ضاق الفىء عن كفايتهم قسم بينهم على قدر أراقتهم قاله الماوردى (هذا) السابق كله (حكم منقول) مال (الفىء عا لما عقاره) من أرض أو بناء (فالمذهب أنه) أى جميعه (يجعل وقفا) أى ينشئ الامام وقفه (وتقسم غلاته) كل سنة (كذلك) أى مثل فسخة الموقوف لانه أنفع اوم فتصرف أربعمائة نخس الغلة للمرتزقة ونخسها للمصالح وذوى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل \* (تفنيه) \* يفهم من كلام المصنف أشياء أحدها انه لا يصير وقفا بنفس الحصول بل لابد من انشاء وقف كإسار وقيل يصير وقفا بنفس الحصول كرق النساء بنفس الاسر وهو مقابل المذهب ثانيها تحتم الوقف ولبس مراد بل الذى فى الترح والروضة أن الامام لو رأى قيمته أو بيعه وقسمته فتم جازله ذلك لكن لا يقسم سهم المصالح بل يوقف وتصرف غلاته فى المصالح أو تباع وبصرف ثمنها اليها ولكن الوقف أولى ثالثها ان المراد بالوقف الوقف الشرعى وهو الاصح وقيل المراد بالوقف من التصرف بالقسمه لا الوقف الشرعى

\* (فصل) \* فى الغنمة وما يتبعها (الغنمية) لغة الرمح كما سبق أول الباب وشرا (مال) وما التحق به كخمر ومحترمة (حصل) لنا (من كفار) أصليين حربيين مما هو لهم (بقتال) منا (وايجاف) بتخيل أو ركاب أو نحوهما مما سار ولو بعد انهم زاءهم فى القتال أو قبل شهر السلاح حين التقى الصفان ومن الغنمة ما أخذ من دارهم سرقة أو اختلاسا أو أقطعة أو ما أهدهوا لنا أو ما لحونا عليه والحرب فائز وأما المهرون الذى للعربى عند مسلم أو ذى والمزجر الذى له عند أحدهما اذا انفك الرهن وانقضت مدة الاجارة فهل هو فى أو غنمية وجهان أشهرهما كما قال الزركشى الثانى ويرد على طرده هذا الحد المتروك بسبب حصولنا فى دارهم وضرب مسكرنا فيهم فانه ليس غنمية فى أصح الوجهين عند الامام مع وجود الإيجاف وعلى عكسه ما أخذ على وجه السرقة أو نحوها فانه غنمية كإسار وخروج عا ذ كرماء حصله أهل الذمة من أهل الحرب بقتال فالتص أنه ليس بغنمية فلا يترع منهم وما أخذ من تركه المرند فانه فى لا غنمية كإسار وما أخذ من ذى كجزبه فانه فى كإسار أيضا ولو أخذنا منهم ما أخذوه من مسلم أو ذى أو نحوه بغير حق لم نملكه ولو غنم ذى ومسلم فهل يخمس الجميع أو نصيب المسلم وجهان أظهرهما الثانى كما رجحه بعض المتأخرين وصرح الماوردى فى قسم الصدقات بانه لا يغم مال من لم تبلغه الدعوة وهو محمول على من تمسك بدين حق ولم تباعه دعوة النبي صلى الله عليه وسلم أولم تباعه دعوة أصلا أمالوكان متمسكا بدين باطل فلا بل هو كفره من الكفار \* (تفنيه) \* قوله وایجاف بالواو هنا بمعنى أولئالارد المأخوذ بقتال الرجال وبالسنن فانه غنمية كما تقرروا لا يجاف فيه واذا تقرروا ذلك (فيقدم منه) أى أصل مال الغنمية (السلب) بالخراب (للقاتل) المسلم سواء كان حرا أم لا ذكرا أم لا بالغنم لا شرطه الامام أم لا فارسا أم لا وذلك لخبر الشيخين من قتل قتيلا فله سلبه وروى أبو داود أن أبا طلحة رضى الله تعالى عنه

فنزل يوم خيبر عشرين قبلا وأخذ أسلحهم \* (تنبيه) \* يستثنى من إطلاقه الذي فاته لا يستحق السلب  
 سواء أضر بأذى الإمام أم لا والمخذل والمرجف والحائش ونحوهم ممن لا سهم له ولا رضى خال الأذى  
 وأطلقوا استحقاق العبد المسلم السلب ويجب تقييده بكونه مسلما على المذهب وبشروط في القتل أن  
 لا يكون منهيا عن قتله فلو قتل شيئا أو امرأة لم يقتل فلا سلبه فانما لا يستحقه في الأصح ولو أضر  
 مستحق السلب عنه لم يبق حقه منه على الأصح لأنه تعينه (وهو) أى السلب (تباب القتل)  
 التي عليه (والجف والزان) وهو بهيمة وألف وقوت خف لا قدمه أطول من الحنف يابس الساق  
 فاته في المجموع في الملح (وآلات الحرب كدروع) وهو بدال مهملة الزردية (وسلاح) لتبوت يده على  
 ذلك \* (تنبيه) \* قضية عطفه السلاح على الفرع أن الدرع ليس بسلاح وهو المشهور وإن كان في شرح  
 مسلم للمصنف ما يقتضى أنه منه وعاطفه أيضا ما بهد الثياب عاجها يشعر بخافيتها لها وهو عكس ما قالوه  
 فمن أوصى بتيابه أنه يدخل كل ما على يده ومنه الحنف والزان والمائلان ولو كان غلاما حلالا للاحقه  
 به ما به متى شاء قال الامام فيجوز أن يكون السلاح كالفرس المجنوب مع السلام ويحتمل خلافه اه  
 والاول أظهر ولو زاد سلاحه على العادة فقياس ما يأتي في الجنبية أنه لا يعلو الا واحدة أنه هذا لا يعلو  
 الا سلاحا واحدا وقال الامام اذا زاد على العادة فهو محمول لا سلاح اه والاول أظهر (وسركوب)  
 القتل قاتل عليه أو أمسكه بعماله وهو يقاتل واجلا (و) آتة نحو (سرج والجيام) وهو امر مفقود  
 التبوت يده على ذلك حسا (وكذا) لباس زينتته وهو (سوار) وطوق (ومناقة) وهو ما يشدها  
 الوسا (وخاتم) كذا (نفقته) مع حياضها الخلف في رحله (وجنبية تقاد مع في الاطوار) سواء  
 أ كانت امامه أم خلفه أم يجنبه لانها اعتقاد معه ليركبها عند الحاجة سواء أ كان يقودها بنفسه أم لا  
 لان هذه الاشياء متصلة به وتحت يده والجنبية قد يحتاج البهاضي كركوبه الذي أمسك بعماله وهو  
 يقاتل واجلا بخلاف الذي يحمل عليها انتقاله وبخلاف المهر التابع له فانه يفضل عنه بخلاف كركوب  
 القنات في دروعه والثاني لا يستحقها لانه ليس مقاتلا بها فاشبهت ما في حيمته ولو تعددت الجنبات  
 اختار القاتل منها واحدة كما ذكره المصنف وقال الرافعي انه يرجع الى تعيين الامام واحدة منها أو يفرع  
 \* (تنبيه) \* قضية كلام المصنف أنه لا يشترط كونه قائدها بنفسه والا فالان يقولها وهو كذلك كما مر  
 وقول الزركشي انه لابد من التقييد بكونه يقودها بنفسه والا فليست سلبا كسائر ماله الذي معه مردود  
 بقواهم لو كان معه جنائب استحق واحدة اذن المسلم أن الجنائب لا بد لها من عدة ودونها  
 (لاحقية) بفتح المهملة وكسر الالف وعاء يجمع فيه المنافع ويجعل على حقو البهيم (مشدودة على  
 الفرس) فلا يأخذها ولا ما بها من البواهم والامثلة (على المذهب) لانها ليست من لباسه ولا من  
 حليته ولا حيازة فرسه والطريق الثاني طرد القولين كالجنبية واختار السبكي أنه يأخذها بما بها لانه  
 حملها على فرسه لتوقع الاحتياج اليها (وانما يستحق) القاتل السلب (بركوب غرر يكتفى به) أى  
 بركوب الفرد (شركا) أى متى شئت بالقتال في حال (الحرب) هذه قبود ثلاثة فرع عليها قوله  
 (فلو روى من حسن أو روى (من المصنف) الذي للمسلمين (أو قتل) كافرا (فانما) أو مستعلا بكل  
 ونحو (أو أسيرا أو قتله) أى الكافر الحربي (وقد انهم زعم الكفار) الحارون غير متخيرين بالقتال  
 أو ألى كفة (ولا سلب) له لانه في مقابلة الخطر والتغريب بالفس وهو مستنفهنا ولا نسل الله عليه  
 وسلم لم يعط ابن مسعود سلب أبي جهل لانه قد كان أتتبه قتيان من الانصار رواه الشيخان قال القاضي  
 ولو أعرى به كلبا عقر واقتله استحق سلبه لانه خاطر بروحه حيث سبى في مقاتلته حتى عقره السكاب  
 اه وقول الزركشي وقياسه أن الحلبكم كذلك لو أغرى به مجنون أو عبدا أو مجنونا ممنوع لان المقيس  
 عليه لا يملك والمقيس تلك السلب فهو للمجنون ولما لك الرقيق لا لا سمرها فان أغرى السكاب لا مقاتلة

كراحي السهم فلا يستحق السلب أما اذا تميزوا لقتال أو فتنه فحكم القتال باقي في حقهم كقوله الامام  
 \* (تتبعه) \* قوله من الصف عبارة المخرج من وراء الصف وكذا كتب المصنف بخطه في المنهاج ثم ضرب  
 على الفظة وراعا الصورتان في الشرحين والروضة فأبى المنهاج بما ليس في أصله لكونه بهم منه ما في أصله  
 بطريق الاولى قال السبكي وهو حسن لمن لا ياتزم في الاختصار الاتيان بمعنى الاصل من غير تغيير والالم  
 يجوز وقوله انهم زام الكفار يفهم أن انهم زام الكافر الواحد لا يعتبر حتى لو هرب فقتله في ادباره والحرب فائقة  
 استحق سلبه وهو كذلك (وكفاية شره أن يزيل امتناعه بأن يهفأ عتيبه أو يقطع يديه ورجليه) فانه صلى  
 الله عليه وسلم أعطى سلب أبي جهل لمخيمته كما مردون فانه قتل على أن المناط كفاية الشر \* (تتبعه) \*  
 عبارة المخرج أن يقتله أو يزيل امتناعه فانقصر المصنف على الثاني لفهم الاوّل من باب أولى وعبارة  
 الروضة بأن يعمله وهي صادقة بأن يضرب رأسه فيذهب ضوء عينيه وحين واحدة فيقاعها ففهي  
 أحسن اسم لها ما ذكر (وكذا الواسر أقطع يديه أو رجليه في الاظهر) وان من عليه الامام أو فداء  
 أو أرقه أمافي الاسر فلانه أبلغ من الفطاع وأما في القناع فكأنه لو فطأ عتيبه والثاني لا واختره السبكي وقال  
 انه لا يستحق السلب الا بالقتل لظاهر قوله عليه الصلاة والسلام من قتل فتيلة فله سلبه ولان ذلك لا يزيل  
 الامتناع فربما أعمى شر من البصير ومقاوع البسدين والرجاين يحتمل على الاختصاص نفسه ويجرى  
 الخلاف فيما لو قاع بدا ورجلا اضعف حركته بخلاف ما لو قاع طرفا وفطأ عتيبا فانه لا يستحق ولو مسكه  
 شخص بحيث منعه الهرب ولم يضبطه فقتله آخر أو اشتراك اثنين في قتله أو اختاره اشتركا في سلبه لا ندفاع  
 شره بهما وهذا بخلاف القصاص فانه منوط بالقتل نعم ان كان أحدهما لا يستحق السلب كخذل رد  
 نصيبه الى الغنمة فله الدارحي أما اذا مضطه فهو أسير وقتل الاسير لا يستحق به السلب كما مر والجراح ان  
 اتخن جريحه فالسلب له فان لم يتخذه فدفعه آخر فالسلب له لانه الذي ركب الفرر في دفع شره لاحق  
 لا لا سرفى رغبة أسيره ولا فداءه بل وأرقه الامام أو فداءه فزغبة والفداء للمسلمين لاحق فبهما لا سرفلان  
 اسم السلب لا يقع عليهما (ولا يخمس السلب على المشهور) نخبه أبي داود وغيره أنه صلى الله عليه وسلم  
 قضيه للقاتل ولم يخمسه والثاني يخمس لاطلاق الآية فيس دفع خسه لاهل النية والباقي للقاتل  
 (وبعد السلب يخرج) بمنزلة فوقية أو له بخطه (مؤنة الحفظ والنقل وغيرهما) من المؤن اللازمة كحزة  
 جمال وراع ان لم يوجد متفرق بذلك للحاجة اليها قال الماوردي ولا يرب يد على أجرة المائل لانه في المسلم  
 كالولي في مال البني (ثم يخمس الباقي) بعد السلب والمؤن خمسة أخماس منساو يغربوخذ خمس رفاع  
 ويكتب على واحدة لله تعالى أو للمصالح وعلى أربع للغاتين ثم يدرج في بنادق متساوية ويخرج اسكل  
 خمس رقعة فما خرج لله أو للمصالح جعل بين أهل الخمس على خمسة كقوله (نخسه) أى المال الباقي  
 (لاهل خمس النية) بقسم بينهم (كسابق) في قسم النية \* (تتبعه) \* يقسم للغاتين قبل فسمه هذا  
 الخمس لانهم حاضرون ومصورون لكن بعد افرازه بقرعة خلافا لما هوهم كلام المصنف من أن أهل  
 الخمس يفوزون بسهامهم قبل قسمة الاخماس الاربعة ولا فرق في ذلك بين العقار والمنقول لعموم الآية  
 ويستحب أن تكون هذه القسمة في دار الحرب كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم وتأخيرها بلا عذر الى  
 العود الى دار الاسلام مكروه ذكر الماوردي والبغوي انه يجب التجبيل ولا يجوز التأخير من غير عذر  
 لما فيه من الاضرار بالغاتين وقال الاذرى انه ظاهر لاشك فيه اذا طلبها الغاتون بلسان القاتل أو الحال  
 ولو شرط الامام للخبس أن لا يخمس عليهم لم يصح شرطه ووجب تخمس ما غنمه سواء أشرط ذلك  
 للضرورة أم لا وقبل ان شرطه اضرورة لم يخمس قال في زيادة الروضة آخر الباب وهو شاذ باطل (والاصح  
 أن النفل) بنون مفتوحة فماعتظيفة مفتوحة وتسكن أيضا (يكون من خمس الخمس المرصد للمصالح)  
 لرواية الشافعي عن مالك عن أبي الزناد أنه سمع سعيد بن المسيب يقول كان الناس يعطون النفل من

الحس قال الشافعي رضي الله تعالى عنه يريد من خمس النبي صلى الله عليه وسلم والثاني من أصل الغنيمة  
كالسلب والثالث من أربعة أنحاسها كالمصح في الرضخ وهذا الخلاف محله (أن نفل مما يقيم في هذا  
القتال) وفاء بالشرط أو الوعد ويغفر الجاهل به للعامة فيشترط الربيع أو الثالث أو غيرهما \* (تنبيه) \*  
قوله نفل قال السبكي يجوز فيه التشديد إذا عديته إلى اثنين والتخفيف إذا عديته إلى واحد وقد كتب  
المصنف عليه بخطه شغلان معناه جعل النفل (ويجوز) جزاء (أن ينفل من مال المصالح الحاصل  
عنده) في بيت المال لأن ذلك من جملة المصالح ولا تغتفر الجاهالة حينئذ بل لابد أن يكون معه أولئك  
جماعة ولا ضرورة إلى إحصاء الجاهل في الجاهل \* (تنبيه) \* لا يختص ذلك بالحاصل عنده كإعطائه  
كلامه بل يجوز أن يعطى مما يجدد فيه وقضية كلامه التخيير بين خمس الحس والمصالح قال الرافعي  
والأشبه أن يجتهدوا برأى المصلحة (والنفل) لغة الزيادة وسرعة (زيادة) على سهم الغنيمة (بشرطه) الإمام  
أو الأمير إن ينفذ ما فيه نكابة للكفار) رائدة على ما فعله بقية الجيش كالغنىم على طلبه وانهم  
على قاعة والدلالة عليها وحفظا ممكن ويجوز أفراد المشروط له وتعدده وتعيينه وعدم تعيينه بمن فعل كذا  
فله كذا هذا أحد قسمي النفل وشرطه أن تدعو الحاجة إليه لكثرة العدو وقلة المسلمين واقتضى الحال  
بعد السرايا وحفظا للمكان وكذلك فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض غزواته دون بعض  
والقسم الثاني أن ينفل من صدره أن محمود كبادرة وحسن اتمام وهذا يسمى انما ما جراه على فعل  
ماض شكرا والأول جملة ولكن يتعين ~~كون~~ هذا مما عده من سهم المصالح أو من تلك الغنيمة  
\* (تنبيه) \* قد بلغهم كلامه أن التنفل انما يكون قبل أصابة المغمم وهو ما قاله الإمام أنه ظاهر كلام  
الاحتجاب أما بعد أصابته فيمتنع أن يخص بعضهم ببعض ما أصابوه (ويجهد) الشارح (في قدره)  
بحسب آلة العمل وكثرته وقد صح في الترمذي وغيره أنه صلى الله عليه وسلم كان ينفل في البسداء الربع  
وفي الرجعة الثلث والبداء بنصف الباء الموحدة واسكان اللام المهملة ويعددها مرة السرية التي يبعثها  
الإمام قبل دخول دار الحرب مقدمة له والرجعة وهي نصف الرأ السرية التي يأمرها بالرجوع بعد توجه  
الجيش لدارنا وانما نصف في البسداء لأنهم مستريحون إذ لم يغال هم السفر ولأن الكفار في غفلة ولأن  
الإمام من ورائهم يستنارون به والرجعة بخلافها في كل ذلك وقيل البسداء السرية الأولى والرجعة  
الثانية ويقال للرجعة القبول بضم القاف ويجوز الزيادة على الثلث والنقص عن الربع بحسب  
الاجتهاد (والانحاس الأربعة عقارها ومنقولها) أي الباقي منها بعد تقديم ما يجب تقديمه من المأوى  
كالمسكن (لغاثنين) لاطلاق الآية الذكرية وعملها صلى الله عليه وسلم في أرض خيبر (وهم) أي  
الغامقون (من حضر الواقعة) ولوفى أنثاهما قبل الانضاء ولوعند الانصراف على الفتح وعاقب بحضر قوله (بنية  
القتال وإن لم يقاتل) مع الجيش لقول أبي بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما انما الغنيمة لمن شهد الواقعة  
رواه الشافعي رحمه الله تعالى قال الماوردي ولا يخالف إمامان العناية ولأن المقصود شجوه للعهد وحصوله  
هناك فان تلك الحالة باعثة على القتال ولا يتأخر عنه في الغالب إلا لعدم الحاجة إليه مع تذكره سواد  
المسلمين وكذا من حضر لابنية القتال وقاتل في الظاهر \* (تنبيه) \* هذا الضابط يشمل من يرضخ له  
كالصبي والكافر فلو قال ممن يسهم له كما فعل في الروضة نخرج قال السبكي ويحتمل إبقاء الكلام على  
عمومه ومن يرضخ لهم من جملة الغاثنين فلا حاجة إلى إخراجهم وهو كما قال ابن النقيب صحيح بناء على أن  
الرضخ من الانحاس الأربعة وأورد على مناقق اثنين صورتان الأولى المخذل والمرجف والآخر إذا حضروا  
الواقعة لا يستحقون سهموا ولا أرضا وإن حضروا بنية القتال وقاتلوا بل يمتنون من حضروا الصف ولا يمنع  
الفساق من الصف وإن لم يؤمن تخذيله والمخذل من يشبه القوم كأن يقول العدو كثير ولا تقدر عليهم  
والمرجف من يخوف القوم كأن يقول جاء العدو مدد والخائف من يظلم الكفار على عورات المسلمين

الثانية المنهزم غير متحرف لقتال أو متحيز إلى فئة ولم يعد فإنه لا يستحق شيأ مع حضوره فإن عاد قبل انقضاء  
 الوقعة استحق من المحوز بعده فقط وكذلك - حضر في الالتقاء لا يستحق من المحوز قبله قال المصنف رحمه الله  
 تعالى وكلام من أطلق يحمل عليه بخلاف المتحيز إلى فئة قريبة فإنه يعطى لبقائه في الحرب معنى بخلاف  
 المتحيز إلى بعيدة وإن ادعى التحيز إلى فئة قريبة أو التحرف لقتال صدقناه بهينه إن أدرك الحرب وإن  
 سلف استحق من الجميع وإن نكل لم يستحق الأمن المحوز بعد عودته بخلاف ما إذا لم يدرك الحرب لا يصدق  
 في ذلك لأن الظاهر خلافه وعلى ما هو عليه ثلاث صور الأولى ما لو بعث الامام جاسوساً فغنم الجيش قبل  
 رجوعه فإنه يشاركهم في الاصح الثانية لو طالب الامام بعض العسكر ليحرس من هجوم عدو أو أفراد من  
 الجيش كما فإنه يسهم لهم وإن لم يحضر والوقعة لانهم في حكمهم ذكره الماوردي وغيره الثالثة لو دخل  
 الامام أو نائبه دار الحرب بجيش فبعث سرية في ناحية فغنمت شاركتها جيش الامام بالعكس لاستظهار  
 كل منهما بالآخر ولو بعث سرية إلى جهة اشترك الجميع فيها فغنم كل واحد منهما ما رزقوا به منهم إلى  
 جهتين وإن تباعدت إلى الاصح ولا يشارك السرايا الامام ولا جيشه إن كانوا في دار الاسلام وإن قصد  
 لحوقهم (ولا شيء لمن حضر بعد انقضاء القتال) ولو قيل حيازة المال أو خيف رجوع الكفار لعدم شهود  
 الوقعة (وفيها) بعد الانقضاء (فبطل حيازة المال وجه) أنه يعطى لأنه لحق قبل تمام الاستيلاء  
 \* (تنبيه) \* تردد الرافعي في حكاية هذا وجهاً أو قولاً لورج المصنف في الروضة أنه قول وصور هذه المسئلة  
 أربع حاضر قبل انقضاء الحرب والحيازة فيستحق جزأ أو بعدها فلا جزأ أو بعد الانقضاء وقبل الحيازة  
 فلا على الصحيح أو عكسه فيستحق كلها فله كلام المصنف خلافاً للرافعي (ولو مات بعضهم) أي الغائبين  
 أخرج عن أن يكون من أهل القتال بمرض أو نحوه (بعد انقضائه) أي القتال (و) بعد (الحيازة  
 فغنمه) من المال إن فلانان الغنمة تلك بالانقضاء والحيازة أوجب تلكه إن فلاناً إنما تلك باختیار  
 التملك أو القسمة وهو الصحيح (لوارثه) كسائر الحقوق وعبارة المصنف تصديق بما قلناه (وكذا لو مات بعد  
 الانقضاء وقبل الحيازة في الاصح) بناء على أن الغنمة تلك بالانقضاء والثاني لا بناء على أنها تلك بالانقضاء  
 مع الحيازة وهل المملوك عليهم نفس الاعيان أوجب تلكها وجهان وكلاهما لو رث كأمرو وتقدم أنها  
 إنما تلك باختيار التملك أو القسمة على الصحيح (ولو مات في) أثناء (القتال فالذهب أنه لا شيء له) هذا  
 هو المنصوص فلا يتخلفه وارثه فيه ونص في موت الفرس حينئذ أنه يستحق سهمه والاصح تقرير النص  
 لأن الفارس متبوع فاذا مات فإن الأصل والفارس تابع فاذا مات جاز أن يبي سهمه للمتبوع وقيل  
 قولان فيه - ما وجه الاستحقاق - يرد بعض الوقعة ووجه المنع اعتبار آخر القتال فإنه وقت الظفر  
 \* (تنبيه) \* قوله مات في القتال ظاهره أنه لا فرق بين أن يكون بعد حيازة المال أولاً وهو كذلك  
 وقول الاذري أن القياس أنه يستحق نصيبه اذا مات بعد حيازة المال ممنوع لأننا لم نأمن شريهم مادامت  
 الحرب باقية وهو مقتضى إطلاق كلام الاحكام ولو مرض في أثناء الحرب مرضاً يمنع القتال وهو  
 برحمة زواله استحق وضكذا إن لم يرج كالطالع والزمانة على الاظهر في الروضة لأنه يتوقع برأيه ودعائه  
 بخلاف الميت والجنون كآوت وأولى بالاستحقاق والجراحة في الحرب كإرض وأولى بالاستحقاق  
 وفي المغمى عليه وجهان أو وجههما أنه يسهم له لأنه نوع من المرض (والاظهر أن الاجبر) الذي  
 وردت الاجارة على عبده مدة معينة لا للجهاد بل (لأسباب الدواب وحفظ الامتعة) ونحوها  
 (والشجر والخسوف) كالحيات والبقال (يسهم لهم اذا قاتلوا) لشهودهم الوقعة وشوقناهم  
 والثاني لأنهم لم يقصدوا الجهاد أمان وردت الاجارة على ذمتهم أو بغير مدة كضيطة نوب فيعطى  
 وإن لم يقاتل وأما الاجبر للجهاد فإن كان مسلماً فلا أجر له ليعطى أجره لأنه بحضور الصنف تعين عليه  
 ولم يستحق السهم في أحد وجهين فتعديه البغوى واقتضى كلام الرافعي ترجيحاً لعارضه عنه بالاجارة

ولم يضر عيادها ويأتى الكلام على اجزاء الفرس ولواثنت اسير من يد الكفار أو اسلم كافر أسهم له ان  
حضر المصنف وان لم يقاتل لشهوده الوقعة ولقصد من أسلم اعلاء كاهه تعالى بالاسلام فيقع سريانه  
وانما يسهم لكل منهما مما حين بعد حضوره فان كان هذا الاسير من جيش آخر أسهم له ان قاتل لانه  
قد بان بمقتله قدوة للجهاد وان لم يقاتل فكذلك في أحد وجوهين صحة في الشرح الصغير لشهوده الوقعة  
(وقرأ جمل أسهم والفارس ثلاثة) له أسهم ولقصد من أسلم اعلاء كاهه تعالى بالاسلام فيقع سريانه  
يركب أسهم له وان لم يقاتل عليه اذا كان يمكنه ركوبه لان حضوره ولم يعلمه فلا يسهم له ولو استعار فرسا  
أو استأجره أو فصبه ولم يحضر المصنف الوقعة أو حضر وله فرس غيره أسهم له لانه لا مال له لانه الذي أحضره  
وشهد به الوقعة أما اذا كان المصنف حاضرًا ولا فرس له وعلم فرسه أو ضاع فرسه الذي يريد القتال عليه  
فإنه يستحق أسهمه كعلمه بمسار وان كان معه فرس فلا يستحق أسهم المعصوب ولا الضائع لما سبأني انه  
لا يملك الفرس واحد ولو ركب شخصان فرسا وشهدا الوقعة وقويت على السكر والغريمهما أهملتا  
أربعة أسهم سهمان لهما وسهمان للفرس وان لم ترق على ذلك فلهما سهمان ولو قاتلوا في ماء أو حصن  
وقد أحضر الفارس فرسه أهمل الأسم الثلاثة لانه قد يحتاج الى الركوب نص عليه وحده ابن كجب  
على من يقرب السائل واحتمل أن يخرج ويركب والا فلا معنى لاعتداله أسهم الفرس وأقره  
\* (تنبيه) \* هذا كله في غنيمه الكامنين فلو افرد أهل الرضخ بغنيمه خست وقسم الباقي بينهم  
بقدر نفقتهم ويتبهم صغار السبي في الاسلام فان حضرهمهم كمال فالغنيمه له ورضخ لهم (ولا يعلم)  
الفارس (الفارس واحد) وان كان معه أكثر لما روى الشافعي وغيره أنه صلى الله عليه وسلم لم يبع الزبير  
الافرس وكان معه يوم حنين أفراس (عربيا كان) الفرس (أو غيره) كالبرذون وهو ما أبواه أن يجمعان  
والهبيعي وهو ما أبواه عرب دون أمه والمقرف يضم اليهم وسكون الغاف وكسر الزاء بعكسه لان السكر والغار  
يحصل من كل منهما ولا يضر تفاوتهما كالزبال (لأبعبير وغيره) كاليفل والحمار والبقل لانهم لا يتصل  
للعرب صلاحية التحمل بالسكر والغار واستأنسوا له بقوله تعالى ومن رباط الخيل ثمانية أباله كسر  
وصوب في الشامل من الحسن البصري انه يسهم للابل لقوله تعالى فسا أو جفتم عليه من خيل ولا ركاب  
لكن السني يثبت أنه انما يسهم للخيول وأما غيرها فبرضخه ويفضل الفيل على البغل والبغل على الحمار  
واختلف في تفضيل البعير على البغل وعكسه ففضل البعير لما نقل عن الحسن البصري وقيل بفضل  
البغل وجرى عليه في الأنوار والاول استظهره شيخنا وحمل بعضهم كلام من فضل البعير على البغل على  
المتبعين وكلام من عكس على غيره وهذا أظهر والحيوان المتولد بين ما برضخه وما يسهم له حكم  
ما برضخه ولا يدخل الامام دار الحرب الا فرسا شديدا (و) حيثن (الابعل) السهم (الفارس أعجمي)  
أي مهزول بين الهزال (ومالا شتاء) يرفع المجمة وبالد أي لانفع (فبه) كاللهم والكبير لعدم  
قائده بل هو على صاحبه (وفي قول يعلم ان لم يعلم نهي الأمير عن احضاره) بان لم ينفه الأمير أو لم  
يلغى النهي كما يعلم الشيخ الكبير اذا حضر وأجاب الأزل بان الشيخ ينتفع برأيه ودعائه ثم برضخه  
\* (تنبيه) \* محل الخلاف اذا تأنى وكوبه الامم بما فعله قاله الامام وأفهم أنه اذا علم نهي الأمير عن  
احضاره لا يسهم له فاعلموا وهو كذلك ولو احضره صحبها ثم طرأ عجزه فكفار وموته ولو احضره أعجمي  
فصح لنار ان كان حال حضور الوقعة صحبها أسهم له والا فلا كجلبته بعض المتأخرين قال الاذري وينبغي  
أن يلحق بالاعجمي الحرون الجوح وان كان شديدا قويا لانه لا يكر ولا يفر عند الحاجة بل قد بان رآه  
هـ وهو حسن ولم يتعرض المصنف للفرس وذكره الرابع في المسابقة فقال والذي يجوز المسابقة  
عليه من الخيل ما يسهم له وهو الجندع والثني وقيل وان كان صغيرا (والعبد والصبي) والجنون  
(والمرأة) والخنثى (والذمي) والذمية (اذا حضروا) الوقعة مع غيرهم كما يعلم مما سار وأذن الامام

الذي والذميه ولم يستأجر كما سبأني وفيهم نفع (فلهم الرضخ) لا ذنباع رواه في العبد الترمذي وصححه  
وفي النساء والصبيان البهتي مرسلا وفي قوم من اليهود أبو داود باقيا أسهمهم وحمل على الرضخ  
والرضخ مستحق وقبل مستحب وسواء أذن السيد والولي والزوج في الحضور أم لا والرضخ لسيد العبد  
وان لم يأذن \* (تنبيه) \* محل ما ذكره المصنف اذا كان فيهم نفع كما قدرته في كلامه تبعالنص البوابي  
وتعبيره بالذي يقتضي أن غيره من الكفار لا يرضخ له قال الأذري والظاهر الحق المستأمن والمعاهد  
والحربي بالذي اذا حضر وا باذن الامام بحيث يجوز له الاستعانة بهم ويدل له تعبير التنبيه وغيره بالكافر  
قال وأما المبعوض فانما هو أنه كالمبعوض ويحتمل أن يقال ان كان هناك مهابا فو حضر في نفسه أسهمه  
والارضخ اه والواجب كما قال شيخنا الأول وان قال به بعض المتأخرين الوجه الثاني لان الرضخ ليس من أهل  
فرض الجهاد والمبعوض كذلك ورضخ أيضا لا يعي ان حضر والزمن وفائد أطراف وكذا ناجر ومعتزف  
حضر اوله قاتلا (وهو) أي الرضخ الغنيمة العطاء القابل وشرعا تني (دون سهم) لراجل (بجهت الامام في  
قدره) لانه لم يرد فيه تحديد فر جميع الى رأيه وبقاوت على قدر نفع الرضخ له فبرج المقاتل ومن قتله أكثر  
على غيره والفارس على الراجل والمرأة التي تداوى الجرحى وتسقى العطشى على التي تحفظ الرجال بخلاف  
سهم الغنيمة فانه يستوي فيه المقاتل وغيره لانه منصوص عليه بالارضخ بالاجتهاد لكن لا يبلغ به سهم  
راجل ولو كان الرضخ المارس كجريح عليه ابن المقرى لانه تبع للسهم فنقص به عن قدرها كالسهم مع  
الاروش المقدرة \* (تنبيه) \* ظاهر كلامهم ان المسلم يستحق الرضخ وان استحق السلب وهو كذلك  
شالا فالابن الرفعة لاختلاف السبب (ومحله) أي الرضخ (الاخماس الاربعة في الاماهر) لانه سهم من  
الغنيمة يستحق بحضور الوقعة الا انه ناقص والثاني أنه من أصل الغنيمة كالزون والثالث انه من خمس الخمس  
سهم المصالح (فان انما يرضخ لذي) وما ألحق به من الكفار (حضر بلا حزم) كان حضوره (باذن  
الامام) أو الامير وبلا كرامته (على الصحيح والله أعلم) ولا تزلان الا حادو الثاني فيما اذا أذن الامام  
لا يرضخ له والثالث ان قاتل استحق والا فلا فان حضر باجرة فله الاجرة ولا تثنى له سواها جزا لانه أخذ عن  
حضوره بدلا فلا يقابل ببذل آخر ويجوز أن يبلغ بالاجرة سهم راجل \* (تنبيه) \* انما قال باجرة ولم  
يقال باجرة لبشمل الاجارة والمجاعة فانها سواء فان حضر بلاذن الامام أو الامير فلا يرضخ له بل يعززه  
الامام ان رآه وان أكرهه الامام على الخروج استحق أجره مثله من غير سهم ولا يرضخ لاستهلاك مجله عليه  
كما قاله المساردي \* (خاتمة) \* لو زال نقص أهل الرضخ قبل أن ينقضي الحرب باسلام أو بولوغ أو وفاة  
أو عتق أو وضوح ذكورة مشكل أسهم لهم أو بعد انقضاءها فليس لهم الا الرضخ كما قاله المساردي  
ولو غزت طائفة وليس فيهم أمير من جهة الامام فيكموا واحدا في القسمة صحت ان كان أهلا والا فلا حكم  
المصنف عن الشيخ أبي محمد

### \* (كتاب قسم الصدقات) \*

أي الزكوات على مستحقها وأما صدقة الفاقة فقد أقردها المصنف بفصل آخر هذا الكتاب وجه الاختلاف  
أنواعها من نقد وحب وغيرها وسبب ذلك لاشعارها بصدقها بالذلة ما ذكره هذا الكتاب المازني رحمه الله  
تعالى والا كثرون في هذا الموضع وتبعهم المصنف في كتابه هذا لان كلامه في الغنيمة والزكاة يتولى الامام  
جميعه ذكره الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه في الام في آخره كقولنا بانه عليه جماعه منهم المصنف في الروضة  
وهو أنسب وافصح المحرر بقوله تعالى انما الصدقات الآية فعلم من الحصر بانما لا تصرف لغيرهم وهو  
مجمع عليه وانما وقع الخلاف في استيعابهم وأضاف في الآية الكريمة الصدقات الى الاصناف الاربعة  
الاولى بلام الملك والاربعة الاخيرة بنى الظرفية للاشعار بالاطلاق المالك في الاربعة الاولى وتقييده  
في الاربعة الاخيرة حتى اذا لم يحصل الصرف في مصادفها استرجع بخلافه في الاولى على ما يأتي وقد ذكر

المصنف رحمه الله تعالى الاصناف الثمانية على ترتيب الآية الكريمة قال بسند ثابتاً ولها (الفقير)  
مشتق من كسر الميم والقار التي في الظاهر وهو ما (من لا مال له ولا كسب يقع) جميعه ما أوجبوه وما (موقعا  
من حاجته) لقوله صلى الله عليه وسلم لا تحلف فيها الغنى ولا لقوى مكتسب ولو ذكر المصنف الآية ثم  
ذكر ما انفقت الآية استحقاقهم لا تربط كلامه بعضه ببعض كما فعل في الحرر والمراد بحاجته ما يكفيه  
معاشاً وما أبسا ومسكناً وغيرها مما لا بد له منه على ما يليق بحاله وحال من في نفقته من غير اسراف ولا تخيير  
والذي لا يقع موقعا من حاجته أن يحتاج الى عشرين جسد من آدماء درهمين قال المالكي أو ثلاثة وقال القاضي  
أو أربعة واعتبر بان ذلك يقع موقعا والظاهر ما قاله القاضي ولا فرق بين أن يكافئ نصيباً من المال أولاً  
فقد لا يقع النصاب موقعا من كفايته ولو كان له كسب بمنه من مرض أولم يجد من يشغله أو وجد من  
يشغله في كسب لا يلزمه أولم يجد كسباً حالاً لا كسباً في بعض ذلك فقير \* (تنبيهه) \* فديهم كلام  
المصنف أنه لو كان له مال وعليه دين بقدره أو أكثره أو أقل بقدر لا يخرج من الفقر أنه لا يعمل به  
صرح البغوي في فتاويه فقال لا يعمل من سهم الفقراء حتى يصرف ما عنده للدين اه وما ذكره  
المصنف تنبيهاً لفقير الزكاة كما علم من التقدير في كلامه أما فقير العرايا فسبق فيها أنه من لا قديده وأما  
فقير العائلة فيبأنى في بابها أنه من لا يكافئ ما يفضل عن كفايته على الدوام (ولا يمنع الفقر مسكه) - المألول  
له (و) لا (ثيابه) الاثنيان به ولا يضر مع الحاجة الى الثياب تعددها ولا كونها للغير \* (تنبيهه) \*  
اقتصار المصنف على المسكن والثياب ليهوم عدم اعتبار غيرهما ولبس مرادافان رقيقه المحتاج اليه وكتبه  
المحتاج اليها اذا كانت تتعلق به لم شرعى أو آتاه كذلك بخلاف كتب يتفرج فيها ولو اعتاد السكني بالاجرة  
أوفى المدرسة ومعه ثمن مسكن أوله مسكن خرج من اسم الفقر بما هو كفايته السبكي (و) لا يمنع الفقر  
أضاً (ماله الغائب) مسافة (مرحلتين) بل له الاخذ حتى يصل اليه لانه الآن معسرفاً على فتح  
المرأة السكاك بغيبه مال الزوج على مرحلتين قال السبكي ويحتاج القول بالاخذ مع ماله الغائب الى دليل  
اه دليله القياس المتقدم قال الرادعي وقد تردد الزايط في اشتراط مسافة العصر بل ينبغي الجواز فيها  
دون الاجل الحاجة الناجزة اه ويرد بان مادونها في حكم الحاضر فلم يفتاروا اليه ولا يمنع الاخذ أيضاً  
من الزكاة (دينه المؤجل) الذي لا يكافئ غيره فيأخذ منها حتى يحل الاجل كلكل كان ماله غائباً \* (تنبيهه) \*  
فضية اطلاق المصنف أنه لا فرق بين أن يحل قبل مضي زمن مسافة العصر أم لا قال الزايط وقد تردد  
الناظر فيه اه وهذا انما يأتي على المنقول وأما على بجهة المتقدم فلا ويحتاج من جهة المنقول بان الدين  
لما كان معدوماً لم يتر واه زماناً بل يعمل حتى يحل ويقدّر على خلاصه بخلاف المال الغائب ففرق  
فيه بين قرب المسافة وبعداها (و) لا يمنع الاخذ منها أيضاً (كسب) حرام أو (لا يليق به) أى  
بحاله ومردأته لانه يحل بمردأته فكان كالمعدم واطلاق الكسب في الحديث المار بمحمول على الكسب  
الحلال الاثني قال البغوي في فتاويه ولو وجد من يستعمله لكن بمال حرام فله الاخذ من الزكاة  
حتى يقدّر على كسب حلال وأقضى العزالي بان أو باب البيوت الذين لم تجر عاداتهم بالكسب اهم أخذ الزكاة  
اه ونرى عليه في الانوار فقال لو كان من أهل بيت لم تجر عاداتهم بالكسب بالبدن وهو قوى قادر  
حلت له الزكاة قال الدميري وينبغي حمله على ما ذالم يعتدوا ذلك للاستغناء عنه بالغنى فأما عند الحاجة  
اليه والقدرة عليه فترك ضرب من الجسقة وروى في النفس فلا وجه لارتفاع عنه وأخذ أو ما سخ الناس بل  
أخذها أذهب للمروءة من الكسب بالنسخ والخطاطة ونحوه ما في منزله وقد أحرست بدنا على رضى  
الله تعالى عنه نفسه أى اليهودى يستحق له كل دلو بكرة كما مر في الابارة اه والاقل أطهر (ولو شغل لم يعلم)  
شرعى كفى الروضة يتأتى منه تحصيلاً كما قاله الدارمي وأقره (والكسب بمنه) من اشتغاله بذلك  
(فقير) فثبت له به يأخذ من الزكاة لان تحصيله فرض كفاية أمان لا يتأتى منه الخصيل فلا يعمل



ان قدر على الكسب وخرج بقوله والكسب عنقه ماله لو كان لا عنقه فلا يعطى اذا كان يلقى به مثله ومثله  
 في البسطة بالكسب بالورقة يعنى النسخ \* (تنبيه) \* يؤخذ من التعاليل المذكورة ان من اشغل بتعلم  
 القرآن أو بما كان آله للعالم التشرى والكسب عنقه ويتأق منه تحصيله أن له الاندوه وهو كذلك وقد  
 صرح به في الانوار فقال ولو قدر على الكسب بالورقة أو غيرها وهو مشغول بتعلم القرآن أو العلم الذى  
 هو فرض كفاية أو تعاميه والاشغال بالكسب بقتلها عن التعلم والتعليم حاشا الزكاة (ولو اشغل  
 بالنوافل) للعبادات ومازومة الشاغل في المدارس ونحوها (ولا) يكون فقيرا وادعى في المجموع  
 الاتفاق عليه لان الكسب وفتح المامع عا في أيدي الناس أولى من الاقبال على النوافل مع الطمع  
 والفرق بين المشتغل به ذا وبين المشتغل بعلم أو قرآن بان ذلك مشغول به وهو فرض كفاية بخلاف هذا  
 ولان نفع هذا قاصر عليه بخلاف ذلك وفي فتاوى ابن البرزلى أنه لو تدرصوم الدهر وكان لا يمكنه أن يكسب  
 مع الصوم كفائته ان له أخذ الزكاة وأنه لو كان يكسب كفائته من طعام وملبس ولكنه يحتاج الى التكساح  
 فله أخذها ليسكن لانه من تمام كفائته اه وهو ظاهر وفي فتاوى الفقهاء ان مستغرق الوقت بالعبادة  
 والصلوات ناعا الليل والنهار يحل له أخذ الزكاة كالمشتغل بالفقه وان كان قويا بأعماله فلا وان كان صوفيا  
 اه وفي قياسه على الفقه نظرا لما تقدم من الفرق (ولا يشترط فيه) أى فقيرا كالأخذ منها (الزمانه)  
 وهى بفتح الزاى المعامه (ولا انتعف عن المسئلة على الجسد) فيها أقوله تعالى وفي أموالهم حق  
 للسائل والمحروم أى غير السائل ولانه صلى الله عليه وسلم أعطى من لم يسأل ومن سأل ولم يكن زمنا  
 والقديم بشرطان ورجح في الروضة القطع بالاول ونسبه في المجموع للجمهور (والمكفى بنفقة  
 قريب أو) نفقة (زوج ليس فقيرا) ولا مسكينا أيضا لا يعطى من سهميهما (في الاصح) لانه غير  
 محتاج كالمسكين كل يوم قدر كفائته والثاني نعم لاحتياجهما الى غيرهما \* (تنبيه) \* يحل الخلاف  
 اذا كان يمكن الاخذ من القريب والزوج ولو في عدة الطلاق الرجعي أو البائن وهى حامل كقوله  
 الماوردى والافجوز الاخذ بالخلاف وخرج بذلك المكفى بنفقة متبرع فيجوز له الاخذ قال ابن  
 قاضي بجلون في تحصيله قول المنهاج في المكفى بنفقة قريب بانه ليس فقيرا بخلاف تعبير المحرر والشرح  
 والروضة بانه لا يعطى من سهم الفقراء ورجح السبكي هذا الثاني اه وجه ذلك كما قال شيخى أن الفقير هو  
 الذى لا مال له ولا كسب الخ وهو شامل لهذا فلا يصح نفيه كما أثرنا منزلة الغنى لكونه مكفيا فلا يعطى  
 من سهم الفقراء فالتعير بلا يعطى أولى ويعطى الزوج وزوجه من سهم المكاتب والعارم والمؤلفة ومن  
 سهم ابن السبيل لان سافرت معه باذن أو دونه أو وحدها بلا إذن فلا يعطى منه لانها فى الاولى وان انتفى  
 الاذن مكفية بالنفقة لانها فى قبضته وفى الثانية عاصية وله أن يعطى فى الرجوع البهل جوعها عن المعصية  
 وان سافرت وحدها باذنه فان وجبت نفقتها كأن سافرت لحاجته أعطيت من سهم ابن السبيل باقى  
 كفائتها لحاجة السفر وان لم تجب نفقتها كأن سافرت لحاجتها أعطيت كفائتها منه وان سافرت وحدها  
 بلا إذن أعطيت هى والمعاصى بالسفر من سهم الفقراء بخلاف الناشئة المقبلة فانها قادرة على الغنى  
 بالطاعة فاشبهت القادر على الكسب والمسافرة لا تقدر على العود فى الحال وللازوجة اعطاء زوجها الحر  
 من سهم الفقراء والمساكين اذا كان كذلك بل بسن كما قاله الماوردى وأما المكاتب فانتضى كلام  
 الروضة وأصلها هنا أنه مكفى بنفقة قريبة لكن صحح في زيادة الروضة أن نفقته لا تجب على قريبه لانه  
 رقيق ثم شرع فى الصنف الثانى فقال (والمسكين من قدر على مال أو كسب) لا تقيه دلال (يفع موقعا  
 من كفائته) لانه موم شرية وملبس وغيرهما يحتاج اليه انفسه ولان نفقته كفيرة فى الفقير (ولا يكفيه)  
 ذلك المال أو الكسب كمن يحتاج الى عشرة ولا يجد الا سبعة أو ثمانية وسواء كان ماعلى له نصابا أم لا  
 كما مر فى الفقير قال الغزالي فى الاحياء المسكين هو الذى لا يفي دخله بخرجه فقد بذلك ألف دينار وهو

مسكين وقد لا تملك الأفاصا وحبالا وهو غني والمعنى في ذلك ما يليق بالحال بلا اسراف ولا تقصير  
\*(تنبيه)\* قد علم من ذلك أن المسكين أحسن حالا من الفسقة غير خلافاً من عكس واحتجوا به بقوله  
تعالى أما السفينة فكانت لمساكين حيث مضى مالكها مساكين ذل على أن المسكين من علك شيئاً  
يقع موقعا من كفايته وباروى من قوله صلى الله عليه وسلم اللهم أحيني مسكينا وأمتني مسكينا  
مع أنه كان يتعوز من الفقر والعبرة عند الجمهور كفاية العمر الغالب بناء على أنه يعطى كفاية ذلك  
وهو المعتمد وقيل كفاية سنة بناء على أنه انما يعطى كفاية سنة وخرج بلانتي به وحلال غير الملائق  
به والحرام فهو يكن لا كسب له ولا يخرجه من المسكنة أثبات يحتاجه في سنته ولا ملكه ثياب شتاء  
يحتاجها في صيف ولا عكسه ولا ملك كتب وهو فقير يحتاجها للكتب كلزوب والمدرس باخر أول القيام  
يفرض لا كلامهم ما حاجة معونة وان كان احتياجه اها في السنة مرة فبقي له النسخة النسخة من  
السمع المنكررة عنده ولا يقبلان معا لا غنائته بالصحة وان كانت احدهما أصح والاخرى أحسن  
يبقى الأصح وان كان له كتابان من علم واحد وكلت أحدهما يسوطا والآخر وجيرا يقي البسوط ان كان  
غير مدرس بان كان قصده الاستفادة وان كان مدرسا بقبالاته يحتاج لكل منهما ما في التدريس ويبقى له  
كتب طب يكتب بها أو يعالج بها نفسه أو غيره والمعالج معدوم من البادو كتب وعط وان كان ثم وعطنا  
ادليس كل أحد ينتفع بالوعنا كاتذاته في شلوته وعلى حسب لواذته ولا يبق له كتاب ينفرح فيه والحاصل  
ان الكتاب يطالب للتعليم والاستفادة فلا يجمع المسكنة كما تقرر ويطلب للتفرح فيه بالمعالة ككتب  
التواخيخ والشعر فيجمع ومن له عقار مثلاً ينقص ذلك عن كفايته فهو ما يقبر أو مسكين ثم شرع في  
الصنف الثالث فقال (والعامل) على الزكاة (ساع) وهو الذي يجي الزكاة (وكاتب) يكتب  
مأعلاه أو باب الصدقة من المال ويكتب لهم براءة بالاداء وما يدفع للمستحقين (وقاسم) وحاسب  
وعريف وهو كقيب القبيلة وحسدي وهو المشد على الزكاة ان احتج اليه (وحاشر) وهو اثنان  
أحدهما من (يجمع ذوى الاموال) والثاني من يجمع ذوى السهم ان لصديق اسم العامل على الجميع  
لكن أشهرهم هو الذي يرسل الى البلاد والباقون أعوان \*(تنبيه)\* يؤخذ من اسم العامل انه لا بد  
من العمل بالوقوف المسالك أو جعلها الى الامام سعة (لا) الامامو (القاضي والوالي) فلاقليم اذا قاموا  
بذلك فلاحق اهم في الزكاة بل رزقهم اذا لم يتلوعوا بالعمل في خمس الخمس المرصدة للمصالح العامة فان  
عملهم عام ولان عمر رضى الله تعالى عنه تبر بلسنا ما يجبه فاجبرانه من نعم الصدقة فادخل أصبعه واستقامه  
رواه البيهقي باسناد صحيح \*(تنبيه)\* قضية كلام المصنف ان لقاضي قبض الر كوات وصرفها وهذا في  
أموال أيتام تحت نظاره فان لم يقم الامام لها ماطرا في دخولها في عموم ولايته وجهان أصحهما المنحول كما  
جزم به المصنف وأطلق الراعي في كتاب الاضية المنحول وهو منقول على هذا ويزاد في العمال بقدر  
الحاجة والوزان والكيل والعدد عمال ان يبين أنصبا الامصناف وأجرتهم من سهم العامل ادلو  
أزمنها الله لك لردنا في قدر الواجب وأما ميزو الزكاة من المال وجاءوه فان أجرتهم على المالك  
لانم التوفية الواجب كسرة كيل البيع فانهم على البائع وأجرة الراعي والحافدا بعد قبضها والخز والتناقل  
في جلة السهمين لاف سهم العامل ثم شرع في الصنف الرابع فقال (والمؤلفة) جمع مؤلف من التالف  
وهو جمع القلوب وهو (من أسلم ونيته ضعيفة) فيتألف ليقوى إيمانه وبألف المسلمين ويقبل قوله  
في ضعف النية بلايين (أو) من أسلم ونيته في الاسلام قوية ولكن (له شرف) في قومه (يتوقع)  
باعطائه اسلام غيره) من نطأره ولا يصدق في شرفه الايبنة (والمذهب انهم يعملون من الزكاة لقوله  
تعالى والمؤلفة قلوبهم ادلوم نعمنا هذين الصنفين من الزكاة نجد لادنية تجل والقول الثاني لا يعملون  
لان الله تعالى قد أعز الاسلام وأبقى عن التأليف بالمبال والتالث يعملون من خمس الخمس لانه مرصود

للمصالح وهذا منها وكان ينبغي للمصنف أن يعسر بالظاهر لان الخلاف أذوال وخرج بقوله من أسلم مؤلفة الكفار وهم من برحاسه الامم ومن يخفى شرهم فلا يعاون من الزكاة قطعاً للاجماع ولا من غيرها على الاظهر لان الله تعالى أعز الاسلام وأهله وأغنى عن التأليف ونظير الصحبين أنه صلى الله عليه وسلم قال لما ذأ أعلمهم أن عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم \* (تتبعه) \* حصر المصنف المؤلفة في هذين الصنفين وليس مراد اهل هم أو بعنة أمتنا المذكرات والنساء من يقاتل من يلبه من الكفار والرابع من يقاتل من يلبه من مائتي الزكاة فيعاون اذا كان اعطاهما أهون علينا من جيش يبعث بعد المشقة أو كثرة المؤنة أو غير ذلك قال الماردى وغيره يعتبر في اعطاء المؤلفة استحياءنا اليهم ونفقه في الكفاية عن المختصر وظهر في غير الصنفين الاوتين أماهما فلا يشترط فيها ذلك كما هو ظاهر كلامهم وهل تكون المرأة من المؤلفة وجهان الصحيح فتم شرع في المصنف الخامس فقال (والرفاق) وهم (المسكانيون) كتابه صححة فبدفع اليهم لاسم زكاة سبدهم ولو بغير ذمة ما يؤدون من النجوم في الكتابة بان عجزوا عن الوفاء ولو لم يحل النجم لان التجمل منسب في الحال وربما تعذر عليه الاعطاء عند الخلل بخلاف غير العاجزين لعدم حاجتهم وانما لم يشترط الخلول كما اشترط في الغارم لان الحاجة الى التخلص من الرق أهم والغارم ينتظره اليسار فان لم يوسر فلا حبس ولا ملازمة وانما لم يشترط بما يخصهم رفاق لا ينفق كقول به لان قوله تعالى وفي الرقاب كقوله تعالى وفي سبيل الله وهذا يعطى المال للمجاهدين فيعطى للرفاق هنا أما المكاتب كتابه فاسدة فلا يعطى لانها غير لازمة من جهة السيد وكذا لا يعطى من كوتب بعضه كذا كره في الروضة في باب الكتابة لئلا يأخذ ببعضه الرقيق من سهم المكاتبين واستحسن الرافعي وجها ثالثا وهو انه اذا كان بينهما ما هابة صرف اليه في نوبته والا فلا وانما لم يعط المكاتب من زكاة سيده لعود المائدة اليه فان قيل لرب الدين أن يعطى غريمه من زكاة فلهذا كان هنا كذلك أجب بان المكاتب ملكا سيده فكانه أعطى لملوكه بخلاف الغارم يعطى المكاتب مع قدرته على كسب ما يؤدى به النجوم فان قيل قد مر أن الفقير والمسكين لا يعطيان بحيثئذ كسر فلهذا كان هنا كذلك أجب بان حاجتهما تتحقق يوميا ويوم والكسوب يحصل كل يوم كفايته ولا يمكن تحصيل كفاية الدين الا بالتدريج ولا يزدادون على ما يؤدون لعدم الحاجة اليه ولو اسندان المكاتب شيئا فله رقبته أعطى من سهم الغارمين لا المكاتبين كما انفقوا عن فتاوى البغوى ولو عجز المكاتب استرد منه ما أخذ من ان كان باقيا وعلق بدله بذمته ان كان تالفيا لحصول المال عنده برضا مستخففة فلو قبضه السيد رده ان كان باقيا وغرم بدله ان كان تالفيا ولو ملكه السيد شخصاً لم يسترد منه بل يغرمه السيد ثم شرع في المصنف السادس وهو من لزمه دين وهو على ثلاثة أضرب دين لزمه لمصلحة نفسه ودين لزمه لنفسه فتنسب وهو اصلاح ذات البين ودين لزمه لانفسه والمصنف أسقط هذا الضرب ولكنه يؤخذ من مفهوم قوله اسندان لنفسه وقد بدأ بالضرب الاول من ذلك فقال (والغارم ان اسندان لنفسه) شيئا بصرفه في غرضها (في غير معصية) من طاعة أو مباح كسج وجهاد ونزوح وأكل ولبس (أعطى) ومثله من لزمه الدين بتفسير اختياره كماله وقع على شيء فالتلفه بخلاف المستدين في معصية ومثل الرافعي الاسندان للمعصية بمن التجر والاسراف في النفقة فان قيل قد سبق في الجرح عدم تحريم الاسراف في المطاعم ونحوها على الاصح أجب بان المراد هنا اسراف في نفقة بغرض لا يرجوه وفاء بخلافه هناك ومثله من لزمه الدين بالتلف مال الغير عدوانا فلا يعطى (قلت الاصح يعطى) مع الفقر (اذا تاب) عنها (والله أعلم) لان التوبة قطعت حكم ما قبلها فصار النظر الى حال وجودها كالسافر لمعصية اذا تاب فانه يعطى من سهم ابن السبيل قال الرافعي ولم يتعرضوا هنالدة للاسندان لظاهر حاله الآن الرباني قال يعطى اذا غلب على الثمن صدقة في نوبته فيمكن جعل اطلاقهم عليه قال في المجموع والظاهر ما قاله

الرواي وان قصرن المدة والثاني لا يعلى لانه ربما اتخذ ذلك ذريعة ثم يعود قال الامام ولو استندان  
لمعصية ثم صرعه في مباح اعلى وفي عكسه يعلى ايضا ان عرف تصد الاباحة أولا ولكه لا يصدق فيه  
والاولى واردة على المصنف واستدراكم لما يفهم عموم مفهوم الشرط من قوله ان استندان في غير  
معصية فانه يفهم ان المستدين لمعصية لا يعلى معاقبته وانما نقل في الروضة عن الحرر الجزم بانه لا يعلى  
وسراده ما اقتضاه عموم المفهوم (والاظهر اشتراط حاجته) أي المستدين بان لا يقدر على وفاء ما استدان  
لانه انما يأخذ حاجته كالكتاب فلو وجد ما يقضى به دينه لم يعط قال الراعي ومن المهم البحث عن معنى  
الحاجة وعبارتها كتردهم تقتضي كونه تفسير الامتثال شيئا ورعا صرحوا به ثم قال والاقر بقر بقر  
المتأخرين لا يعتبر المقر والمسك بل لولا ان قدر كما يشاء ولو قضى دينه بماله عسكن دينه له مما  
ما يكفيه ويعلى ما يقضى به في دينه وواقعة في الروضة والمجموع \* (تنبيه) قد يفهم كلام المصنف  
أرس أحدهما انه لو قدر على قضاء دينه بالاكتساب انه لا يعلى والاصح كلى الروضة انه يعلى لانه  
لا يقدر على قضائه الا بعد موت وحاجته حائلة في الحال لثبوت الدين في ذمته وقد يقال فوجبه فيحتاج  
تأنيها عود الخلاف الى النائب تفرعا على امكانه وليس مراد اهل اشتراط الحاجة بجزومه في هذه  
الصورة والخلاف عائد للاستدانة في غير معصية (دون حلول الدين) ولا يشترط في الاظهار كما يشترط  
كلامه لكن قوله (فان الاصح اشتراط حلوله واقعه اعلم) يقتضي ان الخلاف وجهان وهو ما في الشرحين  
والروضة وانما لم يعط قبل الحلول لعدم حاجته اليه الا ان وقد تقدم الفرق بينه وبين المكاتب ثم شرع  
في الضرب الثاني فقال (أو) أي أو استندان (لمصلحة ذات المدين) أي الحال بين القوم كان بخلاف شدة  
بين شخصين أو قبلتين وقع النزاع بينهما في قتل لم ينال فانه يستدين ما يسكن به النفس وما دون  
النفس من الاطراف وغيرها واتلاف المال في ذلك كالمفس كمال ذلك عبارة المصنف (اعطى)  
ان كان الدين بائنا (مع العنى) بالمعاقرة معا وبالعرض على المذهب وبالقدرة على الاصح (وقيل ان كان  
غيبا بشد ولا) يعلى حينئذ لان اخراجه في العزم ليس فيه مشقة غسيرة وأجاب الاول بعموم الآية  
ولانه لو شرط الفقر فيه لقلت الرغبة في هذه المكرمة أما اذا لم يكن الدين بائنا كان أدا من ماله فانه لا يعلى  
الضرب الثالث الذي أسقاه المصنف من لزمه دين بطريق الضمان عن معين لاني تسكين فتنة فيعلى ان  
أعسر مع الاصل وان لم يكن متبرعا بالضمان أو أعسر وحده وكان متبرعا بالضمان لانه اذا غرم لا يرجع عليه  
بخلاف ما اذا ضمن بالأذن وصرفه الى الاصيل المعسر أولى لان الضامن فرمه وان أعسر الاصيل وحده  
أعلى دون الضامن بخلاف الاصيل أو الضامن المومر اذا لحق له في الزكاة اذا أعلى الضامن وقضى  
به الدين لم يرجع على الاصيل وان ضمن باذنه واعبار جع اذا غرم من عنده بشرطه وان كانا مومرين  
لم يعسا واحد منهما ولو استندان لمصلحة عامة كقرى ضيف وعمارة مسجد وبناء قنطرة وقن أسير فهو متبر  
استدان لمصلحة نفسه كما قاله السرخسي وجرى عليه أبو عبد الله الحجازي في مختصر الروضة وجرم به  
في الانوار وقال الادري هو الذي يقتضيه كلام الأكثرين واعتمد شيخني وقيل يعلى عند العجز عن  
النقد لانه غيره كالمعاقرة وجرى عليه الرواي والمارودي وجرم به ابن المقرئ في روضته وجرم  
في الروضة المغالطين من غير ترجيح \* (تنبيه) اشتراط المصنف حلول الدين في الضرب الأول  
يقتضي انه لا يشترط في الضرب الثاني ووجهه بانه كما يجوز الاعانة فيه مع الغنى يجوز مع التاجيل وظاهر  
كلامهم انه لا فرق اذا لم يطلب للمدين الا ان التسليم لما يستحقه المكاتب أو الغارم الى السيد أو القريم  
بأذن المكاتب أو الغارم أحوط وأفضل الا أن يكون ما يستحقه أقل مما عليه وأراد أن يجرم فيه ولا  
يستحب تسليمه الى من ذكر وتسليمه اليه بغير إذن المكاتب أو الغارم لا يقع كانه لا ينهما المستحقان ولكن  
يستحقا منهما باقدا المصروف لان من أدى عنه دينه بغير إذنه تبرأ ذمته ولو أعتق المكاتب أو برئ العارم

أو استغنياً بقى مال الزكاة في أيديهما استردتهما بزيادة المنصلة ولو أنلفاه قبل الاعتناق والبراءة لم يفرما  
لناقه على ملكهما مع حصول المقصود أو بعد غرماء لعدم حصول المقصود به والمكاتب والغارم أن  
يجزأ في المأخوذ لبربحا فيه ولو أراد أحدهما أن ينطق ما أخذوه يؤدى من كسبه منع المكاتب لا الغارم  
ولو أدى الغارم الدين من فرض فلم يسترد منه ما أخذوه حتى لزمه دين صار به غارماً استرد منه لأنه صار  
كالمستلف له قبل غرمه في أحد وجهين رجب بعض المتأخرين وقيل لأنه يجوز دفعه إليه الآن ولو بان  
الفايض لازكاً من المال كغيره حتى لها كفى لم يحزمه وإن أعطاه له بينة تشهد له بالوصف الذي  
أعطاه به لا لتفاء شرطه ثم شرع في الصنف السابع فقال (وسبيل الله تعالى غزاة) ذكر (لا في  
الاسم) أى لاسم لهم في ديوان المرتزة بل يتناولون بالغزو حيث نشأوا له وهم مشغولون بالحرف  
والصنائع (فيهم طون) من الزكاة (مع الغنى) لعموم الآية وإعانة لهم على الغزو بخلاف من لهم  
الغنى وهم المرتزة الثابت أصهارهم في الديوان فلا يعطون من الزكاة ولو عدم الغنى في الظاهر بل يجب  
على أغنياء المسلمين إغناهم قال ابن عباس رضى الله تعالى عنهما كان أهل النية على عهد رسول الله صلى  
الله عليه وسلم يعزل عن أهل الصدقات وأهل الصدقات يعزل عن أهل النية ولأنهم أخذوا بدل  
جهادهم من النية فلما أخذوا من الزكاة أخذوا بدلين عن مبدل واحد وذلك ممنوع ولكل ضرب منهما  
أن ينتقل إلى الضرب الآخر وانما نرسبيل الله بالغزاة لأن استعماله في الجهاد أغاب عرفاً وشرعاً بدليل  
قوله تعالى في غير موضع يقتلون في سبيل الله فعمل الاطلاق عليه وان كان سبيل الله بالوضع هو الطريق  
الموصل إلى البه وهو أعم وله اختصاصه بالجهاد لأنه طريق إلى الشهادة الموصلة إلى الله تعالى فهو أحق  
باطلاق سبيل الله عليه ثم شرع في الصنف الثامن فقال (وابن السبيل) أى الطريق (منشئ سفر)  
مباح من محل الزكاة سواء كان باده أو مقبضه (أو مجتاز) به في سفر واحد أو أكثر كثرز كرا  
أو غيره من ذلك لازمه السبيل وهى الطريق وانما أفرد الصنف مع أنه يصدق على ما ذكرنا سبياً  
بالحساب المزبلة لم يرد فيه الامنفردا وهو حقيقة في المجتاز مجزئ المنشئ وإعطائه الثاني بالاجماع والاول  
بالتقياس عليه ولأن مرید السفر محتاج إلى أسبابه وخالف في ذلك أبو حنيفة ومالك رضى الله تعالى عنهما  
(وشرطه) في الاعطاء فى التسمية (الحاجة) بأن لا يجد ما يكفيه غير الصدقة وان كان له مال في مكان  
آخر أو كان كسواً أو كان سفره لتزفة (وعدم المعصية) بسفره سواء كان طاعة كسفر يجوز بارة  
أو معاصاة كسفر تجارة أو مكروها كسفر منفرد لعدم الآية بخلاف سفر المعصية لا يعلى فيه قبل التوبة  
وألحق به الامام السفر لا قصد صحيح كسفر الجاهل ولو كان له مال غائب ووجد من يقرضه نقل في المجموع  
عن ابن كجب أنه يعطى وأقرره والمعمد وقبل لم يعط كائن عليه في البويطى ورد بان النص لبس في الزكاة  
وانما هو في النية (وشرط أخذ الزكاة) أى من يدفع اليه منها (من هذه الاصناف الثمانية الاسلام)  
فلا تدفع لكافر بالاجماع فيما عدا زكاة الفلأرو باتفاق أكثر الأصناف وأعموم قوله صلى الله عليه  
وسلم تؤخذ من أغنيائهم فترد إلى فقرائهم رواء الشيخان نعم السكك والوزان والحافظ والحمال يجوز  
كونهم كفاراً مستأجرين من سهم العامل لأن ذلك أجرة لازكة ولا يجوز أن يكون الكافر عاملاً في الزكاة  
لأننا قلنا صدقة فلا حق له في الصدقة المفروضة وان قلنا أجرة فلا ينصب فيها لعدم أمانته كالأجور أن  
يستعمل على مال يبيع أو وقف (و) شرط أخذ الزكاة أيضاً (أن لا يكون هاشمياً ولا مطالبياً) ولو اتقاع عنهم  
خمس الخس تلأوبت المال من النية والغنية أو لاستيلاء الغلبة عليهم ما وكذا يحرم عليهم الاخذ من المال  
المنذور صدقته كما عهده شخصي لعموم قوله صلى الله عليه وسلم إن هذه الصدقات لا تحل لمحمد ولا لآل محمد  
رواه مسلم وقال لأهل ألكم أهل البيت من الصدقات شيئاً ولا غسله الا بدى ان لكم في خمس الخس  
ما يكتفونكم أو يغنيكم أى بل يغنيكم رواء الطبراني نعم لو استعملهم الامام في الحق أو النقل فلهم أجره كما

في المجموع من صاحب البيان وجزءه من الصباغ وقدره فان قيل هذا اما شريف اديني على ان  
ما بهما العادل اجرة لا زكاة والصحيح ان مال ابن الرقعة انه زكاة اجيب بان كل ذلك اذا استوجروا المنع  
وتحروا في الدين والكارهية لان فيه ما لا يجزئ (وكذا ولاهم) أي عتق اديني حاتم وبني المطلب لا يجزئ  
لهم انه ذاك زكاة (في الاصح) انه يرمون في القوم منهم رواء الترمذي وغيره ومعهود والثاني يقول لهم  
انه هذا لان المنع لا شرف في ذوى القربى وهو مفقود في ولاهم وحري على هذا في التنبيه وقال ان الازل  
ليس يبنى وهو قوي بدليل عدم كتمانهم لولاهم في السكاح وعدم استحقاقهم خمس الخمس وادعى  
القاضي حسين ان المذهب ان مولاهم لا يلحق بهم ومع هذا قال انه ورى المذهب هو الاول \* (تنبيه) \*  
كلام المصنف يروى حصر الشرط فيما ذكره وليس مرادها الجزئية فيها عدا المكاتب ولا يجوز  
دفع الزكاة الى مبعوض ولو في نوبة نفسه لافلا لاين القمان ومنها ان يكون من بلاد الزكاة على ما ياتي على  
نقل الزكاة منها ان لا يكون من تركة نفقة ثم تستثنى الزكاة كانت غرامة تجزئ كره صاحب الجصاص  
ولو كان لشخص ابي قوي صحيح فقير لا يجب عليه نفقة هل يجوز ان يدفع اليه من زكاته من سهم الفقراء  
اولا فاني ان نؤنس عماد الدين بالثاني واثنوه كمال الدين بالاول قال ابن شامة وهو الماهر ادلاوجه  
للمنع وافنى المصنف فحين بلغ تارك الصلاة كسلا واستمر على ذلك انه لا يجوز دفع الزكاة بل يقبضه الله وليه  
اسفه وان بلغ مصليا رشيدا ثم تارك الصلاة لم يجز له جازدقه الله وصح قبضه بنفسه وافنى ابن  
ابريزي بجواز دفعها الى فاسق الا ان يكون المدفوع اليه يمتنع على المعصية فيجزم امتناؤه وقال المروزي  
لا يجوز دفع الزكاة من اعمى ولا دفعه بل بكل ميسر لان التملك شرط فيه قال ابن الصلاح ونسأله هذا  
ظاهر وعلى الناس على شذائه وهو كمال ويؤيد الجواز ما صحه في الروضة من سقوطها فيما اذا دفع  
زكاته مسكين وهو غير عالم بالمدفوع عنها وقد رمان كاست في كافتد ونحوه

\* (فصل) \* في بيان ما يقتضي صرف الزكاة استحقاقها وما يأخذ منها كل (من طالب زكاة وعلم الامام)  
او غيره وبه اختلفوا (استحقاقه) ايها (او عدمه على علمه) في ذلك فبعد على من علم استحقاقه لها ومنع  
من علم عدم استحقاقه بل يحرم عليه حينئذ صرفه ويجب عليه منه قال الرافعي ولم يخرجوه على القضاء  
بالمعلم أي لم يجز وابقه اختلاف المذكور فيه بل جزوا به وفروا في الجموع بان الزكاة مبنية على الرفق  
والمساهلة وليس فيها اضرار بالعير بخلاف القضاء بالمعلم \* (تنبيه) \* قوله من طالب ليس يقيد بل لو اراد  
الامام ففرقتها بلا طلب كان الحكم كذلك وكذا قوله وعلم الامام ولو فرقتها لمسا لانه نفسه أو بوكيله كان  
الحكم كذلك (والا) أي وان لم يعلم الدافع استحقاق المريد الدفع اليه ولا عدمه (فان ادعى) سريدا لاخذ  
(فقرأ او مسكته لم يكف بيضة) يقبضها على ذلك لعمرها ولم يتحقق في الاصح ان انهم فان لم ينهم لم يحل  
جزا لان صلى الله عليه وسلم اعطى الذين سألوه الصدقة بعد ان اعلموا انه لا حرج فيها انفي ولم يسلها  
بين وان ادعى عدم الكسب وحاله بشهد بصدقه كان كل زمانا وشيئا كبيرا فانه يصدق بلاينة ولا يبين  
وكذا يصدق ان كان قويا جادا في الاصح (فان عرفه) أي من طالب زكاة (مال) يمنع من صرفها  
الزكاة اليه (وادعى تلفه كلف بيضة) على تلفه وهي رجلان أو رجل وامرأتان لسوءاتها ولان الاصل  
بقاؤه قال الرافعي ولم يفرقوا بين ادعى تلفه بسبب ظاهر أو خفي كالوديع قال الحب الطبري والظاهر  
التفرقة كالوديعة اه وهما المعتبران وفرق بين الرقعة بينهما بان الاصل هنالك عدم الضمان وهنا  
عدم الاستحقاق فان هذا يؤدي الى عدم اخذ من ادعى ذلك بالكلية فانه لا يصدق ولا يمكن اقامة البيضة  
وفي هذا حرج علينا وقد قال تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج \* (تنبيه) \* اطلق في زيادة الروضة  
في قسم النبي ان من ادعى انه مسكين أو ابن سبيل قبل بلاينة وهو محمول على هذا التفصيل المذكور  
(وكذا ان ادعى) من طالب زكاة (عبالا) له لا يبنى كسبه بكفائتهم كاف البيضة على العيال (في الاصح)

لان الاصل مدعيهم واسهولة اقامة البينة على ذلك والمراد بهم من تلزمه نفقتهم قال شيخنا وقول السبكي  
 نفقا وكذا من لم تلزمه ممن تقضى المرونة بقيامه بنفقتهم ممن يمكن صرف الزكاة اليه من قريب وغیره  
 بعيد (ويعلق غرض) جاء وقت خروجه كافي الروضة وأصلها (وابن سبيل) كذلك قياسا عليه  
 (يقولهما) بالبيننة ولاعين على الاصح لانه لا مستقبل (فان لم يخرج) مع الرقة وان تأهبوا للغزو  
 والسفر (استرد) منهما ما أخذاه لان صفة الاستحقاق لم تحصل ولم يتعرض الجمهور للفقر الذي يحتمل  
 تأخيرهم وقدره السرخسي بثلاثة أيام قال الرازي وبشبه أنها تقرب أي فبحتمل تأخير الخروج لان انتظار  
 الرقة وتحصيل الابهة ونحوهما قال الرازي ولو مات الغازی في الطريق أو امتنع من الغزو واسترد منه  
 ما بقي وهو يدل على أنه لا يسترد جميع ما أخذوه وهذا كما قال ابن الرقة طاهر في حاله موته دون امتناعه  
 \* (تنبيه) \* مقتضى عبارة المصنف أن الغازی وابن السبيل اذا خرجا ورجعا وفضل شيء لم يسترد منهما  
 وأيس على المطالبة بل يسترد من ابن السبيل مطلقا وأما الغازی فان غزا ورجع وبقي معه شيء صالح ولم  
 يفتقر على نفسه استرد منه ذلك فقط لاننا بينا أن المعلى فوق حاجته فان فتر على نفسه أو لم يفتقر والباقي  
 يسترد يسترد منه شيء ولا يختص الاسترداد بهما بل اذا أعطى المكاتب ثم استغنى عما أعطاه بغير  
 السبب بانه أو امرائه عن النجوم استرد ما قبضه على الاصح لان المقصود حصول العتق بالمال المدفوع  
 اليه ولم يحصل قال في البيان ولم سلم بعض المال لسيدوه فاعتقه فقتضى المذهب أنه لا يسترد منه لاحتمال  
 انه انما أعتقه بالقبوض قال في المجموع وماله متعين قال الرازي ويجري الخلاف في الغارم اذا استغنى  
 عما أخذ به ببراءة أو نحوه (ويطالب عايل ومكاتب وغارم بينة) بالعمل والكتابة والغرم لسهولتها ولا بد  
 أيضا أن يفهم المكاتب بينة عايل عليه من النجوم كما قاله الماوردي قال السبكي ومطالبة العامل بالبيننة  
 صحتها اذا أتى لرب المال وطالب وجهل حاله أما الامام فانه يعلم حاله فانه الذي يبعثه فلا تنافي البينة فيه قال  
 الاذري وقد ينصّر فيها اذا قوّض اليه الامام التفرقة ثم جاء وادعى القبض والتفرقة وطالب أجزائه من  
 المصالح واستغنى ابن الرقة تبعا لمطالبة الغرم ما اذا غرم لاصلاح ذات البين لشهرة أمره وقال صاحب  
 البيان انه لا بد من البينة وهو قضية كلام الاحياء قال الاذري واهل هذا فبين لم يستفرض غرمه لذلك  
 ويرجع الكلام الى أنه ان استمر لم يمتنع الى البينة والاحتياج كالغارم لمصلحة وهذا جامع بين الكلامين  
 وهو حسن (وهي) أي البينة هنا وفيها (الخبر عدلين) بصفة الشهود ولا يعتبر لفظ الشهادة  
 كما استحسنه الرازي في الشرح الصغير \* (تنبيه) \* أشعر تغيير المصنف بالخبر أنه لا يحتاج لدعوى مدع  
 قاض وانكار واستشهاد وهو كذلك بناء على قبول الاستنفاضة المذكورة في قوله (وبغنى عنها) أي  
 البينة في كل مطالبة به من الاصناف كما قاله الرازي (الاستنفاضة) بين الناس لحصول غلبة الظن بها  
 وسبأني في الشهادات ان شاء الله تعالى ان شرطها التسامح من جميع يؤمن نواطوهم على الكذب (وكذا  
 تصدق رب الدين) في الغارم (و) تصدق (السيد) في المكاتب بغنى عن البينة في كل منهما (في الاصح)  
 لظهور الحق بالافرار والتصدق والاشافي للاحتتمال التواطى ورد بانه يراعى المكاتب فان عتق والا  
 استرجع منه والغارم فان وفى والاسترجع منه \* (تنبيه) \* سكت المصنف رحمه الله تعالى عن المولفة وحكمهم  
 أن من قال نيتي في الاسلام ضعيفة انه يصدق بلاعين لان كلامه يصدق وان ادعى الشرف بان قال أنا  
 شريف مطاع في قومي أو الكفاية بان قال أنا أكفيكم شر من يلين من الكفار أو مانعي الزكاة انه لا بد من  
 اقامة البينة على ذلك واعلم أن الكلام من أول الفصل الى هنا في الصفات المقتضية للاستحقاق من  
 الاصناف الثمانية ومن هنالى آخره في كيفية الصرف وقدره وقد شرع في ذلك فقال (وبعطى الفقير  
 والمسكين) أي كل منهما ان لم يحسن كسب بحرفة ولا تجارة (كفاية سنة) لان الزكاة تتم كل سنة  
 فتحصل بها الكفاية سنة وأيدى في الصحيح أنه صلى الله عليه وسلم كان يدخر لاهله كفاية سنة (فان

الاصح الموصى في الام (و) هو (قول الجمهور) ابي يعلى كل منهما (كفاية العمر العالبي)  
لانه فعول الكفاية على الدوام وفسر الكفاية بقوله (ويشترى به عقارا يستعمله) ويستعمل به عن  
الزكاة فليس المراد أن يدفع له كفاية عمره دفعة (وامتاعا علم) فان وصل الى العمر العالبي مادام دفع  
له لم يؤمن ذكره. وقد سألت شقبي عن ذلك فقال يعلى كفاية سنة وهو ظاهر \* (تنبيهه) \* لم يعلم من  
كلام المصنف من يشترى العقار قال الزركشي ويشتري أن يكون الامام ثم قال وبشبهه أن يكون  
كالغازي ان شاء اشترى له وان شاء دفع له وأذن له في الشراء اه وهذا هو الظاهر امان بحسن  
الكسب بحرفة فيه على ما يشترى به آلتها قلت فيهما أو كثر قال الزركشي تفقهوا ولو اجتمع في واحد  
حرف أعلى بأفانها لم تنف بجملة غم له ما يكفيه اه والاوجه كما قال شيخنا انه يعلى بالحرفة التي تكفيه  
أو تجارة فيه على ما يشترى به ما يحسن التجارة فيه ما ينبغي وبما يكفيا فيه غالبا قال الرازي وأوضحه  
بالمثال فقالوا البقلى بكفه خمسة دراهم والباقلا في عشرة والفاكهة في عشرة والحجاز نخسون والبقال  
مائة والعلاء ألف والبرز الخفاف والصيرفي خمسة آلاف والجوهري عشرة آلاف وظاهر كمال شقنا  
ان ذلك على التقريب ولو زاد على كفايتهم أو نقص عنها نقص أو زاد بما يليق بالحال \* (تنبيهه) \*  
البقلى بموحدة هون يبيع البقول والماعز في من يبيع الباقلاء والبقال بموحدة الهاء وهو من يبيع  
الحبوب قبل والزيت قال الزركشي ومن جملة بالنون فقد صحقه فان ذلك يسمى النقلي لا البقال اه  
وسكت المصنف وغيره عن أقل ما يدفع من الزكاة وفي الودائع لابن مريخ أنه أي من جهة الاولوية  
للمالك اذا لم ينحصر المستحقون أو انحصروا ولم ينف بهم المال نصف درهم وأكثره ما يخرج من حال  
الفقر الى العي (و) يعلى (المكاتب) مائة صحفة (والعالم) أي كل منهما (قدردينه) دقاوا  
كان معهما البعض أعليا ائمة دقاوا لا الدفع لهما الحاجة نعم العالم لذات البين يعلى قدر دينه معا  
كما علم مما سار \* (تنبيهه) \* كان الاولى للمصنف تنمية الضمير كأي الحر أو يعطى الغزاة ما (و) يعلى  
(ابن السيل ما) أي شيئا اذا كان وقت خروجه بكفه لنفقته وكسونه بحسب الحال صيفا وشتاء بحيث  
يؤصله ذلك (مقصده) بكسر الصاد ان لم يكن له في طريقه الب مال (أو) يعطى ما يؤصله (موضح ما)  
ان كاد له مال في طريقه فان كان معه بعض ما يكفيه كماله كفايته ذهبا وكذا رجوعا ان كل غازي على  
الرجوع وابس له في مقصده ولا طريقه ما يكفيه ولا يعلى لمدة الإقامة الاقامة مدة المسافرين على  
الروضة وهذا شامل لما اذا قام الحاجة بنوقها كل وقت يعلى لثمانية عشر يوما وهو المعتمد وان خاف  
في ذلك بعض المتأخرين (و) يعلى (الغازي) اذا كان وقت خروجه (قدردينه) في غزوه (نفقة)  
وكسوة لنفسه وكذا العيال كما صرح به الهارقي وابن الجي عسرون في النفقة وقال الرازي ليس يبعد تباسا  
في الكسوة (ذاها وارجعا ومقبها هناك) في موضع الغزو الى الفتح وان طالت الإقامة لان اسمه لا يبرول  
بذلك بخلاف ابن السيل \* (تنبيهه) \* سكتوا عن قدر المعلى لاقامته مع أنه لا يعرف في الابتداء مدة  
مقامه قال الاذوي ويحتمل اعطاؤه لافل مدة يمان اقامته هناك وان زادت المدد يوجبها لكن قد  
يجزه ذلك الى نفل الزكاة الى دار الحرب وصرفها هناك وقد يعتقر هذا الحاجة اه وهذا هو الظاهر  
(و) يعلى (فرسا) أي قيمتها ان كان يقال فارسا (وسلاحا) أي قيمته للحاجة اليه (وإبصر ذلك)  
أي الفرس والسلاح (ملكاه) فلا يسترد منه اذ يرجع كما صرح به الهارقي \* (تنبيهه) \* قد علم مما  
نقله أنه ليس للمالك أن يعطيه الفرس والسلاح لامتناع الابدال في الزكاة وأما الامام وله أن يشترى له  
ذلك ويعطيه له وله أن يشترى من هذا اللهم خيلا وسلاحا ونفقة في سبيل الله تعالى وله أن يستأجره  
وأن يعيره مما استأجره وقفه ويتبع أحدهما ان قل المال واذا انقضت المدة استرد منه الموقوف  
والاستأجر والمعار (وهبأله) أي للغازي (ولابن السيل) أي لمنك منها (مركوب) غير الذي



يقال عليه الغزالي بأجارة أو عارة لا تملك بقرينة ما يأتي هذا (ان كان السفر مؤبداً وكان) السفر  
 قصيرا أو كان كل منهما (ضمي فالباقي المتني) دفع الضرورة فان كان قصيرا وحقوقي فلا \* (تنبيه) \*  
 فنية كلامه كالمرور ان المركوب غير الفرس الذي يتناول عليه كقرنه قال الاذري ولم يذكر في السرح  
 والروضة في الغزالي غير الفرس وذكريته المركوب لابن السبيل فقط ولم يحضرني في ذلك نص صريح  
 للاصحاب بل قضية كلام كثير منهم ان مركوبه هو الفرس الذي يعطاه ذل وقد روجه ما في الكتاب بتوقيع  
 الخبيل الى وقت الحرب اذ لو ركبه هلمن دارنا الى دار الحرب بما كانت وبجرت عن الكر والفر حال  
 المطاردة والقتال لاسميا اذ بعد المغزى اه وواجه به هو المراد وهو ظاهر (و) بهياً لهما (ما) أي  
 مركوب (ينقل عليه) كل منهما (الرا. ومتاعه) حاجته اليه (الا أن يكون) متاعه (فدرا يعتاد  
 مثله حمله بنفسه) فلا تتفاء الحاجة \* (تنبيه) \* أفهم صبيان كلام المصنف استرداد المركوب  
 وما ينقل عليه الزاد والمتاع اذ ارجعوا وكذا في قضية املاقه التهيئة لابن السبيل ولو كان سفره للزينة  
 قال الزركشي وهو بعيد والمنجى منع صرف الزكاة فيما لا ضرورة اليه اه ويتبقى حل هذا على ما اذا  
 كانت الزينة هي الحاملة له على السفر وسكت المصنف عن اعطائه المؤلفة والعامل أما المؤلف فيعطيه  
 الامام بحسب ما يراه أو المالك ان فرق على قولنا انه يعطى المؤلف وهو الرابع وأما العادل فيستحق من  
 الزكاة جزء مثل ما عمل له فان شاء بعته الامام بلا شرط ثم اعطاه اياه وان شاء سماه اجارة ثم أداء  
 من الزكاة فان أداها المالك قبل قدوم العامل أو حمله الى الامام أو نائبه فلا شيء له وليس للامام أن يسأله  
 باكثر من أجره مثله فان زاد عليها بعتت الاجارة تصرفه بغير المصلحة والزائد من سهم العامل على أجره  
 بر جمع للانصاف وان نقص سهمه عنها كمل قدرها من الزكاة ثم قسم الباقي وأن رأى الامام أن يجعل  
 أحقوا العامل من بيت المال اجارة أو جملة جازو بطل سهمه فنقسم الزكاة على بقية الاصناف كما لو لم يكن  
 عامل \* (فرع) \* قال الدارمي انما يجوز أن يعطى العامل اذ لم يوجد من يتقاع نقله الاذري عنه  
 وأقره وهو يقتضي أن من عمل متبرعا لا يستحق شيئاً على القاعدة وهو ما جزم به ابن الرفعة ورده السبكي  
 بان هذا فرضه الله تعالى لمن عمل كالغنيمة يستحقها المجاهد وان لم يقصد الاعلاء كاملة الله تعالى فاذا عمل  
 على أن لا يأخذ شيئاً استحق واستقامه بعد العمل لمسا ملكه لا يصح الاجبا بنقل المالك من جهة أو نحوها  
 وليس كمن عمل لغيره فلا يقصد التبرع حتى يقال ان القاعدة أنه لا يستحق لان ذلك فيها يحتاج الى شرط من  
 الخلق وهذا من الله تعالى كالميراث والغبية والاني (ومن فيه صفتا استحقاق) للزكاة كالفقر والغرم ولو  
 كان عاملاً فقيراً (يعطى باحداهما فقط في الاظهر) لان العطف في الآية يقتضي النفي والثاني يعطى  
 بهما لانصافهما \* (تنبيه) \* محل الخلاف اذا كان من زكاة واحدة أما اذا كان أخذ من زكاة بصفة  
 ومن أخرى بصفة أخرى فهو جائز ولو أخذ فقير غارم مع الغارمين نصيبه من سهمهم فاعطاه غريمه أعطى مع  
 الفقراء نصيبه من سهمهم لانه الآن محتاج كمنه في الروضة عن الشيخ نصر وأقره قال الزركشي فالمراد  
 امتناع أخذهما دفعة أي أو مرتباً ولم ينصرف فيما أخذه أولاً كما قاله شيخنا أمان فيه صفتا استحقاق  
 التي هي واحداهما الغزو كغزاهن فيعطى بهما

\* (فصل) \* في حكم استيعاب الاصناف والتسوية بينهم وما يتبعها (بحسب استيعاب) أي تعميم  
 (الاصناف) الثمانية بالزكاة حتى زكاة الفقار (ان) أمكن بات (قسم الامام) أو نائبه (وهذا عامل) مع بقية  
 الاصناف ولم يجعل له الامام شيئاً من بيت المال ولو قسم العادل كان الحكم كذلك فيعزل حقه ثم يفرق  
 الباقي على سبعة وانما وجب التعميم لظاهر الآية واقره صلى الله عليه وسلم اسئلة الزكاة ان الله لم يرض  
 بحكم نبي ولا غيره في الصدقات حتى حكم هو فيها فجزأها ثمانية أجزاء فان كنت من تلك الاجزاء أعطيتك  
 حقل رواه أبو داود فان شئت قسمت في زكاة الفطر جمع جملة فقارتهم ثم قسموها على سبعة واختار

جماعة من أصحابنا منهم الأصغر جواز صرفه إلى ثلاثين المستحقين واختاره السبكي وحكي الزاوي  
 من اختيار صاحب التبيين جواز صرفه إلى واحد قال في البحر وأنا نقى به قال الأذوي وعليه العمل في  
 الأصار والامصار وهو التثنية والاحوط دقه إلى ثلاثة قال والقول بوجوب الاستيعاب للاصناف وان كان  
 ظاهره ان ذهب به لان الجماعة لا يلزمهم شأنا فلو أنهم والمدايع لا يمكن تقزفته على ثلاثة من كل صنف  
 في العادة (والا) بان قسم المالكين أو الامام ولا على بان حصل كل من أصحاب الاموال زكاة إلى الامام  
 أو استأجر الامام على ما بين بيت المال (فالفقه) حيث لا (على سبعة) لسقوط سهم العامل في دفعه لكل  
 صنف منهم سبع الزكاة قل عدده أو أكثر (فان نقد به منهم) من البالد وغيره (فعلى الوجوهين) منهم اد  
 المعلوم لاصح له قال ابن الصلاح والوجود لا يوجب فدية فقير ومسكين وتارم وابن سبيل وقال ابن كجب  
 القاضي أبي حامد يقول أنا مرفق زكاة على الفقراء والمساكين لا في لأيد غيرهم ولعل هذا كان في  
 زمنهم وأما في زماننا فلم نقف الا المساكين لكن جاء في الخبر ان في آخر الزمان يملوك الرجل بدقته فلا يدر  
 من يتبناها (تنبيه) \* عمل المالك المصنف قد البعض ضرورتين احدهما فقد صنف بكماله كالمساكين  
 والثانية قد صنف بان لا يحد منه الا واحدا أو اثنين وفي زيادة الرضا انه يصرف باقي السهم اليه ان كان  
 مستقلا ولا يتقل لبلدا آخر فان لم يوجد أحد منهم في بلد الزكاة ولا غيرها - فقلت الزكاة حتى يوجدوا أو به  
 فان وجدوا ولم تنه ومن أخذها فانهم الامام على ذلك كما قاله سليم في المبرد لان أخذها فرض كفاية ولا يصح  
 ابراء المستحقين المعوزين المالكين من الزكاة وان وجدوا في غير بلد الزكاة فسيأتي حكمه في نقل الزكاة (وإذا  
 قسم الامم) أو ما به المفروض اليه المرف (استوعب) وجوبا (من الزكوات الحاصلة عنده) أحاد كل  
 صنف) لانه لا ينفذ عليه الاستيعاب ولا يجب عليه أن يستوعب في زكاة كل شخص جميع الاصناف  
 بل له أن يملأ زكاة شخص بكماله أو واحد أو أن يخص واحدا بنوع وآخر بغيره لان الزكوات كلها في  
 يده كزكاة الواحدة \* (تنبيه) \* عمل وجوب الاستيعاب كما قال الزركشي اد المالك المال وان قل ان  
 كان قد رآه ولو رآه عليه لم يسد له يلزمه الاستيعاب لا ضرورة بل يقدم الاصح فالأصح أخذها من قبله  
 في الثاني (وكذا يستوعب) وجوبا (المالك) أحاد كل صنف (ان انحصر المستحقون في البلد) بان  
 سهل عادة ضيقهم ومعرفة حدودهم وسيأتي بيان ضابط الحدود المصروف في باب ما يحرم من السكاح ان شاء الله  
 تعالى (ورفعهم) أي يحتاجهم (المال) ويجب التسوية بينهم حيث لا تحل أحدهما بصنف من  
 ما كان يعاينه له ابتداء لكن الامام انما يضمن من مال الصدقات لامن ماله بخلاف المالك فله المارودي  
 (والا) أي وان لم ينحصروا أو انحصروا ولم يف المالك يحتاجهم فيجب في غير العامل (اعطاء ثلاثة)  
 فأكثر من كل صنف لان الله تعالى أضاف اليهم الزكوات باقيا الجمع وأوله ثلاثة فلو دفع لثنتين غرم  
 للثالث أقل منه وقل على الاصح في المجموع لانه لو أعطاه ابتداء مخرج عن العادة فهو القدر الذي قرط  
 فيه وقبل يقرم له الثلث أما العامل فيجوز أن يكون واحدا ان حصلت له الكفاية (ويجب التسوية بين  
 الاصناف) سواء أقسم الامام أو المالك وان كانت حاجتهم بعضهم أشد لانحصارهم ولان الله تعالى جمع  
 بينهم برأوا التشريل فافترض أن يكونوا سواء (تنبيه) \* يستثنى من ذلك صورتان الاولى العامل فله  
 لا يراد على أجرته كالمسكين الثانية الفاضل نصيبه عن كفايته فانه يملأ قدر كفايته فقفا (لا) يجب على  
 المالك التسوية (بين أحاد الصنف) لان الحاجات متفاوتة غير متضبطة فاكثري بصديق الاسم بل  
 يستحب عند تساوي حاجاتهم أن تفاوتت استحب التفاوت بقدرها بخلاف الوصية المقر ببلدانه يجب  
 التسوية بينهم لان الحق فيها لهم على التعيين حتى لو لم يكن غم فقير بمائة الوصية وهذا لم يثبت الحق لهم  
 على التعيين وانما عيّنوا ان قد غيّرهم ولهذا لم يكن في اليد مستحق لانه قبل الزكاة ينقل إلى بلد آخر  
 (الا أن) قسم الامام فيجوز التفضيل مع تساوي الحاجات لان عليه التعميم فكذلك التسوية ولانه

فإنهم فلا يفتون بينهم عند تساوى حاجاتهم بخلاف المالك فيه ما وهذا ما جرى عليه الرافي في  
شرحيه عن التهمة لكنه قال في الروضة قلت ما في التهمة وإن كان قرأ في الدليل فهو خلاف مقتضى  
اطلاق الجمهور استحباب النسوية وعليه جرى ابن القري في روضه والمعتد ما في الكتاب وخرج بقوله  
مع تساوى الحاجات ما لو اختلفت قراعتها وإذا لم يجب الاستيعاب يجوز الدفع للمستوطنين والغرباء  
ولكن المستوطنون أولى لانهم جيرانه (والظاهر منع نقل الزكاة) من بلد الوجوب الذي فيه المستحقون  
الى بلد آخر فيه مستحقوها فتصرف اليهم قالوا خير الصالحين صدقة تؤخذ من أغنيائهم فتدفع على فقرائهم  
ولا ترداد أطماع أصناف كل بلدة الى زكاة ما فيها من المال والنقل بوحشهم والشأن الجواز لاطلاق  
الآية وائس في الحديث دلالة على عدم النقل وانما يدل على أنهم لا يمتطى لكافر بكسر وقياسا على  
نقل الوصية والكفارة والنذور وأجاب الأول عن القياس بان اللمعة اعلا عندنا في ذلك امتدادها الى  
الزكاة \* (تنبيه) \* كلامه يفهم أن القولين في التحريم لكن الاصح أنهم ما في الاجزاء وأما التحريم  
فلا خلاف فيه واطلاقه يقتضى أمورا أحدها جريان الخلاف في مسافة القصر وما دونها وهو كذلك ولو  
كان النقل الى قرية بقرب البلد الثاني جريانه سواء أكان أهل السهام يحضرون أم لا وهو قضية كلام  
الماوردي والامام وغيرهما وخضع في الشأن لعدم التحصير فلو انحصروا حول ملكوها وتعين صرفها  
اليهم وتنقل الى وريثتهم ولو كانوا أغنياء ومن دخل قبل القسمة لاشيائه وهذا ظاهر كإسباني الثالث انه  
لا فرق بين الامام وغيره وائس مراد بل انما هو في المالك كإفاهه الرافي أما الامام والساعي فقال في  
المجموع الاصح الذي تقتضيه الاحاديث جواز النقل للامام والساعي وقال الاذري انه الصواب الذي  
دلت عليه الاخبار وسيرة الخلفاء الراشدين رضي الله تعالى عنهم اه والعبرة في نقل الزكاة ما لم يبدأ المال  
حال الوجوب وفي زكاة القفار يبدأ المزدني عنه اعتبارا بسبب الوجوب فيهما ولان انظر المستحقين عندنا  
ذلك فيصرف العشر الى مستحق في بلاد الارض التي حصل فيها العشر زكاة النقيدين والمواشي والتجارة  
الى مستحق في البلد الذي تم فيه حوله او يستثنى من ذلك مسائل منها ما لو كان للمالك بكل بلد عشرون شاة فله  
اخراج شاة في أحد البلدين حدرا من العشرة بخلاف ما لو وجب عليه في غنم كل بلد شاة فانه لا يجوز النقل  
لانقضاء العشرة من ماله والى بلد آخر ولا مستحق فيها فله نقله الى مستحق أقرب  
بلد اليه ومنها أهل الحياض غير المستقرين بموضع بان كانوا يفتقون من موضع الى آخر انما فاهم ان لم يكن  
فيهم مستحق نقل واجبهم الى أقرب بلد اليهم وان استقر بموضع لكن فدينطعون عنه ويعودون اليه ولم  
يتميز بعضهم عن بعض في الحلال وفي المرعى وفي الماء مصرف الى من هو قريبا دون مسافة القصر من موضع  
الوجوب لكونه في حكم الحاضر ولهذا اعد منه في المسجد الحرام من حاضريه والصرف الى الظاعنين  
معهم أولى أشد جوارهم فان تغير بعضهم عن بعض بما ذكره كالحالة كاترية في حكم النقل مع وجود  
المستحق فيها فيجوز النقل عنها (ولو عدم الاصناف في البلد) الذي وجبت الزكاة فيها وفضل عنهم  
ثني (وجب النقل) لها الى أقرب البلاد لبلد الوجوب فان نقل لابعدها فعلى الخلاف السابق في نقل  
الزكاة (أو) عدم (بعضهم) أي الاصناف غير العامل أو فضل شيء عن بعض وجد منهم (وجوزنا  
النقل) مع وجودهم (وجب) نقل نصيب الصنف المعدوم الى ذلك الصنف بأقرب بلد أما العامل فنصيبه  
يرد على الباقيين كما لم يماسر (والا) بأن لم تجوز النقل (فبرد) نصيب البعض أو ما فضل عنه  
(على الباقيين) حتما ان نقص نصيبهم عن كفايتهم فلا ينقل الى غيرهم لانحصار الاستحقاق فيهم  
(وقبل النقل) حتما الى أقرب البلدان استحقاق الاصناف مخصص عليه فيقدم على رعاية المكان  
الثابت بالاجتهاد وأجاب الأول بان عدم الشيء في موضعه كعدم المطلق فان نقل ضمن \* (تنبيه) \* حيث  
جاء النقل أو وجب فؤوته على المالك نعم ان قبضه الساعي من المالك فؤوته النقل من مال الزكاة فله

الأذرى (وشرط الساعى) وهو العامل (كونه حرا) ذكره كمالا (علا) في الشهادات كما أفاد  
ان يكون جميعا بصيرا لانه نوع ولاية فكان ذلك من شرطها كغيرها من الولايات \* (تنبيه) \* استغنى  
بذكر المدانة عن اشتراط الاسلام (ففيها بابا بواب الركاة) فيما تضمنته ولايته كغيره الساردي ليعلم من  
يأخذ وما يؤخذ هذا اذا كان التفويض علما (فان عينه أخذ ودفع) فقام (لم يشترط الفقه) المذكور  
لانه فقلع اجتهد بالتعيين وأما بقية الشروط فيعتبر منها التكليف والدالة وكذا الاسلام كما اختاره  
في المجموع دون الحرية والله كونه ومثل الساعى أعوان العامل من كتابه وحسابه وجبانه ومستوبه  
نبيه عليه الساردي في حاربه ويقسم الركاة ساع قلد القصة وأطاق تقليده بخلاف مالوقد الانسحب  
وحده ليس له أن يقسم فان كان الساعى جارا في أخذ الركاة عادلا في قسمها أجاز قسمها عنه ودفعها اليه  
أو كان جارا في القصة عادلا في الأخذ وجب قسمها عنه فلو أعطى لها طوعا أو كرها أجزأت وان لم يوصلها إلى  
المستحقين لانه نائبهم كالإمام (وليهم) الإمام ولو بنائبه (نهر الأخذها) ليتها أرباب الأموال لدفعها  
والمستحقون لأخذها وليس كالتص عليه الشافعي والأصحاب كون ذلك الشهر المحرم لانه أول العام  
وهذا فيما يمتنع فيه العام فان لم يكن كالزروع والثمار فيه وقت وجوهها وهي الزرع عند الاستعداد  
وفي الثمار عند بدو الصلاح قاله الجرجاني وغيره والاشبه كما قال الأذرى أن لا يفت في ركاة الحبوب  
الأخذ فصليتها بخلاف الثمار فانها تخرص حينئذ فان بيعت خالصا لم يثبت الساعى الا عند حفاها  
\* (تنبيه) \* كلام المصنف في دفعهم أن هذا الإعلام واجب والصحيح نفيه ويجب على الإمام بث السعة  
لأخذ الركاة في الرضة وأصلها \* (تنبيه) \* يسن للإمام أو نائبه في تقرير الركاة أن يكون عارفا عدد  
المستحقين ودرجاتهم وأن يبدأ بأعيان العالمين فان تلف المال تحت أيديهم فلا تصير خارجتهم من  
بث المال ويحرم على الإمام أو نائبه بيع شيء من الركاة ولا يصح بيعها الا عند وقوعها في خطر كل  
أشرفت على هلاك أو حاجة مؤنة نقل أو ردحيران فان باع بلاءه نذر ضمن فان كان المستحقون جماعة  
والركاة شاة مثلا أخذوها ولا تباع عليهم ليقسم منها ويشتق العامل الركاة بالعمل والأصناف بالقسم  
نعم ان يحضر المستحقون في ثلاثة فأقل وكذا لو كانوا أكثر وفيهم المال استحقه وها من وقت الوجوب  
فلا يضرهم حدوث غنى أو غيبة ولو مات أحد منهم دفع نصيبه لوارثه حتى لو كان المترك وارثه أخذ نصيبه  
وصفات عنه النية لسقوط الدفع لانه لا يدفع عن نفسه بنفسه ولا يشاركهم فادع ولا غائب عنهم وقت الوجوب  
ويضمن الإمام ان أخراته يريق بلاءه بخلاف الوكيل متفرقة الدلائل عليه التعريق بخلاف الإمام  
ولا يشترط معرفة المستحق قدوماً أخذوه ولو دفع اليه صرة ولم يعلم قدرها أجزأه ركاة وان تلفت في يد وان  
انهم رب المال فيما يمنح وجوب الركاة كان قال لم يجعل على الحول لم يجز تخليفه وان خالف الظاهر بما  
يدعيه كان قال أخرجه ركاة أو بعته ورسن له الملك اظهار اخراج الركاة لئلا يسهل القانيه ولو لم يأخذ  
الركاة أنه أعطى ما يستحقه غيره من الأصناف حرم عليه الإخذ واذا أود الأخذ منها الزم البعث عن  
قدرها فيما أخذ بعض الثمن بحيث يبقى ما يدعه الى اثنين من صفته ولا أثر لما دون غلبة الثمن ولو أخرت يريق  
الركاة الى العام الثاني فن كان فقيرا أو مسكينا أو غارما أو مسكينا من عامه الى العام الثاني خصوا بركاة  
المساكين وشاركوا غيرهم في العام الثاني فيعاون من ركاة العالمين ومن كان غارما أو ابن سبيل أو موقفا  
لم يخصوا بشئ وجهه أن هؤلاء يأخذون ما يستقبل بخلاف هؤلاء (وبسن وسم نعم الصدقة والتي) والجزية  
والجزية لتتميز عن غيرها بربها واجدها لو شردت أو ضلت وإيمرفه المصدق ولا يملكه إيمد لانه يكرهه  
كإسائتي والاصل في ذلك الاتباع في نعم الصدقة والقباس في غيرها أما من غير الركاة والتي في فوسه مباح  
لامتدوب ولا مكره ذله في المجموع وكالجم الحبل والبعل والحبر والفيلة والوسم بالهمله التأثير بالحق  
وغيره وجوز بعضهم الإجماع حكم المصنف في شرح مسلم وبعضهم فرق بقوله الله حلة للوجوه والمجعة

اسائر الجسد ويكتب على نعم الزكاة ما يميزها عن غيرها فيكتب عليها زكاة أو صدقة أو طهرة أو لله وهو  
أربك وأولى اقتداء بالشافع ولأنه أقل حرمة وأقل ضرراً قاله الماوردي والروافى وحكى ذلك في المجموع عن  
ابن الصباغ وأقره على نعم الجزية بخربة أو صغار بفتح الصاد أى ذل وهذا أولى لقوله تعالى وهم صاغرون  
فإن قيل لم جاز الوسم بالله مع انهما قد تفرغ على التجاسات أجيب بأن الغرض التمييز لا الذرى  
والحرف الكبير ككاف الزكاة أو صدقة أو جسيم الجزية أو فاء النية كلف ويكتب ذلك (في موضع)  
ظاهر صاب (لا يكثر شعره) والأولى في الغنم آذانها وفي غيرها أنفادها ويكون وسم الغنم ألطف من  
البقر والبقر ألطف من الإبل والأبل ألطف من الغنم (وبكره) الوسم (في الوجه) للهسي عنه  
(وفي صحيح مسلم) بن الحجاج بن مسلم القشيري نسباً الذي سبوا بوي وطمانات سنة إحدى وستين ومائتين  
عن خمس وخمسين سنة (لعمري فاعله والله أعلم) أسألت حديث جابر رضي الله تعالى عنه أنه صلى الله  
عليه وسلم مر بمحمود وسم في وجهه فقال لعن الله الذي وسمه قال الاستوى وقد نص عليه أيضاً في الام قال  
والنهي عن سدنا يقتضي التحريم فبنبغي رفع الخلاف وحل الكراهة على التحريم أو أن فأنه لم يباغ  
الحديث فالله في الجموع وهذا في غير الأدنى أما الأدنى فوسمه حرام اجساماً وقال فيه أيضاً يجوز السبي  
إذا دعت الحاجة إليه بقول أهل الخبرة والأفلاسوا نفسه أو غيره من آدمي أو غيره ويجوز خصامه بأثر كل  
في صغره لأنه يمايب اللحم ويجرم في الكبير وكذلك خصامه بالأثر كل ويجرم التهر بش بين البهائم ويكره انزاه  
الجر على الخيل قاله الدميري وعكسه قال الأذري والظاهر تحريم انزاه الخيل على البقر لضعتها وتضررها  
بكره آله الخيل

\* (فصل) في صدقة التطوع وهي المراجعة عند الإطلاق غالباً (صدقة التطوع سنة) للكتاب والسنة  
فن الكتاب قوله تعالى من ذا الذي يقرض الله قرضاً حسناً ومن السنة قوله صلى الله عليه وسلم من أطعم  
جائعاً أطعمه الله من ثمار الجنة ومن سقى مؤمناً على ظمأ سقاه الله عز وجل يوم القيامة من الرحيق المختوم  
ومن كسا مؤمناً رياء كساه الله من خضر الجنة رواء أبو داود والترمذي بأسناد جيد وخضر الجنة  
باسكان الضاد المعجمة ثيابها الخضرة وقوله صلى الله عليه وسلم ما تصدق أحد من كسب طبيب إلا أخذها الله  
بيمينه فغير بها كاري أحدكم فلو أو فصيله حتى تكون أعظام من الجبل العظام وقد يعرض لها ما يكرهها كان  
يعلم من أخذها أنه بصرفها في معصية وقد يجب في الجلاء كان وجد مضطراً ومعه ما يطعمه فأضلع حاجته  
وذلك معلوم في محله (وتحل لغني) ولومن ذوى القربى على المشهور لقول جعفر بن محمد عن أبيه أنه كان  
يشرب من سقايات بين مكة والمدينة فقبل له أن يشرب من الصدقة فقال انما حرم الله علينا الصدقة المهرضة  
وإن الشافعي والبيهقي ومنهم مولا هم بل أولى لأن النبي صلى الله عليه وسلم على الاظهر تشرى بها له ففي  
الصحيحين تصدق الليلة على غني وفيه لعله أن يعتبر فينفق مما آناه الله قال في الروضة ويستحب لغني التز  
عنهار يكرهه التعرض لأخذها قال الاسنوي ويكرهه أخذها وإن لم يتعرض لها أو يجرم عليه أخذها  
أن أظهر الفاقة وعليه جواز خبر الذي مات من أهل الصفة وترك دينارين فقال صلى الله عليه وسلم كتمان  
من ناز والمعاد بالغني هو الذي يجرم عليه أخذ الزكاة فإن قيل قد تقدم في الحديث أن الميت خلف  
دينارين وهذا ليس غني الزكاة أجيب باحتمال أنه كان وصل العمر الغالب أو كان غناء بشفقة قريب  
أو كسب أو نحو ذلك فقد تفرق إليه الاحتمال فسقط به الاستدلال ككلهم من فواعد امامنا الشافعي رضي  
الله تعالى عنه وبتبر في حاله أن لا ينفق الدافع فقره فإن أعطاه طناً حاجته ففي الاحياء ان علم الاخذ  
ذلك لم يحل له ذلك وكذا إذا دفع إليه لعله أو صلاحه أو نبيه لم يحل له إلا أن يكون بالوصف المظنون  
(و) تحل لشخص (كافر) ففي الصحيحين في كل كبد وطبة أجر وأما حديث لا يأكل طعامك إلا في

أورد به الأولى \* (تيسيه) \* فنبه على إطلاقه الكافر أنه لا فرق بين الحربي وغيره وهو مائة البساتين من  
الصبري والأوجه مائة الأذرى من أن هذا ممن له عهد أو ذمة أو قرابة أو بر حتى أسلمه أو كان بأيدنا  
بأسر ونحوه فان كان حرياً ليس فيه شيء مما ذكر فلا وشمل إطلاقه الصدقة عليه من أخيه أملاً  
والأوجه النفع كأنس عليه في البوابي (ودفعها سرا) أفضل من دفعها جهر الأية ان تبدوا الصدقات  
فنه اه والى الصبيح في خبر السبعة الذين يتلوا الله تحت ظل عرشه من قوله صلى الله عليه وسلم ولم يرد  
تصدق بصدقة وأخذها حتى لا تدري شئاً ما ألقت بينهم ان كان ممن يفتدي به وأطهرها ليعتدى  
به من غير رياء ولا سمعة فهو أفضل (و) دفعها في رمضان أفضل من دفعها في غيره أمارواه الترمذي عن  
أنس رضي الله تعالى عنه سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم أي الصدقة أفضل قال صدقة في رمضان وإن  
الفقراء فيه يشعقون ويحزون من الكسب بسبب الصرم وتناكد في الأيام الفاضلة كعشر ذي الحجة  
وأيام العبد وكذا في الأماكن الشريفة كالمكة والمدينة وفي العز والحق وعند الأهل والمهمة كالكسوف  
والمرض والسفر قال الأذرى ولا يفهم من هذا ان من أراد التنازع بصدقة أو بر في رجب أو شعبان  
مثلاً ان الأفضل أن يؤخره إلى رمضان أو غيره من الأوقات الفاضلة بل المساعدة إلى الصدقة أفضل بلا  
شك وانما المراد أن التصديق في رمضان وغيره من الأوقات الشريفة أهمل أجراً مما يقع في غيرها  
(و) دفعها (القريب) أقرب فأقرب رحماً ولو كان ممن تحت نفقته أفضل من دفعها لغير القريب  
والقريب غير الأقرب لقوله صلى الله عليه وسلم الصدقة على المسكين صدقة وعلى ذي الرحم ثنتان صدقة  
رسلة واه الترمذي وحسنه وابن حبان وصححه وحكى في المجموع فيه الإجماع وفي الأشد من الأقارب  
عداوة أفضل منها في غيره أيضاً فله ولما فيه من مجانبته الرياء وكسر النفس \* (فائدة) \* سئل  
الحناطى هل الأفضل وضع الرجل صدقته في روجه من قبل أبيه أو من قبل أمه فأجاب أنهم ما سواه والحق  
بالأقارب الزرع من الله كور والآثا لخبر الصحيحين ان امرأتين أتتا رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فقالا ابلال سل لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم هل يجوز أن نتصدق على أزواجنا بنائى في تجورنا  
فقال نعم لهما أجران أجر القرابة وأجر الصدقة ويقاس بالزوج الزوجة ثم هي بعد الأقرب فالأقرب من  
ذوى الرحم المحرم ومن المحق به في الأقرب فالأقرب من ذوى الرحم غير المحرم كأولادهم وأخوالهم ثم في  
الأقرب فالأقرب من المحرم وضاعاً ثم صاهرة ثم في الأقرب فالأقرب ولا من الأعلى والأسفل (و) دفعها  
(الجار) أقرب فأقرب (أفضل) من دفعها لغير الجار غير من تقدم لخبر البخاري عن عائشة رضي الله  
تعالى عنها ان لي جاراً من فالي أبيها أهدى فقال لي إلى أقربهم أملك بأبائكهم الجار الاجنبي على قريب بعد  
من دار المنصدق بل أقرب منها بحيث لا تنقل اليه الزكاة فهما ولو كان القريب يباديه وان كانت تنقل  
اليه بان كان في محلها قدم على الجار الاجنبي وان بعدت داره وأهل الخير والمحتاجون أول من غيرهم  
وبين أن تكون الصدقة مما يحب لقوله تعالى ان تنالوا البر حتى تنفقوا مما يحبون وأن دفعها إلى شاة  
وطيب نفس لما فيه من تكثير الأجر وجبر القاب وتكره الصدقة بالردى لقوله تعالى ولا تيمموا الخبيث  
منه تنفقون فان لم يجد غيره فلا كراهة وبما فيه شبهة لخبر مسلم السابق أول الباب ولا يأنف من التصديق  
بالقليل فان قليل الخير كثير عند الله وقال تعالى فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره وقال صلى الله عليه وسلم اتقوا  
النار ولو بشق ثمرة ولو بمشئ مع غيره إلى فقير فلم يجد استحب للباعث أن لا يعود فبه بل بصدق به  
على غيره وتسأل الصدقة بالماء لخبر أي الصدقة أفضل قال الماء أي في الأماكن المحتاج اليه فيها أكثر من غيره  
ويكره للإنسان أن يتلک صدقته أو ركانه أو كفارته أو نحوها من الذي أخذها لخبر العائذ في صدقته  
كالسكيب يعود في فيه ولأنه قد يستحي منه فيجابه ولا يكره أن يتلکها من غير من ملكها ولا بالآث  
من ملكها (ومن عليه من أو) لم يكن عليه (و) لكن (له من تلزمه نفقته يستحب) له (أن لا يتصدق

حتى يؤدي ما عليه) فالتصدق بذونه خلاف المستحب \* (تبيينه) \* عبارة المصنف لا تطابق ما في الحرر وغيره من كتب الشيخين فانهما قالوا لا يستحب له أن يتصدق قال الولي العراقي وبين العبارتين تفاوت ظاهر ويأنه أن عبارة المصنف افادت ان عدم التصديق مستحب فيكون التصديق خلاف الاول وعبارة الحرر وغيره ان التصديق غير مستحب فتصدق بان يكون واجبا أو محررا فان ذلك كلام غير مستحب (قلت الاصح تحرير صدقة بما يحتاج اليه لئلا ينقص من ثلثه نفقة أو) يحتاج اليه لنفقة نفسه ولم يصبر على الاضافة أو (لدين لا بر جوله وفاء) لو تصدقه (والله أعلم) أما تقديم ما يحتاجه للنفقة فخير كفي بالمرء انما أن يضع من يقات ويدأب في تعول رواه أبو داود بإسناد صحيح ورواه مسلم بمعناه ولان كفايتهم فرض وهو مقدم على النفل والضافة كالصدقة كما قاله المصنف في شرح مسلم قال وأما خبر الاتصاري الذي نزل به الضيف فاطعمه وقوت مبيته فعمد على أن الصبيان لم يكونوا محتاجين حيث نزل الى الاكل وأما الرجل والمرأة فقبر عاجقهما وكانا صابرين وانما قال فيه لامهم قومهم خوفا من أن يطاوبا الاكل على عادة الصيكن في الطلب من غير حاجة وماذا كرم من أنه يحرم عليه التصديق بما يحتاج اليه لنفسه صححه في المجموع ونقله في الزوطة عن كثير من لكنه صحح فيها عدم التحريم قال شيخنا وهو محمول على من صبر كما أفاده كلامه في المجموع وعلى الاول يحتمل ما قالوه في التيم من حرمة ائثار عطشان عطاشا آخر بالماء وعلى الثاني يحتمل ما في الاطعمة من أن المضطر أن يؤثر على نفسه مضطرا آخر مسلما وأما تقديم الدين فلان أدائه واجب في تقدم على المسنون فان رجا له وفاء من جهة أخرى ظاهرة فلا بأس بالتصدق به الان حصل بذلك تأخير وقد وجب وفاء الدين على الفور بمطالبة أو تعبيرها فالوجه وجوب المبادرة الى ايفائه وتحريم الصدقة بما يرجح اليه دفعه في دينه كما قاله الاذري (وفي استحباب الصدقة بما) أي بكل ما (فضل عن حاجته) أي كفايته وكفايته من ثلثه كفايته يومه ولياته وكسوة قصده لا ما يكفيه في الحال فقط ولا ما يكفيه في سنته كما هو قضية كلام الاحياء ولو فاء دينه (أوجه أعني ان لم يشق عليه الصبر) على الاضافة (استحب) له (والافلا) يستحب بل يكره كافي التنبيه وعلى هذا التفصيل تحمل الاحاديث المتلفة الظاهر كخبر ابن أبي بكر تصديق بجميع ماله رواه الترمذي وصححه وخبر خبر الصدقة ما كان عن ظهر غنى أي غنى النفس وصبرها على الفقر رواه أبو داود وصححه الحياكم والوجه الثاني يستحب مطلقا والثالث لا يستحب مطلقا أما الصدقة ببعض ما فضل عما ذكره مستحب مطلقا الا أن يكون قدرا يقارب الجميع فينبغي خبر بيان التفصيل السابق فيه وان بالصدقة حرام على محبط لا لحر لقله تعالى يا أيها الذين آمنوا لا تبطلوا صدقاتكم بالان والاذى وتسلمه سلم ثلاث لا يكملهم الله يوم القيامة ولا ينقل اليهم ولا يزكهم ولهم عذاب أليم قال أبو ذر خابروا خسر وامن هم يارسول الله قال المسبل والمنان والمنفق ساءت به الخالف الكاذب \* (خاتمة) \* بكرة الانسان أن يسأل بوجه الله غير الجنة وأن يمنح من سأل بالله وتسفر به الخير لا يسأل بوجه الله الا الجنة وتجبر من استعاذ بالله فاعيدوه ومن سأل بالله فاعطوه ومن دعاكم فاجيبوه ومن منعه لكم معروفا فكافئوه فان لم تجدوا ما تكافئونه فادعوا له حتى تروا أنبيكم فدكافئوه رواه أبو داود وثنى القسمة عند الدفع الى المتصدق عليه لان اعبادة قال العلماء ولا يطامع المتصدق في الدعاء من المتصدق عليه لئلا ينقص أجر الصدقة فان دعاه استحب أن يرد عليه مثلها لتسلم له صدقته ويسن التصديق عقب كل معصية قاله الجرجاني ومنه التصديق بدينار أو نصفه في فوطه الخائض ويسن لمن ليس ثوبا جديدا أن يتصدق بالقديم في الحديث من ليس ثوبا جديدا ثم عد الى ثوبه الذي كان عليه فتصدق به لم يزل في حفظ الله حيا وميتا وليس هذا من التصديق بالردى بل مما يجب وهذا كما جرت به العادة من التصديق بالفلوس دون الذهب والفضة وهل قبول الزكاة لاحتياج أفضل من قبول صدقة التطوع أولا وجهان ربح الاول جماعته منهم ابن المقرئ لانه اعانة على واجب ولان الزكاة لامنسة فيها

ودرج الثاني آخرون منهم الجنب والحواص لا يضيئ على الاستنفاف ولا يخل بشرط من شروط الاند  
ولم يرجع في الروضة واحدا منهم ما تم قال عقب ذلك قال العزالي والضوابط أنه يختلف بالاشخاص فان  
عرض له شبهة في استحقاقه لم يأخذ الزكاة وان قطع به فان كان المصدق ان لم يأخذ هذامته لا يصدق  
فلم يأخذها فان اخراج الزكاة لا بد منه وان كان لا بد من اخراجها ولم يضيئ بالزكاة فليس في ذلك شبهة  
كسر النفس اه أي فهو حجة مثله أفضل وهذا هو الظاهر وأخذ الصدقة في المأثور كره في المأثور أفضل  
لما في ذلك من كسر النفس ويسن للراغب في الظاهر أن لا يتخلو يوما من الايام من الصدقة بشئ وان قل  
لخبر البخاري ما من يوم يصح العباد فيه الا ومثل كان يقول أحدهما اللهم أعط منفقاً خلفاً ويقول الآخر  
اللهم أعط ممسكاً تلفاً وخبر الحاكم في صحيحه كل امرئ في ظل صدقة حتى يفصل بين الناس أو قال حتى  
يحكم بين الناس \* (كتاب النكاح) \*

هو لغة الضم والجمع ومنه تسميت الاشجار اذا غاملت وانضم بعضها الى بعض وشرا عقد يتضمن الباحة  
وطء بلفظ النكاح أو تزوج أو تزجنه والعرب تستعمله بمعنى العقد والوطء جميعا لكنهم اذا قالوا تنكح  
فلان فلانة أو بنت فلان أو أخته أو أود أو تزوجها وعقد عليها وإذا قالوا تنكح زوجته أو امرأته لم يردوا  
الاجماع قال النعماني وقال ابن القطان له ألفاسم وقال علي بن جعفر العمري له ألف وأربعون أمما  
وكثرة الامماء تدل على شرف المسمى وسبب ما يدل لذلك ولا وجه لبيان موضوعه الشرعي ثلاثة أوجه  
أحدها أنه حقيقة في العقد مجاز في الوطء كما يذهب القرآن والاختبار ولا يرد على ذلك قوله تعالى حتى  
تنكح زوجا غيره لان الراد العقد والوطء مستفاد من خبر الصحيحين حتى تدرك غيبته والثاني انه  
حقيقة في الوطء مجاز في العقد وبه قال أبو حنيفة وهو أقرب الى اللغة والأول أقرب الى الشرع قال  
الرحماني وهو من علماء الحنفية لم يرد النكاح في القرآن الا بمعنى العقد لان كونه بمعنى الوطء من باب  
التصريح ومن أراد به النكاح عنه أي بلفظ الامامة أو المامسة وأورد عليه قوله تعالى الزاني لا ينكح  
زانية فالمراد به الوطء كما قاله في الكفاية في باب الرجعة وقال الراغب يستحيل أن يكون النكاح حقيقة  
في الجماع ويكفي به عن العقد لان الجماع يستفج من ذكره كما يستفج من فعله والعقد لا يستفج أي فلا  
يكفي بالافق عن غيره ولانه يصح نفيه عن الوطء اذ يقال في الزنا سفاح لا نكاح ويقال في السرية ليست  
متروجة ولا منكوحة وجه الثاني دليل المجاز والثالث حقيقة فهم بالاشتراك كالعين وحل على هذا انتهى  
في قوله تعالى ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن عن العقد وعن الوطء بذلك اليمين معاً على استعمال  
المشترك في معنيين وفائدة الخلاف بيننا وبين الحنفية قطارفين زني بامرأة فانما تنكحها على والدها وله  
عندهم لا عندنا قاله الماوردي والروائي وفيما لو علق الطلاق على النكاح قلنا يعمل على العقد عندنا  
لا الوطء الا ان نؤي حكمه الرافعي في آخر الطلاق عن البوشنجي وعقد النكاح لازم من جهة الزوجة  
وكذا من جهة الزوج على الاصح وهل هو ملك أو يابسة وجهان وبقاؤها الخلاق فيمن حلف لا يملك شيئا وهو  
مترزوج وفيما لو طئت الزوجة بشبهة ان قلنا ملك فالمرء والا فلا واختار المصنف عدم الختم في الأولى  
اذ لم يكن له نية اذ لا يفهم منه الزوجية وأما في الثانية فالمرء اوصافها فانها راجع هو الثاني وهل كل من  
الزوجين موقوف عليه أو المرأة فقط وجهان وأوجهها الثاني والاصل في حله الكتاب والسنة واجماع  
الامة فمن الكتاب قوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء وقوله تعالى وانكحوا الايمان منكم ومن  
السنة قوله صلى الله عليه وسلم من أحب فطرق فاستحسن يستني ومن سنتي النكاح وقوله صلى الله عليه  
وسلم تنكحوا بكثرة وارواحها الشاذلي بلاغا وقوله صلى الله عليه وسلم الدين ممتاع وشبهه ممتاعها المرأة  
الصالحة ورواه مسلم وقوله صلى الله عليه وسلم من تزوج الله امرأه صالحة فقد أعانه على شئله حتى يأتي  
الفرج واللسان لما استو باي افساد الدين جعل كل واحد شئرا قال الاطباء ومقاصد النكاح ثلاثة حفظ



النسب والخراج الماء الذي يضر احتباسه وتبل اللذة وهذه الثالثة هي التي في الجنة اذ لا تناسل هناك ولا احتباس قال البلقيني والنسكاح شرع من عهد آدم صلى الله عليه وسلم واستمرت مشروعية بل هو مستمر في الجنة ولا نظيره فيما يتعبد به من العقود بعد الايمان قال قلت ذلك بطع الكريم المنان اه وقد جرت عادة أصحابنا بتخصيص هذا الكتاب بذكر الخصائص الشريفة أوله لانها في النسكاح أكثر منها في غيره وهذا كبرت منها أشياء كثيرة ينشرح الصدر بها في شرح التنبيه فلا أطيل بذكرها ههنا ولكن اذكر منها طرفا يسيرا تبركا ببركة صاحبها عليه أفضل الصلاة والسلام فان ذكرها مستحب قال في الروضة ولا يبعد القول بوجوده التلا يرى الجاهل بعض الخصائص في التفسير الصحيح فيعمل به أخذنا بأصل التأسي فوجب بيانها التعرف وهي أربعة أنواع أحدها الواجبات وهي أشياء كثيرة منها الضحى والوتر والاضحية والسواك والمشاورة النوع الثاني المحرمات وهي أيضا كثيرة منها الزكاة والصدقة ومعرفة الخط والشعر وخاتمة الاعين وهي الاعيان بما يظهر خلافه دون الخديعة في الحرب ونسكاح الامة ولو مسلمة النوع الثالث التخفيفات والمباحات وهي كثيرة أيضا منها تزويج من شاء من النساء لمن شاء ولو لنفسه بغير اذن من المرأة واما ما متوليا الطرفين وزوجه الله تعالى وأبج له الوصال وصفي المغموم وبحكم ويشهد لولده ولنفسه وأبج له نسكاح تسع وقد تزوج صلى الله عليه وسلم بضع عشرة ومات عن تسع قال الائمة وكثرة الزوجات في حق صلى الله عليه وسلم للتوسعة في تبليغ الاحكام عنه الواقعة سرا مما لا يبلغ عليه الرجال ونقل بحاسنه الباطنة فانه صلى الله عليه وسلم تكمل له الظاهر والباطن النوع الرابع الفضائل والاكرام وهي كثيرة جدا منها تحريم منسكوحاته على غيره سواء أكن موطأت أم لا مطلقا أم لا باختيارهن أم لا وتحريم سراريه وهن اماؤه الموطأت بخلاف غير الموطأت وتفضيل زوجته على سائر النساء على ما يأتي ونوامين وعقابهن مضاعف وهن أمهات المؤمنين فلا يقال لهن أمهات المؤمنات بخلافه صلى الله عليه وسلم فانه أب للرجال والنساء وأما قوله تعالى ما كان محمد أبأ أحد من رجالكم فعناه ليس أحد من رجالكم ولدا صلبه ويحرم سؤالهن الامن وراء حجاب وأفضلهن خديجة ثم عائشة وأفضل نساء العالمين مريم بنت عمران اذ قيل بنيتها ثم فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم خديجة ثم عائشة ثم آسية امرأة فرعون وأما خبر الطبراني خير نساء العالمين مريم بنت عمران ثم خديجة بنت خويلد ثم فاطمة بنت محمد صلى الله عليه وسلم ثم آسية امرأة فرعون فاجاب عنه ابن العماد بان خديجة انما فضلت فاطمة باعتبار الامومة لا باعتبار السيادة وهو صلى الله عليه وسلم خاتم النبيين وأفضل الخلق على الاطلاق وخص بانه أول النبيين خلقا وبقدم نبوته فكان نبي آدم متجدا في طينته وبقدم أخذ الميثاق عليه وبانه أول من قال بلى وقت ألت بركم وبتحاق آدم وجميع الخلوفاة لاجله وبكتابة اسمه الشريف على العرش والسموات والجنات وسائر ما في الملكوت وبشق صدره الشريف في أحد القولين وبجعل خاتم النبوة بظهوره بازاء قلبه وبحراسة السماء من استراق السمع والرحى بالشهب وباحياء أبويه حتى آمنابه وأكرم صلى الله عليه وسلم بالشفاعات الحسن يوم القيامة أولها العظمى في الفصل بين أهل الموقف حين يفرعون اليه بعد الانبياء الثانية في ادخال خلق الجنة بغير حساب الثالثة في ناس استحقوا دخول النار فلا يدخلونها الرابعة في ناس دخلوا النار فيخرجون الخامسة في رقع درجات ناس في الجنة وكلها ثبتت في الاخبار وخص منها بالعظمى ودخول خلق من أمته الجنة بغير حساب وهي الثانية قال في الروضة ويجوز أن يكون خص بالتالفة والخامسة أيضا وهو أول من يفرع باب الجنة وأول شافع وأول مشفع أي من يجاب شفاعة فنسأل الله تعالى بمنزلة كرمه أن يشفعه قيتا ويدخلنا معه الجنة ويقبل ذلك باهلينا ومشايعنا وأخواننا ومحبينا وسائر المسلمين ولما كان النسكاح من سنته صلى الله عليه وسلم قال المصنف رحمه الله تعالى (هو مستحب لمحتاج اليه) بان تنوق نفسه الى الوطاء ولو خصيا كما اقتضاه كلام الاحياء (يجد

أهبطه) وهي وئنه من مهر وكسوة فصل النكاح ونفقة تيممه وإن كان متعبداً لغيره من الدين ولم يدين  
بقائه النسل وحفظه النسب ولا استعانة على المصالح وتجبر المصحبين بامتناع الشاب من استمتاع منكم  
الباءة فليترج فانه أغض البصر وأحسن لفرج ومن لم يستمتع فله باليوم فانه له وجاء بالمد أى طلع  
والباءة بالمد لغة الجماع والمراد به ختانه وقيل مؤن النكاح فليترج ومن لم يستمتع لغيره  
عنه فله باليوم وانما أدنوه بذلك لان من لم يستمتع الجماع لعدم شهوته لا يحتاج الى الصوم له  
وروى الامام أحمد وابن أبي شيبة وابن عبد البر عن عكاف بن وداعة انه أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال  
له أأنا زوجة باعكاف قال لا قال ولا يلوبة قال لا قال لا أنت جميعاً وسر قال نعم والحمد لله فقال فانت ادا من  
اخوان الشياطين ان كنت من رهبان النصارى فالحقهم وان كنت من افاصنع كما صنع فان من سننا  
النكاح شراوكم عزابكم وان أردل موناكم عزابكم وانما يجب لقوله تعالى فانكروا ما طالب لكم من  
النساء اذا الواجب لا يتعاقى بالاستمطابة ولقوله تعالى منى وثلاث ورابع ولا يجب العدد بالاجماع  
ولقوله أو ما ملكك أيمانكم وردا السببى الاول بانه ايسر المراد بالاية المستطاب وانما المراد باللال  
لان في النساء محرمات وهن في قوله تعالى حرمت عليكم أمهاتكم الآية وقيل هو فرض كفاية على  
الامة لا يسوغ لجماعتهم الاعراض عنه لبقاء النسل وقيل يجب اذا خاف الزنا قال المصنف وهذا الوجه  
لا يشبه بل يخبر بينه وبين النسرى وردبان فانه لحظ الكمال بالاحسان الذي يمنع به من أنواع الرزا  
خوف الربم وهو مفقود في النسرى وقيل يجب اذا أدنوه حيث كن مستعبدا وردبان النذر انما يصح  
فيما يستعمل به المكاف والنكاح لا يستعمل به لتوقفه على رضا الولي اذا كانت بحيرة وعلى رضا الولي  
والمرأة اذا كانت غير بحيرة وهو في حال النذر غير قادر على انشاء النكاح وبان النكاح عقد والعقد  
الائتمار في الذمة ولا يثبت في الذمة لا بصورة التزامه بالنذر وقد ذكرنا في كتاب النكاح انه لا يفتقر لثبوت  
في الذمة وذلك فيما اذا قال أعقبتك على أن تنكحني فقبلت فانه لا يلزمها أن تنكح به لان النكاح  
لا يثبت في الذمة وقبل يجب فيما اذا كان تحتها امرأان فقال واحدة بترك القسم ثم طلقا قبل أن  
يوفيها أحدها من نوبة الضرة امروفيها أحدها من نوبة المظاهرة بسببها وردبان هذه دعوى تحتاج الى دليل  
فان هذا المطلق أحد أنواع البدعي والوالى المطلق المبدعي انه يستحب فيه الرجعة ويستثنى من المطلق  
المصنف ما لو كان في دار الحرب فانه لا يستحب له النكاح وان اجتمع فيه الشروط كانص عليه السامى  
رضي الله تعالى عنه وعلمه بالخوف على ولده من الكفر والاستزفاف (تتبعه) \* المطلق المصنف  
لا يشمل المرأة بدليل قوله يجب أدبته وصرح في التنبه بالحاجة بالرجل في حال الحاجة وعدمها فقال  
فان كانت لا تحتاج الى النكاح أى وهي متعبد كرهها أن تنكح أى لانها تنكح بالزوج وتستغل عن  
العبادة وان كانت محتاجة اليه أى لتوافرها الى النكاح أو الى الفقه أو خائف من افتحام الفجرة أو لم تكن  
متعبداً فاستحب لها أن تنكح أى لما في ذلك من تحصين الدين وصيانة الفرج والترفع بالنفقة وغيرها  
وبذلك علم أن ما ذيل انه يستحب لها النكاح مطلقاً مردوداً في قول المصنف هو واليه وأهبطه  
ان أرادهم العقد أو الوطء أو باليه العقد لم يصح وان أراد بهم وأهبطه العقد وباليه الوطء صح لكن ليس  
نصف والشارح فسر النكاح بالترجى الذى هو القبول لان التفاصيل المذكورة من كراهة وغيرها  
انما هي فيه لاقى العقد المركب الذى هو النكاح (فان فقدتها) بفتح القاف أى عدم الإهبة (استحب)  
له (تركه) لقوله تعالى ولا يستعطف الذين لا يعبدون نسكاً حتى يعطيم الله من فضله والمفهوم قوله صلى  
الله عليه وسلم من استمتع منكم الباءة فليترج والذى في الروضة وأصلها الاول أن لا ينكح وفي دون  
صبرة الكتاب في الطالب كما قال ابن النقيب ونظر فيه وأشدهم ما في الطالب قوله في شرح مسـ لم يكره

النكاح ولو قال المصنف لم يستحب كان أنحصر وأظهر في المراد (ويكسر) ارشادا (فهو بالصوم)  
 للخبير السابق قالوا والصوم بشر الحركة أولا فإذا دام سكنت وإن لم تنكس شهوته تزوج قال عمر رضي الله  
 عنه ما رأيت مثل من ترك النكاح بعد قوله تعالى إن يكونوا فقراء يغتهم الله من فضله وروى الترمذي  
 ثلاث حق على الله أن يعينهم منهم التاكيم بر يد أن يستعطف وفي سراسل أبي داود أنه صلى الله عليه وسلم  
 قال من ترك التزويج مخافة العيلة فليس منا وأوجب عن قوله تعالى وإستعفف بحملها على من لم يجد من  
 تزويجه ولا يكسرهما بكافور ونحوه لأنه نوع من الخصاص وقال البيهقي يكره أن يحتال أقطع شهوته ونقله  
 في المطالب عن الاحتساب وقبل يحرم وخبره في الأثوار والأولى حل الأول على ما دأب يغلب على ظنه فتابع  
 الشهوة بالسكينة بل تغسيرها في الحال ولو أراد إعادتها باستعمال ضد تلك الأدوية لا يمكنه ذلك والثاني على  
 القلع لها مطلقا (فان لم يحتمل) للنكاح بأن لم تتق نفسه من أسل الخلفة أولها أرض كمرض أو عجز  
 (كره) له (إن فقد الأهبة) لما فيه من التزام ما لا يقدر على القيام به من غير حاجة وحكم الاحتياج  
 للزويج لغرض صحيح غير النكاح تكمة وتأنس كالا احتياج للنكاح كاجتهاد الأذرى وفي الاحتياج ما يدل  
 عليه \* (تنبيه) \* محل الكراهة فحين يصح نكاحه مع عدم الحاجة أمان لا يصح مع عدم الحاجة  
 كالتسفيه فإنه يحرم عليه النكاح حينئذ قاله الباقي (والا) بأن وجد الأهبة مع عدم حاجته للنكاح  
 ولا علة به (فلا) يكره له لقدرته عليه ومقاصد النكاح لا تنحصر في الجماع (لكن العادة) أي التخلي  
 لها في هذه الحالة (أفضل) له من النكاح إذا كان يقطعها عنها اهتاما بها وفي معنى التخلي للعبادة التخلي  
 للاشتغال بالعلم كما قاله المساوردي بل هو داخل فيها \* (تنبيه) \* قضية كلامه أن النكاح ليس بعبادة  
 بل هو مباح بدليل صحته من الكافر ولو كان عبادة لم يصح منه وردائه انما يصح من المكافور إن كان  
 عبادة لما فيه من عبادة الدنيا كعبادة المساجد والجماعات والالتفات فان هذه تصح من المسلم وهي منه عبادة  
 ومن الكافر وليست منه عبادة فلو يدل لكونه عبادة أمر النبي صلى الله عليه وسلم والعبادة تنبغي من  
 الشرع وفي فتاوى المصنف إن قصد به طاعة من ولد صالح أو أعفاف فهو من عمل الآخرة ويشاب عايشه  
 والأفواه مباح اهـ وينزل الكلامان على هذا واستثنى من ذلك نكاح النبي صلى الله عليه وسلم فإنه عبادة  
 مطلقا وفائدته نقل الشريعة التي لا يطالع عليها إلا النساء (قلت) كما قال الزاوي في الشرح (فان لم يتجدد)  
 فأد الحاجة للنكاح واجد الأهبة الذي لا علة به (فالنكاح) له (أفضل) من تركه (في الأصح) كبر  
 تقاضيه البطالة والفراغ إلى الفواحش والشاغل تركه أفضل منه للخطر في القيام بواجبه وفي الصحيح  
 اتقوا الله واتقوا النساء فان أول فتنة بني إسرائيل كانت من النساء (فان وجد الأهبة) (لكن) به  
 عليه كهرم) وهو كبر السن (أو مرض دائم أو تعنين) دائم أو كان ممسوما (كره) له (والله أعلم)  
 لعدم الحاجة اليه مع منع المرأة من التحسين أمان يعين في وفاء دون وفاء يكره وإن أفهم عدم  
 تقييد المصنف له بخلافه والتمتعين مصدر عن أي تعرض فكأنه يتعرض للنكاح ولا يقدر عليه ثم شرع في  
 الصفات المطلوبة في المنكوحه فقال (ويستحب دينة) نظير الصحيحين تنكح المرأة أربع لمالها ولجمالها  
 ولحسنها أي وهوز ياد النسب ولدينها فانظر بذات الدين زيت يدل على أي استغنت إن فعلت أو افتقرت  
 إن خالفت والمراد بالدين الطاعات والأعمال الصالحات والعفة عن المحرمات (بكر) لحديث جابر  
 أخذت بكراتلاعها وتلاع بك متفق عليه وروى ابن ماجه عليكم بالابكار فانهم أعذب أفواها أي ألين  
 كاهه وأنتقأ رساما أي أكثر أولادا وأرضى باليسير وروى أبو نعيم عن شجاع بن الوليد قال كان فحين  
 كان قبلكم رجل حلف لا يتزوج حتى يستشير مائة نفس وأنه استشار تسعة وتسعين رجلا واختلفوا  
 عليه فقال بنى واحد وهو أول من يتألم من هذا الفج فآخذ يقول ولا أعده فبينما هو كذلك إذ طاع عليه  
 رجل راكب فصبه فأخبره بقصته فقال له النساء ثلاثة وأحدة لك وأحدة عليك وأحدة لآل ولا عليك

فأبكر لك وذات الولد من غيرك عليك واليب لالك ولا عليك ثم قال اطلق الجواد فقال له أحسبني بفصلتك  
فقال أمارجل من علماء بني اسرائيل مات فامتننا فركبت هذه القصة وتباهلت لاختصاص من القضاء قال في  
الاحياء وكما يستحب نكاح الكري من أن لا تزوج ابنة الامن بكر لم يتزوج قط لان النفوس حبات على  
الابناس باول ما تولد ولهذا قال صلى الله عليه وسلم في خديجة اتم الأول نسائي (نسبية) أي طيبة الاصل  
لما في خبر العجيين وسببها وماخير تخير والنفاهكم ولا تضعوها الا في الاكفاء فقال أبو حاتم الرزقي ليس له  
أصل وقال ابن الصلاح له أسديد فيها قال ولكن صححه الحساكم (ليست قرابة قريبة) هذا من نفي  
الموصوف المقتبضة فيصدق بالاجنية والقرابة البعيدة وهي أولى منها واسم ذلك الرافعي لذلك تبرا  
للويس بآفته صلى الله عليه وسلم لا تتكسروا القرابة القريبة فان الولد يخلف ما ويا أي تحقيقا وذلك لعنف  
الشهوة تغير أنه يحى كرمها على طبع قومه قال ابن الصلاح ولم أجد لهذا الحديث أصلا معتمدا قال  
السبكي فينبغي أن لا يثبت هذا الحكم لعدم الدليل وقزوج النبي صلى الله عليه وسلم عليا بفاطمة ورضي  
الله تعالى عنها وهي قرابة قريبة اه وما ذكر من أن غير القرابة أولى هو ما صرح به في زيادة الروضة  
لكن ذكر صاحب البحر والبيان أن الشافعي نص على أنه يستحب له أن لا يتزوج من عشيرته وعليه  
الرجحاني بان من مقاصد النكاح اتصال القبائل لاجل التعاضد والمماونة واجتماع الكلمة اه والاولى  
حل كلام الشافعي رضي الله تعالى عنه على عشيرته الاقرين ولا يشك ذلك بتزوج الذي صلى الله عليه  
وسلم لم ينسب مع أنها بنيت عنه لانه تزوجها بيانا للجر والولاء لا بتزوج على فاطمة ورضي الله تعالى عنها لانها  
بعيدة في الجلالة اذ هي بنت ابن عمه وايضا بيانا للجر \* (نسبية) \* لو أبدل المصنف ابنته بغير  
كان مناسبا للصفات المتقدمة وبقى عايبه من صفات المنكوحه أمور ذكرتها منها كثيرا في شرح التنبيه  
منها أن تكون ولودا لم يترزجوا الولود الودود فاني مكاتبكم الامم يوم القيامة رواء أبو دود ووالهاكم  
وصحح اساده ويعرف كون البكر ولودا فانهم ساو أن تكون جيلة لخبر الحساكم خير النساء من أسرا  
نقلت وتطبيع اذا أمرت ولا تتخاف في نفسها وما لها قال الماوردي لكنهم كرهوا ذات الجلال البارع  
فانما تزهر وجمالها وان الامام أحمد قال لبعض أصحابه ولا تغفل في المصلحة فانها سأل أن تسلك وأن  
تكون عادلة قال الاسدي ويتجه أن يراد بالعقل هنا العقل العرفي وهو زيادة على مناط التكليف اه  
والمتجه كما قال شيخنا أن يراد أعم من ذلك وأن لا يكون لها مطلق يرغب في نكاحها وأن لا تكون شقراء  
فقد أمر الشافعي الربيع أن يرد الغلام الاشتهر الذي اشتراه وقال ما لقيت أن أشقر خيرا فاعطاه فتمتع  
الاشتهر الذي أضافه في عوده من اليمن مشهورة وأن تكون ذات خناق حسن وأن تكون خفيفة للمهر  
لما روى الحاكم عن عائشة رضي الله تعالى عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أعظم النساء بركة  
أبسرهن صداقا وقال عروة أول شؤم المرأة أن يكثر صداقها وهذه الصفات كلها أقل أن يجدها الشخص  
في نساء الدنيا وانما توجد في نساء الجنان فنسأل الله تعالى أن لا يجر منا منهن وبسن أن لا يزيد على  
امرأة واحدة من غير حاجة ظاهرة قال ابن العماد ويقاس بالزوجة في هذا السرية لكن منع الفقهاء  
والجو بنو النسري في زماننا لعدم التحميس نعم سبي الكفار بعضهم من بعض يجوز للمسلم شراؤها ووطؤها  
ادلاخس على الكافر قال الغزالي ولو اشتري جارية ثم تستري من وكيل بيت المال ما يحضه من الخس  
انجه الحل قال الادري ولوا هفتة واحدة لكنها عقيم استحب له نكاح ولود وبسن أن يتزوج في سؤال  
وأن يدخل فيه وأن يعقد في المسجد وأن يكون مع جمع وأن يكون أول النهار تلعب الله بهم بارك لا متي في  
بكورها (واذا قصد نكاحها) ورجاء ظاهرا أنه يجاب الى خطبته كما قاله ابن عبد السلام (من قلعه  
اليها) لقوله صلى الله عليه وسلم للمغيرة بن شعبة وقد خطب امرأته أنظار اليها فانه أخرى أن يؤدم ببشك  
المودة والالفة رواء الترمذي وحسنه والحاكم وصححه ومعنى يؤدم أي يؤدم قدم الواد على الدال وقيل

من الادماء مأخوذ من ادام الطعام لانه يطيب به حكمي الماوردي الاول عن المحدثين والثاني عن أهل اللغة  
وقته (قبل الخطبة) وبعد العزم على النكاح لانه قبل العزم لا حاجة اليه وبعد الخطبة قد يفضى الحال  
الى الترك فيشق عليه او مراده بخلاف في الخبر عزم على خطبتها لخبر أبي داود وغيره اذا لقي في قلب امرئ  
خطبة امرأة فلا بأس أن ينتظر اليها (وان لم تأذن) هي ولا وليها الا كفاه باذن الشارع ولا تترين  
في فوت غرضه ولكن الاولى أن يكون ياذن اخر وبما خلاف الامام مالك فانه يقول بحرمته بغير اذنها  
فان لم تجبه سكت ولا يقول لأر يدحا لانه ابداء (وله فكر برقله) ان احتاج اليه ليتبين هيتها فلا  
يذم بعد النكاح اذ لا يحل الغرض غالباً بأول نظرة قال الزركشي ولم يتعرضوا لضبط التكرار ويحتمل  
تقديره بثلاث لحصول المعرفة بها غالباً وفي حديث عائشة رضي الله تعالى عنها أنها أرى ثلاث ليال اه  
والاولى أن يضبط بالحاجة وسواء أكان بشهوة أم غيرها كما قاله الامام والرواية وان قال الاذرع في  
نظره بالشهوة فنظر (ولا ينتظر) من الحرة (غير الوجه والكفين) فلهوا وبانها لانها موضح ما ينظر  
من الزينة المشار اليها في قوله تعالى ولا يبدن زينتهن الاماظهر منها والحكمة في الاقتصار على ذلك ان في  
الوجه ما يستدل به على الجمال وفي البدن ما يستدل به على خصب البدن أما الامة ولوم بعضه فينظر منها  
ماعد ما بين السرة والركبة كما صرح به ابن الرفعة وقال انه مفهوم كلامهم قال الزركشي و به صرح في  
البحر وان لم يتيسر نظره اليها بعث امرأه أو نحوها تنامها أو تصفاه لانه صلى الله عليه وسلم بعث أم سلم  
الى امرأة وقال انقاري عرفي بها وشي عوارضها واما الحالكوم وصحته وبوخذ من الخبر أن المبعوث أن  
يصف لها ما عاين زائدا على ما ينظره في نفسه فيقيد بالبعث ما لا يستغني عنه بنظره وتقييد البعث بعدم التيسر  
ذكره القاضى وأطاعه غيره وهو أو وجهه ويسن للمرأة أيضا أن تنظر من الرجل غير عورته اذا أرادت  
تزوجيه فانما يعجبها منه ما يهيج منها وتستوصف كمر في الرجل \* (تنبيهه) \* قد علم بما نقرر أن كلاً  
من الزوجين ينظر من الآخر ما عدا عورة الصلاة وخرج بالنظر المس فلا يجوز اذا لحاجة اليه  
\* (قائده) \* أفنى بعض المتأخرين بأنه اذا تعذر نظر الخطوبة ولها أخ أو ابن أمره يحرم نظره وكان  
يشبهه الله يجوز نظر الخطاطب اليه اه ويتعين أن يكون محل ذلك عند أمن الفتنة وأن لا يكون بشهوة  
ولا يقال ان ذلك منزل منزلة النظر اليها لان الخطوبة محل الفتنة (ويحرم نظر رجل بالغ) عاقل  
مختار ولو شيخاً وعاجلاً عن الوطء ومختاراً وهو التشبيه بالنساء (الى عورة حرة كبيرة) وهي من بالغت حدا  
تستهي فيه لا بالغة (أجنبية) للنظر بالخلاف لقوله تعالى قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم والمراد  
بالعورة ما سبق في الصلاة وهي ماعد الوجه والكفين وخرج بالفعل المدحوس وسيأتي لكن يرد عليه  
المجرب وهو مقبول مع الذكركرة والخصى وهو من بقي ذكره دون أنثيته والخصى المشكل فان حكمهم  
كالبالغ وبالغ الصبي وسيأتي حكم المراهق وبالحة الامه وسنأتي وبالأجنبية المحرم وسيأتي وكان ينبغي  
أن يذكر عداً مختاراً كما فسده ليجزى الجنون والمكره (وكذا وجهها وكفها) من كل يد فيحرم نظر  
رؤس أصابع كفها الى المعصم ظهرا وبطانا (عند خوف فتنة) تدعو الى الاختلاء بها لجماع  
او مقدماته بالاجماع كما قال الامام ولو نظر اليها بشهوة وهي قصداً لئلا بالنظر المجرد وأمن الفتنة حرم  
قطعا (وكذا) يحرم النظر اليها (عند الامن) من الفتنة فيما ينظره من نفسه من غير شهوة (على  
الصحيح) ووجه الامام بانفاق المسلمين على منع التسامع من الخروج سافرات الوجوه وبان النظر مفانسة  
الفتنة ومحرك للشهوة وقد قال تعالى قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم والا تلتق بخمسة السبعة سد الباب  
والاعراض عن تفاسيل الاحوال كالخلو بالأجنبية والثاني لا يحرم ونسبه الامام للجمهور والشبان  
لا كثرين وقال في الماهيات انه الصواب لكون الاكثر من عليه وقال الباقي في الرجوع بقوة المدرك  
والفتوى على ما في المنهاج اه ولو عبر بالغاء كان انصب وما نقله الامام من الاتفاق على منع النساء أى منع

الولاية اهن معارض بما حكمه القاضي عياض عن العلماء انه لا يجب على المرأة ستر وجهها في طريقها وانما  
 ذلك سنة وعلى الرجال غش البصر عنهم للآفة وحكمه المصنف عنه في شرح مسلم وأقره عليه وقال بعض  
 المتأخرين انه لا تعارض في ذلك بل منه من ذلك لان الستر واجب عليهم في ذاته بل لان فيه مصلحة عامة  
 وفي تركه اشلال بالروعة اه وظاهر كلام الشيخين أن الستر واجب لذاته فلا يتأتى هذا الجمع وكلام  
 القاضي ضعيف وحيث قبل بالجواز كره وقبل خلاف الاولى وحيث قبل بالتصريح وهو الرابع هل يحرم  
 النظر الى المتغبرة التي لا يبين منها غير عينيها ومحاجرها أو لا قال الاذرى لم أرفقه نصا والظاهر أنه لا فرق  
 لاسيما اذا كانت جيلة فكيف في المحاجر من خناجر اه وهو ظاهر \* (تنبيه) \* ظاهر كلام المصنف أن  
 وجهها وكفها غير عورة وانما الحجاب في تحريم النظر وبه صرح الماوردي في كتاب الصلاة فقال  
 عورتها مع غير الزوج كبرى وصغرى فالكبرى ما عدا الوجه والكفين والصغرى ما بين السرة والركبة  
 فيجب ستر الكبرى في الصلاة وكذا عن الرجال الاجاب والحنائي والصغرى من النساء وان فرقن وكذا  
 عن رجال الحارم والصبيان وقال السبكي ان الاقرب الى منع الاصحاب ان وجهها وكفها عورة في النظر  
 لافي الصلاة واملاؤه الكبيرة يشمل الجوز التي لا تشتهى وهو الاربع في الشرح الصغير وهو المعتمد لان  
 لكل ساقطة لافئة وقال الرويانى يجوز النظر الى وجهها وكفها عورة والى عاتقها ومن النساء  
 واختاره الاذرى قال ابن شبة وقد استدلل به ذهاب انس مع النبي صلى الله عليه وسلم الى أم أيمن  
 وبه انطلق اليها أبو بكر رضى الله عنه وكان سفيان يدخل على رابعة اه وهذا لا دليل فيه اذ لا يلزم  
 من ذلك النظر وصوت المرأة ليس بعورة ويجوز الاصفه اليه عند أمن الفتنة ونسب تشويهه اذا فرغ  
 بابها ولا تجيب بصوت رخيم بل تغلق صوتها باناء وكفها على الفم (ولا ينظر) الفعل (من محرمه) الاثنى  
 من نسب أو رضاع أو مصاهرة ما (بين سرة وركبة) منها أى يحرم نظر ذلك اجزاء (ويحل) بفسيخوة  
 نظر (ما سوا) أى المذكور وهو ما عدا ما بين السرة والركبة لان المحرمية معنى لا يجب حرمة المأكل  
 فكانا كل جليبي والمرأتين فيجوز النظر الى السرة والركبة لانهما ليسا بعورة بالنسبة لنظر المحرم فوهذه  
 العبارة اولى من عبارة ابن المقرئ تبع الغيرة بما ذوق السرة وتحت الركبة (وقيل) انما يحل نظر  
 (ما يبدو) منها (في المنة فقط) لان غيرة لا ضرورة الى النظر اليه والمراد بما يبدو في المنة الوجه  
 والرأس والعنق واليسد الى المرفق والرجل الى الركبة والممنة بفتح الميم وكسرهما الخدمة وأنكر بعضهم  
 كسرهما \* (تنبيه) \* قد علم من كلامه ان نظره الى ما يبدو في حال المنة جائز قطعا الى ما بين السرة والركبة  
 حرام قطعا والخلاف فيما بين ذلك ولا فرق في المحرم بين الكافر وغيره نعم ان كان الكافر من قوم يفتنون  
 حل الحرام كالجوس امتنع نظره اليه ونظره اليها به عليه الزكشى (والاصح حل النظر بلا شهوة) وان  
 كان مكروها (الى الامة) وان كانت أم ولد (الى ما بين سرة وركبة) فلا يحل لان ذلك عورتها في الصلاة  
 وأشبهت الرجل والثاني يحرم الا ما يبدو في المنة اذ لا ساجدة اليه والثالث يحرم نظرها كالجوف سباني  
 ترجحه وشمل اطلاقه بلا شهوة والحل وان خاف الفتنة وايس مراد ابل الوجه ما قاله الاذرى انه يحرم النظر  
 قطعا حينئذ أما النظر بلا شهوة فحرام قطعا لكل متجاوز اليه من محرم وغيره غير زوجته وأمه قال السارح  
 والتعرض له هنا في بعض المسائل ليس لاختصاص بل بحكمه متجاوز بالتأمل اه ونقل عنه انه قال ما هو  
 مفاتنة الشهوة غالبا قيد بالعدم وبالاخلا وقبل انما قيد بذلك في الامة لانها انقضها عن الحرمة فدينها حل  
 في النظر اليها ورفق ذلك بالنقيض الماذكور (والاصح حل النظر الى الصغيرة) لا تشتهى لانها ليست في  
 مفاتنة الشهوة والثاني يحرم لان من جنس الافاك قال ابن الصلاح حكاية الخلاف في وجه الصغيرة التي  
 لا تشتهى يكاد أن يكون خرقا لاجماع (الا للفرج) فلا يحل نظره قال الرافعي كصاحب العدة اتفاقا  
 ورده في الروضة بان القاضي جوزه جزا فليس ذلك اتفاقا بل قيسه بخلافه لانه رد الحكم كقوله ابن

المقرى فصرح بالجواز وأما فرج الصغير فكفرج الصغيرة على المتقدمين قال المتولي بجواز النظر إليه إلى التمييز وتبعه السبكي على ذلك واستثنى ابن القفطان الام من الرضاغ والترتبة لمكان الضرورة وهو ظاهر وينبغي أن تكون المراجعة غير الام كلام (و) الاصح (ان نظر العبد) الفحل العفيف كما قاله البغوي وغيره غير المبعوض والمستترك والمكاتب (الى سيدته) العفيفة كما قاله الواحدي وغيره (و) ان (نظار محسوس) الى اجنبية سواء أكل حراما أم لا وهو ذهاب الذكرو والانشين (كالنظار الى محرم) فيحل نظرها بلا شهوة نظار المحرم أما الاولى فاقوله تعالى أو ما ملكك أعلمن ولقوله صلى الله عليه وسلم لها طاعة رضى الله عنها وقد أتاهما معه عبد قد وهبه لها وعاياها ثوب اذا قمته وأسسه الم يبلغ رجاءها واذا غطت برجاءها لم يبلغ رأسها فلما رآها النبي صلى الله عليه وسلم وماتت قال انه ليس عليه بأس انما هو أبوك وغلامك رواه أبو داود وأما في الثانية فلقوله تعالى أو التابعين غير أولى الاربعة أى الحاجة الى النكاح والثاني يحرم نظرها كغيرهما والمراد بالاربعة الاماء والمغفلون الذين لا يشتهون النساء فخرج بذلك الفاسق وان كان فسقه بغير الزنا خلافا لابن العماد والمبعوض قال الماوردي لا يختلف أصحابنا انه مع سيدته كالاجنبي والمكاتب كما نقله في الروضة عن القاضي وأقره ولا فرق بين أن يكون معه وفاء بالجموع أو لا خلافا للقاضي في الشق الثاني وقيل انه كالقن ونقل عن نص الشافعي وقال الزركشي فتجب الفتوى به فان قيل يشكل على الاول جواز نظر السيد الى مكاتبته أجيب بان المالكية أقوى من المالكية فتوجب على المكاتب كمال الزركشي تقييد الجواز في المسحوح بان يكون مسلما في حق المسلمة فان كان كافرا منع على الاصح لان أقول أحواله أن يكون كالمارة الكافرة (و) الاصح (ان المراهق) وهو بكسر الميم من قارب الحلم حكمه في نظاره الاجنبية (كالبالغ) فيلزم الولى منعه منه ويلزمه الاحتجاب منه كالمجنون في ذلك لظهوره على العورات وقد قال تعالى أو بالظاهر الذين لم يظهروا على عورات النساء والثاني له النظر المحرم أما الدخول على النساء الاجانب بغیر استئذان فانه جائز الا في دخوله عليهن في الاوقات الثلاثة التي يضمن فيها ثيابهن فلا بد من استئذانه في دخوله فيها عليهن لاية ليستأذنكم الذين ملكت أيمانكم والذين لم يبلغوا الحلم منكم وأما غير المراهق فقال الامام ان لم يبلغ حد يحكى ما يراه فكالعدم أو بلغه من غير شهوة فكالمحرم أو بشهوة فكالبالغ \* (تنبيه) نقل الماوردي الاتفاق على أنه لا يلزم العبد الاستئذان أى على سيدته الا في الاوقات الثلاثة وسببه كثرة الحاجة الى الدخول والخروج والتمالة (ويحل) بلا شهوة عند أمن الفتنة (نظر رجل الى رجل) اتفاقا (الامايين سره وزكبة) فيحرم ولومن ابن وسيد لانه عورة ولا فرق بين أن يكون في حجام أو غيره ونقل القاضي الحسين عن علي رضى الله عنه ان الفخذ في الحجام ايس بعورة (وبحرم نظار أمرد) وهو الشاب الذي لم تنبت لحبته ولا يقال إن أسن ولا شعر بوجهه أمرد بل يقال له ثيابا بالاء المثناة (بشهوة) بالاجماع ولا يختص هذا بالامرد كما يحرم بل النظر الى الملتحي والى النساء الحارم بالشهوة حرام قطعا وانما ذكره قوم طائفة لما بعده وضابطا الشهوة قبيح كما قاله في الاحياء أن كل من تأثر بجمال صورة الامرد بحيث يفتأ من نفسه الفرق بينه وبين الملتحي فهذا لا يحل له النظر وقال السبكي المارة بالشهوة أن يكون النظر لقصد قضاء وطير بمعنى أن الشخص يحب النظر الى الوجه الجميل ولا يتذبح قال فاذا انظر لم يتذبح ذلك الجمال فهو النظر بشهوة وهو حرام قال وليس المراد أن يشتهي زيادة على ذلك من الوقاع ومقدمانه فان ذلك ليس بشرط بل زيادة في الفسق قال وكثير من الناس لا يقصدون على فاحشيتو يقتصرون على مجرد النظر والحبسة ويعتقدون أنهم سالمون من الاثم وايسوا بسالمين ولو انتفت الشهوة ونيف الفتنة حرم النظر أيضا كما يكما عن الاكثرين قال ابن الصلاح وليس المعنى يخوف الفتنة غلبة الفلن بوقوعها بل يكفي أن لا يكون ذلك نادرا (فات وكذا بغيرها) وان أمن الفتنة (في الاصح المنصوص) لانه مظنة الفتنة فهو كالمارة اذا الكلام في الجميل الوجه النقي البدن كقبحه المصنف في الثياب ورياض الصالحين

وغیرہ اہل ہوا غلام انعام من الاجنبیۃ لانہ لا یعتل بحسب حال وقد ذکرہ عن ابی عبد اللہ الجلاء قال کتب  
 انشی مع استاذی یوما فرأیت حدیثا جلیلا فقلت یا استاذی تری یہ ذیباتہ حدیثا الصورة فقال وطلعت  
 ستری غیبه ذل فنسیت الغرائق بعد ذلک بہ ثمر من سنۃ وسمی السلف الصالح المراد الاثنان لانہم مستقرورون  
 ثمرعا والثانی لا یحرم والا لامر المرء بالاحتجاب کالتساء وایحیی بانہم لم یؤمروا بالاحتجاب لامسئۃ علیہم  
 فیہ وفي ترک الاسباب الاذنیۃ وعلی غیرہم قض البصر عند توقع الفتنة قال السبکی وهو ظاہر وانما  
 المصنف احتجاب الغض مطالقا کما یقولہ المصنف ویردہ احوال الناس وختاماتہم الصبیان من ہجر العداۃ  
 الی الاثن مع العلم بانہم لم یؤمروا بقض البصر عنہم فی کل حال کالتساء بل عند توقع الفتنة ونازع فی  
 المهمات فی العزو للنس وقال الصادق من الشافی علی ما یبینه فی الروضۃ انما هو اطلاق یصح حملہ علی حالۃ  
 الشہوة اھ وقال الشیخ أبو حامد لا أعرف ہذا النص للشافعی کما یبہ علیہ ابن الرقعة ولم یذکرہ  
 السبکی فی ہرفسہ ولا سننہ ولا مبسوطہ وتبعہ الحاملی علی عدم معرفۃ النص وقال البلقینی ما صح  
 المصنف لم یصرح بہ أحد ولیس وجہا ثلثیا فان للوجود فی کتب الاصحاب انہ ان لم یخف فتنة لا یحرم  
 قبلہا فان خاف وجہان وما ذکرہ عن النص معلوم فیہ ولعلہ وقع للشافعی ذلک عند حصول شہوة  
 أو خوف فتنة وأما عند عدم الشہوة وعدم خوف الفتنة فأنہ لا یحرم النظر بلا خلاف وهذا اجماع  
 من المسلمین ولا یجوز أن ینسب الی الشافعی ما یخرق الاجماع اھ وقال الشارح لم یصرح ہو أعمی  
 المصنف ولا غیرہ بحکایتہا فی المذهب اھ علم من هذا کلام ان ما قالہ المصنف من اختیارہ لانہ المذهب  
 وحمل الخلاف اذا لم یکن محرما للماطر ولا یملو کالہ فأنہ لا یحرم نظره الیہما عند الامن وعدم الشہوة بلا  
 خلاف وحيث قبل بحرمۃ النظر الیہ حرمت الخلوة بہ قال فی المجموع فی صلاة الجمعة ہذا قبائس  
 المذهب فانہما الحش وأقرب الی المفسدۃ (والاصح عند المحققین) الشیخ أبی سامد والقباضی أبی الیلب  
 والحاملی والجربانی والعمدانی قال فی الروضۃ وهو مقتضى اطلاق الاثر من وهو أریح دلیلا (أن الامة)  
 فی حرمة النظر الیہا (کالحرة) فی حرمة نظارہا ما قالہ (واللہ اعلم) لاشتراکہما فی الاثرۃ وخوف  
 الفتنة فی الاماء اثر کبات ومحوہن من خوف الفتنة أشد من کثیر من الحرائر قال البلقینی فی تصفیۃ  
 وما دعاه المصنف انہ الاصح عند المحققین لا یعرف وهو شاذ بخلاف لاطلاق نص الشافعی فی حرمة الامة  
 وبخالف لما علیہ جمہور أصحابہ اھ وهذا ما علیہ علی الناس ولکن الاول أحوط لما مر وما روی عن  
 عمر رضی اللہ تعالی عنہ من انہ رأى أمة متتعبة فقال أشبهن بالحرائر یا کاع فعمول علی الامة  
 المبتذلات البعدان عن الشہوة وأما رضی اللہ تعالی عنہ فمدنی الاذی عن الحرائر لان الامة کن  
 بقصدن لارنا قال تعالی ذلک أدنی أن یعرفن فلا یؤذین وكانت الحرائر تعرف بالستر نفسی انہ اذا سترت  
 الامة حمل الاذی للحرائر فأمر الامام بالتکشف وبعثت فی الصیانة من أهل الفجور (والمرأة) البالغة  
 حکمہا (مع المرأة) مثاہا فی النظر (کرجل) أى کستر رجل (ورجل) فیما سبق فیجوز مع الامن  
 ما عدا ما بین السرة والركبة و یحرم مع الشہوة وخوف الفتنة (والاصح تحریم نظار) کثرة  
 (ذمبة) أو غیرہا (الی مسلمة) فتجب المسلمۃ عنہا لقوله تعالی أو نساہن فلو جازلہا النظر لم یبق  
 للتخصیص فائدة وصح عن عمر رضی اللہ تعالی عنہ انہ منع الکلیات دخول الجسام مع المسلمات ولانہما  
 وبعما فحکمہما للکافر والثانی لا یحرم نظرا الی اتحاد الجنس کالر جال فانہم لم یفرقوا فیہم بین نظر الکافر  
 الی المسلم والمسلم الی المسلم نعم علی الاول یجوز أن تری منہا ما یدور عند المہنة علی الاشبه فی الروضۃ  
 کما ہا وہو المعتمد وقیل الوجه والنکین فقبحا ورجح البلقینی انہا معہا کالاجنبی وصرح بہ القاضی وغیرہ  
 \* (تنبیہ) \* محمل ذلک فی کافرة غیر محرم للمسلمة وغیرہا کما ہا فیجوز لہما النظر الیہا کما فی بہ  
 المصنف فی المملو کہ وبجہ الزرکنی فی المحرم وهو ظاہر وظاہر ایراد المصنف یقتضی أن التحريم علی



الذميمة وهو يخرج ان قلنا ان الكفار خطا بوجوه الشريعة وهو الاصح واذا كان حراما على الكافرة  
حرم على المسلمة التمكن منه وأما نظر المسلمة اليها فيقتضي كلامهم جوازها وهو المعتمد لفقد العلة المذكورة  
في الكافرة وان توقف في ذلك الزكشي وتول ابن عبد السلام والفاسقة مع العفيفة كالكافرة مع المسلمة  
رده البلقيني والرد ظاهر وان خرمه الزكشي (و) الاصح (جواز نظر المرأة) البالغة الاجنبية (الى بدن)  
رجل (أجنبي سوى ما بين سرته وركبته ان لم تخف فتنة) ولا تنظر بشهوة لما في الصحيحين عن عائشة  
رضي الله تعالى عنها أنها نظرت الى الحشية وهم يلعبون في المسجد ولان ما سوى ما بينهما ليس بعورة منه  
في الصلاة (قلت الاصح التحريم) أي تحريم نظرها تتبع الجماعة من الاصحاب وقطع به في المذهب وغيره  
(كهو) أي كنظر الاجنبي (اليها والله أعلم) لقوله تعالى وقول للمؤمنات بغضن من أبصارهن وقد  
روى عن أم سلمة رضي الله تعالى عنها قالت كنت عند ميمونة عند رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ أتى  
ابن أم مكتوم فقال النبي صلى الله عليه وسلم احتجبوا منه فقلت يا رسول الله أليس هو أعمى لا يبصر فقال  
أفعمى وان أنتم ألسنتا تبصرانه رواه الترمذي وقال حديث صحيح \* (تنبيه) \* قضية كلامه أنه يحرم  
على المرأة أن تنظر الى وجه الرجل وكفيه عند الامن على الاصح قال الجلال البلقيني وهذا يقل به أحد  
من الاصحاب واتفقت الاوجه على جواز نظرها الى وجه الرجل وكفيه عند الامن من الفتنة اهـ ويدل  
له حديث عائشة المار لكن المصنف أجاب عنه في شرح مسلم بأنه ليس فيه أنها نظرت الى وجوههم  
وأبدانهم وانما نظرت لأعضائهم وحجابهم ولا يلزم منه نعمة النظر الى البدن وان وقع بلا قصد صرفته في الحال  
وأجاب عنه غيره بان ذلك لعله كان قبل نزول الحجاب أو كانت عائشة رضي الله تعالى عنها لم تبلغ مبلغ النساء  
اذ ذاك وفي وجه ثالث أنها تنظر منه ما يسد وفي المهنة فقما اذا الحاجة الى غيره وقراء بعضهم لعدم  
البلوى في نظرها في العارقات الى الرجال ويستثنى على ما صححه المصنف ما اذا قصدت تسكاحه فلها النظر اليه  
قطعا بل يستدب كل امرء وقول المصنف كهو اليها قد مضى (ونظرها الى بحرهما) حكمه. (كعكسه)  
وهو نظر الرجل الى بحرهما فتتفرق منه بلا شهوة وما بين السرة والركبة وقيل ما يسد منه في المهنة  
فقط \* (تنبيه) \* عبارة الروضة لا يحرم الا ما بين السرة والركبة على المذهب به قطع المحققون وقيل  
كنظرها اليها وهذا الذي ضعفه هو الذي حرم به هنا وأما الخشخشة المشكل فيعامل بالأشد فيجعل مع النساء  
رجلا ومع الرجال امرأة اذا كان في سن يحرم فيه نظر الواضح كبحرهما المصنف في باب الاحداث من  
المجموع ولا يجوز أن يخلو به أجنبي ولا أجنبية ولو كان يملأ كالمرأة فهو معها كعبد لها وقيل يستحب  
فيه حكم الصغير يؤيده صحيح المجموع انه يغسله بعد موته الرجال والنساء وأجاب الاول بضعف الشهوة  
بعد الموت بخلافها قبله ثم شرع المصنف وحسنه الله تعالى في ضابط ما يحرم منه فقال (ومنى حرم النظر  
حرم المس) لانه أبلغ منه في المأذة واثارة الشهوة بدليل أنه لو مس فأزول أظفار ولو نظر فأزول لم يضر فيحرم  
مس الامرء كبحرهما نظره وأولى وذلك الرجل فخذ الرجل بلا حائل ويجوز من فوق ازاران لم يخف فتنة ولم تكن  
شهوة وأورد على هذا الضابط صور مردا وعكسا من الاول ما بين من أجنبية فانه يحرم نظره لأمسه  
ومنه حلاقة دبر زوجته وأمه فيحرم نظره عند الدارحي لأمسه وهذا ضعيف ومنه ما لو أمكن الطيب  
معرفة العلة بالمس دون التفارقات يباح المس لا النظر ومن الثاني المحرم فانه يحرم مس بطن أمه وظاهرها  
وغير ساقها ورجلها كفى الروضة لكنه يخالف لما في شرح مسلم للمصنف من الاجماع على جواز مس  
المحارم وجع بينهما يستعمل الاول على مس الشهوة والثاني على مس الحاجة والشفقة وهو جمع حسن  
لكن يبقى ما اذا لم تكن شهوة ولا حاجة ولا شفقة قال السبكي ويتهما مراتب متفاوتة في اقرب الى الاول  
ظهر تحريره وما قرب الى الثاني ظهر جوازه اهـ والذي ينبغي عدم الحرمة عند عدم القصد فقد قبل صلى  
الله عليه وسلم فاطمة وقبل الصديق الصديقة فان قيل ان ذلك كان للشفقة أوجب بان الثابت انما هو

انفاذ الشهوة وماعدا ذلك يصدق بما ذكرناه \* (تنبيه) \* عبارة الشرح والروضة والحرر وحيث  
 حرم المعار حرم المس قال السبكي وهي أحسن من عبارة الكتاب لان حيث اسم مكان والمقصود هنا ان  
 المكان الذي يحرم نظاره يحرم مسه ومتى اسم زمان فهو ليس مقصودا هما قال ابن القتيب وقد يقال ان  
 الزمان أيضا مقصود فان الاجنبية يحرم نظرها فلتأقصد عابها جارا فاداطاها احرم وكذلك المأطاة على  
 العكس وكذلك يستثنى زمان المداواة والمعاملة ويحويها (و) اعلم ان ما تقدم من حرمه النظر والمس  
 هو حيث لا حاجة اليهما وأما عند الحاجة فالنظر والمس (مباحان لقصد وجامة وعلاج) ولوقوع مرج  
 للعاجزة المقتنة الى ذلك لان في التحريم حينئذ خروجها للرجل مردا والمراة وعكسه وليكن ذلك بحضرة  
 محرم أو زوج أو امرأة ثقة ان يجوز ما خلوا أجنبي بالمرأتين وهو الراجح كما سيأتي في العدد ان شاء الله تعالى  
 ويشترط عدم امرأة يمكنها انما على ذلك من امرأة وعكسه كما يحتمل في زيادة الروضة وأن لا يكون ذم مباح  
 وجود مسلم وقياسه كما قال الاذري أن لا تكون كافرة أجنبية مع وجود مسلمة على الاصح صرح به في  
 الكفاية ولولم يجد له لاح المرأة الا كافرة ومسلمة فالظاهر كما قال الاذري ان الكافرة تقدم لان نظرها  
 ومساها أخف من الرجل بل الاشبه عند الشيخين كما رآنا ان نظرها ما يسد وعند المهنة بخلاف  
 الرجل \* (تنبيه) \* رتبنا بالقبلي ذلك فقال فان كانت امرأة فباعتبر وجود امرأة مسلمة فان تعذر  
 وصي مسلم غير مرأى فان تعذر فوصي غير مرأى فان تعذر فامرأة كافرة فان تعذر فغيره المسلم  
 فان تعذر وعرها الكافر فان تعذر فأجنبي مسلم فان تعذر فأجنبي كافر اهـ والمنجبه تأخير المرأة  
 الكافرة عن الحرم بقسمه وقيد في الكافي الطيب بالامم فلا يعدل الى غيره مع وجوده كما قاله الزركشي  
 وشروط المأوى أن يأمن الاختتان ولا يكشف الا قدر الحاجة كما قاله الغفالي في ذناو يروى معنى  
 المصد والحجامة نظرا لما ان الى مرج من بخنسة ونظر القابلة الى مرج التي تولدها ويحرم في النظر الى  
 الوجه والكفبي مطلقا الحاجة وفي غيرها ماعدا السوا نبتنا كدها بان يكون مما يبيع التهم كشدة  
 الضنى كما قلناه عن الامام وقضية هذا كما قال الزركشي انه لو خاف شربا فأحشأ في عضو باطل امتنع  
 النظر وفيه نظرو في السوا نبتنا كدها بان لا يعدل التكشف ببهاهتسكاله روة كما قلناه عن  
 الغزالي وأقره (قلت ويباح النكاح) من الاجنبي للامرد وغيره (للمعاملة) من يبيع وغيره  
 (وشهادة) تحملا واداء حتى يجوز النظر الى المخرج للشهادة على الزنا والولادة والى التمدى للشهادة  
 على الرضاع هذا ان قصد به الشهادة فان قال نعمت النظر لتغير الشهادة فسق ووردت شهادته وان  
 قال صحت مني التفاتة بلا نعمت فرائسته قبل واذ انظر اليها وتحمل الشهادة عليها كالتكشف  
 عن وجهها عند الاداء ان لم يعرفها في نقابها فان عرفها لم يفتقر الى الكشف قاله الماوردي قال الزركشي  
 وقضية تحريم النظر حينئذ اهـ وهو ظاهر ويجوز النظر الى عاتق الكافر لينظر هل أنبت أم لا ويجوز  
 للنسوة أن ينظرن الى ذكر الرجل اذا ادعت المرأة بآلته وامتنعت من التمكنين \* (تنبيه) \* هذا كما اذا  
 لم يخف فتنة فان خافها لم ينظر الا ان تعين عليه فينظر ويضبط نظره وسيأتي ان شاء الله تعالى ذلك في كتاب  
 الشهادات وقوله (ونعالم) مراد على الروضة وأصلها بل على غاب كذب المذهب قال السبكي كنهت  
 عن هذه المسئلة كتب المذهب وعدمها اثني عشر مصنفًا لم أجدها وانما يظهر فيما يجب تعلمه وتعلية  
 كالفاتحة وما يتعين تعلمه من الصنائع المحتاج اليها بشرط التعذر من وراء حجاب وأما غير ذلك حكاهم  
 يقتضى المصنف ومنهم المصنف حيث قال في الصداق ولو أصدقتها لتعلم قرآن وطالب قبله فلا يصح تعذر تعلمه  
 اهـ وقال الشارح وهو أي التعليل للامرد خاصة لما سيأتي اهـ وبشير بذلك الى مسئلة الصداق والعقد  
 انه يجوز النظر لتعليم للامرد وغيره واجبا كان أو مندورا وانما يمنع من تعليم الزوجة الماطقة لان كلامه  
 الزوجين نعاقت آماله بالآخر فصار لكل منهما طمعة في الآخر فرفع عن ذلك (ونحوها) أي المدكوران

كجاء يتر يد الرجل شراءها أو عذر يد المرءة شراءها وكما لا يختلف المرءة أو يحكم عليها كذا في الجرساني  
 ذال الأذرى وقياضه جوارحه عند الحكم لها اه وهو ظاهر وأما في جميع ما تقدم (بقدر الحاجة  
 والله أعلم) لأن ما جاز للضرورة بقدر الحاجة فيقتصر في المعاملة إلى الوجهة فلا يجوز به ما وردى وغيره  
 وقبلا إذا استمرى جارية أو اشتريت عبدا ما عدا ما بين السرة والركبة ذال المأوردى ولا يراد على النشارة  
 الواحدة إلا أن يحتاج إلى ثمانية للتحقق فيجوز وقضية هذا أنه إذا عرفنا بالنظر إلى بعض وجهه لم يكن له أن  
 يستوعب جميع وجهها وهو ما قاله المأوردى وغيره وإن ذال في البحر أنه يستوعبه \* (تنبيه) \* كل ما حرم  
 نظاره تصلا حرم نظره منفصلا كسعر عانة ولومن رجل وقلامه فخر حرة ولومن يدهم أو تجب وارائه على  
 ما اقتضاه كلام القاضي إلا أن ينظر إليه ثم واستبعد الأذرى الوجوب ذال والاجتماع الفعلي في الجماعات  
 على طرح ما تنازع من له نشاط شه والنساء وحقوق عاتات الرجال اه وليس في كلام الشنخيل ما يدل على  
 الوجوب فالأوجه ما ذال الأذرى وأما إذا آيين شعر من رأس أمه أو ثمن من ظفرها فممنوع على حل نظره  
 ذال انفساله وقد تقدم الخلاف في ذلك (ولازوج النظار إلى كل بدنهما) أي زوجته في حال حيائها ككسبه  
 ولو إلى الفرج ظاهر أو باطنا لأنه محل تمتعه ولكن يكره أكل منه ما أنظر الفرج من الآخر ومن نفسه بلا  
 ساجدة وإلى باطنه أشد كراهة قالت عائشة رضي الله تعالى عنها ما رأيت منه ولا رأي مني أي الفرج وأما  
 خبر النظار إلى الفرج يورث الفاس أي العمى كجورد كذلك فرواه ابن حبان وغيره في الضعفاء بل ذكره  
 ابن الجوزي في الموضوعات وخالفه ابن الصلاح وحسن استنباده وذال أن هذا من ذكره في الموضوعات ومع  
 ذلك هو محمول على الكراهة كقوله الرافعي وخص الفارق في الخلاف بغير حالة الجماع وحرم عليه إلا ركشي  
 والدم يرى وهو ممنوع فإن الحديث المذكور صرح بحالة الجماع واختلفوا في قوله يورث العمى  
 فقيل في المناظر وقيل في الولد وقيل في القاب وشمل كلامهم الذكر وقول الإمام والناذذ بالبر بلا إيلاج جائز  
 صريح فيه وهو المعتمد كسرت الإشارة إليه وإن خالف في ذلك المأوردى وقال بحرمه النظر إليه ويستثنى  
 زوجته المعتمدة عن وطء الغير بشبهة فإنه يحرم عليه أنظر ما بين السرة والركبة ويجعل ماسوا على الصحيح  
 فالسبكي والخلاف الذي في النظر إلى الفرج لا يجري في مسه لانتفاء العلة وهذا هو الظاهر وإن لم  
 يصرحوا به وقال سأل أبو يوسف أبا حنيفة عن مس الرجل فرج زوجته وعكسه فقال لا بأس به وأرجو  
 أن يعطاه أجرهما قال لا ركشي ولا يجوز للمرأة أن تنظر إلى عورة زوجها إذا لمعها منه بخلاف العكس  
 لأنه ذلك التمتع به بخلاف العكس اه وهذا ظاهر وإن توقف فيه بعض المتأخرين أما أنظر كل منهما إلى  
 الآخر بعد الموت فهو كالحرم كافي المجموع وقد سرت الإشارة إليه في كتاب الجنائز والأمة كالزوجة في النظار  
 ذال كل منهما ومن سبها أن ينظر إلى الآخر ولو إلى الفرج مع الكراهة للاحترمة عليه بكتابة وتزويج وشركة  
 وكفر كتوثن وردة وعدة من غيره ونسب ورضاع ومصاهرة ونحو ذلك فيحرم عليه أنظر منها إلى ما بين السرة  
 وركبة دون ما زاد قال البلقيني وما ذكره الشنخيل في المشتركة ممنوع والله أب فيها وفي المبيعة  
 والمبعض بالنسبة إلى سيده أنه كالأجنب ومع ذلك فالمعتمد ما ذكره الشنخيل أما المحرمه بعرض قريب  
 الزوال كخبز ورهن فلا يحرم نظره إليها \* (تقبة) \* يحرم اضطلاع رجلين أو امرأتين في ثوب واحد  
 إذا كانا عاريين وإن كان كل منهما في جانب من الفراش تخبر مسلم لا يفضي الرجل إلى الرجل في الثوب  
 الواحد ولا المرأة إلى المرأة في الثوب الواحد ويجب التفريق بين ابن عشرين وأخوته وأخواته في  
 المضجع واحتج له الرافعي بخبر مروا أولادكم بالصلاة وهم أبناء سبع واضربوهم عليها وهم أبناء عشر  
 وفرقوا بينهم في المضاجع ولادلالة فيه كما قال السبكي وغيره على التفريق بينهم وبين آبائهم وحمل  
 الوجوب عند العرى كما قاله شيبني وهو واضح لأن ذلك من تمييز في الأجانب فبالإكثار بالمحرم خصوصاً الأبناء  
 والأمهات \* (قائدة) \* إذا د السبكي عن أبي عبد الله بن الحاج وكان رجلا صالحا عالما أنه كان يذ كر

انه يكره النوم في الثياب وان السنة العري عند النوم أي ويتغلى بشبهه أو يغبرها وتسن مصلحة  
 الرجاين والمرأتين خبر ما من مسانين يلتقيان بمصالحات الاضطرار لما قبل أن يتفرقا رواء أبو داود وغيره  
 ثم على ما تقدم من حرمة نقل الاسرد الجبل تحرم مصاحفته لمراسم المس أبلغ من المنفعة لال العبادي  
 وتكره مصاحفة من به عاهة كبدام أو برص وتكره للعائقة والتثقيب في الرأس ولو كان القبل أو الخبل  
 صا لما انتهى عن ذلك رواء الترمذي الا فتاوى من سطر أو تباعد لهما عرفا سنة لا اتباع رواء الترمذي  
 أيضا ويأتي في تعجيل الاسرد ما روي عن تعجيل العاقل ولروا غير مشقة لا اتباع رواء البخاري وغيره  
 ولا بأس بتعجيل وجه الميت المصالح المأمور في المنابر وبس تعجيل يد الخي المصالح وتغوى من الأمور  
 الدينية كعلم أو شرف وزهد ويكره ذلك افتاء أو تغوى من الأمور الدينية كشوكة ووجاهته ويكره  
 سحن الظاهر مما قاله كل أحد من الناس وأما السجود له فمأموه وقد تفسدت الإشارة الى ذلك في باب ترك  
 الصلاة وبس الغيام لاهل الفضل من علم أو صلاح أو شرف أو نحو ذلك أكراما لربا موافقة بما قال  
 في الروضة وقد ثبت فيه أحاديث صحيحة

\*(مصل)\* في الحطية وهي بكسر الحاء الفها الحطية النكاح من جهة الحطية (نحل حطية خلية  
 عن نكاح) عن (عدة) وكل مانع من موانع النكاح وأن لا يسهة غيره بالحطية ويجب تعريفها  
 وتصريحها تحريم حطية منسكوحة كذلك اجماعا فيهما وبس متى من مفهوم كلامه العدة عن رواء  
 الشبهة فان الاصح القطع بجواز حطيتها مع عدم دلالة على العدة ومن منابوقه الماطلة بلان  
 فلا يجوز لما قلناه أن يخاطبها بعد ائقضاء عدتها حتى تنكح زوجا غيره وأما من لا يخل له نكاح  
 الحطية ولو كان تحتها أربع حرم أن يخاطب خامسة وأن يخاطب قاله المأوردى قال ابن النقيب وقياسه  
 تحريم حطية من يحرم الجمع بينها وبين زوجته وكذا ثمانية السفيه وثلاثة العبد وأما الحرم ففي زوائد الروضة  
 من الحج بسحب له ترك الحطية \*(تنبيه)\* تعبيره بالحل يفهم أنها غير مستحبة وهو ما نقله عن الأصحاب  
 وقال العزالي هي مستحبة وقيل هي كالنكاح اذ الوسائل كالمقاصد وقد توهم عبارة المصنف جواز حطية  
 السرية وأم الولد المستفرشة وان لم يرض السيد منهما والوجه ما قاله الركني انه ما في حكم المنسكوحة  
 وما فيه من ابداء السيد نعم ان وجب الاستبراء ولم يقصد السيد التمسري جاز التبريض كالباقي الا ان  
 يجب فسادها على مالكها و(لا) يحل (نصرح لمستدة) باننا كالت أو رجعية بالطلاق أو فسخ أو  
 الطساخ أو موت أو معتدة عن شبهة لمفهوم قوله تعالى ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من طاعة النساء  
 الآية وحتى ابن عطية الاجماع على ذلك والتصریح ما يقطع بالرغبة في النكاح كإبدان أنكم تملكون واذا  
 انقضت عدتكم نكحتكم وذلك لانه اذا صرح بتحقة رغبة فيه اقرب بما تكذب في انقضاء العدة (ولا) يحل  
 (تعريض لرجعية) لانها زوجة أو في معنى الزوجة ولا تمسح بالطلاق فقد تكذب انقضاء والتعريض  
 ما يمتثل الرغبة في النكاح وعدمها كقوله أنت جيلة ورب راعب فيك ومن يجد مثلك واستبرغوب  
 منك والتعريض مأخوذ من عرض الشيء وهو جانبه لانه يظهر بعض ما يريد وفهم منه منع التعريض  
 ببارق الاولى (ويحل تعريض في عدة وفاة) ولو حامل لا لآية السابقة والمواعدة فيها سرا كالحطية على  
 الصحيح وقال الشافعي ولم يرد بالسرد الجهر وانما أراد الجماع وكذا قال ابن عباس وأنشدوا

ألزمت بسامسة اليوم اتني \* كبرت وأن لا يشهدا السر أمثالي .

(وكذا) يحل تعريض (لبائن) بفتح أو ردة أو طلاق (في الاظهر) لعدم الآية ولا نفعها مع سلطانة  
 الزوج عنها والثاني المنع لان صاحب العدة أن ينكحها فاشبهت الرجعية \*(تنبيه)\* هذا كله في غير  
 صاحب العدة الذي يحل له نكاحها فيها أما وفيحل له التعريض والتصریح وأما من لا يحل له نكاحه  
 فيها كالمطلة بابائنا أو زوجة عاقلها أو أجنبي بشبهة في العدة فحمت منه فان عدة الحمل تقدم فلا يحل لصاحب

عدة الشبهة ان يخاطبها الا انه لا يجوز له العهد عليها حيث كثر في اوضح ذلك في العددان شاء الله تعالى  
 وحكم جواب المرأني الصور المذكورة قصر عما وأمر بضاحكم الخطابة فيما تقدم وحل خطابة من يمنع  
 فكاحها في الحال كالتيب الصغيرة العاقلة والبكر فائدة الجبر جائرة أو لا تبحث الزكوى الاذول بحث غيره  
 المنع من التصريح والوجه ان يقال ان هذه الخطابة غير معتد بها لعدم الجبر ويكره ان يعرض بالجماع  
 الخنا وبه لقبه وقد يحرم بان يتضمن التصريح بذكر الجماع كقوله أما نادى على جماعتك أو على أنت برزقك  
 من بجماعتك ولا بكرة التصريح به لزوجه وأمنه لان ما حمل فتعده (وتحرم خطابة على خطبة من صرح بأجابته)  
 ولو بنائبه (الاباذنه) مع ظهور الرضا بالترك لا لرغبة حياء ونحوه بل لخطاب الرجل على خطابة أخيه حتى  
 ينزل الخطاب قبله أو يأذن له الخطاط برؤا الشيوخ والقفا للخلاوى والمعنى فيه ما فيه من الابداء واللقاطع  
 سواء كان الأول مسلماً أم لا محرماً أو لاوذ كراخ في الخبر جري على الغالب ولأنه أسرع امتثالاً لم  
 بشرط في الكافران يكون محترماً وأعراض الجيب كأعراض الخطاط وكذا لو طال الزمان بعد إجابته  
 بحيث يعدم عرضاً كأنقوله الامام عن الاحباب أو نكح من يحرم الجمع بينهما وبين الخنا وبه وسكوت البكر  
 غير المجبرة ملحق بالصرح كائن عليه في الامم والمعتبر في التحريم ان تكون الاجابة من المرأة ان كانت  
 معتبرة الاذن ومن وليها ان كانت غير معتبرة ومنها مع الولي ان كان الخطاب غير كف ومن السلطان  
 ان كانت بمنزلة بالغة فائدة الاب والجد ومن السيد ان كانت أمة غير مكاتبه كخطبة صحبة ومن السيد مع  
 المكاتب المذكورة ومن المبيعة مع سيدها ان كانت غير مجبرة ومن السيد مع وليها ان كانت مجبرة  
 وشرط التحريم عليه أن يكون عالماً بالخطابة والاجابة وحرمة الخطابة على خطابة من ذكر وأن تكون  
 الخطابة الاولى جائرة فلور الخطاب الاول أو اجيب بالتمريض كالأرغبة عنك أو بالتصريح ولو لم يعلم  
 الثاني بها أو بالحرمة أو علم بها ولم يعلم كونها بالصرح أو علم كونها به وحصل أعراض من ذكر  
 أو كانت الخطابة الاولى محرمة كان خطاب في عدة غيره لم تحرم خطبته ولو خطب رجل نجس أو بالترتيب  
 وصرح له بالاجابة حرم خطبته كل منهن حتى يعتقد على أربع منهن أو يتر كهن أو بعضهن لانه قد  
 رغب في الخامسة قال الاسنوي ولو أذنت لوليها ان يزوجه ابن شاعص وحل اكل أحد خطبته على  
 خطبة غيره نص عليه كحكا في البحر قال شيخنا وهو الذي قاله الاسنوي بحسب ما فهمه والذي في البحر انه  
 يحل اكل أحدان يخاطبها قبل ان يخاطبها أحداه وعلى هذا الاختصاصية لهذه (فان لم يجب ولم يرد) بان  
 سكنت عن التصريح للخطاط باجابة أو رد والسالك غير بكرة يكفي سكوتها أو ذكر ما يشعر بالرضا وتولا رغبة  
 عنك (لم تحرم في الاظهر) لان فاعامة بنت قيس قالت للنبي صلى الله عليه وسلم ان معاوية وأباجهم  
 خطبائي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أما أبو جهم فلا يرضع العصاة عاتقه وأما معاوية فصعلوك  
 لا مال له انكحى أسامة بن زيد وجه الدلالة ان أباجهم ومعاوية خطبها وخاطبها النبي صلى الله عليه وسلم  
 لأسامة بعد دخبايتها لانها لم تكن أبايت واحدا منهما والثاني تحرم لا مالا في الخبر وقطع بالأول في  
 السكون لانها لا تبطل شيئاً \* (تنبيه) \* قد نصوا على استحباب خطبة أهل الفضل من الرجال فاذا وقع  
 ذلك وأجاب الأول الرجل وكانت المجابة بذكرها العدد الشرعي أو كان لا يريد أن يتزوج الا واحدة  
 امتنع أن يخاطبه امرأة بعد ذلك ولا يتخفى ما يصح اثباته هنا من تلك الاحكام فان اتقى ما مر جاز إذ جمعه  
 بين أربع لا مانع منه (ومن استشير في خاطب) أو خطوبة أو غيرهما ممن أراد الاجتماع عليه فهو  
 معاملة أو مجاورة كالرواية عنه أو القراءة عليه (ذكر) المستشار جوازا كفي الرضا وأصلها أو جوبا  
 كإصراره المذهب في شرح مسلم والاذكار والرياض بالنسبة للمستشار بل أوجبوا في البيع على الاجنبي  
 اذا علم بالمبيع عيبا ان يخبر به المشتري وغيره مثله البقية وهذا هو المعتمد ولا ينافي ذلك التعبير بالجواز  
 لانه لا ينافي الوجوب ومفعول ذكر قوله (مساروة) وهي بفتح الميم عبر به (بصدق) ليجذر بذلا للصحبة

للايذاء لحديث فاطمة بنت قيس المار \* (تبيينه) \* قضية كلامه أنه لا يد كرها الا بعد الاستشارة  
وقضية كلام ابن الصلاح أنه يجب ذكرها ابتداء من غير استشارة وهو قياس المسد كور في البيع قال  
الاذري وما يترجم من الفرق بين البابين خيال بل النصيحة هنا كدواحب اه وفيه تلج بالرد على من  
فرق بان الاضرار أشد حرمة من الاول والمحل ذكر المساوي عند الاحتياج اليه فان اندفع بذوبه بان لم  
يحتج الى ذكرها كقوله لا تطلع لك مصاهرته ونحوه كانه تطلع لك معاملته وجب الاقتصاد عليه ولم يجوز  
ذكر عيوبه قاله في الاذكار تبعاً للاجلاء وهو المعتمد وان نظرت فيه الاذري وقياسه انه اذا اندفع بذكر  
بعض احرم عليه ذكر شيء من البعض الا ستر كما قاله ابن القتيب وان اقتضى كلام المصنف خلافه قال في  
زيادة الرخصة والغلبة تباح لستة اسباب وذكرها وجهها غير في هذا البيت حيث قال  
اقب ومستفت وفسق ظاهر \* والقالم تحذر من ريل المنكر

أى فيجوز ان يذكر بذلك فاما الان يوجد لجواز ذكر غيره سبب آخر قال القرطبي في الاجزاء الا ان  
يكون المتألم بالمصيبة علماً لا يقتضى به فتمتنع غيبته لان الناس اذا اطاعوا على زلتة تساهلوا في ارتكاب  
الذنوب وغيبية الكافر محرمة ان كان ذمياً لان فيها تنفير الهم عن قبول الجزية وترك لوفاء الذمة وقوله  
صلى الله عليه وسلم من سمع ذمياً وجبت له الماروراء من حيان في صحبه ومباحة ان كان حرياً لانه صلى  
الله عليه وسلم كان يأمر حسان أن يجمعوا المشركين والحاصل ان الغيبة هي ذكر الانسان بما فيه مما  
يكره ولو في ماله أو ولده أو زوجته أو نحو ذلك محرمة سواء أذكره بلفظ أم كتابة أم إشارة بيد أو رأس أو جفن  
أو نحو ذلك محرمة لكن اتباعاً للأسباب المذكورة بل قد تجب بذلاً للنصيحة كما قال البارزى ولو استشير  
في أمر نفسه في السكاح فان كان فيه ما يثبت الحيا وجب ذكره للزوجة وان كان فيه ما يقال الرغبة منه  
ولا يثبت الحيا كسوء الخلق والشع استحب وان كان فيه شيء من المعاصي وجب عليه التوبة في الحال  
وستر نفسه اه وجوب هذا التفصيل بعدد والاجبة كما قال شيخنا أنه يكفيه قوله أما لأصل لكم ومميت  
عيوب الانسان مساوى لانه يسوء ذكرها والمصنف سهل ههنا مساوى بابتدائها وبيده تلج بالرد  
على من قال ان ترك الهمة لمن ومساوى برزد مفاعل جمع مفضل كما كن جمع مسكن (ويستحب)  
للخاطب أو نائبه (تقديم خطبة) بضم الحاء وهي الكلام المفتوح بحمد الله والصلوة على رسول الله صلى  
الله عليه وسلم الختم بالوصية والدعاء لخبر كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بحمد الله فهو أبلغ في حقه الله الخاطب  
أو نائبه يصل على النبي صلى الله عليه وسلم ويوصي بتقوى الله (فيل الخطبة) بكسر الحاء وهي التماس  
التزجيج كما يقول عقب الخطبة حيث خاطباً كرى يتكلم فلانة ويخطب الولي كذلك ثم يقول است  
برغوب عن أو نحو ذلك \* (تبيينه) \* قال الجلال الباقيني ومحل استحباب تقديم الخطبة في الخطبة الجائز  
فيها النصريح أما الخطبة التي لا يجوز فيها الا التعريض فلا يستحب فيها الخطبة قبل الخطبة اه وهو كما قال  
ابن شهابه ظاهر (و) يستحب تقديم خطبة أخرى (قبل العقد) وهي آكد من الاولى وتبرك الاغرضى الله  
تعالى عنهم بما روى عن ابن مسعود رضى الله تعالى عنه موقوفاً ومروعا قال اذا أراد أحدكم أن يخطب لحاجة  
من سكاح أو غيره فليقل ان الحمد لله حمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات  
أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له وأشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وأن  
محمد عبده ورسوله صلى الله عليه وسلم على آله وصحبه يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن  
الاولاتم مسلمون يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم الى قوله رقيباً يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله  
وقولوا قولاً سديداً الى قوله تعالى ما يشاء ويحكم ما يريد لا ونحوها قدم ولا مقدم لما أشر ولا يجتمع اثنان  
ولا يفرقان الا بقضاء وقدر وكتاب قد سبق فان مما قضى الله وقدر أن يخطب فلان بن فلان ولا يثبت فلان

على مداف كذا أقول قولي هذا وأستغفر الله لي ولكم أجمعين (ولو خطب الولي) وأوجب كان قال الحمد لله  
والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم وزوجتك الخ (فقال الزوج) قبل القبول (الحمد لله والصلاة  
على رسول الله) صلى الله عليه وسلم (قبلت) نكاحها الخ (صح النكاح) مع تحال الخطبة بين الخطيبين (على  
الصحيح) لا المخل من مصالح العقد فلا يقطع الموالاة كالأامة بين صلاتي الجمع قال في الروضة وبه قطع  
الجهور والثاني لا يصح لأن الفاصل ليس من العقد وصححه الماوردي وقال السبكي أنه أقوى \* (تنبيه) \*  
ما ذكره من حذف الوصية بالتقوى من هذه الخطبة موافق لتصوير الروضة كأصلها المستلزم لذلك لكنهما بعد  
هذا ذكرناهما معاً من الجهور واستبعدوا الزكوى وانما حذف المصنف مدخول قبلات اعتماداً على ما ذكره  
بعد ذلك من أنه شرط في القبول ولو ذكره كإفدوته كان أولى (بل يستحب ذلك) الذي كرهه بينهما للخبر المار (قلت  
الصحيح) وصححه في الإذكار أيضاً (لا يستحب) ذلك (والله أعلم) لأنه لم يرد فيه توفيق بل يستحب تركه كما صرح  
به ابن يونس خروجه من خلاف من أبطل به وتابعه في الروضة الرافعي في أنه يستحب وجهه في النكاح أربع  
خطب خطاباً بمن الخطاب وأخرى من الحبيب للخطبة وخطبتين للعقد واحدة قبل الإيجاب وأخرى قبل القبول  
فما صححه هنا مخالف للشرحين والروضة فإن حاصل ما فهموا وجهان أحدهما البطلان لأنه غير مشروع  
فأشبهه الكلام الأجنبي والثاني ونقله عن الجهور واستحبناه فاقول بأنه لا يستحب ولا يميناً خارج عنها قال  
الأذري ولم أر من قال لا يستحب ولا يميناً فضلاً عن ضعف الخلاف ومنى قبل لا يستحب منه البطلان لأنه غير  
مشروع فأشبهه الكلام الأجنبي وذكر الباقين نحوه وفي كلام السبكي إشارة إليه والأولى أن يجعل البطلان  
على ما إذا طال كما قال (رفان طالع) عرفاً (الذكر الفاصل) بين الإيجاب والقبول بحيث يشعر بالأعراض  
عن القبول (لم يصح) النكاح جزأً لأنه يشعر بالأعراض لكن لو عبر بالمعتمد بدل الصحيح كان أولى قال الرافعي  
وكان يجوز أن يقال إن كان الذكر مقدمة القبول وجب أن لا يضر طاعته فإنه لا يشعر بالأعراض وأجاب  
عنه السبكي بأن مقدمة القبول التي فلم الدليل عليها هي الحمد لله والصلاة لا ما زاد وضبط القفال العاقل المانع  
من صحة العقد بقدر لو كانا كتيبتين فيه نلج الجواب عن أن يكون جواباً له والأولى أن يشعر بما يعرف  
كما في \* (تنبيه) \* أفهم قوله الذكر أن غيره من كلام أجنبي يطل ولو سيرا وهو الأصح هذا بخلافه في الخلع  
فإنهم اغتفروا فيه البسبر كافي الروضة كأصلها في باب الطلع لأنه يفضي إلى حل العصمة ويغفر فيه ما لا يغتفر في  
عقد هاتين ويحل المنع إذا صدر الكلام من القائل الذي يطالب منه الجواب فإن كان من المتكلم ففيه وجهان  
حكماء الرافعي في الجماع واقتضى إرداءه للشهورة أنه لا يضر وقد تقدم الكلام على ذلك في كتاب البيوع  
والمراد بالكلام هنا ما يشمل النكاح والكاملة لا المصطلح عليه عند الفقهاء \* (تنبيه) \* بسن لا ولي عرض موليته  
على ذوى الإصلاح كما فعل شعيب بموسى عليهما الصلاة والسلام وعمر بعثمان ثم يأتي بكررضي الله تعالى عنهم  
وبسن أن ينوي بالنكاح السنة والصيانة لا بد منه كحسرت الإشارة إليه وأن يدعى لاز وجبنا بالبركة بعد العقد  
وبالجماع بخير فيقال بارك الله لنا وبارك علينا وجمع بين كافي خبر ويكره أن يقول بالرفاء البنين وهو بكسر  
الراء والمد لا لشام والاتفاق من قولهم رفات الثوب لورود النهي عنه وأن يقدم الولي على العقد أو وجب  
هذه أو زوجته ~~هنا~~ على ما أمر الله به من أمرك بمعرفة أو تسريحاً بحسن ولو شرطه في نفس العقد لم  
يبطل لأن المقصود به الموعظة ولا نه شرط موافق مقتضى العقد والشرع وبسن للزوج أول ما يأتي زوجته  
أن يأخذ بناصيتها ويقول بارك الله لكل معاني صاحبه وأن يقول عند الجماع بسم الله اللهم جنبنا الشيطان  
وجنب الشيطان مارزقتنا وفي الأحياء يكره الجماع في الليلة الأولى من الشهر والأخيرة منه وليه النصف  
منه فيقال إن الشيطان يحضر الجماع في هذه الليالي ويقال أنه يجامع قال وإذا قضى وطره فإيهل عليها  
حتى تقضى وطرها قال وفي الوطء ليلة الجمعة حرام وبسن أن لا يترك الجماع عند قدمه من سفره ولا يحرم  
وطء الحامل والمرضع

(مسألة) في كون النكاح والبراءة والزوجية سبقت زوجه وشهدات وزوج دونها  
نكاحات وفيه اختلاف من (الحنابلة) النكاح واجب وهو (أول الزوجين) أو النكاح (الذي)  
منه (زوج) وهو (أن يقول روح تزوجني) أو (أنكحها) الخ وحذف النصف في قوله  
الذي لم يجمع أنه لا بد منه في مدعى النكاح لا يشترط فيه قوله (أو نكحت نكاحها) وهو مدعى بها في النكاح  
أي قبلت نكاحها فتصرح به جميع من العويين وصح حينئذ كونه قبولاً لقول أمك نكحت  
(أو) قبلت (تزوجها) أو هذا النكاح أو التزويج أمّا اعتبار أصل الإيجاب والقبول فلا يخفى  
كما أوردناه في ردائنا والافتقار المسبب أن زوجت نكاحها كقبول نكاحها أي نكاحاً من غير  
من إجماع الأمة إلا أن في قول أبي البقل وكمه أودت أو أجببت كونه به من المتأخرين وقيل  
لقول أبي حنيفة وبعض المتأخرين قول أبو بلى وسنن تزوج بنفسه اسم التزويج أو لا النكاح لا يجوز  
وما قال القول زوجت نكاحاً فذلك أو زوجت أو ما تشبهه هذا المكن شأناً يقول قبلت النكاح  
أو التزويج قال العراقي في فتاويه وصح زوجت نكاحاً أو البك فصح لأن الأصل في السبقة الإجماع  
يعمل بالعمى يعني أن يكون كالمعنى في الإعراب اهـ ومنه في ذلك جوازك ونحوه أو أبدل النكاح  
هذه كما أفرد بعض المتأخرين ولو قال قبلت النكاح أو التزويج أو قبلتها عن نفس الأم البعثة قبلت  
النكاح أو التزويج والعاملان في قبلتها وحري عليه الشيخ أبو حامد وغيره (تنبيه) لا يشترط  
لواقى الولي والزوج في الفضا فلا قال الولي وزوجت نكاحاً أو زوجت نكاحاً مع وجه فإني لم أكن أرى  
كلام المصنف في خبره معاملة وقول الزوج تزوجت أو نكحت ليس في ولا شيء وإنما هو قائم مقوله إذا  
ضم إلى ذلك السبب كفسد زوجه في كلامه أما إذا اقتصر على تزوجت أو نكحت فإنه لا يكتفي وإن أهم كلامه  
خلافه وتقدم لأنه نكاحه فكان الأولى تقديم القبول لا قبلتي وهو قبلت نكاحاً أو تزوجت نكاحاً  
بهم اشتراط القاطب لكن قالوا قال المنوس ما لولي زوجت نكاحاً فلا ما قال زوجت أم لا ثم قال الزوج  
قبلت نكاحاً أو قال قبلت نكاحاً انعقد النكاح لوجود الإيجاب والقول مرتباً بغير خلاف ما في الأول  
أحدهما نعم ولا بد أن يقول الولي زوجتها لأن ما اقتصر على تزوجت أم يصح كما يؤخذ من مسألة التوكيل فيه  
على ذلك شيخنا وهذا الفتا بالسبب إلى مدعى النكاح مثلاً أما لمسى فلا يلزم إلا إذا صرح الزوج به في لفظه  
في قول قبلت نكاحاً على هذا المصدق ونحوه ولم يقل ذلك وجب وهو المنسل صرح به المأورد  
والرد يأتي وهذا دليله من لم يزجه أو لم يزوجها إلا بالآية كثر من ههنا وهذا بخلاف البعثة فإن القبول فيه منزل  
على الإيجاب وإن التزويج فيه بخلاف النكاح فإنه يصح قبوله بلا صدق بل مع نفيه ولا يصح النكاح بافتقار  
الجزء من المسكوة كزوجتك لطف ابنتي قاله الإمام في كتاب المطلاق ولو قالت زوجتك الله بعتي لم يصح  
نقله للمصنف عن العراقي وأفرده هو بناء على أن هذه الصيغة كتابية وهو كذلك وإن نقل الراسي عن العبادي  
ما يقتضي صراحتها ويشترط في الصيغة أيضاً صراغ العائد وبهاؤه بصفة الكمال حتى يبرج القبول فإن  
أوجب الولي ثم رجع أو جن أو أغنى عليه أو زوجت الآفة عن إبتها أو أغنى عليها أو زوجت أو أودت  
امتنع القبول وكون القبول بعد الفراغ من لفظ الإيجاب أي وما يذكر معه مما يتعلق بالهرم كإتي فتاوى  
الغفال قال المنولي ويشترط علم الزوج بحل المسكوة لكن في البحر لو تزوج امرأتهما بعثتان إن  
بينهما نحوه من رضاع ثم تبين خلافه صح النكاح على الصحيح من المذهب اهـ والأول أوجه (ويصح)  
تقدم لفظ الزوج على لفظ الولي لحصول المقصود تقدم أو تأخر فيقول الزوج زوجتني ابتك أو زوجت  
ابتك أو أنكحتني فيقول الولي زوجتك أو نحو ذلك (تنبيه) في مثل إطلاق المصنف تقدم قبلت  
نكاحاً أو هكذا كصرح به الحارثي وفي الشرحين والروضتين في التوكيل في النكاح لوقال وكيل  
الزوج أو قبلت نكاحاً ثلاثة أفسلان فقال وكيل الولي زوجتها فلا يابا زواج في ذلك السبب وجب



من المتأخرين وتقدم التنبيه على ذلك في كتاب البيوع (ولا يصح) عقد النكاح (الابلفظ) ما اشتق  
 من لفظ (التزويج أو الانكاح) دون لفظ الهبة والتملك ونحوهما كالأحلال والاباحة الخبر مسلم اتقوا  
 الله في النساء فانكم أُنذِرْتُموهن بأمانة الله واستحلتم فروجهن بكلمة الله قالوا وكلمة الله هي التزويج أو  
 الانكاح فانه لم يذكر في القرآن سواهما فوجب الوقوف معهما تعبدًا واحتياطًا لان النكاح يتزع إلى  
 العبادات لورود التدب فيه والاذا كان في العبادات تلتقى من الشرع والشرع إنما ورد بلفظي التزويج  
 والانكاح وما في البخاري من أنه صلى الله عليه وسلم تزج امرأة فقال ما لك كذا بما علمك من القرآن فقبل  
 وهم من الراوي أو أن الراوي رواه بالعمى فطمانته تراد فهم ما به تقدير صحتهم معارض برواية الجمهور  
 زوجه كذا قال البيهقي والجماعة أولى بالخلف من الواحد ويحتمل أنه صلى الله عليه وسلم جمع بين اللفظين  
 ومما احتج به الاصحاب قوله تعالى خالصة لا يجعل النكاح. افظ الهبة من خصائصه صلى الله عليه وسلم  
 \* (تنبيهه) \* قوله ولا يصح الابلفظ الخ ليس تكرار مع قوله إنما يصح عقد النكاح بإيجاب الخ لان  
 الكلام هناك في الله شرط الصيغة وهذا في تعيينها (ويصح) عقد النكاح (بالجمعة في الاصح) وهي ما عدا  
 العريضة من سائر اللغات كما عبر به في المحررات أحسن قائمها العربية اعتبارًا بالمعنى لانه لفظ لا يعاق به  
 بماز فاكنتي بترجمته والثاني لا يصح اعتبارًا باللفظ الوارد الثالث ان يحجز عن العربية صح والافلا  
 \* (تنبيهه) \* محل الخلاف اذ انهم كل من المعادين كلام نفسه وكلام الآخر سواء اتفقت اللغات أم  
 اختلفت والافلا يصح قطعه فان فهمها لغة دونهم اذ أخبرهما بما ناهيا فوجان رج البلفظي منهم المنع كما في  
 الجعبي الذي ذكر لفظ الطلاق وأراد منه وهو لا يعرفه قال وصورته ان لا يعرفها الا بدائياتهم اقلوا خبره  
 به من قبل صح ان لم يبال الفصل (لابكابة) كالحالتك ابنتي لا يصح بها النكاح اذا اطلع للشهود على النية  
 وقوله (قطعه) من زيادته على المحرر قال السبكي وهي زيادة صحيحة فاعترضه الزركشي بان في المطلب  
 حكاية بخلاف فيعوم المراد السكابة بالصيغة أمافي المعقود عليه فصيح فانه لو قال زوجه بك ابنتي فقبل ونوي  
 معينة صح النكاح كما مرع أن الشهود لا اطلاع لهم على النية فالحكابة معتبرة في ذلك ولا ينعقد بكابة  
 في قبضة أو حضور لانها كناية فلو قال لغائب زوجتك ابنتي أو قال زوجه بك ابنتي فلان ثم كتب قبله  
 الكتاب أي الخبر فقال قبلت لم يصح وينعقد بأشارة الآخر التي لا يختص بها فطنون أماما يختص بها  
 الفطنون فانه لا ينعقد بها لانها كناية وفي المجموع في كتاب البيوع انه ينعقد نكاح الآخر بالسكابة بلا  
 خلاف فان قيل السكابة كناية هنا كما مر في الطلاق على الصحيح عند المصنف فكيف ينعقد نكاحه عنده  
 بلا خلاف أعجب بانه إنما اعتبر السكابة في صحة ولايته لا في تزويجه ولا رب أنه اذا كان كاتبا تكون  
 الولاية له فيوكل من يزوجه أو تزوجه موليته والسائل فقل الى من يزوجه لالي ولايته ولا رب أنه لا يزوجه  
 بها (ولو قال الولي (زوجتك) الخ (فقال) الزوج (قبلت) واقتصر عليه (لم ينعقد) هذا النكاح (على  
 المذهب) لانه لم يوجد منه التصريح بواحد من لفظي النكاح والتزويج وتيقنه لا يفيد في قول ينعقد بذلك  
 لانه ينصرف الى ما أوجبه الولي فانه كالمعاد لفظا كالأصح في نظيره من البيوع وفرق الاول بأن القبول  
 وان انصرف الى ما أوجبه البائع الا أنه من قبيل السكابات والنكاح لا ينعقد بها بخلاف البيوع وقيل  
 بالمنع قطعه وقيل بالصحة قطعه (ولو قال) الخاطب لولي (زوجتك) الخ (فقال) الولي له (زوجتك) الخ  
 (أو قال الولي) الخاطب (تزوجها) أي يتى الخ (فقال) الخاطب (تزوجت) الخ (صح) النكاح في  
 المصنفين وان لم يقبل الزوج بعد ذلك لوجود الاستدعاء الجازم ولما في الصحيحين أن الإعرابي الذي خطب  
 الواهبة نفسها للنبي صلى الله عليه وسلم قال له زوجها فقال زوجه بك بما علمك من القرآن ولم ينقل انه  
 قال بعد ذلك قبلت نكاحها وخرج بذلك ما لو قال الخاطب زوجتك ابنتك أو تزوجه بها أو قال الولي أنت تزج  
 ابنتي فانه لا يصح لانه اشتهرهم وتقدم نظيره في البيوع \* (فرع) \* لو قال الخاطب لولي زوجت نفسي ابنتك

ونزل الولي في انعقاده به اختلاف مبني على أن كل واحد من الزوجين معقود عليه لان بقاءهما شرط لبقاء  
 العقد كالمعرضين في البيع أو المعقود عليه المرافعة لان الوض من جهة الزوج المهر لا يفسد ولا  
 لا يجر عليه في نكاح ما يبرها معها والصحيح أن الزوج ليس معقودا عليه كقوله الرافعي من الاكثرين في  
 باب الملاق في الكلام على قوله أما نكح طالق وقد مررت الاشارة الى ذلك في أول كتاب النكاح فعليه  
 لا ينفق النكاح بذلك لانه جعل نفسه معقودا عليه ولان زوجت انما يعلق بالولي لا بالزوج (و) بشرط كون  
 النكاح منجزا ويستند (لا يصح تعليقه) كذا طاعت الشمس فقد زوجتك بنتي كمال البيع وعموم  
 باقي المواضات بل أولى لمزيد اختصاصه بالاستتمام ولو قال زوجتك ان شاء الله وقصد التعليق أو أطلق  
 لم يصح وان قصد التبرك أو أن كل شيء بمشيئة الله تعالى صح كإمارة ذلك في الوض (ولو بشر) منتص  
 (بولد فقال) لا سحر (ان كانت أنثى فقد زوجتكها) الخ فقبل (أو قال) له (ان كانت بنتي طلفت)  
 أو مات زوجها وزاده على المهر قوله (واعندت فقد زوجتكها) وكانت أذنت لابنها في تزويجها أو قال  
 ان ورثت هذه الجارية فقد زوجتكها (قال مذهب المالكية) أي النكاح في الصور المذكورة ولو كان  
 الواقع في نفس الامر كذلك لوجود صورة التعليق وفساد الصيغة فان قيل يتصور الاذن من الزوجة للمدخل  
 به أو لا يمكن تصويره في البكر لاجل قوله واعندت أجيب بتصوره فيما اذا وطئت في الدبر أو استدخلت  
 مائه في الجنونة أو في العائلة اذا أذنت له ان طلفت واعندت أن تزويجها كما أشار الى صحة هذا الاذن  
 العوي في دناويه كقوله الشيخان منه وأقرأ وكلام الروضة هنا يلغوه فيما لو قال الولي لا وكيل أدنت لك  
 في تزويجها اذا انقضت عدتها لكن الرابع في كتاب الوكلاء خلاصه وهو الاوجه \* (تتبعه) \* لو صدق  
 المصنف الغاية واعندت في المهر لصح تصوير المسئلة في بكر واحد بزبونه بشر بولد فقال ان كان أنثى  
 الخ عما لو أخبر بحدوث بنته أو موت إحدى نسائه زيد مثله صدق المهر ثم قال يزيد في الثابتة وأخبر في  
 الأولى ان صدق المهر فقد زوجتكها فانه يصح وليس بتعليق بل هو شقة بقية كقوله ان كنت زوجتي فانت  
 طالق وتكون ان بمعنى اذ كقوله تعالى وما دوني اب كتمه وممن كذا انفسله الشيخان ثم قال لا يجب  
 فرضه فيما اذا تبين صدق المهر والا لطفنا ان التعليق وتوقف في ذلك السببي قال الباقي في محل كون التعليق  
 مانعا اذا كان ليس مقتضى الاطلاق والافين قد فلو قال الولي زوجتك بنتي ان كانت حية والصور وانما  
 كانت غائبة وتحدث بمرضها أو ذكرونها أو قلها ولم يثبت ذلك فان هذا التعليق يصح معه العقد وسيط  
 ذلك والمأهر ان هذا داخل في كلام الاحتجاب فانه لم يخرج عن كونه تعاقبا (و) بشرط كون النكاح  
 مطلقا وجيند (لا يصح توقيته) بمدة أو مدة كسهر أو بجمولة كقدوم زيد وهو نكاح المنع المنهي عنه  
 وكان جائزا في أول الاسلام رخصة لامضار كإكل الميتة ثم حرم عام خبير ثم رخص فيه عام الفتح وقبل عام  
 حجة الوداع ثم حرم أبدا واليه يشير قول الشافعي رضي الله تعالى عنه لا أعلم شيئا حرم ثم أبج ثم حرم الاثنية  
 وأما قول الحافظ المدري ان القبلة نسخت مرتين أيضا ولحوم الجر الاهلية أيضا حرمت مرتين دلالة لم  
 يثبت عند الشافعي وكان ابن عباس رضي الله عنهما يذهب الى جوازها وروى البيهقي انه رجع عنها ويرد  
 تجوزها ما في الصحيحين ان النبي صلى الله عليه وسلم لم قال كنت قد أدنت في الاستمتاع به سنة النبوة  
 الا وان الله قد حرم ذلك الى يوم القيامة فمن كان عدوه ممن نهي بايخل سبيلها ولا تأخذوا بما آتيتوهن  
 شيئا \* (تتبعه) \* استثنى الباقي من مبالان النكاح ما اذا سكهامدة عمره أو مدة عمرها قال قال  
 النكاح المطلق لا يزيد على ذلك والتصریح بمقتضى الاطلاق لا يضر فينبغي أن يصح السكاح في هاتين  
 الصورتين فالذي نص الامام بهد له وتبعه على ذلك بعض المتأخرين وهذا ممنوع فقد صرح الاحتجاب  
 في البيع بانه لو قال بعنتك هذا حيا بك لم يصح البيع والنكاح أولى وكذا لا يصح اذا أتته بمدة لا تبني  
 اليها الدنيا غالبا كما قاله شيخنا وهذا مبني على ان الاعتبار بصيغ العقود لا بعمانيها (ولا) يصح (نكاح)

الشغار) انتهى عنه في خبر الصحيحين من حديث نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما (وهو) بكسر الشين  
 وبالجمتين نحو قول الولي للخطاب (زوجتكها) أي بنتي مثلاً (على أن تزوجني بنتك وبضع كل واحدة)  
 منهما (صدداً الاخرى فيقبل) ذلك كقوله تزوجت بنتك وزوجتك بنتي على ما ذكرنا وتفسيره بذلك  
 مأخوذ من آخر الخبر المأخذ لان يكون من تفسير النبي صلى الله عليه وسلم وأن يكون من تفسير ابن  
 عمر الراوي أو من تفسير الراوي عنه فيرجع اليه وقد صرح البخاري بأنه من قول نافع والمعنى في  
 البطون النشر بك في البضع حيث جعل مورد النكاح امرأته وصدداً لاخرى فأشبهه تزويج واحدة  
 من اثنتين وقيل التملق وقيل الخلو من المهر وعول الامام على الخبر وضعف المعاني كلها وهو أسلم وسمى  
 شغاراً لما من قولهم شغار البلد عن السامان اذا خلا عنه تخلوا عن المهر وقيل الخلو عن بعض شرائط وامان  
 قولهم شغار الكاب اذا رفع رجله ليقول اذا أصل الشغار في اللغة الرفع لان كلا منهما يقول لا أختلأ ترفع رجل  
 ابنتي حتى أرفع رجل ابنتك \* (تنبيه) \* كلامهم يقتضي أن قوله على أن تزوجني ابنتك استيجاب قائم  
 مقام قوله وزوجني ابنتك والواجب القبول بعد (فان لم يجعل البضع صدداً) بان سكت عنه كقوله  
 زوجتك بنتي على أن تزوجني بنتك فقبل (فالاصح) في العقدين (الصحة) لعدم النشر بك في البضع  
 وليس فيه الا شرط عقد في عقد وذلك لا يفسد النكاح ولكن يفسد المسمى ويجب لكل واحدة مهر للمثل  
 فعلى هذا لو قال زوجتك ابنتي على أن تزوجني ابنتك وبضع ابنتك صدق ابنتي صح الاول وبطل الثاني لجعل  
 بضع بنت الثاني صدداً للبنت الاول بخلاف الاول ولو قال بضع ابنتي صدداً لابنتك بطل الاول وصح الثاني  
 لما عرف والثاني لا يصح لوجود التملق قال الاذري وهو المذهب وقال الباقي ما صححه المصنف بخلاف  
 للاحاديث الصحيحة ونصوص الشافعي (ولو ضمها لاصح جعل البضع صدداً) كقوله وبضع كل منهما  
 وألف صدق الاخرى (بطل) عقد كل منهما (في الاصح) لوجود النشر بك الموجود والثاني يصح  
 لانه ليس على تفسير صورة الشغار ولانه لم يخل عن المهر \* (تنبيه) \* قوله مما ليس بقيد بل لوسمي  
 أحدهما كان الحكم كذلك ومن صور الشغار كما في شرح المختصر لابن داود أن يقول زوجتك ابنتي على أن  
 تزوج ابني ابنتك وبضع كل واحدة صدق الاخرى ومن صورها أيضاً لو قال زوجتي ابنتك على أن أزوجك  
 أمي وبضع كل واحدة صدق الاخرى ولو قال زوجتك بنتي على أن بضعك صدق لها صح النكاح في أحد  
 وجهين بطلت رجيحه تبعا لشبهة عدم النشر بك لكن يفسد الصداق فيجب مهر المثل كالمسمى خيراً  
 ويفسد المسمى دون النكاح أيضاً فلو قال زوجتك بنتي بمنفعة أمك الجهل بالمسمى (فروع) لو قال بان يخل  
 له نكاح الامه زوجتك جاريتي على أن تزوجني ابنتك بصدق لها ورغبة الجارية فزوجته على ذلك صح  
 النكاح لان لا نشر بك فيها ورد عليه عقد النكاح بهر المثل لكل منهما لعدم التسمية والنوع في  
 الاولى وفساد المسمى في الثانية اذ لو صح المسمى فيها لزم صحة نكاح الاب جارية بنته وهو ممتنع ولو طلق  
 امرأته على أن يزوجه بدم مثلاً ابنته وصدق البنت بضع الماطقة فزوجته على ذلك صح التزويج بهر المثل  
 لفساد المسمى ووقع الطلاق على الماطقة ولو طلق امرأته على أن يعتق زيد بدمه ويكون طلاقها عوضاً  
 من عتقه فأعتقه على ذلك طلق وتنفذ العتق في أحد وجهين نقله في أصل الروضة عن ابن كجب وهو الظاهر  
 ورجع الزوج على السيد بهر المثل والسيد على الزوج بقيمة العمد والركن الثاني الزوجة وبشرط فيها  
 خلوها من الموانع الا أنني بيانها في باب محرمات النكاح ان شاء الله تعالى وبشرط تعيين كل من الزوجين  
 فزوجتك احدي بناتي أو زوجت بنتي مثلاً أحدكما باطل ولو مع الاشارة كالبيع ولا بشرط الرؤية وان قال زوجتك  
 بنتي أو بعتك دارى وكان رأى داره قبل ذلك وليس له غيرها أو أشار اليها صح كل من التزويج والبيع ولو سمي  
 البنت المذكورة بغير اسمها أو غامضاً في حدود الاداء المذكورة أو قال زوجتك هذا الغلام وأشار الى البنت التي  
 بردت تزويجها صح كل من التزويج والبيع أما فيما لا اشارة فيه فلا نكاح من البنتية والدابة بصفة لازمة

مميزة فاعتبرت ولذا الاسم كالأشياء والسمات وغيرها وأما ما به إشارة فتعرب لإطلاقها ولو كان اسم  
 ابنته الواحدة فاطمة فقال زوجها فاطمة ولم يقل بنتي لم يصح النكاح لكثرة الفواطم لكن لو فواطم صغرى  
 فواطم كفاية البغوي فان قبل يشترط في صحة العقد الشهادة والاطلاع أهم على النية أوجب بان الكتابة  
 معتبرة في ذلك كما مر على أن النكاح لا يشترط في ذلك أيضاً علم الشهود بالنية وعمله لا سؤال ولو قال  
 وله ابنتان كبيرى وصغرى زوجتك بنى الكبيرى وسمها باسم الصغرى صح في الكبرى اعتباراً على الوصف  
 ولو ذكر الولي للزوج اسم واحدة من بنيتيه وقصد بهما الأخرى صح فيما قد راجعها وأغت التسمية وفيه السؤال  
 والجواب المتقدمان فان اختلف قصد بهما لم يصح لان الزوج قبل غير ما أوجب له الولي ولو قال زوجتك بنى  
 الصغرى العلوية وكانت العلوية الكبيرة فالزوج باطل لان كلا الوصفين لازم وليس اعتباراً أحدهما في  
 غير المنكوحه أولى من اعتبار الآخر فصارت مبهمة قاله في البحر ولو خدع كل من زوجين امرأة وعقد كل  
 منهما على مخاربه الآخر ولو غلطاً صح السكاح لقبول كل منهما ما أوجب له الولي ثم شرع في الركن الثالث  
 فقال (ولا يصح) السكاح (الابحضر شاهدين) لخبر ابن جبان في صححه عن عائشة رضي الله تعالى عنها  
 لانكاح الابوي وشاهدي عدل وما كان من نكاح على غير ذلك فهو باطل فان نشأوا فالسلطان ولي  
 من لا ولي له قال ولا يصح في ذكر الشاهدين غيرهما المعنى في اعتبارهما الاحتياط لا البضاع ونسباً لا النكحة  
 عن الجرد (تنبيه) \* انما عبر بالحدود ليعلم عدم الفرق بين حضورهما انفراداً واتفاقاً وحضر اوسعه الله  
 صح وان لم يسمها الصداق ويسن احضار جميع زيادة على الشاهدين من أهل الخير والذين قال الراعي  
 د كرفي الوسيطة أن حضور الشهود شرط لكن تساهل في تسميته ركناً بالجملة حضورهم معتبر في الإنكحة  
 ولذا عبر المصنف بحضور (وشرطهما احريه) فلا ينعقد بين فيه رف لان من فيه رف ليس أهلاً للشهادة ولو  
 عقد بحضور من أعنته شخص في مرض موته وعليه دين مستغرق هل يصح أو لا زال الزكفي في صحة  
 العقد وان فلا يصح العتق انظر لان العتق غير مستقر اهـ والاوجه ما قاله غيره وهو الصحة ان لم يطل  
 وعدمها ان بطل وبؤ بذلك ما سياتي ان كان الشاهد خنثى ثم تبين كونه ذكراً أنه يكفي (وذ كونه)  
 فلا ينعقد بالنساء ولا برجل وامرأتين لانه لا يثبت عقوان (تنبيه) \* أنفسهم كالمه أنه لا ينعقد بخنثيين  
 ولو باناً رجلين لكنه صح في زيادة الروضة الصغرى فان قبل لوعة عدلى مشكل أوله ثم تبين كونه أنثى  
 في الأول أو ذكراً في الثاني أن النكاح لا يصح أوجب بان الشهادة في السكاح من الشروط كما مر من  
 السبب والشروط معتبر وجوده عند العقد لا نكحة بخلاف المعقود عليه فانه ركن والركن معتبر نكحة  
 عند العقد وبؤ بذلك ما سياتي من أن الاشهاد على رضا المرأة حيث يعتبر رضاها لا يشترط وعلاوة  
 بار رضاها ليس من نفس العقد وانما شرط فيه واذا وجد من غير اشهاد كفي وأيضاً الخنثى أهل للشهادة في  
 الجملة فإذ بان رجلاً كنهياً بذلك في النكاح بخلاف العقد على الخنثى فانه ليس أهلاً لعقد النكاح عليه  
 في حاله من الاحوال واستغنى المصنف عن ذكر الاسلام والتكليف في الشاهد بقوله (وعدله) ولو  
 طاهر ونسباً في بيان ان شاء الله تعالى في كتاب الشهادات فلا ينعقد لماسقين لانه لا يثبت بهما  
 (وسم) ولو برع الصوت اذا المشهود عليه قول فلا بد من سماعه فلا ينعقد باسم وفيه وجه (وبصر)  
 لان الافعال لا تثبت الا بالماية والسماع (وفي الاعمى وجه) بان عقاد النكاح بحضوره وحكمه في البحر عن  
 النص لانه أهل للشهادة في الجملة (تنبيه) \* كان ينبغي للمصنف حديث كان ذلك منسوباً الى النص ان  
 يعبر بقول وفي عليه شروط أخرى كونه طاهر شديداً ضابطاً ولو مع النسب ان عن قرب غير متعين  
 للولاية كاب وأخ منفرد وكل وحضر مع آخر وقدم أنه لابد من معرفة لغة المتعاقدين وانما ذكرها  
 المصنف لانه سبب ذكرها في كتاب الشهادات ولو غير بشاهدين مقبول في شهادة نكاح كان أحمر وأعمى  
 (والاصح انعقاده) أي النكاح (بابي الزوجين) أي ابني كل منهما أو ابن أحدهما وابن الآخر

قبلا كافر من الى ان قال وكذا ما سأتان في الاطهر والطريق الثاني فيه تولان أحدهما هذا والثاني  
الاكتفاء بالترجمة (تنبيه) احتراز بقوله عند العقد على التبيين الفسق في الحال ولم يعلم فيه  
ولا حدوثه فانه لا يتحكم بمطلانه بل بواحدونه وبه صرح الماوردي قال لكن لا يحكم بثبوت هذا النكاح  
الا بشهادة غيره ما قال وكذا انما لو لم يسه ما بعد العقد وعما اذا تبين قبله فانه لا يفسر ويبنى كقول  
الزركشي تنبيه دهر من يتأني فيه الاستبراء المعبر (واختارين) فسق الشاهد (بيضة) تقر به حسيبة  
أو غيرهما على انه كان فاسدة عند العقد وعلم القاضي بفسقه كالبينة كفي البان والشرع يرد لكم ما ورد  
بالترافع قال الاذري وتبعه الزركشي ويشبه انه لا فرق ثم قال فان قيل هذا نكاح يختلف في صحته ولا  
يتعرض له ما لم يترافعا اليه فيه كذا في الخلافات قلت يجمل هذا ويجمل أن يقال يغفر بينهما وان لم  
يتراداهما والاحتمال الاول اظهر الموافق لما قبله الاولان (او اتفاق الزوجين) على فسقه سواء أقالا  
لم نعلمه الا بعد العقد أو علمناه ثم نسيناه عند العقد أو علمناه عند العقد ولو أقر الزوجان عند الحكم ان النكاح  
عقد به دليل وسكهم عليه بما بالاجتهاد بقرارهما ثم ادعياهما معقبين قال الماوردي لم يفت إلى  
قولهما ما نأبوا وهو كما قال ابن شهاب تظاهر بالنسبة إلى حقوق الزوجة لا بالنسبة إلى تقرير النكاح (تنبيه)  
محل تبين البطلان باعتبار الزوجين في حقهما أما حق الله تعالى في طاعة الله تعالى فساد العقد في  
السبب أو غيره فلا يجوز أن يرفع ما بالاحتمال كفي الكافي للفقهاء في الزوجة ولا يفسد العقد في طاعة الله تعالى  
قالوا فاما بيضة على ذلك لم يجمع قواهما ولا يثبتها وبذلك أفنى القاضي وذكر البعوى في تعليقه ان بيضة  
الحسبة تقبل لكمهم ذكره في باب الشهادة ان محل قبول بيضة الحسبة عند الحاجة اليها كان طاعة  
شخص زوجته وهو باشرها أو اعتق رقيقه وهو ينكر ذلك أما ما ادعى المدعي الحاجة فلا يجمع وهما  
كذلك نه على ذلك شيخنا وهو حسن قال السبكي ومحل عدم قبول البيضة اذا أراد نكاحا جديدا فلما أراد  
الزواج التخاص من المهر كان كان الملاق في الدخول أو ارادت الزوجة بعد الدخول من المثل أي وكان  
أكثر من المسمى فينبغي قبولها قال شيخنا وهذا نكاح في قواهم يقبل اعتراضا في حقهما اه وإذا  
سمعت البيضة حينئذ تبين بها بطلان النكاح ويكون ذلك حيلة في دفع المحلل (ولا أثر) بالنسبة للفرق  
بين الزوجين (اقول الشاهدين كذا) عند العقد (فاسقين) لان الحق ليس لهما فلا يقبل قولهما على  
الزوجين أما بالنسبة لغير الطريق الزوجين فقد تظاهر أثر فيما لو حضرا عقدتاهما ونحوهما ثم فالأدلة  
وماتت وهما وارثاها فان قولهما يؤثر في سقوط المهر قبل الدخول وفي فساد المسمى بعدهم نه على ذلك  
الاذري وغيره (ولو اعترف) أي بطسق الشاهدين (الزوج وانكرت) ذلك الزوجة (موقوف بينهما)  
واخذته بقوله وهي فرقة فسخ على الصحيح فلا تنقص صدد الملاق كاتراره بالرضاع لانه لم يثنى  
مطلقا ولم يقربه وقبل هي طلبة بانه تنقصه كالونكح أمة وقال نكحها وأما وجد طول خزانها  
تبين منه بمطابقة نص عليه واستشكل السبكي كالان الزوجين بان كلام من الفسخ والطلاق يقتضي وقوع  
عقد صحيح وهو ينكره قال فالوجه تأويل قواهم الفسخ على الحكم بالبطلان وتأويل الحكم بالطلاق على  
انه في الظاهر دون الباطن (وعليه) اذا اعترف بالفسق (نصف) ما سمي من (المهرات لم يدللهم بالامان  
دخل بها) (فكها) لان حكم اعتراذه مقصور عليه جريه على القاعدة ولا يرتبها وترته بعد حلها انه عقد به دليل  
(تنبيه) احتراز بالروح عما لو اعترفت الزوجة بالفسق وأنكر الزوج فانه لا يفرق بينهما بل يقبل  
قوله عليها ايمنه لان العصمة بيده وهي تزيد رقعها والاصل بقاؤها وأخذ باقرارها بالنسبة لما يضرها  
فلومات لم تتره وان ماتت أو طلقها قبل وطء سقط المهر أو بعده قاله أقل الامر من المسمى والمثل  
قال ابن الردة الا اذا كانت محجورة بفسقه فان ذلك لم يفسد ما لفساد اقرارها في المال والامانة كذلك قال  
في المومات وسقوط المهر قبل الدخول ينبغي تنقيده بما اذا لم تقه فان قبضته فليس له استرداده اه أي

لأنه تقر له به وهو ينكره فبقي في بداهة ولو قالت نكحتني بغير ولي وشهود فقال بل هم مانقيل ابن الرفعة عن  
 الذخائر أن القول قولها لأن ذلك انكار لأصل العقد قال الزركشي وهو مانع عليه في الأم اه وهذا  
 أحد قولين للإمام الشافعي رضي الله عنه والقول الثاني القول بقوله بهينه وهو المأخذ فيه على ذلك شيخنا  
 نعمه الله برحمته (ويستحب الإشهاد على رضا المرأة) بالنكاح بقولها كان قالت رضى أو أذنت فيه  
 (حبس به تبرضاها) بأن كانت غير مجبرة احتياطا ليؤمن أنكارها (ولا يشترط) الإشهاد في صحة  
 النكاح لأنه ليس من نفس العقد وإنما هو شرط فيه ووضعها المكافي في العقد يحصل باذنها أو بينة وكذا  
 بأخبار وإجماع تصديق الزوج \* (تنبيه) \* قضية التعبيرين باعتبار رضاها أنه لا يستحب الإشهاد  
 المذكور حيث لا يعتبر رضاها كزوج الأب البكر البالغة لكن قال الأذري ينبغي استصحابه صيانة للعقد  
 من أن ترفعها إلى من يعتبر اذنها من الحكم قطعا إذا جحدته اه وهو بحث حسن وشمل إطلاق  
 المصنف وغيره ما لو كان الزوج هو الحاكم وهو كذلك وبه أفنى القاضي والبعوى وإن أفى ابن عبد السلام  
 والباقي بخلافه وهو أن الحاكم لا يزوجها حتى يثبت عنده اذنها ثم شرع في الركن الرابع والخامس  
 وهما الزوج والولي أو النائب عن كل منهما مترجلا ذلك بفصل فقال

\* (فصل لا تزوج امرأة نفسها) \* أي لا تتكلم بمباشرة ذلك بحال (بأذن) ولا بغيره سواء بالإيجاب والقبول  
 أو باليقين بحسن العادات دخولها فيه لما قصد منه من الحباء وعدم ذكره أصلا وقد قال تعالى الرجال  
 قوامون على النساء قال الشافعي رضي الله عنه وقوله تعالى فلا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن أصرح  
 دليل على اعتبار الولي والأما كان له ضله معنى ونكح برأى النكاح الإبولي وروى ابن ماجه خبر لا تزوج المرأة  
 المرأة ولا المرأة نفسها وأخرجها الدارقطني بإسناد على شرط الشيخين نعم لو عدم الولي والحكماء كم قوات مع  
 خاطبها أمرها رجالا بمجتها أبرز وجهها منه صح لانه محكم والمحكم كالحكم وكذا لو ولت معه مدلاص على  
 المختار وإن لم يكن بمجتها أشد الحاجة إلى ذلك وهذا ما جرى عليه ابن المقرئ تبعاً لأصله قال في المهمات  
 ولا يختص ذلك بفقد الحاكم بل يجوز مع وجوده سفر أو حضرا بناء على الصحح في جواز التكميم كما هو  
 مذكور في كتاب القضاء قال الولي العراقي ومرا دلهم ما إذا كان المحكم صالحا للقضاء وأما الذي  
 اختاره النووي أنه يكفي العدالة ولا يشترط أن يكون صالحا للقضاء فشرطه السفر وفقد القاضي وقال  
 الأذري جواز ذلك مع وجود القاضي بعيد من الذنب والدليل لأن الحاكم ولي حاضر وينال الجزم بمنع  
 الصحة إذا أمكن التزوج من جهة وكلام الشافعي مؤذن بأن موضع الجواز عند الضرورة ولا ضرورة  
 مع إمكان التزوج من حاكم أدل حاضر بالبلد وبسطة ذلك وهذا يؤيد ما جرى عليه الولي العراقي وهو  
 المتمدن يستثنى من إطلاقه ما لو زوجت امرأة نفسها في الكفر فإنه يقر على ذلك بعد الإسلام (ولا)  
 تزوج امرأة (غيرها وكالة) عن الولي ولا بولاية ولو وكل بفته مثلا أن توكل رجلا في نكاحها لا عنها بل  
 عنه أو أطلق صح لأنها صغيرة بين الولي والوكيل بخلاف ما لو كانت عنها \* (تنبيه) \* يستثنى من إطلاقه  
 ما لو أتينا بأمامة امرأة فإن أحكامها تنفذ للضرورة كما قاله ابن عبد السلام وغيره وفيما صح تزويجها  
 ولا يعتبر إذن المرأة في نكاح غيرها لا في ملكها أو في سفيه أو مجنون هي وصية عليه (ولا تقبل نكاحا  
 لاحد) بولاية ولا وكالة إذا لا يصح ليا فلا تتعاطاه للغير \* (تنبيه) \* انلحنى في ذلك كالمرأة كالجزم به  
 ابن المسلم في كتاب الخنثى وقاله في المجموع بحثا في نواقض الوضوء وقال لم أرفقه نقلا اه نعم لو تزوج  
 الخنثى أخته ثم بان ذكرا فقياس ما سبق في الشاهد الصحة قال الزركشي وبه جزم السبكي في كتاب  
 الخنثى (والوطء) ولو في الدبر (في نكاح) بشهود (بلا ولي) كتزويجها نفسها أو بولي بلا شهود  
 ولم يحكم ما كرهته ولا يبط لأنه لا يوجب المسمى بل (يوجب مهر المثل) لفساد النكاح ونظير أجماع  
 امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل ثلاثا فإن دخل بها المهر بما استحل من فرجها فإن

تساجر وقالوا سامان ولي من لا دلي له وواه الترمذى وحسنه وابن حبان والحاكم وصححه  
ويستثنى من ايجاب النكاح ما اذا كان الزوج مجبوراً عليه بسفه كسباني \* (تنبیه) \* اقتضاه على  
المهر بفهم انه لا يلزمه معه ارش بكاره لو كنت بكراً وهو ما صرح به في المجموع في الكلام على البيع  
الفاقد فانه نقل ذلك عن الشافعي والاصحاب وقرئ بينه وبين البيع الفاسد بان اطلاق البكر وما دون  
فيه في النكاح الفاسد كما في النكاح الصحيح بخلاف البيع الفاسد فانه لا يلزم منه الوطء (لا) بوجوب  
الوطء في النكاح المذكور (الحديث) سواء أصدر من بعد تنحيه أم لا لشبهة اختلاف العلماء في صحة  
النكاح لكن بعد زواجه او قبل التفریق بينهما صحيح ولو ما قلنا لا يفتقر في صحة سكاحه الى محال لعدم  
الذي كورف زواجه او قبل التفریق بينهما صحيح ولو ما قلنا لا يفتقر في صحة سكاحه الى محال لعدم  
وتوقع الملاقاة لانه اعلم بان في نكاح صحيح ولو حكم بصحته أو بغيره لانه ما كرم برامه بقض حكمه ولو وطئها  
بعد الحكم بغيره لانه حد كما قاله المداودي وامتنع على الحاكم المالك بعد ذلك الحكم بصحته أما الوطء في  
نكاح بلا ولي ولا تمهود فانه بوجوب الحد جزماً لا تنقاه شبهة العلماء ثم أشار المصنف رحمه الله الى فاعله  
وهي أن من ملك الانشاء ملك الاقرار غالباً ومن لا دلي بقوله (ويقبل اقرار الولي) على موليته (بالنكاح)  
بعد ان وان لم توافق البالغة العاقله عليه (ان استعمل بالانشاء) وقت الاقرار بان كان مجبراً والزواج  
كفوا لان من ملك الانشاء ملك الاقرار غالباً كما مر (والا) بأن لم يكن مستقلاً بالانشاء النكاح وقت الاقرار  
لكنه غير مجبر (ولا) يقبل اقراره عليه الجزء عن الانشاء الا باذنها \* (تنبیه) \* يدخل في عبارة  
المصنف لولا الذي قدرته ما اذا استعمل بالانشاء وكان عند الاقرار غير مستقل كما لو كانت ثيباً وادعى انه  
زوجها حين كانت بكراً فانه لا يقبل قوله وان كان استعمل بالانشاء وعبارة المحرر يقبل اقرار الولي بالنكاح  
اذا كان مستقلاً بالانشاء قال السبكي وهو أحسن من تعبير المنهاج لان معناه وصف بذلك حين الاقرار ثم  
استثنى من عكس القاعدة المذكورة ما تضمنه قوله (ويقبل اقرار البالغة العاقله) الحرة ولو سلمه فاسقة  
بكراً كانت أوثناً (بالنكاح) من زوج صدقوا على ذلك ولو غير كفء (على الجديد) وأن كذب الولي  
والشاهدان ان عينتهما أو قال الولي ما رضيت اذا كان الزوج غير كفء لان النكاح حق الزوجين ثبت  
بصادقتهما كعبه من العقود ولا احتمال لبيان الولي والشاهدين وكذبهم ولا بد من تفصيلها الاقرار  
فتقول زوجتي منه وابي بحضرة تدلين ورضائي ان كانت ممن يعتبر رضاهان قبل سباني في الدعوى أنه يكفي  
اقرارها المماثل فيكون هنا كذلك أجب بأن ذلك محله في اقرارها الواقع في جواب الدعوى وما هنا في  
اقرارها المبتدأ ولو كان أحد الزوجين رقيقاً اشترط مع ذلك تصديق سيده كما بحثه الزركشي في الامتوماتها  
العبد فان لم يصدقها الزوج لم يحل لها أن تنكح غيره في الحال كما قاله الفقهاء اعتباراً بقوله في حق نفسها  
وطريق حلها أن يملكها كافي لمصلحة من الوكيل وغيره والقديم ان كانا غريبين ثبت النكاح والا  
طواب بالينة لسهولة التنازع القديم عدم القبول معلقاً وهو قضية كلام المصنف ومنهم من نفاه عن  
القديم وحله على الحكاية عن الغير وان أفترت لزواج والمجبر لا يحرفه قبل اقراره أو اقرارها أو السابق  
أو بطلان جميع الاحتمالات لا امام قال الزركشي والصواب تقديم السابق فان أقرها فلا راجح لتقديم  
اقرار المرأة لتعاق ذلك بيدنا وحقها ولو جهل فهل يتوقف أو يبطلان فيه أحتمالان لصاحب المطالب اه  
وينبغي أن يعلم باقرارها لانا تحتشاور مشككاً في المفسد والاصل عدمه ونقل في الاثر عن النخعي  
ترجيح سقوط مطلقاً لو ادعى نكاح امرأة وقد كثر اثبات العقد وسدته المرأة في فتاوى القاضي انه  
لا يجب عليه صدقها لان هذا اقرار باستدامة النكاح واستدامته تفكك عن الصداق \* (فرع) \* لو قالت  
امرأت مشيرة الى شخص هذا زوجي فسكت فسات وورثها ولو مات هولم ترثه وان قاله وهذه زوجتي  
فسكنت فسات وورثته وان مات لم يرثها على النص واعلم ان أسباب الولاية أربعة السبب الاول الابوة

وقد مرع فيه فقال (ولاب) ولاية الاجاز وهي (تزويج) ابنته (البكر صغيرة أو كبيرة) عاقلة أو  
 مجنونة ان لم يكن بينه وبينها عداوة ظاهرة (بغير اذنها) لخبر الدارقاني الذي أحق بنفسه ما من  
 ولها والبكر بزوجه أبوها ورواية مسلم والبكر يستأمرها أبوها حلت على النكاح ولانهم لم يمارس  
 الرجال بالوطء فيسئ شديدة الحياء أما إذا كان بينه وبينها عداوة ظاهرة فليس له تزويجها الا باذنها  
 بخلاف غير الظاهرة لان الولي يحتاط لمولته لحظف العار وغيره وعاب به حمل اطلاق الماوردي  
 والزواني الجواز \* (تنبيه) \* لتزويج الاب بغير اذنها شرط الاول أن لا يكون بينه وبينها عداوة  
 ظاهرة كما مر الثاني أن تزوجهما من كثرة الثالث أن تزوجهما بمهر مثلها الرابع أن يكون من نقد البلد  
 الخامس أن لا يكون الزوج معسر بالمهر السادس ان لا تزوجهما بين تنضر ربعا ثم رنه كالحى وشيخ هم  
 السابع أن لا يكون نذوجب عليها الحج فان الزوج قد يتعها ليكون الحج على التراخي ولها غرض في تعجيل  
 براعة فمما قاله ابن العماد وهل هذه الشروط المذكورة شرط لصحة النكاح بغير الاذن أو لجواز الاقدام  
 فقما فيه ما هو معتبر اهـ هذا وما هو معتبر اذ لا فائدة من صحة بغير الاذن أن لا يكون بينها وبينها عداوة  
 ظاهرة وأن يكون الزوج كفواً وأن يكون موسرا بحال المداق وابس هذا مفرعا على اعتبار كون البسار  
 معتبرا في المكفأة كما هو رأى مرجوح كما قاله الزركشي بل لانه يخصها حقها وما هذا ذلك شرط لجواز  
 الاقدام قال الولي العرائى وينبغي أن يعتبر في الاجبار أيضا انتفاء العداوة بينها وبين الزوج اهـ وانما  
 لم يعتبر ظهور العداوة هنا كما اعتبر ثم انما هو الفرق بين الزوج والولي المحبر بل قد يقال كما قال شيخنا انه  
 لا حاجة الى ما قاله لان انتفاء العداوة بينهما بين الولي يقتضى ان لا تزوجهما الا بمن يحصل له امانه فحافوا لصحة  
 لشقته عليها أما مجرد كراهته من غير ضرر فلا تؤثر لكن يكره لولها أن تزوجهما منه كما نص عليه في الام  
 (ويستحب استئذانها) أى البكر اذا كانت مكفأة لحديث مسلم السابق وتطبيبا لحاظها ما غير المكفأة  
 فلا إذن لها ريس استفهام المراهقة وأما لا تزوج الصغيرة حتى تبلغ والمستحب في الاستئذان ان يرسل  
 اليها نسوة ثقات يفتنن ما في نفسها والام بذلك أولى لانها تطالع على ما لا يطالع عليه غيرها (وابس له  
 تزويج ثيب) بالغه وان عادت بكارتها كما صرح به أبو خالف الطبري في شرح المفتاح (الا باذنها) لخبر  
 الدارقاني السابق وخبر لا تنكح الابن حتى تستأمره من رواء الترمذي وقال حسن صحيح ولانها  
 عرفت مقصود النكاح فلا تجبر بخلاف البكر (فان كانت) تلك الثيب (صغيرة) غير مجنونة وغير أمة  
 (لم تزوج) سواء احتملت الوطء أم لا (حق تبلى) لان اذن الصغيرة غير معتبر ما منع تزويجها الى البلوغ  
 أما المجنونة في تزوجهما الاب والجد عند عدمه قبل بلوغها للمصلحة كما سيأتى وأما الامة فليسيدها ان تزوجهما  
 وكذا الولي السيد عند المصلحة (والجد) أبو الاب وان علا (كالب عند عدمه) أو عدم أهلته فيها ذلك لان  
 له ولادة وعصوبة كالب ويزيد الجدر عليه في صورة واحدة وهي تولى طرفي العقد كما سيأتى بخلاف الاب  
 ووكيل الاب والجد كالب والجد لكن وكيل الجد لا يتولى الطرفين كما سيأتى (وسواء) في حصول الثبوت  
 واعتبار اذنها (ذات البكارة بوطء) في قبلها (حلال) كالنكاح (أحرام) كالزنا أو بوطء لا يوصف بهما  
 كشبهة كما شمله عبارة المحرر بقوله بالوطء الحلال أو غيره لان وطء الشبهة لا يوصف بحل ولا بحرم ولا  
 رق في ذلك بين أن يكون في نيم أو ينفقة (ولا أنزل والها بلاوطء) في القبل (كسقطاة) واحدة طمست  
 طول تغنيس وهو الكبر أو بأصبع ونحوه (في الاصح) وعبر في الروضة بالصحيح بل حكمهما حكم الابكار  
 منهم لم يمارس الرجال فيسئ على فباوتها وسبائهما والثاني انها كالتب فيبأذ كر وصححه المصنف في شرح  
 سلم لزوال العذرة وخروج بقيد الوطء في القبل الوطء في الدبر فانه لا أثر له على الصحيح لانهم لم يمارس  
 لرجال بالوطء في محل البكارة \* (تنبيه) \* قضية كلام المصنف كغيره ان البكر لو طمست في قبلها ولم تزل  
 كارتها بان كانت غوراء كسائر الابكار وهو كذلك كتطهيره الا في في التحليل على ما يأتي في نفسه وان كان



فضية تعليمهم عمارسة الرجال خلافة كيان قديته كذلك اذ ان التبدد كحيوان غير آدمي كفرد مع ان  
الوجه انه كالليب ولو شملت بلا بكرة فحكمه حكم الابكار كما حكى في زيادة الروضة عن الصمري وأقرا  
وتصدق المكافئة في دعوى البكرات وان كنت فاسقة قال ابن المقرئ بل لا يمن وكذا في دعوى الثيوبه قبل  
العقد وان لم تزوج ولا تسئل عن الوطء فان ادعت الثيوبه بعد العقد وقد زوجها الولي بقرا ذمتها لفظا  
فهو المصدق بمينته لما في تصديقها من ابطال النكاح بل لو شهدت أربع نسوة عند العقد لم يطل لجواز  
ازالتها بأصبع أو نحوه أو أنما خافت بدونها كما ذكر المالوردي والرواني وإن اقضى القاضي بخلافه  
(ومن على حاشية النسب كلخ ودم) لابوين أولاب وابن كل منهما (لأزوح صغيرة بحال) بكر كانت  
أو نساء غفلة أو مجنونة لاننا انما نتزوج بالاذن واذا نحنا غيره متبر (وتزوج الثيب) العاقلة (بالعنف بصريح  
الاذن) للاب أو غيره ولا يكفي سكوتها لحديث ليس للولي مع الثيب أمر روه أبو داود وغيره وقال البيهقي  
رواه ثقت ولو أذنت بلغنا التوبة بكل جازه على النص كما نقله في زيادة الروضة عن حكاية صاحب  
البيان لأن المعنى فيه واحد وان قال الرافعي الذين اقمناهم من الائمة لا يعدونه اذا لان نور كيل المرأة في  
النكاح باطل وزوجها من الاذن كرجوع الكل من الوكالة فان زوجها الولي بعد رجوعها وقبل علم  
لم يصح واذا انحصر بالاشارة المأمومة قال الأذرى والناهر الاكتفاء بكتمانها قال قول يمكن لها اشارة  
مفهومة ولا كتابة هل تكون في معنى الجنونة حتى يزوجه الاب والجدة اما كم دون غيرها أولا لانها  
عاقلة لم أر فيها شيئا وهل الاول أوجه وما قاله من الاكتفاء بكتب من الشارحة مفهومة طاهران نوت به الاذن  
كما قالوا كتابة الاخرس بالاطلاق كتابية على الاصح (ويكنى في البكر) البالغة العاقلة اذا استؤذنت في  
تزوجها من كف أو غيره (سكوتها في الاصح) وان بكت ولم تعلم ان ذلك اذن ظهر مسلم الاسم أحق  
بنفسها من ولها والبكر تستأمر واذا نحنا سكوتها فان بكت بصياح أو ضرب خذل لم يكف لأن ذلك يشهر  
به دم الرضا والثاني لابد من الزمان كلى الثيب (تنبيه) محل الخلاف في غير المحجر أما ما قال السكون كاف  
قلعا كما هو ظاهر اراد المصنف وصرح به الرواني وغيره ونخرج باستؤذنت مالو زوجت بحضرتهم مع  
سكوتها فإنه لا يكفي بل لابد منه من استدائها وعن كف أو غيره مالو استؤذنت في التزوج بدون المهر أصلا  
أو بأقل من مهر المثل أو بغير نقد البالد فسكتت فإنه لا يكفي سكوتها للعلقه بالمال كببيع ماله ولو استؤذنت  
في التزوج برجل غير معين فسكتت كفى فيه سكوتها بناء على انه لا بشرط تعيين الزوج في الاذن وهو  
الاصح ولو قال لها أيجوز أن أزوجه أو تأذين فقالت لم يجوز أو لم آذن كفى لأنه يشعر برضاها لأن قبل  
لو قال الخاطب أتزوجني لم يكن استيجابا فكان ينبغي أن يكون هنا كذلك أجيب بان العقد يعتبر فيه  
اللفظ فاعتبر فيه الجزم واذا بالبكر يكتفى فيه بالسكوت فكفى فيه ما ذكر مع جوابها ولو قالت رضيت بين  
رضيت به أي أو بمن اختارته أو بما يفعله أبي وهم في ذكر النكاح كفى لأن قامت رضيت ان رضيت  
أي أو رضيت بما تفعله أي فلا يكتفى لان الام لا تعقد ولان الصيغة الاولى صيغة تعايق وكذا لا يكتفى رضيت  
ان رضيت ابى الآن تريد رضيت بما يفعله فبكتي ولو أذنت بكري تزويجا بألف ثم استؤذنت كذلك  
بخمسائة فسكتت كان اذنان كان مهر مثلها كما يعلم مما مر وصرح به الباقر وتنبه به ابن المقرئ ثم  
سرع في السبب الثاني وهو العتق فقال (والعتق) وأريد به هنا من له الولاء يشمل عصيته وهو السبب  
الثالث لامن بأثر العتق فقط والسبب الرابع السلطان وأريد به هنا ما يشمل القاضي والمحقق  
وعصيته والسلطان (كالخن) فيما ذكر فيه (وأحق الاولياء) بالتزويج (أب) لان سائر الاولياء يدلون  
به كما قاله الرافعي ومراده الاغياب والا فالسلطان والمعتق وعصيته لا يدلون به (تمجد) أبواب (ثم أبوه)  
وان علا لاختصاص كل منهم عن سائر العصبات بالولادة مع مشاركتيه في العصبية (ثم الاخ لأبوين)

(هم) لابوين أولاب ثم ابن كل منهما وان سفل (ثم اسائر العصبية) من القرابة أي باقهم (كلارث) لان المأخذ فمهما واحد \* (تنبيهه) \* قوله كلارث متعلق بساترلان الابن يقدم في الميراث ولولا بانه هنا والجد في الارث بشارك الاخ وحناء يقدم عليه والشقيق في الارث يقدم قطعا على الاخ للاب وهما فيه خلاف كجيشه عليه قوله (ويقدم أخ لابوين على أخ لاب) وابن أخ لابوين على ابن أخ لاب وعم لابوين على عم لاب وابن عم لابوين على ابن عم لاب (في الاظهر) الجسد يدل زيادة القرب والشقيقة كلارث وعلى هذا لو غاب الشقيق لم يزوج الذي لاب بل السلطان وعلى التقديم هما وليان لان قرابة الام لا تدخل لها في النكاح فلا يرجم بخلاف الارث كولو كان له اعمان أحدهما خال وأجاب الاول بانه ابنس كل ما لا يفيد لا يرجم بدليل ان العم لابوين يقدم على العم للاب في الارث والعلم للام لا يرث \* (تنبيهه) \* لو قال يقدم مدل بأبوين على مدل باب لشم ما أدخلته في كلامه نعم لو كان ابناعم أحدهما لابوين والاخر لاب لكنه أخوها لهما فالثاني هو الولي لانه يدل بالجد والام والاول يدل بالجد والجدوة ولو كان ابنان عم أحدهما ابنا والاخر أخوها من الام فالابن هو المقدم لانه أقرب ولو كان ابناعم أحدهما معنق قدم المعنق ومنه يؤخذ انه لو كان المعنق ابن عم لاب والاخر شقيقا قدم الشقيق وبه صرح الباقي أو ابناعم أحدهما خال فمما سوله بخلاف قاله في زيادة الروضة وظاهر كلامه تسوية كل من غير الاب والجد من الاخ والعلم وابسا وهو كذلك وان توقف فيه الامام وجعل الولاية حقيقة للاب والجد فقط (ولا يزوج ابن) أمه وان علت (بينه) محضة خالفا لادعة النسالة والمر في لانه لا مشاركة بينهما في النسب اذا نسبها الى أبيه او نسب الابن الى أبيه فلا يعتني بدفع العار عن النسب فان قيل يدل للجهة قوله صلى الله عليه وسلم لما أراد ان يتزوج أم سلمة قال لابنها عرقم فزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم أجيب بأجوبة أحدها ان نكاحه صلى الله عليه وسلم لا يحتاج الى ولي وانما قال له صلى الله عليه وسلم ذلك استجابة لخاطره فانها ان عرقم أبي سلمة والى أرض الحبشة في السنة الثانية من الهجرة وزوجه صلى الله عليه وسلم بأم سلمة كان في السنة الرابعة وقيل كان سن عمر يوم توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم تسعين فانه ابن سعد وغيره وكان حينئذ طفلا فكيف يزوجها لانهما يتقدم صحة انه زوج وهو بالغ فيكون بينه وبينها ان كان من بني اعمامها ولم يكن لها ولي أقرب منه (فان كان ابن عم) لها أو اقربا من أخرى من وطء شبهة أو نكاح مجوس كما اذا كان نكاحا أو ابن أخها أو ابن عمها (أو معتقا) لها أو عاصب معتق لها (أو فاضيا) أو صككا أو وكيلان ولها كما قاله الماوردي (زوجيه) أي بما ذكر فلا تضره البتة لانها غير مفضية لمانعة فاذا وجد معها سبب آخر يقتضي الولاية لم يضره \* (تنبيهه) \* قوله ابن عم يفهم أنه لا يتصور أن يكون ابن عمها ابنا وليس مرادا بل يتصور بوطء الشبهة ونكاح المجوس ويتصور أيضا أن يكون ماسكا لها بان يكون مكاتبوا بأذن له سيده فيزوجها بالملك (فان لم يوجد) من الاولياء رجل (نسب زوج المعنق) الرجل (ثم عصبته) بحق الولاء سواء أكل المعنق ورجلا أم امرأة والترتيب هذا (كلارث) في ترتيبه ومربياته في بابيه فيقدم بعد عصبه المعنق معنق المعنق ثم عصبته وهكذا الحديث الولاء على كاحمة النسب ولان المعنق أخرجهما من الرق الى الحرية فاشبهه الاب في انزاجه لها الى الوجود ويستثنى من هذا التشبيه مسائل الاولى ان أبا المعنق أولى من جده وفي النسب يقدم الجد الثانية ان ابن المعنق يزوج ويقدم على أبي المعنق لان النكاح لا يرث في النسب لا يرث في النسب لانها بالبنوة اثالثة ان ابن الاخ يقدم على الجد بناء على تقديم والده الرابعة العلم يقدم على أبي الجد كما نص عليه في البويطي بخلاف النسب \* (تنبيهه) \* قوله المعنق قد يفهم ان هذا فيمن باشر المعنق فلو تزوج عتيق بجمرة الاصل وأنت بانية لا يرث زوجها موالى الاب وكلام الكفاية يقتضي أنه المذهب وهو الظاهر وان قال صاحب الاشراف التزويج لموالى الاب ثم أشار ما ذكره من ضابط من تزوج عتيقة



حكم قيل وينبغي انه لا يحرم مطلقا اذ اجوزنا التحكيم ولو قال المصنف اذا عضل الولي امكن ان أحصر وأحسن  
 لشمله لعصبة الممتنع كإذنته وهل السامعان تزوج بالولاية العامة أو بالنسبة الشرعية وجهان حكاهما  
 الامام ومن فوائده الخلاف انه لو أراد القاضي نكاح من غاب عنها وإيها ان قلنا بالولاية زوجها أحد نوابه  
 أو قاض آخر أو بالنسبة لم يجر ذلك وأنه لو كان لها وليان والأقرب غائبان قلنا بالولاية قدم عليه الحاضر  
 أو بالنسبة فلا وأفتى البغوي بالأول وكلام القاضي وغيره يقتضيه وصحح الامام في باب القضاء فيما اذا  
 تزوج للغيبة انه يزوج بقبالة اقتضتها الولاية وهذا الوجه (تنبيه) \* اقتصر المصنف هنا في تزويج الحاكم  
 على صورتين وذكر بعده انه يزوج عند غيبة الولي مسافة القصر وأحرامه وإرادته تزويج موليته ولا مسأوله  
 في الدرجة والجنونة والبالغة عند فقد المهر وقد جمع بعضهم المواضع التي يزوج فيها الحاكم في أبيات فقال

وزوج الحاكم في صورتين \* منفلومة تحكي عن فرد جواهر

عدم الولي وفقدته ونكاحه \* وكذلك غيبته مسافة قاصر

وكذلك انما عوجيس مانع \* أمة للمجور توارى القادر

أحرامه وتزويج عضله \* اسلام أم الفرع وهي أسكافر

فأهمل الناظم تزويج الجنونة البالغة وذكر انه يزوج عند انقضاء الولي وسبأى مانيه (واغما يحصل العضل)  
 من الولي (اذا دعت بالغا غائلا) رشيدة كانت أو سفهة (الى كف وامتنع) الولي من تزويجها لانه انما يجب  
 عليه تزويجها من كفوف فان دعت الى غيره كان له الامتناع لان له حقاً في الكفاءة ويؤخذ من التعليل انهم الو  
 دعت الى عتق أو يجهو بباله لزمه اجابتها فان امتنع كان عاضلا لاحق له في التمتع بخلاف ما اذا دعت  
 الى أبذم أو أعرس أو يجهو لانه يعزب بذلك وإيسر له الامتناع انقصان المهر أو لكونه من غير نقد الباد  
 اذا وضعت بذلك لان المهر محض حقها ولو امتنع من نكاحها في تزويج التعليل فعن بعض المتأخرين انه ان  
 امتنع للغروج من الخلاف أو لفق دليل الفهرم عنده فلا ثم عليه بل شباب على فصدته قال ابن شهبة وفي  
 تزويج الحاكم كما جئت في نظر لانه باعته لا بعد عاضلا اه وهذا ظاهر وفي زوائد الروضة لوطيات  
 التزويج برجل واحدة كفاءته وأنكر الولي رفع للقاضي فان ثبت كفاءته ألزمت تزويجها فان امتنع  
 زوجها به وان لم تثبت فلا ولا بد من ثبوت العضل عند الحاكم ليزوج بأن يعرض الولي والمطالب والمرأة  
 فيأمر الحاكم الولي بالتزويج فيمتنع منه أو يسكت أو تقام البينة عليه لنوا أو تعزز أو غيبة لا يزوج  
 فيها القاضي (تنبيه) \* اذا ظهرت حاجة الجنونة الى النكاح وامتنع الولي من تزويجها كان عاضلا  
 فترد على حصر المصنف العضل فيما ذكره (فلو عينت) مجبرة (كفاً وأراد الاب) أو الجدة المجر كفاً (غيره  
 فله ذلك في الإصح) لانه اكمل نظرا منها والثاني يلزمه اجابتها اعفاً فالها واختاره السبكي والمعتبر في غير  
 المجر من عنته سزا كما اقتضاه كلام الشنخين لان أصل تزويجها يتوقف على اذنها \* (تنبيه) \* قضية  
 الطلاق انها لو عينت كفاً بأكثر من مهر المثل فزوجها من كفء آخر جهر المثل انه بصح وبه صرح  
 الامام في كتاب الطلاق وحكاه عنه في الكفاية

\* (فصل) \* في موانع ولاية النكاح (لولاية تزويج) قن أو مدبر أو مكاتب أو مبعوض انقصه فامة البعض  
 قال البغوي في فتاويه لا تزوج أصلاً لان تزويجها بلا إذن مالك بعضه لا يجوز وباب التزويج منسوخ عليه  
 لوقه ولو جاز التزويج بآذنه لكونه المنيك بعضه لحارله أن يزوجها وأقره الاسنوي وغيره وقال الباقرني  
 هذا مخرج على أن السيد يزوج بالولاية فان قلنا بالاصح انه يزوج بالمثل زوجها به اه وهذا هو الظاهر  
 لان ملكه تام ولهذا يجب عليه الزكاة \* (تنبيه) \* أفهم نفية الولاية بجواز كون الرقيق وكبلاً وهو صحيح  
 في القبول دون الايجاب كما في الوكالة (و) لا (مبي)ناسب ولا يئنه (و) لا (مجنون) في حاله جنونه  
 المطلق وكذا ان تقطع جنونه كما صح في الروضة وان صحح الزايعي في الشرح الصغير انه لا يربل الولاية

أعدم تغييره وتعليق الركن الجوانب في المنفعة فيزوح الابد في زمن جنون الاقرب دون افاقته ولو افاق  
الجنون وبقي آثار الجبل كعدة شاق لم هذه ولايته في أحد وجهين قال المصنف له - له الاصح وحرم به في  
الانوار ولو قصر زمن الافاقة جدا فهي كالمعدم كما قاله الامام أو قصر زمن الجنون كيوم في سنة لم تغفل  
الولاية بل ينتظر افاقته كالانغماء (و) لا (يقتل النفس المبرم) وهو كبر السن (أو خجل) بضربك  
الموحدة ولما كان في العقل وقيل له بالاسكان مصدر ولا عرف في الجبل بين الاصلي والعارض  
لجزءه عن اختيار الاكفاء وفي معناه من شغلته الاستقام والاسلام عن ذلك فان قبيل سكوت الام ليس  
بأبعد من افاقته الملقى عليه فاذ الشارح الافاقة في الانغماء وجب أن ينتظر السكون لها وبقة - بمر عدم  
الانتظار يجوز أن يقال بزوجه السامان لا الابد كما في صورة الغيبة لا الالهية باقية وسدة الام المانعة  
من الدمار كالغيبه أجيب بأن الانغماء له أم يعرفه أهل الخبرة فعمل مردا بخلاف سكوت الام وان  
احتل زواله والقياس على صورة الغيبة ممنوع لان الغائب يقدر على التزوج معها ولا كذلك مع دوام  
الام المذكور (وكذا يجوز عابه بسفه) بأن بلغ غير رشيد أو بذرق ماله بعد رشده ثم سجر عليه لا ولاية  
له (على المذهب) لانه لا يلي أمر نفسه فغيره أولي والمعارض الثاني وجهان أحدهما هذا والثاني يلي  
لانه كمال الدمار في أمر النكاح وانما سجر عليه لحفظ ماله فان لم يسجر عابه قال الرافعي فبأنه ينبغي أن يزول  
ولايته وهو مقتضى كلام المصنف هذا كل روضة وهو المأمور وان حزم ابن أبي هريرة بالزوال واستثارة  
السبكر وفوكيل المحجور عابه بسفه في السكاح كوكيل الرقيق فيصح في القبول دون الإيجاب وخرج  
بالسفه المحجور عليه بفساد أو مرض فانه يلي السكاح نظاره وان سجر عليه ساق العير لا نقص فيه (ومنى كان  
الاقرب ببعض هذه الصفات) المساعة للولاية (فالولاية لا بعد) لخروج الاقرب من أن يكون وليا فاشبه  
المردوم وظاهر كلامه أنه لا فرق في ذلك بين النسب والولاء حتى لو أعتق شخص أمة ومات عن ابن صغير  
وأخ كانت الولاية للأخ وهو كذلك خلافا لما قال انه ان في الولاء لهذا كما تقدم في قوله العمولى عن الرافعي  
وصوبه الباقين فاب زوال المساع عادت الولاية كإبشير اليه لغلظة متى وكان ينبغي تأخير هذا عن ذكره  
الفسق واختلاف الدين لبعود اليهم أيضا فان الولاية تنتقل فيه الى الابد ولو زوج الابد فادعى الاقرب  
أنه زوج بعد تناوله قال الماوردي فلا اعتبار بهما والرجوع فيه الى قول الزوجين لان الاعتدال ما فلا يعقل  
فيه قول غيرهما وحزم فيما لو زوجه بعد تناوله الاقرب انه لا يصح سواء أعلم بذلك أم لم يعلم (والانغماء ان  
كان لا بدوم غالبا) كالحاصل بهيجان المرة المصغرة (المنظار افاقته) قلنا كالكالم (وان كان يدوم) يوما أو  
يومين أو (أباما انظار) أيضا على الاصح لانه قريب الزوال كالنوم (وقيل) لا تنتظر افاقته بل تنتقل  
(الولاية لا بعد) كالجنون والسكر بل تعدى في معنى الانغماء فان دعيت حاجتها الى السكاح في زمن الانغماء  
أو السكر فظاهر كلام الشنخين ان المالك لا يزوجه وهو كذلك وان قال المتولي يزوجه (ولا يفسد  
العمى) في ولاية التزويج (في الاصح) لحصول المقصود بالبحث والسماع والثاني يقدح لانه نقص يؤثر في  
الشهادة فاشبه الصبر وفرق الاول بان شهادته اعمادت لتدبر العمل الا ترى أنها تغفل فيما سئل قبل  
العمى اذ لم يمتح الى اشارة كإبشير ان شاء الله تعالى في بابها ويحيى خلاف الاعمى في الاخرس الفهم  
اعبده مراده بالاشارة التي لا يختص بفهمها الفاعلون ولا ريب انه ان كان كاتباً تكون الولاية له فيوكل  
بهم بل من يزوجه موليته أو يزوجه وهذا مراد الروضة بانه سوى بين الاشارة المفهمة والكتابة وأسماها ابن  
المقرى انما الى تزويجه الى ولايته ولا ريب أنه لا يزوجه لانها كاتبة كما مررت الاشارة الى ذلك (ولا ولاية  
لفاسق) غير الامام الاعظم مجبراً كان أولاد فاسق بشرب الخمر وأحيان بنفسه أولاً (على المذهب) بل  
تنتقل الولاية لا بعد لحديث لا سكاح الا بولي مرشد واما الشافعي في مسنده بسند صحيح وقال الامام أحمد  
انه أصح شيء في الباب ونقل ابن داود عن الشافعي في البويهي انه قال المراد بالارشاد في الحديث العدل

ولانه نقص يقدح في الشهادة فيمنع الولاية كلرق ولا يردس يد الامة لانه يرتج بالمالك لا بالولاية كما سوفي  
المستلذ طرف جمعها بعضهم ثلاث عشرة طريقة أشهرها على ما قاله الشيخان طريقة القوابن أحصهما عند  
الاكثرين ما قاله المصنف فكان ينبغي أن يسير بالظاهر والقول الثاني انه يلى وبه قال مالك وأبو حنيفة  
وجماعان لأن الفسقة لم يمنه وامن التزويج في عصر الاولين وصححه الشيخ عز الدين وعاله بان الوازع الطمعي  
أقوى من الوازع الشرعى وأقوى الغزالي بانه ان كان لوساب الولاية لا تنفقت ألقى كما ماسق ولى والا فلا  
قال ولا سبيل الى الفتوى بغيره اذا لم يفسق قد عم البلاد والعباد قال المصنف وهذا الذى قاله حسن وينبغي  
العمل به واختاره ابن الصلاح في فتاويه وقال الاذوى ليس هذا مخالفا لما مشهور عن العراقيين والنص  
والحديث بل ذلك عند وجود الحاك كالمريض العالم الامل وأما غيره من الجهلة والفساق فمكالمهم كما صرح  
به الأئمة في الوديعه وتوفى غيرها اه والوجه الحلاق المتن لان الحاك يرتج للضرورة وقضاؤه نافذ أما الامام  
الاعظم فلا يقدح فسقه لانه لا ينزل به فيرتج ببناته وبنات غيره بالولاية العامة فتجبما الشأن فعليه انما  
يرتج ببناته اذا لم يكن اهن ولى غيره كبنات غيره ويرتج الفاسق نفسه لان غايته أن يضر بها ويحتمل في حق  
نفسه ما لا يحتمل في حق غيره ولهذا يقبل اقراءه على نفسه ولا تقبل شهادته على غيره والفسق يتحقق  
بارتكاب كبيرة أو اصرار على صغيرة ولم تغلب طاعته على معاصيه ولا ينز من أن الفاسق لا يلى استسرام  
أن يكون الولي عدلا لان بينهما واسطة فان العدالة ملكة تحتمل على ملازمة النجوى والصبي اذا بلغ  
ولم يصد منه كبيرة ولم تحصل له تلك الملكة لا عدل ولا فاسق وقد نقل الامام والغزالي الاتفاق على ان المستور  
يلى وأثبت غيره ما فيه خلافا وأصحاب الحرف الذين يولون كارجح في الرضا القطع به بعد حكاية  
وجهين وحيث منعت ولاية الفاسق فقال البغوى اذا تاب وزوج في الحال وكذا ذكره الخوارزمي وذكر  
المتولى وغيره نحوه في العضل ووجه بان الشرط في ولى النكاح عدم الفسق لا قبول الشهادة المعتبر فيها  
العدالة المتقدم تعريفها والاستبراء انما يعتبر لقبول الشهادة وهذا هو المعتمد لانه بالتزويج في العضل زال  
مالاجله عصى وفسق قطعاً وتبوءه عن فسق آخر صار مستورا لعدالة وتقدم انه يرتج وقال ابن المقرئ  
لا يرتج في الحال بل لابد من الاستبراء قياساً على الشهادة (ويلى) على الاصح المنصوص (الكافر)  
الاصلى (الكافرة) الاسلامية ولو كانت عتيقة مسلم واختلف اعتقادهما فيرتج اليهودى نصرانية  
والنصرانى يهودية كالارث لغوله تعالى والذين كفروا بعضهم أولياء بعض وقضية التشبيع بالارث انه  
لا ولاية لحربى على ذميمة وبالعكس وأن المستأمن كالذى وهو كما قال شيخنا طاهر وصححه البلقينى ومركب  
الحرم المفسق في دينه من أولياء الكافرة كالفاسق عندنا فلا يرتج موليته بخلاف ما اذا لم يرتكب ذلك  
وان كان مستورا فبرتجها كما تقرر وفرقوا بين ولاية وشهادته حيث لا تقبل وان لم يرتكب ذلك بان الشهادة  
محق وولاية على الغير فلا يؤول لها الكافر والولى في التزويج كما رأى حفظ موليته يراعى حفظ نفسه أيضاً في  
شخصه ما ودفع العار عن النسب وصورة ولاية النصرانى على اليهودية أن يرتج نصرانى يهودية فيجبى له  
منها بنت فاذا بلغت شيرت بين دين أبيها وبين دين أمها فتختار دين أمها \* (تنبيه) \* طاهر كلامه انه لا فرق  
بين أن يكون زوج الكافرة كافراً أو مسلماً وهو كذلك لكن لا يرتج المسلم قاضيه بخلاف الزوج الكافر  
لأن نكاح الكفار صحيح وان صدر من قاضيه أم المردة فلا يلى مطلقاً الا على مسألة ولا مرددة ولا غيرهما  
لانقطاع الموالات بينهما وبين غيرهم ولا يرتج أمته بكلاً لا يرتج وأقهم كلام المصنف أن الكافر لا يلى مسلمة  
ولو كانت عتيقة كافر ولا مسلمة كافرة وهو كذلك لعدم الموالات بينهما نعم لولى السيد تزويج أمته الكافرة  
كالسيد الا متى بمان حكمه وللقاضى تزويج الكافرة عند تعذر الولي الخاص والمسلم نوكل نصرانى ونجوسى  
في قبول نصرانية لانهم ما يقبلان نكاحها لانفسهما لا في نكاح مسلمة اذ لا يجوز لهما نكاحها بحال بخلاف  
نوكلها ما في طلاقها لانه يجوز لهما طلاقها ويتصور بأن أسلمت كافرة بعد الدخول فطلقها وزوجها ثم أسلم

في العدة أما إذا لم يسلم في العدة فإنه يتبين إتمام بابت منه بالإسلام ولا إطلاق ولا صراحي ونحوه فوكيل مسلم في  
 نكاح كتابية لا في نكاح مجوسية ونحوها لأن المسلم لا يجوز له نكاحها بحال ولا معسر فوكيل المومنين  
 نكاح الأمة لأن المومنين أهل نكاحها في الجاهلية لم يتمكن في الحال لمعنى فيه فهو كونه أربع زوجات حرة  
 رجل ليقبل له نكاح امرأة وهذه المسائل قد مرأ كثيرا في كتاب الوكالة (واحرار أحد العائدين)  
 من ولي ولو حاكما أو زوج أو وكيل عن أحدهما (أو الزوج) نفسك ولو فاسدا (يمنع صحة النكاح)  
 الحديث المحرم لا ينكح ولا ينكح رواه مسلم والكاف بكسوره فيهما والبهاء مفتوحة في الأقل مضمومة  
 في الثاني (ولا ينقل) الاحرام (الولاية لا الأبعد) لأنه لا يلزم الولاية لبقاء الرشد والنفار وأما يمنع النكاح  
 كما يحرمه احرام الزوج أو الزوجة وقوله (في الأصح) يرجع لعقل الولاية فقط وإذا لم ينقلها (فيزوج  
 السلطان عند احرام الولي لا الأبعد) لأن تأثير الاحرام يمنع الانعقاد مع بقاء الولاية لبقاء الرشد والنفار  
 والثاني ينقل للأبعد كالجنون ورجح في المطالب \* (تنبيه) \* ظاهر كلامه أنه لا يرقى مدة الاحرام بين  
 طواها أو قصرها وكذلك وإن قال الامام والموتى وغيرهما أن ذلك ينقل في طواها إلى كافي الغيبة ولا يصح  
 نكاح المحرم لا يصح اذنه لعبداء الحلال في النكاح ولا اذنه المحرمة لعبداءه على الأصح في المجموع ومنه  
 إطلاق المصنف كل محرم حتى الامام والقاضي كقدرته في كلامه وبهم ما وجه أنه يصح لقوله لا ينكح ويجوز  
 أن ترف إلى المحرم زوجته التي عندها قبل احرامه وأن ترف المحرمة إلى زوجها الحلال والمحرم وينفقد  
 النكاح بشهادة المحرم لأنه ليس بمأذ ولا معقود عليه لكن الأولى أن لا يحضر وأصح رجعة لان الاستدامة  
 كلاما في دوام النكاح وقول المصنف في الزوجة قال الأدرعي كان ينبغي أن يقول أو أحد الزوجين  
 فإن الظاهر أنه لو أحرم أصبي باذن وإيه الحلال أو له بد باذن سيده الحلال فعد على ابنه أو عبده جبراً  
 حيث فواه أو بادن سابق لم يصح كما ذكره في الردة (قلت) أخذنا من الرافعي في الشرح (ولو أحرم الولي أو  
 الزوج) بعد فوكيله في التزويج (معدة فوكيله الحلال لم يصح) العقد (واقته أعلم) لأن الموكل لا يملكه ففرعه  
 أولى وأبداً الوكيل في النكاح فغير محض فكان انعقاده الموكل ولا ينهز الوكيل بإحرام موكله بعد  
 بعد النكاح ولو عقد الوكيل واختلاف الزوجان هل وقع قبل الاحرام أو بعده صدق مدعى الصحة بغيره لأن  
 الظاهر في العقود الصحة ولو وكل محرم حلالاً في تزويجه أو أدنت محرمه لوليها أن يزوجها أصح سواء  
 أقال كل تزويج به - د التحلل أم أطلق لأن الاحرام أعيا يمنع الانعقاد دون الأذن وإن شرط صدوق  
 العقد في الاحرام لم يصح التوكيل ولا الاذن ولو وكل حلال محرم ليوكل حلالاً في التزويج صح لأنه سفير  
 شخص قال الزركشي هذا إذا لم يقل له وكل عن نفسك فإن قال له ذلك ينبغي أنه لا يصح كما ذكرنا مثله فيما  
 إذا وكل الولي المرأة لتوكل عن نفسها من يزوجها قال شيخنا والأوجه الصحة ويفرق بأن المرأة ليست  
 أهلاً للتزويج أصلاً بخلاف المحرم فإنه في ذاته أهل لذلك وانما عرض له مانع يزول عن قرب اه لكن  
 كلام الزركشي مطابق فإن حل على أنه لم يقيد التزويج بحال الاحرام فما قاله شيخنا في الردة عليه صحيح وإن  
 حل على التقييد بحال الاحرام فما قاله الزركشي صحيح كما قال المحرم للحلال زوجتي حال احرامها فلم  
 يفتقر بينهما محل النزاع \* (فائدة) \* لو تزوج المصلي ناسياً للصلاة لم يفسد صلاته ونكاحه بخلاف المحرم  
 لو تزوج ناسياً للاحرام لم يصح نكاحه لأن - جارة المحرم غير صحيحة وعبارة المصلي صحيحة (ولو غاب) الولي  
 (الأقرب) نسباً أو ولاية (إلى مرحلتين) ولا وكيل له حاضر بالبلد أو دون مسافة القصر (زوج السلطان)  
 أي - سلطان بلدها أو نائبه لسلطان غيره بلدها ولا الأبعد على الأصح لأن الغائب ولي والتزويج  
 سق له فإذا قدر استيفاء منه نائب عنه الحاكم وقيل يزوج الأبعد كالجنون قال الشيخان والأولى للقاضي  
 أن يأنس بالأبعد أن يزوج أو يستأنس به فيزوج القاضي العروج من الخلاف (ودونهما) أي المرحلتين  
 (لا يزوج الإباذنه في الأصح) لقصر المسافة فيراجع فيحضر أو يوكل كلاً كان مقيماً والثاني يزوج أسلاً

تتضرر، فإِنَّ الكفء الرأغب كالمسافة العارضة وعلى الأول لو تعدد الوصول إليه لفتنة أو خوف جاز  
للسلمان أن يزوج بغير إذنه قال الروياني قال الأذري والناعم راهلو كان في البلد في سجن السلطان وتعدّد  
الوصول إليه أن القاضي يزوج ويرزوج القاضي أيضاً عن المفقود الذي لا يعرف مكانه ولا موته ولا حباه  
لتعدّد مكانها من جهة فاشبه ما إذا حصل هذا إلزام يحكم بوجوهه والأزوجه الأبعد والقاضي التعويل على  
دعواها غيبية ولها أوامرها خالية عن النكاح والعدالة العقود يرجع فيها إلى قول أرباب السكن يستحب  
إقامة البينة بذلك ولا يقبل فيها الاستشهاد فمطلع على باطن أحوالها قال الرافعي بعد ذكره استحباب  
إقامة البينة فعلى هذا الواجب في المطالبة ورأى القاضي التائب قول له ذلك وجهان أظهرهما أنه ذلك  
احتياطاً للأنسجة وله نفعها المتأخذ للغائب إن كان ممن لا يزوج الإباذن وعلى أنه لم يزوجها في  
الغيبية ومثل هذه الميّن التي لا تتعاقب بدعي ملهى واجبة أو مندوبة وجهان ويظهر الأول احتياطاً  
للابتضاع ولو زوجها الحاكم غيبية وإليه ما تمّ قدم وقال كثر زوجتها في الغيبة قدم نكاح الحاكم ويشاركه  
بأعبد الغائب الذين عليه يقدم ودعى به حيث يقدم ببيع المال بأن الحاكم كفى النكاح كولى آخر ولو كان  
له أو إيمان فزوج أحدهما في غيبة الآخر تمّ قدم ودعى ببقية كاف البينة ولو باع الوكيل ثم ادعى الموكل  
بقية فكذلك على الظاهر في النهاية فإن أقام الولي بينة بسبقه قدم نكاحه وسأى بقية التفصيل في الولي  
فماتى مثله هنا (وللعبد) موليته (التوكيل في التزويج) منها (بغير إذن) كما يزوجها بغير إذن  
لكن يسأل استثنائها ويكتفى سكوتها (ولا يشترط) في جواز توكيل المهر (تعيين الزوج) لا الوكيل  
(في الظاهر) لأنه يملك التعيين في التوكيل فهناك الإطلاق به كفى البيع وسائر التصرفات والثاني بشرط  
ذلك لا اختلاف الأغراض باختلاف الأزواج وليس للوكيل شفعة ندعو إلى حسن الاختيار وأجاب الأول  
بأن شفعة الولي يدعوه إلى أنه لا يוכל الأمن يبقى بظهور واختياره (وبحسب) حتماً (الوكيل) عند  
الإطلاق (فلا يزوج غيره) لأن الإطلاق مقيد بالكفء ولا كفء مع طيب أكفاءه فان زوج به لم يصح  
(وغير المهر) إن كونه خير أب أو جداً أو يكون ثيباً (إن قالت له وكل وكل) يتناول كلامه ثلاث صور الأولى  
قالت له زوج وكل فله الأمران جزأ الثانية قالت له وكل وسكنت عن التزوج فله التوكيل جزأ وظاهره  
أنه لا يزوج بنفسه وليس مراداً بل له ذلك الثالثة أذنت له في التوكيل ونهته عن التزوج بنفسه فله  
الأذن وليس مراداً بل الأذن باطن لأنها منعت الولي وردت التزوج إلى الوكيل الأجنبية فاشبه التفويض  
إليه ابتداء (وان) أذنت له في التزوج (ونتهه) من التوكيل (فلا) يוכל وثاني الأمر والبعوى  
اختلاف فيه علا بأنهم الأم الغائز زوج بالأذن ولم تأذن في تزويج الوكيل بل نهته عنه (وان قالت) له  
(زوجني) سأكتف عن التوكيل والنهي عنه (فله التوكيل في الأصح) لأنه بالأذن منصرف بالولاية  
فأشبه الوصي والقيم وهما في مكان من التوكيل بغير إذن بل هو أولى منهما لأنها مانان وهو ولاية  
بالشرع وأذن في التزوج شرط في صحة تصرفه وحصل والثاني لأنه لا ينصرف بالأذن فلا يוכל الإباذن  
كالوكيل وعلى الأول لا يشترط تعيين الزوج للوكيل فإن عينت في أذن الولي شخصاً وجب تعيينه  
للكيل في التوكيل والألم يصح النكاح وإن زوجها الوكيل من الميّن أمها فالان التفويض المطلق مع أن  
المطلوب معين فاسد وهذا كقولنا ولي الطفل للوكيل بيع ماله يدون ثمن المثل فباعه الوكيل بثمن المثل  
فانه لا يصح لنفسه أصح التفويض (ولو وكل) غير المهر (قبل استثنائها في النكاح لم يصح) التوكيل  
(على الصحيح) المنصوص لأنه لا يملك التزوج بنفسه حينئذ فكيف يוכל غيره والثاني يصح لأنه يزوجها  
بشرط الأذن فله تفويض ماله غيره \* (تبيينه) \* كان الأولى أن يقول قبل أذن إلا أن استثنائها بغير إذن  
لا عبرة به وقد يفهم كلامه أنها لو أذنت له ولم يعلم فوكل أنه لا يصح ويبنى كما قال الزركشي الصحة كالتصرف  
الفضولي وكان وكيلاً في نفس الإذن ولولم يكن لها ولي سوى الحاكم أمر رجس لا يزوجها قبل أن تأذن له



في تزويجها فزوجها ابا ذم اصب بناء على ان استنابة الحما كمن فذل معين كتحليف ومعاذ شهادته تقبرى  
بجري الاستخلاف ولو كانت للقاضي اذنت لاشي ان تزوجني فان عقل فزوجني هل يصح الاذن أولا الظاهر  
كما قال الزوكشي البعلان ولو وكل الجبر وجلا ثم زالت البكوة يوم عقل التزوج هل يتبطل الوكالة أولا لكن  
لا يزوج الا باذن الوجة الاول ولو ذل الوكيلة في النكاح تزوجني فلانة من فلان وكان فلان ولهم المسق  
أيها ثم انتقلت الولاية لاب أو قال له زوجها من أيها فان الاب وانتقلت الولاية للأخ مثلا هل الوكيل  
تزوجها ممن صار ويا الظاهر كما قال الزوكشي المص (وليقل وكيل الولي) للزوج (زوجك بنت فلان)  
أي زيد مثلا فيقبل \* (تنبيه) \* قضية قوله بنت فلان جواز الاقتضار على اسم الاب وبطله ان كانت حمزة  
بذ كر الاب والا فلا بد أن يذ كر صفها ويرفع نسبها الى أن يتقى الاشتراك كـ ابو نسيب من كلام  
الجرجاني (وليقل الولي لو وكيل الزوج زوجت بنتي ولانا) أي موكله (فبطل ووكيله قلت نكاحها)  
فان ترك لفظة لم يصح العقد كذا قال الزوج قبلت ولم يقل نكاحها أو تزويجها ومع ذلك ففعل الا كلفه  
بما ذكر في الاولى اذا علم الشهود والزوج الوكالة وفي الثانية اذا علمها الشهود والولي والاب يحتاج الوكيل الى  
النصر بـ (أيها) \* (تنبيه) \* فذهبهم قول المصنف فيقول انه لا يجوز تقديم القبول على الإيجاب كقول  
وكيل الزوج قبلت نكاح فلانة ملك فلان فيقول الولي زوجها له وليس مراد افان التي حزمه في الروضة  
الجواز وباقى ما يدل عليه (مروع) لو قال الولي لو وكيل الزوج زوجت بنتي فقال قبلت نكاحها موكلني لم  
يصح العقد لعدم التوافق فان قال قبلت نكاحها وسكت العقد له ولا يقع العقد للموكل بالدية بخلاف  
البيع لان الزوجين هنا ثمانية الثمن والمثل في البيع فلا بد من ذكرهما ولو ان البيع يرد على المال وهو  
يقبل النقل من شخص الى آخر فيجوز أن يقع للوكيل ثم ينتقل للموكل والنكاح يرد على البضع وهو لا يقبل  
العقد وانكار الموكل في نكاحه لا وكالة يعطل النكاح بالوكالة بخلاف البيع لوفوه للوكيل كما مر في كتاب  
الوكالة وليقل وكيل الولي لو وكيل الزوج زوجت فلانة فلا ما يقبل وكيل الزوج قبلت نكاحها له ولو قال وكيل  
الزوج قبلت نكاح فلانة ملك فلان فقال وكيل الولي زوجها فلانا صح لان تقديم القبول على الإيجاب باثر  
كما مر فان اقتصر وكيل الولي على قوله زوجها لم يصح كما لو تقدم على القبول ولو أراد الاب أن يقبل النكاح  
لابنه بالولاية فليقل له الولي زوجت فلانة بملكك فيقول الاب قبلت نكاحها لابني ولا يشترط في التوكيل  
قبول النكاح أو إيجابه ذكر المهر فان لم يذ كر الزوج فيه قدره ووكيله على من يكافئه بمهر المثل فادونه فان  
عقد بما فوقه صح بمهر المثل قياسا على ما مره في المخلع بخلافه في الأنوار من حزمه بعدم الصحة وان عقد  
وكيل الولي بدون ما قدره الولي صح بمهر المثل خلافا لما جرى عليه ابن المقرئ من عدم الصحة وان عقد  
وكيل الزوج باكثر مما أذن له فيه الزوج صح بمهر المثل على المذهب المصوص كما قاله الزوكشي خلافا لما في  
الأنوار من الحزم بعدم الصحة ولو قال الولي للوكيل زوجها بشرط رهن أو صمين بالمهر فلم يعتدل لم يعقد  
تزوجيه بخلاف ما لو قال زوجها أبكذا وخذبه رهنا أو كفيلا فزوجها ولم يعتدل فان العقد يصح كافي البيع  
فيها ولو وكاله أن يزوجه امرأ ولم يعين المرأ لم يصح التوكيل كافي الوكالة بشرط عدم بطله بل أولى بخلاف  
ما لو قال زوجتي من شئت فيصح لانه عام وما ذكره مطلق ودلالة العام على أفرادها ظاهرة بخلاف المطلق  
لادلاله على فرد بخلاف ما لو وكالت المرأة أو الولي فانه لا يشترط تعيين الزوج كما مر لما في الزام الزوج من  
الحقوق ولا كذلك انهي ولو قال شخص لا تزوجني فلانة بعيدك هذا مثلا ففعل صح وبطلته المرأة في أحد  
وجهين رجه الأذرى وهو قرض في أحد وجهين رجه الأذرى أيضا (وبلزم الجبر) وهو الاب أو الجدا  
بنصب الجبر مفعولا مقدما (تزوج) بالرفع على انه فاعل مؤخر (بجنونة) أطبق جنونها (بالغة) محتاجة  
ولو تيدالا كنسائها المهر والنفقة وربما كان جنونها الشدة الشبق (وبجنون) بالغ أطبق جنونه (ظهرت  
ساجته) للنكاح فظهر ورغبته فيه ما بدورانه حول النساء وتعلقه بهن أو بتوقع شفائه بالوطء بقول عبد بن

من الأطباء انه هو المصلحة المترتبة على ذلك فان تقطع جنونهما لم يزوجا حتى يطقا أو يأذنا معلوم أن ذلك في غير البكر وبشرط وقوع العقد في حال الإفاقة \* (تنبيه) \* لوقال المصنف يزوجان بكسر الحاء لكان أولى اذا لفرق بينهما وقول الشارح والحكمة في المخالفة بينهما أن تزويجهما يفيد المهر والنفقة وتزويجه بغيره أياهما بحسب ما وقع من وجود الحاجة كلف فهمه أو لا - برسخاني منه - بما قلناه واعتذر عن المصنف بأن البلوغ مظنة الاحتياج إلى النكاح ولهذا لم يقدّر الجنون بالبلوغ لدلالة الحاجة عليه وقيل إن ذلك مشتمل على النوع المسمى في المديع بالاجتماع وهو أن يحذف من أول الكلام ما أثبت آخره وعكسه فحذف ظهور الحاجة في الجنونة وأثبت البلوغ فيها وحذف البلوغ في الجنون وذكر الحاجة فيه فهو نظيره قوله تعالى فته تقاتل في سبيل الله أي مؤمنة وأخرى كافرة أي تقاتل في سبيل الشيطان ولا يخالف هذا قول المصنف الاتي وزوج الجنونة أب وجوده ان ظهرت مصلحة ولا تشترط الحاجة لان ذلك في جواز التزويج به وهذا في لزومه ولو احتاج بجنون لمن يخدمه وليس في تخارجه من يقوم بخدمة ومؤون النكاح أخف من شراء أمته ومؤنتها فانه تزوج نص عليه فان قيل الزوجة لا يلزمها خدمة زوجها وان وعدت وبما لا في أجيب بان طبعها يدعوها إلى خدمته والوازع الطبيعي أقوى من الشرع فقدم عليه و (لا يلزم الجبر تزويج (صغيره) (لا (صغيره) سواء أكانا عاقلين أم مجنونين لعدم الحاجة في الحال وسبق الكلام على الجواز والمراد بالصغيرة الصغيرة البكر فان الصغيرة النيب العاقلة لا تزوج بحال كامل (ويلازم الجبر) بالنصب وهو الاب والجد (وغیره ان تعين) كاخ واحد أو عم (اجابة) بالرفع (ملمسة التزويج) البالغة ان دعت إلى كفاء تحصيلها فان امتنع أم كالفاضي أو الشاهد اذا تعين عليه القضاء أو الشهادة وامتنع وقيل لا يلزمه الاجابة ولا يأتى لان الغرض يحصل بتزويج الحاكم (فان لم يتعين) غير الجبر (كانه) أشقاء أو اب (فسألت بعضهم) التزويج (لزوم الاجابة) اليه (في الاصح) ان لا يؤدي إلى التواكل فلا يلهو بها والثاني المنع لما كان بغيره وهما كالوجهين في الشهود اذا طلب من بعضهم أداء الشهادة وقضية الاول انه يصير بالامتناع عاضلا فيزوج السلطان فال الزكشي وهو مشكل اذ كيف يزوج مع وجود ولي آخر في درجة الممتنع والأقرب انه يزوج هنا باذنه وينبغي ضبط مدة المراجعة بمسافة القصر اه وما قاله مخالف للروضة وأصلها من أن السلطان انما يزوج عند امتناع الجميع وتقدم كيفية العضل فلا يتقدم مدة (واذا اجتمع أو اباه) من النسب (في درجة) ورتبة (كانه) أشقاء أو اب (أو أعما) كذلك وأذنت لكل منهم بانظراده أو قالت أذنت في فلان فمن شاء منكم فليزوجني منه (استنبأ أن يزوجهما أفقهم) بباب النكاح لانه أعلم بشرائعهم بعدهم أو رجعهم كجلى الروضة لانه أشق وأحرص على طلب الخطا (و) بعده (أسهم) لزيادة تجربته (رضاهم) أي رضا الباقي لانه أحوج للمصلحة لتجتمع الآراء ولا يتشوش بعضهم باسئنة نار بعض فان زوجها المفضل رضاهم بكشف صم ولا اعتراض الباقي أو بغير كفاء علم يصح حتى يجتمعوا واولو عينت بعد اطلاق الاذن واحدا لم يتعزل الباقي ولو أذنت لاحدهم لم يزوج غيره ولو قالت تزوجني اشترط اجتماعهم في الاصح أما أولياء العتق فيجب اجتماعهم في العقد ولو بوكالة نعم عصبه المعتق كالقارب (فان تشاحوا) بان قال كل منهم أنا أزوج ولم يرضوا واحدا منهم وقد أذنت لكل منهم واتحدوا لطلب (أقرع) بينهم وجوب باقعا للزواج فن خرجت قرعته وزوج ولا تنتقل الولاية للسلطان أما اذا تعدد الخاطب فانه يعتبر رضاه وان رضيت بالجميع أمر القاضي بتزويجهم من الاصل لهم أي بعد تعيينه ولو أذنت لجماعة من القضاة على أن يستقل كل منهم بتزويجها فتنازعوا فيمن يزوج قال الزكشي والظاهر انه لا يقرع لان كلامهم مأذونه في الانفراد ولا حظ له فيه فليبادر إلى التصرف ان شاء بخلاف الولي وأطلق ابن كنج ان الذي يقرع بين الأولياء هو السلطان وقال ابن داود يندب أن يقرع السلطان فان أقرع غيره جاز وهذا أوجه (فلو زوجها) بعد القرعة (غير من خرجت قرعته) وقد أذنت لكل منهم أن يزوجه (صح)

تزويجه (في الاصح) لا اذن فيه والثاني لا يصح ليكون للقرعة فائدة وأجاب الاول بان فانبتها فطلع  
 الزرع بينهم لا سبب الولاية عن لم يخرج له وخرج بقيد خروج القرعة لاحدهم ما لو يادرا أحدهم تزوج  
 مع النازع قبل القرعة وأنه يصح قلنا بلا كراهة لانه لم يوجد ما يميز حق الولاية به - يرد بقوله وقد اذنت  
 لكل منهم ما لو اذنت لاحدهم تزوج الا تخوفانه لا يصح قلنا كما مر (ولو) اذنت لهم في التزوج و (زوجها  
 أحدهم) أي الاولياء المستوفين في الدرجة (وإذا) وهو كفء (والا تخعرا) كذلك أو اذنت لاحدهم ان  
 يزوجهما من زيد ولا تخوان بزوجهما من عمرو وزوجهما أو وكل المبررج - لا يزوجهما الولي زيد والوكيل عمرا  
 أو وكل رجلين فزوجهما من كفاين فلهذه المسئلة خمسة أحوال - التسرع المصنف في أولها بوله (فان يعرف  
 السابق) منهما ما يبينه أو تصادق فيه وهو (الصحيح) وان دخل بها المسبوق والاخر باطل ثم شرع في ناسيا  
 بوله (وان وقع) أي التزويج بان (معاً) وتعدد الحاطب ثم شرع في ثالثها بوله (أو جهل السابق والمعية)  
 فيها (مباطلان) أما في الاولى فلان الجمع ممنوع وليس أحدهما أولى من الاخر فتعين بطلانها وأما في  
 الثانية ولانها ان وقع معاً تداوماً أو مرتباً فلا اطلاع على السابق منه - او اذا تعدوا مضاء العقد لعاذا  
 الاصل في الابضاع الحر مقتضى تحقق السبب المبيع فان اتحد الحاطب في الصورة الأولى بان أو جب كل من  
 الوليين له معاً صح ويقبل كل من الايجابين ويستحب في الصورة الثانية أن يقول القاضي فسخت السابق  
 منهما أو بامرهما أو أحدهما بالتطابق ليكون نكاحها بعد على يقين الصحة ويبت للقاضي هذه الولاية في  
 هذه الحالة لا ضرورة فله المتولى وغيره ثم شرع في رابعها بقوله (وكذا لو عرف سبق أحدهما) أي التزويج  
 (ولم يبين) بان أيس من تعيينه ولم ترج معرفته فمباطلان أيضاً (على المذهب) أما الثاني منهما فظاهر وأما  
 الاول فلهذا مضاه لعدم تعيينه والطريق الثاني قولان أحدهما هذا الثاني يخرج من نظائر المسئلة في  
 الجمعتين أنه يوقف الأمر حتى يبين فارجح معرفته وجب التوقف كما في الذخائر \* (تنبيه) \* ظاهر  
 كلام المصنف ان النكاحين يباعلان ظاهراً وباطناً فيما اذا علم السابق دون السابق وعند جهل السابق  
 والمعية قال الاذري وهو الذي اقتضاء كلام الشيخ أبي حامد وغيره والذي في الروضة ينبغي أن يقال الاصح  
 ان جرى صح من الحاكم فسخ باطلاً والا فلا لان المرأة لما لم يحصل لها العوض عاد إليها المعوض كالبايع  
 اذا أفلس المشتري بثمن سلعة عادت اليه بفسخ الحاكم ملكا ظاهراً وباطناً ثم شرع في خامسها بقوله  
 (ولو سبق معين ثم استبى) بالآخر (وجب التوقف حتى يتبين) السابق لجواز التذكرة لانا لم نحققنا صحة  
 العقد فلا يرتفع الايقين فيمتنعان منها فلا يحل لواحد منهما الاستمتاع بها ولا تتكح غيرهما الا يبينونها  
 منهما بان يطلقاها أو يموتا أو يبالغوا أحدهما ويعت الاخر وتقتضى هاتين موت أحدهما ولا باي  
 بطول ضررها كزوجة المفقود والذي انقطع دمه يعرض ونحوه فانها تصبر الى سن الياس مع الضرر  
 ولها طلب فسخ نكاحها في هذه الحالة لتضررها بسبب التوقف للاشكال كالعيب كما قاله الشنخ  
 في وائغ النكاح \* (تنبيه) \* هذا كله اذا كانا كما أن كما تقر فان كانا غير كفاين فنكاحهما  
 باطل أو أحدهما كفء فنكاحهما هو الصحيح وان تأخر وهو محمول على ما اذا لم يرضوا بكل منهما وحيث  
 قلنا بالتوقف فبان في مدته أحدهما وقف من تركته ميراث زوجة ان لم يكن له غيرهما والا فميراث من  
 الربع أو الثمن أو ماتت هي وقف ميراث زوج الى تبين الحال أو اصلاح ولا يطالب أحدهما بالآخر  
 للاشكال ولا يسبيل الى الزام مهرين ولا الى قسمته مهر علم ما وفيها اليتم بالانفقة وجهان أحدهما عند الامام  
 والغزالي لا لعدم التمكن والاصل البراءة وجبها ليس من جهتها وعند ابن كجب وغيره ثم ضرورة  
 العقد وعدم النشوز مع حبسها وكلام الرافعي في الشرح الصغير يقتضي ترجيح وهو المعتبر وليس في  
 الروضة كما صرحا تصرح بترجيح وعلى الوجوب يجوز عليهما فان تعين السابق منهما وقد انطلقا لم يرجع  
 الاخر عليه بما أنفق الا اذا أنفق باذن الحاكم كما صوبه الاسنوي وغيره وقال أبو عاصم العبادي يحتل

أن يقال إنما يرجع إذا اتفق بنسب أو ذن الحاكم وجمنا قطعاً من كج كذا في الروضة وأصلها أو جرى على  
 هذا ابن المنزلي ووجهه شجني بأن الأذن هنا بمعنى الزام واللازم للشخص لا يرجع به ومع هذا فالأوجه  
 الأول وما تقدم كله عند اعتراف الزوجين بالاشكال (فإن ادعى كل زوج) منهما عليهما أو أحدهما فقط  
 وكل كفو كمرأى وعند إسقاط الكفاءة (عليها بسبقه) أي سبق نكاحه معينا ولو عبر به كان أولى  
 (سمعت دعواهما بناء على الجدد وهو قبول اقارواها بالمشكاح) لئلا يتعلل دعاهما فإن لم يقبل  
 اقرارها لم نسمع إذا فائدة فيه وخرج بقوله بسبقه أي سبق نكاحه ما إذا ادعى عليهما أنتم أنتم سبق  
 أحداً المشكاحين فأنتم الآن نسمع أيضاً كالجزم به في الروضة كأصلها للجهل بالمدعى وقال النسبكي نص الام  
 يقتضي أنها تسمع للحاجة \* (تنبيه) \* قوله فإن ادعى كل زوج أي عليهما كما فسدرته وصرح به في  
 المحرر وبفهمه قول المصنف عليه وأخرج به دعوى كل من الزوجين على الآخر فلا تسمع لأن الحرية لا تدخل  
 تحت البدقائس في بدو واحد منها - مما يندعيه الآخر - كذا في المحرر على الغالب والأقل وجه لا تدخل  
 تحت البدقائس حيث لزوجة ما لا يخرج به أيضاً الدعوى على الولي وحكمه أن كان مجبراً سمعت ويحلف  
 وإن كانت كبيرة على الأصح والأقل أن اقراره لا يقبل ثم إن حلف فلا مدعى منهما تخلف الثيب أيضاً  
 بعد الدعوى عليها فإن نكحت حلف المدعى اليمين المردود وثبت نكاحه وكذا إن أقرت له ولا يفرح فيه  
 حام الولي (فإن أنكرت) عليها (حلفت) بضم أوله بخطه على نفي العلم لأن اليمين توجهت عليها  
 بسبب فعل غيرها ويستثنى من تخلفها ما لو كانت خرساً أو متهوئة أو صبية أو خرساً بعد التزويج  
 فليس عليها غير وبفسخ النكاح كما نقله الجوزي عن النص وأما اقرار الخرساء فسيأتي \* (تنبيه) \*  
 قضية كلامه الأكفائيين وأخذوه أحد وجهين قال به الفقهاء والوجه الثاني يجب لكل منهما يمين  
 وإن رضيا يمين واحدة وقوله قال البغوي وهو الوجه كبرجحه النسبكي ولو حلفها الحاضر فهل للعذاب  
 تخلفها أم يزدحق كل منهما من الآخر ولأن الواقعة واحدة وجهان أحدهما لا وهو مانع عليه الشافعي والعراقيون  
 ترجيح ماسر ومحل الخلاف إذا حلفت أم لا تعلم سبعة ولا تخرج العقدين فإن اقتصر على أنها لا تعلم  
 سبعة يمين الحلف الثاني وأجرى هذا الخلاف في كل خصمين بدعيان شيئاً واحداً إذا حلفت لهما بقي  
 الاشكال وفي بقاء الداعي والتخالف بينهما وجهان أحدهما لا وهو مانع عليه الشافعي والعراقيون  
 وغيرهم كما كما يجاعة منهم ابن الرزقة وصرح كغيره بغير بعاليه بطلان المشكاحين وثانيهما نعم وهو  
 مانع له الراعي عن الامام والتزاني لأنهما حلفت على نفي العلم بالسبق وهو لا ينافي جريان أحد  
 الدعين على الصفة والمتمنع انما هو ابتداء الداعي والتخالف بينهما من غير ربطا الدعوى بهما والأول  
 كما قال شجني أوجه فإن ردت عليهما اليمين خلفاً أو نكلاً بقي الاشكال وقياس ماسر عن ابن الرزقة أن  
 يقال فإن حلفاً أو نكلاً بطل نكاحهما كقولنا غرنا بالاشكال وبه صرح الجرجاني واقضاء كلام غيره  
 وجرى عليه شيخنا في شرحه على الجهة وإن حلف أحدهما اليمين المردود وثبت نكاحه وحلفان على  
 البت لأنهما يحلفان على فعل أنفسهما بخلاف المرأة كما مر (و) على الجدد أيضاً (إن أقرت) بالسبق  
 (لأحدهما ثبت نكاحه) منها باقرارها ويصح اقرار الخرساء وشبهها بالاشارة المفهومة بسبق نكاح  
 أحدهما والا فلا يصح ذلك ولا يمين عليهما أو الحال حال الاشكال (و) أما (سماع دعوى) الزوج  
 (الآخر) عليها (وتخلفها له) فإنه (ينبغي على القولين) السابقين في كتاب الاقرار (فحين) أي  
 في مسألة من (قال) في اقراره (هذا) المال (لزيد) لا (بل) هو (لعمرو) دخل بغير اعمرو  
 وهو من وضع المظاهر موضع المضمرة (إن قلنا نعم) أي بغيره وهو أظهر القولين هناك (فنعم) أي نسمع  
 الدعوى وله التخلف جاء أن تقر بغيره مهر المثل وإن لم يتصل له الزوجة فإن نكحت وحلف غرمت  
 له مهر مائتها وإن لم يتصل لهما فإن لم يحلف فلا غرم له عليها وإن أقرت لهما معافاهو لغو \* (فرعان) \*

أحدهما أنزله أحدهما الم سبق نكاحك أقروا بما لا تخبران اعترفت قبله سبق أحدهما أو الآخر  
أن يقره ما فلا تكون مقومة بسبق العقد الآخر تأمروا بالذي يترتب من سبق ولا لهما به وادعيا عليها  
الزوجية وفصل الفدر المنعاح البتة الحلف الجازم لكل منهما بأن تخاف أنهما يفت زواجه ولا  
يكفي الحلف على نفي العلم بالسابق ويجوز له إذا لم يقره لم يقره وعدم العلم يجوز له الحلف الجازم ثم  
نمرع في تولى طرف عقد النكاح الذي يقوده البدر عن الأب فقال (ولو تولى) جد (طرف عقد تزويج  
بنت ابنه بغير إباحة الآخر صح في الأصح) لقوة ولايته كالبيع والشأني لا يصح لأن خطاب الإنسان مع  
نفسه لا ينافي تمامه وتغير كل نكاح لا يحضره أربعة هو سطح رواه البيهقي والدارقطني (تنبيه) \* للمسئلة  
كما قال المصنف في نكح التنيب شروط الأول أن لا يكون أبوالولد من أهل الولاية وأن يكون ابن الابن  
مجهورا عليه وأن تكون بنت الابن يكر أو محنونة فاستفيد من الشرط الثالث أن يكون الجد يبرأ  
وبه صرح الماوردي وغيره من العراقيين فلا يجوز في بنت ابنه التنيب البالغة العاقلة وهو وارد على  
اطلاق المصنف ولا بد من إيجاب وقبول كالبيع وأولى وقيل يكفي الإيجاب بشرط صاحب الاستفتاء  
وابن معين في التنيب أن يقره ولو قبلت بالو أو نكحها فلنكره الم يصح قال الزركشي وينبغي طرده في  
البيع ونحوه اهـ وهذا كما لا يخفى رأى مرجوح \* (مروغ) \* من لا ولي له إلا أباكم إذا تزوجها  
لجنون ونصب من يقبل ويرتجها منه وبالله كس فإنه يصح منه على ذلك الزركشي وفي البصر لو أراد أباكم  
تزوج محنونة فجنون لا يصح والقياس أنه لا يتولى العارفين ولا يعتدل على المذهب غيره ولا ملام تزويج  
بنت أخيه بإبائه البالغ ولابن العم تزويج بنت عمه بإبائه البالغ على المذهب فيه ما لا يلزم بوجود تولى العارفين فإن  
زوجها أحدهما بإبائه العاقل لم يصح لأنه نكاح لم يحضره أربعة وليس له قوة الجردودة وعليه قال البيهقي  
الأقرب أنه لا يتم الصبر إلى إجماع الذي يقبل بل يقبل له أبوه وأباكم بزوجه منه كالولي إذا أراد أن  
يتزوج مواليته ولو تولى العارفين في تزويج عبد بامته إن قيل له إيجابه صح والأدلة والأصح إيس له ذلك  
(ولا يزوج ابن العم) ونحوه كمنعق وعبدته (نفسه) وحيد لا يتولى طرفي العقد (بل بزوجه ابن عم)  
له شقيق أولاد (في درجته) بأن كان مساويا له فيما إذا كان ابن العم شقيقا وله إباحة أحدهما شقيق  
والآخر لاب زوجه منه الأول هذا إن وجد (فإن فقد) من في درجته محسنا أو محسنا كأن كان ابن عم  
شقيقا أو محسنا آخر لاب (القاضي) أي قاضي بالدها لا قاضي بأبيه بزوجه في الأصح بالولاية العامة ولا تنتقل  
الولاية للأب بعد ولوقالت لابن عمها أو لعنتها أو زوجتي من نفسها زوجة القاضي بهذا الأدن كما هو به في الرضا  
نحوه لا بالمصوبه الباقية لأن قالت زوجتي من شئت أو زوجتي (ولو أراد القاضي نكاح من لا ولي لها)  
مختص به نفسه أو مولي به قبوله له (زوجته من فوقه) كالسلمان أرم هو مثله (من الولاية) في بلده  
أو غيره اهـ إذا كانت الزوجة في عمل ذلك القاضي (أو خليفته) لأن حكمه نافذ عليه وقبوله نقل عن ابن  
يحيى البلخي القاضي أنه يتولا بنفسه وقبوله حين كان قاضيا بدشق قال السبكي وهو من غرائبه ويعبر  
اختلاف في تزويج القاضي الإمام الأعظم ومجهوده فبزوجها منه القاضي بالولاية كإيجاد خليفته القاضي  
من القاضي (وكما لا يجوز لو أحد) غير الجذ (تولى العارفين لا يجوز أن يوكل وكبلا في أحدهما)  
ويتولى الطرف الآخر (أو وكيلين فيهما) أي واحد من الإيجاب وآخر في القبول فينبغي له أن يجوز (في  
الأصح) لا يفعل وكبلا كقوله بجذ في تزويج خليفته القاضي له لأن تصرفه بالولاية والشأني يجوز  
لا عقاده بأربعة \* (تنبيه) \* مقتضى تعليمهم أن الجرد ولوكل وكبلا في تولى العارفين يجوز له تعاطيه وقضية  
كلام ابن الرفعة المص وهو المعتبر كما قاله شيخنا إذ لا يلزم من جواز فعل الشخص لشيء جواز توكله به نعم  
لو وكل وكيلين في ذلك صح  
\* (فصل) \* في الكفاءة المتبر في النكاح دفع المأثر وليست شرط في صحة النكاح بل هي حق للمرأة أو الولي

فلهما السقاطا واحدة إذا (زوجها الولي) المنفرد كالب أو عم (غير كفء برضاها أو) زوجها (بعض  
 الاولياء المستوين) كالخوف أو عم (برضاها أو رضا الباقي) ممن في درجته غير كفء يصح التزويج لان  
 الكفاءة حقها وحق الاولياء كما مر فان رضوا بسقاطها فلا اعتراض عليهم واحتج به في الام بان النبي صلى  
 الله عليه وسلم تزوج بنته من غيره ولا أحد يكافئه قال السبكي الا ان يقال ان ذلك جاز للضرورة لاجل نساها  
 وما حصل من الذرية الطاهرة كما جاز لا دم صلى الله عليه وسلم تزوج بنته من بنه اهـ وأمر النبي صلى الله عليه  
 وسلم فاطمة بنت ذبس وهي قرشية بنسكاح اسماء وهو مولى للنبي صلى الله عليه وسلم فطلق عليه وفي الدارقطني  
 أن أخذت عبد الرحمن بن جوف وهي هالة كانت تحت بلال وهو مولى للصديق رضي الله تعالى عنه وفي  
 الصحيح ان المقداد رضي الله تعالى عنه تزوج ضباعة بنت الزبير بن عبد المطالب وكانت قرشية والمقداد  
 ليس بقرشي وفيهما أيضا ان أباحذيفة زوج سالمولا لابنة أخيه الوليد بن عتبة فان قبل مولى فربس  
 أ كفاء لهم أوجب بأن الجهور على المنع كما نقله في زيادة الروضة \* (تنبيه) \* نمل قوله برضاها ما اذا كانت  
 حية واستؤذنت من غير كفء فسكنت وهو المذهب وسواء في ذلك الرشد والسفاهة كما صرح به في الوسيط  
 فادارت سفاهة بغير كفء صح وان كانت مجبورا علم الان الحرجا لها في المال خاصة فلا ينفاهر لسفاهها  
 أنزهة واستثنى شارح النجيز كفاءة الاسلام فلا تسقط بالرضا لقوله تعالى ولا تنكحوا المشركين حتى  
 يؤمنوا ويكرها تزويج من غير كفء برضاها كما قاله المتولي وان نكحها الاذعى ومن الفاسق رضاها كما قاله  
 الشيخ هز الدين الا أن يكون يخاف من فاحشة أو ربه فتوقله المستوين زيادة بيان لان كلام الأصحاب يقتضي  
 ان الابد لا يكون وليا مع الاقرب ويدل ذلك قول المصنف رحمه الله تعالى (ولو زوجها الاقرب) غير كفء  
 (برضاها فليس للابعد اعتراض) اذ لاحق له الا ان في التزويج لكن قال السبكي لو قبل انه ولي لانه قريب  
 الا أن الاقرب يقدم عليه في الاستحسان لم يعمد وحديث لا بد من قيد المستوين يخرج الابد فان قيل الابد  
 وان لم يكن له ولاية لكنه يلحقه عار النسبة فلم لا يشترط رضا أوجب بان القرابة تنشركثيرا فيشق اعتبار  
 رضاهم ولا ضابطا يوقف عنده فالوجه قصره على الاقربين (ولو زوجها احدثهم) أي المستوين (به) أي  
 غير المكفوء (برضاها دون رضاهم) أي باقي المستوين (لم يصح) التزويج به لان لهم حقا في الكفاءة فاعتبر  
 رضاهم كرضا المرأة \* (تنبيه) \* يستثنى من اطلاقه ما لو زوجها بمن به جب أو عنه برضاها فانه يصح ولا  
 يعتبر رضا الباقي بذلك وما لو رضوا تزويجا بغير كفء ثم خالعهما الزوج ثم زوجها احدثهم به برضاها دون  
 رضا الباقي فانه يصح كالموقفية كلام الروضة وحزم به ابن المقرئ لرضاهم به أولا وان خالف في ذلك صاحب  
 الافرار وفي معنى المختار الفاسخ والمطلق رجعي اذا أعاد زوجته بعد البتة والمطلق قبل الدخول (وفي قول)  
 نص عليه في الاملاء (يصح ولهم الفسخ) لان الفسخ يقتضي ان يؤولا البطلان كالواشترى معيها (ويجوز  
 الفولان في تزويج الاب) أو الجد (بكرامة غير كفء أو بالغته غير كفء) وقوله (بغير رضاها) قيد في بالغته  
 (في الاظهر) التزويج المذكور (باطل) لانه على خلاف الغيبة لان ولي المال لا يصح تصرفه بغير الغيبة  
 فولي البضع أولى (وفي قول يصح ولا بالغته ان الجار) في الحال (وللاغيرة) أيضا (اذا بلغت) لما مر  
 ويجوز اختلاف الذي ذكره المصنف في تزويج غير المجبر اذا أذنت في التزويج مطلقا (ولو طلبت من لاولي  
 لها) خاصة (أن يزوجه السلطان) أو نائبه (بغير كفء ففعل لم يصح) تزويجه به (في الاصح) لانه نائب المسلمين  
 وله سم حقا في الكفاءة فالنائب يصح كالولي الخاص وصححه الباقي وقال ان ما صححه المصنف ليس بمعتمد  
 وليس للشافعي نص شاهد له ولا وجه له فان قيل يدل ذلك خبر فاطمة بنت قيس السابق أوجب بأنه ليس فيه  
 أنه صلى الله عليه وسلم زوجها اسماء بل أشار عليها به ولا يدرى من زوجها فيجوز أن يكون زوجها ولي خاص  
 برضاها ولو كان لها ولي ولكن زوجها السلطان انميته أو عضله أو احرامه فلا تزويج الا من كفء وقطع لانه نائب  
 عنه في النصف فلا يصح ذلك مع عدم اذنه ولو كان الولي حاصرا وفيه مانع من فسق ونحوه وليس بعده الا

الامام وزوج المسلمين من غير كثر برضاها فظاهر اطلاقهم طرد الوجهين ولما اعتبر الكفاءة في النكاح  
 وهي الفقه والمال والهمزة في المساواة والتعادل وشرا أمر يوجب عدمه ما شرع في بيان افعال (وخصه  
 الكفاءة) أي الصفات المعتبرة في المعتبرة في الزوج خمسة أوها (سلامة من العيوب المنبهة للعيوب) في  
 النكاح وسباني في بابها في به بعضها بكون وجذام أو برص ليس كمالا لسلامة عنها لان النفس قد انفجرت  
 من به بعض ما يتخلل به ما قصود النكاح ولو كان به عيب أيضا فلا كفاءة لاختلاف العيان ككرتقاء ونجس  
 أو اتقاء كبرص وبرص وان كان ما به أكثر وأخفى لان الانسان يعاف من غير ما لا يراه من نفسه  
 \* (تنبية) \* استثنى البعوى والحوار في العنة لعدم تحققها فلا ينظر اليها في الكفاءة وجري على ذلك  
 الاستوى وابن المقرئ قال الشبان وفي تعليق الشيخ أبي حامد وغيره النسوة يدها بين غيرها وإطلاق  
 الجمهور يوافق له وهذا هو المذهب ودوره بان الأحكام تبني على الظاهر ولا تنوقف على التحقيق وما أطاعة  
 المصنف من اشتراط السلامة من هذه العيوب وعلى عمومها بالنسبة إلى المرأة أما بالنسبة إلى الولي فيعتبر في  
 حقه الجور والجذام والبرص لا الحب والعنة وألحق الرادي بالعيوب الخمسة العيوب المفردة كالموتى  
 والتمنع وتشوه الصورة وقال هي تجمع الكفاءة عندى به قال بعض الأصحاب واختاره الصبري وهذا  
 من خلاف المذهب قال الزركشي والتقى من العيوب ما يعتبر في الزوجين خاصة دوابهم - ما فاسد الأبرص  
 كف من أبوه سليم ذكره الهروي في الأشراف والأوجه انه ليس كقوله الا انه اعتبر به (و) ثانيها (حرية  
 فالرقيق) كالأبغ والوكاتما (ليس كما حو) ولوعتبه لانها تعتبر به وتنشأ بسبب النطق والهداخير  
 برقة ساعة تمت زوجه او كان عددا كإسباني وأيس الرقيق كقوله بعضه كما في الكفاية عن الدخائر وهل  
 البعض كقوله اقال في البحران استويا وأزادت حرمة كان كما لها والأول (والعقيق) كقوله أمية (وليس  
 كما حو أصلية) لانه عنها وليس من مس الرق أحد آبائه أو أباقرب كما خلافه والرق في الامهات لا يؤثر  
 كقوله زوائد الروضة انه المعلوم من كلامهم وصرح به في البيان خلافا لما يجهل الراعي في التأثير وواقعه ابن  
 الرفعة قال السبكي وما حزم به المصنف من كون العقيق ايس كما حو أصلية لا يساعده عليه عرف ولا دليل  
 فيبقى التوقف به وقد رأينا كثيرا من ذلك في هذا الزمان ان يكون من مس الرق أو مس أحد آبائه أمهات كغير  
 أو مس كما كبير لو المراد منه بغيره يفتخر به وهي حرة لاصل وذ كرتوه الباقين (و) ثالثها (نسب)  
 بالنسب المرأة إلى من أشرف به بالمعاري من ينسب لزوج البه لان العرب تفتخر بالنسب أتم الانتحار  
 والاعتبار في النسب بالآباء (فالبحري) أما وان كانت أمه عربية (ليس كف عن ربة) أما وان كانت أمه أعجمية  
 لان الله اصطفى العرب على غيرهم (ولا) أي وأيس (غير قرشي) من العرب مكانا (قرشبة) لخبره و  
 قرشوا لا تقدموه هاروا الشاذلي بلاغا (ولا) أي وأيس (غيره شجر ومطالي) كما لها (كبي جبرئيل  
 ونوفل وان كانا نحو بن لهائهم لخبر مسلم ان الله اصطفى من العرب كلته واصطفى من كلته قرشوا واصطفى  
 من قرش بن هاشم \* (تنبية) \* اقتضى كلامه أمرين أحدهما ان المطالي كف له أمية وعكسه وهو  
 كذلك لخبر البخاري نحن وبنو المطالب شي واحد ومجمله اذا لم تكن شريفة أما الشريفة ولا يكادها الا  
 شريفة والشرف مختص بأولاد الحسن والحسين رضي الله تعالى عنهم وعن أبيهم ما نسبته على ذلك ابن  
 ظهيرة ومجمله أيضا في الحرة ولو نسب هاشم أو مطالي أمة فأنت منه بنت فهي مملوكة كمالا أمها حرة تزوجها  
 من رقيق ومن دنى النسب كإسباني والامراتاني أن غير قرش من العرب بعضهم أ كفاء بعض وقوله الراعي  
 عن جاعة وقال في زيادة الروضة انه مقتضى كلام الإكثيرين قال الراعي ومقتضى اعتبار النسب في الجهم  
 اعتباره في غير قرش من العرب وقال المساردي في الحاروي واختلاف أصحاب أبي غير قرش فالبحريون  
 يقولون بانهم اكفاء والبغداديون يقولون بالتفاضل فتفضل بغير على ربيعة وعدنان على قحطان اعتبارا  
 بالقرية منه صلى الله عليه وسلم وهذا كما قال شيخنا هو الوجه اذ أقل مراتب غير قرش من العرب ان

يكونوا كذا في المهادن كالجهم ذال الفارقي والمراد بالعربي من ينسب الى بعض القبائل وأما أهل الحضرة فمن  
ضبط نفسه منهم فكمالعرب والاذمكالجهم (والادح اعتبار) الشرف (النسب في الجهم كالعرب)  
قياسا عليهم فانهم أفضل من القبيلة المأدوية أنه عليه الصلاة والسلام قال لو كان الدين مع ملقا بالثر يا  
ينذوله رجال من فارس وبنو اسرائيل أفضل من القبيلة اسلفهم وكثرة الانبياء فيهم قاله الماوردي والثاني  
لا يعتبر فيهم لم لانهم لا يعتبرون بحفظ الانساب ولا بدو فروعها بخلاف العرب وقال الاذري انه الصواب نقله  
ومعنى وبسط ذلك والاعتبار بالاب كمررت الاشارة اليه في غير أولاد بنت النبي صلى الله عليه وسلم فلا أثر  
للأم وان كانت رقيقة ولا يكتفى من أسلم أو أسلم أحد أجداده الاقربين اقدم منه في الاسلام فن أسلم بنفسه  
ليس كفا لمن هو أب أو أكثر في الاسلام ومن له أبوان في الاسلام ليس كفا لمن هو ثلاثة أبناء فيه فان  
قيل قضية هذا ان من أسلم بنفسه من الصحابة رضى الله تعالى عنهم لا يكون كفا لثلاث التابعين وهذا  
زلل وكيف لا يكون كفا لهن وهم أفضل الامة أجيب بأنه لا مانع من ذلك لان المنظر في الاتي لا يمنع أن  
يكون ابن عمير الشريف أفضل من ابن الشريف وليس كفا له (د) وابعها (عطف) وهي الذين  
والصلاح والكف عمالا يعمل (فابن فاسق كف عفيفة) لقيام الدليل على عدم المساواة قال تعالى  
أفمن كان أو من كان فاسقا لا يستويون وقال تعالى الزاني لا ينكح الزانية الاية هكذا استدلت به اتين  
الايتين وفيه نظر لان الاولى في حق الكافر والمؤمن والثانية منسوخة والمبتدع مع السنة كالفسق مع  
العفيفة كإفلاحة عن الرديان واقرأ \* (تنبيه) \* انهم كلام المصنف أمور أحدها انه لا فرق في اعتبار  
هذا الوصف بين المسلمين والكفار حتى لا يكون الكافر الفاسق في دينه كفا للعفيفة في دينها به صرح  
ابن الرفعة ثانيه ان الفاسق كفؤ لفاسقة معالقا وهو كذلك وان قال في المهادن الذي يضبط عند زيادة الفسق  
أو اختلاف نوعه عدم الاكتفاء بحرف العيوب قال ولا شك ان الفسق بالقتل والسكر ليس في تعدد المفسدة  
والنفرة كالعقوق وترك الصلاة ونحوها ثالثها ان غير الفاسق كفؤ لها سواء فيه العدل والمستور وبه  
صرح الامام وابن الصلاح رابعها ان الفسق والعفاف يعتبر في الزوجين لاني آباؤهما وسباى الكلام على  
ذلك (و) خامسها (حرفة) وهي كمال الزمخشري في فائقة بكسر الحاء صناعة يرتزق منها سميت بذلك لانه  
يتصرف اليها (فصاحب حرفة ذنبه) بالهزم من الدناءة وضبطها الامام بما دلت ملاسته على انحطاط المروءة  
وسقوط النفس كمالاسة القاذورات (ليس كفؤا رفع منه) واستدل لذلك بقوله تعالى والله فضل بعضكم  
على بعض في الرزق أي في سببه فبعضهم يصل اليه بغير راحة وبعضهم بذل ومشقة بقوله تعالى قالوا  
أنؤمن لك واتبعك الارذلون قال المفسرون كانوا طاعة ولم يشكروا عليهم هذه التسمية (فكلم وسجام  
وحارس وراع وقيم الحسام) ونحوهم ككائنات (ليس كفؤا بتخياط) والظاهر أن هؤلاء كفلاء بعضهم  
بعض ولم يؤمن تعرض لذلك (ولا تخياط بنت ناجر أو) بنت (براز) والظاهر أن كلامها كفؤا لا تخرو لم أر  
أيضا من ذكره (ولاهما) أي الناجر والبراز (بنت عالم) بنت (فاض) نظر العرف في ذلك وصرح به  
ابن أبي هريرة بان من أبوها برز أو عا لا يكافئها من أبوه سجام أو بيطار أو دباغ قال الاذري وإذا  
نظرت الى حرف الاب فقياسه انفار الى حرف الام أيضا فان ابن المغيرة أو الجلمية ونحوها ينبغي أن لا يكون  
كفؤا لمن ليست أمها كذلك لانه نقص في العرف وعلاؤه والاوجه عدم التقار الى الام قال في الروضة  
وذكري الحلية أنه تراعى المادة في الحرف والصنائع فان الزراعة في بعض البلاد أولى من التجارة وفي  
بعضها بالعكس اه وذكري في البحر نحوه أيضا وجرم به الماوردي وينبغي كما قال الاذري الاخذ به قال  
الاذري وعلى اعتبار ما ذكر في الكتاب ينبغي أن تكون العسيرة بالعالم الصالح أو المستوردون الفاسق  
وأما القاضي فان كان أهلا فعلم وزيادة وان كان غير أهل كما هو كثير وغالب في القضاة في زماننا نجد  
الواحد منهم كقريب العهد بالاسلام في النظر اليه انظر اه بل ينبغي أن لا يتوقف في مثل ذلك قال في



الأنوار وإذا شك في الشرف والذم أو في الشريف والافتقار أو في الدنيا والآخرة فالرجوع عادة إلى  
 والحرفة الدينية والفسق في الآباء قال الشيخان يشبه أن يكون حال من كان أبوه صاحب حرفة دينية  
 أو مشهورا بالمسقى مع من أبوه عادل كما ذكرنا فيمن أسلم بنفسه مع من أبوه مسلم قال الرافعي والحق  
 أن يجعل الطرف في حق الآباء دينيا وسيرة وحرفة من غير النسب فإن تفاخرا بالآباء هي التي بدور عليها أمر  
 النسب ونقل الاستنوى عن الهروي في إشرافه أنه لا أثر لما ذكره إلا برص وبه صرح جماعة منهم  
 القاسمي أبو الملبب والمأوردى والرويان والأوجه اعتباره كما تقدم في ولد البرص أيضا فإن قيل  
 كيف بعد الرعي من الحرف الدينية مع أنهم ساسة الأنبياء في ابتداء أمرهم أجيب بأنه لا يلزم من ذلك  
 كونه مسقطا عنهم ألا ترى أن فقد الكتابة في حقهم عليه الصلاة والسلام مجزأة تكون صفة  
 مدح في حقهم وفي حق غيره ليست كذلك وما تقدم في المتن من غير في الكفاية جزأ وأشار إليه الخلاف  
 منها بقوله (والأصح أن يسألوا بعينه) في خصال الكفاية لأن المال ظل زائل وحال حائل ومال مائل  
 ولا ينفجر به أهل المروآت والبصائر والثاني يعتبر لانه إذا كان معسر لم ينفق على الولد وتضرر هي بفقته  
 عليه الحق المعسر واستدل به بقوله صلى الله عليه وسلم أماما عاوية فضع لولاه لأماله وقال الأذري أنه  
 المذهب المصوص الأرجح دليل لا رتبة لا دسما ذلك نعم على الأول ولو زوج الولي بالإجبار معسر يظهر المال لم  
 يصح التزويج كحرمات الأشاوة البس وبس هذا مبني على اعتبار اليسار كما قاله الزكشي بل لأنه يحتمل  
 حقها فهو كتزويجها بغير كف ولا يعتبر أيضا الجمال والبلد ولا السلامة من عيب آخر فنظر كالأصمى  
 والقطع وتشوه الصوت وان اعتبرها الرافعي وجميع في زيادة الروضة تكون الجاهل كقوله العلامة وروح  
 الرويان أنه غير كفولها واختاره السبكي ورد على تصحيح الروضة بأن المصنف يرى اعتبار العلم في الأب  
 فاعتباره في نفس المرأة أولى اه وهذا متعين ولذلك أسقط ابن المقرئ ما في الروضة من روضه قال في زيادة  
 الروضة وليس البخل والكرم والمول والقصر معتبرا قال الأذري وفيما إذا أقرط القصر في الرجل نظر  
 وينبغي أن لا يجوز للأب تزويج ابنته من هو كذلك فإنه ممنوع من تزويجها المرأة اه \* (فائدة) \* قال الأمام  
 والعزالي شرف النسب من ثلاث جهات أحدها الانتماء إلى شجرة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا  
 يعادله شيء الثانية الانتماء إلى العلماء فانهم ورثة الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين وثالثهم ربه  
 الله تعالى فلهذا الملة المحمدية والثالثة الانتماء إلى أهل الإصلاح المشهور والتقوى قال الله تعالى وكان  
 أبوهما صالحا فالأول أصبر بالانتماء إلى عظماء الدنيا والعلامة للمستولين على الزنا وبان تفاخر  
 الناس بهم قال الرافعي وكلام النقلة لا يساعدان عليه في عظماء الدنيا قال في المهمات وكيف لا يعتبر  
 الانتماء إليهم وأقل مراتب الأسرة أي ونحوها أن تكون كالحرفة وذو الحرفة الدينية لا يكفي  
 النبوة \* (فرع) \* المجهور عليه بطله هو كفول للرسالة أولا لأنها تنصرف غالباً بالاجر على الزوج  
 فيه فنظر قاله الزكشي والأوجه كما قال شيخنا الثاني وقد جمع بعضهم خصال الكفاية في بيت فقال

نسب ودين صنعت حرية \* فقد العيوب وفي اليسار تردد

(و) (الأصح أن بعض الخصال) المعبرة في الكفاية (لا يقابل ببعض) أي لا تعتبر بقصة بفضيلة ولا تزوج  
 حرة عجمية برفيق عربي ولا ساجية من العيوب دينية بتعيب فبمنع خلافة فاسقة ببدعة عفيف (وليس له) أي  
 الأب (تزوج ابنة الصغيرة) لا تتلاءم خوف العنة المعبر في تكاثرها بخلاف المجنون يجوز تزويجها  
 بشرطه (وكذا عينة) بعيب ثبت الخيار كالبصاة لا يزوجها (على المذهب) لأنه خلاف العينة وفي  
 قول يصح ويثبت له الخيار إذا بلغ وقطع بعضهم بالباطل أن في تزويجها الرقعة والغرباء لأنه يثبت ما في  
 بضع لا يستفاد به بخلاف تزويج الصغيرة بمجربا وان زوج المجنون أو الصغيرة بمجربا أو عينا أو رقعة أو  
 الصغيرة بهم أو أعمى أو أذراع وجهان صحيح منهما الباقيين وغيره عدم العينة في صورة المجنون والصغير

ونقلوه عن نص الام لانه انما تزوجها بالمصلحة ولا مصلحة لهما في ذلك بل فيه ضرر عليهما وقضية كلام الجمهور في الكلام على الكفافة تصحح الصحة في صورة الصغيرة لانها انما تزوجها بالاجبار من الكفافة وكل من هؤلاء كفؤ فالأخذ في هذه ومقابلتها مختلف وهذا هو الظاهر كما مررت الاشارة الى بعضه لكن ينبغي أن يحرم عليه ذلك كما يؤخذ من سائر شروط الاجبار (ويجوز) للاب أن يزوج الصغير (من) لا تنكأه بباقي الخصال) المعتبرة في الكفافة كنسب وحققة لان الرجل لا يعير بافتراض من لا تنكأه نعم ثبت الخيار اذا بلغ كإفضاء كلام الشرح والروضة هنا وان نازع في ذلك الاذرى فقد صرح به أول الخيار حيث قال اولوزوج الصغير من لا تنكأه وصححه أنه الخيار اذا بلغ والثاني لا يصح ذلك لانه قد لا يكون فيه غبطة

\* (فصل) \* في تزويج المحجور عليه (لا يزوج) على المذهب المنصوص وقول الجمهور (يجنون) ولا يخلو وهو من في عقله خلل قال في البحر ولا يرسم (صغير) لانه لا يحتاج اليه في الحال وبعد البلوغ لا يدري كيف الامر بخلاف الصغير العاقل كما سيأتي فان الظاهر حاجته اليه بعد البلوغ (وكذا) لا يزوج مجنون ومجنون ومبرسم (كبير) أطبق جنونه ثم استثنى منه قوله (اللاحقة) للنكاح حاصلة حالا كان ظاهر رغبته في النساء بدورانه حواله وتعلقه بهن أو ما لا كتوقع شفائه باستفراغ ماله بعد شهادة عدلين من الأطباء بذلك أو بان يحتاج الى من يتقدمه ويتعهد له ولا يجد في محارمه من يحصل به ذلك وتكون مؤنة النكاح أخف من ثمن جارية وتقدم استئصال الرائي والجواب عنه (فواحدة) بالنسب أي يزوجه الاب ثم الجد ثم السلطان دون سائر العصبات كولاية المال واحدة ويجوز الرفع أي فواحدة يتزوجها \* (تنبيه) \* ظاهر كلام الروضة ان الوصي لا يزوجه فالباقي في بعضه نص الام لكن في الشامل في الوصايا ما يقتضي انه يزوجه والسفيه من حاجتها قال وهو الاقرب في الفقه لانه ولي المال والادوية الاول وانما وجب الاقتصار على واحدة لاندفاع الحاجة فان لم تعفه المرأة الواحدة لم يباحصل به الاغفاف كما قاله الاسنوي وأشار اليه الرافعي في الكلام على السفيه وفد لا تكفي الواحدة أيضا للخدمة فبراد بحسب الحاجة وهذا ان بلغ مجنونا فان بلغ رشيدا ثم جن بنى على عود الولاية الى الاب ان قلنا تعود وهو الاصح وزوجه الاب ثم الجد والافخاذ كم فان كان جنونه متفطعا لم يزوج حتى يفيق ويأذن ويشترط وقوع العقد في حال افاقته فلوجن قبله بطل اذنه وهل يشترط مراجعة الاقرب في تزويج السلطان فيه الخلاف الاتي في المجنونة وتقدم أنه يلزم المبر تزويج مجنون ظهرت حاجته مع مزيد بيان (وله) أي الولي من أب وجد لو فور شفقتهما وان لم يتقدم لهما ذكر وقد صرح به في المحرر لا وصي وقاض (تزوج صغير عاقل) غير موصوح (أكثر من واحدة) ولو أربعا ان رآه الولي مصلحة لان تزويجه بالمصلحة وقد تقتضى ذلك أما الصغير الموصوح ففي تزويجه اختلاف في الصغير المجنون قاله الجويني (وتزوج المجنونة أب أوجد) لانه لا يرجى لها حاله تسنأذن فيها اولهما ولاية الاجبار في الجملة (ان ظهرت مصلحة في تزويجها) ولا تشترط الحاجة قطعا لافادتها المهر والنفقة بخلاف المجنون (وسواء) في جوار التزويج (صغير وكبيرة تب وبكر) حيث قبل البلوغ او بعد لماسر وتقدم أنه يلزم المبر تزويج مجنونة بالغة محتاجة (فان لم يكن) للمجنونة (أب أوجد لم تزوج في صغرها) اذا اجبار لغيرهما ولا حاجة لها في الحال (فان بلغت زوجها السلطان في الاصح) المنصوص كما يلي ماله الكسب بمراجعة أقاربها نداء تطيب القلوبهم ولأنهم أعرف بمصلحتها ومن هذا قال المتولي براسع الجميع حتى الاخ والعم للادم والتحال وقبل يجب المراجعة قال وعليه براسع الاقرب فالأقرب من الاولياء لو لم يكن جنون والثاني يزوجه الاقرب باذن السلطان لقيامه مقام اذنها وتزوج (للحاجة) للنكاح بظهور علامة شهورتها أو توقع شفائها بقول عدلين من الأطباء لان تزويجها يقع اجبارا وغير الاب والجد لا يملك الاجبار وانما يصار اليه للعاجة النزلة منزلة الضرورة

(الاصح) كتوفر المؤن فلا يزوجه الدائم (في الاصح) الماسر والثاني تم كالأب والجد قال ابن الزوجة  
وهو الاصح وإذا انفقت المذونة بعد تزويجها الانحساب لها لان التزويج لها كالحكم لها وعليها (ومن  
يجر عليه) حسا (بفسه) بان يذرى مائه أو يحكم كمن بلغ غيبا ولم يجبر عليه وهو السفية الممهل (لا يستقل  
بسكاح) ثلاثين مائه في مؤن السكاح ولا بد من مراجعة الولي كمال (بل) بمسكن بأذن وليه) لانه مكاتب  
صحيح العسارة وانما يجبر عليه حفظا للماله وقد قال المصنف بالاذن وان قبل نيه بالاذن غير صحيح فلو كان  
نكاحه كذلك أوجب بان المقصود من الجبر عليه حفظا لماله دون نكاحه ولهذا لا يصح منه إزالة المكاتب  
الأول بأذن ولا بغير اذن بالهبة والعلة في ويصح منه إزالة النكاح بالطلاق أمان يذره بعد رده ولم يشل  
به تحريمكم فتصرفه ما دعى الاصح ويسمى أيضا سفيا له ولا والمعتق في المجهور عليه ظهور الامارة لا قوله  
المستحتاج (أو قبل له الولي) بانه كحاشائي لانه من مكاتب صحيح العسارة والاذن ولا يراى اذنى واحدة لانه اما  
روح الحاجة السكاح وهي تدفع بواحدة فان لم تقف زيد ما يحمله به الاعفاف كما صرفي المجهور والمراد  
بالولي حمالا ثم الجدان بلغ سفيا او القاصي أو منصرفه ان بلغ رشيدا ثم طرأ السفية كما صح في زيادة  
الروضة وظاهر ان الوصي لا يلي التزويج وبه أفنى ابن الصلاح لكن صرح الرافعي في باب الوصايا بانه يلي  
التمزيج بعد الجرد قبل التحاكم وحده من الروضة ثم صح من زيادته هذا لانه لا يزوجه قال الصيقل  
وغيره وقد نص الشافعي رضي الله تعالى عنه على كل من المقاتلي وابس بائنة خلاف نص ابن نمير على انه  
يزوجه بمحمول على وصي وقوس اليه التزويج (فأذن) له الولي (وعين امرأة) بشخصها أو نوعها كزوج  
دلالة أو من بى ولان (لم ينكح غيرها) لان الاذن مقصور عليها فلا ينكح غيرها وان ساوتها في المهر أو  
نقصت عنها قال ابن أبي الميم ويبنى حله على ما اذ الحقة معارم فيها أموالو كانت خير من العينة لسبب احوالها  
وديسا ودنم لها وروضة ديني العدة قلعا كزوجين مهر انكح بدونه اه وهذا ظاهر (وليسكنها) أي  
المهينة (مهر المثل) أي بقدر ماله المأذون فيه شرعا (أو أقل) لانه حصل لنفسه خيرا (فان زاد) على مهر المثل  
(المشهور رخصة السكاح) لان خال الصداق لا يفسد السكاح والثاني وهو يخرج انه باطل للحاجة وقيل على الاول  
يكون (مهر المثل) أي بقدره من المسمى المعين مما عينه الولي بان قال له أو مهر من هذا مهر منه زائد على  
مهر المثل ويأمر الزائد لانه تبرع من سفية وقال ابن الصباغ الفياض بخلاف المسمى ووجوب مهر المثل  
أي في الزمة اه والمشهور الاول ولا يباحه ما سياتي من انه لو نكح اطفال بقول مهر المثل أو انكح بها  
لا ريب له أو ريبه بكر ابل اذن بدونه فسد المسمى وصح السكاح بمهر المثل لان السفية تصرف في ماله وتقدر  
الاعاء على الزائد بخلاف الولي (ولو قال) له الولي (انكح بألف) وقعا (ولم يعين امرأة) ولا في ذلك (نكح) بالاف  
من الاف ومهر مثلها لان الزيادة على اذن الولي أو مهر المسكوة ممنوعة فاذا نكح امرأة بألف وهو أكثر  
من مهر مثلها صح السكاح بمهر المثل ولعل الزائد لانه تبرع وتبرعه لا يصح فان كان ادا مهر مثلها أو أقل منه صح  
السكاح بالمسمى قال الاذرى وهو ظاهر في رشيد فرضيت بالمسمى دون غيرها وان نكح باكثر من ألف بطل ان  
كان الاف أقل من مهر مثلها الا لاذن في الزائد والدلالة قد مضى في الاصح بمهر المثل وان نكح بأقل من ألف  
نظرت ان كان الاف مهر مثلها أو أقل صح بالمسمى أو أكثر منه مهر المثل ان نكح باكثر منه والاف بالمسمى  
(ولو أطلق الاذن) بأن قال انكح ولم يعين امرأة ولا قدر (فالاصح) المصوص في الام (صحة) كالأذن السيد  
له بدنه في السكاح بكفي الاطلاق والثاني لا يصح بل لا بد من تعيين المهر والمرأة والقبيلة والام يؤمن أن ينكح  
شريفة ويستغرق مهر مثلها اياه ودفع هذا بقوله (وينكح بمهر المثل) وأقل لانه المأذون به (من تلق به) ولو  
نكح شريفة يستغرق مهر مثلها اياه لم يصح كما اختاره الامام وخزم به العزالي ولا ترجح في الروضة واصلها  
وهل لولي تزويج صغير أو مجنون وامرأة شريفة يستغرق مهرها ماله لم يتعرضوا له قال في المهمات في أوائل  
الصداق والقياس أن باقى فيه هذا الطلاق اه وما ذكره من القياس منه كما قال ابن شعبة في الجنون

لاستواء مع السفه لان كمال متهايز زوج للعاجلة والحاجة فتدفع بدون الشريفة وأما الصغير العاقل فغير  
منجبه فيه فانه يزوج بالمصلحة ولهذا يزوج ثلاث وأربع ولا يجوز ذلك في السفه والمجنون بحيث رأى الولي  
المصلحة في تزويجه الشريف فينبغي جواز حصول المصلحة بذلك \* (تنبية) \* فذو كمال المصنف المستقلة  
ثلاث حالات وهي ما اذا عين امرأته فقط أو مهوراً فقط أو أطلق وأهمل رابعاً وهو ما اذا عين المرأة وقدر المهر  
بان قال انكح فلانة بالف والحكم فيه انه ان كان مهر مثلها أقل منه بطل الاذن فلا يصح النكاح وان قال  
لنكحني تبعاً للاذن لا بدعى القياس صحة بهر المثل كالمقبل له الولي بزيادة عليه وان كان مثله أو أكثر منه صح  
الاذن وحيث قد انكح بأكثر من ألف ومهر مثلها أكثر منه أيضاً بطل النكاح أو نكح بالاثني عشر صح به أو  
بأكثر منه ومهر مثلها ألف صح بالالف وسقطت الزيادة وبمادونه صح النكاح به وان قال له انكح من  
سنت بمائتين لم يصح الاذن لا بدعى القياس بالساكنة وان اذن للسفيه في النكاح لم يفد ذلك جواز التوكيل  
لانه لم يرفع الحجر الا عن مباشرته وانقر به بالنكاح اذ لم ياذن فيه وليه باطل لانه لا يستقل بالانشاء ويقارن صحة  
اقرار المرأة بان اقراره بقوت ما لا اقراره بصحته واذا كان كثير المثل في شري جارية لانه أصح له اذ لا يفد  
اعتاقه فان تبرم بها أبداً ولا كمال المثل في بان يزوجه على الندر يوجب ثلاثاً فطلقهن على ما قاله القاضي  
أو اثنتين فيطلقهما على ما قاله البندنجي وفهم الروي بان تعدد الزوجة ليس مراداً من ذلك بقوله فيه  
وجهان أحدهما بان في ثلاث مرات والثاني مرتين وما قاله ظاهر والارجه من وجهيه الاول فيمكنه في ثلاث  
مرات ولومن زوجة واحدة وظاهر كلامهم أنه لا بد من ابتداء ويغني كفاي المهمات جواز الامرين كفاي  
الاعفاف ويتعين ما فيه المصلحة (فان قيل له) أي للسفيه (ولي) أي النكاح (اشترط اذنه) أي السفه (في  
الاصح) لانه لو كاف فلا بد من اذنه والثاني لا يشترط لان النكاح من مصلحة وعلى الولي رعايتها فاذا عرف  
حاجته زوجة كما يكسوه ويطلعهم (و) انما (يقول) له الولي نكاح امرأة تليق به (بهز المثل) فأقل (فان زاد)  
عليه (صح النكاح بهز المثل) وتسقط الزيادة لنهر صحتها (وفي قول يبطل) كما لو اشترى له بأكثر من ثمن  
المثل (ولو نكح السفه) المحجور عليه (بلاذن) من وليه أو الحاكم عند استئذان الولي غير مصلحة (فبطل)  
كالمصلحة الولي وتعدت مراجعة السلطان كفاي البيع ونحوه ويفرق بينهما كما قال ابن الرقعة  
اذا لم يفته الى خوف العنف والا فصح نكاحه وهو أولى من المرأة في المفازة لا تتجدد (فان) قلنا لا يطلانه  
(وطي) فيه رشيدة (لم يلزمه شيء) أما الحد فلا خلاف للشبهة وان أتت بولد لحقه وأما المهر فعلى الصحيح  
وان انفك عنه الحجر لانها اسلمته على يدها فصارت كالواشترى شيئاً أو أتت له لاضمان عليه ولا يضر جهاتها  
بجعله لتمكينها نفسها مع تقدم ادنهم لتفريقها بترك البحث عنه وهذا في الظاهر أما في الباطن فلها  
عليه مهر المثل كائن على في الام \* (تنبية) \* محل عدم لزوم المهر اذا وطئها مختارة كاختضاء التعليل  
السابق فسلو وطئها نائمة أو مكروهة فالأوجه كما قال شيخنا وجوه وقد صرح به الماوردي في المكروهة  
وخرج برشيدة التي قدرتها في كلامه المحجور عليها بسفه أو صبا أو جنون فلها عليه مهر المثل اذ لا أثر  
لتمكينها كالمصنف في قولنا وانفك عنه أو أتت له المصنف في قولنا وفي المحجور عليها بسفه ومثلها الصغيرة  
والمجنونة فان قيل لو قال سفيه لا سخر اقطع يدي فقطعها لم يلزمه شيء فكان القياس أن لا يجيب له شيء  
كسائر الانكاحات البدنية وهذا قال الاذري اني لم أر هذا التقييد لغير المصنف وأحسبه من تصرفه  
أجيب بأن البضع محلي تصرف الولي فكان اذنها في اتلافه غير معتبر بخلاف قطع البدن ونحوها وقول  
الاسنوي ينبغي أن تكون المزوجة بالاجبار كالسفيه فانه لا تنصير من قبلها فانها لم تأذن والتمكين  
واجب عليها ممنوع اذ لا يجب عليها التمكن حيث قد (وقيل) يلزمه (مهر مثل) لئلا يتخلوا الوطء عن عقر أو  
عقوبة (وقيل أقل من قول) لان به يتدفع الخلق المذكور (ومن حجر عليه بفاس يصح نكاحه) لصحة عبارته  
وذمته وهذا وان قدمه المصنف في كتاب المسكن كقصد هنيئان مؤنة فقال (ووثن النكاح) المتجدد

على الخبر من مهر ونفقة وغيرهما (في كسبه) بعد الخبر وبعد النكاح (لا فبها -) لتعاق حق العروا  
بما في يده فان لم يكن له كسب ففي ذمته الى ذلك الخبر أما النكاح السابق على الخبر فمؤتمرا بما معه الا ان  
يستعنى بالكسب ولو اشترى أمه في ذمته بعد الخبر واستولدها فهي كالزوجة الحادثة بعد الخبر كما يتجنى  
بعض المتأخرين (ونكاح صديقها اذن - سيده) ولو امرأة أو كافرا (باطل) لا فرق في ذلك بين البعض  
والمكاتب ومعلق العتق بصفة وغيرهم لعدم قوله صلى الله عليه وسلم أي بمالك تزوج به - يراد من سيده  
هو عاهر رواء الزمذي وحسنه والمالك كونه حرة قال في الامم ولا أعلم من أحد لعقته ولا حتى في غنمه من  
أهل السلم انتم لا تعلمون أنه لا يجوز نكاح العبد الا باذن مالكه اه ولا بد في قوله لا أعلم لما حكاه الرافعي  
عن أبي حنيفة من أن نكاحه موقوف على اجازة السيد وعن مالك أنه يصح والسيدي فيه لأنه لم يبلغه ذلك  
(تنبيه) \* قول المصنف باطل يقتضي انه اذا وطئ لا يلزمه شيء كالسفيه وليس مرادا كما فوه به بعض  
الشارحين بل يلزمه مهر للمثل في ذمته كما صرح به المصنف في نكاح العبد وسبأني اوضح ذلك واستثنى  
الاذوى من اطلاق المصنف ما لو استأذن سيده ففقهه ورفعها الى الحاكم برى اجبار السيد وأمره به فامتنع  
داً في الحاكم أو زوجته فانه يصح كل واحد على الولي (وباذنه) أي السيد أن كان معتبر الاذن وهو غير محرم  
(صح) وان كان سيده امرأة أو كافرا كما مر اعموم الحديث المتقدم (وله) أي السيد (اطلاق الاذن)  
لعبد في النكاح جزوا به كسب الحرة ولامه ولو لم يغير بالعبء وانكر له منعه من الخروج اليها (وله)  
تقييدها بامرأة معينة (أو قبله أو بادل) لان ما يصح مما لم يقع مقيدا (ولا بد من اجازة) له (وبه)  
مرأته فان عدل لم يصح النكاح وان قدر له السيد مهورا زاد عليه أو زاد على مهر المثل عند الاطلاق عن  
تعيين المهر الزائد في ذمته ينسحب به اذا عتق فان صرح له بأن لا يملك بأزواجه ما عينه قال الامام فالرأي  
عدم صحة النكاح في السفيه وان نقص ما عينه له سيده أو من مهر المثل عند الاطلاق جاز ولو لم يكن  
معه شيء ثم طلق لم يشك نأبوا الا باذن جديد بخلاف ما لو نكح فاداه فانه لا يحتاج الى تجديد الاذن ولو نكح  
بالمهر من مهرها دونه صح به ورجوع السيد في الاذن كرجوع الموكل (والإظهار) أنه ليس له اجبار  
عليه غير المكاتب والمبعض ولو صغر أو خالف في الدين (على النكاح) لأنه لا يملك رفع النكاح بالاطلاق  
وكيف يجبر على ما لا يملك رفعه ولان النكاح يلزم ذمة العبد مالا فلا يجبر عليه كالكتابة والثاني له اجباره  
كلامه وقيل يجبر الصغير قطعا وهو موافق لما مر النص ولما عليه أكثر العراقيين ولا تنافي كلام الرادوي  
باب الخليل والرضاع أنه المذهب واسأبني المصنف في كتاب الرضاع حيث قال فيه ولو زوج أم ولد عبده  
الصغير الخ وأما المكاتب والمبعض فلا يجبرهما قطعا (ولا نكسه) بالخبر والرفع أي ليس للعبد البالغ اجبار  
سيده على النكاح اذا طالب ولا يلزمه اجابته ولو كان بعضا أو مكاتبا أو مملوكا فله بصفته لأنه يشترط عليه  
مقاصد المالك وفوائده كنز وبيع الامة والثاني يجبر عليه أو على البيع لان المصنف من ذلك يوقعه في المجور  
وقضية التمايل تخصص الخلاف بمن يخشى العنت وان تغير لا يجبر قطعا والعبد المشترك هل سيده اجباره  
وعليه الاجابة فيه الخلاف المذكور في الطرفين ولو أجابه أحدهما الى النكاح وامتنع الآخر امتنع عا  
النكاح أما المصغر فلا اجابة له (وله اجازة أمته) غير الماسة والمكاتبة على النكاح لان النكاح برده على منافع  
البضع وهي مملوكة له وبمذاق رقت العبد فيزوج به بقرينة ودفعه بالنسب وان كان أبوها قرشيا كما مر لانها  
لانها بأمه لا بغيره كالجذم وأبرص ومجنون ولا يجوز بغير رضاها وان كان يجوز به فانه وان كرهت كما  
نص عليه في الحكمين جميعا والفرق انه لا يقصد من البيع الاستمناع غالبا بخلاف النكاح ويلزمه التمكن  
في صورة البيع كصحة المثل ولو أجبرها السيد والحالته هذه على النكاح لم يصح وقوله (بأي صلة كانت)  
تعميم في صفة الامة من بكارة ونوبة وصغر وكبر وعقل وجنون وتبديل واستبدال وأما المبعدة والمكاتبة  
فلا يجبرهما ولا أمة كل منهما على النكاح وليس له تزويج المرونة بعد لزوم الرهن بغير إذن المهرمن

ويطوق بها المتعلق برقبتهما مال بلاذن المستحق ان كان معسرا وان كان وسرا جاز على الاصح في زيادة الروضة  
وكان اختيارا للعداء وليس للسيد تزويج أمة القراض كما مر في بابها وله تزويج أمة عبده المأذون له في  
التجارة ان لم يكن عليه دين والافير زوجها باذن العبد والغرماء فان تزوجها بغير اذنها أو اذن أحد هما لم  
يصح انضرها به فالروضة أمة بغير اذن الغرماء لزمه المهر لانه مما يتعلق به حقهم بخلاف وطء المهرونة  
فان قيل فالواقي معاملة العبدان دين الغرماء لا يتعلق بمهر وطء الشهة أحيب بان ذلك في الأمة المأذونة  
وهذا في أمها والوللحران أحبها أو تصير أم ولد ان كان وسرا ولا تصير أم ولد ان كان معسرا بل تباع  
في الدين وتصير أم ولد اذا ملكها وكذا حكم الأمة الجانبية والموروثه عن مديون وان لم يثبت الاستبلاذ في  
الحال وجب قيمة ولد أمة العبد المأذون دون قيمته ولد الأمة المهرونة والجانبية والموروثه لان حق المهرن  
والجبي عليه ورب الدين المتعلق بالتركة لا يتعلق بالولد ووقع في أصل الروضة انه جعل الأمة الموروثه كأمة  
المأذون وانما يأتي ذلك على القول بان الدين يتعلق بتزويج التركة والمذهب المنع نبه على ذلك الاسنوي  
واعتاق أمة المديون والموروثه كاعتاق الجاني (فان طلبت) من السيد التزويج (لم يلزمه تزويجها) وان  
حرمت عليه لمسايقه من تنقيص القيمة وتفويت الاستمتاع بها عليه (وقيل ان حرمت عليه) تحريم ما يبدأ  
بنسب أو رضاع أو مصاهرة أو كانت بالغة كقوله ابن بونس فأنفة خاتمة الزنا كقوله الأذري (لزمه) اذ  
لا يقع منه فضاء شهوة ولا بد من اعفافها أما اذا كان التحريم لعارض كان ملك أختين فوطئ  
أحدهما ثم طلبت الأخرى تزويجها أو لم يكن كما ذكرناه لا يلزمه اجابته اقاما واذا كانت الأمة لامرأة  
قال صاحب البيان ينبغي أن يكون في اجبارها الخلاف فيها اذا كانت لرجل وهو ولا يملك الاستمتاع بها  
(واذا تزوجها) أي السيد أتمته (فالاصح أنه بالملك لا بالولاية) لانه يملك التمتع بها في الجملة والتصرف  
فيها يملك استيفاءه ونقله الى الغير يكون بحكم الملك كاستيفاء سائر المنافع ونقلها بالاجارة والثاني بالولاية  
لان عليه مراعاة الحفظ ولهذا البرزوخها من معيب كالمهر (تنبيه) \* قضية كلامه أن الخلاف لا يتأني في  
تزويج العبد وهو كذلك قال الزاقي الا اذا قلنا للسيد اجباره قال السيوطي وهو صحيح وعلى الأول (فبزوج مسلم  
أتمته المكافرة) بخلاف الكافر فليس له أن يزوج أتمته المسلمة الا يملك التمتع بها أصلا بل ولا سائر  
التصرفات فيها سوى ازالة الملك عنها وتكاتها بخلاف المسلم في المكافرة ولان حق المسلم في الولاية آكد  
ولهذا ثبت له الولاية على الكافرات بالجهة العامة وهو في الحرر بالهكايبة فعديل المصنف الى المكافرة  
فشميل المرتدة ولا تزوج بمال والوثنية والجوسية وفيهما وجهان أحدهما الاجور وجرم به البغوى لانه  
لا يملك التمتع بها والثاني يجوز وهو المعتمد كما هو ظاهر نص الشافعي وصحة الشيخ أبو علي وجرم به مراح  
الحاوي الصغير لان له بيعها واجارته او عدم جواز التمتع بها الذي عالج به البغوى جرمه بالمع في غير الهكايبة  
لا يمنع ذلك كافي أتمته المحرم كاخته (و) يزوج على الأول أيضا (فاسق) أتمته (ومكاتب) ككاتبه صحبة  
يزوج أتمته بالملك وقضية انه يستقل به ولا يحتاج الى اذن السيد وليس مراد المصنف ملكه فلا بد  
من اذن سيده وعلى الثاني لا يزوج واحد من الثلاثة من ذكر كون لان المسلم لا يلى التكافرة والثاني يسلب  
الولاية والرق يجمعها كالمهر واذا ملك البعض بعضه الحرأمة قال البغوى في فتاويه لا يزوجها ولا تزوج باذنه  
وهذا فرعه على أن السيد يزوج بالولاية والاصح كما في تهذيبه انه بالملك كما مر من الاشارة اليه وعليه فيصح  
تزويج البعض كالمكاتب بل أولى لان ملكه تام ولهذا يجب عليه الزكاة (ولا يزوج ولي عبده) محذور  
عليه من (صبي) وصبية وسفيه ومجنون لمسايقه من انقطاع اكسابه وفوائده عنهم \* (تنبيه) \* قال  
في الدقائق وهذه العبارة أصوب من قول الحرر ولا يجبره لانه لا يلزم من عدم اجبارها منع تزويجها برضاه  
والاصح منه اه ومع هذا لو عبر بالمجنون عليه كما قدرته لكان أولى (ويزوج) ولي الصبي من أب  
وجد (أتمته في الاصح) اذا ظهرت الغلبة كإقتضاه في الروضة وأصلها اكتسابا للمهر والتنفقة والثاني

لا يزوجه لانه قد تنقص فتيها وقد شغل فتلك ولانه غير الصبي ممن ذكره كالمته انكن لا تزوجه  
 اذ فيه الابانة كانه لا يزوجه الابانة وقولنا لا يزوجه ان يعتبر مع ذلك ساجته الى النكاح فلو كان صغير  
 يحتاج اليه فلول لا يملك تزويجه. يتد كذلك لا يزوجه أمته محرور وبكفي في ذلك انه يملك تزويجه في  
 الجملة والامانة كالأب والجد في أمته من به سقه أو جتوت لانه يلى مال مالكة ونكاحه بنفسه أمته  
 الصغير والسغة لا يزوجه أو ان ولي ماله لانه لا يلى نكاحه ما ولو كان الصغير كافر أو أمته مساة لم يجوز  
 وليه تزويجه أو تزوجه الاب وان علامة النيب الممنوعة لانه يلى مال مالكة أو نكاحه بخلاف أمته انيب  
 العائلة الأميرة لانه لا يلى نكاح ماله أو قد علم ما تقرره ان يشترط فبين بلى النكاح أن يكون بولي المال  
 والنكاح \* (ساعة) \* أمته غير المعلوم وعلم ما يزوجه والى البدة بده الولايته على سيدتها باذن البدة  
 وجوب الانها المالكه لها أمته وان كانت بكر الانها لا تستحق في تزويج أمته أو أعتق المربض أمته وهو  
 لا يملك عيرها فزوجه وليها أو موته وورثته من مرضه مع العكم بحريتها ظاهره فلا يمنع العير  
 بالاحتمال وهذا لو لم يخرج من الثالث بحكم بعتة أو يتزوج تزويجها وان احتل ظهر ودين عليه  
 يمنع خروجها من الثالث لكن اذا مات وعجز الثالث عنها أو رقب بعضه بان لم تجز الورثة بافساد النكاح  
 وان رقبها السيد بغير بيع له نكاح الأمه باذن الولي أو كان هو الولي مع وان لم يمت ولم تقرب بعد موته  
 من الثالث لانه بتقدير عدم خروجها في الأولى ملكت عالم بعتق وديب بولي ماعتق وفي الثانية ملك ذلك  
 بولي هذا \* (باب ما يحرم من النكاح) \*

التعبر بمطابق في العقد بمعنى التأنيب وعدم الحصة وهو المراد بالشرب ومطابق بمعنى التأنيب مع العدة  
 كفي نكاح المحاربة إلى شطبة العير ومراهم هذه الترجمة ذكر. وانع النكاح كجاءهم في الرخصة وهي  
 قسمان مؤبد وغير مؤبد ومن الأول وان لم يذكركم الشيخان اختلاف الجلس فلا يجوز إلا كفي نكاح  
 بنية كما قاله الهامد بن يونس وأما به ابن عبد السلام فلا قاله يقول قال تعالى هو الذي شاقكم من نفس  
 واحدة وجعل منها أزوجه وقال تعالى بأنهم الناس اتقوا ربكم الذي شاقكم من نفس واحدة وخلق  
 منها أزوجه وروى ابن أبي الدنيا اسرفوا غنمى عن نكاح الجلس والمزبد غير اختلاف الجلس له أسباب  
 ثلاثة قرابة ورضاع ومصاهرة وضابطا المحرمات بالنسب والرضاع ضابطان الأول تحريم نساء القرابة إلا  
 من دشوات تحت ولد العمومة أو ولد الحواولة والثاني يحرم على الرجل أخته وفصوله وفصول أول أصوله  
 وأول وصل من كل أصل بعد الأصل الأول فالأصول الامهات والفصول البنات وفصول أول الأصول  
 الاثنيات وسات الاخ وبنات الاثنت وأول وصل من كل أصل بعد الأصل الأول العمات والخالن  
 والضابط الثاني للاستاذ أبي اسحق الاصفهاني والأول لتليده الاستاذ أبي منصور والغدادى قال الراى  
 وهو أربح لا يجوز ونص على الاثنت بحسب الف الثاني ولجئته على غلط قوله تعالى اما لانا لا أزواجك إلا انى  
 آتيت أجورهن ومما كتبت عليك مما أمأه الله عليك وبنات عمك وبنات عماتك وبنات خالك وبنات  
 حالاتك فصل على انماء داهن من الأقارب ممنوع وقد بدأ بالسبب الأول وهو القرابة ويجرم  
 به ما سيج وقد شرع في الأول منها فقال (تحريم الامهات) بضم الهمزة وكسرهما مع فتح الميم وكسرها  
 جمع أم وأصاها أمهة فله الجوهري فالنكاح ممنوع نقل عنه أنه قال جمع أمهة أصل أم فتدفع  
 ويشير بذلك الى الرد على الشارح ويحتل أن الجوهري وقع له عبارتان وقال بعضهم الامهات للنسب  
 والامات للبهائم وقال آخرون يقال بهما أمهات وأمات انكن الأول أكثرى الاس والثاني أكثر  
 تعبرهم ويحكم ود الأول الى هذا وسيأتى ان شاء الله تعالى فخر بذلك آخر الكتاب والمراد تحريم العدة  
 عليهن وكذا بقدر في الباقي (د) ضابطا الام هو (كل من ولدك) فهي أمك حقيقة (أو ولدت من  
 ولدك) ذكرنا كل أو أننى كلم الاب وان عات وآم الام كذلك (وهى أمك) مجازا وان شئت قلت

كل أنثى ينتمي اليها نسبه بل بواسطة أو غير حاوذه بذاتفسير الامهات بالنسب والاذا قد يحرم النكاح  
 بالامه وامه لأم هذه الجهة وذلك في زوجات النبي صلى الله عليه وسلم لانهن أمهات المؤمنين ودليل التحريم  
 في الامهات وفي بقية السبع الاثنية قوله تعالى حرمت عليكم أمهاتكم الآية (و) الثاني البنات  
 جميع بنت (و) حبايبها وهو (كل من ولدتها) فبنتك حقيقة (أو ولدت من ولدها) ذكرنا ذلك أو  
 أنثى كبنات ابن وان نزل وبنت بنت وان نزلت (فبنتك) بحار وان شئت قلت كل أنثى ينتمي اليها  
 نسبها بالولادة بواسطة أو غير حاوذا كانت المخلوقة من ماء الزنا فدينهم انسابها الزاني فحرم عليه دفع  
 هذا النوعهم بقوله (قلت والمخلوقة من ماء) (زنا) سواء أ كانت الزاني بها ما أو عمة أم لا سواء تحقق انها  
 من مائه أم لا (مخلول) لانها أجنبية عنه اذا لحرمه الماء الزنا بدليل انتفاء أثر أحكام النسب من اثر  
 وغيره عنها فلا تتبع بعض الأحكام كما يقول به الخصم فان منع الاثر بإجماع كما قاله الرافعي وقبل تحريم عليه  
 مما قلنا وقبل تحريم عليه ان تحقق انه من مائه بان أحدهما بذلك نبي كأن يكون في زمن عيسى صلى الله  
 عليه وسلم وعلى الاول يكره نكاحها واختلف في المعنى المقضي للكره فقبيل للخروج من الخلاف قال  
 السبكي وهو الصحيح وقبل لاحتمال كون مائه فان تبين انها مائه حرمت عليه وهو اختيار جماعة منهم  
 الروياني ولو أُرشدت المرأة لابن الزاني صغيرة فكبنته قاله المازني (ويحرم على المرأة) وعلى أثر بحارهما  
 (ولدهما من زنا والله أعلم) بالاجماع كما أجمعوا على انه يرثها والفرق أن الابن كالعضو منها وانفصل  
 منها انساؤها كذلك النعمة التي خافت منها البنت بالنسبة للاب \* (تتبعه) سكنت المصنف رحمه الله تعالى  
 عن المنفية بالامان وحكمها أنهم اتحرموا على ناقها ولو لم يدخل بأهالها لانها لا تنفي عنه قطعا بدليل لحرقها ولو  
 أ كذب نفسه وانما اربيبه في المدخول به او تعدى حرمتها الى سائر محارمه وفي وجوب القصاص عليه  
 بقوله لها والحد بقصدفه اهلوا لقطع بسرفة ما لو انبول شهاده له او بهان أوجهها كما قال شيخنا لا كما  
 يقتضي كلام الروضة تعجبه وان قيل ان ذلك انما وقع في نسخ الروضة السقيمة قال الباقي وهل يأتي  
 الوجهان في انتقاض الرضوع بمسها وجواز النظر اليها والظن بها أولا اذا لم يزم من ثبوت الحرمة المحرمة  
 كفي الملازمة وأم الموطوءة وبنتها والاقرب عندي ثبوت المحرمة اه والوجه حرمة النظر  
 والمخلوطة الحنيطا وعدم نقض الرضوع بمسها للشك كايؤخذ مما قدمته في باب أسباب الحد ولورق  
 ولد انسان بالقيضة أو بمسها وتسب فادعى أبوه ببنوته تلك الزوجة بالشروط المذكورة في الافرار فان صدقه  
 الولد والزوجة ثبت النسب وانفسخ النكاح ثم ان كان ذلك قبل الدخول فلا شيء لها أو بعده فلهما مهر المثل  
 وان كذبا ولا بينة للاب ثبت نسبها ولا يفسخ النكاح قال المازني وفيه وحشة قال القاضي في تناوبه  
 وليس لنا من يلبأ أخيه في الاسلام الا هذا وقبر به ما لو تزوجت بمجهول النسب فاستطاعه أبوها ثبت  
 نسبه ولا يفسخ النكاح ان لم تصدقه الزوجة وان أقام الاب بينة في الصورة الاولى ثبت النسب وانفسخ  
 النكاح وحكم المهر كما تقدم وان لم يكن بينه وصدقه الزوجة فقتل يفسخ النكاح حتى الزوج لكن لو أبانها  
 لم يجز له بعد ذلك نكح بدفنها لان اذنها شرط وقد اعترفت بالحریم وأما المهر فليزوم الزوج لانه  
 يدعى ثبوته عليه لكنها تنكره فان كان قبل الدخول فنصف المسمى أو بعده فبها وحكمها في قبضه يمكن  
 أقر لشخص بشئ وهو يشكره وتقدم حكمه في باب الافرار فلو وقع الاستخفاف قبل التزوج لم يجز للابن  
 نكاحها (و) الثالث (الاخوات) جمع أخت وضابطها كل من ولدها أبواك أو أحدهما فأختك  
 (و) الرابع والخامس (بنات الاخوة) بنات (الاخوان) من جميع الجهات وبنات أولادهم وان  
 سفان \* (تتبعه) \* كان ينبغي تأخير بنات الاخوة والاختوات عن العمات والخالات تأسيما بالقرآن  
 (و) السادس (العمات) من كل جهة سواء كن لاب وأم أم لا (و) السابع (الخالات) كذلك (و) أشار  
 لضابط العمه بقوله (كل من هي أخت ذكرك) بلا واسطة فعمتك حقيقة أو بواسطة كعمه أهلك



(عمتك) مجازاً وقد تكون العمة من جهة الأم كأنك أبي الأم وأشارنا بابطا الحالة بقوله (أو) أي وكل من هي (أخت أختي ولدتك) بالإداسطة فالتك حقيقة أو بواسطة كماله أمك (نعالك) مجازاً وقد تكون الحسنة من جهة الأب كأنك أم الأب ثم شرع في السبب الثاني وهو الرضاع فقال (ويحرم هؤلاء السبع بالرضاع أيضاً) للآية ولغيره يصح يحرم من الرضاع ما يحرم من الولادة وفي رواية من النسب وفي أخرى حرمان الرضاعة ما يحرم من النسب (و) ضابط أمك من الرضاع هو (كل من أَرْضَعْتَكَ أو أَرْضَعْتَ من أَرْضَعْتَكَ) أو صاحب اللب (أو أَرْضَعْتَ من ولدك) بواسطة أو غيرها (أو ولدت مرضعتك) بواسطة أو غيرها (أو) ولدت (ذا) أي صاحب (ابنها) وهو الفحل بواسطة أو غيرها (فأم رضاع) في المور المذكورة (وقس) على ذلك (الباقى) من السبع المحرمة بالرضاع مما ذكر فضابط بنت الرضاع هو كل امرأة أَرْضَعْتَ بلبنك أو ابنك ولدت بواسطة أو غيرها أو أَرْضَعْتَها امرأة ولدت بواسطة أو غيرها وكذا ما بينهما من نسب أو رضاع وإن سفلن وضابط أخت الرضاع هو كل من أَرْضَعْتَها أمك أو أَرْضَعْتَها ابنك أو ولدتها مرضعتك أو ولدتها الفحل وضابط عممة الرضاع هو كل أخت لفحل أو أخت ذكروا لفحل بواسطة أو غيرها من نسب أو رضاع وضابط حالة الرضاع هو كل أخت للأمرضعة أو أخت أنثى ولدت المرضعة بواسطة أو غيرها من نسب أو رضاع وضابط بنت الأخت وبنت الأخوات من الرضاع هو كل أنثى من بنات أولاد المرضعة والفحل من الرضاع والنسب وكذا كل أنثى أَرْضَعْتَها أنتك أو أَرْضَعْتَها ابن أخيك ولدتها وبنت أولادها من نسب أو رضاع (ولا يحرم عليك من أَرْضَعْتَها أنتك) أو أختك ولو كانت من النسب حرمت لان أم أم أو مولا أو أم (أو) لأن أَرْضَعْتَ (فأنتك) وهو ولد ولدك ولو كانت أم نسب حرمت عليك لانها بنتك أو مولا أو أختك (ولأن مرضعة ولدك) لا (بنتها) أي بنت المرضعة ولو كانت المرضعة أم نسب كانت مولا أو أختك فحرم أمها عليك وبنتها وهذه الأربع يحرم في النسب ولا يحرم في الرضاع فاستثناءها بعضهم من قاعدة يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب فالزيادة الروضة قال المحققون لأحاجة الاستثناء لانها ليست دائمة في الضابط ولهذا لم يستثنى في الحديث لأن أم الأخ لم تحرم لكونها أم أخ وإنما حرمت لكونها أم أو حليلة أب ولم يوجد ذلك في الصورة الأولى وكذا القول في باقيهن اهـ وذو كمر الرابى نحو في كتاب الرضاع وقال الامام قوله صلى الله عليه وسلم يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب من جوامع الكلام فإنه شامل لقواعد حرمة الرضاع لا يعدل منها شيئاً ولا يتطرق اليه تأويل ولا حجة فيه إلى تقييد بتصرف فاقس قال وهذا مستبر لأصوريه ولا استثناء منه وقد علم بعضهم هذه الصورة والتي ذكرها المصنف فقال أربع هن في الرضاع حلال \* وإذا ما نسبتهن حرام

جدة ابن وأخته ثم أم \* لانها وحدها والسلام  
وراد الجرح على هذه الأربع ثلاث صور أم العم والعمة وأم الخال والحالة وأخو الابن فانهم يحرمون في النسب لافي الرضاع وصورة الأخيرة في امرأة أمه الابن ثم ان ابنها أَرْضَعْتَ من امرأة أجنبية لها لبس فذلك الابن أخو ابن المرأة المذكورة ولا يحرم عليها ان تزوجه الذي هو أخ لابنها (ولا) يحرم عليك (أخت أخيك) وقوله (من نسب ولا رضاع) متعلق بأخت لا بأخ (وهي) في النسب (أخت أخيك لا بلبك لأمه) أي الأخ وصورة أن يكون لك أخ لاب وأخت لأم فلهذا ينكح أختك من الأم وصورة في الرضاع ان ترضعك امرأة أو ترضع صبية أجنبية منك ولا تخيل نكاحها (وعكسه) في النسب أخت أخيك لأمك لا بلبك لأمه) أي لا بلبك بنت من غير أمك فيجب ذلك نكاحها وفي الرضاع أن ترضع امرأة أمك أو أختك أو ترضع صبية أجنبية منك فيجب ذلك نكاحها \* (تبييه) \* صورة العكس خريفة على الحرر والروضة كلها ثم شرع في السبب الثالث وهو المصاهرة فقال (وتحرم) عليك (زوجة من ولدت) بواسطة أو غيرها وإن لم يدخل ولديها

لاطلاق قوله تعالى وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم (أو) زوجة من (وذلك) بواسطة أو غيرها أبأب  
 جد من قبل الأب أو الأم وإن لم يدخل والدك به الاطلاق قوله ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء الا ما قد  
 سلف قال في الام يعني في الجاهلية قبل علمكم بقرعته (من نسب أو رضاع) هو راجع لهما معا أما النسب  
 فلا رية وأما الرضاع فلحديث المتقدم فإن قيل انما قال الله تعالى وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم فكيف  
 حرمت حليته الابن من الرضاة أوجب بان المفهوم انما يكون حمة اذا لم يرارضه منطوق وقد عارضه هنا  
 منطوق قوله صلى الله عليه وسلم يحرم من الرضاة ما يحرم من النسب فإن قيل مقابلة التقييد في الآية حينئذ  
 أوجب بان فاذن ذلك اخراج حلية المتبني فلا يحرم على المرء زوجة من تبنته لانه ليس بابن له حقيقة (وأهيات  
 ز وجنتك) بواسطة أو غيرها (منسما) أي من نسب أو رضاة سواء أدخل بها أم لا لاطلاق قوله تعالى  
 وأهيات نسائكم (وكذا أبنائهم) بواسطة أو غيرها (ان دخلت بها) في عقد صحيح أو فاسد لاطلاق قوله  
 نعلي ورثايتكم الا التي في حوزكم من نسائكم الا التي دخلت بها فان لم تكونوا دخلت بها فلا جناح عليكم  
 وذكرا نظروا خرج بخروج الغالب فلام مفهومه فان قيل لم أعيد الوصف الى الجلالة الثانية ولم يعد الى الجلالة  
 الاولى وهي وأهيات نسائكم مع أن الصفات عقب الجمل تعود الى الجميع أوجب بان نسائكم الثاني مجرور  
 بحرف الجز ونسائكم الاول مجرور بالضاف واذا اختلف العامل لم يجز الاتباع وتعين القطع واعتراض  
 بان المعمول الجز وهو واحد \* (تنبيه) \* قضية كلام الشيخ أي حامد وغيره انه يعتبر في الدخول أن يقع  
 في حياة الام فلا زمانات قبل الدخول ووطئها بعد موتها لم تحرم بهتالان ذلك لا يسمى دخولا وان تردد فيه  
 الروايات فان قيل لم لم يمتروا الدخول في تحريم أصول البنات واعتبروا في تحريمها الدخول أوجب بان  
 الرجل يتولى عادة بكلمة أهيات عقب العقد لترتيب أمور محرمت بالعقد ليسهل ذلك بخلاف بناتها وتقييد  
 التحريم بالدخول يفهم تحريم الثلاث الاول بمجرد العقد وهو كذلك كما مر بشرط صحة العقد فلا يتعلق  
 بالعقد الفاسد حرمة المصاهرة كالاتفاق بهل النكحة والحاصل أن من حرم بالوطء لا يعتبر فيه صحة  
 العقد كالمبيعه ومن حرم بالعقد وهو الثلاث الاول فلا بد فيه من صحة العقد ثم لو وطئ في العقد الفاسد في  
 الثلاث الاول حرم بالوطء فيه لا بالعقد وظاهر كلام المصنف أن الرية لا تحرم باستدخال أهيات الزوج  
 وليس مرادا اذ في الروضة وأصلها الجزم بان استدخال الماء يثبت المصاهرة اذا كان محترما بان كان  
 ماء زوجها ومقتضى تحريم الرية وان خالف في ذلك الملقيني وظاهر كلامه أيضا حل البنات المنقبة بالعبان  
 اذ لم يدخل بالمصاهرة لانها بنت زوجة لم يدخل بها ولم يثبت كونها ابنته وليس مراد اهل الاصح تحريمها  
 لانها لا تنفي عنه فعلها كما مر الإشارة اليه علم من كلامه عدم تحريم بنت زوج الام أو البنات أو امه وعدم  
 تحريم أم زوجة الاب أو الابن أو بنتها أو زوجة الربيب أو الراب لغير وجه من المذكورات (و) كل  
 (من وطئ) في الحبائ وهو واضح (امرأته) سواء كانت محرمة عليه على التأنيس أو لا (حرم عليه  
 أمهاتهن أو بناتهن وحرمته) هي (على آباءه وأبنائه) تحريمها وبدا بالاجماع ولان الوطء ملك اليمن نازل  
 منزلة عقد النكاح (وكذا الموطوءة) الحية (بشبهة في حقها) كان طهارا وزوجته وأخته أو وطئ بفاسد  
 شراء أو نكاح تحرم عليه أمهاتهن أو بناتهن وتحرم على آباءهن وأبنائهن كما يثبت في هذا الوطء النسب ويوجب  
 العدة وسواء كانت كاطن أم لا (قبل أو حقها) بان طمته كان منع عمله بالحال وحاصل هذا الوجه انه  
 يكفي بقيام الشبهة من أحد الجانبين أما الممتدة فلا تثبت حرمة المصاهرة بوطئها كما حرم به الرافعي في الرضاة  
 وأما الخنثى فلا تثبت حرمة المصاهرة بوطئه لاحتمال كون العضو زائدا فإله أبو الفتح \* (تنبيه) قد  
 شبه رثيبه وطء الشبهة ملك اليمن إن وطئ الشبهة يوجب التحريم والخرمية وليس مرادا بل التحريم فقط  
 لا ليجل للوطئ بشبهة التنازل الى أم الموطوءة وبنتها ولا الخلو والمصاهرة بهما ولا مسهما كل موطوءة بل  
 ولي فلو تزوجها بعد ذلك ودخل بها ثبتت الحرمة أيضا كقضية كلامهم وما حقه من عدم تأثيره في حقها

هو بالنسبة لغيره لا المهر وشبهه في أحكام هذه المسئلة أن شبهة الواطئ فقها ثبتت حرمة المصاهرة والنسب  
والعدول المهر وشبهه المهر وشبهه المهر فقها لا المصاهرة والعدول والنسب ودخل تحت قوله في  
حرمه صورته النسبة في حق الزوج وفي حق الزوج فمما خرج عنه صورته شبهة أمنا  
وعدم شبهة (لا الزنى بها) فلا يثبت زناها حرمة المصاهرة بل زنى نكاح أم من ذنبيها وبنتها ولابنته وأبيه  
نكاحها هي لأن الله تعالى امتن على عباده بالنسب والمهر فلا يثبت بالزنا كالنسب (تنبيه) استثنى زنا  
الجنون فإنه يثبت به المصاهرة ولا حاجة إليه كما قال ابن شهابية فإن الصادر من الجنون صورة زنا لا زنا حقيقة  
لأنه ليس عليه أم ولا دول ولا شخص بغيره لم يحرم على القاتل أم العلامة منته (وليس مباشرة) كل من  
وقبله (بشهوة) في زوجة دامة أو أجنبية لكن شبهة يجوز من امرأة على فراشه ظن الزوجته (كوطئ في  
الاطهر) لأنها لا تجب العدة فكذلك لا تجب الحرمة والثاني أنها كطوطيها مع التلذذ بالمرأة ولأنه استمتاع  
بوجوب الغدبة على المهر فكان كلوطه وبهم إذا قال جهور العلماء (تنبيه) قضيه بالشهوة من زنا بدنه على  
المهر وقال في الدقائق ولا بد منه أما ليس بغيره فلا أثر له في التحريم عند المفاهم قال الزركشي ويزيد على المصنف  
ليس الأب جارية ابنة فإنهم لا يحرم لمساها من النسبة في ملكه أي فيجوز فيه الخلاف بخلاف أس الزوجة ذكره  
الامام وثبت العدة والمصاهرة والنسب فقها باستدخال ماء زوج وكذا أجنبي أو سيد وشبهه دون الاحسان  
والتحليل وتقرر المهر وجوبه للمفوضة والفعل والمهر في صورة النسبة واختلف في ثبوت الرجة بذلك  
والذي حرمه ابن المقرئ هنا تبعا لاصوله عدم ثبوته وهو بخالف الجرماء ما يتبوه في الكلام على التحليل  
وعلى الفسخ بالعنة وعليه انصرف في الشرح السمع وهو الاصح كما في المهمات قال ونقل المياوودي عن بعض  
الاصحاب أنه بشرط في التحريم باستدخال ماء الزوج وجود الزوجية حال الانزال والاستدخال وسقطناه  
بشرط في ماء الاجنبي في أيام النسبة في الحساين والمراد من ذلك أن يكون الماء محترما فيه ولا يثبت ذلك  
ولا غيره باستدخال ماء زنا الزوج أو السيد وعند البغوي يثبت جميع ذلك كما لو طعن زوجته بفان أنه يرفى به  
وأجيب بأن لو طعن في زوجته بفان المد كور ليس زنا في نفس الامر بحلله في مسئلتنا (ولو اختلفت امرأة  
محرم لشخص من نسب أو رضاع أو مصاهرة أو حرمة عليه بامان أو نفى أو ثبوت أو غيرها كما صرح به الجرحاني  
(بمسوقة قرية كبيرة) غير محصورات (نكح منهن) جوازا باجتهاد وغيره لا ماله منعناه لنضرب بالسفر وربما  
احتمس عليه باب النكاح فإنه وان سافر إلى بادية أخرى لم يؤمن مسافرتها إليها وهذا ككل اختلاف صيد لم يملك  
بصيد بهباحة غير محصورة لا يحرم الاصلاد (تنبيه) قضية قوله نكح منهن أنه لا ينكح الجميع  
وبه يجرم الجرحاني وهل ينكح إلى أن تنجب واحدة أو إلى أن يبقى عدد محصور وحكي الروايات عن والده به  
احتمالين وقال الاقبس عند الثاني اه وهما هو الوجه وقرق بين هذا وبين ما سمعنا المصنف في نقله من  
الاولى من ترجيح الاول بان ذلك يكفي فيه الفان بدليل صحة الطهر والصلاة بمنفوت المأهولة وحل تناوله مع  
القدرة على متبعتها أي في محصور وغيره بخلاف النكاح وقوله محرم الدائر على الاستسنة أنه ينفخ الميم  
ويبقى ضبطه باضم مع تشديد الراء فان الحكم لا يختص بالاول كما مررت الاشارة اليه فان من حرمت  
بالجمع أو بالعدة كذلك (لا بمحصورات) فإنه لا ينكح منهن احتياطاً للإيضاح مع انتفاء المشقة  
باجتماعهم بخلاف الصورة الاولى فلولا الف وفعل لم يصح في الاصح لمنعنا من ذلك اذ من الشروط كما سبق  
ان يعلم أنها حلال ويشكل عليه كما قال ابن شهابية أنه لو تزوج أمهورة بنتها فبان ميتا مع ولو تزوج  
امرأة الفقة بعد التربص فبان ميتا مع على الجسد وقد يجاب عن الصورة الاولى بان الشك  
في الزوج هل هو مالك أولا وهو لا يضر اذا تبين أنه مالك كلو تزوج أخ خنتي أخته وتبينت ذكوره  
فانه لا يضر كل من وعن الثانية أن بعض الأشعة يرى ذلك فإذا تبين أنه كان في نفس الامر كذلك مع  
وهذا التفصيل يأتي فيما لو أراد الوطئ بمالك الميم أيضا قال الامام والمصور ما سئل على الاحتياط دون

الولاية وقال الغزالي غسبر المحذور كل عدد لو اجتمع في صعيد واحد لمسر على الشاظر عسده بمجرد انفار  
 كائف وباسهل كالعشرين فمحصور قال وما بينهما يلحق بأحدهما بالنكاح وما شاذ فيه استغنى فيه  
 القلب وقال الاذرى وغيره ينبغي التحريم عند الثلث عملا بالاصل وخروج بحرم المواخاتات زوجته  
 بأجنبيات فلا يجوز له وطء واحدة منهن مخالفا ولو باجتهاد اذا تدخل للاجتهاد في ذلك ولان الوطء  
 انما يسباح بالعقد لا بالاجتهاد (ولو طرأ مؤبد تحريم على نكاح قطعه) أى منع دوامه (كوطء الواضع  
 (زوجة ابنه) بنون أو بنته ختمية بخيله حيث كتب كلفه على ابنه أو أم زوجته نفسه أو بنتها (بشبهة)  
 في نفسه بنكاحها كما يمنع انعقاد ابتداء سواء كانت الموطوءة محرما أو لا حتى قبل العقد عاها كبت أخيه  
 أم لا قال شيخنا ولا يعتبر بمنقل عن بعضهم من تقييد ذلك بالشق الثاني \* (تنبيه) \* احتراز بطرؤه  
 على النكاح عما اذا طرأ على ملكة اليمين كوطء الاب جارية ابنه فانها تحرم على الاب أبدا ولا ينقطع على  
 الابن ملكه اذا لم يرجع من الاب احبال ولا شيء عليه بمجرد تحررها لان مجرد الخلق في ملك اليمين ليس  
 بمنقوض وانما الفصد الاعظم منه السالبة وهي باقية أما ان يقتضى فلا ينفسخ بوطئه النكاح \* (فرع) \* لو  
 عقد شخص على امرأته على بنتها وزنا اليه ما بان زنت كل منهما الى غير زوجها فوطئ كل منهما  
 الاخرى غاطا انفسخ النكاح لان زوجة الاب موطوءة ابنه وأم موطوءة بالشبهة وزوجة الابن موطوءة  
 أبيه وبنت موطوءة بالشبهة ولزم كلا منهما الموطوءة بمهر المثل وعلى السابق منهما بالوطء لزوجة نصف  
 المسمى لانه الذى رفع نكاحها فهو كالموطوءة قبل الدخول وهل يلزم الثاني نصف المسمى لزوجه أولا أو ج  
 أحدهما الا اذا صنع له وثانيتها ثم اذا صنع لها وثالثها هو كما قال شيخنا الاوجه يجب الصغيرة لا تعقل  
 ومكرهة وثانيتها لان الانفساخ حينئذ غير متسبب اليها فكان كالموطوءة زوجته الكبيرة الصغيرة ينفسخ  
 نكاحها ولا صغيرة نصف المسمى على الزوج ويرجع على السابق بنصف مهر المثل لانه فوت عليه نكاحها  
 لا بمهر المثل ولا بما غرم كفى الرضاع ولا يجب لعاقلة مطاوعة في الوطء ولو غاطا كما لو اشترت حرة زوجها  
 قبل الدخول فان وطئا معا فعلى كل منهما الزوجة نصف المسمى ويرجع كل منهما على الآخر في أحد  
 وجهين يظهر كما قال شيخنا ترجيح بنصف ما كان يرجع به لو انفرد وبمهر نصفه لانهما حرمت بفعلهما  
 كمنظرة في الاصل دام ولو اشكل الحال ولم يعلم سبق ولا معية وجب للموطوءة مهر المثل وانفسخ النكاحان  
 ولا رجوع لاحدهما على الآخر وزوجة كل منهما نصف المسمى ولا يفسد بالشك كما قاله ابن الصباغ ولو  
 نكح الشخص جاهلا امرأته فبنتها مرتبة فان نكاح الثاني باطل وان وطئ الثانية فقط عالما بالتحريم فده نكاح  
 الاول بحاله لان وطء الزنا لا أثر له أو جاهلا به بطل نكاح الاول لانها أم الموطوءة بشبهة أو بنته ولزمه  
 الاول نصف المسمى وحرمت عليه أبدا لما امر والموطوءة بمهر مثل وحرمت عليه أبدا ان كانت هي الام  
 لانها أم زوجته وان كانت البنت فلا تحرم أبدا لانها بعبدة امرأة لم يدخل بها الا ان كان قد وطئ الام  
 لانها حينئذ بنت موطوءة ثم شرع في القسم الثاني وهو مالا يتأبد تحريمه وهو ثلاثة أنواع وتبدد بالاول  
 منها فقال (ويحرم) ابتداء ودواما (جميع) امرأتين بينهما قرابة أو رضاع لو فرضت احدهما ذكرا حرم  
 تنكحهما جميع (المرأة وأختها أو عمتها أو خالتها من نسب أو وضاء) ولو بواسطة لقوله تعالى وأن  
 نعموا بين الاخنتين والخبر لا تنكح المرأة على عمتها ولا الامة على بنت أخيها ولا المرأة على خالتها  
 على بنت أختها لا الكبرى على الصغرى ولا الصغرى على الكبرى رواه الترمذى وغيره وصححه ومساويه  
 من فطيرة الرحم وان رضيت بذلك فان الطبع يتغير واليه أشار صلى الله عليه وسلم في خبر النهى عن  
 ذلك بقوله انكم اذا قعتم ذلك قطعتم أرحامكم كلوا من حبان وغيره (فان) خالف (جميع) بين من  
 يحرم الجميع بينهما كاختين (بعقد بطل) نكاحهما الا لأولية لاحدهما عن الاخرى (أو مرتبة) (أو  
 لا أول صحيح) (والثاني) باطل لان الجميع حصل به هذا اذا علم من السابق فان لم يعلم بطلا وان علم ثم اشتبه

وجب التوفيق في نكاح الولين من اثنين فان وطئ الثانية باحلالا بالحكم استنبأ أن لا يبطأ الاولى حتى  
 تنقضي عدة الموطرة وخرج بالرضاع والنسب الجمع بالمصاهرة فجمع المرأة وأم زوجها أو بقية من أخرى  
 لا يحرم لان حرمة الجمع بينهما وان حصلت بفرض أم الزوج ذكر في الاولى وبفرض بنته ذكر في الثانية  
 لكن ليس بينهما قرابة ولا رضاع بل مصاهرة وليس فيها رحم يحذف قطعها قال الرافعي وقد يستغنى عن  
 قيد القرابة والرضاع بأن يقال يحرم الجمع بين كل امرأتين أتيتهما فقدرت ذكرًا حرمت عليه الاخرى  
 فان أم الزوج وان حرمت عليه أزوجه المأبوس لو قدرت ذكر الكزن وجدة الابن لو قدرت ذكرًا لم تحرم  
 عليه الاخرى بل تكون أجنبيته عنه اهـ فان قيل يرد على هذا السبيدة وأمتها الصديق الضابطان هما  
 مع جواز الجمع بينهما العبد وكذا الخواذ ان تزوج أمة بشروطه ثم نكح حرة عليها أوجب بأن المنباد بقرينة  
 المقام من التحريم التحريم المؤبد المقتضى لمنع النكاح فتخرج هذه لان التحريم فيها قد يزول وبأن السبيدة  
 لو فرضت ذكرًا حل له وطء أمتها بالملك وان لم يحل له نكاحها وبجواز الجمع بين بنت الرجل وورثته  
 وبين المرأة وورثته زوجها من امرأة أخرى وبين أخت الرجل من أمه وأخته من أبيه اذ لا تحرم المأكنة  
 بتقديره ذكره احداهما ولو استرى زوجته الامتياز له أن يتزوج أختها وأربعًا سواها لان ذلك الفرائس  
 قد اقتطع (ومن حرم جمعها بنكاح حرم) جمعها ما أيضا (في الوطء بملك) أو ملك ونكاح وان لم يعلم  
 من كلامه لانه اذا حرم العقد فلان يحرم الوطء أولى لانه أقوى (لاملكهما) أي الجمع بينهما في الملك  
 كسراء أختين وامرأة وخالفنا فانه جائز بالاجماع ولانه لا يتعين للوطء وهذا يجوز أن يشترى أخته  
 ونحوها بخلاف النكاح (فان وطئ) طائعا أو مكرها (واحدة) منها ولو في الدبر أو مكرها أو باجالة  
 (حرمت الاخرى حتى تحرم الاولى) يحرم (كبيع) وعق لنكاحها أو بعضها (أو نكاح) أي تزويجها  
 (أو كتابة) صحبة لتلا يحصل الجمع المنهى عنه فان وطئ الثانية قبل تحرير الاولى أنهم لم يحرم الاولى  
 اذا الحرام لا يحرم الحلال لكن يستحب أن لا يبطأ الاولى حتى يستبرئ الثانية لتلا يجمع الماء في رحم  
 أختين (لاحض واحرام) وردة فانها لا تزول الملك ولا الاستحقاق (وكذا رهن) يقبوض (في الاصح)  
 لانه بملك الوطء باذن المرئى والثاني يكفي الرهن كالتزويج فان لم يكن قبض لم تحل الثانية جزاء فلو غاد  
 الحل برد المبيعة وطلاق المسكوة وعجز المكاتبة فان لم يبطأ الثانية بعد فله الاثن وطء من شاء منهما وان  
 كان قد وطئها لم يبطأ العائدة حتى تحرم الاخرى لان الثانية في هذه الحالة كالاولى \* (تنبيه) \* بشرط  
 ان تكون كل منهما مملوكة على انفرادها فلو كانت احدهما مملوكة وأخرى حرة لم يحرم فوطئها جاز له وطء  
 الاخرى ثم لو ملك أمار بنتها فوطئ احدهما حرمت الاخرى. وبدا كلامهم بماسر ولو باع الموطوءة بشربة  
 الخبار قال الشيخان فحلت يجوز له وطئها لا تحل له الاخرى وحيث لا توجبها وقال الامام الوجه عندى  
 القطع بالحل اهـ وهو ظاهر ولو ملك شخص أمة وخذنى أخوه من فوطئه بآله عتقه وطء الامه ولو استرى  
 جاريته فادعى أن بينهما اخوة بالرضاع فني فتوى البغوى للسيدان ردهما والاختيار أن لا يجمع  
 بينهما ولو أقرت الامه ان سبدها أو نحوها من الرضاع لم يقبل بعد التمكن وفيما قبله وجهان ذكرهما  
 الرافعي في الرضاع وقياس الزوجة في دعواها ذلك أنها تقبل (ولو ملكها) أي الامه وطئها أم لا ثم نكح  
 من يحرم الجمع بينهما وبينها كمن نكح (أختها) الحرة أو عمتها أو خالتها (أو عكس) أي نكح امرأة ثم ملك من  
 يحرم الجمع بينهما وبينها كان ملك أختها (حات المنكوة) في المستثنين (دونها) أي المملوكة ولو كانت  
 موطوءة لان فرائس النكاح أقوى اذ يتعلق به الطلاق والنكاح والايلاء وغيرها بخلاف الملك ولا يجمع  
 النكاح حلها لغيره اجساما بخلاف الملك فلا يندفع الاقوى بالاضعف بل يدفعه (و) يحل (للعبد)  
 امرأتان فقط لان الحكم بن عيينة نقل اجماع الصحابة فيه رواه البيهقي ولا يندفع على النصف من الحر ولان  
 النكاح من باب الفضائل فلم يلحق العبدية بالحر كما لم يلحق الحر بمنصب النبوة في الزيادة على أربع والمبعض

كالقن كما صرح به أبو حامد والمأوردى وغيرهما (و) يحل (للعرار ربع) نقطا لقوله تعالى فأنكحوا ما طاب  
 لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع ولقوله صلى الله عليه وسلم لغيلان وقد أسلم وثمة عشر نسوة أمسك  
 أو بعوا فارق سائرهم رواد بن حبان والحاكم وغيرهما وصححه وإذا تمتع في الدوام ففي الابتداء أولى  
 \* (فائدة) \* ذكر ابن عبد السلام أنه كان في شريعة موسى عليه الصلاة والسلام الجواز من غير حصر تغليبا  
 لمصلحة الرجال وفي شريعة عيسى عليه الصلاة والسلام لا يجوز غير واحدة تغليبا لمصلحة النساء وراعت شريعة  
 نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى سائر الأنبياء مصلحة النوعين وقد تنعین الواحد للآخر وذلك في كل نكاح  
 توقف على الحاجة كالسفيه والمجنون والحراننا كجم الامه وقال بعض الخوارج الآية تدل على جواز تسع  
 متنى باثنين وثلاث بثلاث ورباع بأربع وبمجموع ذلك تسع وبعض منهم تدل على ثمانية عشر متنى اثنين  
 اثنين وثلاث ثلاثة ورباع أربعة أربعة وبمجموع ذلك ماذ كرو هذا خوف للاجماع (فالونكح) الحر  
 (نخسا) مثلا (معها) أى بعقد وهو منصوب على الحال أو العبد ثلاثا كذلك (بطان) اذ ليس باطل  
 نكاح واحدة بأولى من الاخرى فبطل الجميع كالمجموع بين الاثنين ويستثنى ما لو كان فيهن أوفى ست  
 للحر وأربع للرقيق أخذاً مثلا فإنه يفعال فيهما ويصح في الباقي علا بتفريق الصفة وانما يطل فيهما  
 معالائه لا يمكن الجمع بينهما ولا أولوية لاحدهما على الاخرى فان كانتا في أكثر من ذلك كأن كانتا في  
 سبع للحر وأخمس للعبد بطل الجميع وفي معنى الاثنين ما لو كان فيهن من لا تحل له كحرمة وملاعة وثنية  
 وبجوسية (أو) نكحهن (مرتبا فالخامسة) للحر والثالثة للعبد بطل نكاحها لان الزيادة على العدد  
 الشرعى حصل بها \* (فرع) \* لو عقد على ست على ثلاث معاوتين مما واحدة وجهل السابق من  
 العقود فنكاح الواحدة صحيح بكل تقدير لانها لا تقع الأولى أو الثالثة أو رابعة فأنها لو تأخرت عن العقد كان  
 ثانيها باطلا فيصح نكاحها قال ابن الحداد ونكاح الباقيات باطل لان كلاً من عقدي الفريقين يحتمل كونه  
 متأخرا عن الآخر فيبطل والاصل عدم الصحة وغلطه الشيخ أبو علي فقال أحد العقدين صحيح وهو السابق  
 منهما ولا تعرف عنه فبوقف نكاح الخمس وبواحدة الزوج بنفقة من مدة التوقف لأنهن محبوسات  
 لاجله ويسأل عن البيان ونول ابن الحداد كما قال ابن المقرئ هو قياس ما سبق من أنه اذا وقع على امرأة  
 عقدان وجهل السابق منهما بطل العقدان وهذا أشكل السابق منهما والى هذا أشار الاسنوى في  
 المسحات وهذا هو المعتد وان فرق بعضهم بان الموقوف عليه ثم واحدة والزوج متعدد ولم يبعد جوازه  
 أصلا بل بمنوع منه وهذا بالعكس وقد عاهد جوازه فأغفر فيه ما لم يغفر في ذلك (وتحل الاخت)  
 ونحوها كالعامة (و) الزائدة (الخامسة) أو غيرها (في عدة بائن) لانها أجنبية عنه (لارجعية) لانها  
 في حكم الزوجة فلا تحل له حتى تنقضى عدتها وفي معناها المتخلفة عن الاسلام والمرتبة بعد الدخول بهما  
 ما بقيت العدة ولو ادعى انها أخبرته بالنقض عدتها وأنكرت وأمكن انقضائها فله نكاح אחها وأربع  
 سواها ليمه انقضائها ولا يقبل في اسقاط نفقتها ولو طلقها حلالا ذكر أو طلقها لم يقع لذلك (واذا طلق  
 الحر ثلاثا) سواء أوقعهن معاً أم لا معاً كان ذلك أم لا قبل الدخول أم لا (أو العبد) أو البعض  
 (طائفتين) كذلك (لم تحل له حتى تنكح) زوجا غيره ولو عبدا أو مجنوناً (ويغيب بقبولها) لاني غيره  
 كدبرها كما لا يحصل به التحصين (حشفته) ولو كان عليها حائل كان لف عليها حققة فانه يكفي تغيبها كما  
 يكفي في تحصيلها (أو قدرها) من فاقدها سواء أزوج هو أم تزأت عليه في بقاة أو قوم أو أزوج فيها وهي  
 نائمة ومعها قوم أنه لا بد أن يعلقها وتنقض عدتها كما صرح به في الحرر وأسقطه المصنف لوضوحه  
 والتغيب بالقبول من زيادته قال الامام والمعتبر الحشفة التي كانت لهذا العضو المخصوص (بشرط  
 الانتشار) لا كونه وان ضاع الانتشار واستعان بأصبعه أو أصبعها ليحصل ذوق العسيلة الاتى في الخبر  
 بخلاف ما لم ينتشر اشبال أو عنة أو غيرهما فان اعتبر الانتشار بالفعل لا بالقوة على الاصح كما أفهمه كلام

الاكثرين وصرح به الشيخ أبو حامد وصاحب المذهب والبيان وغيرهم حتى لو أدخل السليم ذكره  
بأنه لا انتشار لم يحال كالأطفال فيأقيل ان الانتشار بالعلم لم يقل به أحد ممنوع كما قاله شيخنا (و) لا  
بدأ بضامن (محنة السكاح) فلا يحال الوطء في السكاح الفاسد ولا ملك العيّن ولا وطء النسبة لانه تعالى  
علق الحال بالسكاح وهذا لما يتناول السكاح الصحيح بدليل ما لوحظ لا يشكح لا بحث بما ذكر (وكونه)  
أي الزوج (من يمكن جماعه لا طفلاً) لا يتأتى منه ذلك أو يتأتى منه وهو رقيق لان سكاحه انما يتأتى  
بالاجبار وقد مر انه ممنوع (على المذهب من) وفي وجهه قناع الجوارح لانه انه يحصل التحليل بلا انتشار  
لشال أو غيره لحصول صورة الوطء وأحكامه وفي قول أسكره بعضهم يكنى الوطء في السكاح الفاسد  
لان اسم السكاح يتناول وفي وجهه نقل الامام اتفاق الاصحاب على خلافه ان الطفل الذي لا يتأتى منه  
الجماع يحال وانما حرمت عليه الى أن تتحلل تمقير من الطلاق الثلاث ولعله تعالى فإن طافها أي  
الثالثة ولا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره مع خبر الشيخين عن عائشة رضي الله تعالى عنها جاءت امرأة  
رفاعة القرظي الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت كنت عند رفاعة وباتتني فبت طلاقاً فترجعت بعده عبد  
الرحمن بن الزبير وان مامعه مثل هدية التوب فقال أني يدين أن ترجعي الى رفاعة لاني قد رجعت به  
و يدون عيشتك والارادهم عند الامورين الالة الحاصلة بالوطء وتعد الشافعي وجهه الفقهاء الوطء  
نفسه سمي بذلك تشبيهاً له بالمدخل بجماع الالة وليس بالمرء غيره بجماع استيفاء ما عليه من المطلق  
(تفسيه) \* قوله لا طفلاً قد يفهم انه لا يشترط في الزوجة ذلك بل وطؤها محال وان كانت طفلة لا يمكن  
جماعها وبه صرح في أصل الروضة وتوجزم في الدخايل بالمنع كما نقل في قوله الاذرى عن نص الشافعي  
وصوبه والمعنى يدعه لان الفصد بذلك الصغير كالمسرح وحاصل بذلك بخلاف غيبة وحشة الطفل ويكنى  
وطء محرم بنفسه ونحوه ولو كان صانعاً أو كانت حاضاً أو صائغة أو مدغلاً منها أو معتدة من شبهة وقعت  
في نكاح المحال أو عزمة بنفسك لانه وطء زوج في سكاح صحيح ولا يكنى جماع ربيعة وان راجعها ولا  
معتدة فردة منه أو مدغلاً وان أسلم المرد في العدة وتعد العدة بلاوطء بان استندخت مائة ثم طافها أو  
استدخلته ثم ارتدت ثم وطئها فهذا الوطء لا يحال لوجوده في حال ضعف السكاح ويشترط في تحليل البكر  
الانقضاء كما نقله وأقرأ وحكي عن النص وان أوتيه بعضهم ونحل كتابه لمسلم الوطء محرم في  
نكاح نقرهم عليه عند تراءهم البناء (ولو نكح) الروح الثاني (بشرط انه اذا وطئ طاعة) هانبل  
الوطء أو بعده (أو بات) منه (أو فلا نكاح) بينهما ما شرط ذلك في صلب العقد (بطل) أي لم يصح  
السكاح لانه شرط منع دوام السكاح فان شبهه بالوقت فان توطأ العاقدان على شيء من ذلك قبل العقد ثم  
عقد بذلك العقد بلا شرط كرهه رويان من خلافه من أبناؤه ولان كل ما لوصرح به أبناؤه اذا صرحوا ومنه  
لو تزوجها بلا شرط وفي تزومه أن يباله اذا وطئها ولو تزوجها على ان يحلها المأذول صح كالحزم به المأذول  
لانه لم يشترط الفرفة بل شرط مقتضى العدة فان سكحه وانتهى بها لا يبطأها ولا يبطأها لانها أوالامرة  
منه لا يبطال النكاح أي لم يصح ان كل الشرط من جهتها لم ينافه مقصود العقد فان وقع الشرط منه لم يضر لان  
الوطء حق له وله تركه وان لم يكن - في علمه ان ليس له تركه والراعي هنا المشكل ذكره مع جوابه في شرح  
التبسيه (وفي التعليل قول) ان شرطه لا يبطال ولكن يبطال الشرط والمسمى ويجب به المثل ولو تزوجها  
على ان لا تحل له لم يصح لانه لا ينافه مقصود العقد ولتسايف أو على أنه لا يملك البضع وأراد الاستمتاع فكشترط  
ان لا يبطأها وان أراد ملك العين لم يضر لانه نصريح بمقتضى العقد \* (فتنه) \* يقبل قول الماطلة ثلاثي  
الخليل بينهما عدم الامكان وان أكرهه الثاني في وطئه أو الانه أو غيبة على فرجها والوطء مما يصح اقامته  
البيئة عليه نعم ان حالف الثاني انه لم يبالاً بلزمه الاصف المأذول وقيل يقبل قولها أيضاً بينهما عند الامكان  
في انقضاء عدتها ولا لاول تزويجها وان ظن كذبها المكن بكفره فان قال حتى كاذبه منع من تزويجها إلا ان قال

بعد تعيين لي صدقه او حومت عليه زوجته الامه بازالة ما يملكه ما يمان الملاق ثم اشترها قبل التحليل لم يحل له وطؤها الظاهر القرآن

**\*(فصل)\*** فيما منع النكاح من الرق (لا ينكح) الرجل (من يملكها) كلها (أو بعضها) ولو مستولدة ومكاتبه انما قضى أحكام المالك والنكاح اذا ملك لا يوجب القسم ولاية تقضي المطلق ونحوه بخلاف النكاح وعند التناقض ثبت الأقوى وبسقط الاضعف وملك العيين أقوى (و) على هذا (لو ملك زوجته أو بعضها) ماسكانا (بطل نكاحه) أي انفسخ لماجر من ان ملك العيين أقوى من ملك النكاح لانه يملك به الرقبة والمنفعة والنكاح لا يملك به الا ضرب من المنفعة وهذا بخلاف مالواستأجر عينا ثم ملكها فان الاجارة لا تنفسخ على الاصح لانه لا منافضة بين ملك العيين والمنفعة (ولا تنكح) المرأة (من يملكها) كلها (أو بعضها) لمتضاد الاحكام أيضا وعلى هذا لو ملكت زوجها أو بعضه لم كانا ماسكانا انفسخ النكاح لانها انما له بالسفر الى الشرق لانه بعد ما هو بها الهيا بالسفر معه الى الغرب لانها زوجته واذا دعاها الى الفرائض بحق النكاح بعثته في أشغالها بحق الملك واذا تعذر الجتمع رفع الأقوى الاضعف كما تقدم أما اذا لم يكن الملك تاما بأن ابتاعها بشرط الخيار ثم فسح لم ينفسخ نكاحه كما نقله في المجموع عن قول الرواية انه ظاهر المذهب ومثله مالواستأجره كذلك فمكان ينبغي له صنف أن يقيده بالتام كقدرته لتخرج هذه الصورة (ولا) ينكح (الحر أمة غيره) الا بشرط (أو أربعة ثلاث في النكاح) وواحد في الامه وهو بيع الحر وغيره ويختص بالمسلم أحد الثلاثة (أن) لا يكون تحتها حرة ولو كانت كتابية والتقييد بالموافقة في الآية خرج مخرج الغالب ثم وصف الحره بكونها (تصلح للاستماع) بها لانه حينئذ لم يخش العنت ولان وجودها أعظم من استطاعة طولها واستطاعة العاقل وعدم خشيته العنت مانع من نكاح الامه فهذا الشرط مع شرط خوف الزنا المتقدم لان من كان تحتها حرة فصلح للاستماع أمن من العنت ولانه اذا كان الامن من العنت بلا وجود حرة مانعا فلان يكون منع وجودها أولى فلا حاجة الى هذا الشرط ولعله انما ذكره لاجل قوله (قبل ولا غير صالحه) للاستماع بها كان تكون صغيرة لا تحتل الوطء أو قرانه أو زنته لا طلاق النهي في خبره نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم ان تنكح الامه على الحره رواه البيهقي عن الحسن مرسله والاول يجعله على حرة فصلح للاستماع **\*(تنبيه)\*** جعل في الحر الروجه الثاني أسحوط ففهم المصنف منه ان مقابله أصح ولم يصرح في الشرحين والروضة ثم جع امكن من نقل عنه الجواز أكثر قال في المهمات فصحح الكتاب الجواز من غير تمييز بغير وقال الغزالي الظاهر ان الحر انما أشار بقوله الاحوط الى ترجيحه وكيف يقتصر في كتاب التزم فيه التخصيص على ما صححه المصنف على ضعف من غير ذكر مقابله اه والوجه ما فهمه المصنف والتعبير بالحره أيضا حرجي على الغالب فانه لو كان تحتها أمة فصلح للاستماع كان الحكم كذلك فان الحره والرقبة في ذلك سواء فلو عبر المصنف بالانكحة لشمها وقد علم من ذلك أن الحر لا ينكح أمتين ودخل في قوله أمة غيره أمة ولده ومكاتبه وليس مراد اقليل له نكاح أمة ولده بناء على وجوب الاعاقف الآن يكون ولده معسرا وأما أمة مكاتبه فمشمع عليه نكاحها مطلقا وكذا الامه الموقوفة عليه أو الموصى له بخدمتها وخرج بالحر العبد ولو لم يضاف يجوز له نكاح الامه مطلقا كما سيأتي (و) ثاني الشرط (أن يعجز عن حرة) ولو كتابية (تصلح) للاستماع لفقدتها أو فقد صداقها أو لم ترض الا بزيادة على مهر مثلها أو لم ترض بنكاحه اقصور نسبته ونحوه **\*(تنبيه)\*** جعل العجز عن الحره دون صداقها البشمل مال وجوده ولم يجد خلية من زوج فانه لا يجوز له نكاح الامه ويستثنى من جواز تزويج الامه اذا لم ترض الحره الا بزيادة على مهر مثلها بالوجود أمة وحرة وكان صداق الامه التي لا يرضى سيدها الابن أكثر من مهر مثل الحره الموجودة ولم ترض الحره أيضا الا بما طلب سيد الامه بمقتضى نص الشافعي رضي الله عنه انه لا يجوز له نكاح الامه في هذه الحالة لقدرته على أن ينكح صداقها حرة وان كان أكثر من مهر الحره وحرة تصلح صفة حرة أي تصلح تلك الحره



لا يستمتع بها في الاصح (قبل اول انصاح) له كصغيرة وثألي المحرر الخلاف ها على الخلاف السابق  
وقد علمت ما فيه امكن صحته في الرضا والنسح الصغبر هنا اشتراط صلاحيتها (ولو قدر على) حرة (غائبة)  
عن بلده (حات له امة ان لحقه مشقة ظاهرة في قصدها) وضبط الامام المشقة بان ينسب تخمها في  
طلب الزوجة لي الامراف وبجاوزة الحد (اوضاف وما مدنه) أي قصدا الحرة وكذا لو كان له زوجة غائبة  
ووجدته مما زاد كركاؤه شجني فان لم يخف شيئا من ذلك لم تحل له الامة ويجب السفر للحررة ونحوه كما قال  
الروكشي اذا أمكن انتقالها معه الى وطنه والانهى كالمدة المتأني تكليفه المقام بها هناك من التقرب  
والرخص لا يتحمل هذا التضييق ولو قدر على حرة يبيع مسكه أو خادمه حلت الامة في الاصح في زيادة  
الرخصة ثم قال بعد ذلك ولو كان في ملكه امة غير مملوكة فان وقت قيمته بامر حرة أو ثمن امة يشتري به الم  
يسكن الامة والا فبمسكه وحل هذا على ما اذا كان لا يحتاج اليها للخدمة كما قال القاضي حسين ولا يمنع  
ما له العاتب نكاحه الامة كما لا يمنع اس السبل الزكاة (ولو وجد حرة) رضى (بوجول) ولم يجد المهر  
وهو يتوقع القدرة عليه عند الحمل (أو بدون مهر للمثل) وهو واجده (فلاصح حل امة) واحدة (في)  
الصورة (الاولى) لان ذمته تصير مشغولة في الحال وقد لا بد من جوازها من توجه الطالب عليه والثاني لا  
للاقدرة على نكاح حرة ويجوز ان في المألو وجد من يبيعه شيئا بدينه وهو قدر مهرها أو من يستأجره بأجرة معينة  
وهو ممن يليق به ذلك أو وجد من يقرضه أو من يهبه مالا أو امة فان قيل قد صحح المصنف في التيمم وجوب  
شراء الماء؛ وحل ما قبل يتعد الى وصوله بالدماء ورضاءها بالزجل أولى من رضارب الماء بتأجيل تحله لان  
الزوجة تمهل غالبا بالمهر الحال بخلاف رب الدين أجيب بان في الزوجة كافة أخرى وهي الفقة والكسوة  
فانما يجب ان بمجرد عرضها؛ هو الفرض أنه معسر في الحال بخلاف ثمن الماء (دون) الصورة (الثانية)  
اقدونه على نكاح حرة والثاني لا لما فيه من المنع وأجاب الاول بان المنة فيه قابلة للجر بان العادة بالمساحة  
في المهور ولو رضى حرة بلا مهر حلت له الامة أيضا في الاصح لو جوب مهرها بالوطء ولأنها أن نطالبه  
بالفرض في الحال فنستغل ذمته ولا قدرته ولو كان له ولد موسر لم تحل له الامة لانه مستغن بحال ولده  
لو جوب اعفافه عليه (و) ثالث الشرط (أن يخاف زنا) بان تغلب شهوته وتضعف تقواه وان لم يغلب على  
ظنه وفوق الزنا أو فوق شهوته لا على تدور فنضعفت شهوته وله تقوى أو مروءة أو حياء يستعج معه الزنا  
أو فوق شهوته وتقواه لم تحل له الامة لانه لا يخاف الزنا فلا يجوز أن يرق ولده لقضاء وطرا وكسر شهوة  
وأصل العنت المشقة سمي به الزنا لانه سببها بالحد في الدنيا والعقوبة في الاخرى والاصل فيما ذكر قوله  
تعالى ومن لم يستمتع منهم طولا أن يشك المصنفات المؤمنات الى قوله ذلك لمن خشي العنت منهم  
والطول السعة والمراد بالمصنفات الخرائر قال الروياني وبالعنت عومه لان خصوصه حتى لو خاف العنت من  
أمة بعينها افة ماله اليها وجبه لها وليس له أن يزوجها اذا كان واجدا للطول لان العنت لا معنى  
لاعتبارها مالا هذا تهييج من البطالة واطالة الفكر وكمن انسان ابتلى به وساء \* (تنبيه) \* لو حذر  
الروياني واجدا للطول كان أولى لانه يقتضي جواز نكاحها عند فقد الطول فيكون اعتبار عموم العنت  
مع أن وجود الطول كاف في المنع من نكاحها وهذا الشرط يقتضي أن الجبوب ذكره لا يحل له نكاح  
الامة مطلقا وهو كذلك اذ لا يتصور شبه الزنا وان قال الروياني له وللخصي ذلك عند شرف النوع في  
المؤتم وقال ابن عبد السلام ينبغي جوازه للموسر مطلقا لا لتفاه محدور ورق الولد ولو وجدت الامة تزوجها  
يجوز بل وأرادت الفسخ وادعى الزوج حدوث الجب بعد النكاح وأمكن حكم بفسخ نكاحه وان كذبه لان  
مقتضى قوله بطلان النكاح من أصله وان لم يمكن حدوثه بان كلن الموضوع منه ملاوة بعد النكاح أمس  
حكم بطلان النكاح (ولو أمكنه) أي من خاف زنا (تسمر) بامة صالحه للاستمتاع بان كانت في ملكه  
أو أمكنه سرورها بغير ماله وكن ماله من المال لا يكفي لتزوج بل للتسري (فلا حوف) جنة ثلث

الزنا طعما فلا ينكح الامة (في الاصح) لانه العنت منع وجودها فلا ضرورة له الى ارفاق ولده والثاني قيل  
له لانهم ادون الحر ولو قال المصنف كالمسلم لم ينكح الامة كما قدرته في كلامه كان أولى فان الخلاف في ذلك  
لا في الخوف للقطع بانقياته (و) رابع الشروط (اسلامها) أي الامة التي ينكحها الحر فلا ينكح لمسلم  
نكاح الامة الكتابية وان كانت مسلم لقوله تعالى من قياتكم المؤمنات ولانه اجتمع فيها نقصان لكل  
منهما انزى منع النكاح وهما الكفر والرق كما أنه لا يجوز له نكاح الحره الموسية لاجتماع نصي الكفر  
وعدم الكتاب (تنبيه) \* سكوته عن اعتبار اسلام سيدها يفهم انه ليس بشرط وهو الاصح لحصول  
الاسلام في المشكوكه والثاني المتع لما فيه من ارفاق الولد المسلم للكافر (و) جعل الحر وعبد كتابيين أمة  
كتابية على الصحيح (لاستوائهما في الدين والثاني المنع كما لا ينكحها الحر المسلم) (تنبيه) \* لم يصرح الشيخان  
في الحر الكتابي باشتراط خوف العنت وقد طول الحره والذي فهمه السبكي وغيره اشتراطهما كالسالم  
لانهم جعلوه مثله الا في نكاح الامة الكتابية وهذا هو الناهر وان قال الباقيني والذي أعتقده أن الشروط  
انما تعتبر في حق المؤمنين الاحرار قال في الروضة ونكاح الحر الموسي أو الوثني الامة الموسية أو الوثنية  
كنكاح الكتابي الكتابية وصورة المسئلة اذا طلبوا من فاضلنا ذلك والافتكاح الكفار صحيح قاله شارح  
التبجيز (لا) أمة كتابية (لعدم مسلم) فلا تحل له (في المشهور) لان المانع من نكاحها كفرها ناسوي  
الحر كالرينة والموسية والثاني له نكاحها التساوي ما في الرق وقد قدم أنه يشترط في نكاح الامة أن  
لا تكون موقوفة على النكاح ولا وصى له بخدمتها (ومن بعض ارفاق) وبأنها احركهما (كربيقة)  
كلها فلا ينكحها الحر الا بالشروط السابقة لان ارفاق بعض الولد محذور (تنبيه) \* اطلاقه يفهم أنه  
لو قدر على بعضه حلت له الامة وفيه تردد لا امام لان ارفاق بعض الولد أهون من ارفاق كله وعلى تعميل  
المنع اقتصر في أصل الروضة وهو الرأج كما قاله الزركشي لان تخفيف الرق مطالبوا بالشارع مشوف للحرية  
وهذا مبني على أن ولد المبيعة ينعقد به وهو الرأج أيضا أما اذا قلنا بانه حرا كما رجحه الرافعي في بعض  
المواضع امتنع نكاح الامة قطعا وبأنه من هذا انه لو أوصى باولا دامت لا تخرم مان وأعتقها الوازت أنها  
كالامة فلا بد فيها من الشروط ولولا دها نكح الممسوح له أن يتزوج بها بانه على ذلك شيخنا وكذا من أوصى  
له بأولادها فانهم ينعقون عليه ومن بعضه رقيق كالزريق فينكح الامة مع القدرة على الحرية كان المبيعة  
كالامة كما قل الامام الاتفاق عليه ثم أشار المصنف رحمه الله تعالى الى فرع من قاعدة يغتفر في الدوام ما لا يغتفر  
في الابتداء فقال (ولو نكح حرة بشرطه) أي شروط نكاح الامة (ثم أيسر) ولم ينكح (أو نكح  
حرة) بعد نكاحه (لم تنفسخ الامة) أي نكاحها القوة الدوام والى هذا الاجرام والردة تمنع ابتداء  
النكاح دون دوامه (ولو جوع من) أي شخص (لا تحل له الامة) بان لم توجد فيه شروط نكاحها  
السابقة (حرة أو أمة بعقد) كان يقول لمن قال له زوجتك بتي وأمتي قبلت نكاحهما (بطلت الامة)  
أي نكاحها قطعا لان شرط نكاحها فقد الحرة (لا الحرة في الاظهر) من قولي تغرق الصفة ونخرج  
يقوله بعقد ما لو قال زوجتك بتي بالف وزجرتك أمتي بجماعة تقبل البنت ثم الامة أو قبل البنت فقط صحت  
البنت جزافي الصورتين ولو قدمت الامة في تفصيلها المتعيا بوجه أو بلاص نكاح البنت وكذا الامة فمن يحل له  
نكاحها ان قيل الحره بعد صحة نكاح الامة ولو فصل الولي الايجاب وجع الزوج القبول أو عكسه  
فكنكحها ما في الاصح أما لو جمعها من يحل له نكاح الامة بعقد كان رضيت الحره بتأجيل المهر فانه يبطل  
في الامة قطعا أيضا لانهم لا تقارن الحره كما لا تدخل عليها ولا يستتبعها عنها وأما الحره ففيها طريقان  
أرجحهما في الشرح الصغبرانه على قولين والثاني القطع بالطلاق لانه جمع بين امرأتين يجوز افراد كل  
منهما ولا يجوز الجمع بينهما فكأننا كالأختين وفرف الاول بان نكاح الحره أقوى من نكاح الامة والاخذ ان  
ليس فيها أقوى وقد علم مما تقرر أن الخلاف فيمن تحل له وغيره فيمن لا تحل له فقيد المصنف عن لا تحل له

الذلك وايضا من قول له ان كان غير حرم نكاحهما والافساح لحرمة والمفهوم اذا كان فيه تفصيل لا يرد ويؤخذ  
من الفرق المذكور انه لو جمع من لا يتحل له الامة في عقد بين اثنين احدهما حرة والاخرى امة انه يصح في  
الحرمة دون الامة وهو كما قال بعض سراح الكتاب ظاهر ولو جمع بين مسلمة ومجوسية او نحوها صح في المسألة  
بغير المثل وكذا لو جمع بين اجنبية ومجوسية او شامية ومدة او مشركية قال في الروضة ولو نكح امة في عقد  
لمحل نكاحها قاطعا كالاختين \* (فته) \* ولذا الامة المنكوحة رقيق لما نكحها اتبعها وان كان زوجها الحر  
عربيا وكذا لو كان من شبهة لا تقتضي حرية الولد او من زنا ولو تزوج بام ولد الغير فولد منها كلام ولو ظن  
ان ولدا المستوانة يكون خرافا يكون حرا كما في الاقوال وتزوجه القيمة للسيد

\* (فصل) \* في نكاح من تحل ومن لا تحل من الكافران وما يذكر معه وهن ثلاث فرق الاولى من لا كتاب  
لها ولا شبهة كتاب كعبادة الشمس او صورة كصنم وكذا المعتقة المذهب الاباحية كما في الروضة وكل مذهب  
يكفر معتقه الثانية من الهاشمية كتاب كمجوسية الثالث من الهاشمية كتاب كمجوسية كيهودية وتصرائسية وقد  
شرع المصنف في الفقرة الاولى فقال (يحرم) على المسلم (نكاح من لا كتاب لها) أصلا (كوثنية)  
وهي عبادة الوثن ويدخل تحتها عبادة الصنم اذا قلنا بترادفهما وقيل الصنم ما كان مصورا والوثن ما كان غير  
مصورا أو يطاق على المصور وغير المصور على هذا كل صنم وثن ولا عكس وهذا بالنسبة الى اللغة أما الحكم  
فلا يختلف ثم شرع في الفقرة الثانية فقال (ومجوسية) وهي عبادة النار اذا لا كتاب بايدي قومه الا ان  
ولم تنبئهم من قبل فخطا وتول المثنى ومجوسية معطوف على قوله من لا كتاب لها الا انه معطوف على وثنية  
حتى يقتضي أنه لا كتاب لها أصلا فانه خلاف المشهور ثم شرع في الفقرة الثالثة فقال (وتحل كثنائية) أي  
نكاحها لقوله تعالى والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم أي حل لكم وقال تعالى ولا تنكحوا  
المشركات حتى يؤمنن ثم يستثنى نكاح النبي صلى الله عليه وسلم فانه لا يحل له نكاح الكثائية على الأصح  
في الروضة وأصلها وقطاع به العرافون لانها تكبره بحبته ولانه أنصف من أن يضع ماله في ربح كافر  
واقوله تعالى وأزواجه أمهاتهم ولا يجوز أن تكون المشركة أم المؤمنين وقضية التعاليل بانه أنصف من  
أن يضع ماله في ربح كافر أنه يحرم عليه صلى الله عليه وسلم النسرى بالامة الكثائية مع أن الأصح في  
الروضة وأصلها حل النسرى له بالامة الكثائية واستدل لذلك بانه صلى الله عليه وسلم كان بطاعفة قبل أن  
يسلم وقال الماوردي نسرى بربحانة وكانت يهودية من سبي قريظة وأجيب عن ذلك بان القصد بالنكاح  
أصله النوا والدفاحية ماله وبانه يلزم فيه أن تكون الزوجة أم المؤمنين كما مر بخلاف المال فيهما وفي تحريم  
الوثنية على الكثائي وجهان وطاهر كلام الشيخين التحريم وهل تحرم الوثنية على الوثني قال السبكي ينبغي  
ان قلنا انهم مخاطبون بالفروع حرمت والا فلا حل ولا حرمة ولا فرق في حل الكثائية للمسلم بين الحررية  
والذمية (لكن تكفر حرية) ليست بدار الاسلام لما في الاقامة في دار الحرب من تكثير سوادهم ولانها  
ليست تحت فهرنا وقد نسترقت وهي حامل منه فلا تصدق في أنها حامل من مسلم ولما في الميل اليها من خوف  
الفتنة (وكذا) نكحها (ذمية على الصحيح) لما مر من خوف الفتنة لكن الحرية أشد كراهة منها والثاني  
لا تكفر لان الاستفراش اهانة والكافة جديرة بذلك هذا اذا وجد مسلمة والا فلا كراهة كما قاله الزركشي  
قال وقد يقال باستحباب نكاحها اذا ربحى اسلامها وقد روي أن عثمان رضي الله عنه تزوج نصرانية  
ناسبت وحسن اسلامها وقد ذكرنا الفتح أن الحكمة في اباحه الكثائية ما ربحى من مبلها التي دين زوجها  
فان الغالب على النساء الميل الى أزواجهن وابتاهاهن على الآباء والامهات ولهذا حرمت المسلمة على  
المشرك وصرح الماوردي بانه يكره نكاح المسلمة بدار الحرب والنسرى هنالك لما في ذلك من تكثير  
سوادهم (والكثائية يهودية او نصرانية) لقوله تعالى أن تقولوا انما أنزل الكتاب على طائفتين من  
قبلا والاولى اشق اسمها من يهودا بن يعقوب والثانية من ناصرة قرية بالشام كان مبدأ دين النصارى منها

(لاستسكة بالزبور) بفتح أوله وضمه وهو كتاب داود عليه الصلاة والسلام (وغيره) ككشف شيت  
 وادريس وابراهيم صلوات الله وسلامه على فيينا وعليهم أجمعين فلا تخل لمسلم وان أقرن بالجزية  
 واختلف في سبب ذلك فقبل لانهم لم يتزل بنظام يدوس ويتلى وانما أوحى اليهم معانيها وقيل لانها حكم  
 ومواعظ لأحكام وشرائع وفرن القفال بين السكائية وغيرها بان فيها نفصا واحدا وهو كفرها  
 وغيرها فيها نقصان الكفر وفساد الدين (فان لم تكن السكائية اسرائيلية) بان لم تكن من بني  
 اسرائيل وهو يعقوب عليه الصلاة والسلام بل كانت من الروم ونحوه \* (فائدة) \* اسرائيل عبرانية  
 عيسى وايل اسم الله (فالظاهر حلها) للمسلم (ان علم دخول قومها) أى آبائها أى أولهم أى أول  
 من تدن منهم (في ذلك الدين) أى دين موسى وعيسى عليهما الصلاة والسلام (قبل نسخه وتخريفه)  
 لتسكتهم بذلك الدين حين كان حقا ومنهم من قطع بهذا كما يقرون بالجزية قطعاً والناسى المنع لفقد النسب  
 (وقيل بكفى) دخول قومها في ذلك الدين (قبل نسخه) ولويد تخر يفعله لان الصحابة رضى الله تعالى عنهم  
 تزوجوا منهم ولم يحتوا عن ذلك والأصح المنع ان دخلوا فيه بعد التخريف فان تسكوا بغير المخرف فكما  
 قبل التخريف فخل في الاظهر \* (تنبيه) \* قضية كلامه التحريم اذا شك هل دخلوا قبل التخريف  
 أو بعده وهو كذلك وكذا تحريم ذباحتهم ولكن يقرون بالجزية فغلب الحقة الدم أمام من دخل أول آبائها  
 في ذلك الدين بعد نسخه كمن خرد أو تنصر بعد بعثة نبينا صلى الله عليه وسلم فلا تخل وكذا من خرد بعد  
 بعثة عيسى عليه الصلاة والسلام واستمر المصنف بقوله فان لم تكن السكائية اسرائيلية عما اذا كانت  
 اسرائيلية نسبة الى اسرائيل وهو يعقوب بن اسحق بن ابراهيم عليهم الصلاة والسلام فالشرط فيها ان  
 لا يعلم دخول أول آبائها في ذلك الدين بعد بعثة نسخه كما سيأتى وذلك بان علم دخول أول آبائها في ذلك  
 الدين قبل البعثة أو شك وان علم دخوله فيه بعد تخريفه أو بعد بعثة لا تنسخه كبعثة من بين موسى وعيسى  
 فانه يحل نسكاحها لشرف نسبها قال السبكي وهل يرجع الى اليهود والى النصارى في دعواهم انهم من  
 بني اسرائيل وان آباءهم دخلوا في ذلك الدين قبل نسخه وتبديله أو بعد التبديل وقبل النسخ أى واجتنبوا  
 المبدل فالاصحاب في كتاب الجزية انهم يقرون بدعواهم ذلك لانه لا يعلم ذلك الامن جهتهم وقضية ذلك  
 القبول قال وقد يفرق بين السابقين بالتشوف الى حقن الدماء بخلاف الابطاع فانه يعتاط لها قال وعلى  
 هذا يهذر أو ينسحر نكاح السكائية اليوم اه واعتمد الطرق الاذرى ثم قال وحينئذ فنسكاح الامنيات  
 في وقتنا منع الا ان يعلم منهم اثنتان ويشهدان ببعثة ما وافق دعواهم أما بعد النسخ ببعثة نبينا صلى الله  
 عليه وسلم فلا تفرق فيه الاسرائيلية غيرهما كما قاله الشيخان لسقوط فضيلة النسب بالنسخ وأما من تهود  
 بعد بعثة عيسى صلى الله عليه وسلم فكذا في الاصح وقيل لارها مبنيان على ان شريعة عيسى صلى الله  
 عليه وسلم هل نسخت شريعة موسى أو خصصتها والناسخ شريعتنا وقيل من خلاف قيل خصصها لان  
 عيسى مقرر شريعة التوراة لانه من أتباع بني اسرائيل وعن نص الشافعي ورضي الله تعالى عنه ان كل شريعة  
 نسخت التي قبلها: كشرعية عيسى نسخت شريعة موسى وشريعنا نسخت سائر الشرائع اه وحكم الوطاء  
 بلك الامين فمن ذكر حكم النكاح قال الزركشي هذا مذموبنا وفي النفس منه شيء يعرف بتأمل الاكثار والاختبار  
 الواردة في وطء السبا والالجواب عنها عسر فمما يظهر (والسكائية الممنكوحة كسكامة في نفق وقسم وطلاق)  
 وغيرها لا شرا كهم في الزوجية بخلاف التوارث كإسار وبخلاف القذف فان في قذفها التعزير كإسائتي  
 وله دفعها باللعان وفي انه يكره نكاحها (وتجبر) الزوجة الممنوعة مسلمة كانت أو كتيابة وكذا الامرة على  
 غسل حيض ونفاس) أى التحليل اجبارها على ذلك اذا ظهرت لتوقف حل الوطاء عليه وقضية هذا ان الحنفى  
 لا يجبرها على ذلك لاعتقاده الحل عند الانقضاء لكن قال القاضي أبو الطيب لا أعرف أحدا من أصحابنا  
 فرق بين الشافعي والحنفي قال البلقيني ووجهه ان هذا يوقف عليه كمال الاستماع لأصله على عقيدته فهو

من حال الخلاف ويستطيع بهذا السبل التواء وان لم يتوصلنا للضرورة كما في المسئلة المجنونة وقد مررت  
الاشارة في ذلك في كتاب المناهضة (وكذا جارية) أي تجبر الكفاية على غناها من الجنابة (و) على  
(ترك كل) لحم الحزير ونحوه مما عمته وقف كمال التمتع على رؤاه (في الاطوار) كما تجبر على الزنا  
النسابة والثاني لا يجبر لانه لا يمنع الاستمتاع (تبيينه) \* ظاهر تخصيص المصنف الخلاف بتبيينه  
ان المسئلة تجبر على غسل الجنابة فمعاودة ما جرى عليه الرأى وقبده في زيادة الروضة بما اذا حضروا  
المصلاة في البغلة قال فان لم تحضر صلاة في اجارها القولان والاطهار الوجوب وتدينه ان حق الزوج اعاد  
في الاستمتاع لا يجبر بانعاق بحق الله تعالى من الصلاة وحيتن فكللام الرأى أوجه وعمل الخلاف في اجبار  
الكفاية على منع كل لحم الحزير اذا كانت تعتقد له كالتصراية فان كانت تعتقد تحريمه كاليهودية  
معها منه فعلا (و) الكفاية (تجبره) ومسلما على غسل ما تجس من اعضائها) ليتمكن من الاستمتاع  
بها كما عليه الرأى والله المأوردى لما يلحقه من المشقة بالتجسس ونقضه ذلك أنه لا يجوز الاستمتاع ببعض  
تجسس والتأخر ان عمله اذا كان يتولد منه تجسس والادلاء كما يحتمل الاذرى وفي قدر ما يجبرها على الغسل  
من كل لحم الحزير وجهه ان في الحارى أحدها سبعا كوليغ والثاني مرة واحدة لانه لم يخلق نفسه اه  
والاول أوجه (تبيينه) \* تخصيص المصنف بالاعضاء قد يخرج النوب وليس مراداً فقد قال المأوردى  
له منه من لبس ما كان نجسا فمعاودة في الروضة له منه من لبس جلد الميتة قبل دباغته ولبس ماله وانته  
كرهه وله اجبارها أيضا على التطيب بالاستعداد وقسم الاطوار وأواله شعر الاباء والادواخ اذا  
تماسح شيء في ذلك وكذا ان لم يتفاحش وله منه من أكل ما يتأذى من وانته كبصل وفوم ومن أكل  
ما يخاف منه حدوث المرض وله منع الكفاية من شرب ما يسكر وكذا من غيرة دين البيع والسكاس كما  
بيع المسلم من شرب النبيذ اذا كانت تعتقد باحتماله من القدر الذي يسكر وكذا من غيرة دين المساجد  
والجنان وكذا زرع بماء كرا السبد كدهم بالاولى وليس له اجبار أمته الجوسية أو الوثنية على الاسلام لان  
الزنى أمادها الامان من القتل (وتعزم متولدة من وثني) أرتجوسى (وكتابية) جزمالان الانتساب الى الاب  
وهو لا غل منا كجته (وكذا عكسه) أي متولدة من كتابي ووثنية أو مجوسية (في الاطوار) تعليلنا للتحريم  
والثاني نحل لانها تنسب لالاب وهذا في صغيرة أو مجنونة فان بلغت عاقلة ثم تبعت دين الكفاية منهما  
لحقته فجعل نكاحها قاله الشافعى رضى الله عنه لان فيها شعبة من كل منهما لكافة لينا التحريم ما دامت  
تابعة لاحد الابوين فاذا بلغت واستقلت واختارت دين الكفاية قويت تلك الشبهة وفسل لا تلحق به فلا  
يجل نكاحها كالتابعين مجوسيين وتأول فائله النص على ما اذا كان أحد ابوينها يهوديا ولا تخوفنا  
فبلغت واختارت دين أحدهما وصححه الرأى في أول كتاب الصيد والذبايح قال الاذرى وتأويل النص  
بما ذكر عيب نقد صورته الى الام بان أحد ابوينها نصراني ولا تخوفنا (و) فالاولى أن يقال النص  
هنا تفسير معمول به لما عرف من ذلك في نحل آخر اطالع عليه الاحصاء ورجوه (وان خالفت السامرة)  
وهي طائفة تعد من اليهود سميت بذلك لتبنيها الى أصلها السامرى عابد البجل (اليهود والصابئون)  
وهي طائفة من النصارى سميت بذلك قبل لتبنيها الى صابئ عم نوح عليه الصلاة والسلام وقيل لخروجه من  
دين الى دين وكان الكفار يسمون الصحابة صابئة لخروجهم عن دينهم الى الاسلام (النصارى في أصل) أي  
أصول (دينهم حزن) لكفرهم بكلامهم وان واقفهم في الفروع (والا) أي وان لم يخالفهم في ذلك  
بان علماءه وان خالفهم في الفروع (فلا) يحرم لانهم مبتدعة كفى أهل القبلة من الصنفين فأخلاق  
الصابئة على من ذكره المراد بطلاق أيضا على قوم أقدم من النصارى كانوا في زمن ابراهيم صلى الله  
عليه وسلم قبل انهم كانوا يقولون ان الفلك سحرة فامروا بدينه ولون بان الكواكب السبعة هي المدبرة  
فيضيقون الانوار الباهية وينفون الصانع المختار ووجدوا في زمن الاصغرى والهمامى وأتباعهم لما

استفتى القاهر الفقهاء فيهم فبذلوا له أموالا كثيرة فقرههم فالبلاء قديم وظاهر أن هؤلاء لا تحل منا حكمهم ولا ذبيحتهم ولا يقرن بالجزية \* (تنبيه) \* ليس في كلام المصنف ما إذا شككنا أيها المشركون في الأمور أم القروع والجزوم به في الروضة أنهم لم يأتوا بكون (ولو تم ودنصراني أو عكسه) أي تنصيرهم ودي (لم يقر) بالجزية (في الظاهر) لقوله تعالى ومن يتبع غير الإسلام ديناً فلن يقبل منه وقد أحدث ديناً باطلاً بعد اعتراجه ببطلانه فلا يقر عليه ولو ارتد المسلم والثاني يقرنا سواء بهما في التقرير بالجزية وكل منهما خلاف الحق وليس كالمسلم يرتد لأنه ترك الدين الحق وصرح بترجيح هذا في الشرح الصغير ثم قرع على الأول قوله (فإن كانت امرأة) نصرانية تمردت أو عكسه (لم تحل لمسلم) بناء على أنه لا تفر كالسلمة (فإن كانت منكوحته) أي المسلم (فمكررة) أي قتمودها أو تنصيرها كردة (مسلمة) تحته وسبأني حكم ردها نرياً (ولا يقبل منه إلا الإسلام) للآية المتقدمة والماسر (وفي قول) يقبل منه الإسلام (أودينه الأول) لأنه كان مقرراً عليه وليس معنى هذا القول أنا ما أمره بأحد ما إذا الباطل لا يؤمر به ولا يخير بينه وبين الحق بل معناه أنا لا نأمره إلا بالإسلام عتبات لم يسلم وعاد إلى دينه الأول تركه فإن أبي الإسلام على الأول أو أحد الأمرين على الثاني الحق بآمنه إن كان له مأمن كمن نبذ العهد ثم بعد ذلك هو حربي إن ظفرنا به قتلناه فإن قيل من فعل ما ينتقض به عهده من قتال ونحوه لم يبلغ المأمن بل يقتل فهلا كان هذا كذلك أجيب بتعدي ضرر من نبذ العهد بما ذكرنا بخلاف المنقلب ضرره على نفسه \* (تنبيه) \* محل عدم قبول غير الإسلام فيما بعد عدة الجزية كما يحتمل الزكشي أمالوهم ودنصراني بدار الحرب ثم جاءنا وقبل الجزية فإنه يقر لمصلحة قبولها (ولو توثق) يهودي أو نصراني أو مجوسي (لم يقر) بالجزية قطعا الماسر (وفيها يقبل) منه (القولان) السابقان أظهرهما الإسلام فقط والثاني هو أودينه الأول فإن كانت امرأة أمة مسلمة فمكررة فبأني (ولو تم ودنوي أو تنصير لم يقر) بالجزية (ويعتبر الإسلام) في حقه (كسلم ارتد) فإنه يعتنق في حقه الإسلام فإن أبي قتل في الحال كالمكروهية كلام المصنف كالشرح والروضة خلافاً لما يحتمل الأذرعى من أنه يكون حاله كما كان قبل الانتقال حتى لو كان له مأمن لم يتغير حكمه بذلك (ولا تحل مرتدة لأحد) للمسلم لأنها كافرة لا تفر ولا لكافر أصلي لبقاء علاقة الإسلام ولا يرتد لأن القصد من النكاح الدوام والمرئى للدوام له (ولو ارتد زوجان) معاً (أو أحدهما قبل دخول) حيث لأعدة باسدة خالصة في الزوج المحترم (تخرجت الفرقة) بينهما لعدم تأكده بالدخول أو ما في معناه وحكى المأوردى فيه الإجماع (أو بعده) أي الدخول أو ما في معناه (وقفت) تلك الفرقة وحيتتد (فإن جمعهما الإسلام في العدة دام النكاح) بينهما لأن أكده بما ذكر (والأب) بأن لم يجمعهما (فالفرقة) بينهما فتبين (من) حين (الردة) منهما أو من أحدهما لأنه أخذت لاف دين بعد المسيس فلا يوجب التمسك في الحلال كإسلام أحد الزوجين والكافر من الأصليين (ويحرم الوطء في) مدة (التوقف) لاحتمال انقضاء العدة قبل اجتماعهما في الإسلام فيتبين انقضاء النكاح من وقت الردة وحصول الوطء في البينونة (و) سكن لوطي (لأحد) عليه الشبهة وهي بقاء أحكام النكاح وتجب العدة منه وهما عدتان من تخصص واحد كالموطئ في زوجته ورجعيها وطئها في العدة ولها مهر مثل فإن جمعهما الإسلام في العدة فالنص هنا السقوط وفي الرجعية إذا وطئها ثم راجعها لم تسقط والفرق أن شعت الردة زال بالإسلام ورجع النكاح إلى ما كان عليه بخلاف الرجعية لانتقاص عدد الطلاق \* (تنبيه) \* إذا طلقت في زمن التوقف أو طاهر منها أو آلى فإن جمعهما الإسلام قبل انقضاءها تبين أنها حلت والافلا وليس للزوج أن ينكح أختها أو أباها أو ما هو في زمن التوقف ولا أن ينكح أمة لاحتمال إسلامها ولو طلقها أطلاقاً في مدة التوقف أو خالها أجاز ذلك لأنها إن لم تعد إلى الإسلام فقد بانَّت بالردة والافلا الطلاق أو الخلع \* (خاتمة) \* في الشرح والروضة قبل الصداق عن قتال أو يعقوى أنه إذا كان تحته مسلمة وذمية لم يدخل بها فقال للمسلمة ارتدت وقال للذمية أسلمت فأفكرنا أو تقع نكاحها بغيره لأنه زعم أن المسلمة ارتدت وحرمت

وان النجاسة أ-ات وأنكرت فصار مرتدة بإسكارها وحرمت أمابعد المنحول فيوقف النكاح الى انقضاء  
العدة

\*(باب نكاح المشرک)\*

وهو والكافر على أي شيء كان كلبيا كان أو غيره وقد يطلق على ماية اهل الكبائي كقوله تعالى لم يكن الذين  
كفروا من اهل الكتاب والمشرکين ولما قال الالباقيني ان المشرک والكاتبی کلمة قول الله سبحانه في الفقه  
والمسکين ان جمع بينهما اني اللفظا اختلاف مدلولهما وان اقتصر على أحدهما تناول الآخر اهـ فان قيل  
كيف يطلق على الكاتبی مشرک وهو بعد ائمة تعالى ولكنه لا يؤمن بنبينا صلى الله عليه وسلم أعجيب بأنه لما  
كان لا يؤمن بالنبي صلى الله عليه وسلم فكأنه بعد من لم يبعث، فهو مشرک به في الاعتبار ومن الاطلاق الاول  
قوله (أسلم) كافر (كتابي أو غيره) كعب ومي ووثني (وقتة كلبية) حرة أو ثنتان في عبد أو أربع في حريم  
له ابتداء العدة على كل من ذلك (دام نكاحه) بالاجماع بل وان نكاح المسلم لمن ذكر (أو) أسلم وتحت (وثنية  
أو مجوسية) أو كلبية لا يحول له ابتداء العدة عليها أو غيرها من الكافرات التي لا يحل للمسلم نكاحها (فتخلفت  
قبل دخول) بها أو أسلمت في غيرهم (تجزت الفرقة) بينهما لان النكاح غير متنا كدليل أنهما اتبين  
بالمائة الواحدة (أو بعده) أي دخولهم أو ما في معناه بمسار (وأسلمت في العدة) ولو تبعها (دام نكاحه)  
لما رواه أبو داود عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما ان امرأة أسلمت على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فترقت بفسا، زوجها فقال رسول الله اني كنت أسلمت وعلت بالاسلام فانتزعه رسول الله صلى الله عليه  
وسلم من زوجها ووردها الى زوجها الاول (والا) بان أصرت الى انقضائها (فالفرقة) بينهما محالة (من)  
حين (اسلامه) أما الامة فبما في حكمها (ولو أسلمت) زوجته (وأصرت) الزوج على كفره (فكممك)  
هو ما لو أسلم وأصرت هي وقدره حكمه لما روى الشافعي رضي الله تعالى عنه أن صفة وان بن أمية وعكرمة  
ابن أبي جهل وسكيم بن حزام أسلمت زوجة كل منهم قبله ثم أسلم بهما بنحو شهر واستقر واعي النكاح  
قال وهذا مردوف عند أهل العلم بالمعاري \* (تنبيه) \* لا فرق هنا بين الكاتب وغيره، وهذا لم يقدره بخلاف  
الزوجة (ولو أسلمت) على أي كفر كان قبل المنحول أو بعده (دام النكاح) بالاجماع كما قلناه ابن المنذر  
وابن عبد البر والفرقة تقع باختلاف الدين ولم يتخلف دينهما في الكفر أو في الاسلام (والعجبة) في  
الاسلام (بآخر اللفظ) الذي يصير به مسلما بان يقترن آخر كلمة من اسلامه بآخر كلمة من اسلامه اسواء  
أوقع أول حرف من اللفظ مائة أم لا واسلام أبوي الزوجين الصغيرين أو المجنونين أو أحدهما كاسلام  
الزوجين أو أحدهما وان أسلمت الزوجة البالغة وأبوي زوجها الصغير أو المجنون معلوم يدخل بهما بالنكاح  
كما قاله البغوي لترتب اسلامه على اسلام أبيه فقد سبقته بالاسلام وان أسلمت عقب اسلام الاب ولم يدخل  
الصغير أو المجنون بهما بالنكاح كما قاله البغوي أيضا لان اسلام الصغير أو المجنون يحصل حكما واسلامها  
يحصل بالقول والحكمى يكون سابقة القولي فلا يتحقق اسلامهما ما قال الاذري وما قاله البغوي قاله  
أيضا المتولي والقاضي والحوارزمي وقال البلقيني ما قاله البغوي في ذلك هو الفقه (وحجت أدمن) أي  
حكمنا بدوام النكاح بينهما (لانصرمة لينة العقد) أي عقد النكاح الواقع في الكفر (مفسده وزائل  
عند الاسلام) واعتقدوا حجة (وكانت) تلك الزوجة (بحيث تحول له الآن) لو ابتدأ نكاحه الان الشروط  
لا تعتبر حال نكاح الكافر فلتعتبر حال الالتزام بالاسلام لا ليخلوا العقد عن شروطه في الجاهلين معا وبكفي  
الحل في بعض المذاهب كإذ كره الجرحاني فان اعتقد واقباده وانه نكاح فلا تقرب بل يرتفع النكاح وانما  
حكمنا بالاستمرار مع انقراض المفسد وبالعقد تخفيفا بسبب الاسلام (وان بقي المفسد) المذكور عند  
الاسلام بحيث تكون محرمه عليه الآن بنسب أو رضاع أو بينونة ثلاثا أو نحو ذلك أو زال عنه واعتقدوا  
فساده كإسار (فلان نكاح) يدوم بينهما وأنهم كلامه أن المفسد لما عاين بعد العقد لا يضر وهو كذلك الا في  
رضاع أو جاعرافين للنكاح ثم قرر ع المصنف على المفسد الزائل عند الاسلام بقوله (فقر) تخفيفا (في)

نكاح (بالاولى) لا (شهود) وبلاذن ثيب أو بكر والولى غير أب أو جد اذ لا مفسد عند الاسلام ونكاحها  
 الآن جائز (و) يقر أيضا في نكاح وقع (في عدة) للغير ولو بشهتو (هى منقضية عند الاسلام) لانها حينئذ  
 يجوز ابتداء نكاحها وخرج بالانقضية ما اذا كانت باقية فإنه لا يقر لبقاء المفسد وصرح به في المحرر ولو  
 راجعها في الفرع الرابع واعتقدوه صحيحا أقر لتقاء المفسد عند الاسلام (و) على نكاح (مؤقت) ان اعتقدوه  
 مؤبدا) ويكون ذكر الوقت لغوا وهذا كاعتقادنا مؤقتا موقتا أما اذا اعتقدوه مؤثلا فلا كما صرح  
 به في المحرر فإنه عندنا باطل وانما يحتمل مثله جلا على اعتقادهم وهم لا يعتقدون تأييده وسواء اسلمنا قبل  
 تمام المدة أم بعدها لان قبل المدة يعتدونه مؤقتا ومثله لا يجوز ابتداءه وبعدها لا نكاح في اعتقادهم  
 ولو غصب كافر غير ذى امرأة كافر غير ذمية وهم يعتقدون غصبها نكاحا أقرافا لمفعول مقام القول وان  
 غصب ذى ذمية وانقضاءه زوجة فانهم لا يقررون وان اعتقدوه نكاحا لان على الامام دفع بعضهم عن بعض  
 وهذا مقيد كما قاله ابن أبي هريرة بما ذكره من قوله تعالى (الذى دار الحرب والافه والحربى اذا ليجب الدفع عنه  
 حبتذو) يؤخذ من التعليل أنه لو غصب الحربى ذمية أو الحربى ذمية واعتقدوه نكاحا أنه يقر فى الثانية وبه  
 صرح فى نسخ الارشاد دون الاولى وبه صرح البلقينى لان على الامام أن يدفع أهل الحرب عن أهل  
 الذمة ولا عكس وكالغصب فيما ذكر المطاوعة كما صرح به فى التنبيه (وكذا لو فارق الاسلام عدة شبهة)  
 بعد العقد بان وقعت فى دوام النكاح كان أسلم رجل فوطئت زوجته بشبهة ثم أسلمت أو أسلمت فوطئت  
 بشبهة زمن التوقف ثم أسلم فى العدة فلا يؤثر ذلك فى النكاح (على المذهب) المنصوص وان كان لا يجوز  
 ابتداء نكاح المعتدة لان عدة الشبهة لا تنقطع نكاح المسلم فهذا أولى لأنه محتمل فى أنسكهة الكفار مالا  
 يحتمل فى أنسكهة المسلمين وفى وجه من الطريق الثانى لا يقر عليه كلاجوز نكاح المعتدة أما الشبهة المقارنة  
 للعقد كان نكح معتدة عن شبهة ثم أسلم فى أثناء عدته فلا يقر النكاح معها لان المفسد قائم عند الاسلام  
 ونقل الشيطان عن الرقم انه يقر لان الاسلام لا يمنع الدوام مع عدة الشبهة بخلاف عدة النكاح فلا ولم  
 يتعرض الجمهور لهذا الفرق وأما قول اعتبار النكاح بالابتداء أى فلا فرق بين عدة الشبهة والنكاح  
 وهو العمد فان قلت كيف تصور الشبهة بين الاسلامين فان أحد الزوجين اذا أسلم شرعت الزوجة فى عدة  
 النكاح وهى مقدمة على عدة الشبهة اذا لم يكن فى عدة الشبهة حل كما سأتى فى العدد فاسلام الآخر  
 يكون فى عدة النكاح لا فى عدة الشبهة أوجب بالانقطاع بكونه عدة نكاح لجواز أن يسلم المختلف فينبين  
 ان الماضى منها ليس عدة نكاح بل عدة شبهة \* (تنبيه) \* محل ما ذكره المصنف ما اذا كان وطء الشبهة  
 لا يجرمها عليه فان حرما عليه كابيه أو ابنته فالظاهر كما قال الاذرى أنه يقطع النكاح فلا يقر عليه (لا  
 نكاح حرمة) بنسب أو رضاع أو مصاهرة فلا يقر عليه لانه لا يجوز ابتداءه وحكى ابن المنذر فيه الاجماع  
 (ولو أسلم) الزوج (ثم أحرم ثم أسلمت) فى العدة (وهو محرم) أو أسلمت ثم أحرم ثم أسلم فى العدة وهى  
 محرمة (أقر) النكاح فى هذا التصور (على المذهب) لان طرقة الاحرام لا تؤثر فى نكاح المسلم فهذا أولى  
 وفى قول قطع به بعضهم لا يقر عليه كلاجوز نكاح المحرم وخرج به هذا التصور بما لو أسلم ما ثم أحرم فإنه  
 يقر حتما ولو فارق احرامه اسلامها هل يقر حتما أو على الخلاف قال السبكي لم أر فيه نقلا ولا اقرب الثانى  
 (ولو نكح حرة) سالحة للاستمتاع كما أشار اليه الرافعى (وأمة) معا أو مرتبا (وأسلموا) أى الزوج والحرة  
 والامة معا (تعينت الحرة) للنكاح (واندفعت الامة على المذهب) لانه لا يجوز له نكاح امة مع وجود حرة  
 تحته وفى قول من الطريق الثانى لا تندفع الامة تقارا الى ان الامساك كاستدامة النكاح لا كابتدائه اما  
 اذ لم تكن الحرة سالحة للاستمتاع فكالعدم ولو أسلمت الحرة فقط مع الزوج تعينت أيضا واندفعت الامة  
 (ونكاح المكفار صحيح على الصحيح) لقوله تعالى وقالت امرأتكم عرون وامرأته حمالة الحطب ولحديث  
 غيلان وغيره من أسلم وتحته أكثر من اربع نسوة فامرأته صلى الله عليه وسلم بالامساك ولم يسأل عن



مراعاتهم الشروط لكن لا يفرق بينهم لوزا فموا الشارعية في هذه النعمة وتقرهم بعد الاسلام ونعمة  
 ونسبة من التنفير (وقبل) وقوف (ان اسمهم وقرشيتا سمعت والا فلا) اي وان لم يقر وثبتت اسما وعرض  
 على المصنف تعبيره على القول الاول باسما وهو لولوة الروضة واسما بمحكمه قبل السبكي ونعم ما في والمعتل  
 صدى فيها ان الوقت على حكم وفق الشرع فصحبة والافهمكم لها باسما ان اصلت بالاسلام ونعمة  
 وعلم ان الله تعالى وما كانت مستغنية الشروط الاسلام فهو صحيح ولا يرى ان فيه خلافا بل يقطع به  
 لوجود شرطه الشرعية وحكم الله واحد اهـ والى سوابه لزيادة الروضة فتغيب عن الخلاف بالعقود التي  
 يحكم بها ما في الاسلام لاقى كل صفة واهم فلو عداه في وفق الشرع مع خلاف ثم فرع المصنف  
 وجه الله على هذا الخلاف قوله (فعلى الصحيح) منه وهو صحة انكم تم (لوطاقي) الكافر زوجته (ثلاثا) في  
 الكفر (ثم اسما) من غير محال (لم تزل) له الاثني (الاجمال) سواء اعتقدوا ونوع العالقي أم لا لا  
 اما نمشركم الاسلام اما اذا انحلت في الكفر فيكن في الحلال ولو طلقها في الشرك ثلاثا ثم نكحها  
 في الشرك من غير محال ثم اسما في ينفما نص عليه في الامم (تنبيه) ادهم كلام المصنف انه لا يقع على  
 قول الفاسد والوقف وهو ظاهر على القول بالفاسد واما على قول الوقت فقد اطال ابن الرفعة الكلام فيه  
 قال الاذرى والظاهر انه يقع في كل عدة يقر عليه في الاسلام وذلك وجود في كلام الاصحاب ولو طلق  
 الكافر اثنى اوسر وامة ثلاثا ثلاثا ثم اسما لم ينكح واحدة من الاجمال وان اسما وما اوسر  
 اسلامه او اسلامه ما بعد المنكح ثم طلق ثلاثا ثلاثا لم ينكح فتخاره الاثني ولا الحرة الاجمال (ومن  
 قررت) على النكاح (فما المسمى الصحيح) هذا كلام مستأنف لا يتعلق به بالتفريع السابق ووجهه انه  
 كما ثبت الصحة فنكاح ثبت المسمى وهو ظاهر على قول الصحة والوقف واما على قول الفاسد فظاهر كلامهم  
 انه كذلك ويبحث السبكي انه لا يجب المسمى بل مهر المثل (واما) المسمى (الفاسد تكلم) معينة أو في النعمة  
 (فان قبضته) اوقبه واهما وهي محجور عليها (قبل الاسلام) ولو باسما فاشبههم كبايعة الزكشي (فلا تسمى اها)  
 تخبر الاسلام يجب ما قبله ولا اتصال الامر بينهما وانقطاع المالبة قبل الاسلام (تنبيه) ظاهر كلامه مبريان  
 هذا في كل فاسد وليس مرادا فانه لو امدته احراسا اسره واسره ثم اسما لم يقر في يدها ويجب  
 اهر المهر المثل قال صاحب الكافي لان الفاسد في حق المهر في نحو الخمر خلق الله تعالى وايضا لانقرهم حال  
 الكفر على نحو الخمر دون اسر المسلم والحق بالمسلم في ذلك عبده ومكاتبه وام ولدته كذا في نص الام بل يخلق به  
 سائر ما يخص المسلم والكافر المصوم وهل اذا باع الكافر الخمر عتق نفسه حتى اذا كان لمسلم عليه دين  
 ودفع له فمن ذلك يجب عليه قبوله أم لا اجاب بالاوّل القفال في فتاويه وجمع الرافعي في باب الجزية الثاني  
 وهو المذهب بل لا يجوز قبوله (والا) أي وان لم تقبضه قبل الاسلام بان لم تقبضه أصلا أو قبضته بعد الاسلام  
 سواء كان بعد اسلامهما أم اسلام أحدهما كالفصل على في الامم (فهر مثل) لها الاتم الم فرض بالا ماهر  
 والمالبة بالخرف الاسلام ممنعة ترجع الى مهر المثل كقولنا في المسلم على خمر (وان قبضت) قبل الاسلام  
 (بعضه) أي المسمى الفاسد من خمر ونحوه ثم اسما (فما اقتضا ما بين من مهر مثل) لا ما بين من المسمى  
 لنعذره بالاسلام الخافا للجزء بالكل في القبض وعدمه (تنبيه) لم يبين المصنف كيفية التغيب بما  
 وتدينه ابن المقرئ في روضته تبعا لاصله فقال والمعتبر في تسيب الخمر ونحوها مما هو مثلي لوفرض مالا  
 الكبرل ولو تعدد الزنى فلو امدتها وفي خمر فقبضت أحدهما اعتبر في التغيب الكبرل لا الوزن ولا العدد  
 ولا القيمة نعم ان زاد أحدهما على الآخر قيمة لزيادة وصفيه اعتبر في القيمة والمعتبر في الكلاب ونحوها  
 القيمة بتقدير المالبة عند من يجعل لها قيمة لا العدد فان قيل فدمر في الوصية أنه لو أوصى بكعب من

كلابه ولم يكن له الا كلب أنه يعتبر العدد لا القيمة فهلا كان هنا كذلك أوجب بأن الوصية منحصرة  
 فاعتبر فيها ما لا يقتصر في المعاوضات ولو أريد فيها جنسين فأكثر كزكري في خمر وكابن وسلم لها البعض في الكفر  
 فالمعتبر هنا القيمة بتقدير المالية عند من ذكره في الجميع كتقدير الخمر عبدا في الحكومة لكن لو تعدد  
 الجنس وكان مثليا كزكري في خمر ورق بول وقبضت بعض كل منهما على السواء فالظاهر اعتبار الكلب كما  
 بحسنه متبخنا ولو نكح الكافر على صورة التفويض واعتقدوا أن لاهم لمقوضته بحال ثم دخل بها بعد  
 الاسلام فلا شيء لها عليه لأنه استحق وطأها بالمره فان قيل قد قالوا في باب الوداق انه لو نكح ذى ذمية  
 تفويضا وزافعا البينا حكمتا لها بالمره فهلا كان هنا كذلك أوجب بأن ما هنا في الحريين وفيما اذا  
 اعتقدوا أن لاهم بحال بخلافه ثم فيها (ومن اندفعت باسلام) منها أو من زوجها (بعد دخول) بها  
 بأن أسلم أحدهما ولم يسلم الآخر في العدة (فأما المسمى الصحيح ان صحح نكاحهم) لاستقراره بالدخول  
 قال الجلال البلقيني وبسنتي من اطلاق المصنف ما لو نكح أمًا وبنتها ثم دخل بالأم فقط فان البنت تحرم  
 أبدا وكذا الأم على المذهب قالوا لا دم مهر المثل فوهذا اندفعت باسلام بعد دخول ولا تستحق المسمى اه  
 وسأني هذه المسئلة وأن ذلك محمول على ما اذا كان المسمى فاسدا فاذا الاستثناء (والا) أى وان لم يفسد  
 أو كان زوجها قد سمي اها فاسدا (فهر مثل) لها في مقابلة الوطء على الاصل السابق (أو) لم تندفع  
 بعد دخول بل اندفعت باسلام (قبلة) أى الدخول (وصحح) أى وفرعنا على صحة نكاحهم (فان كان  
 الاندفاع باسلامها فلا شيء لها) على المشهور لان الفرقة حصلت من جهتها وقبل قولان ثانيهما اما نصف  
 المهر لانها أحسنت بالاسلام والتخلف منه \* (تنبيه) \* تقييده بالهبة يفهم أنه اذا قيل بلساد أن نكحهم  
 لاهم اها بطريق الاولى اذ المهر لا يجب في النكاح الفاسد الا بالدخول قال الزركشي وهذا أولى من جعله  
 قيد في عدم الوجوب وان الاول طريقه لرفعهم تعميم الحكم وينبغي ايجام انه قيد في الوجوب فانه لا شيء  
 لها على كل قول ولكن يحتاج الى ذكره في قوله (أو) أى اندفع (باسلامه) أى وصحح نكاحهم (فنصف  
 مسمى) يجب لها (ان كان صححا) لان الفرقة جاءت من قبله (والا) بان لم يكن صححا لمهر (فنصف مهر  
 مثل) عملا بالقاعدة في التسمية الفاسدة فان لم يسم لها مهر او جبت متعة أما اذا لم يصح نكاحهم فلا شيء لها  
 لما مر قال ابن شوية والظاهر أن المصنف أواد التقييد بالهبة هنا فسبق قلبه الى ما قبله \* (تنبيه) \* ظاهر  
 كلامه أن المحرم في ذلك كغيرها وكلام الروضة يعيل اليه ونقله عن الغفال وهو المعتقد كإباحة ابن المقرئ  
 فحين أسلم ونحته أم وبنتها ولم يدخل بواحدة منهما ورجعه بالبقين أيضا وسأني التنبيه على ذلك ونقل  
 عن الامام القطع بأنه لا شيء لها لان العقد لم ينعقد ويؤيد ذلك ما قالوه في الجوى اذا ما نكح ونحته محرم لم  
 نورثها وجرى على الثاني الشيخ أبو حامد وأتباعه وغيرهم كما قاله الاذرى قال والظاهر أنه المذهب اه  
 قبل وهذاموافق لنص الشافعي من أن ما زاد على أربع لاهم له ان اذا اندفع نكاحهن باختيار أربع  
 قبل الدخول قال شيخنا وهذا أحد النصوص والتمسك بان ما زاد على أربع يستحق المهر (ولو زافعا البينا)  
 في نكاح أو غيره (ذمي) أو معاهد أو مستأمن (ومسلم وجب الحكم) بينهما أى المسلم ومن ذكر بشرعنا  
 قطعنا بالبنا كان المسلم أو عابورا لانه يجب رفع الظالم عن المسلم والمسلم لا يمكن رفعه الى ما كره أهل الذمة ولا  
 تركهما متنازعين فرددنا من مع المسلم الى ما كره المسلمين لان الاسلام يعاول ولا يعلى عليه \* (تنبيه) \*  
 قد يفهم تعبيره بالترافع اعتبار رضا الخصمين وهو قضية كلام الغزالي ولكن عامة كلام الاصحاب على  
 اعتبار رضا واحد اذا استعدي على خصمه (أو) ترافع البينا (ذميان) وانفقت ما تمها كقصر اثنين ولم  
 نشترط في عقد الذمة لهما الاتزام أحكما (وجب) علينا الحكم بينهما (في الاظهر) لقوله تعالى وأن احكم  
 بينهم بما أنزل الله ولانه يجب على الامام منع الظالم عن أهل الذمة فوجب الحكم بينهما كالمسلمين والثاني  
 وعليه جمع لا يجب بل يختار لقوله تعالى فان جاورك فانكهم بينهم أو أعرض عنهم وأجاب الاول بأنه صح

عن ابن عباس أن هذه الآية منسوخة بالأولى رواد العيراني ومنهم من نحل الآية الأولى على التبيين  
والثانية على المعاهدن فلا يجب الحكم بينهما على المذهب وهذا أولى من التسخ وإلهذا قيد المصنف  
بالتبيين والفرق أن المعاهدن لم يلتزموا أحكامنا ولم يلتزم دفع بعضهم عن بعض بخلاف الذين والذين  
والمعاهد كالتبيين وقد يفهم كلامه أنه إذا ثبت على أحدهما شيء استوفينا به صرح البغوي ولو أقر  
ذمي بزما أو سرق مال ولو لذي حدوده أما إذا اختلفت ملتهما كبهودي ونصراني أو شريطي في عقد النكاح فما  
التزام أحكامنا فإن الحكم يجب بينهما جزأاً أما في الأولى فإن كلامهما لا يرضى ملزماً للاستخروا أماني  
الثانية فعملنا بالشرط وإن أوجبنا الحكم وجب الإعداد والحضور والافتلاحيان \* (تبيينه) \* يفتنى  
من خلافه ما لو تراضى البنا أهل الذمة في شرب الخمر فأنهم لا يجحدون وإن رضوا بحكمنا لأنهم لا يفترقون  
تحريره قاله الرازي في باب حد الزنا وأسقط من الروضة ويقفهم مما تقرر أنه لا يلزمنا الحكم بين سريين  
ولا بين حربي ومعاهد والظاهر كما قال الأذني لو عقدت الذمة لاهل بلدة في دار الحرب أنهم كالمعاهدن  
فأنه لا يلزمنا الدفع عنهم فكذا الحكم بينهم ثم أشار المصنف إلى ضابطه تقدم أكثر ضرورة بقوله (وتفرهم)  
في كل ما تراضوا فيه البنا (على ما تقرر) هم عليه (لو أسلموا ونبتل ما لا تقرر) ونوجب النفقة في نكاح من  
قرره فلو نكح بالأولى ولاشهود وتراضوا البنا قرره النكاح وحكمنا بالنفقة وإن نكح الجوسى محرماً له  
ولم يتراد البنا لم نعترض عليهما لأن العداية رضى الله تعالى عنهم عرفوا من حال الجوس أنهم ينكحون  
المسلمين ولم نعترضهم فإن تراضوا البنا في النفقة أبطلت نكاحهما ولا نفقة لأنهم بالترافع أطهر ما يختلف  
الاسلام فأنشبه ما لو أطهر الذي التزم ولو تراضى البنا كافر تحته أختان وطلبوا أرض النفقة أعرضنا عنهم  
مالم يرضوا بحكمنا ولا نفرق بينهم فإن رضوا به فرقنا بينهم بأن تأمره باختيار أحدهما فإن قيل قد مر  
في نكاح الحرم أن نفرق بينهم وإن لم يرضوا بحكمنا فهل كان هنا في الاختين كذلك أجيب بأن الحرم  
أشد حرمة لأن منع نكاحها الذمها وانما منع في الاختين لأنه لا كان هنا في الاختين كذلك أجيب بأن الحرم  
منهم فلهذا يكابيه لأولى له الخاص بالمعاصم ذلك

\* (فصل) \* في حكم زوجات الكافر بعد اسلامه الزائدات على العدد الشرعي (أو سلم) الكافر الحر  
المكاتب (وتحت أكثر من أربع) من الزوجات الحررات (وأسلمن معه) على أي دين يكن قبل دخول  
أو بعده (أو) تخلفن وهن مدخولن وكن غير كتابيات وأسلمن بعده (في العدة) وهي من حسي  
اسلامه ومنه لو أسلمن أولاً ثم أسلمت دون العدة (أو) لم يسلمن أصلاً بل (كن كتابيات) يحل له ابتداء  
نكاحهن (لزمه) حال كونه أهلاً للاختيار ولو سكران (اختيار أربع منهن) ولو بعد موتهن  
ولانقار إلى ثمرة الارت وورث من الميتات المختارات غير الكتابيات (ويزدعم) به اختيار الأربع  
نكاح (من زاد) لأن غيلان أسلم وتحت عشر نسوة فقال له النبي صلى الله عليه وسلم أسلمك أو يعاوانق  
سائرهن رواد الترمذي وابن حبان وصححه ابن حبان والحاكم وسواه عنكمهن معاً أم مرتباً اختار  
الأوائل والأواخر ووجه ذلك كما قال الامام الشافعي رضى الله تعالى عنه أن ترك الاسنة حال في حكاية  
الاحوال مع قيام الاحتمال منزل منزلة العموم في المقاتل فإنه صلى الله عليه وسلم لم يستفصل عن ذلك طولاً  
إن الحكم بعم الحاصلين لما أطلق ذلك وحل الخصم له على الأوائل بعد بدو ما رواد الشافعي واليهي  
عن نوفل بن معاوية قال أسأمت وتحتي خمس نسوة فأت النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا نوفل واحدة  
وأسلمك أو يعا فعدت إلى أقدمهن هندي عقر مئذنتين سنة ففارقتهن وأوجله أيضاً على تجديد العقد أبداً  
لخالفته ظاهر اللفظ فإن الامتنان صريح في الاستمرار \* (فائدة) \* قال ابن الجوزي أسلمت من ثقيف  
كل على عشر نسوة مسعود بن عتب ومسعود بن عاصم ومسعود بن جهم ومسعود بن مسعود وسفيان بن  
عبد الله وغيلان بن سلمة \* (تبيينه) \* تعبير المصنف بلزوم اختيار أربع يومه إيجاب العدد وليس مراد بل

المراد ان أصل الاختيار واجب لئلا يستديم ما حظره الشرع وأما ما سأل أربيع فإثرا لأنه يلزمه ذلك كما  
قاله جمع من شراح الكتاب منهم ابن شهاب وابن قاسم والديماطي وقد سلم في المحرر والشرح والروضة من  
ذلك حيث قالوا اختاروا بهما لكن ظاهر الحديث لزوم والتمسك بعدم اللزوم يحمل الامر في الحديث على  
الاباحة كما سيأتي عن السبكي والاذري وكلام المصنف يوهم أن دفع المفارقات من حين الاختيار يمكن  
الصحيح من حين الاسلام وكذا العدة وهو اندفاع بينونة كما صرح به ابن الرفعة أما العدة فإنه يختار ثنتين  
كيف شاءت من أول أو ما غير المكاف كصبي ومجنون عقده وليه النكاح على أكثر من أربع ثم أسلم  
بهما لونه فلا اعتبار له لعدم أهليته ولا لولي لأنه اختيار شهوة فينظر كإله ليجنوا ونفقة من في مال الصبي  
أو المجنون لجسد - هـ لا بد له ولو نكحت في الكفر زوجين وأسلموا فإن نكحتهما معا أبطلنا النكاح وإن  
اعتقه ودوا جوازه أمر بتأنيده لا قول فإن مات ثم أسلمت مع الثاني وهما يعتقون الزوجين  
فرزناه والأقلا ولو أسلموا دونها أو الأول وحده فهي لا قول إن كانت كتابية (وإن أسلم) منهن (معها  
قبل دخول أو) بعده (في العدة أربع فقط) (وأول (تعين) للنكاح) واندفع نكاح من زاد اثنا عشر اسلامهن  
عن اسلامه قبل الدخول وعن العدة بعده ولو أسلم أربع ثم أسلم الزوج قبل انقضاء عدتهن ثم أسلم الباقيات  
قبل انقضاء عدتهن من وقت اسلام الزوج اختار أربعاً بعد من الأوليات أو الاخيريات كيف شاء فإن مات  
الأوليات أو بعضها جازلة اختيار الميثاق وراثتهن ولو أسلم أربع من ثمان بعد دخوله وانقضت  
عدتهن أرمتهن في الاسلام ثم أسلم الزوج وأسأت الباقيات في عدتهن أعينت الاخيريات (ولو أسلم وتحتته  
أم وبنتها) نكحهما معا أم لاهما (كتابيتان أو) غير كتابيتين (أسلمنا) مع الزوج كان للامثلة  
سبعة أحوال الأول ما ذكره بقوله (فإن دخل بهما حرمتا أبدا) سواء أقتلنا بهما أنكحتهما أم لا لأن وطء كل  
واحدة منهما بشبهة يحرم الأخرى فبنكاح أولى وأكل واحدة مسماهان كان صحيحا والأفهر المثل  
الحال الثاني ما ذكره بقوله (أولا) أي أول يدخل (بواحدة) منهما (تعينت البنت) واندفعت الأم بناء  
على صحة أنكحتهما لأن العقد على البنت يحرم الأم ولا ينكس واستحقت الأم نصف المسمى إن كان  
صحيحا والأفهر المثل لاندفاع نكاحها بالاسلام قبل الدخول وهذا ما وجهه ابن المقرئ وبه صرح  
الباقيين وغيره وقيل لا يثنى لها بناء على فساد أنكحتهما (وفي قول يفتي) بينهما بناء على فساد أنكحتهما  
فإنه يصير كأنه لم يعقد على واحدة منهما كالأول وتحتته أختان الحال الثالث ما ذكره بقوله (أو) (دخول  
بالبنت) فقط (تعينت) وحرم الأم أبدا وأما نصف مهر المثل كما صرح به في أصل الروضة ومعه كما  
علم بمهران كان المسمى فاسدا والأفاهان نصف المسمى الحال الرابع ما ذكره بقوله (أو) (دخول  
بالأم) فقط (حرمتا أبدا) أما البنت فالدخول بالأم وأما الأم فله عقد على البنت وهذا بناء على صحة  
أنكحتهما وللام مهر المثل بالدخول ونقله الرافعي عن البخاري وحرم به في الروضة وهذا ظاهر إذا كان المسمى  
فاسدا ولا فيجب المسمى واعتذر في المهمات عن الشيخين بأن كلامهما محمول على ما إذا نكح الأم والبنت  
بمهر واحد ولا فيجب للأم مهر المثل كالأول نسوة بغير واحد (وفي قول تبقى الأم) وتندفع البنت  
بوطء الأم بناء على فساد أنكحتهما الحال الخامس لو شك هل دخل بواحدة منهما أو لا فهو كالأول بدخول بواحدة  
منهما لكن الورع تحرر بهما الحال السادس لو شك في غير المدخول بها بطل نكاحهما لا ينعن تحرر  
احدهما قاله الماوردي لأن الاسلام كابتداء النكاح ولا بد عند ابتداءه من نطق بحل المنكوحه كما مر في  
كتاب النكاح ولو أسلم على أكثر من أخت اختار واحدة ثم شرع في حكم ما إذا أسلم وتحتته أمة أو أكثر فقال  
(أو) أسلم (وتحتته أمة أسلمت معه) قبل دخول أو بعده (أو) أسلمت بعد اسلامه (في العدة) أو أسلم  
بعد اسلامها في العدة (أفر) النكاح (إن حلت له الأمة) حيثئذ بان يكون غير حراً وحرمه عسرا هنا  
الغنى لأنه إذا حل له نكاح الأمة أقر على نكاحها (وإن تخلفت) عن اسلامه أو هو عن اسلامها (قبل

دخول) أو بعد دخول ولم يجهدهما اسلام في العدة أول محل له عند اجتماع الاسلامين (تجزت الفرقة)  
 كتابية كانت أولا (أو) أسلم وتحت (اماء وأسلم) معه (معه) قبل دخول أو بعده أو أسلم هو بعد اسلامه  
 أو هن بعد اسلامه (في العدة اختار) الحرمتين (أمة) واحدة فقط (ان حلت له عند اجتماع اسلامه  
 واسلامهن) لا يجوز له حينئذ ابتداء نكاح الامة بإزلة اختباره (والا) بان لم يحل له نكاح الامة  
 عند اجتماع اسلامه واسلامهن (اندهن) جميعا لانه لا يجوز له ابتداء نكاح واحدة منهن فلا يجوز له  
 اختيارها كذوات الحارم \* (قاعدة) \* المفد للنكاح عند الاسلام ان كان موبودا عند العقد واستمر  
 كالعدة كفي في بطلان النكاح اقترانه باسلام أحدهما وان كان طارئا كالياسر وأمن العت في الامة  
 فلا بد من اقترانه باسلامه ما قبل هذا ولو أسلم على ثلاث اماء فأسلمت واحدة وهو معسر خائف العنت ثم  
 الثانية في عدته وهو موسر ثم الثالثة كذلك وهو معسر خائف العنت اندفعت الوسطى ويخير في الاخرتين  
 لما مر ان الفساد انما يؤثر في اندفاع النكاح اذا اقترن باسلامهما جميعا بخلاف مالونكهما في عدة  
 غيره ثم أسلم أحدهما ثم انقضت العدة ثم أسلم الآخر لم يدم النكاح لما مر ولو أسلم من نحل له الامة على  
 أمة مطلقا طارئا رجعا ثم أسلم قبل انقضاء عدته ثم افله أن يراجعها انما قالان الى جعية زوجة قاله الماوردي  
 (أو) أسلم حرو تحت (حرة) أصح للاسفة ناع ويقر على نكاحها (واما أسلم) أي الحرة والاماء (معه)  
 فبطل الدخول أو بعده (أو) كن مدخولا بهن وأسلمن بعد اسلامه (في العدة تعينت) أي الحرة  
 للنكاح وان تأخر اسلامه عن اسلامه واسلام الاماء (واندهن) لانه لا يجوز له أن يندى أمة مع وجود  
 حرة فلا يجوز له ان يختارها أما اذا كانت الحرة لا تصلح للاستماع وانما هو كما قال الاذري ان له اختيار  
 واحدة منهن (وان أصرت) تلك الحرة على الكفر ولم تكن كتابية يحل ابتداء نكاحها (ما بقضت عدتها  
 اختار أمة) ان كان ممن يحل له نكاح الامة كالمسلم تكن حرة لتبين أنها بائنة باسلامه \* (تنبيه) \* أنهم  
 كلامه أنه ليس له اختيار أمة في تخالف الحرة وهو كذلك فان اختار أمة وأصرت الحرة حتى انقضت  
 عدتها أو ماتت وجب نكاحه ليد الاختيار ان حلت له الامة (ولو أسلمت) أي الحرة معه أو في العدة  
 (وعتقن) أي الاماء قبل اجتماع اسلامه واسلامهن (ثم أسلمن في العدة فكمحراثن) أصليات  
 كمن وحيتن (فيختارن بعامهن) ولودون الحرة لاختارهن بالحرث الاصليات \* (تنبيه) \*  
 لا يختص الحكم بما ذكره المصنف من هذه الصورة بل الضابط الشامل لها ولغيرها أن يطرأ العتق  
 قبل اجتماع اسلامهن واسلام الزوج كما مر فصدق ذلك بصورة الممن وبما اذا أسلمن ثم عتقن ثم أسلم أو  
 عتقن ثم أسلمن ثم أسلم أو عتقن ثم أسلمن أما اذا تأخر عتقهن عن اسلامهن بأن أسلم ثم أسلمن  
 أو عكسه ثم عتقن استمر حكم الاماء عليهن فتعين الحرة ان كانت والاختار أمة من الاماء بشرطه  
 \* (فرع) \* لو أسلم من اماءه أوفى العدة واحدة ثم عتق ثم عتقت الباقيات ثم أسلمن اختارن بعامهن  
 انقضت عتقهن على اسلامهن وليس له اختيار الأولى لوقوعه عند اجتماع اسلامهما فتندفع بالمعقبات  
 عند اجتماع الاسلامين ومما قرأه العتق لاسلامهن كقدمه عليه كما بحثه بعض المتأخرين ولو أسلم  
 على أربع اماء وأسلم مع ثنات فعتقت احدهما ثم أسلمت الاخرى ان اندفعت دون الرقبة المنقذة  
 فيختارها أو صاحبها كما يجرى به في أصل الروضة تبعاً للزالي والذي يجرى به الفوراني والامام وابن  
 الصلاح والمصنف في نفي وصوبه بالقبلي تغييره بين الجميع قال ابن الصلاح وماله العزالي وهو وقال  
 السبكي الأرج ماله العزالي من امتناع المخلفتين لاقتربا بحرية احدي المتقدمتين باسلامهما وهي  
 مانعة من ابتداء نكاح الامة فيمنع التعريض عليهما ولا نقول بأبداهما بمجرد عتق ذلك لاجتماع أن  
 بدة ثم يسلمها وانما تندفعان اذا أسلمنا على الرق وأطال في بيان ذلك وهذا هو الظاهر وجرى عليه ابن  
 القري في روضه أما غير الحرة له اختيار ثنتين فقط اذا لامة في حقه كالحرة والزيادة على الثنتين في حقه

كلز بادة على الاربع في حق الحرفان عتق قبل اسلامه سواء كان قبل اسلامه أم لا أو بعده وقبل  
اسلامه فله حكم الاسرار ولو أسلم بعد فليس لزوجه الكافرة خبار لانها رضيت بركة أو لا ولم يحدث  
فيها عتق حر كانت أو أمة قال في أصل الروضة سواء أسلمت أو لم تسلم إذا كانت كتابية قال في المهمات  
تسوية بين أن تسلم وأن لا تسلم غايها لا قضاء جواز نكاح الامة الكتابية وهو ممنوع قال الاذري وقد  
يقال يمنع الفياس اذ يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الايتداء اهـ والمعتمد أنه لا يقر على نكاح الامة الكتابية  
ولما قدم المصنف وجوب الاختيار وكان لا يحصل بفعل كوطع شرع في ألفاظه الدالة عليه فقال (والاختيار  
اخترتك أو فررت نكاحك أو أمسكتك أو ثبتك) أو نحو ذلك كحبستك أو نكاحك أو وعدك أو حبستك  
على النكاح لمجيء لفظ الاختيار والامسك في الحديث والباقي في معناه ما قال في أصل الروضة وكلام الامة  
يقضي أن جميع ذلك صريح لكن الأقرب أن يجعل قوله اخترتك وأمسكتك من غير تعرض للنكاح  
كتابية اهـ قال شيخنا ومنها ثبتك ومغضى هذا صحة الاختيار بالكتابية وهو كذلك وإن منع الماوردي  
والرويانى وقال انه كابتداء النكاح قال ابن الرنعة وينبغي اذ جعل كاستدائه أن يكون على الخلاف في  
حصول الرجعة بالكتابية ولو أسلم معه أو في العدة ثمان ففسخ نكاح أربع منهن كقوله فسخت نكاحهن  
ولم يرذبالفسخ الطلاق استقر نكاح الباقيات وسكت المصنف عن ألفاظ الفسخ قال الماوردي ويصح  
بالصرح كفسخت نكاحها أو رفعتها أو أزالتها أو بالكتابية كصرفها وان أراد بالفسخ الطلاق فحكمه ما ذكره  
في قوله (والطلاق اختيار) لأن النكاح لانه انما يخاطب به المنكوح ونحوه المعاق والخير فان طلق أو ربا  
حرم الجميع أما الماطقات فلما مروا بالباقيات فلا تدفعهن بالسرعة ولا فرق في الطلاق بين الصريح  
والكتابية نعم لفظ الفرار من صريح الطلاق وهو هنا فسخ قال الرويانى لانه قد يقع على غير الزوجة  
بخلاف المفا الطلاق قال البرزكنى وقضية هذا أن لفظا الفراق صريح في الفسخ أيضا فيكون حقيقة  
فيه وفي الطلاق ويتعين في كل منهما بالقرينة ولو قال لا ربع أو يدكن تحصل التعيين به وإن لم يقل معه  
للباقيات لا أو يدكن (لا التاها والايلاء) فليس كل منهما باختيار للنكاح (في الاصح) لان الظاهر  
وصف بالحرمان والايلاء حاتف على الامتناع من الوطء وهما بالاجنبية أليق والثاني هما تعيين للنكاح  
كالطلاق وعلى الاول لو اختار من ظاهر منها أو آلى للنكاح صح الظاهر والايلاء وتكون مدة الايلاء من  
الاختيار وبصير في الظاهر عائدان لم يفارقه في الحال \* (تنبية) \* قال الاذري في القون الظاهر أن  
قول المصنف الاصح واجمع الى الظاهر والايلاء فقط وجعله في الغنية واجعا اليهما والى الطلاق والاول  
أوجه والوطء ليس باختيار لان الاختيار اما كابتداء النكاح أو كاستدائه وكل منهما لا يحصل الا  
بالقول كالرجعة والوطء أو المسمى الصحيح أو مهر المثل ان لم يكن صحيحا ان اختار غيرها (ولا يصح تعليق  
اختيار) استقلال (ولا) تعليق (فسخ) لم يذو به الطلاق كقوله ان دخلت الدار فقد اخترت نكاحك  
أو فسخته لانها تعين ولا تعين مع التعاقب وخرج باستقلال تعليق الاختيار الضمني كمن دخلت الدار  
فهي طالق فلو دخلت واحدة طلقت على الاصح وحصل الاختيار لها ضمنا فان نوى بالفسخ الطلاق صح  
تعليقه لانه حينئذ طلاق والعلاق يصح تعليقه ويحصل الاختيار به ضمنا وإن كان معلقا اذ يغتفر في  
الضمني ما لا يغتفر في المستقل (ولو حصر الاختيار في خمس) أو أكثر من نسوة أسلم عنهن صح (واندفع  
من زاد) على ذلك وان لم يكن تعيينا تاما (وعليه التعمين) التام بعد ذلك لما دون الخمس لحبسه أكثر من  
العدد الشرعي وان دفع الضرر عنهن فإن كلا منهن لا يعلم أنهما منكوحه أو مفارقة \* (تنبية) \* قوله  
وعليه التعمين يحتمل أن يكون كلاما مستأنفا فلا يختص بالمسئلة قبله بل يعمها وغيرها ويحتمل أن يختص  
بما سكن يرجع الاول أن المصنف على بطله فاصلة قبله وفي قوله (و) عليه (نفقتهن) أي الخمس هذان  
الاحتمالان أيضا والثاني هنا أظهر كما قاله ابن قاسم لان النفقة لم يتقدم لها ذكر ويستمر وجوب نفقتهن

(حتى يختار) من الجنس أربعة قال ابن قاسم فاقول أي لانهن محبوسات بحكم النكاح (فان ترك الاختيار  
 حبس) لانه امتنع من واجب لا يقوم غيره مقامه فيه فان سأل الاستمرار في الاختيار لينة فكر في الاحتياط  
 قال الروياني أمهله الحسا كم ثلاثة أيام ولا يزيد وقال صاحب المختار ينبغي انقطاع بانه الله ثلاثا لانه سامة  
 التردى شرنا أما النفقة فلا تلزم به بالتقرب ومن تركها وان أصغر على الحبس ولم يقده عزربا يراه  
 الحاك من ضرب وغيره وهكذا كل من أقر بحق وقدر على أدائه وامتنع وأصر ولم ينجح فيه الحبس ورأى  
 الحاك أن يضم إلى الحبس التميز بر القرب وغيره فله ذلك ويؤثر ثانيا وثالثا وهكذا حتى يختار بشرط تغل  
 مدة يبرأ من ألم الأول حتى لا يفتنى ذلك إلى حلاله ولو اختار أربعة منهن ثم قال رجعت عما اخترت  
 لم يقبل رجوعه نص عليه الشافعي رضي الله تعالى عنه ولا يختار الحاك من الممنوع فان قيل اذا امتنع  
 الأولى من الغشة والمال في طاق القاضي عليه قهلا كان حنا كذلك أعجب بأن هذا اختيار شهوة ولا  
 يدري القاضي إلى أين من أميل ولذلك لا يجوز التوكيل فيه (تنبيه) \* ما ذكره المصنف من لزوم  
 الاختيار قال ابن سبويه لا يوجب كالجسم عليه حديث قيلان حاملين الامر فيه على الوجوب قال السبكي  
 والذي أفهمه منه ان أمسك للإباحة وفارق للوجوب لم يقه في دفع الحبس من ولرفع الجمع بين العشرة  
 فان الحرام الواجب منه والسكوت مع الكف عن الكل لا يحذور فيه الا اذا طاب ازالة الحبس فيجب  
 كسائر الديون والا لم يجب فينبغي حلي كلامهم عليه قال الأدرعي وقوله أمسك أربعة للإباحة لا يبايع  
 فيه أحد وان أوهم كلام الكتاب وغيره الوجوب وقوله ان السكوت مع الكف لا يحذور فيه موضع  
 توقف لان السكوت مع الكف يلزم منه أمسك أكثر من أربعة في الاسلام وذلك تحذوره وهو كلام  
 حسن (فان مات قبله) أي الاختيار (اعتدت حامله) أي موضع الحمل ولو كانت ذات اقراء لان  
 موضعه تنقضي مدة الوفاة والفراق (و) اعتدت (ذات أشهر وغير مدخول به بأربعة أشهر وعشر)  
 احتياطاً لاحتمال الزوجية في كل منهن (وذات اقراء بالاكثر من) الذي بقي من (الاقراء) من (أربعة)  
 من أشهر (وعشر) لان كل واحدة تعتدل أن تكون زوجة فعملها مدة الوفاة أو مفارقة في الحياة فعملها  
 أن تفسد بالاقراء فوجب الاحتياط لتحل للزوج بايعين في ذات الاقراء ان مضت الاقراء الثلاثة قبل  
 تمام أربعة أشهر وعشر أو كملت أو ابتداءها من الموت وان مضت الأربعة والعشر قبل تمام الاقراء اثنت  
 الاقراء وابتداءها من حين اسلامها ان أسلم معها والا فمن حين اسلام السابق منها (تنبيه) \* قال  
 الباقي في ولا بد من التنبيه على أمره وانما اذا حسبت الاقراء من حين الاسلام فلا ينبغي أن يفهم لزوم  
 الاكثر من الاقراء والشهر على معنى مقابلة المجموع بالمجموع اذ يلزم على ذلك انه لو كانت من نساء  
 بعضها حتى مضى بين الاسلام والموت قرآن في أربعة أشهر ومضى حق القرء الا تسرى في شهرين مثلاً  
 ولا نقول تنقضي مدتها حينئذ وان الاكثر الاقراء بالنسبة إلى المجموع وانما المراد الاكثر من أربعة  
 أشهر وعشر وما بقي من الاقراء صرح بذلك بغوى وهو ظاهر اهـ ولذلك قدرته في كلام المصنف  
 (ويؤلف نصيب زوجات) مسلمات من ربع أو ثمن عائل أو غيره ولا يوزع عليهن لاننا نعلم أن فهن زوجات  
 وقد جعلنا عينهن لان الاسلام يقر نكاح أربع زوجات ويزيل نكاح البواقي فوجب التوقف (حتى  
 يصلطن) فيقسم الموقوف على ما يقع عليه الاتفاق بينهما من بقاقل أو تساولان الحق لهن تم لو كان  
 فهن غير مكافئة لم يكن لوابها أن يصلح عنها على أقل ما تقتضيه القسمة كالن إذا كن ثمانية أو السادس  
 اذا كن ستة لانه خلاف الحظ وقيل الاصطلاح يعاين اليقين في ثمان طلب أربع منهن لم يعاين فان  
 طلب خمس دفع لهن ربع الموقوف أو ست مصفحة أو سبع فثلاثة أو بايعوا لهن فسمه ما أخذته والنصف  
 فيه ولا ينقطع بما أخذته تمام فقهن بما على أنه لا يشترط في الدفع اليهن أن يبرثن عن الباقي وهو ما صححه  
 الشيخان لانهما قلنا أن فهن من استحق المدفوع فكيف يكافئن بدفع الحق اليهن اسقاط حق أخوان كان

أما الزوجات الكافرات فلا يوفى لهن ثمن وكذا إذا لم يتحقق إرث المسلم كما إذا أسلم على أكثر من أربع كتابيات وأسلم منهن أربع أو كان تحته أربع كتابيات وأربع وثلاثين وأسلم معه الوثنيات ومات قبل الاختيار فلا يوفى للزوجات شيء بل تقسم كل التركة بين باقي الورثة لأن استحقاق الزوجات الإرث غير معلوم لاحتمال انهن السكيات وكذا لو كان تحته مسلمة وكتابية فقال أحدا كما طالق ومات ولم يبين

\*(فصل)\* في حكم مؤن الزوجة إذا أسلمت أو ارتدت مع زوجها أو تخلف أحدهما عن الآخر إذا (أسلم) أي الزوجان (معاً) قبل دخول أو بعده (استمرت النفقة) وغيرها من بقية المؤن لتمام النكاح والفك (ولو أسلم) هو (وأصر) وهي غير كتابية كفي المهر والروضة كأصلها (حتى انقضت العدة فلا) نفقة لها ولا ثمن من بقية المؤن لاساعها بخلافها عن الإسلام فهي كائنة وقبل يجب لأن المنع من جهته فهو كالزوج وورد بأن الإسلام فرض مضيق عليه بخلاف الحج أما الكتابية فلها النفقة قطعا إذا كان يحل له ابتداء نكاحها والانتهى كغيرها من الكافرات (وان أسلمت فيها) أي العدة (لم تستحق لدة التخلف) شياً (في المديد) المسمى القديم الوجوب لانه تبين بالآخر أنها كانت زوجة وهي لم تحدث شيئاً والزوج هو الذي يدل الدين قال الزركشي ولم يفسدوا بين أن يكون الخلف مذرأماً لا وينبغي إذا تخلفت أصغر أو جنون أو انجاء ثم أسلمت عقب زوال المنع أن تستحق وتعليقهم برشد البه اه و ردها هذا البحث وإن كان التعليق يرشد البه بانها تستحق بعدم التكبير وإن لم يكن نشوز ولا تقصير من الزوجة كائنة سقطت بحسبها ظلماً \*(نتيجه)\* لو اختلفا في سبق الإسلام فقال الزوج أسلمت أو لا فلا نفقة لأن وقالت بل أسلمت أو لا في النفقة صدقت بينهما لأن النفقة كانت واجبة فهو يدعى مسقطاً فأشبهه ما إذا ادعى عليه النشوز وهي تنكره (ولو أسلمت) هي (أو لا فأسلم) هو (في العدة) فلها نفقة مدة تخلفه (أو أصر) إلى انقضاء العدة (فلها نفقة العدة على الصحيح) أما في الأولى فلانها أدت فرضاً مضيقاً عليها فلا يمنع النفقة كصوم رمضان وأما في الثانية فلانها أحسنت وهو قادر على تقرير النكاح بان أسلمت فعملت كالرجعية وقضية هذا عدم استمرار وجوب النفقة فيما لو تخلف إسلامه لعدم صغر أو جنون أو انجاء ودام به المانع حتى انقضت العدة وهو البحث المتقدم وبحسبه الزركشي أيضاً وليس خيراً دليل تعليقه بذلك حرجي على الغالب والثاني لا يستحق فيها أما في الأولى فلانه استمر على دينه وهي التي أحدثت المانع من الاستمتاع وإن أطاعت به كالجمع ورد بان الحج موسع والإسلام مضيق وأما في الثانية فلانها بائس حائل ولهذا لو طلقها لم يقع الطلاق وفرق المتولي بين هذه وبين ما إذا سبقت إلى الإسلام قبل الدخول حيث يسقط مهرها مع إحسانها بان المهر عوض العقد يسقط بتقويت العاقد معوضه وإن كان معذوراً كما كل البائع المبيع مضطراً والنفقة للمكين وانما تسقط بالتعدي ولا تعدى هذا (وان ارتدت) زوجة وحدها (فلا نفقة) لها زمن الردة (وان أسلمت في العدة) لانها كالناشئة بالردة بل أولى وتستحق من وقت الإسلام في العدة (وان ارتدت) الزوج وحده (فلها) عليه (نفقة العدة) لأن المانع من جهته ولو ارتد معها فلا نفقة له المسمى وبحسب الراعي أن يجيء فيه الخلاف في تطاير المهر بردهما قبل الدخول وأقره المصنف ولكن لا يلزم من جريان الخلاف في الاتحاد في الترجيع ولو ارتدت فغاب ثم أسلمت وهو غائب استحققت النفقة من حين إسلامها فإن قبل الردة أولى من النشوز كما هو وهي لو نشزت فغاب ثم عادت إلى الغائبة وهو غائب لم تستحق النفقة حتى يصل الخبر اليه ويمضي زمان لو سافر اليه لا يمكنه الوصول فهلا كان هنا كذلك أجيب بأن سقوط النفقة بالردة زال بالإسلام وسقط لها بالنشوز لانه من الاستمتاع والخروج من قبضته وذلك لا يزول مع الغيبة كما ذكره البغوي في تهذيبه \*(حاشية)\* لو اختلفا في السابق بالإسلام قبل الدخول فادعت سبق الزوج به لثبت لها نصف المهر وعكس هو فالقول قولها بينهما لأن الأصل بقاء نصيب المهر فإن ادعى الزوج سبقها فقل لا أعرف السابق مثلاً فطالبه



بشي من المهر فان ادعت بعد قوله اذ كان علمها اسبق اسلامه صدقت بيمينها واخذت النصف وان جهل السبق  
والمعية باعترافاً حائفاً للنكاح بان لان الاصل بقاؤه وان جهل السابق منهما فلا نكاح بينهما الاتفاقه ما على تعاقب  
الاسلام قبل الدخول ولا يطالب بنصف المهر ان لم تكن قبضت المهر لاحتمال سبقه او لا يسترده وومنها ان  
كانت قبضته لاحتمال سبقه فيقر النصف في يدها حتى يتبين الحال ولو اقام الزوج شاهدين انهما أسما  
حين طلعت الشمس أو غربت يوم كذا قبلت شهادتهما واستمر النكاح أو انهما أسما مع طلوع الشمس  
أو غروبها يوم كذا لم تقبل لان وقت الطلوع أو الغروب يتناول حال غمسه وهي حالة واحدة والمعية  
للملوع أو الغروب تتناول أوله وآخره فيجوز أن يكون اسلام أحدهما مقارناً لملوع أو أول الغروب  
أو غروبهما واسلام الآخر مقارناً لملوع آخره أو غروب

### \*(باب الخيار)\*

في السكاح (والاعلاف ونكاح العبد) وما يذ كرمها وأسباب الخيار المنطق عليه ثلاثة وعدها  
في الروضة أربعة بغير العنسيب مستقلاً والوجه دخولها في العيوب وأما المختلف فيها فثلاثة أسرار بالمهر  
أو النفقة وكان يجدها أحدهما الآخر وقيل أو يجدها الزوج للمرأة لا تختص الوطء إلا بالافضاء وسباني  
الكلام على ذلك في محله الأول من الثلاثة العيوب وتقسيمها إلى ثلاثة أقسام قسم مشترك بين الزوجين  
وقسم مختص بالزوج وقسم مختص بالزوجة وقد بدأ المصنف بالقسم الأول من العيوب فقال اذا  
(وجد أحد الزوجين بالآخر جنيونا) وان تقطع أو كان قابلاً للملاجه ثبت له الخيار كسباني والجنون زوال  
الشعر ومن القلب مع بقاء الحركة والقوة في الاعضاء واستثنى المذلول من المقطع الخفيف الذي يطرأ  
في بعض الزمان أما الانغماء بالمرض ولا يثبت به خيار كثر الامراض ومحلها كإفاله الزكشي فيما تحصل  
منه الاتفاق كالماء والعالب أما المأوس من زواله فكالمجنون كذا كره المذلول وكذا ان إني الانغماء بعد المرض  
فيثبت به الخيار كالمجنون والحق الشافعي رضي الله تعالى عنه الحبل بالجنون والاصراع نوع من الجنون  
كما قاله بعض العلماء (أو) وجد أحد الزوجين بالآخر (جذاماً) وهو علة يحرم منها العضو ثم يسود  
ثم ينقطع ويتناثر ويتصور ذلك في كل عضو لكس في الوجه أغلب (أو برصاً) وهو بياض شديد يقع  
الجلد وينتفخ دمويته ثبت له الخيار كالمكره اذا كان استحكماً بخلاف غيره من أوائل الجذام  
والبرص لا يثبت به الخيار كما صرح به الجويني قال والاستحكام في الجذام يكون بالنقطع وزوال الامام  
فيه وجوز الاكتفاء بأسوداده وحكم أهل المعرفة باستحكام العلة ولم يشترطوا في الجنون الاستحكام  
قال الزكشي ولعل الفرق أن الجنون يفضي إلى الجنابة على الزوج فان قيل كيف يتصور دفع المرأة  
بالعيب لان ان علمت به فلا خيارها وان لم تعلم به فالتنقي من العيوب شرط في الكفاءة فلا يصح النكاح  
اذا عدم النكاح أن يجب بأن هذا غفلة عن قسم آخر وهو ما اذا أذنت في التزوج من معين أو من غير  
كفاء وزوجها الولي منه بناء على أنه سليم فاذا هو معيب فالذهب صحة النكاح كما صرح به الامام في باب  
النولية والرابعة وثبت الخيار بذلك ثم شرع فيها ومختص بالزوجة فقال (أو وجدها) الزوج (رتقاء  
أو فرناً) بان انسحل الجماع منها في الأول بلحم وبالثاني بهنم في الاصح وقيل بلحم وعليه فالرتق  
والقرن واحد ثبت له الخيار كسباني وليس للزوج اجباراً للرتقاء على شق الموضع وان شقته وأمكن الوطء  
فلا خيار ولا يمكن الاية من الشق قطعاً إلا باذن السيد ثم شرع فيها ومختص بالزوج فقال (أو وجدته  
= نيتاً) وهو العاص عن الوطء في الفيل خاصة قيل سعى عنباً للين ذكره وانعافه مأخوذ من عنان الذاكرة  
لبنه (أو مجبواً) وهو مقاعوج جميع الذكور أوم يبق منه قدر الحشفة أما اذا بقي منه ما يوجب له قدرها  
فلا خيارها وجواب اذا المقدرة في كلام المتن قوله (ثبت) لواجب العيب من الزوجين (الخيار في نسخ  
النكاح) كما نفرد لكن بعد ثبوت العيب عند القاضي كسباني وثبوت الخيار بهذه العيوب قال به جمهور

العلماء وجاعل به الاستار وصرح ذلك عن عمر رضي الله عنه في الثلاثة الاول وهي المشتركة بين الزوجين رواه عنه الشافعي وعول عليه لان مثله لا يكون الا عن توقف وفي الصحيح فمن المجذوم فراؤه من الاسد قال الشافعي في الام وأما الجذام والبرص فإنه أي كلامهما يعدى الزوج ويعدى الولد وقال في موضع آخر الجذام والبرص مما يرعى أهل العلم بالغالب والتجارب أنه يعدى كثيرا وهو مانع للجماع لاتكاد نفس أحد ان يطيب أن يجامع من هو به والولد في ما سلم منه فإن سلم أدركه نسله فإن قبل كيف قال الشافعي انه يعدى وقد صرح في الحديث لا يعدوى أجيب بان مراده انه يعدى بفعل الله لا بنفسه والحديث وردا لما يعنفه أهل الجاهلية من نسبة الفعل لغير الله تعالى وان مخالطة الصحيح لمن به شيء من هذه الادواء بسبب حدوث ذلك الداء ولان معظم النكاح هو الوطء والقرن والرتق مانعان منه فيتعذر مقصوده وحكى الماوردي اجماع الصحابة على ثبوت الخبر بالجلب والعنة \* (تنبيهه) \* شمل اطلاق المصنف ما لزال العيب قبل الفسوخ وما لو علم به بعد الموت والاصح لاخبار فيها وقضية قوله وجسد أنه لو علم أحدهما بعيب صاحبه قبل العدة فلاخبار له وليس على اطلاقه بل لو علمت بعنته قبل العدة فلاخبار بعده على المذهب لان العنة تحصل في حق امرأة دون أخرى وفي نكاح دون نكاح ويثبت الخبر للزوجة بالعنة وان كان قادرا على جماع غيرها ولا فرق في ثبوت الخبر فيما ذكرين ان يجد أحدهما الزوجين بالاتهم مثل ما به من العيب أولا (وقيل ان وجد به مثل عيبه) من الجذام أو البرص فدرأ وخشا (فلا) خبرا له لتساويهما وأجاب الاول بان الانسان بعاف من غيره ما لا يعاف من نفسه أما المجنونان جنونا معا فبما فيهما خبرا للخبر لهما لاتنفاة الخبر وقول المصنف مشل عيبه احترزه عما اذا كان في أحدهما أكثر أو أخش أو اختلف الجنس فإنه يثبت الخبر فيما علم ان كان مجربا بالوحدة وهي رتقاء فإما يقان قبل كالجنس وقيل لاخبار قطعا ولو اختلفا في شيء هل هو عيب كيباض هل هو برص أو لاصدق المنكر وعلى المدعى البينة \* (تنبيهه) \* قد علم مما تقرر ان جملة العيوب سبعة وأنه يمكن في حق كل من الزوجين خمسة واقتصر المصنف على ما ذكر من العيوب بقضائه لاخبار فيها عداها قال في الروضة وهو الصحيح الذي قطع به الجمهور فلاخبار بالجنز والصنان والاستحاضة والقروح السبالة والدمى والزمانة والبلة والخصاء والافضاء ولا يكونه بتغوط عند الجماع لان هذه الامور لا تفوت مقصود النكاح بخلاف قطبيرة في المبيع لقوات المسالبة (ولو وجدهم متخفا) بان زال اشكاله قبل عقد النكاح بذكورة أو أنوثة (فلا) خبرا له (في الاخير) سواء أ وضع بعلامة قطعية أم ظنية أو بانخباره لان ما به من ثقبه أو وسامة زائدة لا يهتد مقصود النكاح والثاني له الخبر بذلك لنفرة الطبع عنه أما الخش المشكل فنكاحه باطل ولو وجد هاهنا مستأجرة العين نقل الشيخان عن المتولي انه ليس له منه ما عن العمل ولا نفقة عليه وظاهره أنه لاخبار له وهو المعتمد ونقلنا عن الماوردي ان له الخبر ان جهل ولا يسقط برضا المستأجر بالاستمتاع نهارا وبلحق بالمرأة الرتقاء ضيقة المنفذان كان يحصل افضاؤها بالوطء من كل واطئ كما أشار إليه الرافعي في الديات وعلى هذا يقاس بالعين كبير الآلة بحيث لاتسع حشفته امرأه صرح الغزالي في الديان وأغرب الخفاف فعد في عيوب الرجل كونه مشعر الاحليل قال الزركشي وينبغي على قياسه كون المرأة خشفة المدخل بحيث يتأذى المدخل (ولو حدث به) أي الزوج بعد العقد (عيب) كان يجب ذكره (تحذير) قبل الدخول جنما وبعد على الإصح لحصول الضرر به كالمقارن مع أنه لا يستلصص اياه الا بالفسخ بخلاف الرجل \* (تنبيهه) \* شمل اطلاقه ما لو جبت ذكر زوجها وهو الاصح فان قيل اذ عيب المشتري المبيع لم يثبت له خبر فلهذا كان هذا كذلك - أجيب بانها بالجلب لاتصير قابضة ما هي انتهى كالمستأجر اذ عيب العين المستأجرة والمشتري بالنعيب قابض لحقه (الاجنة) حدثت (بعد دخول) لحصول مقصود النكاح من المهر وثبوت الحضانة وقد عرفت قدرته على

الوطء ووصلت الى سقمها منه فان قيل الجيب كذلك أوجب بان الجيب حصل به البأس بخلاف الدية  
 فان قيل الوطء حتى الزوج بدليل انه لو امتنع منه وانما لا خيار له أو لا يأثم بتركه ولا بد من حل في القسم بين  
 الزوجان فله ان يعلما بعضهن ويترك بعضهن فقولهم انهم استوفت حقه ائتمنه يدل على ان لها حقا في ذلك  
 أوجب بان محله مادامت مترجبة لا وطء فان داعية الزوج كاذبة في ذلك فاذا آتت منه أثبتوا له الجبار  
 لنضروها (أو) حدث (بها) عيب (تخيير) الزوج قبل الدخول وبعده (في الجديد) كجاءه حديث به والقديم  
 لا يتركه من الخلاص بالعلاق بخلافها وردت بضرره بنصف المداق أو كره قال ابن الرفعة ولا يبعد على  
 الجديد ان يكون حدوث الرق والقرن بعد الوطء كحدوث الجيب في الخلاف اه وهو ظاهر قال ابن  
 شهاب وأصرح به القاضي حسين في التفقات (مرع) لو حدث به جيب فرضيت ثم حدث بها رفق أو قرن فهل  
 يثبت له الجبار أم لا لقيام المانع به قال الزركشي فيه فطر اه والاوجه ثبوته (ولا خيار لولي) بنسب  
 أو غيره كسيد (باعتاد) من العيب بالزوج ادلاء على في العرف بخلافه في الابتداء ولهذا لو اعتقت  
 تحت عهد ورضيت به ليس له الفسخ وان كان له المنع ابتداء من نكاح الرقيق (وكذا بمقارن جيب وعنف)  
 للعقد لا اختصاصها بالضرر ولا نثار عليه فان قيل العنة لا تثبت الا بعد العقد فكيف صورتها أوجب  
 بتصوره بما اذا تزوجها وعرف الولي عنه ثم طلقها وأراد تنكحها فان قيل هذا مريض بأنه قد بين  
 في النكاح دون نكاح كجاءه الأصح أوجب بان الأصل الاستمرار (وتخيير) الولي (بمقارن جنون) للزوج  
 وانرضيت به الزوجة لتغير بذلك (وكذا اجزاء مبرور) مقارن بان يتخير الولي بكل منهما (في الأصح) للعار  
 وشوف المبرور للنسل والثاني المنع لا اختصاص الضرر بالمرأة فاذا فسخ من ثبت له الخيار بعيب طنه ثم  
 تبين انه ليس بعيب بطل الفسخ (والخيار) في الفسخ بهذه العيوب اذا ثبت يكون (على الفور) لانه لا خيار  
 عيب فكان على الفور كجاء البيع والمعنى بكونه على الفور ان المطالبة والرفع الى الحاكم يكونان على  
 الفور ولا ينافي ذلك ضرب المدة في العنة فانه احب ان يتحقق وانما يؤخر بالمبادرة الى الفسخ بعد تحقق العيب  
 ولو ادعى جهل الفور فقياس ما تقدم في الرد بالعيب انه يقبل لخلافته على كثير من الناس ولو قال أحدهم  
 علمت بعيب صاحبي وبطلت الخيار قبل قوله بعيبه ان امكن والا فلا (والفسخ) منه أو منها بعيب فيها أو فيه  
 مقارن للعقد أو حادث (قبل دخول سنة المهر) ولا ممة لها أيضا لانه ان كان العيب به فهي الفاسدة  
 ولا شيء لها وان كان به ادسبب الفسخ معنى وجد فيها فكانت هي الفاسدة (و) الفسخ (بعده) أي الدخول  
 بان لم يعلم به الا بعده (الأصح) وفي الروضة المصحح المنصوص (انه يجب مهر منحل ان فسخ) النكاح  
 (بمقارن) للعقد (أو) فسخ (بمحدث بين العقد والوطء جهله الواطئ) ان كان بالوطء أو جهله هي ان  
 كان بالواطئ لانه قد استمتع بمعية وهو انما يبدل المسمى على ظن السلامة ولم يتحمل فكان العقد جري في  
 الاول بالاتسمية ويجعل اقترانه بالوطء المقارن للمهر في الثاني كالاقتران بالعقد فكانه أيضا جري بالاتسمية  
 لان قضية الفسخ رجوع كل منهما الى عين حقه أو الى بدله ان تلف فيرجع الزوج الى عين حقه وهو المسمى  
 الزوجة الى بدله حقه او مهر المثل لغوات حقه ما يدخل وبما تقر من أن ما ذكره من التسمية كالمهر  
 سقما ما قبل الفسخ ان رفع العقد من أصله فالواجب مهر المثل مطلقا أو من حينه فالمسمى بذلك  
 أجاب السبكي عما قيل بان الذي تختاره هنا وفي الاجابة انه يرفع من حين حدوث سببه لا من أصل  
 العقد ولا من حين الفسخ وعليه يستقيم هذا التفسير والنكاح والابارة من واحد أو اعلان المعقود عليه  
 هما المانع وهي لا تقبض حقيقة الا بالاستيفاء بخلاف البيع فان القبض فيه مقرر وأما الفسخ في  
 نكاح بالردة والرضاع والاعسار في حينه فاما وكذا الخلع اه والفرق دقيق والاول أولى (و) الأصح  
 بعيب (المسمى ان حدث) العيب (بعد وطء) لانه استقر بالوطء قبل وجود سبب الخيار فلا يغير والثاني  
 هو قول نخرج يجب المسمى مطلقا لتقرره بالدخول والنسألت مهر المثل مطلقا وقا في المقارن ان فسخ

بعبه المهر المثل وان فسخت بعينه فالمسمى والحاصل ان الوطء مضمون بلاثان خلاف لان الوطء في النكاح لا يجزئ  
عن مقابل وانما الخلاف هل يجب المسمى أو مهر المثل فان قيل في رد الجارية للمبيعة بعينه وماؤها غير  
مضمون وقد اشتر كافي الفسخ بالعيب أحجب بان الوطء مقه وفي النكاح فوجب بذله بكل حال والوطء  
في البيع ليس مقصودا في المبيع وانما له قد على الرقبة والوطء منفعة ماسكة فلم يقابلها عوض (فرع) لو فسخ  
بمقارن للوطء كان كالفسخ بعد حدث قبله كحتمه ببعض المتأخرين فيجب مهر المثل للمسمى (فرع) لانظفة  
للفسوخ نكاحها بعد الدخول في العدة ان كانت حائلا أو حائلا لانقطاع أثر النكاح بالفسخ وإلها  
السكنى لانها معسدة عن نكاح صحيح تخصمها للعامة (ولو انفسخ) النكاح (بردة) منه أو منها (بعد ووطء)  
بان لم يجمعهما الاسلام في العدة (فالمسمى) هو الواجب لان الوطء قرر المسمى قبل وجودها والردة  
لا تستدلى ما تقدم (ولا يرجع الزوج) الماسخ (بعد الفسخ بالمهر) الذي غرمه (على من غره) من ولي أو  
زوجة بالعيب المقارن (في الجدي) لاستيفائه منفعة البضع المقوم عليه بالعقد القديم يرجع به  
للتدليس عليه باخفاء العيب المقارن للعقد وردبانه يلزم منه ان يجمع بين العوض والمعوض وهو ممنوع  
أما العيب الحادث بعد العقد اذا فسخ به فلا يرجع بالمهر جزما لانتهاء التدليس وصوري التمه التفرير  
منها بان تسكت عن عيبها وتظهر للولي معرفتها لخطاب به وصوله أبو المهرج الزايران تعقد بنفسها وبحكم  
سأكم بعتمه وكل صحيح ولو أجاز الزوج فمليه المسمى ولا يرجع به على الغار جزما (وبشترط في) الفسخ  
بعيب (العنة رفع الى حاكم) جزما لفعل ماسيأتي بعد ثبوتها (وكذا سائر) أي باقي (العيوب) السابقة  
بشترط في الفسخ بكل منها الرفع الى الحاكم (في الاصح) لانه مجتهد فيه فاشبه الفسخ بالاعسار والثاني  
لا بل لكل منهما الافراد بالفسخ كالرد بالعيب \* (تنبيهه) \* قضية كلامه انهما لو تراضيا بالفسخ بما  
يجوز الفسخ به لم يصح وبه صرح في المهر (وتثبت العنة باقراره) أي الزوج بما اعند الحاكم كغيرهما من  
الحقوق (أو بينة) تقام عند الحاكم (على اقراره) ولا ينصرت ثبوتها بالبينه لانه لا مطلق للشهود عليها  
ويؤخذ من هذا ان دعوى امرأة الصبي والمجنون العنة عليهم لا تسمع لسقوط قولهما (وكذا) ثبتت  
العنة (بيمينها) المردودة (بعد) انكاره العنة (نكوله) عن اليمين (في الاصح) وانما جاز لها الخلف لانها  
تعرف ذلك بالقرائن والممارسة كما يجوزها ان تخاف انه قوى بالثلاث بالكتابة اذا دلت قرينة على ذلك  
بخلاف الشهادة فيها اذا يعرف الشهود من ذلك ما تعرفه هي والثاني لا يرد اليمين عليها ويقضى بنكوله  
\* (تنبيهه) \* كان الاولى التعبير باليمين كافي الروضة لان العنة في اللغة هي الخلفرة المعدة للابل والبقر  
والغنم كقوله المصنف في تحرير قال وما يقع في كتب الاصحاب من قولهم العنقر يريدون به التعتين فليس  
بمعروف في اللغة اهـ واحترز بان ابن مالك قال في مثله العنة بالضم العجز عن الجماع وقال أبو عبيدة  
يقال للمرأة التي لا تريد الرجال عتينة (واذا ثبتت) عنة الزوج (ضرب القاضي له سنة) كفعله عمر رضي  
الله تعالى عنه رواد الشافعي رضي الله عنه والبيهقي وغيرهما وقال في النهاية أجمع المسلمون على اتباع  
قضاء عمر رضي الله عنه في قاعدة الباب والمعنى فيه معنى الفصول الاربعة لان تعذر الجماع قد يكون لعرض  
حرارة فتزول في الشتاء أو برودة فتزول في الصيف أو ببوسة فتزول في الربيع أو بطوبه فتزول في الخريف  
فاذا مضت السنة ولا صابدة علمنا أنه عجزت لمق \* (تنبيهه) \* ابتداء المدعى من ضرب القاضي لامن وقت  
ثبوت العنة لانها مجتهد فيها بخلاف مدة الايلاء فانها من وقت الخلف لاص واعتبر السنة بالاهله فان كان  
ابتدأوها في اثناء شهر كمل من الشهر الثالث عشر تلاثين وظاهر كلام المصنف كغيره في ضرب السنة  
انه لا فرق فيه بين الحر والعبد ولا بين المسلم وغيره ولا بين أت يقول ما رست نفسي وأنا حين فلا تضربوا الى  
مدة أم لا وهو كذلك لان ذلك شرع لاسرجلي فأشبهه الحيض والرضاع فلا يختلفون في كون المدة سنة  
وانما ضرب المدة (بطلها) أي الزوجة لان الحق اياه او يكفي قولها انما طلبة حتى بموجب الشرع وان جهلت

بتفصيل الحكم فان سكتت لم تضرب ثم ان علم القاضي ان سكوتها الجول اودعته فلاباس بتبنيها  
\* (تنبية) \* اقم قوله بطلان ان الولي لا ينوب عنها في ذلك عاتلة كانت او مجنونة وهو كذلك وليس لارتقاء  
والاقر ناعدي العنة كما قاله صاحب الخصال ولا لادامة لانه يلزم منه بطلان نكاحها كما قاله الجرجاني  
لان الامين لا يخاف العنت وهذا ظاهر ان ادعت منه مقارنة للعقد والا فجميع لائنة امماذ كر (ماذا تمت)  
فذلك السنة المضروبة للزوج ولم يطل على ما يأتي ولم يغير له قيم (رقعة) ثانيا (اليه) أي القاضي فلا تفسخ  
بالدفع اذ مدار الباب على الدعوى والاقر او الادكار واليمين فيحتاج الى نظر القاضي واجتهاده \* (تنبية) \*  
قضية كلامهم بل ضرب به ان الرفع ثانيا بعد السنة يكون على الفور وهو كما قال شيخنا المتعمد وان خالف في ذلك  
المالودي والرويانى (مان قال وطئت حلف) بعد بطلانها وطئ كما ذكر وانما صدق بيمينته في ذلك لسمع ان الاصل  
عدم الوطء لعساقامة بيعة الجماع ولا صل السلامة ودوام النكاح هذا في النيب أما البكر اذا شهد أربع  
نسوة ببكرتها فالقول قولها للظاهر وهل تخاف أو لا فيه وجهان رجع في الشرح الصغير الاول وهو الرابع  
كما قاله الاسودى وغيره ونقله الاذرى وغيره عن قص الام وعليه قال ابن الرفعة ظاهرا والصائم الانتخاب  
الا ان يطلب الزوج عيناها ورجع ابن المقرى الثاني فان ادعى الزوج عود البكارة بان قال بعد شهاده انهن  
أصبتها ولم يبلغ فعدت بكارتها وطلب عيناها حلفت انه لم يصبها \* (تنبية) \* بما ذكره المصنف من كون القول  
قول الزوج في الوطء هو أحد ثلاثة واضع مسبقا لما اذا اختلف الزوجان في الاصابة فان القول قول الداعي  
أشخذا بالاصل الموضوع الثاني المولى وهو كالعينين في أكثر ما ذكر واذا طاق عينين أو مولى قبل الوطء زوجة  
بعد ان حلفا على الوطء وليس لهما ارجعة لانها المصدقة بيمينها في انكارها الوطء لدفع رجعها وان صدق  
الاول لدفع العنة والثاني لدفع المطالبة مما لا يلزم من تصديق الشخص لدفع عن نفسه تصديقه لا نبيان  
حق له على غيره اذا اليمين حجة ضعيفة ونقلوا ذلك بمسنتين الاولى اذا صدقتا الوديع في تلف الوديعه ثم ظهرت  
مستحقة وغرمه مستحقة بذلها لم يرجع به على المودع ان حلف المودع انها لم تلتف فبين الوديع داخلة  
هذه الغرم غير مثبتة له الرجوع الثانية دار في يد اثنين ادعى أحدهما جبعها وقال الآخر بل هي بيننا  
نصفين صدق الآخر بيمينه فاذا باع مدعى الكل نصيبه من ثالث ليس لا شرا لاخذ بالشفعة لان يمينه  
ردعت الاخذ منه فلا تكون مثبتة له حقا الموضوع الثالث مطابقة ادعت الوطء قبل الطلاق لتستوفي المهر  
وأنتكره فان لم يولد زمان يلحقه ظاهرا فالقول قولها بيمينها ان لم ينفقه لترجع جانبها بالولد كذا نقله في  
الشرح والروضة عن الائمة وأقره وأورد على حصرهما مسائل الاولى اذا ادعت البكارة بالبشرطة  
وأتم ازالا بوطء فتصدق بيمينها لدفع الفسخ الثانية اذا ادعت المطالبة ثلاثا أن الحال وطئها وفارقها  
فانقضت عدتها فانكر الحال الوطء فتصدق بيمينها للحال الاول لا تنعزم بهر لانها مؤتمنة في انقضائها بعدة  
وبينه الوطء متعذرة الثالثة اذا قال لها وهي طاهر أنت طالق للسنة ثم ادعى وطأها في هذا الماهر ليدفع  
وقوع الطلاق في الحال وأنكره فيصدق بيمينه لان الاصل بقاء النكاح الرابعة اذا ادعت طلاقها بعدم  
الوطء ثم اختلفا كذلك فهو المصدق بما ذكر وبه آجاب القاضي في فتاويه فيسأل علاقة بعدم الاتفاق عليها  
ثم ادعى الاتفاق فانه المصدق بيمينه لعدم وقوع الطلاق لا لسقوط النفقة ون قال ابن الصلاح في فتاويه  
الظاهر الوقوع (فان نكل) عن اليمين (حلفت) هي انه لم يطأها (فان حلفت) على ذلك (أو)  
أمر) هو بذلك (استغلت) هي (بالفسخ) كما يستعمل بالفسخ من وجد بالمبيع عيبا لكن انما يطبخ  
بعد قول القاضي اها ثبتت العنة أو ثبت حق الفسخ فاختارى على الاصح في أصل الروضة ثم قوله فاختارى  
قال الاذرى وغيره انه ليس شرط بل المراد به اعلامه بالجنون وقت الفسخ حتى لو يادرت وفسخت قبله نفذ  
فسخه او يؤيده حذف الرافي له من الشرح الصغير (وقيل يحتاج) الى اذن (القاضي) لها بالفسخ  
(أو) الى (فسخه) لانه محل نظر واجتهاد فباعتطاء بنفسه أو يأذن فيه فان قيل قد صح هذا في الاعسار

بالنفقة فهلا كان هنا كذلك أجب بان خيار العنة خصلة واحدة وخيارها على الفور وضرب القاضي  
 المدة والشوب بعدها انما شرع لتحقيق السبب المقتضى للفسخ على الفور فان تحقق السبب استغنى عن الفسخ  
 لا يخرج عن الفور بخلاف النفقة وان خيارها على التراخي ولها في لورضت المرأة عساره كان لها الفسخ  
 بعد ذلك (ولو اعتبر له) كان استحيضت (أو مرضت أو حبست في المدة) كلها (لم تحسب) هذه السنة  
 المشتملة على ما ذكر لان عدم الوطء حينئذ يضاف اليها وتستأنف سنة أخرى ولو وقع لها مثله في بعض السنة  
 قال الشنخا فالتقياس استئناف سنة أخرى أو تنقظر مضي مثل ذلك الفصل من السنة الاخرى فان قيل  
 يلزم من ذلك الاستئناف أيضا ان ذلك الفصل انما ياتي في سنة أخرى أجب بان المراد انه لا يمنع انعزالها  
 عنه في غير ذلك الفصل من قابل بخلاف الاستئناف ولا يمنع حساب المدة حيضها اذا لا تخلو السنة عنه  
 غالبا \* (تنبيه) قضية انقصاره على ذكر ذلك من جانبها ان حبسه ومرضه لا يمنع حساب المدة وهو كذلك  
 كفى الشرح الكبير عن ابن القطان وأسقطه من الروضة وسفرها كحبسها ونفاسها كحيضها كحبسها  
 بعض المتأخرين وسفرها كحبسها ولو ادعى امتناعها صدق بيمينه ثم يضرب القاضي مدة أخرى ويسكنها بين  
 قوم ثقات ويعقد فواهم (ولو رضى بعدها) أي انقضاء جميع المدة (به) أي بالقام مع الزوج (بطل حقها)  
 من الفسخ كفى سائر العيوب فان قبل الایلاء والاعسار بالنفقة والاجارة اذا تم دمت الداراه الفسخ في ذلك  
 وان رضى فهلا كان هنا كذلك أجب بان صرر هذه الامور بتجدد العنة عيب واحد اذا تحقق  
 لا ترفع ازالته \* (تنبيه) قوله بعد ما من زيادته خرج بها ما اذا رضى في أثناء المدة أو قبل ضربها فان  
 حقها لا يبعث ولا الفسخ بعد المدة لانها رضىت باسقاط حقها قبل ثبوته فلم يسقط كالمدة وعن الشفاعة قبل  
 البيع ولو طلقها رجعا بعد أن رضىت به وينصرون باستدخالها ماء ووطئها في الدبر ثم راجعها لم يعد حق  
 الفسخ لانه نكاح واحد بخلاف ما اذا بان وتجدد نكاحها فان طلقها لم يسقط لانه نكاح غير ذلك النكاح  
 (وكذا) يبطل حقها (لو أجاته) بعد المدة المضروبة مدة أخرى كشهر (على الصحيح) لانه على الفور  
 والتأجيل موقوف له والثاني لا يبطل لاحسانه بالتأجيل ولا يلزمها فاقاله الفسخ متى شئت ثم شرع في السبب  
 الثاني وهو فسخان شرط وخلاف شرط وبدا بالاول فقال (ولو كبح) امرأة (وشرط) بالبناء  
 للمعول (فيها) في العقد (اسلام أو) شرط (في أحدهما) أي لزوج أو الزوجة (نسب أو حرة أو  
 غيرهما) مما لا يمنع عدم صحة النكاح من صفات النكاح كبراءة وشباب أو النقص كضد ذلك أو لا  
 كمال أو بياض وسمرة (فأخلف) بالبناء للمعول المشروط (فلا يظهر صحة النكاح) لان الخلاف في  
 الشرط لا يوجب فساد البيع مع تأثره بالشرط الفاسد فالنكاح صحيح اولي والثاني يبطل لان النكاح  
 يعتمد الصفات فنبدلها بكتبدل العين \* (تنبيه) معلوم أن محل الخلاف فيما اذا شرطت حريته فبان  
 عيبا أن يكون السيد أذن له في النكاح والام يصح قطعا لعدم الاذن وفيما اذا شرطت حريتها فبان أمة  
 اذا نكحت باذن السيد وكان الزوج بمن يحل له نكاح الامه والام يصح جزما وفيما اذا شرط فيها اسلام  
 فاندان أن يظهر كونها كتيبة فيحل له نكاحها والام يصح جزما فلو عجز به بقوله فلا يظهر صحة النكاح ان  
 وجدت شرائط الصحة لفهم ذلك وقضية كلامه أن اشتراط الاسلام فيه لا يتصور وليس مراد بل يتصور  
 في الكتيبة أما اذا تقدم الشرط على العقد فانه لا اعتبار به في الخيار (ثم) على العدة (ان بان) الموصوف  
 بالشرط (خبرنا محاسن) فيه كشرط كونها كتيبة أو أمة أو ثيبا فبان مسلمة في الاولى أو حرة في  
 الثانية أو بكر في الثالثة أو في الزوج انه عبد فبان حرا (فلا خيار) في ذلك لانه أفضل مما شرط (وان بان  
 دونه) أي المشروط كان شرط فيها انها حرة فبان أمة وهو بمن يحل له نكاحها وقد أذن السيد في  
 نكاحها أو فيه انه حرة فبان عبدا والزوجة حرة وقد أذن له السيد في النكاح (فلهما الخيار) للخلف فان  
 رضى فلا ولها الخيار ان كان الخلاف في النسب الموات الكفاية \* (تنبيه) قضية اطلاقه ثبوت

الحيار له في النسب مالمعاً وهو ما جرى عليه السكوت وقول الباقيين ان الشافعي رحمه في خلاف شرط نسب  
 الزوج ومثله خلف شرط نسب الزوجة ولكن الاظهر في أصل الروضة والشرح الصغير ونسبة ما في الكبير  
 وهو المعتمد انه اذا ساواها في النسب أو زاد عليها انه لا خيار لها وان كانت دون المشرط وجرى عليه  
 في الاثوار وجه العمل كالتسبب أي والحرية كذلك (وكذلك) الحيار (في الاصح) أي اذا لم يرد بها  
 على نسبه ولم يساوه على الخلاف في جبايه له عرفاً لكل منهما الفسخ ولو تغير قاض كما قاله البغوي وان بحث  
 الراعي انه يكون كعيب النكاح والناس لا خيار له لفسخه من الفسخ بالطلاق \* (تنبيه) \* قضية كلامه  
 انه لو كان الزوج في المسئلة الاولى عبداً ان الحيار والذي صحه البغوي وجرى عليه ابن المفرج وهو المعتمد  
 انه لا خيار له لتكادتهما وقضية كلامه ايضا انه لو كانت الزوجة في الثانية أمة ثبتت الحيار وهو ما جرى عليه  
 ابن المفرج أيضا وهو المذهب لا يخبر ويخبر في الاثوار بانه لا خيار له كتنبيهه في شرط حرية ساو قال الزركشي انه  
 المرجح وعلى الاول ثبتت الحيار اسيد هاد ونه باجتماع سائر العيوب لان له الخيار على نكاح عبداً  
 لا معيب ثم شرع في القسم الثاني وهو خلف الفتن الذي لا خيار فيه الا في ما يثبت في الغالب (ولو طهرها) بلا  
 شرط (مسئلة أو شرطت كناية) في الاولى بشرطه فتزوجها على ظن ذلك (أو أمة) في الثانية  
 (وهي تحمل فلا خيار) له فيها (في الاظهر) لان الفتن لا يثبت الحيار لتغيره بترك البعث أو التشرط  
 كما لو طهر العبد المبيع كاتباً فلم يكن والناس في الحيار لان ظاهر الدار الاسلام والحرية فاذا خالف ذلك  
 ثبت الحيار ولو طهر حرية ما خرجت منه ففوق كل وجه هاهنا كما قاله الزركشي (ولو أذنت) لو لها (في  
 تزويجها) بمن طهرته كقائلها (فبان فسقه أو دناقه فسقه أو حرقة فلا خيارها) وللولي ان التفسير  
 منها ومنه بحيث لم يجرى ولم بشرطاً (فان ولو بان) الزوج (مميأ أو) بان (عبداً) وهي حرة وأذن له  
 سيده في النكاح (فأما الحيار) في المسائلين (والله أعلم) موافقة ما ظن من الحرية والسلامة من العيب  
 للغالب في الناس \* (تنبيه) \* كان الاولى له نصف كما قال ابن شهاب تركه هذه الزيادة فان الاولى مستغنى  
 عنها بما مر في العيوب وما جزم به في الثانية هو ما نقله في الروضة عن فتاوى ابن الصباغ وغيره لكنه  
 يخالف لنص الام والبول على ذلك فانه قال فيهما اذا تزوج العبد المرأة ولم يذكر له الحرية ولا غيرها فان كانت  
 ظنتك حراً فلا خيار لها وقيل لها الخيار ونقل الباقيين النص وقال انه الصواب المعتمد لان اقصرت بترك  
 البعث اه وهذا هو الظاهر كما جزم به في الاثوار كالتغزالي (ومتى فسخ) النكاح (بخلاف) الشرط (فحكم  
 الماور والرجوع به على الغلو ما سبق في العيب) أي الفسخ به فان كان قبل الدخول فلامهر ولا معة أو  
 بعده فهو المثل على الاصح وكذلك لو كان الفسخ مع الدخول كما يجزم به بعض المتأخرين ولا يرجع الزوج  
 بما عزمه على الغار في الاظهر \* (تنبيه) \* اقتضاه على ما ذكره يوم ان النفقة والكسوة والسكنى  
 في العدة لا تكون كذلك وليس مراد اهل هي كذلك (و) التفسير (المؤثر) في الفسخ بخلاف الشرط  
 (تقرير قارئ العقد) بوقوعه في صلبه على سبيل الاشتراط كقوله زوجتك هذه البكر أو هذه المسئلة أو  
 الحرة لان الشرط انما يؤثر في العقد اذا ذكر فيه بخلاف ما اذا فانه لا على سبيل الشرط أو سبق العقد أما  
 المؤثر في الرجوع بقية الولد فيكن فيه تقدمه على العقد مطلقاً أخذ من كلام الغزالي في الرجوع بالمهر على  
 قول مرجوح أو من صلابه على قصد التزويج في النكاح أخذ من كلام الإمام قال في أصل الروضة بعد  
 ذكره ذلك وبشبهه أن لا يعتبر الاتصال بالعقد على ما طافه الغزالي لان تعاقب الضمان أوسع باباً قال شيخنا  
 ونقوم بعضهم اتحاد التفرير بين فخل المتصل بالعقد قبله كالمذكور فيه في انه يؤثر في الفسخ فاحذر  
 وكأنه يشير بذلك الى الجلال الخليلي مع انه يشبهه لان القصد بدلالة اظهار الحق (ولو غير) حر أو عبداً (تحرية  
 أمة) نسكها وشرط له في العقد حرية (وهي معناه) أي نكاح المغرور وهو القول الاظهر وحصل منه ولد  
 (فالولد) الحاصل (قبل العلم) بان أمه (حر) أي ينفق حراً سواء فسخ العقد أم أباه حيث ثبت

الخيار له لا انعقاده انما حره وولد الحر لا ينعقد الاحرافا غير طئه كالموطئ أمة الغير على ظن انما سار وجهه  
 الحره (وعلى المغرور قيمته) يوم الولادة لانه أول أوقات تقوى عيسه وهي في ذمة الحر وكذا العبد في الاصح  
 يتبع بها اذا عتق وقيل في كذب به وقيل في رقيقته (اسيدها) لانه قوت عايله رقه التابع لرقها بقاءه حرينها  
 نعم ان كان الزوج عبدا اسيدها لم يغرم شيئا لان السيد لا يثبت له على رقيقه دين (ويرجع) (المغرور) (بها)  
 أى قيمة الولد (على الغار) له لانه الموقوف له في غرامتها وهو لم يدخل في العقد على أن يغرمها بخلاف المهر  
 ولكن انما يرجع اذا غرم كالأمن \* (تنبيه) \* قوله وصحناه لامة فهو له فكان الاولى تركه فان الحكم  
 كذا كران أبطانه اشبه الخلاف وكذا اذا بطل لكون الزوج لا يحصل له نكاح الامة اشبهه النفر  
 وخرج بقيل العلم الحادث بعده فهو رقيق ولو كان المغرور عريه فهو رقيق وسكوت المصنف عن المهر يفهم انه  
 لا يرجع به المغرور على من غره وهو كذلك في الاظهر لانه استوفى ما يقابل به والمهر الواجب على العبد المغرور  
 وطئه ان كان مهورا متعلقا بذمة أو المسمى فبكسبه (والذغير بالحرية لا يتصور من سيدها) لانه اذا  
 قال زوجتك هذه الحره أو على انما حره أو نحو ذلك عتقت (ول) ينصو (من وكيله) في تزويجها كأن يقول  
 وكيله زوجتك هذه الحره أو على انما حره أو من ولي السيد اذا كان السيد محجورا عايله والموت في ذلك بخلاف  
 الشرطارة والثان أخرى (أو منها) والفرق فيه بخلاف الفان فقط \* (تنبيه) \* ما دعى المصنف من منع التصور  
 من سيدها استثنى وامتته صور انما هو زوجها سيدها المعسر باذن المهر من أو المجهن عليه ومنها ما لو زوج  
 السفية أو المفلأ أو المكاتب أمة باذن الولي في الاولى أو الغرماء في الثانية أو السيد في الثالثة ومنها ما لو  
 كان اسمها حره (فان كان) النفر بر (منها) فقط (تعلق الغرم بذمتها) فمطالبه اذا عتقت ولا يتعلق برقيتها  
 ولا بكسبها نعم ان كانت مكاتبه فله معها البتة في الحال قال الزركشي وقد استثنى لها الشافعي في الام والتخصر  
 لانه بكنيتها وان كان من الوكيل فقط لانه بذمة سيدها أيضا مطالبه حال وان كان منها ومن الوكيل بان  
 ذكرهما معا كما قاله الشافعي فعلى كل منهما نصف الغرم فان غرت الوكيل بالحرية فمذكرها للزوج  
 رجوع على الوكيل ثم الوكيل كبل عايله وان ذكرته للوكيل ثم ذكرته للزوج رجوع الزوج عليها ولا رجوع  
 على الوكيل وان ذكره الوكيل للزوج أيضا لانها لما شافعت الزوج خرج الوكيل من الوسط وان كان  
 من السيد فلا شيء له ولا هبة بنفر من ليس بعاقدا ولا موقوف عايله هذا كله اذا انفصل الولد في صورة  
 النفر رجعا (و) أما (لو انفصل ميتا بالاجابة فلا شيء) فيه لان حيايته غير مبنية بخلاف ما اذا انفصل بجنابة  
 فطيه لا انعقاده سرا غره لوارثه على عاقلة الجاني أجديا كان أو سيد الامة أو المغرور فان كان عبدا تعلقت الغرة  
 برقيقته ويضمه المغرور السيد الامة لتقوية رقه بعشر قيمتها لانه الذي يضمن به الجنسين الرقيق  
 وليس للسيد الا ما يضمن به الرقيق ولا يتصور أن يرث من الغرة في مسئلتنا مع الاب الحر غير الجاني الا أم  
 الام الحره وسبأني ان شاء الله تعالى نحرر الكلام في الغرة في آخر باب موجبات الدية ثم شرع في السبب  
 الثالث للخباء وهو العتق فقال (ومن عتقت) كاهوا ولو كاهة ومكاتبه (تحت رقيق أو) تحت (من فيه  
 رق) قبل دخول أو بعده (تخبرت في فسخ النكاح) وعدمه لانما تعير بمن فيه رفق والاصل في ذلك عتق  
 بريرة تحت زوجها مغيث وكان عبد اتقيرها رسول الله صلى الله عليه وسلم بين المفارقة والمقام معه  
 ما خنارت نفسه متفق عليه والحق بالعبد لبعض لبة عاقلة الرق عايله ونخرج بقوله تحت رقيق ما اذا  
 عتقت تحت خرقانه لا خيارا اخلاقا لا بجنابة وماذا اعتق معا فانه لا خيارا لها وسبأني باقي المسررات  
 \* (تنبيه) \* قد يروى كلام المصنف انه لو عتق الزوج عبدا أو مات قبل اختيارها الفسخ انما الخيار  
 وايس مرادا بل سقط خيارها لزوال الضرر ولو فسخت بناء على بقاء رقه فبان خلافه تبين بطلان الفسخ  
 على قياس ما مر في الفسخ بالعب وسبأني من كلامه ما لو عتقت قبل الدخول في مرض موت السيد وكانت  
 لا تخرج من الثالث الا بغيرها فلا خيار لها لانها لو فسخت اسقط المهر فيضيق الثالث عن الوفاء بعقدها



فلا تعتق كاهن ولا يثبت الخيار ولا يحتاج في هذا الفسخ لما حكم لانه ثابت بالص ولو ادعت أن سببها  
اعتقها ما نكر فان لم يصدقها الزوج لم يثبت لها خيار وان صدقها ثبت كماله عن الشيخ أبي علي (والظاهر  
أنه) أي خيار العتق (على الفور) كإثبات خيار العيب في ود المبيع والثاني عند ثلاثة أيام من حين علمها  
بالعتق لانها مدة قريبة فتتروى بها وقبل تبقى مالم يفسخها مختارة أو تصرح بأفساخها واختاره داود ابن عبد  
السلام والسبكي (تنبيه) محل الخلاف في المكافاة أم أغسرها فانه يؤخر الى تكليفها حتما ولا يختار  
الولي شيئا وفي غير المطلق رجعيها أم لو طلقها رجعيها ثم عتقت في المدة فان لم يفسخ في الحال وله التأخير  
ولا يبطل خيارها فقد لا يرجعها فحين بالملاق (فان قالت جهات العتق) بعد تأخيرها الفسخ وهي  
مريدة (صدقت بيمينها ان أمكن) دعوى جهاتها اذ ذلك (بأن كان المعتق غائبا) وقت العتق أو كنت في  
محل آخر من البلد اذ الاصل عدم علمها وظاهر الحال يصدقها فان كذبها اظهر الحال كأن كانت معه  
في بيته فالصدق الزوج (تنبيه) عبارة المرد كالمروضة صدقت بيمينها ان لم يكذبها اظهر الحال وهي  
أولى من عبارة المصنف لان الإمكان موجود في الحالين وذكر المرد حكم الطرفين حيث قال والامصدق  
الزوج وذكر المصنف أحدهما واكتفى بفهمه من الآخر وذلك لا يكتفي في الاختصار (وكذا) نصدق  
بيمينها (ان قالت جهات الخيار) أي العتق (في الظاهر) لانه مما يختص على غالب الناس والناس يمنع  
ذلك ويبطل خيارها (تنبيه) محل الخلاف كما قاله الماوردي فيمن يحتل صدقها وكذبها أم من علم  
صدقها كالحجية فقولها مقبول فعلم أو علم كذبها بأن كانت تتخالف الفقهاء وتعرف منهم ذلك فقولها  
غير مقبول فعلم ولو علمت أصل الخيار وادعت الجهل بفوريته هل يقبل قولها أولا قال الراعي لم أر من  
تعرض لهذه الصورة في كتب الحساب والوجه القول بعدم تصديدها سواء أكانت قد عتقت بالاحلام  
أم لا لان العالب ان من عرف الخيار لم يفور به والذي وجهه ابن المقرئ وهو المنة صدق قولها في ذلك  
كفيليه من العيب والاختد بالشفعة ونفي الولد وغيرها قال الزركشي ولا وجهه لكون الخيار على الفور  
لانه مما أشكل على العلماء على هذه الرأى أولى (وان فسخت) من عتقت تحت رقبتي السكاح (قبيل  
وطه فلا مهر) ولا منة وان كان حقا للسيد لان الفسخ من جهتها وليس لسيدها منه هاس الفسخ  
طروجهما من ملكه ولما يلحقها من الضرر مع البقاء أو فسخت (بعده بعق بعد) أي الوطء السابق عنقها  
(وجوب المسمى) لاستقراره بالوطء (أو) بعق (قبله) بان لم تعلم بعنتها الا بعد التمكين من وطئها (أو  
منسل) لاستئاد الفسخ الى وقت وجوب سببه وهو العتق السابق للوطء وصار كالوطء في نكاح فانه  
(وقبل) يجب (المسمى) لتفرده بالوطء قبل العلم فان عتقت مع الوطء أو فسخت معه بعق قبله فالظاهر  
وجوب مهر المثل (تنبيه) مهرها السيدها سواء أكان المسمى أم مهر المثل فسخت أو اختارت المقام  
معه وجري في العقد تسمية صحيحة أو فاسدة لانه وجب بالعقد فان كنت مفوضة بان زوجها سيدها كذلك  
نقلت فان وطئها الزوج أو عرض لها به فاعتق فبهما فالمهر لها لان مهر المفوضة يجب بالندول أو  
بالفرض لا بالعقد وان وطئها أو فرض لها قبل العتق فهو للسيد لانه ملكه بالوطء أو الفرض قبل  
عتقها وموت أحدهما كالوطء والفرض ثم شرع في باقي المهرات فقال (ولو عتق بعضها أو كوتبت) أو  
عتق عنقها بصفة أو دبرت فلا خيار لها أماني الأولى فليقله أحكام الرق وأماني الباقي فليكال الرق وصورة  
عتق البعض أن يعتق حصه في أمة وهو معسر والاعتق جميعها (أو عتق عبد تحت أمة ولا خيار) له (على  
الصحيح) أو المشهور كإثبات الروضة لانه لا يتغير باستفراغ الساقطة ويمكنه الخلاص بالطلاق بخلاف  
العكس والزوج وطه العتقة مالم يفسخ وكذا الزوج الصغيرة والمجنونة العتقتين مالم يفسخا بعد البلوغ  
والافادة كإثبات زيادة الروضة

(فصل) في الاعطاف ومن يجب له وعليه (يلزم الولد) ذكره كان أو أنثى أو عتق إذا كان حراما مورا

ولو كافر (اعطاف الاب) الحر المسرولو كافر معصوما (و) اعطاف (الاجداد) من الجهتين اذا كانوا  
 باصفة المذكورة (على المشهور) لانهم موجودا جابتهم المصومة كالنفقة والكسوة ولا يبرع عنهم الزنا  
 المفضى الى الهلاك وذلك لا يلقى بحرمة الابوة وليس من الصاحبة بالعرف المأمور بها ولانه اذا احتفل  
 لابناءه الاصل فوات نفس الفرع كافي القود فموات ماله أولى والثاني لا يلزمه وهو يخرج كالا يلزم الاصل  
 اعطاف الفرع ونخرج بما ذكرناه لا يلزم معسر اعطاف الاب ولا موسرا اعطاف غير اصل ولا أصل غير  
 ذكر والفرق بين الاصل الذي ذكره والاثنى ان الغرم في اعطاف الذي ذكر عليه فيجعله الفرع والحق في  
 تزويج الاثنى له الا عليها ولا غير حر ولا غيره معصوم ولا موسرا بما يعقبه نفسه ولواجتمع جسدان لزمه  
 اعطافهما ان اتسع مال الفرع والاقاب الاب أولى وان بعد المعصومة كأي أبي أب مع أي أم وان لم يكن  
 لاحدهما معصومة قدم الاقرب فان استوى يان كأي أم الاب وأي أبي أم أقرع بينهما على الاصح ولو بدون  
 رفع الى حاكم ولو تعدد الفرع وكان ذكورا فمات أو انا فمات كان للاعطاف عليهما أو عليهما أو عليهن  
 بالسوية أو ذكورا وانما كان عليه بحسب الارث كأي النفقة على المعتمد والاعطاف (بأن يعطيه) أي  
 الاصل (مهر حرة) تعفه ولو كناية (أو يقول) له (انسكح) أنا (أعطيك المهر) أي مهر مثل فلا يلزمه  
 أن يذمته فان انسكح الاب بأزيد منه كان الزائد في ذمة الاب (أو ينسكح له باذنه) حرة (ويعهر) هاهنا (أو يملكه  
 أمة) تحل له (أو تمنها) لان غرض الاعطاف يحصل بكل من هذه الطرقات ولا بد أن لا يسلم المهر أو الفتن  
 الا بعد عقد النكاح أو الشراء وبما تقر علم له لا يزوجها ولا يملكه بحوزة أو مبيعته لانها لاتعقل كما  
 انه ليس له أن يعطيه ماله ماعدا ما سدا لا ينسأخ وليس له أن يزوجها بأمة لانه مستغن بماله فروعهم ان لم يقدر  
 الفرع الاعلى مهر أمة ينبغي أن يزوجها له \* (تنبيه) \* يحصل التخيير بين النسبة المذكورة في الفرع  
 المطلق المتصرف أما غيره فعلى وليه أن لا يبذل الاقل ما تدفع به الحاجة الا أن يلزمه حاكم براءه بغيره  
 ولو أبسر الاصل بعد ان ملكه فروعها الجارية أو تمنها أو المهر لم يسند الفرع ذلك لانه ماله ذلك وقت  
 الحاجة اليه كنفقة دفعها اليه لم يأكلها حتى أبسر ولا ينفق في ذلك قواهم ان نفقة القريب امتناع لا تخليق  
 لان ذلك محله اذا لم يملكها له من لزمته (ثم عليه) أي الولد (مؤتمنا) بضمير التثنية بخطه أي الاب ومن  
 اعطاهما من حرة أو أمة وفي بعض النسخ مؤتمنا أي مؤتمنة التي اعطاهما وهو موافق لما في الحر وهو كما قال  
 النسبكي أحسن لان مؤتمنة الاب تؤخذ من بابها أي وأما مؤتمنا فلا فلان من تمام الاعطاف قال في التوشيح بل  
 هو متعين اذ لا يلزم من اعطاف الاب وجوب نفقته لامكان قدرته على النفقة دون النكاح ولان مؤتمنة  
 الاصل لازمة للفرع وان لم يعفه اه ويجوز رجوعه للحر والامة وان كان الاحسن في ذلك افراد الضمير  
 لكن وقع له في غير هذا الموضع تثنية والمراد بالتؤتمنة النفقة والكسوة واستثنى البغوى أدهما ونفقة الخادم  
 قال لان فقد ههنا لا يثبت انما قال الرافعي وقيل قولنا انه يعمل بما يلزم الاب وجوبهما لانهم ما يلزمان  
 الاب مع اعساره اه وهذا أوجه \* (تنبيه) \* لو كانت تحت الاصل من لاتعفه كيجوز وصغيره لزم الفرع  
 اعطافه فلو اعطاه محبتا لم يلزمه النفقة واحدة لان نفقتان وقد قالوا في باب النفقة لو كان له زوجتان لم يلزم  
 الولد الا نفقة واحدة ويزعم الاب عايناه وهو متناول لهذه المسئلة لكن قال ابن الرقعة هنا بانها متعين  
 للجددة اثلا تفصح بنقص ما يتخذه عن المذاهب وهذا أوجه (وابس لاب تعيين النكاح دون التسري)  
 ولا يملكه لان المماثل يدفع الحاجة وهي تندفع بكل منهما (ولا) تعيين نكاح (وتبعة) بجمال أو نحوه  
 كشرف للنكاح أو الشراء بل التعيين في ذلك للولد لان ذلك قد يحذف بالولد والغرض يحصل بدون  
 ذلك ولهذا لا يلزم الولد أن يطعمه الاطعمة الفاخرة (ولو نفقا) أي الاب والولد (على مهر) أو عن أمة  
 (فتعنه بالاب) لانه أقرب الى اعطافه ولا ضرر فيه على الولد (ويجب التجديد) للاعطاف (اذا ماتت)  
 أي الزوجة أو الامة (أو انفسخ) النكاح (بردة) أي منها كما صرح به الزركشي لانه معذور كما لو مات

المصحح برده وهو كماله بعد عذر وكردنه ردتهم معا كما وظاهر (أرفضه) أي الزوج النكاح  
 بعيب في الزوجة لما روي عنه من ذلك فصححه أبيه به يلزم في الأولى وجبته فلا حاجة لقول به  
 الشراح أنه كان الأولى أن يقول أوفض باليهام لأنه يقول ليعم فسخ كل منهما وكالردة المصحح رضاع كل  
 كان تحت مصرية وأرضعتها زوجته التي أعقبها الانحصار أم زوجته (وكذا ان طلق) أو أعتق  
 (بدر) كشاف أو ربيبة يجب التجديد (في الأصح) كذا الموت والثاني المنع فان الأب قصد  
 قطع النكاح أما إذا طلق أو أعتق به عذر فلا يجب التجديد فانه الموقوف لنفسه فان قيل كيف يعتق  
 لعذر فانه يمكن بيعها واستبدالها بنفسها أجيب بأن ذلك متصور بأن الولد أما غير هاتين لا يعذر  
 في اعتاقها وان كان ظاهر كلامهم الأصل لا في حيث وجب التجديد فصحفه في غير الطلاق الربي  
 أمها ولا يجب فيه التجديد إلا بعد البينونة (تنبيه) محل الخلاف حيث لم يكن الأب مطلقا فان  
 كان مطلقا لم يجب له التجديد باتفاق الأصحاب كما ذكره من أن لا فرق بين النكاح والطلاق في  
 السفيه نعم يفسد بل يسريه جارية وبسأل القاضي الجرجاني عليه في الاعتاق قاله القولي (وأي يجب)  
 على الولد (اعطاف) الأصل بشرطين الأول ما ذكره قوله (فاقد مهر) أو من أمة لان القادر على  
 ذلك مسنن عن الولد لو كان قادرا على ذلك بالكسب لم يلزم الولد اعطافه كما قاله الشيخ نوعي وجرم  
 به في الشرح الصغير ون قال في الكبير ينبغي أن يكون فيه اختلاف في المفعة أي ولا يكاف الكسب  
 في الصحيح فيها والفرق بين المفعة وماها أن المفعة تتكرر بشرق على الأصل الكسب لها بخلاف المهر  
 أو من أمة ولان البينة لا تقوم بدون المفعة ولو قدر على حرة بدون مهر مثلهما أو على شراء أمة بدون  
 غن مثلهما لم يجب اعطافه ولو سكب في يساره مهر في ذمته ثم أسهر قبل الدخول وامتنعت الزوجة حتى تغضه  
 قال الباقي يجب على الولد دفعه لحصول الاعطاف بذلك والصرف له وجودة أولى من السبي في أخرى  
 قال وعليه لو سكب في عساره ولم يطالب ولده بالاعطاف ثم طالب به ينبغي أن يلزم ولده العيالم به لا سيما  
 إذا جهلت الاعسار وأرادت الفسخ اه وظاهر كما قال شيخنا أنه اعيا يلزمه جميع ذلك إذا كان قدر مهر  
 مثل من يملك به الشرط الثاني ما ذكره قوله (محتاج إلى النكاح) بأن تنوق نفسه إلى الوطء وان لم  
 يحفر رتا أو كان تحت من لا تعفه كمغيرة وعجز وشوها وبمحرم طلب من لم تصدق شهوته بأن لم يضربه  
 التعزيب ولم يشق عليه الصبر نعم قال ابن الرعدة ولو احتاج للسكاح لا للتعزيب بل لعدم لهو مرض  
 وجب اعطافه وهو كما قال السبكي صحيح إذا تعينت الحاجة اليه لكن لا يسمى اتفاقا ولو كان محتاج إلى  
 الاستمتاع بعير الوطء لثبوته كجب لم يلزم الولد ذلك كما وظاهر كلامهم ورجحه الزركشي (وبصدق)  
 الأصل (إذا طهرت) منه (الحاجة) للنكاح (بلايين) لان تخليفه في هذا المقام لا يليق بحرمته إلا  
 إذا كان طاهر حاله يكذبه كذا فالج شديد أو استمره فيحتمل حيث ذكرنا كما قال الأذري ان لا يجب أو يختلف  
 (وبحرم عليه) أي الأب وان علا (وطء أمة ولده) اجتماعا وله تعالى الأعلى أو واحد منهم أو ما ملكت  
 أيانهم وأبست بواحدة منهما (تنبيه) قوله ولده أولى من قول الحر ابنه، إذا لفرق بين الذكر  
 وغيره (والذهب وجوب مهر) أي مهر مثل لولده عليه هذا الوطء سواء كانت الأمة وطوءة للأب  
 أم لا مستولدة للأب أم لا ولو بناوعها للشهتين الاتيين لانه وطء شبهة يجب به المهر كونه أمة لا جسي  
 شبهة فان كان الأب وسرا أخذ منه في الحال والابن في ذمته إلى يساره ويجب أيضا أرض بكارتهما كما  
 قاله الماوردي (لا) وجوب (حد) لماله في مال ولده من شبهة المال في خبر ابن حبان في صحبه أنت  
 وماله لا يملك ولهذا لا يقع لسرقته ولا يقتل به ولشبهة الاعطاف الذي هو من جنس ما فعله (تنبيه)  
 اقتصاه على نفي الحد قديهم وجوب التنزيه وهو الأصح كذا ارتكاب سائر المحرمات التي لا حد فيها ولا  
 كفارة وهو ما قاله تعالى لا تاتي الولد كما ذكره الرازي وفي قول من يلزم في الثاني يجب عليه الحدان

لم يخف عليه التحريم وان خفي فلا حسد قطعا كما قاله الاذنى وغيره ثم ان لم تكن الامه موطوءة  
للابن فانما تحرم عليه ابدا لانها صارت موطوءة ابيه وان كانت موطوءة لابن حرمت عليه ابدا  
لانها موطوءة كل منهما وبستم ملك الابن عليها ما لم يوجد من الاب احوال ولا يقرم الاب له بشيء  
ايها عليه بوطئه قيمتها وان كان كافرا فان قيل اذا وطئ الشخص زوجة ابيه وابنه بشبهة يلزمه مهرها  
انفوات الاستمتاع بها فهذا كان هنا كذلك اوجب بأن المأهلية التي هي المفضود الاعظم في الامه باقية  
والفائت على الولدانها هو مجرد الحبل وهو غير متقوم بدليل أنه لو اشترى أمة ففترحت أختها لم يتمكن من  
الرد والحل الفائت في الزوجية هو المقصود بقهره ولذلك يجوز أن يشترى أخته ولا يجوز أن ينسكحها  
وعلى ما ذكره لوترج رجل أمة أنجب فوطئها أبوهم لزمه مهران مهرها لمكها ومهر لزوجها (فان أحبل)  
الاب الحر الكل بوطئه أمه (قالوا حسيب) للشبهة كقولنا أمة غيره بشبهة وان كان الاب رقيقا  
أو مبعوثا ولو كان كل منهما مكاتباً فكذلك كما شمله إطلاق المصنف وصرح به ابن القري لما مروا أن قال  
القاضي في تعليقه الصحيح من المذهب ان ولدا لبعض رقيق وقال البلقي انه الراجح وقيمة الولد على القول  
بحريته في ذمة من ذكر اذا اختار له في انتماده حرا وبطال للمبعض بقدر ما به من الحرية في الحال  
وبالعض الآخر بعد عتقه بخلاف الرقيق لا يطلب الابعد عتقه لانه لا يملك وأما المكاتب فالتجبه أنه  
يطلب بالعتبة في الحال فانه يملك وأما المهر فان أكرهها الرقيق على الوطء ففي رقبته كسائر الجنائيات وان  
طاعته فكذلك في أحد قولين بظاهر ترجحه كما خرمه في الانوار (فان كانت) أي أمة الابن (مستولدة)  
للابن لم تصر مستولدة للاب لانها لا تقبل النقل فان كانت مكاتبه للابن فهل ينفذ استيلاذ الاب لان  
المكاتبه تقبل القسح بخلاف الاستيلاذ أولا لان المكاتبه لا تقبل النقل وجهاً أو وجهاً الاقل كما خرم به  
القفال في فتاويه ورجحه الخوارزمي وقطاع الهروي بالنسبة (والا) بأن لم تكن مستولدة للابن (فالاظهر  
أنها نه سبر) مستولدة للاب الحر الكل ولومعسر الشبهة الاعفاف ولا فرق بين ان تكون موطوءة للابن  
أو مدبرة أو علقاً عتقها بصفة أو وصى بمنفعتها أو لا ولا يبين كون الولد محجوراً عليه بصفة أو صغراً أو جنوناً  
أو موافقاً للاب في دينه أو لا واذا ولد أمة وولد المزوجة نفذا يلاذه كايلاذ السيد لها وحرم على الزوج  
مدة الحبل أما اذا لم يكن الاب حراً فكذلك فانه لا ينفذ استيلاذه لان الرقيق لا يملك والمكاتب اذا أحبل أمته  
لا تصير أم ولد فأمته وله أولى وأما للمبعض اذا أحبل أمته قال شيخنا فكذلك ولم يكن الراجح انهم انصبر أم  
ولد كما ساقى ان شاء الله تعالى آخر الكتاب والفرق أنه لا شبهة له في أمه لولده اذ لا يلزمه اعفافه وأما أمته  
فما كنهه نام عليها (و) اذا صارت أمة والامه مستولدة للاب فالاظهر (أن عليه) أي الاب (قيمتها) للابن  
(مع مهر) لانهم اوجبوا بسببين مختلفين فالمر للاب والراجح والقيمة للاستيلاذ \* (تنبيه) \* قيتمته اللازمة  
سواء أنزل قبل تعقيب الحشفة أم بعد ما ذكره أو الماهر ففعل وجوبه كما قال الامام وأقر ما اذا تأخر الانزال  
من تعقيب الحشفة فان حصل مع تبييم فقد اقترن وجوب المهر بالعلق فينزل المهر منزلة قيمة الولد وقيمة  
الولد لانهم الاب كما قال (لا قيمة ولد) فليست على الاب (في الاصح) ان انفصل الولد حياً لانه لا يتم  
قيمتها والولد لم يخرع منها وقد انفصل الملك قبله فيقول العلق فلم يمان به الا وهي في ملكه والثاني يجب كوطئه  
الشبهة وهو منى على أن الملك ينتقل بعد العلق أما اذا انفصل الولد ميتاً فلا تجب قيمته جزائماً ان انفصل  
بجناية فينبغي كما قاله الزركشي أن يجبي عليه ما سبق في المهرور \* (تنبيه) \* وطء الابن جارية الاب  
كالاجنبي فان كان بشبهة كأن طئها أمته أو زوجته الحرة فالولد حر وعليه قيمته للاب أو زوجته الرقبة  
انتمد الولد رقيقاً وان كان عالماً بالتحريم حد لانتماء شبهة الاعفاف والملك وليس كالمسرق حيث لا يقطع  
بها شبهة النفقة وعليه المهر ان أكرهت والا فلا لقوله صلى الله عليه وسلم لامرأتي وبني يؤخذ من هذا أن  
السيد لو أكره أمته على الزنا سحقت المهر للمهرم الحديث وان أتت بولد رقيق نسب علق على الجسد

لذلك في ملكه ولا يلزم الاثبات فيه لانه مقادير وقفا (وبحرم) على الاب الحار السك (نكاحها) أي أمة  
ولده من النسب لانها كانت له في مال ولده من شبه الاعفاف والنفقة أما غير الحار السك فله نكاحها  
اذ ليس عليه ادفاه وكذا اذا كان الولد من الرضاع لما ذكر ويجوز لاولد الحار السك نكاح جارية أبيه  
وأمة سزما اذ وجد فيه شروطنكاح الامه لعدم وجوب الاعفاف (قلوبك) الولد (زوجته والدة) الموصوف  
بأنه (الذي لا تحل له الامه) التي اشتراها الابن بعد نكاح أمه اياها بشرطه حين المالك كان أسير بنفس  
أو بيسرة ولده (لم ينسخ السكاح في الاصح) لان الاصل في السكاح الثابت الدوام وللدوام من القوة ما ليس  
للابتداء كما مر ان البسار العاري على نكاح الامه لا يرفع والثاني ينفسخ كالمالك زوجة نفسه وأجاب  
الاول بأنه لا يصح للاب في ذلك بخلاف ملك زوجة نفسه (تنبيه) لو أحبل الاب الامه بعد ملكه ولده لها هل  
تصير أم ولد كما أولاد تصير لان مستند الوطء الكاح المعتمد الثاني ونحو بقوله الذي لا تحل له الامه  
من يحل له نكاح أمه ولده لكون الوالد قفيا أو لكون الولد مسرا لا يلزم اعفاه فطر بان ملك الولد  
لا ينفسخ به السكاح قطعا اذ لم يطرأ ما ينافي النكاح على هذا التقدير وبه - ما يدفع ما قاله الاسنوي  
من أن هذا التقيد لا فائدة فيه (وليس له) أي يحرم على السيد قطعا (نكاح أمة مكاتبه) بهاء الضمير  
مكتوبة بجهة له في وقته وماله من شبه المالك بتجيزه نفسه ولهذا تصير أم ولد بايلاده (فان ملك مكاتب  
زوجته سيده انفسخ النكاح في الاصح) كالمالك سيده لما مر والثاني يلحقه بذلك الولد زوجة أبيه وأجاب  
الاول بان تماق السيد بمالك المكاتب أشد من تماق الاب بمالك الولد لان ما يملك المكاتب سيده لا يملك  
رأى فان قيل لو ملك مكاتب أصل سيده أو دعه لم يمتنع عليه ولم يتركه منزلة ملكه أجيب بان المالك قد  
يجتمع مع الغرابة والمالك والنكاح لا يجتمعان

\* (فصل) في نكاح الرقيق من عبد أو أمة (السيد باذنه في نكاح عبده لا يضمن) - له (مهر أو لا نفقة  
في الجديد) لانه لم ياترهما وان اذن له فيه على أن يضمن ذلك لا يلزم لانه ضمن ما لم يجب ولو ضمن بعد  
العقد صح في المهر المعلوم ولا يصح في النفقة والقسم يضمن لان الاذن يقتضي الالتزام (فرع) لو  
زوجه عبده بأتمه أفق عليه ما يحكم المالك وان أتى العبد منها بأولاد فان اعفاه السيد وأولاده فانه فقهنا  
في كسب العبد ونفقة أولاده ما فيها فان أصرت في بيت المال وان أعنت العبد ونفقة العبد على العبد  
سكر تزوج أمه ونفقة الأولاد على السيد لانهم ملكه (تنبيه) قال السبكي ولو قال المصنف لا يضمن باذنه  
في نكاح عبده لكان أحسن لئلا يمتنع على الصمان بالاذن فهو نقي لكون الاذن سببا للضمن وهو  
المقصود وعادة المصنف محتملة لهذا ومحتملة أيضا لكون الاذن سببا لمتى الضمان كقوله تعالى بما أنعمت  
علي فإن أكون ظهير العبد من ولبس بمقصود (وهما) أي المهر والنفقة (في كسبه) لان الامر شئ أمر  
بلوازمه وكسب العبد أقرب شئ بصرف اليه وانما يلزمه ذلك (بعد السكاح) وبعد وجوب دفعه  
وهو في مهر المقتوضة بوطء أو فرض صحيح وفي غيرها المؤجل بالحل والبال بالسكاح وفي غير المهر من  
نفقة وكسوف وغيرها من نكاح النكاح بالتمكين ولا فرق في الكسب بين (المعاند) كاختطاب واصطفا  
وما حصل بحرفة (والزاد) كالحاصل بلفظة أو هبة أما الكسب قبل وجوب الدفع فيختص به السيد  
لعدم الموجب مع أن الاذن لم يتناوله فان قيل قد اعتبروا في الضمان الكسب الحاصل بعد الاذن فيكون  
لم يوجد المأذون فيه وهو الضمان فهلا كان هنا كذلك أجيب بان الضمان ثم ثابت حاله الاذن بخلافه  
هذا (تنبيه) ظاهر كلام المصنف أن المهر والنفقة لا يتعلقان مع الكسب بذمة العبد وهو وجه  
والاصح التعلق وظاهره أيضا التوبة بين المهر والنفقة وليس مراد ايل بصرف كسبه كل يوم النفقة فان  
وخل شئ فله مهران فضل شئ فلا سيد ولا يخرجه النفقة في المستقبل (فان كان) العبد (مأذونا) في  
تجارة فله ما يبيده) أيضا (من وبيع) لانه غلغله كسبه وسواء الحاصل قبل السكاح وبعده على الاصح

بخلاف الكسب والفرف بينهما ان الرجح يده مستمرة عليه تبعاً لرأس المال فكان كـ رأس المال وسبأني  
على الاثرولا كذلك الكسب الحاصل قبل النكاح (وكذا رأس مال) يده يجبان فيه أيضاً (في الاصح)  
لانه من لزمه بعقد مأذون فيه فكان كدين الخبارة والساقى المنع كسائر أموال السيد \* (تنبيه) \* لو كان  
المأذون له مكتسباً فظاهر اطلاق المصنف للمحرور انهما متعلقان بكسبه أبضاً وهو كما قال السبكي ظاهر لانه  
قد يحتاج اليه بان لا يفي مال الخبارة وريجه بهما فيكمل من كسبه ولم ينعرضاً لذلك في الشرحين والروضة  
هذا كله اذا اقتصر العبد على مأذون له سبده فيه فان زاد على ذلك فالزيادة في ذمته فقط (وان لم يكن) أى  
العبد (مكتسباً) اما لعدم قدرته على ذلك أو لسكونه محسناً فمحروماً (ولا) كان (مأذوناً) في التجارة  
(ففى) أى فالمهر والنفقة يجبان في (ذمته) فقفاً بما لبس بهما بعد عتقه ان رضيت بالمقام معه لانه دين  
لزم برضا مسخقه فتعلق بذمته كبذل القرض فلا يتعلق برقبته اذ لا جنابة منه ولا بذمة سيده لما مر أول  
الفصل (وفي قول) هما (على السيد) لان الاذن لمن هذا حال التزامه لا يؤن وفي قول يتعلقان برقبته  
الحاقاً لهما بما بارش الجنابة \* (تنبيه) \* شمل الحلاقة ما لو كان مكتسباً حال العقد ثم طرأ ما عتقه وصرح  
الامام بطرد القولين فيه (وله) أى السيد (المسافر) أى عبده المأذون له في النكاح وان لم يتكفل  
بالمهر والنفقة حينئذ يلزمه الاقل من أجره مثل مدة السفر ونفقها مع المهر (ويفوت) عليه (الاستمتاع)  
ليلا ونهاراً لانه مالك الرقبة فقدّم حقه كاله المسافرة بأتمته \* (تنبيه) \* قد يفهم تعبيره بيفوت أن العبد  
لا يستعجب زوجته معه وليس مراداً بل له ذلك ولهذا كانت عبارة المحرور هي وان فات الاستمتاع أولى  
من تعبير المصنف بيفوت اذ لا يلزم من سفره مع السيد تفويت الاستمتاع لما مر أن العبد محبة زوجته  
سفر او حينئذ يكون الكراهة في كسبه قال الماوردي وعليه تخليته حينئذ للاستمتاع كالخضر قال الزكاشي  
وليس الليل يتعين بل المراد أوقات الاستراحة ليلاً ونهاراً على ما يقتضيه حال السفر فان لم يخرج معه أو  
كانت أمة فنعها السيد سقطت نفقتها وان لم يطل بها الزوج بالخرج فالنفقة يجالها (واذا لم يسافر) السيد  
بعده (لزمه نفقته ليلاً والاستمتاع) بزوجه لانه وقت الاستراحة اذ لا يجوز استخدامه في جميع الاوقات وقيد  
الشيخ أبو حامد واتباعه لزوم ذلك بما اذالم تكن الزوجة بمنزل سيده فان كانت فيه لم يلزمه نفقته بالليل  
لانه ممكن من الاستمتاع بها بمنزله وهذا ظاهر كما قال الاذري اذا كان يتخدم سيده نهاراً في منزله بحيث  
يلج كل وقت على زوجته أمالو كان يستخدم في زرع أو سرقه أو رعيه أو نحو ذلك فلا فرق بين كونها في  
منزل السيد أو غيره \* (تنبيه) \* قد يفهم من كلام المصنف أن جميع الليل محل الخلية حتى يجنب من الغروب  
وليس مراداً بل بعد الفراغ من الخدمة أول الليل على العادة كما أتى في الامة (وبستخدمه) السيد (نهاراً)  
ان يتكفل) وهو موسر (المهر والنفقة) أى التزعمهما لاحقة ضمان الدين (والا فخلية لبيكهما)  
لانه أحال حقوق النكاح على كسبه فاذا قدرته طوالبها من سائر أمواله \* (تنبيه) \* خص الماوردي  
ذلك بما اذا كان استخدام السيد نهاراً فان كان بالليل كالخاس استخدام العبد ليلاً وسماه للاستمتاع نهاراً  
وهو نظير ما قاله في القسم أما تكفل المهر فالتج كمال الاذري أن التزعم لا يقيد لتفويته حقها (وان  
استخدمه) السيد نهاراً أو حبسه كما قاله الماوردي (بلا تكفل) للمهر والنفقة (لزمه الاقل من أجرة  
مثل) انك المسدة (و) من (كل المهر والنفقة) لتلك المسدة كفى فداع الجاني باقل الامرين من قيمته  
وارش الجنابة ولان أجره ان زادت كان له أخذ الزيادة وان نقصت لم يلزمه ان تمام النفقة فان قيل اذا  
استخدمه أجنبي أو حبسه انما يلزمه أجره المثل فقفاً فلا كان السيد كذلك أجيب بان الاجنبى لم يوجد منه  
الاتفويت نفقة والسيد سبق منه الاذن للمقتضى لالتزام ما وجب في الكسب وخرج بنهاراً المقيد به  
كلام المصنف ما لو استخدمه لبيلاً فقفاً فانه لا يلزمه حتى لان حقه في استمتاعه ليلاً لا يبدل له فلو استخدمه ليلاً  
ونهاراً ضمن زمن نهاره دون ليله كما قاله الماوردي (وفي قول يلزمه) أى السيد (المهر والنفقة) وان زادت

على أجرة المثل لانه ربما كسب في ذلك اليوم ما يفي بالجميع \* (تنبيه) \* قال بهضهم جميع ما سبق في  
عبد كسوب أما العاجز عن الكسب جلة فالتأخر أو للسيد السفر به واستخدمه حضرا من غير  
الترام شيء اه وهذا بحث مردود لان استخدمه يعاقب باجرة فهو دائر في قول الاصحاب يلزمه الاقل  
من أجرة مثل الخ (ولو نكح) العبد (فاسدا) لعدم ادن سيده أوله الفتنة فيما أذن له فيه (وروي)  
في هذا السكاح زوجته (فهر مثل) يجب عليه (في ذمته) فقام لازمه برضا مستحقه كالتراض الذي  
أثله نعم ان اذن له السيد في نكاح فاسد أو فسد المهر دون النكاح تعاقب بكماله ومال تجارته لوجود اذن  
سيده قال ابن الرقة نعم ان عي له المهر فيبغى أن يكون المتعاق بالكسب أقل الامر من مهر المثل ومن  
المعي وهذا بخلاف ما لو أذن له في السكاح وأطلق مسكح فاسدا فان المهر يكون في ذمته على الاصح لان  
الاذن انما يؤول الصبح فقام (وفي قول قديم) أو يخرج تجب (في رقيقته) كعبر الوطاء من الاتلاف ولا حذر  
ان واطئ قبل أن يفرق بينه وبين المرأة الشبهة \* (تنبيه) \* محل الخلاف في كبيرة عاتلة حرمته  
برضاها أمالو كانت حرة فله أو بحرة أو وطئت مكرهة أو نائمة أو لوجهه كما قال الاذرى التعاقب رقيقته لانه  
جنابه محضة وهذا واجب المهر على السفيه وان كانت رقيقة وسلمها سيدها تعاقب بذمته أو بفراذن سيدها  
وروي فهل يده ليق المهر برقيقته كالأول كره أمة أو حرة على الزنا أو بذمته وجهان أو جهه ما الأول كل وجهه ابن  
المقرى تبعا للامام وبخبره في الأول ورجح الباقى في الثاني \* (دروع) \* لو أنكر السيد الاذن للعبد في النكاح  
فادعت الزوجة على السيد ان كسب العبد مستحق ليجري ونفقته سمعت دعواها أو للعبد أن يدعى على سيده  
كما قاله ابن الرقة أنه لم يمتدح له بكسب المهر والنفقة ولو اشترى العبد زوجته سيده أو أجنبي ولو باذنه  
لم يفسخ نكاحه كما يجوز أن يزوجه عبده بامته ولو اشترى المبيعة أو المبعوض زوجته بخالص ملكه أو المشترك  
بينه وبين سيده ولو بلاذن سيده انفسخ نكاحه لانه ملكه في الاولى وبخبره في غيرها وامتنع عليه الوطاء  
حيث يؤول ولو باذن سيده لانه لا يجوز وطؤه بملك اليمن (واذا زوج) السيد (أتمته) غير المكتوبة والمبيعة  
(استخدمها انما را) أي له ذلك بنفسه أو بغيره (وسلمها الزوج ابلا) لانه وقت الاستمتاع والسيد يملك من أمته  
منفعتين منفعة الاستمتاع ومنفعة الاستخدام وقد نفق في الاولى للزوج فتشقي له الاخرى يستوفيهما معا  
ما ذكر ولا يشكل ذلك بفخرهم خلوقه بها لانه لا يسلطها ولا يضرهم ففقره اليها لان محله فيما بين السرة  
والركبة كما مر في النكاح ولو كانت حرة وقال الزوج تحرف السيد عندي لم يلزمه اجابته لانه قد يذوله  
الاعراض من الحرفة واستخدامها أما المكتوبة فليس له أن يستخدمها لانها مالكة أمرها وأما المبيعة  
فأقرب كما قال الاذرى انه ان كان غمها بانه فهي في ثوبتها كالحره وفي ثوبه سيدها كالقمة والافكافنة  
وما ذكره المصنف عكس الامة المستأجرة للخدمة فانه يلزم سيدها تسليمها للمستأجر نهارا وليلة الى وقت  
الفراغ من الخدمة عادة يستوفي من غيرها الاخرى والمستأجرة لا لارضاع يلزمه تسليمها للبلا ونهارا \* (تنبيه) \*  
انقضى كلام المصنف أمرين أحدهما أنه لو أود السيد تسليمها نهارا بدلا عن الليل لم يكن له ردوبه صرح في  
الروضة كآصها ووطأه أنه لا فرق في ذلك بين أن تكون حرة الزوج نهارا أو ليلا قال الاذرى وقد يقال  
يلزمه الاجابة في الشق الثاني لان نهاره كالي غيره فامتاعه عند الامر الثاني أن يسلمها من العروب ونقل ابن  
الرقة عن نص ابو يعلى أنه بعد الثالث الاول وقال القاضي في كتاب المفققات وابن الصباغ ما يسلمها  
اذا فرغت من الخدمة بحكم العادة وهو كما قال السبكي حسن تبغى أن يحمل عليه كلام من أطلق (ولا  
نفقة على الزوج حينئذ) أي وت تسلمها بالافقة (في الاصح) لعدم التمكن التام والثاني تجب لوجوب  
التسليم الواجب والتسليم يجب شعارها لتز بها على الزمان \* (تنبيه) \* أفهم كلام المصنف أمرين  
أحدهما أنه لو سلمها اليه ليلا ونهارا أنه يجب جميع النفقة وهو كذلك الامر الثاني انه يجب على الزوج  
أن يسلم المهر بتسليمها بالافقة وهو الاصح في زيادة الروضة لان التسليم الذي يتمكن معه من الوطاء قد حصل

(ولو أنجلي) سبدها (في دار ميتا) لها (وقال لزواج تغلوب ابيه) ولا أخرجهما من دارى (لم يلزمه) لاجابه  
(في الاصح) لان السبدها والمرأة عنه انه من دخولها ولو فعل ذلك لم يلزمه نفقة بلا خلاف والثاني يجب السبدها  
جماعين الحقيقين من ادامة السبده وتكثير الزوج (وللسبده غيرها) حيث لا تجلوها وان منع الزوج  
من التمتع بها لانه مالك الرتبة والمنفعة فيقدم منه نعم ان كانت الامة مكنته أو مكرهته أو مكاتبه كتابية  
صحجة لم يجز لسبدها أن يسافرهم الا برضا المكثرى والمرتبه والمكاتبه والجانبة المتعلقة برقبته امال  
كالمرهونه كما قاله الاذرى الا أن ياتزم السيد الفداء \* (تتيه) \* أفهم كلامه أنه ليس للزوج أن يسافر  
بها منفردا الا باذن السيد وهو كذلك لما فيه من الحيطة القوية بينه وبين سبدها (وللزواج صحته)  
لبسته نعم في وقت الاستمتاع وليس للسيد منه من السفر صحته ولا الزام به فان لم يصحبها لم يلزمه نفقتها  
حرما وأما المهر فان كان بعد الدخول استقر وعليه تسليمه والام يلزمه وله استرداده ان كان قد سلمه ومحل  
ذلك كما قاله بعض المتأخرين اذا سلمه طائفا وجوب التسليم عليه فان تبرع به لم يسترد كما في نظائره  
(والمذهب أن السبده لو قلها) أى أمته ولو خلت أو زوجها الولد ثم قلها قبل الدخول كما قاله البغوى (أو  
قتلت نفسها) هو من يد على المهر أو ارتدت أو قتلت زوجها (قبل دخول سقها مهرها) الواجب لها على  
النص انقرويه بمحل قبل تسليمه وتلقاها ككفريته (و) المذهب المنصوص (أن الحرية لو قتلت نفسها)  
أو ماتت قبل [دخول] لا يسقط مهرها (أو قتل الامة أجنبي أو ماتت) قبل دخول (فلا) يسقط مهرها وقاس  
المصنف ما ذكره بقوله (كالمهر كما) أى الحرية والامة (بعد دخول) فان المهر لا يسقط حرما كما في المهر  
واستغنى المصنف عن التصريح به لان المفسر عليه لا يكون الا بجزء ما به في الغالب وما ذكره في قتل الحرية هو  
المنصوص فيها عكس المنصوص السابق في قتل السيد أمته وفرفان الحرية كالسلمة الى الزوج بالعقد اذله  
منه ما من السفر بخلاف الامة وأيضا الحرية اذا قتلت نفسها غنم زوجها من ميراثها بخلاف أن يغرم مهرها  
بخلاف الامة وأيضا الغرض من نكاح الحرية والامة والواصل دون الوطاء وقد وجدنا بالعقد والغرض من  
نكاح الامة الوطاء ولهذا يشترط فيه خوف العنت وذلك غير حاصل قبل الدخول وللإصحاح في المسئلة  
طريقان أشهرهما في كل قولان بالنفل والتخريج أرجحهما المنصوص فيهما والبار في الثاني القاطع  
بالمنصوص فيهما وفي وجهان قتل الامة بنفسها لا يسقط المهر لانها البت المستحقة وفي وجهان قتل  
الاجنبى أو موتها لا يسقط المهر كفوفان مبيح قبل الغضب بناء على أن السيد تزوج بالملك ولو قتل الحرية  
الزوج أو أجنبي لم يسقط قطعا \* (فرع) \* لو قتلت الحرية زوجها قبل الدخول هل يستقر مهرها أو  
يسقطا نقل عن بعض شراح مختصر المزنى السقوط وجزم به في الأنوار واعتده شيخى وتوجه به بما  
يؤخذ من تعاليل قتل الامة ومن فسح الحرية بعيب زوجها قبل الدخول أو بعقد صحيح وعلى هذا يكون  
مستثنى من قول المصنف في الباب الاخير ان موت أحد الزوجين يقرر المهر كما استثنى منه قتل الامة (ولو  
باع) السيد أمته (مترجعة) قبل دخول أو بعده (فالمهر) المسمى أو بدله ان كان فاسدا بعد الوطاء  
(للبائع) لوجوبه بالعقد الواقع في ملكه أما اذا وجب في ملك المشتري فهو له بان كان النكاح تقويضا  
أو فاسدا ووقع الوطاء فيهما أو الفرض أو الموت في الاولى بعد البيع والمتعة الواجبة بالفراق للمشتري  
لوجوبها في ملكه (فان طلقت) غير المقوضة بعد بيعها (قبل دخول) بها (فمنعه) أى البائع ما سمر  
وهذه المسئلة مستفادة مما قبلها (ولو تزوج) سيد (أمته بعبد) ولم يكن مكاتب ولا مبعضا (لم يجب مهر) ولا  
نصفه كما قاله الماوردى لان السيد لا يثبت له على عبده دين بديل ما لو أنف مالها فانه لا ضمان عليه في الحال  
ولا بعد العتق وهل وجب المهر ثم سقط أو لم يجب أصلا ظاهر كلام المصنف الثاني وجرى عليه في المطالب  
ونظيره فائدة الخلاف فيها اذ اثار وجهها وقوض بعضها ثم وطئها بعد ما عتقه فان قلنا بعدم الوجوب فلا  
تسبدها عليه وان قلنا بالوجوب وجب السيد عليه مهر المثل لانه وجب بالوطاء وهو حر ولو تزوج أمته بعد



غيره ثم انما قبل أن يقبض مهرها منه قال الماوردي فان كان بيد العبد من كسبه بعد النكاح شيء فهو  
 له مشغري يأخذ من المهر وليس له بائع فيه حق وان لم يكن فلا يطالب به بشئ لانه صار عبده وهل هذا الاثر  
 أسقط المهر أو مع من المالبة مع بقاء المهر فيه وجهان أو وجه واحد الثاني وتأخير فائدتها فيما لو أعتق العبد  
 أو باعه هل يطالب بالأملاك المكتسبة كالاجنبي وأما المبدع فالتأخر كما قال الزركشي تبعه الماوردي أنه يجب  
 عليه بقضا ما عليه من الحرية (تنبيه) \* قول المصنف بعد لغة تميم واللغة الفصحى رزق أمته عبده بغير يديه  
 عليه المصنف في تحرير التنبيه \* (خاتمة) \* فديخلوا النكاح من المهر أو اضافي مودع منه السفيه إذا نكح فأسدا  
 ووطئ ومنه إذا وطئت المفوضة في الكفر واعتقدوا أن لا يهرثم أو لمواوئها إذا وطئ العبد سبب بده أو أمة  
 سيده بنسبه ومنه إذا وطئ المهر من الامه المهرونة باذن الراهن مع الجهل بالتحرير وطاوعته وقباضه يأتي في  
 عامل القراض والمستاجر ونحوهما ومنه إذا وطئت حريه بنسبه فانه لا يضمن بضها كما لا يضمن مالها ومنها  
 إذا وطئ مرفعة بنسبه وماتت على الرقة ومنها إذا وطئ السيد أمته غير المكتوبة أو الزوج زوجته بعد الوطء  
 الاول ادهى المالبة بالمهر على الاصح ومنه إذا وطئ مبتدئ بنسبه ومنه إذا استرق الكافر حراما مسلما وجهه  
 صدقا فالمرأته وأقبضها اباه ثم أسلمها على ما مر فيه ومنها ما لو أعتق المربض أمه هي نلت ماله ثم نكحها بغير  
 جنته قد النكاح بغيره ان لم يجر دخول لان وجوبه يثبت على الميت دينار برقبه بغيره العدم خروجها من  
 الثلث في حال النكاح والمهر فائده يؤدى الى اسقاطه ببسبه أمه إذا دخل بها فينتظر ان عفت عن المهر  
 سقط وان لم تعف عنه بطل العتق في البعض وتبين بطلان النكاح واستحققت من المهر بقضا ما عتق منها  
 وبصرف ذلك يبارق الجبر والمالبة ويقال بهما لو كانت قيمتها مائة ومهرها خمسين عتق منها ثلثي وبالمرأه  
 نصف شئ لانه نصف قيمته ابقي للورثة ثلثمائة انشأ ونصف شئ بعد لان شئين وهما مثلاما فالتعدي بعد  
 الجبر ثلاثمائة تعدل ثلاثة اشياء ونصف شئ فانه بعدل شيا وسدس شئ ثلثها ما أسداسا وتقلب الاسم  
 فالثني مائة والمائة نسبة فالثني ستة اشباع الامه ذكره في أصل الروضة في باب الوصية

**\*( كتاب الصدق ) \***

هو بفتح الصاد وكسرهما ماوجب بنكاح أو وطء أو نفويت بشع قهرا كرضاع ورجوع شهود وسمى بذلك  
 لانه ارضى برضه بانه في النكاح الذي هو الاصل في إيجاب المهر ويجمع جمع قلة على أصله وقوة  
 كثرة على صدق وله ثمانية أسماء بمجموعة في قول الشاعر  
 صدق وهو رخصة وفريضة \* حياء وأجرثم وعقره - سلاق  
 وزاد بعضهم العاول في بيت فقال

مهر صدق تحلة وفريضة \* طول حياء عقره سلاق

لقوله تعالى ومن لم يستطع منكم طولا أو زاد بعضهم عائرا وهو النكاح لقوله تعالى وليستغف الدين  
 لا يجدون نكاحا وتقبل الصداق ماوجب بتسمية في العقد والمهر ماوجب بغير ذلك والاصل في الباب قبل  
 الاجماع قوله تعالى وآتوا النساء صدقاتهن نحلة أي عطية من الله مبتدأة والمخاطب بذلك الأزواج من  
 الاكثري وفيل الاولياء لانهم كانوا في الجاهلية يأخذونه ويسميونه نحلة لان المرأة تستمتع بالزوج كما تستمتع  
 به أو أكثر فكانت تأخذ الصدق من غير مقابل وقوله تعالى وآتوهن أجورهن وقوله صلى الله عليه وسلم  
 لمريد التزويج التمس ولو خافا من حديث رواد الشيخان (تسن تسميته في العقد) لانه صلى الله عليه وسلم لم يخل  
 نكاحا عنه ولانه أدفع للغصمة وللايتية نكاح الواهبة نهى له صلى الله عليه وسلم ويؤخذ من هذا ان السيد  
 اذا زوجه عبده أمته أنه يستحب ذكر المهر ومال الروضة تبعه البعض نسخ الشرح الكبير اذا حضر في ذلك  
 وان خالف في ذلك بعض المناظرين ويسن أن لا ينقص المهر عن عشرة دراهم خروجا من خلاف أبي  
 حنيفة وأن لا يزيد على خمسمائة درهم كأصدقة بنته صلى الله عليه وسلم وزوجاته وأما الصدق أم حبيبة

أر بعادته ديناً فمكثت من النجاشي أكرامته صلى الله عليه وسلم ريساً أن لا يبدل به سائر يدفع اليها  
شياً من الصدقات خروجا من خلاف من أوجبها (ويجوز أن لا يؤمنه) بالأجاء لكن مع الكراهة  
صرح به الساردي والمولي وغيرهما (تنبيه) \* كل الأولى أن يقول ويجوز أن لا يؤمنه أي  
النسبة فإن النكاح لا يلزم من المهر إلا في مسائل معتلة فقدم الكلام عليها وإنما تقتلونه التسمية وأما إذا  
عبر في الروضة بقوله ويجوز أن لا يؤمنه عن تسمية المهر وقد تعقب التسمية له أرض في سرور الأولى إذا كانت  
الزوجة غير بائنة التصرف أو عمل كذا غير بائنة التصرف الثانية إذا كانت بائنة التصرف وأذنت لوليها  
أن يزوجه أو لم تقوض فزوجها هو أو وكيله الثالثة إذا كانت الزوج غير بائنة التصرف وحصل الاتفاق في  
هذه الصورة على أقل من مهر الزوجة وقبضها على أقل من مهرها فبعضت عن تسميته بما وقع الاتفاق عليه ولا  
يجوز أن لا يؤمنه (و) لانه قد رخصه الصدوق بشئ لقوله تعالى أن تنفوا بآباءكم فلم يقدره وقوله  
صلى الله عليه وسلم النفس ولو خاف من حد يبدل ضابطه كل (ما صح) كونه (مبيها) عوضاً أو موقفاً  
عينا أو ديناً أو مفعلة كثيراً أو قليلاً ما لم يمتنع في الفلحة إلى حد لا يقول (صح) كونه (صدافاً) وما لا فلا فإن  
هذه لا يقول ولا يقابل بمقول فسدت النسبة ورجع المهر المثل ومثله الصبري بالنوازل والخصا وقسرة  
البصلة وقع الباطل فحاشا أن قبل يستثنى من الضابط ما لو جعل رقية العبد صدافاً للزوجة الحرة وما لو جعل أم  
الولد صدافاً عن الولد وما لو جعل أحد أبوي الصغيرة صدافاً لهما فإنه يصح بيع هذه المذكورات ولا يصح  
جعلها صدافاً بل يمال النكاح في الصورة الأولى لانه فانه ما يصاد في الباقي يصح به المثل أجيب بحجة  
جعلها صدافاً في الحل والغيرض بيان ما يصح صدافاً وانما امتنع فيها العارض واستثنى أيضاً ما لو أصدقها ديناً  
له على غيرها فإنه لا يصح على النص مع حجة فيه من هو عليه وهذا اختيارنا في على ما جرى عليه المصنف في هذا  
النكاح أن يبيعه الغير من هو عليه باطل أما ما جرى عليه في زيادة الروضة من حجة لغيره من هو عليه فيصح كونه  
صدافاً واستثنى أيضاً ما لو جعل ثوباً بالذلك غيره صدافاً لتعاقى حق الله تعالى به من وجوب سائر العورة به  
وهذا مردود فانه إن تعين السر به لم يصح بيعه ولا جعله صدافاً والأصح كل منعه واستثنى أيضاً الجوهر  
والنسي فإن الشيخ أباح صدقاً لا يجوز السلم فيها كالأبجوز جعلها صدافاً وهذا مردود أيضاً فإنه لا يصح  
بيعها في الذمة ولا اصدقها ولا يصح بيعها وأصدقها إن كانت معينة والضابط منطبق عليه واستثنى من  
الضابط ما لو أصدقها ما عليها أو على عبدها من قصاص فإنه يصح ولا يصح بيعه (وأذا  
أصدقها عينا) يمكن تقويمها كعبد موصوف (فتأملت) تلك العين (في يده) قبل القبض (ضمنها) وإن  
عرضها عليها وامتنت من قبضها (ضمنان) قد لانها لم تكن بمقدرة معاوضة فاشتبهت بالمبيع في يد البائع  
(وفي قول ضمنان يد) كالعار والمستماء لادم انفساخ النكاح بالتلف أما إذا لم يمكن تقويم عين الصداق  
فهو ومضمون ضمنان عقد قطعهما كفي الروضة وأصلها في الكلام على الصدق الفاسد أن الفاسد في الصدق  
عبد أو ثوباً بغيره موصوف قالاً فالنسبة فاسدة وعليه مهر المثل قطعا \* (تنبيه) \* انما فرض المصنف كالروضة  
وأصلها الخلاف في العين مع أنه لا يختص بها لانه أكثر ما يفتاها وأما خلاف المقدمة فيها والفرق بين ضمناني  
العقد والبد في الصداق أنه على الأول يضمن به المثل وعلى الثاني بالبدل الشرعي وهو المثل إن كان مثلياً  
والقيمة إن كان متعدياً ثم فرع المصنف على القولين مسائل فقال (فعلى الأول ليس له عليه) أي  
المذكور من العين ولا غير البيع من سائر التصرفات للمتنعة ثم (قبل قبضه) كالمبيع وعلى الثاني يجوز  
وما يفرع على القولين إلا قاله فيصح على الأول دون الثاني وهي مسائل نفيسة ذكرها القاضي الحسين  
\* (تنبيه) \* لو عبر المصنف بالتصرف في العين لشمل ما قدره ومنع هذا برده عليه ما لو كان ديناً فإنه لا يجوز  
الاعتياض عنه على الأصح (فالو تلف في يده) بأقصة سميته (وبس مهر مثل) على القول الأول لا تنفسخ عقد  
الصداق حتى لو كان رقيقاً لزمه تجهيزه بخلافه على الثاني لا ينفسخ فيتلف على ملكها فيزومها تجهيزه  
وعليه بدل من مثل أو قيمة أو يعتبر أقصى القيم من الاصداق إلى التلم لاسيما في التسليم في كل وقت من

ذلك \* (تنبيه) \* لو طابته بالتسليم فاستمع لمن ينقل الى ضمان اليد كما صحها، وقبل ينقل ونسبة الزكشي  
 الى نص البيروني (وان أنقلته) أي لزوجة (مقابلة) لحقه على القولين اذا كانت أهلاً لأنهم أنقلت  
 حقها وان كانت غير رشيدة ولان قبضتها تقيم عند بيعه وتقدم في البيع ان لو كان المبيع عبداً فقله المشتري  
 أصياله عليه لم يكن قبضا فليكن هنا كذلك (وان أنقله أجنبي) يضمن الاتلاف (تخبرت) أي الزوجة  
 (على المذهب) بين فسخ الصداق وإبقائه كسر تقاير في البيع (فان فسخت الصداق أخذت من الزوج  
 مهر مثل) على القول الأول وبذل الصداق من مهر أو قيمة على الثاني وبأخذ الزوج القرم من المثلث  
 (والا) بان لم تقبضه (غرم المثلث) يكسر الام المثل أو القيمة وليس لها مطالبة الزوج على القول الأول  
 ولها تقريره على الثاني وهو يرجع على المثلث ومقابل المذهب أنم الاختيار ويكون الحكم كلوتلف باقة  
 سماوية ونوزع المصنف في حكاية الخلاف طريقين والمتقول انه قولان أما إذا يضمن الأجنبي بالاتلاف  
 كمرابي أو مستحق قصاص على الرقيق الذي جعل صداقاً أو نحو ذلك كاتلاف الامام له لخرابة فكلالة  
 السماوية (وان أنقله الزوج فكتلته) باقة سماوية (وقيل كاجنبي) أي كاتلافه وقد مر حكمها  
 (ولو أصدقه عابدين فقتل عابدين) باقة سماوية أو بالاتلاف الزوج قبل قبضه انفسح عقد الصداق (قوله)  
 على القول الأول (لا في الباقي على المذهب) من خلاف تقرير الصفقة المتقدم في باب الخيار (ولها الخيار)  
 وبه لعدم سلامة الملة ودعليه (فان فسخت) عقد الصداق (فهو مثل) لها (والا) بأن أجازت (ففسخت)  
 منه) أي من مهر المثل مع الباقي وعلى الثاني لا ينفسخ عقد الصداق ولها الخيار فان فسخت رجعت لقيمة  
 العبد وان أجازت في الباقي رجعت اقيمة المثلث أما إذا أنقلته الزوجة بمقابلة اقصمه أو أجنبي فتمت  
 فان فسخت طالبت الزوج بمهر المثل وان أجازت طالبت الأجنبي بالبدل كما علم ذلك مما مر (ولو تعيب)  
 الصداق المعين في يد الزوج باقة سماوية كعبي العبد أو بجناية غير الزوجة كقطع يده (قبل قبضه تخبرت)  
 أي الزوجة (على المذهب) بين فسخ الصداق وإبقائه \* (تنبيه) \* قضية كلامه أن ذلك مفرع على ضمان  
 العقد ولاتلاف في نبوت الخيار حينئذ فكيف يقول على المذهب ولا يصح أن يقال انه فرعه على القولين  
 كما صرح به الامام وغيره لان قوله (فان فسخت فهو مثل والا) بان أجازت (فلا شيء لها) غير المعيب كالمشتري  
 يرعى بالمعيب مختص بضمان العقد وعلى مقابلة لها ان فسخت بذل الصداق وان أجازت فلها الارش المعيب  
 نعم على الأول لها الارش ايضا فيما اذا عيبه أجنبي وليس لها مطالبة الزوج وعلى مقابلة لها مطالبة  
 (والمنازع الفاتنة في يد الزوج لا يضمنها وان طلبت) منه الزوجة (التسليم) للصداق (فاستمع) منه (على)  
 قول (ضمن العقد) كلوا اتفاق ذلك من البائع نقول الزكشي والصواب عند الامتناع من التسليم الضمين  
 ممنوع وأما على ضمان اليد فبضمها من وقت الامتناع باجرة المثل بحيث لا امتناع لاضمان على القولين  
 (وكذا) المنازع (التي استوفاهما) الزوج (بركوب) لدابة أصدقها (ونحوه) كلبس ثوب أو استخدام رفيق  
 أصدقها لا يضمنها (على المذهب) بناء على أن جنايته كالاتلاف وهو الاصح كما مر ومقابل المذهب بضمها  
 باجرة المثل بناء على أن جنايته كجناية الأجنبي أو بناء على ضمان البدوان زاد الصداق زيادته لانه أر  
 منفصلة فهي ملك للزوجة (ولها جنس نفسها) ولو بلا عذر لتقبض المهر المعين (والحال) كله أو بعضه في  
 العقد أو الغرض الصحيح كما سيأتي دفعا لضرر فوات البضع فيجب عليه تأديته قال صلى الله عليه وسلم أول  
 ما يسئل عنه المؤمن من دونه صداق زوجته وقال من ظلم زوجته في صداقها لقي الله تعالى يوم القيامة وهو  
 زان \* (تنبيه) \* قد يفهم كلامه ان المقوضة ليس لها ذلك قبل الغرض والميسر وليس مراد التماسيأتي  
 وفرض المصنف ذلك في المالك لا مرها وأما غير خالص أو جنون أو سفه فبغير الوليها فان رأى المصلحة  
 في الترك فعله وأما الامة فبغير السيدها أو وليه هذا في غير المسكوبة كناية فيجوز وأما في قول الأذري  
 بشبهه أن يجري في منع سيدها خلاف من الخلاف في تبرعاتها ويحتمل أن يكون لها ذلك وان أبي السيد

وقاموا له والأول فيه أنه ليس له المنع ويستثنى صور لا حبس فيها الأولى إذا عتق السيد الأمة وأوصى لها  
 بصدقها فليس لها حبس نفسها لأن الاستحقاق هنا بالوصية لا بالنكاح الثانية أم الولد إذا تزوجها السيد ثم  
 مات وعتقت وصار الصداق للأولاد فليس له حبسه إلا لما كان له فيها ولا له إلا أن الصداق ليس لها إلا الثالثة الأمة  
 المزوجة إذا باعها السيد أو أعتقها بغير استحقاق لصدقها فالمرء له ولا حبس لخروجه عن ملكه (ولا ما روى رجل)  
 فلا يحبس نفسها بسببه لرضاها بالتأجيل (فلو حل) الاجل (قبل التسليم) لنفسها للزوج (فلا حبس في  
 الأصح) لو جوب تسليمها لنفسها قبل الحلول فلا يرتفع لحلول الحق وهذا ما حكاه في الشرح الكبير عن  
 أكثر الأئمة وهو المعتبر والثاني لها الحبس كقولنا حال ابتداء ورجمه القاضي أبو الطيب وقال إن الأول  
 غلط وصوبه في المهمات هنا وفي البيع اعتمادا على نص نقله عن المزني قال الأذري وقد راجعت كلام  
 المزني فوجدته من تفقهه ولم ينقله عن الشافعي (ولو) تنازع الزوجان في البدعة بالتسليم كان (قال كل)  
 منهما الآخر (لا أسلم حتى تسلم) أي قال الزوج لا أسلم المهر حتى تسلمي نفسك وقالت هي لا أسألهما حتى تسلم  
 إلى المهر (ففي قول يجبر هو) على تسليم الصداق أولا لأن استرداده ممكن بخلاف البضع \* (تنبيه) \* محل  
 هذا إذا كانت مهية أو للاستمتاع بكفي الروضة وأصلها لا كرمية ومخرجة قال الأذري ولا يختص هذا إذا  
 القول بل هو معتبر على كل قول حتى لو بذلت نفسها وبها مانع من إحرام أو غيره لم يجبر صرح به العراقي  
 شارح المأذنب (وفي قول لا يجبر) على كل منهما لاستوائهما في ثبوت الحق لكل منهما على الآخر  
 وحينئذ (قن) بادر (سليم) منهما (أجبر صاحبه) على التسليم (والظاهر يجبران فبؤمر) الزوج  
 (بوضعه) أي المهر (عند عدل وتؤمر) الزوجة (بالتسليم) فإذا سلمت نفسها (أعطاهما العدل  
 المهر) لمساقيه من فصل الخصومة قال الإمام فلو لم يوطء بعد أن تسلمت المهر فامتنعت فالوجه استرداده  
 \* (تنبيه) \* أشعر اقتضاه على الأول والثلاثة أنه لا يجيء قول باجبار الزوجة وهو كذلك كما صرح به  
 الإمام لفوات البضع عليها بالتسليم واستشكل ابن الرفعة القول الأول المرجح بالوضع عند عدل بأنه إن كان  
 نائباً عن الزوجة فالجبر للزوج وهو القول الأول وإن لم يكن نائباً فقد أجبرت أولاً ولا فائز به كإسراء وأجاب  
 بأنه نائب عنها كما قال الأصحاب لكنه ممنوع من تسليم المهر لها وهي ممنوعة من التصرف فيه قبل التسليم  
 بخلافه على القول الأول فإنها تنصرف فيه بمجرد قبضه وأجاب آخر بأنه نائبها واستشهد له بجملة من كلام  
 الأصحاب المذكور وأجاب آخر بأنه نائبه ولا يختار في إجباره لزوال العلة المقضية لعدم إجبارها وأجاب  
 آخر بأنه نائب الشرع لقطع الخصومة بينهما وهذا أولى \* (فرع) \* يجب عليه نطقها بقولها إذا سلم  
 المهر مكنت لأنها حينئذ ممكنة (ولو بادر) أي الزوجة (فكنت) أي الزوج (طالبت) بالمهر على  
 كل قول لأنها بذلت ما في وسعها وإما حينئذ أن تستقل بقيض الصداق بغير إذن الزوج كتنظيم في البيع  
 (فإن لم يطل امتنعت) أي جازاها الامتناع من تمكينه (حتى يسلم) المهر لأن القبض في النكاح بالوطء دون  
 التسليم (فإن وطئت) لها بتمكينها منه مختاراً مكففة ولو في الدبر (فلا) كقولنا تبرع البائع بتسليم المبيع ليس له  
 استرداده لحبسه أما إذا وطئت مكرهة أو غير مكففة أصغر أو جنون فلها الامتناع لعدم الاعتداد بتسليمها  
 نعم لو سلم الولي المجنونة أو الصغيرة لمصلحة فينبغي كفاي الكفاية أنه لا رجوع لها وإن كانت كقولنا الولي  
 الشفيع لمصلحة ليس له سحب رجوع عليه إلا تخذي بعد زوال الحجر على الأصح بخلاف ما لو سلمها الغير لمصلحة قبل الحجر  
 عليها لسفل ولوسات نفسها ورأى الولي خلافه فينبغي كما قال شيخنا أن يكون له الرجوع وإن وطئت (ولو  
 بادر) الزوج (فسلم) المهر (فلتمكن) وجهه لوجوبها بالاطلبه لأنه فعل ماعليه (فإن امتنعت) أي الزوجة  
 من تمكين زوجها (بلا عذر) منها (استرد) المهر منها (إن قلنا) بالرجوع (أنه يجبر) على التسليم أولاً لأنه  
 لم يتبرع أما إذا قلنا بالراجح وهو أنه لا يجبر أولاً لم يسترد لأنه تبرع بالبادرة فكان كنجيل الدين المؤجل  
 \* (تنبيه) \* أهمل المصنف محل التسليم وهو منزل الزوج وقت العقد كذا ذكره في التنبيه فان انتقل عن

بالرشد فرائدا مؤنة عليه فلو تزوج رجل بفترة اسمها بالشام مات بعدها امرأة اعتير الرجوع له فمقدت  
طالها الى مصر ففقدت من الشام الفقرة عليه اتم من غرة الى مصر عليه وهل نكحه فؤدة الطاري من الشام  
الى غرة أم لا قال الحنطى في فتاويه نعم وسكى الرويانى فيسبب من أسده ما قبل لانم اخرجت بامر  
والثاني لان تمكيناها بعمل فقرة ول هذا اوقيس وأمان غرة الى مصر عليه ولو طاب الزوج تسليها  
فادعى لول مؤننا ونكر الزوج صدق الزوج بينه حتى لا يسلم المهر ويكف المولى فامة الين يفتورها  
ولا يلزم الزوج فؤدة فغيره لان الأصل بقائه المينز ولو استلمت هى أو وليها (لتنظيف وشهوة) كزانه ومنع  
وشعرانة وشعرنا (أهات) وجوبها على الاظهر ولوقفت المهر وقيل فاما (ما برام قاس) كبروم  
أو يوهى - واه أ كانت طاهرا أم حائضا أم نفساه (ولا يجاوز ثلاثة أيام) بياها بالان العرض من ذلك  
يعمل قيمه لانها أنزل الكثير واكثر القابل (لا يقطع حبض) أو نفاس فلا نفاس لذل على تسليم الزوج  
حائضا ونفساه لانما يحصل للاستمتاع في الجملة وانما قد نفع منه كالكراهة والرفقاء قال الغزالي اذا عاها  
من عادته ايه بعثاها في الحبض فاما الاستمتاع من مضاجعته ولو كانت مدة الحبض لا تزيد على مدة الامهال  
فتمنطق ونحوه أموات كقائه في التمتع (ولا تسلم صغيرة) لا تختمل الوطء (ولا سريضة) ولا من هم اهزال  
تضرر بالوطء (حتى يزول مانع وطء) لانه يحمله فوطء الشهوة على الجماع فتضرر به (تسبه) و  
هل اطلاقه ما لو قال الزوج - أو هالى ولا مؤننا حتى تختمله وهو الاصح المنصوص كقائه الاذرى وقبر  
وجزم به الامام والمتولى وان كان ثقة اذا لا يؤمن من هيئات الشهوة وقال البيهقي يجب الثقة في المربطة  
دون الصغيرة وجرى عليه ابن المقرى والمراد كراهة التسليم كصرح به في المروضة كما ساء في الصغيرة ومساها  
المربطة وبجرم وطء من لا تختمل الوطء أصغر أو جنون أو مرض أو هزال أو نحو ذلك لتضررها به وقيل حتى  
تطبق فلو سلمت به صغيرة لاوطء لم يلزمه تسلمه الاذرى فكيف لا يستمتع باله مائة وإذا تسلم لم يلزمه تسليم  
المهر كالفقة وان سلمه عالميا بجاه أو وجه لا في - نرداده وجهان أو جهه ما عدم الاسترداد كما يؤخذ من  
كلام الشيخين ولو سلمت اليه المربطة أو الصغيرة لم يجز له الاستمتاع كلبس له أن يجزها من داره اذا مرضت  
ويجب عليه نفقة فان خافت الصغيرة الاضمار لو طمئت له بالزوج لم يلزمها التمكن من الوطء فيمنع  
اعيه أو يماق ولا فضله بذلك بغيره لاف الرق أو القرن فانه يمنع الوطء مالمقا والتخافة لا تمنع وطء تخفيف  
مثلا وليس بعييب أيضا ثم ان أفضاها كل أحد فله الفسخ لانه حينئذ كالزنى ومن أفضى امرأ بوطء  
استمتع عليه العود حتى تبرأ ان ادعى الزوج البرء وأنكرت وقال ولي الصغيرة لا تختمل الوطء وأنكر الزوج  
عرضت على أربع نسوة ثقات فبها أو زوج ابن محرمين للصغيرة أو عموه وحي ولو ادعت الصغيرة بقاء أم - و  
الانمال وأنكر الزوج صدقت بينهما الا انه لا يعرف الامنها (وبتقر المهر) على الزوج (بوطء) ولو لم يقر  
بتت ييب - شقة أو ندرها من مقلوعها - واه أو يجب بشكاح أو قرض كفى المقوضة (وان حرم) الوطء  
(كحائض) لاستبقائه عقابه والقول قول الزوج في الوطء بينه فان قيل لا بدنى الاستقرار مع الوطء من  
قبض العين لان المشهور أن الصداق قبل القبض مضمون ضمان عقد كالمبيع فكما قالوا ان المبيع قبل  
القبض غير مستقر وان كان الثمن قد قبض فكذلك الصداق أجب بان المراد بالاستقرار ههنا الا من من  
سقوط كل المهر أو بعضه بالتسليم وفي المبيع الا من من الانفساخ والمبيع اذا تلف قبل القبض انفسخ المبيع  
والصداق المعين اذا تلف قبل القبض لم يسقط المهر بل يجب بدل البضع وهو المثل على ضمان العقد  
وبدل العين على ضمان اليد فاتفق البايان وعلى المهر المسمى وهو المثل لكن بشرط لتقرر المسمى  
بلوطء أن لا يحصل انفساخ النكاح بسبب سابق على الوطء فلو فسخ بغير سابق على الوطء سقط المسمى  
ووجب مهر المثل (فرع) قد يسقط المهر بعد استقراره كولو انشئت الحررة زوجها بعد النكاح  
والصداق باق فانه يسقط في أحد وجهين لانه لا يجب للسيد على عده مال والصحيح انه يبقى في ذمته وان

لم يثبت السيد على عبده دين ابتداء لان الدوام أقوى منه (و) يستقر المهر أيضا (بموت أحدهما) قبل  
الموت في النكاح الصحيح لاجتماع العصابة رضى الله عنهم ولانه لا يبدل بالنكاح بدليل النوارث وانما  
دون ابتداء ونماية العقد كاستيفاء المهر وعليه بدليل الاجارة (تأنيده) \* دخل في كلامه الموقوف أحدهما  
الاخر ولكن تقدم ان الامة لو قبلت نفسها أو قتلنا سبدا وقتلت الامة أو الحرز زوجها قبل المثل لم  
يستقر المهر فيه \* مستثناة وخروج ولو طوع والموت غيرهما فلا يستقر بمباشرة فيما دون الفرج ولا باسند خال مني  
ولا بازالة بكاره بغير آله الجاهل (لا يتخلو في الجدي) لقوله تعالى وان طلقتموهن من قبل أن تمسوهن الاية  
والمراد بالمس الجساع وكذا لا يتحقق ذلك ما لم يوطأ في انزال الاحكام من حد وغسل ونحوهما والتسليم  
يستقر بالتخلو في النكاح الصحيح حيث لم يكن مانع حسي كرقق ولا شرعي كقبض لانما احببنا ذلك في الوطأ  
فان قيل يدل ائسنا ما رواه الامام أحمد عن زرارة بن أبي أوفى أنه قال قضى الخلفاء لاشدرون المهديون  
أن من أغلق بابا أو رعى سبنا فقد وجب المهر ووجبت العدة أجيب بان هذا مقام لان زرارة لم يدرك  
الخلفاء رضى الله تعالى عنهم أما النكاح الفاسد فلا يستقر بمقتضى ما قلنا \* (فرع) \* لو اتفق مريض أمته  
الن على ابتلاك غيبها وترزجها أو أجازت الورثة العتق استمر النكاح ولا مهر قاله في البيان وبين وجهه  
في شرح التنبية

\* (فصل) \* في الصدقات الفاسدة وما يدكره ولو (نكحها بخمر أو حر أو مغصوب) سواء أشار إليه  
ولم يصفه كأصدق ذلك هذا أول بشر ووصفه بما ذكر أو بغيره كصغير أو رقبة أو مملوك له (وجب مهر المثل) في  
الاطهر لعدة النكاح وفساد النسبة بانتهاء كونه مالا في الأول والثاني وملاك الزوج في الثالث (وفي قول  
فيمته) أي فمته ما ذكر بان بقدر الخمر صبرا لكن يجب مثله والحر رقبة والمغصوب مملوك كالنكاح المغصوب  
المثل يجب مثله فلو عسر بالبدل كان أولى لكنه تتبع الحر في ذلك مع ان الزاني أذكر على الغزالي التعبير  
بالقيمة ثم وقع فيه في الحر ما إذا أشار اليه مع الودف كأصدق ذلك هذا الحر ويجب مهر المثل فاعلم ما قلناه  
الاكثر \* (تنبية) \* هذا في أن نكحنا أما أن نكح المكفر فنكح ما اعتقدوا صحة صداقه يجري عليه حكم  
الصحيح كأمروا وصبرهم المثل بالحر والحر يقضى أن يحل ذلك فمما يقصد ما إذا لم يقصد كالم  
والخمرات لم يأت ذلك فيه بل تكون كالفوضة وهو قياس ما ذكره في الخلع انه اذا خالعه على ذلك يقع  
رجعا لانه لا يقصد بحال فكأنه لم يطامع في شيء لكن صرحوا بانها لا فرق وفرق بين البايين بان مقصود  
النكاح الوطأ وهو موجب للمهر بخلاف الخلع فان مقصوده انفرة وهي تحصل غالبا بدون عرض (أو)  
نكحها (بمملوك ومغصوب) مثلا (بذل فيه وصح في المملوك في الاظهر) هما قولان تفريق الصفقة  
في الابتداء وسبق في البيع الكلام بينهما (وتختبر) الزوجة اذا كانت جاهلة بين فسح الصدقات وأجازته  
لان المسمى بتمامه لم يسلم لها (فان فسخت فمهر مثل) يجب لها (وفي قول فمتهما) هما القولان الماران  
وكان الاول أن يقول بدله ما المامر (وان أجازت فلها مع المملوك حصة المغصوب من مهر مثل) لها  
(بحسب قيمتها) مما باله وزيغ فلو كانت مثلاما بالسر به بينهما أنخذت نصف مهر مثل من قيمة  
المغصوب (وفي قول تفنعه به) أي المملوك ولا شيء لها معه بناء على أن المشتري يجيز بكل الثمن فيما اذا خرج  
بعض البيع مستحقا (ولو قال) شخص (زوجتك بتي) فلا نفقة (وبعضك تزوجا) هذا مثلا وهو أولى  
مالها أو أذنت له (بها العبد مع النكاح) جزاؤه وجهه شاذ بعدم الصحة (وكذا المهر والبيع في  
الاطهر) هما القولان في الجمع بين عقدين يختلفان الحكم في صفقة واحدة لان بعض العبد ثمن وبعضه  
صدقات فان قيل هذه المسئلة سرت في آخر باب المناهي فهي مكررة أوجب بانها ذكرت دنا زيادة على  
ما تقدم وهي افادة تصوير جميع الصفقة بيعا ونكاحا (ويوزع العبد) المذكور أي قيمته (على) قيمة  
(الثوب ومهر المثل) فان كان المهر مائة مثلا وقيمة الثوب كذلك فنصف العبد صدقات ونصفه ثمن الثوب

فان طلغها قبل التحول رجع اليه نصف الصداق وهو ربيع العبد وتقدم في تفريق البسقة انه يشترط  
 في التوزيع كون حصة النكاح مهر مثل فان كانت أقل وجب مهر المثل جزوا ومقابل الاظهر بمثلانها  
 ووجوب مهر المثل (تنبيه) \* اشارة وله فوجبها الى اشتراط كون ذلك الصداق ومابعه لشخص  
 واحد فان قال زوجتك بنتي وبذلك توبى هذا المبدأ لا يصح البيع ولا الصداق كبيع عبيد جميع  
 بمن واحد ويصح النكاح بمهر المثل (فرع) \* قال في الام لو قال زوجتك بنتي وامكك هذه المائة من  
 ماله ايم اثنين المائتين اللتين لك فالبيع والصداق باطلان لانه من قاعدة مدحورة وان كان أحد العوضين  
 دنانير صاعا اذ غايته انه جمع بين صداق وصرفه وهو لا يجمع الصفة (ولو نكح) امرأة (بالفعل على أن لا يسهلها)  
 ألفا (أو ان يعلبه ألفا فالذهب فساد الصداق في الصورتين لانه جعل بعض ما التزمه في مقابلة  
 البضع لغبر الزوجة (ووجوب مهر المثل) فيه الفساد المسمى والطريق الثاني فساد في الاولى دون  
 الثانية لان لفنا الاعطاء لا يقتضي أن يكون المعلى لا لب (تنبيه) \* هذا اذا قرئ بعليه بالمتنا من تحت  
 أي بعلى الزوج أباهما ألفا فان قرئ بالمتنا من فوق أي تعلى المرأة أباهما ألفا فهو وسعد هبة منها لا يسهلها  
 (ولو شرط) أحد الزوجين (خيارا في النكاح بمثل النكاح) لان النكاح مبناه على الزوم فشرط  
 ما يخالف مقتضى الصفة فان شرط ذلك على تقدير عيب مثبت للخيار قال الزركشي ينبغي أن يصح لانه  
 تصريح بمقتضى العقد اه وهو مخالف لاطلاق كلام الاصحاب (أو) شرط أحد الزوجين خيارا (في  
 المهر فالظاهر صحة النكاح) لان فساد الصداق لا يؤثر في النكاح (لا المهر) فلا يصح في الاظهر بل يفسد  
 ويجب مهر المثل لان الصداق لا يتعمد عوضا بل فيه معنى الخلع فلا يليق به الخيار والمهر لم يرض بالمسمى  
 الا بالخيار والثاني يصح المهر أيضا لان المقصود منه المال كالبيع فثبت له الخيار والثالث يفسد النكاح  
 لفساد المهر أيضا (وذكر) أي باق (الشروط) الواقعة في النكاح (ان راق) الشرط فيها (مقتضى)  
 عقد (النكاح) كشرط النفقة والقسم (أو) لم يوافق مقتضى النكاح وانكحه (لم يتعلق به غرض) كشرط  
 أن لا تأكل الا كذا (لغا) هذا الشرط أي لا تأثير له في الصورتين لانتهاء فائدته (وهو النكاح  
 والمهر) كما في نظيره من البيع (وان خالف) الشرط مقتضى عقد النكاح (ولم يتعلق بفصده الاصل)  
 وهو الوطء (كشرط أن لا يترج علهما أو) أن (لانه فلهما) النكاح لعدم الاختلال بمقصوده وهو الوطء  
 (وفسد الشرط) سواء كان لها كمال الاول أو عاها كمال الثاني لقوله صلى الله عليه وسلم كل شرط  
 ليس في كتاب الله فهو باطل (و) فسد (المهر) أيضا لان الشرط ان كان لها فلم يرض بالمسمى وحده  
 وان كان عليها فلم يرض الزوج بمثل المسمى الا بعد سلامة بشرطه وليس له قيمة ما يرجع اليها وجب  
 الرجوع الى مهر المثل (وان أدخل) الشرط بمقصود النكاح الاصل (كان) شرط أن (لا يسهلها) الزوج  
 أصلا أو ان لا يسهلها المرأة واحدة مثلا في السنة أو ان لا يسهلها الا لبلادة أو ان لا يسهلها (أو ان يسهلها) أو  
 ولو بعد الوطء (بمثل النكاح) لانه يتنافى مقصود العقد باطله ومسئله ما اذا شرط ان يطلق مكررة فسد  
 ذكره في الكلام على التحليل ولو شرط هو أن لا تزني أو انه لا يرضها أو انه لا يتوارثان أو ان النفقة  
 على غير الزوج بطل أيضا كما قاله في أصل الروضة عن الحنابلة وجرى عليه ابن المقرئ وصحح الباقي في الصفة  
 وبطلان الشرط (تنبيه) \* ما جرى عليه المصنف من البطلان فيما اذا شرط عدم الوطء وهو ما صححه في المحرر  
 وفي الشرح الصغير انه انشبه والذي صحه في الروضة وأصلها وتصحح التنبيه فيما اذا شرطه الزوج الصفة  
 لانه حق فله تركه وان لم يكن عليها وهذا هو الذي عليه الجمهور كما قاله الاذري وغيره وقال في الجرائد  
 مذهب الشافعي فان قيل ان شرط أحدهما شرطا فان لم يسهلها صاحبه لم يتم العقد وان ساعد فالزوج  
 بالمساعدة تارك لحقه فلما كانت ساعدته كشرطه وهي بالمساعدة مانعة عنه فلما كانت ساعدته  
 كشرطها أجيب بان اذا جعلناه كذا ابتداء من كل منهما فقد وجد ما يقتضى الصفة وما يقتضى البطلان ورجح

جانب المبتدئ لقوة الابتداء وبناء الجواب عليه وأحيل عليه الحكم فقط دفعاً لتهارض ويستثنى من  
 البطالان بترك الوطء المأثوس من احتمالها الجماع فإنه لو شرط في العقد أن لا يطأها لم ينال العقد لأنه من  
 قضيته وكذا لو لم تحتمله في الحال فشرط أن لا يطأها إلى الاحتسار قاله البغوي في فتاويه والظاهر كما قاله  
 الأذري أنه لو علم أنها ارتقاء أو قرناء وشرطت عليه ذلك أنه لا يضر قطعاً فالأذري وليستظر فيها إذا كانت  
 مخيرة وضوحاً وطأها وشرطت تركه فيشتمل أن يقال بفساد النكاح لأن الشفعة متوقعة ويحتمل خلافه لأن  
 الظاهر أن العدة المزمنة إذا طالت دامت وهذا الظاهر (ولو نكح) شخص (نسوة) أو امرأتين معاً بهر كان  
 زوجه من جدهن أو ممتعهن أو وكيل عن أوليائهن أو اختلعتن على عوض واحد (فالظاهر فساد المهر)  
 والعوض للجهل بما يخص كل واحدة في الحال (ولكل مهر مثل) المهر والثاني يصح ويوزع على مهور  
 أمثالهن أما النكاح والبنوة فيصحان بلا خلاف \* (تنبيه) \* يؤخذ من قوله ولكل مهر مثل أنه لو زوج  
 أخته من عبد بهر واحد أنه يصح وهو كذلك لأن المهر في نكاح أمتين للبيد وهو متحد (ولو نكح) الولي  
 (لطفل) أو جنون (بفوق مهر مثل) من مال العاقل أو الجنون (أو أنكح بنتاً) بموعدة أو له فتون ساكنة  
 فمئة فوفية بخطه (لا) بنتاً (وشبدة) كالجنونة والصغيرة والسفينة (أورشيدة بكر بلاذن) في النقص  
 عن مهر (بدونه) أي بدون مهر المثل وليس المراد بلاذن منها لولها في تزويجها لأن الكلام في البكر  
 التي لا يحتاج في نكاحها إلى إذن وسيأتي الكلام فيمن يحتاج إلى إذن في النكاح (فسد) كل (المسمى)  
 لأن الولي مأمور بالحفاظ وهو منتف إذ الزيادة في الأولى والنقص في الثانية خلاف المصلحة (والظاهر صحة  
 النكاح مهور مثل) كفي سائر الأسباب الفسدة للصدق والثاني لا يصح لفساد المهر بما ذكر ويحل تصحيح  
 الأول إذا كان مهر مثله ما يليق به ولو نكح شريفة يستغرق مهر مثله ما له فقياس ما صححه في السفينة أنه  
 لا يصح هنا أيضاً لأنه على خلاف المصلحة منه عليه الزكشي \* (تنبيه) \* ما حرم به هنا من فساد المسمى  
 جميعه لا ينافي ما رجاء في نكاح السفينة من فساد الزائد منه دون جميعه لأن السفينة مستعصية لنفسه فقصر  
 الفساد على الزائد والولي متصرف على غيره ففسد جميعه أما إذا عقد الولي لمولاه بأكثر من مهر مثل من  
 مال نفسه فإنه يصح بالمسمى عينا كن أودينة أو الجعول صدقاً لم يكن ما كلاً إلا بن حنفى يفوت عليه والتبرع  
 به إنما حصل في ضمن تبرع الأب فلا تنافي أن على الابن وزنه مهر مثل في ماله وهذا ما قطع به الغزالي وغيره  
 وهو أو جهة تمارجه المتولي وغيره من فساده لأنه يتضمن دونه في ملك الابن ثم يكون تبرعاً بالزائد لما  
 يترتب على ذلك من المحذور السابق ولا يصير الأب بالعدة أو ليه ضلعاً للمهر والنفقة فان قيل تركيب  
 عبارة المصنف غير مستقيم فإن من قواعد العربية أن لا إذا دخلت على مفرد وهو صفة سابق وجب  
 تكرارها كقوله تعالى أنها بكرة فأفاض ولا بكر وقوله تعالى زينة لشرقية ولا غربية أوجب بأن  
 لاهنا اسم بمعنى غير ظاهر أعراجه فيما بعدها لكونها على صورة الحرف وسبق الكلام على ذلك  
 في كتاب العاهارة (ولو توافقوا) أي الولي والزوج والزوجة إذا كانت بالغمة وقد لا يحتاج إلى موافقتها  
 أو تكون غير مكلفة فبكون المراد الولي والزوج (على مهر) كقائمة (سراً) وهو لغة ما طلع عليه شخص  
 واحد (وأما زائدة) كاتين (فالمذهب وجوب ماعقديه) اعتباراً بالعقد لأن الصدق يجب به  
 سواء كان العقد بالذل أم بالاكثر وعلى هاتين الحالتين جعلوا نص الشافعي في موضع على أن المهر مهر  
 السر وفي آخره على أنه مهر العلانية والمأريفة الثانية تحكي قوانين في الحالة الثانية ومنهم من أثبتهما في  
 الحالة الأولى أيضاً قال ابن القاسم وهذه المسئلة تنبئ على ثلاث قواعد في كل منها خلاف الأولى الاصطلاح  
 الخاص هل يرفع الاصطلاح العام والثانية أن الإيهام في الشروط هل يؤثر فيها الثالثة أن الشرط قبل  
 العقد هل يلحقه ولو اتفقا على تسمية الألف بالفين فإن عبروا بهما عنها وعقدوا بهما لزم الجريان اللفظي  
 الصريح بهما أو عقدوا بهما على أن لا يلزم الألف صح النكاح بهر المنسل لفساد الشرط (ولو قالت)



رشيده (لولاها) غير المجبر لانه الذي يحتاج الى اذن (زوجي) بالعقد يصح بطل النكاح (للمصلحة) وفي قول من الطريق الثاني يصح به المثل وانهم المثلان بطريق الاولى فيما اذا زوجها لامرأه او مائتا أو سكنت عن المهر سواء أزوجها بنفسه أم بوكيله (لولا طلعت) بأن سكنت عن المهر (مقصود من مهر مثل بطل) النكاح لان المثلات تحول على مهر المثل وقد نقص عنه (وفي قول يصح به المثل) اذ ليست الخافضة مريجة (فان الاطهر صحة النكاح في الصورتين) المذكورتين (بهر المثل وأنه أعلم) كما ان الاسباب المفسدة للامتناع ولو كانت سفينة وسعى دون تسميتها ولكنه كان وانما على مهر منها اقال الباقي في التدرج ديني أن لا يصح الزاند عليها ولم يدكره ولو طرد في الرشيده لم يعد له لغيره لم ينفوا الى ذلك مع وجود الرجوع الى مهر المثل لانه المرد \* (تنبيه) \* حرت عادة الاولياء بتزوج الصغار بهن ووجوبه ينبغي كما قال الزركشي العدة عند المصلحة لتعصيل كف ولكن لا يساء به حتى يأخذ على الصداق رها كلاتوته منفعة البضع بلامه ابل في الحال ولو زوجها بعرض أو بهن نقد الباد قال في البيان الذي يقتضيه القياس ان كان الولي مجبراً وهي غير مكففة مع ان كان ذلك مهر مثلها فان كان غير مجبر وبها كره وهي مكففة لم يصح ذلك المهر الا ان يكون بآذنها فان كان الحاكم وهي مجبونة وراى أن يزوجها بشئ من العرض وقيمته مهر مثلها صح ذلك

\* (فصل) \* في التفويض منع ما يدكره وهو جعل الامر الى غيره ويقال الاهمال ومنه لا يصح الماس موصى وهو قسمان تفويض مهر كفوله الولي زوجي بما شئت أو شاء فلان وتفويض بضع وهو المراد ما وصيت المرافقة وقصة بكسر الواو وتفويضها أمرها الى الزوج أو الولي بلا مهر أو لانها أهملت المهر ومفوضة بفتحها لان الولي قوض أمرها الى الزوج قال في البحر والفتح أنه مع اذا (فان رشيده) بكر أو نيب لولاها (زوجي بلا مهر فزوج) (وفي المهر أو سكنت) عنه (ففي تفويض صحيح) لان حقيقة التفويض شرعاً لسلامة النكاح من المهر وقد وجد وسبأني حكمه وظاهر كلامهم ان لو فاق زوجي وسكنت عن المهر أنه ليس بتفويض وهو كذلك كترجيحه في الشرح الصغير ونقل الأمام الاتفاق عليه لان النكاح يعقد بالمهر غالباً فيحصل مطلق الاذن عليه وقال في المباحث انه تفويض وان الشايعي نص عليه نصافاً لها اه وليس كما ادعى والنص الذي ذكره ايس قاطعاً بل يحتل جداً كإيه عليه الاذرع \* (تنبيه) \* قضية طلاقه في المهر أنما لو فاق زوجي بلا مهر في الحال ولا عند الدخول ولا غيره يكون تفويضاً صحيحاً وهو أحد وجهين قال الاذرع انه الذي يقتضيه ابراهيم والعراقي كما قاله بعض الامتعة وهو المذهب اه ولو عبر المصنف بمطابقة التصرف لكان أولى اذا صح أنما لو فاقه لا يحجر عليها كانت كرشيدة في التصرف \* (فرع) \* لو زوجها بمهر المثل من نقد البلد وقد أذنت أن يزوجها بالامهر صح المسمى أو زوجها بدونه أو بعين نقد البلد وهو تفويض كما في الحارثي ووجه الشيخان تبعاً للبعوى وان قال الزركشي انه يجب كإيه ابن الرضا ولو نكحها على أن لا مهر ولا نفقة لها أو على أن لا مهر لها أو يعلى زوجها ألماً وقد أذنت بذلك فمفوضة فلا يلزم شئ بالعقد وان تزرع الزركشي الشيخين في ذلك وقال ينبغي أن يجب مهر المثل بالعقد (وكذا لو قال سبأني) غير مكاتبه (زوجتك بلا مهر) وهو تفويض صحيح لانه المستحق للمهر فأشبهه الرشيده \* (تنبيه) \* ظاهر كلامهم أن السيد لو سكنت عن ذكر المهر لا يكون تفويضاً وليس مراداً فقد نص في الام على أنه تفويض وحكمه الرابعي عن الاصحاب لان سكونه عنه في العقد يشعر برضاه بدونه بخلاف اذن المرأة لولي فانه تحول على ما يقتضيه العرف والشرع من التصرف لها بالمصلحة أما المكاتبه كإيه صحيحة فحكمها مع السيد في التفويض كالحرة كما قاله بعض المتأخرين (ولا يصح تفويض غير رشيده) لان التفويض تبرع وابتست من أهله نعم يستفد به الولي من السفينة الإذن في تزويجها (واذا جرى تفويض صحيح) وقد علم

تعريفه (فلا يظهر أنه لا يجب) على الزوج للمفوضة (شيء) أي مهر (بمنفس العقد) اذ لو وجب له لتسلم  
بالعلاق قبل الدخول كالسهم الصحيح وقد دل القرآن على أنه لا يجب الا للتمتع والثاني يجب به مهر المثل اذ لو لم  
يجب به لما استقر بالزوج (تنبيه) لو عجز عن دفعه بدل شيء كان أولى اذ العقد أوجب شيئا وهو  
ما تكلفه المطالبة بأن يفرض لها كسبائي أما التفويض الفاسد فقبه ومهر مثل بنفس العقد وعلى الاظهر  
(فان وطئ) المفوضة (فهر مثل) يجب لها وان اذنت له في وطئها بشرط أن لا مهر لان الوطء لا يباح بالباحة  
لما فيه من حق الله تعالى ويستثنى من ذلك صورتان الاولى اذا زوج أمته بعده ثم أعتقه أو أباها فمما قبل  
الدخول ثم وطئها الزوج فلا مهر لها كما قاله الرافعي فييل الصدوق لانه استحق وطئا بلا مهر الثاني لو  
نكح في المكفر مفوضة ثم أسلم أو وطئ الوطء واعتقادهم أن لا مهر لمفوضة بحال ولا استحق مهر أو وطئها  
لانه قد سبق استحقاق وطء بلا مهر كذا كرام في الروضة وأصلها في نكاح المشرک فان قيل يخالف هذا ما ذكره  
الرافعي من التهمة أنه لو نكح ذميمة على ان لا مهر لها وترافعا النكاح حكمنا بحكمه تنافي المسلمين وخبره في  
الروضة فاذا أوجبناه فيها اذ لم يسلم مع اعتقادهم عدمه فكيف لا توجبها اذا أسلمنا أوجب بان ما في نكاح  
المشرک في الحربين وما هنا في النكاحين كصرح به في التصور المذکور لا التزام الذي أحكام الاسلام بخلاف  
الحربي (وبعتبر) مهر المثل في المفوضة (بحال العقد في الاصح) لانه مقتضى الوجوب بالوطء والثاني  
بحال الوطء لانه وقت الوجوب والاو لا يحسم في المحرر والشرح الصغیر ونقله الرافعي في سرية العتق عن  
اعتبار الاكثر من اسكن الذي صح في أصل الروضة ونقله الرافعي عن المعتبرين وحري عليه ان المقرى وهو  
المعتقد ان المعتبر أكثر وهو مثل من العقد الى الوطء لان البضع دخل بالعقد في ضمانه واقترب به الاتلاف  
فوجب الاكثر كالمقبوض بشرائه فسد فان قيل في كلام الرافعي تناقض في النقل أوجب بان المعتبر من هنا غير  
الاكثر من هذا (والها) على الاظهر السابق (قبل الوطء) طالبة الزوج بأن يفرض (لها) (مهورا) ان يكون  
على بصيرة من تسام نفسه واسمى ذلك الامام بان اذ اظننا يجب مهر المثل بالعقد فمضى معنى التفويض وان  
قلنا لا يجب بالعقد شيء مكف تعاقب ما لا يجب لها ومن طمع أن يطبق ما وضع على الاشكال بما هو بين طاب  
مستحب الاطالع على الحقائق هو الله تعالى اه وأوجب بان الصحيح انه لم يملك أن تعاقب بمهر المثل كما  
مررت الاشارة اليه (و) لها أيضا (حبس نفسها) عن الزوج (ليفرض) لها (مهورا) (للمامر) (وكذا) لها  
(حبس نفسها) (الاسليم المفروض) (الحال) (في الاصح) كالسهم في العقد والثاني لانها ساحت بالمهر فكيف  
تضائق بتقدمه أما المازجل فليس لها حبس نفسها الله كالسهم في العقد (وبشرط رضاها بما يفرضه الزوج)  
لان الحق لها فان لم ترض به فكأنه لم يفرض وهذا كما قال الاذري اذا فرض دون مهر المثل أما اذا فرض لها  
مهر مثلهما حال من نقد البالد وبذلك هو صدقته على أنه مهر مثلهما فلا يعتبر رضاها لانه ثبت وتعتد ويجعل  
كلام الاصحاب في مواضع على غير ذلك حتى لو طاعة قبل الدخول استحققت شيئا وهو (لا) بشرط (علمها) أي  
الزوجان حيث قراضا على مهر (بقدر مهر المثل في الاظهر) لانه ليس بدلا عنه بل الواجب أحدهما والثاني  
بشرط علمها بقدره بناء على انه الواجب ابتداء وما يفرض بدل عنه (تنبيه) محل الخلاف فيما قبل  
الدخول أما بعده فلا يصح تقديره الا بعد علمها بقدره قولوا واحدا لانه قيمة مستهلكة قاله المادودي (ويجوز  
فرض مؤجل) بالتراضي (في الاصح) كيجوز تأجيل المسمى ابتداء والثاني لا بناء على وجوب مهر  
المثل ابتداء ولا من أجل التأجيل فيه فكذا بدله (و) يجوز بالتراضي فرض مهر (فوق مهر مثل) سواء أكان  
من جنسه أم لا لانه ليس ببذل (وبل لا) يجوز (ان كان من جنسه) أي المهر بناء على أنه بدل عنه فان  
كان من غير جنسه كعرض ترديد قيمته على مهر المثل فيجوز قبله لان القيمة ترتفع وتخفض فلا تحتق الزيادة  
(تنبيه) \* قد يفهم تعنيده بفوق أنه لا يجوز النقص عن مهر المثل وليس مرادا بل يجوز بلان خلاف  
كما قاله الامام (ولو امتنع) الزوج (من الفرض) لها (أو نازعا فيه) أي قدر المفروض أي كم

يفرض (فرض الغاضى) لان منصبه فصل المحرمات (نقد البلد حالا) كفى قيم المثلقات لا مؤجلا ولا بغير نقد البلد وان وضعت بذلك لان منصبه الالتزام بمالك حال من نقد البلد ولها اذا فرضه سلا تأخير قبضه لان الحق لها ولو جرت عادة انهم ان يشكعن يؤجل أو يسدق بعض مؤجل وبمسه حال مؤجله الحاكم بل يفرض حالا وينقص للتأجيل بقدر ما يبق بالاجل وعن الصيرى لو جرت عادة في ناحية بفرض الثياب وغيرها فرضا اذا كانه وفيما سائر أنه يفرض نقدا وينقص لذلك بقدر ما يبق بالعرض (قلت يفرض مهر مثل) بلا زيادة ولا نقص لانه قيمة البضع ودفعها للضرر ومن الجانبين نعم تقتصر الزيادة أو النقص اليسير الواقع في محل الاجتهاد الذي يحتمل مثله في قدر مهر المثل \* (تنبيه) \* قضية كلام الشيعيين منع الزيادة والنقص وان رضى الزوجان وهو كذلك لان منصبه يقتضى ذلك ثم ان شاء الله - وذلك فعلا ماشا واستثار الاذرى الجواز (ويستترط علمه) أى الغاضى (به) أى مهر المثل (والله أعلم) حتى لا يزيد عليه ولا ينقص عنه الا بالنفاذ اليسير ولا ينوقف ما يفرضه على رضاهما لانه حكم منه (ولا يصح فرض أجنبي من ماله في الاصح) لانه خلاف ما يقتضيه العقد والثاني يصح كإحدى الصدقات عن لزوج بغير اذنه \* (تنبيه) \* محل الخلاف اذا لم يأذن الزوج للأجنبي والا يجوز قطعاً كما صرح به في المختار \* (قروء) \* لا يصح ابراء المفوضة عن مهرها ولا إسقاط فرضها قبل الفرض والوطء فيها أما الأول فلانه ابراء عمالم يجب وأما الثاني فكاسقاط زوجة المولى فيها من مطالبة زوجها ولا يصح ابراء عن المتعة ولو به الطلاق لانه قبل الطلاق ابراء عمالم يجب وبعبارة ابراء عن مجهول ولو فسد المسمى وأبرأت عن مهر المثل وهى تعرفه صح والا فلا ولو علمت أنه لا يزيد على ألفين وتبعت أنه لا ينقص عن ألف فأبرأت زوجها من ألفين نفذ وهذه حيلة في الابراء من المجهول وهى أن يبرئ من له عليه دين لا يعلم قدره من قدر يعلم أنه أكثر مما عليه (والفرض) أى المفروض (الصحيح المسمى) في العقد (فإن شمار بطلاق) بعد عقد (قبول وطء) سواء أكان الفرض من الزوجين أو من الحاكم لعموم قوله نعماني وقد فرضتم لمن فريضة فنصف ما فرضتم أما المفروض الفاسد كمنه فلا يشمار به مهر المثل ولا عبرته بعد إخلاء العقد عن الفرض بالكافة بخلاف فاسد المسمى في العقد لعدم إخلاء العقد من العوض (ولو طاق) الزوج (قبل فرض وطء فلا شمار) المفروض الاتية والمراد أنه لا يجب لهائى من المهر والمهر المتعة كما سيأتى آخر الباب (وان مات أحدهما) أى الزوجين (فبأيهما) أى الفرض والوطء (لم يجب مهر مثل في الاظهر) كالطلاق (قلت الاظهر وجوبه والله أعلم) لانه كالوطء في تقرير المسمى فكذلك في إيجاب مهر المثل في النفوس وبأن يزوج بنت واشق نكحت بلا مهر فبات زوجها قبل أن يفرض لها ففرضي لها رسول الله صلى الله عليه وسلم بمهر سائما وبالميراث رواء أبو داود وغيره وقال الترمذى حسن صحيح وعاق في الام القول به على صحة الحديث وقيل الحاكم في المستدرک عن شيخه محمد بن يعقوب الحافظ انه قال لو حضرت الساذى لقلت على زوجها أصحابه وقلت قد صح الحديث فقل به اه وقد قال به رضى الله تعالى عنه في البصيرى وانما توقف في غيره لعدم صحة الحديث بعده اذ ذلك \* (تنبيه) \* قدم أنه يعتبر مهر المثل في المفوضة فيها اذا وطئت باكثر مهر مثل من العقد الى الوطء وهل هذا كذلك أو يعتبر بحال العقد أو الموت أو بعه في الرخصة أو أسلمها بالترجيح أو بعهها أو أزالها لان البضع دخل في صمائه بالعقد وتقرر عليه بالموت كالوطء وقال بعض المتأخرين ينبغي اعتبار الثاني ولما قدم المتنف رحمه الله تعالى وجوب مهر المثل في الصدقات الفاسدة وفي النفوس احتاج الى بيانه بما يضبطه فترجم له بفصل فقال

\* (فصل) \* أى في ضابطه ذلك (مهر المثل ما يرغب به في مثاها) عادة (وركد) أى مهر المثل (الأعظم نسب) في النسبسة لوقوع التفاضل فيه كالكفاة في النكاح \* (تنبيه) \* ظاهر كلام الاكثريين

كالمصنف اعتبار ذلك في الجسم كالعرب وهو كذلك لان الرغبات تختلف بالنسب مطلقا ومنع العقاب  
 والعابدى اعتبار النسب في الجسم (فراعى) في تلك المرأة المطلوب مهر مثلها (أقرب من نسب) من  
 نساء العصابة (الى من نسب) هذه المرأة المأذ كورة (اليه) كالاحتد وبنت الاخ والعمة وبنت الم لا الجدة  
 والخاله أما غير النسبية فيعتبر مهرها بالارصاف الاكثية كما قاله الامام \* (تنبيه) \* ضمير اليه يرجع  
 الى من الثانية ويراعى في نساء العصابات قرب الدرجة وكونهن على صفتها (فأقربهن أنت لاوين  
 ثم لاب ثم بنات أخ) لاوين ثم لاب (ثم عمت كذلك) أى لاوين ثم لاب لان المدلى بجهن مدم على  
 المدلى بجهة \* (تنبيه) \* لم يذكروا المصنف بنات الم لاوين ثم لاب ولا بد منه وكذا بنات أولاد الم وفضية  
 كلامه أن العمة تقدم على بنت بنت الاخ وابس مراد بل المراد ترتيب جهة العمومة على جهة الاخوة كما  
 صرح به الماوردى ولو كان نساء العصابة يبادىهن فى أحدهما اعتبر نساء بلدها فان كن يلد غير  
 بلدها فالاعتبار بهن أولى من الاجنبيات فى البلد كالجناية فى الروضة وأصلها وان نوزعها (فان فقد  
 نساء العصابة) من الاصل أموالهن اعتبرن كالحياة (أول ينكح) أصلا (أو) نكحن لكن (جهل  
 مهرهن فأرغام) اياهن يعتبر مهرها بهن تقدم القرى بالقرى من الجهات وكذا من الجهة الواحدة  
 (بجندات وخالات) لانهن أولى من الاجانب \* (تنبيه) \* ظاهر كلامه أن الام لا تعتبر وابس  
 مراد فقد قال الماوردى يقدم من نساء الارغام الام ثم الجدات ثم الخالات ثم بنات الاخوات ثم بنات  
 الاخوال وعلى هذا فالواحدة أم أب وأم أم فأوجه ثالثها وهو الارجس النسوية فان لم يكن فى  
 عصبته من هو فى صفتها كما سيأتى كن كالعدم كما صرح به العمرانى وغيره وقال الاذرى فى نصوص  
 الشافعى اشارته اليه قال ابن فاسم فينقل الى من بعدهن فان فقد نساء الارغام أول ينكح أصلا  
 أو جهل مهرهن اعتبرت بمنها من الاجنبيات لكن تقدم اجنبيات بلدها ثم أقرب بلادها لوتعتبر  
 العربية بعربية مثلها والبلدية ببلدية مثلها والقروبة بقروبة مثلها والامة بأمة مثلها فى خمسة  
 السديد وشرفه والعتيقة بعتيقة مثلها \* (تنبيه) \* المراد بالارغام هنا قربات الام لا ذوو الارغام  
 المذكورون فى الفرائض لان أمهات الام لسن من المذكورين فى الفرائض فاعلم (ويعتبر) مع ما تقدم  
 (سن) وعفة (وعقل) وجمال (ويسار) وفصاحة (وبكارة وثبوبة) وهى مصدر ليست من كلام  
 العرب (وما اختلف به غرض) كالعالم والشرف لان المهور تختلف باختلاف هذه الصفات وانما لم يعتبر  
 الجمال وكذا المال فى الكفاة لان مدارها على دفع المهر ومدار المهر على الرغبات وهذا من عطف  
 العلم على الخاص فباعتبار مهر نسوة شاركتهن المطالب مهرها فى ثبوت مما ذكر قال الفارقى بهد ذكر  
 ما يعتبر فيها انه يعتبر حال الزوج أيضا من يسار وعلم وعفة ونحوها قال فلو وجد فى نساء العصابة بصفها  
 وزوجها مثل زوجها فبما ذكر من الصفات اعتبر بهما والا فلا (فان اختصت) أى انفردت واحدة منهن  
 (بفضل) أى صفته كمال مما ذكر (أو نقص) عنه (زيد) فى مهرها فى صورة الفضل (أو نقص)  
 منه فى صورة النقص (لائق بالحال) أى حال المرأة المطلوب مهرها بحسب ما رآه الحاكم قال الراى فى ذلك  
 منوط به فقدره باجتهاده صعودا وهبوطا وهذا كما قال بعض المتأخرين اذ لم يحصل الاتفاق عليه وحصل  
 تنازع (ولو ساحت واحدة) منهن (لم يجب) على الباقيات (موافقتها) اعتبارا بانها لم تنكح  
 كانت المسامحة لنقص نسب بقدر الرغبة اعتبرن المسامحة فيه كفى الروضة كما صلاها قال ابن شعبة وهذا قد  
 يعلم من الذى قبله (ولو خفضن) بأن جرت عادتھن بالتخفيف فى المهر (للمشيرة) أى الاقارب (فقط)  
 أو الشريف أو العالم أو الشاب كما قاله الماوردى (اعتبر) ذلك فى المطالب مهرها بالنسبة لمن ذكر  
 دون غيرها \* (تنبيه) \* لو قال المصنف وعكسه لشمل مسامحة غير المشيرة دون المشيرة كما قاله  
 الماوردى قال ويكون ذلك فى القيسية الدنيا ولو كانت النساء المعتبرات ينكحن مؤجل أو بصداق

بعضه مؤجل وبعضه حال لم يؤجله الحاكم كما مرّت الإشارة اليه ولكن ينقص ما يليق بالاجل (و) يجب  
 (في وطء نكاح) أو مراه (فاسد مهر مثل) لاستيفائه منفعة البضع كوطء الشبهة (يوم) أي وقت (الوطء)  
 لانه وقت الاتلاف ولا اعتبار بالعقد اذا حرم له لفساده (فان تكرّر) وطء فبما ذكر (فهر) واحد  
 كما في النكاح الصحيح اذا فاسد كل عقد كصحيحه والشبهة شاملة لذلك فاشبهت النكاح ولكن يعتبر  
 (في أعلى الاحوال) التي لا موطوءة حال وطئها كانت بطأها مبنية وهزيلة فيجب مهر تلك الحالة العليا لانه  
 لو لم يوجد الا لوطء الواقعة في تلك الحالة لوجب ذلك المهر فالوطأت الباقية اذا لم توجب زيادة لا توجب  
 نفعا \* (تنبيه) \* الماراد بالتكرار كما قاله الله يري ان يحصل بكل وطء قضاء الوطر مع تعدد الاثرمة ولو  
 كان ينزع ويعد والافعال متواصلة ولم يقض الوطر الا آخر فهو وقائع واحد بلا خلاف أما اذا لم تتواصل  
 الافعال فتعدد الوطأت وان لم يقض وطء (قلت) كما قال الرافعي في الشرح (ولو تكرّر وطء بشبهة  
 واحدة) كان ظن الموطوءة زوجته أو أمته (فهر) واحد في أعلى الاحوال لشمول الشبهة \* (تنبيه) \*  
 لو قال وكذا لو تكرّر الخ لاستغنى عن تعقيد كلامه بأعلى الاحوال ونخص المارودي الاتحاد بما اذا لم  
 يفرم المهر فان غرم ثم وطئ لزمه مهر آخر (فان تعدد جنسها) أي الشبهة كان وطئها بنكاح فاسد ثم  
 فرق بينهما ثم وطئها بغيرها أمته (تعدد المهر) لتعدد الوطأت لان تعدد الشبهة كالانكحة \* (تنبيه) \*  
 لو تعددت الشبهة واتحد الجنس كانت ظنها زوجته وطئها فبان الحال ثم طئها كذلك فوطئها تعدد  
 أيضا مع ان الجنس واحد فلو صير تعدد الشبهة دون الجنس ليشمل هذه الصورة كان أولى (و) لو  
 فقدت الشبهة كما (لو كرر وطء مفسدة أو) وطئ (مكرهة على زنا تكرار المهر) فيجب لكل وطء  
 مهر لانقضاء الشبهة المنقصة بالنكاح والوجوب هنا باتلاف وفقد تعدد \* (تنبيه) \* لا بد من تعقيد  
 المعصية بكونها مكرهة على الوطء لان المطاوعة لا مهر لها الا ما بين حينئذ لا ينافر وجهه فانما المكره عليها  
 نعم ان طأعته ولكن اخذت الشبهة بما ادويه فبانها الزنا في حقها كما قاله الرافعي لانه انكحى لانه اتلاف محض  
 من جهة بلا شبهة منه ولو تكرّر وطء المعصية مع الجهل لم يتكرر المهر فان وطئ مرة على امرأة جاهلا فمهر ان  
 (ولو تكرّر وطء الاب) جارية ولده ولم يحصل بالاول كما قال الرافعي احيال أي ولم تكن مستولدة لابن  
 أو تكرّر (وطء الشريك) الامه المستركة أو تكرّر (و) طء (سيد مكاتبه) له ولم يجباها (فهر)  
 واحد في الصور المذكورة بالشرط السابق عن المارودي وعليه نص الشافعي في المكاتبه لان شبهة  
 الاعلاف والمالك يضمن الوطأت (وقيل) يجب في الصور المذكورة (مهور) بعدد الوطأت  
 (وقيل) وهو رأي القاضي الحسين والبخاري ومال اليه السبكي (ان اتحد الجنس فمهر) فقط (والا) بان لم  
 يقعد (فهو والله أعلم) لانقضاء كل مجلس عن الآخر أما اذا أحبل الاب جارية ولده بالوطء الاول ولم  
 تكن مستولدة لابن ولا يمهدهد المهر بالاتلاف لانه اذا أحبلها نصير مستولدة له وتكرّر الوطء انما وقع في  
 ملكه بل اذا اتزل قبل دخول الحشفة في الوطء الاول لا مهر عليه أصلا لانه اغاوطئها وهي في ملكه وان  
 أحبل السيد المكاتبه تخبرت بين المهر والتجيز وتصير حينئذ أم ولد فان اختارت المهر فوطئها امرأة ثانية  
 خير فان اختارت المهر وجب مهر آخر وكذا اثر الوطأت نص عليه الشافعي حكاه في الماهجات وقال

هي فائدة مهمة \* (تنبيه) \* حيث اتحد المهر عند تعدد الوطأت تروى أعلى أحوالها

\* (فصل) \* فيما يسقط المهر وما يشترطه وما يذكره من (الفرقة) في الحياة (قبل وطء منها) هو  
 متعاقب بالفرقة أي الفرقة الحاصلة لانه من جهة الزوجة قبيل النكاح بها كالأولاد بانفسها أو بالتبعية  
 كالأم أو الأب كما جزمه الرافعي في باب المنعة أو فسختها بغيره أو بعتها تحت رقيق أو بدنتها أو  
 أرضاعها أو زوجة له صغيرة (أو) لامن جهتها بل (بغيرها) كفسخ بغيرها يسقط المهر المسمى ابتداء  
 والمفروض الصحيح وهو المنسل في كل ما ذكرنا من ان كانت هي الطائفة فهي المختارة للفرقة فكانها

أثقلت المهرض قبل التسليم فسقط العوض كلواً تألفت المبيع قبل التسليم وإن كان هو الفاسخ بعينها  
فكانتم أهي الفاسخة فإن قيل ينبغي إذا كان إسلامها تبعاً لإسلام أحد أبويها إن المهر يجب عليه  
لأنه نكاح غير كحجب على المارضة إذا أفدت مرضها النكاح أوجب بالمولود وجب عليه الغرم لنفر  
عن الإسلام بخلاف المارضة وأيضاً المارضة قد تأخذ أجرة رضاعها فيجبر ما غرمه بخلاف المسلم  
(تنبيه) \* قضية إطلاق الشجين وغيرهما فسخته بعينها لأنه لا فرق بين المقارن للعقد والحادث وهو كذلك  
وإن فسده المارودى بالمقارن وجعل الحادث كالمطلق (ومالا) أى والتي لا يكون منها ولا بسببها  
(كطلاق) وخلع ولو باختيارها كأن فرض الطلاق اليها فطلقت نفسها أو علقه بفعلها ففعلت  
(واسلامه) ولو تبعاً (وردته ولعانه وارضاع أمه) لها (أو) ارضاع (أُمها) له وهو صغير (بشطره) أى نصف  
المهر أمافي الطلاق فلا شبه وإن طلقته وهن من قبل أن تنسوهن وأما الباقي فبالمقاييس عليه \* (تنبيهات) \*  
الاول قوله كطلاق قال الأذرى يدل فيه البائن والرجعي اهـ واعترض قوله الرجعي بأن الكلام فيما قبل  
الدخول وأوجب بتصوير الرجعة باستدخاله الثاني الثانى فى تعبيره بالارضاع دون الرضاع إشارة الى اعتبار الفعل  
فلو دبت زوجته الصغيرة وأرضعت أمه لم تستحق الشمار لانفساخها بفعلها الثالث ذكره الامام مثال لا قيد  
فلو أرضعت بنتاً وجهه مسخيرة أو أرضعت بنت زوجة زوجها صغيراً انما كان الحكم كذلك الرابع سكت  
عما لو ارتد امعاهل حوكر دتم اذ لا يشترطه أو كرهه فبشطر موجهان صحيح الاؤل الرويانى والنشائى والأذرى  
وغيرهم وصحح الثانى المتولى والفارقى وابن أبى عمير وغيرهم وهو أوجه وعبارة الرافعى فى المنعة ولو ارتد  
مما فى وجوبها وجهان كالوجهين فى التشطير والاصح المنع فهم الزركشى ان التصحيح راجع للمستقلين  
قال شيخنا والظاهر رجوعه للمتنعة فقط وان هذا عبرة القولى بقوله والاصح أنها لا تجب فان قيل لم جعلتم  
عليها كفسخها المكونه سبب الفسخ ولم تجعل لواعيها كفسخه أوجب بأن الزوج بذل العوض فى مقابلة  
منافعها فان كانت معينة فالفسخ من مفضى العقد اذ لم يسلم له حقه والزوجة لم تبدل شيئاً فى مقابلة  
منافع الزوج والعوض الذى ملكه سليم فكان مقتضاه أن لا يفسخ لها إلا الآن الشارع أثبت لها الفسخ  
دفعاً لما ضرر عنها فاذا اختارته لزمها رد البدل كالأردن وشراؤها زوجها بسقط جميع المهر قال الكمال  
ابن أبى شريف لأنه دين لم يقبضه والسيد لا يثبت له على رقيقه مال أما إذا كان عينا أو ديناً وقبضته  
وأداء العبد من كسبه أو أداء عنه السيد من ماله فانه يرجع الى السيد ولو اشتراها نشطر ولو طلقها على أن  
لا تشطيرها الشرط كالأعتق ونفى الولاء يخرج بغيره الحياة الفرقه بالماوت لما مر من أن الماوت مقرر للمهر  
ومن صور الماوت ما لو مسخ أحدهما حجراً فان مسخ أحدهما حيواناً فان كل الزوج وكان قبل الدخول فى  
التدريبات يحصل الفرقه ولا يسقط شئ من المهر اذ لا يتصور عوده للزوج لا لتفاد أهلية غلصه ولا للورثة  
لانه حتى فيبقى للزوجة قال ويحتمل تنزيل مسخه حيواناً بمنزلة الماوت اهـ والاؤل أوجه ولكن قوله فيبقى  
للزوجة الأوجه أن يكون نصه تحت يد الحاكم حتى يموت الزوج فيعطى لوارثه أو يرده الله كما كان  
فيعطى له قال وان مسخت الزوجة حيواناً حصلت الفرقه من جهتها وعاد كل المهر للزوج اهـ وهذا ظاهر  
ويستثنى من إطلاقه ما لو تزوج أمته بعبده ثم أعتقها أو أحدهما ثم طلق قبل الدخول فلا تشطير اذ لا مهر  
ولا يرد قتل الزوجة لحرمة نفسها أو الزوج نفسه لان المراد هنا ارتفاع النكاح مع بقائه مانع برده عليه اذا  
كانت الفرقه من ماله كما اذا كانت أمه فانه يسقط المهر وليس ذلك منها ولا بسببها كما اذا كانت الامم زوجة  
أصل أو فرع فوطئها ماله كما أو أرضعت المالكه أمها المزوجة الرقيق (ثم قيل معنى التشطير أن له) أى  
الزوج (نحو الرجوع) فى النصف ان شاء رجع فيه وغامسه وان شاء تركه كالنفسيع لانه لا يدخل فى الملك  
بغير اختيار سوى الارث وهذا الظاهر على التراخي كما يقتضيه كلام الرافعى حيث جعله كغير الواهب (والصحيح  
عوده) أى نصف الصداق المعين الى الزوج (بنفس الطلاق) لظاهر الآية السابقة هذا ان دفعه الزوج

أوليه من أب أو جد عنه وهو صغير أو مجنون أو سفیه والا فبعود الى المؤدى وان كان طاهر المأني انه يعود  
لزوج مدعا وقال الاذرى انه المأني أورده أكثر العراقيين وغيره بالاتفق من الصور السابقة كالطلاق  
ويستثنى من اطلاق المصنف ما اذا سلم العبد العداق من كسبه أو أداء السيد من ماله ثم طاق قبل النكاح  
فان المصنف يعود الى السيد ولو باعه أو أعتقه ثم طلق فالعائد للمشتري في الاول وللعتيق في الثاني  
أما اذا كان الصداق ديناً فعلى الصحيح يسقط نصفه بالطلاق وعلى مقابله بالانكاح ولو أدى الدين والمؤدى  
باق تعين حقه في نصفه هذا كما اذا اتصل في الصداق نقص ولا زيادة (وليزاد به) أى الطلاق أو ما ذكر  
معه (فله) أى الزوج كل الزيادة اذا عاد اليه كل الصداق أو نصفها اذا عاد اليه المصنف لم دون ما ملكه  
سواء كانت متصلة أم مفصلة وان نقص بعد الفراق ولو بلا عدوان وكان بعد قبضه فله كل الارش أو  
نصفه فان ادعت حدوث النقص قبل الملاقاة صدقت بيمينها ثم ماذا كره المصنف فيما اذا تغير الصداق بعد  
الطلاق وأشار الى تعبيره قبله بوله (وان) فارق لابسها كان (طلق والمهر نال) بعد قبضه (فمنصف بده)  
له (من مثل) في المأني (أو قيمة) في المتقوم لانه لو كان باقيا لاحتذ نصفه فانما فاق رجع نصف بده كمال  
الرب بالعيب \* (تنبيه) \* التعبير بنصف القيمة قل الامام فيه تساهل وانما هو قيمة المصنف وهى أقل من  
دلائل ومال اليه ابن الرفعة والسبكي وغيرهم وقد نسبته الاذرى على أن الشاذي والجمهور قد عبروا بكل من  
العبارتين وهذا منهم يدل على أن وداهما عددهم واجود بان يراد بنصف القيمة نصف قيمة كل من العيبين  
منفردا المصنف الى الآخر فرجع بقيمة النصف أو بان يراد بقيمة النصف قيمة مضمنا لا منفردا  
فيرجع بنصف القيمة وهو ما صوبه في الروضة هـ راجعة الى الزوج كرجوع الزوجية في ثبوت الحياض اجماعا  
يأتى وان كن المهر ما يقابل حاله فليس لها ابداله وان أداء عملى ذمتها الا برضاها (وان تعيب في يدها) قبل  
الفراق (فان قمع) الزوج (به) أى النصف معيبا فلا ارش له كالموتعيب المبيع في يده البائع (والا)  
بان لم يقع به فان كان متقوما (فمنصف قيمته سليما) وان كان مثليا فقل نصفه لانه لا يلزمه الرضا بالعيب  
فله العدول الى بدله (فان تعيب) بأفة مما يورث (قبول قبضها) له وقبعت به (فله نصفه ناقصا بلا)  
ارش ولا (خيار) لانه حالة نقصه كان من ضمانه (فان عاب) بان سار ذا عيب (بحناية) من اجنبى  
ضمن جنائيه (وأخذت ارشها) أو عفت عن أخذها قياسا على ما قالوه في هبة الصداق (فلاصح أن)  
نصف الارش مع نصف العين لانه بدل الفات والتانى لاشئ له من الارش كالأية المفصلة فان كانت  
الجارية من الزوج أو منها أو من اجنبى لا يضمن فلا يفتنى حكمه مما سبق أول كتاب الصداق في اتلاف  
جميعه \* (تنبيه) \* لو تالف البعض في يدها كاحد التوبين أخذت نصف الموجود ونصف بدل المفقود  
(ولها زيادة مفصلة) حدثت بعد الصداق كشمرة وولدوا جرة لانما حدثت في ملكها والملاقاة بطيخ  
ملكها من حين وجوده لان أصله وسواء أخذت في يده أم يدها ويختص الرجوع بنصف الأصل ثم ان  
كانت الزيادة ولداً لم يميز فليس له ذلك وان رضى بنصيب الزوجية بل يرجع بقيمة نصف الامتة لحرمة التفريق  
فان كان ميمرا أخذ نصفها فان نقصت قيمتها بالولادة في يدها له الخيار أو في يده أخذ نصفها انما صافان كان  
الولد جلا عند الصداق رجع في نصفه ان رضى مع نصف الام والقيمة نصفه يوم الانفصال مع قيمة  
نصفها (ولها خيار) في زيادة (متصلة) كسكن وقعلم حرقوا ليس خيارها فوراً بل ان طلبه الزوج  
كافت فوراً اختياراً أحد الامرين وهو ما ذكره بوله (فان تاحت) فيها (نصف قيمة) لاه وربان  
يقوم بغير زيادة ويعطى الزوج نصفه (بلا زيادة عليه) لان الزيادة غير مفرضة ولا يمكن الرد دون التحمل  
المفروض كالمالك (وان سمحت) بها (لزمه القبول) لازيادة وليس له طلب بدل النصف لان حقه  
مع زيادة لا تميز ولا تفرد بالنصف بل هى تابعة فلا تقام قيمته \* (تنبيه) \* الزيادة المتصلة لا تراها في  
سائر الابواب الا هنا فترقوا بفروق منها أن الزوج منهم بالطلاق بخلاف غيره ومنها وهو الذى عول عليه

الاكترون أن هذا العود ابتداء تلك لا فسخ بخلاف العود في غير الصداق فإنه فسخ وهو يرفع العقد من أصله أو حينه فإن رفع من أصله فكأن لا عقد أو من حينه فالفسخ شبهه بالعقد والزيادة تنبع الأصل في العقد فكذا في الفسخ ولكون العود هنا ابتداء تملك لا فسخا لوامر العبد من كسبه ثم عتق ثم طلق عاد الشمار اليه لا إلى السيد ولو كان على سبيل الفسخ لعاد إلى الذي خرج عن ملكه وقضية هذا الفرق أنهما لو تقابلا في الصداق أورد بعبق أنه يرجع إلى الزوج بزيادته وإعلاقيهم بنافيه (وإن زاد) المهر (ونقص) أما بسبب واحد (ككبر عبد) بحيث تنقص قيمته (وطول نخلة) بحيث يؤدي إلى هرها وفلته غيرها فالنقص في العبد من حيث القيمة لأن الصبي يدخل على النسياء ولا يعرف الغوائل ويقبل التأديب والزيادة في الزيادة منه لأنه أقوى على الشدائد والأسفار وأحفظ لما يستحقه والنقص في النخلة من حيث أن عمرها يقل فالتقليل فلو كان زيادة حصصه والزيادة فيها أكثر الخطأ (و) أما بسببين نحو (تعلم صنعة) مقصودة في العبد (مع) عيب نحو (برص) وغور (فإن اتفقا) أي الزوجان على الرجوع (بنصف العين) فذلك لأن الحق لا بعد وهما (والانصف قيمة) للعين خالية عن الزيادة والنقص لأنه العدل ولا يخبره على دفع نصف العين للزيادة ولا هو على قبوله للنقص (وزراعة الأرض نقص) بحض لانها تستوفي قوة الأرض غالباً فإن اتفقا على رد نصف العين وزك الزرع إلى الحصاد فذلك قاله الامام وعليه باقواؤه بلا أجر لانها زرعت ملكها الخاص وان لم يتفقا رجعت بنصف قيمة الأرض بلا زراعة (وجرحها) إذا كانت معدة للزراعة كما صرح به في المهر (زيادة) لأنه هيأها للزرع المعدة له أما المدة للبناء فمرشها نقص لأنه يشعنها فإن رضى الزوج بالنقصه أجبرت على تسليمها له لأنها دون حقه فإن قيل لم أطلق المصنف ذلك مع أن النقص في المهر واجب بآله انما أطاق لقرينة تقديم الزرع فاشعر بان الكلام في أرض الزراعة (وجعل أمة وبهية زيادة) لتوقع الولد (ونقص) للمصنف حالاً وخوف الموت ما لا ورادة لحم البهية المأكولة ولهذا رجع المصنف أنها لا تجزئ في أهلية (وقيل البهية) أي جعلها (زيادة) محضة لانتفاء خمار الولادة فيها غالباً بخلاف الأماء \* (تبيينه) \* لو أصدفها حائلاً غفمت في يدها وولدت في يدها ونقصت قيمتها بالولادة فهل النقص من ضمانه ولها الخيار لأن السبب وجد في يده أو من ضمانه وله الخيار لأن النقص حصل عند هاتوجهان قال الرافعي لا يجزئ ففانها أي تقتل المبيع ردة سابقة على قبضه وقضيته أنه من ضمانه (وأطلاع نخل) أي لم يؤثر بعد الصداق (زيادة متملة) أي كالمصلحة فتمنع الزوج من الرجوع القهري لحدوثه في ملكه فإن رضيت الزوجة بالنداء الزوج نصف النخل مع المانع أن يرجع عليه كالمسكن في البهية بخلاف التمرة المؤثرة كالمسكن أي (وان طلق وعابه) أي النخل المصنف (عمر) حدث طالع بعد الصداق (مؤثر) بان تنسحق طالعها (لم يلزمها فطعمه) أي قطعه ليرجع الزوج في نصف النخل لأنه حدث في ملكه اقتسحق ابقائه إلى الجداد ولو طاق بعد وقت جداد التمر نلزمها فطعمه لئلا أخذ نصف النخيل وكذا لو جرت العادة بفطعمه أخضر كالحصرم كما يفهمه إطلاقهم قال الأذرى وفيه احتمال ظاهر فإن قطعت أوقالته أرجع وأنا أقطعها عن النخل (يعين نصف النخل) إن لم يحصل نقص بقطعه ككسر غصن ولم يمتد من قطعه لوال المانع (ولورضى) الزوج (بنصف النخل وتبقية الثمر إلى جدادها) أجبرت في الأصح ونصير النخل بعد اجبارها (في يدها) كسائر الاملاك المشتركة إذ لا ضرر زعمها في ذلك والشأن لا يجبر زوجها جميع وقال الأذرى انه الأصح أو الصبح لأنه قد يمنعها السقي إن أرادت له تبقية التمرة عند اضراءه بالشجر \* (تبيينه) \* مراد المصنف ما إذا قبض النصف شأنه بحيث برئت من ضمانه فالقول أنا أرضى بنصف النخل وأؤخر الرجوع إلى بعد جداد فلها الامتناع وإن أبرأها عن الضمان بان قال أرجع ويكون نصبي وديعة عندك وقد أبرأتك من ضمانه لأن نصيبه يكون مضموماً لتمامه إلا عبرة بالأبراء المذكور لأن الأبراء من ضمان العين مع بقائها باطل ولو رضيت به أي بما ذكر من أخذ الزوج نصف النخل وتبقية الثمر إلى جدادها (فله الامتناع) منه ولا يجبر



عليه (و) له (القيمة) أى طلبها لان حقه يثبت بمجالاتها لا بغيرها والاشارة بالتأخير بالتراضى جائز لان الحق لهما  
ولا يلزم فلو بدلا لهما الرجوع عما رضى به جائز لان ذلك وعد لا يلزم ولو وهبته نصف الثمار ليشتركت في  
الشجر والتمر هل يجبر على القبول أو لا وجهان قال في أصل الروضة أحصهما الاول \* (فرع) \* لو أصدقها نخلة  
مع غمرتها ثم طافها قبل الدخول ولم يزد الصداق رجوع في نصف الجميع وان قطعت التمرة لان الجميع صدق  
ويرجع أيضا في نصف الكل من أصدق نخلة مطلة وطاق وهي مطلة فان أثبت ثم طاق رجوع في نصف  
الشجرة وكذا في نصف التمرة ان وضعت لهما ساق وراحت والاخذ بنصف الشجرة مع نصف قيمة الطلع  
\* (تنبيه) \* تناثر نور الشجر وظهور ما يبرز بلا نور كالتأخير (ومضى ثبت خبره) بسبب نقص الصداق  
(أو لها) بسبب زيادته أولهما باجتماع الامرين (لم يملك نصفه حتى يختار ذو) أى صاحب الاختيار ان  
كان لأحدهما وان كان لهما اعتبر توافقهما \* (تنبيه) \* قد سبق أن هذا الخبر ليس على الفور لكن اذا  
طلبه الزوج كانت الزوجة اختيار أحدهما ولا يعين الزوج في طلبه علينا ولا قيمة لان التعيين يناقض  
تفويض الامر اليها بل يطالبها بحقه عندها فان امتنعت من الاختيار ولم تحبس ونزعت منها العين فان أصررت  
بيعه منها بغير الواجب فان تعذر بيع الجميع وتعالى الزائد وان استوى نصف العين ونصف القيمة أعطي  
نصف العين ومضى استحق الرجوع في العين استقل به (ومضى رجوع بقيمة) المهر في المتقوم اهلا لك الصداق  
أو غيره (اعتبر الأقل من) قيمة المهر (بوصى الامداد والقبض) لان قيمة يوم الاصدان كانت أقل  
من الزيادة بعد ذلك حدثت في ملكها الاتفاق للزوج م اذ لا تضمنه وان كانت قيمة يوم القبض أقل فأنقص  
قبل ذلك فهو من ضمانه فلا رجوع به عليها \* (تنبيه) \* قضية كلام المان كالروضة عدم اعتبار الحاشية  
المؤمنة وقباس ما مر في البيع والثمن اعتبار الأقل بين اليومين أيضا وهو المعتمد كما يؤخذ من التعليل  
ومن تعبير النبي وغيره بالأقل من يوم العقد الى يوم القبض ونقل عن النص أن الواجب قيمة يوم  
القبض وزعم الاسنوى أنه المقتضى به وأجاب غيره بأن النص مفروض في الزيادة والنقص الحاصلين  
في القبض والثمن والكلام هنا مفروض في الحاصل من ذلك بين الامداد والقبض ويستثنى من  
الطلاق المصنف ما لو تاف الصداق بعد الطلاق في يدها ما لم تضمنه بقيمة يوم الثمن لان ملكه تلفت تحت  
يد ضمانته كالبيع الثالث تحت يد المشتري بعد الفسخ \* (فرع) \* لو أصدقها مليا فكسرتها أو  
انكسرها وأعادته كما كان ثم فارق قبل الدخول لم يرجع فيه الا برضاها لان الزيادة بالنسبة عندها وكذا لو  
أصدقها نحو جارية هزلت ثم سميت عندها كعبد نسي صنعة ثم تعلمها عندها بخلاف ما لو أصدقها عبدا  
فعمى عندها ثم أبصر فانه يرجع بغير رضاها كولو تعيب بغير ذلك في يدها ثم زال العيب ثم فارقها فان لم  
ترض الزوجة برجوع الزوج في الحلى المأدرجع بنصف وزنه تبرأ ونصف قيمة صنعه وهي أجرة مثلها من  
نقد البلد وان كان من جنسه كفي العصب فيملوا ثأف حايها وهذا يجري عليه ابن المقرى وهو  
المعتمد وان فرق بعض المتأخرين بين هذا الباب وبين باب العصب بانه هناك أثلف ملكا غيره فكفاه رد  
مثله مع الاجرة والمرأة انما كسرت ملكا لنفسها فتدفع نصف قيمة الحلى بهيئته التي كانت من نقد البلد وان  
كان من جنسه ولو أصدقها اباه ذهب أو فضة فكسرتها وأعادته أو لم تعد لم يرجع مع نصفه بالاجرة  
اذلا بجره لصنعه ولو نسيت العصوبة الغناء عند الغاصب لم يضمنه لانه محرم وان صح شرؤها بزيادة  
للعناء على قيمتها بلا غناء وهو محمول على غناه يخاف منه الفسنة (و) اهـ سلم أن كل عمل يستأجر  
عليه كمنه لم يقرآن ونحوها من دونهما يجوز جعله صداقا كيجوز جعله تخافا فلي هذا (و)  
أصدقها تعليم قرآن لها بنفسه وفي تعاقبه كافه لا بغيره فلي هذا (و) كمنه لم يقرآن أو تعليم حديث أو شعرا أو شعرا أو نحو  
مما يصح الاستعجار على تعلمه (وطاق) أو فارق بغير طلاق كودته وحده (فله) أى التعليم بعد دخول  
أوقله (بالاصح) تعذر تعلمه لانها صارت محزمة عليه ولا يجوز اختلافهما والثاني لا يتعذر بل يعلمها

من وراء حجاب في غير خلوته ان أمكن وأجاب الأول بأننا لانؤمن الوقوع في التهمة والخلوة المحرمة لوجوبنا ذلك قال الرافعي وليس سماع الحديث كذلك فانما لو لم نجوز له لصاع والتعلم بدل يرجع اليه اه فان قيل الاجنبية يباح النظر اليه للتعليم وهذه صارت اجنبية فهل جاز تعليمها أجيب بأن كلام الزوجين قد تعاقبت آماله بالآخر وحصل بينهما نوع وقد فوّت التهمة فاستمتع التعليم لقرب الفتنة بخلاف الاجنبي فان قوة الوحشة بينهما اقتضت جواز التعليم وقيل المراد بالتعليم الذي يجوز النظر له هو التعليم الواجب كقراءة الفاتحة فما هنا محله في غير الواجب ورجح هذا السبكي وقيل التعليم الذي يجوز النظر له خاص بالامرء بخلاف الاجنبية ورجحه الشارح والمعد الأول \* (تنبيه) \* أفهم تعليمهم السابق أنهم لو لم تحرم الخلوة بها كان كآب صغيرة لاتشبهى أو صارت محرمة أو رضاع أو نكحها اثنا لم تعذرا لتعليم وهو كذلك كما حرم به البلقيني وبما نقرر علم أن المراد بالتعذر ما يشبه التعسر والافاقة لتعليم من وراء حجاب بحضرة من تزول معه الخلوة يمكن وعلى هذا التيسر في هذه الحالة التعليم في مجلس كسورة قصيرة فانما هو أنه لا تعذركا في النهاية وصوبه السبكي وان كان نفاها ككلام الجمهور بقاء التعذر أماما لا كفاية فيه كتعليم لحظة أو كلمة كتم نفاها فانه لا يضح كافي تقابره في الاجارة وخرج بتعليمها بنفسه مالو أصدقها التعليم في ذمته وفارق قبله فلا ينعذر التعليم بل يستأجر محرما أو امرأة أو نحوهما يعلمها النكاح ان فارق بعد الوطء والنصف ان فارق قبله ولو لم ينكح من الزوج التعليم لما شرط تعليمه لم يصح صدقة الا في الذمة فان شرط أن يتعلم ثم يعلمها لم يضر لان العمل متمم بعينه والاعيان لا تزول ولو أودت تعليم غيرها لم يلزم الزوج الاجابة لاختلاف الناس في الخلوة والفهم \* (فروع) \* لو أصدق زوجته السكينة تعليمه فترأى صح ان توقع اسلامها والا فلا كتعليم التوراة والانجيل لها أو لمسلمة فانه لا يصح الا يجوز الاشتغال به ما لم يتبدلها ولو أصدقها التوراة أو الانجيل وهما كافران فأسلما أو ترافعا البتة بعد التعليم فلا شيء لها سواء أو قبله وجب لها مهر مثل ولو أصدق زوجته تعليمه فقه أو شعر أو نحو مما ليس بمهر أم أصدقها ردعها من موضع معلوم صح ولو أصدقها تعليم عبدها أو ولدتها أو بنتها صح وان وجب عليها الوجوب ذلك عاها والأفلا ولو أصدقها تعليم الفاتحة صح وان تعين عليه التعليم ولو أصدق السكينة تعليم الشهادتين أو هي أو غيرها أداء شهادة لم يصح فان كان في تعليمها كفاية أو عمل القاضي المؤدى عنده الشهادة بعد احتياج فيه الى ركوب فالظاهر الصحة كما قاله الاذوي (ويجب) على الاصح عند تعذر التعليم (مهر مثل) على الزوج ان طلق (بعد وطء وخصه) ان طلق (قبله) أي الوطء جربا على الفائدة ولو علمها ثم طلقها فان كان بعد الدخول فصدق استوفى حقها ولا رجوع وان كان قبل الدخول رجعت الى نصف أجره مثل التعليم \* (تنبيه) \* لو أصدقها تعليم سورة من القرآن أو جزء منه اشترط تعيين المصدق وعلم الزوج والولي بالمشرط تعليمه فان لم يعلما أو أحدهما وكلا أو أحدهما من يعلمه ولا يكفي التقدير بالإشارة الى المكتوب في أوراق المحصف ولا يشترط تعيين الحرف الذي يعلمها كقراءة نافع فيعلمها ماشاء كما في الاجارة ونقل عن البصريين انه يعلمها ما غاب على قراءة أهل البلد وهو كما قال الاذوي حسن وان لم يكن فيها أغاب علمها ماشاء فان عين الزوج والولي حرفا تعين فان خالف وعلمها حرفا غيره فسطوع به فبإلزامه تعليم الحرف المعين عاها بالمشرط ولو أصدقها تعليم قرآن أو غيره شهرا فصح لتعليم سورة في شهر كما في الاجارة (ولو طلق) قبل وطء وبعد قبض الصداق (وقد زال ملكها عنه) يبيع أو غيره كهبه مقبوضة (فخصف بدله) من مثل أو قبة فان قبل هلاكه له نفق تصرفها كالتفسيق أجيب بان حق الشفيع كان موجودا حين تصرف المشتري فلذلك تساط على نفقه والزواج لاجل له عند التصرف وانما حدثت حقة بالاعلان بل حقة أضعف من حق الوالد في الرجوع لان استحقاق الوالد الرجوع موجود عند تصرف الولد فاذا امتنع الرجوع بعد زوال ملك الولد فتعذر زوال ملك الزوجة أولى \* (تنبيه) \* أفهم

كلامه أنه لو لم يزل ملكها عنه أن الحكم بخلافه وهو كذلك أن لم يحصل فيه زيادة ونحوها مما يمنع الرجوع  
 فهو اولى ببقاءه حق لازم للغير كره من مقبوض فيمنع الرجوع نفسه والبيع بشرط الخيار كان  
 للمشتري وحده رجوع الزوج إلى نصف البذل لاقتال المالك بذلك والا فلا نصف المهرين وأما الاجارة  
 أو الترويع منها الصداق فغير ينعص القيمة بذلك فيختص الزوج بين رجوعه بنصف القيمة ورجوعه  
 بنصف الصداق ما لو لم ينعص مدة الاجارة فان صبر الزوج في صورة الرهن والاجارة والترويع بأن قال  
 مع اختيار رجوعه باذن للرهن في صورته أما صبره إلى انقضاء الرهن وانقضاء مدة الاجارة وزوال الزوجية  
 وأما الامتناع لماءها من خطر الضمان حتى يقبض هو المرهون والمساة أجروا الزوج وتسلم العين المصدقة  
 للمستحق لها التبرأ الزوجية من الضمان فليس لها حينئذ الامتناع لانقضاء العلة ولو وصت بعنق العبد  
 المصدق رجوع الزوج به لان الوصية ليست بحق لازم ولودبرته أو علفت عنقه بصفة رجوع ان كانت  
 معسرة لما ذكره يتيقن المصنف الاخر مدبرا أو معسرة بصفة لان كانت معسرة لانه قد ثبت له مع قدرته  
 الرجوع على الوفاء حق الحرية والرجوع بقرينة بالكية وعدم الرجوع فيه لا يفوت حق الزوج بالكية  
 فان قيل التدبير لا يمنع مسخ البائع ولا رجوع الاصل الواهب في جهة لغيره فهذا كان هنا كذلك أحيب  
 بأن الفرض عوض محض ومنع الرجوع في الواهب يفوت الحق بالكية بخلاف الصداق فيهما  
 \* (مروع) \* لوطلة ما قبل الدخول وهو محرم والصداق صيد عاد اليه نصفه لان العالاق لا يلبس لأجل  
 المالك فأنشبه الارت واستنع عليه ارساله للسرقة بخلاف ما لو ادت قبل الدخول فان الصداق يرجع إلى  
 ملكه ويلزمه ارساله لان المحرم ممنوع من امساك الصبي (فان كان) المهر (زال) عن ملكها (وعاد)  
 إلى ملكها ثم طلقها قبل الدخول (تعاق) حق الزوج (فالعينة) العائدة (في الاصح) لانه لا بد له من بدل  
 فعين ماله أولى والثاني لان المالك في العين مستفاد من جهة غير الصداق وهذا الخلاف من مروع  
 قاعدة الرائل العائدهل هو كذا لم يزل أو كذا لم يعد وله تنانير كثيرة مختلفة الترجيح منها لو زال ملك  
 الولد ما وجبه له أصلا ثم عاد لم يرجع الاصل في الاصح وفرق بأن حق الاصل انقطع بزوال ملك الولد فلم  
 يعدد وحق الزوج لم يقطع ببدل رجوعه في البدل فعاد بالرجوع (ولو وهبته) بلغة الهبة بدقيضها  
 له والمهر عين (ثم طلق) أو فارق بعير طلاق كردة قبل الدخول (فلا طهر أن) له نصف بدله (من مثل أو  
 قبة لانه ملك المهر قبل العالاق من غير جهة العالاق والثاني لانه لا يملك الهبة بدقيضها  
 فأنشبه تخجيل الدين قبل الدخول ومنع الاول كونه تخجيلا لحقه فانم الوصحة بالتخييل لم يصح ونحوه عما  
 ذكر ما لو لم يتم بلفظ الهبة بل بعبارة له سبحانه فانه يرجع بنصفه تمام وان كانت الهبة بمعنى الهبة وما لو وهب  
 له قبل قبضه فان الهبة باطله على المذهب وان كان في كلام الشارح ما يوجب خلافه وسيماني هبة الدين  
 \* (تنبيه) \* لو قال بدل نصفه كما عبر به بعد كان أولى (وعلى هذا) الاطهر (ولو وهبته النصف) من المهر  
 (فه نصف الباقي) وهو الرابع (وربيع بدل كله) لان الهبة وردت على مطلق النصف فيشبع الرجوع فيها  
 أحرجته وما أبقته وهذا يسمى قول الاشاعة وكان الاولى أن يقول بدل ربع كله كما مر (وفي قول) له  
 (النصف الباقي) لانه استحق النصف بالعالاق وقد وجدته فيأخذ وتخصر هبتها في صبيها وهذا يسمى قول  
 الحصر رجوع الزوج بالنصف لا خلاف فيه بل الخلاف في كيفية الرجوع به (وفي قول) يختص بين بدل  
 نصف كله أو نصف الباقي وربع بدل كله (لان في الرجوع نصف الباقي وبدل نصف الاخر ربعه بالتشبيه  
 على الزوج خير) \* (تنبيه) \* كان الاولى أن يقول كالحجر والروضة نصف بدل كله وكان الاولى أيضا اسقاط  
 ألف أولان بين انما نكون بين شيئين ولكن اتبنا ما يقع كما قال بعضهم في كلام الفقه العالاق قصد (ولو كان)  
 المهر (دينا) لها على زوجة (فأمر أنه) منه ثم طلقها قبل الدخول (لم يرجع عاها) بشئ (على المذهب) لانها  
 لم تأخذ منه مالا ولم تحصل منه على شئ بخلافها في هبة العين والعار بق الثاني طرد قول الهبة ولو قبضت

الدين ثم وهبته له فالذهب أنه كهبه العين (وليس لولي عفو عن مـداق) لمولته (على الجديد) كسائر  
ديونهم والقديم له ذلك بناء على أنه الذي بيده عقد النكاح وجه الجديد على الزوج لتكتمه من رفعه بالفرقة  
فيه عفو عن حقه ليس لها كل المهر اذ لم يبق لولي بعد العقد عقدة \* (تتبعه) \* لقديم شرط وهي أن  
يكون الولي أباً أو جداً المكان مسقطاً ما وإن يكون قبل الدخول وأن تكون بكر صغيرة عاقلة وأن يكون بعد  
الاطلاق وأن يكون الصداق دية في ذمة الزوج لم يقبض \* (تتبعه) \* لو خالها قبل الدخول على غير الصداق  
استحقته وله نصف الصداق وإن خالها على الصداق كله صح في نصيبها دون نصيبه ويثبت له الخياران جهل  
التشطير فإذا فسح عوض الخلع رجوع عليها بمهر المثل والاذ نصف الصداق وإن خالها على النصف الباقي  
لها بعد الفرقة صار كل الصداق له نصفه وبوض الخلع ونصفه بالتشطير وإن أطلق النصف بأن لم يقيد بالباقي  
ولا بقية وقع العوض مشتركاً بينهما ما دام ربع المسمى وله عليها ثلاثة أرباعه بحكم التشطير وعوض  
الخلع ونصف مهر المثل بحكم ما فسد من الخلع وإن خالها على أن لا تتبعه عليها في المهر صح وجعلناه على  
ما ينبغي لها منه

\* (فصل) \* في أحكام المتعة وهي إضمان الميم وحكي كسر هامة متعة من المتاع وهو ما يستمتع به والمراد به المال  
يجب على الزوج دفعه لأمراً أنه المفارقة في الحياة بطلاق ود في معناه شرط تأني وبسوى فيه الحر وغيره  
والمسلم والذمي والحر وغيرهما والمسلمة والذمية كاشمل ذلك قوله يجب (اطلاقاً قبل وطء متعة) على  
الجديد (أن لا يجب) لها (شماره) بأن كانت مفقوضة ولم يفرض لها شيء وادعى الإمام فيه الإجماع  
لقوله تعالى لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة ومتعوهن الآية ولأن  
المفوضة لم يحصل لها شيء فوجب لها متعة لا يجاش بخلاف من وجب لها الشطر أما إذا فرض له في التفويض  
شيء فلا متعة لها إلا أنه لم يستوف منفعة بضعها فيكن شمارها ما لحقها من الاستيجاش والابتذال وعن القديم  
أنهم استحبوا لقوله تعالى سقا على المحسنين ولو كانت واجبة لم يخص بها المحسنون دون غيرهم \* (تتبعه) \* كان  
الاولى أن يقول لها متعة ونحوها يشمل الملاعة ويستثنى من كلامه ما لو زوج أمته بعده فلا شطر ولا متعة  
(وكذا) يجب (لها ما شاء) متعة (في الظاهر) الجديد سواء أقرض طلاقها اليه أو فارقها أو علقه بغيرها أو فعلت  
لعموم قوله تعالى وللمعالمات متاع بالمعروف وخصوص قوله تعالى فتمالين أمتعن وفي هذه الآية تقديم  
وتأخير أي فتمالين أسرحكن وأمتعن وكان مدخولاتهن أو يقال إن الواو لا تقتضي الترتيب  
والثاني وهو القديم لامتعة لها لاستحقاقها المهر وفيه غنية عن المتعة ولا نسا إذا لم تستحقها مع الشطر رفع  
المهر أولى وأجاب الأول بأن جميع المهر وجب في مقابلة استيفاء متعة البضع بخلاف الطلاق عن الجبر  
بخلاف من وجب لها النصف فان بضعها سلم لها وكان الشطر جازاً لا يجاش \* (قاعدة) \* في فتاوى  
المصنف أن وجوب المتعة مما يغفل التسامع عن العلم بها فينبغي تعريضهن وإشاعة حكمها ليعرفن ذلك  
(وفرقة لاسببها) بأن كانت من الزوج كرده ولعانه وإسلامه أو من أجنبي كإرضاع أم الزوج أو بنت  
زوجته ووطء أبيه أو ابنته لها يشبه حكمها (كطلاق) في إيجاب المتعة وعدمه أي إذا لم يسقط بها  
الشطر كما اقتضاه كلام المصنف وقال الزركشي أنه لا بد منه فإن قيل كيف يتصور وجوب المتعة للزوجة  
الصغيرة في مسألة الأرضاع وقد تقرر أن المتعة مختصة بالتفويض أو الدخول وكلاهما مستحيل فحين  
هو في سن الأرضاع أما الدخول فواضح وأما التفويض فانها لو زوجت بالتفويض وجب لها مهر المثل  
أجيب بتصور ذلك في أمة صغيرة زوجها سيدها بالتفويض لعدد فان الحر لا ينسك أمة صغيرة وفيها إذا  
زوج الكافر ابنته الصغيرة كافر المفوضة وكان عندهم أن لا مهر للمفوضة وأرضعتها أمه أو بنته ثم  
ترافعا البنا فأنانقتي بعتة النكاح ولزوم المتعة أما إذا كانت الفرقة منها أو بسببها كردها أو إسلامها  
ولوتبعها أو فسخنها بهيها فلا متعة لها سواء كانت قبل الدخول أم بعده لأن المهر يسقط بذلك وجوبه

أكلدس وجوب المنعة بدليل أن ما لو تولد له ما لامتنع ويجب السطار والفرق أن ملكها له ما راق سابق  
على الردة بخلاف المنعة ومثل ذلك لو سبها ولو اشترى الزوج لم يتحقق، تنع وان استندى الزوج  
شرائها لانما يجب بالفرقة فتكون له مشترى ولو أوجبت لها الاوجبها له على نفسه لم يجب بخلاف  
المهر فانه يجب باله قد فوجب للبائع ويجب المنعة لسبب الامنة وفي كسب العبد كالمهر (ويستحب ان  
لا تنقص) المنة (عن ثلاثين دوها) أو ما قيمته ذلك قال في البولي وهذا أدنى المستحب وأغلا  
خادم وأوسط ثوب اهـ وبين أن لا تبلغ نصف مهر المثل كما قال ابن المقرئ فان باعته أو باعته جاز  
لا ملاقى الآية قال الباقي وغيره ولا يزيد وجوبه على مهر المثل ولم يذكره اهـ ويحل ذلك ما إذا فرضه  
الحاكم بدونه من كلام الاصحاح لما تقرر من أن الحاكم لا يبايع بحكومة عضو وقدره ومنها أن لا يبلغ  
بأكثر من الحد وغير ذلك أما إذا اتفق عليها الزوجان فلا يشترط ذلك ويحمل على هذا كلام من اعترض  
على الباقي وقال الاوجه خلاف كلامه بل مقتضى الثنا أن لا يصل إلى مهر المثل إذا فرضه القاضي  
وهو ظاهر ثم ان تراخى باع على شيء وذلك (فان تنازعا) في قدرها (قدرها القاضي بقدره) أي اجتأده  
بحسب ما يليق بالحال (معتبراً لهما) بنسب الزوج واعساره ونسبها وصفاتها والقوله تعالى ومنه ومن  
على الموضع قدره وعلى القدر قدره والمطالقات مناع بالمعروف (وقيل) يعتبر (حاله) فقفا بالمهر الآية  
وكالمهنة (وقيل حالها) فقفا لانها كالمثل من المهر وهو معتبر (وقيل) لا يقدرها بشيء على الواجب  
(أقل) مال (مقوّل) كما يجوز له صداقاً ومهر من المهر بالنقضي وعلى تقديره يجب ما يقدره  
\*(فصل)\* في الخالف ضد التزوج في المهر المسمى إذا (اختلفا) أي الزوجان قبل وطء أو بعده  
بقضاء الزوجية أو زوالها (في قدره مهر) مسمى وكان ما يدعيه الزوج أقل كقوله عقد بالف أو قالت بل  
بألفين (أو) في (صفته) الشهادة لنفسه والحلول والتأجيل وقد راجل كان قالت بألف دينار فقال  
بل بألف درهم أو قالت بألف صحبة فقال بل بمكسرة أو بحال فقال بل بزوج أو بوحل إلى سنة فقال ل  
الستين ولا يثبت لاحدهما أو تمارضت بينهما (اختلفا) فبما على البيع لان كل واحد منهما  
مدع ومدعى عليه وكيفية الإيمان ومن يدا به على ما مر في البيع لكن يبدأها بالزوج لقوة حاجته به  
الخالف بقضاء البضع \* (نفسه) \* لو وجب مهر مثل لفساد التسمية ونكوه فاختار في قدره ولا  
تخالف ويصدق لزوج بينهما لأنه غارم والاصل براءة منه عما راد (ويختلف) عند الاختلاف السابق  
أيضا (وارثاهما أو وارث واحد) منهما (والآخر) لقيام مقام مورثه \* (تتبعه) \* فضبطناه كخالف  
الزوجين وليس مراداً فان تزوجين يخالفان على البت في النبي والأبنا والوارث يحكم على البت في  
الأبنا وفي النبي على القاعدة في الخالف على من الغير فيقول وارث الزوج واقفه لأعلم أن ورثي  
نكحها بألف وانما نكحها بحدس مائة ويقول وارث الزوج واقفه لأعلم أنه نكح مورثتي بخمسة مائة وانما  
نكحها بألف (ثم) بهذا الخالف المذكور (يفسخ المهر) المسمى لصبره بالخالف مجهول ولا يفسخ بنفس  
الخالف كالبيع وأشار إلى فائدة الخالف بقوله (ويجب مهر مثل) وان زاد على ما دعت له لانما  
لما اختلفا وجب رد البضع وهو لا يمكن فيجب بدله كالبائع الناقص والكلام فحين يفسخه على الخلاف  
فحين يفسخ البيع بعد الخالف وفي أنه هل يفسخ ظاهر أو باطنا أو طهراً فقط الخلاف في البيع أما إذا  
كان مدعى الزوج الاصحاح فلا تخالف لانه معترف انها تدينه وزيادته يبيى الزائد في يد (ولو  
ادعت تسمية) لعدواً أكثر من مهر المثل (فأنكر) ذكر (ها) ايها بان قال لم تقع تسمية ولم يدع تفويضاً  
يفسد السكاح (تخالف في الاصح) لان جاصله الاختلاف في قدر المهر لانه يقول الواجب مهر المثل وهي  
تدعى زيادة عليه والثاني بصدق الزوج بيمينه ما وافقه لا اصل ويجب مهر المثل ولو ادعى تسمية لعدواً أقل  
من مهر المثل فأنكرت ذكرها تخالفاً أيضاً على الاصح فان كان قدره مهر المثل أو أكثر منه أو كان من غير  
نقد البلد تخالفاً أيضاً كما ذكره ابن الردة أما إذا ادعى البفراض فالاصل عدم التسمية من جانب وعدم

المتفرق بين من جانب فحلف كل منهما على فني مدعى الآخر ~~بأنه~~ بالاصل وان ادعى أحدهما  
 التفريق والآخر السكوت عن المهر مدعى الآخر ~~بأنه~~ لان الاصل عدم التفريق فيجب مهر  
 المثل فان كان ترك التسمية يفيد النكاح لونه من غير ما تقرر التصرف فلا تخالف (ولو ادعت نكاحاً  
 ومهر منسل) لعدم تسمية صحبة (فأقر بالنكاح وأنكر المهر) بان نفاد في المهر (أو سكته عنه) ولم  
 يدع تفريقاً (والاصح) عدم سماع ذلك منه (تكميل في البيان) لمهر المثل لان النكاح يقتضي المهر  
 (وان ذكر قدر او زادت) عليه (تخالف) وهو في الحقيقة تخالف في قدر مهر المثل (فان أصر) الزوج  
 (بأنه لم يحلف) أي الزوجة اليقين المردودة انه استحق عليه مهر مثلها (وقضى لها) به والثاني أنه  
 لا يكاف بيان مهر والقول قوله بيمينه انه لا استحق عليه مهر لان الاصل براءة ذمته والثالث القول قولها  
 بيمينه ان النكاح من افعال الركنية وهذا المستلزم قريب في المعنى من التي قبلها وانما الاختلاف بينهما  
 في التصوير وفرفق غيره بينهما بان تلاك في انكار التسمية المقتضية لمهر المثل بان ادعت زائداً على مهر المثل  
 أو شيئاً من غير جنسه فيتحالفان وأما هذه فالزوج فيها ينكر المهر أصلاً ولا دليل الى انكاره مع اعترافه  
 بالنكاح فذلك كاف البيان لمهر منسل فان ذكر قدر أو نقص مما ذكر تحت الطلاق أصر على الانكار  
 حلفت وقضى لها (ولو اخذت في قدره زوج وولي صغيرة أو مجنوناً تخالف في الاصح) لان الولي هو العاقد  
 وله ولاية قبض المهر فكان المتلاف مع الزوج كالتلاف بالغة معه ولا يهمل اقراره في النكاح والمهر  
 فلا يبعد تخليفه وفائدة التحالف انه ربما يشكك الزوج فيحلف الولي فيثبت مدعاه ولا أن تقول كما قال  
 شيخنا ان هذه الفائدة تعم على تخليف الزوج من غير تخالف والثاني لا تخالف لانا لو حلفنا الولي لانه ثبتنا  
 بيمينه مدعى غيره وذلك محذور ويؤيد مدعى المدعى من أي لودعي ديناً لمولاه فأنكر المدعى عليه ونكل  
 لا يحلف وان ادعى بائناً فسيب وأجاب الاول بان حلفه هناك ملحقاً على استحقات مواليه فهو حلف للغير  
 فلا يقبل النيابة وهما على ان العقد وقع هكذا فهو حلف على فعل نفسه والمهر يثبت ضمنواً يعتد به في  
 الظاهر ما لا يعتد به في غيره وانما يتخالفان اذا ادعى ولي الصغيرة أو المجنونة الزيادة على مهر المثل واعترف  
 الزوج بمهر المثل فان ادعى الزوج دون مهر المثل فلا تخالف لانه يجب مهر المثل بدونه وان نقص الولي  
 وانما لم يتخالفما كالمودعي الزوج مهر المثل ابتداء لانه يدعي تسمية فإذ لا عبرة بدعواه ولو اعترف الزوج  
 بقدر يزيد على مهر المثل وادعى الولي أكثر فلا تخالف لانه يرجع الواجب الى مهر المثل فيرجع فيه الى  
 قول الزوج ولكن لا بد من تخليفه على فني الزيادة كما قاله الباقي سني وجهه أن يشكك فيحلف الولي ويثبت  
 مدعاه ولو ادعى الولي مهر المثل أو أكثر من ذلك لم يتخالفان بل يؤخذ بما قاله الزوج ولو  
 نكل الولي انظر بلوغ الصبية كل جملة الامام وغيره فاعلموا تخلف وتختلف صغيرة بلغت عاقلة قبل التحالف  
 لانهم امن أهل اليقين فلا يحلف الولي ويجري هذا الحكم في اختلاف المرافع ولي الصغير وفي اختلاف  
 ولي الزوجين الصغيرين ولا يحلف بحسب البالغة العاقلة بل هي التي تخلف لانهم امن أهل اليقين بخلاف  
 الوكيلين في العقد المالى كالبيع فيحلفان لانهم ما العاقدان بخلاف الموكلين واما الوكيل في عقد النكاح  
 فكالولي فيما ذكر ولا يحلف ولي الصغيرة فيما لم ينشئه فلودعي على وجهه انه أثبت مالها وأنكر المدعى  
 عليه ونكل لم يحلف هو عين الرد لانه لا يتعلق بانشاء بل يحلف المدعى عليه فان نكل لم يقض بنكوله بل  
 يتوقف حتى يبلغ الصبي أو الصبية ويحلف وكالصغير والصغيرة فيما ذكر المجنون والمجنونة (ولو فاتت)  
 في دعواها على زبده مثلاً (نكحني يوم كذا) كالتب (بأن يوم كذا) كالنيس (بأن زبنت العقدان  
 باقراره أو بيمينه) أو بيمينها بعد نكوله (لزمه اتفاقان) لا مكان صحة العقدين بان يتخلفا خلع ولا حاجة  
 الى التعرض له ولا لوطء في الدعوى أما عدم التعرض لخلل القرعة فلان العقد لثاني لا يكون الا بعد  
 ارتفاع الاول وأما عدم التعرض للوطء فلان المسمى في كل عقد يجب بالمقد والاصل بقاؤه حتى يثبت

اسقاطه (فان قال) الزوج (لم أطأ بها) أي العديم (أوفي أحدهما صرف بينهما) لان الأصل عدم الوطء (وصفا الثمار) من الاثني وأحدهما لانه فائدة تصديقه \* (تنبيه) \* صورة المسئلة اذا ادعى عدم الوطء في الثاني أن يدعى الطلاق والامعبر دعوى عدم الوطء لانه لا يثبت بها الشطري الثاني واعا بقائه في الاول (وان قال كان الثاني تحديدا لفظا) للعقد الاول (لاعتقادا) ثانيا (لم يقبل) قوله للعقد الثاني الظاهر وله تخليفها على بنى ما دعاه لاكماله \* (مروغ) \* لو اعماها ما لافقات أعتادته هدية وقال بل صدقا فالقول قوله بيمينه وار لم يكن المعطى من جسد الصديق لانه أعرف بكيفية إزالة ملكه ولو أعطى من لادى له عليه شيئا وقال أعطيتك اباءه وض وأسكر صدق المسكر بيمينه فان قبل لم يقبل انه أعرف بكيفية إزالة ملكه كما مر أنجب بان الروح مستقل بإداء الدين وبقصد وبأنه يريد ابراء الدعة بخلاف من لادين عليه وبهما راسم دعوى تسليم الصديق الى ولي صديقه وبجوابه وصفية لا ولي رتب يقولو كرا ولا تسمع دعواه عليه الا اذا ادعى ادائها فاعا تسمع عليه لاذن الصريح له في القبض ولو احتلفا في عيب المسكوة صدق كل منهما ما فيها به بيمينه لانه اختلاف في عقد من وان قال لاسرائيل تزوجتكم بألف وقال احداهما بل انا فاعا بألف تحالفا لانه اختلاف في قدر مهر الماتق على مسكاهما وانما الاخرى فالقول قولها في بنى السكاح ولو قالت حرقتن ذلك أبرهما ونكحهما أحدهما مبنا صدقني أي وقال بل أبالك تحالفا وقسم عقد الصديق وجب لها عليه مهر المال الارنكك أو نكحت وما هو ولا يجب لها مهر لان من ادعى شيئا ونكح من اليه امر الدركن كمن لم يدع شيئا وعق الاب بدون الام في الصور كانها باقرار لروح بنسبته في ذلك من به حق عا به ووقف ولاؤه لا يقول هو امرها وهي مسكرة ولاعتق الام الا ان سكل وحلفت ولو أصدره لجازية ثم وطأها عا بالاحال قبل النحول لم يحدش به اختلاف العلماء في أمه اهل تلك قبل النحول جميع الصديق أو وصفه دفعا أو به وحدث ولا تقبل دعوى جهل مالك الحاربه بالنحول الامن قريب عهد بالاسلام أو من شأ بادية به دفن العلماء

\* (محل) \* في الولم واشتة انها كما قال الازهرى من الولم وهو الاجتماع لان الزوجين يجتمعان ومنه أولم الرجل اذا اجتمع عقده وشلقه وهي تقع على كل طعام يتخذ اسرور حاش من حرس واملاك وغيرها لكن استعملها مطالعة في العرس أشهر وفي غيره مفيدة لولية ختنان أو غيره وهي لدعوة الاملاك وهو العقد لولية وملاك وشحنه والختان اعذار بكسر الهمزة وانعام الدال والاولاد حقيقة ولاسلامة من الماتق حرس بضم الحاء المعجم وسين هو له وتقال بصاد وللقدوم من السفر بقية من النقع وهو العيار وهي طه ام يصح له واء أصدء القاد من صبعة غيره كما فاد كلام المجموع في آخر صلاة المسافر ولتأته وكيرة من الوسكر وهو المأوى ولا صبة وضمة بكسر الضاد المجعدة وقبل هذه ليست من الولا ثم نارا لاة ار السور ولكن ظاهر كلامهم انه ما ووجه كلامهم بأن اعتبار السرور انما هو في العايب والحلفا القرآن حذاف بكسر الحاء الموهلة وبذل مجعدة وبلا سب أدبة بضم الدال وفحها والكل مستحب قال الاذرى والظاهر أن استحباب لولية الختان محله في ختان الله كورودن الاما فانه يتخفى وبسفي من اطهارة ويتخفى استحبابه للنساء في ما بينهن خاصة أي وهذا أو هو قال وطأ طوقا استحباب الولية للقدوم من السفر والظاهر أن محله في السفر الطويل لقضاء العرق به أمان من غاب يوما أو أياما بسيرة الى بعض النواحي القريبة فكما اصرأ كدها (وايهما العرس) بضم العين مع ضم الزاواسكانهم اقامها (سنة) مؤكدة لتوهمه صلى الله عليه وسلم ولا وفعلاني الجارى أنه صلى الله عليه وسلم أولم على بعض نسائه بعد من شهوره ولم على صفة بتمرو من واذا انه قال لعبد الرحمن بن عوف وقد تزوج أولم ولو شادوا فلها لاحتسك في نواحيه ما قدر عليه قال الثنائي والمراد قل السكك شاة لقول التنبيه وبأى نى أولم من الطعام جازوه وبشمل الماء كول والمشروب الذي يعمل في حال العقد من سكر وغيره وقد جمع بعضهم أسماء الولا ثم

والضياقة أهما ثمانية \* وليمة العرس ثم الخرس للولد  
كذا العقيقة للمولود سادسة \* ثم الوكيرة للبنان ان تجدد  
ثم النقيعة عند العود من سفر \* وفي الختان هو الاعتذار فاجتهد  
ونسيمة لمساب تم مأدبة \* من غير ما سبب جاء تلك بالعدد  
والشندخي لاملأ فقد كملت \* تسع ما وقل للذي يدريه فاعفد

وقوله قل للذي يدريه أي الشندخي وأهدل الناظم عاشر أوهو الحدائق ولم يتعرضوا للاستحباب الوليمة  
للسرى وقد صرح أنه صلى الله عليه وسلم لما أولم على صقية قالوا ان لم يحجبها فهي أم ولد وان حجبها فهي  
امرأة وفيه دليل على عدم اختصاص الوليمة بالزوجة ونسبها للسرى اذ لو انحصرت بالزوجة لم يترددوا في  
كونها زوجة أو سربة \* (تنبيه) \* لم يتعرض الوقت للوليمة واستنبط السبكي من كلام البغوي ان وقتها  
موسع من حين العقد فبدخل وقتها وبالاقضل فعلها بعد الدخول لانه صلى الله عليه وسلم لم يولم على نسائه  
الا بعد الدخول فتجب الاجابة اليها من حين العقد وان خالف الافضل خلاف لما بحثه ابن السبكي في التوضيح  
(وفي قول) كالحاكم في المذهب (أو وجه) كافي غيره (ولجبة) عن الظاهر الامر في خبر عبد الرحمن السابق  
والاقل حله على الذنب قياسا على الاخصية وسائر الولاثم ولانه أمر به بالشاف ولو كان الامر للوجوب لوجب  
وهي لا تجب اجماعا لا عينيا ولا كفاية \* (تنبيه) \* لو نكح أربعاه لم يستحب لكل واحدة وليمة واحدة  
عن الجميع أو يكفيه أو يفضل بين العقد الواحد والعقد قال الزركشي فيه نفاهاه والوجه الاول كما قاله  
غيره (والاجابة اليها) أي وليمة العرس على القول بأن سائنة (فرض عين) لخبر الصحيحين اذا دعي أحدكم  
الى الوليمة فليأتها وخبر مسلم شر الطعام طعام الوليمة يدعى لها الاغنياء وتترك الفقراء ومن لم يجب الدعوة  
فقد رضى الله عنه وسوله فالواو المراد وليمة العرس لانها المعهودة عندهم ويؤيده ما في الصحيحين مرفوعا  
اذا دعي أحدكم الى وليمة عرس فليجب وحكى ابن عبد البر وغيره الاجماع على ذلك (وقيل) الاجابة اليها  
فرض (كفاية) لان المقصود اظهار النكاح والتميز عن السفاح وهو حاصل بحصول البعض (وقيل سنة)  
لانه ثلث مال فلم يجب كغيره والخبر محمول على تأكد الاستحباب أم على القول بانها واجبة فان الاجابة  
تجب قطعاً قاله المنولي وتابها \* (تنبيه) \* قضية قوله اليها عظم الاجابة الى غيرها من الولاثم وهو الصحيح بل  
هي سنة لما في مسند أحمد عن الحسن قال دعي عثمان بن أبي العاصي الى ختان فلم يجب وقال لم يكن يدعى له  
على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وقيل يملد بالخلاف السابق واختاره السبكي وغيره ففي مسلم من دعي  
الى عرس أو نحوه فليجب وفي أبي داود اذا دعا أحدكم أخاه فليجب عرسا كان أو غيره وفرضه ما وجوب  
الاجابة في سائر الولاثم وجه أجاب جهو والعراقيين كما قاله الزركشي (وانما تجب) الاجابة (أو تسن) كما مر  
(بشرط) أي بشرط منها (أن لا يخص) بالدعوة (الاغنياء) لغناهم بخبر شر الطعام بل بعم عشرته أو  
جبراته أو أهل حرفه من كانوا كلهم أغنياء وليس المراد أن يعم جميع الناس لتعذره بل لو كثر عشرته  
أو نحوه أو خرجت عن الضبط أو كان فقيرا لا يمكنه استيعابها فاليوجه كما قال الاذوي عدم اشتراط  
عموم الدعوة بل الشرط أن لا يظهر منه قصد التخصيص قال بعض المتأخرين ولو لم يغير الاغنياء وليس بظاهر  
بل لو خص بذلك الفقراء كان أولى ومنها أن يكون الداعي مسلما ولو كان كافرا لم تجب اجابته لا تنقضاء طلب  
المودة معه ولانه يستقر طعمه لاحتمال نجاسته وفساد تصرفه ولهذا لا يستحب اجابته الذي كاستحباب  
اجابة المسلم فيما يستحب فيه اجابته ويؤخذ من هذا أنه يستحب اجابة الذي وان كرهت مخالطته ومنها أن  
يكون المدعو مسلما أيضا فلو دعاه مسلم كافرا لم تجب اجابته كما قاله الماوردي والروائي ومنها (أن  
يدعوه في اليوم الاول فان أولم لانه) من الايام أو أكثر (لم تجب) اجابته (في) اليوم (الثاني) قطعاً بل  
نفس فيه (وتكره في الثالث) وفيما بعده ففي أبي داود وغيره أنه صلى الله عليه وسلم قال الوليمة في اليوم



الأول حق وفي الثاني معروف وفي الثالث أي وفيما به سد رياء وسعة نعم لولم يكنه استيهاب الناس في  
 اليوم الأول لكثرهم أو سد رياء بغيره وأوجب الاجابة لان ذلك في الحقيقة كما قال الاذري  
 واية واحدة دعى الناس اليها أو اجابني يوم واحد ولولم في يوم واحد سد رياء بغيره عذرهم  
 فالظاهر كما قال الركشي ان الثانية كالיום الثاني فلا تجب الاجابة ومنها أن يكون الداعي مطلقا لا يعرف  
 فلا تنال اجابة الجمع وعاب له سببا أو جنون أو سفه وان أذن وليه لانه ما وردت عظامه لا بالثلاثة ثم ان  
 اتفق ذهاب لول من ماله وهو أب أوجب دفنا ظاهر كما قال الاذري وجوب الحضور (و) منها (أ) لا يحضره  
 أي بدعه (لخوف) منه لول يحضره (أو طمع في جاهه) أو اعانتته على باطل بل للتودد والتعريب وكذا  
 لابقه مدني كما انضاء كلامه ومنها أن يدين المدعو بنفسه أو نائبه لان نادى في الناس كان قال لغيره  
 ادع من شئت أو فتح الباب وقال لبعض من أوادلان الامتناع - سينتد لا يورث وسعة ومنها أن لا يترك  
 المدعو الى الداعي ورضي تخلفه والازال الوجوب ومنها أن لا يبق الداعي غيره فلو دعاه انسان أجاب السابق  
 فانجا آما أجاب أقربهم أو احسنهم أو اومنه أن لا بدع ومن أكرمه له حرام فن كان كذلك كرهت اجابته  
 فان علم أن دعبي المأمم حرام حرمت اجابته وان فلا وتباح الاجابة ولا تجب اذا كان في ماله شبهة وانه اذا قال  
 الزكشي لا تجب الاجابة في زماننا اه ولكن لا بد أن يغلب على الثاني أن في مال الداعي شبهة ومنها أن  
 لا يكون الداعي امرأة أو أجنبية وإيسر في موضع الدعوة وتحرم لها ولا للمدعو وان لم يتخل بها ومنها أن يكون  
 المدعو حرا فلو دعاه عبد لم له أن أدن له سيد وكذا المكاتب لم يحضره بكتبه فان ضرر وأذن له سيد  
 فوجهان والأوجه عدم الوجوب والمجور في اجابة الدعوة كالرشد ومنها أن يدعوه في وقت الوجبة وقد تقدم  
 ومنها أن لا يكون المدعو غاضبا ان كان لم تجب الاجابة كما يجنبه بعض المتأخرين وكذا كل ذي ولاية عامة  
 ومنها أن لا يكون مدعورا بمرخص في ترك الجماعة كما قاله الروياني والماوردي ومنها أن لا يكون الداعي  
 ظالما أو فاسقا أو مبررا ومتسكفا طالبا لاجابته والفقر قاله في الاحياء ومنها أن لا يتبعن على المدعو حق كاداء  
 شهادة وصلاة جنازة ومنها (أ) لا يكون ثم أي في موضع الدعوة (من يتأذى) المدعو (به) أو لا يلبق  
 به بحالته) كالارادل فان كان هو مدعورا في الختام لما فيه من التأذى في الاول والغضاضة في الثاني ولا  
 أثر لعدم يدعي الداعي وأن لا يكون في الوجبة مدوله لا يتأذى به كما قاله الماوردي وبحت الركشي ان  
 المدعو اذا فاه رعد (و) منها أن (لا) يوجد ثم (منكر) تكلم أو ملاء بحرمة الحديث من كان يؤمن  
 بالله واليوم الآخر فلا يقسم على مائدة يدار عليها الخمر واه انتم ذى وقال حسن غريب وصححه الحاكم  
 وقال انه على شرط مسلم (تنبيه) بشمل اخلاقه ما لو كان هناك داعية الى بدعة ولا يقدر المدعو على  
 ردها ما اذا كان هناك من يصحك بالغمس والكذب وبه صرح في الاحياء وما اذا كان هناك آنية مقدوبة  
 صرح في شرح مسلم (فان كان) المنكر (يزول بحضوره فليحضر) حق الاجابة للدعوة وإزالة الالفة ذكر  
 فان لم يزل بحضوره حرم الحضور لانه كالرضا بالمنكر فان لم يعلم به حتى حضر ثم اهم فان لم ينتهوا وجب الخروج  
 الا ان خاف منه كان كان في ابل وخاف وقد كرهوا بقلبه ولا يسمع للمحرم استماعه وان اشتمل بالحدث  
 والا كل جازله ذلك كولو كان ذلك في جوار يتلازمه القول وان بلغه الموت ولو كان المنكر مختلفا في  
 كشره البيذ والجلوس على الحار يرحم الحضور على معة قد شرب به قاله الشارح ناقلا به نقل المذهب وهذه  
 المسئلة مما يعقل عنها كثير من طلبة العلم وقد قلتم في مجلس قبة نجاة من علمائنا فأنكرها بعضهم فقال له  
 هذه المسئلة قاله الجلال الحلي فسكت ويؤيد هذه المسئلة قول المصنف (ومن المنكر فرش) أي فرش (حرب)  
 لهم عن افتراسه كما مر في باب فارقيل هذا بخلاف قواهم في كتاب السير لا ينكر الا الجمع على تحرة  
 أوجب بان الخلاف انما يراعى اذا لم يخالف سنة صحيحة والسنة قد حدث بانهم عن الافتراض فلا عبرة بخلاف  
 وسادم النص وانما احد الشافعي رضي الله تعالى عنه شارب النبيذ المحتلف فيه ومن ذلك يؤخذ ما أفنى به ان

الرفعة من ان الفرجة على الزينة حرام أي لمائها من المنكرات \* (تنبية) \* محل ما ذكره المصنف في دعوة  
اتخذت للرجال فأدعوه انفسا خاصة فينبغي على اقتراشهم للحرير فان منعاهم فلا فرق وان جوزناه  
وهو الاصح كما مر في بابها فباسم ذكره والنقييد بالافتراش يخرج من الجدار به مع أنه حرام على الرجال  
والنساء ولو حذف الحرير وقال كالغزالي وقرش غير حلال كان أولى المشتمل فرش المغصوب والمسرور  
وفرش الجاذب المنور فانهم حرام كما قاله الحلبي وابن المنذر وغيرهما وإنه على أن الحرم المصـدر أعني  
الفرش لا الفرش لانه قد يكون مطويا ولا صورة فيه (و) من المنكرات يكون في موضع الدعوة (صورة  
حيوان) آدميا كان أو غير كبير أو صغيرا على صورة حيوان وهو دك فرس أم لا كما دعي بخناحين  
مرفوعة كان كانت (على سقف أو جدار أو سادة) منصوبة كافي الحرير والروضة وأصلها (أو ستر)  
بكسر الميم له بخطه معاني لينة أو منقعة (أو) على (نوب مليون) لانه صلى الله عليه وسلم امتنع من  
الدخول على عائشة رضي الله تعالى عنها من أجل الفرقة التي عليها التصاوير فقالت أتوب الى الله ورسوله  
مما أذنبت فقال ما بال هذه الفرقة فقالت اشترى بها لك ثففة عليها وتوسدها فقال صلى الله عليه وسلم  
ان أصحاب هذه الصور يوم القيامة يعذبون فيقال لهم أحبوا ما خلقتم وان البيت الذي فيه هذه الصور  
لا تدخله الملائكة متفق عليه وقال أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون ولانما شبهت بالاصنام  
\* (تنبية) \* قضية كلام المصنف تحريم دخول البيت المشتمل على هذه الصور وكلام أصل الروضة  
يقضي ترجيح عدم شجره حيث قال وهل دخول البيت الذي فيه الصور المنصوبة حرام أو مكروه وجهان  
وبالفتحريم قال الشيخ أبو محمد وبالكراهة قال صاحب التقریب والصيلا في توجيه الامام والغزالي  
في الوسيط اه وفي الشرح الصغير عن الأكثرين أنهم سمعوا الالكراهة وصوبه الاسنوي وهذا هو  
الراجح كما حرمه صاحب الانوار ولكن حتى في البيان عن عامة الاصحاب التحريم وبذلك علم ان مسئلة  
الدخول غير مسئلة الحضور خلافا لما فهمه الاسنوي وكصور الحيوان في ذلك فرش الحرير كالجوهر  
كلام الروضة ويخرج بكون الصورة في موضع الدعوة اذا كانت في المرفأ بأس بدخول الخمام الذي على  
بابه صور وكافي الشرح والروضة وبالسادة المنصوبة غير المنصوبة وسباني في كلامه التجوز في الخدمة والوسادة  
والخدمة فانها مترادفات وجه بين كلاميه بأن مراده بالحواشي الخدمة الصغيرة التي تيكأ عليها وبالمنع في  
الوسادة الكبيرة المنصوبة كجاءه به في الروضة وقصير الكتاب لا يدل عليه وإنما يحمل عليه منابه وتقول  
المصنف وثوب ما بوس يقتضي أنه انما يكون منكرا في حال كونه ملبوسا قال الاذرع ويجوز أن يكون  
المراد ما يراد للباس سواء كان ملبوسا في تلك الساعة أم معافا أم وضوعا على الارض اه والاوجه مافي  
الكتاب \* (قائفة) \* يستثنى من صورة الحيوان لعب البيت فلا تحرم كافي شرح مسلم للمصنف تبعا  
للقاضي عياض في نقله ذلك عن العلماء ولان عائشة رضي الله تعالى عنها كانت تلعب بها عند رسول الله  
صلى الله عليه وسلم واهم مسلم وحكمته تدرين أمر التريفة وقد علم مما تقدم ان ما ذكره المصنف من الشروط  
أكثر مما ذكره والمرأان دعت نفسه فكافي الرجال (ويجوز ما) أي صورة حيوان كائنة (على أرض  
وبساط) بوطأ (والخدمة) بتكأ عليها أو أنة تمنهن الصور باستعمالها كيطبق وتخوان وقصة والضابط  
في ذلك ان كانت الصورة على شيء مما هيان جازوا لا فلا مار واهم مسلم عن عائشة رضي الله عنها ان النبي  
صلى الله عليه وسلم قدم من سفر ونبتسترت على صفة لها استرافه الخيل ذوان الإحنية فأمر بنزعها وفي  
رواية قطعه منها وسادة أو وسادتين وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يرتفق به ما كذا استدلو به قال  
السبكي وفيه نظر اذ يحتمل كون القطع في موضع الصورة فزال وجعلت وسادة اه وقد يجب بان الاصل  
عدم ذلك ولان ما لو طأ وبارح مهات مبتذل وأما الصورة المنقوشة على دينار أو درهم فالقياس كما قال  
الزركشي الحاقها بالثوب أي غير الملبوس لامتثاله بالامتثال \* (تنبية) \* أشهر كلامه وجوب الاجابة مع

وجود هذه الاشياء وتغير براسة مالها وهو كذلك في الاول دون الثاني فان الصحيح تحريم التفوير  
على الارض وغيرها كجسياني وتعبه أولا بالوسادة وثانيا بالخدمة يقتضي المعايير بينهما وقد تقدم ما ذهب  
(و) بجواز رفع (مقاعع الرأس وصورتين) ونحوه مما لا روح فيه كشمس وقر الماروي الباري عن  
ابن عباس لما قاله المصور لا أعرف من غيره قال ان لم يكن فسور من الانجبار وما لانفس له  
(وتحريم تصوير حيوان) الحديث المأثور وما فيه من مضاه خلق الله تعالى قال المنزلي وسواء أعمل لها  
رأساً أم لا شلاً لأبي حنيفة رضي الله تعالى عنه وقال الاذري ان المشاور عدل وما جواز التصوير اذا  
لم يكن له رأس لما أشار اليه الحديث من قطع رؤسها له وهذا هو الظاهر (تبيينه) قضية اطلاق  
المصنف أنه لا فرق في تصويره على الحيوانات أو الارض أو نوح الثياب وهو الصحيح في زيادة الرفض (ولا  
تدفع اجابة يوم) ظهير مسلم اذا دعي أحدكم فليجيب فان كان مغفراً فليعلم وان كان صانعاً فليصل والمراد  
بالصلاة الدعاء بدليل رواية ابن السني فان كان صانعاً لله بالبركة ولا يلزمه الا كل اذا كان مغفراً فليجيب  
مسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا دعي أحدكم الى طعام فان شاء طعم وان شاء ترك وقيل يلزمه  
ما في رواية مسلم وان كان مغفراً فليعلم ويجري عليه في التبيين وصححه المصنف في شرح مسلم واختاره في  
تصحيح التبيين وعلى الاول يـنـهـ الاكل كما صرح به في الرخصة وأقله على الوجوب والنسب انما (قال  
شق على الداعي صوم نفل) من المارة (فالمغفر) له (أفضل) من ان تمام الصوم ولو آخر النهار لجسبر  
ناظر الداعي لانه صلى الله عليه وسلم لما سئل من حضره وقال اني صائم قال لا يتكلم لان أخوك للمسلم  
وتقول اني صائم انما شئت انص يوماً كانه رداء البيهقي وغيره فان لم يثق عليه ذلك فالامساك أفضل ولا  
يكروه ان يقول اني صائم حكاه الغامدي أبو الطيب عن الاصحاب أما صوم الفرض فلا يجوز ان يخرج منه  
ولو لم يسهل كذره ماني (وبأكل الضيف مساقم له بلافتنا) من مالك الطعام كلفها بالقربة العرفية  
كما في الشرب من السقايات في العارق قال المصنف وما ورد في الاسانيد الصحيحة من لغنا الاذن في ذلك محمول  
على الاستحباب ان لم يكن يفتقر حضور غيره فلا يـاـ كل الا باذن لغنا أو بحضور الغير لا قضاء القربة عدم  
الا كل بدون ذلك (تبيينه) \* أفهم قوله مما تقدم له أنه ليس للاراذل أن يأكلوا مما بين أيدي الامثال  
من الأطعمة النقية المحصورة بهم وبه صرح الشيخ عز الدين قال الا دلالة على ذلك انما ولا يعرف بل  
العرف زاجر عنه وان الضيف لا يأكل كل جيسع ما ندم له وبه صرح ابن الصباغ قال ابن تيمية وبه نظر اذا  
كان قليلاً يقتضي العرف أكل جميعه اه وهذا ظاهر اذا علم رضا مالك بذلك وصرح المارودي بتحريم  
الزيادة على الشبع أي اذا لم يرض مالكه وأنه لو زاد لم يرضه قال الاذري وبه وقفة اه وحذا الشيخ  
ان لا يعد جانباً وأما الزيادة على الشبع من مال نفسه الحلال فمكروه وكذا من مال غيره اذا علم رضا مالكه  
قال ابن عبد السلام ولو كان الضيف يأكل كمثرة مثلاً ومضيقاً جاهلاً بجعله لم يجز له أن يأكل كل فوق  
ما يقتضيه العرف في المقدار قال ولو كان الامام قابلاً لكل لقماء كجارهم سراً حتى يأكل أكثر الطعام  
ويحرم أصحابه لم يجز له ذلك ويحرم التغلف وهو حضور الوليمة من غير دعوة الا ادعاء لم رضا مالكه لما  
بينه حاشا من الانس والانساق وقد دللنا الامام بالده والحاسة أما العلامة كان فتح الباب يدخل من شاء فلا  
تفاضل والتفاضل مأخوذ من التغلف وهو منسوب الى طفيل رجل من أهل الكوفة كان يأتي الولائم بلا  
دعوة فكان يقال له طفيل الاعراس (ولا يتصرف فيه) يبسع ولا غيره (الابأكل) لانه لما ذوقه عرف  
ولا يعلم سائر الاولاهرة الا ان لم يرض مالكه وللضيف تلقين صاحبه الا أن يفاضل المضيف طعاماً مما ليس  
لنخص بنوع أن يعلم غيره منه ومظاهره الميع سواء أخص بالوع العالي أم بالسافل وهو محتمل  
ويحتمل تخصيصه بمن خص بالله ونقل الاذري هذا من مقتضى كلام الاصحاب قال وهو ظاهر وبكره  
اصحاب الطعام أن يفاضل بين الضيفان في الطعام لما في ذلك من كسر الخاطر (تبيينه) \* ذلك المضيف

ما التفتحه بوضعه في فيه على ما اقتضى كلام الشرح الصغير ترجحه وجرمه ابن المقرئ وصرح بترجيحه  
 القاضي والاسنوي وان كان قضية كلام المتولي أنه يتبين بالازدراء أنه ملكه قبله وقبل ملكه بالوضع بين  
 يديه وحيث قلنا تلك بالاختار بالوضع في الفم فهل له أن يبعده غيره أو يتصرف فيه بغيره لا كل وجهان  
 الصحيح وقول الجمهور ولا يجوز كإلابة المستعير فالمراد أنه ملكه أن ينتفع بنفسه كالعار به لأنه ملك العين كما  
 توجه به عندهم وفرع عليه جواز تصرفه فيه بالبيع وغيره نعم النازل بأهل الذمة إذا شرط الامام عليهم ضيافة  
 من غيرهم من المسلمين فانهم إذا قدموا المضيف شيئاً يملكه بخلافه وكان له أن يرتحل به كإذ كره الراقي  
 في كتاب الجزية (وله) أي المضيف (أخذ ما علم رضاه) أي المضيف (به) والمراد بالعلم ما يشمل الثمن  
 لأن مداو الضيافة على طيب النفس فإذا تحقق ولو بالقرينة وتب عليه مقتضاه ويختلف ذلك باختلاف  
 الأحوال بقدر ما أخذوا بحال المضيف وبالله وقآن شئت في وقوعه في محل المسامحة الصحيح في أصل  
 الروضة الخريم قال في الأحياء وإذا علم رضاه يفتي له مراعاة النصفة مع الرقعة فلا ينبغي أن يأخذ إلا بما يخصه  
 أو يرضون به عن طوع لا عن حياء (ويتحل بترسكر) وهو رومي مفرقا (وغيره) كدنانير ودرهم وجوز  
 ولو (في الاملاك) على المرأة للتمسك وفي الختان وكذا في سائر الولائم كإباحته بعض المتأخرين عملا  
 بالعرف (ولا يكره) النثر (في الأصح) ولكن تركه أولى لأنه سبب إلى ما يشبه التهمة وقد ورد في الصحيح  
 النسي عنها وقيل يستحب ما قبله من البر وقيل يكره لأنه في التقاطع بالانتهاج (ويحل التقاطع) لأن  
 مالكة إنما طهرت من يأخذ (و) (سكن) (تركه أولى) كالنذر إذا ما في الروضة ولا يخالفه نص الشافعي  
 والجمهور على كراهة النثر والاتقاط أن جهات الكراهة على خلاف الأولى نعم إن علم أن النثر لا يؤثر فيهم  
 على بعض ولم يقدح الالتقاط في مرداة الملتصقات لم يكن الترك أولى ويكره أخذ من الهواء بأزار أو غيره فان  
 أخذ منه أو التعلقه أو به ما يجزئه فوقع فيه ملكه وإن لم يمسح به لم يملكه لأنه لم يوجده منه قصد تلك  
 ولا فعل لكن هو أولى به من غيره فلا يأخذ غيره قال في أصل الروضة ففي ما يملك وجهان جاز بان في مال العيش  
 طائر في ملكه فأخذ قرنه غيره وفيما إذا دخل السمك مع الماء حوضه وفيما إذا وقع الخبز في ماءه فأخذ  
 غيره وفيما إذا أحيا ما تحجره غيره لكن الأصح أن المحيى ملك وفي هذه الصور يعلم إلى المنع أكثر لأن المتحجر  
 غير مالك فليس الأحياء تصرف في ملك غيره بخلاف هذه الصور والمعمدة في مسئلة النثر إن من أخذ لا يملكه  
 كما يحججه الشارح بخلافه في غيرها كما هو مصرح به في أبوابها والفرق أن الاستيلاء في هذه المسئلة أقوى لأنه وقع  
 فيها وهو لا يس له بخلاف غيره وهو الصبي يملك ما التقطه والسيد يملك ما التقطه رقيقه \* (خاتمة) \* في آداب الأكل  
 نسن النسيمة قبل الأكل والشرب ولون جنب وسائق للأمر به في الأكل ويقاس به الشرب ولو سمي مع كل  
 لقمة فهو حسن وأقاه باسم الله وأكلها باسم الله الرحمن الرحيم وهي سنة كافية للجماعة مع ذلك نسن لكل  
 منهم فإن تركها أوله أتي بها في أثناءه فإن تركها في أثناءه أتي بها في آخره فإن الشيطان يتفأبأ ما أكله  
 أو شربه ويسن الجدة بعد الفراغ من ذلك ويحرم البقشدي به فيها ويسن غسل البقيلة وبعدة  
 لكن المالك يبتدئ به فيما قبله ويتأخر به فيما بعده ليدعو الناس إلى كرمه ويسن أن يأكل بثلاث  
 أصابع لا بتابع وتس الجعاعة والحديث غير المحرم كحكاية الصالحين على الطعام وتقليل الكلام أولى  
 ويسن لعق الأناء والأصابع وأكل ساقط لم يتنجس أو نجس ولم يتعد أطعمته وطهره ويسن مواكاة عبده  
 وصغار زوجته وأن لا يتنجس نفسه بالطعام إلا عند ذكره أو يلؤثرهم على نفسه ولا يقوم المالك عن  
 الطعام وغيره بأكل ما دام يقان به حاجة إلى الأكل ومثله من يقتدى به وأن يرحب بضيافته ويكرمه وإن  
 يحمد الله على حصوله ضيفا عنده ويكره الأكل متكئا وهو الجالس معتد على وطأ تحتة كفعود من يريد  
 الأكل من الطعام قاله الخطابي وأشار غيره إلى أنه المائل إلى جنبه ومثله المضطجع كإيهام بالأولى  
 ويكره الأكل مما يلي غيره ومن الأعلى والوسطا ونص الشافعي على تحريمه محمول على المشتغل على الإيذاء

وجود هذه الاشياء وتجوز استعمالها وهو كذلك في الاول دون الثاني فان الصحيح بتحريم التصوير  
على الارض وغيرها كسبائك ونحوه اولا بالوسادة وثانيا بالندة يتنفي المدايرة بينهما وقد تقدم ما به  
(د) بجواز ارتفاع (معا ومع الرأس وصورتها) ونحوه مما لا روج فيه كمنس وقر لما روى البخاري عن  
ابن عباس المأذلة الموقر ولا أعرف منة غيرها قال ان لم يكن قصور من الانحجار وما لا نفس له  
(ويحرم تصوير حيوان) لتحديث المار والماتية من مضادة خلق الله تعالى قال المتولي وسواء أعلى اها  
رأساً أم لا شذفا لا يبيح صيغة رضى الله تعالى عنه وقال الاذرى ان المشهور عندنا جواز التصوير اذا  
لم يكن له رأس لما أشار اليه الحديث من قطع رؤسها اه وهذا هو الظاهر (تنبيه) نصية الملائكة  
المصنف أنه لا فرق في تصويره على الحيوان أو الارض أو نسيج الثياب وهو الصحيح في زيادة الروضة (ولا  
تدعى اجابة رسوم) تجزى مسلم اذا دعى أحدكم فليجب فان كان مغطا فليعلم وان كان صافيا فليسل والمراد  
بالصلوة المدعى بدليل رواية ابن السني فان كان صافيا علمه بالبركة فلا يلزمه الا كل اذا كان مغطا فليجزى  
مسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا دعى أحدكم الى طعام فان شاء طعم وان شاء ترك وقيل يلزم  
لما في رواية مسلم وان كان مغطا فليعلم ويجزى عليه في التنبيه وصححه المصنف في شرح مسلم واختاره في  
تصحيح التنبيه وعلى الاقل يدن له الا كل كالمصرح به في الروضة وقوله على الوجوب والسلب التهمة (فان  
شق على الداعي صور نقل) من المارعة (فالظاهر) له (أضلى) من اتمام الصوم ولو آخر النهار لم يجز  
ظاهر الداعي لانه صلى الله عليه وسلم لما أهلك من حضره وقال اني سائم قال لا يتكافأ أنشوك للمسلم  
وتقول اني سائم اطار ثم انقض يوما كله رواه البيهقي وغيره فان لم يشق عليه ذلك فالامساك أفضل ولا  
يكراه أن يقول اني سائم حكاه القاضي أبو الطيب عن الاصحاب أما صوم الفرض فلا يجوز الخروج منه  
ولو وسعا كذكره طائفي (وبأ كل الضيف مما قدم له بلافتا) من مالك العام اكتفاء بالقرينة العرفية  
كما في الشرب من السمايات في الماروق ذال المصنف وما روى في الاحاديث الصحيحة من اننا الاذن في ذلك يجوز  
على الاستحباب نعم ان كان ينتقل حضور غيره فلا يأكل الا باذن لغفلا أو بحضور العير لاقتضاه القرينة عدم  
الاكل بدون ذلك (تنبيه) أنهم قوله مما قدم له أنه ليس للاراذل أن يأكلوا مما بين أيدي الامائل  
من الاطعمة الملبسة المحصورة بهم وبه صرح الشيخ عز الدين قال لا دلالة على ذلك بافتا ولا عرف بل  
العرف راجحه وان الضيف لا يأكل جميع ما قدم له وبه صرح ابن الصباغ قال ابن شهاب وفيه نظر اذا  
كان قابلا يقضى العرف أكل جميعه اه وهذا ظاهر اذا علم رضا مالكم بذلك وصرح الماوردي بتحريم  
الزيادة على الشيع أي اذا لم يعلم رضا مالكم وان لم يوافقهم ضمن قال الاذرى وفيه وقفة اه وحديث الشيع  
ان لا يرد جانبا وأما الزيادة على الشيع من مال نفسه الحلال فمكروه وكذا من مال غيره اذا علم رضا مالكم  
قال ابن عبد السلام ولو كان الضيف يأكل كمشرة مثلا ومضية جاذلا بجعله لم يجز له أن يأكل كل فوق  
ما يقتضيه العرف في المذاق قال ولو كان العام قابلا لكل ما يجزى له من كل ما سرحا حتى يأكل أكثر العام  
ويحرم أصحابه لم يجز له ذلك ويحرم التعافل وهو حضور الوليمة من غير دعوة الا ادعى علم رضا مالكم بها  
بينهم من الانس والاتباط وقد رذل الامام بالدهون والحامسة أما العامة كان فتح الباب لدخول من شاء فلا  
تعافل والتعافل مأخوذ من التعافل وهو منسوب الى طفيل رجل من أهل الكوفة كان يأتي الولائم فلا  
دعوة فكان يقال له طفيل الاعراس (ولا يتصرف فيه) يبيع ولا يتبره (الباكل) لانه المأذون به عرفا  
فلا يطعم سائلا ولا هرة الا ان علم رضا مالكم به ولا ضيف تلقى صاحبها الآن يفاضل المضيف طعما مما طلب  
لمن خص بنوع أن يطعم غيره منه وظاهره للمعسوة أنخص بالوع العالي أم بالسافل وهو محتمل  
ويحتمل تخصيصه بمن خص بالعالي ونقل الاذرى هذا عن مقتضى كلام الاصحاب قال وهو ظاهر ويكره  
لما أحب العام أن يفاضل بين الضيفان في العام لما في ذلك من كسر الخاطر (تنبيه) تلك المضيف

ما التفتحه بوضعه في فيه على ما اقتضى كلام الشرح الصغير ترجمته وخرجه ابن المقرئ وصرح بترجيحه  
 القاضي والاسنوي وان كان قضية كلام المتولي أنه يتبين بالازدراء أنه ملكه قبله وقيل عليه بالوضع بين  
 يديه وحيث قلنا بالاختصاص بالوضع في الفم فهل له أن يبعثه غيره أو يتصرف فيه بغيره لا كل وجهان  
 الصحيح وقول الجمهور ولا يجوز كالأصغر المستعبر فالمراد أنه ملكه أن يتصرف بنفسه كالعارية لأنه ملك العين كما  
 نوههم بعضهم وخرج ما يجوز أن تصرفه فيه بالبيع وغيره نعم النازل بأهل الذمة إذا شرط الامام عليهم ضيافة  
 من غيرهم من المسلمين فانهم إذا قدموا المضيف شربا عليه فلا خلاف وكان له أن يرخل به كإذ كره الرافعي  
 في كتاب الجزية (وله) أي المضيف (أخذ ما يعلم رضاه) أي المضيف (به) والمراد بالعالم ما يشمل النفل  
 لأن مدار الضيافة على طيب النفس فإذا تحقق ولو بالقرينة رتب عليه مقتضاه ويختلف ذلك باختلاف  
 الأحوال وبمقدار المخوذ بحال المضيف وبالذمة وفان شرب في وفوه في محل المسامحة فالصحيح في أصل  
 الروضة التحريم قال في الاختصاص وإذا علم رضاه ينبغي له مراعاة النصفة مع الرفقة فلا ينبغي أن يأخذ إلا بما يخصه  
 أو يرضون به عن طوع لا عن حيلة (ويحل منسكر) وهو رومي مفرقا (وغيره) كدنانير ودرهم وجوز  
 ولوز (في الاملاك) على المرأة للمكاح وفي الختان وكذا في سائر الولائم كالحلحله بعض المتأخرين عملا  
 بالعرف (ولا يكره) المنكر (في الاصح) ولكن تركه أولى لأنه سبب إلى ما يشبه التهمة وقد ورد في الصحيح  
 النهي عنها وقيل يستحب ما فيه من البر وقيل يكره للدلالة في النكاح بالانتهاج (ويحل النكاح) لأن  
 ما لم يكن انما طرحه من يأخذه (و) لكن (تركه أولى) كالشرع إذا ما في الروضة ولا يخالفه نص الشافعي  
 والجمهور وعلى كراهة التمر والانتقاط ان حمل السكره على خلاف الأولى نعم ان علم أن النازل لا يؤثر بعضهم  
 على بعض ولم يقدح الانتقاط في مروءة الملتزم لم يكن البرك أولى ويكره أخذ من الهواء بأزارا وغيره فان  
 أخذ منه أو انتقطه أو بد ظهروه فوق فيه ملكه وان لم يبد ما يحمله لم يملكه لأنه لم يوجد منه قصد ذلك  
 ولا فعل لكن هو أولى به من غيره فلما أخذ غيره قال في أصل الروضة في ما يملك وجهان جاريان فبما لو عشم  
 طائر في ملكه فأخذ فشره غيره وفيما إذا دخل السمك مع الماء حوضه وفيما إذا وقع النخيل في ملكه فأخذ  
 غيره وفيما إذا أحيا بتجره غيره لكن الاصح أن المحي يملك وفي هذه الصورة يملك إلى المنع أكثر لان المتجر  
 غير مالك فليس الاحياء تصرف في ملك غيره بخلاف هذه الصور والمعمد في مسئلة الشارح من أخذ ما لا يملكه  
 كإرجحه الشارح بخلافه في غيره كما هو مخرج به في أبواب الفرق ان الاستيلاء على هذه المسئلة أقوى لأنه وقع  
 فيها وما لا يملك له بخلاف غيره ما لا يملك ما لا يملك ما لا يملك ما لا يملك (خاتمة) \* في آداب الاكل  
 نسن التسمية قبل الاكل والشرب ولون جنب وسائض للأمر به في الاكل ويقاس به الشرب ولو شرب مع كل  
 لقمة فهو حسن وأقله باسم الله أو كلفه باسم الله الرحمن الرحيم وهي سنة كفاية للجماعة ومع ذلك نسن لكل  
 منهم فان تركها أو أتى بها في أثناءه فان تركها في أثناءه أتى بها في آخره فان الشيطان يتفانيا ما كاه  
 أو شربه ويسن الجدة بعد الفراغ من ذلك ويحرم بهم البقعة في فيه ما يوسن غسل اليد قبله وبعده  
 لكن المالك يبتدئ به فيما قبله ويتأخر به فيما بعده يدعو الناس إلى كرمه ويسن أن يأكل بثلاث  
 أصابع لا يتابع ونسن الجماعة والحديث غير المحرم كحكاية الصالحين على الطعام وتقليل الكلام أولى  
 ويسن لعق الأناصير والأصابع وكل ساقط لم يفتح أو تجسس ولم يتعد رطله به وطهر ويسن مواكبة عبده  
 ومغاره وزوجاته وأن لا يخلص نفسه بتمام الألبس كدواء بل يؤثرهم على نفسه ولا يقوم المالك عن  
 الطعام وغيره بأكل ما دام يقان به حاجة إلى الأكل ومثله من يقتدى به وأن يرحب بضيفه ويكرمه وأن  
 يحمد الله على حصوله ضيفا عنده ويكره إلا كل من كثر وهو الخالس معتد على وطعامه كقعود من يريد  
 الاكثر من الطعام فانه الخطابي وأشار غيره إلى أنه المائل إلى جنبه ومثله المصطفي كقعودهم بالأولى  
 ويكره الاكل مما يلي غيره ومن الأعلى والوسطا ونص الشافعي على تحريمه محمول على المشتغل على الإيذاء

وبستنى من ذلك نحو الفاكهة مما ينقل به فياخذ من أى جانب شاء ويكره تغريبه من الطعام بحيث  
يقع من فيه اليه شئ وذه لا قوله لأشبه أوما اعتدت أكله ويكره نفض يده في القصة والشرب من قم  
القربة والاكل بالشمال والنفس والنفخ في الأناة والبزاق والمخاط حال أكلهم وقرن غرتين ونحوهما  
كعتبتين يغبراذن الشركاء ويسن للضيف وإن لم يأكل أن يدعو المضيف كل أن يقول أكل طعامكم  
الابرار وأطعمار عندكم الصائمون وصات عليكم الملائكة وذكركم الله فحين عند رويس قراءة سورة  
الاخلاص وقربى ذكره العزالي وغيره ويندب أن يشرب بثلاثة أنفاس بالتمسبة في أرائها وبالحدى  
أواخرها ويقول في آخر الاول الحمد لله ويريد في الثاني رب العالمين وفي الثالث الرحمن الرحيم وإن ينظر  
في الكوز قبل الشرب ولا يبتغى فيه بل يفضيه عن فيه بالحد ويرد بالتمسبة والشرب قائما خلاف الاول  
ومن آداب الاكل أن يلتقط فئات الطعام وأن يقول المالك لضيفه ولعبره كروجه وولده اذ ارفع يده من  
الطعام كل ويكره عليه ما لم يتحقق أنه أكل منه ولا يزيد على ثلاث مرات وأن يتخال ولا يتلغ ما يخرج  
من أسنانه بالجلال بل برمجه ويتهضم بخلاف ما يحجمه بأسانه من بينه فانه يلعه وأن يأكل قبل أكله  
الطعم اقمه أول فتمتبن أو ثلثه من الخبز حتى يسد الحلق وأن لا يشم الطعام ولا يأكله سارا حتى يبرد ومن  
آداب الضيف أن لا يخرج الابان صاحب المنزل وأن لا يجلس في مقابلة عجرة النساء وسترتهن وأن لا يكثر  
النظر الى الموضع الذى يخرج منه الطعام ومن آداب المضيف أن يشيع الضيف عند خروجه الى باب الدار  
ويبتغى لا أكل أن يقدم الفاكهة ثم اللحم ثم الحلاوة وانما قدمت الفاكهة لانها أسرع استحالة  
فينبغى أن تقع أسفل المعدة ويندب أن يكون على المائدة قبل وسبأنى ان شاء الله تعالى زيادة على  
ذلك في باب الاطعمة \* (كتاب القسم) \*

يقع القاف وسكون السين مصدر قسمت الشئ وأما بالكسر فالنصيب والقسم بفتح القاف والسين اليمين  
(والشور) هو الخروج عن الطاعة وكان ينبغى للمصنف أن يزيد في الترجمة وعشرة النساء اظهر  
معه ودالباب (يختص القسم) أى وجوبه (بزواج) أى بشئ من من فأكثروا كن غير حارثا قوله  
تعالى فان خلت أن لانه دلوا أى في القسم الواجب فواحدة أو ما ملكك أبعاسكم فاشعر أنه لا يجب في  
ملك اليمين فلا دخل للاماء غير الزوجات فيه وان كن مستولات أو مع زوجات لانه لاحق لهن في الاستمتاع  
والمراد بالاختصاص الوجوب كما مر فانه مستحب في الاماء كذا لا يجب في بعض الاماء على بعض ويسن أيضا  
عدم تعطي لهن \* (تنبيه) \* ادخال الباء على المفعول عليه خلاف الكثير من دخولها على المفعول ولا  
حاجة حينئذ لدعوى بعضهم الغلب في كلام المتن الذى هو خلاف مقتضى الظاهر ولا يرد عليه الموطأ  
شبهة ولا الرجعية وان كانت في حكم الزوجات لتعارض المانع والمقتضى (و) المراد من القسم للزوجات  
والاصل فيه البيل كما سبأنى أن يبيت عندهن ولا يلزم ذلك ابتداء لانه حق فلهن تركه بل (من بان عند بعض  
نسوته) بقرعة أو غيرها (لزمه) ولوعيننا ويجوز بأمره بالبيت (عند من بقى) منهن لقوله صلى الله  
عليه وسلم اذا كان عند الرجل امرأتان فله يعدل بينهما جاء يوم القيامة وشقه مائل أو سابقا رواه أصحاب  
السنن وصححه ابن حبان والحاكم وكان صلى الله عليه وسلم يقسم بين نسائه ويطاف به عليهن في مرضه  
حتى رضين ثم يرضه في بيت عائشة رضى الله تعالى عنها وفيه دليل على أن العذر والمرض لا يبطلان القسم  
وظاهر هذا أن القسم كان واجبا عليه صلى الله عليه وسلم وهو المشهور في المذهب وقول العراقيين  
خلافه لا يصحرى في عدم وجوبه لقوله تعالى ترى من تشاء منهم وثوى اليك من تشاء ولكن على الله  
عليه وسلم كان يقسم نكرا \* (تنبيه) \* عبارته توهم أنه انما يجب القسم اذا بات عند واحد وليس  
مرادا بل يجب عند اذنه ذلك ويحرم الابتداء بواحدة بلا قرعة على الاصح كما سبأنى قوله بان  
يقضى انه لو كان يقسم عند احدهن ثم اراد يحوز على الاوام من غير قضاء لعدم اليقونة لان بات في الله

يكون بالليل غالباً وهو بعيد والاولى ان يجعل يان في كلامه بمعنى صار فلا يتخص بوقت ومنه قوله تعالى  
 والذين يبيتون لربهم سجداً وقياماً ولا تجيب التשובه يهتدون في الجماع فانه يتعلق بالنشاط والشهوة وهي  
 لا تأتي في كل وقت ولا في سائر الاستمتاع ولا يوافق في بعض القلب الى بعضهن لانه صلى الله عليه وسلم  
 كان يقسم بين نسائه ويقول اللهم هذا قسمي فيما أملك فلا تاني فيما تملك ولا أملك رواه أبو داود وغيره وصح  
 الحاكم اسناده ويجوز أن يؤثر بعض نسائه بالنبرع دون بعض وان استوحش بذلك والاولى التשובه في  
 ذلك وفي سائر الاستمتاع (ولو أعرض عنهن) ابتداء أو بعد استكمال نوبة أو أكثر (أو عن الواحدة) التي  
 ليس تحته غيرها فلم يثبت عندهن ولا عندها (لم يأتهم) لانه حقه كل امر فجازله تركه كسكنى الدار المستأجرة ولان  
 في دأبه الطبع ما يغني عن إيجابه \* (تنبيه) \* عبارة المحرم لم يكن لهن الطاب وهي أولى من تعبير المصنف  
 اذ لا يلزم من نفي الاثم عدم الطاب بدليل المديون قبل الطالب لا يأتهم بترك الدفع (ويستحب أن لا يعالهن)  
 من المبيت ولا الواحدة بان يبيت عندهن أو عندها ويحصنها ويحصن لانه من المعاشرة بالمعروف ولان  
 تركه قد يؤدي الى الفجور وأولى درجات الواحدة أن لا يدخلها كل أربع لبال عن ليلة اعتباراً بمن له  
 أربع زوجات فالقومى في الجواهر والاولى أن ينالها في فراش واحد اذ لم يكن لاحدهما عذرى  
 الاثر اذ سماها اذا عرف حرمه اعلى ذلك ثم شرع فمن يستحق القسم ومن لا يستحقه فقال (ويستحق القسم  
 مريضة) وفرأه (ورفعاً وحائضاً ونفساء) ومن آلى منها أو ظاهر محرمة ومجنونة لا يخاف منها قال الغزالي  
 وكذا كل من هم اعدى شرى أو طبعى لأن المقصود منه الانس لا الاستمتاع أما المجنونة التي يخاف منها ولم يظهر  
 منها شوز وهي مسئلة فلا يجب لها قسم كما يحكم الزركشي وان استحققت النفقة فهي مستثناة من قولنا  
 وضابط من يستحق القسم كل من وجبت نفقتها ولم تكن معاقبة لتخرج الرجعية ويستثنى من استحقاق  
 النريضة القسم ما لو سافر بنسائه فختلف واحدة مرض فلا قسم لها وان كانت تستحق النفقة كما نقله  
 ألبلقيني عن تصريح الماوردي وأقره وضابطاً من لا يستحقه كل امرأة لا نفقة لها اذ لا تستحقه أمة لم تسلم  
 للزوج اذ لا تملك سارا ولا الصغيرة التي لا تطبق الوطء ولا المحبوسة ولا الموصوبة (ولا ناشرة) بخروجها عن  
 طاعة زوجها كان خرجت من مسكنه بغير اذنه أولم تفخ له الباب ايدخل أولم تمكنه من نفسها بلا عذر لها  
 كمرض والافهمى على حقها كما قاله الماوردي أو دعاها فاشتتلت بحاجتها أو ادعت الطلاق وفي  
 معنى الناشرة المعتدة عن شبهة التحريم الخلوها ونشور طهرت كالعاقة لكنها لا تأثم وضابطاً من يجب  
 عليه القسم كل زوج عاقل ولو سكران أو سفها أو مرأها فان جاز المراهق فالاثم على وليه أى اذا قصر وان  
 جاز السفه فعلى نفسه لانه مكلف وأما المجنون اذا أطبق جنونه أو تقطع ولم ينضبط فلا يلزم الولي العاوف به  
 عاين سواء أمن منه الضرر أم لا لان طواب قضاء قسم وقع منه أو كان الجماع ينفعه بقول أهل الخبرة  
 أو مال البعيلة الى النساء فلزمه أن يعاوف به عاين أو يدعوهن الى منزله أو يعاوف به على بعضهن ويدعو  
 بعضهن اذا كان ثم عذر بحسب ما يرى واذا قسم لواحدة في الجنون وأفاق في نوبة الاخرى انتقلت افاقة  
 الاخرى وقضى فيها فامته عند تلك في الجنون فان ضره الجماع بقولهم وجب على وليه منه فانه فان تقطع  
 الجنون وانضبط كيوم ويوم قسم بنفسه أيام الافاقة وبلغوا أيام الجنون كأيام الغيبة قاله البغوى وغيره  
 وقال المتولى برأى القسم في أيام الافاقة وبراءه الولي في أيام الجنون ويكون لكل واحدة نوبة من هذه  
 وفوقه من هذه وهذا حسن وأطلق الحاملى عن الام أن على المحبوس القسم وأن من امتنع من اتبانه  
 سقط حقها منه وقال العمرانى ان أمكن أن يأوين معه فيه فهن على حقهن وذلك بان يصلح للسكنى قال  
 الماوردي وان لم يمكنه لكثرته من معه من الرجال هناك أو منع من النساء سقط القسم والاول محمول على  
 ذلك ولو حسنته إحدى زوجتيه على حقها فليس الاخرى أن يبيت معه كما أفق به ابن الصباغ لا يتخذ  
 الحبس مسكناً (فان لم ينفرد) الزوج عن نسائه (يسكن) له (دار) وجوبا (عاين في بيوتهن) فوفية الحق



القسم (وان انفرد) يمكن (فلا فضل المضي اليه) اقتداء به صلى الله عليه وسلم ومما يلهن عن الحروح  
(وله دعاهن) بالزنا مسك، وعليهن الاجابة لان ذلك حق له ومن لم تمتعتهن فهو ناسرة أو حيث لا عذر  
فان كان العذر مرض ومحو عذرت وبقيت على نكاحها قاله الماوردي وقال ابن كنج ان معها مرض عليه  
ان يبعث اليها من يحملها اليه وجميع بينهما يحمل الاول على المرض المجوز معه عن الركوب والثاني على  
غيره واستثنى الماوردي ما اذا كانت ذات قدر وشرف ولم تتعد البروز ولا تلزمه الجانية وعليه ان يقسم لها  
في بيتها قال الاذري وهو حسن وان استقر به الروايات وآمال الطلوع والرحل الشديان ونحوهما فان بعث  
لها مسكوبا ووقية من الممارق فلا عذر ولا يفتي ان يكون عذرا ويختلف هذا باختلاف الناس (والاصح  
تحريم ذهابه الى بعض) من نسائه (ودعاه بعض) ممن لم يكن له ما فيه من الوحدة ولما في تفصيل بعض  
على بعض من ترك العدل والثاني لا يكمل المسامحة ببعض دون بعض وهذا ما نص عليه في الاملاء وتطلع  
به العراقيون وغيرهم وأجاب من قال بالاول قال الاذري وهم الاقلون من القياس على المسامحة بام  
تكون بالفرقة وهي تدفع الوحدة وان أنزع عنها قال الرازي وجب ان يجوز وعبر في الروضة بقوله ينبغي  
الاقطاع بالجواز أو يحتمل النص على ما اذا كان تم عذر كتابه على ذلك بقوله (الا لعرض كقرب مسكن من مضي  
اليها) دون الاخرى (أو خوف عليا) لكونها اجملة متلاذون غيرها لكونها ادمجة أو حصل راض أو فرقة  
بما لم يلا يحرم عليه ما ذكره يرم من دعاها الاجابة فان ثبت بدل حقه (ويحرم ان يقسم بمسك واحدة)  
منهن (ويدهن) أي من اتى منهن (اليه) لانه ان بيت الفرس شاق على النفس ولا يلزمه الاجابة فان  
أجبت فلصاحبة البيت المنع وان كان البيت ملك لزوج لان حق السكينة فيها كما قاله ابن داود (وتبني)  
التعبير بالاقامة يقتضي الدوام ويحتل الزكشي أن الحكم كذلك ولو كانت اياما لا على نية الاقامة وهو ظاهر  
ولورذين كاهن بذلك جاز لو قال الابرضاهن كالتى بعد هذا المكان أولى (و) يحرم (أن يجمع) ولو لامة  
واحدة بين (ضرتين) فأكثر (في مسكن) أي بيت واحد لما بينهما من التباغض (الارضاهما) فيجوز  
الجمع بينهما لان الحق لهما ولوروجه بعد الرضا كل لهما ذلك \* (تنبيه) \* التعبير بالمسكن يقتضي أنه  
لا يلزمه في السفر افراد كل واحد بنجدة ومراق وهو ظاهر لما في استحباب ذلك من الضرر بالروح وضرر  
الروح لا يتأبد فيجوز واحد بالبيت الواحد قال الشيخان كره أن ينزل أحدهما بمحضرة الاخرى لانه  
يبيد من المراءى وظاهر كراهة التنزيه وبه صرح المصنف في تعليقه على التنبيه وقضية كلام جماعة تحريم  
ذلك وصرح به القاضي أبو العلي ومعه الاذري وقال انه مقتضى نصه في الام لمافي ذلك من سوء العشرة  
وطرح الحباذ اه ويمكن الجمع بينهما بأن يكون محل التحريم اذا كانت أحدهما ترى عورة الاخرى  
ولو طاب الزوج ذلك وامتنعت لم يلزمها الاجابة ولا تفسير ناشرة بالامتناع قاله الشيخان مع قواها بكرة  
الوطء في هذه الحالة وقول المصنف ضربين يقتضي جواز الجمع بين الزوجين والسرية لان الجوهرى فسر  
الضرة بالزوجة ليكر صرح الماوردي ولروايات بأنهما كلز وجبته والمعتدانه يعتبر رضا الزوجة فعلا لان  
السرية لا يشترط رضاها لانه لا يجمع امانه بمسك وهي أمة ولو اشتملت دار على حجران مفردة المرافق  
بما زاسكان الضرات ديهام غير رضاهن والاهل والسفلى ان تميزت المراق مسكان ثم شرع في بيان زمان  
القسم وقدره فقال (وله) أي الزوج المقيم (أن يرتب القسم على ليلة ويوم قبله أو بعدها) وهو أولى  
وعليه النواحي الشرعية فان أول الاشهر الليالي وقضية كلامه اعتبار الليل بغروب الشمس الى طلوع  
الفجر قال ابن الرفعة والوجه الرجوع في ذلك الى العرف الغالب اه وهذا هو الظاهر فان بعض الناس  
يقى في سافوته الى هدوتين الليل (والامس) في القسم من مقيم معيشته ثم سارا (الليل) لانه وقت  
السكون (والنهار تبسج) له لانه وقت الانتشار في طلب المعاش قال تعالى وجعلنا الليل ليلنا وجعلنا النهار  
معاشا وقد تعالى وهو الذي جعل لكم الليل لئلا تسكبوا فيه والنهار مبصرا (فان عمل ليلنا وسكن نهارا

كحارس) ووقاد حجام (فكسسه) فيكون النهار في حقه أصلاً والليل تبع له لسكونه بالنهار ومعايشه بالليل فلو  
 كان يعمل نازلاً بالنهار ونازلاً بالليل لم يجز أن يقسم لواءه ليلة تابعة ونهاراً متبوعاً ولا أخرى عكسه على الأصح  
 في زيادة الروضة انفاؤن الغرض أما المسافر فعماده وقت نزوله من ابل أو من ازل أو كثر لان الخلوقة والسكون  
 حبشند وبتخذ من العلم ما قاله الاذرى أنه لو لم يحصل الخلوقة الاحالة السبر كأن كان بمكة وحالة النزول  
 يكون مع الجماعة في نحو خيمه كان عماده حالة سيره دون حالة نزوله حتى يلزمه النسوبة في ذلك  
 (وايس للاقول) أي من ابله أصل (دخول) ولو الحاجة على الصحيح كعيدة (في نوبة على) زوجة (أخرى  
 ايلا) لما فيه من ابطال حق ذات النوبة واحترز بالاول عن عماده النهار فان له الدخول لبلالوضع مناع كما  
 يفعله الاول نهاراً ولولا ما جاءه أصلاً لا يجوز الدخول فيه على غير صاحبة النوبة ان كان اشمل (الا  
 اضرورة كمرضاها الخوف) وشدة الملقى وخوف النوب والحرق وقد يخرج ما لو احتل ذلك وأراد الدخول  
 لبيّن حال المرض والاصح الجواز كما نقله عن الغزالي (وحيث) أي حين الدخول اضرورة (ان طال  
 مكثه) عرفاً (فرضي) من نوبة الدخول عليها مثل مكثه لان حق الاذرى لا يسقط بالعدو ولا في الروضة  
 وأصافه أطول المكث بساعة طو بلا نوبة لان القاضي الحسين تقديره ثلث الليل ثم قالوا والصحيح أنه  
 لا تقدير يرى فالمعتبر العرف كحرس (ولا) أي وان لم يبال مكثه (فلا) يقضى اقلته قال الزركشي ويأتي  
 اه ولا وجه لتأنيده لانه دخل اضرورة وانما يأثم اذا تعدى بالدخول وان لم يطل المكث كما ذكره في الروضة  
 وأصلها \* (تنبه) \* قول المصنف وحيث ينفذ فهم منه انه يقضى اذا دخل بلا ضرور ونحو ذلك طال مكثه بطريق الاولى  
 ولو تعدى بالدخول قضى ان طال مكثه والا فلا لكن يعصى ولو جامع من دخل عليها في ليلة غير هاءه وان  
 قصر الزمن وكان اضرورة قال الامام واللاق بالحقبة القاطع بأن الجماع لا يوصف بالتحريم ويصرف  
 التحريم الى ايقاع المعصية لا الى ما وقعت به المعصية وحاصله أن تحريم الجماع لا يعينه بل لا مخرج ويقضى  
 المدة دون الجماع لان قصيرت وتحل وجوب الفضا ما لا يقبض المتألمة في نكاحه بلومات المتألمة بسببها  
 فلا قضاء لخلوص الحق للباقيات فلونافق المتألمة مذكراً للقضاء ثم ان عادت به فراق من ظلمهم اذ عذر القضاء  
 لخلوص الحق اها ولو اخرج في الابل ظلماً كرها فقل يجب عليه القضاء به ووجهان في الحلوى قال في المطالب  
 والمشتبه ورفى الكتب وجوب به وهو المتصور وله قضاء الفائت في أي جزء شاء من الابل ولكن الاولى أن  
 يكون في مثل تلك الساعة وقبل يجب به صي بالان من لم تسوف حقتها بعد حضور وقتها وانقضى  
 حقتها بعد نبوته وهذا سبب آخر لكون المطلق بدعيًا كما صرح به في أصل الروضة قال ابن الرفعة ويجه أن  
 يكون العصيان فيها اذا طلقها بغير سواها والا فلا فان أعادها ولو به قد جدد والمشتبه تسامع ولو بعد  
 بعد طلاق قضى المعادة حقها والا فلا ولا يحسب ميثم مع المتألمة عن القضاء قبل عود المستوفية لذلك (وله  
 الدخول نهاراً والوضع) أو أخذ (متاع ونحوه) كتسليم نفقة وتعر يف خبر حديث عائشة رضي الله تعالى  
 عنها كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يباوف عابنا جميعاً فيدنون من كل امرأة من غيرهم يس حتى يبلغ  
 الى التي هو يربوها فيبيت عندها واه أبوداد وقال الحاكم صحيح الاسناد وفهم من كلامه جواز الدخول  
 للضرورة من باب أولى (ويبقى) اذا دخل نهاراً الماذكر (أن لا يباول مكثه) أي يجوز له تناول  
 المكث لكنه خلاف الاولى فان طال وجب القضاء على المذهب وغيره تبعه النص قال الشارح ولم  
 يذكر الشرح مع أن المصنف قال (والصحيح انه لا يقضى اذا دخل الحاجة) أي وان طال الزمن لان  
 النهار تابع مع وجود الحاجة فيحصل كلام المذهب وغيره كما قال تنجني على ما اذا طال الزمان فوق  
 الحاجة وكلام المتن على ما اذا طال الزمان بالحاجة ورأيت بعض الشراح ضعف ما في المذهب وبعضهم  
 ضعف ما في المتن وحيث أمكن الجمع فهو أولى ومقابل الصحيح يقضى اذا طال كلتي الابل واحترز بقوله  
 الحاجة عما اذا دخل بلا سبب وسبب (و) الصحيح وغيره في الروضة بالأصح (أنه ما سوى وطء من استمتاع)

للعديد السابق ولان النهار تابع والثاني لا يجوز أما الوطء فمقتضية كلامه أنه يحرم قطعاً بحيث أخرجه  
من محل الخلاف وليس مراد ابل فيه وجه وتقدم الكلام على ما يتبعه في تعريم الوطء وان من عباد القسم  
في حق النهار أن نهاره كليل غيره في جميع ماص (و) الصحيح المنصوص (أنه يقتضي ان دخل) نهاراً (بلا  
سبب) أي يقتضي زمن الاقامة التعديبه لانه يقتضي الاستمتاع كما يقتضيه كلامه والثاني لا يقتضي لان  
النهار توسع ومحل الخلاف ادخال الزمن أخذاً مما مر وان كان ظاهر كلامه الاطلاق (ولا تجب النسوية  
في) قدر (الاقامة نهاراً) لتبعيته ليل ولانه وقت الانتشار والتردد وقد يكثر في يوم ويقف في آخر والضميمة  
فيه عسر خلاف الليل ومن عباد قسمته النهار وفيه العكس من ذلك \* (فرع) \* لو كان تحت مريضتان  
ولامته هداهما يقسم اليالي عليهما والنسوية بينهما في التريض لا بالقرعة وقضى للباقيات ان يرتثان  
ما ثبت المريضة تعذر القضاء لانه انما يحسب من نوبتها ما اذا كان لها متعة هدفلا يثبت عندها الا في نوبتها  
(وأقل نوبت القسم) لمقيم على نهاراً (ليلة) ليلة ولا يجوز تبعضها لمفاهيم تشويش العيش وعسر ضما  
أجزاء الليل ولا ليلة وبعض أخرى وأما ما رواه صلى الله عليه وسلم على نساء في ليلة واحدة فمعهم مول على  
رضاهن أما المسافر فمدرسه وأما من عباد قسمه النهار كالحارس فظاهر كلامهم أنه لا يجوز له تبعضه  
كتبعض الليلة ثم يقيم ايلا وهو الظاهر ويحتمل أنه يجوز لتسهولة الضبط \* (تتبيه) \* لو قال نوبة  
بالاقراد استغنى عن تكرار ليلة المصحح في المحرر وافعله أقل مزيدة عليه (وهو أفضل) من الزيادة عليها  
اقتداء به صلى الله عليه وسلم وليقرب منه من (ويجوز) لباقيات (ولاننا) بغير رضاهن وقيل لا يجوز الزيادة  
على ليلة الا برضاهن واختاره ابن المنذر (ولا زيادة) على الثلاث بغير رضاهن (على المذهب) وقول الجمهور  
وان تفرق في البلاد فلا يؤدى الى المهاجرة والاحتياش للباقيات باول المقام عند الضرورة وقد يموت في المدة  
العامة فبموت حقن وقيل في قول أووجه يرد على الثلاث الى سبع وقيل ما لم يبلغ أربعاً ثم مودة مريض  
المولى \* (تتبيه) \* قضية كلام المصنف تعريم الزيادة وهو الذي طالب الجمهور خلافاً لما جزم به الدارمي  
والرويانى من الكراهة أما اذا رضين فجوز الزيادة قطعاً (والصحيح وجوب قرعة) على الزوج بن الزوجان  
(لا ابتداء) بواحدة ممن عند عدم رضاهن تحريماً عن التراجع مع استوائهن في الحق فيبدأ بأبخر حيث  
قرعتهما فإذا مضت نوبتها أفرع بين الباقيات ثم بين الآخرين فإذا تمت النوبة راعى الترتيب ولا حاجة الى  
اعادة القرعة بخلاف ما لو بدأ بالقرعة فإنه يفرع بين الباقيات فإذا تمت النوبة أفرع للابتداء وقد شمل  
ذلك عبارة المصنف لانه الآن كأنه ابتداء القسم أما اذا رضين بتقديم واحدة لم يمتنع ذلك (وقيل بتخير)  
بينهن في ذلك فيبدأ بمن شاء ممن بغير قرعة (ولا بفضل) لبعض نسائه (في قدر نوبة) أي يحرم عليه  
ذلك وان اختصت بفضلة كسرف والاسلام لان القسم شرع للعدل واجتباب الفضيل المفضل للمفضي للوحشة  
ثم استثنى المصنف من عدم التفضيل مستاتين أشار لاحدهما بقوله (لكن الحرة متألماً) الحديث فيه  
مرسل رواه الحسن البصري وعنده الماوردي بأنه روى عن علي كزار والدارقطني ولا يعرفه بخالف  
فكان اجماعاً ولان القسم استمتاع والاستمتاع جهاتاً على النصف اذا تسلمه الابلا وخالف حق  
الزفاف اذ الغرض فيه زوال الحياء والحشمة وهما اقيه سواء وسواء المدبرة والمكاتب والمبعدة وأم الولد  
كما قاله الماوردي وغيره ويتصور اجتماع الامة مع الحرة في صور منها أن يسبق نكاح الامة بشروطه على  
نكاح الحرة ومنها أن يكون تحتها حرة لا تصلح للاستمتاع ومنها أن يكون الزوج رقيقاً أو بعبداً وقول  
الشحنين ولا يتصور كون الامة بجدة الا في حق العبد حري على الغالب وانما تستحق الامة القسم اذا استحققت  
النفقة بأن تكون مسلمة للزوج ليلاً ونهاراً كالحرة كما مر في الاشارة اليه وحق القسم هو الالبس بها فهي التي  
تلك اسقاطه لان معنم الحنفى القسم لها كأن خيار العيبها الاله \* (تتبيه) \* كلام المصنف قد توهم  
جواز لبائينها اذا كان للقرعة أربعة وليس مراد ابل الشرط ليلة لها وليلتين للقرعة ولا يجوز الزيادة على

ذلك ولا النقص منه لئلا يراد القسم على ثلاث أو ينقص عن ليلة وهما ممتعتان كما هو هذا كما إذا لم  
يمارأ العتق فلو عتقت الامنة في الليلة الاولى من ليلتي الحررة وكانت البداءة بالحررة الثانية من ليلتيها  
لما عتقت ثم يسوى بينهما ان اراد الاقتصار لهما على ليلة والا فله توفية الحررة ليلتين وثلاثا واقامة مثل  
ذلك عند العتقة وان عتقت في الثانية منها فله انعامها وبيت مع العتقة ليلتين وان خرج حين  
العتق الى مسجد أو بيت صدق أو نحو ذلك أو الى العتقة لم يقض مامضى من تلك الليلة فان قبل ان  
كان النصف الاول من الليلة حقا للحررة فيجب اذا كمل الليلة أن لا يقضى جميعها وان لم يكن حقا لهما فيجب  
ان يقضيه اذا خرج فوراً أوجب عن الشق الاول بان نصفي الليلة كالثلاثة أيام والسبعة في حق الزفاف للثيب  
فالثلاث حق لهما اذا أقام عندها سبعة قضى الجميع كما سببنا في كذا اذا أقام النصف الثاني فضاء مع  
النصف الاول لكن مقتضى هذا أن يحمله اذا طلبت منه تمام الليلة كما اذا طلبت الثيب السبعة والا فبعض  
الزائد فقط وعن الشق الثاني بان العتقة قبل العتق لا تثبت لهما استحقاق نظير النصف المفهوم كمالو كان  
عبد يدين اثنين لاحدهما ثلثه وللاخر ثلثاه فلهما اية بينهما تكون يومين ويوما فاذا اشترى صاحب الثلث  
السدس من الاخرى أثناء اليوم لم يرجع عليه بأجرة ماضى وان عتقت في ليلتها قبل تمامها زادها اية  
لا تحاقها بالحررة قبل الوفاء أو بعد تمامها انقص علم اتم يسوى بينهما ولا اثر لعنتها في يومها الا انه تابع وان  
كانت البداءة بالامة وعتقت في ليلتها فكل حررة فيها ثم يسوى بينهما أو عتقت بعد تمامها أو في الحررة  
ليلتين ثم يسوى بينهما لان الامة قد استوفت ليلتها قبل عتقتها فتسوى في الحررة بازائها ليلتين ولو لم تعلم الامة  
بعد عتقها حتى مر عليها أدوار وهو بقسم لهما قسم الاماء قضى الزوج لهما ماضى ان علم بذلك والا فلا وعلى هذا  
يحمل كلام من أطلق عدم القضاء وكلام من أطلق القضاء ثم أشار الى المسئلة الثانية بقوله (وتختص)  
وجوب بازوجة (بكر جديدة) أى بددها على من في عصمته زوجة يثبت عندها ولو أمة أو كافرة (عند  
زفاف) وهو رجل العروس لزوجه (بسبع) ولاء (بلا قضاء) للباقيات (و) تختص وجوب بازوجة  
(ثيب) وهى التى اذنها النطاق (بثلاث) ولا عبالقضاء لخبر ابن حبان فى صحيحه مسبع للبكر وثلاث للثيب  
والمعنى فى ذلك زوال الحشمة بينهما ولهذا سوى بين الحررة والامة لان ما يتعلق بالطبع لا يختلف بالرق  
والحررة كرامة العتق والا لايوزيد للبكر لان حياءها أكثر والحكمة فى الثلاث والسبع أن الثلاث مغفورة  
فى الشرع والسبع عدد أيام الدنيا وما زاد علم اتمكران فان فرق ذلك لم تحسب لان الحشمة لازول بالفرق  
واسبب أنف وقضى بالفرق الاخرى وان خرج بجديده من طلقها رجعا بعد توفية حق الزفاف فانه اذا رجعها  
لا زفاف لهما بخلاف البائن وبخلاف مستفرشة أعنتها سيدها ثم تزوجها فانه يجب لهما حق الزفاف ولو لم يكن  
عنده غيرها أو كانت ولم يثبت عندها لم يثبت للجديده حق الزفاف ولا ينافى هذا قول أصل الروضة لو نكح  
جديدين لم يكن فى نكاحه غيرها واجب لهما حق الزفاف لانه محمول على من اراد القسم وان قال  
المصنف فى شرح مسلم الاقوى المختار وروى به مطافا لخبر أنس فقيد درة البلقين بان فى مسلم طرفا فيها  
الصرامة اذا كانت عنده زوجة أو أكثر غير التى زفت اليه فتكون هذه الرواية المطلقة مقيدة بذلك  
الروايات ودخل فى الثيب المذكور من كانت ثوبها بوطء حلال أو حرام أو وطء شبهة وخرج بهم من  
حصات ثوبها برض أو وثبة أو نحو ذلك (وبسن تحيرها) أى الثيب (بين ثلاث بلا قضاء) للباقيات  
(و) بين (سبع بقضاء) أى مع قضاء لهن كما فعل صلى الله عليه وسلم بام سلمة رضى الله تعالى عنها  
حبث قال لهما ان شئت سبعت عندك وسبعت عندهن وان شئت ثلثت عندك ودرت أى بالقسم الاول  
بلا قضاء والاقوال ثلثت عندهن كما قال وسبعت عندهن رواه مالك وكذا مسلم عنه أما اذا لم تختار السبع  
بان لم تختار شيئا أو اختارت دون سبع لم يقض الا ما فوق الثلاث لانهم لم تطمع فى الحق المشروع لغيرها  
كما أن البكر اذا طلبت عسرا وبان عندها مع أنه مجتمع عليه ذلك لم يقض الا ما زاد لئلا ذكر بخلاف الثيب

أد الخيارات السبع فلم اتممت في الحق المشروع لغيرها في حال حدة اول وقت له زوجتان معا وهو مكره  
أفرع بينهما لا بد له من الرقة فمن خرجت قرعة اقدمها بجميع السبع أو الثلاث فان زلتا من  
أدى حق الاول أو الاول زلت بسيدة وله زوجتان قدوة هما في الجديده حقها واحد في  
ذلك القسم بين الجميع باقرعة وان بقيت ليلة لاسداهما بدأ بالجديدة ثم وفي القديمة ليلتها ثم يبيت عند  
الجديدة نصف ليلة لانها تتحقق ثلث القسم لان الليلة التي بانها عند القديمة كانتا بين القديمة في بعض  
كل واحد من القديمة نصف ليلة فيكون للجديدة ماد كزوج خرج الى المسجد أو نحوها يستأنف القسم  
بين الثلاث بالسوية ولو كان يقسم ليلتين فزوج جديدة في أثناء ليلة أحدهما لم يلحق بالجديدة ليلة  
ويقسم للجديدة أو يكمل الليلة وهاتين في حلية الشان أو وجهه الاقل (تنبيه) لا يخلف بسبب  
الرافع عن الخروج للمعاشات وسائر أعمال البر كعبادة الارض وتشييع الجنائز وسد الرافع الا ليلته  
فيختلف وجوبه باتدبيره أو واجب وهو ما جرى عليه الشيخان وان خالف فيه بعض المتأخرين وما إلى  
القسم فتجب التسوية بينهما في الخروج لذلك وسدده فاما ان يخرج في ليلة الجميع أو لا يخرج أصلا  
فان خص ليلة بعضهن بالخروج أتم (ومن سارت) منهن (وحددها بعيراده) لحاجتها أو حاجته  
(ناترة) فلا قسم ويسد في ذلك صورتان الاولى اذا خرجت البلد وانحل أهاه أو الزوج غائب ولم يكن  
الاقامة ولا تكون كما قال السبكي ما تكرر وجوها من البيت اذا أشرف على السقوط الثانية اذا سافر السيد  
بالامة بعد أن بات الزوج عند الحرة لا يتبدل بمسما حقه من القسم وعلى الروح قصاص ما فات عند التمكن  
لان الفوات حصل بعيراده يارها فله المولى وأفرادها اذا سارت معه بعيراده فانما تستحق كما تستحق  
المفقة لسببها تعصى نعم ان سدها من الخروج فخرجت ولم يقدر على ردها سقطت ليلة في بالنسبة  
للمفقة ومثله القسم (د) من سارت (بأذنه عرضة) كان أرسا في حاجته (يقضى لها) ثمانية اركان  
وقرعة وهي كسب ود وفي قبضته وهو المستحق نفسه عما بارسالها (د) بأذنه (لقرضا) كسح وعمره ونحوه  
(لا) يقضى لها (في الجديدة) لان البيت في قبضته ومائدة الاذن مع الاثم والتسليم يقضى لوجود الاذن ولو  
سارت لحاجة ثالث قال الركني فيقارن أنها كحاجة نفسها اه وهو كمال غير ظاهر اذ لم يكن خروجها  
بسؤال الزوج اهاجه والا يلحق بخروجها لحاجة بأذنه أو سارت وحددها بأذنه لحاجتها اما عالم سقط  
سقطا كما قاله الركني وغيره بالنسبة للمفقة ومنها القسم بخلافها لحاجة ابن العماد من السقوط  
واستاءها من السفر مع الزوج نشوز قال الماوردي الا ان تكون معذورة بمرض أو نحو (ومن سارت  
لغلة) ولو سافر أصيرا (حرم) عليه (أن يستحب بعضهن) دون بعض ولو بقرعة بل ينقلون أو يطلقون  
وان سافر بعض ولو بقرعة قضى للمختلفات ولو على بعضهن بنفسه وبعضهن بوكيله قضى لمن معون الوكيل  
في الاصح في زيادة الرقة ان أفرع والاوجب قطعا (تنبيه) قد يقضى كلامه أنه لو تركه الشك  
جاز وايس مراد ان صرح به المولى بل ينقلون أو يطلقون لما في ذلك من قطع أطماعهن من الوقاع فانه  
الايلاء بخلاف ما لو امتنع عن الدخول اليهن وهو حاضر لانه لا يقطع رجائهن (وفي سائر) أي باقي  
(الاسفار العا وبلة) المبيحة للقصر (وكذا الفصيرة) المباحة (في الاصح) يستحب بعضهن) أن تزوجه  
(بقرعة) عند تنازعهم لما روى الشيخان أنه صلى الله عليه وسلم كان اذا أراد سفره أفرع بين سائنه  
أيتين خرج بينهما خرجهما معه سواء أكان ذلك في يومها أو يوم غيرها نص عليه في الاملاء قال الباقر  
واذا خرجت القرعة لم يجب النوبة لا تدخل فويتا في مدة السفر بل اذ رجعت وفيها نوبتها قال وفي  
نص الام ما يشهده واذا خرجت القرعة لواحدة وليس له الخروج يقربها وله تركها والثاني لا يستحب  
بعضهن بقرعة في القصر برفاق فعل قضى لانه كالأقامة وليس للمقيم تخصيص بعضهن بالقرعة وعلى الاول  
سائر بواحدة أو أكثر من غير قرعة تعصى وقضى فان خرجت بواحدة جاز بالقرعة وسقطا لهن الرجوع فدل

ستغرها قال المارودي وكذا بعد ما لم يجاوز مدة السفر أي يصل إليها (تنبية) \* على إطلاقه البعض  
 الواحد فلو كثروا به صرح ابن أبي هريرة وثبتت في نكاحه ما إذا زنى وغريبه الإمام فانه يمنع من استصحاب  
 زوجته معه كما فعله الرافعي هناك عن البغوي (و) إذا سافر بالفرقة (لا يقضى) الزوجات المتخالفات (مدة  
 سفره) لانه لم يمتد والمعنى فيه ان المستحبة وان فازت بمحبته فقد لحقها من تعب السفر ومشقة ما يقابل  
 ذلك والمتخلفة وان فاتها أحفظها من الزوج فقد ترفعت بالدعة والاقامة تقابل الامران فاستوبا وخرج  
 بالسفر المباح غيره فليس له ان يستحب فيه بعضهن بفرقة ولا بغيرها فان فعل عصى ولزمه القضاء للمتخالفات  
 وبالزوجات لانه ان يستحب بعضهن بغير فرقة (فان وصل المقصد) بكسر الصاد (وصار مقبلا) بان نوى  
 اقامته مؤثرا اول سفره أو عند وصوله مقصده أو قبل وصوله (تضي مدة الاقامة) لخروجه عن حكم السفر  
 هذا ان ساكن المصوبة أما اذا اعتزلها مدة الاقامة فلا يقضى كما جزم به في الحاوي (لا) مدة (الرجوع) بعد  
 سيرورته مقبلا فلا يقضى فيها في الاصح كما لا يقضى مدة الذهاب والثاني يقضى لانه سفر جديد بلا قرعة أما اذا  
 رجع من المقصد قبل مدة الاقامة فلا يقضى خزا لا استصحاب حكم السفر عليه (تنبية) \* المراد بالاقامة ماصر  
 في باب العسر فلو أقام في مقصده أو غيره بلائيه وراعى مدة السفر من قضي الزائد فلو أقام حاجة يتوقعها  
 كل وقت فلا يقضى الى ان قضى ثمانية عشر يوما كما جزم به في الاثوار ولا استحب واحدة بقرعة ثم نوى الاقامة  
 وكتب إليها قيات يستحضرهن قضى المدة من حين كتابته في أحد وجهين صوته بالباقي. فان استحبها بالقرعة  
 قضى للمتخالفات جميع المدة ولو لم يبت موها لم يتخلفوا في بلد أو نحوها فاختلاف لم يقض ان كافي فتاوى  
 البغوي (ون وهبت) \* منهن (نكحها) من القسم افسرها (لم يلزم الزوج رضا) بذلك لانها لا تملك  
 اسقاط حقه من الاستمتاع فله ان يبيت عندها في ليلتها (فان رضى) بالهبة (وهبت لهبنة) \* منهن  
 (بان عندها بالانكاح) كل ليلة في وقتها متصليتين كانتا أو منفصلتين ولو كرهت كما فعل صلى الله عليه وسلم لما  
 وهبت سورة بنوبها له انشاء رضي الله تعالى عنهما كافي الصبيحين وهذه الهبة ليست على قواعد الهبات  
 ولهذا لا يشترط رضا الموهوب لها بل يكفي رضا الزوج لان الحق مشترك بينهما وبين الواهبة اذ ليس  
 لها به يقبل فيها غير الموهوب لمع تأهلها للقبول الا عذر \* (تنبية) \* أنهم قوله ليلتها ان يقسم كل  
 ليلة في وقتها متصليتين كانتا أو منفصلتين (وقيل) في المنفصلين (بوالهبة) بان يقدم ليلة الواهبة  
 على وقتها ويصلها بليلة الموهوبة أو يقدم ليلته الموهوبة على وقتها ويصلها بليلة الواهبة لانه أسهل عليه  
 والمقدار لا يختلف وعرض ذلك بأن فيه تأخير حق من بين الليلتين وبأن الواهبة قد ترجع بينهما في  
 الشق الاول والموالة بقوة شق الرجوع عليها وقيد بين الرقة أخذ من التعايل بما اذا تأخرت ليلة  
 الواهبة فان تقدمت وأراد تأخيرها جاز قال ابن النقيب وكذا لو تأخرت فأخبر ليلة الموهوبة اليها برضاها  
 تمسك بهذا التعايل اه وهذا ظاهر ويحل بيانه عند الموهوبة بالبين مادامت الواهبة تستحق القسم فان  
 خرجت عن ذلك لم يبت عند الموهوبة الا ليلتها (أو) وهبت (لهن) \* كاهن أو أسقطت حقه من القسم  
 مدافعا (سوى) \* بينهن فيه خزا فيجعل الواهبة أو المسقطه كالمدة وتقسم اللقيات (أو) وهبت (له)  
 فقط (فله التخصيص) لو ائدت فأكتر بنوبة الواهبة لانها جعلت الحق له فيضعه حيث شاء وبأن في  
 الاتصال والانفصال ماسبق (وقيل يسوى) \* ينفرد ولا يخص لان التخصيص يورث الوحشة والحقد  
 فيجعل الواهبة كالمدة ولو وهبت له ولبعض الزوجات أوله ولجميع لم أر من تعرض لهذه المسئلة وقد  
 سألت شيخنا فاجاب بأن حقه يقسم على الرؤس كما لو وهب شخص عينا لجماعة والتقدم  
 بالقرعة \* (تنبية) \* لا يجوز للواهبة أن تأخذ على المسابقة بحقه أو ضالا من الزوج ولا من الضمائر  
 فان أخذت لزمها ردوا بحقه القضاء لان العوض لم يسلم لها وانما لم يجز أخذ العوض عن هذا الحق  
 لانه ليس بعين ولا منفعة لان مقامه عندها ليس بمنفعة لما كتبها عليه وقد استبط السبكي من هذا المسئلة

ومن خلع الاجنبي جوار النزل عن الوظائف والذي استقر عليه رأيه ان أبعد العوض فيه جائر وأخذ  
بذل لاسقاط الحق لانه ان حق النزول له بل يبقى الاصر في ذلك الى ناظر الوظيفة بطول ما تقتضيه  
المصلحة شرعاً وبما ذلك ولا واهية الرجوع متى شامت فاذا رجعت خرج فوراً ولا يرجع في الماضي قبل  
العلم بالرجوع فان باتت الروح في نوبة واحدة عند غيرها ثم ادعى أنها وجبت حقاً وأصرحت لم يقبل  
قوله الابتهاد رجلين

\*(قول)\* في حكم الشقاق بالتمرد بين الزوجين وهو اما ان يكون منها أو منه أو منهما وقد بدأ بما  
اذا كان التمرد منها بقوله ولو (ظهر أمارات نشوزها) فعلا كأن يجبر منها اعراضاً وعموماً بعد لطف  
وطلافة وجبه أو قولا كأن يجبره بكلام خشن بعد ان كان باي (وعقلها) ندباً لقوله تعالى واللاتي  
تخافون نشوزهن فعقلوهن كأن يقول لها اتقي الله في الحق الواجب لي عليك واحذري العقوبة (بلا  
هجر) ولا ضرب ويبيها ان النشوز يسقط الدفقة والقسم بلعالمها تبدي عذراً أو تنوب عما وقع منها  
بغير عذر وحسن أن يذكر لها ما في الصحيحين من قوله صلى الله عليه وسلم اذا باتت المرأة هاجرة فرائس  
زوجها احبها للملائكة حتى تصبح وفي الترمذي عن أم سلمة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما المرأة  
باتت وزوجها اراض عنها دخلت الجنة ويستحب ان يبرها ويستميل قلبها يتي في الصحيحين المرأة تملع  
أعرج ان أفتها كسرتها وان تركتها استمعت بمألى عوج فيها \*(تنبيه)\* ظاهر كلامه كغيره تحريم  
الهمجر في المضجع في هذه الحالة قال ابن النقيب تبعاً للسبكي وهو ظاهر اذا قوت حقها من قسم أو غيره  
والا فظاهر عدم التحريم لان الاضلاع معاً واحدة وله تركه (فان تحقق نشوز) منها (ولم يتكرر) ذلك  
منها (وعقاً) بها (وهجر)ها (في المضجع) بكسر الجيم أى يجوز له ذلك فظاهر الآية ولان في الهمجر  
أزراً ظاهراً في تأديب النساء والمراد ان يهجر فراشها فلا يضاغمها فيه وقبل هو ترك الوطء وقبل هو ان  
يقول لها هجراً أى اغلاطاً في القول وقبل هو ان يرساها بالهمجر وهو حبس برسا فيه البعير الشارد  
واحترق المصنف بالهمجر في المضجع عن الهمجران في الكلام فلا يجوز الهمجر به لالازمة ولا لغيرها  
دوق ثلاثة أيام ويجوز فيه التحديد الصحيح لا يحل لمسلم أن يهجر أهله فوق ثلاثة أيام وفي سنن أبي  
داود فن هجره فوق ثلاثة فمات بطل النار وحل الاذرى تبعاً لغيره التحريم على ما اذا قصد به هجرها  
ردها لحنا نفسه فان قصد به ردها عن المعصية واصلاح دينها فلا تحريم قال ولعل هذا مرادهم اذا نشوز  
حيث عذر شرعى اه وهذا مأخوذ من قولهم يجوز هجر المبتدع والفاسق ونحوهما ومن رجا به ماله  
صلاح دين الهاجر أو المجهور وعليه يحمل هجره صلى الله عليه وسلم كعب بن مالك وصاحبيه وأؤل  
أسمائهم حروف مكة ونبيه صلى الله عليه وسلم الصحابة من كلامهم وكذا هجران السلف بعضهم  
بعضاً (ولا يضرب في الاطهر) فان الجنابة لم تتأكداً بالتركز وهو ما راجحه جمهور العراقيين وغيرهم  
وحكا الماوردى عن الجديد (قلت الاطهر يضرب) أى يجوز له ذلك (والله أعلم) كالأصريت عليه اظاهر  
الآية فتدبره واللاتي تخافون نشوزهن فعقلوهن فان نشرن فاهجروهن في المضجع واضربوهن  
والخوف هنا بمعنى العلم كفى قوله تعالى فمن خاف من موص بنفاً أو انما والاقل بقاء على ظاهره وقال  
والمراد واهجروهن ان نشرن واضربوهن ان أصررن على النشوز وهذا ما ذكره بقوله (فان تكرر  
ضرب) ولو قدمه على الزيادة وقيد الضرب فيها بعدم التكرار كان أولى \*(تنبيه)\* انما يجوز الضرب  
ان أفاد ضرباً في طائفة والا فلا يضربها كما صرح به الامام وغيره ولا يأتى بضرب مبرح ولا على الوجه  
والمهالك وعبر في الانوار بالوجوب في ذلك وهو ظاهر وعليه يحمل تعبير الشنئين بينى وهو ضرب التعزير  
وسبأى فيه مزيد بيان والاولى له المقرون بالضرب بخبر التمسك عن ضرب النساء بحول على ذلك أو  
على الضرب بغير سبب يقتضيه لاعلى النسخ اذا لا يصار اليه الا ان تعذر الجمع وعلمنا لثباته وهذا بخلاف

ولي المصبي فالاولى له عدم العفو لان ضربه للتأديب مصلحة له وضرب الزوج زوجته مصلحة لنفسه والنشوز هو الخروج من المنزل بغير اذن الزوج لا الى القاضي لطلب الحق منه ولا الى كنسائها بالنفقة اذا أحسر بها الزوج ولا الى استفتاءه اذا لم يكن زوجها فقيرا ولم يستفت لها وكنسها الزوج من الاستمتاع ولو غير الجماع لا منعها له منه تدلل ولا الشتم له ولا الايذاء له باللسان أو غيره بل تأثم به ونستحق التأديب عليه وينولي تأديبها بنفسه على ذلك ولا يرفعها الى قاض ليؤدبها لان فيه شقة وعارا وتنكيدا للاستمتاع فمما بعد وتوجبها للقلوب بخلاف ما لو شتمت أجنبية أو يغني كمال الزكشي تخصص ذلك بما اذا لم يكن بينهما عداوة والافيتين الرفع الى القاضي ولو ضربها وادعى انه بسبب نشوز وادعت عدمه ففيه احتمالان في المطلب قال والذي يقوى في ظني ان القول قوله لان الشرع جعله وليا في ذلك والولي يرجع اليه في مثل ذلك \* (فائدة) \* ايس لتاموضع يضرب المستحق من منعه حقه غير هذا والرقب يمنع من حق سيده وللزوج منع زوجته من عبادة آئوبها ومن شهود جنازتهما وجنازة ولدها والاولى خلافه ثم شرع فيها اذا كان التعدي منه بقوله (فلو منها حقا) اها (كقسم ونفقة الزنه القاضي نوبته) اذا طابته ليجزها عنه بخلاف نشوزها فان له اجباؤها على ايفاء حقه لقدرته فان لم يكن الزوج مكافا أو كان صحيحا عليه الزم وليه نوبة بشرطه (فان أساء خلقه وأذاها) بضرب أو غيره (بلا سبب منها) عن ذلك ولا بعززه (فان عاد) اليه وطلبت تعزير من القاضي (عززه) بما يليق به لتعديبه عليها (فائدة) الخلق بضم اللام واسكنها السجدة والطبع واهما أوصاف حسنة وأوصاف قبيحة وفدروى أكمل المؤمنين ايمانا أحسنهم خلقا وقال القائل

بكارم الاخلاق ~~كن~~ مخالفا \* لبفوح مسك ثنائلك العمار الشذي

وانفع صدقك ان أردت صداقة \* وادفع عدوك بالتي فاذا الذي

أي بقية الآية وانما لم يعززه في المرة الاولى وان كان القياس جوازه اذا طلبته قال السبكي واهل ذلك لان اساءة الخلق تكثر بين الزوجين والتعزير عليه يورث وحشة بينهما فيقتصر أولا على النهي اهل الحال يلتزم بينهما فان عاد عزره وأسكنه يجنب نفقة يمنع الزوج من التعدي عليها واهل بحال بين الزوجين قال الغزالي بحال بينهما حتى يعود الى العدل ولا يعتمد قوله في العدل وانما يعتمد قولها وشهادتها القرائن اه وفصل الامام فقال ان ظن الحاكم تعديبه ولم يثبت عنده لم يحل بينهما وان تحفته أثبتت عنده وخاف أن يضربها ضربا مبرحا لكونه جسورا حال بينهما حتى يظن أنه عدل اذ لو لم يحل بينهما ما اقتصر على التعزير لمعاباغ منها مبالغا لا بسند ذلك اه وهذا ظاهر فمن لم يذكر الحيلولة أراد الحال الاول ومن ذكرها كالتغزالي والحاوي المغير والمصنف في تنقيح آراء الثاني والظاهر كمال قال شيخنا ان الحيلولة بعد التعزير والاسكان وان كان لا يعمد على عاها لكنه يكره صحبتها لكبر أو مرض أو نحوها ويعرض عنها فلا شيء عليه وبسببها ان تستعطفه بما يحب كان قسرت فيه بترك بعض حقها كما تركت سودة نوبتها لعائشة فكان صلى الله عليه وسلم يقسم لها يومها ويوم سودة كما أنه بسن له اذا كرهت صحبتها لما ذكر ان يستعطفها بما يحب من زيادة نفقة ونحوها ثم شرع فيها اذا كان التعدي منها بقوله (وان قال كل) من الزوجين (ان صاحبه متعد) عاها وأشكى الامر بينهما (تعرف القاضي الحال) الواقع بينهما (ثقة) واحد (يخبرهما) بثقة المثناة المحببة أو له وضمن البلاء الموحدة بعد الخلاء المجتبى يكون الثقة جارا لهما فان لم يتيسر أسكنهما في جنب ثقة يتعرف حالهما ثم ينهي اليهما يعرفه واكتفى هناك ثقة واحد تنزيلا لذلك منزلة الرواية لما في اقامة البينة عليه من العسر وظاهر هذا أنه لا بشرط في الثقة أن يكون عدل شهادة بل يكفي عدل الرواية واهذا قال الزكشي والظاهر من كلامهم اعتبار من تسكن النفس بخبره لانه من باب الخبر لا الشهادة (و) اذا تبين له حالهما (منع الظالم) منهما من عوده لخاله وطريقه في الزوج ما ساف



وفي الزوجة بالزجر والتأديب كغيرها (فان تستدالثفاق) بكسر الهمزة وتشديد السين أي الخلاف والعداوة بينهما  
 مأخوذ من الشق وهو الناحية إذ كل واحد صار في ناحية وذلك بان دام بينهما ما للقباب والتضارب  
 وغش ذلك (بعث) القامى (حكما من أهله وسكنا من أهلها) ليعنف في أمرهما به واستتلاء حكمه  
 وحكمهما بمعرفة ما عندهما في ذلك ولا يخفى حكم عن حكم شيئا إذا اجتمعا ويصلح بينهما أو يفراقا  
 بما لهما من حصر الإصلاح على ما أتى لآية وإن خفتم شقاق بينهما والخصام بينهما للحكام وقيل للأولياء  
 والبعث واجب كما يحكمه في زيادة الرقصة ونزومه المأدودى وأصح في المهورات الاستحباب لفعل  
 الجهره عن نص الشافعى وقال الأذرى بل ظاهر نص الام الجواب وأما كونهما من أهلها فمستحب  
 غيره مستحق اجتماعا كفى النهاية لان القرابة لا تستر في الحاكم ولا في الوكيل \* (تنبيه) \* انفسى  
 كلام المصنف عدم الاكتفاء بحكم واحد وهو الاصح انما هو الالافى ولان كلاً من الزوجين يتمه  
 ولا يقتضى اليه سره (وهو أو كيلان) في الاظهر (الهما) أى منهما (وفي قول) هما كما كان (موايان  
 من الحاكم) واختاره جميع لان الله تعالى سمى الحاكمين والوكيل مأذون ليس بحكم ووجه الأول  
 ان الحال تدبؤدى الى الفراق والبضع حق الزوج والمالك حق الزوجة وهما راسيدان فلا يولى عليهما  
 ولان الملاق لا يدل تحت الولاية الا فى المولى وهو خارج عن القياس (فلى الأول بشرط رضاها)  
 يبعث الحكيمين وبشرط في الحكيمين التكليف والإسلام والحرية والعدالة والاهتداء الى المأدود  
 بما نهى عنه ولا يشترط فيه ما لا ذكره وانما اشترط فيه ما لا يمتنع لهما وكيلا لهما فى كمالهما بمنزلة الحاكم  
 كما فى أمينة (مبوكل) الزوج ان شاء (حكمه بطلاق وقول عوض خلع وفوكل) الزوجة ان شاء  
 (حكمه ما بدل عوض) للعلم (وقول ملاقه) أى العوض كسائر الوكلاء وبشرط الحكيمين بينهما ان  
 رأيا صوابا وان اخذوا رأيهم ما بعث القاضي اثنين غيرهما حتى يجتمعا على شئ فان اتفق على أحد الزوجين  
 أو من ولو بعد استعلام الحكيمين رأيه لم ينفذ أمرهما لان الوكيل ينصرف بالانجاس والجنون وان اتفق على  
 أحدهما أو جن قبل البعث لم يجز بعث الحكيمين وان غاب أحدهما بهد بعث الحكيمين نفذ أمرهما كما  
 سائر الوكلاء فان لم يرض الزوجان بيعت الحكيمين ولم ينفذوا على شئ أدب القامى الظالم منهما واستوفى  
 للمأدود حقه ويعمل شهادة الحكيمين وعلى القول الثانى يشرط في الحكيمين الذكورة زيادة على ما سار  
 لا الاجتهاد ولا يشترط رضا الزوجين بينهما وبشكلين بغير ما به من المصلحة من الجمع والتفريق \* (خاتمة) \*  
 يعتبر رشد الزوجة لبتا في بذل العوض لارشد الزوج لانه يجوز خلع السفه فيجوز تركه فيقول قال الزوج  
 لو كرهت خذ مالي منها ثم طلقها أو طلقها على أن تأخذ مالي منها الشرط تقديم أخذ المال على الملاق وكذا  
 لو قال خذ مالي منها وطلقها كما نقله في الرضة من تصحيح البغوى وأقره لان الوكيل يلزمه الاحتياط في ذلك  
 ذلك وان لم تكن الواو للترتيب فان قال طلقها ثم خذ مالي منها جاز تقديم أخذ المال على ما ذكرناه زيادة  
 خبر قال الأذرى وكالتوكيل من جانب الزوج فيما ذكر التوكيل من جانب الزوجة كان قالت خذ مالي  
 منه ثم اختارنى \* (كتاب الخلع) \*

بضم الحاء من الخلع بفتحها وهو التزاع لان كلاً من الزوجين لباس إلا خبر قال تعالى بن لباس ليكم وأنتم  
 لباس لهن وسكانة بقرعة الاخرى لى لى و (هو) فى التزاع (فرقة) بين الزوجين (بعوض) وقصود  
 راجع لجهة الزوج (إفنا طلاق أو شلع) كقوله طلقك أو طلقك على كذا فتقبل وسأنى حقه بكما كان  
 الطلاق فالمراد بقوله إفنا طلاق أفنا من الفا طاء مريحا كان أو كناية وإفنا الخلع من ذلك كما سأتى بصرح  
 به لانه الاصل فى الباب وخرج بمضود الخلع يدم ونحوه فانه زوجى ولا مال ودخل راجع لجهة الزوج  
 وقوع العوض للزوج والى بدو مال وخالف بما ثبت لهما من فرد أو غيره ونحوه ما لى على الطلاق بالبراءة بين  
 ما لى على غيره فيه مع رجوعه والاصل فى الباب قبل الإجماع بقوله تعالى فان طلقين إيكمن عن شئ منه يفسا فكلوه

والامر به في خبر البخاري في امر اثبات من قبس بقوله له اقبل الجديفة وطلقة اطلاقه وهو اول خلع وقع في الاسلام والمعنى فيه انه لما جاز ان يملك الزوج الانتفاع بالبضع بعوض جاز ان يزول ذلك الملك بعوض كالشراء والبيع فالنكاح كالشراء والخلع كالبيع وأيضاً فيه دفع الضرر عن المرأة غالباً ولكنه مكره لمنافه من قلع النكاح الذي هو مغلوب الشرع لقوله صلى الله عليه وسلم أبغض الحلال الى الله تعالى الملاقاة قال في التنبيه الا في حالين احدهما ان يخافاً أو أحدهما ان لا يقسم حدود الله أي ما افترضه في النكاح لقوله تعالى ولا يحل لكم ان تأخذوا مما آتيتوهن شيئاً الا به واذكر الخوف في الآية جري على الغالب لان الغالب وقوع الخلع في حالة التشحر ولا به اذا جاز حالة الخوف وهي مضطرة الى بذل المال ففي حالة الرضا أولى وبالفاس على الاقالة في البيع احوال الثانية ان يخلف بالطلاق الثلاث على قول من لا يبدله منه أي كالاكل والتسرب وقضاء الحاجة فيخلعها ثم يهل الامر بالخوف عليه ثم يزوجها فلا يباحث لاختلال اليقين بالفعلة الاولى الا لا يمتناول الا الفعلة الاولى وقد حصلت فان حالها ولم يهل بالخوف عليه فذهب في قول ان أحدهما أنه يخاف من الخلف فاذن الخوف عليه بعد النكاح لم يباحث لانه تعاقب سبق هذا النكاح فلم يؤثر فيه كما اذا علق الطلاق قبل النكاح فوجدت المدة بعد النكاح \* (تنبيه) \* ظاهر كلامهم حصول الخلاص بالخلع ولو كان الخوف على فله مقيداً بعد وهو كذلك وخاف في ذلك بعض المتأخرين قال السبكي دخلت على ابن الرفعة فقال لي استفتيت عن خلع بالطلاق الثلاث لا بد أن يفعل كذا في هذا الشهر فخلع في الشهر فاقبت بقوله من الخلف ثم ظهر لي أنه خطأ ووافقتني البكري على التخاص فبينت له أنه خطأ قال السبكي ثم سألت البابجي ولم أذكر له كلام ابن الرفعة فوافقه قال ثم رأيت في الرافعي في آخر الطلاق انه لو قال ان لم تخرجي في هذه الليلة من هذه الدار فانت طالق ثلاثاً فخلع مع أجنبي من الليل وجد النكاح ولم تخرج لم يقع الطلاق لان الليل كاهل اليقين ولم يفسد الليل وهو زوجة حتى يقع الطلاق وأنه لو كان بين يديه تفاسيحان فقال لزوجته ان لم تأكل هذه التفاحاة اليوم فانت طالق ثلاثاً ولا مته ان لم تأكل هذه الاخرى اليوم فانت حرة فاشبهت تفاحاة الطلاق وتفاحاة العلق فذكر طريقتين من بعض الاصحاب في الخلاص ثم قال فلو خلع زوجة ذلك اليوم وباع الامة ثم جدد النكاح واشترى أي الامة فخلص وظاهر هذين الفرعين يخالف لما قاله ابن الرفعة والبابجي اه وهو كما قال في المعتمد اطلاق كلام الاصحاب وكثرت في شرح التنبيه موزناً أخرى ولا يكره الخلع فيها فابايرهم من أرادوا ان يخلع خمسة انتم اعرض وبضع وعوض وصيغة وزوج وبدأه فقال (شرطه) أي ركنه (زوج يصح) أي ينفذ (طلاقه) يعني أن يكون الزوج يصح طلاقه بأن يكون بالغاً عاقلًا مختاراً كما سيأتي في بابيه وذلك لان الخلع طلاق فالزوج ركن لا شرط وكونه يصح طلاقه شرط في الزوج فلا يصح من مسي وجنون ومكره كما لانهم (فلو خلع عبد) ولو مديراً (أو مجبور عليه بسبعة صح) باذن ودونه بهر المثل أو أقل اذ لكل منهما ان يطلق مجانباً بعوض أولى (ورجبت دفع العوض) عينا كان أو ديناً (الى مولا) أي العبد وعلته ومولاه قهراً وان لم يأذن كسائر أركانه وبسنتين من اطلاقه المكاتبة فانه يجب التسليم اليه لاستقلاله بالمعوض ان خالع وبينه وبين سببه هاية وقبض في فوته صح وأما في فوته سببه فلا يقبض شيئاً وان لم يكن هاية قبض ما يخص جريته والعبد المأذون على أحد وجهين في الخلع لا يترجح يقبض أيضاً ما خالع به (دوليه) أي المجبور عليه به كسائر أمواله فان سلمت العوض الى السببه بغير اذن الولي وهو من لم يبرأ أو سترده منه نعم ان يادر الولي فأخذه منه برئت كافي الشامل والبهر فان تأف في يده فلا خيسار في الحال ولا بعد ريشه وهل يبرأ فيما بينه وبين الله تعالى وجهان في الخلع أو وجهان لا أو هو عين وعلم الولي أخذه منه فان تركها حتى نافق فهو ضمن أولاً وجهان أو وجهان الأول كما قاله بعض المتأخرين وان لم يعلم الولي فنالقت فمسي مفرطاً فضمن مهر المثل لا قيمة العين والتسليم الى العبد كالمسقة لكن الخلع له مبالغة بعد العلق بما نال تحت يده بخلاف السببه

لا يبالغ أصلاً كما مر ما قبضها باذن فيصير ولو علق بالذم عليه كان قال ان دفعت الى كذا فانت طالق كان لها  
أن تدفعه اليه لا الى وليه لانه فيما امر ملكه قبل الدفع وفي هذه النسخة بالذم عليه وعلى وليه المبادرة الى اخذ  
منه فان لم يأخذه منه حتى تلف فلا غرم فيه على الزوجة كما قاله الاذنى عن الماوردى ولودفعته الى وليه لم تطلق  
لعدم وجود المعلق عليه \* (تنبيه) \* أسقط المصنف من المخرج المعلق لانه قدمه في باب ثم شرع في الركن  
الثاني وهو الملتزم فقال (وشرط قابله) أى الخلع أو ما تمسه ليصير خالعه من زوجة أو أجنبي (اطلاق نصرة  
في المال) بكونه مكافئاً غير محجور عليه أى بالنسبة لثبوت المال أما الاطلاق فلا يعتبر في قوله ذلك بل صفة  
عبارة قضاة وللحصر أسباب خمسة ذكر المصنف منها ثلاثة الرق والفسق والمرض وأسقط الصبا والخفون  
لان الخلع معهم العود ولو كانت المشتعلة بميزة كالجوى عليه من القرى لانتفاء أهلية القبول فلا عبرة بعبارة  
الصغيرة والمختونة بخلاف السفينة وجعل البلقي الميرة كالسفية ثم شرع في السبب الاول فقال (فان  
اختاعت أمة بلاذن سيد) لها مطلق التصرف (بدن) في ذمتها (أو عين ماله) أى السيد أو عين مال أجنبي  
أو عين غيره مما لو كره (مات) في الجبيع لوقوعه بعوض فاسد \* (تنبيه) \* يحل ذلك اذا تغير  
العلاق ما سبقه فبذلك تلك العين لم تعلق كما قاله الماوردى (ولزوج في ذمتها) اذا باءت (مهر مثل في  
صورة العين) لانه المراد حديث (وفي قول قيمتها) ان كانت متعومة والا فمثلاً ولو عسر بالعدل كما عر به  
الراعي لكان أهم (وفي صورة الدين بالسمى) كفي الروضة وأصلها كما يصح التزام الرقيق ببارق الضمان  
وينسحب به بعد العتق (وفي قوله مهر مثل) ووجه في الحر والنحر الصغير كالأزواج العبد بعير اذن سيده  
ووطئ \* (تنبيه) \* أشار بقوله في ذمتها الى انه ينفذها بعد العتق ولا مطالبة له الاث قطعاً وتأخير المطالبة  
الى العتق وليس اثار ثبت بالشروع ولا تنصحهالة وقته ولو خالعت الامه بمال وشرطه بعد عتقها فسد وزجج  
بمهر المثل بعد العتق قال السبكي وهذا عجيب لانه شرط لواقى مقتضى العقد ويلسده (فان اذن) السيد  
لها في الاختلاص ولو كانت سفية كالأمة مقتضى نص الأم (وعين) لها من ماله (عينا له) تختلج بها (أو قدر)  
لها (دينار) في ذمتها كدينار (فامتثال عتق) الزوج (بالعين) في صورتها (وبكسها) في صورة (الدين)  
وبما في يدها من مال التجارة ان كانت مأذونة كهر العبد في النكاح المأذون فيه وان لم تكن مكتوبة  
ولامأذونة في ذمتها تنسحب به بعد عتقها ويسارها ولا يكون السيد باذنه في الخلع بالدين ضامه كهر  
السكاح في العبد المأذون فيه (وان اطلق) السيد (الاذن) لانه لم يذ كر عينا ولا ديناً (اقضى) مهر مثل  
من كسها) وبما يدها من مال التجارة ان كانت مأذونة كالأزواج العبد في النكاح والحر تزوجه قوله  
فامتثال مما اذا زادت على المأذون فيه أو على مهر المثل عند الاطلاق فالزيادة تطالب بها بعد العتق  
ويستثنى من التعليق بالعين ما لو اذن لها أن تختلج وهي تحت حر أو مكاتب برقيتها فانه لا يصح اخذ  
لقات الطرف ملائمة لان العوضين يتساويان ومالك المنكوحه يمنع وقوع العتق كالأزواج  
زوجته وهي أمة غير مدبرة مما لو كمل لايه بوجه فانت لم تعلق لان ملك الزوج لها حالة موت أبيه يمنع وقوع  
الطلاق ولو كانت مدبرة طافت لعتقها بموت الاب هذا كله في القدة أما المبعضة فان خالعت على ما ملكته  
فهى كالحره أو على ما ملكه السيد لم يصح وكانت كالامة وان خالعت على الامر من صارت الصفة جامعة  
لامرين حكمهما على ما يوجب تفريق الصفة وأما المكاتبه فالاصح انها كالقنينة في جميع ما مر فيها كما  
صححه المصنف كالراعي في باب الكتابة تبعاً للجهه هو وافتضاه كلام الراعي هنا وما وقع في أصل الروضة  
هنا من المذهب والمصوص ان خالعتها باذن كهر بلاذن لا يباين ما في الراعي بل قال في الموهمان انه  
عالم ثم شرع في السبب الثاني فقال (وان خالعت) بعد الدخول (سفية) أى محجور عليهم بأسفه بافط  
الخلع كان قال خالعتك على ألف (أو طاعتك على ألف قيلت طاعت رجعا) ولغاذ كالمال لانها  
ليست من أهل التزامه وان اذن لها الولي وليس لوليها صرف مالها في مثل ذلك وخرج بعد الدخول ما اذا

كان قبله فانه يقع باثنا ولا مال قال المصنف في نكته وهو واضح ويحجور عليهما اذا سقطت بعد ردها ولم  
 يحجور عليهما فانه يصح تصرفها على الاصح \* (تنبية) \* محل وقوع الطلاق اذالم يعاق الطلاق على شيء أما  
 لو قال لها ان أترأى طالق فقالت في الحال أترأى لم يقع الطلاق صرح به الخوارزمي في الكافي كما  
 نقله الباقين عنه واقدمه وان أفنى السبكي وقوع الطلاق اذلا وجهه لان الصفة للعاق عليها وهي الابرألم  
 توجد فلا يقع الطلاق والباقي في صورة التعليق بالاعطاء اختلف لان أرحهما عندهما انما الاتفاق بالاعطاء  
 وهو كذلك فانه لا يحصل به الملك والتأني أنه لو سلخ الاعطاء عن معناه الذي هو التملك الى معنى الانقباض  
 فطلاق رجعي (فان لم تغسل لم تغلق) هو تصريح مفهوما مقابله لان الصفة تقتضي القبول فاشبهت الطلاق  
 المعاق على صفة ولابد من حصولها ولو قال لرسيدة وتحجور عليها بسفها خالعة كما بالف فقبلت احدهما  
 فقط لم يقع طلاق على واحدة منهما لان الخطاب معهما يقتضي القبول منهما فان قبلتا بانز الرشيده لجهة  
 التزاعهما يجر المثل للجهل بما يلزمهما من المسمى وطافت السفه رجعي لما مر ثم شرع في السبب الثالث  
 فقال (وبصحة اختلاع المريضة) أي التي مرضت (مرض الموت) لان لها صرف مالها في أغراضها  
 وملاذها بخلاف السقيمة كالمریض أن ينكح أبكارا بهور أمثالهن من غير حاجة (ولا يتحجب من  
 الثالث الا) قدر (رائد على مهر مثل) بخلاف مهر المثل وأقل منه فن رأس المال لان التبرع انما هو  
 بالرائد فهو كالوصية الاجنبى ولا يكون كالوصية الوارث لخروجه بالخلع عن الارث الا أن يكون وارثا  
 بجهة أخرى غير الزوجية كابن عم أو ممتق فان قيل قد جعلوا خلع المسكاتب تبرعا وان كان بهر المثل أو أقل  
 فهلا كان المریض كذلك أجيب بان تصرف المریض أتم ولهذا وجب عليه نفقة المورسین بخلاف المسكاتب  
 وبصح خلع المریض مرض الموت بدون مهر المثل لان البضع لا يبيح للوارث لو لم يخلع ثم شرع في الركن  
 الثالث وهو البضع وشرطه أن يملكه الزوج فقال (و) يصح اختلاع (رجعية في الاظهر) لانها في  
 حكم الزوجات في كثير من الاحكام والثاني لعدم الحاجة الى الاقتداء بغيرها الى البيئونة ويستثنى  
 كما قال الزركشي مائة عشر الرجعية معاشره الأزواج بلا وطء وانقضت الاقراء والأشهر وقلنا لمحقها  
 الطلاق ولا يراجعها وهو الاصح كما سيأتي فينبغي أن لا يصح خلعها لانها بائن الا الى الطلاق (لابائين)  
 يخلع أو غيره فلا يصح خلعها اذ لا يملك بضعها حتى يزيله وحكى الماوردي فيسبب اجماع الصحابة قال ولو  
 قالت طالق واحدة بألف فقال أنت طالق واحدة وطالق ثانية وطالق ثالثة فان أود بالعرض  
 الاولى وقعت دون الاخبرتين أو الثانية وقعت الاولتان دون الثالثة أو الثالثة وقعت الثلاث وانخلع  
 في الردة من الزوجين أو أحدهما وفي اسلام أحد الزوجين الوثنيين بعد الدخول موقوف ثم شرع في  
 الركن الرابع وهو العوض فقال (ويصح غرضه) أي الخلع (فلا ولا كثيرا دينوا وعينا ومنفعة) لعدم  
 قوله تعالى فلا جناح عليهما فيما افتدت به ولا نه عقد على منفعة البضع بخلاف ما ذكر كالصداق ويستثنى  
 من اطلاقه المنفعة مورتان احدهما الخلع على انه برئ من سكاكها في الجبر يقع الطلاق ولا يجوز البذل لان  
 اخراجها من المسكن حرام فلها السكنى وعليها مهر المثل ثانیتهما الخلع على تعليم شيء من القرآن ففضية  
 قولهم في الصداق حيث قالوا بالتعذر انه لا يصح (و) يشترط في العوض شروط الثمن من كونه متوقفا معلوما  
 مقدورا على تسليمه فعلى هذا (لو تعلق بمجهول) كأحد العبدین (أو آخر) معلومة أو نحوها مما لا يملك  
 (بانز بهر مثل) لانه المرد عند فساد العوض (وفي قول يبدل الخمر) وهو قدرها من العصور كالقولین  
 في اصدافها \* (تنبية) \* أشار بالتبديل بالخمر الى الجنس المقصود بخروج ما لا يقصد كالدم فانه يقع رجعي  
 لانه لم يطلع على شيء قال الرافعي وقد يتوقف في هذا فان الدم قد يقصد لا لغراض وردة ابن الرفعة بانها أغراض  
 نافذة فهي كالعدم ولا ينبغي أن يخلع الكفار بعرض غير مال صحيح كقبي أنكحهم فان وقع اسلام بعد  
 قبضه كاه فلائى له عليها أو قبل قبض شيء منه فله مهر المثل أو بعد قبض بعضه فالقبض ولو خاله على عين

فقلت قبل الغرض أو خرجت مستحقة أو ميتة فردها أو فانت من حصة فمسر وطه فردها رجوع عليه أي  
المثل والوض في هذا كله رقيده في أنه مفعول حركات هذونيل ضمان يد ويصل البيوتة بالجهول  
إذا لم يكن فيه تعلق أو علق بإعطائه به ولا يمكن إعطاؤه مع الجهالة أما إذا قال إن أبرأني من صداقتك أو  
من دينك فانت طالق فأبرأته وهي جاهلة به لم تعلق لاس الإبراء لم يصح فلم يوجد ما عني عليه الطلاق فله  
السبكي وهو المنة وكلام الماوردي بواقعه وفي كلام الغفالي ما يدل عليه وفي كلام ابن الصلاح ما يخالفه  
وجرى عليه في الأنوار فقال لو قال إن أبرأت فانت طالق فأبرأته جاهلة به لم تعلق بخلاف إن أبرأني وعمل  
وتوقع الطلاق عند التعلق بالبراءة من الصداق أو الدين إذا كان معلوماً إذ لم يتعلق بذلك الدين زكاة  
تعلقته الزكاة وأبرأته لم يقع الطلاق لأن المصلحة معلق على البراءة من جميع الدين والدين قد استحق  
بعضه الفقراء فلا تنصح البراءة من ذلك البعض فلم توجد الصفة كمال باع المال الذي تعلقته الزكاة  
الحول فانه يعامل في قدرها بنسبه عليه ابن العماد وهو حسن وإن تقاربه بعضهم (فائدة) الإبراء من  
جهة المبرئ تملك ومن جهة المبرأسة ط في شرط علم الأول دون الثاني هذا إذا لم يؤل الأمر فيه إلى معوضة  
كما هنا ولا في شرط علمها قال الزكشي في وقايعه أماني الخلع غلايد من علم الزوج بعد إقراره منه  
قبله لأنه يؤل إلى المعوضة قال وقد غامر في هذه المسئلة جماعة وأخذوا بقاها كلام الأصحاب أنه لا يشترط  
علم المبرأ إلى طلاقه ويستثنى من البيوتة بالخروج من الخلع مع غير الزوجة من أب أو أجنبي على هذا الخبر أو  
المعصوب أو غيرها هذا أو على صداقها ولم يصح بقبالة ولا استئصال بل أطاق ويقع رجوعاً وليس لما  
مودة تقع بسبب ذلك رجوعاً ولا مهر سواها (قرع) لو سألها إجماعاً كفاها ولم يكن في نفسه شيء في  
الراعي من الوسيط وتوقع المطلق رجوعاً بغيره وتوقعه ما تنافى قال وبشأن يكون الأول فيما إذا كان  
على الحال والثاني فيما إذا كان أن في كفاها شيئاً وقال المصنف المروفي الذي أطلقه الجهول وتوقعه بالثنا  
بمهر المثل وموته في مباديه وهذا ما وافق لما تفسله في فتاوى البهوي وأفراه من ترجيح التاميم به  
المثل فيما لو سألها ببيعة مهرها ولم يكن في نفسه شيء ووجه ما جرى عليه المصنف الجوزي بأن ما عني  
كفاها إنكرا أو مودة وكلاهما مثنى مثنى واستناده إلى كفاها بنسبه استناد الإقرار بشيء يرفقه قبله وان  
قبل هذا بشكل بوقوعه رجوعاً في الخلع بغيره أوجب بان الدم لا يفسد كسر فذكره صراف الفقه من  
الوض بخلاف سألها على ماني كفاها ولو لمع له بانه لا شيء في نفسه ادعائه أنه كاسكوت عن ذكر الوص  
وهو لا يمنع البيوتة وجوب مهر المثل ولو سألها بغيره لم يفسد المسمى وجوب مهر المثل بخلاف  
الخلع على صحيح وفساد معلوم نساء من غير الجهالة فيصح في الصحيح ويجب في الغالب ما يغالبه من  
مهر المثل (د) يجوز (لهما) أي الزوجين (الوكيل) في الخلع لأنه عقد معاوضة كالبيع وهذا واضح  
وإنما ذكر قوله ليان مخالفة الوكيل (فلو قال) الزوج (لو كسبه خاله إجماعاً) من دراهم مثلاً  
مطلومة (لم ينقص) وكسبه (منها) لأنه دون المأذون فيها وأنها من جواز الزيادة عليها فهو كذلك لأن  
كانت من جنسها فطاعها كقائه وعشرة وكذا من غيره على الأصح كما أنه وثوب فإن قيل ينبغي أن لا يبيع فيها  
إذا زاد كما لو قال بعه من زيد بكذا قياه بما كثر لانه قد يفسد كفاها أوجب بان الخلع انما يقع غالباً عند  
الشقاق ومع ذلك يبعد قصد المساواة (وان أطاق) الاذن لو كسبه نكاحها إجماعاً أو سكنت عنه (لم ينقص  
عن مهر مثل) لانه المرد وله أن يزيد عليه من جنسه وغيره كسراً (فان نقص فيها) بان خالع بدون المانة  
في الأولى وبدون مهر المثل في الثانية نقصاً فاحشاً له ولا يجوز غالباً (لم تعلق) بالخالفه كالأخذ  
بغيره في مثل هذا (وفي قول يقع) الملاقاة (بالمثل) لفساد المسمى بغيره عن المأذون فيه والمرد  
ورجوعه في أصل الرخصة وتصح التنبية في الثانية ونقله الراعي عن الأكثرين بخلاف الأولى لعدم التعلق  
فيها الصريح الاذن وهذا هو المعتمد كما قال الاستاذ أن الفتوى عليه (تنبيه) يعلق بنفسه عن

المسمى أو مهر المثل ما لو خالع عتق أو بغسير نقد البلاء (ولو قالت أو كبلها الخلع بالف) من الدراهم مثلا  
(فامتثل نفذ) لقوعه كإمته وكذا ان اشتعل باقل من ألف بخي الخمر وحذفه المصنف لانه يفهم من باب  
أولى وفي تسليم الوكيل ألف بغير إذن جديد وجهان أو جهه كما قاله بعض المتأخرين المنع (وان زاد)  
توكيها على مائة مثله (فقال الخلع بها ألفين) مثلا (من مالها أو كانتا بائنت) على النص (ويلزها  
مهر مثل) لغسار المسمى بزيادته على المأذون فيه سواء كان زائدا على ما سميت للوكيل أم ناقصا (وفي  
قول) يلزها (الاكثر منه) أي مهر المثل (ومما سمته) للوكيل لان مهر المثل ان كان أكثر فهو  
المرجوع اليه عند فساد المسمى فان كان الذي سمته أكثر فقد وضعت به \* (تنبيه) \* ما ذكره المصنف  
في حكاية هذا القول تبع فيه المهر والصلوب فيه ما جوزه في التشرح والروضة أنه الاكثر مما سمته هي ومن  
أذل الامر من مهر المثل ومما سمته الوكيل ولو قال المصنف ما لم يرد مهر المثل على مسمى الوكيل فان زاد  
وجب ما سمته لاستقام فالو كان مهر المثل ألفين وسميت ألفا فسمى الوكيل ألفا وخمسةائة لزمها على فضية  
ما في الكتاب وعلى القول الثاني ألفان وعلى ما في التشرح والروضة ألف وخمسةائة ولا يطالب وكيلاهما بما  
لزمها الا ان ضمن كان يقول على اني ضامن قبل ما سمته وان زاد على مهر المثل (و) ان لم يقل الوكيل في  
الصورة المتقدمة بوكالتها (بل أضاف الوكيل الخلع الى نفسه نخلع أجنبي) وهو صحيح كما سيأتي (والمال  
عليه) ولا شيء عليهما لانه لان اضافته الى نفسه اعراض عن التوكيل واستبعاد الخلع مع الزوج (وان  
أطلق) الوكيل الخلع بأن لم يصفه اليه ولا اليها وقد نواها (فلا يظهر أن عليها ما سمته) لان التزامها اليها  
(وعليه الزيادة) لانها لم ترض بأكثر مما سمته فعلى كل منهما ما في الصورة المذكورة ألف يمكن يطالب  
بما سمته لانه التزمه بعقده ثم يرجع بما سمته اذا غرمه والزوج ما لبثها بما لزمها والثاني عليها أكثر  
الامر من مما سمته ومن مهر المثل ما لم يرد على مسمى الوكيل كما مر وعليه التمسكه ان نقص عنه ولو  
أضاف الوكيل ما سمته اليها والزيادة الى نفسه ثبت المال كذلك ولو أطلق التوكيل بالاختلاع فكأنها  
قدوت مهر المثل فلا يزيد الوكيل عليه فان زاد عليه وجب مهر مثل وعليه ما زاد كالمزاد على المقدور ولو خالع  
وكيلا الزوج بنحو غير تنجز ولو باقتم فيه نفذ لانه وقع به عوض مقصود ولزمها مهر المثل لغسار العوض  
وان خالع وكيل الزوج بنحو غير وكان قد وكله بذلك نفذ أيضا بمهر المثل لاسر نعم ان خالف وكيلا فابذل خيرا  
وكام بالخلع به بنحو غير ان لانه غيره أذون فيه (ويجوز توكيله) أي الزوج في الخلع ولو من مسلمة (ذميا)  
أو غيره ولو هو كافر كان أولى لانه قد خالع المسألة أو يطلقها ولو كان وثقا ألا ترى انها لو أسلمت  
وتخلف وخاعها في العدة أو أطلقها ثم أسلم حكم بمصحة الخلع والعلاق (و) يجوز توكيله (عبدا) وان لم  
يأذن السيد (ويجوز راعيه بسفه) وان لم يأذن الولي اذ لا يتعلق بالوكيل هنا عده (ولا يجوز) بمعنى  
لا يصح (توكيل محجور عليه) بسفه (في قبض العوض) لانه ليس أهلا له فان وكله وقبض كل الزوج  
مضى بماله ويبرأ الخالع بالدفع قاله في التتمه وأقراء وجهه السبكي وغيره على عوض معين أو غير معين  
وعاق العاق بدفعه فان كان في الذمة لم يصح القبض لان ما في الذمة لا يتعين الاقبض صحيح فاذا تلف  
كان على الماتزم وبقي حق الزوج في ذمته \* (تنبيه) \* كلام المصنف يفهم امتناع توكيل الزوجة له ولأهله  
وليس على اطلاقه بل يجوز توكيلها الكافر والعبد وان لم يأذن له السيد فان أضاف المال اليها فهي  
المال بسفه وان أطلق ولم يأذن السيد في الوكالة طوبى بالمال بعد العتق واذا غرمه رجوع به على  
الزوجة اذا قصد الرجوع وان أذن السيد في الوكالة تعاقى المال بكسب العمد ونحوه فاذا أدى من ذلك  
رجوع به عليها وأما المحجور غايه بسفه فلا يصح أن يكون وكيلا عنها وان أذن له الولي الا اذا أضاف المال  
اليها فبقي ويلزها الا لأمر راعيه في ذلك فان أطلق وقع الطلاق رجعا كاختلاع السفينة (والاصح)  
المخصوص (مصححة توكيله) أي الزوج (أمره بخلع) أي في خلع (زوجته أو طلاقها) لانه يصح أن

اتفاق المرأة نفسها اذ اقترض طلاق نفسه البها وهو قول كبري أرغليل كما سبقت في شأن كبري  
فهو ما نحن فيه وان كان فيكافي مع ان يثبت شيئا مع قول كبري فيه والثاني لا يصح لانها لا تستعمل  
بالطلاق (تنبيه) \* اذهب كلامه ان قول كبري الزوج امرأة فيخلعها صحيح فلعنا وهو كذلك وبسبب  
من اطلاقه ما لو أسلم على أكثر من أربع ثم وكل امرأة في طلاق به من فانه لا يصح لتعني الاختيار  
للتكاح ولا يصح قول كبري الاختيار في التكاح فكذلك الاختيار الفران (ولو وكلا) أي الزوجان معا (وبخلا)  
في الخلع (قولي طرفا) منه أي أيهما شاء والعرف الاستحباب لولا أحد الزوجين أو وكبري ولا يتولى  
الطرفين كقبي البيع وغيره (وقيل يتولى الطرفان) لان الخلع يكتفي فيه اللقنا من أحد الجانبين كما  
لوقال ان أعطيتي ألفا فأنت طالق فاعلمت ذلك يقع الطلاق خلعا ثم شرع في الركن الخامس وهو الصيغة  
وتقسم الى صريح وكناية معبر عنه بفصل فقال

\* (فصل) \* (الفرقة بلقنا الخلع طلاق) بدق الصدق كلفنا الطلاق لان الله تعالى ذكره بين طلاقين  
في قوله الطلاق مرتان الآية ودل على أنه ملحق بمأولانه لو كان نسخا لما جاز على غير الصدق اذ الفسخ  
يوجب استرجاع البدل كما أن الآية لا تجوز بغير الثمن (وفي قول) فمخ لا ينقص عدداً (ويجوز تعديده  
السكاح بعد تكرره من غير حصر لان امرقة حصلت به ولو شئت فقل فمخا كشرارة زوجته وهذا القول  
منسوب الى القديم وفي قول نص عليه في الام أنه لا يحصل به شيء لافرقه طلاق ولا نسخ ونسخ بلقنا الخلع  
الفرقة بلقنا الطلاق اذا كان بعوض فانه يكون طلاقاً خلعا وكذلك قد بلغنا الخلع الطلاق أو اقترن  
بلفنا الخلع طلاق كما العتق على طاعة بألف قال الفوري واذا نوى بالخلع عدداً ان يجعله طلاقاً  
وقع ما نواه أو نسخاً فلا لانه لا يثبت بد (فعلى الأول) وهو ان الخلع طلاق (لفنا الفسخ) كلفنا فكأن  
بكذا فقبلت (كناية) فيه لانه لم يرد في القرآن ولم يستعمل عرفاً فيه فلا يكون صريحاً فلا يقع الطلاق فيه  
بالآية \* (تنبيه) \* ليس المراد أن لفنا الفسخ كناية في افنا الخلع اذا افنا لا يكتفي به عن لفنا آخر المراد  
أنه كناية في الفرقة بعوض التي يفسر عنها بلقنا الخلع ويحكم عليها بأنها طلاق (والمفاد أنه) كلفنا  
بكذا حكمها (كعلم) في صراحته الآية (في الاصح) لو رددنا لفنا المفاداة في القرآن قال تعالى  
فلا جناح عليكم ما فيها اقتصدت به والثاني انه كناية لانه لم يكرر في القرآن ولم يشتر على لسان جملة  
الشريعة (وافظ الخلع صريح) في الطلاق ولا يحتاج معه لنية لانه تكرر على لسان جملة الشريعة  
لأرادة الفران فكان كالتكرار في القرآن وهذا ما صرح به الفوري والنسائي وصاحب الاوار والاسنوي  
والبلقيني وظاهره أنه لا فرق بين أن يذكره مال أم لا (وفي قول) هو (كناية) فيه يحتاج لنية  
الطلاق حاله عن لفنا الطلاق المتكرر في القرآن ولسان جملة الشريعة فلا نية صراحته الطلاق منحصراً  
في ألفاظ ليس هذا من اوهذا ما نص عليه في مواضع من الام وقال القاضي الحسين وغيره أنه ظاهر المذهب  
وظاهره أنه لا فرق بين أن يذكره مال أم لا والاصح كقبي الروضة ان الخلع والمفاداة ان ذكره هما  
المال فمما صرح به في الطلاق لان ذكره يشعر بالبنوة والافسكياتان (فعلى الأول) وهو صراحة  
الخلع (لو جرى بغير ذكر مال) مع زوجته بنية التماس قبولها ولم ينف العوض كان قال خالعتك  
أو فاديتك ونوى التماس قبولها فقبالت بانت و (وجب مهر مثل في الاصح) لا مراد العرف بغير بيان  
ذلك بعوض فيرجع عند الاطلاق الى مهر المثل لانه المراد كالمهر فيقول فان جرى مع أجنبي طلق بغير  
كمال كان معه والعوض فاسد ولو نفي العوض فقال خالعتك بلا عوض دفع وجعلوا قبالت ونوى  
التماس قبولها قال لم تقبل لم تعاق وان قبالت ولم يصر التماس جواباً أو نوى الطلاق وقع وجعلوا لا مال  
\* (تنبيه) \* قضية كلام المصنف وقوع الطلاق حرماً وهو مخالف لما مر عن الروضة من كونه كناية على  
الاصح كذا نية عليه ابن القتيب وغيره قال الجلال البلقيني والحق أنه لا منفاة بينهما فانه ليس في المنهاج

انه صريح مع عدم ذكر المال فاعلم مراده أنه جرى بغير ذكر مال مع وجود صحيح له وهو افتراض النية اه  
وهو جمع حسن لان الجمع اذاً ممكن كان أولى من تضعيف أحد الجانبين مع أن ظاهر إطلاق الكتاب  
ليس مراداً فاعلم ان لا بد من هذه القبول والمذكور التي قيدت بها كلامه (ويصح) الخلع على قولى الطلاق  
والفسخ (بكتاب الطلاق) أى بكل منهما وسبأني معطاه في بابه (مع النية) لاطلاق من الزوجين معا  
فان لم ينو يا أو أحدهما لم يصح (و) يصح الخلع أيضاً بالترجمة منه (بالجملة) وغيرهما من اللغات نظراً  
للمعنى (ولو قال) الزوج لزوجته (بعتك نفسك بكذا) كآلف (فقلت) فوراً (اشتريت) أو نحوه  
كقبات (فكتابة خلع) سواء جعلناه طلاقاً فسخاً بخلاف ما يذكركم كذا أولم يكن القبول على  
الطور فال الزكوى والامبرى وهو مستثنى من قاعدة ما كان صريحاً في بابه ووجدنا في موضوعه لا يكون  
كتابة في غيره اه وهذا ممنوع بل هو من جزئيات القاعدة فإنه لم يوجد نفاذ في موضوعه اذ موضوعه  
الحل المخاطب ولو قال بعتك طلاقك بكذا أو قالت بعتك ثوبى مثلاً بطلاق كان كتابة أيضاً ثم شرع فيها  
اشتمل عليه الخلع من شوائب الله وقد بقوله (واذا بدأ) الزوج بالله ومعنى ابتداء (بصيغة معاوضة  
كما قلنا أو حاله بكذا) كآلف فقبات (وقلة الخلع) في الصورة الثانية (مالاق) وهو الراجح  
كالمس (فهو معاوضة) لاخذ عوضاً في مقابلة ما يخرج منه عن ملكه (فيها شوب تعليق) لتوقف  
وقوع الطلاق فيه على قبول المال أما اذا قلنا الخلع فسخ فهو معاوضة محضة من الجانبين اذ لا مدخل  
للتعليق فيها بل هو كابتداء البيع (و) على المعاوضة (له الرجوع قبل قبولها) لان هذا شأن  
المعاوضات (و) بشرط قبولها (أى المحتاطة الناطقة (بافتقار غير مقول) بكلام أجنبى أو زمن طويل  
كلنى سائر العهود فتقول قبات أو اخذت أو نحوه فلا يصح القبول بالعمل بأن تعطيه القدر أما  
الخمساء فتكنى اشارتها المفهومة وبشرط كون القبول على وفق الإيجاب (ولو اختلف إيجاب وقبول  
كطالقت بألف فقبات بألفين ونكسه) كطالقت بألفين فقيلت بألف (أو طالقت ثلاثاً بألف فقيلت  
واحدة بثلاث ألف فافغو) في المسائل الثلاث الخلفا كفى البيع ويغارق ما لو قال ان أعطاءتى ألفاً  
فأنت طالق فأعطائه ألفين حيث يقع الطلاق بأن القبول جواب الإيجاب فإذا خالفه في المعنى لم يكن جواباً  
والاعطاء ليس جواباً وانما هو فعل فإذا أنت بألفين فقد أنت بألف ولا اعتبار بالزيادة فاله الامام (ولو  
قال طالقت ثلاثاً بألف فقبات واحدة بألف فالاصح وقوع الثلاث (و) الاصح أيضاً (وجوب اللف)  
لان الزوج مسنقل بالمال والزوجاتما يعتبر قبولها بسبب المال فإذا قبلت المال اعتبر في الطلاق  
جانب الزوج وهذا بخلاف ما لو باع عديدين بألف فقيل أحدهما بألف فإنه لا يصح لان مقصود المشتري  
المالك ولم يحصل والطلاق لا يدخل في ملك المرأة والثاني يقع واحدة بألف نظراً الى قبولها والثالث لا يقع  
شيئاً لاختلاف الإيجاب والقبول (وان بدأ) الزوج (بصيغة تعليق) في الاثبات (كنى أو متى ما) زيادة  
مالاً كبد أو أى حين أو زمان أو وقت (أعطائى) كذا فأنت طالق (فتعليق) محض من جانبه ولا نظير  
فيه الى شبهة المعاوضة لانه من صرائح ألفاظ التعليق فيقع الطلاق عند تحقق الصفة كسائر التعليقات  
وحيث نذ (فلا رجوع له) قبل الاعطائه كالتعليق الخالى عن العوض في نحو ان دخلت الدار فأنت طالق  
(ولا بشرط) فيه (القبول لفظاً) لان الصيغة لا تقتضيه (ولا اعطاء) فوراً (في المجلس) أى مجلس  
التواجب وهو كذا في المحرر وأهمه المصنف ما يرتبط به الإيجاب بالقبول دون مكان العقد متى وجد  
الاعطاء طلق وان زادت على ما ذكرناه لالة اللفظ على الزمان وعومته في سائر الأوقات ولو قد في هذه  
زمان أو مكان تعين وخرج بالاثبات ما اذا بدأ بصيغة تعليق بنى ونحوها في النقي كقوله متى لم تعطينى كذا  
فأنت طالق فهو للفور لان متى ونحوها في النقي تقتضى الفور وبالزوج المرأة فانها لو قالت متى طلقتنى  
فذلك على ألف اختص الجواب بمجلس التواجب وفرق الغزالي بينهما بان الغالب على جانبه التعليق وعلى



جانبها المماوضة (وان ذالان) بكسر الهمزة (اواذا اعميتني) كذا فانت طالق (فكذلك) أي  
فذلكم لا يجوز له نفسه قبل الاعطاء ولا بشرط القبول لغتلا ولا الاعطاء في المجلس لانهم امن  
حروف التعليق كمنى وخرج بان المكسورة المفتوحة فانهم يقع الطلاق في الحال بانثالها للمعنى  
قاله الماوردي قال وكذلك الحكم في ادلائهم المماضي الزمان ولا يمكن قياس ما رجعه المصنف في التعليق  
الطلاق الفرق بين النوى وعيبره كإسباقي تخويله (لكن بشرط) في التعليق المذكور (اعطاء  
على الفور) في المجلس التوجب لانه قضية العوض في المماوضات وانما تركب هذه القضية في معنى  
وتحوها لانها صريحة في جواز التأخير مع كون المعلق في ذلك من جهة الزوج معني التعليق بخلاف  
جانب الزوجة كإسار (تنبيه) محل الفور في الحرة أما إذا كانت الزوجة أمه والمشرط غير  
حزركان قال ان اعميتني ألقا فانت طالق ولا بشرط الاعطاء فور لانها لا تقدر على الاعطاء الا من  
كسبها وهو متعذر في المجلس غالبا فان أعطته ألفا ولموس غير كسبها ومال السيد طلق باتسا لوجود الصفة  
و رد الزوج الألف لمالكها وتلقى مهر المثل بدمتها اما لبه اذ تمت فان قبل نقل الرافعي عن البصري  
انه لو قال لزوجته الامانة أعطيني ثوبا فانت طالق لم تنال إذا أعطته ثوبا لانها لا تخلطه فكأن ينبغي ان  
يكون هذا كذلك أجب بان النوب مهم لا يمكن تخليكه بخلاف الألف درهم مثلا فانه يمكن غلبته في الجملة  
لغيره بقوى الإهم في الأول وهذا أولى من تضعيف أحد الجانبين وقضية التعليق الخاطئ المبيعة  
والمكاتب بالحره وهو ظاهر فان كل المشرط خيرا بشرط الاعطاء فور وان لم تكن الجهرلان يدها وبه  
الحرة عليه سواء وقد تشتمل يدها عليه (وان بدأت) أي زوجة (بطلب طلاق) سواء أكل على جهة  
التعليق نحو ان أمتي أولم يكن على جهته كذا فنتى على كذا (فاجاب) الزوج قوله افورا (فماضنة)  
من جانبها لانها تلك البضع مما تبذله من العوض (بما شوب جماله) لانها تبدل المال في مقابلها باستقل  
به الزوج وهو الملاق فاداني به وقع الموقع وحل فرضها كالعامل في الجملة (فأله الرجوع قبل جوابه)  
لان هذا حكم المماوضات والجهالات جميعا (وبشرط فور جوابه) في محل التوجب في الصبيح السابقة  
المقتضية دورا غيرها كانتعليق بمنى تعذيبا للمماوضة من جانبها بخلاف جانب الزوج وقد تقدم الفرق  
بينهما فان طاق مترادفا كان بتدثالا يستحق عوضا يقع الطلاق حينئذ رجعا فم لو صرحت بالتراضي  
لم بشرط الفور كما قاله الزركشي قال ولم يذكروا ونقل عن البيان انه لو قالت خالعك بكذا فقال قلت لم  
تطلق لان الإيقاع اليسه (تنبيه) مكوت المصنف عن تطابق الإيجاب والقبول فتبادل على انه  
لا بشرط وهو كذلك فلو قالت طلقى بألف فطاعها بخمسة مائة وقع بها على الصحيح لانه صالح ببعض  
ما طلبت أن يطلقها عليه (ولو طلبت) من الزوج (ثلاثا) بملكها عليها (بألف تطلق طلاقه بثلاثه  
واحدة) تقع (بثانته) تعليق النوب الجملة كقولها ان رددت عيدي الثلاث فلك ألف فرد واحد  
استحق ثلث الألف ولو طلق طلقين استحق ثلثي الألف ولو طلقها طلقه مرة واحدة استحق ألفا والالف كالألف  
زيادة الروضة قال الأذري ولو قال انت طالق ولم يذكروا ولا نواه فالظاهر انه يعمل على الواحد ولو لم  
يملك عليها الا طلقه استحق الألف لانه أضافها بينونة الكبرى (تنبيه) لو حذف المصنف بثلاثه كان  
أولى فانه لو اقتصر على قوله طلقك واحدة استحق الثالث وكان يعلم حكم التقيد من باب أولى وأيضا بيه  
إيهام انه اذا لم يذكروا المال يقع رجعا وهو وجه ضعيف (واذا ناعا أو طلق) زوجته بعوض صحيح  
أو باسد أو مبعولا الخلع طلاقا أم فسحا (فللا رجعة) له عليها لانها بذات المال اتمكت بضعها فلا يملك  
الزوج ولاية الرجوع اليه فان شرطها عليها كمالعك أو طلقك بدينار على ان لي عليك الرجعة فرجعي  
يقع في المسئلتين لان شرط الرجعة والمال متنافيان فيسقطان ويبقى مجرد الملاق وقضيه ثبوت الرجعة  
ولا حاجة به سد رجعي لقوله (ولامال) ولو عير بالذهب لكان أولى لبقائه في الروضة للقطع به عن الجمهور

(وفي قول) يقع الملاحق (بأن يهر منسل) لان الملاحق لا يفسد بفساد العوض كالنكاح وكلامه يشعر بان هذا القول منصوص وقال الشيخ أبو حامد وتفسيره انه يخرج \* (تنبيه) \* فديد يحصل في كلامه ما لو خالها بعوض على أنه متى شاعرده وكان له الرجعة وقد نص الشافعي نفسه على البيئونة بغير المثل لانه رضى بسقوط الرجعة هنا ومتى سقطت لا تعود (ولو قالت) له (طافني بكذا وارادت) عقب هذا القول (فاجاب) قواها فوزا فانارت (ان كان) الارتداد (قبل دخول أو بعده وأصرت) على الردة (حتى انقضت العدة بانته بالردة ولا مال) ولا طلاق لانقطاع النكاح بالردة في الحاليتين (وان أسلمت فيها) أي العدة بالرجعة الملاحق (طافقت بالمال) المسمى وقت جوابه لبيان صحة الملاحق وتحسب العدة من وقت الملاحق فلو تزوجت الردة والجواب اشتملت الصيغة \* (تنبيه) \* لو وقعت الردة مع الجواب قال السبكي الذي يظهر بيئونها بالردة ولم أر لأصحاب كلامه في ذلك وقال شيخنا في منعه اذا أجاب قبل الردة أو معها طافقت ووجب المال وهذا أوجه ولو ارتد الزوج بعده وألها حكمه كردتها بعده وألها (ولا يضر) في الملاحق (تخل كلام بسير) عرفا (بين ايجاب وقبول) فيه قال المشرح كافي مسئلة الارتداد اه وهذا بخلاف البيع ونقدم الفرق بينهما هنا بخلاف الكثير فيضرب لعارضه بالاعراض \* (تنبيه) \* بحسب كون الكثير مضررا اذا صدر من الخاطب المطلوب منه الجواب فان صدر من المتكلم فقبول وجهان كالايجاب والقبول في النكاح اقتضى ايراد الرافعي ان المشهور انه لا يضر ثم حكى عن البغوي التوبة بينهما واعده هذا سبكي واستدل له بمقتضى المشرح لا يبر بالارتداد فانه من جانب المتكلم فله وهو انه لو كان كثير مضر

\* (فصل) \* في الالفاظ الملزمة للعوض (اذا قال) لزوجته أنت طالق أو طافقتك (وعليك) كذا (أولى عليك كذا) كأنف (ولم يبق طالعها) للملاحق بمال وقع عليه الملاحق (رجعيا قبلت أم لا ولا مال) عليهما للزوج لانه وقع الطلاق بماله لانه لم يذ كر عوضا ولا شرطا بل ذ كر جلا معطوفة على الطلاق فلا يتأثر بها وتلغو في نفسها وهذا بخلاف قولها طافني وعلى أو لاء على أنف فاجابها فانه يقع بانته بانف لان الزوجة يتعاقبها التزام المال فيحصل الاتفاق منها على الاقرار بالزوج ينفرد بالطلاق \* (تنبيه) \* بحسب ما ذكره اذا لم يشع في العرف استعمال هذا اللفظ في طلب العوض وطرايه فان شاع فهو كقوله طافقتك على كذا حكمه الشيخان عن المتولي وأقصره فان قيل نقول لرافعي في تمليق الملاحق عن المتولي والا كثر من انه اذا تعارض مدلولان لغوي وعرفي فدم اللغوي وقضية ذلك عدم لزوم هنا اجيب بان الكلام هنا فيما اذا اشتهر في العرف استعمال لفظنا في ارادة شيء ولم يبر عرصه مدلول لغوي والكلام هناك فيما اذا تعارض مدلولان لغوي وعرفي ونخرج بقوله ولم يبق طالعها بمال ما اذا سبق فان الصيغة تكون مقتضية للالتزام سواء كان ما طلبته معينا أم لا كقوله طافني بمال وسباني ثم استثنى من وقوع ما ذكره رجعيا ما اقتضيه قوله (فان قال أردت) به (ما براد بطافقتك بكذا وصدفتم) الزوجة (فكرو) أي فكقوله طافقتك الخ (في الاصح) فبين منه بذلك المسمى ان قبالت لانه يصلح ان يكون كناية في انقضاء العوض فان لم تقبل لم يقع والثاني المدع ادلا أن التوافق في ذلك لان اللفظ لا يصلح للالتزام فكان لا ارادة وعلى الاول فان لم تصدقه لم يلزمها المال فله ان حلفت انها لا تعلم انه أراد ذلك ان كانت قبالت فان نكحت وحاص بانته بالمسمى فان لم تقبل فلا حلف وكان لا ارادة وحيث انقضت الارادة يقع الطلاق ظاهرا أم فيها بينهما وبين الله تعالى فقال السبكي يقطع بعدم الوقوع وعلى الوجه الثاني لا حلف لان ما وان صدقته لم يؤثر \* (تنبيه) \* قول المصنف فكهو في جرح الفهمير بالكاف وهو شاذ (وان سبق) طالعها بالطلاق بمال معين كطافني بألف فقال أنت طالق وعليك أولى أو أولى عليك ألف (بانته بالمد كور) لتوافقه ما عليه فقوله وعامدك ألف ان لم يكن مؤكدا لا يكون مانعا ما اذا سبق طالعها بمال مبهم كطافني بمال فان عني في جوابه كان قال طافقتك على أنف فهو كقولها بتدأ فان قبالت بانته بالألف والافلا طلاق وان أبهم الجواب فقال

طاعتك بمال أو اقترع على طاعتك بغير المال \* (تنبيه) \* يحصل اليه وفيه فيما اذا سبق طاعتك  
فقد جازم فان قال فقد انتدب المعلق وقدر جميعا كما قاله الامام واقرأه قال والقول قوله في ذلك ينبغي  
ولو سكنت عن التفسير فالتأخر انه يتجلى جوابا (وان) شرط شرط الراميا كان (قال أنت طالق)  
أو طاعتك (على أن لي عليك كذا) كاف (فان ذهب) الموصوف وعبري الروضة بالمعنى والمواجب المعنوي  
(انه كما لغت بكذا فاذا غابت) دورا كتحص عليه في الامم بان تقول قبلت وكذا صحت كذا انشاء بجرم  
الموردى (بان دور جب المال) لان على لشرط بغير كونه عليه شرط فاذا ضمنته طاعت هذا والمنصوص  
في الا. وقطعه العراقيون وغيرهم وقابله قول الغزالي يقع المعلق وجبه او لا مال لان الصيغة شرط  
والشرط في السلف يامر اذا لم يكن من قضاياه كقوله أنت طالق على ان لا على كذا فاذا تغير لما نفى  
بالذهب ليس بظاهر لان المسئلة ليس فيها خلاف حقي لان الغزالي ليس من اصحاب الوجوه قال الاذري  
دكانه غير قول المهرور والماهر ولم يرد في خلاف بل او ادائه المقول كما دل عليه كلامه في مولع اه  
اما الشرط التعليقي كقوله أنت طالق ان اعلمتني انفا فلا خلاف في توقيفه على الاعلاء (ولو قال ارضعت  
لي انفا وانت طالق) او أنت طالق ان ضمننت لي ألما (ضمننت) أي التزمته الالف (في القرويات  
ولزمها الالف) لوجود الشرط في المقدار المنقضي لا لزاما لاجبا وقبولا والمراد بالمرورها وفيها مر مجلس  
انترجيب كما عبر به في المهرور بخلاف ما لو علمته الالف او قات رضى او شئت او قبلت بدل صحت لان  
المعاق عليه الصمان لا عبره وليس المراد بالصمان هنا وفيما أتى في الباب الصمان المحتاج الى أصل فذلك  
معه مستعمل مد كروفي بابه ولا لا التزام المبتدأ لان ذلك لا يصح الا بالانذار بل المراد التزام بقول على سبيل  
العرض فذلك لزم لانه في حين عقد \* (تنبيه) \* هل يكفي مرادف الصمان كالتزام أولا المحبة الاولى  
قال شيخنا وفي كلامهم ما يدل له ولو كان القدر المعلق على ضمانه لزوج على غيره وقامت صحت لك وقوع  
رجعيا كما بحثه بعض المتأخرين (وان قول من ضمننت) في الفاء أنت طالق فلا بشرط قور (ففي ضمننت)  
أي وقت (طالقت) لان متى للتراضي كما سبق وتقدم الفرق بين ان ومنى \* (تنبيه) \* أنهم كلامه انه  
ليس للزوج الرجوع قبل الصمان وهو كذلك (وان صحت دون ألف لم تنطق) لعدم وجود الصفة  
المعاق عليها (ولو ضمننت ألفين) مثلا (طالقت) لوجود المعلق عليه مع زيادة هذا بخلاف ما مر في  
طاعتك بألف صحت بألفين لاشتراط التوافق في صيغة المعاصرة ثم المزيد يلعب ضمانه اذا قبض الرائد  
فهو تأميد صده \* (تنبيه) \* لو قصت أو زادت في التعليق بالاغلاء كان الحكم كما ذكرنا (ولو قال  
طالق نفسلان ضمننت لي ألفا فقلت) فورا كما يشهر به التعبير بالغلاء (طالقت وضمننت أو) قالت  
(عكسه) أي صحت وطالقت (بانت) في الصورتين (بألف) وان تأخر تسليم المال عن المجلس لان  
أحدهما شرط في الآخر بغير اتصال به فهما قول واحد فاستوى تقديم أحدهما وتأخير الآخر وان اقتصر  
على أحدهما أن صحت ولم تنطق أو عكسه فلا تدين فيما ولا مال لانه فوض اليها التعلق وجعل له شرطا  
ولا بد من التعليق والشرط (واذا عاق) الطلاق (بإعطاء مال موضوعة) فورا بين يديه بنية الدفع عن جهة  
التعليق طلقت بفتح اللام أو صحت من ضمنها لانه إعطاء عرفا واديا يقال إعطيت فلم يأخذ لكن لا بد من عكسه  
من اخذه وان لم يأخذه لان عكسها اياه من الاختداء إعطاء منه وهو بالاشباع مفوت لحقه فان قالت لم أقصد  
الدفع عن جهة التعليق أو تعدد عليه الاخذ بحبس أو جنون أو نحو لم تنطق كما قاله السبكي ويأتي كما قال  
الاذري وغيره ان يعتبر علم بوضعه بين يديه (والا مع دخوله) أي المعطى (في ملكه) فهو وان لم يأخذ لان  
التعليق يقتضي وقوع الطلاق عند الاعطاء ولا يمكن ايقاعه مجانا مع قصد العوض وقد ملكك زوجك  
بعضه اجمالك الاخر العوض عنه ويقع بإعطاءه وكبائه ان أمرته بالاغلاء وأعطى بحضرة وهاو بملكه بغيره  
لحضره واعطاءه وكبائه أمرته اعطائه اجمالكه لا يتخلف ما اذا أعطاه في غيبته لانها لم تعلم حقيقة ولا تزيلا

وبخلاف ما إذا أعطته عن المعلق عليه عوضاً أو كان عليه مثله فنقصا لعدم وجود المعلق عليه والثاني لا يدخل في ملكه فيرد ويرجع لمهر النسل وكلاهما الإيلاء والمجاء (وان قال ان أقبضتني) كذا فانت طالق (فقبل) حكمه (كالا عطاء) في اشتراط الفورية وملك المقبوض (والاصح) أنه (كسائر) صور (التعليق) التي لا معاوضة فيها لان الإقباض لا يقتضي التملك فيكون صفة خاصة بخلاف الاعطاء لان إذا قبل أعطاء عناية فهم منه التملك وإذا قبل أقبض لم يفهم منه ذلك وحينئذ (فلا يملكه) أي المقبوض ونقصه المذلول بما إذا لم يسبق خريفة تدل على التملك فان سبق منه ما يدل على ذلك كقوله ان أقبضتني كذا لا يقتضي به ديني أو لاصرفه في حوائجي فملكك كالا عطاء قال في زيادة الروضة وهو متعين (ولا يشترط للاقباض) في صورة التعليق به (مجلس) أي إقباض في مجلس التواجد كسائر التعالقات (فلتوقع) الطلاق (رجعياً) في المودة المذكورة لان الإقباض لا يقتضي التملك (ويشترط لتحقيق الصفة) وهي الإقباض (أخذ بيد منها) فلا يكفي الوضع بين يديه لانه لا يسمى قبضاً وهذا الشرط ذكره في الشرح والروضة في صيغة فان قبضت منك لاني ان أقبضتني وكذا قوله (ولو مكرهه والله أعلم) انما ذكره في الشرح والروضة في صيغة ان قبضت منك فذكره في ان أقبضتني قال السبكي وهو لان الإقباض بالا كراه الملقى شرعاً لا اعتباراً به وقال الاذري الاصح ان الاكراه برفع حكم الحنث قال ابن شهابه وحينئذ فما وقع في المنهاج وهو حصل من انتقاله من قوله ان قبضتني الى قوله ان أقبضتني اه وجرى على ذلك شيخنا في منهاجه وقال في شرحه فذكر الاصل له في مسئلة الإقباض سبق فلم اه وبالجمله في الروضة وأصلها أوجه ثم في الكتاب وان قال الشارح ان القبض متضمن للإقباض (ولو علق) طلاقها (بإعطاء) نحو (عبد) كقوله (وصفه صفة سلم) وهي التي يصح بها إثبوتها في الذمة أو وصفه بصفة دون صفة السلم بان لم يستوفها (فأعطائه) عبداً (لأبلا صفة) التي وصفها (لم تعلق) لعدم وجود الصفة (أو) أعطته عبداً (بها) طلقته في الأولى ومهر مثل في الثانية لفساد العوض فيها لعدم استيفاء صفة السلم وان أعطته عبداً في الأولى (معيباً فله رده) لان الإطلاق يقتضي السلامة فإذا اطلع فيه على عيب تغير فإن شاء أمسكه ولائحته وان شاء رده (وله) (مهر مثل) لفساد العرض (وفي قول قهنة سليمان) الخلاف مبنى على أن بدل الخلع في يد الزوجة مضمون ضمن عقد أو ضمن يد ومرة أن الرأب الأول وائس له أن يطالب بعد بذلك الصفة سلم لو فوع الطلاق بالمعنى بخلاف غير التعليق كما لو قال طلقك على عبد بصفته كذا فقبلت وأعطته عبداً بتلك الصفة معيباً له رده والمطالبة بعبد سلم لان العلق وقع قبل الاعطاء بالقبول على عبد في الذمة \* (تنبيه) \* لو كان قيمة العبد مع العيب أكثر من مهر المثل وكان الزوج محجوراً عليه بسفه أو فاس فلا رده لانه يفوت القدر الزائد على السبب وعلى الغرماء ولو كان الزوج عبداً فالرد لا يسد أي المطلق التصرف كما قاله الزركشي والاقوا به (ولو قال) في تعاقبه بالإعطاء ان أعطيتني (عبد) ولم يصفه (طلق بعبد) أي بكل عبد على أي صفة صغيراً كان أو كبيراً سليماً أو معيباً ولو مدبراً أو علقاً بصفة بصفة وأفهم كلامه أنها لا تنطبق بإعطاء ختن وأمة وهو كذلك لعدم وجود الصفة وان قال ابن حزم ان العبد يطلق على الأمة لانه غير مشهور وكان الأولى له صنف ان يقول طلقته بكل عبد كما قدرته في كلامه لبصق قوله (الامغصوب) في الاصح) فان الاستثناء لا يكون الا من عام ولو قال لا عبد را لا يصح بيده ايشهل المكاتب والمستترك والمرهون ونحو ذلك لكان أولى لان الاعطاء يقتضي التملك كما مر ولا يمكن تملك ما لا يصح بيده والثاني نعلق بمن ذكر كلامه لان الزوج لا يملك المعطى ولو كان مملوكاً كالمهر \* (تنبيه) \* دخل في المغصوب ما لو كان عبداً لها وهو مغصوب فأعطته للزوج فانها لا تطلق به كما قاله الشيخ أبو حامد وان بحث الماوردي الوقوع نعم لو خرج بالرفع عن المغصوب فلا شك في الطلاق كما قاله الاذري (وله) في غير

المغلوب ونحوه (مهر من ل) بدل المولى لتعذر ملكه له لانه مجهول عند التعليق والمجهول لا يصح  
هو ما فان قيل تصوير مسئله المثلث مشكل لان التعليق بأعماله العبد فيها احتمل للتبليك والاقباض فان  
أريد التبليك ينبغي أن لا يقع وان أريد الاقباض فيقع وجوبا والعبد في بد الزوج أمانة وهو وجب  
أجيب بأن المراد الأول لتكملة تعذر ملكه لجهله ببيع وجب به الى بدله وحسب ما ثبت البدل ثبت الطلاق  
بأنه شرع في سؤال المرأة الطلاق فقال (ولو ملك طاعة ففعلت طاعتي ثلاثا بألف فطاعتى الطاعة)  
التي يملكها (له الألف) على الأصح المصوص عات الخلل أهم لانه متصل بمائة صود الثلاث وهو البيئونة  
الكبرى (وقيل) له (ثلاثة) أى الألف توزيعا للمسمى على العدد وهذا من تخريج الزنى (وقيل)  
ان عات الخلل وهو ملكه لاطاعة واحدة فقط (فألف) لان المراد والحالة هذه كل لى الثلاث (والا) بان  
جهت الخلل (ثلاثة) وهذا قوله ما لا يسر سريج وأبي إسحق حلالا لأول على حالة العلم والثاني على حالة  
الجهل وعلى الأول لو طاعها ثلاثا ولو لمع قوله أحداهن بألف ونوى به الطاعة الأولى أى الباقية لزمها  
الألف لان مقصودها من البيئونة الكبرى صلى بذلك وكذا لو لم ينوش شيئا لما بقا الجواب السؤال وان  
نوى به غيرها أى غير ما يملكها وقعت الأولى أى التي يملكها بجمعا فان مات له طاعتي ثلاثا بألف واحدة  
ممن تملكه الثلاث وثنتان ينعان على إذا تزوجت حتى بعد زوج أو يكونان في ذلك فتعبرهما أحدهما  
فطاعها ثلاثا وثنتين أو واحدة وقعت الواحدة فقط وأما كلامها في الآخرين لان تعليق الطلاق  
بالشكاح وإثباته في الدمة باطلان ولها الخيارات في العوض لبعض المصقة فان أجازت بثلاث الألف على  
بالنفس بما يكفي البيع وان فسخت به ور المثل قال الزركشي وأبى لما ورد بتفيد البيئونة الكبرى ولا  
تستحق المسمى غيرها \* (مردع) \* لو قالت طاعتي نصف طاعة بألف وأطلق بعضى كبرى بألف  
ففعلى وقت طاعة تكسبها للبعض بهر المثل المصادمة في المماوضة ويقع أيضا طاعة بهر المثل إذا اشتد لها  
بقوله أنت طاق نصف طاعة أو نصفك مثلا طاق بألف فقبضت أو قالت طاعتي بألف وأطلق يدها مثلا  
المصادمة في الأولى وعدم إمكان التقسيم في الثانية وان طاق فيها نصفها وجب نصف المسمى لا مكان  
التقسيم كما لو قالت طاعتي ثلاثا بألف طاعة واحدة ونصفا ولو طلبت عشرين بألف وهو لا يملك عليها إلا طاعة  
استحقه بواحدة أو بعضها تملك الثلاث وان كان لا يملك عليها الاثنتين استحق بواحدة عشر وبالثنتين  
الجميع أو الثلاث استحق بواحدة عشر وبثنتين خمسة وبثلاثة جميعه وبواحدة ونصف عشر ونصف عشر  
واب وقع بذلك طاعتان لان العبرة بما وقع لا بما وقع فان قيل قد مر أنه لو طاعها نصف طاعة وهو لا يملك  
غيرها أنه يستحق الجميع فقد اعتبرتم ما وقع أجيب بأنه هناك أقادها البيئونة الكبرى ولو قالت له وهو  
ملك عليها الثلاث طاعتي ثلاثا بألف فطاق واحدة بألف وثنتين بجماع لم تقع الواحدة لعدم التوافق  
ورقع الثنتان بجماعا لاستقلاله بالطاقتان بجماعا وان طاق واحدة بثلاث الألف وثنتين بجماعا وقعت الأولى فقط  
بشأنه ما وقعته ما اقتضاء طلبه ان التوزيع دون ما عداها ليسونها وان طاعها اثنتين بجماعا أو واحدة بثلاث  
الألف وقع الثلاث ان كان مدخولا بها أو الاثنتان دون الثالثة للبيئونة (ولو طابت طاعة بألف فطاق)  
طاعة (بمائة وقع بمائة) لانه قادر على الطلاق بغير عرض فكذا على بعضه (وقيل بألف) لانها بايت بقوله  
طاعتك فاستحق الألف ولو قال قوله بمائة (وقيل لا تقع) بمائة فوقية أو لم يحمله للمخالفة لانه لم يطابق  
السؤال كمال مخالفة في قبولها \* (تنبيه) \* أهمل المصنف من المحرر مسئلة وهو ما لو قالت طاعتي واحدة  
بألف وقال أنت طاق ثلاثا فبيع الثلاث بالألف ولو أعاد ذكر الألف فقال أنت طاق ثلاثا بألف فكذا  
على الظاهر قال ابن شهبة وكان ذلك مضافا من نسخة المصنف بالمحرر وهو ثابت في النسخ الصحيحة وحكى عن  
نسخة المصنف (ولو قالت طاعتي غدا بألف) أو لا يملكى ألف كما في المحرر وأن طاعتي غدا طاق على ألف  
أو غدا هذا الألف على أن طاعتي غدا كفى الروضة وأصلها (فطاق غدا أو قبله) فسد الخلع (بأنت)

لأنه إن طلق في الغد فقد حصل مقصودها وإن طلق قبله فقد حصل مع زيادة ولكن (بمهر المثل)  
 لا بالمسمى سواء أعلم فساد الخلع أم لا لأن هذا الخلع دخله شرط تأخير الطلاق وهو فاسد لا يعتد به فيستأجر  
 من العوض ما يقابل به وهو مجهول فيكون الباقي مجهولاً والمجهول يتعين الرجوع فيه إلى مهر المثل (وقيل  
 في قول) من طريق حاكبة لقواين بأن بالمسمى واعتراض بأن هذا القول مبني على فساد الخلع ولزوم  
 المسمى مبني على صحته وأجيب بأن المراد بانء بمثل المسمى كما قاله العراقيون ولو عبر به كان أولى ولو قصد  
 بطلاقه في الغد ابتداء الطلاق وقهر رجعيًا فإن انتم حلف كما قاله ابن الرقبة ولو طلقها بعد الغد وقع  
 رجعيًا لأنه حلف قولها فكان مبتدئًا فإن ذكر مالا فلا بد من القبول (وان) قالت طالقني شهر بألف  
 ففعل وقع مؤيد لأن الطلاق لا يؤقت بمهر المثل لفساد الصيغة بالتأنيث أو عاق الزوج الطلاق بصفة  
 كانه (قال إذا دخلت) الدار مثلاً (فأنت طالق بألف فقبالت) فوراً (ودخلت) بعد قبولها ولو لم يد  
 زمن (طالقت على الصحيح) لوجود المعاق عليه مع القبول والثاني لا طلاق لأن المعوضة لا تقبل التعاقب  
 فيجتمع معه ثبوت المال فينتفي الطلاق المر بوط بد ويقع الطلاق (بالمسمى) كفاي الطلاق المتجزئ ولا يتوقف  
 وجوبه على الطلاق بل يجب تسليمه في الحال كما في أصل الروضة وإن كان ظاهر عبارة المصنف أنه لا يجب  
 الاعتد بحدود المعاق عليه لأن الاعراض المطلقة يلزم تسليمها في الحال والمعوض تأخير بالراضى لوقوعه  
 في التعاقب بخلاف المتجزئ من خلع وغيره يجب فيه تقاوت العوضين في المال (و) طالقت (في وجهه) أو قول بمهر  
 المثل (لأن المعوضة لا تقبل التعاقب) فزوال فساد العوض دون الماطقة بقوله التعاقب وإذا فسد العوض  
 وجب به المثل \* (تنبيه) \* تبع الحر في التردد في أن الخلاف وجهان أو قولان والذي اقتضاه كلام  
 الروضة وأصلها أن رجعي اندوجه حيث قالوا وجهان ويقال قولان ويستثنى من صحة تعليق الخلع بالمسمى  
 ما لو قال إن كنت حاملًا فأنت طالق على ما نهى حامل في غاب الفلن فتطابق إذا أعطته وله عليها مهر مثل  
 كما حكمه الرافعي عن نص الاملاء ثم شرع في خلع الاجنبي سواء أكان وليا لها أم غيره فقال (ويصح  
 اختلاع أجنبي) ما تعلق المنصرف بلغنا خلع أو طلاق (وإن كرهت الزوجة) ذلك لأن الطلاق مما يستقل  
 به الزوج والاجنبي مستقل بالاتزام وله يذل المال والزامه فداء لأن الله تعالى سمى الخلع فداء فجاء  
 كفداء الأسير وكما يذل المال في عتق عبد أسيد متخيل صاله من الرق وقد يكون للاجنبي فيه غرض ديني بأن  
 يراهما لا يقيمهما من حدود الله أو يجتمعان على حرم والتفريق بينهما ينفذهما من ذلك فيفعل طلبا  
 للثواب أو ديني أو غرض مباح (وهو) أي اختلاع الاجنبي مع الزوج (كاختلاعهما) أي الزوجة  
 (لفظا) أي في ألفاظ الالتزام (وحكما) في جميع ما مر فهو من جانب الزوج ابتداء معاوضة فيها شوب  
 تعليق ومن جانب الاجنبي ابتداء معاوضة فيها شوب جملة فإذا قال الزوج للاجنبي طالقت امرأتى على  
 ألف في ذمتك فقبل أو قال الاجنبي الزوج طاق امرأتك على ألف في ذمتي فالجواب بأن بالمسمى وللزوج  
 أن يرجع قبل قبول الاجنبي نظرا للمعاوضة ووقع للشارح أنه قال فنظر الشوب التعليق وهو سبق قلم  
 وللاجنبي أن يرجع قبل اجابة الزوج فنظر الشوب الجملة التي غير ذلك من الاحكام \* (تنبيه) \* يستثنى  
 من قوله وحكما صور أحدها ما لو كان له امرأتان فخلع الاجنبي عنهما بألف مثلا من ماله صح بألف قطعا  
 وإن لم يفصل حصص كل منهما لأن الألف تجب للزوج على الاجنبي وحده بخلاف الزوجتين إذا ختلعتا فإنه  
 يجب أن يفصل ما ياتزمه كل منهما قاله الماوردي الثانية لو ختلعت المريضة بمباريد على مهر المثل  
 فالزبادة من الثلث والمهر من رأس المال وفي الاجنبي الجميع من الثلث الثالثة لو قال الاجنبي طالقها على  
 هذا المغصوب أو على هذا الخمر أو نحو ذلك وطلق وقع رجعيًا بخلاف ما إذا التقت المرأة ذلك فإنه يقع بانءا  
 لأن البضع يقع للمرأة فيلزمها بدله بخلاف الاجنبي الرابعة لو سألت الخلع بمال في الخبز فلا يحرم  
 بخلاف الاجنبي \* (قاعدة) \* أخذ السبكي من صحة خلع الاجنبي جواز بذل مال من يده وظيفة يستتله

عن النفس أو غيره ويجعل له حينئذ أخذ العوض وبسة مائة منه ما يبقى الأمر بعد ذلك لناظر الوطيفة  
يفعل ما تقتضيه المصلحة شرعا وقد مررت الإشارة إلى ذلك وأما كونه لان الماس كثر منهم الوقوع في ذلك  
(ولو كباها) في الاختلاع (أن يختلعه) أي لنفسه بالتضريح أو بالية فيكون خلعه أجنبي والمال عليه  
كما لو لم يوكاه وان صرح بالوكالة أو فواها لها وان أطلق دفع لها كما قاله العزالي وفي كلام الشافعي  
والاصحاب ما يدل له وان بحث الرابي وقوع الخلع له لعود المدفوعة اليها (ولا أجنبي فوكباها) في  
الاختلاع منه (فتخبرني) بين اختلاعهما لنفسه وبين اختلاعهما له بان تصرح أو تنوي كما مر فان أطلقت  
وقوع له على قياس ما مر عن العزالي \* (تنبيه) \* حيث صرح الأجنبي أو الزوجة بالوكالة فاعطى المالك بالعوض  
الموكل والا فاعطى المالك المباشر ثم يرجع اذا فرغ على الموكل حيث نوى الخلع له أو أطلق في الأولى كما اقتضاه  
كلام الروض (ولو اختلعه رجل) أجنبي مثلا (وصرح بوكايتها) أي الزوجة حاله كونه (كاذبا) فيها  
(لم تطلق) لارتباط الطلاق لزوم المال عليها وهي لم تلزمه وهذا حيث لم يعترف الزوج بالوكالة فان اعترف  
بها أو ادعاها بابتعته فني قوله ولائني له (وأبوها كالأجنبي) فيما ذكر (فيختلع) أي (بمائه) أي يجوز  
له ذلك صغيرة كانت أو كبيرة (فان اختلعه بماله أو مخرج بوكالة) كاذبا (أو ولاية لم تطلق) لانه ليس بوكيل  
ولا ولي في ذلك اذ الأولية لا تثبت له التبرع في ماله وان استثنى الركني ماله العام كالوقوف على من يحتاج  
لانهم لم يملكه قبل الخلع اهـ وهذا الاستثناء ممنوع لانه في الخلع ليس بماله الكاين بخلاف من فعله (أو)  
صرح (باستقلال) كاختصاصه لنفسه أو عن نفسه (يخلع بمصوب) لانه حينئذ غاصب ماله ويقع مائسا  
مهر المثل في الاطهر لفساد العوض فان لم يصرح بشئ ثم اذ كر كأن قال طلقها على عيها أو على هذا  
المصوب أو التجرع فصرح على ذلك وقع الطلاق رجيا للمعبر عليه في ماله بما ذكر كفي خلعه المصوب ولو  
أشار الالب أو الأجنبي إلى عيها وقال طلقها بهذا العبد ولم يدكر أنه من ماله ولا انه مصوب وقع  
الطلاق بانثاء مهر المثل ولو علم الزوج انه عيها \* (تنبيه) \* محل ما ذكره المصنف في غير الصديق أيما  
لو اختلعت الالب بصدقتها كأن قال طلقها وأنت بريء من صدقتها فطلعت رجعيها ولا يبرأ من صدقاتها  
ولائني على الالب اذ ليس له الإبراء ولم يلتزم في نفسه شيئا ولو ائتمز مع ذلك براءة الروح كأن قل  
وصمت براءة من الصدق أو قال هو وأجنبي طلقها على عيها هذا وعلى صحتها باث ولزم مهر المثل  
لانه التزام المال في نفسه فكان كخلعها بمصوب فان كان جواب الزوج بعد صحتها المذكور ان برئت من  
صدقاتها فهي طالق لم تطلق لان الصفة المعلقة عليها لم توجد ولو اختلعت المرأة بماله في ذمتها ولم يعل  
الزوج صدق لم يسقط بالخلع وقد يقع التقاض اذا اتفقا بنساق وقد راو صفة  
\* (وصل) \* في الاختلاف في الخلع أو عوضه اذا (ادعت) أي الزوجة (خلعه فاسكره) الزوج ولا ينفق  
(صدق بيمينه) اذا اصر بماله النكاح وعدم الخلع فان أقامت بذلك بينة فلا بد من رجائين وادانته ولا  
مطالبة له بالمال لانه ينكره الا أن يعود ويعترف بالخلع فيستحققه قاله المأوردى وغيره (وان قال طلقك  
بكذا) كاف (فقات) بل طلقته (بجها) أولم تطلقني (بانت) بقوله (ولا عرض) عليها للزوج ان  
حلفت على نفسه أمّا البينة فلا قراره وأما عدم العوض فلان الاصل براءة ذمتها فان أقام بالعوض بينة أو  
رجلا وامرأتين أو حافت به أو عادت واعتدت بعد عيها بما ادعاه لزمها العوض \* (تنبيه) \* قوله بانث  
يقضي أنه لا نفقة ولا كسوة لها في العدة ولبس مراد ابل عليه ذلك الى انقضاء العدة ولا برئها ولو لمات  
هو في عدتها ورثت هي منه كما قاله الاذرى وصورة المسئلة أي يعبر بان المال مما يمت الخلع بدون قبضه فان  
أثر بانه خالعه على تجرل شئ لا يتم الخلع الا بقبضه لم يلزم شئ الا بعد قبضه قص عليه في البو باني وهو  
ظاهر ولو قال سأنت العالاق بالف فأنكرت السؤال أو ادعت طول الفصل بين الإيجاب والفاء ولم صدقت  
بيمينها في نفي العوض لان الاصل براءة ذمتها وعدم الطلاق في الوقت الذي يدعيه (وان اختلفا في جنس

عوضه) أدرهم أو دينار أو صفة كساح أو مكسرة (أو) في (فدره) كالف فقالت بل بخمس مائة أو في  
عدد الملاق الذي وقع به الخلع كفواها سألته ثلاث طلقات بالف فقالت بل واحدة بألف (ولاينة) لو أحد  
منهما (نخالفا) كفي البيع (ووجب) إيدئونها بفسخ العوض منها - ما أو من أحدهما وألحاكم (مهر  
المثل) لأنه المرد وكيفية المين ومن يردأه على ما تقدم في البيع فإن كان لاحدهما بدنة عمل بها أو أكل  
منهما يئنه واستويان تاريخا طنا فإن اختلف تاريخهما قدمت السابقة (ولو تعلق بألف) مثلا وفي البلاد  
نوعان مثلا من الدراهم لأغالب فيها (ونوبانوعا) منها (لزم) المذوى الحاقاله بالمائة بخلاف البيع  
لأنه يحتمل في الخلع ما لا يحتمل في البيع ولهذا يكال العوض فيه بالأعطاء بخلاف البيع (وفيل) يفسد  
المذوى ويلزم (مهر مثل) بالجهالة في اللفظ ولا عبرة بالنية \* (تبيينه) \* أنهم كلامه أنهم لو لم ينويا  
نسبا فسدت النسبة ولزم مهر المثل وهو كذلك (ولو) اختلفت نيتاهما بأن أراد كل منهما جنسا وتصادقا  
على ذلك فلا فرق لعدم صحة العقد وان تكاديا كأن (قال أردنا) بالألف التي أطلقناها (دنانير فقالت  
بل) أردنا (دراهم) فضة (أردنا) تحالفا على الأول (وهو) المذوى كالمفوط لأنه يرجع إلى الاختلاف  
في جنس العوض وبأن مهر مثل بعد الفسخ (ووجب) مهر مثل بالاختلاف في الثاني) وهو ولزم مهر مثل  
لما سرفيه \* (خاتمة) \* لو قالت له طلقني وأنت برىء من صدقي أدرك على ألف فطلقها بانت به لأنها  
صيغة التزام أو أن طلقني فأنت برىء أو فقد أبرأتك من صدقي فطلقها لم يبرأ منه ووقع المصداق رجعا  
لأن الإبراء لا يعمق وطلاق الزوج طمعهما في الإبراء من غير لفظ صحيح في الالتزام لا يوجب عوضا قال في  
الروضه ولا يئنه بأن يقال طلق طمعهما في شيء ورغبته في الطلاق بالإبراء فيكون فاسدا كالنحرأى فيقع  
بالتأخير المثل إذا فرق بين ذلك وبين قواها ان طلقني ذلك ألف فإن كان ذلك تعلية الإبراء فهو هذا التعاقب  
لأنه ليس وجرم هذا المسمى في روضه تبعها لاصلا في أو آخر الباب وقال الزركشي تبعها لما قبله في التحقيق  
المعتمده أنه ان علم الزوج عدم صحة تعاقب الإبراء وقع الطلاق رجعا أو ظن صحة وقوعه بانه بغير المثل اه  
جميع حسن واعتد السبكي الثاني وقال ابن الرعة أنه الحق وفي فتاوى الغفال لو قال لن زوجته ان أبرأتني  
فأنت طالق فقالت قد أبرأتك لم يكن شأنا لأنه لم يقل ان أبرأتني من مهرك أو دينك وان أراد الإبراء من  
المهر صح ان كانت عالمة بمقداره بخلاف ما إذا كانت جاهلة لأنه أبراء عن مجهول وإذا كانت عالمة به هل يقع  
الطلاق رجعا كما قال به الفقهاء أو بانه كما هو أحد جوابي القاضي وجهان أحدهما الثاني كما صرح به  
بجماعة ولو طلب منها الإبراء على الطلاق فقالت أبرأتك الله تعني بذلك أبرأتك فقال لها أنت طالق ثم قال  
أردت الإيقاع بشرط صحة الإبراء قبل منه ظاهرا فلو تبين جهلها بما أبرأت لم يقع الطلاق كما قاله بعض  
المتأخرين \* (فائدة) \* ضابط مسائل الخلع ان منها ما يقع فيه الطلاق بالمسمى ومنها ما يقع فيه بغير المثل  
ومنها ما يقع رجعا ومنها ما لا يقع أصلا الذي يقع فيه الطلاق بالمسمى أن تكون الصيغة صحيحة والعوض  
صحيح والذي يقع فيه بغير المثل والذي تكون الصيغة فيه صحيحة والفساد في العوض والذي يقع فيه رجعا  
هو الذي يكون الفساد فيه من جهة الصيغة ويكون الطلاق فيه من جهة الزوج من غير ما يبرأه والذي  
لا يقع أصلا هو الذي يكون الطلاق فيه معلقا ولم يوجد شرطه والله أعلم

\* (كتاب الطلاق) \*

هو لغت حل القيد والطلاق ومنه ناقة طالق أي مرسلة بلا قيد وشرا حل عقد النكاح باللفظ الطلاق ونحوه  
وعرفه المصنف في تهذيبه بأنه تصرف بملوك الزوج بحديثه بلا سبب فيقطع النكاح والاصل فيه قبل  
الاجماع الكتاب كقوله تعالى الطلاق مرتان فامسك بمعروف أو تسريح بإحسان وقوله تعالى يا أيها  
النبي اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن والسنة كقوله صلى الله عليه وسلم ليس نبي من الحلال أبغض  
إلى الله من الطلاق راء أبو داود بإسناد صحيح والحاكم وصححه وقوله صلى الله عليه وسلم أناني جبريل فقال لي



واجمع خمسة فقام امرؤ ومروءة وامرؤ وجندى الجدة رواه ابو داود وغيره باسناد حسن واردة خمسة  
 مطلق وصيغة محل وولاية وقصد وقد شرع في شرط الركن الاول وهو المطلق فقال (يشترط له وذو)  
 أى العلاق من المطلق متجزا كان أو مطلقا (التكليف) أى أن يكون مكلفا فيصع من السفية والمرضى  
 أى ولو كان هازلا ولا يصع من غير مكلف كصبي ومجنون ومعنى عليه وانتم لا تتغيرا ولا تملكون ان وجدت  
 الصفة بعد الاهلية في المطلق لصاد عباؤه ونظير ودع القلم عن ثلاث نعم لو تولد جنون من سكر فعدى قبه  
 نفذ طلاقه في جنونه وقدي تصور طلاق الجنون بغير سكر تعدى قبه والمعنى عليه والماتم بما اذا عانى  
 الطلاق في حال التكليف على صفة وجوده وغير مكلف فان قيل أهمل المصنف شرطين آخرين أحدهما  
 كونه من زوج أو ذكوله ولا يقع طلاق غيره الا فيما سيأتى في المولى بطلاق عليه الحما كمن تابها ما الاختيار  
 اجرح المكروه بغير حق أحسب عن أهله الاول بأنه امانة على ماصرح به في الخلع وعلى ما سيذكر من أنه  
 لا يصع تعليقه قبل ملك السكاح وعن الثاني بأنه أهله له كره حكم المكروه به وذلك قال المصنف بآذنه على  
 الرابع وغيره (الا لسكران) المتعدى بسكره كل شرب خرا أو دواء عجنه بلا حاجة فيصع منه ولو كان  
 السكر طائفا عليه بحيث يسهل كانه مع أنه غير مكلف كما قلنا في الروضة عن أصحابنا وغيرهم في كتب  
 الأصول تعديفا عليه له صيانة بأزالة عقله على كونه لم يزل كونه في حال ولكن مراد أهل الأصول أنه غير مخاطب  
 حال السكر ومرادنا ما أنه مكلف بقضاء العبدان بما وجدته قال العراقي في المستصفى ولان صفة من قبل  
 ربحا الاحكام بالاسباب وأجاب عن قوله تعالى لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى الذى استدل به الجويني وغيره  
 في تكليف السكران بان المراد منه هو في أوائل السكر وهو المنشئ لبقاء عقله ولذا يصع منه سائر  
 أفعاله وأقواله مما له وعليه ما كالبيع ولا جارة أو مفردين كالأسلام والعلاق ويصح طلاقه بالسكابة  
 خلافا لما لا يرفع ويشمل ذلك الكافر وان لم يعتد حرمته شرب الخمر لانه مخاطب بقرع الشرعة وخرج  
 بالمتعدى غيره كمن أكره على شرب مسكر أو لم يعلم أنه مسكر أو شرب دواء يجتنأ الحاجة ولا يقع طلاقه لعدم  
 تعديه والرجوع في معرفة السكران الى العرف وقيل أدنى السكران بحيث كلامه المعلوم ويسكشف سره  
 المستكتم كما عبره الشافعي رضى الله تعالى عنه وان لم يحمله أدنى قال ابن المقرئ ولا يحتاج على الوجه  
 المصحح الى معرفة السكر لانه إما صاح وإما كراواتى العقل وحكمه وحكمه الصاحي سواء بل يحتاج الى معرفة  
 السكر في غير المتعدى به وفيما اذا قال ان سكرت فانت طائى اه أى فيجد حينئذ بما ذكره وحسن  
 ولو قال السكران بعدما طلق اعما شربت الخمر مكرها وتم قرينة أو لم أعلم أن ما شربته مسكر صدق بيئته ثم  
 من لم يعرف حكم الاكراه فانه يستفسر كما قاله بعض المتأخرين أما اذا شرب أو كل ما ينزل العقل لحاجة  
 كالتدوى فانه كالجنون كما صرح به في الموهب والوجيز وأصل الروضة ثم شرع في الركن الثاني وهو الصيغة  
 فقال (ويقع) العلق من مسلم أو كافر (بصريته) وهو ما لا يحتفل بظاهره غير العلق (بلانية)  
 لا يقع العلق ولو قال لم أنوبه العلق لم يقبل وسكى الخطابى فيه الاجماع (و) يقع أيضا (بكابة) وهى  
 ما يحتمل العلق وغيره لكن (بنية) لا يقع فان قيل سيأتى أنه يشترط قصد لفظ الطلاق للمعنى ولا يكتفى  
 بقصد حرف العلق من غير قصد معناه فكيف يقال ان الصريح لا يحتاج الى نية بخلاف الكابة أجب  
 بان كلامهما يشترط فيه قصد اللفظ المعناه حتى يخرج الجمعى اذا قلنا كلمة الطلاق وهو لا يعرف معناه فلا  
 يقع طلاقه والمراد بالنية في الكابة أن يقصد اللفظ وليس بشرط لمن عرف معناه وحديثه يقول المصنف  
 بالنية أى بالنية لا يقع أما قصد التلفظ فيه فيشرط نعم للكره ان نوى مع الصريح الوقوع وقوع الادلا  
 \* (تنبيه) \* أفهم كلامه انه لا يقع طلاق بنية من غير لفظه وكذا لا يجوز بكلامه العلق اذا  
 لم يرفع صوته بقدر ما يسمع نفسه مع اعتدال صوته وعدم المسامحة لان هذا ليس بكلام \* (تنبيه) \* لو أنى  
 بكابة من كابة العلق وضم اليه امن اللفظ ما يدل على المراد كانت بائنة بنية محرمة لا تحلى لى أبدا لم يخرج

عن كونها كتابة راسن كل بما ذكره في لوقف من انه لو قال تصدقت بكذا كن كتابة فلو اضاف اليه لا يباع ولا يوهب فالاصح صراحته (قصر يحه) جزا (الطلاق) أى ما لشتق منه كسبأى لاشتهاره فيه لغة وعرفا (وكذا الفراق والسراح) بفتح السين أى ما لشتق منهما (على المشهور) فيهما الورودهما في القرآن بعناده والثاني انهما كائنان لانهما لم يشتهرا اشتها بالطلاق ويستعملان فيه وفي غيره \* (تنبيه) \* جملته قوله وكذا الخ مع ماوف على الطلاق لاعلى صريحه والابانزم حصر الصريح في العالاق مع أن من صريحه مرفى باب انطاع من ان انطاع صريح في الاصح ان ذكر المال وكذا المفاداة وظاهر كلامهم انه لا فرق في ذلك بين المسلم والكافر والظاهر ما قاله الماوردي في نكاح المشركة ان كل ما كان عند المشركن صريحا في العالاق أجرى عليه حكم الصريح وان كان كتابة عندنا وكل ما كان عندهم كتابة أجرى عليه حكم الكتابة وان كان صريحا عندنا لاننا نعتبر عقودهم في شرهم فكذا طلاقهم وأمثلة المشتق من الطلاق (كطافك وأنت طالق ومطاقة) بالتشديد وبامطاقة (وبا طاق) ان لم يكن اسمها ذلك والافسكية كيجزبه المصنف وغيره ولو حذف المفعول كان قابلا طقت أو المبتدا وحرف النداء كان قال طاق لم يقع العالاق كذا وظاهر كلامهم صريحه القفال في الاولى (لأنت طلاق والطلاق) فليسا بصريحين (في الاصح) بل كائنان لان المصادر انما تستعمل في الاعيان توسعا والثاني أنهم صريحتان كقوله يا طاق ويقاس بما ذكرنا فارتك وسرحتك فهما صريحتان وكذا أنت مفارقة وسرحتك وبامفارقة وبامسرحة وأنت فراق والفراق وسراح والسراح كتابات ولو قال أردت بالطلاق الطلاقا من وثاق أو بالفراق مفارقة المنزل أو فراقا بالقلب أو بالسراح تسريحها الى منزل أهلها أو أردت غير هذه الالفاظ فسبق لساني اليها ولم يكن قرينة تدل على ذلك لم يقبل في الظاهر لانه خلاف ما يقتضيه اللفظ عرفا ودين فيما بينه وبين الله تعالى لانه يحتمل ما دعاه فان كانت قرينة كقوله قال ذلك وهو يحاهان وثاق قبل ظاهرا لوجود القرينة الدالة على ذلك فان صرح بما ذكر كان قال أنت طاق من وثاق أو من العمل أو سرحتك الى كذا كان كتابة ان قصد ان يأتي بهذه الزيادة قبل فراغه من الحلف والافصاح ويجرى ذلك فمن يحلف بالطلاق من ذراعه أو مفرسه أو رأسه أو نحو ذلك ولو أتى بالنساء المئنة من فوق بدل الطاء كان يقول أنت تالقي كانت كتابة كما أفاده شيخى قال سواء كانت لغته كذلك أم لا ولو قال نساء المسلمين طوائق لم تملق زوجته ان لم ينوط لاقها بناء على الاصح من أن النكاح لا يدخل في عموم كلامه وليس قوله بانث منى امرأتى أو حرمت على اقرار بالطلاق لانه كتابة فينوقف على النية (وترجى) لهذا (الطلاق بالعجبة صريح على المذهب) لشهرة استعمالها في معناها عند أهلها شهرة استعمل العربية عند أهلها وبقر بيننا وبين عدم صراحة نحو حلال الله على حرام عند المصنف كسبأى بانهم موضوعة للطلاق بخصوصه بخلاف ذلك وان اشتهر به والطريق الثاني وجهان أحدهما انه كتابة اقتصرافى الصريح على العربي لوروده في القرآن وتكرره على لسان جملة الشرع \* (تنبيه) \* اقتصر المصنف على الطلاق قد يفهم ان ترجمة الفراق والسراح كتابة وهو كذلك كما صرح في أصل الروضة وجرم به ابن المقرئ في روضه للاختلاف في صراحتهما بالعربية فضعف الترجمة فان قيل تخصيص المصنف الترجمة بالعجبة فاصرفان غير العجبة من اللغات كذلك ولهذا عبر في المحرر بسائر اللغات أجيب بأن مراده بالعجبة ما عدا العربية من سائر اللغات (و) كل من (أطافك وأنت مطاقة) يسكون الطاء (كتابة) لعدم اشتراكه في معنى الطلاق \* (تنبيه) \* قول المصنف كتابة أولى من قول المحرر ليس بصريح اذ لا يانزم من نفي صراحته اثبات كتابته (ولو اشتهر) عرفا (لفظا للطلاق كالخلال) بضم اللام على حرام (أو حلال الله على حرام) أو أنت على حرام وكذا الحرام يلزم منى أو على الحرام كجسسه الزكشى (قصر يحه في الاصح) عند من اشتهر عندهم كقوله الرافعى تبعا للمراوغة لغاية الاستعمال وحصول التفاهم عندهم (قلت الاصح) المنصوص وعليه الا كثرون (انه

كناية) - مائة (واحدة) - لان الصريح انما يؤخذ من ورود القرآن به وتكرره على السنان في الشرح  
وليس المذكور كذلك امان لم يشتر منه هم فكناية في حقه هم حزنا \* (تنبيه) \* قول الزوج لا وجب  
النفقة عليك طاعة صريح وفي قوله له او نعت عليك طاعة او نعت طاعة توجهات اوجه وماله صريح في الاولى  
فيما سأل ان نعت عليك طاعة كناية في الثانية كما في شيخنا وان كانت كلام الرافعي يدل الى المرافعة وقوله  
او لم يرق بي وببنسكتي وبيعه الواسعة البيع ولا عوض اوجه او لم يرقك او عرفت عليك او برئت من  
نكاحك او برئت اليك من طلاقك كناية ومنه في الاخيرة برئت منك بواسطة ابتاع المطلق عليك وهذا  
يخالف قوله له لم يرقك من طلاقك فليس بكناية فلا يقع به طلاق وان فواه وان قال الاذرى لا يبعد ان يماه  
به وقوله السائل لا يلزم لي او واجب على صريح يخالف قوله فرض على للعرف في ذلك قال في البحر عن  
المزني ولو قال على الطلاق فهو كناية وقال التبري انه صريح وهو كما قال شيخنا اوجه بل قال الزركشي  
وقبره انه الحق في هذا الزمن لا شتماره في معنى الخلفاء في قول ابن الملاح في فتاويه انه لا يقع به ثبتي فتول على  
انه لم يشتر في زمانه ولم ينوبه الطلاق وقوله له طاعتك الله ولقرع بارك الله وقوله لانه اعطاك الله صريح  
في الطلاق والاراء واعتق اذ لا يطاق الله ولا يبرئ ولا يمتنع الا الزوجة طالق والغريم مريء والامتنعة  
فان قيل قد تقدم في البيع ان باعك الله واذا قال الله كناية فلا كان ما ذكر كذلك اجيب بان النسخ  
هو اوجه للاستغلاها بالمفرد بخلاف صيغة البيع والاقالة وقوله له طاعتك على اذ لم يشتر في كتابة  
وفارق الاول منه - ما على الطلاق على قول السجري باحتماله طلاقك فرض على مع عدم اشتهاره بخلاف  
على الطلاق (وكناية) أي الطلاق (كانت خاتمة) أي خاتمة في وكذا يقدر الجار والمجرور في ما بعده (وربه)  
بهمز وتركه بنها وحيث قلت بخلافه المراد المصنف أي منقوله (بنة) بنها تبسول آخره أي مقبولة  
الوسيلة مأخوذة من البت وهو القناع \* (تنبيه) \* تمكيد البنة جواز الفراء والاصح وهو مذاهب  
سيبويه انه لا يستعمل الامورة باللام (بنة) أي متروكة الشكاح ومنه منى عن التنبل (بائن) بين  
البيين وهو الفراق \* (تنبيه) \* قوله بائن هو اللفظ الفصيح والقيل بالثابت (اعندى استبرئ وحظ)  
أي لاني طاعتك ورواه في ذلك المندول هم اوفيهما (الحق باءان) بكسر الهمزة وفتح الحاء وقبل بالكسر  
وجه المارزي تدا أي لاني طاعتك سواء اكل لها اكل أم لا (حظك على غارك) أي خلست سبيلك  
كما يحل البعير في الصراء وزمناه على غاربه وهو ما تقدم من الظاهر وارتفع من العنق ابرعى كيف شاء  
(لا تدمسرك) من الندم وهو الزجر أي لا تهم بئسك لاني طاعتك والسرب بفتح السين وسكون الواو  
لهم ملتين الابل وما يربى من المال أما بكسر السين فللمساعة من الغلباء والبقرة ويجوز كسر السين هنا  
(اعرب) بوجهة ثم زاي أي تباعدى عنى (اعربى) بجملة ثم زاي أي صبري غريبة بلا زوج (دعيني) أي  
اتركيني لاني طاعتك (دعيني) بنسبته الى الدال المكسورة من الوداع فواوه أصلية لان طاعة أي لاني  
طاعتك (ونحوها) كقوله لاساحة لي فليكن أي لاني طاعتك وذوق أي مرارة الفراق وتزوي أي استعدى  
للحرق باءك وتقني واستترى أي لاني طاعتك فانت حجرة على فلا تحصل لي رؤيتك وتجري أي كاس  
الفراق وابعدى لاني أجبية - منى واذهبي أي الى أمك لاني طاعتك لا اذهبي الى بيت ابوي ان توى  
الطلاق بعمومه لان قوله الى بيت ابوي لا يحصل الطلاق فان فواه اذهبي وقع اذ ضابطه الكناية  
كل له ماله اشعار قريب بالفراق ولم ينسج استعماله فيه سرعا ولا عرفا كسافرني واخرجني ويأني ان  
أمكن كون ابنته وان كانت معلومة النسب من غيره كما اذا قاله لأمته وانما يمكن صريح لانه لما  
يستعمل في العادة للملاطفة وحسن المعاشرة وترويح واسكني أي لاني طاعتك وأحلتك أي  
لأزواج لاني طاعتك وفتحت عليك الطلاق أي أوقعتك وبلل الله يسوق اليك الطير أي بالطلاق وبارك  
اللهك أي في الفراق لان قال بارك الله عليك فليس بكناية لان معناه بارك الله لي فليس بهو بشعر برحمة

فيه او هو بترك لاهالك اول الناس اول الذوايح اول الاجانب ولا حاجة لي فيك أنت وشأنك وسلام عليك قاله ابن  
 الصلاح لانه يقال عند الفراق قال في الحرر ولا تكاد يخصص (والاعتناق) صريحه وكذا في (كتابة طلاق)  
 لا شتر كما جافي ازالة الملك فقله لزوجه أعفتك اول ملك لي عليك ان نوى به الطلاق طلفت والادلا  
 (وعكسه) أي صريح الطلاق وكذا في كتابة اعتناق لما مر فقله لرفيقه طلقك أو أنت خلى أو نحو ذلك ان نوى  
 به العتق عتق والاذنا لم قل له بعد ما عتد أو استبرأ رجلك لغوا ليعتق به وان نوا لا سحالة ذلك في حقه  
 ومثله يكتبه شيخه الخشعي وكتابة في الامة وقوله بعد ما أو أمته انما منك حر أو أعتقت نفسك اغوا ليعتق به  
 وان نوا بخلاف الزوجه لان الزوجه تشمل الجانبين بخلاف الرق فانه يختص بالملوك (وليس الطلاق  
 كتابة ظهارة وعكسه) وان اشتر كل في اعادة التحريم لان تنفيذ كل منهما في موضوعه ممكن فهذه المسئلة  
 من فروع قاعدة ما كان صريحاً يحافى بابه ووجد نفاذا في موضوعه لا يكون كتابة في غيره فلو قال لزوجه  
 أنت علي كذا ظهارة أي ونوى الطلاق أو أنت طالق ونوى الظهار لم يقع مانواه بل يقع مقتضى الصريح  
 واستثنى من هذه القاعدة مسائل منها ما لو قال المستحق عليه للمستحق أردت بقولي أحملك الوكالة وقال  
 المستحق بل أردت الخالة صدق المستحق عليه بهينه ومنها ما لو قال تصدقت فانه صريح في بابه وكتابة في الوفاء  
 ومنها ما لو قال لزوجه فسخت نكاحك وهو يتمم من الغشع بهينه ونوى الطلاق فهو طلاق مع ان الفسخ  
 صريح في رفع نكاح المعية بحيث تبين به من غير طلاق فوجد نفاذا في موضوعه حينئذ هو وكتابة في  
 الطلاق ومنها ما لو سلم على أكثر من أربع فقال لاحداهن فارتدك فانه فسخ وان كان لفظه صريحاً في  
 الطلاق ومنها ما لو قال لزوجه أنت علي حرام كذا ظهارة أي فالجموع كتابة في الطلاق مع انه اذا أطلق كان  
 ظهاراً (ولو قال لزوجه وأسل أو فريحت أو) أنت علي حرام أو حرمتك ونوى بذلك (طلاقاً) رجعية أو باننا  
 وان تعدد (و) نوى به (ظهاراً) أي أمه عليه كذا ظهارة (حتم) مانواه لان كلامه فيها يقتضي التحريم  
 بخلاف ان يكفى عنه بالحرام (أو نواهما) أي الطلاق والظهار معا وكذا ما قبله من كفاية الشئ أبو علي  
 أي قبل الفراغ من اللفظ كان أراد أحدهما في أوله والآخر في آخره (تخيير وثبت ما استأذنه) منه ما ولا  
 يثبتان جميعاً لان الطلاق يزيل النكاح والظهار يستدعي بقاءه (وقيل) الواقع (طلاق) لانه أقوى لازالة  
 الملك (وقيل ظهار) لان الأصل بقاء النكاح \* (تبيينه) \* هـ ذان الوجهان من زيدان على الحرر (أو)  
 نوى بذلك (تحريم عينا) أو فريحت أو وطأها قال الماوردي أو أسها (لم تحرم) عليه ما وان كره له ذلك لما  
 روى النسائي ان رجلاً سأل ابن عباس رضي الله عنهما قال اني جعلت امرأتى على حرام فقال كذبت  
 ليست عليك بحرام ثم فرأوه تعالى بأبهم النبي لم تحرم ما أحل الله لك الآية (و) لكن (عليه كفارة  
 بين) أي مثله لان ذلك ليس بيمين لان اليمين انما تعتد بيمين من أسمائه تعالى أو صفته من صفاته ولا  
 يتوقف وجوبه على الوطء كما لو قال ذلك لأمته أخذ من قصة مباركة لما قال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 هي علي حرام نزل قوله تعالى بأبهم النبي لم تحرم ما أحل الله لك الآية فذكر الله لكم تحلوا أيما نكحكم  
 أي أوجب عليكم كفارة ككفارة أيما نكحكم (وكذا) لا تحرم عليه وان كره له ذلك وعابه كفارة بين في  
 الحلال أي مثلهما كذا (ان لم تكن) له (نية) في قوله أنت علي حرام (في الاظهر) لعدم ما مر  
 (والثاني) أن هذا القول (الغوي) فلا كفارة عليه فيه وعلى الاول لو قال أردت به اليمين على ترك الوطء لم  
 تسقط عنه الكفارة اذا لا يقتضي قوله لما مر ان اليمين انما تعتد باسم من أسمائه تعالى أو صفته من  
 صفاته (وان قاله) أي أنت علي حرام أو نحوهما مما مر (لا يمت ونوى عتاقيت) لانه كتابة فيه أو طلاقاً  
 أو ظهاراً لغوا لاجل الامة (أو تحريم عينا) أو نحوهما مما مر وهي حلال له (أولانية) له  
 (فكان لزوجه) فيها ما فلا تحرم عليه بذلك ويلزمه كفارة بين فقله في الاولى وعلى الاظهر في الثانية أما اذا  
 كانت الامة غير حلال له فان كانت محرمة بنسب أو رضاع أو مصاهرة فلا كفارة عليه لصحة في وصفها

بشر بها عليه وفي وجوب الكفارة بقوله ذلك لانه المزدوجة والمعددة والمجوسية ونحوها كالمزوجة والوثنية  
والمتبرأة وزوجان يتبرئان في زوجة أحرم أو اعتدت بشبهه أو غيرها لا تجزئه به الزواني في أمته المندة  
والمجوسية والقاضى في المندة من شبهة والمجوسية والمرمى فلا كفارة بذلك في أربعة أمهات وفي أصلها وتجب  
في سائرها ونفاه أو صلاته ونحوها كصلاة التيمم أو ارض سريرة الزوال (ولو) حرم الشخص غير الإباح  
كان (فذلك) الذنوب أو المأثم أو البهائم (على ما هو) لا كفارة به بخلاف الإباح لا خصوصاً  
بالاستباحة ولشدته بقوله التبرؤ به بدل من تأخير التأخر في أدون الأموال وكلامه وال قول الشخص لا ينحو  
إيسر زوجة ولا أمته أنت حرام على من يباحه شجاعة الله (تنبيهات) \* لو حرم من ما يشبهه أساء  
وأما لزومه الكفارة كما علم بمساروك فيه كفارة واحدة يشترط أن لا يحكم جماعة وكلهم ومنه ما هو  
لأربع زوجات أمثني على حرام كما صرح به في الروضة معنا وماتله في التأخر عن الامام من تعددها من غير  
ولو حرم زوجته مرات في مجلس أو مجلس وتوى النكاح وكذا إن أطاق سواء كان في مجلس أو غيره  
كجلى الروضة في الأولى وبه شجاعة الثانية كفارة واحدة وإن توى الاستنساخ فعدت به ودان  
كجلى الروضة في الثانية وبه الركعة في الأولى وإن أفهم كلامها خلافاً فإن قيل لو توى الاستنساخ في  
نماير من الإيمان لا تنفذ الكفارة فكان القياس أن يكون ذلك كذلك أنجب بان الحرام لما كان يصح  
لما لا يقل من تركه والملاق إذا توى به الاستنساخ لا بد لانه محصور في عدد فلهذا الاستنساخ يقتضي  
استيفاه بخلاف الكفارة ولأن الكفارة تشبه الحدود والمعددة الجنس فتدخل في خلاف الملاق ولو قال  
أنت على كلبية أو الجرار أو الخنزير أو البهائم فكفارة أنت حرام على من يباحه أساء  
عاب ولا تعلق الكفاية بالصريح وأما ما كانوا يطلقون على جعل قوله أنت على حرام كما قلنا بل تكون كجلى  
أشد أبه ولا سؤال المرأة الملاق ولا قرينة من غضب ونحوه (وشرطية الكفاية) انقراضها بكل الأمهات كجلى  
المحرر وحرم عابه بالباقيين بل وفارقت أوله وزمت قبل آخره لم يقع ملاق (وقيل يكفي) انقراضها (بأشهر)  
وقفاً وينسحب ما بهده عليه ورجعه الرأى في الشرح الصغير ونقل في الكبير نرجحه عن الامام وغيره  
وصوبه الزركشى والذي رجحه ابن المأقري وهو المعتمد انه يكفي انقراضها به بض المأقري سواء أكان من أمه  
أو دونه أو آخره لأن المأقري إنما تهر بهماها (تنبيه) \* ألفاظ الذي به يفرق الزنية به وله في الكفاية  
كما صرح به المأقري والرويانى وابن رجبى ومثله الرأى تبع الجماعة بقرنه إياها من أنت بانى مثلاً  
وصوب في الأمهات الأولى لأن الكلام في الكفايات ولا وجه كما قال شيخنا لا كفارة بما قاله الرأى لأن أنت  
وإن لم يكن جزءاً من الكفاية فهو كالجزء منه الآن معناه المقصود لا بتأدى بدونه وإشارة مطلق وإن لم يكن  
أحد الملاق كان قالت له زوجته طافنى بأشارتيه إن اذبح لغو لا يقع مما شئ لأن عدوله عن الإشارة  
إلى الإشارة يفهم انه غير قاصد الملاق وإن قصد به ما شئ لا تقصد إلا إلهام الأمدرا (وقيل هي) كفاية  
ما صول الإلهام في الجملة \* (تنبيه) \* خرج بإشارة الملاق بإشارته لحل الملاق كقول من له  
زوجة إن امرأتى طافنى مشيراً لأحداهما وقال أردت الأخرى فإنه يشترط كجلى في زيادة الروضة أسر  
المسائل المتشورة قبل الباب السادس في تعلق الملاق وإشارته بأمان ونحوه مما لا يخفى بعبارته وبأمان  
لغوا ومما لا يخفى بالعبارة إشارته في الصلاة وإشارته إلى من حلف لا يكافه فأشارته إليه فإن صلته لا تباطل  
ولا ينعث (ويعتد بإشارة آخره) ولو قدر على الكفاية كما صرح به الامام (في العقود) كالجوع والسكاح وفي  
الافاير والندادى (و) في (الحلول) كالملاق والعنق واستثنى في الدقائق شهادته وإشارته في الصلاة  
فلا يمتد بها ولا يحنث بها في الحلف على عدم الكلام (فإن فهم ملاقه) مثلاً (بها) أى الإشارة (كل  
أحد) من قتل وغيره (صريحاً) إشارته لا يحتاج لنية كأن قيل له كم طافنى زوجتيك فأشار به بأشهر  
الثلاث (وإن انتص بهما) أى بهما ملاقه بإشارته (فما نون) بكسر الطاء بخلافه ويبرزه بها أى

أهل الفمانة والذي كله ضد النفي (فكنايه) يحتاج للنية \* (تنبيه) \* تطمس بالانحسار مريح اشارته في  
 الطلاق بغير طلاق كفسير اللفظ الشائع في الطلاق بغيره فلا يقبل منه ظاهر الابقرينة (ولو كتب طلاق)  
 على ما يثبت عليه الخطا كرق ونوب وحجر ونشب لاعلى نحو ما هو كاه (طالقا) أو نحوه مما لا يفتقر الى  
 قبول كالاتفاق والابراء والعفو عن القصص كأن كتب زوجتي أو كل زوجتي طلاق أو عيسدحر (ولم  
 ينوه) أي الطلاق أو نحوه (فانوه) لا يعتد به على الصحيح (فان نواه) ولم ينلفظ به (فالظاهر وقوعه) لان  
 الكتابة طر بقى في افهام المراد وقد افترت بالنية ولا تها أحد الخطايين بخلاف ان يقع بها الطلاق كاللفظ  
 والثاني لانه فعل من قادر على القول فلم يقع به الطلاق كالاتاوة من التايط فان قرأ ما كتبه حال الكتابة  
 أو بعدها فصرح فان قال قرأه سا كما ما كتبه بلانية طلاق صدق بيمينته وقائده قوله هذا اذ لم  
 تقارن الكتب النية والافلامنى لقوله ولو كتب الانحسار ان زوجته طلاق كان كتابه على الصحيح فيقع  
 ان نوى وان لم ينشر معها أما اذا رسم صورة الكتابة على ماء أو قى هو اعلش بكتابة في المذهب وفتح المصنف  
 على وقوع الطلاق بالكتابة ما تضمنه قوله (فان كتب) شخص في كتاب طلاق زوجته صريحا أو كتابة  
 كفى الروضة وأصلها ونوى وعاق الطلاق بلوغ الكتاب كقوله (اذا بلغك كتابي) أو وصل اليك أو  
 أناك (فأنت طالق) فانما يطلق بلوغه (لها كنوبا) كما مراعاة للشرط فان انعمى كله قبل وصوله لم يطلق  
 كالموضوع ولو بقي أثره بعد الجور وأمكن قراءته طلقت ولو ذهب سوابقه ولو احقه كالسيرة والمجدة  
 وبقيت مقاصده وقبح بخلاف المذهب موضع الطلاق أو انعمى لانه لم يبلغها جميع الكتاب ولا ما هو  
 المقصود الاصلى منه \* (تنبيه) \* احذر بقوله كتب عمالو امر أجنبيا فكتب لم تطلق وان نوى الزوج  
 كالأمر أجنبيا أن يقول لزوجته أنت بائن ونوى الزوج كالجزم به بخلافنا للصيرى في قوله انه لا فرق بين  
 أن يكتب بيده وبين أن على على غيره وبقوله طالق عمالو كتب كتابه من كتابات الطلاق كالأمر كتب زوجتي  
 بائن ونوى الطلاق فانه لا يقع كما اقتضاء كلام المذهب لان الكتابة كتابة فلا تصح بكتابة اذ لا يكون للكتابة  
 كتابة كذا قاله بعض الشراح وهو مردود بما تقدم عن الروضة وأصلها \* (فرع) \* لو كتب اذا بلغك نصف  
 كتابي هذا فانت طالق فبلغها كله طلقت كما قاله المصنف فان اذنت وصول كتابه بالطلاق فانكر صدق  
 بيمينته فان أقامت بينة يانه خطبه لم تسمع الا برؤية الشاهد بكتابته وحفظه عنده لوقت الشهادة (وان كتب  
 اذا قرأت كتابي) فانت طالق (وهي فائرة فقرأته طالقت) لوجود المعلق عليه \* (تنبيه) \* عبارته  
 تقتضى أمرين أحدهما اشتراط اللفظ به اذا القراءة تعطى ذلك لكن نقل الامام الاتفاق على أنه لو طالعته  
 وفهم ما فيه طلقت وان لم تنلفظ بشئ الثاني اشتراط قراءة جميعه والظاهر الاكتفاء بقراءة المقاصد كما يجنبه  
 الاذعن فحكم قراءة بعض الكتاب كوصول بعضه كما حكمه (وان قرئ عليه فلا) تطلق (في الاصح)  
 لعدم قراءته مع الامكان والثاني تطلق لان المقصود اطلاعها على ما في الكتاب وقدر وجد فان قيل بشكل  
 على الاول ما اذا كتب للقاضي من ولاء اذا قرأت كتابي فانت معزول وهو فارى فقرئ عليه فانه ينزل نهلا  
 سوى بينهما كالمصوبه الاسنوى أجيب بان عادة الحكام قراءة الكتب عليهم والمقصود اعلامه بالحال  
 وليس المراد تعليق العزل لان العزل لا يجوز تعليقه فلم يبق الا بمجرد العلم بالعزل وهو حاصل بقراءة غيره  
 عليه وأما الطلاق فيقبل التعليق وانما يتحقق وقوعه بوجود الصفة (وان لم تكن فائرة) أي والزوج  
 يعلم ذلك (فقرئ عليها طلقت) لان القراءة في حق الامي محمولة على الاطلاع على ما في الكتاب وقد وجد  
 بخلاف القارئة أما اذا لم يعلم الزوج حالها فانم الاتصال على الاقرب في الروضة وأصلها افترد هذه الصورة  
 على اطلاق المتن ولو علق بوصول الكتاب ثم علق بوصول الطلاق ووصل بها طلقت طاعتين  
 \* (فصل) \* في جواز تقويض الطلاق للزوجة وهو جائز بالاجماع واحتجوا له أيضا بأنه صلى الله عليه وسلم  
 خير نساءه بين المفام معه وبين مفارقتة لما نزل قوله تعالى يا أيها النبي قل لازواجك ان كنتم زدن الحياة

الذي يادونه الخ فلو لم يكن لاختياره من الفرقة أو لم يكن لتفسيره من معنى فان قيل لادليل في ذلك  
 صحه ومن انه لا يقع الطلاق باختياره من الدنيا بل لابد من ايقاعه بدليل فتعاليق استمكن وأمره من أعجب  
 بأنه لما فرض البن سبب الفرقة وهو اختيار الدنيا ليعلم أن يفرض البن سبب الذي هو الفرقة (4)  
 أي الزوج (تفويض مطلقا) المجزئ صريحا كان أو كناية كطابق أو أي بني نفسك (البراء) أي  
 زوجته البالغة العاقلة فلا يصح تعلية كقوله اذا جاء الغد أو زيد فطالقي نفسك ولا الذوق بض أصغر أو  
 بمدة كسائر التملكيات في جميع ذلك (وهو) أي تفويض المطلاق (تملكك) للملاق أي بهي حكم  
 التملك (في الجريد) لأنه يتعلق بفرضها كغيره من التملكيات فتزل منزله قوله ملكتك ملاقك (فتبشرط)  
 عليه (لوقوعه) تملكه وتكليفها و(تعلقها على الفور) لان التعلق هنا جواب للتملك مطلق  
 كقبوله وقبوله فوراً أخرت بقدر ما يتعلق به القبول عن الإيجاب أو تخال كلام أجنبي كبير بين  
 تفويضه وتعلقها ثم طلق نفسها لم تعلق فلو قالت كيف أطاق نفسي ثم طلقت وقع والفصل بذلك  
 لا يؤثر لصره ولا يصح من غير مكاف ولا يقع على غير مكاف كما علم مما مر من المساد العبارة نعم لو قال تملكك  
 في طلاق نفسك لم يشترط الفور وكذا ان قال طلقي نفسك متى أومتى ما شئت لم يشترط الفور وان افترض  
 التملك اشتراطه قال ابن الرقعة لان الطلاق لما فصل التعلق سوغ في تملكه وهذا ما جزمه صاحب  
 التنبية ووجهه ابن الرقعة بما ذكره جري عليه ابن المقرئ في روضه وقيل لا يصح الاعلى القول بأنه  
 توكيل والمعمد الأول ووجهه ما مر (وان قال) لها (طالقي) نفسك (بأنف مطلقت) فوراً وهي جائز  
 التصرف (بأنف ولزها الاثبات) ويكون تملكها بعوض كالمبيع فان لم يذ كر عوض فهو كالهبنة (وفي قول)  
 نسب القديم أن التفويض إليها (توكيل) كما لو فرض طلاقه الأجنبي وأجاب الأول بان لها فيه غرضاً  
 وله بها اتصالاً واذ قلنا بأنه توكيل (فلا يشترط) في تعليةها (فور في الاصح) كقبي توكيل الأجنبي  
 والثاني يشترط لما فيه من شائبة التملك (و) على قول التوكيل (في اشتراط قبولها) المقتضى (طلاق  
 الوكيل) الذي سبق في بابه والمرج منه عدم اشتراط القبول المقتضى (تنبيه) \* لو قال كالحرف في  
 اشتراط لا لهم التفويض على ما قبله (وعلى القولين) التملك والتوكيل (له الرجوع) \* على  
 التفويض (قبل تعليةها) لان التملك والتوكيل يجوز الرجوع فيهما قبل القبول فإذا رجع ثم طلقت  
 لم يقع علمت برجوعه أم لا (ولو) علق التفويض كان (قال) لها (اذا جاء رمضان) مثلاً (فطالقي)  
 نفسك (لعللى) قول (التمليك) لان التملك لا يصح تعلية كقولنا ما ملكك هذا العبد اذا جاء رأس  
 الشهر قال في الروضة وجاز على قول التوكيل كقبي توكيل الأجنبي اه فان قيل تفويضه الى كالة أنه لا يصح  
 تعلية بشرط في الاصح ولذا قال الشارح لا يتأمل الجمع بين ما هنا وما هناك أوجب بان أصل هذا معنى  
 على صحة تصرف الوكيل بالوكالة الفاسدة مستند الى الاذن فيها فلا يشكل بما مر في الوكالة واعلم ان  
 ما تقدم من صور التفويض بالصرح (و) أما بالكناية فهو كما (لو قال) لها (لا يبني نفسك فقالت أنت وتربا)  
 أي الزوج تفويض الطلاق اليها بإبني ونوت هي تطلق نفسها بإبني (وقع) الطلاق لان الكناية مع السبب  
 كالصرح (والا) بان لم ينوياً أو أحدهما (فلا) يقع لانهان لم ينووه ولا تفويض وان لم تنو هي فلا  
 تملك اذا الطلاق لا يقع بهذا اللفظ وحده (ولو) صرح فكنت أو عكسه كان (قال) لها (طالقي)  
 نفسك (فقالت أنت وفوت أو) قال (أي بني) نفسك (ونوى) فقالت طلقت وقع الطلاق لانها أمرت  
 بالطلاق وقد فعلته في الحالين ولا يضر اختلاف افظها ما وأتهم كلام المصنف أن الخلف في الكناية أو  
 الصريح كاختار نفسك فقالت أنتها أو طالقي نفسك فقالت سرحها لا يضر من باب أولى نعم ان قال لها طالقي  
 نفسك بصريح الطلاق أو بكايته أو بالتسريح أو نحو ذلك فعدت عن المأذون فيه الى غير ما طالقي لها منها  
 صريح كلامه \* (تنبيه) \* هب في الروضة والشرح يعلق نفسك وفي الثانية بأبني نفسك وذلك بشرط

باعتبار قوله نفسك وحذف المصنف لفظة نفسك منهما وزدته في الشرح فأفهم أنه لا يشترط فيه وجهان أحدهما لا يقع وان فوت نفسها اذ ليس في كلام أحدهما ما يشعر بالفراق وبه قال القاضي والبخوي في تهذيبه وثانيهما يقع اذ فوت نفسها وبه قال البوسنجي والبخوي في تعليقه وهذا كما قال الاذري هو المذهب الصحيح وهو قضية كلام جماعة من العراقيين وغيرهم وجرى عليه شخبنا في شرح البهجة (ولو قال) لها (طابق) نفسك (ونوى ثلاثا فقلت طالقت ونوتهن) وقد علمت نيته أو وقع ذلك اتفاقا كما يؤخذ من قول أصل الروضة (فثلاث) لان اللفظ يحتمل العدد وقد نواه (والا فواحدة في الاصح) لان صريح الطلاق كناية في العدد والثاني ثلاث جملا على منويه \* (تنبيه) \* قوله والاضادق بما اذا نوى هو ثلاثا ولم تنوئها عددا وبما اذا لم ينوئها أو نوى أحدهما فقط وظاهر كلامه ان الخلاف جار في الجميع لكن الثانية والثالثة تقع فيهما واحدة بخلاف (ولو قال) طابق نفسك (ثلاثا فوحدت) أي قالت طالقت نفسي واحدة (أو تكسره) كقوله طابق نفسك واحدة فثلاث أي قالت طالقت نفسي ثلاثا (فواحدة) تقع في صورتين أما في الاولى فلان ما وقعته داخل في المفروض اليها وأما في الثانية فلان المفروض اليها واحدة والزائد غير مأذون فيه فيقع ما ذكره \* (تنبيهان) \* لهما في الاولى بعد ان وحدت وراجعها الزوج أو لم يراجعها أن تزيد التثنية الباقيتين على الواحدة التي أو فتهما فورا اذ لا فرق بين أن تطابق الثلاث دفعة وبين قولها طالقت واحدة واحدة وواحدة وواحدة فلا يقدح بخلاف الرجعة من الزوج ولو قال لها طابق نفسك ثلاثا فقلت طالقت وقع الثلاث لان قولها اجواب لكلامه فهو كالمعاد في الجواب بخلاف ما اذا لم يتلفظا هو بالثلاث ونواه لان المنوى لا يمكن تقديره في الجواب اذ الخطاب باللفظ لا بالنية ولو طالقت نفسها بعد ثبوت فساد وقت المفوض اليها ولم يطل الفصل بينهما طالقت كالجواب مع مال أبيه طانحيا به فبان ميتا ولو فوض طلاق زوجته الى اثنين وطلق أحدهما طلقها والاخر ثلاثا فوحدت واحدة فقط كما قال البندنجي انه مقتضى المذهب لاتطابقهما عليها وان جعل طلاقها بيد الله ويذكر بدلان قصد الشركة فليس لزبدان طلاقها فان قصد التبرك أو ان الامور كلها بيد الله فلا قال الاذري وكذلك ان طابق فيها يظهر والوجه كما قال شيخنا انه كالجواب قصد الشركة لانه الظاهر من العاصف ولو قال جعلت كل أمر في يديك بذلك كان كناية في التفويض اليها وليس لها أن تطابق نفسها ثلاثا ما لم ينوها ولو قال طابق نفسك ثلاثا ان شئت فطالقت واحدة أو طابق نفسك واحدة ان شئت فطالقت ثلاثا طالقت واحدة كالجواب يذكر المشيئة وان قدم المشيئة على العدد فقال طالقت نفسك ان شئت واحدة فطالقت ثلاثا وعكسه انما الصبر ورد المشيئة شرط في أصل الطلاق والمعنى طابق ان اخترت الثلاث فاذا اختارت غيرهن لم يوجد الشرط بخلاف ما اذا أخرها فانها ترجع الى تفويض المعنى والمعنى فوضت اليك ان تطالقت نفسك ثلاثا فان شئت فافعلي ما فوضت اليك وذلك لا يمنع نفوذ ذلك المعين ولا نفوذ ما يدخل فيه والظاهر كما قال شخبنا انه لو قدمها على الطلاق أيضا فقال ان شئت طابق نفسك ثلاثا فطالقت واحدة كان كالجواب عن العدد

\* (فصل) \* في اشتراط القصد في الطلاق وهذا شروع منه في الركن الثالث وهو القصد اذا (مرسلان نائم) أو من زال عقله بسبب لم يعصب به (طلاق لغا) وان قال بعد استيقاظه أو افاذته أحزنه أو أوقعته لحديث رفع القلم عن ثلاث وذكر منها النائم حتى يستيقظ ولا تنفعه القصد \* (تنبيه) \* كان المصنف مستغنيا عن هذا بشرط التكليف أول الباب ولو تلفظ بالطلاق ثم قال كنت حينئذ صبيا أو نائما أو مكن ذلك صدق بيمينه كما قاله الروياني وان قال في الروضة في تصديق النائم نظر فانه لا أماره عليه بخلاف الصبي (ولو سبق لسانه بالطلاق لا قصد) لحروف الطلاق لعناه (انما) ما سبق لسانه اليه لسانه وكذا اذا تلفظ بالطلاق حاكيا كلام غيره وكذلك الفقيه اذا تكرر لفظ الطلاق في دوسه وقصده به \* (تنبيه) \* لا حاجة لقوله بلا قصد مع قوله سبق ولو قال لا بقصد كان أعظم (ولا يصدق ظاهرا) في دعواه سبق لسانه بالطلاق لتعلق حق الغير به ولان الظاهر الغالب ان البالغ العاقل لا ينكحكم بكلام الا بيقصده (الابقرينة) كان دعاه ابعد



طهرها من الحبض الى فراشه وأرد أن يقول أنت الآن طاهرة فسبق لسانه فقال أنت اليوم طاهرة  
 \* (تنبيه) \* لو طئت صدق في دعواه السبق فله اقبول قوله وكذا الاسم ودان لا يشهد ودان بالطلاق كما  
 ذكر في أصل الروضة هنا وذكر أن المطلق أنه لو سمع القنا وجب بالملاق وتحقق أنه سبق لسانه اليه  
 لم يكن له أن يشهد عليه بملاق الملاق وكان ما هنا فيها اذا طأ وما هنا فيه اذا اتفقوا كما في كلامه  
 قال شيخنا ومع ذلك فيها ما انفاراه والاولى الحق ما هنا بما هنا لك كما قاله بعض المتأخرين (ولو كان اسمها  
 طالق فقال) (أو) (بالملاق) بضم القاف يجمعها (وقصد اللذان لم تطلق) بضم اللام من معناه وكوثر اسمها  
 كذلك قربته تسوق تصديقه \* (تنبيه) \* المراد قصد ما عاينها بالسماع والافتدائها مقصود وان أراد الملاق  
 (وكذا ان أطلق) بأن لم يقصد شيئا وكان اسمه ذلك عند اللذان لم تطلق أيضا (في الاصح) حلال على اللذان  
 ولأنه لم يقصد الملاق والافتدائها مشترك والاصل دوام النكاح أما اذا كان اسمها ذلك ثم غير إلى غيره ثم خاطبها  
 به بعد التعبير طافت عند الإطلاق كما ذكره الرافعي في تقاير المستثناة من العتق في نداء عبده المسمى بحر  
 يحر (وان كان اسمها طارقا أو طالبا أو طالما أو نحوها من الأسماء التي تقارب حرف طالق فقال)  
 (أو) (بالملاق) وقال أودت اللذان اهلهما (فالتلف) بلساني (الحرف صدق) ظاهر الظاهر والفرقة  
 (ولو خاطبها بالملاق) (أو) (هاؤلا) وهو قصد اللذان دون معناه (أو لاجبا) بأن لم يقصد شيئا أقول اهله في  
 معرض دلال أو ملابسة أو استهزاء طافى فيقول اهله أعبأ أو مستهزأ طافى (أو) خاطبها بطلاق (وهو  
 بلفظ الأجنبية) وبصدق ذلك بصورهما (بأن كانت في ظلمة) أو من وراء حجاب (أو) بأن (نكحها)  
 له (وليها) أو كبله ولم يعلم) بالسكاح أو سبه أو نحو ذلك (وقع) الملاق أمانى الأولين فلأنه أتى باللفظ  
 عن قصد واختيار وعدم وضاه بوقوعه لئلا يبق لا نزله خلطاً ظنه وفي حديث حسنة الترمذي وقال  
 الحاكم صحيح الاسناد ثلاث جدهن يدوهن لون جدها الملاق والنكاح والرجمة قال البغوي ونخصني  
 الحديث الثلاث لثأ كد امر الفرج ولو كان اليه وسائر تصرفات تنقد بالهزل على الاصح (أو) وأما  
 فيما بعدهما فلا أنه أوقع الملاق في محله وظن غير الواقع لا يذوقه \* (تنبيه) \* عطف المصنف للعب على  
 الهزل يقتضي تغايرهما وكلام أهل اللغة يقتضي ترادفهما قال الزخسري في الفائق الهزل والعب من  
 وادى الاضطراب وعبارة المترد على سبيل اللعب والهزل وهي تقتضي استعادهما والذي يشهده الاستعمال  
 ان الهزل يخص بالكلام واللعب أعم وظاهر الملاق المصنف الوقوع أنه يقع بظاهره وباطنه لكن قضية  
 كلام الروضة أنه لا يقع في مسألة الفان باطنا وهو الظاهر وان قال الأذري قضية كلام الروياني ان  
 المذهب الوقوع باطنا ولو نسي أنه زوجه فقال زوجتي طالق طافت كإتلاء عن النص وأقربا وما جزم  
 به المصنف من وقوع الملاق فيما اذا ظنها أجنبية بشكل طالع مسئلة ذكرها الخوارزمي في النكاح فقال  
 رجل تزوج امرأتى الرستاق فذهبت الى البلد وهو لا يعلم فقيل له أنك زوجة في البلد وهو لا يعلم فقال ان  
 كنت في زوجة في البلد فهي طالق وكانت هي في البلد على فولى حنت النامى قال البلقي وأما كثر ما يقع  
 في الفرق بينهما ضرورة التعليق ولو كان واقعا متلا وطاب من الحاضر من يتألم بعلوه فقال متضجر منهم  
 طلفتكم وفيهم امرأته ولم يعلم بهما لم تطلق كما يجنبه في أصل الروضة بعد نقله عن الامام أنه أتى بخلافه  
 المصنف لانه لم يقصد معنى الملاق ولان النساء لا يبدلان في تحالب الرجال الا بدليل واعترض عليه بجمع  
 انه لم يقصد معنى الملاق اذ معناه الفرقة وقد توها وبان دليل المتحول هناك وجود وهو ما ذهبت  
 الحاضرين وعدم علمه بان زوجته بهم لا يمنع الايقاع كمن خاطبها فانها غيرها وأوجب عن الاول بان  
 معنى الملاق ثم عاينها حصة النكاح ولم يقصد الوافق بخلاف من خاطب زوجته بلفظ غيرها وعن  
 الثاني بان ذلك انما يكون بحسب القصد للتعليق ولا قصد (ولو افنا انكحى) أو غيره (به) أي الملاق  
 (بالعربية) أو غيرها انما لا يعرفه (ولم يعرف معناه) سواء ألقته أم لا (لم يقع) لا تغاير قصد وقيد

المتولي عن لم يكن مخالفا لاهل اللسان واللام يقبل ظاهرا ويدين ويصدق في أنه لا يعرف معناه لانه الظاهر  
 من حاله قاله في الاستئصال (وقبل ان تولى) الجمعي (به معناه) أى العربية عند أهلها (وقع) لانه  
 قصد اتفاقا الطلاق بمعناه وأجاب الأول بأنه اذا لم يعرف معناه لا يصح قصده ولو لم يعرف معناه وقصد به قطع  
 النكاح لم ينطابق كالأول والطلاق بكلمة لا معنى لها (ولا يقع طلاق مكره) بغير حق خلافا لابي حنيفة كما  
 لا يصح اسلامه لقوله صلى الله عليه وسلم رفع عن أمي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه وخبر لا خلاف  
 في اغلاق أى اكرامه رواه أبو داود والحسن كونه صحيح اسناده على شرط مسلم ولانه قول لو صدر منه باختباره  
 طاعت زوجته وصح اسلامه فان أكرمه عليه بما طل انما كالردة تم تقدم في شروط الصلاة أنه لو تكلم فيها  
 مكرها بطلت صلاته لندرة الاكرام فيها فان كان الاكرام بحق وقع الطلاق وصح الاسلام وصور الطلاق  
 بحق جع باكرام القاضى المولى بعد مدة الابلاء على طاعة واحدة فان أكرمه على الثلاث فتلفظ بها الغا  
 الطلاق لانه يسقط بذلك وينعزل به فان قيل المولى لا يؤمر بالطلاق عيناه به أو بالقبضة ومثل هذا ليس  
 باكرام يمنع الوقوع كالأكرام على أن يطلق زوجته أو يعتق عبده فأتى بأحدهما فإنه ينفذ أحدهما بان  
 الطلاق قد يمين في بعض صور المولى كالأكرام وهو غائب فضت المدة فتوكلت بالمطالبة فرفضه وكبيلها الى  
 قاضى البلد الذى فيه الزوج ومطالبه فإن القاضى يأمره بالقبضة باللسان في الحال وبالمسير اليها أو بحملها  
 اليه أو الطلاق فان لم يفعل ذلك حتى مضى مدته كان ذلك ثم قال أسير اليها الا أن لم يمكن بل يجبر على الطلاق  
 عيناه كذا أجاب به ابن الرفعة وهو انما أتى بغيره على مرجوح وهو ان القاضى يكره المولى على القبضة  
 أو الطلاق والاصح أن الحسا كره هو الذى يطلق على المولى الممنوع كإسباغ في بابه وجبته فلا كراه أصلا  
 حتى يغير ركنه بغير حق ويستثنى من اطلاق المكره ما لو أكرمه شخص على طلاق زوجة نفسه فإنه يقع لانه اذن  
 وزبادة ولا يستثنى ما اذا أكرمه على الطلاق فنوى لان هذا ليس مكرها ولو أكرمه غير الزوج الوكيل في الطلاق  
 عليه لغا أو الزوج وقع لانه أبلغ في الاذن كإسره وأما الاكرام على الاسلام بحق فاكرام المولى والحرب عليه  
 بخلاف الذى فإنه مقرر على كفره بالجربة والمعاهد كالذى يجب ما من الرفعة (فان ظهر) من مكره بفتح الراء  
 (قرينة اختيار) منه للطلاق (بان) أى كان (أكره) بضم الهمزة (على ثلاث فوجدة) أى طلق واحدة (أو)  
 على طلاق (مرج أو) (على) (تعلق) له (فكفى) (ونوى) (أو نجز أو على) (ان يقول) (طلقت) (زوجتي) (فصرح)  
 بتشديد الراء أى قال سرحتها (أو) وقع الاكرام (بالعكس) لهذه الصور بان أكرمه على واحدة فقلت  
 أو كناية فصرح أو تخيير فعلق أو على أن يقول سرحت فقال طلقت (وقع) الطلاق في الجميع لان مخالفة  
 تشهر باختباره فيما أتى به (وشروط) حصول (الا كراه قدرة المكره) بكسر الراء (على تحقيق  
 ما هد به) المكره بفتحها ثم يدا عاجلا طالما (بولاية أو تغليب أو عجز المكره) بفتح الراء (عن دفعه)  
 أى المكره بكسرهما (بمرب وغيره) كاستغاثته بغيره (وظنه انه ان امتنع) من فعل ما كره عليه  
 (حقه) أى فعل ما خوفه لانه لا يتحقق العجز الا بهذه الامور الثلاثة \* (تنبيه) \* تعبيره بالان يقتضى  
 انه لا يشترط تحققه وهو الاصح وخرج بعاجلا ما لو قال لاقتلنك غدا فليس باكرام وبطلما ما لو قال ولى  
 القصاص للجاني طلقها والا اقتضت مثل لم يكن اكراما (ويحصل) الا كراه (بخوف بضرب شديد  
 أو بحبس) طويل كإفقه في الشامل عن النص (أو اتلاف مال) وقوله (ونحوها) من زيادته أى  
 مما يؤثر العاقل لاجله الاقدام على ما كره عليه ويختلف الا كراه باختلاف الأشخاص والاسباب المكره  
 عليها فمقد يكون الشيء اكراما في شخص دون آخر وفي سبب دون آخر فلا كراه باتلاف مال لا يضيق  
 على المكره بفتح الراء تكسرهم في حق المولى ليس باكرام على الطلاق لان الانسان يخجله ولا يطلق  
 بخلاف المال الذى يضيق عليه والحبس في الوجيها كراه وان قل كما قاله الأزرعى والضرب اليسير في أهل  
 المروءة اكرام والتهديد يقتل أصله وان علا أو فرعه وان سفل اكرام بخلاف ابن العم وعونه بل

يختلف ذلك باختلاف الناس كما مر (وقيل يشترط) في الإكراه (قتل) لنفسه لأن مادونه بدوم معه المنار  
والاختيار (وقيل يشترط) فيه (قتل) لنفسه (أو قطع) أجزائه (أو ضرب بخوف) لادخاله إلى القتل ولا يحصل  
الإكراه بإلزامه وجنك والاعتناء بنفسه أو كثر أو أبعث صوتي أو صلاتي قال الأذري في والاعتناء بنفسه  
كذا أطلقوه وبناهم عدم الوقوع إذا قاله من لو أنه دبر قتله كل منكرها كالولد اه وهو حسن (ولا يشترط)  
في عدم وقوع طلاق المكره (التورية) وهي من ودي أي جعل البيان وزاه (بات) أي كأن (منوي)  
بقوله طلقك زينب مثلا (غيرها) أي زوجته أو يتوى بالطلاق حل الوفاق أو يقول عقيب اللفظ ان  
شاء الله سرًا كما قاله في الحرر وعبرة الروضة وأصلها أو قال في نفسه ان شاء الله فان قيل لا أثر لثبوت عيشة  
الله تعالى بمجرد البينة لظاهره أو لا باطنه بل لا بد من التلقا به أحجب بان المراد بقوله في نفسه تألفه بعيشة الله  
تعالى سرا بحيث لم يسمعه المكره لأنه نواه أو ان ماذكر من اشتراط التلقا بالتعلق بعيشة الله تعالى عدل  
في غير المكره أما هو فيكفي بقلبه كما قاله الأذري عن القاضي الحسين عن الأصحاب وهي فائدة حسنة  
وضابطا التورية أن ينوي ما لو صرح به لقبل ولم يقع الطلاق وهذا الوجه المصنف بقوله كان بالكافي  
كما حذرت به عبارته لكان أولى وهذا يقع في كلام الشيخين كثيرا وفيه تساهل (وقيل ان تركها)  
أي التورية (بلا عذر) له (وقع) لاشهاده بالاختيار فان تركها لعذر كدهشة لم يقع قطعا كما قاله  
في الحرر \* (فروع) \* لوقال له المصنف لا تخليك حتى تخاف بالطلاق أنك لا تغيب بنا خلف بذلك فهو  
إكراه منه لم يعل على الحلف فإذا أخذ به لم يقع عليه طلاق ولو أكره ظالم شخصا أن يذله على زيد مثلا  
أوماله وقد أنكروا معرفة محله فلم يخلفه حتى يخلف له بالطلاق فخاف به كادبا لأنه لا يعلمه طلق لأنه في الحقيقة  
لم يكره على الطلاق بل أخبر بينه وبين الدلالة ولو قال طلقك، كرها فأنكرت زوجته وهما لك فريضة كالحبس  
ما تقول قوله بيمينه والادلاء ولو ادعى الصبا بعد طلاقه وأمكن صدقه صدق بيمينه فان قيل قد حذرنا في  
الامتنان بعدم تصديق مدعي عدم قصد الطلاق والعناق حق الغير بها فلا كان هنا كذلك  
أجيب بأن ما ذكره هنا لا يشبه هذا فان الزوج تلفظ ثم سرج الطلاق ثم ادعى صفره وعدم القصد  
والمدعي ما طلاق مقيد بحالته لا يصح فيها الطلاق فقبل قوله لعدم مخالفته الظاهر (ومن أهم عزيل محله  
من شراب) نجر أو غيره (أو دواء) ينبذ أو غيره (نفذ طلاقه وتصرفه) (و) نفذ أيضا تصرفه  
(عليه) (ولا وعدا) كالسلام وردة وقطع وقتل (على المذهب) المنصوص أما السكران فاحتج به الشافعي رضي  
الله عنه بحديث رفع القلم عن ثلاث قال والسكران ليس في معنى واحد من هؤلاء فإنه يجب عليه قضاء  
الصلاة والصوم وغيرهما فالقلم غير مرفوع عنه بخلاف المجنون قال الشافعي رضي الله عنه وهو قول  
أكثر من قول لقينه من المذنبين وأما المتداوي فإنه في معناه (وفي قول لا) ينفذ شيء من تصرفه لأنه ليس  
له فهم صحيح (وقيل) ينفذ تصرفه (عليه) كالطلاق والاقراء وتلفظا عليه واحذر بقوله إنهم عما إذا لم  
يأنم كما إذا أوجر نحر أو أكره على شربه أو شرب دواء تربل العقل بقصد المتداوي فإنه لا يقع طلاق  
ولا يصح تصرفه \* (تنبيه) \* مقتضى إطلاق المصنف أنه لو تعدى يسكره ثم نشأ عن سكره جنونه ان حكمه  
كالسكران وهو كذلك كما صرح به في البحر وبه أيضا لو وقع السكران الطلاق ثم ادعى الإكراه على  
الشرب أو الجهل بأسكار ما شربه ورأى عدم الوقوع صدق بيمينه قال الأذري وينبغي استنساؤه فان ذكر  
إكراهه معتبرا بذلك فإن أكثر الناس يفتان ما ليس بإكراه إكراهها اه وهذا ظاهر إذا كان ممن  
يخفى عليه ذلك ثم شرع في الركن الرابع وهو الخلل أي المرأة فقال (ولو قال) شخص لزوجته أنت  
طالق أو طالقك فذلك واضح وكذا لو قال جسدك أو جسدك أو روحك أو شخصك أو جسدك أو ذاتك  
طالق وان طالق جزأ منها كقوله بذلك أو جسدك أو شخصك أو جسدك أو ذاتك أو روحك أو شخصك  
أو جسدك (سواء أكل معلوما كالنمل الأول أو بهما كالنمل الثاني والثالث أضليا كإن أو زائد اطهارا

كإمرأيا طلاقا مثل له بقوله (أو كبدك) أو كان الجزء مما ينفصل منها في الحياة ومثل له بقوله (أو شعرك أو  
 ظفرك طالق وقع) الطلاق جزما واحتجوا بالأجاء ولأنه طلاق صدر من أهله فلا ينبغي أن يلغى وتبعيضه  
 معذوران المرأة لا تنبعض في حكم النكاح فوجب نعميمه بالقياس على العتق بجامع أن كلا منهما  
 إزالة لما يحصل بالصرح والكتابة ونظر في القياس بأن العتق محبوب والطلاق مبغوض وبأن العتق  
 يقبل التجزئة فصحت إضافته لبعض بخلاف الطلاق (وكذا دمن) طالق يقع به الطلاق (على المذهب)  
 لأن به قوام البدن كالروح وفي وجهه لا يقع لأنه كفضلة وقطع بعضهم بالأول (لا فضلة كريق وهرق)  
 وبول لا يقع بها طلاق لأنهم غير متصلة اتصال خلقة بخلاف ما قبلها (وكذا في وابن) لا يقع بهما (في  
 الأصح) لأنهما وإن كان أصلهما إذا فقد تميزا للخروج بالاستحالة كالبول والثاني الوقوع كالدم لأنه  
 أصل كل واحد منهما وكالطبخ لآلات الاختلاط كالبلع ولا بالجنين لأنه شخص مستقل بنفسه  
 وليس محلا للطلاق ولا بالعضو المتختم بالرؤ بعد الفصل منها لأنه كالفصل بدليل وجوب قطعه وعدم  
 تعلق القصاص به قال الزركشي ويؤخذ من عدم الوقوع عدم نقض الوضوء ولا بالعاني القائمة  
 بالذات كالسمع والبصر والحركة وسائر الصفات المعنوية كالحسن والقبح والملاحة لأنها ليست أجزاء من  
 بدنهما والشحم والسمين خزان من البدن فيقع بلاضافة إلى كل منهما الطلاق وإن نوزع في الأول  
 ولو قال اسمك طالق لم يملك أن لم يرد به الذان فإن أرادها به طلق وإن قال نفسك باسكان الغاء طالق  
 طلق لأنها أصل الآدمي أما بفتح الغاء فلا لأنه أجزاء من الهواء يدخل الرئة ويخرج منها الأجزاء  
 من المرأة ولا صفة لها ولو قال حدك طالق طلق أن أراد بها الروح وإن أراد المعنى فلا كسائر  
 المعاني وإن أطلق فهو كالأول كما بحثه بعض المتأخرين \* (تنبيهه) \* الطلاق فيما يرفع على الجزء  
 ثم يسرى إلى باقي البدن كإلى العتق ولو قال إن دخلت الدار فمينك طالق فقامت ثم دخلت لم تطاق كمن  
 خاطبها بذلك ولا بمن لها كما قال (ولو قال بقلعة عين) مثلاً (عيناك) وذكره على إرادة العضو ولو أنث قال  
 بمثالك (طالق لم يقع على المذهب) المنصوص للفقهاء الذي يسرى منه الطلاق إلى الباقي كإلى العتق  
 وكما لو قال لها لحيتك أو ذكرك طالق والطارق الثاني يخرج به على الخلاف فإن جعلناه من باب التعبير  
 ببعض عن الكل وقع أو من باب السراية فلا وموثر الوبائي المسئلة بما إذا فقدت عينها من الكف  
 وهو يقتضي أنها تطاق في المقطوعة من الكف أو من المرفق وهو كذلك لأن اليد حقيقة إلى المنكب كما  
 في باب الوضوء قال في الجبر ولو قال حنطة طالق ورأس عمرة برفع رأس طلقنا أو بجره لم تطاق عمرة اه  
 وهذا ظاهر فيمن يعرف العربية أم غيره فطالق عمرة مطلقا وقلنا لو قال لمتك يدك أم ولد أو لملنقط بدلك ابني  
 لم يثبت به استيلاد ولا نسب لعدم السراية فيهما (ولو قال أنا منك طالق ونوى تطليقها) أي إيقاع  
 الطلاق عليها (طلقت) لأن عليه خبر من جهتها حيث لا ينكح معها أختها أو لأزواجه أو يلزمه صونها  
 وموتها فيصح إضافة الطلاق إليه محل السبب المقضي لهذا الخبر ولأن المرأة مقيدة والزواج كالقيد عليها  
 والحل يضاف إلى القيد كما يضاف إلى المقيد فيقال حل فلان المقيد وحل القيد عنه (وان لم ينو طلاقا)  
 فلا تطاق لأن اللفظ يخرج عن الصراحة بإضافته إلى غير محله فشرطه مباشر في الكتابة من قصد الإيقاع  
 (وكذا) لا تطاق (إن لم ينو) معنية الطلاق (إضافته إليها في الأصح) لأن محل الطلاق المرأة لا الرجل  
 واللفظ مضاف إليه فلا بد من نية صادقة تجعل الإضافة إليه وإضافة إليها والثاني تطاق لوجود نية الطلاق  
 ولا حاجة للتخصيص على المحل لفظاً أو نية \* (تنبيهه) \* عبارته قصد في صورتين الأولى أن لا ينوي إيقاعه  
 عليها ولا عليه والثانية أن ينوي تطليق نفسه لكن خبر في الروضة في الأولى بالصحيح وفي الثانية القطع  
 بعدم الوقوع وقيل بخبر بأن الخلاف والتقييد بقول المصنف منك وقع أيضاً في الروضة وأصلها وهو يؤم  
 أنه لو أسقطها لم يقع وكلام القاضية بغيره عدم اعتبارها وهو الظاهر لا تنظام هذا العمل بدونها

ويجوز عليه في المهرات ولهذا حدتها الدارني في الاستدكار قال وجبت فان كانت له زوجة واحدة  
ونصد ماله فواضح وان كان له زوجات وقد طلق واحدة منهم وقع على واحدة وتبعين (ولو زال أمانك  
بان) أو نحوهم من الكليات (استمر طرية) أصل (المطابق) قطعاً كسائر الكليات (وفي) نسبة  
(الاضافة) إليها (الوجهان) في قوله أمانك طالق أحدهما استمرطها فان نوى الطلاق مضاعفاً  
وقع والا فلا بأس \* (تنبيه) \* لا حاجة الى هذه المسئلة بعد ذكر المسئلة قبله لان النسبة اذا مررت في  
المرجع وهو أمانك طالق في الكفاية وهو أمانك بان أولى الأهمس الا أن يقال انما ذكره لتبسيط  
الكفاية القريبة والبعدية وهي استبرأ وجهه التي تضمنه قوله (ولو قال استبرأ وجهي منك) أو أمانك  
أو نحو ذلك كما سترى الرحم التي كانت في (طهر) وان نوى به الطلاق لان اللفظ غير مرتفع في نفسه  
والكفاية شرطها احتمال اللفظ المراد (وقبل ان) نوى بهذا اللفظ (طلاقاً واقع) ويكون المعنى عليه  
استبرأ الرحم التي كانت في به صور المسئلة في الشرح الصغير \* (تنبيه) \* قوله منك ليس بقيد فلو لم  
يذكره كان الحكم كذلك ولو قال شخص لا تحرقوا امرأتى فقال له طاعتك ونوى وقوعه عليه لم يطلق  
كما قاله في التهمة لان السكاح لا يقع له إلا بالاجبي بخلاف المرافع الزوج

\* (مصل) \* في بيان الولاية على محل الطلاق وهو الزوجة وهذا هو الركن الخامس من جفر بحث الاجنبية  
كما قال (طالب الاجنبية بطلاق) كانت طالق (وتعليق) أي الطلاق (بنكاح) كأن تزوجها  
فهى طالق (وغیره) أي النكاح كأن دخلت الدار فانت طالق (له) أي فلا تعلق على زوجها  
أما التجزى بالاجماع وأما المعلق فلا تنفاه الولاية من القائل على المحل وقد قال صلى الله عليه وسلم لا طلاق  
الا بعد نكاح رواه الزمذني وصححه ولو قال كل امرأة أتزوجها فهى طالق فرفع الى قاض شافعي فلم يفت  
قال العبادي انفسحت البين وقال الهروي ليس ذلك بفسخ بل هو حكم باطل الميمن فان البين المصديقة  
لا تنفسخ \* (تنبيه) \* تعليق العلق بالملك كتعليق الطلاق بالنكاح (والاصح صحة تعليق العلق) طلاقاً  
(ثلاثة) كقوله ان عتقت أو ان دخلت الدار) مثلاً (فانت طالق ثلاثاً بعتن اذ عتقت) العبد (أو  
دخلت) زوجته الدار (بعدها) وان لم يكن ماله لثلاثة وقت التعليق لانه يملك أصل النكاح وهو  
يقيد الملقات الثلاث بشرط الحرية وقد وجدت والثاني لا يصح لانه لا يملك تجزئها لانه يملك تعليقها وعلى  
هذا يقع عليه مطلقان قال الرافعي ويجزى الوجهان في قوله لانه لثلاثة الحائلي ان ولدت فولدت حر (ويعلق)  
الطلاق (وجعية) لانها في حكم الزوجان لبقاء الولاية عليها يملك الرجعة قال الشافعي رضي الله عنه  
الرجعية تزوجة في خمس آيات من كتاب الله تعالى يريد بذلك حقوق المطلق وصحة الفلها واللعان والايلام  
والميراث (لاختلعة) فلا يلحقها طلاق وان كانت في العدة لان نفاه الولاية عاها وما روى من ان اختلعة  
يلحقها الطلاق ما دامت في العدة قال ابن الجوزي هو حديث موضوع (ولو عاها) أي المطلق (بدخول)  
الدار مثلاً أو غيره مما يمكن حصوله في البيوت (قباض) بطلاق أو فسخ قبل الدخول بها أو بعده اما  
بعض أو بالثلاث (ثم نكحها) أي جدد نكاحها (ثم دخلت لم يقع) بذلك طلاق (ان) كانت (دخلت)  
(في) حال (البيوت) جزماً لا انحلال البين بالدخول فيها (وكذا) لا يقع (ان لم تدخل) في البيوت بل دخلت  
في النكاح (في الاظهر) لا ارتفاع النكاح الذي علق فيه والثاني يقع لقيام النكاح في حالتي التعليق  
والصفه وتخلل البيوت لا يؤثر لانه ليس وقت الايقاع ولا وقت الوقوع (وفي) قول (ثالث) يقع ان  
بانت بدون ثلاث لان العائد في النكاح الثاني ما بقي من الملقات من الاول فتعود بصفتها وهي التعليق  
بالفعل المعلق عليه بخلاف ما لو بان بالثلاث لانه استوفى ما علق من الطلاق والعائد ملقات جديدة  
أما اذا لم يمكن حصول الصفه في البيوت كان قال ان وطئت فانت طالق ثلاثاً ما بان ثم نكحها لم يقع  
طلاق قطعاً كما هو قضية كلام الروضة وأصلها \* (تنبيه) \* ما ذكره اذا كان التعليق بالدخول

المطابق أما لو حالف بالعلاق الثلاث انما تدخل الدار في هذا الشهر ثم أبان ان قبل انقضاء الشهر وبعد  
تتمكنا من الدخول ثم تزوجها ومضى الشهر ولم تدخل فدخل السبكي عن ابن الرغفة أنه أفتى بالتخلص  
وانما لا تعلق ثم تبين له أنه خطأ قال السبكي فيبحث معه في ذلك وأما أخرج إلى التخلص وهو لا يلزم عن  
كونه خطأ وذكركل ما طويلا نعرض له في شرح التنبيه وقال البلقيني الصواب ما أفتى به ابن الرغفة  
أولا وهو التخلص اهـ وهذا هو المعتمد لانه ظاهر اطلاق كلام الاصحاب وقد مرنت الإشارة إلى بعض  
ذلك في كتاب الخلع (ولو طلق) الزوج الحر (دون ثلاث وراجع) من طلقها (أو جدد) نكاحها (ولو  
بعد زوج) واصابة كما في بعض نسخ المحرر (عادت ببقية الثلاث) أما إذا لم يكن بعد زوج فالاجماع  
وأما بعد الزوج فخالف في ذلك أبو حنيفة وقال تعود بالثلاث لان الزوج جدد الثلاث فادونها وأخرج  
أصحابنا بانها اصابت بلبست بشرط في الاباحة فلم تؤثر كوطا السيد آمنه المطلقة وبهذا قال أكابر الصحابة  
كما قاله ابن المنذر منهم عمر بن حنبل رحمه الله ولم يظهر لهم مخالف (وان ثلث) العلق بان طلقها ثلاثا وجدد  
نكاحها بعد زوج دخل بها وفارقها وانقضت عدتها منسه (عادت بثلاث) بالاجماع لان دخول الثاني أفاد  
حصول النكاح للأول ولا يمكن بناؤه على العقد الاول فثبت نكاح مستفحق باحكامه (والعبد مطلقان  
فقط) وان كانت الزوجة حرة لما روى الدارقطني مرفوعا مطلقا لعبدان ثلثان وروى عن عثمان وزيد بن  
ثابت ولا يخالف لهما من الصحابة رواء الشافعي والمكاتب والمبعض والمدير كالقن وانما لم تعتبر حرية  
الزوجة لان الاعتبار في العلق بالزوج لما روى البيهقي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال العلق بالرجال  
والعدة بالنساء وقد علق العبد ثلاثة كذا في طلق زوجته طلقين ثم التحق بدار الحرب واسترق ثم أراد  
نكاحها فانهم اتفقوا له على الاصح وبذلك عليها الثالثة لان الم تحريم عليه بالعاقبتين وطريان الرق لا يمنع الحل  
السابق بخلاف ما لو طلقها طاعة ثم استرق فانها تعود له بطاعة فاعاد لانه رقب قبل استيفاء عدد العبد ومن  
عتق بعد طاقته بقي له طلقان لانه عتق قبل استيفاء عدد العبد أو بعد طلقين لم يبق له شيء لاستيفائه عدد  
العبد في الرق ولو أشكل على الزوجين هل وقع الطلقان قبل العتق أو بعده لم يبق له شيء لان الرق ووقوع  
الطلاق مع الومان والاصل بقاء الرق حين أو فعهما فان ادعى تقدم العتق عليه ما أو أنكرت صدق بهينه  
سواء اتفقا على يوم العتق أو لم يتفقا على وقت لانه أعرف بوقت العلق فان اتفقا على يوم العلق كيوم  
الجمعة وادعى العتق قبله صدقت بهينه لان الأصل دوام الرق قبل يوم الجمعة (وللعن ثلاث) وان كانت زوجته  
أمة لانه صلى الله عليه وسلم سئل عن قوله تعالى الملاق مرتان فابن الثالثة فقال أو ترجع باحسان رواء  
أبراد ووصحه ابن القمان وانما لم يعتبر روق الزوجت لمرأته وأبو حنيفة بالنساء كالعدة (و يقع)  
الطلاق باثنا أو رجعا (في مرض موته) أي المطلق كما يقع في صحته (و يتوارثان) أي الزوج المريض  
وزوجته (في عدة) طلاق (رجعي) بالاجماع لبقاع آثار الزوجية في الرجعية بطوق العلق لها والايلاء  
منها وغير ذلك كإمر (لا) في عدة طلاق (بائن) لانه نافع آثار الزوجية (وفي القديم) ونص عليه أيضا في  
الاملاء فيكون جديدا (زوجه) وبه قال الاثمة الثلاثة لان تعاقبها بغير اختيارها يدل على قصده حرمانها من  
الارث فبعاقب بنقيض قصده \* (تنبيهه) \* لقديم شرط أحدها كون الزوجة وارثة فلو أسلمت بعد  
الطلاق فلا ثابها عدم اختيارها فلو اختلعت أو سألت فلا ثالثها كون البينة في مرض مخوف ونحوه  
ومات بسببه فان برئ منه فلا رابعها كونها باطلاق لا بلعن وفسخ خامسها كونه منسأ بالخروج ماذا أفر  
به سادسها كونه منجزا وإذا فلان بالجديد فلها حكم بقية البواش الا ان قصد بطلاقها فإراده من الارث فيجزي  
في تحريمه خلاف بغير بيع النصاب قبل الحول فراوا من الزكاة وعبر بقوله زوجه دون يتوارثان تنبيهها  
على أن المومات لا يرثها وهو كذلك

\* (فصل) \* في تعدد العلق بنية العددية وغير ذلك لو (قال) شخص لزوجته ولولائيته وأبجفونة (مطلقك

أوأنت طالق) أو نحو ذلك من الصريح وإن لم يخاطبها كقوله هذه طالق (وقوى عدداً وفتح) سره  
المدخلول بها أو غيرها لأن اللفظ لا يحتمل العدد بدليل يجوز تنسيبه وما حتمل إذا نوارق كالمطلوع  
بالكتابة فيأتي فيه ما سر في أن النية لا بد من عقولتها لجميع اللفظ أو تمكن في مقارنته لبعضه كقوله المتولى  
وغیره (وكذا الكتابة) كانت بان أدنى ميسر عدد وقم ما نوارق لاحتمال اللفظ له فان نوى واحدة أو  
ينوباً وقعت واحدة لأنه المتيقن (ولو قال أنت طالق واحدة) بالنصب بضمه (وقوى عدداً واحدة)  
لأن الملفوظ ياتى بالموى واللفظ أقوى فالعمل به أولى وهذا ما صححه الفزالي وفي المحرر أنه المجرى  
والرفع والجر والسكون كالص في هـ ذاً وفيما سياتى وتقدير الرفع على أنه تنبيه والنصب على أنه معة  
للممول حذف والجر على أنت ذات واحدة فحذف الجار وأبقى المجرور بحاله كقوله لبعضهم كتب  
أصبحت قال خير أى خير أو يكون المتكلم لمن واللعن لا يفير الحكم عدداً والسكون على الوعد  
(وقيل) يقع (المتولى) لا الملفوظ على البنية ومعنى أنت واحدة أى أنك تتوحد بمنى بالعدد الذى  
أوقعته وهذا ما صححه فى أصل الروضة واللغة وغيره وهو المعتمد ولو قال أنت واحدة بالنصب  
وحذف طالق قال الزركشى وغيره ظاهر كلام المصنف وقوع واحدة أيضاً اهـ وبؤيده عدم الفرق  
بين قوله أنت طالق واحدة بالرفع وبين أنت واحدة بالرفع وحذف طالق كما سياتى (فأنت ولو قال أنت  
واحدة) بالرفع (وقوى عدداً فالموى) حسلاً للتوحد على التفرد عن الزوج بالعدد الموى اقترابه من  
اللفظ (وقيل) يقع (واحدة والله أعلم) لأن اللفظ الواحد نص لا يحتمل ما زاداهم أو يجرى الحد لئلا  
فيما لو قال أنت طالق واحدة بالرفع \* (تنبيه) حاصل ما ذكر أن المانع من اعتبار الموى في جميع الحالات  
ولو قال أنت طالق أنتين ونوى به الثلاث قال فى التوشيح يظهر بحجج الخلاف فيه أنه هل يقع ما نوى  
أولاً يقع الاثنان والراجح وقوع الثلاث ووجهه أنه لما نوى الثلاث بآنت طالق ثم قال أنتين لمكانه يريد  
رفع ما وقع ولو قال أنت بآنت ثلاثاً ونوى واحدة فهل ينظر إلى اللفظ أو إلى النية وجهان قضية كلام المتولى  
الحزم بالثلاث وحاصل ذلك أن النسبة إذا اختلفت مع اللفظ فاعبره بالاكثر منهما (ولو أراد أن يقول أنت  
طالق ثلاثاً مائة) أو أسلمت أو ارتدت قبل دخولها أو أضاف شخص على به (قبل تمام طالق لم يقع)  
طلاق لمرورها عن محل الطلاق قبل تمامه (أو بعده قيل) شروع به في قوله (ثلاثاً وثلاثاً) لأنه  
كان قاصداً للثلاث حين قال أنت طالق وقد تم معه لفظ الطلاق في حياتها أو قبل إسلامها أو قبل ردها أو  
قبل إسلامه (وقيل) يقع (واحدة) ويأتى قوله ثلاثاً ونوى به بدوتمها (وقيل لاشئ) يقع من  
ثلاث أو واحدة لأن الكلام بآخره وقد مات قبل تمامه وترتجع الأول فلا تصحج في الروضة وأما ما  
عن البعوى ثم فالأدق ما يعبر بالبوشنجى الذى يقتضيه الفتوى أنه أن نوى الثلاث بقوله أنت طالق  
وقصد أن يحققه باللفظ ثلاثاً والأفواحدة اهـ وصح هذا فى الأنوار وقال الزركشى أنه الصواب  
المعقول عن الماوردى واللفظ لا يغيرها اهـ وهذا هو الظاهر وإن نازع فى ذلك الأذرى \* (تنبيه)  
قد علم مما تقرر أن ذكر الموت فى كلام المصنف مثال واحد يبرز بقوله ولو أراد أن يقول أنت طالق ثلاثاً  
فما لو قال أنت طالق على عزم الانقضاء عليه فمات فقال ثلاثاً قال الامام لا ينكح أن الثلاث لا تقع بل يقع  
واحدة واختلافها فى قوله أنت طالق ثلاثاً كيف سيذكره قبل قوله ثلاثاً منصوب بالنفس سيرة والغير قال  
الامام وهذا جهل بالعربية وانما هو مصدق بحذف أى طالق طلاقاً ثلاثاً كقوله ضربت زيداً شديداً  
بمعنى ضربت شديداً \* (فروع) \* لو قال أنت طالق إن أو أن لم وقال قصدت الشرط لم يقبل ظاهره إلا أن منع  
الانعام كان وضع غيره بدو على فـ وحلف فيقبل ظاهره لا يترتب ولو قال أنت طالق طلاقاً واحدة ألف مرة  
أو كاف أو أنت طالق بوزن ألف درهم ولم ينو عدد فى الثلاث فطاقة واحدة فقط لأن ذكر الواحد دنى  
الأولين يمنع لحوق العدد وذكر الوزن فى الثلاث ما فى لان المطلق لا يوزن ولو قال أنت كما أنه طالق وقعت

واحدة لانهم المتيقنة في أحد وجهين اشتاروا البند فيجب وغيره ولو قال أنت طالق حتى يتم الثلاث أو أكملها  
ولم ينو الثلاث فواحدة وقيل ثلاث ولو قال أنت طالق ألوانا من الطلاق فواحدة ان لم ينو عددًا بخلاف  
قوله أو نوا من الطلاق أو أجناسا منه أو استافا فان الظاهر كما قال شيخنا وقوع الثلاث ولو قالت لزوجه  
طالقي ثلاثا قال أنت طالق ولم ينو عددًا فواحدة فان قيل الجواب منزل على السؤال فينبغي وقوع الثلاث  
كما لو اقبى الوفاط طالق نفسها ثلاثا فقلت بلانية طلقك فانما تطلق ثلاثا لا يجب بان السائل في تلك المالك  
لا مطلق بخلافه في هذه ولو طلقها طالفة رجعية ثم قال جعلتها ثلاثا لم يقع به شيء ولو قال أنت طالق مل الدنيا  
أو مثل الجبل أو أعظم الطلاق أو أكبره بالباء الموحدة أو أطوله أو أضره أو أشده أو نحوها وقعت  
واحدة فقط وكذا لو قال بعدد التراب بناء على قول الجمهور ان التراب اسم جنس لا جمع أو بعدد شعر ابايس  
لانه نجس الطلاق وربما عذبه بشئ تشككنا فيه فنوقع أصل الطلاق ونفي العدد ولو قال أنت طالق بعدد  
أنواع التراب أو أكثر الطلاق بالثلاثة أو كله أو بمائة طالق أو أنت مائة طالق وقع الثلاث لانه و ذلك فيها  
ولو قال أنت طالق أقل من طالقين وأكثرن طالفة وقع طلقتان كما نقله الاسنوي عن أبي المعالي وصوبه ثم  
شرع في تكرير الطلاق فقال (وان) أتى بثلاث جمل تكرير فيها اللفظ المبتدأ والخبر كأن (قال) لم دخول  
فيها (أنت طالق أنت طالق أنت طالق وتخل فصل ثلاث) سواء أقصد التثنية كبد أم لا لانه بخلاف  
الظاهر يمكن اذا قال قصد التثنية كيد فانه يدين فان تكرر لفظا الخبر فقط كانت طالق طالق طالق فكذا  
عند الجمهور بخلافه للقاضي في قوله يقع واحدة ولو لم يرفع المكرر بل نصبه كانت طالق طالقا لم يقع شيء في  
الحال كما قاله العبادي لكن اذا طلقها وقع طالفتان والتقدير اذا صرت معا فانت طالق \* (تنبيه) \*  
المراد بالفصل أن يسكت فوق سكتة النفس قال الامام وهو كالاستثناء في الاتصال لا كالايجاب والقبول  
فانه كلام شخص واحد وهذا في الطلاق المتجزأ أما المعالي كان دخلت الدار فانت طالق ان دخلت الدار فانت  
طالق ان دخلت الدار فانت طالق فان الطلاق لا يعمد الا ان نوى الاستثناء فان نواه تعدد بخلاف  
ما لو نوى الاستثناء في ظاهره من اليمين لا تعدد الكفارة لان الطلاق محصور في عدد فقص الاستثناء  
يفضي استيفاءه بخلاف الكفارة ولأن الكفارة تشبه الحدود المتحددة الجنس فتدخل بخلاف الطلاق  
وقد مررنا الإشارة إلى ذلك (والا) أي وان لم يتخل فصل (فان قصدت كيدا) أي قصدت كيدا الأولى  
بالاخيرتين (فواحدة) أي تقع لان التثنية كيد في كلامهم معهود في جميع اللغات وقد ورد به الشرع  
\* (تنبيه) \* بحث بعضهم اشتراط ثبوت التثنية كيد من أول التثنية بس أو في ثنائيه على الخلاف الآخر في ثبوت  
الاستثناء وهو حسن (أو) قصد (استثناء ثلاث) تقع لان اللفظ ظاهر في مرثا كيد بالثبوت (وكذا ان أطلق)  
بأن لم يقصد التثنية كيدا ولا استثناء فيقع ثلاث (في الاظهر) على ظاهر اللفظ لان جملة على فائدة جديدة  
أولى منه على التثنية كيد والثاني لا يقع الواحدة لان التثنية كيد محتمل فبؤخذ باليقين \* (تنبيه) \* هذا  
التفصيل يأتي في تكرير السكيات كقوله اعتدى اعتدى كلكاه الرافعي في الفروع المشروعة في  
الصريح والمكايه ولو كانت الالفاظ مختلفة ونوى بها الطلاق وقع بكل لفظ طالفة كقبي الروضة وأصلها  
ولو اختلف الالفاظ الصريح كانت طالفة أنت مسرحة فهو كقوله أنت طالق أنت طالق أنت طالق على  
الاصح وقيل يقع في هذه الثلاث قطع مكاه الحناطى قال الزركشي ويقتضى أن يلحق بالاطلاق ما لو تعددت  
مراجعتهم بموت أو جنون أو نحوه قال ولم يتعرضوا له وهو ظاهر وتصور بر المصنف وغيره التثنية كيد  
بثلاث قد يقضى أنه لا يصح منه ارادة التثنية كيد بالربعة وقال في التوشيح انه الذي ينجه وقال ابن عابد  
السلام ان العرب لا توث كذا كثر من ثلاث مرات وقال البلقيني الحكم عني في ذلك كالحكم في صورة  
تكريره ثلاثا ولا ينبغي أن يخیل أن الرابعة تقع بها طالفة فراغ العدد لانه اذا صح التثنية كيد بما يقع لولا  
قصد التثنية كيد فلان يؤ كد بما لا يقع عدم عدم قصد التثنية كيد أولى اه والمجيب كما قال الاسنوي في



انتهى بان يقبل التأكيده مطلقا كما أطلقه الاصحاب في الاقرار وغيره (وان قصد بالتأكيده تأكيده)  
 الاول (وبالثالثة استعاضا أو عكس) بأن قصد بالتأكيده استعاضا بالتأكيده تأكيده (فتشأن)  
 به ان عملا بقصد وليس هذا عكس صورته لثلاث لان ما ذكره في قوله (أو) قصد (بالتأكيده تأكيده)  
 الاول (وبالتأكيده استعاضا) (فتشأن في الاصح) لتخل الفاصل بين المؤكد والمؤكد كدوا الثاني فالتأكيده  
 ويعتبر الفصل البير (تبيينه) \* بقي ما لو قصد بالتأكيده الاستعاضا ولم يقصد بالتأكيده تأكيده أو بالتأكيده  
 الاستعاضا ولم يقصد بالتأكيده شيئا والاظهر وقوع ثلاث فيهما (وان) كرر الخبر بعد ما كان (قال أنت  
 طالق وطالق وطالق) باروا كمثل أو الغاء أو ثم (مع قصد تأكيده الثاني بالتأكيده) لتساويه في  
 الصيغة (لا) تأكيده (الاقل بالتأكيده) لاحتمال الثاني عرف العطف وموجبه التعارض وهذا في  
 الظاهر أما فيما بينه وبين الله تعالى فيصح كإصراره به المادوي وقال ابن الرواس انه الذي يقتضيه نص  
 الشافعي رضي الله عنه \* (تبيينه) \* سكنت المصنف عن حاشية الاطلاق وتبهاة ولان كالمسوق (وهذه  
 الصور) السابقة كلها (في) زوجة (ومواوأة) غير مخالفة (ولو قاله لعبرها مطلقا بكل حال)  
 لانهم اتبعوا بالاولى فلا يقع ما بعدها (ولو قال له) أي عبر المادوي (ان دخلت) المادوي (فأنت  
 طالق وطالق) أو أنت طالق وطالق ان دخلت الدار (مدخلها) (فتشأن) يقعا (في الاصح)  
 لانهم ما يتعلقان بالدخول ولا ترتب بينهما وإما ما يتعلقان معا والثاني لا يقع الا واحدة كالمخبر \* (تبيينه)  
 لو طعن به أو عورها مما يقتضي الترتيب لم يقع بالدخول الا واحدة لان ذلك يقتضي الترتيب وسواء  
 أقدم الشرط أم آخره كقوله عن المتولي وأقرأه ولو قال لعبر المادوي (أنت طالق) أحد عشر طلقة طلقت  
 ثلاثا بخلاف أنت طالق إحدى وعشرين طلقة لا يقع الا واحدة فقط لانه ما طعن فحاشه قال واحدة  
 وعشرين بخلاف أحد عشر فانه مركب ولو قال ان دخلت الدار فأنت طالق طلقة وان دخلت الدار فأنت  
 طالق طلقتين ودخلت طلقت ثلاثا وان كان فيه غير مدخول بها ولو قال لزوجته أنت طالق من واحدة الى  
 ثلاث طلقت ثلاثا دخلا للمادوي لانه وجد منه التلقا بالثلاث فلا يسيل الى الغايم بان يسيل في الاقرار  
 لا بد من العارف الاشارة وله على من درهم الى ثلاثة يلزمه درهمان ولا كان كذلك كالحري عليه  
 في التبيينه أجيب بان الطلاق عدد صور فأدخلنا الطرفين لان الظاهر استيعاؤه بخلاف الدرهم المربع  
 ولو قال أنت طالق ما بين واحدة الى ثلاث طلقت ثلاثا أيضا الا ما بين بمعنى من مفرقة الى كقوله الفعول  
 وغيره عن الرباني وبخرجه ابن المقرئ في روضه ولو قال أنت طالق ما بين واحدة والثلاث وقت طلقة  
 لانها الصادقة بالبينية تجعل الثلاث بمعنى الثالثة (ولو قال لمواوأة أنت طالق طائفة مع) طائفة (أو موهها  
 طائفة) أخرى (فتشأن) به ان أقول الخلل وظاهره أنهم ما يقعان معا وهو الاصح وقيل على الترتيب  
 وينبغي ما لم يوافقوه (وكذا غيره ومواوأة) يقع عليها فتشأن (في الاصح) على قول المعينة وعلى الترتيب  
 واحدة تبين بها (ولو قال) أنت طالق (طائفة قبل طلقة أو) طائفة (أو موهها طائفة فتشأن) يقعا  
 (في مواوأة) اذ مقتضاه ايقاع طائفتين احدهما في الحال وتعيينها الاخرى فيقعان كذلك (وطائفة)  
 فقط (في غيرها) لانهم سائبين بالاولى ولم تصادف الثانية نكاحا (ولو قال) أنت طالق (طائفة بعد طائفة أو)  
 طائفة (قبلها طائفة) أو تحت طائفة أو تحتها طائفة أو فوق طائفة أو فوقها طائفة (فكذلك) يقع ثلث في  
 مواوأة واحدة فقط في غيرها (في الاصح) فيهما وعبر في الروضة بالصحيح الذي قطع به الجمهور ويقع به  
 أولا المسمنة ثم المخبر في قوله أنت طالق طائفة قبلها طائفة أو بعد طائفة أو فوق طائفة أو تحتها طائفة أو  
 قوله أنت طالق طائفة بعد طائفة أو قبل طائفة أو فوقها طائفة أو تحت طائفة ومقابل الاصح لا تقع الا  
 واحدة لجواز أن يكون المعنى قبها طائفة أو كذا أو ثابته \* (تبيينه) \* هذا ان أطلق فان قال أردت ان  
 صدق بيمينه لاحتجالة كذا بقوله عن ابن كح وأقرأه بيمينه اطلاق المصنف ووقع في تحت وفوق خلاف هل

هما كبح كتحفه في الروضة عن الامام والغزالي وعليه مشي شرح الحارثي الصغير أو هما كبحبة الالفاظ  
 المتقدمة كتحفه في الروضة عن معتضى كلام المتولي وهو مفهوم كلام ابن القري وهو الوجه كبحه لم يمس  
 ولو قال لها أنت طالق طلقة قبلها وبعدها طلقة ثلاثان المعلقة توزع قبل وبعد ثم يكمل النصفان  
 ولو قال الغير المدخول بها أنت طالق طلقة رجعية لم يطلاق كذا حكماء البغوي عن فتاوى القاضي وحكامه في  
 التهذيب عن المذهب وفيه نظر (ولو قال طلقة في طلقة وأود) بني طلقة معني (مع) طلقة (فطلقتان) لان في  
 نسمة عمل بمعنى مع كفي قوله تعالى قال ادخلوا في أمم (أو) أزداد (الفارق أو الحساب أو) لم ير شيأ منها بأن  
 (أطلق فطلقة) في الجميع اذ مغضى الفارق والحساب ذلك وهو المحقق في الاطلاق (ولو قال) أنت طالق  
 (نصف طلقة في نصف طلقة) ولم يرد كل نصف من طلقة (فطلقة بكل حال) بما ذكر من ارادة المعية أو الفارق  
 أو الحساب أو عدم ارادته في لان الطلاق لا يتجزأ \* (تنبيه) \* لفظه نصف الثانية مكتوبة في هامش نسخة  
 المصنف بغير خط وهو صواب كما ذكر في الحرر والشرح اذ لا يستقيم قوله بكل حال بدونه الا انه يقع عند قصد  
 المعية طلقتان وعلى اثباته الوارد نصفان من كل طلقة فطلقتان كما في الاستقصاء ولو قال طلقة في نصف طلقة  
 فطلقة لان بر بد المعية فثنتان (ولو قال) أنت طالق (طلقة في طلقتين وقصد) بني طلقتين (معية فثلاث) لما  
 بر في قوله طلقة في طلقة (أو ظرفاً واحدة) لان مغضاه وقوع الفارق دون الفارق ومثله قصد  
 الفارق فزيدة على الروضة والشرحين مع ذكر الوجيز لها (أو) قصد (حساباً وعرفه فثنتان) لانها موجبه  
 عند أهل الحساب (وان جهله) أي الحساب (وقصد معناه) عند أخذه (فطلقة) تقع في الاصح لان ما لا يعلم  
 لا يصح اودنه (وقبل) الواقع (ثنتان) لانه موجبه عند أهل الحساب كما سر وقد قصد وأجاب الاقل بما سر  
 (وان) أطلق بأن (لم ينوشأ فطلقة) في الاظهر سواء علم الحساب أم جهله لانه يحتمل الحساب والفارق  
 فلا يرد على المتبعين وهو طلقة وما زاد مشكوك فيه (وفي قول) الواقع (ثنتان ان عرف حساباً) جلا  
 عليه (ولو قال) أنت طالق (بعض طلقة) أو عين البعض كربع طلقة (فطلقة) تقع لان الطلاق لا يتبع  
 فايقاع بعضه كايقاع كله لقوته وقد سكت فيه ابن المنذر والاجماع وهل وقوع الطلاق هنان باب التعبير  
 ببعض عن الكل كما قاله الامام أو من باب السراية كما قاله الرافعي وقاهر فائدة ذلك في صورتين احدهما  
 لو قال أنت طالق ثلاثاً لان نصف طلقة فان جعلناه من باب السراية أو قلنا ثلاثاً وهو الاصح لان السراية في  
 الايقاع لافي الرفع الثانية اذا قالت طلقتي ثلاثاً بأن فطلقة طلقة ونصفان قيل يستحق ثلثي الالف لانه أوقع  
 طلقتين بناء على انه من باب التعبير ببعض عن الكل وقيل نصف الالف وهو الاصح كما سر في بابيه لانه أوقع  
 نصف الثلاث وهذا صريح في أن الراجح السراية (أو) قال أنت طالق (نصف طلقة فطلقة) لان ذلك طلقة  
 وكذا كل تجزئة لا تزيد أجزاؤها على طلقة (الا أن يرد كل نصف من طلقة) فيقع طلقتان عما لا يقصد  
 (والاصح أن قوله) أنت طالق (نصف طلقتين) يقع به (طلقة) لان ذلك نصفها محتمل للفظا عليه صحيح  
 فلا نوع مازد بالشك والثاني يقع طلقتان نظراً الى نصف كل طلقة ومحل الخلاف اذ لم يرد كل نصف من  
 طلقة والا وقع عليه طلقتان قطعاً (و) الاصح ان قوله أنت طالق (ثلاثة أنصاف طلقة أو نصف طلقة  
 وثلاث طلقة) يقع به (طلقتان) في صورتين على الاصح أما في الاولى فلا زيادة النصف الثالث على الطلقة  
 فتحسب من أخرى وأما في الثانية فانسكرو لفظاً طلقة مع العطف وقيل لا يقع فيها ما لا يطلق الغاية لزيادة  
 في الاولى ونظراً في الثانية الى ان المضامين من أجزاء الطلقة وهذا اذ لم يزد المكرر على أجزاء طلقتين كالمسة  
 اثلاث أو سبعة أو باع طلقة فان زاد كسبعة أو ثلاث أو تسعة أو باع طلقة كان على الخلاف في وقوع طلقة  
 أو ثلاث كما في زيادة الروضة (ولو قال) أنت طالق (نصف وثلاث طلقة فطلقة) تقع في الاصح لان تغاير تكرور  
 لفظ طلقة ولم يرد مجموع النصف والثلاث على طلقة ولو قال أنت طالق نصف طلقة ثلاث طلقة لم يقع الا واحدة  
 لانها طلقة العطف \* (تنبيه) \* حاصل ما ذكر في اجزاء الطلقة انه ان كرر لفظاً طلقة مع العطف ولم يزد الاجزاء

منها ثلاثا الواحدة وثلاث الواحدة ثنتين ولو قال أنت طالق ثلاثا الاثنتين الاثنتين وقع طاعة الفداء  
 للاستثناء الثاني فعلا لحصول الاستعراق به ولو قال أنت طالق ثنتين الواحدة الواحدة وقع واحدة لما  
 مر من العلم الاستثناء الثاني وقبل ثنتين لماسر أيضا من أن الاستثناء من الاثبات نفي وبالعكس ولو قال  
 أنت طالق ثلاثا الاثلاثا الاثنتين الواحدة وقع واحدة اذ المعنى الاثلاثا لا تقع الاثنتين تقعان الواحدة  
 لا تقع فبقي واحدة واقعة واعلم أن الاستثناء يعتبر من المأخوذ على الاصح وقبل من المملوك وفرع المصنف  
 عليه قوله (أو) أنت طالق (خمس الاثلاثا وثلاث) يقعان بناء على الاصح من أن الاستثناء ينصرف إلى  
 المأخوذ به لانه انما ينبع فيه موجب اللفظ (وقيل ثلاث) بناء على مقابل الاصح من أن الاستثناء ينصرف  
 إلى المملوك لان الزيادة عليه لمع ولا يبرهها واعلم أن ما تقدم كان في استثناء طاعة فأكثر من أشار إلى  
 استثناء بعضها قوله (أو) أنت طالق (ثلاثا الا نصف طاعة ثلاث) تقع (على الصحيح) لانه اذا استثنى بعض  
 طاعة نفي بعضها حتى نفي كلث والثاني يقع ثنتان ويجعل استثناء النصف كاستثناء الكل ورد بأن  
 التكميل انما يكون في طرف الايقاع فعليا للتحريم \* (تبينه) \* صور المصنف الاستثناء بنصف  
 طاعة للخروج ما لو قال أنت طالق ثلاثا الا نصف طاعة يرجع كفاي الروضة عن البوشنجي فان قال أردت  
 نصفه لاذتاب أو نصف طاعة ثلاث على الاصح وأد أطلق حل على نصف الجميع قال الزركشي ولو قال  
 أنت طالق طاعة ونصف الطاعة ونصف قال بعض فقهاء العصر القياس وقوع طاعة واحدة وكان وجهه  
 انه وقع عليه بقوله طاعة ونصف طاعتان واستثنى من ذلك طاعة ونصف في نصف طاعة فتكمل وهذا  
 مردود لان الاستثناء مما أوقع لهما وقع وأيضا ليجتمع بين المتعاطفات كما مر فقوله طاعة ونصف الطاعة  
 ونصف يرجع الاستثناء لانه يبر وهو النصف فهو مستغرق قبله ويقع طاعتان \* (فروخ) \* ولو قال  
 أنت طالق الابناء أو الا طاعة ونوى بأنثي ثلاث وقع طاعتان اعتبارا ببنه فهو كالواحدة بالثلاث  
 واستثنى واحدة قال الراعي وفي معناه ما لو قال أنت طالق الا طاعة ونوى بأنثي ثلاث ولو قال أنت  
 طالق ثلاثا الا أقله ولأنه وقع ثلاث قاله في الاستقصاء لان أقل الطالق بعض طاعة فتد في طاعتان  
 والبعض الباقي فيكمل لكن السابق إلى الفهم ان أقل طاعة مع طاعتين وهذا الوجه ولو قال أنت  
 طالق أولا أو أنت طالق واحدة أولا بلا مكان الواجب عالم يقع به شيء لانه استغفاهم لا يقع مكان  
 كقوله هل أنت طالق الا أن يريد بقوله أنت طالق إنشاء الطلاق وتطابق ولا يوزن قوله بعده أو لا مان  
 شهد الواو وهو يعرف العربية طاعتان لان معناه أنت طالق في أول الطالق ولو قال أنت طالق طاعة  
 لا تقع عليك أو أنت طالق لا طاعت طاعة لانه أوقع الطلاق وأراد رفعه بالكسبة والطلاق لا يرتفع  
 بعد وقوعه وفول بالكتابة احتراز من قوله أنت طالق ان دخلت الدار فانه رفعه في الحال لا بالكتابة  
 ولو قال لزوجاته الأربع أربع طوائف الا فلانة أو الا واحدة طاعتين جميعا ولم يصح الاستثناء لان  
 الأربع ليست متسوية عموم وانما هي اسم خاص فقوله الا فلانة رفع لالطلاق عنها بعد التخصيص  
 عليها وهو كقوله أنت طالق طلاقا لا يقع عليك فان قيل قضية هذا التعديل أنه لا يصح الاستثناء من  
 العدد في الاقرار وبس كذلك بل يصح منها وان صرح باسم العدد كقوله هذه الأربع لك الا  
 واحدا منها كما صرح به صاحب التبيين وغيره في باب الاقرار أحجب بان إنشاء أقوى من الاخبار وهذا  
 بخلاف أريتمكن الافلاية طوائف فيصح الاستثناء لان الانحراح في هذه وقع قبل الحكم فلا تنقض  
 بخلاف الاولى وهذا ما جرى عليه ابن المقرئ وهو المعتمد وان تقاربه الاستوى بأنه لا فرق بين تقدم  
 المستثنى وتأخره ثم شرع في الضرب الثاني من الاستثناء وهو التعليق بالشبهة فقال (ولو قال أنت طالق  
 ان شاء الله) طلاق (أو) أنت طالق (ان لم يشأ الله) طلاق (وقصد التعليق) بالاشبهة في الأول  
 وبعد ما في الثاني قل فراع الطلاق (لم تقع) أي الطلاق لان المعاني عليه من مشبهة الله أو عدها غير

له لولم ولان الوقوع بخلاف مشيئة الله تعالى محال فان لم يقصد بالمشيئة التعليق بان سبقت الى لسانه  
 لتعود به كما هو الادب أو قصد ما بعد الفراغ من الطلاق أو قصد بها التسبيل أو ان كل شيء بمشيئة الله  
 تعالى أولم يعلم هل قصد التعليق أو لا وقع وكذا لو أطلق كما هو مقتضى كلامهم وليس هذا كالاستثناء  
 المستغرق لان ذلك كلام متناقض غير متظام والتعليق بالمشيئة منتظم والله يقع معه الطلاق وقد لا يقع كما  
 تقرر وكان التعليق بالمشيئة سائر التعليقات في اعتبار اللفظ واقتران القصد (وكذا ينجم) التعليق بالمشيئة  
 انعقادنية وضوءه وصلا فوصوم وغيره عند قصد التعليق (و) انعقاد (عليق) كانت طالق ان دخلت الدار  
 ان شاء الله لان التعليق بالمشيئة يمنع الطلاق المنجز فالعلق أولى (و) انعقاد (عني) منجز أو علق كانت  
 جران شاء الله أو أنت حر ان دخلت الدار ان شاء الله (و) انعقاد (عين) كقوله والله لا فعلن كذا ان  
 شاء الله (و) انعقاد (نذر) كقوله على ان أقصد كذا ان شاء الله (و) انعقاد (كل تصرف) غير  
 ما ذكره محققه الجزم كبيع واقرار واجارة \* (تنبه) \* تقديم التعليق على المعلق به كتأخيرها عنها  
 كقوله ان شاء الله أنت طالق ولو فسخ همزة ان أو أبدله بالذ أو ما كقوله أنت طالق أن شاء الله بفتح الهمزة  
 أو اذ شاء الله أو ما شاء الله طلقت في الحال طلقة واحدة لان الاولين للتعطيل والواحدة هي اليقين في  
 الثالث وسواء في الاول النجوى وغيره كما مر في الروضة بتصحها هنا (ولو قال باطلاق ان شاء الله) أو  
 أنت طالق ثلاثا باطلاق ان شاء الله (وقع) طائفة (في الاصح) فقل الصورة النداء المشعر بحصول  
 العلق حالته والحاصل لا يعاق بخلاف أنت طالق فانه كما قال الرافعي قد يستعمل عند القرب منه وتوقع  
 الحصول كما يقال للقريب من الوصول أنت واسأل والمريض المتوقع شفاؤه فريده أنت صحيح فينتظم  
 الاستثناء في مثله ومن ذلك ما لو قال أنت طالق ثلاثا يازانية ان شاء الله فانها لا تطلق لرجوع الاستثناء  
 الى الطلاق خاصة ويحد بقوله يازانية ولا يضر تخطل باطلاق في الاول ولا يازانية في الثاني لانه ليس أجديا  
 عن المخاطبة فاسبه قوله أنت طالق ثلاثا باحصة ان شاء الله ولو قال أنت طالق أنت طالق ان شاء الله فاصدا  
 التوكيد لم تطلق كما لو قال أنت طالق ان شاء الله (ولو قال أنت طالق الا ان يشاء الله تعالى) طلاق  
 (فلا) يقع (في الاصح) لان معناه الا ان يشاء الله عدم تعليقك فلا يقع شيء لان المشيئة لا اطلاع انما عليها  
 والثاني يقع لانه أو قعه وجعل الخاص عنه المشيئة وهي غير معلومة فلا يحصل الخلاص \* (تنبه) \* لو  
 قال أنت طالق واحدة وثلاثا أو اثنين ان شاء الله طلقت واحدة لا تخصص التعليق بالمشيئة بالاخير كما في  
 الاستثناء المستغرق كما مر وقوله أنت طالق ثلاثا واحدة ان شاء الله يقع ثلاثا وكذلك ولو قال أنت طالق  
 واحدة ثلاثا أو ثلاثا ثلاثا ان شاء الله لم تطلق لعود المشيئة الى الجميع لحذف العاطف ولو قال حفصة طالق  
 وعمره طالق ان شاء الله ولم ينو عود الاستثناء الى كل من المتعاطفين طلقت حفصة دون عمره كما مر  
 بخلاف قوله حفصة وعمره طالق ان شاء الله لا تطلق واحدة منهم ولو قال أنت طالق ان شاء الله بدفات  
 زيد أو جن قبل المشيئة لم تطلق لعدم المشيئة وان خرس فأشار طلقت لانه عند بيان المشيئة من أهل الإشارة  
 والاعتبار بحال البيان ولهذا كان عند التعليق أخرس ثم تعلق كانت مشيئته بالخطي ولو علق بمشيئة  
 الملائكة لم تطلق اذ اهلهم مشيئة ولم يعلم حصولها وكذا ان علق بمشيئة بهيمة لانه تعلق بمشئته ولو قال أنت  
 طالق ان لم يشأ زيد لم توجد المشيئة في الحياة طلقت قبيل الموت أو قبيل جنون انصل بالموت لتحق عدم  
 المشيئة حينئذ وان مات زيد وشك في مشيئته لم تطلق للسك في الصفة الموجبة للطلاق ولو قال أنت طالق  
 ان لم يشأ زيد اليوم ولم يشأ فيه طلقت قبل الغروب لان اليوم هنا كالعمر فيها من  
 \* (فصل) \* في الشك في الطلاق وهو كما سيأتي على ثلاثة أقسام شك في أصله وشك في عدده وشك في محله  
 وهذا كمن طلق معينة ثم نسبها اذا (شك) أي تردد برجح أو غيره (في) وقوع (طلاق) منه أو  
 في وجود الصفة للعاقب بها كقوله ان كان هذا الطائر غرابا فانت طالق وشك هل كان غرابا أولا (فلا)

تَحْكُم بِوُقُوعِهِ قَالَ الْمُدَّاعِي بِإِلْجَاعٍ لَانِ الْقَصْدُ لِي عَدَمُ الْعَالَقَةِ وَبَقَاءُ الْفِكَاحِ (أَوْ) لَمْ يَشْكُرْ لِي طَلَاقٌ  
بَلْ تَحَقَّقَ وَقُوعُهُ وَلَكِنْ شَكُّ (فِي عَدَدِ) مَنْ هَلْ طَاقَ طَاقَةً وَأَكْثَرَ (فَالْأَمَلُ) بِأَنْ يَنْدُبَهُ (وَلَا يَنْفِي  
الْوَرَعَ) فِي الصُّورَتَيْنِ وَهُوَ الْأَشْذُ بِالْأَسْرِ وَالْخَيْرُ دَعَا رَبِّكَ إِلَى مَا لَبِثَ بَيْنَكَ رَوَاهُ الْقُرْآنُ فِي وَجْهِهِ وَفِي  
الْأَوَّلِيِّ بِرَاجِعِ أَنْ كُنْ لَهُ الرَّجْعَةُ وَالْأَقْدَمُ دَعَا رَبِّكَ أَنْ كُنْ لَهُ فِيهِ رَجْعَةٌ وَلَا يَنْفِي عَزْمَ طَلَقِهَا الْفَلَّ لِهَيْبِهِ  
يَقِينًا فِي الثَّانِيَةِ أَنْ شَكَّ فِي أَنَّهُ طَاقَ ثَلَاثًا ثُمَّ نَتَبَّهَ لَمْ يَشْكُرْهُا حَتَّى تَشْكُرَ زَوْجًا غَيْرَهُ وَلَوْ شَكَّ هَلْ طَاقَ ثَلَاثًا  
أَوْ لَمْ يَطَاقْ شَيْئًا طَلَقَهَا ثَلَاثًا قَالَ الرَّافِعِيُّ لَقِيلَ لِهَيْبِهِ يَقِينًا أَهْ وَهَذَا بَيِّنٌ بِمَا هَرَفْنَا عَنْهُ لَعَلَّ أَعْيُنَ بَقِينَا فِي  
الْمَوْرَةِ الثَّانِيَةِ بِأَيِّ شَيْءٍ أَوْقَعَهُ وَلَوْ طَاقَ نِسْمًا فَاقْدُ قَائِمَاتِ الْعَالَقَةِ الثَّلَاثَ أَمْ لَوْ زَوْجِيَاءَهُ مَدَّخُولِ الثَّانِيَةِ فِيهَا وَتَمَلَّيْهِ  
أَيَّاهَا لَمْ تَلَمْزْهُ الثَّلَاثَ بَيِّنٌ (وَلَوْ) عَاقِبَ اثْنَانِ بِنَيْفَتَيْنِ كَانَ (قَالَ) أَنْ كَانَ هَذَا الْمُنَازَعَةُ (مَثَلًا  
فَإِنَّ طَاقَ) وَقَالَ آخَرَانِ لَمْ يَكُنْ قَامَرَتِي طَاقَ وَجْهًا (الْحَالِي) الْمُنَازَعَةُ (لَمْ يَحْكَمْ) بِالْعَالَقَةِ (أَمْ) لِأَنَّهُ  
لَوْ انْفَرَدَ أَحَدُهُمَا قَالَ لِيَحْكُمَ بِوُقُوعِ طَلَقِهِ لِمَا وَرَأَى أَنَّهُ غَيْرُ غَرَابٍ وَالْأَصْلُ بَقَاءُ الْفِكَاحِ فَتَمَلِّقُ الْإِسْرَ  
لَا يَغْيُرُ حُكْمَهُ \* (تَنْبِيْهِ) \* مَشَى الْمُنْصَرَفُ فِي تَكْذُوبِهِ عَلَى اخْتِيَارِ شَيْخِهِ بَيْنَ مَا لَمْ يَنْفَعِ فِي إِتِّصَالِ الضَّمِيرِ بِالْوَقْعِ خَيْرٌ  
كَانَ وَلَكِنْ جَهَرَ بِالْعَدَاوَةِ عَلَى الْإِنْفِصَالِ (قَالَ) فَالْهُمَا رَجُلٌ لَزَّ وَجِبَتْهُ طَاقَتْ أَحَدَهُمَا لَا يَجِبُهَا لَوُجُودِ  
أَحَدِي الصَّفَتَيْنِ لِأَنَّهُ لَا يَدْفَعُهُ مِنْ أَحَدِ الْوَصْفَيْنِ أَذِلَّ بَيْنَ الْبَنَى وَالْإِثْنَانِ وَاسْمُهُ (وَلَزَمَهُ) مَعَ الْإِعْزَالِ  
عَنْهُمَا إِلَى تَبَيُّنِ الْحَالِ لِأَشْبَاهِ الْمُبَادَةِ بِغَيْرِهَا (الْبَحْثُ) عَنِ الْمُنَازَعَةِ (وَالْبَيِّنَاتِ) لَزَوْجَتَهُمَا أَنْ مَكُنَّ وَاتَّسَعَ  
لَهُ سَالُ الْمُنَازَعَةِ لَمْ يَحْكَمْ بِدُونِ غَيْرِهَا فَإِنَّ طَارِدًا لَمْ يَلْزَمْ حَالَهُ لَمْ يَلْزَمْ بَحْثُ وَلَا بَيِّنَاتُ \* (تَنْبِيْهِ) \* هَذَا فِي الْمُنَازَعَةِ  
الْبَيِّنَاتِ فِي الرَّجْعِيَةِ إِذَا انْقَضَتْ عِدَّتُهَا لِمَا بَيَّنَّ مِنْ عَدَمِ وَجُوبِ الْبَيِّنَاتِ فِيهَا لَوْ طَاقَ أَحَدِي زَوْجَتَيْهِ طَلَقًا  
وَرَجْعًا لَانِ الرَّجْعِيَّةُ وَجْهٌ (وَلَوْ طَاقَ أَحَدَهُمَا إِبْنَتَهَا) كَرَاهَا طَاقَ بِالْعَالَقَةِ وَحَدَّثَهَا أَوْ نَوَّاهَا بِقَوْلِهِ أَحَدًا كَمَا  
طَاقَ (ثُمَّ جَهَلَهَا) بِعَدْلَانِ بِنِسْبَةِ إِنْ وَجَّهَهُ (وَنَفَى) وَجُوبًا أَمْرَهُ عَنْهُمَا مِنْ قُرْبَانٍ وَغَيْرِهِ (حَتَّى  
يَذْكُرَ) بِتَشْدِيدِ الذَّلَالِ الْمَجْمُوعَةِ كَمَا ضَعَفَ بِهِ بَعْضُهُمْ أَيْ يَتَذَكَّرُ الْمُنَازَعَةَ بِبَعْضِهِمْ أَوْ جَهْلُ الْمُنَازَعَةِ بِالْعَالَقَةِ كَمَا  
لَوْ طَاقَ فِي طَاقَةِ كَذَلِكَ \* (تَنْبِيْهِ) \* لَوْ عَرِبَ بَدَلُ شَيْءٍ بِالْوَادِ كَانَ أَعْمَ (وَلَا يَطَالِبُ) الزَّوْجَ (بِإِبْنَانِ)  
لَا مَنَافَةَ (أَنْ مَدَّ قَتْلَهُ) أَيْ لَزَوْجَتَهُمَا (فِي الْجَهْلِ) بِهِمَا لَانِ طَاقَ إِبْنَانًا فَانْ كَذَبَتْهُ بِمَا يَدْرِي وَاحِدًا  
وَقَالَتْ أُمَّا الْمُنَازَعَةِ لَمْ يَقْتَضِ مِنْهُ بِقَوْلِهِ نَسَبَتْ أَوْ لَا أَدْرِي وَأَنْ كُنْ قَوْلُهُ مَحْتَمَلًا لِلِطَّالِبِ بِهِمْ جَائِزَةً أَنَّهُ لَمْ يَطَالِقْهَا  
فَإِنْ تَكَلَّمَ حَافَتْ وَنَضَى بِطَلَقِهَا خَالَ الْأَذْرَى وَلَوْ أَدَّتْ كُلَّ مِنْهُمَا أَوْ أَحَدَهُمَا أَنَّهُ يَعْلَمُ الَّتِي عَنْهَا بِطَلَقِهَا  
وَسَأَلَتْ تَحْلِيلَهُ أَنَّهُ لَا يَحْكُمُ ذَلِكَ وَلَمْ تَقُلْ فِي الدَّعْوَى أَنَّهُ يَعْلَمُ الْمُنَازَعَةَ فَالْوَجْهُ قَبُولُ هَذِهِ الدَّعْوَى وَتَحْلِيلُهُ  
عَلَى ذَلِكَ (وَلَوْ قَالَ إِبْنَانًا) أَيْ لَزَوْجَتَيْهِ (وَلَا جُنْيَةَ أَحَدًا كَمَا طَاقَ) وَقَالَ قَصْدُكَ بِالْعَالَقَةِ (الْإِجْنِيَّةِ)  
قَبْلَ) قَوْلِهِ بِهِ نِسْبَةٍ (فِي الْأَصَحِّ) وَغَيْرِهَا فِي الرُّضَةِ بِالصَّحِّ الْمُنْصَوِّصِ لَانِ الْكَلِمَةَ مَرْدُودَةً بَيْنَهُمَا مَحْتَمَلَةٌ  
أَهْذِهِ وَهَذِهِ فَذَا قَالَ - يَنْتَهَا صَارَ كَمَا لَوْ أَنَّ الْإِجْنِيَّةَ أَنَّ طَاقَ وَكَانَ لَا يَقْبَلُ وَنَظَائِرُ زَوْجَتِهِ لَانِ لَمْ يَحْكَمْ  
الْعَالَقَةِ فَلَا يَنْصَرَفُ عَنْهَا إِلَى الْإِجْنِيَّةِ بِالْقَصْدِ \* (تَنْبِيْهِ) \* أَفْهَمَ قَوْلُهُ قَصْدُكَ الْإِجْنِيَّةَ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ قَصْدُ  
طَاقَ زَوْجَتِهِ وَهُوَ طَاقَ الرُّضَةِ وَأَصْلُهَا عَنِ فِتْنَةِ الْبَغْوَى وَأَقْرَأَ قَالَ فِي الْمُهْمَاتِ وَنَجَّهَ أَنْ يَحْكُمَ مَا فَاهُ  
الْبَغْوَى فِيمَا إِذَا لَمْ يَصُدَّرْ عَلَى الْإِجْنِيَّةِ طَلَقَ مِنْهُ أَوْ مِنْ غَيْرِهِ فَإِنْ كَانَ قَدْ وَقَعَ عَلَيْهِ ذَلِكَ لَمْ يَحْكَمْ بِطَلَقِ  
زَوْجَتِهِ بِمَا وَقَعَ مِنْهُ لَانِ الْكَلَامَ الَّذِي دَرَمَنَهُ صَادَقَ عَلَيْهِمَا أَحَدًا وَاحِدًا وَالْأَصْلُ بَقَاءُ الزَّوْجِيَّةِ وَتَوَيَّدَ  
مَا ذَكَرَهُ الرَّافِعِيُّ فِي بَابِ الْعَتَقِ أَنَّهُ إِذَا عَتَقَ جِدًّا ثُمَّ قَالَ لَهُ وَلَمْ يَدَّ أَحَدًا كَمَا حَرَّمَ يَقْتَضِي ذَلِكَ عَتَقَ الْأَخْرَ  
أَهْ وَاحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ وَاجْتَنَبَ عَمَّا لَوْ قَالَ لَزَوْجَتِهِ وَلَوْ جِلَّ أَوْ دَابَّةٌ وَقَالَ أَرَدْتُ الرَّجُلَ أَوِ الدَّابَّةَ فَإِنَّهُ لَا يَقْبَلُ  
لَانِ ذَلِكَ أَيْسَرُ مِنَ الْإِلَاقَةِ وَأَمْتَهُ مَعَ زَوْجَتِهِ وَفَاسِدًا لِكَيْفَ مَعَهُ حُجَّتُهُ كَالْإِجْنِيَّةِ مَعَ الزَّوْجَةِ \* (فِرْعَوْنُ) \*  
لَوْ قَالَ إِنْ دَامَتْ كَذَلِكَ فَدَا كَمَا طَاقَ ثُمَّ دَفَعَهُ يَدَهُ مَوْتًا أَحَدَهُمَا وَقَعَ الْعَالَقَةُ عَلَى الْبَاقِيَةِ تَتَّبِعُ الْمَحْضِلَ  
أَهْ وَلَوْ قَالَ أَحَدُهُمَا أَحَدًا كَمَا حَرَّمَ أَحَدَهُمَا تَتَّبِعُ الْعَتَقَ فِي الْحَيِّ لَانِ الْعَتَقَ تَبَيَّنَ فِي الذِّمَّةِ بِخِلَافِ الْمُنَازَعَةِ

ولوقول لامزوجته ابتداء طلاق لم ينافي زوجته ان لم ينوط بقوله ابتداء على الاصح من أن التمسك لا يدل في  
 عدم كلامه كقوله أو أنتم المنة من تحت لافان في التمسك (ولو) كذا تمزوجته زيبو (قال زيبو  
 طالق) ولم يرفع في نفسه لما يقويه (وذلك) لم أقصد زوجتي بل (قد سدت أجنبية) اسمها زيبو  
 (فلا) يتقبل طاهرا (على الصحيح) لانه خلاف الظاهر وبين قهرا وبين الله تعالى كقولك لا زوجة  
 قباه واسمها زيبو وطاهرا أو ماتت وقال أردتها والى الثاني يقبل بعبارة لا احتمال اللفظ لذلك كقولك المودة التي  
 قباه أو فرق الأولى بينهما بأن قوله احدا كقوله أو احدا تناولا واحدا ولم يوجب منه تصريح باسم زوجته ولا  
 وصف لها ولا إشارة بالطلاق وما صرح باسمه أو الظاهر أنه أرادها فذلك لم يقبل قوله فلو نكح امرأتها كما  
 سجدوا وأخرى نكحها فاسدا وكل منهما ١٠٠ زوجة وقال زيبو طالق وقال أردت فاسدة النكاح قبل كما  
 هو ظاهر كلام ابن المظري لكن ينبغي أن يكون قوله إذا لم يوجب قصد نكاحها أو ألقى أجنبية فلا يقبل  
 منه طاهرا وبين (ولو) قال الزوجية احدا كما طالق وقد معينة) منها (طاهرا) لان اللفظ صالح لكل  
 منها فاذا صرفه بالنية إلى واحدة انصرف وصار اللفظ كائن في التعيين (والا) بان لم يقصد معينة بل  
 أطلق أو قصد واحدة لا بعينها أو قصد عدة كما قلناه لام (واحداهما) أي زوجته طالق ولا يدري الآن  
 من هي (ولزمه) بعد طاب الزوجتين كما قاله ابن الرقعة أو احداهما كما قاله غيره (البيان) للمطالبة (في  
 الحالة الأولى) وهي قصد واحد معينة (والتعيين) فورا (في) الحالة (الثانية) وهي قصد واحدة معينة  
 اتعلم المطالبة منها فيترتب عليها أحكام الفرق (وتعزلان) بمثابة فورية بخلاف الضمير لزوجته ويستمر  
 انزالهما منه (إلى البيان) في الحالة الأولى (أو التعمين) في الحالة الثانية لاستتلاط المنفرد بالمباح  
 (وعليه البدل بينهما) أي البيان والتعيين لزمه حسب ما زال ملكه عنها فلما أخر بالعدو عصى وعز  
 قال الاستوى وقضية ذلك أنه لو استعمل لم يعمل وقال ابن الرقعة يعمل ويمكن حل الأولى على ما إذا عين ولم  
 يدع نسبانا إذا لوجه للامهال حينئذ والثاني على ما إذا أبهم أو عين وأدعى أنه نسي \* (تنبيه) \* محل هذا في  
 المطلق البائن أما الرجعي فلا يلزمه فيه بيان ولا تعيين في الحال على الاصح في أصل الرخصة والشرح الصغير  
 لانها زوجة وبؤنه فمن هذا أنه لو انقضت عدتها لزمه في الحال حصول البينة وانقضاء الزوجية كما  
 قاله الاستوى أما إذا لم تنال الزوجتان ولا احداهما فلا وجه ليجابه قبل المالك لانه محض حق  
 الزوجين وحق الله تعالى فيه الاتعزل وقد أوجبناه (و) عليه أيضا (نفقة في الحال) إلى البيان أو  
 التعيين لحسب ما عهده حسب الزوجات وسواء أقصر في تأخير ذلك أم لا كان كان حاضرا أو ناسيا لا يورط  
 نفسه ولا يرد المصروف إلى المطالبة إذا عين أو عين قال الامام وهو من النوادر فان نفقة البائن \* (تنبيه) \*  
 قوله في الحال تبع فيه المحرر ولم نذكر الرخصة ولصاحبها قال ابن النقيب ولم أفهم ما أراد به وقال غيره أشار  
 به إلى أن النفقة لا تؤخر إلى البيان أو التعيين (وبقع المطلق) في المصلحة المبينة (باللفظ) جزا وفي المصلحة  
 على الاصح لانه جزم به ونجزه فلا يجوز تأخيرها إلا أن محله غير معين أو غير معين فيؤسر بالتعيين أو التعيين  
 لكن عدة المعين من اللفظ والمهم من التعيين لتعيين المحل في الأولى دون الثانية ويجوز أن تنأخر العدة عن  
 وقت الحكم بالطلاق كما تجب في النكاح الفاسد بالوطع ونسب من التفريق (وقيل ان لم يبين) المصلحة  
 المطالبة ثم عينها (فعند التعيين) يقع الطلاق لانه لو وقع قبله لوقع لاني محل والطلاق شيء معين فلا يقع الا في  
 محل معين ورد هذا به ممنوع منها إلى التعيين كما مر فلو وقع الطلاق قبله لم يمنع منها (والوطع)  
 لاحداهما (أيس بيان) في الحالة الأولى ان المطالبة الأخرى (ولا تعيينا) في الحالة الثانية لغير الموطوءة  
 لاحتمال أن يبا الماطلة وان ملك النكاح لا يحصل بالفعل ابتداء فلا يتدارك به ولذلك لا تحصل الرجعة  
 بالوطع (وقيل) الرطع (تعيين) الطلاق في غير الموطوءة وعليه الأكثرون وقال في التنبيه انه ظاهر المذهب  
 فلا يمنع من وطء أبنتها شاء والمعمد الأول وعليه فيما لم يبين بالبيان والتعيين فان بين المطلق في الموطوءة أو كان

المطلق بأشياء الزينة الحد لا اعتراؤه بوطء أجنبية بلا شبهة وله المهر لجهلها بانهم المعلقة بخلاف الرجعية لا حد  
 بوطء لها وان بين في غير الموطوءة قبل فإن أذعت الموطوءة أنه نواها وتكمل حلفت وطأقتا وزنه لهما المهر  
 ولا حد للشبهة لأن المعلق ثبت بظاهر العين وله ان يعين للمطلق غير الموطوءة وعليه مهرها للمهر وقسمة  
 كلام الروض وأصله أنه لا حد عليه وان كان المطلق بأشياء وهو المعتبر دواب جزم في الأنوار بأنه يحد في الأولى  
 لا تلتصق في وقت المطلق وله أن يعينه للموطوءة (ولو قال) فيما إذا طلب منه بيان ما طلقه معيت نواها  
 (مشيرا إلى واحدة) منها (هذه المعلقة ببيان) لعل أنه اخبار عن الإرادة السابقة للمعلقة تجعل معين  
 أو هذه الزوجة أو لم أطاق هذه في بيان ان غيرها المعلقة (أو) قال مشير السكك فتعني (أردت هذه وهذه)  
 أو هذه هذه أو هذه مع هذه (أو هذه بل هذه حكم بطاقتها) ظاهر الأقارب به بما قاله لأنه أقر بطلاق  
 الأولى ثم رجس وأقر بطلاق الثانية فلم يقل برجوعه عنه وقبل إقراره بطلاق الثانية لأنه أقر بحق غيره  
 عليه أمافي الباطن فالمعلقة من نواها وقما كما قاله الامام قال فان نواها جميعا فالوجه أنه ما لا يطالبان  
 إذ لا وجه لحل احدهما عليهما جميعا (تنبية) تمثل المصنف العنايف بالواو بل تنبها على أنه لا فرق  
 بين كون الماعطف للجمع أو للأضرب ولا يسمع منه الاضرب عن الأولى فان أتى بشئ أو إلقاء كرهه ثم  
 هذا وهذا فهذه حكم بطلاق الأولى فقط لفصل الثانية بالترتيب ولم يبق لها شئ ولو قال هذه وهذه أو هذه أسير  
 الاشكال أو قال هذه بعدها هذه أو هذه قبل هذه فالتساويها أو لا أو هذه بعدها هذه فالمشار إليها الثانية هي  
 المعلقة (تنبية) قول المصنف حكم بطلاقهما أشار به إلى أن هذا في ظاهر الحكم أمافي الباطن  
 فتعلق المروية كما مررت الإشارة إليه وهذا في المطلق المعين كما مررت الإشارة إليه أيضا ويدل عليه قوله  
 في بيان أمال المطلق المهم فالمعلقة هي الأولى سواء أعانف بالواو أم غيرها لأنه إنشأه اختيار وليس بأخبار  
 وليس له الاختيار واحد فيأخذ كراختيار غيرها (ولو ماتتا) أي الزوجتان (أو احدهما قبل بيان)  
 للمعينة (وتعيين) للمهمة والمعلقة بائن (بقيت معلقة) أي الماعنق بالبيان تخرجا والتعيين على  
 المذهب (البيان) حال (الارث) لأنه قد ثبت ارثه في احدهما بيقين ويردف من مال كل منهما أو الميعة  
 نصيب زوج حيث لا مانع من الارث فاذا بين أو عين لم يرث من المعلقة ورث من الأخرى ثم ان نوى معينة عين  
 في واحدة فالورثة الأخرى تخلفه انه لم يردها بالمطلق فان نكل حلفوا ولم يرث منها كما لا يرث من الأولى  
 أيضا إذا كانت معينة لان العين المردودة كالأقارب وان حلف طالبوه به المثل ان دخل بهم أو لا طالبوه  
 بنصفه في أحد وجهين بظاهر ترجحه لانهم برعهم المذكور يشكرون استحقاق النصف والوجه الآخر  
 يطالبونه بكه لا اعتراؤه ثم ازوجته وان عين في المهم ولا اعتراض لورثة الأخرى وان كذب ورثة المعلقة فلم  
 تخلفه وقد أقر والله يارث لا بدعيه وادعوا عليه وهو المستقر بالموتان لم يدخل بها (ولو ماتت) المطلق قبل  
 البيان أو التعيين (فالظاهر قبول بيان وارثه) قبول (تعيينه) لان البيان اخبار وقد يقف على مراد  
 مورثه منه أو من غيره والتعيين اختيار شهوة فلم تخلفه فيه كالأول لم على أكثر من أربع نسوة ومات  
 قبل الاختيار والثاني يقوم مقامه فهما كجملته في حقوق كالرد بالعيب واستحقاق النسب والثالث  
 المنع فهما لان حقوق النكاح لا نورث (تنبية) شمل كلامه ما لو ماتت قبله أو بعده أو احدهما قبله  
 والأخرى بعده أو لم تمت واحدة منهما أو ماتت احدهما دون الأخرى ولو شهد أثنان من ورثة الزوج  
 أن المعلقة ولأنه قبلت شهادتهما ان مات قبل الزوجتين لعدم النعمة بخلاف ما لو ماتت قبله ولو ماتت بعدهما  
 قبيل الوارث واحدة فالورثة الأخرى تخلفه انه لا يعلم ان الزوج طلق مورثته ثم شرع في الإهم بين  
 المطلق والعنق بقوله (ولو قال ان كان) هذا الماتر (غرايا مرائي طالق والا) بان لم يكنه (فعبدي  
 سرجه) حال الماتر وسد فاه أو كذا به وحلف (منع منهما) أي من الاستمتاع بالزوجة والاستخدام  
 بالعبودية التصرف فيه لزاله لكنه عن أحدهما فاشبهه طلاق إحدى زوجتيه (إلى البيان) لثوقه

وعليه نفقة الزوجة وكذا العبد حيث لا كسب له ولو اعترف بطلاق الزوجة فان صدقه العبد فذل ولا  
عين عليه وان كذبه وادعى العتق صدق السيد بيمينه فان نكل حالف العبد وحكم بعقده والطلاق وان  
اعترف بالعتق فان صدقه المرأة فلا يمين وان كذبه متحالف فان نكل حافت وحكم بطلاقها والعتق (فان  
مات) قبل يمينه (لم يقبل بيان الوارث على المذهب) للتمتع في اخباره بالحنث في الطلاق لبرق العبد  
وبسبب ارث الزوجة والطريق الثاني فيه قول الطلاق المبهم بين الزوجين \* (تنبيه) \* قال السرخسي  
يحصل الخلاف ما اذا قال الوارث حنث في الزوجة فان عكس قبل قطعه الاضرار بنفسه قال الرافعي وهو  
حسن زاد في الروضة قد قال به غير السرخسي وهو متعين قال البلقيني ابس ما قاله السرخسي متعين فان  
القرعة دالة وللعبد حق في العتق والحب حق في رقه اذا كان عليه دين فوفى منه فلا يقبل قول  
الوارث والحال ما ذكر فان لم يكن هناك ما يمنع من ذلك نعين ما قاله السرخسي وغيره ثم فرع المصنف على  
المذهب قوله (بل يقرع بين العبد والمرأة) فاعل القرعة يخرج على العبد فانها وثرة في العتق دون  
الطلاق (فان فرع) العبدان خرجت القرعة (عتق) من رأس المال ان كان التعالين في العدة  
والا في الثالث اذ هو فائدة القرعة ونزول المرأة الا اذا دعت الحنث فيها والطلاق بان (أو قرعت) أي  
المرأة بان خرجت القرعة لها (لم تطلق) اذ لا تدخل اهافى الطلاق بدليل ما لو طلق احدهما امرأته  
لا تدخل القرعة بخلاف العتق فان النص ورد به فيه ولكن الورع أن يترك الميراث للورثة (والاصح أنه)  
أي العبد (لا يرق) بفتح أوله وكسر ثانيه بخطه وصحح عليه بل يبق على ايمانه لان القرعة لم تؤثر فيما  
خرجت عليه ففي غيره أولى والثاني يرق لان القرعة تعمل في العتق والرق فيكاهنق اذا خرجت عليه يرق  
اذا خرجت على عديله وأجاب الأول بانهم لم تؤثر في عديله فلا تؤثر فيه

\* (فصل) \* في الطلاق السني وغيره وفيه اصطلاحان أحدهما وهو أن يضبط ينقسم إلى سني وبدعي وبحري  
عليه المصنف حيث قال (الطلاق سني وبدعي) وثانيهما وهو أن يشهر ينقسم إلى سني وبدعي ولاولافان  
طلاق الصغيرة والآيسة والخاتمة والتي استبان جهلها منه وغير المدخول بها لاسنة فيه ولا بدعة \* (تنبيه) \*  
قسم جميع الطلاق إلى واجب كطلاق المولى وطلاق الحكيمين في الشقاق اذ أراياه ومنذوب كطلاق زوجة  
حالتها غير مستقيمة كسبنة الخاق أو كانت غير عطفة ومكره كسقيمة الحال وأشار الامام إلى المباح بطلاق  
من لا يهاوها ولا تسمع نفسه بؤننها من غير استمتاع بها وحرام كطلاق البدعي كما قال (ويحرم البدعي)  
لحصول الضرر به كما سبأني (وهو ضربان) أحدهما (طلاق) من شخص (في حيض ممسوسة) أي موطوءة  
ولو في البر ومنها من استندخت ماءه المحترم بالاجماع كانه الماوردي قال شيخنا ولو في عدة طلاق رجعي  
وهي تعد بالافراعه وهذه الغاية انما تأتي على رأي مرجوح وهو ان الرجعية تستأنف أفعالها على المعدة فلا لانه  
لا تطول عليها نية على ذلك البكرى في ساقية وحرية هذا لخالفته اقله تعالى فطالقوهن اعدن أي في  
الوقت الذي يشترع فيه في العدة وضمن الحبض لا يحبس من العدة والمعنى فيه تضررها بطول العدة فان بقية  
الحبض لا تحبس منها والنفس كالحبض اشهر المعنى المحرم له كفي الرضا وأصلها هان وان خالف ذلك  
في باب الحبض \* (تنبيه) \* شمل اطلاقه ما لو ابتدأ طلاقها في حال حبضها ولم يكملها حتى طهرت فيكون  
بدعي او به صرح الصمري والواجب أنه ابس بدعي لما سبأني من أنه لو قال أنت طالق مع أرفي آخر  
حبض فسنى في الاصح لاستعقابه الشروع في العدة ويستثنى من الطلاق في الحبض صورتهما الحامل  
اذا حاضت فلا يحرم طلاقها كما يأتي لان عدتها بالوضع ومنها ما لو كانت الزوجة أمة وقال لها سدد هان  
طلاقك الزوج اليوم فان حرة فسألت الزوج الطلاق لاجل العتق فطالقها لم يحرم فان دوام الرق أضربها  
من تطاول العدة وقد لا يسمع به السيد بعد ذلك أو يموت فيسودم أسرها بالرق قاله الاذري بحثا وهو  
حسن ومنها طلاق المتجيرة فابس بسني ولا بدعي ومنها طلاق الحكيمين في صورة الشقاق ومنها طلاق المولى



اذا طوب وان توقف فيه الرافعي ومعه لو طلقها في الطاهر طالق ثم طلقها في الحيض فالبعض ثابته والمراد من  
 المالك في الحيض المتجزئ لمواضعه بدلول دار مثلاً ليس يبدى لكن ينشأ الى وقت الدخول فان وجد في  
 حال الطاهر فني والابوي لك لان فيه قال الرافعي ويمكن أن يقال ان وجدت الصفه بانتسابه اثم  
 بايقاعه في الحيض كانت انه المالك فيه قال الاذري وهو ظاهر لانك فيه وليس في كلامهم ما يخالفه  
 (وقيل ان سألته) زوجته طلقها في حبسها (لم يحرم) لرضاها بتجاوز العدد والاصح التحريم لا طلاق  
 قوله تعالى طلاقهن اعدتهن ولانه صلى الله عليه وسلم لما أنكر العالقات في الحيض لم يستفصل ولو علق  
 العالقات بانتسابها فأتت به في حال الحيض بخشارة قال الاذري فيمكن أن يقال هو كقول طلقها به والها  
 أي يحرم وهو ظاهر (ويجوز زناها فيه) أي الحيض أو النفاس لا طلاق قوله تعالى فلا جناح عليهم  
 فيما افترت به ولجانبها الى الخلاص بالمفارقة حيث اتمتت بالمال وليس هـ ذابسي ولا بدعي يحرم  
 (لأجنبي) فلا يجوز زناها في الحيض أو النفاس (في الاصح) لانه لم يعلم به وجدان حاجتها الى الخلاص  
 بالمفارقة ومقابل الاصح احتمال الامام لا وجهه في الآن يثبت عن تقدم الامام انه يجوز لان الظاهر ان  
 الاجنبى لما بذل حاجتها الى الخلاص \* (تنبيه) \* لو أذنت لأجنبي أن يتخللها بافاهور أن يقال ان كان  
 بماله فكاكتلعه والافه وكاكتلعه (ولو قال في طالق مع) أوفى (آخر حية منك دني في الاصح)  
 لاستعابه الشرع في العدة والثاني بدعي لم ينفذ في الحيض (أو) أنت طالق (مع) أوفى (آخر طاهر)  
 عنه (لم يأن) ها (فيه بدعي على المذهب) المصروف كإلى الروضة والمراد به الراجح لانه لا يستعقب العدة والثاني  
 سني لم ينفذ في الطاهر (و) الضرب الثاني البدعي (طلاق في طهر وطئ فيه) في قبل وكذا في دبر على الاصح وفي  
 الروضة ان استدخالها ماءه أي المحترم كالوطء ومائب فاعل وطئ قوله (من قد تحب) لعدم صغر هاد يأنها  
 (و) الحل لأنه (لم ينفذ حل) منه لانه قد ينعدم لو ظهر حل فان الانسان قد يعاقب الحائض دون الحمل وعند  
 التقدم قد لا يمكنه التمداد لك فينصرف الولد ويخرج من قد تحبصل الصغيرة والآيسة فانه لا يستعقب العدة  
 طلاقها كحرمه ولم ينفذ حل ما لو ظهر وسيد كره واستدخالها ماءه مع علم به كماله الاذري كالوطء  
 لاحتمال حدوث الحمل منه وكذا الوطء في الدبر على الاصح \* (تنبيه) \* سكت المصنف عن احصائيات  
 للبدعي مذكور في الروضة وهو في حق من له زوجتان وقسم لاحداهم اثم طاق الاخرى قبل المييت  
 عددها ولو نكح حاملان زناهم دخل به اثم طلقها فطهران لم تحض فبدعي لان الانشراح في العدة الابعد  
 الوضع والنفاس والا فان طلقها في الطاهر فني أوفى الحيض فبدعي كما يؤخذ من كلامهم وأما موطوءة  
 يشبهه اذا جلبت منه ثم طلقها طاهر اذ بدعي (فلو وطئ حائضاً وطهرت بماله فبدعي) أيضا (في الاصح)  
 لاحتمال حلوله بذلك والثاني ليس يبدى لان بقية الحيض تشعر بالبراءة ودفع باحتمال أن تكون  
 البقية مما دفعته الطالبة أو لا وهبانه الخروج \* (تنبيه) \* صورة المسئلة أن يطلقها قبل أن يمسها في الطاهر  
 وأشار المصنف الى هـ ذا بقوله التعقيب (و) الموطوءة في الطاهر (يحل خطاها) كالحائض على الصحيح  
 ويستثنى حيث ضمن تحريم الطلاق في طهر جامع فيه (و) يحل (طلاق من طهر جاهل) وان كانت تحيض لان  
 بأخذ العوض وظهور الحمل ينعدم احتمال الندم \* (تنبيه) \* قد علم طلاق البدعي وطلاق غير البدعي  
 والسني وأما العالقات السني فهو طلاق مدخول به في طهر لم يجامعها فيه ولا حيض قبله وليس بحامل  
 ولا صغيرة ولا آيسة وهي تعتمد بالاقراء وذلك لاستعقابها انشراح في العدة (ومن طاق طلاقاً مدعيًا)  
 ولم يستوف عدد العالقات (سن له الرجعة) ما لم يدخل الطاهر الثاني ان طلقها في طهر جامعها فيه أما اذا  
 طلقها في الحيض فالى آخر الحية التي طلقها فيها كما قاله ابن قاضي عـ الجوزي في تصحيحه على المنهاج (ثم)  
 بعد الرجعة (ان شاء طاق بعد) تحليم (طهر) لخبر الصحيجين أن ابن عمر رضي الله عنهما طلق زوجته  
 وهي حائض فذكر ذلك عمر النبي صلى الله عليه وسلم فقال مره فليراجعها ثم ليبلغها طاهرا أي قبل

أن عساه ان أراد كبحصرح بذلك في بعض رواياتهما \* (تنبيه) \* انما لم يقل بوجوب الرجعة ككذب مالك لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يأمره وانما أمرأياه أن يأمره والامر بالامر بالشي ليس أمرا بذلك الشيء أقوله صلى الله عليه وسلم مروهم بالصلاة لسبع سنين كذا قالوه فان قيل قوله فايراجعها أمر منه صلى الله عليه وسلم أجيب بأن المراد فايراجعها لاجل أمرك فكون الوجوب لاجل الولد وظاهر كلام المصنف ان ترك الرجعة ليس بمكروه وبه صرح الامام قال في الروضة وفيه تغار ويزني كراهته لعدة الخبر فيها ولدفع الايداء اهـ ورد الاستناد الى الخبر لانه لا يمتنع فيه واذ راجع فهل يرتفع الاثم حتى المصنف عن جماعة أن الاثم يرتفع واستظهره واذ راجع والبدة لحبض فالسنة أن لا يطلقها في الطهر منه املا يكون المقصود من الرجعة مخرج العالاق وان كانت البدة لظهور جامعها فيه أو في حبض قبله ولم بين حملها وظن يبعد الرجعة فيه فلا بأس بطلاقها في الطهر الثاني وان لم يراجعها الا بعد الطهر أو راجعها فيه ولم يتأخر عنه أن يطلقها في الطهر الثاني املا تكون الرجعة للطلاق وهذا فيمن طلق غير من لم تستوف دورها من القسم بخلاف من طلق هذه الزوم الرجعة له لوقوعها حقها كذا قيل وظاهر كلامهم أنه يستحب لان الرجعة في معنى السكاح وهو لا يجب (ولو قال الحائض) بمسوسة ونفساء (أنت طالق للبدعة وقع) العالاق (في الحال) وان كانت في ابتداء الحبض لانصاف طلاقها به (أو) قال الحائض لم يطلقها في ذلك الحبض أنت طالق (للسنة فحين) أي دفع العالاق حين (تطهر) من الحبض أو النفساء بان تشرع في الطهر ولا يتوقف على الاعتقال لوجود الصفة قبله \* (تنبيه) \* لا بد مع الانقطاع من شروعه في عدة المطلق فلو طلقها في آخر الحبض واستندم الى انقطاعه فأنما الاطلاق لا فتران الطهر بالجماع وكذا لو لم يستدم كما يؤخذ من قوله فلو طلق حائضا وطهرت فطلقها فبدعي في الاصح وكذا لو طلق بشبهة في دوام زوجته وحيث لا يقع طلاق فيه لانه بدعي بل يتأخر وقوعه الى طهر تشرع فيه في عدته (أو) قال (لمن في طهر لم تمس فيه) بوطء منه وهي مدخول بها (أنت طالق للسنة وقع في الحال) لوجود الصفة (وان مست) بوطء منه ولم ينهه رجلاها (فحين تطهر بعد حيض) يقع الطلاق لشروعه حينئذ في حال السنة (أو) قال (لمن في طهر أنت طالق للبدعة في الحال) يقع الطلاق (ان مست فيه) أو في حبض قبله ولم ينهه رجلاها لوجود الصفة (والا) بان لم تمس في هذا الطهر ولو في حبض قبله وهي مدخول بها (فحين تحيض) يقع الطلاق \* (تنبيه) \* قضية كلامه وفوق العالاق بذهور أو لدم وبه صرح المنولي فان انقطع لدون يوم وليلة ولم يعد تبين أن طلاقها لم يقع وبما تقرره علم أنه لو طلقها بعد التعليق في ذلك الطهر انه يقع العالاق لصدق الصفة ومعلوم أن هذا فيمن لها حال نسائه وبدعة فلو قال لصغيرة بمسوسة أو كبيرة غير مسوسة وقع في الحال على الاصح وانما الوصف واللام هنا للتعليل لا للتأنيث لعدم تعاقب الحالين فيكون كقوله لرضا زيد (ولو) وصف الطلاق بصفة مدح كأن (قال) لزوجته (أنت طالق طاعة حسنة أو أحسن الطلاق) أو أفضله أو أعدله أو أكمله (أو أجله) أو نحو ذلك (فكالسنة) أي فكقوله أنت طالق للسنة فان كانت في حبض لم يقع حتى تطهر أو في طهر لم تمس فيه وقع في الحال أو مست فيه وقع حين تطهر بعد حيض \* (تنبيه) \* لو نوى بذلك طلاق البدعة لانه في حقها أحسن اسوة خلقها فان كان في زمن البدعة قبل لانه غافلا على نفسه أو استلم بقبيل ظاهرا وبدن (أو) وصف الملاق بصفة ذم كأن طالق (طاعة فبجنة أو أقبح الطلاق) أو أسمعه أو أقضيه أو أفضله أو أمره (أو أخفه) أو نحو ذلك (فكالبدة) أي فكقوله أنت طالق للبدعة فان كانت في حبض أو في طهر مست فيه وقع في الحال والا فحين تحيض ولو نوى بذلك طلاق السنة اتجه في حقها الحسن خافها وكانت في زمن البدعة دين ولم يقبل ظاهرا ولا يخالف هذا ما لو قال لذات سنة وبدعة في حال البدعة أنت طالق طلاقا سنيا أو في حال السنة أنت طالق طلاقا بدعيا وقال أردن الوقوع

في الحال ما لم يقع في الحال لان السنة اتمتة في حينها لا يمكن ان يكون لها ما قبلها واذ انتاجت السنة وعمل  
 بالاعتناء لانه اقوى ولو خاطب به وله السنة وما لم يقع به أو البدعة وما لم يقع به من ليس طلاقا اسنيا ولا بدعة  
 كالسنة والاعتناء وقع في الحال وبالعوض كرا السنة والبدعة (فتاوى) \* لازم فيها بعد التنازع وتكرره  
 لا يثبت كانت طالق السنة أو البدعة من اتمامه وبدعة وفيه لا بعد انتنازه وتكرره للتأويل كذا التنازع  
 لرضا زيد أو له دومة أو البدعة وهي صغيرة أو حال أو نحوها من لاسنة لها ولا بدعة طاعت في الحال وان  
 لم يرض زيد أو له دومة وان نوى في التعلق لم يقبل طاهرا وبدين ولو قال في الصغيرة ونحوها أنت طالق  
 لوقت البدعة أو لوقت السنة ونوى التعلق قبل التصريح بالوقت وان لم يرضه وقع الطلاق في الحال كسمر  
 \* (فروع) \* لو قال أنت طالق برضا زيد أو بعه دومة فعلق كقوله ان رضيت أو قدم ولو قال لمن لها سنة  
 وبدعة أنت طالق لاسنة كقوله أنت طالق للبدعة وقوله أنت طالق لا للبدعة كقوله أنت طالق للسنة  
 وقوله سنة الطلاق أو طاعة سنة كقوله السنة وقوله بدعة الطلاق أو طاعة بدعية كقوله للبدعة ولو قال  
 لمن طلاقا وبدعي ان كنت في حال سنة فانت طالق فلا طلاق ولا تعلق ولو قال انا في حال البدعة أنت طالق  
 طلاقا اسنيا الا ان في حال السنة أنت طالق طلاقا بدعي بالان وقع في الحال للاشارة الى الوقت ويبدو  
 اللفظ ولو قال أنت طالق السنة ان قدم فلان وأنت طاهر فان قدم وهي طاهر طاعت للسنة والا فلا طالق  
 لان في الحال ولا اذا طهرت (أو) جمع في الطلاق بين مطلق مدح ولم ينو شيئا كان قال أنت طالق طاعة  
 (سنية بدعية أو) طاعة (حسنة فتحيحة) وهي ذات اقراء وأنت طالق لا للسنة ولا للبدعة (وقع) (الطلاق  
 في الحال) وبالعوض كرا الصفتين لتضادهما فان فسر كل صفة بمعنى في قول سنية بدعية أو حسنة فيجوز فقال  
 أدت حسنة من حيث الوقت وقبيحة من حيث العدد حتى يقع الطلاق الثلاث قبل وان تأخر الوقوع لان  
 ضرر وقوع العدد أكثر من فائدة تأخر الوقوع \* (فروع) \* لو قال لزوجة أنت طالق ثلاثا بعضهم  
 للسنة وبعضهم للبدعة فان كانت من لاسنة أو لا بدعة كالصغيرة طاعت في الحال ثلاثا كقولها طاعتها كلها  
 بالسنة أو البدعة وان كانت ذات اقراء طاعت طاعتين في الحال وطلقة ثالثة في الحال الثاني لان التبعيض  
 يقتضي التشايع ثم يسرى فان قال أدت ايقاع طلقة في الحال وطاعتين في الحال الثاني صدق بيمينه ولو أراد  
 ايقاع بعض كل طلقة في الحال وقع الثلاث في الحال بإريق التكليم ولو قال أنت طالق ثلاثا لبعضهن السنة  
 وسكت وهي في حال السنة أو البدعة وقع في الحال واحدة فقط لان البعض ليس عبارة عن النصف وانما جمل  
 فيما سار على التشايع لاصادة البعض الى الحالين فيسوي بينهما ولو قال أنت طالق تحب بعضهن السنة  
 وبعضهن للبدعة طاعت ثلاثا في الحال أشد بان تشايع والتكليم ولو قال أنت طالق طاعتين طاعة السنة  
 وطاعة للبدعة وقع طلقة في الحال وفي المستقبل طلقة وان قال أنت طالق طاعتين للسنة والبدعة وقع  
 الطاعتان في الحال لان قوله للسنة والبدعة وصف لما عتقت في الظاهر فبلغوا للتناهي ويبقى الطاعتان وقوله  
 أو اطاعتك طلاقا كالثلج أو كالنار يقع في الحال ويبلغ التشبيه المذكور خلافا لمن قال ان قصد التشبيه  
 بالثلج في البياض وبالنار في الاضائة طاعت في زمن السنة أو التشبيه بالثلج في البرودة وبالنار في الحرارة  
 والاحراق طاعت في زمن البدعة (ولا يحرم جمع الطلقات) لان عويم العجلا في لما لا عن امرانه عند  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم طاعتها ثلاثا قبل ان يخبره صلى الله عليه وسلم أنها تين بالله ان متفق عليه ولو  
 كان ايقاع الثلاث حراما لهما من ذلك ليعلم هو ومن حضره ولان فاطمة بنت قيس شككت لابي صلى الله  
 عليه وسلم ان زوجها طلقها البتة قال الشافعي رضي الله عنه يعني والله أعلم ثلاثا ولم ندلم ان النبي صلى الله  
 عليه وسلم غمى من ذلك وقد فعله جمع من الصحابة وأفتى به آخرون اه وكذا لا يحرم جمعه بالايكراه ولكن  
 يسن الاقتصاص على طاعتين في القراء لذات الاقراء وفي الشهر لذات الاشهر ليمتكن من الرجعة أو التجديد  
 ان ندب فان لم يقتصر على ذلك فبالمفرق الطلقات على الايام ويفرق على الحامل طاعة في الحال وبراجع

وأخرى بعد النفاس والثالثة بعد الطهر من الحيض وقيل بمطلة هائي كل شهر طلاقة \* (تنبه) \* أفهم كلام المصنف وقوع الثلاث عند جعونه وعليه أقصر الأئمة وحكى عن الحاجب من أرطاة وطائفة من الشيعة والظاهرية أنه لا يقع منها الا واحدة واختاره من المتأخرين من لا يعاينها فأتى به واقتدى به من أضله الله تعالى واحتجوا بما رواه مسلم عن ابن عباس رضي الله عنهما كان الملاقاة الثلاث على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وسنتين من خلافة عمر واحدة ثم قال عمر ان الناس قد استجبلوا ما كانوا فيه على أمانة فلو أمضيناها عليهم فأمضاء عليهم وعلى تقدير صحة هذا الحديث اجيب عنه بجوابين أحدهما هو ومحمى عن أبي زرعة لارأى ان معناه أن الملاقاة المعتاد في الزمن الأول كان طلاقة واحدة وصار الناس في زمن عمر رضي الله عنه يوقعون الثلاث دفعة واحدة ففذه عليهم فيكون انجبارا عن اختلاف عادة الناس لاعتبار حكم في مسئلة واحدة ومعناه كان الملاقاة الثلاث الذي يوقعونه الآن دفعة انما كان في الزمن الأول يوقعونه واحدة دفعة فقام هذا الشيخ علاء الدين النجارى الحنفى وقال ان النص مشير الى هذا من لفظ الاستجبال يعنى انه كان للناس أمانة أى موهبة في الملاقاة فلا يوقعون الا واحدة واحدة فاستجبل الناس وصاروا يوقعون الثلاث دفعة واحدة والا اذا كان معنى الحديث ان يقع الثلاث دفعة واحدة كان في الزمن الأول انما يقع واحدة واحدة وهكذا في الزمن الثاني قبل التنفيذ فما الذى استجبلوه الجواب الثانى أنه تمحول على من فرق اللفظ فقال أنت طالق أنت طالق أنت طالق فكانوا أولاً يصدر قون في ارادة التاكيد لفظ الحياة فيهم فلما كان زمن عمر رضي الله عنه ورأى تغير الاحوال لم يقبل ارادة التاكيدوا مضاه على الاستئناف قال المصنف في شرح مسلم وهذا أصح الاجوبة وقال السبكي انه أحسن بحامل الحديث اه ولا فرق في وقوع الثلاث بين أن يكون ذلك منجزاً أو مائة أو قد وجددت صفته حلماً كان أو غير حاف قال السبكي وابتهد بعرض الناس في زماننا فقال ان كان التعليق على وجهه اليمين لا يقع به الملاقاة وتجب بكفارة يمين وهذه بدعة في الاسلام لم يقلها أحد منذ بعث النبي صلى الله عليه وسلم الى زماننا هذا قال الزركشى واللام في الملقاة للعهد الشرعى وهى الثلاث ولو طاق أربعة قال الرويانى عز وظاهر كلام ابن الرفعة انه يأثم اه وهذا ليس بظاهر لان الزيادة ملءة فلا يترتب عليه بالتلفظ بهائى (ولو قال) لزوجه (أنت طالق ثلاثا) واقتصر عليه (أو ثلاثا لسنة وفسر) الثلاث في صورتين (بغير يقها على أقرأه لم يقبل) ظاهرا على الصحيح المصوص لان دعواه تقتضى تأخير الملاقاة ويقضى لفظه تعبيره في الاولى مطلة او في الثانية ان كانت المرأة طاهرة وحسين تطهران كانت حائضا ولا سنة في التفریق (الا يمين بهتد تحريم الجمع) للثلاث دفعة كالماتكى فيقبل ظاهرا لان انظار من حاله أن لا يقصد ارادة كاي محن أو رقى معتقده \* (تنبه) \* قضية كلام المصنف عود الاستئناف الى صورتين وهو كذلك وان كان ما ذكره المتولى وتبعه المجرر انما هو في الثانية فقط (والاصح) على عدم القبول (انه يدين) فيما نواله لو وصل اللفظ بما يدينه لا تنظام فيعمل به في الباطن ان كان صادقا بان يراجعها وحيداً ويجوز له وطوقها ولها تمكينه ان ظنت صدقه فان ظنت كذب لم تمككه وفي ذلك قال الشافعى رضي الله عنه له الطلب وعلم الهرب وان استوى عندها الطرفان كرهها تمكينه واذا صدقته ورآهما الحاكمة يمين فرق بينهما في أحد وجهين وجه في الكفاية والتدين لغة أن يكلمه الى دينه وقال الاصحاب هو أن لا تطلق فيما يدينه وبين الله ان كان صادقا لا على الوجه الذى نواه غير أن لا تصدق في الظاهر والوجه الثانى لا يدين لان اللفظ مجرد لا يحتمل المراد والنية انما تعمل فيما يحتمله اللفظ (ويدين) أيضا على الاصح (من قال) لزوجه (أنت طالق وقال أردت ان دخات) الدار (أو ان شاء زيد) طلاقاً لانه لو صرح به لا تنظام \* (تنبه) \* قد يروى منهم كلامه ان قوله أردت ان شاء الله أنه يكون كذلك والصحيح أنه لا يدين قال الراعى وفرقوا بين وبين غيره من التعليقات أن التعليق بمشيئة الله تعالى يرفع

حكم الدين بانه لا بد فيه من التمسك بخلاف النطاق بالمتشدد وبعبارة اخرى بدفائه لا رفق به بل بخصمه حال  
دون حال فان ثبت فيه البعد وشبهه بالفصح لما كان واقفاً معكم لم يتجزأ بالافتقار والتقصير بعجزه بالقبول  
كيتجزأ بالافتقار (تنبيه) انما ينفذ في هذه الاستفسار باطناً اذا تزم عليه قبيل التام والاملاق فان  
حدثت له التوبة بعد الفراغ من الكتابة والاحكام امكن ان يثبتها في انفسه الكلمة فوجه ان كفى توبة الكتابة  
وسدده انقلاؤه في الباب الاول عن المتولي واقره ومضى في الكتابة انه يكتفي (ولو) اني الزوج بلقنا علم واورد  
بعض افراده كان (قال نسائي ووالق او) قل (كل امرأ أول طالق وقال أودت بوضهن) بالنسبة  
كثلاثة وثلاثة دون ثلاثة (فالعصم) وهو في الروضة بالاصح (انه لا يقبل) منه ذلك (ظاهر) لان  
الافتقار عام متناول لجميعه فلا يمكن من صرفه بغيره بانية (الابقر بنه) تشرع بازادة الاستثناء (بان)  
أى كان (خاصته) زوجته (وقالت) له (زوجيت) على (فقال) اها منكر لذلك (كل امرأة  
لى طالق) أو نسائي طالق (وقال أودت غير الخاصة) لى فقبيل فى ذلك لغيره التوبة على صدق  
والثاني بقوله ما اقلنا استعمال العام فى بعض افراده شائع والثالث لا يقبل مما لا نقول ان لا كثر  
وحينئذ فصار بجاء هنا مخالف لما التزمه الرافعى من تصحيح ما عدا الاكثر ولا يحسن تعبيره بالعصم وهذا  
اللفظ بل يجرى فى كل موضع قلنا انه يدبر فيه كحصره وابه فيما اذا قال طالقاً من وثائق ان كان حالها منه  
قبل والاملاق فى الصور المذكورة آتاه (تنبيه) اشعر قوله بوضهن بفرض المسئلة فحين لم غير الخاصة  
ولم يكن له غيرها طاعت كتحبته بوضهم قياساً على ما لو قال كل امرأ لى طالق الا عمره ولا امرأه غيرهما  
فانما اتفق كفى الروضة وأصلها عن فتاوى القفال واقره بخلاف قوله النسيم طالق الا عمره ولا امرأه  
غيره والفرق أنه فى هذه الصورة لم يصف النساء لنفسه

(فصل) \* فى تعليق الملاق بالاذونات وما يد كرمه (قال أنت طالق فى شهر كذا أو فى غرته) أو رأسه  
(أو أوله) أو دنوله أو حبشه أو ابتدائه أو استغباله أو أول آخر أوله (وقع) الملاق (بأول جزء)  
من الليلة الاولى (نه) أى معه اتفق الاسم بأول جزء منه ووجهه فى شهر كذا أن المعنى اذا جاء شهر كذا وأوجبته  
يفتحق بغيره أول جزء منه والاعتبار فى دنوله بيلداً ما يقابل المواق بيلده وانقل الى آخرى وراى فيها  
الهلال وتبين أنه لم يرب فى ذلك لم يقع الملاق بذلك فانه الزكنى وظاهره كما قال شيخنا أن محله اذا اجتمعت  
الممالك (تنبيه) \* لو رأى الهلال قبل غروب الشمس لم يمانى الا بعد غروب الاله لاله المستغلة (أو)  
أنت طالق (فى نهاره) أى شهر كذا (أو أول يومه) أى شهر كذا (فبغير أول يوم) منه نعلق  
اذا الفجر أول النهار وأول اليوم كالحكى عن اتفق اللغة فان أراد وسما الشهر أو آخره قد قال أنت طالق  
فى شهر كذا أو أواده من الايام أحد الثلاثة الاول منه وقد قال أنت طالق غرته دين لاحتمال ما ذله فيها  
ولان الثلاثة الاول غررى الثانية ولا يقبل ظاهراً فان قال أودت بفرته أو رأسه النصف مشى لم يدين  
لان غرة الشهر لا تنطق على غير الثلاثة الاول ورأسه لا تنطق على غير أول ليلة منه وان قال أنت طالق  
فى رمضان مثلاً وهو فيه طاعت فى الحال وان قال وهو فيه اذا جاء رمضان ضيقاً فى أول رمضان القابل  
اذ التعليق انما يكون على مستقبل (أو) أنت طالق (فى آخره) أى شهر كذا أو سنة (فباخر جزء من  
الشهر) تنطق فى الاصح (وقبل) تنطق (بأول النصف الاخر) منه اذ كله آخر الشهر فيقع بأوله  
ورد بسبق الاول الى الفهم (فروغ) \* لو عاق بأخر أول آخره طاعت أيضاً باخر جزء منه لان آخره  
اليوم الاخير وأوله طلوع الفجر فأخر أوله الغروب وهو الجزء الاخير هذا ما قاله الشيخان وهو المعتمد وان  
قال شيخنا الاوجه أن تنطق قبل زوال اليوم الاخير لانه آخر أوله وقت الغروب انما هو آخر اليوم لا آخر  
أوله وان عاق بأول آخره طاعت بأول اليوم الاخير منه لانه أول آخره ولو عاق بأخر أوله طاعت بأخر  
اليوم الاول منه لانه آخر أوله وقيل تنطق بأخر أوله الاول منه لان أوله بالحقيقة ولو عاق بانصاف

الشهر طالت بغروب شمس الخامس عشر وان نقص الشهر لانه المفهوم من ذلك ولوعاق بنصف نصله  
الاول طلعت بطالع فجر الثامن لان نصف نصفه سبع ليل ونصف وسبعة أيام ونصف والليل سابق  
النهار فبقابل نصف ليلة بنصف يوم وتجعل ثمان ليل وسبعة أيام نصفاً وسبع ليل وثمانية أيام  
نصفها ولوعاق بنصف يوم كذا طالت عند زواله لانه المفهوم منه وان كان اليوم بحسب من طلوع الفجر  
شرعاً ونصفه الاول أطول ولوعاق بما بين الليل والنهار طلعت بالغروب ان عاق نهاراً والاف الفجر اذ  
كل منهما عبارة عن مجموع جزء من الليل وجزء من النهار اذ الفاصل بين الزمانين وان قال الباقي  
الافس أن يقع الطلاق في الحال كما لو قال أنت طالق لافي زمن (ولو قال ليلاً) أي فيه (اذ مضى يوم)  
بالشك فانت طالق (فغروب شمس غده) تطلق اذ يتحقق به مضى اليوم (أو قاله نهاراً) أي فيه (ففي)  
مثل وقتهم من غده) تطلق لان اليوم حقيقة في جميعه متواصلاً كان أو متفرقاً فان فرض انطباع التعليق  
على أول النهار وقع بغروب شمس وهذا كما قال الاذري اذا تم التعليق واستغنى به أول النهار أمالو  
ابتداء أول النهار فقدمه حتى جزء قبل غامه فلا يقع بغروب شمس (أو) قال اذ مضى (اليوم) بالتعريف  
فانت طالق (وان قاله نهاراً فغروب شمس) تطلق وان قل زمن الباقي منه لانه عرفه بلام العهد فانصرف  
الى اليوم الحاضر (والا) بان قاله ليلاً (انما) أي لا يقع به شيء اذ لانها حتى يحل على المعهود قال المنولي  
ولا يمكن الحمل على الجنس اذ لا يتصور قضاء الزوجين حتى تنقضي أيام الدنيا فكانت صفة مستحيلة  
\* (تنبيه) \* فدل على ما نقرر أن صورته مثله الكتاب أن يقول اذ مضى اليوم فانت طالق رفع اليوم  
أما اذا قال أنت طالق اليوم بالنصب أو بغيره أو النهار أو شهر أو السنة فانت طالق في الحال ليلاً كان  
أو نهاراً لانه أو قعه وسعى الزمان بغير اسمه فقلت التسمية (وبه) أي اليوم (يقاس شهر وسنة)  
والشهر والسنة فاذا قال ليلاً أو نهاراً في غير الاخير من الشهر اذ مضى شهر فانت طالق بغير  
ثلاثين يوماً ومن ليلة الحادي والثلاثين أو يومه بقدر ما سبق التعليق من ليلته أو يومه فان علق في اليوم  
الاخير أو ليلة الاخير من الشهر كفي بعده شهر هلالى كتحقق في السلم واذا قال في أثناء الشهر اذ مضى  
سنة فانت طالق طاق بغيره حتى أحد عشر شهراً بالاهلة مع اكمال الاول من الثالث عشر ثلاثين يوماً فاذا أراد  
بقية الشهر أو السنة فقد غلفا على نفسه وان قال اذ مضى الشهر أو قال السنة فانت طالق بغيره حتى  
بقية ذلك الشهر أو تلك السنة واعتبر السنة العربية فان قال أردت غيرها أو أردت بالسنة معروفة سنة  
كاملة لم يقبل منه ظاهر النجاة التأخير ويدل لاحتمال ما ذهبه الاذري نعم لو كان في بلاد الروم أو الفرس  
فيبقى قبول قوله قال ولوعاق بغيره حتى شهر أو شهرين فمضى ما بقى من السنة على الاصح عند القاضي  
وبعض اثناعشر شهراً عند الجبلي ثم نقل عن الجبلي أن ولوعاق بغيره حتى ساعات طلعت بعض ثلاث ساعات  
أو الساعات فمضى أربعة عشر من ساعة لانها حيلة ساعات اليوم واليلة اه وكلام الجبلي أوجه  
\* (تنبيه) \* لو شك بعد مضى مدة من التعليق هل تم العدد أو لا على الباقي وحله الوطء حال التردد  
لان الأصل عدم مضى العدد والطلاق لا يقع بالشك ولوعاق بالطلاق يستحيل عرفاً كعود السماء  
والطيران واحياء الموتى اذا أراد به المعنى المراد في قوله تعالى حكايه عن عيسى عليه السلام وأحيى  
الموتى باذن الله أو عقلاً كاحياء الموتى على غير ما تقدم والجمع بين الضدين أو شرعاً كتنسخ ومضان لم  
تتلاق لانه لم ينجز الطلاق وانما علقه على صفة ولم يوجد واليمين فيما ذكر منعقد حتى يحث بها المعلق  
على الخلف ولا يخالف هذا ما قالوا في الايمان من أنه لو حلف بالله لا يصعد السماء لم ينفذ بينه لان عدم  
انفعاده ثم ليس انفعله بالمستحيل بل لان امتناع الخلف لا يتخلل بتعاقب اسم الله تعالى ولهذا ينعقد  
فبما لو حلف بيقين فلانا وهو ميت مع تعلقه بالمستحيل لان امتناع الرب يترك حرمه الاسم فجوز الى  
المنكبر (أو) قال (أنت طالق أمس) أو الشهر الماضي أو السنة الماضية وقد أدان يقع في الحال

مسندنا اليه (دفع في الحال) على الصحيح ولما قصد الامتناع الى أس لا تحالته ومنه ما لو قصد ايقاعه  
أمس أو ذل لم يرد شيئا أو ذل الرجوع اليه بوث أو جنون أو خرس ولا إشارة منه في سورة صدر  
ايقاعه أمس يقع في الحال على المذهب المخصوص (وقيل آخر) لا يقع به شيء لأنه إنما أوقع طلاقه  
مستندا فإذا لم يمكن امتناعه وجب أن لا يقع (أو) أي ولو لم قصد الزوج إنشاء طلاق لاحتلاله ولا يلزم  
بل (قصد) الاستمرار بالطلاق وهو (أنه طالق أمس) في هذا النكاح (وهي الآن معدومة) من طلاق  
بأنه أو وجبى (صدق بيته) في ذلك القرينة الامتناع الى أمس ونسب ههنا من الوقت الذي ذكره  
أن صدقته والاباء كذته أوقات لا علم لي كفي الكفى - بين الاقرار (أو) قد سما (قال طلق) هذه  
(في نكاح آخر) غير نكاحي هذا وبات في ثم جدت نكاحها أو طلقها وزوج آخر في نكاح سابق  
(فان صرف) نكاح سابق وطلاق به مبدئية أو غيرها (صدق بيته) في ارادة ذلك القرينة نعم ان صدقته  
فيها فلا يتبين (والا) أي وار لم يعرف له ما ذكر (ولا) به صدق ويقع في الحال كفي المرد ولن يصرح  
الصغير لبعده دعواه (تنبيه) \* نقل في الشرح الصغير عن الامام أنه ينبغي أن يقبل فيما ذله لاحتماله  
وانصرف في الكبير على بحث الامام من غير حزو البوتيه في الروضة والمواب مافي الكتاب وهو ملكه  
الامام من الاحتجاب ثم قال وفي القاب منه شيء فقد ذكر هذا البحث وعن صرح بما في الكتاب القاضى  
الحسين والبعوى والمنزولى والرويانى وقد وقع في بعض نسخ الشرح الكبير على الصواب كما ذكره  
الاذرى \* (مروى) \* لو قال أنت طالق قبل أن تنحني قل العجوى طلقت اذا لم يكن له ارادة ولو قال  
ثم ارا أنت طالق غدا أمس أو أمس غدا بلا زيادة وقع الطلاق في الحال لان غدا أمس وأمس غدا هو  
اليوم فان قاله بلا وقع غدا في الاولى وسال في الثانية ولو قال أنت طالق أمس غدا أو غدا أمس بغير زيادة  
لغاذ كر أمس وقع الطلاق في العدلانة علقه بالعد وبأمس ولا يمكن الوقوع فيه ما ولا الوقوع في أمس  
فيستعين الوقوع في العد لا مكانه ولو قال أنت طالق اليوم غدا وقع طلاقه في الحال ولا يقع شيء في العد  
لان المصلحة اليوم طالق هو لا يمكن له لم يرد الا ذلك ولو اراد بذلك أنه في اليوم ونصفه الاخره دا وقع ايضا  
طلاقه في الحال لان ما أخره تجل فان اراد نصف طلاقه اليوم ونصف طلاقه غدا وقع طلاقان الا ان تبين  
بالاولى ولو قال أنت طالق غدا اليوم طلقت طلاقه غدا في اليوم لان العلق في اليوم لان العلق بالعد ذكره  
اليوم بعده لتجبل الطلاق بالعلق وهو لا يتجبل ولو قال أنت طالق في اليوم وفي غدا وفي الليل وفي النهار وقع في  
كل طاقنتان في الاولى في اليومين وطاقنتان في الثانية واحدة بالليل وأخرى بالنهار قال المنزولى لان المنزولى  
يتمدد به مدد العارف قال الرافعي وباسي الدليل بواضع ايقاعه المنزولى ويختلف العرف اه والاولى كما ذل  
شيئا فقبل ذلك باعاده العمل بخلاف ما لو قال أنت طالق اليوم وغدا أو بالليل والنهار فإنه يقع في كل  
طاقة فقام لعدم عاده العمل ولو قال أنت طالق اليوم أو غدا طلقت في الغد فقللانه الميقين أو أنت  
طالق غدا أو بعد غد أو أنت طالق اذ جاء الغد أو بعد غد طلقت فيما ذكر بعد الغد لان العد لما ذكر  
أو قال أنت طالق يوما يوما لا يلزم شيئا طاعت واحدة فقلل فوي طلاقه في يوم لاني نال به وهكذا  
ثلاث مرات وقع ثلاث في ثلاثة أيام متتامة ولو قال أنت طالق اليوم اذا جاء الغد أو أنت طالق الساعة  
ان دخلت الدار لم تعلق وان وجدت الصفة لانه علقه بوجودها فلا يقع قبله واذا وجدت فقد مضى  
الوقت الذي جه له بحلاله لا يقع ولو قال أنت طالق قبل موتى أو في حيا طلقت في الحال قال في الروضة فان  
مهم القاف وقع الباء من قبل أو قال قبيل بانه غير طلقت قبل الموت قل الاسوى وما ذكره من دفع به  
قبل شام لم يذكروا أحد وانما به ضم الباء ولا مكانها ورد عليه ابن الهاء ادباجه نقل ولو قال أنت طالق  
بعد قبل موتى طلقت في الحال لانه بعد قبل - ونه أو أنت طالق قبل ما بعده رمضان وأراد بما بعده الشهر  
طلقت آخر حزمه من رجب وان أراد به اليوم فقبل بغير يوم الثلاثين من شعبان ان كان تاما وان أراد به

اليوم بلباسه فقيل الغروب ليلة الثلاثين منه ان كان تلمأ أو أنت طالق بعد ما قبله رمضان وأراد بما قبله  
الشهر طاعت بمقتضى ذي القعدة وان أراد به اليوم بالليلة بعده ففي أول اليوم الثاني من شوال فان لم يرد  
الليلة فالقياس انها طالق بغروب شمس أول شوال ولو علق الطالق بافضل الاوقات طاعت ليلة القدر  
وقضية ما سري في الصوم أنها طالق أول آخر ليلة من العشر الاخير أو بافضل الايام طلقت يوم عرفة أو بافضل  
أيام الاسبوع طلقت يوم الجمعة ان لم يكن فيه يوم عرفة أو بافضل الشهر وطلقت في شهر رمضان لقوله  
صلى الله عليه وسلم سيد الشهور ورمضان ثم شرع المصنف في أدوات التعليق وبين حكمها اثباتا ونفيًا  
فقال (وأدوات التعليق) وذكروا ما سبعة نوهي (من) يقع الميم (ممكن دخلت) من ذمائي الدار فوهي  
طالق (وان) وهي أم الباب وكان ينبغي تقديمها نحو ان دخلت الدار فانت طالق (واذا ومتى ومنى ما)  
بز يادها (وكلمة) دخلت الدار واحدة من نسائي فهو طالق (وأى كأي وقت دخلت) الدار فانت طالق  
وبضاف لهذه السبعة عشر أدوات أخرى اذ ما على رأى سببو به وهو ما وهى بمعنى ما وما الشرطية  
واذ ما أو أيا ما كقوايان وهى كفى في تعميم الأزمان وأين وحيتها تعميم الامكنة وكيفما للتعليق على  
الاحوال \* (تنبيه) \* فى فتاوى الغزالي ان التعليق يكون بلا فى بلدهم العرف فيها كقول أهل بغداد  
أنت طالق لادخلت الدار ويكون التعليق أيضا لو كانت طالق لودخلت الدار كما قاله الماوردي (و) هذه  
الادوات (لا تقتضى) بلوضع (فورا) فى المعلق عليه ولا تراخيا (ان علق باثبات) أى ثبت كالدخل  
فيما ذكر (فى غير ملحق) أما فيه فانها تفيد الفورية فى بعض صيغته كان واذا كان ضمنه أو اذا ضمنه لى  
ملا فانت طالق كما تقدم فى النامع بخلاف متى ومنى ما وأى فلا يفرض فوراً وليس اقتضاء الفورية فيه  
من وضع الصيغة بل ان المماوضة تقتضى ذلك لان القبول لا بد أن يكون غير مترخ عن الإيجاب  
ثم استثنى من اقتضاء الادوات الفورية ما ضمنه قوله (الا) فى التعليق بالشيء نحو (أنت طالق ان) أو اذا  
(شئت) فإنه يعتبر الفور فى المشيئة لانه ملحق على الصحيح بخلاف متى شئت واحترز بقوله علق باثبات  
عما اذا علق بنى وسيد كره (و) الادوات المذكورة (لا) تقتضى أيضا بالوضع (تكراراً) فى المعلق  
عليه بل اذا جسد مرة واحدة فى غير نسبان ولا كراه انحلت اليقين ولم يؤثر وجودها ثانياً لان ان تدل  
على مجرد الفعل الذى بعدها وكذا أسماء الشروط \* (تنبيه) \* شمل اطلاق المصنف ما لو قيد بالابد  
كقوله ان خرجت أبداً لا بد من فانت طالق وبه مرجح الرافعى فى كتاب الاعمان وقال لم يلزمه التكرار  
أيضا بل معناه فى أى وقت (الا) فى (كلمة) فان التعليق به يقتضى التكرار فى المعلق عليه بالوضع  
والاستعمال وسأبى التعليق بالنسبة ثم أشار المصنف الى قاعدة ان تعليق الطلاق مع وجود الصفة تطابق  
جزماً كالتمجيز وايضا ع فى الاصح (و) ذلك كما (لولا) لدخول بها بلاك عليها أكثر من طاعة  
كما يشير اليه قوله بعد فثلاث فى مسموعة ولو ذكر التقييد هنا لفهم منه التقييد فى الآتى لكان  
أولى (اذا طلقك) أو أوفعت عليك طلاقى أو وقع من باب أولى (فأنت طالق ثم) بعده هذا التعليق  
(طلاق) أى تجزى طلاقها بنفسه كما جزم به الماوردي بجائنا بصريح أو كناية مع نسبة (أو علق) طلاقها  
(بصفة) كان دخلت الدار فانت طالق (فوجدت فطقتان) واحدة بنطائيقها مجزى أو التعليق بصفة  
وجدت وأخرى بالتعليق به فان قال أردت أنها أقصر مما طاعة بذلك المعلقة لم يقبل ظاهره ودين لاحتمال  
ما قاله فان وكل فى طلاقها فطالق وكلمة لم تطلق الا بالمعلقة الوكيل لانه لم يطلاقها هو وان خالها أو كانت غير  
مدخول بها لم تقع الثانية لانها اقديات بالاولى وتصل اليقين ولو قال لها ملكك طلاقك فطالقت نفسها  
فهو هو كطلاق الوكيل فلا يقع الاطلاق لانه لم يعلقها بنفسه أو كطلاق نفسه فبيع الطلاقة المعلقة أيضا  
رجح الماوردي الثانى واستشكل بالتعليل المتقدم وأجيب بان الوكيل بشرط فيه أهلية لما وكل فيه  
فكان مستقلاً والمرأة لا أهلية فيها فكان المفوض هو المطلق \* (تنبيه) \* أفهم قوله ثم طالق أو علق



ان شرط تأخير التعاقب فلو علق طلاقها أولا بصفة ثم قل ادخلت عليك فانت طالق فوجدت الصفة  
 لم يقع المعلق المعلق لانه لم يحدث بعد تعليق طلاقها شيئا لان وجود الصفة وفوقه لا ينافي ولا يقع  
 والتعلق مع وجود الصفة يتطلب وابقاع أم لا مجرد التعليق فليس يتأخر ولا يقع ولا يقع ثم أشار  
 المصنف الى التعليق بالوقوف لوجود الصفة فانه وقوف لا يقع كغيره قوله (أو كما وقع) عليك  
 طلاق) فانت طالق (فماذا) بعد هذا التعليق طلاق (فماذا) تقع (في عبادة) ومصلحة ما  
 المنع من وجود الصفة لاقتضاءه كليا لتكرار واحدة بالتخيير وثلاثان بالطلاق بكما واحدة بوقوف  
 المنع وأخرى بوقوف هذه واحدة (وفي غيرها) أي غير المدونة (طاقة) لأن اثنين بالتخيير فلا  
 يقع المعلق بعدها \* (تنبيه) \* خرج قوله كذا وقع ما لو قال كليا طاعتك فانت طالق ثم طالق فنتنق فاما  
 المنع وأخرى بوجه ول التعاقب المعلق والفرق بين الايقاع والوقوف ان الاول يرجع للزوج والنسائي  
 للشرع لان لزوم لو أراد تجبيل المعلق بمدة لم يملك ذلك لانه لا يغير مكانا بالشرع (ولو) عاق بان أو  
 غيرها مما لا يقتضي التكرار كان (قال) من له عيب (ومعته) نسوة (أو بغيره) أو منى أو هما أو اذا  
 (طلعت واحدة) منهن (فبعد) منهم (حروان) طلفت (ثنتين) منهن (فبعدان) منهم حران  
 (وان) طافت (ثلاثا) منهن (فثلاثة) منهم (أحرار) (وان) طافت (أربعة) منهن (فاربعة) منهم  
 (أحرار) (وطاقت أربعة) ما أو مرتبته عشرة) منهم منهم فلو عليه فعينهم لم يأنه بطلاق الاول بهنق واحد  
 وانما بطلاق الثانية وثلاثة بالطلاق الثالثة وأربعة بالطلاق الرابعة ويجوز ذلك عشرة \* (تنبيه) \* أشعر  
 تقريره المسألة بالعقاب بالواو أنه فيسد وهو كذلك فلو عاق الزوج ثم لم يضم الاول للثاني لفصل بينهما  
 فلا يعتق بالطلاق الثاني ولو اربعة ثني لانه لم يماق بعد الاولى فثنتين ولا بعد الثالثة أو بملو بهنق بطلاق  
 الثالثة اثنا فبعد مع ع العتق ثلاثة كذلك الاستدلال ثم قال ويجه أن تكون الفاء كشم وظاهر كذا قال  
 شيخنا أن ما قاله فيها إنما يأتي في طلاقهن مرتبا فلو طافهن معاقتي عبدا واحدا (ولو عاق بكما) كقول  
 من له عيب ومعه نسوة كذا طافت واحدة من نسائي الأربع فبعد من عبيدي حرو هكذا الى آخر  
 التعليقات الأربعة ثم طلق النسوة الأربع معا أو مرتبا (خمس عشرة) عبدا فعتقن عليه (على الصحيح)  
 لان مقتضى التكرار كسر والقاعدة في ذلك ان ما عدسة باعتبار لا يعد أن يرى بذلك الاعتبار عدى  
 عين الثانية ثمانية لا بعد بعدها أخرى ثانية وما عدى في عين الثالثة ثلاثة لا بعد بعدها ثالثة فعتق واحدة بطلاق  
 الاولى وثلاثة بطلاق الثانية لانه صدق عليه طلاق واحدة وطلاق ثنتين وأربعة بطلاق الثالثة لانه صدق عليه  
 طلاق واحدة وطلاق ثلاث وسبعة بطلاق الرابعة لانه صدق عليه طلاق واحدة وطلاق اثنتين غير  
 الاوليين وطلاق أربع فالجوع خمسة عشرون شئت قلت انما عتق خمسة عشرون فيها أربعة أحاد  
 واثنتين مرتين وثلاثة وأربعة والنسائي يعتق سبعة عشرون في طلاق اثنتي عشرة وراه الصفتين المذكورتين  
 صفة أخرى وهي طلاق اثنتين بعد الاولى فعتق عبداً آخران والثالث يعتق عشرون سبعة عشر  
 لما ذكر ولأنه ثلاث في طلاق الرابعة صفة أخرى وراه الصفات الثلاث وهي طلاق ثلاث بعد الاولى والرابع  
 يعتق ثلاثة عشر وسواء أتى بكما في التعليقات كلها أم في الثلاثة الاول أم في الاولين اذ لا تكرار في  
 الانخير من وانما صوره الاحتساب بالاتيان بهما في المصطلح لبتأني مجي الأوجه كلها التي منه انه يعتق  
 عشرون لكن يكفي في ذلك الاتيان بهما في الثلاثة الاول كما قاله ابن النقيب ولو أتى بهما في الاول وحده  
 أو مع الانخيرين عتق ثلاثة عشر أو في الثاني وحده أو مع الانخيرين فأناس عشر \* (تنبيه) \* تعيين العبد  
 المحكوم به ففهم البه قال الزركشي أنه لو ادلك ويجب أن يعين ما يعتق بالواحدة وبالثنيتين وبالثلث  
 وبالاربعة فان فائدة ذلك تناهر في الاكتاب اذا طلق مرتبا لاسيما مع التباعد وكانهم سكنوا عن ذلك  
 لوصوحه \* (دفع) \* لو قال كذا صليت ركعة فبعد من عبيدي حرو هكذا الى العشرة فعتق سبعة

وشاؤون عبدا وان عاق بان ونحوها فمفسدة وخسوف وجبوع أدوات التعاليق بالنفي مقتضية للفور والاني  
 كلفان فلا ترائي كما يشير إليه قوله (ولو عاق) الطلاق (بنتي فعل) كدخول أو نفي تطليق أو ضرب أو  
 غير ذلك (فالمذهب أنه ان عاق بان كأن لم تدخل) الدوافع طالق (وقع) الطلاق (عند اليأس من الدخول)  
 للدار وذلك بان يموت أحدهما أو يجبن الزوج جنونا متصلا بموته فيقع قبيل الموت أو الجنون بحيث  
 لا يبقى زمن يمكنه أن يبالغا فيه لا تتقاء التكليف بكل منهما وانما لم يحتمل اليأس بمجرد جنونه لاحتمال  
 الافاقة والتعاليق بعدها كالجنون الاشياء والخرس الذي لا كتابة لصاحبه ولا اشارة مفهومة قال الاسنوي  
 والتعبير قبيل غير محررو الصواب وفوعه اذ ابقى ما لا يوسع التعاليق فيه عايله الماوردي والروابي فان فسخ  
 النكاح أو انفسخ أو طلقها وكبها وما من أحد الزوجين قبل تجديد النكاح أو الرجعة أو بعده ولم يطلق  
 تبين وفوعه قبيل الانفساخ ان كان الطلاق للمعاق رجعا فلا يمكن وفوعه قبيل الموت لفوات المحل  
 بالانفساخ ان لم يجدد وعدم هو والحنث ان جدد ولم يطلق فتعين وفوعه قبل الانفساخ فان كان الطلاق  
 باننا لم يقع قبيل الانفساخ لان البيوتنة تمنع الانفساخ فيقع الدور اذ لو وقع الطلاق لم يقع الانفساخ فلم  
 يحتمل اليأس فلم يقع الطلاق فان طلقها بعد تجديد النكاح أو عاق بنتي فعل غير التعاليق كالضرب  
 فغيره او هو مجنون او وهى مملوغة انحلت البين أماني الادلى فلان البر لا يتخصص بحال النكاح وانما تخل  
 العجز بوجود الصفات البينوتة أما الثاني فلان ضرب المجنون في تحق الصفقة ونحوها كضرب المعاق  
 والضرب حال البيوتنة ممكن بخلاف الطلاق ومقتضى كلام الشنخين حينئذ عدم الوقوع وان صرح في  
 الوسيط بأنه يقع قبيل البيوتنة (أو) عاق الطلاق (بغيرها) أي ان كانا (فعند مضي زمن يمكن فيه ذلك  
 الفعل) المعلق عليه من وقت التعاليق ولم يفعل وقع الطلاق هذا والمتنصوص في صورتى ان واذا والفور  
 ان ان حرف شرط لا اشعار لها بالزمان واذا ظرف زمان كفى في التناول للدوافع بدليل انه اذا قبل  
 متى أقاله صح أن يقول اذا أومتي شئت أو نحوها ولا يصح ان شئت فقل انه لم أطلقك معناه ان فأتني  
 تعليقك وفواته باليأس وقوله اذ لم أطلقك معناه أى وقت فأتني فيه التعاليق ودواته بضمي زمن يتأخر فيه  
 التطليق ولم يطلق والظاهر الثاني في كل من الصورتين فوالان يخرج قول من كل منهما الى الاخرى أما  
 غير ان واذا من الادوات كفى ومتى ما فلا فرق بينهما كما يفهمه اطلاق المصنف فان قال أردت باذا معنى ان  
 قبل باطنا وكذا ظاهرا لان كلامهما قديهم مقام الآخرة وان أراد بان معنى اذا قبل ظاهر الا انه شاملا  
 على نفسه وان أراد بغير ان وقتا معينا قريبا أو بعيدا من لاحتمال ما أراد فان قيل فدقاته اذ أراد  
 باذا معنى ان انه يقبل ظاهرا وهنا ليس كذلك أجيب بأنه ثم أراد باقفا معنى لفظا آخر بينهما اجتماع  
 في الشرطية بخلافه هنا (فرع) \* فوالان لم أطلقك اليوم فأنت طالق فضى اليوم ولم يطلقها طلق  
 قبيل الغروب لحصول اليأس حينئذ ولو قال ان تركت طلاقك أو ان سكت عنه فأنت طالق اشترط الفور  
 فان لم يطلقها في الحال طلق لوجود الصفقة بخلاف ما اذا انفاهما فقال ان لم ترك طلاقك أو ان لم أسكت  
 عنه فأنت طالق فلا يقتضى الفور كما علم بمسام فان طلق فورا واحدة ثم سكت انحلت عن الترك فلا يقع  
 أخرى لانه لم ترك طلاقها ولا تحلل عين السكوت فتقع أخرى لسكوتة وانحلت عينه والفرق أنه عاق  
 في الاولى على الترك ولم يرجد في الثانية على السكوت وقد وجدنا بصدق عليه أن يقال سكت عن  
 طلاقها وان لم يسكت أو لا يصح أن يقال ترك طلاقها اذ لم يتركه أو لا ولو كان التعاليق المذكور بصيغة  
 كلفا فضى قدر ما يسع ثلاث تعاليقات منفرقات بلا تعاليق طلق ثلاثا ان لم تبين بالاولى والا فلتطلق واحدة  
 فقط وحين أو حيث أو هما أو كلما أطلقك كقوله اذ لم أطلقك فبمسام (ولو قال أنت طالق ان دخلت)  
 الدار (أو ان لم تدخل) (بفتح همزة) (ان وقع في الحال) دخلت أم لا لان ان المفتوحة للتعليل لان التقرير  
 لان دخا وحذف اللام مع أن كثيرا قال تعالى أن كان ذاملا وبنين قال الزركشى ومحل كونها للتعليل

في غير النوقيت فان كان فيه فلا كراهة لانك انت لما اتى ان دعوات المينة والبدعة لان ذلك بمنزلة لان ثمانين  
 واللام في مثله للنوقيت كقوله انت طالق لاسنة او للبدعة وهذا متعين وان سكتوا عنه اه وما قوله في لان  
 جاءت بمشروع قل بجنة او نسي سلم فاهم ان يجوز اذ كان في ان جاءت فان المقدر ليس في قوة الملفوظ معلوما  
 (قلت الا في غير نحوى وتعلق في الاصح ولقته أعلم) فلا تعلق حتى توجد الصفة لان الظاهر قدمه وهو  
 لا يميز بين الادوات والثاني يقع حال الان هذا مقتضى العطف فلا يغير بالاقصد \* (تنبيه) \* لو قال انت طالق  
 اذ دعوات الدار طالت في الحال لان اذ لم تل لايضا فان كل القائل لا يميز بين اذ واذا فمكن ان يكون الحكم  
 كقولهم يميز بين ان وان وهذا ما نقله صاحب المختار عن الشيخ أبي حامد السبيري وهو ظاهر ولو قال انت  
 طالق ان شاء الله بالغض او اذ شاء الله او ماشاء الله وقع في الحال طائفة واحدة لان الاثرين للتعليل والواحد  
 هو البقي في الثالث وظاهره انه لا فرق بين العوى وغيره كما مر في الروضة بتصحيحه هنا وجري على ذلك  
 ابن المقرئ فان قيل كان ينبغي ان لا يميز بين ان دخلت الدار وبين ان شاء الله بفح هذه ان فيه ما  
 قيل به اجيب بان حل ان شاء الله على التعليق يؤدي الى دفع الطلاق أصلا بخلاف ان دخلت الدار وايضا  
 المشبهة لا يعاب فيها التعليق فعد الفتح تمصرف للتعليل مطلقا بخلاف الاول فانه يغلب فيه التعليق وقد  
 الفتح يفرق بين العالم بالعربية وغيره ولو قال نحوى انت طالق ان ما عتلتك بالفتح طالت في الحال طائفتين  
 احدهما باقر اذه والآخرى بايقاعه في الحال لان المسمى انت طالق لاني مطلقين ولو قال انت طالق طائفة  
 لم يقع عليه شيء حتى يطلقه اذ طالق حينئذ طائفتين والتقدير اذا صرت معلقة وانت طالق هذا ان لم يميز  
 بالطائفة المنجزة والا فلا يقع غيرهما والاصح في الروضة كما صلا احدا في اعتراض الشرط على الشرط كان  
 أكلت ان شربت فانت طالق تأخر المنعقد منه فلا تعلق في هذا المثال حتى يتقدم شرطه على أكلها  
 لان الثاني قيد في الاول والمراد ببدعه عدم تأخيرها ومقابل الاصح رجح في الروضة كما صلا في باب التدبير  
 \* (فصل) \* في تعليق العلق بالجل والحيض وغيرهما اذا (عاق) الطلاق (بحمل) كقوله ان كنت  
 حاملا فانت طالق (فان كان) بها (حمل ظاهر وقع) الطلاق في الحال لو جرد الشرط \* (تنبيه) \*  
 المراد بفلاو والجل ان تدعيه الزوج وتصدقه الزوج على ذلك أو يشهد به رجلان يشاء على أن الحمل يعلم  
 لا يقول أربع نسوة لان الطلاق لا يقع بذلك كقولهم من بولادة امرأته انه يثبت النسب ولا يقع الطلاق  
 انعاق على الولادة بقولهن به على ذلك الولي العراقي (واد) اي وان لم يكن لها حمل ظاهر لم يقع حال ولا ينفك  
 حينئذ (فان ولدت) ولدا كاملا (لدون ستة أشهر من) حين (التعليق بان وقوعه) حينئذ لو جرد  
 الحمل حينئذ لتعلق اذ لا يمكن ان يأتي به كاملا لاق من ذلك أما اذا ألفت لدهنم اعاقه أو مضعة يمكن حدوثها  
 بعد التعليق فلا يقع عليه شيء (أو) ولدت (لا أكثر من أربع سنين) من النعاق (أو ينفك) أي  
 الستة أشهر والاربعة سنين (وولدت) بعد التعليق (وأمكن حدوثه) أي الحمل (به) أي الوطء  
 بان كان بين الوطء والوضع ستة أشهر فأكثر (فلا) يقع بالتعليق طلاق لعالم بعدم وجوده عند التعليق  
 في الصورة الاولى لان الحمل لا يكون أكثر من أربع سنين والحوادث في الصورة الثانية من الوطء  
 استصحاب أصل دوام السكاح ولا فرق في الصورة الاولى بين أن بطأ أم لا والنفق بلوطه وغيره فبما جاز  
 لان الاصل عدم الحمل وبقاء السكاح لكن يسن له اجتنبها حتى يستبرأها احتياطاً ولو طهها قبل  
 الاستبراء أو بعده وبانت حاملا كان شبهة والاستبراء هنا كفي الامة فيكون بحضرة أو بشهود قبل التعليق  
 كاف لان المقصود معرفتها في الحمل (والا) بان لم توطأ أصلا بعد التعليق أو وطئت بعده من زوج أو شبهة  
 أو زنا ولم يمكن حدوث حمل من ذلك الوطء بان كان بينه وبين الوضع دون ستة أشهر (فلا يصح وقوعه)  
 لتبين الحمل ظاهرا ولهذا حكم بشؤون النسب والثاني لا يقع لاحتمال حدوث الحمل بعد التعليق باستصحابها  
 عليه والاصل بقاء النكاح \* (تنبيه) \* لو لم ينفك رجل ولكن ادعته المرأة وصدقها الزوج ففي فتاوى القائل

يقع في الحال ولو قال ان كنت حائلا أو ان لم تكوني حاملا فأنت طالق وعي من تحبيل حرم وطؤها قبل  
الاستبراء لان الأصل والغالب في النساء الحوامل والفراغ من الاستبراء موجب للحكم بالطلاق لظاهر الحال  
فتحسب الحيسة أو الشهر من العدة التي وجبت بالطلاق فتفهم ولا يحسب منها الاستبراء قبل التعليق لتقدمه  
على وجبها فان ولدت ولو بعد الاستبراء لم تطلق ان ولدت لدون ستة أشهر أو لدون أربع سنين ولم توطأ  
لثنتين أنها كانت حاملا عند التعليق لان وطئت وطأ يمكن كونه منه لان الفاهر حيا الواحدة وحديث  
الزائد من هذا الوطء ولا ان ولدت لأربع سنين فأكثر من التعليق لتحقق الحبال عنده فان وطئها قبل  
الاستبراء أو بعده وبانت المعلقة منه لزمه للمهر لا الحرة للشبهة أما إذا لم تكن ممن تحبيل كأن كانت صغيرة  
أو أيسة فتتعلق في الحل ولو قال ان أحبلتك فأنت طالق فالعلاقة بمباشرة من الحمل ولو كانت حاملا لم  
تطلق بل يتوقف طسائها على حمل حدث فان وضعت أو كانت حائلا لم يمنع من الوطء وكما لو طئ وجب  
استبراءها فان قيل تقدم قريبا أنه لا يجب استبراءها بل بسن أعجب بان ما تقدم فيها اذا كان قبل الوطء  
وهذا فيما بعده (وان قل ان كنت حاملا يذ كر) أو ان كان في بطنك ذ كر (فطائنة) بالنصب أي  
فأنت طالق طائنة (أو أنثى فطائنة فولدتها) معا أو مرتبا وكان بينهما دون ستة أشهر (وقع ثلاث)  
لتحقق الصفتين وان ولدت أحدهما وقع المعلق به وان ولدت اثنتين وقع طائنة في الحال لانها محققة  
وتوقف الثبابة على بيان حاله وتنقض العدة في جميع هذه الأمور بالولادة ويكون الوقوع من اللفظ  
وان ولدت أنثى وخشيت فماتت وان وثقت فماتت حتى يتبين حال الخشيت وتنقض العدة بالولادة لوقوع  
المطالاة من حين اللفظ كما سطر (تنبيه) \* ما ذكر من التعليق بقضي أنهم ما إذا ولدت لدون ستة  
أشهر وكان الحمل - من الحالف علة أو مضغة أنه يقع الطلاق مع كون الحمل اذ ذلك لا يوصف بكونه ذ كرا  
ولا أنثى فالفي المطالب فان تحبيل في الجواب عنه أن الله تعالى أحرى عليه حكم الذ كر والانثى في  
قوله بوسعكم الله في أولادكم فاليمين لا ينزل على ذلك كما ذكره في الامعان وقال الزركشي قد يقال انه كان  
ذ كرا أو أنثى من حين وقوع التضيق في رحمها بالتحضيا يظهر ذلك اه وأولى كلام المصنف هما وفيها  
بعد معنى الوار ولو عبر بها كان أولى لان الكلام في الجمع بين تعليقين (أو قال ان كان حلال) أو ماني  
بطنك (ذ كر أو طائنة) أي فأنت طالق طائنة (أو أنثى فطائنة فولدتها لم يقع شيء) لان قضية الا فاكون  
جميع الحمل ذ كرا أو أنثى ولم يوجد فلولدت ذ كر بن أو أنثى بن فكذا ذ كر أو أنثى فيقع بالذ كر طائنة  
وبالانثى طائنة لان معنى ذلك ان كان حلال أو ماني بطنك من هذا الجنس وان ولدت خشي أو ذ كر أو وق  
الحكم فان بان الجنس في ذ كر أو فواحدة أو أنثى لم يقع شيء وان ولدت خشي وأنثى وفن الحكم كما سطر فان بان  
الخشيت أنثى فطائنة أو ذ كر لم يقع شيء (أو) قال (ان ولدت فأنت طالق) طلقت بانفصال ما تم نصوبه  
ولو ميتا وسقطا بخلاف ما لم يتم فان مات أحد الزوجين قبل خروجه ولو بعد خروج بعضه لم تطلق لان  
الولادة لم توجد حال الزوجية واذا كان التعلق بالولادة (فولدت اثنين مرتبا طلقت بالاول) منهم الوجود  
الصفة (واقضت عدتها بالثاني) ان طلق لزوج ولا يقع به طلاق سواء أ كان من حل الاول بان كان بين  
وضعها دون ستة أشهر أم من حل آخر بان وطئها بعد ولادة الاول وأنت باساقى لأربع سنين فأقل  
وخس جهرتبا ما لو ولدتهما معا فانها وان طلقت واحدة لاتقضى عدتهما ولا بإحدى منهما بل تشرع  
في العدة من وضعهما \* (فرع) \* لو قال ان ولدت ذ كرا فطائنة أو أنثى فطائنة فولدتها معا فثلاث  
وان ولدت ذ كر بن فواحدة أو ذ كر ان ولدت طائنة وان ولدت ذ كر فطائنة فولدت ذ كر فثلاث أو  
خشيت فواحدة فان اتضح حكمه بقضاءه (وان قال كل اولدت) ولدا فأنت طالق (فولدت ثلاثا من حمل)  
مرتبا (وقع بالاولين طائنتان) لا قضاء لكما التكرار (واقضت) عدتها (بالتالث) لتبين براءة الرحم  
(ولا يقع به ثالثة على الصحيح) المصوص اذ به يتم انفصال الحمل الذي تنقض به العدة فلا يقارنه طلاق

ولهذا الوقت أنت طالق مع - وفي لم يقع إذا مات لاته وقت انهاء النكاح أو قال لغبر وطوأة إذا طلقن  
فانت طالق فعلق لم يقع أخرى لمصادمتها البيزية والنشائي يقع به طاعة ثالثة واعتد بعد بالاقراء أما إذا  
ولدتهم معاقنم اطلاق ثلاثا ان تولى ولدا والافواحدة كذا له شيخنا في شرح منتهى جده وعند بلانقره فان  
ولدت أربعين ميا وقع ثلاث بولادة ثلاث وتنفق عدها بالاربع أو ولدت اثنين وقع طلقة وتنفق  
عدها بالاثاني ولا يقع به ثالثة الماسر (ولو قال لاربعة) حوامل منه (ككلاولت واحدة) منكن أو  
أيتكن ولدت (مواحدتها طالق فولدت معاطلقن) أو وقع العسلى على كل واحدة واحدة (ثلاثا  
ثلاثا) لان لكل واحدة منهن ثلاث مواب فيقع بولادتها على كل من الثلاث طاعة ولا يقع بها على  
بعضها نى وعدمتن جميعا بالاقراء أو الاشهر ومواب جمع صاحب كضوارب جمع ضاربة (تنبيه)  
تصوير بكلاما تبين فيه الحر والرمضة وهو يومهم اشتراط أداة التكرار قال ابن النقيب وابس كذا  
فان التعليق بان كذا كان لو مثلها كمن أحسن وقوله ثلاثا الثاني دافع لاحتمال ارادة طلاق المجموع ثلاثا  
(أو) ولدت (مرتبا) بحيث لا تنفك عده واحدة باقرا ثم اقبل ولادة الأخرى (طالقت الرابعة ثلاثا)  
بولادة كل من مواحدتها الثلاث طاعة ان بقيت عدها واحدة بولادتها (وكذا الأولى) فعلق أيضا ثلاثا  
بولادة كل من مواحدتها الثلاث طاعة (ان بقيت عدها) عند ولادة الرابعة وتعتد بالاقراء أو الاشهر  
ولا تستأنف عدها للطاعة الثانية والثالثة بل تبقى على ما مضى من عدها (و) طالقت (الثانية طلقة) بولادة  
الأولى (و) طالقت (الثالثة طلقتين) بولادة الأولى والثانية (وانفقت عدها بولادتها) فلا يقع عليها  
طلاق بولادة من بعدهما \* (تنبيه) محل ذلك ما إذا لم يتأخر وضع ثانی فوأسماها الى ولادة الرابعة والا  
طلقت كل واحدة منهن ثلاثا ثلاثا (وقيل لا طلاق الأولى) أصلا (وعلق الباقيات طلقة طلقة بولادة  
الأولى لانهن مواحدتها عند ولادتها لاشتراك الجميع في الزوجية عندئذ وبطلانهن انقضت النكحة  
ببرامجيع ولا تؤثر ولادتهن في حق الأولى ولا ولادة بعضهن في حق بعض وأجاب الأول بان الملاقاة  
الرجعي لا ينفى النكحة والزوجية فانه لو حلف بملاقاة نسائه دخلت الرجعية فيه (وان ولدت ثنتين معا ثم  
ولدت ثنتين معا طالقت الأوليان) بضم الهاء من أى كل منهما (ثلاثا ثلاثا) طالقت بولادة من ولدت معها  
وطالقت بولادة الأخرين وعدها بالاقراء (وقيل) طلقت كل منهما (طاعة) فقام بولادة رابعة معها  
وانفقت النكحة من حينئذ (والأخريان) بضم الهاء من أى كل منهما (طالقتين طالقتين) بولادة كل  
من الأولين طلقة ولا يقع عليها بولادة الأخرى حتى تنفك عدها بولادتها ولو ولدت ثلاث معا  
ثم الرابطة طالق كل منهن ثلاثا ثلاثا وان ولدت واحدة ثم ثلاث معا طالقت الأولى ثلاثا وكل من الباقيات  
طالقة فقط وان ولدت ثنتين مرتبا ثم ثنتين معا طلقت الأولى ثلاثا والثانية طاعة والأخريان طلقتين  
طالقتين وان ولدت ثنتين معا ثم ثنتين مرتبا طالق كل من الأوليين والرابعة ثلاثا والثالثة طالقتين وان  
ولدت واحدة ثم ثنتين معا ثم واحدة طالق كل من الأولى والرابعة ثلاثا وكل من الثانية والثالثة طلقة  
وتبين كل منهما بولادتها \* (تنبيه) يحصل ما ذكر في المتن والشرح ثمان صور وضابطها ان يقع  
الثلاث على كل واحدة هو القاعدة الا من وضعت عقب واحدة فقط فعلق طاعة فقط أو عقب ثنتين فقط  
فعلق طالقتين فقط ثم شرع في التعليق بالحيض فقابل (و) لو قال لزوجته ان حشمت فانت طالق  
طالقت بأول حيض مقبل فعلق في حال حيضها لم تعلق حتى تعاهر ثم تشرع في الحيض فان انقطع الدم  
قبل يوم وليلة تبين ان الملاقاة لم يقع أو قال ان حشمت حيضة فانت طالق فبتمام حيضة مقبلة لانه  
قضية اللقضاء (تصدق بينهما في حيضها) سواء وافق عاده أم لا (اذا دخله) أى طلقها (به) أى الحيض  
وقالت حشمت وكذب الزوج لانها أعرف منه وكذا الحكم فيما لا يعرف الامن كالحب والبض والثبة  
واما ما عرفت لانها انتخاص به من النكاح أما اذا ساقها الزوج فلا تخلف (لا في ولادتها) ان علق

المطلقا كان ولدت فأنت طالق فتألت ولدت وكذبها الزوج وقال هذا الولد مستعارة لا فالقول  
 قوله (في الاصح) لا يمكن اقامة البينة عليها بخلاف الحيض فإنه يتردأى بتعسر اقامة البينة عليه وان  
 شوهد الدم لجواز أن يكون دم استحاضة كذا قاله الرافعي هناك من المنقول في الشهادات في التشرح  
 والروضة الجزم بقبول الشهادة بالحيض وذكر المصنف في فتاويه انه لا خلاف فيه وقد يقال أخذنا بما  
 يأتي انه لا تعارض لان ما هنا ثبوت حيض يترتب عليه طلاق وذلك لا يثبت بشهادة النسوة بالحيض وما  
 هناك ثبوت حيض بشهادة النسوة فلا تعارض والثاني وعليه جمع تصديق بيمينها لانها مؤمنة في رجبها حيا  
 وطهرا ووضع حمل في العدة وقد قال تعالى ولا يحل لهن ان يكتمن ما خلق الله في أرحامهن \* (تنبيه) \*  
 محل الخلاف بالنسبة الى الطلاق المعاق به أم في لحوق الولدية فلا تمدق قطعا كما قاله القاضي أبو الطيب  
 في شرح الفروع عن الاصحاب بل يعتبر تصديقه أو شهادته أربع نسوة نفقات (ولا تصدق فيه) أي الحيض  
 (في تعاقب) طلاق (غيرها) على حبسها كإن حلفت فضررتك طالق فتألت حلفت وكذبها الزوج فالقول  
 قوله بيمينه لانه لا سبيل الى تصديقه بغير يمين واذا حلفت لزم الحكم لانسان بيمين غيره وهو ممنوع  
 \* (تنبيه) \* اعترض على هذا ابن الرزمة بان الانسان يقبل قوله فبلا يعلم الا من جهة بلا يمين ويقضى  
 بذلك على غيره كقول قال أنت طالق ان شاء زيد فقال شئت فإنه يصدق في ذلك بغير يمين ويقع الطلاق اه  
 وفرق بعضهم بامكان اقامة البينة على الحيض بخلاف المشبهة وهذا الفرق انما يأتي على القول بقبول  
 الشهادة بالحيض وقد مر الكلام فيه وأيضا اقامة البينة على المشبهة يمكن فان المشبهة يشترط فيها اللفظ  
 كما سبأ في هذا الفرق ممنوع والاشكال أيضا ممنوع فإنه لا بد من تصديق الزوج له أو اقامة البينة فقوله  
 قد وقعت في المشبهة فان لم يصدق الزوج ولم تقم بينة بذلك لم يقع به طلاق (ولو) على طلاق كل من  
 زوجته بحبسه مامعا كان (قال) لهما ان حضمتا فأنتم طالقن فرغمناه أي الحيض ومصدقهما  
 الزوج فيه طاعة لما لوجود الصلة المأق عليهم بالاعتزانه (و) ان (كذبهما) فبما زعمناه (صدق بيمينه ولا يقع)  
 طلاق واحدة منهما لان الاصل عدم الحيض وبقاء النكاح نعم ان أقامت كل واحدة منهما بينة بحبسها  
 ورفع صريح بدعي الشامل وتوقف فيه ابن الرزمة لان الطلاق لا يثبت بشهادتين ويشهد له قول الرافعي انه  
 لو أعاق طلاقها بولادتها فشهدت بالنسوة لا يقع وقول الاذرجي ان ما قاله ابن الرزمة ضعيف لان الثابت  
 بشهادتين الحيض واذا ثبت ترتب عليه وقوع الطلاق ممنوع اذ لو صح ما ذكره وقع الطلاق المعاق على  
 الولادة اذا ثبت بشهادتين ولم يقع (وان كذب واحدة) منه فقط (طالقت) أي المكذبة (فقط) ان  
 حلفت أنما حاضت لثبوت حبسها بيمينها وحيض ضررتا تصديق الزوج ولا تطلق المصدقة اذ لم يثبت  
 حيض ضررتها الا بيمينها واليمين لا تؤثر في حق غير الخالف كما مر وطالقت المكذبة فقط بلا يمين في قوله  
 لهما من حاضت منك فاحبستها طالق وادعياه وصدق احدهما وكذب الاخرى اثبوت حيض المصدقة  
 بنصديق الزوج \* (تنبيه) \* عظمه زعمناه بالفايشع بانهم لو قالوا قورا حاضنا بعبان وليس مراد ابل  
 لا بد من حيض مستأنف وهو يستدعي زمنا ويشعر أيضا باستعمال الزعم في القول الصحيح والاكثر  
 استعماله فيما لم يقم دليل على صحته أو اقيم على خلافه كقوله تعالى زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا  
 \* (فروع) \* لوقال للزوجته ان حضمتا حبسة فأنتم طالقان فقبل لم يتعاقبهما طلاق لاستحالة  
 ان يحبسا حبسة واحدة والاصح انهما اذا حاضتا طلقتا بحبسهما لان الاستحالة نشأت من قوله حبسة  
 فتأني ويوفي التعاقب بمجرد حبسهما فتألقان برزق يقدّم كما مر ولو قال ان ولدتا ولدا فأنتم طالقان ففيه  
 هذا الخلاف أما اذا قال ولدا واحدا أو حبسة واحدة فهو محال فلا يقع به طلاق لان الواحد نص في  
 الوحدة بخلاف الحبسة والولد فإنه يحتمل الجنس ولو قال لاربعة نسوة أيتكن حاضت فصولها طواق  
 فأن حاضن فان صدقتهن طلق كل واحدة منهن ثلاثا لانه جعل حيض كل منهن صفة طلاق البواقي ولكل

واحدة ثلاث صاحب وقد حش وان كذب لم يطاق واحدة منهم لان كلامهم لا يصدق في حق  
غيرها وان صدق واحدة طافت المكذبات طائفة طائفة لان لكل منهم صاحبة ثبت حقيقتها وان صدق  
اثنين طافت كل واحدة من المكذبات طائفتين طائفتين لان لكل منهما صاحبتين ثبت حقيقتها وطاقت لكل واحدة  
من المصدقين طائفة لان لكل واحدة صاحبة واحدة وثبت حقيقتها وان كذب واحدة فقط طافت المكذبة  
لثلاث لانها ثلاث صاحب ثبت حقيقتها وطافت كل واحدة من المصدقين طائفتين لان لكل واحدة  
منهم صاحبتين ثبت حقيقتها ولولا ذلك لادعى ان حش فان طوائف ثلث حش فان صدقين طافن  
واحدة واحدة وان كذب لم يطاق وان كذب واحدة وحلفت طافت طائفة دون الباقيات وان كذب  
أكثر من واحد لم يطاق واحدة منهم ثم أشار الى المسئلة المشهورة بالسريجة وهي الدورية التسوية  
لا سريجة المدكورة في قوله (ولو قال ان أواد أو تي) أو نحوه (طائفتك طائف قبيلة ثلاثا مائة)  
طائفة أو أكثر كما قاله صاحب التعجير (وقع المنجز فقط) ولا يقع معه المعاق لانه لو وقع لم يقع المنجز لانه  
على المملوك واذا لم يقع المنجز لم يقع المعاق لانه مشروط به فوقعه محال بخلاف وقوع المنجز فثبت  
الجزء عن الشرط باسباب كما وعاق عتي سلم بدتق غام في مرض موته ولا يفي ثلث ماله الا بأمره  
لا يقرع بينهما مال يمين عتي غام وشبهه بما لو أقر أخ ماله ثبت السب دون الارث ولان الجمع  
بين المعاق والمنجز مجتمع ووقع أحدهما غير مجتمع والمنجز أولى بأن يقع لانه أقوى من حيثان المعاق  
يفتقر الى المنجز ولا يملك وهذا الوجه قال في المحرر انه أولى وفي الشرحين والروضة دبشانه أن يكون  
المتوى به أولى وصححه المصنف في التنبيه واليه ذهب المارودي ونقله عن ابن سريج وقال من نقل عنه  
غيره فقد وهم ونقله ابن بونس عن أكثر الأئمة (وقيل) وقع (ثلاث) واختاره الأمام وزعمه ابن أبي عصرون  
وصاحب الاستقراء واختلفوا في كيفية وقوع الثلاث على وجهين أحدهما وهو الذي كور في المحرر انه  
تقع الطائفة المنجزة وطائفتان من الثلاث المعاق لانه اذا وقعت المنجزة حصل شرط وقوع الثلاث لان  
المعاق لا يزيد على ثلاث يقع من المعاق تمام الثلاث وعلى هذا بشرط أن يكون مدلولهم الان وقوع  
طائفتين بعد طائفة فلا بد من الا في المدخول او الثاني يقع الثلاث المعقولة ويحتمل كانه قال متى تلفظت  
بذلك طائفتان طائف قبيلة ثلاثا ورواه الامام وعلى هذا سواء المدخول بها وغيرها (وقيل لائتي) يقع  
لا المنجز ولا المعاق لانه لو وقع المنجز لوقع المعاق قبله بحكم التلقين ولو وقع المعاق لم يقع المنجز واذا لم يقع المنجز  
لم يقع المعاق وهذا ما صححه الاكثر من على ما اقتضاه ايراد الشرح والروضة ونقله عن رواية صاحب  
الاصحاح عن الحسن ونسبه في البحر الى جهم والخراساني وحكاها الامام عن المعلم وهو المشهور عن ابن  
سريج كما قاله الاكثر من كتاب الغيبة وبه اشتهرت المسئلة قال الاذري ورواه صريحه في كتاب  
الودائع لم يكن في كتاب الرياداته أنه يقع المنجز وهذا ان القلان سبب اضطرارهم في النقل عنه ومن قال  
بعدم وقوع شيء المزني وابن الحداد والقفال وغيرهم ونقل في البحر عن القاضي أبي العلي الساسي  
رضي الله عنه نص عليه في المسائل المشهورة ونصه السبكي أولا وصنف فيه مذهبين ثم رجع عنه ونصر  
القائل بايقاع الثلاث وقال الاسنوي في المصنف اذا كان صاحب المذهب قد نص عليه وقاله أكثر  
الاصحاب خصوصاً الشيخ أبي حامد شيخ العراقيين والقفال شيخ الماروزة كان هو الصحيح وقال في المهمان  
فكيف يسوع الفتوى بما يخالف نص الساسي وكلام الأكثر اهـ وما اختار الروائي هذا الوجه  
قال لا وجه لتعليم الروام هذه المسئلة في هذا الزمان ومن الشيخ عمر الدين أنه لا يجوز التقلب في عدم الوقوع  
وهو الظاهر وان نقل عن الباقي ولزكني الجراز وقال ابن الصباغ وددت لو سميت هذه المسئلة واس  
سريج يرى مما نسب اليه بها (تنبيه) اذا قلنا بالتحسام الملاق وأراد أن يطلق له طرق منها أنه  
يوكل في طائفة لانه لم يطاقها ومن أن يضيف الملاق لبعضها لانه لم يطاقها وانما يطلق بعضها ويحلها

الصورتين كذا قال الزركشي فيهما إذا كان التعليق بالتعلق فان كان بالتوقيع كان ذال متى وقع عليك طلاق  
 لم يقع في الصورتين وطريقه حجتك المفارقة بالفسخ ان وجد سببه (ولو قال ان طهرت منك أو ألبت  
 أولاً عنت أو فسخت) نكاحي (يعينك) مثلاً (ذات طلاق قبله) أي قبل كل ما ذكر (ولانهم وجدوا المعاق  
 به) من الفلأور أو غيره (ففي صحنه) أي المعاق به وهو الفلأور وما بعده (الخلاص) فعلى الأول الزواج يصح  
 ويلغو وتعلق الطلاق لا يسخله وقوعه وعلى الثالث يقعان جميعاً ولا يثنى في هذا (ولو قال  
 ان وطئت بك وطاً) (مباحاً فأنت طالق قبله) واحدة أو أكثر (ثم وطئ لم يتع) طلاق (قد علم) اذ لو طقت لم يكن  
 الوطء مباحاً وانما لم يأت بالخلاف هنا لان وضعه إذا نسد بقصص الدوريات الملاق أو غيره من التصرفات  
 الشرعية وهذا لم يفسد لان التعاقب هنا وقع بغير الملاق فلم يفسد عليه باب الطلاق \* (تنبيه) \* لو قال ان  
 راجعتك فأنت طالق قبل ثلاثاً ثم راجعتها نفذت لرجعة ولم يقع المعاق للدور ولو قال لا امرأته ان بدأتك  
 بالكلام فأنت طالق فقالت له وان بدأتك بالكلام فعبدي حرفكهما لم ينفذ في المرأة لانه خرج عن كونه  
 عبداً بقوله ان بدأتك ولم يقع المعاق اذا كان بعد ذلك فخرجها عن كونها عبدة بكلامه فلو كان  
 أولاً عتق العبد لانها ابتدأت كلاماً وكذا لا يطلق المرأة ولا يعتق العبد لو قال كل منهما ان بدأتك بالسلام  
 الى آخر امرئ مسلم ما اعدم ابتدء كل منهما ولو قال للزوجه متى دخلت الدار وأنت زوجتي فعبدي  
 حرفي متى دخلتها وهو عبدي فأنت طالق قبله ثلاثاً فذلك لا يفسد المعاق لم يعتق العبد ولم ينفذ في الزوجة لانه  
 الدور لانها لو وحده لا يفسد إلا ما قبل دخولها ولو كان كذلك لم يكن العبد عبداً بعد وقت الدخول ولا المرأة  
 زوجة حينئذ فلا تكون الصفة المعاق عليها حاصلة ولا يأتى في هذه القول بطلان الدور اذ اس فيها سد  
 باب التصرف ولو دخل امرئاً ورفع المعاق على المسبوق دون السابق فلو بدأت المرأة أو لأم العبد عتق ولم  
 ينفذ في لان حين دخل لم يكن عبداً فمخصص لصفة طلاقها وان دخل العبد أو لأم المرأة طلق ولم يعتق  
 انه بعد وان لم يذكري تعليقه الذي كورافظة فبذلك في العاقبة ودخلها معها عتق وطلقت لان كلامهما صدر  
 الذنوب بالصفة المشروطة وان دخل امرئاً بغيرها فمخصص في تغييرها (ولو علقه) أي الزوج الطلاق  
 (بمشيئتها خطاباً) أي وهو مخاطب لها كقوله أنت طالق ان أو أذا شئت أو ان أو أذا شئت فأنت طالق  
 (استرطت) مشيئتها الخطا (على فور) ان ضمن ذلك لغيرها الطلاق كما في نفسك كلاماً ولا يفسد استبانة  
 لغيرتها فكان جوابها على الفور كالقبول في العتق والرد بالفور مجلس التواجب كما قاله هنا وفي النسخ  
 وقبل اذ شئت في المجلس طافت لان حريم العتق يوم مقامه كافي القبض في الصرف والسلم وقبل أي وقت  
 شئت طلق ولا ينفذ ذلك بوقت كما لو قال له ان دخلت الدار فأنت طالق \* (تنبيه) \* هذا في التعاقب  
 بغير نحو متى كأي وقت أما في غير ذلك بشرط الفور (أو) عاق الطلاق بمشيئتها (غيبه) سكر زوجتي طالق  
 ان شئت ولو حضرت وسميته (أو) علقه (بمشيئة أجنبي) خطاباً كقوله لاجبي ان شئت فزوجني  
 طالق (فلا) بشرط فور (في الاصح) بعد التعلق في الأولى ولا تنفذه في الثانية والثاني بشرط  
 الفور نظراً الى تضمن التعلق في الأولى والى الخطاب في الثانية أما إذا علقه بمشيئة أجنبي غيبه كالساعة زيد  
 بشرط الفور جزمياً ولو علقه بمشيئتها خطاباً ومشيئة زيد كذلك اشترط الفور في مشيئتها انقضاء دون زيد  
 اعطاء كل منهما حكمه لو انفرد (ولو قال المعاق بمشيئته) من زوجة أو أجنبي (شئت) كارتها بقلبه وقع  
 الطلاق ظاهر او باطن لوجود المعاق عليه وهو الخطا المشيئة وهذا في الحر ونقلا في الروضة وأما ما من  
 البغوى وهو المعتد (وقبل لا يقع باطناً) لا تنفذه المشيئة في الباطن وهذا ما نقله في الروضة وأما ما من  
 القاضي الحسين ونقله في أوائل الاقارام لوهم ترجمه وهو قضية كلام القاضي أبي الطيب أيضاً وأجاب  
 الأول بان ما في الباطن لخفاه لا بقصد التعليق به وانما بقصد الدال عليه وقد وجد ولو قال المعلق  
 على مشيئته من زوجة أو غيرها شئت ان شئت لم ينفذ في الزوج لان التعاقب على مشيئته من ذكر ولم



توجد وانما وجد تعليقها والمثبتة غير بما في النفس من الارادة وذلك لا يتحقق بالشرط ثم أشترى الى اعتبار  
كون المصالح أهلا للمثبتة بقوله (ولا يخفى) طلاق هاتق (عشبة) كل من (صبرية) وان كما  
مميز من لانه لا اعتبار بمشيتهم في التصرفات ولانه لو قال لصغيرة طلق نفسك فطلقت لم يقع فكذلك ان عاتق  
بمشيتها (وقبل يقع) الملاقاة (أي) مشيتة (أي) لان مشيتها معتبرة في اختيار أحد أبويه وتفضيله  
بمميز من زوائده على المرد وقضيته انه لا يقع بمشيتها غيره جزاويه مخرج في الروضة وأصلها وكذا لا يقع  
بمشيتها بمجنون هاتق على مشيتها ولو بالفاجر ما لانوان اعتبرنا الملقا فلا بد من ضرورة من يصور ان يكون  
للقلمعير باعن مشيتة نعم ان قاله أوله غير ان قالت شئت فزوجني طالق فقال شئت طاعتك وجود الملق  
عليه (تبيين) لو طلق بمشيتها أخرس فأشار اشارة مهمة وقع أو مناطق تخرس فكذلك على الأصح ولو شاء  
الملاق بمشيتها - لسكره الذي أتم به كان على الخلاف في تصرفه ولو طلق بمشيتها نقص بصبا أو جنون شاء  
قورا به وكلمه لم يقع بكلمه وظاهر كلامهم ولو طلق بمشيتها الملائكة لم طاقا اذ لهم مشيتة ولم نعلم حواها  
والعلاق بمشيتها بجهة تعليق بمشيتها كما في الماردى وقدم أنه لا يقع به (ولا جوع له) أى شخص  
عاق الملاق بمشيتها غيره (قبل المشيتة) من ذلك الغير وان قلنا انه غايك لانه وان كانت غايك فليس ثابتة  
تعليق الملاق على صفة فامتنع الرجوع كسائر التعلقات (ولو قال أنت طالق ثلاثا الا ان يشاء زيد) مثلا  
(طاعة فشاء) زيد (طاعة) أو أكثر (لم تمانى) شيئا نظرا الى ان المعنى الا ان يشاء فلا نفاقين أصلا كقول  
قال الا ان يدخل زيد الدار فدخل (وقبل تقع طاعة) فنظر الى أن المعنى الا ان يشاء طاعة فلا يراد عليها وقبل  
يقع طاعتان والتقدير الا ان يشاء عدم واحد يقع الباقي وهذا كله عند الاطلاق فان قال أردت الثاني أو  
الثالث قبل لان فيه تغلظا عليه فان لم يشأ وقوع الثلاث ولو قال أنت طالق واحدة الا ان يشاء فلان ثلاثا  
فشاء لم تمانى وان لم يشأ أو شاء واحدة أو اثنين وقع واحدة ولو لم يزد وقد علق الملاق بمشيتها أو جن  
لم تمانى (ولو طاق) زوج طلاقا (بقوله) كدخوله الدار (فعله) الملاق به (ناسبا للتعليق أو) ذا كراهة  
(مكرها) على الفعل أو طائعا جاهلا (لم تمانى في الاظهر) لخبر ابن ماجه وغيره ان الله وضع عن أمي  
انما ما والنسيان وما أسكره واعلمه اي لا يؤخذهم بذلك ومقتضاه رفع الحكم فيهم كل حكم الاما قام الدليل  
على استثنائه فقيم الملمات ولان المكروه على الملاق لا يقع طلاقه فكذلك المكروه على الصفة ولا فرق بين الحالف  
بالله تعالى وبالملاق وان قال القاضي حسين يقع في الحالف بالملاق في النسيان والثاني تطلق لوجود الممان  
به وليس النسيان ونحوه دافعا لوقوع (تبيين) لو حالف لا يفعله كذا عدا ولا سواها حث بقوله (أو  
كفى زوائد الروضة وحزم به الرافعي في الايمان وقال ابن المنذر انه المشهور من مذهب الشافعي لانه قد  
وقد ضيق على نفسه بخلاف ما لو حالف لا ينسى نفسه فانه لم ينس بل نسي (أو) عاق الملاق (بفعله غيره)  
وقد صدق بذلك منه أو حنثه وهو (من يسأل بتعليقه) أى يشق عليه حنثه فلا يتخلف له نحو صدقة أو فدية  
أو زوجية فيحرص على اوارقته ولو حياه المكارم الاخلاق واپس المراد خشية العقوبة من بخلافه  
(وعلم) غيره (به) أى بتعليقه (فكذلك) لا يقع الملاق في الاظهر اذ فعله ناسبا أو مكرها أو جاهلا (والا)  
بان لم يقصد الزوج منه أو حنثه أو لم يكن يبالي بتعليقه كالمسلمان والحجج أو كان يبالي به ولم يعلم به (فوقع)  
الطلاق بفعله (قطعا) وان اتفق في بعض الصور نسيان ونحوه لان الغرض حينئذ مجرد تعليق الفعل من  
غير قصد منع أو حث هذا تقر بالمتن لكن يستثنى منه الصورة الاخيرة وهي فيما اذا قصد فبن يبالي به  
اعلامه ولم يعلم به فلا تطلق كما أفهمه كلام أصل الروضة وعزاء السبكي للجمهور (تبيين) هذا كله  
اذ حالف على فعل مستقبلي أما اذا حالف على نفي تبي وقع جاهلا به أو ناسبا له كلو حالف ان زيدا ليس في  
الدار وكان فيها ولم يعلم به أو علم ونسي فان حلف ان الامر كذلك في ظنه أو فيها انتهت نسي البه عليه أى لم يعلم  
خلافه ولم يقصد أن الامر كذلك في الحقيقة لم يحنث لانه انما حلف على معتقده وان قصد ان الامر كذلك

في نفس الامر أو أطلق في الحنث فولان ربح منهما ابن الصلاح وغيره الحنث وصوبه الزركشي لانه غير معذور اذا حث ولا منع بل تخفى فكأن عليه ان يثبت قبل الحث بخلافه في التعليق بالمقبل ورجح الاسنوي وغيره أخذ من كلام أصل الروضة عدم الحنث ورجح بعض المتأخرين انه يحنث فيها اذا قصد ان الامر كذلك في نفس الامر وعدم الحنث عند الاطلاق وهذا الوجه \* (تنبيه) \* لو عاق العاقل بدخول بهيمة أو نعوها كما فعل فرخلت مختارة وقع العاقل بخلاف ما اذا دخلت مكرهة لم يقع فان قيل هذا يشكل بما مر من وقوع العاقل فيها اذا لم يعلم المعلق بفعله التعليق وكان بمن لا يبالي بتعلقه أو بمن يبالي به ولم يقصد الزوج اعلامه ودخل مكرها أجيب بان الآدمي فعله منسوب اليه وان أتى به مكرها ولهذا ضمن به بخلاف فعل البهيمة فانهم احسين الاكرام لم يفعل شيئا وحكم اليهم فيبذل كراطلاق ولا يخل بفعله الجاهل والناسي والمكره

\* (فصل) \* في الاشارة للاطلاق بالاصابع وفي غيرها اذا (قال) لزوجتي (أنت طالق) وأشار بأصبعين أو ثلاث ولم يقل هكذا (لم يقع عدد الابنية) له عند قوله طالق لان الطلاق لا يتعدد الا باللفظ أو بنية ولم يوجد واحد منهما ولا اعتبار بالاشارة هنا \* (تنبيه) \* أفهم قوله لم يقع عدد وقوع واحدة وهو كذلك لان الواحد ليس بعدد (فان قال مع ذلك) القول أو الاشارة (هكذا طلقت في) اشارة أصبع طاعة وفي اشارة (أصبعين طلقتين وفي) اشارة (ثلاث) من الاصابع (ثلاثا) وان لم ينو لان الاشارة بالاصابع في العدد بمنزلة النية وفي الحديث الشهير هكذا وهكذا وأشار بأصابعه المكرهة وخشاهما في الثالثة وأراد تسعة وعشرين فدل على ان اللفظ مع الاشارة يقوم مقام اللفظ بالعدد \* (تنبيه) \* لا بد أن تكون الاشارة مفهومة للطالقتين أو الثلاث كالنظر للاصابع أو تحريكها أو ترديدتها والا فقد يعتاد الانسان الاشارة بأصابعه الثلاث في الكلام فلا ينافي الحكم بوقوع العدد الا بغير نية قال الامام وأقره ولو قال بعد ذلك أردت واحدة لم يقبل وخرج بقوله مع ذلك ما لو قال أنت هكذا وأشار بأصابعه الثلاث ولم يقل طالق فانهم لا تطلق وان نوى الطلاق كلف في زيادة الروضة لان اللفظ لا يشترط الطلاق (فان قال أردت بالاشارة) بالثلاث الاصبعين (المقبوضتين صدق بيمينه) ولم يقع أكثر من طلعتين لاحتمال الاشارة بهما فان قال أردت أحدهم لم يصدق لان الاشارة صريحة في العدد كما مر فلا يقبل خلافه ولو عكس فأشار بأصبعين وقال أردت بالاشارة الثلاث المقبوضة صدق بطريق الاولى لانه غاها على نفسه ولو كانت الاشارة بد مجموعته ولم ينو عددا وقع واحدة كجرحته الزركشي ولو قال أنت الثلاث ونوى الطلاق لم يكن شيئا ذكره الماوردي وغيره ولو قال أنت طالق وأشار بأصبعين ثم قال أردت به الاصبع دون الزوجة لم يقبل ظاهر افعلا ولم يدين على الاصح ثم أشار بفروع من فروع ابن الحداد (و) هوما (ولو قال بعد) لزوجتي (اذا ما نسي صدق طالق طالقتين وقال) له (سبعة اذامات) أنا فانت حرفتي (كله) به) أي بموت سيدة (فالاصح أنها لا تحرم) عليه الحرمة الكبرى (بل له الرجعة) في عدتها (وتجديد) النكاح بعد انقضائها (فإن زوج) آخر لان وقوع الطالقتين وعق العبد معان معا بالابوة فقدمها والعق كما لا يتقدم الطلاق لم يتأخر فاذا وقع معا غاب جانب الحرية لنشؤ الشارع بها فكان العنق مقدما والثاني محرم فلا تحل له الايجال لان العنق لم يتقدم وقوع الطلاق وخرج بعتق جميعه ما لو عتق بعضه بان لم يخرج من الثالث ولم يجوز الوارث فانما اتين بالطالقتين لان البعض كالنق في عدد الطالقات \* (تنبيه) \* لا يختص المسئلة بموت السيد بل يجري الخلاف في كل صورة تعاقب عتق العبد ووقوع طالقتين على زوجته بصفة واحدة كإلحاق العبد اذا جاء الغد فأنت طالق طالقتين وقال السيد اذا جاء الغد فأنت حر فاذا جاء الغد عتق وطالقتين ولا تحرم عليه فطعا لان العتق سبق وقوع الطلاق ولو عتق السيد عنه بموته وعاق العبد الطالقتين بأسخر جزء من حيا فسد ثم مات سيدة انقضت الرجعة واسترط المحال فطعا تقدم الطلاق على

الذي ولو اتى زوج الا طلقها وهي غير مبرورة بموت يدها وهو وارثه فان البتة لم يفسخ النكاح  
 فمات وان كانت مكتوبة وكان على السيد من لانته ابوته تعدل اليه كذا أو ينفذ به نسخ النكاح فلم  
 يصادف الفلاني فلا تأمل المبرورة فماتت بموت سيدها ولو باجارة الوارث الفلاني (ولو ما دى ادى  
 روستيه) مثلا كغصة (فاجابة اخرى) كعمرة (مقتل) الخ (أنت طالق وهو يملك الملاءة ثم طلق اشداهم  
 جزا لانهم لم ينفذوا طلقا طلقا ومن سلبهم به لاية تقي وقوعه عليها (وقد تعلق الجبسة في الاصح) لم يفسخ  
 الملاءة والثاني لانته فماتت سيدها وخرج بيمانها لم يعلم أن الجبسة غير الملاءة فان قد طلقها طلقا فماتت  
 أو الملاءة فماتت سيدها لم يفسخ الملاءة أو الملاءة فماتت سيدها فماتت سيدها (ولو اتى)  
 طلقها لم يفسخ كذا (بأكل رمانة) كان أكل رمانة وأنت طالق (وعلق) ثانيا (بذئف) من رمانة  
 كان أكلها - فماتت طالق (فأكل رمانة ومائة ومائة) لوجود المائة من لاية يصدق انها أكلت  
 مائة رمانة وأكلت رمانة لكه بشكل على قاعدة ان لسكرة الملاءة غير الاولى فان تكون الثانية بمائة  
 طلقا فماتت لانها لم تأكل رمانة مرة واحدة فماتت رمانة مرتين ولو اتى بأكل رمانة فماتت - في رمانة لم  
 يفسخ وكذا لو أكلت ألف - فماتت سلاما من المبرورة وان زاد ذلك على عدد رمانة لان ما ذكره ليس رمانة  
 (مروغ) \* لو دل أنت طالق ان أكلت هذا لرغب وأنت طالق ان أكلت نصفه وأنت طالق ان  
 أكلت ربه فماتت طلقا فماتت لانها ولو قال ان أكلت ربه لا فماتت طالق وان أكلت ربه فماتت  
 طالق وان أكلت ربه فماتت طلقا فماتت لانها ولو قال ان لم أصل ركعتين فماتت  
 روالشمس اليوم فماتت طالق - فماتت لانها ولو قال ان لم أصل ركعتين فماتت طلقا فماتت لانها  
 (والخلف) فماتت طلقا فماتت لانها ولو قال ان لم أصل ركعتين فماتت طلقا فماتت لانها  
 باحث) على بدل (أو معبد) له - أو غيره (أو تحقيق خبر) ذكره الخالف أو غيره لم يفسخ  
 الخالف فيه (فان قال) لزوجته (ان) أو اذا (حلفت بطلاق) منك (أنت طالق) فماتت لانها  
 لا تعلق على الخلف (ثم دل) بدعي (ان لم يخرجني) فماتت طالق وهذا مثال لحلف على الفل وهو  
 مزيد على المحرو (أو ان خرجت) فماتت طالق وهذا مثال لحلف من الفل (أو ان لم يكن الامر كذلك  
 فأنت طالق) وهذا مثال لفتح الخبر (وقع) التلاق (المعاق بالخلف) في هذه الامثلة فماتت لانها  
 ما قاله حلف بألفه السابقة كما تقدم (ويقع الآخر) مالا (ان وجدت صفته) وبشبه العدة كقوله  
 في المحرو ولا ينفى اذ كان في المدخول به فان غير المدخول به اتى بوقوع المعاق بالخلف (ولو دل) بدعي  
 التعلق بالخلف (اذ طلعت الشمس وجاء الحاج) أو نحو كان جاهرا من الشهر (أنت طالق) لم يفسخ  
 المعاق بالخلف اذ لا حث فيه ولا مع ولا تحقيق خبر بل هو محض تعليق على صفة فادخلت وقع  
 المعلق المعلق عليها \* (تسبه) \* تعبيرة بالحاج شهر بأنه لو اتى واحد منهم أو انقطع له لم يفسخ لانها  
 عليه واستبعد بعضهم وقال ان المراءد الجنس وعلى ينظر في ذلك لاكثر والماء يعلق عليه اسم  
 الجمع أو الى جميع من اتى منهم من يريد الرجوع احتملان اهـ وأطورهما الثاني (مروغ) \*  
 لو دل ان أو اذا فماتت ربه فأنت طالق وقصد منه وهو من يلهي به فماتت طلقا وان قصد التعاقب أو أطلق  
 أو كان التعلق بفعل من لا يملكه كالمسلمان فتعلق ولو تنازعا في طلوع الشمس أنكروه وادعاه  
 فقال ان طلعت فأنت طالق فماتت طلقا فماتت لانها ولو قال لزوج طلعت الشمس فماتت طلقا فماتت لانها  
 طالق طلقا في الحال لان غرضه التحقيق وهو حلف ولو قال لزوج طلعت الشمس فماتت طلقا فماتت لانها  
 فأنت طالق ثم أعاده أو به وقع بالثانية طلقا لانه قد حلف وتخل الجين الاول والثانية طلقا فماتت  
 الجين الثانية وتخل الجين الثانية وبالرابطة طلقا فماتت طلقا وتخل الثانية (ولو قيل له انفسخ  
 طلقها) أي زوجتك (فقال نعم) ونحو مما يرادفها كقول ربيع (فقرار) صريح (ب)

أى الطلاق لان التقدير نعم طلقها فان كان كاذبا فهي زوجته باطنا (فان قال أردن) طلاقا  
 (ماضي او راجعت) بعده (صدق بيمينه) في ذلك لاحتماله واحتراز بقوله وراجعت عما اذا قال ابنتها  
 وجسدت النكاح فان حكمه كما مر فبالقول أنت طالق أمس وفسر بذلك (وان قيل) له (ذلك)  
 القول المتقدم وهو أطلقته زوجته (التماسا لانتفاء فعال نعم) وأخوها مما يرادها (فصرح) في الإيقاع  
 حال الان نعم ونحوه فأنتم مقام طلقها المراد لك في السؤال (وقيل) هو (كناية) يحتاج لنية لان  
 نعم ليست معدودة من صراخ الطلاق فان قيل الأول مشكل لحصرهم صراخ الطلاق في ثلاثة وبقولهم  
 ان الكناية لا تصير صريحا بالتماس طلاق أجيب بأن السؤال معاد في الجواب فكأنه قال نعم طلقها  
 ولهذا كان صريحا في الاقرار هذا اذا اقتصر على نعم فان قال نعم طلقته فصرح قطعاً وان اقتصر على  
 طلقته فقيل هو كناية لان نعم تتعين للجواب وقوله طلقته مستقل بنفسه فكأنه قال ابتداء طلقته واقتصر  
 عليه وهو لو قال ذلك ابتداء لم يقع عليه شيء وقيل كنتم والاول أوجه كما قاله شيخنا \* (تنبيه) \* لوجه  
 حال السؤال فانما هو انه استخبار كما قاله الزركشي \* (فروع) \* لو قال شخص لا تحرف فقلت كذا فأنكر  
 فقال ان كنت فعلت كذا فامرأتك طالق فقال نعم وكان قد فعله لم يقع الطلاق كما في فتاوى الفاضل وجهه  
 الجوى استدعاء طلاق فيكون كالوقيل له طلق امرأتك مستدعياً منه طلقها فقال نعم والاول  
 أوجه ولو قيل له ان جاء زيد فامرأتك طالق فقال نعم لم يكن تعلقاً ولو قيل له أليس زوجة فقال لا  
 لم تطلق وان نوى لانه كذب بحض وهذا مانعه أصل الروضة عن نص الاملاء وقطع به كثير من الاصحاب  
 ثم ذكر تفهيمها ما حاصله أنه كناية على الاصح وبه صرح المصنف في تعليقه وانها تخلفه انه لم يرد طلاقها  
 وعليه جرى الاصطوفى والجازي في اختصارهما كلام الروضة والاول أوجه كما جرى عليه ابن المقرئ  
 في روضه ولو قيل له أطلقته ثلاثاً فقال قد كان بعض ذلك فليس اقراراً بالعلاق لاحتمال جريان تعليق  
 أو وعد أو محاسبة أو تول إليه فالمرسب شيء من ذلك قبل ولو قال لزوجته ما أنت لى شيء كان لغوا لا يقع به طلاق  
 وان نوى ولو قال امرأتى طلقها وزوجها ولم تنزج غيره طلق

\* (فصل) \* في أنواع من التعليق لاذ (عاق) طلاق زوجته (بأكل رغيف أو رمانة) عين كلامهما  
 أم لا كان أكلت هذا الرغيف أو هذه الرمانة أو رغيفا أو رمانة فأنت طالق (فبقي) من ذلك بعداً كلها  
 له (لبابة) من الرغيف تقع وقعا كما قاله الامام (أوجه) من الرمانة (لم يقع) طلاق لانه يصدق منها لم  
 تأكل الرغيف أو الرمانة وان نساخ أهل العرف في طلاق أكل الرغيف أو الرمانة في ذلك أما لبابة التي  
 لا تقع موقعا كفتات الخبز الذي يدق مدركه لا ينفصله أثر في بولاحث ولهاذا عبر في الحرر بكسرة ومثل  
 ذلك يأتي في الرمانة خيماً اذ بقي بعض حبة وفي التمرة للمعاق بأكلها اذ ابقى ثمنها أو شيء مما حثرت العادة بتركه  
 \* (فروع) \* لو قال لها ان أكلت أكثر من رغيف فأنت طالق حثت بأكلها ورغيفاً أو أكلت أو قال ان أكلت  
 اليوم الاربعين فأنت طالق فأكلت رغيفاً وفاكهة حثت ولو قال لها ان لست في صين فأنت طالق طلقته  
 بلبسها ولو لم تلبس ولو قال لها انصف الليل مثلاً لست عندك فأنت طالق فباتت عند هابية الليل حثت  
 للفرينة وان اقتضى المبيت أكثر الليل ولو قال لها ان غمت على نوبك فأنت طالق فتوسد بخدتها مثلاً حثت  
 ككل وضع عليها يديه أو رجليه ولو قال لها ان قتلت زيداً فأنت طالق ففرض به اليوم ومات منه غد لم يحنث  
 لان القتل هو الفعل المقرون للروح ولم يوجد ولو قال لها ان كان عندك نار فأنت طالق حثت بوجود السراج  
 عندها ولو قال لها ان جعت يوماً في بيتي فأنت طالق فجاعت يوماً بصوم لم تطلق بخلاف ما لو جاءت يوماً بلا  
 صوم فأنتم اطلاقاً ولو قال لها ان لم يكن وجهك أحسن من القمور فأنت طالق لم تطلق وان كانت زنجية لقوله  
 تعالى لقد خلقنا الانسان في أحسن تقويم نعم ان أراد بالحسن الجمال وكانت فبيحة الشكل حثت كما قاله  
 الاذري ولو قال لها ان قصدت بالجماع فأنت طالق فقصدته هي بجماعها لم يحنث فان قال لها ان قصدت

جاءك فانت طالق بقصد نه فقام بها تحت (ولو أكل) أي الروحان (نمرا) مثلا (وخطاها نواها ماقال) الزوج  
 لها اقورا أم لا (ان لم يخبري نوال) أي نوى ما أكلته عن نوى ما أكلته فانت طالق فجعلت كل نواها وحدها  
 بحيث لا يجتمع مع أخرى (لم يقع) طلاق لان بذلك يتغير نوى أحدهما (الآن يقصد تعيينا) لارهاقين  
 نواها فلا يخلص من اليقين بما دلت بل يقع عليه الطلاق حيثنذكر كما شرح به ابن الملقن وقال الاذرع وبجمل  
 أن يكون من التعاقب بالاستحصال عادة فاعذر وفي الكفاي لو قال ان لم تخبريني بنواي أو ان لم تشيرني الى نواي  
 فانت طالق فالمراد في الخلاص أن تعد النوى عليه واحدة واحدة وتقول في كل واحدة هذه نواياك  
 (ولو كان بضمها مرة) مثلا (فغلق) طلاقها (بسلامه) بضمها بضمها بضمها (كفر له ان بلاءها فانت طالق  
 وان رميتها فانت طالق وان أمسكنها فانت طالق (جاءت مع) أي عقب (فراغته) من التعلق (بأكل  
 بعض) منها (وروي بعض) منها (لم يقع طلاق) لان أكل البعض وروي البعض مغاير هذه الثلاثة  
 \* (تبيينه) \* أشعر كلامه بالشرط الامرين وليس مرادا بل الشرط المبادرة بأحدهما وأشار به الى  
 اشتراط تأخير روي الامسالة فان تقدم أو توعدا في الصورة المذكورة حدث ولا حاجة ثم في عين الرمي فانه  
 يجوز تعددها على عين الابتلاع وانما المحتاج اليه في التخلص من الحث المبادرة المذكورة لان المبادرة  
 كانت ممكنة فحصل الحث وأدوم كلامه الحث بأكل جميعها وهو يقتضي ان الابتلاع أكل كل قال ابن  
 النقيب وهو راضع لك لم أر من ذكره وقد ينازع فيه ما اذا ذكر الفمرة في جملته فان أكل كل فيه مضغ يزيل  
 اسم الفمرة فلم يبلع فمرة وأما كسره وهو قوله أن أكلت فابتلته فالذي جرى عليه ابن الملقن تبعه الأصم  
 في هذا الباب انه لو علق طلاقها بالاكل فابتلته لم يثبت لانه يقال ابتلع ولم يأكل ووقع له كاسميه في  
 كتاب الايمان عكس هذا واختلاف المذكورين فمنهم من ضعف أحد الموضوعين ومنهم من جمع روي باب  
 الطلاق مبني على اللغة والبلع لا يسمى أكل ولا الايمان مبناها على العرف والبلع فيه يسمى أكل وهذا أولى  
 من تضعيف أحد الموضوعين (ولو) علق طلاقها وهي على سلم بالصعود وبالتزول ثم بالوصف فثبت  
 أو استقامت الى سلم آخر أو اضطلع السلم وهي عليه على الارض وتقوم من موضعها أو جازت وصديها  
 الحامل أو زول بغير أمرها أو رافى الجميع لم تطلق أمالوجات بأمرها فثبت نعم ان جازها بالاصعود والتزول بان  
 يكون واقفا على الارض أو نحوها فلا أثر لامرهما وان (انها) أي زوجها (بسرقة فقال) لها (ان لم  
 تصدقيني) في أمر هذه السرقة فانت طالق فقال له قولين أحدهما (سرت) والآخر (ماسرقت) لم  
 تطلق لانها صادقة في أحد القولين (ولو قال) أو (ان لم تخبريني) صادقة (بعد هذه الرمانته قبل كسرها)  
 فانت طالق (فالاخلاص) من اليقين (ان تذكر) له (عداياه) لم انما (أي الرمانته) لانه قد صحت كانه (ثم  
 تزيد واحد واحدا) فتقول مائة واحد واثنان وهكذا (حتى تبلغ ما) أي عددا للرمانته (يعلم انها لا تريد  
 عليه) أي ما انتهت اليه من عدد ما فتكون بخبره بعددها (والصورتان) هذه والتي قبلها (فحين لم يقرب  
 تعريفها) فان قصد لم يخلص من اليقين بما ذكرته فان قيل الشئ الاول يشكك بما قالوا من ان الخبر بيم الصدق  
 والكذب والساو وغيره فدلوا لو قال لست ائمن بخبرتي منكم بقدم زيد فحسب طالق فأنكره امرأته  
 بذلك وهي كاذبة أو بعد علمه من غيرهن طلقه أجب بان الرمانته ونحوها عدد خاص ودعنا به فاذا  
 أخبرته بعدد حبا كاذبة لم تخبر به بخلاف قدوم زيد فحسب بوق بالخبر الكذب وأما الإشارة فانه انما يخص  
 بالخبر الاول الساو الصدق قبل الشهور فاذا قال لست ائمن بخبرتي منكم بوق بالخبر الكذب فحسب طالق فأنكره  
 امرأته بذلك ثانيا بعد اخبار غيرها أو كان غير ساو بأن كان يسوم أو دوى كاذبة أو بعد علمه من  
 غيرهن لم تطلق لعدم وجود الصفة نعم محل اعتبار كونه سارا اذا أطلق كقوله من بشرتي بخبر أو أمر  
 عن زيد فان قيل كقوله من بشرتي بقدم زيد فحسب طالق اكتفى بصدق الخبر وان كان كاذبا كما قاله  
 المارودي ولو قال لزوجته ان لم تعدى جوار هذا الشجره اليوم فانت طالق فقبيل يتخلص من الحث بأن

تهل ما ذكر آنفا وتدل يجب أن يتبدى من الواحد وتريد حتى تنتهي إلى العلي بما ذكره هذا والظاهر  
 لانها اذا لم تبدأ بالواحد لم تعد جوزها \* (فروع) \* لو سقط حجر من علو فقل لزوجه ان لم تخبرني  
 الساعة من دماء فانت طالق ولم يرد تعيينا فقلت تخليق لا آدمي لم تحت لانها صادقة بالاخبار ولم يخاص  
 من الحث بقولها رماه آدمي لجواز أن يكون رماه كالب أو ربح أو نحو ذلك لان سبب الحث وجرد  
 وشككتها في المسامح وشبه بما لو قال أنت طالق الآن يشاعز به اليوم تخشى اليوم ولم تعرف منبته ولو قال  
 لها ان لم أقل كما تقولين فانت طالق فقلت له أنت طالق ثلاثا فخلاص من الحث أن يقول أنت طالق  
 ثلاثا ان شاء الله أو أنت طالق ثلاثا من وثاق أو أنت قلت أنت طالق ثلاثا ولو عاق طلاقها وهي في ماء  
 جار بان خروج منسوبة باللبت بأن قال لها ان خرجت منسوبة فانت طالق وان ابت فيه فانت طالق لم تطلق  
 خرجت أو لبثت لانه يخرج يائه فأرتها فان قال لها ذلك وهي في ماء راكد فخلاصه من الحث ان تحمل منه  
 فورا ولو قال لها ان أرت ماء هذا الكوز فانت طالق وان سربه أنت أو غيرك فانت طالق ثم ان تركته  
 فانت طالق فبليت به خرقه وضعته فيه أو بلتها ببعقه أو سربت هي أو غيرها بعضه لم تطلق ولو قال لها ان  
 خالفت أمري فانت طالق فخالفت فيه كان قال لها لا تقوي فقامت فانت طالق كما جزم به ابن المقرئ في روضه  
 لانها خالفت فيه دون أمره قال في أصل الروضة وفيه انكار بسبب العرف ولو قال لها ان خالفت نهي فانت  
 طالق فخالفت أمره كأن قال قومي فرددت طلقت كما جزم به ابن المقرئ في روضه أيضا لان الأمر بالنهي  
 نهى عن ضده قال في أصل الروضة وهذا فاسد اذا ليس الأمر بالنهي نهى عن ضده فبما يختاره وان كان أي  
 نهى عن ضده فالهين لا تبني عليه بل على اللغة والعرف ولو قال لها زنت فانت طالق فقال ان كنت زنت  
 فانت طالق طلقت حالا بقراره السابق ولو قيل لزان زنت فقال من زني فزوجه طالق لم تطلق وزجه ان  
 قصد الم الزاني لا يقع المطلق (ولو قال) لثلاث من زوجاته (من لم تخبرني) منكن (بعد دركمان) فرائض  
 اليوم والليل فهي طالق (فخالف واحدة) منهن عدد دركمان فرائضا (سبع عشرة) ركعة بناء على  
 الغالب (و) قالت (أخرى) أي ثمانية منهن (خمس عشرة) أي يوم جمعة (و) قالت (ثالثة) منهن  
 (احدى عشرة) أي مسافر (لم يقع) على واحدة منهن طلاق اصدق الكل نعم ان أراد أحده هذه  
 الايام مينا فالحالف على ما أراد \* (فروع) \* لو قال لزوجه ان خرجت الاباذني فانت طالق فأذن لها  
 وهي لا تعلم أو كانت مجنونة أو صغيرة فخرجت لم تطلق لان لا تقتضي النكاح فصار كالمطلق ان خرجت  
 مرة بغير اذن فانت طالق وهذا بخلاف ما لو قال ان خرجت لابسة ثوب حرير فانت طالق فخرجت من غير  
 ثوب حرير ثم خرجت لابسة ثوب حرير فانت طالق والعرف أن خروجها بالثوب الحرير لم يخل به الهين لعدم  
 الصفة تحت في الثاني بخلاف هذه ولو أذن ثم رجع فخرجت بعد المنع لم تحت لحصول الاذن وان قال  
 الشيخ أبو عمرو بن قنبر ولو قال كلما خرجت الاباذني فانت طالق فأى مرة خرجت بغير الاذن طلقت لان كلما  
 تقتضي التكرار كالمرة وخلاصه من ذلك أن يقول لها أذنت لك أن تخرجي متى شئت أو كلما شئت ولو قال  
 لها ان خرجت لغير الحمام فانت طالق فخرجت اليه ثم عدلت لغيره لم تطلق لانها لم تخرج الى غيره بخلاف  
 ما لو خرجت لغيره ثم عدلت اليه ولو خرجت لهما وجهان أحدهما وجه في الروضة هذا أنها انطلق لانها  
 خرجت لغير الحمام كالمطلق لانها ان كلت زيدا وعمرى والثاني أنهما انطلقا كالمهمات وهو المعروف  
 المنصوص وقد قال في الروضة في الامعان الصواب الجزم به وعلاه الزايعي بأن المفهوم من اللفظ المذكور  
 الخروج المقصود أجنبي عن الحمام وهذا الحمام المقصود بالخروج وقد حاول شيخنا بن ماهاروما في الامعان  
 بأن ما هناك محمول على ما اذا قصد بحلفه الخروج لغير الحمام فقط وما دنا على ما اذا لم يقصد بحلفه شيء  
 فيصدق حينئذ على الخروج لهذا ان خروج لغير الحمام لان الخروج لهما خروج لغير الحمام وهذا أولى  
 من التناقض ولو حلف لا يخرج من البلد الامع امرأته فخرجت لغيره لكنه تقدم عليها بخطوات أو حلف

لا يضربها الا بموجب فضمنه فضرها ايسر وطئاً لم تطلق ليعرف في الاول واضربها ايها بموجب في الثانية  
اذا مراد بها بالموجب ما تستحق الضرب عليه تأديباً ولو سلف لاياً كل من مال زيد فأضافه أوثر  
ما كولا فالتفطه أو شاملاً اذ لم يحث لان الضيف عتق العام فقبل الازدرداد والمليقة بفتك المنسوط  
بالاشد فاعلمنا في معنى المعاوضة ولو سلف لا بد من دلوزيد مادام فيها فاشقل منها أوعد اليها ثم دناها  
الحالف وهو فيه لم يحث لا بفطاع الدعوى بالادعائ من ان أراد كونه فيها اي ينبغي أن يحث فاقاله  
الاذري ولو قال ان لم يخرج الملبس من دارى فانت طالق ثلاثاً لخالها بنفها أو أجنبي في القبل وان  
تمسكت قبله من الخروج ثم جددت كما سلفها أو لم يجدده وان لم يخرج لم تطلق قال الراعي لان الملبس كما سلف  
الملبس ولم يعض الملبس كله وهو زوجة وقد تقدم أن ابن الرعدة أتى بأنه لا يختص بذلك بما لو سلف  
لا ضمان كذا في مدة كذا به وان أفنى بخلافه وقال تبييني أنه سلفا ورد عليه الباغي وقال ان الصواب  
ما أفنى به أولاً وهو ظاهر كلام الاصحاب فيمكن هو المبنى به (ولو قال) لها (أنت طالق الى حين أو) الى  
(زمان) أى بعد كل منه ما قال في كلامه بمعنى بعد (أو بعد حين) أو زمان (طالق بمعنى طلقه)  
لان ذلك يقع على المدة الطويلة والقصيرة قال تعالى حين غصون وحسب نصجون وقال تعالى هل أتى  
على الانسان حين من الدهر قبل أرادته مدة أشهر وقيل أربعين سنة وقيل مائة وعشرين سنة وقيل  
ستمائة سنة وهي التي بين عيسى وبين نبيها صلى الله عليه وسلم فان قيل لو قال والله لا قضيتك حقك الى حين  
لم يحث بضيق لحنائه لا كان هنا كذلك أوجب بان الطلاق انشأه ولا فنيين وعد فيرجع فيه اليه  
(تبيينه) \* العصر والدمر وهو الزمن كما قاله الجوهري والوقت والآن والحقب يقع الغاف كزمان  
والحين فيما سار كما قاله الاصحاب وان استبعد الامام والعزالي أما الحقب بضم القاف وهو ثمانون سنة  
(مردوع) \* لو حالف لاصح زماناً حث بالشروع في الصوم كالحالف لاصح ولو حالف ابصوم من أزمه  
كفاه صوم يوم لاشتماله على أزمته ولو حالف له ومن الابام كراهه ثلاثاً منها ولو قال لزوجه ان كان الله  
يعذب الموحدين وانت طالق لم تطلق الا ان يريد ان كان بعد ذنب أحداهم ولو اتمته زوجته بالارواح  
خلف لا يأتي حراماً حث بكل محرم ولو قال ان خرجت من الدار فانت طالق ثم قال ولا تخرجين من الصفة  
أيضاً الى الاخير لانه كلام مبتدأ ليس فيه مبيعة تعليق ولا عطف ولو قال لها انت طالق في البحر أو في مكة أو  
في النال أو نحو ذلك مما لا ينظر طلقت في الخيل ان لم يقصد التعليق (ولو عاق) الحالف (برؤيه زبذ)  
متلا كان رأيت طالق (أولاً وفنذه) كالمسألة أو فنذته فانت طالق (تناوله) التعليق (بها)  
وسمياً) بحيث برؤيه الميت ومن شرفه لصدق الاسم في الميت كما في الحي وله ذابعد فاذقه وينقض  
وضوءه ما خرج بالبشرقة به بحائل ومن شرفه وظفروه ومنه ويكفي في الرؤيه رؤيه نبي من بدنه ولو  
غير وجهه ولو رأته وهي مكري أو وهو سكران ولو كان المرنى في ماء صاف وزجاج وشفاف لا خيال بهما  
طلقت لوجود الوصف بخلاف ما لو رأته وهي مائة أو وهو متر بربوب أو ماء كدر أو زجاج كذب أو نحو  
أو برؤيته خياله في المرأة ثم لو عاق برؤيتها وجهها مرأته في المرأة طلقت ادلا بكمهار رؤيته الا كذلك  
صرح به القاضي في دنا به فيما لو عاق برؤيته وجهه ويعتبر مع ما ذكره صدق رؤيته كله عرفاً فقد قال  
المتولي بعد ذكره ما مرألو أخرجه من كونه قرأت ذلك العضو منه لم تطلق لان الاسم لا يصدق  
عليه فان كانت عجباً وأيس من برئها عادة كمن تراكم على عينيها البياض أو عارياً أو ولدت عجباً فتعلق  
بمخيل ولو عاق برؤيتها الهلال حل على العلم ولو برؤيته غيره أهله أو بتسام العدد تطلق بذلك لان العلم  
يحل ذلك على العلم وعليه جل خبر صوم والرؤيه يتخلف رؤيه يز يد ملا قد يكون الغرض زجرها عن  
رؤيته وعلى اعتبار العلم بشرط الثبوت عند الحسا كم كفي الخبر السابق أو تصديق الزوج كما قاله ابن  
الصباغ وغيره ولو أخبر به صبي أو عبداً وامرأة أو ناسق وصدقه فالظاهر كقوله الاذري وما أخذته

قال أردت بلرؤية المعاني بعدد قيمته ان كان التعليق برؤية جماعه فلا يصدق لانه خلاف الظاهر لكن  
يدى فاذا قبلنا التفسير بالمعاني ومضى ثلاث ايام ولم ترقها الا لال من اول شهر تسبقه انجلت  
عنه لانه لا يسمى بعد هذا الا (بخلاف ضربه) اذا عاق الطلاق به كان ضرب من زيد فانت طالق فضرته  
وهو ميت لانقطاع الالم او هو حي طاعت بضربه بسوط او وكز او نحو ذلك فانه لا يسمى ضربا فان طالق قد صرحوا  
في الاعيان بعدم اشتراط الايام فكان ينبغي ان يكون هنا كذلك اوجب بان الاعيان مبناها على  
العرف ويقال في العرف ضربه فلم يؤله \* (فروع) \* لوعلق بشكايها زيدا فكلمته وهو مجنون أو  
سكران سكر اجمع معه ويحكم وكذا ان كلمته وهي سكرى لا السكر الفاخر طاعت لوجود الصفة بمن يكلم  
غيره ويحكم هو عادة فان كلمته في نوم أو غمغمته أو منها أو كلمته وهي مجنونة أو كلمته بهمس وهو خفض  
الصوت بالكلام بحيث لا يسمعه المخاطب أو نداءه من مكان لا يسمع منه فان فهمه بفريضة أو حمله ربح اليه  
وسمع لم تطلق لان ذلك لا يسمى كلاما عادة وان كلمته بحيث يسمع لكنه لا يسمع للذهول منه أو اشغل أو  
لغيا ولو كان لا يفيد معه الاصغاء لمقت لانها كلمته وعدم السماع لعارض وان كان أصم فكلمته فلم  
يسمع اصم بحيث لو لم يكن أصم لسمع فقيل يقع لانها كلمته بحيث يسمع وان تعذر السماع لامر به فاستعمل  
قلبه وصحح هذا الرافعي في الشرح الصغير وخبره في أصل الروضة في كتاب الجمعة ونقله للقول ثم عن النص  
وقال الزكشي تتعين الفتوى به وقبل لا تطلق لانهم لم تكلمه عادة فهو في حقه كالمهمس وبهذا صرح المصنف  
في تصحيحه وحري عليه ان المقر في روضه هذا والوجه كما قال شيخنا جلال الاول على من يسمع مع رفع الصوت  
والثاني على من لم يسمع مع رفعه وهذا أولى من تضعيف أحد الوجهين ولو قال ان كلمت ناعما أو غائبا عن المباد  
مثلا فانت طالق لم تطلق لانه تعليق يستحيل كقولنا ان كلمت مينا أو حاردا ولو قال ان كلمت زيدا فانت  
طالق فكلمت حائطا مثلا وهو يسمع فوجهان أحدهما انهم لا تطلق لانهم لم تكلمه والثاني تطلق لانه  
المقصود بالكلام دون الحائط ولو قال ان كلمت رجلا فانت طالق فكلمت أباه أو غيره من محاربه أو  
زوجها طاعت لوجود الصفة فان قال قسدت منه ما من كلمة الرجال الاجانب قبل منه لانه الظاهر ولو قال ان  
كلمت زيدا أو عمرا فانت طالق طاعت بشكايهما وانجلت اليمن فلا يقع بشكايه الاخرى أو ان  
كلمت زيدا أو عمرا فانت طالق لم تطلق الا بكلامهما معا أو مرتبا أو ان كلمت زيدا ثم عمرا أو زيدا فعمرا بشرط  
نكايه زيد أو لا وتكليم عمرا بعده مترخيا في الاولى وعقب كلام زيد في الثانية \* (تنبه) \* الاحصاء  
الا امام والغزالي يميلون في التعاقب الى تقديم الوصف الاعوى على العرف الغالب لان العرف لا يكاد  
ينضبط كما سر في ان لم يتميز فإى من نواك فان معناه الوضحي التفريق ومعناه العرفي التعيين هذا ان  
اضطرب العرف فان اطرده على به لقوة دلالة حجتة وعلى النظر التأمل والاجتهاد فيها يستفتى فيه نقله  
الرافعي عن الغزالي وأقره ولا يختص بقول الغزالي بل يأتي على قول غيره ومنه ما أتى في الحسب على  
قول المصنف وبشبه الخ ثم شرع في بيان أوصاف تجرى في خصامته لزوجه وبغنى علمه الطلاق فقال  
(ولو خاطبته) زوجته (بكرهه) من القول (يكسفه ياخسب فقال) لها (ان كنت كذلك) أى  
سفهيا أو خسبيا (فانت طالق ان أراد) بذلك (مكافئتها باسماع ما تكره) أى اعاطتها بالطلاق كما  
اعاطته بالاشتم المكره والمعنى ان كنت كذلك في زعم فانت طالق (طاعت حالوان لم يكن سفه) أو  
خسبة (أو) أراد (التعاقب اعتبر الصفة) كالأوسيل التعيينات فان لم تكن موجودة لم تطلق  
(وكذا) تعتبر الصفة (ان) أطلق بأن (لم يقصد شيئا في الاصح) تنظر الوضع اللفظ فلا تطلق عند عدمها  
والثاني لا تعتبر الصفة جلا على المكافاة اعتبارا بالعرف وهذا هو الخلاف في أنه يراعى الوضع أو العرف  
(والسفه) المعلق به كقوله في المحرر (منافى اطلاق التصرف) فهو صفة لا يكون الشخص معها مطلق



التصرف وقدم ذلك في بابه قال الأذري والعرف في زمن إيجار بابه ذواللسان الفاحش المواجه بما يستحق  
 منه غائب الناس فلو لم يجل عليه لاسميا في أعمى الذي لا يعرف السفه من غيره وقد نزل قوله على  
 ارادة ذلك بأن خاطبها بما فيه خش من القول فحاطبته بذلك شسيرة الى ما صدر منه اه والتجبه أن  
 السفه يرجع فيه الى ما قاله المصنف الى ما قوله الأذري الا ان ادعاء وكان هناك قرينة وأما العاصي  
 فيرجع فيه الى ما قاله وان لم توجد قرينة (والسبب قيل) أي قال الله بادي علمه أنه (من باع دينه  
 بدينه) أي ترك دينه لاستعماله بدينه قال وأخس الانسواء من باع آخره بدينه غيره وقال الراعي تفهنا  
 من نفسه فنار للعرف (ويشبه أن يقال) في معنى الحبس (هو من يتعاطى غير لائق به بخلاف) بما يليق به  
 بخلاف من يتعاطى طاعة أو الفؤاد من يجمع بين الرجال والنساء جمعا حراما وإن كن غير أهله قال ابن  
 الرفعة وكذا من يجمع بينهم وبين المرد والفرطبان من يسكت على الزاني بأمراته وفي معناه محارمه  
 ونحوهن والديوث بالثقة من لا يتبع الناس على زوجته من الشول قال الأذري ويشبه أن يحارمه وإمامه  
 كزوجته لا عرف وقيل الحية من لا يغار على أهله ومحارمه ونحوهن والفلان الذي لا يعلم من يرب يدان  
 بشري ولا يرب الشراء والخيل مانع الزكاة ومن لا يقرى الضيف وكل منهم يتخيل ومن فسل له يزوج  
 الفجبة يقال ان كانت زوجتي كذا فهي طالق طلق ان قصد الشخص من عاوها الخ لقصد المكافاة والا  
 اعتبرت الصفة والقصة هي البقي والجهود يرى من قام به البذل أو الحساسة وقيل من قام به صفة الوجه  
 على الاوّل اذا عاقى العاقد به المسلم لم تعاق لانه لا يوم فيه امان قصد المكافاة في طاعت في الحال والكوسم  
 من قل شعروجه وعدم شعور عارضة والحق من يقبل الشيء في غير موضعه مع علمه بقبحه وقيل من لا ينقطع  
 به قبله وقيل من يعمل ما يضره مع علمه بقبحه والغواص يتخاطب الاراذل ويخاصم الناس بلا حجة والشقة  
 من يمتد ادنى الاعمال لا مادارا فاذا وصفت زوجها بشي من ذلك يقال له ان كنت كذا طالق فان قصد  
 مكافاة طالقت في الحال والا اعتبر وجود الصفة ولو قالت له كم تحرك لحيتك فقلت رأيت مثله كبر الفحال  
 لها ان كنت رأيت مثله كثيرا فانت طالق فهذه اللفظة في مثل هذا المقام كتابة عن الرجولية والفتوة  
 ونحوها وان حل اللفظة على المكافاة طالقت والا اعتبر وجود الصفة ولو قالت له أبا أنت تكف منك فقال  
 كل امرأة تستكف مني فهي طالق فظاهره المكافاة فتعاقى حالا لم يقصد التعاقب \* (فروع) \*  
 لو قالت لزوجها المسلم أنت من أهل النار قال لها ان كنت من أهل النار فانت طالق لم تعاق لانه من أهل  
 الجنة ظاهرا فان اردت موات مرتد بان وتوقع الطلاق فان قالت لك لزوجها الكافر فقال لها اذلك طالقت  
 لانه من أهل النار ظاهرا فان أسلم بان عدم الطلاق فان قصد الزوج في الصورتين المكافاة طالقت في الحال  
 ولو قال المسلم ان لم أكن من أهل الجنة فانت طالق لم تعاق ان ادان مسلما وان أذنب والاني وقوع  
 ولو قال شاذي وحشي كل منهما ان امامه أفضل من الآخر لم يحنث تشبيها بمسألة الغراب ولان كلا من  
 الامامين قد بعلم ما لا يعلمه الآخر ولو ادعى أني أيا بأكبر أفضل من علي وعكس الرافضي حنث لقيام  
 الادلة على أفضلية أبي بكر ولو ادعى الشي ان عليا أكبر والشر من الله تعالى وحلف المعترف انهما من العبد حنث  
 لقيام الادلة أنهما من الله وسئل بعضهم عن الحنبلي يقول ان لم يكن الله على العرش فامرأتى طالق وعكس  
 الاشعري فقال ان أراد الحنبلي المعنى الذي ورد به القرآن لم تعاق امرأته \* (حاشية) \* لو قال لزوجته ان  
 أبرأتني من دينك فانت طالق فأبرأه براءة صحيحة وقع الطلاق بانما يتجده لاف ما لو قال لعيرها ان أبرأتني من  
 دينك فزوجتي طالق فأبرأه براءة صحيحة وقع الطلاق رجعا لانه تعاق بحض ولو قال لزوجته ابرأتني  
 معصية فانت طالق لم تعاق بترك المعصية كالصوم والصلاة لانه تركه وليس بفعل ولو وطئ زوجته طائفا بها  
 أمته فقال ان لم تكوني أحلى من زوجتي فانت طالق طالقت في أحد وجهي بظاهر ترجيعه تبعا لميل  
 الاسنوي له لوجود الصفة لانما هي الزوجة ولا تكون أحلى من نفسها والوجه ان اني أمه لا يطلق لفظه أنه

بخطاب غيرها ولو قال ان وطئت أمي بغير اذن زوجتي فهي طائى فاستأذنت لثباتها طائى عنها  
 لم يكن اذا قال الا ذرى الا ان دل الحال على الاذن في الوطاء كان اذنا وقولها في عينها يكون توسعاً له في  
 الاذن لا تخصيصاً ولو قال لزوجتي ان دخلت البيت وجدت فيه شيئاً من متاعك ولم أكسره على رأسك فأنت  
 طائى فوجدت في البيت هاتماً طائى كما حرمه الخوارزمي ورجحه الزركشي للاستحالة وقبل طائى قبل موته  
 أو موته اليأس ولو قال لها ان غسست ثوبي فأنت طائى فغسلت ثوبها ثم غسسته هي في الماء تنظيفاً لم  
 طائى لان الغرض في مثل ذلك الغسل بالصابون وتغويه كالاشنات وازالة الوسخ ولو قال لها ان قبلت  
 ضرتك فأنت طائى فقبلها ميتة لم طائى بخلاف تعليقه بتقبيل أمه فانها طائى بتقبيلها ميتة اذ قبله  
 الزوج قبله شهوة ولا شهوة بعد الموت والام لا فرق فيها بين الموت والحياة لان قبالتها قبله شفقة وكرامة  
 أكرمنا الله سبحانه وتعالى جميع أهلنا ومساكيننا وأصحابنا بالنظر الى وجهه الكريم

### \*(كتاب الرجعة)\*

بفتح الراء أنفصح من كسرها عند الجوهري والكسراً أكثر عند الأزهري وهي لغة المرو من الرجوع  
 وشرعاً رد المرأة الى النكاح من طلاق غير بائن في العدة على وجه مخصوص كما يؤخذ من سيبأني والاصل  
 فيها بفسل الاجتماع قوله تعالى وبعولتهن أحق بردهن في ذلك أى في العدة ان أرادوا اصلاحاً أى  
 رجعة كما قاله الشافعي رضي الله تعالى عنه وقوله تعالى الطلاق مرتان فإمساك بعروف أو تسريح بإحسان  
 والرد والامساك مفسران بالرجعة وقوله صلى الله عليه وسلم وستم أناني جبريل فقال راجع حفصة فانها  
 صوامه قوامه وانما ازوجتكم في الجنة رواه أبو داود وغيره بإسناد حسن وقوله صلى الله عليه وسلم  
 لعمرمراء فليراجعها كما سر وأركانها ثلاثة مرجع وصيغة وزوجة فأما الطلاق فهو سبب لاركن  
 من أركانها وقد شرع في بيان الركن الاول فقالوا (شرط المرجع أهلية النكاح بنفسه) بان يكون  
 بالغاً عاقلًا مختاراً غير مرتد لان الرجعة كانشاء النكاح فلا تنصح الرجعة في الردة والصبا والجنون ولان  
 مكره كما لا يصح النكاح فيها \*(تنبيه)\* الاحتراز عن الصبي فيه تجوز فانه لا ينصّر وقوع طلاقه حتى  
 يقال لا نصح رجعته ونصح من السكران المبتدئ بسكره فان قيل يرد على هذا المحرم فانه نصح رجعته  
 ولا يصح نكاحه أجيب بأن فيه الاهلية وانما الاحرام مانع ولهذا لو طلق من تحت حرة أو امرأة الأمة صح  
 رجعته لهما مع أنه ليس أهلاً لنكاحها لانه أهل للنكاح في الجملة ونصح مراجعة العبد والسفينة بلاذن  
 وان امتناعاً في النكاح اليه اذ يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء قال الزركشي ولو تفتت الرجعية  
 تحت عبد كان له الرجعة قبل اختيارها (ولو طلق بجن فلاولى الرجعة على الصحيح حيث له ابتداء النكاح)  
 بناء على جواز التوكيل في الرجعة وهو الصحيح فان قيل مقتضى تعبيره ان في المبسطة وجهين للاصحاب مع  
 أن ما صححه المصنف منها ليس بوجه بل هو بحث لاراضي حرمه الجبلى أجيب باحتمال وفوف  
 المصنف على نقل الوجهين ثم شرع في الركن الثاني وهو الصيغة وفي انفسامها الى صريح وكناية فقال  
 (وتحصل) الرجعة من ناطق (براجعتك ورجعتك) وهذه الثلاثة صريحة أشبهها وورد  
 الاخبار بها ويلحق بها كافي التمسك ما استنتق من لفظها كقوله أنت مراجعة أو مراجعة أو  
 مسترجعة أو نحو ذلك وتخصّل الرجعة بمعنى هذه الالفاظ وما بعدها من سائر اللغات سواء أعرف  
 العربية أم لا سواء أضاف اليه أو الى نكاحه كقوله الى أو الى نكاحي أم لا لكنه يستحب \*(تنبيه)\*  
 لا يكتفى بمجرد راجعت أو ارتجعت أو نحو ذلك بل لابد من اضافة ذلك الى من ظهر كراجعت فلانة أو مضمّر  
 كراجعتك أو مشار اليه كراجعت هذه (والاصح أن الرد والامساك) كردتلك أو أمسكتك وفي لغة  
 قايمة مسكتك (صريحان) في الرجعة أيضاً لو ردهما في القرآن قال تعالى وبعولتهن أحق بردهن  
 في ذلك أى في العدة ان أرادوا اصلاحاً أى رجعة كما قاله الشافعي رضي الله تعالى عنه وقال تعالى

فما سكونهم بمروف والشأن أنهم ما كاثنتان لعدم اشتراطهما في الرجعة (و) الاصح (ان التزودا  
والسكاح) في قول المرتجع تزوجتك أو نكحتك (كاثنتان) وان جوز العقد على صورة الانجاب والقبول  
كما صرح به في البيهقي وغيره لعدم اشتراطهما في الرجعة ولان ما كان صريحا بانه لا يكون صريحا في  
غيره كإيالاتي والباقي والتاني هما صريحا لانهم لم يسلطوا لانه فلا بد ان يكون صريحا في  
(واحدة) أي المرتجع (وددتها إلى أو إلى نكاحي) حتى يكون صريحا وظاهر كلامه أن هذا شرط وهو  
كذلك كمن الرخصة كإيالاتي وجري عليه ابن المقرئ خلافا لان الرخصة في عدم اشتراطه لان المتبادر  
إلى الفهم ضد القول وقد يفهم منه الرد إلى الابوين بسبب الفراق ولزم تقييده بذلك بخلاف البيهقي  
(والجديد) وهو في الرخصة بالظاهر (أنه لا يشترط في الرجعة) (الاشهاد) أي لانها في حكم الاستدانة  
السكاح السابق ولذلك لا يحتاج إلى الولي ورضا المرأة والقديم المصوح عليه في الجديد أنه يشترط  
لأنه لو لم يمتثل ابتداء السكاح بل انما هو قوله تعالى فامسكوهن فعروف أو فاقوهن بمروف وأنتم دوا  
ذوي عدل منكم حتى على الامساك الذي هو معنى الرجعة وأجاب الأول بحمل ذلك على الاستصحاب كمن  
قوله تعالى وأشهدوا إذا تبايعتم للامن من الجور ولما وجب الاشهاد على السكاح لانها الفرائض  
وهو ثابت ما كان لم يشهد استحب الاشهاد عند اقراءها بالرجعة خوف جرحها فان اقراره بها في العدة  
مقبول لبقدرته على الانشاء وعلى الجديد (نصيح) الرجعة (بكتابة) وهذا أتى مقابله لانه من  
بها كما علق وعلى مقابله لانه على أنها في حكم الابتداء (تنبيه) هل الكتابة بالثناء الفوقية كالكتابة  
أولا مقتضى كلام الشيخين الأول وهو المعتمد والذي جرى عليه الجواهر وأنهم لا تصح إلا بالاعتماد على القادر  
نبه على ذلك الزكشي ولعل ذلك جرى على العالب فان قوامه يصح بالصرح وبالكتابة صريح في الأول  
أما الآخر فنصحه بالاشارة المفهومة فان دفعها كل أحد وصريحه أو فملون فقط فكتابة وبالكتابة  
بالفوقية لجزء ولا يتأني به الخلاف المتقدم ولا يشترط رضا الزوجة ولا رضا أولها ولا سيدها إذا كانت أمه  
وبن اعلم سيدها (و) لا سقط الرجعة بالاسقاط (لا تقبل تعليقا) ولا تأنيبا كالكساح ولو لم  
واجعته ان شئت لم يصح بخلاف ما يروى في البيع لان ذلك مقتضاه بحاله ههنا ولا يصح راجعته ان شئت  
أو ان شئت يقع الهزيمة لان ذلك لا يسل لتعلقه فينفي كما قال الاذري أن يفرق بين العوى وغيره  
وبينفسر الجاهل بالربة وان قال راجعته شهرا أو زمنا لم يصح لماسر \* (تنبيه) \* لو قال لرجعتني  
راجعته فأت طالق أو قال لمن في نكاحه متى طلقته وراجعته فأت طالق وراجعها صح الارشاع  
وطالقت ولو قال راجعته لضرب أو لا كرام أو نحو ذلك لم يصح في صحة الرجعة ان قصد بها أو طالق لأن  
قد ذلك دون الرجعة يصح فبمثل احتياط لانه قد يقبى ما لا تحصل به الرجعة فان مات قبل الدوال  
حصلت الرجعة لان اللفظ صريح (ولا تحصل) الرجعة بالسكر الزوج طلاقها لعدم دلالة عليها ولان الوط  
(بفعل كوطه) ومقدماته وان نوى بذلك الرجعة لعدم دلالة عليها كالأصل به السكاح ولان الوط  
يوجب العدة فكيف يقعها نعم وطه الكافر ومقدماته اذا كان ذلك عندهم رجعة وأسماوا وتزادوا  
اليسامقهم كإقرارهم على الاسكحة الفاسدة بل أولى وتدر على المصنف الكتابة فأن من جله الكتابان  
كما مروى فعل ثم شرع في الركن الثالث وهي الزوجة فقال (وتختص الرجعة بموطوءة) لانه لا هدة  
على غيرها والرجعة انما تثبت في العدة قال تعالى ويعولنن أحق بردهن في ذلك أي في التراض المأمور  
من قوله يتربصن \* (تنبيه) \* تشمل الموطوءة في القبل وكذا في الدرباء على أنه يوجب العدة وهو  
الاصح لكن يخرج منه من استدخل ماء الروح المحترم مع أن الاصح أنه يوجب العدة وثبت به الرجعة  
كما حرمه في الرضة في باب منبتات الحبار في الكلام على العنة وان صحح فيها في باب موانع السكاح عدم  
نوتها وقال الاذري انه الصحيح وتخرج الحواشي أيضا وهو كذلك بناء على المذهب من أنه لا هدة فيها

(طلقت) فالمفسوخ نكاحها لارجعية فيها لان الله تعالى انما ملأها بالطلاق فاحتصت به ولا بد أن يكون  
(بلا عوض) لان المطالبة به قد ملكت نفسها (ليست وف عدد طلاقها) بخلاف ما اذا استوفى فإنه لا سلطنة  
له عليها (بأنه في العدة) لقوله تعالى فبأن أحلها فلا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن ولو كان حق  
الرجعة باقيا لما كان يباح لهن النكاح \* (تنبية) \* يدخل في كلامه ما اذا خالف الرجعية في مخالطة  
الأزواج بالوطء فإن العدة لا تنقضي ولا رجعة له بعد الاقراء أو الاشتهار وأما اذا وطئها الزوج في العدة  
فإنه استأنف ويدخل فيه البقية ولا يرجع الا في البقية كما سيأتي ويخرج منه ما اذا وطئ بشبهة  
فإنه ثم طلقها فإن له الرجعة في عدة الحمل على الأصح مع أنه ليست في عدته وسيأتي في هذه خلاف  
في العدد ولو قال بدل قوله بآية لم تنقض عدتها لتشمل هذه الصور اللهم الا أن يجعل البقاء في كلامه  
على بقاء أصل العدة (محل حل) أي قابلية للحل للمراجع فلو أسلمت الكافرة وأسفر زوجها وراجعها  
في كفورها لم يصح (لا مردة) فلا تنقض رجعتها لان مقصود الرجعة الحل والردة تنافي به وكذا لو ارتد الزوج  
أو ارتدا معا وضابط ذلك انتقال أحد الزوجين الى دين يمنع دوام النكاح \* (تنبية) \* لا يرده على المصنف  
رجعة المحرمة فإنما يصح مع عدم اعادة رجعتها حل الوطء لان المراد قبول نوع من الحل وقد أفادت حل  
الخلوة وبقي من شروط المرتجعة كونها معينة فلو طلق أحدى زوجته وأبهم ثم راجع أو طلقها جميعا ثم  
راجع أحدهما لم يصح الرجعة اذ ليست الرجعة في احتمال الإبهام كما اطلاق اسمها بالنكاح وهو لا يصح  
مع الإبهام ولو تبينت ونسبت لم يصح ولو طلق طلاقها على تبي وتلك في حصوله فراجع ثم علم أنه كان حاصلا  
ففي صحة الرجعة وجهان أحدهما كما قاله شيخ المصنف الكمال سار في مختصر البحر أنهما يصح رجعتها أيضا في  
الأصح (واذا ادعت) المدة البالغة المأذلة (انقضاء عدة أشهر) كأن تكون آيسة (وأنكر) زوجها  
ذلك (مدق بيمينه) لرجوع ذلك الى الاختلاف في وقت طلاقه والقول قوله فيه فكذلك في وقته لان القعدة  
ان من قبل قوله في شيء قبل قوله في صفته ولو انعكست الصورة بان ادعى الانقضاء وأنكرت صدقت  
بيمينها كإثبات الروضة وأصلها لانها خلقت على نفسها كذا قاله قال الاسنوي وهذا بالنسبة للعلو بل  
العدة خاصة وأما النفقة في المدة الزائدة على ما يقوله الزوج فلا تنقضها كما قاله صاحب الشامل والسكافي  
وحكام في البحر بنص الاملاء أما الصغيرة والمجنونة فلا يقع الاختلاف معهما لانه لا حكم لقولهما (أو)  
لم تدع انقضاء أشهر بل ادعت (وضع حل) حتى أدريت كامل أو ناقص ولو مضى (لمدة امكان) وسيأتي  
بيان ما قربا (وهي ممن تبيض لا آيسة) فالأصح تصديقها بيمين) منها في وضع الحمل المذكور فيما يرجع  
لانقضاء العدة فقط لان النساء مؤمنات على ما في أرواسهن ولان البينة على الولادة قد تسر أو تنعذر  
والثاني لا يتطلب بالبينة لان ما دعيه والغالب ان القوا بل يشهد بالولادة أما النسب والاستيلاء كإثبات الامة  
تدعى وضع الولد من سيدها فلا يثبت الوضع بالنسبة لذلك الابينة كما قاله الرافعي وغيره ورفق بان المرأة غير  
مؤمنة في النسب وبان الامة تدعى بالولادة زوال ملك متيقن ولا بد من انفصال كل الحمل حتى لو خرج بعضه  
فراجعها صححت الرجعة ولو ولدت ثم راجعها ثم ولدت آخر ولدون ستة أشهر صححت الرجعة والا فلا واحترز بقوله  
مدة امكان إذا لم يمكن كما سيأتي بقوله وهي ممن تبيض عن الآيسة والصغيرة كما صرح به المصنف فلا  
يصدقان في دعوى الوضع وكما صرح به في المحرر وأسقطها المصنف لانه لا يقع الاختلاف معها كما سركذا  
قال الرافعي ومن لم تنقض لان من لا تنقض لا تحبل كذا قاله هنا لكنه ذكر في العدد ما يطهر امكان الحمل فيها  
وهو المعتبر فيحمل كلامه هنا على الغالب وأما مدة الامكان فبينها بقوله (وان ادعت ولادة تام فامكانه) أي  
أقل مدة تمكن فيها ولادته (ستة أشهر وثلثتان من وقت) امكان اجتماع الزوجين بعد (النكاح) كما قاله  
في الروضة لان النسب يثبت بالامكان واستبرأت الستة لانها أقل مدة للحمل كما استنبطه الامام على رضي الله  
تعالى عنه من قوله تعالى وحمله وحمله له ثلاثون شهرا وقال فخصاله في عامين والعنتان سبعة للوطء والحفلة

ولادة (أو) ولادة (سما مصور فثانة) أي فاقل امكانه مائة (وعشرون يوما ولطفنان) من وقت امكان  
 اجتماع الزوجين بعد الادة (أو) لم تدع المائدة وضع حل بل اذيت القاء (مضعة) بلا صورة وشهد بالقبول  
 بان اصل آدى (فما تون) أي فاقل امكانه ثون (يوما ولطفنان) من وقت امكان الاجتماع ودليل  
 هذا ان سبعين شهرا للحيض ان أحد كيت مع خلفه في بطن أمه أربعين يوما ثم يكون عاقبة مثل ذلك ثم يكون  
 مضعة مثل ذلك ثم يرسل الملك فينفع فيه الروح ويؤمر بالربع كليات يكتب روزه وأبجده وشقي أو بعد  
 واستشكل هذا الحديث بحبر الغر بده مسلم وهو اذا مر بالعاقبة ثنتان وأربعون ليلة ثم اث الله اليها لم يكن  
 مصورها الحديث وأجيب بأجوبة منها أن الخبر الاول أضغ ومنها أن هذا من الترتيب الاخباري وهو أن  
 يخبر بالنو سة أو المؤخر أو لا يثبت شرط فيه الترتيب فكانه قال أخبركم بكذا ثم أخبركم بكذا ثم أخبركم بكذا  
 ومنها أن يحمل التصور في الثاني على غير التام وفي الاول على التام ومنها أن يحمل الثاني على التصور بر بعد  
 المدة المعتادة من الاول ولا يمنع سقاء مصورها اذا التقدير فضت مدة فصورها كجاني قوله تعالى فجعله غشا  
 أحوى فان اذيت الوضع أي في أي قسم لاقل عاذا كرمه لم تصدق وكان للزوج ربعها \* (فائدة) \* لا ولد  
 في الجنين أماما واه الترمذي من ان المؤمن اذا استنسى الولد في الجنة كان وضعه وحله في ساعة كجاستهني  
 فجعله ول على أنه لو استنساه لكان كذلك لم يشته (أو) اذيت المائدة (انقضاء) مدة (آخره) نظريها (وإن  
 كانت حرة وطلقت في طهر) وهي معتادة (فاقل الامكان) لانقضاء أقرانها (اثمان وثلاثون يوما ولطفنان)  
 وذلك بأن تطلق وقد بقي لحظها من الطهر وهي قره ثم تحيض يوما وليلة ثم تطهر خمسة عشر يوما وذلك ثمان  
 ثم تحيض يوما وليلة ثم تطهر خمسة عشر وذلك قره ثالث ثم تطهر في الحبيضة وهذه الحبيضة ليست من العدة  
 بل لاسية بقاء انقضاءها ولا تصلح لرجعة ولا تغيرها من أثر كاح المطلق كارت وان أو هم كلام المصنف خلافا  
 أما المبدأة فاقل الامكان فيها ثمانية وأربعون يوما ولحظها للعالم فان الطاهر الذي طلق في بطنه لم يبق فيه إلا  
 ليس بجموش بدمي ولا تعتبر لحظها أخرى لاحتمال ما لاقها في آخر جزء من ذلك الطاهر (أو) طلقته  
 (في حيض) وهي معتادة أو مبتدأة (فسيعة) أي فاقل امكان انقضاء أقرانها سبعة (وأربعون) يوما  
 (ولحظها) وذلك كان بقاء ما لاقها بالآخر جزء من حيضها ثم تطهر خمسة عشر يوما ثم تحيض يوما وليلة ثم  
 تطهر خمسة عشر يوما ثم تحيض يوما وليلة ثم تطهر خمسة عشر يوما ثم تحيض في الحيض وفي لحظة الطهر ما ذكره  
 في المداق في الطاهر ولا يحتاج هنا الى تقدير لحظة في الاول لان اللحظة هناك تحسب قر (أو) كانت (أمة)  
 ولو مبعدة (وطلقت في طهر) وهي معتادة (مستة) أي فاقل امكان انقضاء أقرانها ستة (عشر يوما ولطفنان)  
 وذلك بأن تطلق وقد بقي لحظها من الطاهر فتحسب قر ثم تحيض بعد ما يوما وليلة ثم تطهر خمسة عشر يوما  
 تطهر في الدم لحظة ينسبهم ان تمام الطاهر أما المبدأة فاقل الامكان فيها اثمان وثلاثون يوما ولحظها بناء على  
 اشتراط الاحتواش وهو الرابع (أو) طلقت أمة ولو مبعدة (في حيض) وهي معتادة أو مبتدأة (فأحد)  
 أي فاقل امكان انقضاء أقرانها أحد (وثلاثون) يوما (ولحظها) وذلك كان بقاء ما لاقها بالآخر جزء  
 من حيضها ثم تطهر خمسة عشر يوما ثم تحيض يوما وليلة ثم تطهر خمسة عشر يوما ثم تحيض في الحيض والطلاق  
 في النفاس كالطلاق في الحيض \* (تنبيه) \* هذا كما في الذكر فلو لم يذكركل كان طلاقها في حيض  
 أو طهر قال الماوردي أخذت بالاقول وهو انه طلقها في الطاهر وقال شيخه الصيرفي أخذت بالاكتر لانها  
 لا تخرج من عدتها الا بغيره وهذا كما قال الاذري والزر كنسي هو الاحتياط والاصواب (وتصدق) للمرأة  
 حرة كانت أو غير حرة في دعوى انقضاء عدتها باقل مدتها لكان (ان لم تخالف) فيما ادعت (عادة) لها  
 (دائرة) بأن لم يكن لها إعادة مستقيمة في طهر وحيض أو كانت مستقيمة قبلها ولم يكن لها إعادة أصلا وذلك  
 لقوله تعالى ولا يحل لمن أن يكفن ما خلق الله في أو حاشته ولا لانه لا يعرف الامن جهتها صدقت عند  
 الامكان فان كذبها الزوج حلفت فان نكحت حلفت وثبت له الرجعة (وكذا ان حلفت) بان كانت غائبا

الدائرة أكثر من ذلك فادعت مخالفتها مادونها مع الامكان فتصدق (في الاصح) لان العادة قد تغير  
 فان كذبها الزوج حادفت وبأني فيه مأمور والثاني لا تصدق للعادة وقال الروياني انه المختار في هذا الزمان  
 ولو مضى زمن العادة فادعت رائدا عليها فتقلاني أولئذ العدة عن الامام أن الذي يدل عليه كلام الاصحاب  
 تصديقها وجهها واحد وعلى الزوج السكنى ثم أديا فيه احتمالا لا لولا صدقها لربما تنسأ في دعواها إلى  
 سن الباس وفيه احتجاف بالزوج (ولو وطئ) الزوج (وجعته) بهاء الضمير بخلافه شبهة أو غيرها (واستأنفت  
 الانزاع) أو الاشهر (من وقت) فراغه من (الوطء) كما نقلنا في باب تدانيل العديتين عن المتولي وأقراءه وإن  
 اقتضى كلام المصنف انه من ابتداء الوطء فاذا فرغ منه (راجع فيما كان بقي) من عدة الطلاق فان وقع الوطء  
 بعد قرأين ثبتت الرجعة في فرع واحد وإن كان بعد قرعة فله الرجعة في قرأين لأن الرجعة تختص بعدة الطلاق  
 فلا يرجع فيما زاد عليها بالوطء ولو قال واستأنفت العدة اسكان أعم يشمل ما قدرته في كلامه \* (تنبيه) \*  
 لو أحباها بالوطء راجعها ما لم تاذلوا فروع عدة الوطء عن الجهتين كالباقي من الاقراء لأن ذلك ينبع من عدة  
 الحمل لا من بعض وإن ولدت فلا رجعة لان قضاء العدة واعلم ان الرجعية حكمها حكم الزوجات في أشياء  
 ومخالفتها في أشياء وقد شرع في القسم الثاني فقال (ويحرم الاستمتاع بها) بوطء وغيره حتى بالنظر ولو بلا  
 شهوة كما يقتضيه كلام الروضة لانهم عارفة كالبائس وإن اقتضى كلام الراعي خلافه ولأن النكاح يبيح  
 الاستمتاع فيحرمه الطلاق لانه ضده واحتجوا بالحنفية على جواز الاستمتاع بهما بتسميته بهما وأنه يطلق  
 منقوض بالمظاهر وزوج الحائض (فإن وطئ) الرجعية (فلا حرج) عليه وان كان عالما بالتحريم  
 لاختلاف العلماء في إباحته (ولا يعززا لامة قد تحريمه) إذا كان عالما بالتحريم لان دماه على معصية عنده  
 بخلاف معتقده والجاهل بخبره اعذره ومثله في ذلك المرأة وكلوط في التعزير سائر القتعات (ويجب)  
 بوطء الرجعية (مهر مثل) جزأ (أن لم يراجع) لان في تحريم الوطء كالتخالف في الكفر فكذا في المهر  
 \* (تنبيه) \* ظاهر كلامهم وجوب مهر واحد ولو تكرر وقال الباقي لم نمن تعرض له والقياس على  
 ما ذكره في الوطء في النكاح الفاسد ووطء الاب والشرىك والمكاتب أنه لا يجب الامهر واحد (وكذا)  
 يجب المهر (ان راجع) بعده (على المذهب) المنصوص واستشكل احتجاب المهر بالوطء بانه يؤدي إلى  
 احتجاب مهرين في عقد واحد وأجيب بان المهر الثاني بوطء الشبهة لا بالعدة والطريق الثاني لا يجب في  
 قول يخرج من نفيه فيما إذا ارتدت بعد الدخول فوطئها الزوج ثم أسلمت في العدة أنه لا يجب مهر وخروج  
 قول في وجوبه من النص في وطء الرجعية والراجح تقرير النص والفرق أن أثر الردة يرتفع بالاسلام وأثر  
 الطلاق لا يرتفع بالرجعة والحل بعدها كالمستفاد بعد عدة آخر ثم شرع في القسم الأول فقال (ويصح) من  
 الرجعية (ايلاء فظاهر) ان حصلت الرجعة بعدهما كما سبأني في بابهما (وطلاق) ولو تخلف معين أو مرسل  
 كزوجاني طواق فتدخل الرجعية فيهن على الاصح (ولعمان) لبقاء الولاية عليها بملك الرجعة (و) الزوج  
 والرجعية (يتوارثان) فيرث كل منهما الآخر وتقدم مسئلتا التوارث والطلاق في الطلاق في فصل خطاب  
 الاجنبية به وذكرها المصنف هنا تنميها لاحكام الرجعية واسأله في قول الشافعي رضى الله عنه الرجعية زوجة  
 في خمس آيات من كتاب الله تعالى أي آيات المسائل الخمس المدكورة وسكت هنا عن وجوب نفقتها لذكره  
 في كتاب النفقات \* (تنبيه) \* الرجعية على المختار في أصل الروضة مترددة بين الزوجة والاجنبية  
 والترجيح بحسب ظهور دليل لاحدهما تارة ولأخرى قال في الروضة ونقابها القولان في ان النذر  
 يسلك به مسلوك واجب الشرع أو جأزه وفي أن الإبراء اسقاط أو غلبك ثم شرع في بيان الاختلاف في  
 الرجعة فقال (واذا ادعى) على رجعية (والعدة منقضية) هي جله حالية (رجعية فيها) أي العدة ولم تنكح  
 غيره (فأنكرت) نظرت (فان اتفقا على وقت الانتضاء) بعدهما (كيوم الجمعة وقال) هو (راجع يوم  
 الخميس فقات) هي (بل السبت) راجعتني فيه (صدقت) على الصحيح (بينهما) أنها لا تعلم راجع يوم

النجس لان الأصل عدم الرجعة الى يوم السبت (تنبيه) \* مراد المصنف أنهم ما اتفقا على عدمه يقتضي  
منها بأشهر أو أقراء أو حل ولم يرد الاتفاق في حقيقة الانقضاء لان دعوى الزوج الرجعة يوم النجس  
مانع من ارادة حقيقة الاتفاق (أو) لم يمتنع على وقت الانقضاء بل (على وقت الرجعة كيوم الجمعة ونحوه)  
هي (انقضت النجس وقال) هو بل انقضت (السبت صدق) في الاصح (بيمينته) أنهم ما انقضت النجس  
لان الأصل عدم انقضائها قبله وقيل هي المدقة وقيل المصدق السابق بالدعوى فان نكاحها معاستها هذا  
الوجه (فان تنازع في السابق بالاتفاق) على وقت رجعة أو انقضائه عدة (فلاصح تزجج سبق الدعوى)  
استقرار الحكم بقول السابق ثم بين السابق بقوله (فان ادعت) أي سبقت وادعت (الانقضاء) لعدم  
(ثم ادعى رجعة) لها (قبله) أي الانقضاء (مدقة يمينها) أن عدمها انقضت قبل الرجعة ومقتضى دعوى  
الزوج لانهم ما اتفقا على الانقضاء واتخذوا في الرجعة والأصل عدمها واعتقد دعواها بالأصل (أو  
ادعائها) أي سبق وادعى رجعتها (قبل انقضائه) لعدمها (فكانت) بل راجعتني (بعده) أي انقضت العدة  
(مدقة) بيمينته واجهها قبل انقضائها لانهم ما اتفقا على الرجعة واختلفا في الانقضاء وادعت دعواها  
بالاتفاق والأصل عدم الانقضاء \* (تنبيه) \* ما ذكر من المطلق تصديق الزوج جرى عليه في الروضة كما شرح  
الصغير وقيدته الرافعي في الشرح الكبير عن جرح عماد الترخي كلامها منه فان أصل به في المدقة وما  
نقله البلخي عن النص وادعت من ان القول قولها فيما اذا استبقتها الزوج بحول على ما اذا لم ينزح  
كلامها عن كلامه فلا ينافي ما سرفه من قبل قد ذكرنا في الروضة وأصلها في العدد ما يخالف ما ذكر في المتن  
وهو فيما اذا ولدت وطأها واختلفا في المدة من مافقال ولدت قبل المطلق في الرجعة وقالت به ونظر  
ان اتفقا على وقت الولادة صدق الزوج بيمينته وان اتفقا على وقت المطلق صدقت بيمينته وان لم يتفقا على  
تحيي بل قال كانت الولادة قبل المطلق وادعت العكس صدق بيمينته مع أن ذلك البابين واحد وهو التمسك  
بالأصل أجيب عن الشق الأول بأنه لا يخالف فيه بل على الأصل في الموضعين وان كان المصدق في  
أحدهما غيره في الآخر وعن الثاني بأن ما هنا اتفقا على انحلال العصمة قبل انقضائه العدة ومن لم يتفقا  
عليه قبل الولادة فتقوى فيه جانب الزوج وهل المراد سبق الدعوى عندنا كم أولا قال ابن عجيبل ثم وقال  
ابن عجيبل الحضري يظهر من كلامهم أنهم لا يريدونه وهذا هو الظاهر كما قاله الزركشي (قلت) كالرافعي  
في الشرح (فان ادعى بها) كان قال راجعتك فقلت في زمن هذا القول انقضت عدتي (صدقت)  
بيمينها (ولله أعلم) لان الانقضاء غالباً لا يعلم إلا منها فان ادعت راجعتيها وأشكل السابق صدق الزوج  
بيمينته لان الأصل بقاء العدة وولاية الرجعة والورع تركها أما اذا نكحت غيره وادعى مطالعة فتقدم الرجعة  
على انقضائه العدة وله الدعوى بمعاها وهل له الدعوى على الزوج لانها في حيلته ودرسته أولاً لم يمس فيها  
ادار زوجها وأوليان من اثنين فادعى أحد الزوجين على الآخر سبق نكاحه فان دعواه لا تسامع عليه الاوجه  
الأول كما جرى عليه ابن المفرى وأجيب عن الغياس بأن ما هنا متفقان على أنها كانت زوجة لأول  
بخلاف ما تم وعلى هذا تارة بدأ بالدعوى عليها وتارة عليه فان أقام بينة بدعاه انقضت أسوأ بدأ بها أمه  
وان لم يكن معه بينة وبدأ بمضى في الدعوى فانكرت فله تحليفها فان حلفت سقطت دعواه وان أقرت  
لم يقبل اقرارها على الثاني مادامت في عصمتها لم تعلق حقه بها فان زال حقه بنكاح موت سلمت لأول وقبل  
زوال حق الثاني يجب عليها لأول مهر مثلها للعبادة بخلاف ما لو كانت في حيل رجل فادعى زوجها  
آخر فاقترت به وقالت كدت طلقني فانه يقبل اقرارها له وتزجر له ان حلف أنه لم يطلقها والفرق اتفاق  
الزوجين في الأولى على المطلق والأصل عدم الرجعة بخلاف الثانية نعم ان أقرت أولاً بالنكاح الثاني  
أو أدنت به لم تنزع عنه كلونكحت رجلاً باذنهم ثم أقرت برضاع محرم بينهما لا يقبل اقرارها وان بدأ  
بالزوج في الدعوى فانكر صدق بيمينته لان العدة قد انقضت والنكاح وقع صحيحاً في الظاهر والأصل

عدم الرجعة وان أقوله أو نكح من أليمين وحالف الأول اليمين المردودة بطل نكاح الثاني ولا يستحقها الأول حيث نكح الأباقرارهاله أو حالفه بعد نكحها وإلها على الثاني بالوطء مهر المثل ان استحقها الأول والا فالمسمى ان كان بعد الدخول وانصفه ان كان قبله (ومتى ادعاهما) أى الرجعة (والعدة باقية) باتفاقهما وأنكرت (صدق) بيمينه اغدوته على انشاءها وهل دعواه انشاء للرجعة أو اقرار بها وجهان ربح ابن المقري الأول تبعاً لالاسنوى وربح الاذوى الثاني وقال الامام لا وجه له كونه انشاء وهذا الظاهر (ومنى أنكرتها) أى الرجعة (وصدقت) كما تقدم (ثم اعترفت) بها (قبل اعترافها) لانها اجدت خفافاً اعترفت به لان الرجعة حق الزوج فان قبل انتم الوأقرت بنسب أو رضاع يحرم بينهما وبين آخر ثم رجعت وكذبت نفسها لا يقبل رجوعها فكان ينبغي أن يكون هنا كذلك أجيب بان هذا رجوع عن اثبات والاثبات لا يكون الا عن علم في الرجوع عنه تناقض بخلاف الرجعة فانه رجوع عن نفي والنفي لا يلزم أن يكون عن علم نعم لوقال ما أتتف فلان مالي ثم رجعت وادعى انه ألتف لم تسمع دعواه لان قوله ما ألتف يتضمن الاقرار على نفسه ببراءة المدعى عليه فان قبل يرد على هذا الجواب ما لو أنكرت غير المجبرة الاذن في النكاح وكان انكارها قبل الدخول بها أو بعده بغير رضاها ثم اعترفت باها كانت أذنت لم يقبل منها مع انه نفي أجيب بان النفي اذا تعلّق بها كان كالاثبات بدليل أن الانسان يحلف على نفي فعله على البت كلاثبات وجدد النكاح بينهما فلا تحمله بدون تجديد (واذا طلق) الزوج (دون ثلاث) وقال وطئت زوجتي قبل العالاق (فلى) عليها (رجعة وأنكرت) وطأه قبل الطلاق (صدقت بيمين) انه ما وطئها لان الاصل عدم الرطء فان نيسل اذا ادعى العنين أو المولى الوطء فان القول قوله بيمينه مع أن الاصل عدم الوطء أجيب بان المرأة في ذلك تدعى ما ثبت لها حق الفسخ والاصل صحة النكاح وسلامته وهنا الطلاق قد وقع والزوج يدعى ما يثبت له الرجعة والاصل عدمه فان حلفت لعدة عليه أو تزوج حالاً ويحرم عليه أختها أو أربع سواها الى أن تنفض عدتها (وهو) بدعواه وطأها (مقر لها بالاهر) وهى لا تدعى الانفصام (فان) كانت (قبضته فلا رجوع له) عليها ابنتي منه عملاً باقراره (والا فلا طلاق له الا بنصف) فقطعاً لا بانكارها واذا كانت أخذت النصف ثم اعترفت بوطئه هل تأخذ النصف الا سخر أولاد من اقرار جديد من الزوج فيه وجهان أو جههما كجهه مقتضى كلامهم في الانفراد الثاني \* (تتبعه) ترك المصنف ذكر اليمين في بعض صور النصفين للعالم بوجوده من البهض الا سخر (خاتمة) لو كانت الزوجة المملوكة رجعية أمة واختاف في الرجعة كان القول قولها بيمينها حيث صدقت الحرة بيمينها لا قول سيدها على المذهب المنصوص عليه في الام والبولي وغيرهما ولو قال أخبرتني مطلقتي بانفضاء عدتها فراجعتها مكذباً لها أو لامه صدقاً ولا مكذباً لها ثم اعترفت بالكذب بان قالت ما كانت انقضت فالرجعة صحيحة لانه لم يقر بانفضاء العدة وانما أخبر عنها ولو سأل الرجعية الزوج ولو رتبته عن انفضاء العدة لم يلزمها اخباره قاله في الاستقصاء وفي سؤالات الاجنبي قولان والظاهر عدم الزوم

\*(كتاب الایلاء)\*

هولغة الحلف قال الشاعر وأ كذب ما يكون أبو النخعي \* اذا آلى يميناً بالطلاق

وكان طلاقاً في الجاهلية فغير الشرع حكمه مع عدم استعماله أول الاسلام ونحوه بالحلف على الامتناع من وطء الزوجة مطلقاً أو أكثر من أربعة أشهر كإسباغى والاصل فيه قوله تعالى للذين يؤلون من نسائهم الآية وانما عدى فيها من وهو انما عدى بعلى لانه ضمن معنى البعد كانه قال يؤلون مبعدين أنفسهم من نسائهم وهو حرام لا يذاهوليس منه ايلاؤه صلى الله عليه وسلم في السنة التاسعة من نسائه مهوراً وأركانها كإقال الشيخان أربعة حالف ومدة ومخالف به ومخالف عليه زاد في الانوار وصيغة وزوجة وقد شرع المصنف في الركن الأول فقال (هو حالف زوج) خرج بذلك السيد والاجنبي كإسباغى



ويصح من معنى بالعربية ومن عربي بالجمية ان عرف المعنى كجلى الملاق وغيره وقوله (يصح طلاقه)  
نخرج به المي والمجنون والمكره ودخل فيه العبد والحرم والمسلم والكافر والحصى والسكران  
المتعدى بسكره والمراد أنه يصح طلاقه في الجملة ليسدحل ما لو قال اذ وقع عليك طلاق فانت طالق قبله  
ثلاثا وقرعنا على انسداد باب الملاق فانه زوج لا يصح طلاقه في هذه الصورة ومع ذلك يصح ايلاؤه وقوله  
(لينتفعن من وطنها) أى وأطلق فلوحاف على الامتناع من واصلها في الدبر أو الحيض أو النفاس أو غيرها  
دون المخرج لم يكن موابيل هو محسن لائم الانتصرو بذلك ولا تطعم في الوطء فبما ذكرولانه ممنوع من  
الوطء في غير الانبيرة شرعا كد المنوع منه بالخلف فان قالوا لله لا أجامعك الا في الدبر قول أو الا في  
الحيض أو النفاس أو في غيرهما من أوفى المسجد فوجهان أحدهما وهو الاوجه انه مول قال الاستوى  
وهو ما حرمه في الذخائر ولا يتبعه غيره وقال الزركشي انه الرابع فقد حرم به في الذخائر وقال في المطالب  
انه الاشبه وبه أفتى البغوي في غير صورة النفاس لان الوطء حرام في هذه الاحوال فهو ممنوع من وطنها  
ويجب عليها الامتناع وتضرب المدة ثم تطالب بعدها بالجمية أو الملاق فان فاء اليها في هذه الاحوال  
سقطت المداينة في الحال لزوال المضاربة وتضرب المدة ثانيا لبقاء العيى كجلى طلاق المولى بعد المدة ثم راجع  
تضرب المدة ثانيا لبقاء العيى والوجه الثاني لا يكون موابيا وبه حرم السرخسي في صورة في الحيض  
والنفاس لانه لو جامع فيها حصلت الجمية فاستتناؤه يمنع اعادة الايلاء وقوله (معاطفا) نعت لمدر محدوف  
أى استماعا مطلقا غير مقيد بحد وفي معناه ما اذا أكد بقوله أبدا وقوله (أوفى أو أربعة أشهر) هو  
الركن الثاني وهو المدة يخرج به الأربعة فمادونهما روى عن عمر رضى الله عنه أنه سأل كم تضرب المرأة تقبل  
شهرين وفي الثالث يقبل الصبر وفي الرابع يتفاد الصبر أى فاذا نفذ صبرها طالبت فلا بد من الزيادة على  
ذلك وظاهره أنه يكفي زيادة ساعة لا تسع المطالبة وهو ما نقله في أصل الرضة عن الامام جري عليه السلام  
المقرى في روضه وفي كلام الرويانى ما رواه قال البلغيني وهو يجب لا يوافق عليه والذي يقتضيه نص  
الشافعى في الام والخمصر أنه لا يكون موابيا الا بالخلف على فوق أربعة أشهر بزبان يتأني فيه المطالبة وصرح  
به الماوردى وسبقه الى نحو ذلك ابن الرقة والأولى أن يقال ان كلام الامام محمول على لثم الايلاء وكلام  
الماوردى على اثم الايلاء لأنرى أنه لو قال والله لا أطولك أربعة أشهر فاذا مضت فوائلك أطولك أربعة  
أشهر فانه ليس بمول كما سيأتى مع أنه يأثم بذلك اثم الايلاء على الرابع في الروضة \* (تنبيه) \* ليس هذا  
الحديث جامع لعدم شموله لمو قال والله لا أطولك حتى أموت أو يموت فإنه يكون موابيا لحصول اليأس مع أنه  
لم يطلق ولم يذ كر فوق أربعة أشهر ولا مانع أيضا لشموله العاخر من الوطء بخوجب فانه يصح طلاقه ولا  
يصح ايلاؤه كما سيأتى لانه لا يتحقق منه قصد الايلاء بالامتناع ولو قال يصح طلاقه مع امكان وطنه لمكان  
أولى ثم شرع في الركن الثالث وهو المحلوف به فقال (والجديد) ووصفه في الروضة بالاظهر (انه) أى  
الايلاء (لا يختص بالخلف بالله تعالى وصفاته) تعالى (بل لوعاقبه) أى الوطء (طلاقا أو عتقا) كان  
وطنتك فانت أو ضرتك طالق أو عبدى حر (أو) نحو ذلك مما لا يدخل العيى منه الا بعد أربعة أشهر كان  
(قال ان وطنتك فنته على صلاة أو صوم أو حج أو عتق كان موابيا) لان ما يلزمه في ذلك بلوطء بيمينه منه  
فيحقق الاصرار ولان ذلك يسمى حلفا فتناولته الآية لان الايلاء هو الخلف وهو يشمل الخلف بالله  
تعالى وغيره وفي الحديث لا تحلفوا بآبائكم \* (تنبيه) \* أشار المصنف بما ذكره الى أنه لا فرق بين كون  
الملاق عليه غير قربة كملسقى في قتلوق الايلاء بالملاق أو قربة كهذه الامثلة وكلامه هنا وفيما سبق مشعر  
بان الايلاء لا يكون بغير الخلف لمكان سيأتى في القامار أنه لو قال أنت على كجلى أى ستمثلا أنه ايلاء  
مع انتفاء الخلف في هذه الصورة والقديم أنه يختص بالخلف بالله تعالى أو وصفه من صفاته لانه لليهود  
لاهل الجاهلية الحاكمين بان الايلاء طلاق وقد أبطل الله الحكم دون الصلوة بقوله للذين يؤلون من نسائهم

الآتية واليمين المذكورة بين طامح واليمين بصوم شهر الوطء بإيلاء كان وطئت فقلته على صوم الشهر الذي  
 أطو فيه فاذا وطئ في أثناء الشهر لزمه مقتضى اليمين ويجزئه صوم بقية وبقي يوم الوطء ولبس اليمين  
 بصوم هذا الشهر بإيلاء ولا بصوم هذه السنة إلا أن بقي منها أكثر من أربعة أشهر ثم شرع في محتر زفوله  
 حائض زوج بقوله (ولو حائض أجنبي عليه) أي ترك الوطء كقولها لأجنبية والله لا أطوئك (فبين محضة)  
 أي خالصة من شائبة حكم الإيلاء (وإن نكحها) أي الأجنبية بعد الحلف (فلا إيلاء) بحلفه المذكور  
 فلا تضرب له مدة فإن وطئها قبل مدة الإيلاء أو بعده لزمه كفارة يمين في الحلف بالله تعالى وحكم السيد  
 كما تقدم كالأجنبي فلو قال كالمحرر ولو حلف غير الزوج لشمع ذلك ثم شرع في شرط الزوجة بقوله (ولو آلى من  
 رتقاء أو قرناء) وتقدم معناها في خيار النكاح لم يصح الإيلاء على المذهب لأنه لا يتحقق منه قصد الإيلاء  
 والاضرار لا ممتنع الأمر في نفسه \* (تنبيه) \* أنهم يثبته بالمنازع الحسي صحة الإيلاء من الصغيرة  
 والمضنافة وهو صحيح ولكن لا تضرب المدة إلا بعد احتماها لهما الوطء ثم شرع في محترز كون الزوج يمكن وطئه  
 بقوله (أو آلى محجوب) أي مقطوع الذي ذكره وكذا إن بقي منه دون الحشفة (لم يصح) إيلاؤه (على  
 المذهب) لما مر وقيل يصح فيها العموم الآتية ويجوز ما في المسئلة طرق أصحها قولان والثانية القطع  
 بالبطالان والثالثة القطع بالحقة أما من جب ذكره وبقي منه قدر الحشفة فيصح إيلاؤه لا مكان وطئه  
 والاشسل كالجبوب أما العاجز عن الوطء لم يرض قال في التتمة ومنه العن فيصح إيلاؤه لا نوطء مرجو  
 \* (تنبيه) \* صورة مسئلة المكاتب فيما إذا كان للمنازع من الوطء موجودا عند الإيلاء فلو طرأ بعده لم يبطل  
 على المذهب لأن المحزر عارض وكان قد قصد الإيلاء (ولو قال والله لا رطئتك أربعة أشهر فاذا مضت فوالله  
 لا رطئتك أربعة أشهر) سواء أفنصر على هذا أم قال (هكذا امراراً فلبس بول في الأصح) لا تنفاه  
 فائدة الإيلاء من المطالبة بموجبها في ذلك ادب بعد مدة أربعة أشهر لا يمكن المطالبة بموجب اليمين الأولى  
 لانحلالها ولا بموجب الثانية لأنه لم يقض مدة المهلة من وقت انعقادها وبعد مضى الأربعة الثانية يقال  
 فيه كذلك وهكذا الآخر حلفه والثاني هو ولتحقق الضرر وعلى الأول يأثم كافي زيادة الروضة لكن  
 أتم الإيلاء لا أتم الإيلاء قال في المطلب فكانه دون أتم المولى ويجوز أن يكون فوقه لأن ذلك يقدر فيه  
 على دفع الضرر بخلاف هذا فإنه لا يدفع له الأمن جهة الزوج بالوطء \* (تنبيه) \* أنهم قوله فاذا مضت فوالله  
 أن يحمل الوجهين إذا أعاد حرف القسم فاذا قال والله لا أطوئك أربعة أشهر فاذا مضت فلا أطوئك أربعة  
 أشهر كان موليا قطعاً وهو كذلك كما قاله في المطلب لأنها يمين واحدة اشتملت على أكثر من أربعة أشهر  
 وأفهم كلامه أيضاً أن محل الخلاف إذا وصل اليمين باليمين فإن قال ذلك مرة ثم لم مضت تلك المدة أعاد  
 اليمين وهكذا امراراً فلا يكون مولياً قطعاً وقوله وهكذا امراراً ليس بقيد لإجراء الخلاف كما يفهم مما  
 قدرته فإن الخلاف جار وان لم يقبل امراراً ولو قال وإن قاله امراراً كان أولى أن يكون أنص على صورتين  
 (ولو قال والله لا رطئتك خمسة أشهر فاذا مضت فوالله لا رطئتك سنة) بالنون (فلا آلى لئلا) منها  
 (حكمه) فلها المطالبة في الشهر الخامس بموجب الإيلاء الأول من الفسنة أو الإطلاق فإن فاء انحلت فإن  
 أخرت حتى مضى الخامس دخل مدة الإيلاء الثاني فلها المطالبة بعد أربعة أشهر منها بموجبها كما مر فإن لم  
 تطالب في الإيلاء الأول حتى مضى الشهر الخامس منه فلا مطالبة به سواء أتركت حقتها أم لم تعمل به  
 لانحلاله كالأخرى المطالبة في الثاني حتى مضت سنة \* (تنبيه) \* قوله سنة موافق للشرح والروضة  
 وفي المحرر سنة أشهر وكل صحيح ولكن كان الأولى موافقة أصله ويصح أن يقرأ المتن بالثلاثة من فوق  
 فبموافق أصله لكن نسخة المصنف بالنون ولو آلى باليمينين ولم يقبل فإن مضت تدخلنا وانحلنا بوطء  
 واحد (ولو قيد) الامتناع من الوطء (بمستبعد الحضور) في الاعتقادات (في الأربعة) أشهر (كزول  
 عيسى صلى الله عليه وسلم) وخروج الدجال وطاقع الشمس من مغربها (قول) لأن الظاهر تأخير ذلك

عن الاربعة الاشهر \* (تنبيه) \* فهم من كلامه بطريق الاولى انه لو طاق بمحقق المسح كصعود السماء  
كان موليا وهو ما قطع به الرابع وغيره وحمل التعليق بتزول عيسى صلى الله عليه وسلم اذا كان قبل  
خروج النجاشي فان كان بعد خروجه فان كان في اليوم الاول من ايامه وكان بقي أكثر من أربعة اشهر  
باعتبار الايام المعهودة قول والا دلالات بين خروجه وتزول عيسى صلى الله عليه وسلم أربعين يوما وآخر  
صلى الله عليه وسلم بان اليوم الاول من ايامه كسنة والثاني كسنة والثالث كسنة متواليات كالأيام  
المعهودة فاستدل عن ذلك اليوم الذي كسنة يكفينا فيه صلاة يوم فقال لا قدر واه قدره والحديث رواه  
مسلم وثقه قدم الكلام عليه في المواثيق (وان نحن حصله) أي القيد به (قبها) أي مضى الاربعة  
الاشهر كقوله في وقت عتبة الامطار والله لا أطول حتى ينزل المطر (فلا) يكون موليا وانما هو قديمن  
\* (تنبيه) \* أنهم كلامه أن يحقق الحصول كقبول البقل وجفاف الثوب أولى بعدم الايام به صرح  
في الترو (وكذا الوشك) في حصول المسبب قبل أو بعده مضى الاربعة الاشهر فلا يكون موليا في الحال  
ولو مضت الاربعة ولم يوجد الملق به فوجهان أحدهما في الروضة وأصلها لا يكون موليا أيضا لأنه لم يفتق  
فقد المضارة أولا وأحكام الايام منوطة به لا بمجرد الضرر وهذا لا يمنع بل يمكن لم يكن موليا ولو قديم  
أحدهما كان موليا كما روينا وكذا جوت أجنبي خلافا لما صاحب التنبيه ولو قيد بقدم زيد والمسافة بعيدة  
وقال خلعت قريها صدق بيمينه ولو قال لا أجامعك وقال أردت شهرا أو نحوها كأي الروضة وأصلها لا  
للبقي ثم شرع في الركن الرابع الخلف عليه وهو ترك الجماع لا غير فقال (وافقه) أي المدا عليه  
فهمان (صريح وكافية من صريحه) مبرر له في ذلك (تقريب) أي ادخال (ذكر) أو حشفه  
(بمخرج) أي به (ووطء وجماع) وإصابة (واقتران بكر) وهي إزالة قصتها بكسر القاف أي بكارها  
كقوله والله لا أغيب أولا أدخل أولا أزوج ذكرى أو حشفي في فرجك أولا أطولك أولا أجامعك أولا أمتلك  
أولا أقتضك بالقاف أو بالغامو هي بكر وبحت أبى الرفعة تقيده هذه من لم تكن غورا بغير مجمعة فان كانت  
وهي التي بكارتها في صدد فرجها أو علم حالها فانه لا يكون موليا المكان تغيب الحشفة بغير اقتراض  
وسعة الغامو ذلك قال الآن يقال الفشة في حق البكر تخالفها في حق الثيب كإيفاءه إراد القاض  
والص وحدها هو الرابع كما أتى وبدين في الاربعة الاخيرة ان ذكر محتملا ولم يقل بذلك كرى أو حشفي  
كان يريد بالوطء الوطء بالقدم وبالجماع الاجتماع وبالاحتساب بالإصابة والاقتران بغير الذكر  
\* (تنبيه) \* كان الاولى التعبير بتغيب الحشفة لأنه لو حلف على تغيب الذكر وغيبه فاقطع لم يحشم  
تحصيل المقصود وهذا لو حلف لا يغيب كل الذكرا ولا يستوفى الا ببلع لم يكن موليا بخلاف لا أغيب كل  
الحشفة (والجديد أن ملامسة ومباشرة مباشرة وإتياها وحشيا أو فرباها) بكسر القاف ويجوز معها  
(ونحوها) كلفاء ومس ودخول كوالله لا أفنى البك أولا أمتك أولا أدخل بك (كباين) تفنر  
لنية الوطء لأن لها حقائق غير الوطء ولم تشتر فيها اشتراط الالفاظ السابقة والقدم انما صراخ لكثرة  
استعمالها فيه \* (فروع) \* لو قال والله لا أجامع إلا جماع سوء أو أراد الجماع في الدبر أو فيما دون الفرج  
أو بدون الحشفة كان موليا وان أراد الجماع الضعيف أو لم يرد شيئا لم يكن موليا لأن ضعف الجماع  
كقويته في الحكم والأصل فيها اذا لم يرد شيئا بعدم الخلف على الحال الذي يكون فيه موليا ولو قال والله  
لا أغتسل منك وأراد ترك الغسل دون الجماع أو ذكر أمرا محتملا كان لا يمتك بعد الوطء حتى ينزل واعتقد  
ان الوطء بلا اتزال لا يوجب الغسل أو أراد اني أجامعها بعد جماع غيرها لكون الغسل عن الاولى لحصول  
الجنابة بهما قبل منه ولم يكن موليا ولو قال والله لا أجامع فرجك أولا أجمع نصلي لا لا لا كان موليا  
بخلاف باقي الاعضاء كالأجامع يدك أو رجلك أو قصبة الاعلى أو بهك أو فمك لم يكن موليا إلا ان  
يريد البعض الفرج ويانصف النصف الاسفل ولو قال والله لا يمس يدك أو لا يغيب عنك أو لا يغيبك

أولاً وأنتك كان كتابة في الجماع والمدة لاحتمال اللفظ لهما ولغيرهما ولو قال والله لا طين تركي  
 لجماعك أو لاسوائك فيه كان صريحاً في الجماع كتابة في المدة ولو قال والله لا يتجمع رأسنا على وسادة  
 أو تحت سقف كان كتابة إذا ليس من ضرورة الجماع اجتماع رأسيهما على وسادة أو تحت سقف (ولو قال)  
 على الجديد كما في المحرر وأتخذ المصنف لوضوحه من أن الحلف لا يختص بالله تعالى وصفاته (إن وطنك  
 فعبدى حرزاً لما كنهه) بموت أو عتق أو بيع ويتوذلك (زال الإيلاء) لعدم ترتب شيء على وطنه  
 حينئذ \* (تنبيهه) \* ظاهر كلامه أنه لا يعود الإيلاء إذا عاد إلى ملكه وهو قضية قولهما فيه قولاً يعود  
 الحنف ولو دبره أو كاتبه أو قال فأمتي حرثاً ثم استولوا لها لم يزل الإيلاء (ولو قال) على الجديد إن وطنك  
 (فعبدى حرثاً عن ظهاري وكن) قد (ظاهر) وعاد قبل ذلك (فول) لأنه نوان لزمته كفارة الظهار  
 فعتق ذلك العبد بعينه وتجيل العتق زيادة التزامها بالوطء وذلك مشق فصار كالإتزام أصل العتق ثم إذا  
 وطئ في مدة الإيلاء أو بعد ما عتق العبد عن ظهاره (والا) بأن لم يكن ظاهراً قبل ذلك (فلا ظهار  
 ولا إيلاء باطناً) أي فيما بينه وبين الله تعالى أما عدم الظهار فلأنه في كونه مظاهراً وأما عدم الإيلاء  
 فلأنه ملق على الوطء عنقاً عن الظهار والفرض أنه لا يظهر فلا عتق إذ لم توجد الصفة الملحق عليها العتق  
 (و) يمكن (يحكمهم مظاهراً) لا قراره بالظهار فإذا وطئ عتق العبد عن الظهار (ولو قال) على  
 الجديد أيضاً إن وطنك فعبدى حرثاً (عن ظهاري إن ظاهرت فليس بول) في المال بل (حتى بظهار)  
 فإذا ظاهر صار مولى لأن العبد لا يعتق لو وطئها قبل الظهار لتعاقب العتق بالظهار مع الوطء فلا يناله  
 محذور فإذا ظاهره صار مولى لأن العتق يحصل حينئذ ولو وطئ فإن وطئ في مدة الإيلاء أو بعد ما عتق  
 لوجود المعاق عليه ولا يقع العتق عن الظهار لتقدم تعليق العتق عليه والعتق انما يقع عن الظهار بلهنا  
 يوجد بعده \* (تنبيهه) \* قال الرافعي وقد تقدم في الطلاق أنه إذا عاق بشركين بغير عطف فإن قدم  
 الجزاء عليهما أو أخرهما عنهما اعتبر في حصول المعاق وجود الشرط الثاني قبل الأول وإن توسط بينهما  
 كما صوروا هنا فينبغي أن يرجع كما مر فإن أراد أنه إذا حصل الثاني تعاق بالاول فلا يعتق العبد إذا  
 تقدم الوطء وأنه إذا حصل الأول تعاق بالثاني عتق اهـ فإن تعذر مراجعته أو قال ما أردت شيئاً  
 فأنا ظاهراً كما قال شيخنا أنه لا إيلاء مطلقاً وتقدم الثاني على الأول فيقال له الرافعي مغايرته له كإنبه عليه  
 السبكي (أو) قال على الجديد (إن وطنك فضررتك طالق قول) من المخاطبة لأنه يلحقه ضرر من  
 طلاق الضرر عند الوطء نعم لو عبر بصيغة التزام كقوله إن وطنك فعلى طلاق ضررتك أو طلاق لا يكون  
 مواباً قاله الرافعي آخر الكلام على انعقاد الإيلاء بغير الحلف بالله وهو جار على ظاهر المذهب في أنه  
 لا يلزمه في مثل هذه الصيغة شيء (فإن وطئ) المخاطبة قبل مضي مدة الإيلاء أو بعدها (طالقت الضرر)  
 لوجود المعاق عليه طلاقها (وزال) أي انحل (الإيلاء) إذا لم يرتب عليه شيء بوطئها بعد ذلك \* (فروع) \*  
 لو قال إن وطنك فأنت طالق فله وطؤها وعليه التزاع بتعيب الحشفة في الفرج لوقوع الطلاق حينئذ  
 ولا يمنع من الوطء بتعليق الطلاق لأنه يقع في النكاح والتزاع بعد الطلاق ترك للوطء وهو غير محرم  
 لكونه واجباً وظاهر كلام الأصحاب وجوب التزاع عينا وهو ظاهر إذا كان الطلاق باثناً فإن كان  
 رجعيّاً فالواجب التزاع أو الرجعة كما في الأنوار ولو استدام الوطء ولو عالماً بالتحريم فلا حد عليه لباحة  
 الوطء ابتداء ولا مهر عليه أيضاً لأن وطئاً وقع في النكاح وإن تزاع ثم أوج فإن كان تعليق الوطء  
 بطلاق بائن نظر فإن جهلاً التحريم فوطء شبهة كإلوا كانت رجعية فله المهر ولا حد عليها وإن علمها  
 فزنا وإن أكرهها على الوطء أو علم التحريم دون فعله الحسد والمهر ولا حد عليها أو هي دونه وفدت  
 على الدفع فعلمها الحسد ولا مهر لها (والا لمهر) وعبر في الرخصة بالمذهب (أنه لو قال لأربع والله  
 لأجملهن فليس بول في الحال) لأن الكفارة لا تجب إلا بوطء الجميع كالحالف لا يكف جماعاً فهو

• يمكن من وطء ثلاث بلائي لمعه (فان جامع ثلاثا) • من ولوفى القدر او بعد البينونة (قول من الراسم)  
 لتعلق الحائض بوطئها (ولو ماتت بعد ثلثين قبل وطء وقت) أى انحل (الايلاء) لانهذا الحائض بوطئها  
 ولا يفسد له نكاح الا بوجع بعد الموت لان اسم الوطء يتبع ماله على ما في الحائض ونخرج بشوكة فبطل ووطء  
 ولو ماتت بعد وطءه او قبل وطءه الاخرى فلا يزول الايلاء ويتعاقب الاظهاراته ولو لم يدرى في  
 الحائض لانه بوطء واحدة يقرب من الحائض المحذور وقريب من المحذور بمقدور (ولو لم يدرى) لا يربح بوطء  
 (لا اجماع نكاح واحدة مسكن قول) • (من كل واحدة) • من يهردها كولو فدها بلايلاء فامضت  
 المادة طسكل ما بالية • (تنبيه) • ظاهر كلامه أنه لو وطئ واحدة لا يرفع الايلاء في حق البقيات وهو  
 وجب ربحه الامام والاصح عند الاكثرين كذا ذكره الشيخان انحلال البين وزوال الايلاء لانه حلف  
 أن لا يبايأ واحدة وقد وطئ ويبحث فيه بأنه أن أواد شخص كل منهن بلايلاء فالوجه عدم الانحلال ولا  
 فليكن كقولنا لا اجماع ولا بحث ولا يثبت الا بوجع الجميع وأوجب عنه بأن الحالف الواحد على منه ووجب  
 تعلق الحائض بأى واحد وقع لانهذا الكدارة بالبين الواحدة ولا يثبت فيها الحائض ومن حصل بها  
 حلفت حصل الانحلال ويبقى من صور المسئلة لا اجماع واحدة مسكن فان أراد الامتناع عن كل واحدة فقول  
 منهن أو من واحدة منهن • عينة قولنا ما يهردها بالبين كفى الملاقاة ويصدق بيمينه في ارادتها وان  
 أراد واحدة • مهمة كان وليا من احداهن ويؤمر بالبين فان عين كانت ابتداء المدة من وقت البين حتى  
 الاصح وان أطلق اللفظ ولم ينو تعميما ولا تخصيصا على التعميم على الاصح (ولو لم يدرى) والله (لا اجماع)  
 سنة أو (الى سنة الاسرة) أو يوما أو نحو ذلك (دائس بول في الحال في الاظهر) الجسد يلا لانه لا يبرح  
 بالوطء بما ذكره لا يستثنائه (فان وطئ) • (بقي منها) أى السنة (أكثر من أربعة أشهر قول)  
 من حيث حصول الحائض بالوطء بعد ذلك فان بقي أربعة أشهر فمادون ما ليس بوطء بل كلف فقط والثاني  
 هو مول في الحال لانه بالوطء مرة يقرب من الحائض وعلى هذا يبالغ به مضمي المدة فان وطئ فلا شيء عليه  
 لان الوطء الواحدة مسنة وان وطئ المادة ثار بالبين من السنة مدة الايلاء • (تنبيه) • أهم كلامه  
 أنه لو مضت سنة ولم يبايأ انحلال الايلاء وهو كذلك وهل يلزمه كفارة لان اللفظ يقتضى أن يفعل مرة أو لا  
 لان المنصود منع الزيادة وجهاً • (تنبيه) • ما كفى في زوال المدة في السنة الثاني ولو قال السنة بالتمر يفانقضى  
 الحائض فان بقي منها فوق أربعة أشهر بعد وطءه العدد الذي استنباه كان • (دور) •  
 لوقال والله لأصبتك ارسنت وأراد ان شئت اجماع أو الايلاء فقالت في الحال شئت صار • (ولو لم يدرى)  
 الشرط وان أحرقت فلا لان هذا الخطاب يستدعى جواباً فهو راجع بخلاف ما لو قال متى شئت أو نحوها •  
 لا يقتضى الفور وان أراد ان شئت أن لا اجماع ولايلاء اذ معناه لأجله منك الا بربطه • (ولو لم يدرى)  
 وطئها يلزمه حتى وكذا لو أطلق المشيئة حلال على مشيئة عدم الجماع لانه السابق الى التمسك ولو لم يدرى  
 لا أصبتك الا أن تشاء أو ما تشاء وأراد التعلق للايلاء أو الاستنباه عنه فقول لانه حلف وتعلق رفع البين  
 بالمشيئة فان شئت الاصابه فور التحلل الايلاء والا فلا • (تنبيه) • كذا في حق الملاقاة ولو قال والله لأصبتك حتى  
 يشاء فلان فان شاء الاصابة ولو لم تر نجبا انحلت البين وان لم يشأها صار موأيا بوطئه قبل المشيئة لا بأس  
 منها لا يقتضى مدة الايلاء اعدم اليأس من المشيئة ولو قال ان وطئتك فعدى حرقه لشهر ومضى شهر صار  
 موأيا ادلجاء فاقبل مضيه لم يحصل العتق لانه قد تقدم على اللفظ فحل الايلاء بذلك الوطء فان وطئ  
 بعد مضى شهر في مدة الايلاء أو بعدها وقد باع العبد قبله بشهر انحلت الايلاء لعدم لزوم شيء بالوطء  
 • (تنبيه) • يقدم البيع على وقت العتق أو مقارنته وان باعه قبل أن يجتمع بدون شهر من البيع تبين عتقه  
 قبل الوطء بشهرين بطلان بيعه وفي معنى بيعه كل ما يزيل المالك من موهبة وغيره •  
 • (اصل) • في أحكام الايلاء من ضرب مدة وغيره (قول) المولى وجوبا (أربعة أشهر) •

والرقيق في الزوج والزوجة كما صرح به في المحرر لان المدة شرعت لاسر جليل وهو قلة الصبر عن الزوج  
وما يتعلق بالجيلة والطبع لا يختلف بالرق والحرية كقوله مدة العنة قال الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه  
وهذه المدة حق الزوج كالاجل في الدين المؤجل حق المدين وابتدأها (من) حين (الايلاء) في غير  
ما يأتي لامن وقت الرفع الى القاضي لانه مولد من وقت الحلف و (بلافاض) اثبوتها بالآية السابقة  
بغلاف مدة العنين لانها اجتهد فيها \* (تنبيه) \* يستثنى من كلامه ما لو قال ان وطئتك فعدى حر قبل  
وطئ بشهر فان المدة لا تحسب من الايلاء بل ان مضى شهر ولم يعا ضربت وطول في الشهور السادس  
من الميمن على الاصح وانما كان كذلك لانه لو وطئ قبل مضى شهر لم يعتق (و) ابتدأها (في رجعة)  
آلى منها (من) حين (الرجعة) لامن حين الايلاء لان المدة شرعت للمهلة في وقت يحل له الوطء وفي  
العدة لا يحل له الوطء وكذا الحكم لو آلى من زوجته ثم طلقها رجعة فان المدة تنقطع لجريانها الى المبنونة  
فاذا رجعها في العدة حسبت المدة من الرجعة لان الاضرار انما يحصل بالامتناع المولى في نكاح سليم ولا  
تخل الميمن بالطلاق الرجعي (ولو اردت) الزوجان أو (أحدهما بعد دخول) وبعد المدة لغت أو (في  
للمدة) أى الاشهر الاربعه (انقطعت) فلا يحسب زمن الردة منها لاختلال النكاح بها (فاذا أسلم)  
المرتد في صورتين (استؤنفت) أى المدة لوجوب المولاة فيها لان وطأها منوط بتوالى الضرر أربعة  
أشهر ولم توجد \* (تنبيه) \* يحصل الاستئناف اذا كانت الميمن على الامتناع من الوطء مطلقا أو كان  
قديق من مدة الميمن ما يزيد على أربعة أشهر فان كان أقل من ذلك فلا معنى للاستئناف واحترز بقوله بعد  
دخول أى أو استدخال معنى الزوج المحترم عما قبل ذلك فان النكاح يقع لاحالة وألحق البغوى العدة  
بوطء الشبهة بالطلاق الرجعي وبالردة في منع الاحتساب ووجوب الاستئناف عند انقضائها (و) كل  
(ما يمنع الوطء ولم يحل بنكاح ان وجد فيه) أى الزوج (لم يمنع المدة) أى لا يقع مدة الايلاء (كصوم  
واحرام) واعتكاف فرضا أو نفلا (ومرض وجنون) وحبس ونحوه فيحسب زمن كل منها من المدة سواء  
أفانها أم حدث فيها كما صرح به في المحرر لانها ممكنة والمانع منه ولهذا استحققت النفقة وهو المقصود  
بالايلاء وقصده المضارة \* (تنبيه) \* أشار بالامثلة المذكورة الى انه لا فرق فيه بين المانع الشرعى والحسى  
واحترز بقوله ولم يحل بمقصوده من الردة والطلاق الرجعي وقد سبق (أو) أى وان وجد مانع الوطء (فيها)  
أى الزوجة (وهو حسى كصغر ومرض) يمنع كل منهما الوطء (منع) ابتداء المدة فاذا زال استؤنفت (فان  
حدث) مانع الوطء (في) أثناء (المدة) كنشوزها فيها (قطعا) لامتناع الوطء معه (فاذا زال) الحادث  
(استؤنفت) المدة اذا المطالبة مشروطة بالاضرار أربعة أشهر متوالية ولم توجد (وقيل تبني) بضم أوله على  
ما مضى ورجه الامام والغزالي (أو) وجد مانع الوطء في الزوجة وهو (شرعى كحيض وصوم نفلا) يمنع  
الحيض حزما ولا صوم النفلا على الصحيح ولا يقعها ذلك لو حدث فيها لان الحيض لا يخلو عنه الشهر غالبا  
فلو منع لامتنع ضرب المدة غالبا وأما صوم النفلا فهو ممكن من وطئها وتجليها لانه \* (تنبيه) \* قد  
يفهم اقتضاره على الحيض أن النفاس يمنع وهو ما رجحه الشيخ في التنبيه والماوردي والرياني وغيرهم  
ولكن الذى صححه المصنف في تصحيح التنبيه وأصل الروضة وصححه الرافعي في الترحيح الصغير ونقل صححه  
في الكبير عن البغوى أنه كالحيض وهذا هو المعتمد لمشاركة البعض في أكثر الاحكام وان كان الاول  
له وجه (وبمعنى فرض) أى صومه بنسبة أو غيره كرمضان وقضائه لعدم تمكنه فيه من الوطء والثاني  
لأنه يمكنه ليلا \* (تنبيه) \* ظاهر كلامه أنه لا فرق في فرض الصوم بين أن يكون فوريا أو لا وهو كذلك  
وان قال الزركشى الظاهر أن المتراحي كصوم النفلا والاعتكاف الواجب والاحرام ولو بنفلا كصوم  
افرض كقوله في الركعة ايد عن الاصحاب تحلافا لتخصيص الجرجاني الاحرام بالفرض (فان وطئ) المولى  
(في المدة) انحل الايلاء وزمه كفارة تبين في الحالف بالله تعالى ولا يعايب بعد ذلك بشئ (والا) بان لم يبنأ

أبها (قلها المطالبة) بعدها (بان بنية) يرجوعه للوطء الذي اشبع منه بالايلاء (أو بباطن) أي بغير  
إظهار الآية وتسمى الوطء فيشعر من فاء إذا رجع لأنه امتنع ثم رجع \* (تبيينه) \* قضية كلامه أنه إذا ورد  
المطالبة بين الملية والمطالان وهو الذي في الروضة وأصلها في وضع وصوب الزركشي وقبره ما ذكره الزركشي  
تبع الطاهر النص أنهم المطالبة بالفيتة فان لم يفتي طالبة بالمطالبة بالطلاق وهذا أوجه وجري عليه نص في منبه  
(ولو تركت حقه) بسكونها عن مطالبته الزوج أو بإسقاط المطالبة عنه (فالطالبة) ما لم تكن ملة  
اليمن (معه) أي الترتك لتجدد الضرر كالرضا بأعذاره بالفتنة بخلاف الرضا بالعنة والعيب فان ضررها  
في حكم مصلحة واحدة كالرضا بالأعذار بالمهر \* (تبيينه) \* مقتضى كلامه اختصاص المطالبة بغير  
المدة بالزوجة وهو كذلك فليس لسيد الأمانة مطالبته الزوج بذلك لان التمتع حقه أو يعتبر بلوغ المرأة  
وافاقه الجنونة ولا يطالب عليها بذلك بل ينذب تخويف الزوج من الله تعالى (وتحصل الفيتة) وهي الرجوع  
للوطء (بتعيب حشفة) فقط أو قدورها من مقلوعها وقوله (يقبل) ضريد على الحرر فلا يكتفى بتعيب  
مادونه به ولا تعيبه ابداً لان ذلك مع حرمة الشافعي لا يتحصل القرض نعم ان لم يصرح في إيلائه بالقبول ولا نوا  
بل أطلق اتحل بالوطء في الدبر ولا بد في البكر من زوال بكارتها كمن كان عليه الشافعي رضي الله عنه وبعض  
الاحباب أي وان كانت غوراء \* (مخرج) \* لو استحدثت الحشفة أو أذنتها أو ناسيا أو مكرها أو مجنوناً  
لم يحنث ولم يجب كفارة ولم تحصل اليمن وان حصلت الفيتة وارتفع الإيلاء أمامه الحنفى وعدم التحلل  
اليمن لعدم دمه في مسئلة الاستدخال واختلاله فيما عداها وأمام عدم وجوب الكفارة لعدم الحنفى وأما  
ارتفاع الإيلاء فلو صولها إلى حنفها واندفاع ضررها كالجور المجنون الوديعه إلى صاحبها ولان ووطء  
المجنون كالعاقل في تقرير المهر والتحليل وتحرير الربية وسائر الأحكام ويفارق ارتفاع الإيلاء لعدم  
الحنث والكفارة بان رعاية القصد الصحيح في حق الله تعالى أشد منه في حقوقي الآدمي بدليل صحة  
غسل الذميمة عن الحيض للمسلم دون العباداة اذ ليس لها نية صحيحة وتضرب له المدة قابلاً لبقاء اليمن  
ككلو طاق المولى بعد المدة ثم راجع نضرب المدة ثانياً ولو وطئها في المدة بعد ذلك عالماعداً عما لا يحنثوا  
حنث وزمت الكفارة وانحلت اليمن (ولامطالبة) للزوج بالفيتة لا قولاً ولا فعلاً (ان كان بها) أي الزوجة  
(مانع وطء) وهو شرعى أو حسى (كحيض) ونفاس وأحرام (ومرض) لا يمكن معه الوطء لان الوطء  
متعذر من جهتها فكيف تعالبه أو تطالب ما يقوم مقامه وهو الطلاق ولان المطالبة تكون بالتحقق وهي  
لا تستحق الوطء حينئذ قال في البسبب والحب ان الحيض يمنع المطالبة ولا يمنع المدة فان قيل قولهم طلاق  
المولى في الحيض ايسر بدعى بشكل على قولهم هنائه يمنع المطالبة أوجب بحمل المذكور وهما على ماذا  
تقدمت المطالبة زمن النقاء من الحيض ولم يفتي مع تمكنه حتى طارأ الحيض فانه لا يتعد مطالبته بالطلاق  
حينئذ (وان كان فيه) أي الزوج (مانع) من الوطء وهو (طبيعى كمرض) يمنع الوطء أو يخاف من زيادة  
الهلة أو بقاء البره (طوب) الزوج بالفيتة بالاس أو بالطلاق ان لم يفتي (بان يقول اذا قدرت دث) أو  
طافت لان به يدفع الاذى الذي حصل باللسان قال الامام ولو كان لا يرجي زوال عذره كجب طوب بان  
يقول لو قدرت دث ولا يأتى باذوازاد المحاملى على ذلك ونفذت على ما كان منى قال الزركشي والطاهر  
ان المراد به التأكيد والاستحباب كصرح به القاصى أبو الطيب ولهذا اقتصر الشافعي على الوعد (أو)  
كان في الروح مانع (شرعى كحرام) وظاهر قبل التكفير وصوم واجب (فالذهب أنه يطالب بالطلاق) لأنه  
هو الذي يمكنه ولا يطالب بالفيتة طرفة الوطء ويحرم عليه ان يكتفه والعارى الثاني أنه لا يطالب بالطلاق  
بتخصومه ولكن يقال ان نكثت عصيت وأفسدت عبادتك وان طلقت ذهبت زوجتك وان لم تطلق طلقا  
عليك كن غصب دجاجة ولو لوطء فانه انما يقال له ان ذهبت غرمتها والاغرمت الماواة وعلى للذهب لو زال  
الضرر بعد دية اللسان طوب بالوطء \* (تبيينه) \* محل الخلاف اذا امتنع امتناعاً كلياً أن يستعمل في الصوم

الى الليل أو كان يتخلل من احرامه عن قرب أهله لانه كاذ كره الرافعي بعد ذلك ولو قال في صورة الظاهر أمهات الوفا  
حتى أ كثر لم يجهل ان كان يكفر بالصوم لمول مدته وان كان يكفر بالعق أو الاطعام أمهل ثلاثة أيام كما قاله  
أبو اسحق وقبل يهل يوماً ونصف يوم كافي التهذيب (فان عصى بوطء) في القبل وكذا في الدبر اذا لم يقربا ولا  
به ولا بالقبل (سقطت المطالبة) لحصول مقصودها وانحلت الحيض \* (تنبيه) \* فهم من تصرح به بالعصيان  
امتناع الزوجة من تمكينه وهو كذلك وحيثئذ يؤمر بالطلاق ليس الا كما صححه المصنف (وان أبي الفيتة  
والطلاق لا يظهر) الجديد (أن القاضى) اذا فرغته اليه (بما على طلاقه) نيابة عنه لانه لا سبيل الى دوام  
اضراره ولا اجباره على الفيتة لان التدخل تحت الاجبار والطلاق يقبل النيابة فتاب الحاكم عنه عند  
الامتناع كما يزوج عن العاضل ويستوفى الحق من المعامل فقبول أو قف على فلانة عن فلان طلاقه كما  
حكى عن الاملاء أو حكمت عليه في زوجته بمطالبة فان قال أنت طالق ولم يقل عن فلان لم يقع قاله الدارمي  
في الاسند كروى لم يعرض له الشيخان \* (تنبيه) \* أنهم قوله طلاقه انه لو زاد عليها لم تقع الزيادة وهو كذلك  
لان ذلك هو الواجب عليه وانما لم يقيد بها بالرجعة ايشمل ما لو لم يمكنه ذلك كماله كانت قبل الدخول أو  
مستكملة لعدد العالاق ولو آلى من احدهما وأبى الفيتة والطلاق طلق القاضى معها ثم بين الزوجان  
عين وبعين ان أبهم والثاني القديم لا يطابق عليه لان الطلاق في الآية يضاف اليه بل يفرد به بحسب أو غيره  
لينيء أو طلاق حديث العالاق لمن أخذ بالساق وبشروط حضوره ايثبت امتناعه كالعزل الآن بعد ولا  
يشترط للطلاق عليه حضوره عند ولا ينفذ طلاق القاضى في مدة أمهاله الا في بيانها ولا بعد وطئه أو طلاقه  
وان طلقا معا وقع الطلاقان وان طاق القاضى مع الفيتة لم يقع الطلاق كما جرى عليه بعض المتأخرين لانها  
المقصود وان طلق الزوج بعد طلاق القاضى وقع العالاق ان كان طلاق القاضى رجعيًا بصورة  
الدعوى أن يدعى عليه بالايلاء وان مدته قد انقضت من غير وطء وبالب من دفع الضرر بالفيتة أو  
الطلاق على ما مر (و) الاظهر أنه اذا لم يكن عذر (لا يجهل) أياما (ثلاثة) لينيء أو طلاق فبها لانه  
زيادة على ما أمهله الله والحق اذا حل لا يؤجل ثانيا والثاني يهل ثلاثة أيام اقربهم او قد ينشط فيها للوطء  
\* (تنبيه) \* أنهم كلامه انه لا يراد على ثلاثة قطعاً وهو كذلك وجواز أمهاله دون ثلاث وليس على اطلاقه  
بل اذا استهل اشغل أمهل بقدر ما يتبأ ذلك الشغل فان كان صاعداً أهله حتى يطرأ أوجاعه حتى يشبع  
أو فيه الامن الشبع حتى يخف أو عليه النعاس حتى يزول فالاول الاستعداد في مثل هذه الاحوال بقدر يوم  
فسادونه ولو راجع المولى بعد تعاقب القاضى ودور في مدة الايلاء ضربت مدة أخرى ولو بانث فترقحها  
لم بعد الايلاء فلا تعالب (و) الاظهر وعبر في الرخصة بالذهب (أنه اذا وطئ) في مدة الايلاء (بعد المطالبة)  
له بالفيتة (لزم كفارة عين) ان كانت عليه بالله تعالى أو صفته من صفاته لحشته والثاني لا يلزمه لقوله تعالى  
فان فاؤ فان الله غفور رحيم أي بغفر الحنت بان لا يؤخذ بكفارة لدفعه ضرر الزوجة وأجاب الاول بان  
المغفرة والرجعة انما يصرفان الى ما يعصى به والفيتة الموجبة للكفارة مندوب اليها واذا لزم منه الكفارة  
بالوطء بعد المطالبة قبل الوطء قبلها أولى أما اذا كان حلفه بغير الله تعالى وصفاته فنظر ان حلف بالترام  
ما يلزم فان كان بغيره لزم ما اترام أو كفارة عين كما سيأتى في باب النذر أو بتعلق طلاق أو عتق وقع بوجود  
الصفة \* (خاتمة) \* لو اختلف الزوجان في الايلاء أو في انقضاء مدته بان ادعته عليه فأنكر صدق بيمينه لان  
الاصل عدمه ولو اعترفت بالوطء بعد المدته وأنكره سقطا حقه من المطالب عملاً باعترافها ولم يقبل رجوعها  
عنه لا اعترافها بالوصول حقه اليها ولو كرر بين الايام مرتين فأكثر وأراد بغير الاول التأكيد لاول  
تعدد المجلس وطال الفصل صدق بيمينه كنفائه في تعليق العالاق وفرق بينهما وما بين تخيير العالاق بان  
التخير انشاء وايضا عا والايلاء والتعليق متعلقان بما مر مستقبلاً فالأنا كيدهم ما أبقى أو أراد الاستئناف  
تعددت الايمان وان أطلق بان لم يردت كيدا ولا استئنافاً فواحدة ان اتخذ المجلس سجلاً على التأكيد



والا فمددت لعداها كيد مع اختلاف المجلس وتفسيره جازي في تليق العدا ولا يكره الحكم المرسى  
بمساعدة وبمسائتين مثلا وعند الحكم به وداليتين يكفيه لاختلافها وطه واحد وينفصل بالاعتناء عن  
الاعتناء كما ذكره يكفيه كفارة واحدة كما علم مما مر

(كتاب التلهاار)

هو انفة أنت وذن الطور لان صودته الاصلية أن يقول زوجته أنت على كذا رأي ونحوها الظاهر دون  
البطن والعمد وغيره - لانه موضع الركوب والمرأة مركوب الزوج وتيسر من العلاقة في تمامها  
استطاعوا أي بظاهره أي بآلوه وكان طلاقا في الجاهلية وقيل في أول الاسلام ويغالب كذا في الجاهلية  
اذا كره أحدهم امرأته ولم يرد أن تزوج غيره - آلى منها أو ظاهر فتبقى لاذن الزوج ولا حاجة لتسريح غيره  
فغير الشارح حكمه الى غيرها بعد العود ولزوم المكفارة كإساقى وسقته الشريعة تشبه الزوجة  
البيان يأتي لم تكن حلالا على ما يأتي بيانه وسعى هذا المعنى ظاهرا أو تشبها الزوجة بظاهر الأم وهو من المكاف  
قال تعالى وانهم ليعلمون منكرا من القول وزورا والاصل في الباب قبيل الاجماع قوله تعالى وانهم  
ينظرون من نسائهم الآية ترات في أو من الصامت لما طاهر من زوجته فاشتكت الى رسول الله صلى  
الله عليه وسلم فقال لها حرمت عليه فقالت انما في أمري فاني لا أصبر عنه فقال صلى الله عليه وسلم حرمت  
عليه وكثرت وهو يقول حرمت عليه فلما أبى استنكت الى الله تعالى فأنزل الله تعالى فدرمع الله قول  
التي تحادل في زوجها الآيات رواه أبو داود وابن ماجه وابن حبان وروى انه صلى الله عليه وسلم قال  
مريه أن يعتق رقبة فقالت أي رقبة والله لا يجد رقبة وماله خادم غيري فقال مريه فليصم شهرين  
متتابعين فقالت ما يقدر على ذلك انه يشرب في اليوم كذا كذا مرة فقال مريه فليصم شهرين متتابعين فقالت  
أفله ذلك (فائدة) سورة المجادلة في كل آية منها اسم الله تعالى مرة أو مرتين أو ثلاثا وليس في  
القرآن سورة تشابهها في ذلك وهي نصف القرآن وهذا وعنه باعتبار الاجزاء وله أركان أو خمسة مظاهر  
وهي مظهر منها وصيغة وشبهه وقد أخذ في بيانها مبتدئا بأولها فقال (يصح) التلهاار (من كل زوج) فلا  
أصح فإذارة السيد من أمته ولو كانت أم ولد لان الله تعالى أناط حكمه بالنساء ومطلقه ينصرف الى  
الزوجات (مكاف) بأن يكون بالغاً عاقلاً فلا يصح من صبي ومجنون ومعنى عليه ما مر في الملاق ثم لو  
علق المكاف التلهاار على صفة وهو مجنون أو غمى عليه حصل التلهاار قاطعة له ابن كسج ولابد أن  
يكون مختاراً فلا يصح ظاهراً المكروه وساقى ظاهراً السكران فلو زال شرطه زوج يصح طه لانه كذا في  
الايلاء كان أحصر وأعم لدخول ظاهراً السكران (ولو) هو (ذمي) لعدم الآية وانما صرح به مع  
دخوله فيما سبق بخلاف أبي حنيفة ومالك فيه من جهة ان الله شرط فيه الكفارة وليس هو من أهله لما  
انه لفظا يقتضي تحريم الزوجة فيصع منه كالملاق والكفارة فيها شاذة الغرامة ويتصور منه الاثنان عن  
الكفارة كأن يرث عبدا مسلما أو يلم به أو يقول المسلم اعتق عبدك المسلم عن كفارتك والحربي  
كالذمي كما صرح به الرواي وغيره فلو عبر المصنف بالكافر لشمه (تقريبه) كثيرا ما رفع المصنف ما بعد  
لو كما سبق في قوله ولوطين وماء كدره الى أنه خير مبتدأ تحذف كذا قدرته ولكن الكثير نصبه على حذف  
كان واسمها كقوله صلى الله عليه وسلم ولو شاعنا (و) لو هو (نحوي) وعيوب ومسوح وعين كالملاق  
وأذا في المحرور وبعد لاجل خلاف مالك فيه اذ لا يتصور منه الاضيق ونحن نقول هو عاجز فيعدل عنه الى الصود  
(وظاهر السكران كمالانه) وتقدم في كتاب الطلاق صحة طلاقه فتلهااره كذلك والركن الثاني المظاهر منها  
وهي زوجة يصح طلاقها فتدخل في ذلك الصغيرة والبريضة والرقعة والغفراء والكافرة والرجعية وتخرج  
الاجنبية ولو مختلعة والامة كما مر فلو قال لا يبنية اذا كتمت كانت على كذا رأي أو قال السيد لامة أنت  
على كذا رأي لم يصح ثم شرع في الركن الثالث وهو الصيغة فقال (وصريحه) أي التلهاار (أن يقول)

الزوج (زوجته) المذكورة (أنت على أومنى أومنى أو عندى) أولادى أو نحو ذلك (كقوله رضى) في  
 تحريم ركوب ظهرها وأصله انما نكح على كركوب ظهر أى يحذف المضاف وهو اتيان فانقلب الضمير  
 المنتمى للجور وضمير امرؤا منفصلا (وكذا) قوله (أنت كفاهر أى) يحذف الصلة (صريح على الصحيح)  
 ولا يضر حذفها كما أن قوله أنت طالق صريح وان لم يقل منى والثانى انه كتابه لاحتمال أن يريد أنت على  
 غيرى كقوله أمه بخلاف الطلاق وعلى الأول لو قال أردت به غيرى لم يقبل كما سمعته في الروضة وأصلها  
 وجزم به الامام والغزالي وبحسب بعضهم قبول هذه الارادة باطنا \* (تنبية) \* المراد بالام أم المحرمية فلو  
 شبه زوجته بواحدة من زوجات النبي صلى الله عليه وسلم فأنه أمهات المؤمنين كان لغوا (وقوله) لها  
 (جسمك أو بدنك) أو جملتك (أو نفسك) أو ذاتك (كبدن أى وجسمها أو جملتها) أو ذاتها (صريح)  
 لضمته القاهر وظاهر كلامه الجزم بذلك وان لم يذكر الصلة وهو مخالف للمعروور والروضة كأصلها من  
 التصريح بالصلة أما اذا لم يذكرها فيجوز فيه الخلاف المتقدم ولو قال قوله الخ كالنسيب بالقاهر لسلم من  
 ذلك (والظاهر) الجديد (أن قوله) لها أنت على (كبدنها أو بطنها أو صدرها) ونحوها من الاعضاء التى  
 لا تذكر في معرض الكرامة والاعزاز مما سوى القاهر (ظاهر) لانه عضو يحرم التلذذ به فكان كالظاهر  
 والثانى انه ليس بقاهر لانه ليس على صورة الظاهر المعهودة في الجاهلية (وكذا) قوله أنت على (كعينها)  
 أو رأسها أو نحو ذلك مما يحتمل الكرامة كقوله أنت كأمى أو روحها أو وجهها طهارا (ان قصد  
 ظهارا) أى نوى أنها كفاهر أى في التحريم (وان قصد كرامة فلا) يكون ظهارا لان هذه الالفاظ تستعمل  
 في الكرامة والاعزاز (وكذا) لا يكون ظهارا (ان طلق في الاصح) وعبر في المحر بالاشبه وفي الروضة  
 بالأوج جلا على الكرامة لاحتمالها والثانى يحتمل على الظهار واختاره الامام والغزالي لان اللفظ صريح  
 في التشبيه ببعض أجزاء الام (وقوله) لها (رأسك أو ظهرك أو يدك) أو رجلك أو بدنك أو جلدك أو  
 شعرك أو نحو ذلك (على كظهر أى ظهار في الظاهر) لما مر في قوله كبدنها أو بطنها وكان ينبغي أيضا  
 أن يمتثل بالجزء الشائع كالنصف والرابع والثانى ليس بقاهر لانه ليس على صورة الظاهر المعهودة في  
 الجاهلية ونقله الغزالي قولاً قديما وعليه ينبغي التعبير بالجديد لا بالظاهر وان اشتمل تعبيره على النوع  
 المسمى في البديع بالجناس اللفظى \* (تنبية) \* تخصيص المصنف الامثلة بالاعضاء الظاهرة من الام  
 قديهم اخراج الاعضاء الباطنة كالكبد والقلب وبه صرح صاحب الرزنى والبسبب والوجه كما اعتده  
 بعض المتأخرين أنهم مثل الظاهرة كما اقتضاه اطلاقهم البعض (والنسيب بالجسدة) من الجهتين وان  
 يعدن كقوله أنت على كظهر جدنى (ظهار) لانها تسمى أما واهار ولادة وتشاوك الام في العتق وسقوط  
 القود ووجوب النفقة (والذهب طرده) أى التشبيه المقضى للظهار (في كل محرم) نسب أو رضاع أو  
 مصاهرة وقع التشبيه به لو (لم يطرأ تحريمها) على المظاهر بان لم يزل محرمه عليه كبنتم وأخته من النسب  
 ومرضعة أمه أو أبه مساوئهن الام في التحريم المؤبد والثانى المنع لو رددنا نص في الام \* (تنبية) \*  
 ظاهر كلامه جريان الطارق في كل المحارم وليس مرادا بل الخلاف في محرم النسب قولان وفي محرم  
 الرضاع والمصاهرة طارق (للمظاهر) (وزوجة ابن) له لانها كانتا حلالا له في وقت فيحتمل  
 ارادته وأما بنت مرضعته فان ولدت بعد ارتضاعه فهي لم تحل له في حالة من الحالات بخلاف المولودة قبله  
 وكالمولودة بعده المولودة معه كما يحتمل بعض المتأخرين \* (تنبية) \* لو حذف الناعم من مرضعة كما مره في  
 الصوم حيث قال وأما الحامل والمرضع الخ كان أولى (ولو شبه) زوجته (باجنية ومعلقة) وأنت زوجة  
 وأب للمظاهر (ولاعنة) له (قلغو) هذا التشبيه لان الثلاثة الأولى لا يشبهن الام في التحريم المؤبد  
 والاب أو غيره من الرجال كالابن والغلام ليس بحلالا لا ستمتاع وانحش هنا كانه كراما ذكر والملاعة  
 وان كان تحريمها مؤبد ليس للمحرمية والوصلة وكذا لو شبهها بجوسية أو مرتدة \* (تنبية) \* تعدية

المذهب شبه بالباطل كذا في المحكم وغيره ومنعه بنصفه ووجهه لحنا وقال المصنف عتديه بنفسه ورد  
 عليه ابن مالك قول عائشة رضي الله تعالى عنها شبهتمونا بالجر واءلم أن ما سبق حكم تحريم الظهار وأطلقكم  
 تعاقبه فذكره بقوله (و يصح تعليقه) لأنه يتعلق به التحريم كالعلاق والظهار وكل منهما يجوز تعليق  
 وتعليق الظهار (كقوله) إذا باع زيد أو إذا طلعت الشمس فانت على كذا رأي فأذا وجد الشرط صار  
 مظاهر الوجود المعاق عليه وكذا وقال (ان ظاهرت من زوجتي الأخرى فانت على كذا رأي) وهذا في  
 عصمتها (مظاهر) من الأخرى (صار مظاهرا منها) مما لا يجوز التحريم والتعاقب فلو عاق الظهار بشراها  
 المذكور دخلت وهو يجمون أو ناس فظاهر منها كقلير في العلق المعاق بدخوله أو غايته أو تزوجت من واليسان  
 في فعل الخلو على فله ولا عود منه حتى يفتي من جنونه أو يتذكر بعد نسيانه ثم يملك الظهار منه أو ناس  
 يمكن فيه العلق ولم يعاق (ولو قال ان ظاهرت من فلانة) فانت على كذا رأي وقوله (وفلانة أجنبية)  
 أنس من بقية كلام المظاهر على جهة الشرط بل اختبار من الواقع (نحاطها) أي الأجنبية (بظهار لم يصير  
 مظاهرا من زوجته) لانفاء المعاق عليه شرعا (الآن يريد اللفظ) أي أن تلفظت بالظهار ومنها يصير  
 مظاهرا من زوجته لوجود المعاق عليه (فلو نكحها) أي الأجنبية (وظاهر منها) بعد نكاحها (صار) مظاهرا  
 من زوجته الأولى لوجود المعاق عليه (ولو قال ان ظاهرت من فلانة الأجنبية) فزوجتي على كذا رأي  
 (فكذلك) أي فأنحاطها بظهار قبل نكاحها لم يصير مظاهرا من زوجته إلا أن يريد اللفظ أو بعد نكاحها  
 صار مظاهرا (وقيل لا يصير مظاهرا) منها (وان نكحها وظاهر) منها بعد نكاحها لأنها ليست بأجنبية  
 المظاهر فلم يوجد المعاق عليه ورد هذا بيان ذكر الأجنبية في المعلق عليه للتعريف لا لاشتراط قال الزركشي  
 ويشهد له قول النخاعة الصفة في المعرفة لا توضيح يجوز بدال العالم وفي السكره للتخصيص نحو مردن برجل  
 فاضل (ولو قال ان ظاهرت من أجنبية) فانت على كذا رأي (فاعو) أي لا يكون مظاهرا من زوجته  
 لان قوله وهي أجنبية من بقية كلام المظاهر على جهة الشرط وهو تعليق بمقتضى قوله ان ثبت المهر  
 فانت طالق وأنى باللفظ البيع فانه لا يقع الطلاق ومثل قوله وهي أجنبية ما لو قال ان ظاهرت من فلانة  
 أجنبية لاستحالة اجتماع ما عاق به ظاهرا من ظهار ولا نكاح كونه أجنبية ولو أراد اللفظ بظهاره في  
 الصورتين كان مظاهرا كما صرح به ابن المقرئ (ولو قال أنت طالق كذا رأي ولم ينو) بجمع وكلامه  
 هادشا (أو نوى) به (الطلاق) فقا (أو الظهار) فقا (أو) نوى به (هما معا أو) نوى (الظهار) بأن  
 طالق والطلاق بكظهر أي طلقت في هذه الحالات الخمس (ولا ظهار) أما وقوع العلق فلا ينافيه بصرح  
 لفظه وأما انفاء الظهار في الأولين فاعدم استتلال لفظه مع عدم نيته وأما في الباقي فلا ينافيه لم يشوبه لفظه  
 وأما الطلاق لا ينصرف الى الظهار وحده كما في الطلاق وأشار الى حالة أخرى لهذه المسألة بقوله  
 (أو) نوى (الطلاق) بأن طالق (نوى) (الظهار) بالباقي وهو كذا رأي (طلقت) قضاء (وجعل) الظهار  
 ان كان طلاق رجعة لان الظهار يصح من الرجعية وقد أتى به مع النية وهو ما على حذف المبتدأ أي أنت  
 طالق أنت كذا رأي كما قدره القاضي أبو المليلب أو على تعدد الخبر أي يجعل طالق وظهر أي خبرين  
 عن أنت واحد بزعمه طلاق رجعة عن البائن فانه لا ظهار فيها لانها أجنبية ولو قال أنت كذا رأي  
 طالق عكس ما في المتن وأراد الظهار بأن أنت على كذا رأي والطلاق بأن طالق حصل ولا عود له  
 عقب الظهار بالطلاق فان راجع كان عائدا كما سيأتي وان أطلق مظاهرا ولا طلاق على قياس ما  
 في عكسه فان أرادهما جميعا مع اللفظين وقع الظهار فقط وكذا ان أراد به أحدهما أو أراد الطلاق بأن  
 كذا رأي والظهار بطالق (تمه) \* لو قال أنت على حرام كذا رأي ونوى بجمعه الظهار وظهار لان  
 لفظ الحرام مظهر مع النية فمع اللفظ والنية أولى وان نوى به الطلاق فطلاق لان لفظ الحرام مع  
 الطلاق كصريحه ولو أرادهما جميعا أو بقوله أنت على حرام فحرام أحدهما فثبت ما ذكره منهما

وانما يقع جميعا لاعتدال وجهه لهما لا اختلاف موجبهما وان أراد بالاول الطلاق وبالاخر الظاهر والطلاق  
رجعي حصلا للمامر في تنافره وان أراد بالاول الظاهر وبالاخر الطلاق وقع الظاهر فقط اذا لا يخلو يصلح  
أن يكون كتابة في الطلاق لصراحته في الظاهر وان أطلق وقع الظاهر فقط لان لفظ الحرام طاهر مع النية  
فمع اللفظ أولى وأما عدم وقوع الطلاق فلعدم صريح لفظه ونيتة وان أراد بالتحريم تحريم عينها لزمه  
كفارة عين لانها مقتضاه ولاظهار الان نواه بكلمته أى ولو أن لفظ التحريم عن لفظ الظاهر فقال أنت على  
كلمته أى حرام فظاهر صريح لفظ الظاهر ويكون قوله حرام تأكيدها سواء أنوى تحريم عينها فسدل  
مقتضى التحريم وهو الكفارة الصغرى في مقتضى الظاهر وهو الكفارة العظمى أم أطلق فان نوى باللفظ  
التحريم الطلاق وقعا ولا يعود لثمة عقبيه بالظاهر بالطلاق ولو قال أنت مثل أى أو كروحها أو عينها نوى به  
الطلاق كان طلاقا للمامر أن ذلك ليس صريح ظاهرا

\*(فصل)\* في أحكام الظاهر من وجوب كفارة وتحريم تمتع وما يذكر معه - ما يجب (على المظاهر  
كفارة اذا عاهد) في ظاهره بقوله تعالى والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا الآيات وسبأني  
تفسير العود وهو وجبت الكفارة بالظاهر والعود أو بالظاهر والعود شرط أو بالعود فقط لانه الجزء  
الاخير أوجب ذكرها في أصل الرخصة بلان ترجيح الاول هو ظاهر الآية الموافقة لترجيحهم أن كفارة  
اليمين تجب باليمين والخث جميعا \*(تنبيه)\* تعبیر المصنف قدي مقتضى أن الكفارة على التراخي وهو  
قضيه كلام الرافعي في باب الكفارة لكنه جزم في باب الصوم بانها على الفور وسكاه في الحج عن الفصال  
وعباداة الفصال كل كفارة سببها معصية على الفور وهذا هو الظاهر قال السبكي وقد يدفع هذا بان السبب  
هو العود أو مجموعهما على الخلاف والعود ليس بحرام حكمه في التوشيح وهو ظاهر فيما اذا قلنا السبب  
العود فقط وليس بظاهر فيما اذا قلنا هما لان الظاهر حرام والعود ليس بحرام وقد اجتمع حرام وحلال  
فيعاقب الحرام وقال في المطلب ظاهر نص الشافعي انها على التراخي مالم يلبأ أما به ولو طعمه هل هي على  
الفور أو التراخي فيه الخلاف في قضاء الفائتة بغير عذر اه وفيه ترجيح المفور (وهو) أى العود في  
الظاهر (أن يمسكها) المظاهر (بعد ظاهره زمن امكان فرقة) لان تشبيهها بالام يقتضى ان لا يمسكها  
زوجة فاذا أمسكها زوجة فقد عا د فيها قال لان العود لا قول بخالفته يقال قال فلان قولاً ثم عاد له وعاد  
فيه أى خالفه ونقضه وهو قريشون قولهم عاد في هبته \*(تنبيه)\* هذا في الظاهر المؤبد أو المطلق وفي  
غير الرجعية لانه في الظاهر المؤقت انما يصير عائداً بالوطء في المدة لا بالامسالك كما سبأني والعود في الرجعية  
انما هو بالرجعة واستثنى من كلامه ما اذا كرر لفظ الظاهر وقد به التاكيد فانه ليس يعود على الاصح  
مع تمكنه بالاثبات باللفظ الطلاق بدل التاكيد وكذا لو قال لعقب الظاهر أنت طالق على ألف مثلاً فلم يقبل  
فقال عقبه أنت طالق بلا عوض فليس بعائد وكذا لو قال يا زانية أنت طالق كقولها يا زينة أنت طالق  
وما تقدم من حصول العود بما ذكر محله اذ لم ينصل بالظاهر فرقة بسبب من أسسها بها (فلما انصت به)  
أى الظاهر (فرقة بكون) منها أو من أحدهما (أو فسخ) للسكاح بسببه أو بسببها أو بانفساخ كدة  
قبل التنسول وملكها (أو) فرقة بسبب (طلاقاً بان أو رجعي ولم يراجع أو جن) الزوج عقب  
ظاهره (فلا عود) ولا كفارة في جميع ذلك لتعذر الفرق في الانخيار بين وفوات الامسالك في الاولى  
وانتفائه في غيرها (وكذا لو) ظاهر من زوجته الرفقة تم (ملكها) بشراء ونحوه (أو لاعنها) متصلاً  
ذلك بالظاهر فانه لا يكون عائداً (في الاصح) أما في الاولى فلا لم يمسكها في السكاح ووجه مقابلته أنه لم  
يجرهما على نفسه وانما أبدل حلالاً على أقوى منه وأما في الثانية فوجه الاصح اشتغاله بما يوجب الفرق  
ولا فرق في الكلمات الموجبة للفرق بين العاولية والغصيرة ولهذا لو قال لعقب الظاهر أنت يا فلانة بنت  
فلان الفلاني طالق وأطال في ذكر التسمية والتسب فانه لا يكون عائداً ووجه مقابلته تخیل كليات اللعان

ولو اشتمل قبل الشراء بأسبابه كالسوم وتقدر الثمن كل ما في الاصح \* (تنبیه) \* انما قبلت كلام  
المصنف بالشراء وتعدو فلا خلاف انما هو ملكها عقب ثمنها او بارت فانه لا يكون عند اقسامه لعدم تمكس  
الحلاق ولو اوصى له به اقباله منسلا بانظار لم يكن عندنا والا فبصير عايدا انما مالت الوصية فمقتضى  
بالقول كتحسينه لا ذرى قال ولو وجبت له منسلا فمقتضى جزمها فيما يظن ان الاطلاق الابالغض وانما يصح  
عند انى الامان على الاصح (بشرط سبق القذف) والمراد من الاصح (ظاهرا في الاصح) لمسا في تأخير ذلك  
عن الظاهر من زيادة التعاويل والثاني لا يشترط تقدم ما ذكر لاستغاله باسباب الفراق \* (تنبیه) \*  
الاصح في مسئلة الامان منصوص عليه بلوقال المستفيد ملكها في الاصح اولاهما على النص كونه واجبا  
لاصلاحه (ولو راجع) من طلقها عقب ظاهرا هذا تسريح بمقتضى قوله سابقا لم يراجع وقوله  
(اوارث) بعد ذلك (متصلا) هو انه من قاعل لثمنه من قاعل واجب (ثم اسلم) به در ذمه في قوله  
(فانذهب) بعد الجزم به ودانظار وحكمه (انه عائد بازجعه) وان لم يسكنها عقب الرجعة بل طلقها  
(لا الاسلام) هو عايد (بعده) ان مضى بعد الاسلام زمن يسع الفرقة هذا ما نص عليه الامام الثاني  
رضي الله عنه في المسائلين فقيل فيما قول بالقل والتخريج والعصم بقول بالدين والفرق انه مقصور  
الرجعة الاستباحة ومقصود الاسلام الرجوع الى الدين الحق ولا يحصل به امساك وانما يحصل بعد  
(ولانما الكفارة بعد العود بفرقة) لمن ظاهر منه اطلاق او غيره لا يستقر اربا بالامساك كالمسلم لا يستقام  
بعدم ثبوته (ويحرم) في الظاهر المطلق (قبل التنكح) بمعنى او غيره (وطه) لقوله تعالى في التمتع  
فخر برقة من قبل ان يناسا وفي الصوم فبما شهرين متتابعين من قبل ان يناسا ويقدر من قبل  
ان يناسا في الاطعام جلاله مطلق على المقيد لا اتحاد الواقعة ولقوله صلى الله عليه وسلم ان طاهر  
لا تفرم احق تكفر كما رواه الترمذي وحسنه وايضا فانه قد منع من الوطء حتى يكفر بالصوم مع طول  
زمنه فمقتضى حتى يكفر بالاطعام اولى لقصر زمنه (وكذا) يحرم عليه (الامس وتعدو) كالكافة (فيهم و) في الاطعام  
لان ذلك قد يدعو الى الوطء ويفضي اليه وجلا لئلا في الآية على التقاء البشرين وهو  
يشمل الجماع وغيره (فان الاخير الجواز والله اعلم) وهذا ما نقله الرافعي في الشرحين ترجمه من  
الاكثر لبقاء الزوجة لانه وطه يحرم لا يتحل بالنكاح فاشبهه الحيض وحلا لئلا في الآية على الجماع  
كقوله تعالى وان طلقوه من قبل ان تمسوه \* (تنبیه) \* كلام المصنف يشمل الاستماع عما  
بين السرة والركبة وفيه الخلاف في الحيض والاصح منه التحريم وجزم به القاضي هنا ونقل الرافعي  
ترجمه في الشرح الكبير عن الامام ورجحه في الصغير وقضية كلام المصنف بجواز التفريق بين طه  
وتخصيص الخلاف بجماعة البشرية وهو قضية كلام الجمهور واما الظاهر المؤقت فتدبر في محله وفيما  
ينعاق به بقوله (واصح الظاهر المؤقت) كانت على كنهها رأى شـ هـ راطها (موقتا) في الاطعام فلا  
بالثابت لانه منكر من القول ودر فصح كالتأخير المطلق (وفي قول) يصح ظاهرا (موقتا) ويأمر  
تأخيره تعليلا لشمه بالامان (وفي قول) المؤقت (اعو) لانه لم يؤيد التحريم فاشبهه ما اذا شبهه بالامانة لا تحريم  
على التأخير \* (تنبیه) \* ظاهر كلامه على هذا القول انه لا اثم ولا كفارة وهو ظاهر في نفي الكفارة دون  
الاثم بل باثم لا خلاف (فعل الاول) وهو جهة وقتا (الاصح) بالرفع (ان عوده) فيه (لا يتصل بالامساك)  
لوجه ظاهر منه ام وقتا (بل) يحصل (بوطء في المدة) لان الحل منتهى بعد المدة فلا ماسا ليحتمل ان يكون  
لا تشارك الحل اولا لوطء في المدة والامس براءته من الكفارة فاذا وطئ فقد تحقق الامساك لا بل الوطء  
والثاني ان العود فيه كالعود في الظاهر المطلق الحاقا لاحد نوعي الباهار بالآخر \* (تنبیه) \* أفهم  
كلامه ان الوطء نفسه عود وهو الاصح وقيل يقين به العود بالامساك عقب الظاهر (و) على الاصح على  
الاول لا يحرم الوطء لان العود الموجب للكفارة لا يحصل الا به بل (يجب النزاع فبغير الحشفة) لحكمة الوطء

قبل التكفير أو انتفاء المدة واستقرار الوطء \* (تنبيه) \* أخذهم قوله في المدة أنه لو لم يأتها فهو ووطئ  
 بعدها لا شيء عليه وبه صرح في الحرر لا ارتفاع الظاهر وأنه لو وطئ في المدة ولم يكفر حتى انقضت حل له الوطء  
 لا ارتفاع الظاهر وبقيت الكفارة في ذمته وبه صرح في الروضة وأصلها وقد علم بمسألة قرر أن الظاهر والمؤقت  
 يخالفان في ثلاث صور أحدها أن العود فيه بالوطء ثانياً أن الوطء الأول حلال ثالثاً أن النحر بهم بعد  
 الوطء الأولي يمتد إلى التكفير أو انقضاء المدة ونار عن ذلك الباقي وقال أنه بعد من ظاهر القرآن فإنه  
 حرم المسس قبل التكفير فن قال أو انتقضت المدة فقد زاد شرط ليس في القرآن \* (قروع) \* لو كان الظاهر  
 المؤقت بأكثر من أربعة أشهر صار مظاهراً ما بالامتناع من الوطء فوق أربعة أشهر وإذا وطئ في المدة  
 لم يلزمه كفارة بين الأيلاء كما صححه في الروضة كمالها إذ لا عين وقيل يلزمه مع كفاية الظاهر كما حرم به صاحبها  
 التعاقبة والأنوار ولعل وجهه أن ذلك منزل منزلة اليمين كقوله والله لا أطولك خمسة أشهر ولو قيد الظاهر  
 بمكان قال الباقي فالبقياس أنه كالظاهر المؤقت بزمن ولم أر من ترصه وإذا قلنا بتعبد بذلك المكان  
 لم يكن عائد في ذلك الظاهر إلا بالوطء في ذلك المكان ومتى وطئها فيه حرم وطئها مطلقاً حتى يكفر اه قال  
 بعض المتأخرين وما قال أنه القياس مفرع على ما حكاه الراجح عن البوشنجي أنه إذا قال أنت طالق في  
 الدار لم يقع عند الإطلاق إلا بدخولها الدار أما إذا قرئنا على ما حكاه الراجح عن البوشنجي من أنه يقع الطلاق  
 في الحال أي وهو الأصح فهو كالظاهر المطلق اه وهذا هو الظاهر ولو وقت تحريره عنها كانت حرام على  
 شهراً ونوى تحريره عنها أو طلق صح ولزمه كفارة بين (ولو قال لأربع) جمعهن في ظهار واحد  
 (أثنى على كفايته أي فظاهراً منهن) لوجود أفضل الصريح (فان أمسكهن) زمناً سبع طلاقهن فعاد  
 منهن وحديثه (فأربع كفارات) تجب عليه في الجديد لوجود الظاهر والعود في حق كل واحدة منهن فان  
 امتنع العود في بعضهن بعت أو طلاق أو غيره وجبت الكفارة بعدد من عاد به منهن (وفي القديم) عليه  
 (كفارة) واحدة سواء أمسكهن أو بعضهن لانحداد الكلمة أما إذا ظاهراً من كل واحدة بلفظ مفرد فعليه  
 أربع كفارات قطعاً لعدد الكلمة (ولو ظاهراً منهن) أي الأربع (بأربع كليات متوالية) أو غير  
 متوالية كما فهم بالاولى (فعائد) من كل واحدة (من الثلاث الاول) أماني غير المتوالية فظاهراً وأماني  
 المتوالية فله ودية في الأولى بظهار الثمانية وفي الثانية بظهار الثلاثة وفي الثالثة بظهار الرابعة فان فارق الرابعة  
 عقب ظهارها فعليه ثلاث كفارات والأربع (ولو كره) لفظ الظاهر (في امرأة) واحدة تسكريراً  
 (متصلاً وقصداً) به (تأ كبد بظهار واحد) لان التأ كيد شائع في اللغة فقبل قوله كالطلاق فيلزمه  
 كفارة أن أمسكها عقب المرات وان فارقها عقبها فلا شيء عليه وخرج بمسألة لو فصل وقصد تأ كيداً  
 فإنه لا يقبل في الأصح تغليباً للطلاق وقبل يقبل تغليباً للشبهة اليمين والخلاف فيها إذ لم يكفر من الاول  
 فان كفر في الثاني ظاهراً جدد بقطعاً لانقضاء حكم الاول بالتكفير عنه (أو) قصد بنكر الظاهر في امرأة  
 (استثنافاً لا ظهراً) الجديد وقطع به بعضهم (التعدد) للظهار بعدد المستأنف كالطلاق والثاني  
 لا يبعد كتنكير اليمين على شيء ممرات (و) الاظهر على التعدد (أنه بالمرأة الثانية عائد في) الظاهر (الاول)  
 للامسالة زمناً والثاني لان الظاهر به من جنس واحد فيالم يطرح عن الجنس لا يجعل عائداً \* (تنبيه) \*  
 سكت المصنف عما إذا أطلق بان لم ينو تأ كيداً ولا استثنافاً ولا ظهراً في الاتحاد بخلاف نظيره من الطلاق  
 والفرق أن الطلاق محصور في الزوج علكه فإذا كره ظاهراً استثنافاً للمأول بخلاف الظاهر ولو قصد  
 بالبعث تأ كيداً أو بالبعث استثنافاً أعطى كل منهما حكمه ولو قال ان دخلت الدار فانت على كفايته أي  
 وكرو هذا اللفظ بنية التأ كيد لم يمتد وان قرنه في مجالس وان كرزه بنية الاستثناف تعددت الكفارات  
 سواء أقره أم لا ووجبت الكفارة ان كلفها بعد واحد بعد الدخول فان طلقها عقب الدخول لم يجب شيء  
 وان أطلق لم يمتد في أوجهين يظهر ترجيحهما كما حرم به صاحب الأنوار واستشكك في البلية في التعدد في

الاعتناء بما توسل به في فعل واحد مراد قصد الاستغفار فان الاصح في المذهب وما روى المسند  
يلزمه كفارة واحدة وفي الفرق بينهما غرض اعم وقرينة بينهما ان المخرج في الظاهر شبه الملاقاة (ملاحظة)  
لو قال ان لم تزوج عليك فذنت على كذا رأيي وقكن من المزوج تزوف الظاهر على موت أحدكما قبل  
التزوج ايه من اليأس منه لكن لا بد ولو وقع الظاهر وقبل الموت ولم يتعدل امساكاً قال لا دام الزوج  
عليك فذنت على كذا رأيي فانه يسميه بغيره مظاهراً بما كان التزوج عقب التعلق ولا يتوقف على موت  
أحدهما والفرق بين ان اذا سريته في الملاقاة ولو قال ان ذنبت الملاقاة لا وطئت وكفر قبل  
المثول لم يحزه لتقدمه على السبب جميعاً كقديم الزكاة على الحول والسحاب ولو طاق الله الربقة  
وكفر قبل وجوده أو طاق حتى كفارة بوجوده لم يجز لما مروا من ذلك من ظاهره من افعاله  
عن طهاره صريح ولو ظاهر أو آلى من امراته الامه وقال ليدها ولو قبل العود اعتقها من طهاره أو آلى  
فعل صفت عنه ووافى السكاح لان اعتاقها عنه يتنهن عليها

• (كتاب الكفارة) •

أى بنهالا كفارة الظاهر فقط وهي ما أخرقت من الكفر وهو السرايتها الذنب تخفيفاً من الله تعالى  
وسمى الزارع كما لا يستر البذو وهل الكفارات بـيب حرام زواج كالحودود والعتاير أو بـوارق  
الواقع وجهاً أو جهاهم الثاني كبرجيه ابن عبد السلام لانها مبادات ولهذا لا تصح الابائية وانفتح في  
المروءة الكتاب بقوله تعالى فخر برقة مؤمنة وقوله تعالى اطعام عشرة مساكين وسدرة المسك  
بما يعتد به في أنواع الكفارات ثم ذكر عقبه خصال كفارة الظاهر وما مبدأنا بأشترط البية فيها  
لغالب (بشترط نبهنا) بأن ينوي العتق أو الصوم أو الاطعام عن الكفارة لانها حق مالي يجب تملكها  
كل كفاة والاعمال بالنيات فلا يكفي الاعتقاد أو الصوم أو الكسوة أو الاطعام الواجب عليه لانه قد  
يجب بالنذر فم لو نوى الواجب بالظاهر أو القتل كفى فلو كان عليه رقة ولم يدركه ان من طهاره أو نذر  
أو قتل أجزاء بية العتق الواجب عليه • (تنبيه) • أنهم كلامه أنه لا يشترط التعرض للضرورة وهو  
كذلك لان الاتصاف بالافرة ولا يشترط افتتان البية بالاعتقاد أو الاطعام بل يجوز تفديها كماله في  
المجوع في باب قسم الصدقات عن الانحساب وصححه بل صرح به وقال انه طاهر النص وان نصح هاتين  
للاصبي انه يجب اقترانهما بذلك واذا ندمها انبغى كما قال الركني وجوب فريضة المال كفى في الركة  
وسباني أو اخر هذا الكتاب أن التكفير بالموم يشترط فيه التبييت (لا تعينها) بان تعيد بغيره  
أو غيره فلا يشترط كماله في زكاة المال تعيين المال المزكي بجماع أن كلامه مباداة مالية بل يمكن  
نية أصلاً ولو اتقى وقتين بنية الكفارة وكان عليه كفارة قتل وظاهر أجزاء منه ما وان اتقى واحدة  
وقعت عن احدهما وانما يشترط تعيينها في النية كإصلاح لانها في مقام خصها بالزكاة الى التمران  
فاكتفى فيها بأصل البية تعم لو نوى غير ما عليه ولو خطأ لم يجز كماله في نية بين الامام في الصلاة وهذا  
بخلاف ما لو أخطأ في الحدث حيث يصح والفرق ان بارقاه يرتفع فيه ويكفره ما عليه • (تنبيه) •  
الذي للظاهر كالمسلم يكفر بعد عوده بالعتق والله اعلم ويصور اعتاقه عن كفارته بأن يسلم عبده الكافر  
أو يرث عبداً مسلماً أو يقول للمسلم اتق عبدك المسلم عن كفارته فيجب عليه أو نحو ذلك والصوم منه لا يصح  
ولا يسلم وهو قادر على الصوم فترك الصوم أو يسلم بصوم ثم يأنزله يكرهه بنية الكفارة عما يكفر به  
للتغير لا تغرب كفارة الدين في ذلك كذا قاله الرافعي قال بعض المتأخرين ويؤخذ منه اشتراط البية في قضاء  
الدين ولو دفع ما لزم له عليه دين لا بنية الوفاء كان هبة قال وقبلة وقفة وكذلك في جباة كرمه بعد وجوب  
الكفارة وتجزئته الكفارة بالاعتقاد والاطعام فقط بعد الاسلام وان كفر في الزدوة تخفف الكفارة الى  
نوعين خيرة في أولها ومرتبة في آخرها وسباني في باب الاعتان ومرتبة وهي كفارة القتل والجماح في نذر

رمضان والظهار وقد شرع في خصاله فقال (ونحوه كقراءة الظهار) ثلاثة ولو صرح بهما السلم من إيهام  
 تفسير الخصال بالعنق الموصوف فإنه لم يقل بعد ذلك الخصال الثانية والثالثة وإنما ذكر العنق وأحكامه ثم  
 قال فإن يجز عن العنق صام وذكركم الصوم ثم قال فإن يجز عن الصوم كفر بالأطعام ولو قال خصالهما سنة  
 أحدها (عنق رغبة) إمكان أحسن ولارغبة المجزئة في الكفارة أربعة شروط أولها ما ذكره بقوله  
 (وإيمنة) ولو بإسلام أحد الابوين أو تبعه للساني فلا يجزئ كافر قال تعالى في كفارة القتل فخر برغبة وممنة  
 وألحق بها غيرها فإسماعيها أو جلالا لمطلق آية الظهار على المقيد في آية القتل كحمل المطابق في قوله تعالى  
 واستشهدوا شهيدين من رجالكم على المقيد في قوله تعالى واستشهدوا شهيدين من رجالكم ولأن الزكاة لا يجز  
 صرفها للكافر فكذا الكفارة وبشرط الإيمان في باقي الكفارات أيضا الشرط الثاني أن تكون سالما لمزبلا  
 عيب فيها (بخل) بأن يضر (بالعمل والكسب) اضرا لا يربا لأن المقصود بتكميل حاله لينفر غلو طوائف  
 الأحرار وإنما جعل ذلك إذا استعمل بكفاية نفسه والاقصير كالأعلى نفسه وعلى غيره \* (تنبيه) \* أنما جمع  
 المصنف بين العمل والكسب ولم يقتصر على الثاني لأن الزمن يمكنه ألاكتساب مع أنه لا يجزئ الكسب لو أنقصر  
 على العمل كان أنقصر ويصح أن يجعل الكسب من عطف أهم على أخص فالإحسان والملاحقة الشاذي  
 في العيب هنا بما يضر بالعمل تأثير ملاحقته في عيب الإخفية ما ينقص اللحم لأنه المقصود فيها وفي عيب  
 النكاح ما يخل بمقصود الجماع وفي عيب المبيع ما يخل بالمالية فاعتبر في كل باب ما يليق به ثم فرغ المصنف  
 على ما اعتبره في وصف الرغبة من أجزاء ومنع والثاني مذكور في قوله بعد لازم والاول في قوله (فيجزئ  
 صغير) ولو ابن يوم حكم بإسلامه ولو تبعه للساني لا يطلق الآية ولأنه يربح كبره فهو كالمريض يربح  
 برؤه وفارق في القرحة حيث لا يجزئ فيها الصغير لأنها حق آدمي ولأن غرة الشئ خياره وبسن أن يكون من  
 يكفر به مكافئا للحر وج من خلاف العلماء قاله الروائي \* (تنبيه) \* أنهم كالم المصنف أن الجنين  
 ولو انفصل لدون سنة أشهر لا يجزئ وهو كذلك وكذا لو خرج بعضه كما قاله القفال (و) يجزئ (أفرع)  
 وهو من لانبات برأسه (أعرج) يحذف العاطف (يمكنه تباع المنى) بأن يكون عرجه غير شديد  
 ولو عرف المصنف المنى كالمحرر كان أولى (و) يجزئ (أعور) لم يصف عور بصر عينه السليمة كافي  
 زيادة الروضة فإن أضفها وأضر العمل اضرا لا يربا \* (تنبيه) \* أنهم كالمه عدم الاكتفاء بالأعلى  
 وهو كذلك وإن أبصر انصفق الباس في العمى وعروض البصر نعمة جديدة بخلاف المرض كما سيأتي فإن  
 قبل هذا بشكل بقولهم لو ذهب بصره بجناية فأنخذبته ثم عاد استردت لأن العمى المفق لا يزول أوجب  
 بأن الأول في العمى الأصلي والثاني في الطارئ (و) يجزئ (اصم) وهو فاقد السمع (و) يجزئ (أخوس)  
 قال في التنبيه إذا فهمت إشارته وفي الروضة يفهم الإشارة ويبقى اعتبارهما قال في التنبيه فإن جمع بين  
 الصمم والخرس لم يجزه لأن اجتماع ذلك يورث زيادة الضرر وظاهر كلامه في الروضة تبعه للرابع ترجيح  
 الأجزاء وهو الظاهر (و) يجزئ (أششم) بماء وشين مجتمعين فاقد الشم (وقاقد أنفه) فاقد (أذنبه)  
 وفاقد (أصابع جلبيه) كلها لأن فقد ذلك لا يخل بالعمل والكسب بخلاف فاقد أصابع يديه فلا يجزئ  
 ويجزئ فاقد الأسنان والجيوب والعين والامة الرقعة والقرناء والابصر والمجذوم وضعف البطش  
 ومن لا يحسن صنعة والاحق وهو من يضع الشئ في غير موضعه مع علمه بغيره ولذا الرنا والفاسق (لازم)  
 وتجب لأجل فيه (و) لا فاقد رجل أو خضرو بنصر) بكسر أولهما وفتح ثانيهما أو كسره (من بد)  
 وأفهم أن فقد أحدهما أو فقدتهما من يدين لا يضره وكذلك (أو) فاقد (أغلتين من غيرهما)  
 كاهام وسبابة ووسطى لأن فقدتهما مضر \* (تنبيه) \* كلامه لوهم أن فقد أغلتين من خضرو بنصر من  
 يدا يضر وإنما بضر فقدتهما جلة وإيس مرادا وبعارف المحرو وقد أغلتين من أصبح كفقد تلك الأصبع  
 (قلت أو) فاقد (أغلة إيهام) فيضر (والله أعلم) لتعطل منفعتهما إذا فأسبه قطعها \* (تنبيه) \* علم



بما ذكر أنه لا يجوز فاقيد وأشله مثله ولا فاقدا أصابعه ولا فاقدا أصبع من إصبعه أو سبابة أو سبابة  
وأنه يجوز فاقدا خمسة من يديه بخلاف من الأخرى وقد أغلغ من غير الإصبع فلو فاقدا من أصابعه اليد من  
الأصابع الأربع أجزاء وفيه تردد لإمام (ولا) يجوز (هرم عاجز) عن العمل والكسب لأنه يحل  
بالفقد (و) لا (من أكثر وقته مجنون) لعدم حصول المقصود منه بخلاف من هو في أكثر ما فاقدا  
فيجزئ تغاير الأجزاء في الشقين ومن استوى زمن جنونه وزمن إفاقته يجوز نعم إن كان في زمن الإفاقة  
الكثيرة ضعف بيع العمل زمانا يؤثر بأن يكون مع زمن الجنون أكثر من زمن الإفاقة صر (تبيينه) \*  
في عبارة أسناد الجنون إلى الزمن والاصل ولا من هو في أكثر أوقاته مجنون فيكون من المجاز العلى كنهاره  
صائم (و) لا (مريض لا يرجى) برؤه لأنه كصاحب السل فإنه كالزمن بخلاف من يرجى برؤه فإنه يجوز وإن  
مات بعد إفاقته ولو جرد الرضا عند الاعتاق ووجهه يحتمل أن يكون المراد آخر (فان برأ) يقع الرضا من  
لا يرجى برؤه بعد إفاقته (بأن الاجزاء في الأصح) لحظا الظن والثاني للاستتلال النسبة وقت الحق كما  
لوحظ من غير العضوب ثم بان أنه مضموب فإنه لا يجوز على الأصح الشرط الثالث كمال الرق في الاعتاق  
عن الكفارة كما أشار إلى ذلك بقوله (ولا يجوز شراء قريب) بمعنى مجرد الشراء بأن كان أصلا أو مورا  
(بنية) عتقه عن (كفارة) لأن عتقه مستحق بوجه القرابة فلا ينصرف عنها إلى الكفارة \* (تبيينه) \*  
لو قال قائل قريب لكان أشمل فان هبته وارثه وقبول الوصية كذلك (ولا) عتق (أم ولد) لاستحقاقها  
العتق بوجه الاستيلاد (ولا) عتق (ذی كتابة صحبة) لأن عتقه يقع بسبب الكتابة بدليل استنباع  
الكسب مضموع صرعه إلى غيرهما نعم إن وجد التجيز جاز على النص وشرح بالصحة الفاسدة فإنه يجوز  
على المذهب في الرخصة وإن خالف في النقص هذا التفضل ونقل من السانني والجمهور والمنع مطالعة الفاسد  
اعترض بأن الرابي سكت في باب الكتابة الاجزاء في الفاسدة عن رواية أبي علي عن النص \* (تبيينه) \*  
جر المصنف أم الولد وما بعده على إضافة عتق القدر كإدركته فيها ويجوز رفعها فاعلم إن يجوز عتقها بالانقضاء  
مضاف ولا يجوز عتقها على شراء لعدم صحة شرائها لاستحقاقها العتق بالاستيلاد والكتابة كما مر  
(ويجزئ مدبر) وهو المعلق عتقه بوث سيدة كقوله إن مات فأنثى (ومعلق) عتقه (بصفة) غير  
التدبير لأن ملكه عليها تام بدليل صحة جميع تصرفاته هذا إذا تجر عتقه عن الكفارة أو عتقه بما يوجد  
قبل الصفه الأولى والألم يجره وهذا معنى قوله (فإن أراد جعل المعلق المعلق بها) (كفارة) عند حصولها  
(لم يجر) بفتح أوله بخطه وذلك كانه يقول أو لا يعبده إن دخلت الدار فأنثى ثم يقول له فاعلم إن  
دخلتها فأنثى حر عن كفارتك فيمعلق المعلق بالصفة عند دخولها ولا يجوز عن كفارته لأنه مستحق العتق  
بالتعلق الأول ولا بشرط في العتق عن الكفارة التجيز (و) حينئذ (له تعليق عتق الكفارة بصفة)  
على الأصح كقوله ليعبده إن دخلت الدار فأنثى حر عن كفارتك فدخلها عتق عن الكفارة لأن المأمور  
به تحرير رقبة وهو حاصل بالتعلق السابق وبشرط في المعاني عتقه عنها أن يكون بصفة الاجزاء  
المعلق ولو قال لملكته كتابة صحبة إذا جازت عن النجوم فأنثى حر عن كفارتك أو ليعبده الكفار إذا  
أسلمت فأنثى حر عن كفارتك أو قال إن خرج الجنين سليما فهو حر عن كفارتك ثم وجدت الصفه عتق ولم  
يجز عن الكفارة ولو عتق عتق عبده المجزئ عن الكفارة بصفة ثم كاتبه فوجدت الصفه أجزاء إن وجدت  
الصفة بغير اختيار المعلق كما يؤخذ من كلام الرابي ويجزئ مرهون وجان إن فذلما عتقه بما بأن كان  
المعتق مورا ويجزئ أبى فمضموع ولو لم يقدور على ارتضاعه من غايته لقدرته على منافع نفسه هذا إن  
علم حياته ولو بعد الاعتاق لكامل رقبتهما سواء أعلا عتق أنفسهما أم لا لأن عليهما إيس بشرط في نفوذ  
العتق وكذا في الاجزاء فإن لم يعلم حياته لم يجر اعتاقهما وبه علم أن من انقطع خبره لا يجوز لأن  
الوجوب متيقن والمسقط مشكوك به بخلاف الظن فحب للاحتياط وتجري حامل وإن استثنى جازها

ويقتضيها في العتق ويبطال الاستثناء في صورته واذا لم يمنع الاستثناء نفوذ العتق لم يمنع سقوط الفرض ولا  
يجزئ موصى بعتقه ولا مستأجر بجزءها عن الكسب لنفسهما وللحيولة بينهما وبين منافعهما وبهذا  
فارق المريض الذي يرجى برؤه والصغير ويجزئ من تختمه له بخلاف من قدم للقتل والفرقان من قدم  
للقتل يقتل غالبا فان لم يقتل كان كريض لا يرجى برؤه والمتختم له قد ينأخر القتل عنه وقد ترجع البينة  
ولا يصرف في العتق هنا التشخيص (و) حيث يجزئ (اعتاق عبده عن كفارته) اتفق جنسهما أو  
اختلف (عن كل) منهما (نصف ذا) العبد (ونصف ذا) العبد لاختصاص الرقبتين من الرضوه هل يقع  
العتق بمعضا على مانوه ثم يسرى أو يقع كل عبدين كفارة وجهان في الرضوة كأصلها بلان ترجيح  
وظاهر كلام المتن الأول ونسبه في الشامل للجمهور وتظهر فائدة الخلاف فيما لو ظهر أحدهما معبدا  
أو مستحقا مثلا فعلى النبهض لم يجز واحد منهما عن كفارته وعلى الثاني يبرأ من كفارة واحدة ويبقى  
عليه أخرى (تنبيه) \* لو سكت المكفر عن التشخيص بان أعتق عبده عن كفارته ولم يرد على ذلك  
صح كاجزء به الامام وتقع كل رقبة عن كفارة في أحدهما وجهين بظاهر ترجحه (ولو أعتق معسر نصفين) له من  
عبدن (عن كفارة) عليه (فالأصح الاجزاء ان كان باقيا حرا) لحصول المقصود وهو فائدة الاستقلال  
والثاني المنع مطابقا كما لا يجزئ شقضان في الانحجب وتوالث الاجزاء مطلقا تنزيلا للاشخاص منزلة  
الاشخاص وخارج بالمعسر الموصوفين به ذلك بلا قيد لسريانه الى باقياها (تنبيه) \* أفهم كلامه أنه  
لو كان باقيا أحدهما فغط جرم المجزء قال الزركشي وليس كذلك بل الظاهر الاجزاء لحاوص رقبة كاملة  
وهذا ظاهر ولو أعتق موصوفين بعبودية مشتركة بينهما وآخر عن كفارته فان لوى مع عتق نصيبه  
صرف عتق نصيب شريك أيضا اليها أجزاءه ولا ينصرف نصيبه فقط اليها فيكمل ما لو في رقبة الشرط  
الرابع شالو الرقبة عن شوب العوض كأنه على ذلك بقوله (ولو أعتق) عبده عن كفارته (بعض)  
يأخذه (لم يجز) ذلك الاعتاق (عن كفارة) لعدم تجزئها (تنبيه) \* أفهم إطلاقه العوض  
أنه لا فرق بين جعل العوض على العبد كاعتقك عن كفارته على أن ترد على ألفا أو على أجنبي كما هي مقتضى  
عبدى بهذا عن كفارته بألف عليك فقبل أو يقول له الأجنبي أعتق عبدا عن كفارتك وعلى كذا  
فبعتقه فورا وكذلك واذا لم يجز استحق العوض على الممتس في أصح الوجهين ويقع الواو لا يعتق لانه لم  
يفتقعه عن الباقي ولا هو استدعاء لنفسه وما ذكر العتق عن الكفارة بعوض بين حكم ذلك في غير الكفارة  
استطردا فقال (والاعتاق بمال كالملاقبه) فيكون من المالك به معاوضة فيها شوب تعاقب ومن المستدعي  
معاوضة فيها شوب جملة كما صرف في الخلع والجواب عن الاستدعاء على الفور فلو تأخر عتق عن المالك  
(تنبيه) \* فبعد في الحرر اهذا فصلا وقال انه يدخل في الباب ولهذا قلت تبعا للشارح ذكر المصنف  
استعار اذا (فلو قال) شخص اسيد متولدة (أعتق أم ولدك على ألف) مثلا (فاعتق) فورا (نفذ)  
إعتاقه (ولزمه) أي الممتس (العوض) المذكور لاستلزامه اياه ليكون ذلك اقتداء من المستدعي نازلا  
منزلة استدعاء الأجنبي (تنبيه) \* أشار بقوله فاعتق الى أن عتقها متصل فان أعتقها بعد فصل طويل وقع  
العتق عن المالك ولا شيء على المستدعي وكذا لو قال أعتق مستولدة عنى على ألف فقال أعتقها عنك فانها  
أعتق عن المالك وياغو قوله عنك لان المستولدة لا تقبل النقل بخلاف ما لو قال طاق زوجتك عنى على  
كذا فطاق حيث يلزمه العوض لانه لا يتخيل في الطلاق انتقال شيء اليه بخلاف المستولدة فقد يتخيل جوار  
انتقالها اليه (وكذا لو قال) شخص اسيد عبد (أعتق عبدا على كذا) كالف ولم يقل عنك ولا عني  
بل أطلق (فاعتق) فورا فلهذا قلنا يلزمه العوض (في الأصح) لا التزامه اياه فيكون اقتداء كالم الولد  
والثاني لا يشترط اذلا اقتداءه في ذلك لا يمكن نقل المالك في العبد بخلاف أم الولد (تنبيه) \* أشعر قوله  
على كذا أنه لا يشترط كون العوض مالا فلو قال على خمر أو على مغصوب مثلا فنفذ ولزم قيمة العبد في الأصح

دور من الكفارة لم تسقط به. (وان قال أعتقه عني على كذا) كلف أو زجر (فصل) موارث  
عن شق على الطالب (عق عن الطالب) لأنه إذا عتق عن الغير بغير رضا المالك في السراية ولا يبر  
منه برضا المالك واعتاقه من باب أولى (تبيينه) \* مثل كانه ما إذا كان على الطالب كفارة أو زجر  
فانه يجزئه كالمص عليه الشامي (وعليه العرض) السمي ان كان مالا لا بالانعام وبقية العدول كان  
غير مال كالمص كيجزئ به الرابعي ومرت للاشارة اليه فان قال شيئا فلا شيء عليه وارسل بشرط عرض ما لا  
بان قال أعتقه عن كفاري وسكت عن العرض لزمه قيمة العبد كقوله اقص ديني وان قال أعتقه  
ولا عتق عليه فلا شيء يقتضيه نص الشامي في الام واما الجهور هان أنه لا يلزمه قيمة العبد وارسله  
مضروبة \* (تبيينه) \* أشار المصنف بالاعتاق في قوله بفعل الى اشتراط انصال الجوار فان قيل الفصل عتق  
عن المالا ولا شيء على الطالب مان كان الطالب من به في عليه العدم يعق عليه لانه لو كان أحييلا كما  
وجعلنا المسؤل نائباً للاعتاق والمالك في مسئلتنا وجب العتق والتوكيل بعده بالاعتاق لا يصح  
دورا فانه القاضى الحسين في مناوويه (والاصح أنه) أي الطالب (عليكم) أي المالكون باعتاقه (فصل)  
افما الاهتاني الواقع بعد الاستدعاء لانه المالك للمالك (ثم يعق عليه) لتأخر العتق عن المالك بمقتضى  
رتبه لم يقب متصلي وهذا يساه على ان الشرط يترتب على المشروط والثاني يحصل للمالك والعتق معا  
تمام الاصل بل على أن الشرط مع المشروط يقع معا صححه في الرضا في التعليق بالتعليق ولو قال  
جاء العتق فاعتق عسدي حتى بالغ فاعتقه صحه ولزم المسمى اشتمل ذلك البيع لتوقف العتق على المالك  
فمكانه قال بنيه واعتقه حتى وقد اجاب وان اعتقه به مجابا وبغير الاف وقع عن المعتق دون المستدعي  
\* (تبيينه) \* العتق يغلب بالعرض وان كان الرقيق مستائرا أو معصرا لا يقدر على انشاء لان البيع  
ذلك صحه فيفتقر فيه مالا يعترف في المستقبل ولو قال لعبد أطعم سنين مكنتا كل مسكين مائة من  
سكفاري ونواها بابه ففعل أجزأ في الاصح ولا يختص بالجهر والكسوة بل الاطعام كافاه الجهور  
(و) أشار المصنف للمعتق في الكفارة انه كل (منه) (لأنه) لا يحتاج اليه والمراد به الجنس المتداول لا  
(أو) ملك (منه) من نقد أو عرض حال تكون كل منهما (فاضلا عن كفاية نفسه وتعباله) الذي تلزم  
ووتهم شرعا (بفقه وكسوة وسكنى وانما) واجدا (لا بد منه لزمه العتق) وهذا جواب الشرط أي بخلاف  
من لم يملك ما ذكره تعالى ففقر رقبته من قبل أن يغاسق في لبيد الآية أمان ملك عبدا هو محتاج الى  
تدبير من عرض أو كبر أو حتمه مائة من خدمته نفسه أو من نصيب أبي أن يتخدم نفسه وهو في حقه كالمعذور  
بخلاف من هو من أوساط الناس فيلزمه الاعتاق لانه لا يلحقه به صرف العدول الكفارة من رسله وانما  
يفوت نوع وعاقبة راسخ في المهمات من التكفير بالمال السفيه ولو كان وسرا وان كان اطلاقهم هنا  
يشمله فان الرابعي ذكر في الجرائد كالمعسر حتى اذا خلف وحش كفي بالصرم وأطلق المصنف المفسدة  
والكسوة قال الرابعي وسكنى وأص تصد بركة المفقو بقة الاون يجوز ان يقدر ذلك بالعلم العال وان  
يقدر سنة وصوب في الروضة مهمما الثاني وقضية ذلك انه لا تغل فيها مع ان تقول الجهور الاول  
وهو المعتبر كمر في قسم الصدقات وجزم به في الثاني على قياس ما صم في الزكاة واعلم ان ما ذكر  
في الملح وفي قسم الصدقات من ان كتب الفقهاء لا يتابع في الملح ولا تمنع أنه الزكاة وفي القس من ان تغل  
البندي المرتد تبقى له يقال له هابل أولى كبد كره الا ذرى وغيره (ولا يجب) على المكفر (بيع  
ضبعة) وهي بقية الضاد المجهة العقارة الجوهري (و) لا يبيع (رأس مال) للتجارة بحيث لا يفضل دخلها  
من غلة الضبعة ويرجع مال التجارة (عن كفايته) لمونه لتحصيل عتقه بنفسه بل يعدل المكفر في الصورتين  
لانه فان فضل دخلها ما عن كفايته باعها (فصل) (ولا) يبيع (مسك) وعبد ضيق ألفه في (الاصح) (الاصح)

مطابقة المؤلف ونفاسه بان يجد بين الممكن سكا يكفيه وعبد معتقه وبين العبد عبد يتخدمه وآخر  
يعتقه والثاني يجب بيعهما التحصيل بعديته ولا التفتان الى مطابقة المؤلف في ذلك واحسن رز بقوله الفهما  
عالم بالهما فيجب البيع والاتفاق قناعا \* (تنبيه) \* كان ينبغي التعبير بالخدام بدل العبد فان الامة  
كذلك لاسيما ان احتاج اليها لوطع في الاستد كزولو كان له امة لوطع وخدام ان أمكن أن يتخدمه الامة  
أعتق والا فلا وقد معنا أن المراد بالعبد الجنس فيكون المراد هنا كذلك ويجب بيع فاضل داره الواسعة ان  
أمكن بيعه مع سكي الباقي اذا ضرر ولا ضرر وسواء في ذلك المؤلف وغيره كما يقتضيه كلام كثير من لانه  
لا يفارقها ربيع ثوب نفيس لا يليق بالكفر اذا حصل به غرض اللبس وغرض التكفير الا اذا كان مألوفا كما  
مرفى العبد فلا يلزمه بيعه بعضه بعسر ومطابقة المؤلف فيجزئه الصوم وفي الحج يلزمه بيع المؤلف قال الرافعي  
وكان الفرق ان الحج لا بد له ولا اعتاق يدل والفرق بين ما هنا وما مرفى القاس من انه لا يبيع للمفسد خادم  
ولا مسكن أن للكفارة بدلا كما مر وان حقوق الله تعالى مبنية على المسامحة بخلاف حقوق الآدمي ومن  
له أجرة تزيد على قدر كفايته لا يلزمه التأخير لجمع الزيادة لتحصيل العتق فله الصوم ولوتيسر جمع الزيادة  
ثلاثة أيام أو ما تارجم فان اجتمعت الزيادة قبل مسيما وجب العتق اعتبارا بوقت الاداء كما سيأتي (ولا)  
يجب (شرا بغيره) وان قل كلمة الطهارة كان وجد عبد الا يبيعه ماله كما لا بأس أكثر من غن المثل ولا يعدل الى  
الصوم بل عليه الصبر الى أن يجد بين المثل من يعتقه كذا لو غاب ماله يصبر الى حضوره ولو كان فوق مسافة  
العصر وكان التكفير عن طهارته لانه لو مات لاختد الرقبة من تركه بخلاف ماله في التيم لان الصلاة لا تقضى  
عن الميت ولا يجب قبول هبة الرقبة لما في ذلك من المنه بل يسن (وأظهر الاقوال اعتبار اليسار) الذي يلزم  
به الاعتاق (بوقت الاداء) لانهم اعبادة لها بدل من غير جنسها فاعتبر بحال ادائها كاصوم والتيمم والقيام  
والعود في الصلاة والثاني بوقت الوجوب لما جرى على هذا صاحب التنبيه ونهت على ضعة في شرحه  
والثالث بأى وقت كان من وقت الوجوب والاداء \* (تنبيه) \* ما تقدم في الحر أم العبد المظاهر فلا يتأق  
تكفيره بعق ولا اطعام بل بصوم ولا سيدي تحمله ان لم ياذن له فيه ثم شرع في الخصلة الثانية من خصال  
الكفارة فقال (فان عجز) المظاهر حسا أو شرعا (عن عتق صام شهرين متتابعين) لاذية فلو تكلم  
الاتفاق بالاسـتـتـقـراض أو غيره أجزاء على الاصح لانه ترقى الى الرتبة العليا \* (تنبيه) \* لوملاك رقبة فقتلها  
هل له الصوم ان قلنا ان الاعتبار بحاله الاداء صام كل يوم الروياني والا فلا ولو شرع المعسر في الصوم ثم أسـرـلـم  
يلزمه اعتاقه يعتبر الشهران (بالهلال) ولونه صا ويكون صومهما (بنية كفارة) من الليل لسلك يوم  
منهما كما هو معلوم في صوم الفرض ولا يشترط تعيين جهة الكفارة من طهار أو قتل مثلا كما سبق أول الباب  
فلو كان عليه كفارتان صام أربعة أشهر عما عليه من الكفارة أجزاء واستثنى في المطالب مالم يصام شهرين  
كفارة ثم آخر عن أخرى ثم آخر عن الاولى ثم آخر عن الاخرى فلا يجزئه عن واحدة منهما بخلاف نظيره  
من العبد لان التتابع شرط (ولا يشترط نية التتابع في الاصح) ا كفتها بالتتابع الفعلي ولان التتابع  
شرط في العبادة فلا يجب نية كسائر العور في الصلاة والثاني يشترط كل ليلة ليكون متعرضا خاصة هذا  
الصوم \* (تنبيه) \* لا يصح من المكفر الصوم الا بفتح جواز بهتذر العتق عليه فلو نوى من الليل لسلك يوم  
قبل طاب الرقبة ثم طلبه فلم يجد هالم تصح النية (فان بدأ) بمزة من الابتداء بالصوم في أثنائه شهر) كعشرين  
يوما من الحرم (حسب الشهر بعده) وهو صفر (بالهلال أو أتم) الشهر (الاول) وهو المحرم (من الثالث  
ثلاثين) يوما بشرة من ربيع لتعذر الرجوع فيه الى الهلال فاعتبر بالعدة (ويشوب التتابع بفوات يوم بلا  
عذر) ولو كان اليوم الاخير كما اذا فسده صومه أو قسى النية في بعض الليالي والنسيان لا يجعل عذرا في ترك  
المأمورات وهل بطل ماضى أو ينقلب نفلا فيه قولان ترجح في الانوار وأولهما وابن المقرئ ناهما وينبغي  
جل الاول على الافساد بعذر والثاني على الفساد بعذر ولو شئت في نية صومه يوم بعد الفراغ من الصوم ولو

من صوم اليوم الذي شك في تنبه لم يضرب لآثر لك به والافراع من اليوم ويفارق فقيره في الصلاة بانهم  
 اُتسبِق من الصوم (تنبيه) \* يستثنى من مفهوم عبارة المصنف ما لو اُفترس سفر أو افطار الحامل أو  
 المرضع لاجل الولد أو افطار لغيره من الخواص فان التسابع يفوت وان وجد عذر (وكذا) يفوت التسابع لعذر  
 (بمرض) مسوع الفطر (في الجديد) لان المرض لا ينفى الصوم وقد افطر بأختباره فاشبهه ما لو اُجبر به الصوم  
 فافطر والقديم لا يقطع التسابع لان التسابع لا يزيد على أصل وجوب رمضان وهو يسقط بالمرض وعلم منه  
 أن خوف المرض قاطع من باب أولى (ولا) يزول التسابع في الصوم (بحض) لانه يشافي الصوم ولا تخلو  
 عنه ذات الافراغ في الشهر غالباً والتأخير الى سن اليأس فيه خطر وهذا اذا لم تعد الانقطاع شهرين فما كثر  
 فان اعتادت ذلك فشرحت في الصوم في وقت يتخلله الحيض انقطاعه في زيادة الروضة عن المتولى وأقره  
 وكذا لو ابتدأ المكفر الصوم في وقت يعلم دخول ما يقطع عنه اثباته كسفر رمضان أو يوم النحر كما صرح  
 به في الحرور وأمهله المصنف \* (تنبيه) \* الرفاس كالحيض لا يقطع التسابع على الصحيح وقيل بقطعه لندرة  
 وهو ظاهر فصوص الشافعي رضي الله عنه وطرق الحيض والرفاس انما يتصور في كفارة قتل لاظهار  
 اذا يجب على المتساهل من ثم اعترض على المصنف ذكره الحيض هاد كلامه في كفارة الطهار وأجيب  
 عنه بان كلامه في مطلق الكفارة وأيضاً قد يتصور من المرأة بان تصوم عن قربها الميت العائز في كفارة  
 الطهار بناء على القديم المتأخر (وكذا اجنون) لا يزول به التسابع (على المذهب) لما فاته الصوم كالحيض  
 ويأتى في الجنون المنقطع ما سبق عن المتولى كما صرح به في السائر والاضواء المسنوعة كالجنون كلى  
 الروضة وهو المعتمد وقيل كما مر وكلام التتبع يشعر بترجيحه وقال الاذرى انه المذهب والمنصوص في  
 الام ولو صام رمضان بنية الكفارة أو بنية ما قبل صومه ويأتي بقطع صوم الشهرين ايستأنا ما اذ هما  
 كصوم يوم ولو طوى المظاهر فيها البلاغى ولم يستأنف ثم شرع في الحصة الثالثة من نية الكفارة فقال  
 (فان عجز) المظاهر (عن صوم) أو لاء (بهم أو مرض قال الا كثرون) من الاصحاب (لا يرجح)  
 زواله وقال الافلون كالامام والغزالي لابد من تعيد المرض بكونه يدوم شهرين اما ان كان عادة مفردة  
 في مثله أو بقول الاطباء وصحح هذا في زوائد الروضة ولو اقتصر المصنف على هذا افهم منه الاول وأطلق  
 جمع من الاصحاب المرض من غير تفرقة بين رجاء زواله وعدمه \* (تنبيه) \* عطف المرض على الهرم من  
 عطف عام على خاص فان المرض عرض والهرم مرض طبعي (أو) لم يعجز ولكن (لحقه) بالصوم  
 مشقة شديدة وضبطها به فهم بما يبيح النهم ودخل في المأثم ففسدة الشبق على ما رجحه الا كثرون  
 وصرح به المصنف في كفارة الوقاع وهو شدة الغلة أى شهوة الوطء وانما لا يجوز ترك صوم رمضان بشدة  
 الشبق لانه لا بد له ولانه يمكنه الوطء فيه لا يتخلله في كفارة الطهار لا سقرا وحرمته الى الافراع منها كما  
 مرت الاشارة اليه (أو خاف) من الصوم (زيادة مرض كقرباط عام متين مسكناً) لالاية السابعة  
 (أو فقيراً) لانه أشد حالاً ويكفى البعض مساكين والبعض فقراء \* (تنبيه) \* قوله كقرباط عام  
 تبع فيه لفظ القرآن والمراد بملكهم قد جاء أطعم النبي صلى الله عليه وسلم الجدة السدس أى ملكها فلا  
 يكفى التغذية ولا التعشية وهل بشرط القفا أو يكفي الدفع عبارة الروضة تقتضى اللغتها لانه عبر بالخليف  
 قال الاذرى وهو بعيد أى فلا بشرط لقائه وهذا هو الماهر كدفع الزكاة وانما لم ينتقل زوال المرض  
 المرجوز زواله للصوم كما ينتقل المال الغائب للعق لانه لا يقال ان غائبه لا يجد رقة ويقال له لم يجز بالمرض  
 لا يستطيع الصوم ولان حصول المال متعلق باختياره بخلاف زوال المرض ويشترط في المسكين والغني أن  
 يكونان أهل الزكاة حينئذ (لا) يكفي غايته (كافراً) ولو غنياً (ولا هاشمياً) لا (مطلبياً) ومن تلزمه  
 نفقته كزوجته وقريبه ولا الى مكفى بنفقة قريبه أو زوج ولا الى عبد ومكاتب لانها حق لله تعالى فاعتبر فيها  
 صفات الزكاة نعم لو دفعها الى العبد باذن سيده والسيد بصفة الاستحقاق جاز لانه صرف لسيده وبصرف

لستين المذكورين (سنتين مدا) لكل واحد مد كان بضعهما بين أيديهم وبذلكها لهم بالسوية أو بطلق  
 فإذا قبلوا ذنبي أجرأ على الصديق فلو قوت بينهما بملك واحد مد من وآخر مد أو نصف مد أو شئ من أودهم  
 كذا من المصنف خلافة فلو قال ستين مدا ما بشكرير المدينت قوتى ولو قال شذو و توى فأخذوه بالسوية  
 أجرأ أن تفاوتوا لم يجز إلا مد واحد مالم يبين معه من أخذ مد آخر وهكذا وان صرف ستين مدا الى مائة  
 وعشرين بالسوية احتسب له ثلاثين مدا فصرف ثلاثين أخرى الى ستين منهم وبسنة مد من الباقين ان  
 كان ذكرا هم انما كفارة وان صرف ستين الى ثلاثين بحيث لا ينقص كل منهم عن مدله صرف ثلاثين  
 مدا الى ثلاثين غيرهم وبسنة مد بقي ولو صرف لمسكين واحد مد من كفارتين جاز وان أعطى رجلا مدا  
 واشترائه منه مالا ودفعه لآخر وهكذا الى ستين أجرأ موكرو ولو دفع الطعام الى الامام فتنافى بيده قبل  
 التفرقة لم يجز بخلاف الزكاة وبين المصنف جنس الامداد بقوله (مما) أى من جنس الحب الذى  
 (يكون غماره) فخرج من غالب قوت الد المكفر فلا يجزى نحو الدقيق والسويق والخبز \* (تنبه) \*  
 أفهم كلامه جواز استخراج الاتعا واللين أنجوزا بشرائه انى صدقة الفطر وده وظاهر فى الاقطا وأما اللين فقد  
 صحح فى الصحيح التنبه منع أجرائه \* (حاشا) \* اذا عجز من لزمته الكفارة عن جميع الخصال بقيت الكفارة فى  
 ذمته لى أن يقدر على ثبوتها ولا بد أن المانع حتى يكفر ولا تجزى كفارة مائة من خصائين كأن يعنى نصف  
 رقبة وبصوم شهر أو يصوم شهرا ويصام ثلاثين فان وجد بعض الرقبة صام لانه عادم لها بخلاف ما اذا  
 وجد بعض الطعام فانه يجزى ولو لم يجد بعض مدله لابل له والميسور لابقا بالمعسر وبقى الباقي فى ذمته  
 فى أحد وجهين يظهر وجهه لان الغرض ان العجز عن جميع الخصال لابقا الكفارة ولا تلتزم ان تؤهم  
 كونه فعل شبا واذا اجتمع عليه كفارتان ولم يقدر على رقبة أعفوه عن احدهما وصام عن الاخرى ان  
 قدر والا أطعم \* (كتاب الامان) \*

هو لغة المباحة ومنه لعنه الله أى أبوه وطرده وسمى بذلك ابعد الزوجين من الرحمة أو ابعده كل منهما  
 عن الآخر فلا يجتمعان أبدا وشرا كلان ما لومة جعلت همة الضمار الى قذف من اطلع فى فراشه وألحق  
 العار به أو الى نفي ولد كما سبأنى وسميت هذه الكلمات لعاناة قول الرجل عليه لعنة الله ان كان من  
 الكاذبين وأطالافه فى جانب المرأته من مجازات التغليب واخبر لقطة دون لفظ الغضب وان كانا موجودين  
 فى اللعان لمكون الامنة متعديدة فى الآية المكربة والواقع ولان لعانه قد ينفلك عن لعانه اولائه كس  
 والاصل فيه قوله تعالى والذين يرمون أزواجهن وسبب نزولها ما فى البخارى ان هلال بن أمية  
 قذف زوجته عند النبي صلى الله عليه وسلم بشريك بن سحاء فقال له صلى الله عليه وسلم ابينة أو حد فى  
 ظهورك فقال يا نبي الله اذا رأى أحدنا على امرأته رجلا ينطق يلتمس البينة فجعل النبي صلى الله عليه وسلم  
 وسلم بكر ذلك فقال هلال والذى بعثك بالحق نبيا الى اصادق وليتزلزل الله ما يرى يظهرى من الحد فزالت  
 الايمان ولا بد أن يسبق الامان قذف كما قال (سبعة قذف) وهو بالجملة لغة لرحى وشرع الرحى بالزنا على  
 جهة التعبير أو نفي ولد لان الله ذكر الامان بعد القذف ولانه حجة ضرورية تدفع الحد أو نفي الولد ولا  
 ضرورة قبل ذلك \* (تنبه) \* لو قال قذف أو نفي ولد كان أولى وأتم لم يشهد مالوشهدت زناها أربع فانه  
 يلاع لنفى الحد ويستثنى مالو وطئه ابشبه أو بشكاح فاسد فانه يترك القذف بالزنا ويؤلف لبس هذا الولد  
 منى كما قاله الرافعي وألفاظ القذف ثلاثة صريح وكناية وتعميرى وبدأ بالاول فقال (وصريحه) أى القذف  
 مطلقا (الزنا كقوله لرجل أو امرأته زنت أو زنت) بفتح التاء وكسرها (أو ياراني أو يارانية) انكر  
 ذلك وشهرته كدائر الصراع ولو كسر التاء فى خطاب الرجل أو فتحها فى خطاب المرأة ولا بضر اللحن  
 بالتذكير له وثوبه كصريحه فى المحرور كقوله للرجل يارانية والمرأة ياراني \* (تنبه) \* قوله  
 لرجل أو امرأته قد يخرج الخفي وقذف كرافعي فى حد القذف انه اذا خاطب خفي برابسة أو زان يجب

الحد لكنه يكون صريحاً أنضاف الزنا في فرجيه فان أضاهه الى أحدهما كان كناية هذا اذا قال لمن يمكن  
وماؤه في معرض التعبير فلوقال لا تبسة ستمتلازمت فانه ليس بقذف كناية الماوردى لان القذف  
ماحتل الصدق والكذب وهذا مقاوع بكذبه ولما ذاب عز ولا يذله ولو شهد عليه بالزنا مع تمام النصيب لم  
يكن قذفاً وكذا لو شهد عليه شاهد يعنى فقال خصمى به لثا شاهد خلفه انه لا يعلم مثله أخبرنى بأنه زان  
أو شهد بتجرده فاستغفر الخاكم فأخبر به زناه كناية الشخ أبو حامد وغيره أو قال له قذفتى فقد ذف على  
الصحيح وكذا لو كان اسمه لازمة فناداه به وهذه الصور كلها تخبر عن قولنا على جهة التعبير ولا فرق في  
المرأة بين أن يعلمها أو يظن أن زوجته أم لا (ولمى) لتخص (بالباح) ذكره أو (حشفة) منه (في فرج  
مع وصفه) أى الإيلاج (تخريم) مماثلاً (أو) الرمي بالإيلاج ذكره أو حشفة في (دبر صريحان) وهذا  
خبر مبتدأ والمعلوف عليه المقدر بأو التسمية كما تنقرو ولوقال صريح كان أولى لان المعاصف بأو ومن  
الصريح اللفظ المركب من الموت والبياء والكاف الموصوف بالحرمه لانه صريح لا يقبل التأويل وكذا  
كل صريح في الإيلاج وصف بالتحريم فانه صريح وانما اشترط الوصف بالتحريم في القبل دون الدبر لان  
الإيلاج في الدبر لا يكون الا حراماً فان لم يصف الا بالتحريم بليس بصريح اصفه بالاحلال بخلاف الثاني  
فان قبل الوطء في القبل فديكون محرماً وليس بزنا كوطء سائس ومحرمة بنسب أو رضاع فالوجه أن  
بضيف الوصف بالتحريم ما يقتضى الزنا أجيب بأن المتبادر عند الإطلاق الحرام لذاته فهو صريح فان  
ادعى شيئاً ماذكر واحتمل الحال قبل منه كفى العاقل في دعوى اراد فعل الوفاق وسواء شوطب به سماً  
ذكر أم أنثى كقوله للذكر أوجبت في صريح محرم أو ذكر أو أنثى في دبرك ولها أو لى في فرجك المحرم  
أو دبرك وقوله زنت في قبلك صريح في المرأة دون الرجل لان الرجل يزن به لافيه ولوقال وطئت في القبل  
أو الدبر اثبات معاً لم يكن قذفاً لاحتحاله وهو كذب محض فبعض لا يذاه فان أطلق بان لم يقيد بقبل ولا دبر  
قال الاسنوى فيحد لا مكان ذلك بوطء واحد في القبل والاستحرام في الدبر اه وفي هذا نظر لا يخفى على من  
يعرف النساء (وزنات) بالهمز (في الجبل) أو السلم وأنحوه (كناية) لان الزنا في الجبل ونحوه هو الصعود  
فيه واحد بزنا التقييد بالجبل عمالوقال زنات بالهمزة في البيت فانه صريح لانه لا يستعمل بمعنى الصعود في  
البيت ونحوه فان كان فيه درج بعد اليه فيها فوجهان أو جهه كما قال شيخنا كناية (وكذا زنات  
قفا) أى بالهمز وحذف الجبل كناية (في الاصم) لان ظاهره يقتضى الصعود والثاني انه صريح والبياء  
قد تبدل همزة والثالث ان أحسن العربية فكناية والا فصریح (وزنيت) بالياء (في الجبل صريح في  
الاصم) لانه ورفيه كقولان في الدار وذكرا الجبل يصلح فيه ارادة بمحله فلا ينصرف الصريح عن موضعه  
لوقال أردت الصعود صدق بهمينه لاحتمال ارادته والثاني انه كناية لان الياء قد تقام مقام الهمزة ونقله  
الاذرى عن نص الام والثالث ان أحسن العربية فصریح منه والاسكافية ولوقال بارانية في الجبل بالياء  
كان كناية كما قاله مات قبل هـ لا كان كقوله زنت في الجبل كما أجيب بأنه لما قرن قوله في الجبل الذي  
هو محمل الصعود بالاسم المادى الذي لم يوضع لانتشاء العقود خرج عن الصراحة بخلاف الفعل (وقوله)  
لرجل (يا فاجر يا فاسق) يا خبيث (يا هائم) أى لمرأة يا فاجرة يا فاسقة (يا خبيثة وأنت نجيب الخلو) أى العالمة  
أولا تزدين بدلامس (واقترنى يا بنطى) نسبة للاتباط وهو سم قوم يتزولن البطان من العربان أى أهل  
الزراعة سموا بذلك لاستنباطهم الماء أى اخراجه من الارض (ولزوجته لم أجسك عذراء) أو بكر أو  
وجدت معك رجلاً (كناية) في القذف هو راجع للمساكن كلها الاحتمالها القذف وغیره والقذف  
في يانبلى لام الخناط ولوجه بالعربي بدل القرنى لكان أعظم \* (تنبيهه) \* قوله لزوجهته ذريهم انه  
لا يكون كناية في الاجنبية وليس مراد افلا فائدة للتقييد بالزوجة وقوله لم أجسك عذراء ينبغى كما قال  
التركشى تصويره فحين لم يعلم لم اتقدم اقتضاض مباح فان علم فليس بشئ قطعاً \* (تنبيهه) \* اختلف في

قول الشخص لغيره بالوطى فقول هو كناية قال المصنف في الروضة وهو المعروف في المذهب وصوبه في تصحيحه  
لا احتمال انه يريد الله على دين قوم لوط لكنه قال في الروضة مع ما مر قد غلب استعماله في العرف بارادة  
الوطى في البر بل لا يفهم منه الا هذا فينبغي ان يقطع بأنه صريح والافترج على الخلاف فيما اذا شاع  
لفظ في العرف كقوله الحلال على حرام وأما احتمال كونه ايرادا على دين قوم لوط فلا يفهمه العوام  
قال صواب الجزم بأنه صريح وبوجه جزم صاحب التنبيه اه قال الاذرى والصواب انه كناية كما قاله الاثمة  
اه وهذا هو المعتمد وقال ابن الرفعة ان نسخ التنبيه مختلف في بعضها لا ينط قال وانما هو ان لا تطهى الصبيحة  
قال ابن القطان ولو قال له يا بني اولها يا قبحه فهو كناية قال شيخنا ومقتضى ما مر وانما الطلاق ان قوله  
يا قبحه صريح اه وهذا أظهر وبه أفتى ابن عبد السلام وأفتى أيضا بصراحة يا بخت للعرف وانما هو ان  
هذا كناية (فان أنكر) شخص في الكناية (ارادة قذف) بها (صدق بهينه) لانه أعرف براده فيختلف انه  
ما اراد قذفه قاله الماوردي ثم عليه التعزير لا ايداع نص عليه الشافعي وجرى عليه الجمهور وقيل الماوردي  
بما اذا خرج لفظه مخرج السب والذم والافلاتعزير وهو ظاهر واذا عرفت عليه الميم فليس له الخلف  
كاذبا فعلا للحد وتحرزا من اتمام الايداع بل يلزمه الاعتراف بالقذف لحد أو بعني عنه كالقاتل لغيره  
خفية لان الخروج من مقام العباد واجب قال الاذرى لكن لو كان صادقا في قذفه يعلم رتبه يقتضيه فهل  
يكون هذا في التوراة عند تخفيف الحاكيم ليس ايرادا للحد عن نفسه وتجاوز التوراة أولا الاقرب عنده  
جوازها وما فيه من دفع المعرفة عن المقلول بل يقرب ايجاب ذلك اذا علم انه يحذر بذلك وتبطل عدالته  
ورايته وما تحمله من الشهادات وتحر ذلك اه وهذا ظاهر وصيغة الخلف ان يخاف انه ما اراد قذفه  
كما صرح به الماوردي قال ولا يخاف انه ما قذفه وهل وجب الحد بمجرد اللفظ مع النية أولا يجب حتى  
يعترف انه اراد بالكناية القذف تردديه الامام والظاهر كقوله بعض المتأخرين الاول (وقوله) لغيره في  
نصوصه أو غيرها (يا ابن الحلال وأما ما فاست بران ونحوه) كدلت على زانية واست ابن خباز أو  
اسكاني وما أحسن اسمك في الجيران (تعريض) بغيره (ليس بقذف) له صريح ولا كناية (وان فواه)  
في الاصح لان النية انما تؤثرا اذا احتمل اللفظ المتدنى وههنا ليس في اللفظ اشعار به وانما يفهم بقرائن  
الاحوال فلا تؤثر فيه كمن حلف لا يشرب ماعن عاتش وفوى ان لا يتقاد منه فانه ان شرب من غير عاتش  
لم يحنث فاللفظ الذي يقصد به القذف ان لم يتحمل غيره فصرح والا فان فهم منه القذف بوضعه فكناية والا  
فتعريض وليس الرمي باتيان اليها ثم قذف والنسبة الى غير الزمان الكائن وغيرهما فبها يذاع كقوله لها  
زينة بفلانة أو أصابتك فلانة يقتضى التنزيل لا يذاع لاحد لعدم ثبوته (وقوله) لاسراة أجنبية عاوت  
رجلا حتى دخل ذكرا في فرجك صريح وقوله لغيره (زينة بك) يفتح السكاف أو كسرهما (اقرار برنا) على  
نفسه (وقذف) للمخاطب أما كونه اقرارا فله زينة وأما كونه قذفا فله بك ورأى الامام انه ليس  
بصرح في القذف لاحتمال كون المخاطب مكرها أو نائما قال الرافعي ويؤيده انه لو قال زينت مع فلان  
كان قذفا لها دونة قال الزركشي ولا يظهر بينهما فرق اه وفرق في الوصل بان اطلاق هذا اللفظ يستلزم  
به الايداع التام لتبادر الفهم منه الى مسدوره عن طوعية وان احتمل غيره ولهذا يجب بالنسبة الى الزمان  
احتمال ارادة زمانا غير الزمان (ولو قال لزوجة يازانية) بنت الزانية يجب مدان لها ولا لها فان طلبتا  
الحد بدئ بحد الام لوجوبه بالاجماع وحد الزوجة بخلاف فيه والزوج يمكن من اسقاطه باللعان بخلاف  
حد الام ويحمل للشافعي الى البرء ولو قال لها يازانية (فقاتلت) له جوابا (زنت بك أو أنت أرتني مني  
فقاتلني) لها فيحسد لاتبانه باللفظ القذف الصريح (وكناية) في قذفه فتصدق في ارادة عدم قذفه بهينه  
لان قواه الاول يستعمل في الزنا أي لم أقع على كالم تفعل وهذا مستعمل عرفا كقولنا ان قال تغسدت  
تغسدت معك وقواه الثاني يستعمل ارادة موطنني غيرك فان كنت زانية فانت أرتني مني لاني يمكنت وانت



**فاعل** \* **تنبيه** \* فقبلة كلامه انما البست مقرة بلزائمه لم يتعرض لذلك الا في الصورة الاستيمية **اول**  
 الباقي وهو المذموم في الاب والتمتع وانفق عليه لامصاب اه وهذا ظاهر في قوله الثاني وأما الاول  
 فمضى مقرة بلزائمه صريح به بعض المتأخرين وهو ظاهر لان قوله افرأوصريح بلزائمه كناية اسم فاعل  
 من **صنيت** ويجوز كونه من كدوت عن كذا اذالم يصريح به **(فلو كانت)** في جواب الروح في المثال  
 المتقدم **(زنت وأنت أرتى)** في مقرة على نفسها بالزنا بقولها زنت **(وقاذبة)** لزوجها بما لها فلا تسر  
 صريحاً فذف والزنا يزيد أجد القذف لانه حتى آدمي أن رجعت من هذا حد الزنا لما سبأني في بابه  
 دون حد القذف لانه حتى آدمي ولو قالت لزوجها ابتداء أنت أرتى من فلان كان كناية الا ان يكون قد زنت زناه  
 وعلمت بثبوته فيكون صريحاً فتكون قاذفة لان بهت فيكون كناية فمصدق بيمنها في جهلها ماذا خلقت  
 عدوتك تعد ولو قالت له ابتداء أنت أرتى متى فهو كقوله الصورة وان ذكر في في أسبل الروضة  
 ويهين بلا ترجيع ولو قالت له يا واني فقال زنت بك أو أنت أرتى متى فقاذفة له صريحاً وهو كان  
 على وزان ما رآه فلما قال في جوابها زنت وأنت أرتى متى فقاومته بالزنا وقاذف لها على وزان ما رآه  
 أيضا وقوله لاجنبية يارانية وقالت زنت بك أو أنت أرتى متى فهو قاذف وهي في الجواب الاول قاذفة  
 مع اقرارها بالزنا وفي الجواب الثاني كناية لاحتمال ان تريد انه أهدي الى الزنا وأحرص عليه منها  
 ويقاس بما ذكر قوله لاجنبية ياراني في قول زنت بك أو أنت أرتى متى ولو قالت له ابتداء فلان وان  
 وأنت أرتى منه أرتى الناس زنا وأنت أرتى منهم صريح لان قالت الناس زنا أو أهل صريحاً ولا وأنت  
 أرتى منهم ليس قدما الحق كذبها الا ان نوت مررتي منهم فيكون قدفا **(وقوله)** لغيره **(زنى فرجك أو**  
**دكرتك)** أو بلك أو دبرك بفتح الكاف أو كسرهما بعد ذكر **(قذف)** لانه آله ذلك العمل أو يحمله \* **(تنبيه)** \*  
 قد مر ان ذلك لا يكون قدفا صريحاً في الخسني الا اذا جمع بين الفرج والذ كر وقد نقله الراعي في باب  
 القذف والمصنف هـ \* **(فرع)** \* لو قاذف شخصان فلا تنقص لانه اعماي يكون اذا اتحد الجنس والقذف  
 والصفة ومواقع الباطن والضربات متفاوتة **(والمذهب ان قوله)** زنت **(يدلك)** ووبلك **(وعسكنو)**  
 ان قوله **(لولده)** الا لاحق به ظاهراً **(است)** متى أولست ابني كناية في قذف أمه فان قصد القذف  
 كان قاذفاً والا فلا أماني الاولى فلان المفهوم من زناه هذه الاعضاء اللس واللسى والفرج كفي شبر  
 الصحيح العينان يربان والبدان تربان فلا ينصرف الى الزنا الحقيقي الا بالارادة ولهذا الواسب ذلك  
 الى نفسه لم يكن اقراراً بالزنا فاعلم وقيل انه صريح قياساً الى الفرج ولانه أضاف الزنا الى عضوين الجملة  
 وأماني الثانية فلان الاب يحتاج الى تأديب ولده الى مثل هذا الكلام زجره فيجعل على التأديب  
**(و)** ان قوله **(لولده)** غير است ابن دلان صريح في قذف أمه المحاطب لانه لا يحتاج الى تأديب ولده غيره  
 وقيل انه كناية كلولده **(الامني باعان)** ولم يستلحقه الا لانه فلا يكون صريحاً في قذف أمه بل هو ارادة  
 لست بانه شرعاً أولست تشبهه خلقاً أو شاعراً أو متعاقبة انه لم يرد زناه فان نكل وحلفت انه أراد قذفها  
 حدوان ساء انه لم يرد فلا حدو بعز ولا يذاه فان قال أودت القذف وتب عليه موجب من حد أو تعزير  
 أما اذا قاله ذلك بعد استلحاق الافي له فهو قذف صريح اللهم الا أن يدعي احتمالاً كما كوفله لم يكن  
 ابنه حين نفاه فانه يصدق بيمنه كقوله زادة الروضة بعز ولا يذاه ولا يحد ولا يحد لاحتمال ما أوداه وحاصله انه  
 قذف عند الاطلاق فيجده من غير أن يسأله ما أوداه فان ادعى محملاً صدق بيمنه ولا حد والفرق بين هذا  
 وبين ما قبل الاستلحاق اننا نحدد بهالك حتى نسأله لان انفاه كناية فلا يتعاق به حتى الا بالبيينة وهنا ظاهر  
 القذف فيحد بالظاهر الا أن يذكر محملاً ثم شرع في وجب القذف وهو الحد فقال **(ويحد)**  
**(قاذف ممن)** ثمانين جلدة لقوله تعالى والذي يرمون المحصنات الآسية وسبأني بيان الحد وشرطه في بيله  
**(وبعز غيره)** وهو قاذف غير المحصن كالعبد والدمي والصبي والراقي للأيذاء \* **(تنبيه)** \* عبارته قد

قوهم تعزير من لم يعذف أحدًا فلو قال كالمرو ويعزو فاذا في غيره كان أولى وسبأني بيان التعزير آخر  
 كتاب الانثرية (والحصن) الذي بعد فاذفه (مكاف) ومثله السكران المتعدى بسكره وانما لم يستثنه  
 مع انه على رأيه غير مكاف اعتمادا على استثنائه له في باب حد العذف (حرمه) عفيف عن وطء يحرمه  
 فان لم يبق أصلاً أو وطئاً ومثلاً لا يجد به كوطء الشريك الامة المشتركة لان أضرار ذلك نقص وفي الخبر  
 من أسرت بالله فلا يس بعصن وانما جعل المكاف محصناً في حد الزنا لان حده اهانت له والحد يعذفه اكرام  
 له واعتبرت العفة لان من زنى لا يعصم به \* (تنبيه) \* يرده على ما ذكره وطء زوجته في ذبحها فانه  
 تبطل به حصانته على الاصح مع انه لا يحرمه ويتصور الحد يعذف الكافر بان يعذف مرتدنا بصفه الى  
 حال اسلامه ويعذف المجنون بان يعذفه مرتنا بصفه الى حال افاقته ويعذف العبدان يعذفه مرتنا بصفه  
 الى حال حريته اذا طرأ عليه الرق وصورته فيما اذا أسلم الاسير ثم اختار لامام فيه الرق (وتبطل العفة)  
 المعنوية في الاحصان (وطء) شخص وطأ حراماً وان لم يحرمه كوطء (محرم) له برضاع أو نسب كانت  
 (مملوكة) له مع علمه بالتحريم (على المذهب) لدلالته على قلة مبالاة بالزنا بل غشيان المحارم أشد من  
 غشيان الاجنبيات وقيل لا تبطل العفة به على نفس الحد لعدم التحاقه بالزنا \* (تنبيه) \* عبر المصنف  
 في هذا الخلاف المرتب بالمذهب على خلاف اصطلاحه و (لا) تبطل العفة بوطء حرام في نكاح صحيح  
 كوطء (زوجته في عدة شبهة) لان التحريم عارض يزول (و) لا بوطء (أمة ولده) لنبوئ النسب  
 حيث حصل بلوق من ذلك الوطء مع انتفاء الحد وقيد الاذعى بما اذا لم تكن موطوعة الولد ولا مستولدة  
 وانما اظهر اطلاق كلام الاصحاب (و) لا بوطء في نكاح فاسد كوطء (منكوحته) بهاء الضمير (بالولي)  
 أو بلا شبهة وفاقوة الشبهة وقوله (في الاصح) واجبع للجميع ومقابلته تبطل العفة بما ذكره حرمة الوطء  
 فيه \* (تنبيه) \* قضية اطلاقه انه لا فرق بين حريان الخلاف في وطء المنكوحه بالولي بين معتقد الحل  
 وغيره لكن قضية نص الام والتحريم وكلام جماعة من الاصحاب اختصاصه بمعتقد التحريم وهو ظاهر  
 ولا تبطل العفة بوطء زوجته أو أمته في حيض أو نفاس أو أحرام أو صوم أو أعتكاف ولا بوطء  
 مملوكة له مرتدة أو مزروجة أو قبل الاستبراء أو مكاتبه ولا بوطء زوجته الرجعية ولا برتاسي ومجنون  
 ولا بوطء جاهل بتحريم الوطء لقرب عهده بالاسلام أو نشأته ببادية بعيدة عن العلماء ولا بوطء مكروه ولا بوطء  
 مجوسى حر ماله كأمه بنكاح أو لانه لا يعتد تحريمه ولا بحد من الوطء في الاجنبية (ولو زناه يعذوف)  
 قبل أن يحد فاذفه (سقط الحد) عن فاذفه لان الاحصان لا يستيقن بل بظن وظهور الزنا بخدشه  
 كاشا هداظه والعدالة شهدت بشي ثم ظهر فسدته قبل الحكم \* (تنبيه) \* الوطء المسقط للاحصان كمار والزنا  
 (أو ارتد فلا) يسقط الحد عن فاذفه والفرق بين الردة والزنا انه يكتم ما أمكن فاذا ظهر أشعر بسبق  
 مثله لان الله تعالى كرم لاجل السر أول مرة كما ناله عمر رضي الله عنه والردة عقيمة والعنفان لا تتقن  
 غالباً فاطهارها لا يدل على سبق الاخفاء وكالردة السرقة والقتل لان ما صدر منه ليس من جنس ما عذف  
 به (ومن زنا) حاله تسكيته ولو (مرة ثم صلح) بأن تاب وصلح حاله (لم يعد محصناً) أبداً ولو لازم العدالة  
 وصار من أروع خلق الله وأزهدهم فلا يحد فاذفه سواء أعذفه بذلك الزنا أم مرتنا بعده أم أطلق لان العرض  
 اذا انخرم بالزنا لم يزل خله بما طرأ من العفة فان قيل النائب من الذنب كن لا ذنب له اوجب بان  
 هذا بالنسبة الى الآخرة \* (تنبيه) \* دخل في قولنا حاله تسكيته العبد والكافر فانهما اذا زنيا لم يحد  
 فاذفهما بعد الكمال لما ذكره وخرج به الصبي والمجنون فان حصانتهما لا تسقط به كما مر في الاشارة اليه  
 فيحد من فذف واحد منهما بعد الكمال لان فعلهما ليس بزنا لعدم التكليف (وحد العذف) وتعزيره  
 كل منهما (بورث) كسائر حقوق الاكديمين ولومات المقدوف مرتداً قبل استيفاء الحد فلا وجه كإقال  
 شيخنا انه لا يسقط بل يستوفيه وارثه لولا الردة للتشني كما في نظيره من قصاص الاطراف (وبسقط) اما

(يعفو) عن جميعه كغيره أو بأن يرث القاذف الحد فلو عفا عن بعضه لم يسقط منه شيء كذا كره الرافعي  
 في الشفعة وألحق في الروضة التمزير بالحد فقال انه يسقط بعقوباتها ولم يتعرض له الرافعي هنا فان قيل  
 قد صح في باب التمزير بوجوب استيفاء الامام له مع العفو فهو بخلاف ما هنا أجيب بأنه لا مخالفة لان المراد  
 هنا بالسقوط سقوط حق الادنى وهذا متفق عليه في الحد والتمزير وما ذكرته أنه لو عفا عن التمزير ثم عاد  
 وطلبه لا يجب وأرد الامام أن يقيم له المصلحة لا لكونه حتى أدى وهو المراد هنا (فروع) \* لو عفا  
 وارث المذوف على مال سقط ولم يجب المال كافي فتاوى الحنابلة وفيها أيضا لو اغتصب شخص الميراث فبؤثر التحليل  
 من ورثته ولو ذف رجل ابننا بعه المذوف لم يجب الحد عند جميع العلماء الا ما تكافاه قال له طلبه ولو  
 قذفه فمعاذ الله ثم قذفه لم يجد كبحته لركش على بعز (والاصح أنه) أي حد الغذف اذا مات المذوف  
 قبل استيفائه ومثله التمزير (برنه) أي جميعه (كل) فرد من (الورثة) الخاصين حتى الزوجين  
 على سبيل البدل وليس المراد أن كل واحد له حد والا تعدد الحد بتعدد الورثة ثم من بعدهم للسلطان  
 كالمال والعقاص والثاني برنه جميعهم الا الزوجين لارتفاع النكاح بالوث وعلى الاول لو كان المذوف  
 ميتا هل لاحدهما حق أولا وجهان أحدهما كمال شيطنا المنع لانه طاع الوصلة حالة القذف ولو قذف  
 أو قذف مورثه شخص كان له تحليف في الاولى انه لم يرني وفي الثانية انه لم يعلم زمان مورثه لانه ربما يفر  
 قبله عما الحد قال الاكثرون ولا نسمع المدعى بالزنا والتحليف الا في هذه المسئلة (و) الاصح (أنه)  
 لو عفا بعضهم أي الورثة عن حقه عما ورثه من الحد (فالباقين) منهم (كاه) أي استيفاء جميعها  
 مرانه لكل فرد منهم كولاية التزويج وحق الشفعة ولانه عار والعار يلزم الواحد كما يلزم الجميع  
 \* (تنبيه) قضية هذا استقلال كل بالاستيفاء وان لم يعف عنه وهو ما ذكره الحاملي وجهه كولاية  
 النكاح وفي الحد ما يقتضيه والثاني بسقطه جميعه كافي القود وعرف الاول بان القود له بدل به دول اليه  
 وهو الدية بخلافه والثالث بسقطه جميع العاقب ويستوفى الباقي لانه قابل للتعقيب بخلاف القود  
 \* (بأنه) هذه المسألة لا تقايرها فان أخوانهم من المسائل اما ان يتوقف الحق فيها عند عدم العفو  
 على بقية الشركاء كالشفعة أو بسقطه كالعقاص وهذا كله فيما اذا كان المذوف حرمان كان رقيقا  
 واستحق التمزير على غير سببه ثم مات فهل يستوفيه سببه أو عصبته الاسرار أو السلطان وجوه  
 أحسنها أولها

\* (فصل) في ذف الزوج زوجته خاصة والقذف فيها كعوفى غيره وإنما أفرده بالذكر  
 لمسايقته غيره في ثلاثة أمور أحدها أنه يباح له القذف أو يجب اضطرورة في النسب والثاني أن له اسقاط  
 الحد به بالامان والثالث يجب على المرأة الحد به لانه الآن تدفعه عن نفسها بعلها من (له) أي الزوج  
 (قذف زوجة) له (علم) أي تحقق (زناها) بأن رآها تربي (أو ظنه) أي زناها (ظننا مؤكدا) أو رآه العلم  
 (كشباع) يقع الشين المجبة بخطه أي ظهور (زناها) يزيد مع قرينة) أي معصومياتها (بأن رآها)  
 أي زوجه وزيد أو لمرة واحدة (في خلوة) مثلا أو رآها يخرج من عندها أو يخرج من عندها وأخبره  
 نفعه برأها أو أخبره هي برأها أو يقع في قلبه صدقها أو يخبره عن عيان من يثق به وان لم يكن عدلا أو يرى  
 رجلا معها سرا في محل ربيبة أو ممر تحت شعاريه منسكرة \* (تنبيه) قوله مع قرينة يفهم أن مجرد  
 الاستفاضة فقط أو القرينة فقط لا يجوز اعتماد واحد منهما وهو كذلك أما الاستفاضة فبدنيها  
 عدولها أو من طمع فيها فلم يفلتر بشئ وأما مجرد القرينة فلك كورة ولأنه ربما دخل عليها الخوف أو حرقه  
 أو طمع أو نحو ذلك ويفهم اباحة القذف بالنسبة المذكرة وهو كذلك لكن الاولى كافي زواجر  
 الروضة أن يسبق عليها أو يطلقها ان كرهها لمسايقته من ستر الفاحشة وإزالة الشهرة هذا كله حيث لا بد  
 ينفيه فان كان هناك ولد فقد ذكره بقوله (ولو أقتب ولد) يمكن كونه منه (و) (علم) أو ظن ظنا مؤكدا

(انه ليس منه لزمه نفية) لان نزل النفي يتضمن استحلاله واستحقاقه من ابس منه حرام كما يحرم نفي من هو منه \* (تنبيه) \* سكت المصنف عن القذف وقال بغوى ان تبين مع ذلك زناها فزناها ولا عن والا فلا يجوز لجواز كون الولد من وطء شبهة وطء يقسه كما قال الزركشي أن يقول هذا الولد ليس مني وانما هو من غيره وأطاق وجوب نفي الولد ومجمله اذا كان يلحقه ظاهره في قواعد ابن عبد السلام ان زوجته لو أتت بولد يعلم انه ليس منه فان أتت به خطبة بحيث لا يلحق به في الحكم لم يجب نفيه والا لولى به السر والكف عن القذف والجمل المحقق كالولد فلو ذكره لعلم منه الولد بطريق الاولى ولا يلزمه في جواز النفي والقذف تبين السبب المحذور للنفي والقذف من رؤيته زنا واستبراء ونحوهما السبب المحذور لهما (وانما يعلم) بفتح أوله ان الولد ليس منه (اذ لم يطأ) زوجته أصلاً (أو) وطئها ولو امكن (ولادته لدون سنة أشهر) من وطئه التي هي أقل مدة الحمل (أو لفوق أربع سنين) منه التي هي أكثر مدة الحمل وفي معنى الوطء استدخال المني (فلو ولدته لمسا بينهما) أي بين سنة أشهر من وطئه وأربع سنين منه (ولم يستبرأ) بعده (بحرم النفي) للولد باللعان رعاية للفراش ولا عبرة بريئة بجدها في نفسه فمن أبي هريرة رضي الله عنه انه صلى الله عليه وسلم قال أيما رجل يحسد ولداً وهو ينظر إليه اخضب الله منه يوم القيامة وفضحه على رؤس الخلائق رواه أبو داود والنسائي وغيرهما \* (تنبيه) \* جعل البيهقي الاستبراء أربعين يوماً كما فعله تبعاً للشارح أولى ممن جعلها تبعاً للظاهر للمتن بين الدون والفوق لان الدون يصدق بأربعة أشهر مثلاً وهو فاسد وفد مرام الولد لدون السنة يعلم انه ليس منه فكيف يحرم نفيه حينئذ فتأمل (وان ولدته الفوق سنة أشهر من الاستبراء) بحضرة ولسته أشهر فأكثر من الزنا (حاصل النفي) باللعان (في الاصح) واكن الاولى أن لا ينفية لان الحاصل قد ترى الدم \* (تنبيه) \* ما سمع المصنف من الحل تباع فيه الحرر والشرح الصغير وقابل الاصح وهو الراجح كما رجح في أصل الروضة ونقله عن قناع العراقة بين انه ان رأى بعد الاستبراء فريضة الزنا المبيحة للقذف جاز النفي بل وجب لحصول الظن حينئذ بان ليس منه وان لم يربطاً لم يجر النفي وما سمع من اعتبار المد من الاستبراء تباع فيه الحرر وكذا في الشرح الكبير قال المصنف في زيادة الروضة وكذا فعل القاضي حـ بن والامام والبعثي والمنولي والصحيح ما قاله الجساصي وصاحب المذهب والعمدة وآخرون ان الاعتبار في السنة الأشهر من حين يرى الزاني بها لان الزنا مستند لللعان فاذا ولدته لدون سنة أشهر منه ولا أكثر من دوغ من الاستبراء تبين انه ليس من ذلك الزنا فيصير وجوده كعدمه فلا يجوز النفي جزماً رعاية للفراش فكان ينبغي للمصنف أن يزيد ذلك في الكتاب كما زوده في كلامه ليسلم من التناقض وهل يحسب ابتداء الأشهر من ابتداء الدم أو من انقطاعه قال ابن النفيس لم أر من ذكره والذي يظهر أنه من طريقه لانه الدال على البراءة اهـ وما استظهره ظاهر وجري عليه الزركشي والدميري (ولو وطئ) زوجته في قبلها (وعزل) عنها بان تزعم وقت الانزال ثم أتت بولد (حرم) نفيه (على الصحيح) لان المساء قد سبق من غير أن يحسبه وليس مقابل الصحيح وجهها محققا بل احتمالاً لا لغيره رضي الله عنه أقامه المصنف وجهاً أما اذا وطئ في الدبر أو فيها دون الفرج فان له النفي لان أمر النسب يتعلق بالوطء الشرعي فلا يثبت بغيره وهذا ما رجح في الروضة وأسلمها هنا وهو المعنى وان رجحاني باب ما يجوز من الاستمتاع ان الوطء في الدبر كالتقبيل في حقوق النسب ووجه بعض المتأخرين (ولو عـ) لم الزوج (زناها) واحتمل على السواء (كون الولد منه ومن الزنا) بان لم يستبرأ بعده ووطئه (حرم النفي) رعاية للفراش كما سر وانما ذكره لوطئه لقوله (وكذا) يحرم (القذف واللعان على الصحيح) لان اللعان حجة ضرورية انما يصابر اليها لدفع النسب أو قطع النكاح حيث لا ولد على الفراش المتألف وقد حصل الولد هنا فلم يبق له فائدة والفرق يمكن بالانلاق والاثني يجوز انتقامها كما لو لم يكن ولده وهذا ما ذكر الامام أنه القياس فاذنبه الشيطان وجهه اورد القياس بان الولد يتضرر بنسبة أمه الى الزنا وانباته علمه باللعان اذ يصير بذلك

وتطابق فيه الالفة فلا يجزم هذا الضرر لعرض الاستقام \* (تنبية) \* لو أتت امرأة بولد أبيض وأبواه  
أسودان أو عكسه لم يجز لأبيه بذلك نفيه ولو أشبه من تنم به أمه أو انضم إلى ذلك فريضة الزنا ظن العصبين  
أن رجلا قال للشي على الله عليه وسلم إن امرأتى ولدت غلاما أسود قال غسل لك من أجل قال نعم قال فما  
ألوأم قال حرق قال هل فيها من أروق قال نعم قال فاني أئامها ذلك قال عسى أن تكون نزعته عرف قال فلعن هذا  
نزعته حرق والاروق جل أبيض يتخالها يداها مواد

\* (فصل) \* في كيفية الأمان وشروطه وغرته المذكورة في قوله و يتعلق بالأمانه فرفعة الخ وبدأ بالاول فقال  
(الأمان قوله) أي الزوج (أربع مرات أشهد بالله أني من الصادقين فيما ربيت به هذه) أي وجوبه (من  
الزنا) إذا كانت حاضرة أما اعتبار العدد فلا يات السابقة أؤل الباب وكررت الشهادة لنا كبر الأمر لانها  
أتممت مقام أربع شهود ومن غيره ليعلم عليها الحد ولذلك سميت شهادتان وهي في الحقيقة أيمان وأما  
الكلمة الخامسة الآتية فذكر عدة أفراد الأربع وأما اعتبار تسوية ما رماها به فلا بد الحلف عليه \* (تنبية) \*  
انحصاره على قوله هذه تبع فيه الحروف وهو المذكور في المذهب وظاهر عبارة الترحين والروضة اعتبار  
روحي هذه قال الزركشي وهو المأثور في التنية وتوافق البنديجي وفهم انه لا يحتاج مع الإشارة إليها إلى  
تسميتها وهو الأصح عند الشنئين لان الكلام فيمن حضر وقيل يجب الجمع بين الاسم والإشارة قال  
الزركشي وهو ظاهر النص وكلام الجمهور (ما غابت) من البلد أو جاس اللعان لم ير أو جحش ونحو  
ذلك (سمها ورفق نسبها بما يردا) عن غيرها دفعا للاستبعاد (والخامسة) من كلمات أمان الزوج هي  
(أن اعن الله عليه أن كان من الكاذبين فيما رماها به من الزنا) لازية وبشر إليها الحضور وبشرها  
في العيرة كفي الكرامة الأربع \* (تنبية) \* أما أني المصنف رحمه الله تعالى فيضمير العيرة تأسيها هنا الآتية  
والأفادى بقوله الملاعن على كلمة الله كما عبر به في الروضة (وإن كان) ثم (ولديه) عنه (ذكره في)  
كل من (الكلمات) الخمس لينفي عنه (فقال) في كل منهما (وإن الولد الذي ولدته) إن كان غائبا (أو  
هذا الولد) إن كان حاضرا (من الزنا) و (ليس) هو (مضى) لان كل مرة يمتلئ شاهد فلو غفل ذكر  
الولد في بعض الكلمات احتاج إلى إعادة اللعان لفیه \* (تنبية) \* فتنبية كلامه انه لو اقتصر على نفي الزنا  
ولم ينفي ليس مضي أنه لا يكفي قال في الشرح الكبير ربه أجاب كسبرون لانه قد يظن أن وطء الشكاح  
الفاقد والشبهة زنا ولكن الرابع أنه يكفي كجامعه في أصل الروضة والشرح الصغير جلا للفظ الزنا على  
سديقتيه وفرضيه أيضا انه لو اقتصر على قوله ليس مضي لم يكف وهو الصحيح لاحتمال أن يريد أنه لا يشبهه  
نحافا وخلقا ولا بد أن يسد مع ذلك إلى سبب معي كقوله من زنا أو وطء شبهة (وتقول هي) أربع  
مرات بعد غلام أمان الروح (أشهد بالله أن الكاذبين فيما رماها به من الزنا) (الكلمة الخامسة)  
من أمانها هي (أن غضب الله عليها أن كان) الزوج (من الصادقين فيه) للآية السابقة وتشير إلى  
الحضور وتميزه في العيرة كفي جانبها في الشهادات الخمس وانما قال المصنف علمنا أسيا بالآية والأولاد أن  
تأني يضمير المتكلم فتقول غضب الله على أن كان الخ وكان يفي أن يقول ثم تقول لان تأخير لعانها شرط  
كما سألني وأشرت إلى ذلك بقولي بعد واقتصر تبعا للأعمر على قواها فيه وعبارة الشرحين والروضة فيها  
رمانا به وطارها أنه لا بد من النهر بحد ذلك وعبارة ضميرها فيما رماها به من الزنا وهو ظاهر افتنا النص  
وكن حلى كلام المصنف عليه بأن يقال قوله فيه أي فيما تقدم وهو قولها من الكاذبين فيها رمانا به من  
الزنا وحيد فكل كلمة موافق لما نقل من ظاهر النص \* (تنبية) \* أمهم سكونته في لعانها عن ذكر  
الولدانها لاحتجاج اليهود والصحيح لانه لا يتعاقب ذكره في أمان الحكم فلم يمتنع اليه ولو تعرضت لم يضر وهذا  
كأن كان قد ذف ولم تنبته عليه بيينة والإبان كان اللعان لنفي ولد كان احتمل كونه من وطء شبهة أو أنبتت  
ذف فيه يسمي قال في الاول فيما ربيتها به من اصابة غيبري لها على فرائي وان هذا الولد من تلك الاصابة إلى

آخر الكلامان وفي الثاني فيما أثبتت على من رمى اياها بالزنا الخ ولا يلاع المرأة في الاوّل اذ لا حد  
عليها بهذا اللعان حتى تسقط عليه بلعائنا وانما يخص اللعن بجانبيه والغضب بجانبيه لان جرعة الزنا ارفع من  
جرعة القذف بدليل تفاوت الحدين وغضب الله أغفل من لعنه لان غضبه ارادة الانتقام من العصاة وانزال  
العقوبة بينهم والامن العار والبعد نخعت المرأة بالترام أغلظ العقوبة (ولو بدل) بالبناء لافعل (لفظ  
شهادة بخلاف ونحوه) كاتسم بالله أو أحلف بالله الخ أو لفظا الله بالرحمن ونحوه (أو) لفظا (غضب بلعن)  
أو غيره كالأبعاد (وعكسه) بأن ذكر الرجل الغضب والمرأة اللعن (أو ذكر) أي اللعن والغضب  
(قبل تمام الشهادة ان لم يصح) ذلك (في الاصح) اتباعا للنص كقوله الشهادة والثاني يصح ذلك نظرا  
للمعنى والثالث لا يصح أن يؤتى بدل لفظا الغضب بلفظ اللعن لان الغضب أشد من اللعن كما مر بخلاف  
العكس \* (تنبيه) \* قوله ولو بدل لفظا شهادة بخلاف قال ابن النقيب عبارة مفصلة وصوابه خلاف بشهادة  
لان البناء تدخل على المتروك وأما قوله أو غضب بلعن وعكسه فغير قريب فانهم ما سئلوا في كل ما أخذوا متروك  
اه وقد مر جواب ذلك في صفة الصلاة وقوله وعكسه من بعد على المحر كما قاله في الدقائق (وبشرط فيه)  
أي اللعان الموالاة بين السكمان الخمس في الجانبين فيض الفصل الطويل و (أمر القاضي) به أو نائبه  
كاليمين في سائر الخصومات لان الغلب على الامان حكم اليمين كما مر وان غاب فيه معنى الشهادة فهي  
لا تؤذى الا عنده (و يرضى كلياته) في الجانبين فيقول له قل كذا وكذا ولها ولي كذا وكذا والمحكم  
حيث لا ولد كالحاكم أو يصح أن يقرأ أو يلحق بالبناء لافعل فيشمل المحكم لكن يحتاج الى زيادة حيث  
لا ولد وأما اذا كان هنالك ولد فلا يصح التحكيم الا أن يكون مكافا و يرضى بحكمه لان له حقافي النسب  
فلا يؤثر رضاهما في حقه والسيد في الامان بين آمنه وعبداه اذ ازوجها منه كالحاكم لا المحكم كما قاله  
العراقيون وغيرهم لان له أن ينولي اعان رقيقه \* (تنبيه) \* مما في النافقين على الامر يقضي انهما  
مختاران وليس مراد بل الامر هو التلقين ولهذا اقتصر في روضته على الامر ويحتمل ان الثابت بان يكون  
المراد بالامر قول القاضي فل وبالنفاقين شهد الخ (و) بشرط فيه أيضا تمام السكمان الخمس (ان يتأخر  
لعان اعان لعانه) لان لعانهم الاسقاط الحد وانما يجب عليهم الحد بلعانه فلا حاجة الى لعانها قبله فلو حكم  
حاكم بالفرقة قبل تمام الخمس أو بابتداء اعانهم انقض \* (تنبيه) \* أفهم كلامه انه لا بشرط الموالاة بين  
لعانه واعانها وهو كذلك كما صرح به الدارمي فقال انه يجوز أن يلاعن في يوم وهي في يوم آخر (و) يذف  
(يلاعن أخرس) خلقة (بشاردة مفهومة أو كتابة) بثلاثة فوقية قبل الالف بخطه لانها في حقه كالناطق  
من الناطق وليس كاتشهاد قننه اضرورة اليه دونها لان الناطقين يقومون بها ولان المغاب في الامان  
معنى اليمين كما مر فان لم يكن له واحد منهم لم يصح قذفه ولا لعانه ولأن من تصرفاته له عند الوقوف على  
ما يريد أما اذا عرض له الخرس فان رجا فاعاقه في مدة ثلاثة أيام انتظار نطقه فيها فان لم يرج نطقه أو رجا  
في أكثر من ثلاثة أيام فهو كالخرس الخلق \* (تنبيه) \* أفهم كلامه الا كنفاء بأحد هما وهو  
مانع لاه عن مفهوم كلام الأكثرين وتصریح الشامل فاذا لالعن بالاشارة أشار بكافة الشهادة أربع  
مرات ثم بكافة اللعن وان لالعن بالكتابة كتب كلمة الشهادة أربع مرات ثم كلمة اللعن ولكن لو كتب كلمة  
الشهادة مرة وأشار اليها أربعاً جاز قال الرافعي وهذا جاع بين الاشارة والكتابة وهو جائز وقضية اطلاق  
المصنف انه لا فرق بين الرجل والمرأة وهو كذلك كما صرح به في الشامل والتمتة وغيرهما وإن كان النص  
على خلافه ولو نطق لسان الاخوس من بعد قذفه ولعانه بالاشارة ثم قال لم أر ذلك ذف باشارتي لم يقبل  
منه لان اشارته أثبتت حقه الغيرة أو قال لم أر ذلك لعانها قبل منه فيها عليه لافعله قبله الحد والنسب  
ولا ترتفع الفرقة والحرمة المؤبدان يلاعن ان شاء لاسقاط الحد ولنفى الولدان لم يفت (ويصح)  
الامان مع معرفة العربية (بالجمية) وهي ما عدا العربية لان اللعان يمين أو شهادة وهو باللغات سواء  
غير اعي الاجمعي الملاعن ترجع الشهادة واللعن والغضب ثم ان أحسن القاضي الجمية استحب ان يحضر

أربعة من يحسنوا والا فلا بد من مترجم ويكنى اثنان وقيل يشترط من جاب الزوج أربعة (وفين  
عرف العربية وجه) انه لا يصح لعانه بغير الانها التي ورد الشرع بها فليس له العدول عنهم قدرته عليهم  
ثم شرع في تعليل العان وهو ما يزدان أو مكان وقد شرع في القسم الاول وقال (وبغلقا) لعان مسلم  
(زمان وهو بعد) صلاة (عصر) كل يوم كان ان كان عليه حديثا لان اليمين الفاجرة بعد العصر  
أغلقت عقوبة لحبر الصعيين عن أبي هريرة رضى الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ثلاثة لا يكلمهم الله  
يوم القيامة ولا يزكهم ولا يبرئهم ولا يحل لهم ولا يبرئهم ولا يحل لهم ولا يبرئهم ولا يحل لهم ولا يبرئهم  
امرئ مسلم فان لم يكن طالب حديث فبعد صلاة عصر يوم (جمعة) أولى لان ساعة الاصابة به كجراواه أبو  
داود والنسائي وصححه الحاكم كروى مسلم انهم من مجلس الامام على المنبر ان تفتي الصلاة وصوبه في  
الروضة في آخر باب صلاة الجمعة وفيه مخالفا لما قاله هنا الحق بعضهم به بدر الجمعة الاوقات الشريفة كثير  
وجب ورمضان وروى البيهقي وعرفة وعائذ ورواه (ومكان وهو أنشرف) مواضع (بلده) أي اللعان  
لان في ذلك تأثير في الزجر من اليمين الفاجرة وعبار ما لم ير أنشرف مواضع البلد وهي أحسن لتناسب ما بعده  
ولهذا زدت في كلام المصنف ثم فصل الاثر في بقوله (فيمكة) أي قالوا لمن يمين يكون (بين الركن)  
الذي فيه الحجر الاسود (و) بين (المقام) لاراهيم صلى الله عليه وسلم ويسمى ما بينهما بالحطيم فان قبل  
لا تسمى في مكة من البيت فكان القياس التخفيف فيه واكن صبر عنه فالوجه ان يكون في الحجر  
أجيب بان عدولهم عنه صيانة للبيت أيضا (و) اللعان في (الدينة) يكون (عند المنبر) مما يلي  
القبلة الشريف كما مر حبه الرازي في باب الثالث من جوامع الامان لقوله صلى الله عليه وسلم لا يخلف عند  
هذا المنبر بعد الصلاة عينا آفة ولوعلى سولة وطب الاوجب له النار ورواه ابن ماجه وقال الحاكم صحيح على  
شروط الشيخين وهذا هو المصوح في القديم والجديد وقال في الام والختم يمين يكون اللعان في المنبر لقوله  
صلى الله عليه وسلم من حلف على منبري هذا عينا آفة ماتوا من النار ورواه النسائي وصححه ابن حبان  
(و) اللعان في (بيت المقدس) يكون في المسجد (عند الصخرة) لانها أنشرف بقاعه لانها قبلة الانبياء  
صالحات الله وسلامه عليهم أجمعين وفي ابن حبان انهم من الجمة \* (تنبيه) \* التعليق بالمساجد الثلاثة لمن هو  
بها فمن لم يكن بها لم يجوز نقله اليها أي بغير اختياره كما جزم به الماوردي واللعان في (غيرها) أي المساجد  
الثلاثة يكون (عند منبر الجامع) لانه المأخوذ منه فالأورد المتولي في صعود المنبر الخلف المتقدم في صعود  
منبر المدينة وقضيت ترجم معوده وصححه صاحب الكافي (و) ثلاث امرأة (حائض) أو نفساء أو متحيرة  
مسلمة (باب المسجد) الجامع ولوعبر به كان أولى لخصيم مكانها فيه والباب أقرب الى المواضع الشريفة  
فيلعن الزوج في المسجد فإذا فرغ خرج الحاكم وقابله اليها قال المتولي وهذا اذا رأى الامام تجبيل اللعان  
فلور أي تأتبعه الى انقطاع الدم وغسلها جاز نقله في الكعبة قال وهو في الجنب أي المسلم أولى أما الكافر  
فبغلقا عليه بما يأتي فان أر بدلعانه في مسجد غير المسجد الحرام ممكن منه وان كان به حدث أكبر اذا أمن  
تلويث المسجد من نحو الحائض (و) يلعن (ذمي) ولو هو بكافي لكان أولى ليشمل المستأمن والمعاهد  
اذا ترفعوا اليها (في بيعة) بكسر الموحدة أوله وهي معبد النصاري (و) في (كنيسة) وهي معبد  
اليهود وتسمى البيعة أيضا كنيسة بل والعرف اليوم لان ذلك عندهم كالساجد عندنا \* (تنبيه) \*  
محل جواز دخول الحاكم الى ذلك اذا لم يكن فيه مروق فانه يحرم دخول بيت فيه مروق كانه له صاحب البيان  
عن الاصحاب وقد بعلم هذا مما سياتي ويقول اليهودي أشهد بالله الذي أنزل النوراة على موسى  
والنصراني أشهد بالله الذي أمر الانجيل على عيسى دل الماوردي ولا يخاف اليهودي بموسى أي ولا  
النصراني بعيسى كما لا يخاف المسلم بمحمد صلى الله عليه وسلم بل ذلك محذور اه أي مكروه (وكذا بيت  
نار مجوسي) يكون اللعان فيه (في الاصح) لانهم به ناهونه والمقصود الزجر عن الكذب فيحضره القاضي

رتبة لاعتقادهم لشبهة الكتاب والثاني لانه ليس له حرمة وشرف فيلعلن في المسجد ويجلس المحكم  
 \* (تنبيه) \* ظاهر كلامه ان التسمية بالمجوسية تفعل ذلك ولو كان زوجها مسلما وهو ماني الروضة وأصلها  
 فان قالت ألعن في المسجد ورضي به الزوج جازوا لافلا (لايت أصنام وثني) لانه لا حرمة له  
 واعتقادهم فيه غير شرعي ولان دخوله معصية كالحكماء للمأوردى عن الاصحاب بخلاف البيع والكائس  
 فيلعلن بينهم في مجلس حكمه ومورد المستلة أن يدخل دارنا بامان أو حدنة ويفرقون بينا ولا فاكمة  
 الاصنام مسخفة لا هدم أما تغليظ الكافر بالزمان فيعتبر بآسرف الاوقات عندهم كاذ كرم المأوردى وان  
 كان قضية كلام المصنف انه كالمسلم وتغليظ الرقة عن البندنجي وغيره \* (تنبيه) \* سكت المصنف  
 عن لا يتخلل لانه كالدهرى بفتح الدال كخضبه ابن شوية وبضمها كخضبه ابن قاسم والزنديق الذي  
 لا يدين بدين وعابد الوثن والاصح انه لا يشرع في حقه تغليظا بل يلعلن في مجلس الحكم لانه لا يهتاف زمانا  
 ولا مكانا فلا يزرجر قال الشيخان وتحسن ان يحلف بالله الذي خلقه ورزقه لانه وان علفا في كفره وجد نفسه  
 مذمنة لخلاق مدبر ثم شرع في القسم الثاني من التغليظات فقال (و) بغنا بحضور (جمع) من عدول  
 أعيان بادالاعان وصلواته اقله تعالى ولا يشهد عذابهم اذ انقضى من المؤمنين ولان فيه ردعا عن الكذب  
 و (أقله أربعة) لثبوت الزمانهم فاستحب ان يحضر ذلك العدد اتيانه بالاعان ولا بد من حضور الحاكم  
 ويكنى السيد في رتبة ذكره كرا كان أو أئني \* (تنبيه) \* سكت المصنف عن التغليظ بالافلا وسأني بيانه في  
 فصل الميمن من كتاب الدعوى (والتغليظات) بما ذكر من زمان ومكان وجمع (سنة) في مسلم أو كافر كاهو  
 قضية كلام الجمهور (لا فرض على المذهب) كتغليظ الميمن بنعدد أسماء الله تعالى وقيل انه فرض  
 لا اتباع وهما قولان في المكان طردا في الزمان والجمع ومنهم من قطع بالاستحباب فيهما والاصح القطع  
 به في الجمع دون الزمان (وسن اقتاض) وثابته وتحكم وسيد (وعظهما) أي المتلاعنين بالتخويف من  
 عذاب الله وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لهلال انق الله فان عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة  
 وبقرا عليهم ان الذين يشكرون بعد الله وأعمالهم ثننا قليلا الآية ويقول لهم اقال رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم للمتلاعنين حسابكما على الله يعلم أن أحدكما كاذب فهل منكما من تائب (و) بعد الفراغ من  
 السكاهات الأربع (يبالغ) القاضي ومن في حكمه في وعظهما انديا (عند الخامسة) من لعانها ما قبل  
 شروعها فيها فبقول الزوج اتق الله في قولك على لعنة الله فانهم اموجبة لعن ان كنت كاذبا وللزوجة  
 اتق الله في قولك غضب الله على فانهم اموجبة للغضب ان كنت كاذبا لعلمها ينزجران ويتركان ويأمر رجلا  
 ان يضع يده على فيه وامرأة ان تضع يدها على فيه الامر به في نصب برأعي داود وبأني الذي يضع يده من ورثته  
 كما صرح به الامام والغزالي فان آيا الاتسام للعان تركهما على حالهما ولاقتهما الخامسة (و) بسن اهما  
 (ان يتلاعنا فائمين) ليراهما الناس وبشهر أمرهما فبقوم الرجل عند لعانه والمرأة جالسة ثم تقوم عند  
 لعانها او يقعد الرجل فقوله فائمين حال من مجموعهما الامن كل واحد منهما ولو قال عن قيام كان أوضح واذا  
 كان أحدهما لا يقدر على القيام لعلن قاعدا أو مضطجعا ان لم يقدر على الجلوس كفي الام (و) المتلاعن  
 (شرطه زوج) فلا يصح لعان أجنبي ولا سيادة وأم ولدان الله تعالى لم يجعل لعن الزوج مخفرا من  
 القذف الا بالبينة فقال تعالى والذين يرمون المحصنات الى قوله تعالى فاجادوهم فأوجب سبحانه وتعالى الحد  
 ان لم يأت بالبينة وذلك بشمل الزوج وغيره ثم خص الزوج بدفع الحد بالاعان بقوله تعالى والذين يرمون  
 أزواجهن الا بة تقي غيره على الاصل والفرق بينهما احتياج الزوج للقذف لافسادها فراه بخلاف  
 غيره فان قيل يصح لعان غير الزوج في صورتين البائن لنفي الولد ولا سقوط الحد بالقذف في النكاح كإسباني  
 والموطأة بنكاح فاسد او شبهة كان ظنها زوجته أو آمنه ثم قذفها ولا عن لنفي السبب أجيب بان المراد  
 بالزوج من له عاقلة النكاح كما قاله المصنف في التفتيح وقوله (يصح طلاقه) بان يكون بالغاع فلا يختار



صادق بالحر والعبد والمسلم والذمي والشبهه والسفیه والسكران والمحدود والمعاقل رجوعا وغيرهم ولا يصح من صبي ومجنون ولا يفتنى قذفه مما لعاناه بعد كماله ما يزوم الميراث من جماع على القذف تأديبا **(تنبيه)** \* المراد يصح طلاقه في الجملة لا لا يرد ما لو قال لزوجته اذا وقع عليك طلاق فانت طالق قبله فلا تانا وفره ما على انداد باب الطلاق فانه زوج لا يصح طلاقه ومع ذلك يصح لعنه (ولو اراد) زوج (بعد وطء) منه لزوجه أو استباحها عليه (فقد)ها (وأسلم في العدة لاعتن) لدوام النكاح (ولو لاعتن) حال الردة (ثم أسلم فيها) أي العدة (صح) لعنه لتبين وقوعه في صلب النكاح وكفره لا يمنع صحته كالذمي (أو أصر) على رده الى اقامة العدة (صادق) لعنه (بنقطة) لتبين اتمام الزوجية بالردة فان كان هالك ولد ونفاه باللعان صح كبرائتها ثم قذفها بزيادة ما في حال النكاح وهالك ولد والاعتناء ساه ولا يرد مع بذلك حد القذف في الاصح - هذان قذف في حال الردة وان كان قذفه في حال الاسلام صح اللعان كما لو قذف في حال الزوجية ثم أبانها وان له الملائنة **(فروخ)** \* لو امتنع أحد الزوجين من اللعان ثم طلبه ممكن منه ولو قذف أربع نسوة بأربع كلمات لهن أربع مرات لأنه عين لجماعة لا يتداخل ويكون اللعان على ترتيب قد دون ولو أتى باللعان واحد لم يمتد به الا حق من سمعها أو لافان لم يسمه بل أساسا ليعين لم يعتد به عن واحدة منهن وان رضى بلعان واحد كملو رضى المدعون بهين واحدة وان كان قذفهن بكلمة واحدة لاعتن لهن أربع مرات أيضا لأنه يجب لكل واحدة - على الجديد ثم ان رضى بتقديم واحدة فذلك طاهر وان تشاحن في البداية أقرع بينهما اذ لا منزلة لواحدة على الاخرى فان بدأ الحاكم باللعان واحدة من غير فرقة جاز لان البائبات بصلان الى حقهن من غير فقهان وقال الشافعي رضى الله تعالى عنه رجوت أن لا يأثم رجلاه على ما إذا لم يقتصد تفضيل بعضهن ولا يشكر المدعي بذكر القذف ولو صرح فيه بزنا آخر لا تتخذ المقتوف والمد والواحد بظاهر الكذب ويدفع العار فلا يقع في النفوس تصديقه ويكفي الزوج في ذلك لعان واحد يذ كرمه الزانيات كلها وكذا الزناة ان سمعهم في القذف بان يقول أنهم ذنباه في الخلق المصدقين فيما رويت به هذه من الزنا بفلان وفلان ويسقط الحد عنه بذلك فان لم يدكرهم في لعانه لم يسقط عنه حد زورهم لكن له ان يعيد اللعان ويذكرهم لاسقاطه عنه وان لم يلاعن ولا يبدع وحد القذفها بظلمه اصابه الرجل المقتوف به بالحد وقلما بالاصح انه يجب عليه حدان لله اللعان وتأبدت حرمة الزوجية باللعان لاجل الرجل فقط ولو ابتدأ الرجل مطالبه بحد قذفه كان له الامان لاسقاط الحد في أحد وجهين بظاهر ترجيحه بناء على ان حقه يثبت أما لا لاتباعها كما هو ظاهر كلامهم وان سمعوا أحدهم ادلا سخر المماالبة بحقه ولو قذف امرأته أو أجنبية عد الحاكم بزيد فعلى الحاكم اعلام زيد بذلك ليطلب بجمعه ان شاء بخلاف ما اذا أقر له عنده بمال لا يلزمه اعلامه لان استيقنه الحد يتعلق به فيعلمه ليستوفي ان شاء بخلاف المال ومن قذف شخصا ثم قذفه ثانيا بغير اقراره وكذب بالحد الاول ومن ذلك يؤخذ ما قاله الزركشي انه لو قذفه فعفا عنه ثم قذفه ثانيا انه يزور كما مررت الاشارة اليه لان العفو بمثابة استيفاء الحد والزوجية كغيرها في ذلك ان وقع القذفان في حال الزوجية فان قذف أجنبية ثم تزوجها ثم قذفها بالزنا الاول حد واحد واللعان لانه قذفها بالاول وهي أجنبية فان قذفها بغيره تعدد الحد لاختلاف موجب القذفين لان الثاني يسقط بالامان بخلاف الاول وان أقام بأحد الزنا من بيده سقط الحدان لانه ثبت انه غير حصنة فان لم يقعها وبدأت بطلب حد قذف الزنا الاول حمله ثم الثاني ان لم يلاعن والاسقاط عنه حده وان بدأت بالثاني فلا عمن لم يسقط الحد الاول وسقط الثاني ان لم يلاعن حد للقذف الثاني ثم الاول بعد طلبها بحد وان طالبت بالحد من معا فكابتدائها بالاول ولو قذف زوجته ثم أبانها باللعان ثم قذفها بمرأى آخر فان قبل القذف عزول الثاني كولو قذف أجنبية فحد ثم قذفها نائبا هذا الدالم يصف الزنا الى حال البيونة فلا يشك في بمارس فيها ولو قذف أجنبية ثم تزوجها ثم قذفها بمرأى آخر من ان

الحديث يورد فان لم تطالب حذ القذف الاول حتى قذفها فان لاعن الاول عزول الثاني لا يذاع وان لم  
 يلاعن حذ حدين لاختلاف القذفين في الحكم ثم شرع في أمور من غمرات الامان فقال (و يتعلق بلعانه)  
 أي الزوج وان لم تلاعن الزوجة أو كان كاذبا (فرقة) وهي فرقة فسخ كالرضاع لحصولها بغيرها  
 وتحصل ظاهرا وباطنا (وحرة مؤبدة) فلا يحل له نكاحها بعد اللعان ولا وطأها بذلك بين لو كانت أمة  
 واشترأها لما في الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم فرق بينهما ثم قال لاسم لك عليها وفي سنن أبي داود  
 المتلاعنان لا يجتمعان أبدا (وان أ كذب نفسه) فلا يفيد ذلك عود النكاح ولا رفع تأبيد الحرمة لانهما  
 حوله وفردطلا فلا يتمكن من عودهما بخلاف الحد ولحق النسب فانهما يوردان لانهما حق عليه وأما  
 حدهما أي الزوجة فهل يسقط با كذابه نفسه قال في الكفاية لم أره مصرحاً به لكن في كلام الامام ما يفهم  
 سقوطه في ضمن تعليل وجزم به في المطلب \* (تنبيه) \* نفسه في المتن بفتح السين بخطه ويجوز رفعها أيضا  
 كما يجوز في قوله صلى الله عليه وسلم ان الله يتجاوز عن أمتي ما حدثت به أنفسها (وسقوط الحد عنه) أي  
 حذ القذف الملاعن ان كانت محصنة وسقوط التعزير عنه ان لم تكن محصنة ولا يسقط حذ قذف الزاني عنه  
 الا ان ذكر في لعانه كإسراء وكان الاولى ان يعبر بالعفو بتبدل الحد ليسهل التعزير (و) يتعلق بأعانه  
 أيضا (وجوب حذرنا) مسلمة كانت أو كافرة ان لم تلاعن نقوله تعالى ويدأ عنها العذاب الآية فدل  
 على وجوبه عليها بأعانه وبشعاريه الصداق قبل الدخول وحكمها حكم المطلقة طلاقاً بائناً فلا يلحقها  
 طلاق ويستبيح نكاح أربع سواها ومن يحرم جمعها كانختها وعمها وغير ذلك من الاحكام المرتبة  
 على البينونة وان لم تنقض عدتها ولا بتوقف ذلك على قضاء القاضي ولا على لعانها بل يحصل بمجرد لعان  
 الزوج \* (فرع) \* لو قذف زوج زوجته وهي بكر ثم طافها وتركها وتحت ثم قذفها الزوج الثاني وهي ثيب  
 ثم لاعن ولم تلاعن هي جلدت ثم رجعت (وانتفاء نسب نفاذ بلعانه) أي فيه حيث كان ولد لخبر الصحيحين  
 أنه صلى الله عليه وسلم فرق بينهما وألحق الولد بالمرأة (وانما يحتاج) الملاعن (الى نفى) نسب ولد (يمكن)  
 كونه (منه) وتقدم في كتاب الرجعة بيان أقل مدة الامكان (فان تعذر) كون الولد منه (بان ولادته)  
 الملاعن (لستة أشهر) فافل (من العقد) لانتهاء من الوطء والوضع أو أكثر منهما باقتدارهما فأكثر ما كنه  
 (طلق في مجلسه) أي العقد (أو نكح وهو بالشرق) امرأة (وهي بالمغرب) ولم يحض زمن يمكن فيه  
 اجتماعهما ووطء رجل أقل امددة الحمل (لم يلحقه) الولد لاستحالة كونه منه فلا حاجة الى انتفائه الى لعان  
 \* (تنبيه) \* هذا ان كان الولد تاما فان لم تلده فاما اعتبر مرضى المدة المذكورة في باب الرجعة ومن صور  
 التعذر أيضا ما لو كان الزوج صغيراً أو مراً وحال المذهب فلو قال كائن ولادته بالكاف كان أولى ويمكن  
 ادخال الصبي لتسع سنين وبشرط كمال التاسعة ثم يلاعن حتى يثبت لوجوه فان ادعى الاحتلام ولو عقب  
 انكاره صدق وخرج بالمسوح محبوب الذي كردون الاثنين وعكسه فانه يمكن ادخالهما (وله تنبيه)  
 أي الولد (ميتاً) لان نسبها لا ينقطع بالموت بل يقال مات والد فلان وهذا قبر والد فلان فان ذل ما فائدة نفيه  
 بعد موته أعجب بأن فادته اسقاط مؤنة تنجيزه ولو مات الولد بعد النفي جاز له استلحاقه كافي حال الحياة  
 ويستحق أدبه ولا انتظار الى تمحيته بذلك ولو استلحقه ثم نفاه لم ينتف عنه جزماً (والنفي) لنسب ولديكون  
 على الفور في الانكهار (الجديد) لانه شرع لدفع ضرر محقق فكان على الفور كالرد بالعيب وخيار الشفعة  
 وفي القديم قولان أحدهما يجوز الى ثلاثة أيام والثاني له انفي متى شاء ولا يسقط الا باسقاطه  
 \* (تنبيه) \* المراد بالنفي هنا كافي المطلب أن يحضر عند الحاكم وبذلك كران هذا الولد أو الحمل الموجود  
 ليس معنى مع الشرائع المعروفة أو ما اللعان فله تأخير (ويعذر) الملاعن في تأخير النفي على قول الفور  
 (يعذر) كان بلغه الخبر لبالأخر حتى يصح أو كان جاتعافاً كل أذعاريا فليس فان كان محبوساً أو مريضاً  
 أو غائفاً ضياع مال أو رسل الى القاضي ليعت اليه نائباً يلاعن عنه أولياعه أنه مقيم على النفي فان لم يفعل

وبالـحقه فان تعدد عابه الاوصال اشهد ان أمكه فان لم يتم مع شكك منه بماله حقه ولغايب الذي عند  
 القاضى ان وجدته في موضعه وله مع وجوده للتأخير الى المجرع ان يادر اليه بحسب الامكان مع  
 الاشهاد والادلة على الاصح في الشرح الصغير اما الذي يمكن هذرقان حقه بماله من النفي في الاصح ويلحقه  
 الولد (وله نفي حل) لما في الصحيحين ان هلال بن أمية لادن عن ابل (و) له أيضا (انتقالا ووضعه)  
 ايلان على يقين فان المذموم جلا قد يكون ويحاط به غش بخلاف انتقالا ووضعه لرجاء موته كان قال عاتق  
 ولدا ووتر رجاء وضعه ليلزل ميتا فاكفى اللعان فان حقه بماله من المنى لتفريجه مع عاه (ومن آخر)  
 نفي نسب ولد (وقال جهات الولادة صدق بيمنه ان كان غائبا) ولم ينفذ ولم ينفذ لان الظاهر بواقعه فان  
 استفاض وانتشر لم يصدق كما حكمه عن الشاشي وأقره (وكذا الحاضر في مدعيه يمكن جهله) بالولادة (فيها)  
 كان كافيا بمولتين وأمكن الحفاء عابه لاحتمال صدق بخلاف ما لا يمكن كان كافيا في دار واحدة ووضعت  
 مدعيه مد الخفاء فيها فانه لا يقبل كما يزم به الرافعي وغيره لانه خلاف الظاهر (ولو) قال لم أصدق من أخبرني  
 بالولادة وقد أخبره من لا تقبل روايته كعبي وناسق صدق بيمنه أو مقبول الرواية ولورقية أو امرأته لم يقبل  
 منه ولو (فيل له) تهمة بولد (تمت بولده أو جعه الله لك ولدا صلح الحادة اليجيبا) للقاتل (أمين  
 أو نهم) أو نحو ذلك مما يضمن اقرارا كاستجاب الله دعاءك (تعذر) عليه (نفيه) ولحقه الولد لان  
 ذلك يضمن الرضا به نعم ان عرف له ولد آخر ودعى حل التيمنة وللتأمين أو نحو عاه فله نفيه الا ان كان  
 أشار اليه فقال نفسه لك الله هم هذا الولد فقال أمين أو نحوه وليس له نفيه لما سر (و) ان أجاب بما لا يضمن  
 الاقرار كان (قال) للقاتل (جزاك الله خيرا أو بولوك) الله (عليك فلا) يذنبه لان الظاهر انه  
 فصد مكافأة الدعاء بالدعاء فان قيل قد مر ان وجوب النفي على الفور وقد زال بذلك أن يجيب بأن ذلك وجد في  
 توجهه للقاضي أو فله في حاله يذنب فيها بالتأخير لتحويل (تنبيه) سكت المنع عن حالة فالتوجه  
 التصريح بما يشهد بانكار الولد كما عوذ بالله ونحوه اقله وروى نفي الولد (تنبيه) لوقال بعد علمه بالولد  
 لم أعلم جواز اللعان أو فوريته وهو عاى وان لم يكن قريب العهد بالسلام أو نأشأ يدانية بعيدة عن العلماء  
 صدق كتنبيهه من خيار المنة بخلاف ما اذا كان قتيلا (وله) أى الزوج (اللعان مع امكان بينة بناتها)  
 لان كلامها حاجة فان قيل ظاهر القرآن يدل على أن تعذر البينة شرط لقوله تعالى ولم يكن لهم شهود  
 الا أنفسهم أوجب بأن الاجماع صدقته أو أن الآية وقوله بان لم يرغب في إقامة البينة فليأت باللعان  
 لقوله تعالى فان لم يكونا رجلين فرب رجل وامرأتان (و) يجوز (لهما) اللعان في مقابلة لعان زوجها  
 (لرفع حد الزنا) المتوجه عاها باللعان لقوله تعالى ويدعونها العذاب الآية ولا يتعاق باللعان غير ذلك  
 (تنبيه) قضية قوله لها أنه لا يزمها ذلك لكن صرح ابن عبد السلام في قواعد بوجوبه عليها اذا  
 كانت صادقة في نفس الامر فقال اذا لعن الزوج امرأته كاذبا فلا يحل لها التكول عن اللعان كسلا  
 يكون هونا على جلدتها أو رجها أو فضيحة أهوا ورويه الاذرى والزركشي وغيرهما وهو ظاهر فان أثبت  
 الزوج زناها بالبينة امتنع لعانها لان حجة البينة أقوى من حجة اللعان

(وصل) في المقود الاصل من اللعان وهو نفي النسب كما قال (له) أى الزوج (اللعان لنفي ولد)  
 ولون وطه شبهة أو نكاح فاسد (وان علمت) أى الزوجة (عن الحسد) أو أقام بينة بزناها (و) ان  
 (زال النكاح) بطلاق أو غيره للحاجة اليه لان نفي النسب أكد من دونه الحسد (تنبيه) قضية قوله له أنه  
 لا يجب وان علم انه ليس منه وليس مراد بل يجب في هذه الحالة كما علم مما سر (و) له اللعان أيضا (لرفع حد  
 القذف) عنه (وان زال النكاح ولا ولد) هناك لحاجته اليه (تنبيه) قضية أيضا أنه لا يجب في هذه الحالة  
 وبه صرح المساورى ولكن الذي صرح به ابن عبد السلام في القواعد وهو أنه لا يجوز دفع اللعان  
 والفسق عنه وهل وجب الحد في هذه الحالة على الملاعن ثم سقط باللعان أو لم يجب أصلا لاحتسابه لان الملاعن

والأول أوجه (و) له اللعان أيضا (لتعزيره) أي دفع تعزير القذف الواجب على القاذف كقذف زوجته  
الامة أو الذمية وصغيرة يمكن جسامها لانه غرض صحيح ويسمى هذا تعزير تكذيب أيضا ولا بد منوفى  
الأبواب المقذوف (الانعزيز تأديب للكذب) معلوم (كقذف طفلة لاوطأ) أي لا يمكن وطؤها فانه  
لا يلاعن لاسدناطه وان باغت وطالبته العلم يكذبه فلم يلحق بها عارا بل بهز تأديبا على التكذب حتى لا يعود  
للإيذاء ومثل ذلك الموقال زني بك مسوح أو ابن شهر مثلا أو قال ارتقاء أو قرنا عزبت فانه يعزر للإيذاء  
ولا يلاعن وهذا ظاهر اذا صرح بالفرج فان أطلق فينبغي أن يستل هندد وها من ارادته فان وطأها في  
الدر يمكن فيلحق العار به او يترتب على جوابه حكمه \* (تنبيهه) \* اقتصار المصنف على هذا الاستثناء  
يقضي أنه لو قذفها بزنا ثابت باليدنة أو باقرارها انه يلاعن لاسقاط تعزيره وان ظهر أنه لا يلاعن لان  
اللعان لا يظهر الصدق وهو ظاهر فلا معنى له ولان التعزير فيه للسب والإيذاء فاشبهه التعزير بقذف  
صغيرة لاوطأ (ولو) قذف زوجته (علت عن الحد) أو انتزير (أو أقام بينة بزناها أو صدقته)  
عليه (ولا وله) ولا حلف في الصور الثلاث ينفيه (أو سكنت عن طلب الحد) أو التزير ولم تنف (أو)  
قذفها (جنت بعد قذفه) أو قذفه بمجنونة بزنى مضاف للإدانة أيضا في مسئلة السكوت وما بعدها  
وان أوهم قوسا قوله ولا ولدين للمعارفات خلافه (فلا لعان) في جميع ذلك (في الاصح) لعدم  
الحاجة اليه لسقوط الحد في الصور الثلاث الاول ولا تغاير طلبه في الباقي والثاني له اللعان في ذلك لغرض  
الفرقة المؤبدة والانتقام منها بايجاب حسد الزنا عليه ويستوفى من المجنونة بعد افانها ان لم تلاعن أما اذا  
كان هنالك ولدا فان له اللعان لغيره قتلها \* (تنبيهه) \* كلامه يفهم نسأوى الكل في عدم اللعان وإيس  
مرادا بل هو في الثلاث الاول معاق وفيما عداها مقيد بالزنى في الحال خاصة فلو طأبت من سكنت  
أو المجنونة بعد كمالها لعان (ولو أبانها) بثلاث أو دونها ولو عسر به انت لشمع ما لو انقضت مدة رجعية  
أو حصل انفساخ (أو ماتت ثم قذفها) فان قذفها (زنا معاق أو مضاف الى) زمن (بعد الشكاح لاعن  
ان كان ولدي طهقه) بحكم الشكاح يريد نفيه الحاجة الى التي كفى صاب الشكاح وتسقط عنه العقوبة  
بإعائه ويجب به على البائن عقوبة الزنا حيث كان مضافا لحالة الشكاح بخلاف المطلق وبسقطها عنها  
بلعانها \* (تنبيهه) \* أفهم كلامه أنه اذا لم يكن ولدي طهقه لاللعان وهو الصحيح لانه كالأجنبي ولانه لا ضرورة  
الى القذف حينئذ فيجديه وأفهم أنه لا يلاعن للحمل قبل انفضاله وهو الاظهر في الشرح الصغير والذي  
نقله في الكبير عن الأكثر من ترجيح الجواز وتبعه في الرخصة وهو كما قال الزركشي المعتمد لا يموت الزوج  
في موت مقصوده بل الزامه التأخير ولو كان الحمل في الميتة لم يلاعن قطعاً فان شق جوفها وأخرج لغيره  
ولو دفنت به فاولى بالمنع قال الزركشي ولم يذكروه وأسقط من الرخصة كإصلاها مسألة الموت (فان اضاف)  
زناها (الى) زمن (قبل نكاحه) أو الى ما بعد البينونة (فلا لعان ان لم يكن ولد) اذ لا ضرورة الى  
القذف فيجديه كقذف الأجنبية (وكذا ان كان) ولد فلا لعان (في الاصح) لتقصيره بذكر التاريخ  
وهذا ما نقله في زياد الرخصة عن المحرر وقال انه أقوى والثاني له اللعان كالأوطأ وعزاه في الشرح  
الصغير لا أكثر من لانه قد يفان الولد من ذلك الزنا فينفيه باللعان وسكت عليه المصنف في نصيبه  
وقال في المهمات ان الفتوى عليه ومع هذا فالعند ما في المتن اذ كان حقه أن يطالق القذف أو يضيفه  
الى النكاح (لكن له انشاء قذف) معاق أو مضاف الى حالة الشكاح (ويلاعن) لئني النسب لا ضرورة  
بل يلزمه ذلك ان علم أنه ليس منه كما علم بمسارو يسقط عنه بإعائه حد القذف فان لم ينشئ قذفاً واحداً  
عليها بإعائه ان لم يكن أضاف الزنا الى نكاحه وتتأبد الحرة بعد اللعان (ولا يصح) جزا من الملاعن  
(ففي أسد توأمن) وهما اسم ولدان في بطن واحد ومجموعهما رجل واحد سواء ولداهما أم متعاقبين  
وبينهما أقل من ستة أشهر لان الله تعالى لم يعجز العادة بأن يجتمع في الرحم ولدان من ماعز جابن لان

الرحم اذا اشتمل على المني افسده ولا ياتي منه قبول مني آخر ويحيى الولدين اعلاه ومن كثر مادة الزرع فان نقي أحدهما واستلحق الآخر أو سككت عن نفيه مع امكانه لحقاه ولو نفاها بالامان ثم استلحق أحدهما أو نقي أو أهما بالامان ثم ولدت الثاني فسكت عن نفيه أو مات قبل أن تلده لحقه الأول مع الثاني ولم يمسك القوة العرف على النني لانه معمول به بدلتى ولا كذلك النني بعد الاستلحاق ولان الولد لم ينفى بغير استلحاق بعد امكان كونه منه ولا يمتنع بعد امكان كونه من غيره الا بالنني أما اذا كان بين وضعي الولدين ستة أشهر فما كثر فهو ما حلت فيصح نتي أحدهما ولو وقع في الوسيط من أنه اذا كان بينهما ستة أشهر فهو ما نزل من جري على الغالب من ان العلوق لا يمازج أول المدة كما يؤخذ مما مر في الوصية (حاشية) فيها مسائل مثورة تتعلق بالباب لا يمتنع ولد الامة بالامان بل بدعى الاستبراء لان الامان من خواص السكاح كالعلاق والتفليس ولو ملك زوجته ثم وطئها ولم يستبرأ ثم أتت بولد واحتمل كونه من السكاح فماده نفيه بالامان كله نفيه بعد البينة بالعلاق أو احتمل كونه من المالك فقط فلا ينفى بالعوان لانه ينفى عنه بغيره كما مر وكذا الواحتمل كونه منهما فلا ينفى بالامان أيضا لا مكان نفيه بدعى الاستبراء ونسب أم ولد للعوق الولد به بوطئه في المالك لانه أقرب بمساقلة ولو قال الروح بعد قدوة لزوجته قد ذلك في السكاح على الامان فقالت بل بولده فلا لعان وعليه الحد صدق بيمينه لانه القاذف فهو أعلم بوقت القذف ولو اختلما بعد المهرقة وقال قد قذفتك قبلها فقالت بل بعد هذا صدق بيمينه أيضا الا أن يكون أصل السكاح قد صدق بيمينها ولو قال قد نسكت وأنت صغيرة فقالت بل وأبى بالغة صدق بيمينه ان احتمل انه قدوة وهي صغيرة بخلاف ما اذا لم يحتمل كان كان ابن عشرين سنة وهي بنت أربعين ولو قال قد قذفتك وأمامك فأنسكت فزعم لم يقبل منه لمداه أو أخت مجنونة أو وقعة أو كاهنة أو داهية خلاف ذلك صدق بيمينه ان عدلها ذلك ككسر والا فهي المصدقة أو أواماسي فقالت بل وأنت بالغ صدق بيمينه ان احتمل ذلك ككسر أو أواماسي فالتبيل وأنت عاقل صدق بيمينه ان عدلها جنون لان الأصل بقاؤه وليس لاحد غير صاحب الفراش استلحاق مولود على فراش صحيح وان نفي عنه بالامان لأن حق الاستلحاق ياتي له فان لم يصح الفراش كولد الموطوءة بشبهة كان لكل أحد أن يستلحقه لانه لو نازعه فيه قبل النني سقطت دعواه ولو نفي الدعي وإذا ثم أسلم لم يقبه في الاسلام فلو مات الولد وقسم ميراثه بين ورثته الكفار ثم استلحقه ملقة في نسبه واسلامه وورثته واتقضت القسمة ولو قتل الملاح من نهما ثم استلحقه ملقة وسقط عنه الفساص والاعتبار في الحد والعزير بحالة القذف فلا يغير ان يحدوث عتق أو ورق أو اسلام في القاذف أو المقتذوف

(كتاب العدد)

جميع عدد ما نوزعة من العدد لاشتمالها على العدد من الاقراء أو الاثني عشر غالباً وهي في الشرع اسم ادة تنبص فيها المرأة معرفة براءتها أو لانتها بد أو لتفجعه على زوجها كما سيأتي والاصل فيها قبل الاجماع الايمان والانتصار للائمة في الباب وشرحت مسألة الانساب وتخصيصها من الاختلاف رعاية لحق الزوجين والولد والساكن الثاني والمعلب فيها التبعيد بدليل انما لا تنفي بقره واحد مع عدول البراءة (هذه السكاح من ريان الاول) منها (متعلق بفرقة حتى بطلاق أو فسخ) بهيب أو رضاع أو لعان لقوله تعالى والمطافات يتربص بها ثلثين ليلة نكروا والفسخ في معنى الملاق ونرح بعدة السكاح المزيه بإعادة عليها بالاتفاق لكن بردها عليه موطء الشبهة وقد يقال ان الموطوء اذا كان فيه تفصيل لا يرد (وإنما يجب) العدة اذا حصلت الفرقة المذكورة (به ووطء) في نكاح صحيح أو فاسد أو في شبهة سواء كان الوطء حلالاً أم حراماً كوطء حائض ومحرمة وسواء كان في قبل جرماً أو دبر على الاصح وسواء كان عتلاً أم لا مختاراً أم لا على ذكره خرقه أم لا بالامان لا يمتنع خلاف فرقة ما قبل ذلك لقوله تعالى ثم طلقتهن ومن قبل أن تموهن فسالكم هل من من عدوهن موطء المتولى الوطء الموجب للعدة بكل موطء لا يوجب الحد على الواطئ وان أوجبته على

الموطوءة كإلزامها في الثالثة أو بوجوبها بعساقلة أو مكره بظانعة \* (تنبيه) \* قال الزركشي بشرط في وجوب العدة من وطء الصبي خبره للموطء كما أفتى به الغزالي وكذا بشرط في الصغيرة ذلك كما صرح به المتولي اه وهو حسن وتعتبر بوطء خصي لا المزدوجة من مقطوع الذكركر ولودون الانثيين لعدم الدخول لكن ان بانت حاملا لحقه الولد لا مكانه ان لم يكن مسوحا واعتدت بوضعه وان نفاه بخلاف المسوح لان الولد لا يلحقه قال البغوي ولو اسندت المرات ذكرا زائدا وجبت العدة أو أشل فلا كلامان اه وهو ظاهر في الاولى اذا كان الزند على سنن الاصل والافلا وليس يظهر في الثانية كما قاله شيخنا (أو) الفرقة بعد (استدخال منبه) أي الزوج لانه أقرب الى العلق من مجرد الايلاج وقول الأطباء المني اذا ضرب به الهوا لا ينعقد منه الولد غاية من فوله لا ينافي الامكان فلا يفتق عليه ولا يدان يكون المني محترما حال الانزال وحال الادخال حكى الماوردي عن الاحتجاب ان شرط وجوب العدة بالاستدخال أن يوجد الاثر واللاستدخال معافي الزوجية فلو أنزل ثم زوجته فاستدخاله أو أنزل وهي زوجة ثم أبانها واستدخاله لم تجب العدة ولم يلحقه الولد اه والظاهر أن هذا غايه من شرط بل الشرط أن لا يكون من زنا كما قالوا أما ماؤه من الزنا فلا عبرة بالاستدخاله (و) تجب العدة بما ذكر (ان تيقن براءة الرحم) كافي الصغير ولو كان التيقن بالتعاقب كقوله متى تيقنت براءة رجل من منى فأنت طالق وجدت الصفة لعدم الأدلة مع مفهوم الآية السابقة ولان الانزال الذي يحصل به العلق لما كان خفيا يختلف بالاشخاص والاحوال ولعسر تتبعه أعرض الشارع عنه واكتفى بسببه وهو الوطء أو استدخال المني كما كفي في الترخص بالسفر وأعرض عن المشقة (و) لا تجب العدة (مخلوة) مجردة عن وطء (في الجديده) لانهم الآية السابقة والقديم تقام مقام الوطء (وعدة حرة ذات أفراء) بان كانت تحيض (ثلاثة) من أفراء فوله تعالى والمطلقات يتربصن بانفسهن ثلاثة قروء ولوطنها الواطئ أمته وزوجته الامة فانهم اعتد بثلاثة أفراء لان الثابت انما يؤثر في الاحتياط لا في التحقير ولو طرأ عليها الرق لانها قها بحد الحرب واسترقاقها فانهم اعتد بذلك في أحد وجهين يفاهر ترجيح والثاني ترجع الى عدة أمة \* (تنبيه) \* شمل اطلاقه ما لو شربت دواء حتى ساقط وهو كذلك كما تسقط الصلاة عنها (والقرء) ضبطه المصنف بالفصح بخطه ليكون اللغة المشهورة وهو لغة مشتركة بين الفاهر والحاض ومن اطلاقه على الحيض ما في خبر الناسي وغيره بترك الصلاة أيام أفرائها وقيل حقيقة في الاول مجاز في الثاني وقيل عكسه وفي الاصطلاح (الظاهر) كجروى عن عمرو على وغائشة وغيرهم من الصحابة وقوله تعالى فطلقوهن اعدتهن والطلاق في الحيض محرم كما في بابها فيصرف الاذن الى زمن الطاهر وقد قرئ فطلقوهن اقبل عدهن وقبل النسي قوله ولان القرء مشتق من الجمع يقال فرأت كذا في كذا اذا جئته فبسه واذا كان الامر كذلك كان بالطاهر أحق من الحيض لان الطاهر اجتماع الدم في الرحم والحيض خروجه منه وما وافق الاشتقاق كان اعتباره أولى من مخالفته ويجمع على أفراء وقروء وأقرء (فان طلقت طاهرا) ربق من زمن طهرها حتى انقضت عدها (بالطعن في حيضة ثالثة) لان بعض الطاهر وان قل يصدق عليه اسم قرء قال تعالى الح الح أشهر معلومات وهو شهران وبعض الثالث فان لم يبق من زمن الطاهر شيء كان قال أنت طالق آخر طهر لك فانما تنقض عدها بالطعن في حيضة رابعة كافي قوله (أو) طلقت (في حيض فني) أي فتقض عدها بالطعن في حيضة (رابعة) وما بقي من حيضها لا يحسب فراخما لان الطاهر الاخير انما يثبت كماله بالشروع في الحيضة التي بعده وهي الرابعة (وفي قول بشرط يوم وليلة بعد الطعن) في الحيضة الثالثة في الاولى وفي الرابعة في الثانية ليعلم أنه حيض وقضيه ان اليوم والليلة على هذا القول من نفس العدة وهو وجه الاصح أنه يثبت بذلك الانفصال وأجاب الأول بان الطاهر أنه دم حيض لثلاث زبد العدة على ثلاثة أقراء فان انفصاع دون يوم وليلة ولم يعد قبل مضي خمسة عشر يوما تبين عدم انقضائها \* (تنبيه) \* ذكر المصنف حكم الطلاق في الطاهر والحيض وسكت عن حكم

النفاس وظاهر كلام الروضة في باب الحيض أنه لا يحسب من العدة وهو قضية كلامه هذا أيضا في الحال  
 الثاني في اجتماع عدتين (وهل يحسب طهر من) طلقت (لم تحض) أسلامه حانت في أنسائه عدها بالاشهر  
 (قرأ) أولا (قولان بناء على) ما قاله القاضى حسين وغيره من (ان القره انتقال من طهر الى حيض) أو  
 تمام (أم) هو (طهر محتوش) بفتح الواو تخلفه أى مكثف (بدوي) أى دوى حيض أو حيض ونفاس  
 أو دوى نفاس كما صرح به المنزلى ان قلنا بالأول فتحسب وتدة قضى عدها بالعلم في حيضة رابعة (والثاني)  
 من النماين (أطهر) فكذا المعنى عليه وهو عدم احتساب ما ذكره (تبيينه) \* قال الرافعى وليس  
 مرادهم بقواهم القره هو الطهر المحتوش الطهر بقوله لانه لا خلاف ان بقية الطهر تحسب قرأ واعما  
 مرادهم هل يمتد من الطهر المحتوش أى أم يكنى الانتقال (وعده مستحاضة) غير تحسيرة (ما قرأتها  
 المرودة) هى (البها) من العادة والتمييز والاقول كما عرف ذلك في باب الحيض (و) عدة (متغيرة) لم تحفظ  
 قدر دورها ولومنة طامة الدم مبتدأة كانت أو غيرها (ثلاثة أشهر في الحال) لاشتمال كل شهر على طهر  
 وحيض غالباً واهتمام مشقة الانتقال الى سى اليأس ويختلف الاحتياط في العبادات لان المتسعة قيم الاعظام  
 ولان امر تابة فحدثت في قوله تعالى ان لو تيمم فعدتهن ثلاثة أشهر فان بقي من الشهر الذى طلعت  
 فيه أكثر من خمسة عشر يوماً قرأ لاشتمالها على طهر لاحكامه وتعد به بعدهم الا ان بقي خمسة عشر يوماً  
 فان لم تحسب تلك البقية لاحتمال انهم احبض فتبندى العدة من الهلال لان الاشهر ليست متاملة في  
 في حق المتغيرة وانما احتساب كل شهر في حقها قرأ لاشتماله على حيض وطهر غالباً كما مر بخلافه لم تحض  
 والاشتمال بحيث يكمل ان المدة كسرت كسراً شامياً أما اذا حفظت الادوار وانما تعد بثلاثة منها سواء كانت أكثر  
 من ثلاثة أشهر أم أقل لاشتمالها على ثلاثة أطهار وكذا لو شكت في قدر أدوارها ولكن قالت اعلم انما  
 لا تجاوز سنة مثلاً أخذت بالأكثرو وتجعل السنة دوراً ذكره الدرعى وواحدة المصنف في مجوعه في باب  
 الحيض (وقبل) تعدد المتغيرة بمأذ كر (بعد اليأس) لان اقبله منقوعة للحيض المستقيم وسبباً في وقت  
 منه \* (تبيينه) \* محل الخلاف المذكور في المتغيرة بالنسبة لغيره من زكاتها مما يرجع وحق السكنى فالى  
 ثلاثة أشهر فقط قالها (و) عدة غير حرة من (أم ولد ومكاتبة) ومذربة (ومن فبارق) وهى ذاب أقرأه  
 (بقرأى) بفتح القاف - واه أطلقت أم وطئت بشبهة لان على المصنف من الحرة في كثير من الاحكام وانما  
 كلمت القره الثاني لانه ذكر تبعه كفى طلاق العبد اذا بلغه نصفه الا بظهور ذلك ولا بد من الاستطارة الى أن يعود  
 الدم وقد علم من كلامه حكم كلمة الرق ثم تعدد بقرأى من باب أولى وسواء أطلقت أم وطئت في تكاح  
 فاسد أم في شبهة ولو وطئ أمة لغيره ظنوا أمته اعتدت به وواحد لانها ان نفسها مما لو كرهت شبهة ملك  
 الميمن وان ظن انها زوجته الامه اعتدت بقرأى باعتبار ابا اعتقاده ولان أصل الثلق يؤثر في أصل العدة بخزان  
 يؤثر خصوصه في خصوصها وان ظن انها زوجته الحرة اعتدت بثلاثة أقرأه اعتباراً باعتقاده \* (تبيينه) \*  
 سكت المصنف عن الامه المستحاضة وحكمه ان كانت غير متغيرة بقرأى من أقرأها المرودة اليها كما مر في  
 الحرة وان كانت متغيرة فان طلقت أول الشهر فبشهر من أو وقد بقي أكثر فيبقى والثاني أو دون  
 أكثر فبشهر من بعد تلك البقية لما مر في الحرة من ان الاشهر ليست متاملة في حق المتغيرة (وان  
 اعتقت) أمة (في عدة رجعة) بفتح العين بلفظ المصدر (سكت عدة جرة في الاظهر) الجديد لان الرجعة  
 زوجة في أكثر الاحكام فكأنهم اعتقت قبل العالاق والثاني تتم عدة أمة تقار الوت الوجوب (أو) اعتقت  
 في عدة (بمونة دامة) أى تكمل عدة أمة (في الاظهر) الجديد كفى الروضة لان البائن كالأجنبية أقطع  
 الميراث وسقوط النفقة فانم اعتقت بعد انقضاء العدة والثاني تتم عدة حرة اعتباراً بوجود العدة الكاملة  
 قبل تمام المأفصة واحرز بقوله في عدة - لو اعتقت مع العالاق بان عاق طلائها وحريتها على شئ واحد  
 فانم اعتدت عدة حرة قطعاً كقوله الماوردى وبقوله رجعة عم الوعتقت في عدة وفاة فانم تكمل عدة الامه

(و) عدة (حرم تحض) أسبلا صغراً أو غيره وإن والفت ورأت نفاساً (أو يئست) من الحيض (بشلافة  
أشهر) بالاهلة ان انبأ على الباقى السابق على أول الشهر بشايق أو غيره لقوله تعالى والذى ينس من  
الحيض من نسائكم ان ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر والذى لم يحنض أى فعدتهن كذلك لحذف المبتدأ  
والخبر من الثاني دلالة الازل عليه (فان) لم ينطبق على أول شهر بان (طلقت فى أثناء شهر) ولو فى أثناء  
أول يوم أول لزمه (فبعده ثلاثان) وتكمل المنكسر ثلاثين يوماً من شهر رابع ولو نقص المنكسر عن  
ثلاثين هذا هو المذهب وعن ابن بنت الشافعى ان جميع الاشهر تنكسر وتعد بثلاثين يوماً كذهب  
ابن حنيفة (فان كانت فيها) أى أثناء الاشهر (وجبت الاقراء) بالاجماع لقدرتها على الاصل قبل  
الفرغ من البذل كالتبج بعد الماء فى أثناء تبجه ولا يجب ما مضى من الشهر فراً كحوقه فبالباء المار  
ومصرح بتعديه المصنف فى تصحيح التنبيه أما اذا كانت بعد انقضاء ما قاله لا يؤثر لان حيفها حينئذ لا يمنع  
محنة القول بانها عند اعتدادها بالاشهر من الثلاث لم يحضن (و) عدة (أمة) ومن فيها راق ولو كانت  
لم تحض أو يئست (بشهر ونصف) لان الاصل فيما ينقص بالرق من الاعداد النصف والشهر قابل  
له بخلاف الاقراء (وفى قول) عدتها (شهران) لانها جازية عن القرائن (وفى قول) عدتها اشهر (ثلاثة)  
لعموم قوله تعالى فعدتهن ثلاثة أشهر ولان الماء لا يظهر أثره فى الرحم الا بعد هذه المدة اذا ولد ليطاق  
فى ثمانين يوماً ثم يبين الحمل بعد ذلك وما يتعلق بالبيع لا يختلف بالرق والحربة ولو انقلت الامنة  
للحيض فبكانت فالحرية فيها امر (ومن انقطع دمها) أى دم حيضها من حرة أو غيرة (لهلة) تعرف  
(كرضاع ومرض نصبر حتى تحيض) فتعد بالاقراء (أو يئس) أى تصل الى سن اليأس وأقسام اثنتان  
وستون سنة (فتعد) حنيفة (بالاشهر) ولا يبالى بطول مدة الانتظار لما روى البيهقى عن عثمان انه حكم  
بذلك فى المرضع قال الشيخ أبو محمد وهو كالاجماع من النكاح رضى الله عنهم (أولا) بان انقطع دمها لا  
(لهلة) تعرف (فكذا) نصبر حتى تحيض فتعد بالاقراء أو يئس فتعد بالاشهر (فى الجديد) كالأول  
انقطاع لهلة لان الله تعالى لم يجعل الاعتداد بالاشهر الا للثى لم تحض والايسة وهذه ايسة واحدة منهما  
لانها ترجو عود الدم فاشبهت من انقطع دمها لعارض معروف (وفى القديم تتر بص) غالب مدة الحمل  
(تسعة اشهر) اتعرف فراغ الرحم لان الغالب ان الحمل لا يمتك فى البعان أكثر من ذلك قال البيهقى  
وقد عاب الشافعى فى القديم على من خالفه وقال كذا يعضى به أمير المؤمنين عمر بن الخطابين والانصار  
رضى الله تعالى عنهم ولم ينكر عليه فكيف يجوز مخالفته (وفى قول) من القديم تتر بص أكثر مدة  
الحمل (أربع سنين) لتعلم براءة الرحم بيقين وفى قول يخرج على القديم أنها تتر بص ستة أشهر أقل مدة  
الحمل وحاصل القديم أنها تتر بص مدة الحمل لكن غالبه أو أكثر أو أقل (ثم تعد بالاشهر) على كل  
من أقوال القديم اذا لم يظهر حمل (فعلى الجديد) وهو التتر بص لسن اليأس (لوحاضت بعد اليأس  
فى الاشهر وجبت الاقراء) للقدرة على الاصل قبل الفراغ من البذل وبسبب ما مضى قرأها لانه طهر  
بمخوش بدمين (أو بعدها) أى الاشهر (فأقوال) أظهرها ان نكحت بضم أوله بخضه أى من زوج  
غير صاحب العدة (فلا تثنى) يجب عليها من الاقراء وصح النكاح لتعلق حق الزوج بها والشرع فى  
المقعد وكما لنهم يرى الماء بعد الشرع فى مسلاة بسقطا قضاؤها بالتيمم (والا) بان لم تنكح من غيره  
(فالاقراء) واجبة فى عيبتها لانه بان انها ليست آيسة ولم يتعلق بها حق زوج آخر والثانى تنتقل الى  
الاقراء معاملة المأذ كبر والثالث المنع معاملة الاقضاء العدة طاهراً كالأول وحاض الصغيرة بعد الاشهر وما ذكر  
على الجديد بعد اليأس بأن مثله على القديم بعد التتر بص غير ان الخلاف فيه وجوه ولوحاضت الايسة  
المنعولة الى الحيض فراً أو قرأين ثم انقطع حيضها استأنفت ثلاثة أشهر بخلاف ذات اقراء أيسة فبسل  
نمائها فانها لا تستأنف كالأول المنقول كذا فى آخر فصل لزمها عدتها شخص بخلاف لابن المقرئ فى التسوية



بينهما في الاستئناف وعليه بنائب الفرق وقد يرقى ان الاول لما كان عدتها بالاشهر ثم انتقلت الى  
 الاثراء ولم يتم رجعت الى ما كانت عليه وهو الاشهر فكانت عدتها بما اتمت تكمل على الاثراء بتسلاف  
 الثانية المتأخرة من حيث الى أشهر فتم باليست كذلك (والمعتبر) في اليأس على الجديد (يأس  
 عشرتها) أي أشهر من الابوين يخص عليه في ادم لتقارب من طبعها وخطاها ويعتبر بالاقرب فالاقرب  
 اليها ان قبل انما اعتبروا في مهر المثل نساء الدخبات فهذا كان هذا كذلك أجيب بان زيادة المهر ونقصه  
 لغاية النسب ونقصه وهي معتبرة بالآباء والنسب اليهم وكذلك اعتبر بالالعصبات وهذا ما يتفق  
 بالمبيع والجليلة فاعتبر الجلبان (وفي قول) يأس (كل النساء) للاحتياط وطلب اليقين وذلك بحسب  
 ما باعتبار به لا طوف نساء اله الم لانه غير ممكن (فلهذا القول اظهر واقعته علم) وعليه هل المراد نساء  
 زمانه أو النساء من الما قبل الاذرى ايراد القاضى وبجاءة به فتقضى الاول وكلام كثير من أو الاكثر من  
 يقتضى الثاني اه وهذا الثاني هو النامر واختلافه في سن اليأس على سنة قول أشهرها مائة عام وهو  
 اثنا وستون سنة وقيل ستون وقيل خمسون وقيل سبعون وقيل خمسة وعشرون وقيل تسعون وقيل غير  
 العربية لا تختص بهذا الجنس ولا تختص بهذا الدين الاقرشية ولورأت امرأته اليهم بعد سن اليأس صار  
 أعلى اليأس آخر ما رآه فيه ويثبت بعد ذلك ثم ساعده فان قبل هذا مخالف لما قاله في سن الحيض من  
 انه لا عبرة برؤية دم قبله مع ان كلا ثبت بالاستقراء أجيب بان الاستقراء في السن استقراء تام للبشر  
 ولهذا لم يقع فيه خلاف فلم يقل على خلافه بخلافه هنا وهذا أكثر الخلاف فيه

\*(فصل) في العدة بوضع الحمل (عدة الحامل) من حرة وأمة عن فراق حتى أوميت بملاقى رجبى أو باني  
 (بوضعه) أي الحمل اقله تعالى وأولات الاحمال اجابهن أن يرضعن من لبنهن فهو محصن اقله تعالى  
 والمطافان يرضعن بانفسهن ثلاثة فروع ولان المعتبر من العدة براءة الرحم وهي حاصلة بالوضع (بشرط)  
 امكان (نسبه الى ذى) أي صاحب (العدة) زوجا كان أو غيره (ولو احتملا كتنفي بامان) لانه لا يثنى امكان  
 كونه منه ولهذا الواستلحقه لانه فان لم يمكن نسبه اليه لم تقض بوضعه كما اذا مات مولى لا يورثه من الانزال  
 أو تمسوح عن زوجته حامل فلا تعد بوضع الحمل وكذا كل من أتت زوجته الحامل فولد لا يمكن كونه منه  
 كان وضعه لدون ستة أشهر من السكاح أولا كثر وكان بين الزوجين مسافة لا تقطع في تلك المدة أو لفروق  
 أربع سنين من الفرة لم تقض عدته بوضعه امكن لو ادعت في الاخيرة انه راجعها أو وجد نكاحها أو وظنها  
 بشبهتها مكن ففوق وان اتى عنه تقضى به عدته \*(تنبيه) يجوز نكاح ووطء الحامل من زنا الا حرمه  
 له والحمل المجهول قال الرضا في الحمل على أنه من زنا وقال الامام على أنه من وطء شبهة تحسب الطعن وجميع  
 بين كلامهم بالحمل الاول على أنه كالزنا في أنه لا تقضى به العدة والثاني على أنه من شبهة تجنبان تحفل  
 الاثم وهو جميع حسن (و) بشرط (انفصال كل) أي الحمل فلا أثر لخروج بعضه منفلا أو منفسلا في انقضائه  
 العدة ولا في غيرها من سائر أحكام الجنسين لعدم تمام انفصاله ولظاهر الآية واستثنى من ذلك وجوب  
 الفرة بظهور شيء منه لان المصود يتحقق وجوده وجوب الفرة اذا خرجت رقبته وهو حي وجوب الدية  
 بالجنابة على أمه اذا ماتت بعد صباحه وقد علم بذلك ضعف ما قاله الهامى من ان أمة الولد تثبت وتعتق عوت  
 السيد بانفصال بهضه فان قيل لا حاجة الى هذا الشرط لانه لا يقال وضعت الا عند انفصال كاه أجيب بان  
 الوضع يصدق بالكل والبعض ثم غلب المصنف انفصال كل الحمل بقوله (حتى) انفصال (ثاني توأمين) تنبيه  
 توأم وهو كل واحد من ولدين يتجذبان في حمل واحد فلا تقضى بوضع الاول منهما بل له الرجعة بعده قبل وضع  
 الباقي بلقاء العدة ثم بين المدة التي لا تنفع الولد الثاني عن كونه توأما بقوله (وحتى تنخل) بين وضعتهم (ودون  
 سنة أشهر وأمان) أي يسميان بذلك بخلاف ما اذا تنخل بينهما سنة أشهر فأكثر فالثاني حمل آخر فان  
 قيل كونه حلا آخر يتوقف على وطء بعد وضع الاول واذا وضعت الثاني استة أشهر من وضع الاول سقط منها

ما يسمع الوطء فيكون الباقي دون سنة أشهر واجب بطله يمكن تصوره بذلك باستدخال المني حال وضع الاول  
وتتبعهم بالوطء في قولهم تعتبر ساعة الوطء على الغالب والمراد الوطء أو استدخال المني الذي هو أولى  
بالحكم هناك فيقال يمكن الوطء ساعة الوضع (وتنقض) العدة (ببيت) أي بوضع ولد ميت كالحي لا طلاق  
الآية \* (قاعدة) \* وقع في الاختفاء الولد لولمات في بطن المرأة وتعد نزوله هل تنقض عدتها بالاقراء  
إذا كانت من ذوات الاقراء أو بلا شهران لم تكن أولاً تنقض عدتها مادام في بطنها الخفاف العسريون  
في ذلك والظاهر الثالث له وم قوله تعالى وأولات الاحمال أجعلن أن يضعن حملهن (لا) بوضع (علقة)  
وهي مني يستحيل في الرحم فبصير دماغاً لنا فلا تنقض العدة من الانه الاتسعي جلاوا غايه دم (و) تنقض  
(بعضة) وهي العاقلة المسح بل قلة تعلم قال الخنثري سميت بذلك لانها صغيرة كقدر ما يعضغ (فبها صورة  
أدى خطبة) على غير القوايل (أخبرهم القوايل) انما ورواه عندهن كلوا كانت ظاهرة عند غيره  
أيضا انما ورواها وأصبح أو ظفر أو غيره باسبب ماء دلوا وغسله فظهرت الصورة \* (تنبيه) \* قوله وبعضة  
معروف على الميث كذا تقر ولا على المني واهنا أعاد الباء (فان لم يكن) في المعضغة (سورة) لا ظاهرة ولا خفية  
أخبرهم القوايل (و) لكن (فلن هي أصل آدمي) ولو قبضت لم صرقت (انقضت) أي العدة بوضعها (على  
المذهب) المنصوص لحصول براءة الرحم بذلك \* (تنبيه) \* هذه المسئلة تسمى مسئلة النصوص فانه نص  
هنا على ان العدة تنقض بوضعها (لأنه لا يجب فيها الفرة ولا يثبت بها الاستبراء لا تقبل قولان في الجبيع وقيل  
بقرار النصين وهو المذهب والفرق أن العدة تتعلق ببرائة الرحم وقد حصلت والاصل براءة النعمة في الفرة  
وأومضة الولد انما ثبتت تبعاً للولد وهذا الاسم ولد ولو شكت القوايل في أنها أصل آدمي لم تنقض  
بوضعها قداما والقول قول المرافعين في أنها أسقطت ما تنقض به العدة سواء كذب الزوج أم لا لانها  
مؤمنة فيها ولانها تصدق في أصل السقط فكذا في صفته (ولو ظهر في) أنتم هذه أقراء أو) أنتم هذه  
(أشهر) أو بعدهما كما قاله الصبري وان أنتم كلام المصنف خلافه (حلى للزوج) متعلق بحمل لا يظهر  
(اعتدت بوضعها) وانما ما في من أقراء أو أشهر لانه يدل على البراءة فلهما بخلافهما (ولو اربأت) أي  
شكت (فيها) أي العدة بأن يظهر لها الحمل بالارات وانما اربأت منه بشق وحركة تجددهما (لم تنكح)  
آخر بعد مقامها (حتى نزول الرية) بمرور زمن مثلاً زعم النساء أنهم لا تتدبر لان العدة قد لزمتها بيقين  
فلا يخرج عنها الآية بين كالوشك هل صلى ثلاثاً أو أربعاً فأنكحت فالتكاح باطل كما أنه م كلامه  
وصرح به الرافعي للرد في انقضائها فان قيل المراد بالطلاق البطلان فاذ بان عدم الحمل فالقيام  
الحصة كالجواب مال أبيه طابعاً بانه فبان ميتاً واجب بالاخصاط في الاضاع ولان الشك في المعقود عليه  
يعال العقد كالتزوج بخفي ثم انضج بخلاف ما لو كان ولياً أو شاهداً كاس (أو) اربأت (بعداً) أي  
العدة (وبعد نكاح) لا آخر (استمر) نكاحها المحكمة بانقضائها العدة ظاهرة وتعلق حتى الزوج الثاني  
(الآن تلد لدون ستة أشهر من) وقت (عقد) فانه يحكم بطلانه لتحقيق كونها حاملاً يوم العدة والولد الاول  
ان لم يكن كونه منه بخلاف ما لو ولدته لستة أشهر فاكتر قالوا لا ثاني وان أمكن كونه من الاول لان الفراس  
لثاني فاحرقه أقوى ولان النكاح الثاني قد صرح ظاهره فلو اختلفنا الولد الاول لبطل النكاح لو فوجعه في  
العدة ولا سبيل الى ابعاله بالاخصمال \* (تنبيه) \* وطء الشبهة بعد انقضاء العدة كان نكاح الثاني فلو أتت  
بولد لستة أشهر من الوطء لحق بالوطء لا طلاق لان طالع النكاح والعدة عنه ظاهره في الروضة وأصلها (أو)  
اربأت (بعداً) أي العدة قبل نكاح ما تنقض (فالتصبر) عن النكاح (انزول الرية) للاحتياط وفي الخبر  
ما يريك الى ما لا يريك \* (تنبيه) \* ظاهر هذه العبارة ان الضبر واجب وبه صرح الجويني في النسالة  
وعبار المحرر والشرحين والروضة فالاول وهي عبارة الجمهور فكان الاولى للمصنف ان يصرح بها وفي  
التنبيه في باب ما يحرم من النكاح ويكره نكاح المرتبة (فان تكنت) آخر فصل زوالها (فالمذهب)

الموص (عدم ابطاله) أي النكاح (في الحال) لانه كناية عن اعادة ظاهره فلا يملكه بالمثل بل  
يوقت (وان لم يقتضيه) أي البطلان بان ولدت لموت ستة أشهر من وقت النكاح (أبطلناه) أي  
حكمنا به بالانقضاء وليس فسادا وليس هذا كقول الفقهاء القديمين لأن ذلك وقت في نفس العقد وهو ما لا ينفذ  
مصحح غير أنه يرتفع أي يماهر في ثاني الحال والمطريق الثاني في ابطاله قولان لتردد في انتفاء المانع في الحال  
وان لم انتفذه لم يملكه ولحق الولد بانثاقه \* (تنبيه) \* هذا لا يختص بالنكاح بل لو راجعها الزوج قبل  
زوال الرتبة وولدت الرجعة وان بان حل بقيت الرجعة والاباطات نص عليه قال الشيخ أبو محمد لا يخالف  
المذهب فيه وان جرى في النكاح قولان (ولو أباها) يحتاج أو غيره ولم ينف حاشا ثم اعتسدت (فولدت  
لاربعة سنين) فأنزل من وقتها كان الموقوف قبيل الابانة ولم يتزوج به غيره (طهارة) الولدان أنزلت  
بانتفاء العدة بناء على أن أكثر مدة الحمل أربع سنين دليل الاستبراء وحكي عن مالك أنه قال جازت المرأة  
شعبين بجلان امرأة صدوق وزوجها رجل صدق حملت ثلاثة أبطن في اثني عشر سنة فحمل كل إيمان أربع  
سنين وقد روي هذا عن غير المرأة المذكورة وقيل إن أباحت نطفة حملت به أمه ثلاث سنين وفي صحته كما قال  
ابن شبة فخر لان مذهبه أكثر مدة الحمل سنتان فكيف يخالف ما وقع في نفسه قال ابن عبد السلام وهذا  
مشكل مع كثرة الفساد في هذا الزمان أما لو تزوجت بغير صاحب العدة وتوابعه كونه الولد منه فانه لا يطبق  
الاول كلياً أي (أو) ولدت (لا أكثر) من أربع سنين (فلا) يلحقه ما ولد له عدم الامكان وهذه  
المسئلة تقدمت في باب الامعان \* (تنبيه) \* ما تقر من اعتبار المدة في هذه من وقت امكان العلوق قيل  
الابانة لان الابانة التي عبر بها أكثر الاحصاء هو ما عند الشيوخ حيث قالوا بما أطلقوه تساهل والغويم  
ما قاله أبو منصور والسجى متراض عليهم بما قالوا اعتبار المدة من وقت الحمل لأن تكون مدة الحمل أكثر  
من أربع سنين لتقدم العلوق على الحمل فينبغي أن يقال من وقت امكان العلوق قبيل الابانة قال ابن الرافعة  
وما قاله أبو منصور وفيه تساهل أيضاً فان اطلاق قديم مع الانزال بالتخيير اتفاقاً وبالتعين وفي هذه الصورة  
يصح ما لو دون ما ذكره وفناهم حيث نزل لما قالوا بحلها صحوا وكذا لما قاله وهو ما عدم ما مرصناه فلينزل  
كل من العار بن المطالعين على ما يقتضي صحته وأجاب بعضهم بأن مرادهما بأنه قويم أي أوضح مما قالوه  
والا فمما قالوه صحيح أيضاً بان يقال ليس مرادهم بالأربع في الأربع مع زمن الوطء والوضع التي هي مرادهم  
بأنها أكثر مدة الحمل بل مرادهم الأربع بدون ذلك ولا يلزم الزيادة المذكورة فوجب هذا إيجاب عما يورد  
من ذلك على تلخيرها في الوصية والطلاق اه وكل من الجوابين حسن (ولو طلق) زوجته (رجعاً)  
فولدت لأربع سنين أو أكثر فالحكم كما مر من انما ان ولدت لأربع سنين فأقل لحقه أولاً أكثره كالباث  
واعما تخالف الباث فيما ذكره بقوله (وحسبت المدة) وهي السنين الأربع (من الطلاق) لأن  
الرجعية كالباث في تحريم الوطء فكذا في أمر الولد الذي هو نتيجته (و) حسبت (في قول من انصرام)  
أي فراغ (المدة) لان الرجعية كالسكوة في مقام الاحكام من حقوق الطلاق والايلاء والظهار  
والارث فكذا في حقوق الولد \* (تنبيه) \* عبارة المصنف بدون ما تقر به بعدة عن المراد ومراده  
ما ذكرنا وحيث حكم لحق الولد للمرأة منسدة الى الوضع حتى يثبت للزوج رجعتها ان كانت رجعية  
وعليه لها السكنى والنفقة (ولو نكحت) زوجاً آخر (بعد) انقضاء (العدة) نكاحاً صححها (فولدت  
لدون ستة أشهر) من النكاح الثاني (فكانت الم تنكح) أصلاً وحكم هذا الولد كما تقدم ان وضعت  
لاربعة سنين فأنزل كما مر طلق الاول أولاً أكثره لم يلقه وحيث لحقه فحكم النكاح الثاني باطل لجريته في  
العدة واذا لم يلحقه كان كأنه مبياعته ما وقد بان أن الثاني نكحها حاشاً فهل يحكم بفساد نكاحه حلالاً على  
من وطئه شبهة من خبره أو لا حلالاً على من وطئه أو ان الشبهة منه روى جرى النكاح في الظاهر على العصة  
الأقرب كما قال الأذرى الثاني وجزم به في المطالب وهو أشد من كلام الروياني كما ذكرنا في الحال

المجهول بل هو جل مجهول فبأن فيه الجمع المتقدم فيه (وان كان) وضعه (لجنة) من أشهر فأكثر  
 منها (فالولد) وان أمكن كونه من الأول منسوب (للتاني) فيلحقه لان فراشه موجود وهو أقوى  
 لصحة تنكاحه ظاهر اولوقلتانه الاول لابلنا ما صح بالاحتمال (ولونكيت) أي الثاني (في العدة)  
 التي للأول (فاسدا) بأن من انقضت العدة أو ان المعتدة لا يحرم تنكاحها بأن كان قريب العهد  
 بالاسلام أو فتابعها من العلماء ووطئها (فولدت) بعد ذلك (للامكان من الاول) دون الثاني بأن  
 ولدت لدون ستة أشهر من الوطء الثاني ولا ربع سنين فقل تمام (لحقه) أي لحق الولد الزوج الاول  
 (وانقضت) عدته (بوضعه ثم تمتد) ثانيا (للتاني) لان وطئا ووطئته أما اذا علم بفسادها ولم يكن  
 كذلك فهو زان \* (تنبيه) \* لو قال كالح وولونكيت فاسدا كان تنكحت في العدة اكان أولى لان  
 النكاح في العدة لا يكون الا فاسدا وقد يحترز بذلك عن أنكحة الكفار فانهم اذا اعتقدوا ذلك صححوا كان  
 محكما بصحة كاسر في باب (أو) ولدت المنكحة في العدة (للامكان من) الزوج (الثاني) دون  
 الاول بأن ولدت له لستة أشهر فأكثر من الوطء الثاني ولا أكثر من أربع سنين من امكان العلوق قبيل  
 الهراق (لحقه) أي الثاني لتمام \* (تنبيه) \* هذا اذا كان طلاق الاول باثنا فان كان رجعا فقولان  
 في الشرحين ولروضة بلانز جميع أحدهما وهو ظاهر كلام المصنف كذلك والثاني يعرض على الغائف  
 لان زمن فراش الاول باقي وهذا هو الظاهر كما قال الباقي انه الذي ينبغي الفتوى به ونقله عن نص الام  
 (أو) ولدت للامكان (منها) أي الزوج الاول والثاني بأن ولدت له لستة أشهر من وطء الثاني ولدون  
 أربع سنين من طلاق الاول (عرض) الولد حينئذ (على القائم) وهو كإسائي أخو كتاب الدعوى مسلم  
 عدل يحجب ويعمل بقوله في الحاق الولد حينئذ (فان ألحقه بأحدهما) الاول أو الثاني (فكالا مكان) أي  
 حكمه كالا مكان (منه فقط) وقد مر حكمه واحترز بقوله ألحقه بأحدهما بما اذا ألحقه بهما أو فاء عنهما  
 أو استبه الامر عليه ولم يكن قائف فينتظر بلوغه وانتسابه بنفسه \* (تنبيه) \* بقي من الاقسام عدم امكان  
 الولد منهما بأن كان لدون ستة أشهر من وطء الثاني ولا أكثر من أربع سنين من طلاق الاول فانه لا يلحق  
 بواحد منهما \* (تنبيه) \* لو وطئ معتدة عن وفاء بشبهة فأتى بولد يمكن كونه لكل منهما ولا فائز أو هنالك  
 قائف وتعد الحاقه انقضت بوضعه مدة أحدهما وبقي عليها الاكثر من ثلاثة أقرأه ومن بقية عدة الوفاة  
 بالأشهر فان مضت الاولى قبل تمام الثانية فعلها تمامها الاحتمال كونه من الاول

\* (فصل) \* في تدخل عدتي المرأة اذا (لزمها عدة تاتخص) ولم يخلها لكونها (من جنس) واحد  
 (بأن طلق) مثلا (تموطئ) ولم يخل (في عدة أقرأه أو أشهر جاهلا) فيما اذا كان الطلاق باثنا كأن نسي  
 طلاقها أو طهر زوجته الأخرى (أو وطئ جاهلا أو علما) لكن (في رجعية تدانها) أي العدتان  
 بخلاف البائن فان وطئ العلم بهما وطء الآخر، ثم أشار لتفسير التدخل بقوله (فتبتدي عدة) بأقرأه أو  
 أشهر (من) فراغ (الوطء) يدخل فيها عدة الطلاق لان مقصود عدة الطلاق والوطء واحد فلا معنى  
 بالتعدد وتكون تلك البقية واقعة من الجهتين فله الرجعة فيها في الطلاق الرجعي دون ما بعدها (فان)  
 لم تنفك العدتان بأن كانتا من جنسين بأن (كانت احدهما حيا) وجد قبل الطلاق أو بعده بوطء بعده  
 (و) كانت (الأخرى أقرأه) بأن طلقها وهي حامل ثم وطئها قبل الوضع أو طلقها وهي حامل ثم وطئها  
 في الأفرأ فأحياها (تداخلها) أيضا (في الإصح) لانهما الشخص واحد فكلتا كالتحائستين (فتنقضيان  
 بوضعه) وهو واقع عن الجهتين سواء أرأت الدم مع الحمل أم لا وان لم تتم الأقرأ قبل الوضع لان الأفرأ  
 انما تتمها اذا كانت طائفة الدلالة على براءة الرحم وقد اتفقت هنالك على اشتغال الرحم وما يقيد به البارزوي  
 وغيره وتبعهم الشارح على ذلك من أن ذلك محله اذا لم تر الدم أو رآته وتمت الأقرأ قبل الوضع والافتقار  
 عدة الطلاق بالأفرأ منه الشائ وغيره قالوا وكأشهر اغتروا بظاهر كلام الروضة، أن ذلك

أقول التبدل ودره والحق أنه مفرع من التبدل وهو عدم التبدل كما سرح به الماوردي  
والعرائف والمؤلف وصاحب المذهب والبيان وغيرهم وكذلك الرأى في الترح المصغر والمبطل في الكبير  
انفسا المدة بالاقراء مع الحمل بان الحكم بعدم التبدل ليس الارغاية صورة المدة بين قسدا وقد  
حصلت بدل على ذلك بمائة الشاف وغيره (ويراجع) الزوج في عدة طلاق رجعي (فبطل) أي الوضع  
ولو كان الحمل من الوطء في المدة لان في عدة الطلاق وان لم ينعاده أخرى والنسائي لا يتدخل لانها  
بينه ان يكون في بكران ثيبا (وقيل ان) كانت تعد بالاقراء من طلاق رجعي (كان الحمل من الوطء) في  
أثناء الاقراء (وله) راجع قبل وضعه بناء على أن عدة الطلاق تسقط بلوطه (أو) لم ينعاده  
(لشبهه بين بان كانت في عدة زوج أو) في عدة وطء (شبهه فوطئت بشبهه) والوطء غير ما حب المدة  
(أو) وضعت في (نكاح فأسد أو) كانت زوجة معتدة عن شبهه فطلفت (بعد وطء الشبهة) (ولما تامل)  
خلافه لا يـ شبهه لان من عرو على واه الشافعي وحى انه تعالى عنهم ولتعد المسحوق كفي الدينين (فان  
كان حل قدمت عدته) سواء تقدمت به وتأنر كما سرح به في المرد لان عدة الحمل لا تقبل التأخير فان  
كان من المطلق ثم وطئت بشبهة انقضت عدة الحمل ثم تعدت للشبهة بالاقراء بعد طهرها من النفاس وله  
الرجعة قبل الوضع الا وقت وطء الشبهة كما قاله الروياني وأقراءه لا راجعها به المخرجها حيث تنقض عدته  
بكونهم افراسا والوطء وان كان الحمل من وطء الشبهة أتمت بقية عدة الطلاق أو احتانتها بعد الوضع وله  
رجعة في تلك البقية بعد الوضع ولو في مدة النفاس لانها من جملة المدة كالحيض الذي يقع فيه الطلاق  
كذا عاى به الراعى وفي كون مدة النفاس والحمل من جملة المدة يتخو زو هل له الرجعة قبل الوضع اذا  
كان الطلاق رجعا وجهان أحدهما لانها في عدة غيره وأصحهما كما يحكمه البلقيني وابن القري فم  
لانها وان لم تنكس إلا في عدة الرجعية فهي رجعية حكموا لها حيث ثبت التوارث فلما هو له تجديد  
نكاحها اذا كان الطلاق بانسأ وجهان أيضا أحدهما كما يحكمه الماوردي المنع والفرق بينه وبين الرجعية  
أن التجديد ابتداء نكاح والرجعة شبهة بامتداد النكاح واذا واجعت قبل الوضع ليس له التمتع بها  
حتى تضع كفي الروضة كأصلها (تبييه) لو اشتبه الحمل فلم يدرك من الزوج هو أم من الشبهة جدد  
النكاح قبل وضع الحمل وبعد بان يجدد مرتين مرة قبل الوضع ومرة بعده ليدانف التجديد عدته  
يقضيا فلا يكتفى بتجديده مرة لاحتمال وقوعها في عدة غيره فان بان بالحق القائف أنها وقعت في عدته  
اكتفى بذلك للعامل المشبهة حالها فمدة الحمل على زوجها ان الحق القائف الولد به عالم فمر افراسا  
لغيره بنكاح فاسد فنقضت نفقتها الى التفريق بينهما ما لشرها وليس لها ما لثبته قبل النكاح واذا المصلحة  
لا تلزم بالسك فان لم يلحق به القائف أولم يكن قائم فلا تلحق عليه ولا للرجعية مدة كونها افراسا للوطء  
(والا) أي وان لم يكن حل (فان سبق الطلاق) وطأها بشبهة (أتمت عدته) لتقدمها وقتها لانها  
تستند الى عقد جائز وسببه سوغ (ثم استأنفت) عقب فراغها من عدة الطلاق (عدته) وهي  
عدة وطء الشبهة (وله) أي المطلق (الرجعة في عدته) لان كان الطلاق رجعا وتجدد النكاح  
ان كان المطلق بان لانها في عدة طلاقه ويأتى في وقت الوطء ما مر عن الروياني (فان راجع) فيها  
أو جدد (انقضت) عدته (وشرعت) حيث تنقض (في عدة الشبهة) ما دامت في عدتها (لا يستمتع  
بها) الزوج بوطء جزا وبغيره على المذهب لانها معتدة من غيره فان وطئها لم تنقطع عدة الشبهة فلا عبرة  
بوطء كالزنا وان سبقت الشبهة طلاقها بان وطئت بشبهة ثم طلق (قدمت عدة الطلاق) في الاصح لقولها  
كما مر (وقيل) قدمت عدة (الشبهة) لسبقها ثم تعدت عن الطلاق (تتمه) لو كانت العدتان  
من شبهة ولا حل قدمت الاولى لتقدمها ولو نكح شخص امرأة نكاحا فاسدا ثم وطئها انقضت آخر شبهة  
قبل وطءه أو بعده ثم فرق بينهما قدمت عدة الوطء بالشبهة لتوقف عدة النكاح الفاسد على التفريق

بخلاف مدة الشبهة فان من وقت الوطء وليس للفساد قوة الصبح حتى يرجع بها ولو نكحت فاسدا بعد  
مضي قرأين ولم يفرق بينهما الى متى من اليأس أتمت العدة الاولى يشهر بدلا عن القرء الباقي وهذا هو  
المنقول الموعود به فيما مر ثم اعتدت للفساد ثلاثة أشهر فان كان ثم حمل فعدة صاحبه مقدمة . طلاقا تقدم  
الحمل أو تأخر لان عدته لا تقبل التأخير كما روينا كانت العدتان من وطء الشبهة كان لكل من  
الوطأتين تجديد النكاح في عدته دون عدة الآخر ولو تزوج حربي حربية معتدة من حربي آخر ووطئها  
أوطئها بشبهة ثم أسلمت معه أو ترافعا اليه بعد دخولهما بأمان كفاها عدة واحدة من وقت وطئه واضعف  
حقوقهم وعدم احترام ما تمهم فيراعى أصل العدة ويجعل جميعهم كشخص واحد كإلصاق عليه الشافعي  
رضي الله عنه في الامم والمختصر وفتح به جمع ورجم آخر ورجم آخر من خلافه كقوله المسلمين وعلى الاول  
تسقط بقية العدة الاولى فلا رجعة لا لاول ان أسلم وللثاني أن ينكحها قبل ان يفي عدته دون الاول فان جلت  
من الاول لم تكفها عدة واحدة فتعتمد للثاني بعد الوضع وان حملت من الثاني كفاها وضع الحمل وتسقط بقية  
الاولى وان لم يسلم الثاني معها ولم يترافعا اليه بعد دخولهما بأمان أتمت عدة الاول واستأنفت عدة للثاني  
لان العدة الثانية ليست هنا أقوى حتى يسقط بقية الاولى أو تدخل فيها بخلاف ما لو أسلم معها أو دونها  
\* (فصل) \* في معاينة المقاتل المعتدة اذا (عاشرها كزوج) بخلافه ولو بلا دخول داره فيها ونوم ولو في  
الليل فقط أو كل ونحو ذلك (بلاوطء) اهلا في عدة اقراء وأشهر فأوجه أصحابها ان كانت بائنا انقضت  
عدتها بما ذكر لان مخالفتها محرمة بالاشبهة فاستهبت الزنى بها فلا أثر للمخالطة (والا) بأن كانت  
رجعية (فلا) تنقض عدتها وان طالت المدة لان الشبهة قائمة وهو بالمخالطة يستغفر لها فلا يحسب  
زمن الاقتراح من العدة كما لو نكحت غيره في العدة وهو جاهل بالحال لا يحسب زمن اقتراحه من العدة  
ولا يضر دخول داره فيها بلا دخل ولا الثاني لان تنقض مطلقا لانها بالمعاينة كالزوجة والثالث عكسه لان  
هذه المخالطة لا تجب عدة \* (تنبيه) \* أفهم تعبيره بنفي الوطء أنه لا يضر مع ذلك الاستمتاع بها وهو كذلك  
وان ألحقه الامام بلاوطء (ولاربعة بعد الاقراء والاشهر) وان لم تنقض بها العدة احتياطاً وهذا ما نقله  
في المحرر عن المعتمرين وفي الشرح الضعيف عن الامتد الذي أفق به البغوي تبعا لشيخه القاضي حسين ان  
له الرجعة وقال في المهمات انه المعروف من المذهب المفتي به وقال الاذري انه لاشك فيه قال وقد صار فقهاء  
العصر وقضائه لا يعترفون غير ما ذكره المصنف ولا يفتي ويحكم الا به فاعتمد ما حقهنتك ترشد ان شاء الله  
اهـ وبالجملة فالعدة ما ذكره المصنف (قات ويطعها) حيث حكم بعدم انقضاء عدتها بما ذكر (الطلاق)  
أي طلاقاً ثانياً وثالثاً ان كان طلقها طلاقاً فقط (الى انقضاء العدة) كما قال الرافعي انه مقتضى الاحتياط أي  
فلا يشك على ما صح من منع الرجعة وخرج بقول المصنف بلاوطء ما اذا وطئ فانه ان كان الطلاق  
بائناً لم يمنع انقضاء العدة فانه زنا لاحتومه وان كان رجعياً لم يمنع المضي في العدة مادام يباؤها لان العدة  
لبراءة الرحم وهي مشغولة واحتراز بقوله في عدة اقراء وأشهر عن الحمل فان المعاينة لا تمنع انقضاء العدة  
به بحال (ولو عاشرها أجنبي) بلاوطء (انقضت) عدتها مع معاشرته لها (والله أعلم) فان وطئها عالم بالابا  
شبهة فهو زان أو غيرها فهو واجب للعدة كما سبق وان علمها بشبهة في الروضة كصلها يجوز أن يمنع  
الاحتساب كما مر أنها في زمن الوطء بالشبهة خارجة عن العدة \* (تنبيه) \* يستثنى من اطلاقه ما لو طلق  
زوجته الامة وعاشرها سيدها فان فيه الاختلاف السابق حتى لا تنقض في الرجعية \* (قرع) \*  
لو طلق زوجته ثلاثاً تزوجها ووطئها في العدة طلاقاً انقضائها وتخلها بزواج آخر لم تنقض العدة  
كالرجعية (ولو نكح معتدة بغير الصحة) لنكاحها (وطئ) انقضت عدتها بلاوطء لحصول الفراش  
به وتنقض العدة (من حين وطئ) لان العقد الفاسد لاحتومه فلا تصير المرأة فراشا الا بالوطء بخلاف  
ما اذا لم يباها فان العدة لا تنقض وان عاشرها الاتقاء الفراش (وفي قول أو وجه من العبد) لا عراضها

من الاوّل بقدر السكاح \* (تنبيه) \* ثم ديد في الخلاف سبع فيسه المروورج في الشرخين كونه وجهها  
 وجزم به في الروضة فان قيل هذه المسئلة مكررة لانه كرها في قول المتن سابقا ولو نسكت في العدة فاسد  
 اجيب بان اذ كرت هنا بيان وقت انقضاء العدة الاولى وهنالك لتصور عدتين من شخصين (ولو راجع)  
 في العدة (حاشا) وطنها بعد رجعتها أم لا (ثم طاق استأنفت) عدة في الجديد لعودها بالرجعة الى السكاح  
 الذي وطئت فيه (وفي القديم) لا تستأنف بل (تبنى) على ما سبق من عدتها قبل الرجعة (ان لم يطل) ها  
 بعد الرجعة كالأول بانها ثم بعد نكاحها وطلقتها قبل أن يمسها واحترز راجع على الوطأة رجعية قبل  
 مراجعتها فانها تبقى على المذهب لانها طلاقا لم يتخللها ما وطء ولا رجعة أصار كل الوطأة طلقتين معا  
 \* (تنبيه) \* سبع في حكاية البناء قولاً قد عدا الروضة تعالىن الصباغ لكن الشافعي نص على القولين  
 في الام (أو) راجع في العدة (حاشا) ثم طاقها (فيالوضع) تنقضي عدتها ووطئها بعد رجعتها أم لا لان  
 البقية الى الوضع تصح أن تكون عدتها متعلقة (وقيل ان لم يطل) ها (اعدالوضع) أو قبله (فلا عدة) عليها  
 ويحكم بانقضاء عدتها بالوضع وان كان في صلب السكاح \* (تنبيه) \* اتفقوا في عدم الوطء لم يكره  
 في المروورج في الروضة فكان الاولى للمصنف حذفه كناية لم يحاطر به (ولو خالف وطئاً له) (ثم تكلمها)  
 في اثنتاه عدته (ثم مات أو وطئ ثم طاق) أو خالف ثانيا (استأنفت) عدة لاجل ما ذكر (ودخل فيها  
 البقية) من عدتها السابقة وان اختلف الجنس لانها الواحدة \* (تنبيه) \* اقتضى كلامه صحة نكاح  
 المختلعة في عدته وهو المذهب وان السكاح يقع العدة الاولى وهو الاصح واحترز بقوله وطئ على طلاق  
 قبل الوطء فانها تبقى على العدة الاولى ولا عدة له هذا الطلاق وعليه فيه نصف المهر فله لانه في نكاح جديد  
 طلقها فيه قبل الوطء فلا ينعاق به عدة بخلاف ما مر في الرجعية واعترض قول المصنف ودخل فيها البقية  
 بانه لم يبق عدة بعد السكاح والوطء حتى يدخل في غيرها وقد اعترض الفارقي بهذا على عبارة المذهب  
 \* (تنبيه) \* لو أحبل امرأة بشبهة ثم نكحها أو مات أو طلقها بعد الدخول به اهل تنقضي عدة الشبهة وهذه  
 الوفاة بالوضع لانها من شخص واحد أو بالاكثر منه ومن عدة الوفاة في الاولى وعدة الطلاق في الثانية  
 وجهان أوجههما كما قال شيخنا الاول ولو طلق زوجته الامة ثم اشتراها انقضت العدة في الحال على ظاهر  
 المذهب وحلت له وتبقى قبة العدة عليها حتى يزول ملكه فحينئذ تنقضها حتى لو باعها أو أعنتها لا يجوز  
 تزويجها حتى تنقضي بقية العدة قاله المتولي وغيره ثم ترجم المصنف للأضر الثاني من ضرب العدة وهو  
 المتاع بطرق قبيل وبذلك مر مع المفرد والاحداث بل فيقال

\* (فصل) \* (عدة حرة حائل) أو حامل يعمل لا يطلق صاحب العدة (لوفاة وان لم يوطأ) أو كانت صغيرة  
 أو زوجة صبي أو مملوك (أربعة أشهر وعشرة أيام بلياليها) لقوله تعالى والذين يتوفون منكم  
 وعشراوه يحملون على الغالب من الحران لمساكنات وعلى الحائلات بقربنة الآية الاستية وكالحائلات  
 الحامله من غير الزوج كما مر وهذه الآية ناسخة لقوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وصبة  
 لازواجهم متاعا الى الحول فان قيل شرط النسخ أن يكون متاخرا عن المنسوخ مع ان الآية الاولى  
 متقدمة فلهذا متاخرا أجيب بانها مقدمة في التسلاوة متأخرة في النزول وتعتبر الأشهر بالاهلة ما أمكن  
 ويكمل المنكسر بالعدد كمتأخره فان خفيت عليها الادلة كالحجوسة اعتبرت بمائة وثلاثين يوما وانما لم  
 يعتبر هنا الوطء كما في عدة الحية لان فرقة الوفاة لا اساءة فيها من الزوج فأمرت بالتفخيم عليه واطهار  
 الحزن بفرائه ولهذا وجب الاحداد كما سبق ولان انه تنكر الدخول ولا نماز ع بخلاف المطلقة ولان  
 مقصودها الاعظام حفظا حق الزوج دون معرفة البراءة ولهذا اعتبرت بالأشهر \* (تنبيه) \* انما قال  
 بلياليها لان الاوزاعي والاصم قالاهما بربع أشهر وعشر ليال وتسعة أيام قال الاثر عشر فستعمل في  
 الي الى دون الايام ورد بان العرب تغلب سبعة الثمانيت في العدة فاسمها فيقولون سرفا عشر أو يربون به

الميالي والايام وهذا يقتضى انه لو مات في أثناء الليل ليلة الحادى والعشرين من الشهر أومع فجر ذلك  
 اليوم ان هذه العشرة التى هى آخر الشهر لا تنكفى مع أربعة أشهر بالهلال بل لابد من تمام تلك الليلة  
 والذى يظهر أن ذلك يكفى ويجعل العشر فى الآية الكريمة على الايام لان المعدود اذا حذف جاز انبات  
 النام وحذفها (و) عدة (أمة) أو حامل عن لا يلحق صاحب العدة (نصفها) أى المدة المذكورة وهو شهران  
 وخمسة أيام بياضها لانها على النصف من الحرة وهو يمكن القسمة كما فى الاعتداد بالشهور ويأتى فى  
 الانكسار والخطا عاشر \* (تنبيه) \* سكتوا عن البعضة والظاهر كما قال الاذرى انها كالقنة ولو عتقت  
 الامنع مونه اعتدت كحرة كما يحسنه الاذرى (وان مات عن) معلقة (رجمة) انتقلت الى عدة (وفاة)  
 بالاجماع كما حكاه ابن المنذر فتلغو أحكام الرجعة وسقطت بقية عدة الطلاق فنسقت بغيرها وتثبت أحكام  
 عدة الوفاة من اخذاد وغيره (أو) مات عن معلقة (يائن فلا) تنتقل بعدة وفاة لانها ليست بزوج فتسكمل  
 عدة الطلاق ولا تحددواها النفقة ان كانت حاملا كما فى الروضة وأما هنا قوله تعالى وان كن أولات  
 نحس فانفقوا عليهن حتى يرضعن حملهن وذ كر فى النفقات انه لا نفقة لها اذا مات عنها وهى حامل وفرف  
 بينهما بانها هنا وجبت قبل الموت فاعتبر بقاؤها فى الدوام لانه أقوى من الابتداء وعدة الوفاة والاحداد  
 لا يلزمان أم الولد وفاسدة النكاح والموطأ وبشبهة لان ذلك من خصائص النكاح الصحيح ولو علق  
 طلاقها البائن بموته فالظاهر كما قال الزركشى انها تعتد عدة الوفاة وان أوفعنا الطلاق قبل الموت  
 وقبلنا الارث اجتبا طافى الموضوعين (و) عدة وفاة (حامل بوضعه) أى الحمل (بشرطه السابق) وهو انصال  
 كماله حتى تاتى نوامين وامكان نسبه الى الميت لقوله تعالى وأولات الاحمال أجلهن أن يرضعن حملهن  
 فهو مقيد للآية السابقة وقوله صلى الله عليه وسلم لسبعة لاسلمية وفردضعت بعده من زوجها بنصف  
 شهور فدخلت فانكحى من شئت متفق عليه \* (تنبيه) \* لا يأتى هنا قول المصنف فيما سبق ولو احتملا  
 كمنى بلعان لمسار أن الملازمة كالبائن فلا تنتقل الى عدة الوفاة (فلو مات منى) لا يولده (عن حامل  
 قبل الاشهر) تعتد بالوضع لانه منى عنه يقينا لدم انزاله (وكذا) لو مات (ممسوح) وهو المقطوع جميع  
 ذكره وأنثيه عن حامل فتعد بالاشهر بالوضع وعلى ذلك بقوله (اذلا يلحقه) ولد (على المذهب) لانه  
 لا ينزل فان الاثنين يحمل المني الذى يتدفق بعد انفصاله من الناهر ولم يعد له ولادة وقيل يلحقه وبه قال  
 الاصطخري والفاضلان الحسنيين وأبو الطيب لان معدن الماء الصلب وهو يغذ من ثقبه الى الظاهر  
 وهما باقيان وحتى أن أبا عبيدة بن جربو به فاد قضاء مصر وقضى به فحمله المسوح على كتفه ومطاف  
 به الاسواق وقال انظروا الى هذا الفاضى يلحق أولاد الزنا بالخذام (ويحقوق) الولد (عجبوا) قطع جميع  
 ذكره و (يقى) أنتياد فتعند) لوفاة أو طلاق زوجته الحامل (به) أى الوضع كالفعل ابقاء أو عمة المني  
 وما فيها من القوة المحبلة للدم والذ كر آله توصل الماء الى الرحم بلا بلاج وقد يصل بلا بلاج ولا يخالف  
 هذا قول الروضة والشرح فى أول الباب ان عدة الطلاق لا تنجب على زوجته من جب ذكره وبقى انشاء  
 لانها لا تنجب بعد الدخول ولا بدور منه دخول لان ذلك فيما اذا لم يكن حل (وكذا) ما سأل (خصبناه  
 و) (بني ذكره) يلحقه الولد فتتقضى بوضعه عدة الوفاة أو الطلاق (على المذهب) لان آله الجماع بافسة  
 وقيل لا يلحقه لانه لا ماله ودفع يانه قد بالغ فى الايلاج فيلتدويزل ما عريقا وقيل يرجع أهل الخبرة فان  
 قالوا يولد له لحقه والا فلا (ولو طلق احدى امرأته) معينة أو مبهمة كقوله احدا كما طلق ونوى معينة  
 أم لا (وما قبل بيان) للمعينة (أو معينة) للمبهمة (فان كان) قبل موته (لم يطلأ) واحدة منهما (اعتدنا  
 لوفاة) بأربعة أشهر وعشرة أيام احتياط لان كل واحدة منهما كما يحتمل أن تكون مفارقة بالطلاق  
 يحتمل أن تكون مفارقة بالموت (وكذا ان وطئ) كلاهما (وهما ذوانا أشهر) فى طلاق بائن أو رجعي  
 (أو) هما ذوانا (اقرارا أو طلاقا رجعي) هو قيد فى الاقرار فتعذر كل منهما عدة وفاة وان احتمل أن



لا يلزمهما الاعدة الملاق التي هي أقل من عدة الوفاة في ذات الاشهر وكذا ذات الاقراء بناء على الغالب  
من ان كل شهر لا يتخلو من حبس وظهور أحدًا بالاحتياط أيضا وقد مر ان الرجعية تنقل الى عدة الوفاة  
أشوا ولا يلتفت لبيان الوارث هنا كما يؤخذ من الملاقهم وان بحث ابن الرضا خلافه (فان كان) الملاق  
(بائنا) في ذوات الاقراء (اعتدت كل واحدة) منهما (بالاكثر من عدة وفاة ولا تمن اقرائهما) لان كل  
واحدة وجب عليها عدة واشتبهت عليها بعدة أخرى فوجب ان تأتي بذلك لتخرج عما عليها فيكون كن  
أشكت عليها لاشتمالها على ما فيهما (وعدة الوفاة من الموت) تحسب جزأ (والاقراء) بالرفع  
بغضه (تحسب من الملاق) على الصحيح في الروضة لان كلامهما وقت الوجوب فلامضى فله أقرآن  
من الملاق ثم مات الزوج فعلم الاقصى من عدة الوفاة ومن قرأ أقرآن من اقرائها لبيونة احدهما  
بالملاق فان قيل ان هذا في الملاق الميهم انما يأتي على مرجوح وهو ان عدة من الملاق وقد روي  
الملاق ان الصحيح انما تحسب من التبعين أجيب بأنه لما يش من التبعين اعتبر البسب وهو  
الملاق وتقتصر الحامل منهما على الوضع لان عدتها لا تختلف بالتقدير من فان وطئ احدهما فقام  
فلكل حكمه ولو أسلم كافر ونحوه أختان مثلاً أو أكثر من أربع نسوة ومات قبل الاختيار على كل  
واحدة أن تعتد بها كتر لعدتين ثم شرع في حكم المفقود فقال (ومن غاب) عن زوجته أولم يغيب عنها بل  
وقد في بل أو نهار أو انكسرت به سلمية أو نحو ذلك (وانتفاع خبره) بأن لم يعرف حاله (البس لزوجه منه نكاح)  
لغيره (حتى يتيقن موته) أو يثبت عاين في الفرائض (أو) يتيقن (طلاقه) على الجديد لما روي عن  
الشافعي رضي الله تعالى عنه عن علي رضي الله عنه انه قال امرأة المفقود ابتليت فلنصبر ولا تنكح حتى  
يأتيها بعى موته قال الشافعي وبه نقول ومثل ذلك لا يقال الا عن توقيف ولان الاصل بقاء الحياة والمراد  
بالبقي الطرف الرابع حتى لو ثبت ما ذكر به لدن كفي وسبأني ان شاء الله تعالى في الشهادات الا كلفاء  
في الموت بالاستفاضة مع عدم افاذتها البقين ولو أخبرها عدل ولو عبدا أو امرأة بموت زوجها حل لها فيما  
بينها وبين الله تعالى ان تزوج لان ذلك خبر لا شهادة \* (تنبيه) \* أطلق في الروضة كاسلم الجديد هنا  
وقد روي في الفرائض بما اذا لم تنص مدة يعال على الفان أنه لا يعيش فوقها الا فان مضت ففهوم كلام  
الاصحاب أن لها التزوج كما يقسم ماله قطعا وهذا يعلم مما قد روي في كلامه (وفي القديم ترخيص) بحذف  
احدى الثامنين أي ترخيص زوجة الغائب المذكور (أربع سنين) من وقت انتفاع خبره (ثم تعدل وفاة)  
بأربعة أشهر وعشرة أيام (وتنكح) غيره لقضاء عمر رضي الله عنه بذلك قال البيهقي وروي مثله عن  
عثمان وابن عباس رضي الله تعالى عنهم ولان للمرأة الخروج من النكاح بالحب والعنة لفوات الاستمتاع  
وهو هنا حاصل \* (تنبيه) \* ظاهر كلام المصنف الا كلفاء بالأربع من حين موته من غير ضرب فاض  
وهو أحد وجهين وأصحهما انه لا بد من ضرب القاضي وإذا ضربها بعد ثبوت الحامل ومضت المادة فلا بد  
من حكمه بوفاته وبحصول الفرقة وهل ينفذ حكمه بها ظاهرا وباطنا كلفه بالعنة أو باطنافا  
وجهان قال المصنف في الروضة أصحهما أو تركه بياضا ولم يصح شيئا قال الاذري والاشبهه بالذهب ترجيح  
نفوذ ظاهرا فقما قال الزوكشي والمستولدة كالزوجة وان الزوجة المنقطعة الخبر كالزوج حتى يجوز له  
نكاح أختها وأربع سواها (فلوحكم بالقديم) أي بما تضمنته من وجوب التربص بأربع سنين ومن  
الحكم بوفاته وبحصول الفرقة بعد هذه المدة (قاض نفرض) حكمه (على الجديد في الاصح) لمخالفة  
القياس الجلي فانه لا يحكم بوفاته في قسمه ميراثه وعق أم ولده وقامعا ولا فارق بينهما وبين فرقة النكاح  
قال القاضي والامام وجع الشافعي عن القديم وقال في الجديد ان حكم به قاض نفرض فضاؤه بان له  
ان تقلد الصابي لا يجوز للمعتمد والناثي لا يفتن حكمه لشبهة الخلاف \* (تنبيه) \* حديث فلنا بالجديد  
نفذ في الزوجة طلاق المفقود وظاهرا وباطنا وسائر تصرفات الزوج في زوجته للعكم بخلافه سواء كان

فبطل الحكم بالفرقة أم يدها وبسبب نكاحها غيره نفقتها عن المفقود لانها ناشزبه وان كان فاسدا  
ويستمر سقوط حتى يعلم المفقود عودها الى طاعته وانه فرق بينهما واعتدت وعادت الى منزلها لان النشوز  
المبارز لحيته ولا نفقة لها على الزوج الثاني اذ لازومية بينهما ولا رجوع له بما أنفقه عليها لانه منبرع الا  
فجبا أنفقه بحكمها كم (ولو نكحت) زوجة المفقود (بعد التبرص) وبعد (العدة) وقبل ثبوت موته أو الدلالة  
(فبان) الزوج (ميتا) وقت الحكم بالفرقة (صح) نكاحها (على الجديد) أيضا (في الاصح) اعتبارا بما في  
نفس الامر فاشبهه مالم يباع مال أبيه فانا حيا به فبان ميتا والثاني لا يصح لفقد العلم بالصحة حال العقد وبنسب  
الاول ممنوع بما تقدم من عدم صحة نكاح المرتبة اذ حصلت الرتبة في العدة ثم نكحت بعد مضي الاثراء  
مع بقاء الرتبة وان بان أن النكاح سادف البيونة وأيضاً فقد جعلوا الشك في حال المنكحة من موافق  
النكاح وقد يجب بان هذا لما استدل الى حكمها كخف امره أما اذ بان حيا بعد أن نكحت فالزوج  
الاول باق على زوجيته لكن لا يطؤها حتى تعتمد من الثاني ولو أتت بولد ولم يدعه المفقود لحق بالثاني عند  
الامكان اخفق براءة الرحم من المفقود بضمي المدة المذكرة ولم تنزوج وأنت بولد بعد أربع سنين لم  
يلحق بالمفقود لذلك فان قدم المفقود وادعاه لم يعرض على الفاضل حتى يدعى وطأه كافي هذه المدة فان  
انبنى عنه ولو بعد الدعوى به والعرض على القائف كان له منه ما من اوضاعه غير اللبا الذي لا يعش الا به  
ان وجد مرضة غيرها والا فلا ينعها منه واذا جاز له المنع ومنه مخالفت وأرضعته في منزل المفقود ولم  
تخرج منه ولا وقع خلل في التمكن لم تسمه نفقتها عنه ولا سقطت ثم شرع في حكم الاحداد فمال (ويجب  
الاحداد) الاتي بيبانه (على معتدة وفاة) لخبر الصحيحين لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تتحد  
على ميت فوق ثلاث الا على زوج أربع أشهر وعشر قال الرافعي قال الاثمة قوله الا على زوج مستثنى من  
قوله لا يحل وظاهره لا يقتضي الاجواز لكن أجمعوا على أنه أراد الوجوب وانه استثنى الواجب من  
الحرام اهـ ونقض دعوى الاجماع بان في الشامل من الحسن البصري انه مستحب لا واجب \* (تنبيه) \*  
التقييد بما عان المرأه جري على الغالب لان غيرها ممن لها أمان يلزمها الاحداد وكذا الاربعه أشهر وعشرا  
فان ذلك في الحائض وأما الشامل فتحمد مدة بقاء حملها كما قاله شيخنا في حاشيته على البخاري وعلى روى  
الصغيرة والمجنونة منهما مما يمنع منه غيرها وقول المصنف على معتدة وفاة قال الزركشي أحسن من قول  
غيره المتوفى عنها شهوله فراع حسنا وهو المومات عنها وهي حائل بشبهة وقتلنا ثم اعتد عنه ثم تنقل الوفاة  
لا يجب الاحداد في مدة الحمل وتعبير المصنف بوفى اليه (لا) زوجة معتدة (رجعية) فلا يجب عليها  
الاحداد قطعا ببقاء أكثر أحكام النكاح فيها وليس لها الاحداد كما جرى عليه ابن المقرئ ونقله الرافعي  
عن أبي ثور عن الشافعي رضي الله تعالى عنه ثم نقل عن بعض اصحاب رضي الله عنهم أجمعين أن الاولى لها  
ان تترين بما يدهو الزوج الى رجعتهما وضعف هذا باحتمال ان يظن أنها فعلت ذلك اظهارا للفرح به فرافه  
وعلى تقدير صحته فينبغي تخصيصه بمن ترجوعه (ويستحب) الاحداد (لبائن) بخلاف أو غيره لثلاث  
تدعو الزينة الى الفساد (وفي قول) قدس وأشار اليه في الام أيضا (يجب) الاحداد كالتوفى عنها زوجها  
بجميع الاحداد عن نكاح ودفع هذا بانها ان فووقت بطلاق فهي بحقوقه أو بشخصه فالطبع منها أولعنى  
فيها فلا يابق بها فيها العيب بالاحداد بخلاف المتوفى عنها زوجها اخرج بالزوجة الموطوءة بشبهة ونكاح  
فاسد وأم الولد المفسوخ نكاحها عيب ونحوه فلا يسرهن الاحداد كما مر (وهو) أى الاحداد بجاء  
مهملة من أحدو يقال فيه الاحداد من حد لغة المنع لان الحدة تمنع نفسها مما سياتى وفيل بالجهم من جددن  
الشيء قطعه فبكانها النقطة عن الزينة وشرعا (ترك ليس مصبوغا لزيته) لحديث أبي داود باسناد حسن  
المتوفى عنها زوجها لا تلبس المعصر من الثياب ولا المشقة ولا الحلى ولا تختضب ولا تكتحل \* (تنبيه) \*  
قوله لزيته متعلق بمصبوغ أى ان كان المصبوغ بما يقصد لزيته كالاحمر والاصفر وكذا الاخضر والازرق

الصافين وفي الحديث تنبيه عليه حيث ذكر المصغر والمبشقة وهي المصبوغة بالمشق وهو بكسر الميم  
المعربة بقضها ويقال لمن أجز يشبهها ولو أدام على الصبغ لم يكن للتفريق بينهما نوعين فائدة ونقطة  
بقوله (وان شئت) أي المصبوغ على أن فيه خلافا ومشهور عدم الجواز (وقيل يحل ما صبغ غزله  
ثم نسج) كالبرود نظير لاتبس ثوبا بمصبوغا لا ثوب عصب وهو يفتح العبين واسكان الصاد المهملة  
ضرب من برود اليمن يعصب غزله أي يجمع ثم يتدغم يصبغ معصوبا ثم ينسج وردها بانه معارض برواية  
ولا ثوب عصب وفي رواية لابي داود مكان الا ثوب عصب الا مغسولا لا تعارض الروايات أو يقول بالصبغ  
الذي لا يحرم كالاسود لان الذي يصبغ قبل النسج أحسن من الذي يصبغ بعده غالبا لان الغالب أنه  
لا يصبغ قبل النسج الا الرفيع (ويباح غيره مصبوغ من قطن وصوف وكتان) وان اختلف لونه الخلق  
وكان نفيسا لان تقيده صلى الله عليه وسلم الثوب بالمصبوغ يفهم ان غير المصبوغ مباح ولان نفاستها من  
أصل الخلقة لا من زينة دخلت عليها كالمراة الحسنة لا يلزمها أن تغير لونها بأسود ونحوه (وكذا) يباح  
لها (ابريسم) أي حرير لم يصبغ (في الاصح) اذ لم يحدث فيه زينة كالسكان والثاني يحرم لان لبس  
تزيين ولها لبس الخازن فاما لاستثناء الابريسم فبـه بالصوف ونحوه (و) يباح (مصبوغ لا يقصد زينة)  
كالاسود وكذا الازرق والانضر المشبعات السكران لان ذلك لا يقصد الزينة بل لتحويل رشح أو صبغة  
\* (تنبيه) \* حاصل ذلك أن ما صبغ زينة يحرم وما صبغ لازينة كالاسود لم يحرم لان تغاير الزينة عنه فان  
تردد بين الزينة وغيرها كالانضر والازرق فان كان برافا ساقى اللون حرم لانه مستحسن يزين به أو كذا  
أو مشبعاً أو أكهب بان يضرب الى الغبرة فلان المشبع من الانضر والازرق يقارب الاسود ومن  
الازرق يقارب الكحل ومن الاكهب يقارب سما (و) يحرم عليها العاراض على الثوب ان كبر وأما ما صغر  
فان ركب على الثوب فكذلك وان نسج مع الثوب فلا تجزئ به في الانوار ويحرم عليها (حلي ذهب ونقطة)  
سواء أكان كبيرا كالحل والوسار أو صغيرا كالخاتم والفرط لما روى أبو داود والنسائي بإسناد حسن  
ان النبي صلى الله عليه وسلم قال المتوفى عن أزواجه لاتبس الحلي ولا تكحل ولا تخضب والحلي يفتح الحلاء  
واسكان اللام جمع حلى بضم الحاء وكسر اللام ومراد المصنف المارد وانما حرم ذلك لانه يزيد في حسنها  
كما قيل وما الحلي الا زينة لتقبيصة \* يفهم من حسن اذا الحسن قصرا

فاما اذا كان الجمال موفرا \* فكسنتك لم يتجوز الى أن يزورا  
\* (تنبيه) \* أطلق المصنف تحريم الحلي من غير فرق بين ليسل ونحوه الذي في الشرح والروضة أنه يجوز  
لها لبس ليل الحاجة كالأحرازه بلا كراهة وبكرامة من غير حاجة فان قيل لبس المصبوغ يحرم لبلا  
فهلا كان هنا كذلك أعجب بان ذلك يحرم الشبهة بخلاف الحلي وأما لبسها أو اجرام الان نعم  
طريقا لأحرازه فيجوز لأمرورة كما قاله الأذرى والتقييد بالذهب والفضة يفهم بجواز التحلي بغیرهما  
كحماص ورماس وهو كذلك الان تعود قومها التحلي بهما أو أشبهها الذهب والفضة بحيث لا يعرفان  
الا بتأمل أو موهبهما فانهم ما يحرمان قال الأذرى والتقييد بغير الذهب والفضة أي مما يحرم تزيينها به  
كالنوبه بهما وانما افتهموا على ذكرهما باعتبار الغالب (وكذا الزوا) يحرم عليها التزين به (في  
الاصح) لان الزينة فيه ظاهرة قل تعالى يحلون فيها من أساور من ذهب وأرلوا وتردد فيه الامام لانه  
يباح للرجل مقابل الاصح احتمال الامام لأوجه الاحجاب (و) يحرم عليها (طبيب في بدن وثوب) نظير  
الصحيحين عن أم عطية كأنهم أنشدوا على ميت فوق ثلاث الاعلى زوج أربعة أشهر وعشرا وان  
تكحل وان تتأيب وأن تلبس ثوبا بمصبوغا (و) يحرم أيضا استعمالها العليب (في طعام وكحل) غير محرم  
فباسا على البدن وضابعا الطيب المحرم عليها كالحرم على الحرم وتفصيل ذلك سبق في كتاب الحج لكن  
يلزمه ازاله النيب الكائن معها حال الشروع في العدة ولا بدية عليها في استعماله بخلاف الحرم في ذلك

واستثنى استعمالها عند الطهر من الحيض وكذا من النفاس كما قاله الاذري وغيره قديلا من قسما أو أطفا  
 وهما فوعان من الخور كما ورد به الخبر في مسلم ولو احتاجت الى تطيب جاز كما قاله الامام قياسا على الاحتفال  
 كما ساقى (و) يحرم عليها دهن شعور رأسها وحيثما ان كان لها الحية لماسية من الزينة بخلاف دهن  
 سائر البدن و(اكتحال بالغم) وان لم يكن فيه طيب وهو يكسر الهمزة والميم بحرف يتخذ منه الكحل الاسود  
 ويسمى بالاصماني وانما حرم ذلك لحديث أم عطية الماروان في جمالا وزينة لعين سواء في ذلك البيضاء  
 والسوداء وقبل يجوز للسوداء \* (تنبه) \* أفهم كلامه جواز الكحل الابيض كالتوتبا وهو كذلك اذ  
 لاز ينفيه لكنه يوهم جواز الاصفر وهو الصبغ يفتح الصاد وكسر هاء اسكان الباء ويفتح الصاد وكسر  
 الباء وهو محرم على السوداء وكذا على البيضاء على الاصح لانه يحسن العين (الا) اكتحال بالغم أو صبر  
 (لحاجة كرم) فيجوز لها الضرورة لحديث أم سلمة رضي الله تعالى عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل  
 عليها وهي حادة على أبي سلمة وقد جععت على عينها صبرا فقال ما هذا يا أم سلمة فقالت هو صبر لا طيب فيه  
 فقال انه يشب الوجه أي يوقده ويحسسه فلا تجلبه الاليل واصعبه ثم ارا وحلوه على انها كانت بحاجة  
 اليه لبل فاذن لها فيه ليليانا للجواز عند الحاجة مع ان الاولى تركه وأما خبر مسلم جاء امرأة الى  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ان ابنتي توفى عنها زوجها وقد استكت عنها أفنكحها  
 قال لا مرتين أو ثلاثا كل ذلك يقول لا فحل على أنه منى تزني أو انه صلى الله عليه وسلم لم يحقق الخوف  
 على عنها أو انه يحصل لها البرء به وبه لكن في رواية زادها عبد الحق اني أئشى أن تنفقي عنها قال لا وان  
 انفقت وأجيب عنها بان المراد وان انفقت عنها في ركن لان في علم انما لا تنفقي واذا علمت ذلك فاطلاق  
 المصنف الجواز عند الحاجة ليس بجديد فان القائل به خصه بالليل دون النهار كادل عليه الحديث وصرح به  
 الشافعي رضي الله تعالى عنه في الام كائنه الاذري وغيره نعم ان احتاجت اليه منارا أيضا جاز ويمكن حل  
 إطلاق المصنف الجواز على ذلك (و) يحرم عليها (استبذاج) لانه يزين به الوجه وهو بطاء وذل مجبة ما يخذ  
 من رصاص يطلى به الوجه لينبضه قال به منهم وهو لفظ موالد (و) يحرم عليها (دمام) لانه يزين به الوجه  
 أيضا وهو بضم الدال المهملة وكسرها كما في الدقاق وضبطه في الروضة بخلاف بالضم فقعا المسمى بالجرة  
 التي يورد بها الخلد ويحرم أيضا طلي الوجه بالصبر لانه يضر الوجه فهو كالخضاب (و) يحرم (خضاب حناء)  
 وهو ذكركم دود مهموز واحد حنئة (ونحوه) أي الحناء كزعفران وورس أي الخضاب بذلك لما في  
 ذلك من الزينة \* (تنبه) \* أشعر كلامه بحرمته ذلك في جميع البدن وبه صرح ابن يونس لكن الذي  
 في الروضة كأصلها عن الروائي وأقره ان حرمته تكون فيما يظهر كالوجه والبدن والرجلين لافها  
 تحت الثياب لانه صلى الله عليه وسلم أذن لام سلمة في الصبر لابل لحفاته على الابصار فكذا ما أنصفه نياها  
 قال الراعي والغالية وان ذهب يجهها كالخضاب ويحرم تطريق أصابعها وتصفيف شعر طرتها وتجميع  
 شعر صدغها وحشو حاجبها بالكحل وتدقيقه بالخلف (ويحل) لها (تجميل فراش) وهو ما ترفد أو تفتد  
 عليه من قطع ومرتبة ووسادة ونحوها (و) تجميل (أثاث) وهو بفتح الهمزة وبمثلتين متاع البيت لان  
 الاحداد في البدن لافي الفراش ونحوه وأما الغطاء فلا شبه كما قال ابن الروفة انه كالناب لبل ونهارا وان  
 خصه الزركشي بالنهار (و) يحل لها (تنظيف بغسل رأس وقلم) لأظفار واستعداد وتنظيف شعرابط (وإزالة)  
 ونسخ ولو طاهرا لان جميع ذلك ليس من الزينة أي الداعية الى الوطء فلا ينافي استعماله على ذلك في صلاة  
 الجمعة ونحوها وأما إزالة الشعر المنضمين زينة كأخذ ما حول الحاجبين وأعلى الجبهة فتخرج منه كجذبه بعض  
 المتأخرين بل صرح الماوردي بامتناع ذلك في حق غير المعتدة وأما إزالة شعر الحية أو سارب ينبت لها  
 فنسب ازالته كما قاله المصنف في شرح مسلم ومرد ذلك في شروط الصلاة خلافا لابن جرير في قوله بالحرمه (فان  
 ويحل) لها (امشاط) بلان رجل بدهن ونحوه ويجوز بسدر ونحوه للنص فيه في سنن أبي داود وحل حديث

ولا تنكحها على غشمة ببلاب ونحوه (و) يحل لها (حسام) بناء على ما روي عن المصنف من جواز نكحها بلا  
 ضرر وروية وسائر الكلام على ذلك في باب النفقات ان شاء الله تعالى ثم قيد الجواز بقيد حسن محذوف في  
 الرخصة وقوله (ان لم يكن فيه خروج محرم) فان كان لم يحل (ولو تركت) المدة المكثفة (الاحداد)  
 الواجب عليها كل المدة أو بعضها (هـ) ان كانت حرة الفرك كما قاله ابن المفرى كتركها الواجب وإنما  
 الصغيرة أو الجنونة في بعض وليها ان لم ينعها (واعتقت المدة) مع العصيان وهذا (كلها فارتقت المدة) المدة  
 أو غيرها بلا عذر (المسكن) الذي يجب عليها ملازمته بلا عذر كما سبقت في فائده حتى وتقتضي عدم اجبى  
 المدة اذا العبرة في انقضاءها بانقضاء المدة (ولو باقية الوفاة) أي موت زوجها أو طلاقه (بعد المدة) للمدة  
 (كانت مقتضية) ولم يكن عليها غيرها الماسر (ولها) أي المرأة (احداد على غير زوج) من الموت (ثلاثة  
 أيام) فاقول (وتحرم الزيادة) عليها بقصد الاحداد (واقه أعلم) فلوزك ذلك بلا قصد لم تأتمم كما ذكره في  
 أصل الرخصة في الشقاق وذلك ما شئت ومن الخبرين السابقين ولا ربي وما طيسه اطهر عدم الرضا بالقضاء  
 والابق بها لتفنع بجواب الصبر وانما رخص للمعتدة في عدم الحيسها على المقصود من العدة ولعلها من  
 الثلاث لان الفوس قد لا تستطيع فيها الصبر ولذلك تنسبها العزمية وبعد ما تنكسر اعلام الحزن  
 قال الاذرى والاشبه أن المراد بغير الزوج القريب كما اشار اليه القاضي فلا يجوز للاجنبية الاحداد على  
 اجنبى أصلا ولو بعض يوم ولم أر فيه نصا قال العزى ويناظر أن الصديق كالقريب وكذا العالم والعالم  
 وضابطه من يحصل بونه حزن فكل من حزن بموته لها أن تعد عليه ثلاثة أيام هذا هو والذي يظاهر  
 اه ويمكن حل الحلاق الحديث وحل الحلاق كلام الاحصاء على هذا وهذا لا بأس به (تنبه) \* كلام  
 المصنف يفهم أن الرجل ليس له الاحداد على قريبه ثلاثة أيام وهو كذلك وما قاله الامام من أن الحزن في  
 المدة لا يختص بالنساء منه ابن الرفعة فإنه شرع للنساء انقص عقلمن المقتضى عدم الصبر مع أن الشارع  
 أوجب على النساء الاحداد دون الرجال

\* (قوله) \* في سكنى المعتدة ولازمها مسكن فراقها (تجب سكنى المعتدة طلاق) سائل أو عامل (ولو  
 بان) بالجر عاقلها على الجور والاولى نصبه أي ولو كانت باننا ويجوز رفعه بنقد يربطه أو محذوف أي ولو  
 هي بان ويسمى مسكها الى انقضاء عدتها قوله تعالى اسكنوهن من حيث سكنتم وقوله تعالى لا تخرجوهن  
 من بيوتهن أي بيوت أزواجهن وأما انها اليهن لا سكنى ادلو كانت اضافة ملك لم تختص بالامهات ولو  
 أسقطت مؤنة المسكن عن الزوج لم تسقط كقبي فتاوى المصنف لانها تجب يوما بيوم ولا يصح اقطاع مال  
 يجب \* (تنبه) \* أنهم يعقده بالمعتدة عن طلاق أنه لا سكنى للمعتدة عن وطء شبهة ولو في نكاح فاسد  
 ولا لام ولد ان أعققت وهو كذلك ثم استثنى من المعتدة قوله (الانائمة) سواء كان ذلك قبل طلاقها كما  
 صرح به القاضي وغيره أم في أثناء العدة كما صرح به المتولي فانها لا سكنى لها في العدة فان عادت الى الطاعة  
 عاد حق السكنى كما صرح به المتولي في مسئلته والصغيرة لا تحتل الجماع فإنه لا سكنى لها ابداً على الأصح  
 أنهم لا تستحق النفقة حالة النكاح والأمة لا نفقة لها على زوجها كالمسألة لئلا فقط أو تم ارا كما مر ذلك في  
 فصل نكاح العبد والامن وجبت العدة بقولها بان طلفت ثم أقربت بالاضابة وأنكرها الزوج فلا نفقة لها  
 ولا سكنى وعليها العدة فان قبل لوجه لاستثناء الصغيرة من ذلك اذ الكلام في سكنى المعتدة والصغيرة  
 لا عدة عليها أوجب بأنه يمتد ذلك باستدخالها ماء الزوج وإن كان فيه بعد (و) يجب السكنى أيضا  
 (لمعتدة وفاق الاطهر) لاسره صلى الله عليه وسلم فربعة بضم الفاء بنت مالك أنثى أبي سعيد الخدري  
 لما قتل زوجها أن تمكث في بيتها حتى يبالغ الكتاب أجله فاعتدت فيه أربعة أشهر وعشرا صححه البرمذى  
 وغيره والثاني لا سكنى لها كما لا نفقة لها وأجاب الاول بأن السكنى لصيانة مائه وهي موجودة بعد الوفاة  
 كالحياة والنفقة اسلمته عام او قد انقطعت وبان النفقة حقها فسقطت الى الميراث والسكنى حق الله

تعالى فلم تستطع \* (تنبيه) \* محل الخلاف ما اذا لم يطلقها قبل الوفاة رجعا والالم تستطعا قطع الانه استحققتها بالطلاق فلم تستطع بالموت كما حكمه في المطالب عن الاصحاب لكن حتى الجرجاني طرد القولين فيها وعابه يأتي اطلاق المصنف (و) يجب أيضا عند (فسخ) ببيع أو ردة أو اسلام أو رصاع (على المذهب) لانهم معتدة عن نكاح صحيح بفرقة في الحياة فاشبهت المطلقة فتعدينا للماء والعار بقى الثاني على قولين كالمعتدة عن وفاة \* (تنبيه) \* سكت المصنف عن استئصال النافذة في عدة الوفاة وعدة الفسخ مع ان حكمها كالنافذة في عدة الطلاق كما صرح به القاضي والمتولي فبين مات عنها ناسرا فلما أخر قوله بالنافذة الى هنا شمل ذلك وشمل اطلاق الملاءنة والذي في الروضة نقلا عن البغوي أنها تستحق فعلا ما روي لا تجب السكنى للمعتدة فلما روي اسكانها احتفظا بمائته ويقوم وارثه مقامه وعليها الاجابة وحيث لا تزكاة للميت لم يجب اسكانها فان تبرع الوارث بالسكنى لزمها الاجابة لانه غرض في صون ماله مورثه وغير الموارث كالوارث كما قاله الروياني تبعه الماوردي فان قيل ينبغي عدم المازوم كالتبرع اجنبي بوفاء دين ميت أو مفلس لم يلزم الدائم بقوله بخلاف الوارث بان المازوم فيه تحمل منه مع كون الاجنبي لا غرض له صحيح في صون ماله الميت أجب عن الاول بان ملازمة المعتدة للمسكن حق الله تعالى لا بد له فيجب فيه القبول والافراز تعطيله وبان حفظ ماء الانسان من الملهمة من الطلوبة بخلاف أداء الدين وعن الثاني بانه اغا باصح كان التبرع عاميا وليس كذلك وانما هو على الميت فاذا لم يوجد معتبر عس لا امام حيث لا تزكاة اسكانها من بيت المال لاسباب ان كانت متممة بريئة وان لم يسكنها أحد سكت حيث شاعت (و) اذا وجبت السكنى وانما (تسكن) بضم اوله بخطه أي المعتدة حقا (في مسكن) مستحق للزوج لا نقيها (كانت فيه عند الفرقة) بموت أو غيره للآنية وحديث فرقة السابقين (وليس للزوج وعبره اخراجها ولا لها خروج) منه وان رضى به الزوج الا اعذر كما سبأني لان في العدة حق لله تعالى والحق الذي لله تعالى لا يستغنا بالتراضي بالاضاد وقد قال تعالى لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن \* (تنبيه) \* شمل كلامه كآصله الرجعية وبه صرح في النهاية وفي ساوى الماوردي والمذهب وغيرهما من العراقيين أن للزوج أن يسكنها حيث شاء لانها في حكم الزوجة وبه جزم المصنف في نسكه والاول هو مانص عليه في الام كما قال ابن الرضا وغيره وهو كما قال السبكي أولى لاطلاق الآية وقال الاذري انه المذهب المشهور والزوج وكفى انه الصواب ولانه لا يجوز له الخلع فتم افضلا عن الاستمتاع فابست كالزوجات (قلت واهل الخرج في عدة وفاة) وعدة طء شبهة ونكاح فاسد (وكذا بان) وهو موقوف نكاحها راضيا بذلك كل معتدة لا تجب نفقة اولم يكن لها من بعضهما حاجتها لها الخرج (في النهار لشراء طعام) وقطن وكنان (و) بيع (غزل ونحوه) للحاجة الى ذلك والقول جابر رضى الله تعالى عنه طاف خاتمي ثلاثا فخرجت تجرد لخلخالها فنهاها رجل فأتت النبي صلى الله عليه وسلم فذكر ذلك له فقال اخرجي فخرجت فخلخلت واعلم ان تتصدق في منه أو تطعمي خيرا أو امسلمي أو بدادودا واللفظه قال الامام الشافعي رضى الله تعالى عنه ونخل الاضار قريب من منزلاتهم والجداد لا يكون الانهارا أي غالبا أمان وجبت نفقتها من رجعية أو مسنبة أو بان أو حامل فلا تخرج الاباذن أو ضرورة كالزوجة لان من مكفيات بنفقة أزواجهن (وكذا) لها الخرج لذلك (ليلا) ان لم يمكنها نهارا وكذا (الى دار جارة) لها (لعزل وحديث وغيرهما) للتأنس لذكر (بشرط ان ترجع وتبيت في بيتها) لما روي الشافعي والبيهقي رضى الله تعالى عنهما ان رجلا استشهدوا بأحد فقات نساؤهم يارسول الله اننا استوحش في بيوتنا فبيت عند احدا فأذن ابن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يتخذن عند احدهن فاذا كان وقت النوم تأوى كل واحدة الى بيتها \* (تنبيه) \* محل ذلك كما قال الاذري وغيره اذا أمست انخرجوا ولم يكن عندها من يؤنسها والا فلا يجوز لها الخرج فقد قالت عائشة رضي الله عنها لو يعلم النبي صلى الله عليه وسلم ما أحدث النساء بعده لمنعن المساجد وهذا في زمن السيدة عائشة ولم يتعرضوا لضابط الوقت الرجوع وينبغي كما قال ابن شبهة الرجوع

فيه لهادة (وتنقل) المعتدة (من المسكن) الذي كانت فيه عند الفرقة لعدو ذلك (لحرف من هدم أو غرق) على مالها أو ولدها (أو) ثلث (على نفسها) ثلثاً أو فاحشة للضرورة الداعية إلى ذلك ولما روى أبو داود عن عائشة رضي الله تعالى عنها أنها قالت كانت فاطمة بنت قيس في مكان وحش مخيف فاذن رخص لها النبي صلى الله عليه وآله وسلم أي في الخروج منه (أو تأذت بالجيران) بكسر الجيم (أو همهم بها) الذي شديداً والله أعلم للعاجة إلى ذلك وقس ابن عباس وغيره قوله تعالى الآن يأتين بفاحشة مبينة بالزيادة على الاجاء أو غيرهم وفي رواية لمسلم أن فاطمة بنت قيس كانت تدعو على أحماتها ففعلها النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلى بنت أم مكتوم ووقع للرأي أن فاطمة بنت أبي حبيش وعدم سبق العلم \* (تنبية) \* أطلق المصنف الانتقال عنده هذه الضرورات وهو فهم أنهم أنسكن حيث شاءت وليس مراد بل قال الرافعي الذي أورده الجمهور انتقالها إلى أقرب المواضع إلى ذلك المسكن وقال الزركشي المخصوص في الامان الزوج يحسنها حيث رضى لحيث شاءت وتقيده الذي بالشديد فهم أنهم لو تأذت بهم قليلاً إلا اعتبار به وهو كذلك إذ لا يتخلونه أحد ومن الجيران الاجاء وهم أقارب الزوج نعم ان استأذناهم أو عسكة وكانت الدار ضيقة نقلهم الزوج عنها وكذا لو كان المسكن لها قائم لا تنقل منه لاستعانة ولا غير حال ينتقلون عنها وكذا لو كانت بيت أبيهم وبنت عليهم بقلودهم لأنهم أحق بدار أبيهم كذا قاله قال الأزرعي وكان المراد أن الأولى نقلهم دونها وهو حسن وخروج بالجيران ملو طلق بيت أبيهم وتأذت بهم أو همها فلا تنقل لأن الوحشة لا تنقل بينهم ولا يخص الانتقال بما كره بل لو لم يهاجده أو عيين في دعوى وهي برز تخربت له وان كانت مخدرة حدث وحادث في مسكنها بأن يحضر بها الحاكم أو يبعث إليها نائبه ولو لم يهاجدها بدار الحرب هاجرت منها إلى دار الاسلام الآن أمنت على نفسها أو غيرها مما أمر ولا يهاجرتي نعم أدركت المعتدة وهي بكر غربت ولا يؤخر تغربهم إلى انقضاء عدتها أو يخالف هذا تأخير الحد لشدة الحر والبرد لأنهما يؤخران في الحد وبمينان على الهلاك والعدة لا تؤخر في الحد ولا تدرك في الخروج لتجارة وزبارة وتجميل بحجة اسلام ونحوها من الاغراض التي تهدم الزبادات دون المهمات (ولو انتقلت إلى مسكن) في البلد (بإذن الزوج) وجبت العدة في أثناء الطريق بما لاقي أو مسخ أو موت (قبل وصولها إليه) أي المسكن (اعتدت فيه) في الأول (على الص) في الام لانها مأموقة بالمقام فيه بمنوعة من الأول وقيل تمتد في الأول لانها لم تحصل وقت الفراق في الثاني وقبل تصير لتعلقها بكل منهما أما إذا وجبت العدة بعد وصولها إليه فتمتد فيه جزأ \* (تنبية) \* العبرة في العقلة يبدن وان لم تنقل الامتعة والخدم وغيرهما من الأول حتى لو عادت لنقل متاعها أو خدما فطاعة واجب اعتدت في الثاني (أو) كان انتقالها من الأول (بغير إذن) من الزوج فوجبت العدة ولو بعد وصولها إلى الثاني ولم يأذن لها في المقام فيه (في الأول) تعدد مصيبتها بذلك فان أذن لها بعد الوصول إليه بالمقام فيه كان كالنقل باذنه (وكذا) تعدد أيضاً في الأول (لو أذن) لها في الانتقال منه (ثم وجبت) عليها العدة (قبل الخروج) منه وان بعثت أمتعتها وخدمتها إلى الثاني لانه المنزل الذي وجبت فيه العدة ولو أذن لها في انتقال إلى بلد فكمسكن) فيما ذكر (أو) أذن لها (في سفر) أو عمرة (وتجارة) أو استئجار منزل مغارة أو نحو ذلك كرد أبوق والسفر لحاجتها (ثم وجبت) عليها العدة (في أثناء) الطريق (فإنها الرجوع) إلى الأول (والمضى) في السفر لان في قطعها عن السفر مشقة لاسيما إذا بعدت عن البلاد وخافت الانقطاع عن الرفقة ولكن الأفضل الرجوع والعود إلى المنزل كما لا يخفى عن الشيخ أبي حامد وأقره وهي في سفرها معتدة ونسج الطريق مالو وجبت قبل الخروج من المنزل فلا يخرج قطعاً ولو وجبت فيه ولم تفارق عمران البلد فإنه يجب العود في الاصح عند الجمهور وكذا في أصل الروضة لانهم لم ينسرع في السفر (فان) لم ترجع فيها إذا خبرته (مضت) بقصدتها أو بلغته (أقامت) فيه (لقضاء حاجتها) من غير زيادة

على حسب الحاجة وان زادت اقامتها على مدة المسافر من كماله كلامه وأفهم ان الحاجة اذا انقضت  
 قبل ثلاثة أيام لم يحز لها استنكالها وهو الاصح كفي زيادة الروضة وقطاع به في الحرور وان كان مقضى كلام  
 الشيخين استنكالها ثم (يجب) عليها بعد قضاء حاجتها (الرجوع) في الحال (لتعتمد البقية) من العدة (في  
 المسكن) الذي فارقت لانه الاصل في ذلك فان لم تحض اعتدت البقية في مسكنها \* (تنبيه) قوله لتعتمد البقية  
 في المسكن يفهم انه الوهم المتوقع بلوغ المسكن قبل انقضاء عدتها بل تنقضي عدتها في الطريق انما لا يلزمها  
 العود وهو وجهه الاصح كفي الشرح والروضة كصلها يلزمها العود لان اقامتها لم يؤذن فيها وعودها مأذون  
 فيه من جهة اما اذا سافرت لزهة أو زيارة أو سافر بها الزوج لحاجته فلا تزيد على مدة اقامة المسافر من ثم  
 تعود فان قدر اقامته في نقلة أو سفر حاجة أو في غيره كاعتكاف استوفتها وعادت لتسام العدة ولو انقضت  
 في الطريق كما سر وتعمى بالتأخير الا انه ذكر خوف في الطريق وعدم رفقة ولو جهل أمر سفرها بان أذن لها  
 ولم يذ كر حاجة ولا زهرة ولا أقبى ولا راجى حمل على سفر النقلة كما قاله الرويان وغيره \* (فرع) \* لو  
 أحوت بحج أو قران باذن زوجها أو بغير اذنه ثم طلقها أو مات فان خافت الفوات كضيق الوقت وجب عليها  
 الخروج مهتدة لتقدم الاحرام وان لم تخف الفوات لسعة الوقت جاز لها الخروج الى ذلك ما في تعيين الصبر  
 من مشقة صرامة الاحرام وان أحوت بعد ان طلقها أو مات باذن منه قبل ذلك أو بغير اذن بحج أو عمره أو بهما  
 امتنع عليها الخروج سواء أحقت الفوات أم لا بل بالان الاذن فبسل الاحرام بالان الاذن أو الموثق في الاولى  
 واعذمه في الثانية فاذا انقضت العدة أتمت عمرتها أو عجلت ان بقى وقته والانتحالت بافعال حرة ولزمها القضاء  
 ودم الفوات (ولو خرجت الى غير الدار المألوقة) لها بالاسكنى فيها (فما قال وقال ما أذنت) لك (في الخروج)  
 وقالت بل أذنت لي (صدق بيئته) لان الاصل عدم الاذن فيجب عليها الرجوع حالاً الى المألوقة فان وافقها  
 على الاذن في الخروج لم يجب الرجوع حالاً وانتهى الاذنها في ذنبه في الخروج لغير البلدة المألوقة كالدار  
 (ولو قالت) له (نقائني) أي أذنت لي في النقلة الى موضع كذا فيجب على العدة فيه (فقال) لها (بل أذنت)  
 لك في الخروج اليه (لحاجة) عنهما فارجى فاعذني في الاول (صدق) بيئته (على المذهب) لانه  
 أعلم بقصد وارا دته لان القول قوله في أصل الاذن فكذلك في صفته \* (تنبيه) \* لو وقع النزاع بينها وبين  
 الوارث صدقت بيئتها لان كونها في المنزل الثاني بشيء بصدفها ويرجح جانبها على جانب الورثة ولا يرجح على  
 جانب الزوج لتعلق الحق بهما والوارث أجنبي عنهما ولانها أعرف بما جرى من الوارث بخلاف الزوج  
 (ومتزل بدويه) بفتح الدال نسبة ساكن البادية وهو من شاذ النسب كما قاله سيدي (وبينهما من) نحو  
 (شعر) كصوف (بكثر حضريه) في لزوم ملازمته في العدة ولو ارتحل في اثنتان كل الحى ارتحلت  
 معهم للضرورة وان ارتحل بعض الحى فبأن كان أهله ممن لم يرتحل وفي المقيمين قوة وعدد لم يكن لها  
 الارتحال وان ارتحل أهلها وفي الباقيين قوة وعدد فلا يصح انها تتغير بين أن تقيم وبين أن ترحل لان مفارقة  
 الازل مسرفة وموحشة وهذا مما يختلف فيه البدوية الحضريه فان أهلها الوارثين لم يرتحل معهم مع ان  
 التعليل يقتضى عدم الفرق قال الباقيين وتحمل التخير في الوفاة والطلاق البائن أما الرجعية اذا كان  
 ما لم يبق في المقيمين واشتار اقامتها فله ذلك وهو ظاهر نص الام وفيه توقف انقصه بترك الرجعة اه وهذا  
 ينبغي على ما مر من ان زوج الرجعية هل يسكنها متى شاء أو لا وتقدم ان المشهور انما اكثيرها وعليه فليس  
 له منعها لو اذ ارتحلت معهم ان تقيم دونهم في قرية أو نحوها في الطريق لتعتمد فانه ألحق بحال المعتدة  
 من السيرة وان هرب أهلها خوفاً من عدو أو أمنت لم يحز أن هرب معهم لانهم يعودون اذا أمنوا \* (تنبيه) \*  
 مقتضى الحاق البدوية بالحضرية أن يأتي فيما سبقت من أنه لو أذن لها في الانتقال من بيت في الحلة الى آخر  
 منها فخرجت منه ولم تصل الى الآخر هل يجب عليها المضي أو الرجوع أو أذن لها في الانتقال من تلك الحلة  
 الى حلة أخرى فوجد سبب العدة من طلاق أو موت بين الحلتين أو بعد خروجها من منزل وقبل مفارقة حلتها



بهل تضي أترجع على التمسيل السابق في المضربة وسكت في الروضة كسلها من جميع ذلك ولو  
 حالها ملاح سفينة أو مات وكان مسكن السفينة أصوت فيها ان انفردت عن الزوج في الأولى يمكن  
 فيها بمرافقة لآسائها مع اشتغالها على بيوت متيرة لما رافق لان ذلك كالكيت في الحان وان لم تنفرد بذلك  
 فان معها محرم لها يمكنه أن يقوم بتسيير السفينة خرج الزوج معها واعتدلت في فيها فلم تنفرد محرم  
 موصوفاً بذلك خرجت الى أقرب القرى الى الشما واعتدلت فيه فان تعذر الخروج منه تهرت وتعت  
 عنه بقدر الامكان (واذا كان المسكن) ملكاً (له ويليق بها) بان يسكن منها في مثله (نعم) استدانها  
 فيه وليس لاحد اخراجها منه بفرض عذر من الاعذار السابقة (تنبيه) لو كان قدره من المسكن بدين  
 قبل ذلك ثم حل الدين به - والطلاق ولم يمكن وقاؤه من موضع آخر جازله بيعه وتنقل منه اذا لم يرض  
 المشتري باتقانها فيه بآخرة المثل كما يحسنه الاذرى وقول الماوردي راي حال الزوجة حال الزوج بخلافه هنا  
 قال الاذرى لا يعرف التفرقة لغيره (ولا يصح بيعه) أي مسكن المنة مالم تنقش بحدتها (الافى عدة  
 ذات أشهر مكمستاجر) بفتح الجيم أي كبيع، ومر في الابارة عدة بيعه في الاطهر فيبيع مسكن المنة  
 كذلك وزاد على المورقوله (وقيل) يبيع مسكنها (باطل) أي قتلها وقرن بان المستاجر يملك المنفعة والمنة  
 لا تملكها في صيركان الماني باعه واستثنى منفعته لنفسه مدة الحاجة وذلك باطل (تنبيه) محل الخلاف  
 كما قال ابن شوية حيث لم تكن المنة هي المشتري فان كانت مع البيع لها جزماً أماعدة الحل والافراء  
 فلا يصح بيعه فيها المثل بالدة (أو) كان (مستعار الزمناً) العدة (فيه) لان السكى ثابتة في المستعار  
 ثبوتها في المالك فتمثلها الآية وليس للزوج نقلاً لتعلق حق الله تعالى بذلك (فان رجع المير) فيه  
 (ولم يرض باجرة) لمثل مسكنها وطلب أكثر منها أو امتنع من الايجار (انقالت) الى أقرب ما يوجد  
 (تنبيه) أفهم كلامه أنه اذا رضى باجرة المثل امتنع العقل ولزم الزوج بذها وهو ما عقلاه عن التولي  
 وافراء وان توقف فيه الاذرى فيما اذا قدر على السكن بمجاها مارية أو وصية أو نحو ذلك ومثل رجوعه  
 خروجه عن أهلية التبرع بيجنون أو سفة أو زوال استحقاق باقضاء اجارة أو موت قال في المطلب ولم  
 يفرقوا بين كون الاعارة قبل وجوب العدة أو بعدها فان كان بعد وعلم بالحال فانما تلزم لما في الرجوع  
 من ابطال حق الله تعالى في الازمة المسكن كما يلزم العاوية في دفن الميت اه بل صرحوا بذلك في باب العارية  
 (وكذا مستاجر انقضت مدته) ولم يرض مالكة بتجديد اجرة مثل تنقل منه لقوله صلى الله عليه وسلم لا يحل  
 مال امرئ مسلم الا عن طيب نفس منوهوا ابن حبان في صحيحه بخلاف ما اذا رضى بذلك فلا يتنقل وفي معنى  
 المستاجر الموصى بسكانها مدة وانقضت ولورضى المير أو المؤجر باجرة مثل بعد ان نقلت فان كان  
 المنقل اليه مستعاراً ردت الى الاول لجواز رجوع المير أو مستاجر الم زرد في أحد وجهين يظهر ترجيحه  
 وقال الاذرى انه الاقرب لان في عودها الى الاول اضاعة مال أما اذا رضى بابه ودها بعارية فلا ترد لانها  
 لا تأمن من الرجوع لجواز رجوع المير كس (أو) ملكاً (الها استمرت) فيه جوازا (وطابت الاجرة)  
 من المطلق لان السكى عليه فيلزمه الاجرة أي اجرة أقل ما يسهلها من المسكن على النصف في الام (تنبيه)  
 ظاهر كلامه أنه يجب عليها ان تستمر فيه وهو ما يلزم به صاحب المذهب والمذهب والاصح كفي الروضة  
 أنهما ان رضيت بالاقامة فيه باجارة أو اعارة جاز وهو أولى وان طابت الانتقال فلها ذلك الا لا يجب عليها ابدل  
 مسكنها لا باجارة ولا باعارة ولا تجب الاجرة الا بعلمها فان لم تعلمها ومضت مدة فالاصح القلع بسقوطها  
 بخلاف النفقة لانها في مقابلة التمكن وقد وجد فلانها قبلها بترك الطالب لانها عين تلك لو ثبتت في الزمة  
 والمسكن لا تملكه المرأة وانما تلك الانتفاعية في وقت وقدمه وكذا لا تستحق اجرة لو سكت في منزلها  
 مع الزوج في العصة على النص ابن كانت أذنت له في ذلك لان الاذن المطلق العاري عن ذكر العوض منزل

على الاعارة والاباحة كافي فتاوى ابن الصلاح أي اذا كانت معالقة التصرف كالمظاهر (فان كان مسكن النكاح نفيسا فله) أي الزوج (النقل الى) أقرب موضع من مسكن النكاح بحسب الامكان (لائق بها) لان النفيس غير واجب عليه وانما كان سمح به لدوام العبة وقد زالت وهل مراعاة الاقرب واجبة أو مستحبة فيه تردد وظاهر كلام الاصحاب الوجوب وهو الظاهر كقفل الزكاة اذا عدم الاصناف في البلد ويجوزنا النقل فانه ينعين الاقرب وان قضى ببقائها فيه لزما (أو) كان (خسبسا) لا يليق بها (فلها الامتناع) من استئجارها فيه وطلب النقل الى لائق به الاذليس هو حقها وانما كانت سمحت به لدوام العبة وقد زالت (وليس له) أي يحرم عليه ولو ادعى (مساكنتها ومدخلتها) في الدار التي تعذر فيها لانه يؤدي الى الخلوة به وهي محرمة عليه ولان في ذلك اضرارها وقد قال تعالى ولا تضروهن لتضيقوا عليهن أي في المسكن وسواء كان الملاق باثنا ثم رجعا (فان كان في الدار) الواسعة التي رادت على سكني مثلها (محرم لها) ولو برضاع أو مصاهرة (مميز) يستحي منه ولو غير بالغ أو مرأق كما صرح به المصنف في تناوبه حيث قال ويشترط أن يكون بالغاً عاقلاً أو مرأقاً أو مميزاً يستحي منه وما نقل عن النص من اشتراط البلوغ وعن الشيخ أبي حامد من المراهقة بحول على الاولى وقوله (ذكر) ليس بقيد بل الانثى كانت أو عاتلتها أو عمتها كذلك اذا كانت ثقة فقد صح في الروضة انه يكفي حضور المرأة الأجنبية النفسة المحرم أولى (أو) محرم (له) مميز (أنثى أو زوجة أخرى أو أمة جاز) ما ذكر لانها المحذورة لكن مع الكراهة لاحتمال القطر ولا عبرة بالمجنون والصغير الذي لا يميز ويعتبر في الزوجة والامة أن يكونا ثقتين وقيل لا بشرط ذلك في الزوجة لما عندها من الغيرة ويشترط في المحرم أن يكون بصيراً كما قاله الزركشي فلا يكفي الا هي كالا يكتفي في المهر بالمرأة اذا كان محرماً لها \* (تتبعه) \* يجوز للرجل أن يتخلف بامرأتين أجنبيتين ثقتين فأكثر كما نقله الرافعي عن الاصحاب وما في الروضة كما صلاها في صلاة الجماعة من أنه لا يتخلف بالنساء الا المحرم بحول على غير الثقات ايوافق المذكور هنا فانه المعقود ويحرم كافي المجموع خلوة رجائين أو رجال بامرأة ولو بعدت موطنهم على الفاحشة لان استحباب المرأة من المرأة أكثر من استحباب الرجل من الرجل (ولو كان في الدار حجرة) وهي كل بناء محوط أو نحوها كمنطقة (فسكنها أحدهما) أي الزوجين (و) سكن (الآخر) الحجرة (الآخرى) من الدار (فان اتحدت المرافق) للدار وهي ما يرتقى به فيها (كمنطية ومستراح) ومصب ماء ومرق سلع ونحو ذلك (اشترط محرم) حذر من الخلوة فيما ذكر (والا) بان لم تتحد المرافق بل انتص كل من الحجرتين بمرافق (فلا) بشرط محرم ويجوز له مساكنتها بدونه لانها تبصر حيث تذا كالدارين المتجاورتين فعم لو كانت المرافق خارج الحجرة في الدار لم يجوز لان الخلوة لا تمنع مع ذلك فانه الزركشي (وينبغي) أن بشرط كعبه به في التمرح الصغير ونحوه في الروضة وأصلها عن البغوي (أن يغلق ما بينهما) أي الزوجين (من باب) وسده أولى (وأن لا يكون عمر احدهما) أي الحجرتين بحيث يعرفه (على) الحجرة (الآخرى) من الدار كما اشترطه صاحب التهذيب والنفقة وغيرهما حذراً من الوقوع في الخلوة (وسفل) بضم أوله بخطه ويجوز كسره (وعلو) بضم أوله بخطه ويجوز فتحه وكسره حكمهما (كدار حجرة) فيما ذكر قال في التبريد والاولى أن يسكنها العلو حتى لا يمكنه الاطلاع عليها \* (خاتمة) \* يكثرى الحالك من مال مطلق لا مسكن له مسكناً لمعتده انعتد به ما ن فقد متاوع به فان لم يكن له مال افترض عليه الحالك فان أذن له الحالك أن يفترض على زوجها أو تكثرى المسكين من مالها جاز وزجج به فان فعلته بقصد الرجوع بلا إذن الحالك فنفرت فان قدرت على استئذانه أو لم تقدر ولم تشهد لم ترجع وان قدرت وأشهدت رجعت وان مات زوج المعتدة فقات انقضت عدتي في حياته لم تسعما العدة عنها ولم تزل لانراها قال الاذرع وهذا قيد القفال بالرجعة فلو كانت باثنا سقطت عدتها فبقينا بقاها أخذنا من التعيد بذلك قال فان لم يعلم هل كان الملاق رجعياً أو باثناً فادعت انه كان

وجهها وانما اثرت فلا شبهة ثم لان الاصل بقا حكم الزوجية

\*(باب الاستبراء)\*

بالمدوبية في الحر وصالا لكونه تابعاً للباب العدة وهو لغة طلب البراءة وشرعا رتب الى الامة مدة بسبب ملك اليمين حدوثا أو زوالا لكونه براءة الرحم أو لتعبد وافتقروا على ذلك لانه الاصل والافتقار يجب الاستبراء بغير حدوث ملك أو زواله كأن وطئ أمة غيره فلما بانها أمة على ان حدوث ملك اليمين ليس بشرط بل الشرط كما سيأتي حدوث حل النفع به ليوافق ما يأتي في المكاتب والمردة فزوج وطئها ونحوها وخص هذا من الاسم لانه قدر بأقل ما يدل على براءة الرحم من غير تكرو وتعدد وخص التبرص بسبب النكاح باسم العدة اشتقاقا من العدة كما مر أول باب المآيق فيه من التعدد فالحال والاصل في الباب ما سيأتي من الأدلة (يجب) الاستبراء على منع أو تزوج (بشيئين أحدهما) وهو يختص بالزول (ملك) حرج جميع (أمة) لم تكن زوجته كما سيأتي (بشراء أو زواج أو هبة) وقوله (أو سبي) أي قسمه منه وكل الأولى ان يصرح به فان العتية لا تملك قبل الفسخ ومزجه بعضهم بن أخذ جارية من دار الحرب على وجه السرقة وهو انما يأتي على وأى الامام والعراقى من انه يملكها من غير تخميس والجهور على خلافه ولهذا قال الجوزي والافعال وغيرهما انه يحرم وطء السراوى الا ان يجلبن من الروم والهيد والترك الا ان ينصب الإمام من يقسم العساكن من غير ظلم (أو دية بغير أو تخالف أو قاله) أو قبول وصية أو غيرها تكشف بطلان وجوع في هبة \*(تنبيه)\* قوله بسبين يقتضى انه لا يجب بغيرهما وليس مرادا فانه لو وطئ أمة غيره طائفاً أمة وجب استبراءها كما مر بقره واحد وليس هنا حدوث ملك ولا زواله ومر الجواب عن ذلك وقوله ملك أمة يقتضى اعتبار ملك جبهها كقدرته في كلامه فانه لو ملك بعضها فاعلم الانباح له حتى يستبرأ ويدخل في ذلك ما لو كان مالكا لبعض أمة ثم اشترى باقيها فانه يلزمه الاستبراء وأشار بالامثلة المذكورة الى انه لا فرق بين الملك الفهرى والاختيارى ونحوه المبيع والمكاتب فانه لا يحصل له ما وطء الامة بملك اليمين وان اذن له ما السيد (وسواء بكر ومن استبرأها البائع قبل البيع ومنتهى من سبي وامرأته وغيرهما) برفع الرابطة أى غير المذكورات من صغيرة وآيسة لعموم قوله صلى الله عليه وسلم في سبايا أو طاس الا لاوطأ حامل حتى تضع ولا غير ذان حل حتى تحيض حبضة رواء أبو داود وغيره وخصه الحاكم على شرط مسلم وقاس الساقى رضى الله تعالى عنه غير المسبية عليها يحتاج حدوث الملك وأخذ من الاطلاق في المسبية انه لا فرق بين البكر وغيره او ألحق من لم تحض أو أبست بمن تحيض في اعتبار قدر الحيض والمظهر غالباً وهو شهر كما سيأتي (ويجب) الاستبراء أيضا (في مكاتبه) كتابة صحيحة مسحها بلا تعجز أو (عجزت) بضم أوله وتثنية ثانية المكسور بخطه أى بتجيز السيد لها عند عجزها عن التجوز لعمد ملك النفع بمس زواله فاشبهه ما لو باعها ثم اشترها أما الفاسدة ولا يجب الاستبراء فيها كما قاله الرافعى في باب \*(تنبيه)\* أمة المكاتب والمكاتب اذا عجزت أو فسخت كتابتها كالمكاتبه كما قاله الباقي (وكذا) أمة (مردة) عادت للإسلام يجب استبراءها (في الاصح) لزوال ملك الاسمة ناعثم اعادته فاشتبهه بتجيز المكاتبه والثاني لا يجب لان الرد لا تنافي الملك بخلاف الكتابة ولو اوتد السيد ثم أسلم لزمه الاستبراء أيضا ولو عسر بزوال ردته لم المستثنين \*(فرع)\* لو زوج السيد أمة ثم طلقها الرجح قبل الدخول وجب الاستبراء لما مر وان طلقها بعد الدخول فاعتدت من الزوج لم يدخل الاستبراء في امدته بل يلزمه أن يستبرأ بعد انقضاء عدتها منه \*(تنبيه)\* وقع في الروضة انه لو أسلم في جارية وقبضها فوجدها بغير الصفة المشروطة فردّها لزم السلم اليه الاستبراء وهو مبنى على ضعف وهو أن الملك في هذه زال ثم عاد بالرد والاصح انه لم يزل ولهذا اخذت ان المقرئ (لامن) أى أمة (حلفت من) ما لا يتوقف على اذنه فيحيض ونفاس و (صوم واعتكاف) أو يتوقف

وَأَذْنُ فِيهِ كَرِهْنِ (واحرام) بعد حرمتها على سيدتها بذلك لا يجب استبراءها بعد رجوعها عما ذكر لان  
 حرمتها بذلك لا تحل بالملك بخلاف النكابة والردة (وفي الاحرام وجبه) انه يجب الاستبراء بعد الحل  
 منه كالردة ورد هذا بما مر \* (تنبيه) \* قد علم مما تقرر أنها فعلت ذلك في ملكة أموالها اشترائها بحرمه أو  
 صائغة صوما واجبا أو ممتكفة اعتكافا مذكورا بأذن سيدها فلا بد من الاستبراء وهل يكفي ما وقع في زمن  
 العبادات الثلاث أم يجب استبراء جديد قضية كلام العراقيين الاول وهو المعتقدان قبل كيف ينصور  
 الاستبراء في الصوم والاعتكاف أجيب بتصوره في ذات الاشهر والحاصل (ولو اشترى) حر (زوجته)  
 الامه (استحب) له الاستبراء ليتبرز ولد الملك من ولد النكاح لانه بالنكاح ينقذ الولد في قائم يعق فلا  
 يكون كفوا لحرمة أصلية ولا تصير به أم ولد ويملك اليمن ينعكس الحكم (وقيل يجب) الاستبراء ليجدد  
 الملك وأجاب الاول بان الاستبراء ليجدد الحل ولم يجدد لکن يحرم عليه وطؤها في مدة الخبار للتردد في انه  
 يناو بالملك الضعيف الذي لا يجب الوطء أو بالزوجة فان أراد أن يرتجها غيره وقد وطئها وهي زوجه اعتدت  
 منه بقرأين قبل أن يرتجها لانه اذا انفسخ النكاح وجب أن تعتد منه فلا تنكح غيره حتى تنقض عدها  
 بذلك ولومات عقب الشراء يلزمها عدة الوفاة لانه مات وهي مملوكة وتعتد منه بقرأين أموال ملك المكاتب  
 أو المبعوض زوجته فان النكاح ينفسخ ولا يحل لواحد منهم أو وطئها ولو بأذن سيدها (ولو ملك) أمة (متروجة  
 أو معتدة) من زوج أو وطئها شتمت على ما ذكر أو وجهه وأجاز البيع (لم يجب) عليه استبراءها حالا  
 لانها مشغولة بحق غيره (فان زالا) أي الزوجية والعدة بان طلق الامه المتروجة قبل الدخول أو بعده  
 وانقضت عدة الزوج أو المشية (وجب) حيتن الاستبراء (في الاظهر) لزوال المانع ووجود المقتضى  
 والثاني لا يجب وله وطؤها في الحال اكتفاء بالعدة وعاليه العراقيون وقال الماوردي ان مذهب الشافعي  
 لا يجب عليه الاستبراء ووطئها في الحال \* (تنبيه) \* محل الخلاف اذا كانت معتدة من غيره أموال  
 اشترى أمة معتدة منه ولومن طلاق رجعي فانه يجب عليه الاستبراء قطعا لانه مملوكا وهي محرمه عليه  
 بخلاف زوجته وهذا مما استدله على أن الطلاق الرجعي يزيل الزوجية وكنهم ارتكبوه هنا للاحتياط  
 \* (فروع) \* يسن للمالك استبراء الامه الموطوءة للبائع قبل يدها ان يكون على بصيرة منها ولو وطئ أمة  
 شريكان في حوض أو طهر ثم باعها أو أراد أن يزوجها أو وطئ انسان أمة رجل كل يظنها أمة وأراد الرجل  
 تزويجها وجب استبراء أن كالعديتين من شخصين ولو باع جارية لم يقر وطئها فظهر جماعها فالتقول  
 قول المشتري بهينه انه لا يعلم منه ويثبت نسب البائع على الوجه من خلاف فيه اذ لا ضرر على المشتري في  
 المالية والقائل بخلافه عليه بان تبوئه يقطع ارث المشتري بالولاء فان أقر وطئها وباعها انظرت فان كن  
 ذلك بعد أن استبرأها فالتقول ولد لدون ستة أشهر من استبرائها منه لحقه وبطل البيع لثبوت أمة الولد وان  
 ولدته اسنة أشهر فكثر الولد لم يملك للمشتري ان لم يكن وطئها والا فان أمكن كونه منه بان ولدته اسنة  
 أشهر أو أكثر من وطئها لحقه وصارت الامه مستولدة له وان لم يكن استبرأها قبل البيع فالولد له ان أمكن كونه  
 منه الا ان وطئها المشتري وأمكن كونه منه ما فاعرض على الفائف السبب (الثاني زوال فراش عن أمة  
 موطوءة) بملك اليمن غير مستولدة (أو مستولدة بعق) منجز (أو موت السيد عنها) فيجب عليها  
 الاستبراء لزوال فراشها كما تجب العدة على المفارقة عن نكاح واستبراءها بقرع ثبت ذلك عن ابن عمر رضي  
 الله عنهما كما قاله ابن المنذر ولا يعرف له مخالف وخرج موطأه من لم توطأ فلا استبراء به بتقاضيها كفي الروضة  
 وأصلها ومالومات السيد عن أمة موطوءة لم يعتقها فانما انتقل للوارث وعاليه استبراءها لحديث مملوكه  
 فيكون من السبب الاول \* (تنبيه) \* لو تمت الامه وهي متروجة أو معتدة عن زوج لا استبراء عليها  
 لانها ليست فراشا للسيد ولان الاستبراء حل التمتع وهي مشغولة بحق الزوج بخلافها في عدة وطء المشية  
 لا ما تصير بذلك فراشا لغير السيد (ولو وضعت مدة استبراء على مستولدة ثم أعنتها) سيدها (أو مات)

عنها (وهي) غير (مترتبة وجب) عليها الاستبراء (في الاصح) ولا تندب بما مضى كلاته عند ما تقدم  
من الاقراء على الطلاق والنكاح لا يجب لحصول البراءة (قلت) كما قال الرافعي في الشرح (ولو استبرأ)  
السبد (أمة، وطوأة) حرمته ولادة (مأخوذة بالمحجب) عليه الاستبراء (وتزوج في الحال) عقب عتقها (أو)  
لأنه ميسرة والله أعلم) لأن مراتها يزول بالاستبراء اتفاقاً بديل انه لو تمت بولده بعده سنة أشهر  
لم يلحقه بخلاف المستولدة فانها ولو لم يكن كما حكمه الرافعي عن الامعة (ويحرم تزويج أمة وطوأة) بغير  
استبراء وسواء وطئها المالك أو لم يكن من جهة مولد يمكن استبرائها (ومستولدة قبل استبراء) حذر من  
اختلاط الماء من فان قبل قدر أنه بسن لحالات استبراء الامعة الموطوءة للبيع فهل كان هناك أجنب  
بان مقصود التزويج الموطوء فينبغي أن يستعقب الحمل بخلاف البيع نعم لو تزوجها من وطئها لم يجب  
استبراء كما يجوز لو طئ امرأته أن يتزوجها في عدته (ولو اعتق مستولدة ولد نكاحها بلا استبراء في  
الاصح) كما يجوز أن يسكن المدة منه لأن الماء لو احدث والثاني لأن الاعتاق يقتضي الاستبراء فيتوقف  
نكاحه عليه كزوجه العبر (ولو اعتقها) سبدها (أومات) عنها (وهي) في صورتين (مترتبة)  
نومعة مدة (فلا استبراء) يجب عليها ان يبيت فراشه بل لا زوج فهي كغير الموطوءة ولا الاستبراء  
الحل الاستمتاع وهما مشورتان بحق الزوج بخلافهما في عدته وطء شبهة لقصورها عن دفع الاستبراء  
الذي هو مقصود العتق والموت ولا يتم حاله به سبدها كذا في فراشها غير السبد \* (مرع) \* لو مات سيد  
المستولدة المترتبة ثم ماتت زوجة أو مات ما اعتدت كالحرة لتأخير سبب العدة في الأولى واحتياطاً لما في  
الثانية ولا استبراء عليها لان المدة التي فراش السيد وان تقدم موت الزوج موت سبدها اعتدت  
عدة أمة ولا استبراء عليها لان ما كان السيد وهي في العدة كحرة ماتت به سبدها فراغ العدة لزمه الاستبراء  
او ودها فراشه عقب العدة وان مات أحدهما قبل الآخر ولم يعلم السابق منهما أولم يعلم هل مات بعد  
أو مرتباً فان كان بين موتها شهران وخمسة أيام لم يلزمها استبراء لانها لم يلزمها استبراء لانها  
تكون عند موت السيد الذي يجب الاستبراء بسببه زوجة ان مات السيد أولاً أو معة مدة ان مات الزوج  
أولاً ولا استبراء عليها في الحالين كما مروا يلزمه أن تدهن بأربعة أشهر وعشرين موت الثاني لاحتمال ان  
يكون موت السيد أولاً فتكون حرة مدهن الزوج وان كان أكثر من ذلك أو جهل قدره لزمه الاكثر  
من عدة الوفاة وهي أربعة أشهر وعشرون حرة لاحتتمال تقدم موت الزوج فتكون حرة وموت السيد  
فراشه ويلزمها الاستبراء ويحتمل تقدم موت السيد فتكون عند موت الزوج حرة فيلزمها العدة ويجب  
أكثرهما يخرج عما علم ايضاً (وهو) أي قد ولا استبراء يحصل لذات اقراء (بقره) وجبته كالأمة بعد  
انتقال المالك اليه (في الجدي) لمعبر السابق فلا يكفي بقية الحبشة التي ويحد السبب في أمتانها وتنتقل ذات  
الاقراء الكاملة إلى من اليأس كالمدة وفي القديم وحكى عن الاملاء ايضاً وهو من الجد بدينه الماهر كما  
في العدة وأجل الأقوال بان المدة تتكرر فيها الاقراء كما عرف براءة الرحم بالحيض المختل بينها وهما  
لا يتكرر فيه عند الحيض المدة على البراءة وانما لم يكن بقية الحبشة كما اكتفى بقية الماهر في العدة لان  
بقية الماهر تستعقب الحبشة الدالة على البراءة وهذا يستعقب الماهر ولا دلالة على البراءة (وذاث أشهر) من  
صغيرة وغيرها يحصل استبرؤها (بشهر) بقا فانه كقوله في الطرة فكذا في الامعة (وفي قول) يحصل  
استبرؤها (بثلاثة) من أشهر وانما لان المدة لا ينفك أثر في الرسم في أقل من ثلاثة أشهر وجرى على ذلك  
ما حسب التذرية والمتعبرة تستبرأ بشهر ايضاً على الأول (و) أمة (حامل مسبية) وهي التي ما كنت بالسبي  
لا بالاستبراء (أو) أمة حائل غير مسبية ولكن (زالت عنها اراش سبد) ايها بعتقها أو ودها يحصل استبرؤها  
(بوضعه) أي الحمل في الدورين للغبر السابق (وان ما كنت) حائل (بشراء) أو نحوه وهي في نكاح أو عدة  
(قد سبق) عند قوله ولو لم يترتبة ومعتدة (ان لا استبراء في الحال) وانما يجب به ذوالها في الاطهر



ادتهان الفراء بما في يد العبد ان لم ينقص عن ثلثي حق المهرين لا يزبد عليه (ويحرم الاستمتاع  
 بالمستبرأة) قبل انقضاء الاستبراء بوطء لمار وغيره كقبلة وفنار وشهوة قبا على عليه لانه يؤدي الى الوطء  
 المحرم واذا طهرت من الحيض حل ما عدا الوطء على الصحيح وبقي تحريم الوطء الى الاغتسال (الا  
 مستبرأة مسبية) وقعت في سهمه من العنية (فحبل) له منها (غير وطء) من انواع الاستمتاع المفهوم  
 الخبر السابق ولما روى البيهقي عن ابي عمر رضي الله عنه الى انهما قال وقعت في سهمي جارية من سبي  
 بابلوا ففتنرت اليها واذا عتقتها لمثل ابريق الفضة فلم اتحالك أن قبالتها والناس ينظرون ولم يشكر على أحد  
 من العصابة وجالوا بفتح الجيم والمدقرة من فواحى فارس والنسبة اليها جالوي على شير قياس تحت يوم  
 اليرموك سنة سبع عشرة من الهجرة قبلت عتقها ثمانية عشر ألف ألف وفارقت المدينة غيرها بان غابتها  
 أن تكون مستولدة حربي وذلك لا يمنع المالك وانما يحرم وطؤها مسبية لمساها لئلا يتخلط بدماء حربي لا حرمة  
 ماء الحربي (وقيل لا) يحل الاستمتاع بالمسبية أيضا كغيرها وهو مانص عليه في الامم كما حكاه في المهمات  
 والمستتر من حربي كالمسبية كما قاله صاحب الاستصاها الا أن يعلم انها انقذت اليه من مسلم أو ذمي وبحره  
 والعهد قريب ودخرا بالاستمتاع الاستخدام فلا يحرم ولا يظهم من تحريم الاستمتاع تحريم الخلوة ما يبدل  
 له قواهم ولا تزال بد السيد عن أمته المستبرأة مدالا مستبراء وان كانت حسنة بل هو وعن فيه شرع لان  
 سببا أو طاس لم يترعن من أيدي أصحابهم فان وطئها السيد قبل الاستبراء أو في أثناءه لم ينقطع  
 الاستبراء وان أتم به فان حبلت منه قبل الحيض بقي التحريم حتى تضع أو في أثناءه حبلت بانقضاءه  
 انما قال الامام هذا ان مضى قبل وطئها أقل الحيض والا فلا تحل له حتى تضع كالأحباء قبل الحيض  
 اه وهو حسن (واذا قالت) أمة في زمن استبرائها (حلفت صدقت) بلايين لانه لا يعلم الا انها غالبوا وانما  
 لم تخاف لانها لو نكحت لم يقدّر السيد على الطاف لانه لا يطلع عليه (ولو تمت السيد) الوطء (فقال)  
 ايها أنت (أنتبرتي بتمام الاستبراء صدق) السيد في غمائه لان الاستبراء مفوض الى أمانته فحبله  
 وماؤها قبل غسائها (تنبيه) قضية كلامه تصديقه بلايين والذي صححه في زيادة الروضة ان لها التحليف  
 قال وعلمها الامتناع باطن من تمكنه ان تحققت بقضاء شيء من زمن الاستبراء وان أجهنها له في  
 الظاهر (خرعان) لو ادعى السيد حياها فانكرت صدقت كالحرم به الامام ولو ردت أمة فادعت انها أحرام  
 عليه بوطء مورثه فأذكر صدق بيمينه (ولا تنصير أمة فراشا) لسببها (الابوطء) لا بمجرد المالك بالاجماع  
 كما قبله الشيخ أبو حامد وغيره ولا باطونهم ولا بوطئها في سادون الفرج فلا يلحقه ولدها وان أمكن  
 كونه منه بخلاف الزوجة فانما تكون فراشا بمجرد الخلوة حتى اذا ولدت للأمكن من الخلوة به الحقيقة  
 وان لم يعرف بالوطء لان مقصود النكاح التمتع والولد فاكفي فيه بالأمكن من الخلوة وذلك اليقين فديعه  
 التجارة والاستخدام فلا يكتفي فيه بالأمكن من الوطء وبعلم الوطء باقراره أو بالبينه على الوطء أو على اقراره  
 (تنبيه) شمل اطلاقه الوطء في الذكر وقد اضطرر فيه كلامهم اقتضاه في آخر هذا الباب انه لا يلحقه  
 وصحافي الباب التاسع من كتاب النكاح اللعوق وكذا في كتاب الطلاق والممان والوجه علم اللعوق  
 فقد قال الامام القول باللعوق ضعيف لا أصل له وهو يزدي من جمع بينهما ما يحمل ما هنا على الامة وما في  
 النكاح على الحرمة ثم أشار لفائدة كون الامة فراشا بوله (فاذا ولدت للأمكن من وطئه) أي السيد  
 (لحقه) الولد وان لم يعرف به لثبوت الفرائض بالوطء لانه صلى الله عليه وسلم الحق الولد بزمعة من غير  
 اقراره ولا من وأرثه بالاستبلاذ وقال الولد للفراش وللعاهر أي الزاني الجرح أي الرجم اذا كان محصنة  
 كما روي معنى الوطء ما اذا استدرجته ماء المهرتم (ولو أنكر) السيد (بوطء) لأمته (وفي الولد) منه  
 (وادي) بعد وطئها (استبراء) منها بجملة كاملة وآني الولادة سنة أشهر فأكثر منها الى أربع سنين  
 (لم يلحقه) الولد (على المذهب) للمصوص وفي قول يلحقه تحريم من نصه فيها اذا طاق زوجته ومضت

ثلاثة أفراء تم أنت بولدي يمكن أن يكون منه فانه يلحقه وأجاب الاول بأن فراس النكاح أقوى من فراس  
 التسري اذ لا بد فيه من الاقرار بالوطء أو البينة عليه وقد عارض الوطء هنا الاستبراء فلا يترتب عليه الحقوق  
 ولا بد من حافه مع دعوى الاستبراء لاجل حق الولد اما اذا أتى الولد لاقل من ستة أشهر من الاستبراء  
 فبلحقه العلم بأنها كانت حاملا حينئذ \* (تنبيه) \* وقع في أصل الروضة عتقان له فيه حينئذ بالاعتان قال  
 على الصحيح كما سبق في اللعان اه ونسب في ذلك للسهم وفان السابق هناك صحيح المنع وهو كذلك هنا في كلام  
 الرافعي (وان أنكرت) الامة (الاستبراء علف) بضم أوله بخلافه أي السيد على الصحيح ويكتفي فيه  
 (ان الولد ليس منه) وان لم يتعرض للاستبراء كما في نفى ولد الحرة وهل يقول في حلفه استبراء أم قبل ستة  
 أشهر من ولادتها هذا الولد أو يقول ولده بعد ستة أشهر من استبرائي فيه وجهان وينهاؤه يكتفي كل  
 منهما (وقيل يجب) مع حافه المذكور (تعرضه للاستبراء) أيضا للثبت بذلك دعواه \* (فرع) \*  
 لو طلق أمته واستبرأها ثم أنت بولدها ستة أشهر من العتق لم يلحقه (ولو ادعت) الامة (استيلادا  
 فأنكر) السيد (أصل الوطء وهناك ولد يلحق) سببها (على الصحيح) لموافقته للأصل من عدم الوطء  
 وكان الولد منقيا عنه وانما حذف في الصورة السابقة لانه سبق منه الاقرار بما يفترض ثبوت النسب فلا  
 معنى للحايف والثاني يلحقه انه ماوطئها لانه لو اعترف ثبت النسب فاذا أنكر حلف وخرج بقوله هناك  
 ولما اذ لم يكن فانه لا يلحقه جزما كما قاله تبع اللامام \* (تنبيه) \* أفهم كلامه صحة دعوى الامة الاستيلاد  
 وهو كذلك في الاصح (ولو قال) سيد الامة (وطئتها وعزلت) وقت الانزال ما فيهما (لحقه) الولد (في  
 الاصح) لان الماء سباق لا يدخل تحت الاختبار فيسببه الى الرحم وهو لا يحس به ولان أحكام الوطء  
 لا يشترط فيها الانزال والثاني لا يلحقه كدعوى الاستبراء \* (خاتمة) \* لو كان السيد يجهل بوجوب الذكر باقي  
 الانبياء وأنت بولده لم يلحقه لا تنفاه فراس الامة لانه انما يثبت بما مر وهو متفهما وقول البلعيني  
 الاقرب مندى أنه يلحقه الا أن ينفيه باليمين ممنوع أو يحول على ما اذا استندحت ماءه ولو اشترى زوجته  
 وأنت بولدي يمكن كونه من النكاح والمالك بأن ولده ستة أشهر فأكثر من الوطء بعد الشراء أقل من أربع  
 سنين من النكاح لم تصر أم ولد لا تنفاه لحرقه بملك اليمين الا أن أقرب وطء بعد المالك بغير دعوى استبراء يمكن  
 حدوث الولد بعده بأن لم يده أو ادعاه وولدت لدون ستة أشهر من الاستبراء فتصر أم ولد للحكم بطوفا  
 بملك اليمين ولا يمنع من ذلك احتمال كونه من النكاح اذ الظاهر في ذلك أنه من ملك اليمين ولو زوج  
 أمته فعاقت قبل الدخول وأقر السيد بوطئها فولدت ولدا الزمن يحتمل كونه منها لحق السيد عملا بالظاهر  
 وصارت أم ولد للحكم بالحقوق الولد بملك اليمين \* (كتاب الرضاع) \*

هو بفتح الراء ويجوز كسرهما وانبات التام معهما لغة اسم لص الذي وشرب لبنه وشرع اسم لحصول  
 لبن امرأة أو ما حصل منه في معدة طفل أو دماغه والاصل في تحريمه قبل الاجماع الآتية والخبر الآتيان  
 وانما جعل الرضاع سببا للتحريم لان جزء المرضعة وهو اللبن صار جزءا للرضيع باعته ذاته به فأشبهه منها  
 في النسب وتقدمت الحرمة به في باب ما يحرم من النكاح والكلام الآن في بيان ما يحصل به وحكم  
 عروضة بعد النكاح وغيرهما مما سيأتي وأركانه ثلاثة مرضع وابن ورضيع وبدأ بالركن الاول فقال  
 (انما يثبت) بالنسبة لاحكامه الآتية من تحريم النكاح وثبوت الحرمة في المفيدة جواز النار والخلوة  
 وعدم نقص الرضوع بالنسبة لآلث ونفقة وعتق بملك وسقوط قودود وشهادة وغيره من أحكام  
 النسب المختصة به (باب امرأة) آدمية خلية أو مخروجة (حيسة) حياطة مستقرة حال انفصالها منها  
 (بلغت تسع سنين) قرية تغريبا وان لم يحكم ببلوغها بذلك تخرج بالبين غير ما كان امتص من الثدي دما  
 أو قبحا بامرأة ثلاثة أمور أحدها الرجل فلا يثبت يلبنه على الصحيح لانه ابن معدا للتغذية فلم يتعلق به  
 التحريم كغيره من المساعن لكن يكره له ولغيره نكاح من ارتضعت منه كإناص عليه في الام والبويطي



ثانياً الخلق المشكل والمذهب توفقه الى البيان فان بانت اقوتهم حرم والا فلا وان مات قبله لم يثبت الخمر  
 فالرضع يكاح أم الخلق ونحوها كما قبله الادريجي عن المتولي وأقرأ ثالثها الهيمة ولو ارضع صغيراً  
 من شاة مثله لم يثبت بينهما الخوة فعلى ما حكمتها لان الاخوة فرع الامومة فإذا لم يثبت الاصل لم يثبت  
 الفرع وبأدعية ولو عبر بها بدل المرأة كما عبره الشافعي لكان أولى واستغنى عما قدونه في كلال  
 الجنينة ان تصور رضاعها مثاه على عدم صحة تماكهم وهو الرابع كما مر لان الرضاع تلوا نسب بدا  
 يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب والله طامع النسب بين الجن والانس قاله الزركشي وبالحية لبن الم  
 فانه لا يحرم لانه من لبن جنه منفكه عن الحلب والحلمة كالبهيمة وقيل يحرم وبه قال الاثنا الثلاثة لان الم  
 الذي يقع به التحريم هو اللبن ولا يقال مات اللبن ونحوها لان اللبن لا يموت تغييره انه في طرف صحت فهو ك  
 آدمية حية جهل في سقاء طاهر أو تجس على القول بتجاسه وبجهاة مستغرة من انثنت الى حركة مذبو  
 لانها كالبهيمة ويبلغ الى آخره ما ذكره في باع ذلك فان لبنها لا يحرم لانه فرع الحلب والحلي لا يثنى به  
 دون ذلك فكذا مره بخلاف من باع ذلك وان لم يحكم بلوغها كما مر فاحتمال البلوغ قائم والرضا  
 تلوا النسب كغيره كقني فيه بالاحتمال \* (تنبيه) \* أفهم اقتضاه على ما ذكرناه لا يشترط البلوغ  
 وهو الاصح المصوص وقيل يشترط لان ابن البكر نادر فأشبهه لبن الرجل (ولو حالب) لبها قبل موته  
 وفيها حياة مستقرة (فأوجب) بضم أوله طفل (بدمه) ونحوه في الاصح لانه فصله منه وهو حلل حية  
 كذا قالوا به وهو يقتضي انه بعد الموت ليس بحلال ولكن معناه انه لا حرم له والا وهو حلل بعد موته  
 أيضاً كما مر في باب التجاسر صورة المسئلة ان ترضعه أو يبع رضعات في الحياة ثم تغلب شيئاً فوجره بعد موته  
 أو تغلب في خمس آنية ثم يوجره بعد موته في خمس دفعات فانه يحرم كإسائي والثاني لا يحرم لبه بعد ائباده  
 الامومة بعد الموت \* (تنبيه) \* قوله حرم بمعاودة مشددة مفتوحة بين ما وفيها بعد وقوله في الاصح  
 بخلافه بغير الروضة بالصح المصوص ثم شرع في الركن الثاني وهو اللبن ولا يشترط بقاء أمه بل  
 فقال (ولو حالب) أو جهل منه أمه (أو زرع منه زبد) أو عجن به دقيق وأطعم الطفل من ذلك (حرم)  
 حصول التغذية به \* (تنبيه) \* عبارة صادقة باطعام الزبد نفسه وبالبين الذي زرع زبد وكل منه  
 يحرم (ولو حالب) اللبن (بما نفع) طاهر كحله أو نحو سكر (حرم ان يغلب) بفتح العين المتجعة على المائع بظاه  
 أحد صفاته من طعم أولون أو ريج اذا لم يلب كالماء وسواء أن شرب الكل أم البهض (فان غلب) بضم  
 أوله بان زالت أوصافه الثلاثة سابو قد برا (وشرب) الرضيع (الكل) حرم (قيل أو) شرب البهض  
 (حرم) أيضاً (في الاظهر) لو وصل اللبن الى الجوف وليس كالتجاسة المستهلكة في الماء اليكثير حسب  
 لا يؤخرها منها تخفيف الاستعداد وهو مندرج بالكثرة ولا كالحل المستهلكة في غير ما حيث لا يمتلئ  
 حدان الحد منوط بالسند المزيلة للعقل والثاني لا يحرم لان المالمولب المستهلك كالماء والاصح ان شرب  
 البهض لا يحرم لانتهاء تحقق وصول اللبن منه الى الجوف فان تحقق كان بقي من المخلوط أقل من قدر  
 اللبن حرم جرماً \* (تنبيه) \* بشرط كون اللبن قدراً يمكن أن يسقى منه خمس دفعات لو انفرد كالحكماء  
 المرخصى وأقرأ وبجمل الخلاف ما اذا شرب من المخلوط خمس دفعات أو كان حالب في خمس آنية كما مر  
 أو شرب منه دفعة بعد أن سقى اللبن الاصرف أو بما فان زالت الاوصاف الثلاثة اعتبره قدراً اللبن بما هو له  
 قوى استولى على الخليط فان كان ذلك القدر منه يظاير في الخليط ثبت التحريم والأدلة وقديهم تقييد  
 بالمائع ان خاطله بالجماء لا يحرم وليس مراده ممره لو عجن به دقيق حرم وسكت عن استواء الامر  
 وحكمه يؤخذ من الثانية بطريق الاولى ولين المراتب المتعاطاة بثبت أمومتها وفي المالمولب من اللبن  
 ان فصل المذكور في نيت الامومة لعالية اللبن وكذا المعالفة بتمرطه السابق ولا يضر في التحريم غلب  
 الريق لقدره المين الموضوعة في الفم الحاذقه بالرطوبت في الممعة (ويحرم) مرة مشددة كسورة (البحار)

وهو صب اللبن في الحلق لحصول التغذية به كالارتضاع \* (تنبیه) \* قضية إطلاقه التحريم مجاوزة للبن الحلق وان لم يصل المعدة كما يفار بمثله الصائم وليس مراداً فقد اعتبر في الحر والوصول الى المعدة وجرباً عليه في الشرح والروضة فلو تقاياه قبل وصوله اليها لم يحرم (وكذا سماع) وهو صب اللبن في الانف ليصل الدماغ يحرم أيضاً (على المذهب) لحصول التغذية بذلك لان الدماغ جوف له كالمعدة والطريق الثاني فيه قولان كالحنفية المذكورة في قوله (لاحقته) وهي ما يدخل في الدبر والقبل من دواء فلا يحرم (في الاظهر) لانفقاء التغذية لانها لا سهال ما تعتد في المعدة والثاني يحرم كي يحصل بها الفطار ودفع بان الفطار ينعاق بالوصول الى جوف وان لم يكن معدة ولا دماغاً بخلافه هنا ولهذا لا يحرم التفطير في الاذن أو الجراحة اذا لم يصل الى المعدة ولا بد أن يكون من منفذ مفتوح فلا يحرم وصوله الى جوف أو معدة بصبه في العين بواسطة المسام ثم شرع في الركن الثالث وهو الرضيع فقال (وشروطه) أي ركنه (رضيع) وله شروط شرع في ذكرها بقوله (حي) حياة مستقرة فلا أثر لوصول اللبن الى جوف الميت بالاتفاق لخروجه عن التغذية وبيان اللحم وكذا اذا انتهى الى حركة مذبح فان حكمه حكم الميت \* (تنبیه) \* لو قال المصنف وشروطه حياة رضيع لاستغنى عما قدرته (لم يبلغ سنتين) بالادلة فان انكسر الشهر الاول ثم عدده ثلاثين من الشهر الخامس والعشرين فان بلغه حالم يحرم ارتضاعه اقله تعالى والوالدان برضعهن أولادهن حولين كاملاً بان أراد أن يتم الرضاعة جعل تمام الرضاعة في الحولين فانهم بان الحكم بعد الحولين بخلافه ونحوه لارتضاع الا ما كلن في الحولين رواء الدار فطني وغيره وما في مسلم ان امرأة أبي حذيفة ذات يارزول الله ان سالها يدخل على وهو رجل وفي نفس أبي حذيفة منه شيء فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ارضعيه أي خنس رضعات حتى يدخل عليك فهو رخصة خاصة بسالم كما قاله الشافعي رضي الله تعالى عنه وقال ابن المنذر ليس يتناولن يكون مندوخاً أو خاصاً بسالم كما قالت أم سامة وسائر أزواج النبي صلى الله عليه وسلم وهن بالخاص والعام والناسخ والمنسوخ أعلم \* (تنبیه) \* ابتداء الحولين من تمام انفصال الرضيع كفي نظائره فان ارتضع قبل تمامه لم يؤثر وقول الزركشي والاشبه ترجيح التأخير لوجود الرضاع حقيقة وهو قياس ما صححه فحين انفصل بعضه فخر جان رقبته وهو حي من انه يضمن بالفرد أو الدابة وعليه تحسب المدقة من حين ارتضع ممنوع لما فيه من ارتكاب احداث قول ثالث اذا لم يكن في ابتداء المدوة وجهان ابتداء الخروج وانتهائه وبذلك فارق مسألة الخزع انها خارجة عن نظائرها على اضطرار فيها استصحابا للضمان في الجملة اذا الجنين يضمن بالغرة وكلام المصنف يقتضي انه لو تم الحولان في الرضعة الاخيرة لا تحريم وهو ظاهر نص الام وغيره ولكن المذهب كفي التهذيب وجرى عليه ابن المقري انه يحرم لان ما يصل الى الجوف في كل رضعة غير مقدور كالألوالوم يحصل في جوفه الا خمس قطرات في كل رضعة نظراً لحرم (خمس رضعات) لما روى مسلم عن عائشة رضي الله تعالى عنها كان فيها أنزل الله في القرآن عشر رضعات معلومان يحرم فتنحن خمسين معلومان فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهن فيما يقرأ من القرآن أي يتلى حكمهن أو يقرؤهن من لم يبلغه النسخ لقر به وقبل يكفي رضعة واحدة وهو مذهب أبي حنيفة ومالك لعوم قوله تعالى وأما نكحكم الا لا في أرضه منعكم وأجاب الاول بأن السنة ثبتت كآية السرة وتولم يأخذ الشافعي رضي الله تعالى عنه في هذا بقاؤه وهي الاخذ باقل ما قيل لان شرط ذلك عنده ان لا يجد دليلاً لسواء السنة ناصة على الجنس لان عائشة رضي الله عنها لما أخبرت ان التحريم بالعشرة منسوخ بالخمسة دل على ثبوت التحريم بالخمسة لا بما دونها ولو وقع التحريم بأقل منها بطل ان يكون الخمس ناسخاً وصار مندوخاً كالعشر فان قيل القرآن لا يثبت بخبر الواحد فلا يحججه أوجب بانه وان لم يثبت قرأنا بخبر الواحد لكن ثبت حكمه والعمل به فالقراءة الشاذة منزلة منزلة الخبر وقيل يكفي ثلاث رضعات لمفهوم خبر مسلم لا تحرم الرضعة ولا الرضعتان وانما قدم مفهوم

الخبر الاول على هذا لا اعتضاده بالاصل وهو عدم التحريم ولا يشترط اتفاق صفات الرضعات بل لو اوجز مرة  
 وسعاً مرة وارقت مرة أو كل مما صنع منه مرتين ثبت التحريم قبل الحكمة في كون التحريم تحميماً ان  
 الحواشي التي هي سبب الادراك خمس \* (تنبيه) \* ضد رضعات مفتوحة لما تقر في علم الحيوان  
 فعلة لما كانت أو صدر انفق عيناً في الجمع نحو قطبات وحشرات وان كانت صفة سكنت عينها  
 كحصبات (و) الخمس رضعات (ضبطاً بالعرف) اذ لا ضابطاً لها في اللغة ولا في الشرع فرجع به  
 الى العرف كالحرز في السرقة فاقضى بكونه رضعة أو رضعات اعبر بالاذلا (فلوقطاع) الرضيع  
 الارضاع بين كل من الجنس (اعراضاً) عن الثدي (نعم) سجلاً بالعرف قال الاذري وفي الصدر  
 حكمه من قواهم لو طارت فطارة الى فيه وانما تلبث برقة وعبرته رضعة ومثله اسعاط فطارة وقد ضبطوا  
 ذلك بالعرف وانما ظاهر ان أهل العرف لا يعدون هذه رضعة وكيف هذا مع ورود الخبر ان الرضاع  
 ما أنبت اللعوم وأشهر العظام اه وهذا نظير قولهم في بدء العلاج يكفي فيه بقرة واحدة وفي اشتداد الحلب  
 بسبلة واحدة فثبت لم يكن لها صابغة بل ولا بكثرة اعتبارها أقل ما يقع عليه الاسم وما أجاب به الغزي من  
 أن أقل الرضعة لاحد له واضبط انما هو لكثرة ممنوع \* (تنبيه) \* كلام المصنف يقتضي أن الوطاط  
 عليه المرضة لشغل وأطالته ثم عاد لم يعتد بذلك رضعة وهو ما جرى عليه صاحب التنبيه كما لو حلف  
 لاياً كل المرأة دفعاً عليه انسان الا كل بغير اختياره ثم عادوا كل بعد تحكيمه بحث والاصح كفي أصل  
 الرضعة أنه يعتد به لان الرضاع يعتبر به فعل المرضة والرضيع على الانفراد بدليل ما لو ارتضعت من امرأة  
 نائمة أو أوجزته ابناً وهو نائم واذا ثبت ذلك وجب ان يعتد بقلعه كما يعتد بقلعه (أو) قلعه (اللهو)  
 أو نحوه كدومة خبيثة أو تنفس أو زرداد ما جمه من اللبن في (وعاد في الحال) فلا تعدد بل السكك رضعة  
 واحدة فان طال لبوه أو نومه فان كان الثدي في فيه فرضة والافرضة ان فتعبد الرضعة مسألة اللهو  
 بقاء الثدي في فيه محمول على ما اذا لم يبل فلا يشترط أن يكون الثدي في فيه كإحصاء عليه في المتصر  
 ويقفه اطلاق المنن (أو) تحوّل الرضيع بنفسه أو يتحوّل المرضة في الحال (من ثدي الى ثدي)  
 آخر أوقاعه المرضة اشغل خفيف ثم عادت فلا تعدد حيث لا فان لم تتحوّل في الحال تعدد الارضاع  
 \* (تنبيه) \* محال ما ذكر في المرضة الواحدة أما اذا تحوّل من ثدي امرأة الى ثدي أخرى في الحال  
 فانه يتعدّد في الاصح لان الرضعة أن يترك الثدي ولا يعود اليه الا بعد مدة طويلاً وقد وجد \* (قائده) \*  
 الذي يطعم النائم كروبوث والنند كبير شهير ويكون للرجل والمرأة ولكن استعماله في المرأة أكثر  
 حتى أن بعضهم خصه بها (ولو حلب منها) لبن (دفعه أو جره) أي وصل الى جوف الرضيع أو دماغه  
 بإيجار أو اسعاط أو غير ذلك (خمساً) أي في خمس مرات (أو عكسه) بأن حلب منها خمساً أو جره  
 الرضيع دفعة (فرضة) واحدة في الصورتين اعتباراً في الاولى بحالة الانفصال من الثدي وفي الثانية  
 بحالة وصوله الى جوفه دفعة واحدة (وفي قول خمس) فيها تنزيلاً في الاولى للاباء منزلة الثدي ونقلوا  
 في الثانية الى حالة الانفصال من الثدي أما لو حلب منها خمس دفعات أو جره في خمس دفعات من غير خلط  
 فهو خمس دفعات وانما ثم فرق أو جره خمس دفعات فحسب على الاصح وقيل واحدة لانه بالخلط صار  
 كاللحوب دفعة \* (تنبيه) \* قوله منها فرض الخلاف في الواحدة فلو حلب خمس نسوة في اناء أو جره لملأ  
 دفعة واحدة حسب من كل واحدة رضعة وان أوجز في خمس دفعات فكذلك على الاصح وقيل خمس  
 (و) لا بد من يقن الخمس رضعات وتبين كون الرضيع قبل الحواشي فعلى هذا (لوشن) في رضيع (هل)  
 رضع حساً أم أقل أو هل رضع في حواشي أم بعد أي بعد الحواشي أو في دخول اللبن جوفه أو دماغه أو في  
 انه لبن امرأة أو بجمه أو في انه حلب في حبايتها (فلا تحريم) لان الاصل عدم ما ذكر ولا يخفى الورع  
 (وفي) المسئلة الثانية في كلام المصنف (قول أو وجهه) بالتحريم لان الاصل بقاء الحواشي ورجم

الشرح الصغير أنه قول \* (تبيينه) \* كلامه يشعر بأنه لا خلاف في الأولى وهو كذلك (و) اعلم ان  
 الحرمة تسرى من المرضعة والفعل الى أصولهما وفروعهما وحواشيهما ومن الرضيع الى فروعها فقط  
 اذا علمت ذلك ووجدت الشروط المذكورة فتقول (تصير المرضعة) بذلك (أمه) بنص القرآن (والذي  
 منه اللبن) المحترم وهو الفعل (أباه وتسرى) أي تنسحر (الحرمة) من الرضيع (الى أولاده) فقط كما  
 مر سواء كانوا من النسب أم من الرضاع ولذلك لحترز المصنف بقوله أولاده عن آبائهم وأخوته فلا تسرى  
 الحرمة اليهم فلا يبه وأخيه نسكاح المرضعة وبناتها وزوج المرضعة أن تزوج بأبم الطفل وأخته قال  
 الجرحاني في المعاني والنكاح كانت الحرمة المنتشرة منها أي للرضعة مثله أي الطفل أهم من الحرمة المنتشرة  
 منه اليها لان التحريم يقع عليها أي غالباً فكان التأثير أكثر ولا يصح للطفل فيه أي غالباً فكان تأثير التحريم  
 فيه أعظم اه وما كان اللبن للفعل كان كلام \* (تبيينه) \* جعل الشارح ضمير أولاده للفعل  
 والأولى عوده للرضيع كما تقر به بل قال ابن قاسم ان ما فعله الشارح سهواً علم أنه لا تلازم بين الابوة  
 والامومة فقد وجد الامومة دون الابوة كبكر ولها لبن أو يرب لزوجها وقد وجد الابوة دون  
 الامومة اذا علمت ذلك فتقول (لو كان لرجل خمس مستولات أو له (أربع نسوة) دخل بهن (وأبم ولد  
 فوضع طفل من كل رضعة) ولو متوااليا (صار ابنه في الاصح) لان لبن الجميع منه (فيحرم من) على  
 العاقل (لان من موطوأت أبيه) لالكونهن أمهات له والثاني لا يهربا به لان الابوة تابعة للامومة ولم  
 تحصل (ولو كان) للرجل (بدل المستولات بنات أو أخوات) فوضع طفل من كل رضعة (فلا حرمة)  
 بين الرجل والطفل (في الاصح) لان الجدودة للدم في الصورة الأولى والنسب في الصورة الثانية انما يشبان  
 بتوسط الامومة ولأبومة هنا والثاني تثبت الحرمة تنزيلاً للبنات أو الأخوات منزلة الواحدة أي منزلة  
 ما لو كان له بنت أو أخت أرضعت الطفل خمس رضعات \* (فرع) \* لو أرضعت صغيرة تحت رجل من  
 كل من موطوأتها الخمس رضعة واللبن نفسه حرمت عليه قال ابن المقرئ لكونها يربته وأقره شيخنا على  
 ذلك في شرحه وقال نقله الاصل من ابن القاص اه وفيه نظر واضح لان الامومة لم تثبت فلا تكون  
 ربيبة واعلم هذه مقالة لابن القاص (وأباه المرضعة من نسب أو رضاع أجداد للرضيع) لما مر من أن  
 الحرمة تسرى الى أصولها فلو كان الرضيع أنثى حرم عليها نسكاحها (وأمهاتها) من نسب أو رضاع  
 (جسدانه) لما مر فلو كان الرضيع ذكراً حرم عليه نسكاحهن (وأولادهما) من نسب ورضاع أخوته  
 وأخواته) لما مر من أن الحرمة تسرى الى فروعها (وأخوته وأخواتها) من نسب أو رضاع وأخواله  
 وخالاته) لما مر من أن الحرمة تسرى الى حواشيهما فيحرم التناكح بينهما وبينهم وكذا بينه وبين أولاد  
 الأولاد بخلاف أولاد الأخوة والأخوات لانهم أولاد أخواله وخالاته (وأبؤذى) أي صاحب (اللبن) جد  
 وأخوه \* (و) أي الرضيع (وكذا الباقي) من أقارب صاحب اللبن على هذا القياس فاهم جدته وأولاد  
 أخوته وأخواته وأخوته أمهات لما مر ان الحرمة تسرى الى أصول صاحب اللبن وفروعها  
 وحواشيه (واللبن لمن نسب اليه مولد) أو سقط (نزل) أي دار اللبن (به بنسكاح أو وطء شبهة) كجاني  
 لو ادّعى الرضاع بالنسب والنسب فيه ثابت فتقول ابن القاص يشترط في حرمة الرضاع في حق من ينسب  
 اليه الولد إقراره بالوطء فان لم يكن ولحقه الولد بمجرد الامكان لم تثبت الحرمة بخلاف لما ذكره وقطاهر  
 كلام الجهور فالغنى بخلافه \* (تبيينه) \* قضية كلام المصنف أنه لو نازع المرء لبن قبل أن يصيبها  
 الزوج أو بعد الاصابة ولم يتحجب بثبوت حرمة الرضاع في حقها دون الزوج وبه يخرم القاضي الحسين فيما  
 قبل الاصابة وقال فيها بعد الاصابة وقبل الحمل المذهب بثبوتها في حقها دونها وقال الشافعي في رواية حرمة  
 ثبت في حقها أيضاً لأنه يؤثر أعضاءها بالوطء والاصح هو الأول اه قال الزركشي وعابيه اقتصر في السكافي  
 ونقله الاذري عن فروغ ابن القطان ولم يذكر كلام القاضي وصاحب السكافي فان قيل كان ينبغي

له صنف أن يقول أو لا يبين فإن الولد منه كل ولد بالنكاح أجيب بأنه استغنى عنه بما ذكره قبل ان  
 المسئلة كالزوجة (لا) بوء (زنا) فلا يحرم على الرائي نكاح صغيرة أو ترضع بابنه لانه لا حرمه له لكن  
 يكره له نكاحها كمنكاح بنته من الزنا (ولو قلناه) أي قبي من نسب البسه الولد (بلعان انتفى اللبن)  
 البازل به كالتب فلو أو ترضع به صغيرة حلت الثاني ولو عاد واستلم الولد بعد اللعان لحقه الرضيع أيضا  
 (ولو وطئت منكوحة) أي وطئها واحد (بشبهة أو وطئ انسان) امرأة (بشبهة أو ولدت) ولدا (فالمبين)  
 البازل به (بان لحقه الولد) منهم اما (بقائف) وسياقي بيانه ان شاء الله تعالى آخر كتاب الدعي  
 والبيات ان أمكن كونه منهما (أو) ان لحقه الولد بسبب (غيره) بان انحصر الامكان في واحد منهما أو لم  
 يكن قائف أو لحقه بهما أو فاء عنهما أو أشكل عليه الامر وان نسب الولد لاحدهما بعد بلوغه أو بعد اتفاقه  
 من جنون وبحو فالرضيع من ذلك اللبن ولدرضاع ان لحقه ذلك الولد لان اللبن تابع للولد فان مات الولد  
 قبل الانتساب وله ولد فقام مقامه أو أولاد وانتسب بعضهم له إذا وبعضهم لذلك دام الاشكال فان ما قبل  
 الانتساب أو بعده فبما اذا انتسب بعضهم له أو بعضهم لذلك أولم يكن له ولد ولا ولد وانتسب الرضيع  
 حينئذ أم قبل أمقراض ولده وولدوله فليس له الانتساب بل هو تابع للولد أو ولده ولا يحرم على الانتساب  
 بخلاف الولد أو ولده فانهم يجب برون عليه لضرورة النسب والفرق ان النسب يتعلق به سقوطه وعليه  
 كالميراث والنفقة والعق بالملك وسقوط القود وودد الشهادة فلا بد من دفع الاشكال والمتعلق بالرضاع حرمه  
 النكاح وجواز الفلأ والخلوة وعدم نقض العاهرة كما مر والامساك عنه سهل فلم يحرم عليه الرضيع ولا  
 يعرض أيضا على القائم ويقارن ولد النسب بان معقلم اعتمد الالف على الاشياء العاهرة دون الإخلال  
 وأما جاز انتسابه لان الانسان يميل الى من أرفع من لبنه (ولا تنفع نسبة اللبن عن) صاحبه من (زوج)  
 أو غيره (مات أو) زوج (طالق) وله اللبن (وان طالت المدة) كعشر سنين وله لبن أو ترضع منه جميع بقراب  
 (أو أوقع) اللبن (وعاد) اذ لم يحدث ما يحال اللبن عليه اذ الكلام في الخلقة فاستمرت نسبته اليه (فان تكلمت)  
 بعد موت أو طلاق من ذكر زوجها (آخر) أو وطئت بشبهة (وولدت منه فاللبن بعد الولادة) أي لا يستمر  
 أو لاوطئ بشبهة لان اللبن يتبع الولد والولد الثاني فكذلك اللبن (ونبأها) أي الولادة يكون (للأول ان لم  
 يدخل وقت ظهور ابن حمل الثاني) لان الاصل بقاء الأول ولم يحدث ما يفسده وسواء أزا على ما كل  
 أم لا انقطع ثم عاد أم لا ويرجع في أول مدته حدث فيه ابن الحمل للقاء بل على النص وقيل ان أول مدته  
 أربعون يوما وقيل أربعة أشهر (وكذا ان دخل) وقت ظهور لبن حمل الثاني يكون اللبن أيضا للأول  
 دون الثاني لان اللبن غذاء للولد لا لعمل فيتمتع المفصل (وقيل قول لثاني) لان الحمل ناخض فقطع حكم ما قبله  
 كالولادة (وقيل قول لهما) مع الان احتمال الامرين بوجوب تساويهما \* (تنبيه) \* أطلق القول الثاني  
 وحله إذا انقطع اللبن مدته طويلا ثم عاد كفى الشرح والروضة أما إذا لم ينقطع أو انقطع مدة يسيرة فابسه فيه  
 قول انه لا شيء فقام بل الأول أو ولدهما أو الأول ان لم يرد له ما لا يزداد \* (تنبيه) \* لو حلت مرضعة مزوجة  
 من زنا فاللبن للزوج ما لم تضع فإذا وضعت كان اللبن للزنا فغيره ما لو حلت به من زنا ولو نزل لكران وزوجت  
 وحملت من الزوج فاللبن للزوج ما لم تادولأب للرضيع فان ولدت منه فاللبن بعد الولادة  
 \* (فصل) \* في طريان الرضاع على النكاح مع القرم بسبب فقامه النكاح لو كان (تخته) زوجة  
 (صغيرة فأرضعها) الارضاع المحرم (أمه) أي الزوج (أو أختها) من نسب أو رضاع (أو زوجة  
 أخرى) له أو غيرها ممن يحرم عليه بنتها بكر زوجة أبيه أو ابنة أو أخيه بلبنتهم (انفسخ نكاحه) من الصغيرة  
 وحرم عليه أبا الانها صارت أخته أو بنت أخته أو بنت زوجته أو أخته أيضا أو بنت ابنة أو بنت أخيه  
 لان ما يوجب الحرمة المؤبدة كما يمنع ابتداء النكاح يمنع استدامته بدليل ان الابن اذا وطئ زوجة أبيه  
 بشبهة انفسخ النكاح وحرم عليه وليس ذلك كعار والردة والعدة لعدم استحبابها النجس المؤبد أما إذا كان

المسمى من غير الاب والابن والاخت فلا يؤثر لان غايته أن تصير ربيبة أبيه أو ابنته أو أخيه وإبنت بحرام عليه  
 وانفسخ نكاح زوجته الاخرى أيضا اذا كانت هي المرضعة لانها صارت أم زوجته \* (تبيينه) فدل على ما  
 تقرر أنه لو عبر عن بحرم عليه نكاح بنتها لكان آنحصر واثم (وللصغيرة) على الزوج (نصف مهرها)  
 المسمى ان كان معها والا نصف مهر مثلها لانه فراق حصل قبل الدخول لاسببها فطهر المهر كالطلاق  
 (وله على المرضعة نصف مهر مثل) على النص أما الغرم فلانها فوتت عليه ملك النكاح سواء أقصدت  
 بارضاها فانفسخ النكاح أم لا فعين عليه الخوف تلف الصغيرة أم لا لان غرامة المثلقات لا تختلف به هذه  
 الاسباب وأما النصف فلانه الذي يغرمه فاعتبر ما يجب له بما يجب عليه ولو أوجر الصغيرة فاجبى ابن أم  
 الزوج كان الرجوع عليه ولو أكره أجنبي الأم على ارضاعها فأرضعها فالغرم عليها طهر بقا والقرار على  
 المكروه بوافق قاعدة الاكره على الانلاف والفرق بان الابضاع لا تدخل تحت اليد وبان الغرم هنا  
 للحيولة وهي منتفية في المكروه مردود بان الحر لا يدخل تحت اليد مع دخول اتلافه في القاعدة والقول  
 بان الغرم هنا للحيولة بدمه ما ساقى من قرب من الفرق بين ما هنا وشهود الطلاق اذا رجعوا (وفي قول)  
 يخرج من رجوع فهو اطلاق قبل الدخول للزوج على المرضعة المهر (كله) وفرق الاول بان فرقة  
 الرضاع حقيقة فلا توجب الا النصف كالمطابقة بالطلاق وفي الشهادة النكاح بان يزعم الزوج والشهود  
 وليكنهم يشهدونهم حالوا بين وبين البضع فغرموا قيمته كالغصب الحائل بين المالك والمغصوب \* (تبيينه) \*  
 ما أطلقه المصنف من تقريره المرضعة محله كقبضه الماوردي بما اذا لم يأذن الزوج لها في الارضاع فان أذن  
 لها فلا غرم واكرهه لها على الرضاع اذن وزبادة وما ذكر محله في الزوج الحر لو كان عبدا فأرضعت أمه  
 مثلا وزوجته الصغيرة فإنه يؤخذ من كسبه للصغيرة نصف المسمى ان كان صحيحا والا نصف مهر المثل والغرم  
 على المرضعة للسيد وان كان النكاح لم يثبت الا على العبد ولا حق للسيد فيه لان ذلك بدل البضع فكان  
 للسيد كعوض الخلع ومحله أيضا اذا لم تكن المرضعة مملوكة للزوج فان كانت مملوكة ولو مسدرة وموتة  
 فلا رجوع له عليها وان كانت مكاتبه يرجع عليها بالغرم ما لم تجز وسكت المصنف عن مهر الكبيرة وحكمه  
 ان كان مدثولا بما افلها المهر والا فلا \* (فرع) \* لو نكح عبد أمه صغيرة مفقوضة بتفويض سيدها  
 فأرضعها أمه مثلا فلها الماتعة في كسبه ولا يطالب بسيد المرضعة الا بنصف مهر المثل وانما صوروا ذلك بالامة  
 لانه لا يتصور في الحرية لعدم المكافأة (ولو) ذبت صغيرة (رضعت) خمس رضعات (من) كبيرة  
 (فائدة) أو مستقبلة ساكنة كما صرح به المصنف في زيادة الرضعة (فلا غرم) على من رضعت منها لانها  
 لم تصنع شيئا (ولا مهر للمرضعة) لان الانفساح حصل بفعليها وذلك يسقط المهر قبل الدخول ويرجع  
 الزوج في مالها بنسبة ما غرم للكبيرة لانها ألتفت عليه بضع الكبيرة ولا فرق في غرامة المثلقات بين الكبيرة  
 والصغيرة \* (فرع) \* لو حلت الرج المسمى من الكبيرة الى جوف الصغيرة لم يرجع على واحدة منهما  
 اذ لا صنع منهما ما ولودبت الصغيرة فأرضعت من أم الزوج أربعة ثم أرضعتها أم الزوج الخامسة أو  
 عكسه انحصن النفر بين الخامسة (ولو كان تحتها) زوجتان (كبيرة وصغيرة) فأرضعت أم الكبيرة الصغيرة  
 انفسخت الصغيرة (أى نكاحها لانها صارت أخذا للكبيرة ولا سبيل الى الجمع بين الاثنين) (وكذا  
 الكبيرة) ينفسخ نكاحها أيضا (في الاظهر) المأمور والثاني يخص الانفساخ بالصغيرة لان الجمع  
 حصل بارضاعها ونسبه الماوردي للعديد والاول للقديم (و) على الاظهر (له نكاح من شاء منهما) على  
 الانفراد لانها أخذتان والحرم عليه جميعهما (وحكم مهر الصغيرة) على الزوج (ونفرهما المرضعة) على  
 (ما سبق) في ارضاع أم الزوج ونحوها الصغيرة فعليه للصغيرة نصف المسمى الصحيح أو نصف مهر مثل وله  
 على أمها المرضعة نصف مهر المثل وقبل كاه وكذا الكبيرة (ان لم تكن موطوءة) حكمها في غرم الزوج مهرها  
 وتقريره المرضعة ما سبق في الصغيرة لا شرا كوما في عدم الوطء فلها عليه نصف المسمى أو مهر المثل وله

على أمها المرضعة نصف المهر وفي قول كاه (فإن كانت موطوءة فله على المرضعة مهر مثل في الاظهر)  
 كما يجب عليه لبنها المهر بكاه والثاني لاشئ عليها لان البضع بعد الدخول لا ينفذ للزوج فإنه قد استوفى  
 ما ليس ما يقابل المهر \* (تنبيه) \* احترز بأم الكبيرة عما لو أرضعت الكبيرة نفسها الصغيرة والكبيرة  
 موطوءة فلا يرجع الزوج عليها بمهر مثلها كما في الرضعة وأصلها من الامة لا لا يتخلو نكاحها عن مهر فتصير  
 كالوطوءة وذلك من نصوص النبوة (ولو أرضعت بنت) زوجته (الكبيرة) زوجته (الصغيرة) حرمت  
 الكبيرة أبدا) لانها جدة امرأتها (وكذا الصغيرة) حرمت أبدا (ان كانت الكبيرة موطوءة) لانها  
 ربيته فلم تكن موطوءة فلم تحرم الصغيرة لان الرية لا تحرم الا بالدخول وفي الغرم للصغيرة والكبيرة  
 ما مر (ولو كان تحنه) زوجة (صغيرة) فطلة لها فأرضعت امرأتها صارت أم امرأتها (فحرم عليه أبدا ولا نظار  
 الى حصول الامومة قبيل النكاح أو بعده الحاقا للطارئ بالمقارن كما شأن الغريم المؤبد (ولو  
 نكحت مطاوعة) المرأة (صغيرا) وأرضعت به حرمت على المطاوع والصغير أبدا) أما المطاوعة فلانها صارت  
 زوجة أبسه وأما الصغير فلانها صارت أمه أو زوجة أبيه فان كانت المطاوعة لم تحرم على المطاوع  
 لبطلان النكاح لان الصغير لا يصح نكاحه أمه فلم تصر حايلا عنه \* (درع) \* لو فسخت كبيرة نكاح  
 صغير بغيره مثلا ثم تزوجت كبيراً ما رضع الصغير بلبنه منها أو من غيرها حرمت سائرهما أبدا لان الصغير  
 صار ابنا للكبير فهي زوجة ابن الكبير وزوجة أبي الصغير بل أمه ان كان اللبن منها (ولو تزوج) السيد  
 (أم ولده) بعد الصغير فأرضعت ابن السيد حرمت عليه أي العبد أبدا لان أمه ووطوءة أبيه (وعلى  
 السيد) كذلك لان زوجة ابنه \* (تنبيه) \* هذه المسئلة منبهة على أن السيد يحرم بعد الصغير على  
 النكاح ومهر في المسكاح أن لا يظهر أنه لا يجبره فهذا معنى على مرجوح واحترز بقوله لبن السيد عا  
 أرضعت به بلبن غيره فان النكاح يفسخ لكونها أمه ولا تحرم على السيد لان الصغير لم يصر ابنا له فلم تكن  
 هي زوجة الابن (ولو أرضعت موطوءة الامة) زوجة (صغيرة تحنه) أي السيد (بابنه أو لبن غيره)  
 بأن تزوجت غيره أو وطئها شبهة (حرمنا) أي الموطوءة والصغيرة (عليه) أي السيد أبدا لصيرورته  
 الامة أم وزوجته والصغيرة بنته ان رضعت لبنه أو بنت موطوءة ان رضعت لبن غيره (ولو كان تحنه صغيرة  
 وكبيرة وأرضعتها) أي الكبيرة الصغيرة (انفسخا) صيرورة الصغيرة بنتا للكبيرة وامتنع الجمع بينهما  
 \* (تنبيه) \* هذه المسئلة قد تقدمت أول الفصل وذكرنا لاجل الغرم وهنا لتأييد التعريم وعدمه كما  
 قال (وحرمت الكبيرة أبدا) لانها أم زوجته (وكذا الصغيرة) حرمت أبدا (ان كان الاوضاع بلبنه)  
 لانها صارت بنته (والا) بأن كان الارضاع بابن غيره (فرية) له تحرم عليه أبدا ان دخل بالكبيرة  
 والا فلا وفي الغرم للصغيرة والكبيرة ما مر فلو كانت الكبيرة أمه فغيره تعلق الغرم بربته أو أمه فلا شئ  
 عامها الا ان كانت مكاتبه فعليها الغرم فان عجزها سقطت المطالبة بالغرم (ولو كان تحنه كبيرة  
 وثلاث صغار فأرضعتهم) معا أو مرتبا بلبنه أو لبن غيره (حرمت) أي الكبيرة (أبدا) لانها صارت  
 أم زوجها (وكذا الصغار ان أرضعتن بلبنه) لانهن مرن ببناته (أو لبن غيره) أي الكبيرة  
 (موطوءة) له لانهن مرن بنات زوجته المدخول بها (والا) بان لم يكن اللبن له ولم تكن موطوءة (فان  
 أرضعتن معا بايجازهن) الرضعة (الخامسة انفسخ) لصيرورتهن أخوات ولا اجتماعهن مع الام في  
 النكاح \* (تنبيه) \* في معنى ايجازهن الخامسة أن تلقم التبتين تديما وجرسا بالنسبة لبنا المحلوب  
 (ولا يجزئن) أي الصغار (مؤبدا) لاستغناء الدخول بامهن وله تجديد نكاح من شاء منهن بلا جمع في  
 نكاح (أو) أرضعتن (مرتبة لم يحرم) مؤبدا لما ذكر (وتفسخ الاولى) أي نكاحها بارضاعها مع  
 الكبيرة لا اجتماع الام وبنتها في النكاح ولا يفسخ نكاح الثانية بمجرد ارضاعها اذ لا موجب له (والثالثة)  
 أي وينفسخ نكاح الثالثة بارضاعها لصيرورتها أخواتا لثانية الباقية في نكاحه (وتفسخ الثانية بارضاع

الثالثة) لانهم ماصراتا أختين معا فأشبهه ما لو أرضعتها معا (وفي قول لا يفسخ) نكاح الثانية بل يخص  
 الانفساخ بالثالثة لان الجمع انما حصل بها كإلوانكح امرأة على أختها \* (تنبيه) \* اقتصر المصنف في  
 الترتيب على ما إذا أرضعتن متعاقبا وبق في الترتيب حالات أحدهما أرضعتن ثنتين معا ثم الثالثة فيفسخ  
 نكاح الاوالتين مع الكبيرة ثابت الاجوة بينهما ولا اجتماعهما مع الام في النكاح ولا يفسخ نكاح الثالثة  
 لانفرادهما وقوع الارضاعها بعد اندفاع نكاح أمها وأختها فانها ما أن ترضع واحدة أولا ثم ثنتين  
 معا فيفسخ نكاح الرابع أما الاولى والكبيرة فلا اجتماع لأم والبنات في النكاح وأما الاخريات  
 فلا نكاح ماصراتا أختين معا (ويجوز) هذان القولان فمن تحتها زوجتان (صغيرتان  
 أرضعتها أجنبية مرتبة أيتها فانه يفسخ نكاحهما مع الام والاطهر منهن ما انفجا أختها  
 لما ذكره وخرج بقوله مرتبة ما إذا أرضعتها معا فانه يفسخ نكاحهما مع اقوالا واحدا لانهم ماصراتا أختين  
 معا ولا خلاف في تحريم المراجعة على التأييد لانهم ماصراتا أم وزوجة

\* (فصل) \* في الاقرار بالرضاع والاختلاف فيه وما يدكر معهما إذا (قال) رجل (هند) بالصرف  
 وتركه (بنتي أو أختي رضاعاً أو قالت) امرأة (هو) أي زيد من لا (أختي) أذاني بوضاع وأمكن  
 (حرم ثنا كهما) مؤاخذه لكل منهما باقراره فان لم يمكن بأن قال فلانة بنتي وهي أكبر سنه منه فهو  
 لغو واستغنى المصنف عن ذكر هذا الشرط لانه قد مر في كتاب الاقرار ثم ان صدقاً حرم ثنا كهما  
 ظاهراً وباطناً والأظهر افضاً ولورجى المقر لم يقبل رجوعه وكذا لو أنكرت المرأة رضايها بالنكاح  
 بحيث شرط ثم رجعت فيجد النكاح (ولو قال الزوجان بينهما رضاع محرم) بشرطه السابق (فرف بينهما)  
 على ما قبلها (وسقط المسمى) إذا أضيف الرضاع الى ما قبل الوطء فساد له لأنه لم يصادف محلاً (ووجب)  
 لها (مهر مثل ان وطئها وهي مذكورة بنوم أو كراه أو نحو ذلك فان لم يوطأ أو وطئ بلا عذر لم يلزم  
 شيء) أما إذا أضيف الرضاع الى ما بعد الوطء فالواجب المسمى واجتزأ المصنف بقوله محرم بما لو قال بينهما  
 رضاع واقترع عليه فانه يوفى التحريم على بيان المديد (وان ادعى) الزوج (رضاعاً) يجزى ما (فأنكرت)  
 زوجته بذلك (انفسخ) النكاح وفرق بينهما وان كذبت المرأة التي نسب الرضاع اليها مؤاخذه  
 بقوله (والها المسمى) ان كان معها والا فمهر المثل (ان وطئ) لاسبب قراره بالدخول (والا) أي وان  
 لم يوطأ (فقضته) لورود الفرقية عنه ولا يقبل قوله عليه أنه قبل دخول وكذا بعد ان كان المسمى  
 أنكر من مهر المثل وان نكحت حاتف الزوج ولزمه مهر مثل فقنا بعد الوطء ولا شيء لها عليه قبله هذا في  
 غير المفوضة أما فيها فلا المتعة ولا مهرها (وان ادعته) أي الزوجة الرضاع (فأنكر) الزوج ذلك  
 (منه) أي بيمينه ان زوجت رضاها) ممن عرفته بيمينه بأن عينته في اذنها أو عين لها فسكت حيث يكفي  
 سكوتها التضمن رضاها به الاقرار بحالها فلا يقبل منها نقيضه وإذا حلف الزوج على نفي الرضاع استقرت  
 الزوجية طاهر اوعاها منع نفسها منه ما أمكن ان كانت صادقة وهل تستحق عليه النفقة مع اقرارها  
 بأن النكاح فاسد قال ابن أبي اللبم لم أر فيه نقلاً والظاهر وجوبها لانها محبوسة عنده وهو مسقع بها  
 والنفقة تجب في مقابلة ذلك اهـ وهذا هو الظاهر ويؤخذ منه مسئلة حسنة وقعت في افناء وهي ان  
 شخصاً طلب زوجته لمحل طاعته فامتنعت ثم اتى اسقري يستمتع بها في المحل الذي امتنعت فيه هل تستحق  
 عليه نفقة أولا أتى بعضهم بالاستحفاق وبعضهم بعدمه والا لظاهر (والا) بأن زوجت بغير رضاها  
 كان زوجها المحبر لجنون أو بكارة أو أذنت مطلقاً ولم تعين الزوج (فلا يصح تصديقها) بيمينها كما في المحرر  
 هنا والروضة في باب النكاح لاجتماع ما تدعيه ولم يسبق منها ما يناقضه فأشبهه ما لو ذكرته قبل النكاح  
 والثاني يصدق الزوج بيمينه لاستدانة النكاح الجارى على الصحة طاهراً \* (تنبيه) \* محل الخلاف  
 اذ لم يمكنه من وطئها بخاترة فان مكنته لم يقبل قولها (والها) في المسمى ثنتين (مهر مثل ان وطئها)



بإزالة الرضاع ثم مات وادعته سواء أكان مثل المستحى أم دونه وليس لها طلب المسمى لان الماتعة  
 برفعها فان كان الزوج دفعه اليها لم يكن له طلب وده لرفعها أنه لها فان كان مهر المثل أكثر من المسمى  
 فطالب الزوجة الزيادة ان صدقنا الزوج كما قاله الاذرى وغيره والورع له أن يعالها طاعة لئلا يخل بغيره او  
 كانت كاذبة وقوله (والا) بأن لم يكن وطئ (فلائي) لها وهذا غير محتاج اليه وله حذفه المحرر والزوج  
 كاشاها \* (تبييه) دعوى الزوجة المصاهرة كقولها كنت زوجة أبيه كدعوى الرضاع \* (فرغ)  
 يحرم على السيد وطء أمة أفرت بالراضعة بينه وبينها قبل أن يشترط أو بعده وقبل التمكن كغيره  
 صاحب الانوار ورجحه ابن المغري ويخالف ذلك كما قاله البغوي ماله أفرت بأن بينهما أنوة نسب حرم  
 لا يقبل لان النسب أصل ينبئ عليه أحكام كثيرة بخلاف التحريم بالرضاع ثم سارع في كيفية عدم  
 الرضاع فنيا وانما اتفقوا (ويختلف منكر ورضاع) من رجل أو امرأة في عين (على نفى علمه) لانه يتيقن  
 قول الغير ولا انفار الى دعائها في الارتضاع لانه كن صغيرا \* (تبييه) هذا في العين الأصلية أما اذا انفرد  
 أحدهما وردت العين على الاستحسان بخلاف على البت لانما اشبهت خلافا للعلم في كونه بخلاف على ذلك  
 العلم كما هو ظاهر المتن (و) يختلف (مدعيه) أي الارضاع من رجل أو امرأة (على بت) لانه حلف على  
 اثبات قول الغير ويخالف في هذا العقول أيضا وقال يخلف على نفى العلم (ويثبت) الرضاع (بشهاد  
 رجلين أو رجل وامرأتين) لان كل ما يقبل فيه النساء انخلص يقبل فيه الرجال والنوعان وهذا يثبت  
 بالنساء الخالص كما قال (وبأربع نسوة) لاختصاص النساء بالاطلاع عليه غالباً كالولادة ولا يثبت بدور  
 أربع نسوة اذ كل امرأتين بمثابة رجل \* (تبييه) محل شهادة الرجال مالم يعتمدوا النظر الى الشهادة  
 لغير الشهادة فان تعدوا ذلك ذال الرافعي لم تقبل شهادتهم لفسادهم ورده في المروضة بأن مجرد الطء  
 صعبه لا يرد به الشهادة مالم يصرفا على ذلك وقضيه انه اذا أمر لا تصح شهادته ومحل ما لم تعال طاعته  
 معاصيه ومحل قبول شهادة النساء اذا كان النزاع في الارتضاع من الشدى أما اذا كان في الشرط  
 أو الاتجار من خرف فلا تقبل فيه شهادة النساء المنحصات لانهن لا اختصاص لهن بالاطلاع عليه  
 واسكن يقبلن في ان لبن الاناء لبن فلانة لان الرجال لا يعاون على الحجاب غالباً (والاقرار به) أي الرضا  
 (شرطه رجلان) ولا يثبت بغيرهما الاطلاع الرجال عليه غالباً \* (تبييه) انما ذكر المصنف هذه المسئلة  
 انه ذكرها في الشهادات التي هي محلها اتمجيم لما يثبت به الرضاع (وتقبل) في الرضاع (شهادة المارضة  
 مع غيرها) (ان لم تطالب أجرة) من رضاعها (ولاذ كرت فعلها) بل شهدت أن بينهما رضاعاً محرماً مع بقية  
 الشروط الاستتية لانها لا تجزى هذه الشهادة نفعاً ولا تدفع ضرراً ولا تنظر الى ما يتعلق به من ثبوت المحرمية  
 وحوازل الحلو والمسافة فان الشهادة لا ترد على هذه الاغراض الا ترى أنه لو شهدت أن فلانة طالت زوجتي  
 أو أعتق أمته تقبل وان استلماد حل المناكحة (وكذا ان ذكرته) أي دعائها (نفقات أو وضعته) مع بقية  
 الشروط الاستتية فانما تقبل (في الاصح) لما مر بخلاف ما اذا طليت الاجرة فانما لا تقبل لانها منعمة والثاني  
 لا تقبل لذكرها فعل نفسها كالمشهدت بولادتها وأجاب الاول بأن الولادة يتعلق بها حق النفقة والارث  
 وسقوط الفصا وغيره فلم تقبل للتمسك بخلاف الرضاع وتقبل في ذلك أيضاً شهادة أم الزوجة وبنته  
 مع غيرها مما حسم به بل تقدم دعوى لان الرضاع تقبل فيه شهادة الحسبة كالمشهد أبوها وابنتها أو ابناها  
 بما لا يقع من زوجها حسم به أما الوادعي أحد الزوجين الرضاع وشهد بذلك أم الزوجة وبنتها أو ابناها فان  
 كان الزوج صحى الشهادة لانما اشهاداً على الزوجة أو هي لم تصح لانما اشهادة لها فان قبيل كيف يتصور  
 شهادة بينهما بذلك مع أن الماتعة في الشهادة بذلك المشاهدة أوجب بانها شهدت بان الزوج ارتضع من  
 أمها أو نحوها (والاصح أنه لا يكتفى) في الشهادة بالارضاع أن يقال (بينهما رضاع محرم) لاختلاف  
 المذهب في شروط التحريم (بل يجب) مع ذلك (ذكروا) وقع فيه الارضاع وهو قبل الحلوبها في

الرضيع وبعد تسع سنين في المراجعة (و) ذكر (عدد) وهو خمس رضعات ولا بد أن يقول متفرقات لان  
غالب الناس كما قال الأذرى يجعل ان الانتقال من ثدي الى ثدي أو قطع الرضيع للهر وتنفس ونحوهما  
وعود رضعة واحدة (و) كذا يجب ذكر (وصول اللبن جوفه) في الاصح في كل رضعة كما بشرط ذكر الابلج  
في شهادة الزنا وقيل لا يجب لانه لا يشاهد وأجاب الاقول بقوله (ويعرف ذلك) أي وصول اللبن الى جوفه  
(بشاهدة) أي معاينة (حلب) يفتح اللام بخطه كما قاله التميمي ورأيت أيضا وهو اللبن المحسوب وقال  
الزركشي بسكون اللام قال ابن شهبة وهو المتجه وقيد في الام المشاهدة بغير حائل فان رآه من تحت الثياب  
لم يكف (وايجار) اللبن في فم الرضيع (وازداد) مع معاينة ذلك (أو قرأني) داله على وصول اللبن جوفه  
(كالنقام) أي كشاهدة النقام (ثدي) بلا حائل كما صرح به القاضي الحسين وغيره (ومعه وحركة  
حافه) أي الرضيع (بفجرع وازداد) لبن الذي مصه (بعد علمه) أي الشاهد (بانها) أي المراجعة  
(لبنون) أي ذات لبن كما صرح به في المحرولان مشاهدة القرائن فدنفيد اليقين وبنفيد أن لا نفيد  
نفيد الظن القوي وذلك تسامحا على الشهادة وأفهم انه اذا لم يعلم انه اذ ان لبن فلا يحل له أن يشهد وهو  
الاصح لان الاصل عدم اللبن ولا يكفي في ادعاء الشهادة ذكر القرائن بل يعتمدوا ويجزم بالشهادة والمراد  
ان يعلم ان في ثديها حاله الارضاع أو قبله لبنا ولا يفديه لم انه البون ولا يكون في ثديها حينئذ لبن كأن حابته  
أو أرضعت غيره ومقابل الاصح أنه يكفي بينهما راضع محرم\* (ساقية)\* لوشهد الشاهد بالرضاع ومات  
قبل تفصيل شهادته توقف القاضي وجوباً في أحد وجهين هو المتجه وقال شيخنا انه الاقرب والافرار  
بالرضاع لا يشترط فيه التعرض للشروط من الفقيه الموقوف بعرقته دون غيره كما استحسنه الرافعي وفرف  
بين الشهادة والافرار بأن المقر يحتاط لنفسه فلا يقر الا عن تحقيق ولو شهدت امرأ واحدة أو ثنتين  
بالرضاع استحب للزوج أن يطلقها ويكره له المقام معها ويسن أن يعطى المراجعة شيئا عند الفصل  
والاولى عندأوانه فان كانت مملوكة استحب للرضيع بعد ذلك أن يعتقه لانها صارن أماله وان يجزى  
ولد والده الا باعتاقه كقول ربه الخبر \*

\*(كتاب النفقات)\*

وجمع نفقة من الانفاق وهو الانخراج ولا يستعمل الا في الخير ولهذا ترجم المصنف بالنفقات دون الغرامات  
وجمعها لاختلاف أنواعها وهي قسمان نفقة تجب للانسان على نفسه ما اقدر عليها وعليه أن يقدرها  
على نفقة غيره لقوله صلى الله عليه وسلم ابدأ بنفسك ثم بمن تعول ونفقة تجب على الانسان لغيره فلا  
أسباب وجوبها ثلاثة النكاح والقربة والمالك فالاول والثالث وجوبها للزوجة والرفيق على الزوج  
والسيد ولا عكس والثاني وجوبها لكل من القريين على الابن لشهر المعضية وأورد الاسنوي على  
المصر في هذه الثلاثة الهدى والاضحية المذورين فان نفقتهما على النادر والمهدى مع انتقال المالك فهما  
للفقراء وكذا لوأشهد صاحب حق جماعة على قاض بشئ وخرج بهم للبادية ليؤدها عند قاضي بلد آخر  
فامتنعوا في أثناء الطريق حيث لا شهود ولا قاض هناك فليس لهم ذلك ولا أجر لهم لانهم ورطوه لكن  
تجب نفقتهم وكراعدوا بهم كافي أصل الروضة قبيل القسمة عن البغوى وأقره ونصيب الفقراء بعد الحول  
وقبل الامكان تجب نفقته على المالك وأما خادم الزوجة فلا يرد لان نفقته من عاق النكاح وبدأ المصنف  
بنفقة الزوجة لانها معاوضة في مقابلة التمكين من الاستمتاع ولا تسقط بعض الزمان فهي أقوى من غيرها  
والاصل في وجوبها مع ما يأتي قوله تعالى وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف وخسراتهن على الله في  
النساء فانكم أخذتموهن بأمانة الله واستحلتم فروجهن بكافة الله ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف  
رواه مسلم وخبر ما حق زوجة الرجل عليه قال فاعلمها اذا طعنت وتكسوها اذا اكتسيت رواء أبو داود  
والحاكم وصححه استأده واستنبت بعضهم نفقة الزوجة من قوله تعالى فلا يجزى جنك من الجنة فتشقى ولم يقبل  
فتشقيان فدل على ان آدم صلى الله عليه وسلم يتعب لنفقته ونفقتهما وبهوهما على ستمهما وليا أباح الله

تعالى لا زوج أن يضر المرأة بثلاثة شرا ويطلقها ثلاثا بعد حمل لها عليه ثلاث حقوق وكذا النفقة  
 والكسوة والاسكان وهو يشككها غالبا فكان له عليها نصف مالها عليه من الحقوق لضعف عنها  
 والحقوق الواجبة للزوجة ستة الطعام والادام والكسوة وآلة التنظيف ومناع البيت والسكنى وخادم  
 ان كانت من تخدم ورتب المصنف على هذا الترتيب الواجب الاول الطعام ولما كان يختلف بحسب مال  
 الزوج بين ذلك بقوله (يجب على وسر) حر (الزوجة) ولوامه وكذا بية (كل يوم) بيلته للثأنة  
 عليه كما صرح به الرازي في الفسخ بالاعسار (مدامام) على (معسرود) على (متوسط) سر  
 (مدونصف) واحتجوا لاصل النفقة بقوله تعالى لينفق ذو سعة من سعته واعتبر الاختلاف النفقة  
 بالكفاية بما جماع ان كلامهم مما مال يجب بالشرع وبمستغرق النعمة وأكثر ما وجب في الكفاية لكل  
 مسكين مدين وذلك في كفارة الاذى في الخلق وأقل ما وجب له مدني نحو كفارة الظهار فاجبوا على المورس  
 الاكثر وهو مدان لانه قدر الموسع وعلى المعسر الاقل وهو مدان المد الواحد يدكفي به الزهيد ويستغنى به  
 الرعيب وعلى المتوسط ما بينهما لانه لو أتم المديس اضروا لو كفي منه بعد اضرها طرعه مدونصف وقيل ونسب  
 لاقديم أم منوطه بالكفاية كنفقة الغريب انما هو قوله صلى الله عليه وسلم لهذا نذى ما يكفيك ويكفي  
 ولدك بالمعروف قال المصنف في شرحه سلم وهذا الحديث يرد على احتجائنا بغيرهم نفقة الزوجة بالامداد  
 قال الادري لا يعرف لامامنا رضي الله تعالى عنه سافاني التقدير بالامداد ولولا الادب اقلت الصواب أنهم  
 بالمعروف تأسيبا وابتغاء واجب من جهة الاول بالاولى بها بالكفاية كنفقة الغريب لسهل نفقة  
 المريضة ومن هي مستعينة بالشعب في بعض الايام وليس كذلك فاذا بطلت الكفاية حسن تقريرها من  
 الكفارة (والمد) يختلف فيه فقال الرازي (مائة وثلاثة وسبعون درهما وثلاث درهم) بناء على  
 ما صححه في البيان من أن رطل بفساد مائة وثلاثون درهما ونافسه المصنف فقال (قلت الاصح مائة  
 واحد وسبعون) درهما (وثلاثة أسباع درهم) والله أعلم ينال على ما صححه في تركه النبات من أن رطل  
 بعداد مائة وخمسة وعشرون درهما وأربعة أسباع درهم (وسكنى الزكاة) وقد مر في قسم الصدقات  
 انه من قدره على مال أو كسب يقع موقعا من كفايته ولا يكفيه (معسر) لكن قد رتبته على الكسب  
 لا يخرج من الاعسار في النفقة وان كانت تخرجه عن استحقاق المسكين في الزكاة قضية ذلك أن الغادر  
 على نفقة المورس بالكسب لا يلزمه كسبه او هو كذلك \* (تنبيه) في كلامه قاب وكان الاولى أن يقول  
 والمعسر ما يسكن الزكاة وعلم منه أن فقيرها كذلك يبارق الاولى وبه مر في الحرر (ومن ثوبه)  
 أي المسكين (ان كان لو كاف) انفاق (مدى رجع مسكينا) فوسما (الا) بان لم يرجع مسكينا - (فوسر)  
 ويختلف ذلك بالرخس والرخاء وقلة العيال وكثرتهم ولواذعت الزوجة يسار الزوج وانكر صدق بيته  
 ادالم بهدله مال والا فلا يصدق فان ادعى ثلثه ففيه التفصيل للذ كور في الوديعه أمان فيه فرق ولو مكاتب  
 ومبعضا وان كثر ماله فمعسر لضعف ملك المكاتب ونقص حال البعض وقدم ملك غيره ما ان قبل الحاشي  
 البعض بالمعسر بخالف لما ذكره في الكفارة من انه يكاف كفارة المورس وبكره وان نفقة الاقارب يحو  
 أوجب بانهم لو لحقوه ثم بالمعسر لما صرف شيئا للمساكين ولا أنفق شيئا الاقارب بخلافه ما فانه ينفق نفقة  
 المعسر (والواجب) في جنس الطعام المذكور (غالب قوت البلد) أي بلدهما من حنطة أو شعير أو  
 غر أو غيرها حتى يجب الاقما والقرى في حق أهل البوادي الذين يعتادونه لانه من المعاشرة بالمعروف  
 المأمور به ارفا سا على الفارة والكفارة فالتعبير بالبلد جرى على العالب ولو اختلف قوت بلاد الزوج  
 والزوجة قال الماوردي ان نزلت عليه في بلده اعتسبر غالب قوت بلده وان نزل عليه في بلدها اعتسبر غالب  
 قوت بلدها وان نزل ببلده لم تأنف خلاف قوت بلدها قيل لها هذا حقل فابليه قوت بلده ان شئت ولو  
 انتقلا عن بلدهما لم يه من غالب قوت ما انتقلا اليه دون ما انتقلا عنه سواء كان أهلى أم أدى فان كان كل

وحده يلهو ويصرفه عنه غير معتد به كقولك ذلك بعد التمتع بغيره (وقت) كقولك لا يلهو بالشرح (فان  
 التمتع) فلو لم يلهو وقتا بغيره أو وقتا بغيره (وجوب لائق به) أي تزوج لائق به ولو كانت كل  
 مرة لائق بغيره لم يلهو بغيره فلو لم يلهو بغيره (وجوب لائق به) (وجوب لائق به) (وجوب لائق به)  
 فلو لم يلهو بغيره لم يلهو بغيره (وجوب لائق به) (وجوب لائق به) (وجوب لائق به)  
 (تنبية) \* هذا إذا كانت منك مخرج الفجر أو الممكة بعد ذلك فربما حال عقب تمكيتها (وعليه)  
 أي تزوج لزوجة (فعلبكها) (النام) (سأ) - أجملا لما أتى الدفع من المهر والدية بقى فأنصرف  
 فيه كيف شاءت فبما سأل الكفاية وذلك الفطر \* (تنبية) \* قضية أعبر به في ذلك اعتبار الاحتجاب  
 والقبول وليس مراد بل يمكن أن يساهم بعد أداء المهر كقولك بون من غير أن يقال إن دفعه ويكنى الوضع  
 بينهم إذا كانت حرة أما لزوجة الامه فالدفع الماسكها الآن تكون كنية ولو كان عليه دفع  
 الحب لم يكن من المتراضين (وكذا) على الزوج أيضا (طهته) وبعثته (وشبه في الأصح) أي عليه  
 مؤنة ذلك ببدل مال أو ينول بنفسه أو بغيره كما صرح به في المهر وان باعته أو كانه سباعا كفي أو بغيره  
 وغيره لأن الحب لا يفتاوى في العادة بدون ما ذكره كنية في المهر بالعرف \* (تنبية) \*  
 هذا إذا كان الحب غائب فلو لم يلهو بغيره الحب كغيره والحكم وانما هو الواجب ليس بغيره لكن  
 عليه مؤنة المهر وما يليه به كقوله الرافعي ومقابل الأصح لا يلزم ذلك كالكفارة وفرض الأول بانما في  
 حبه فعباه أن يكفها مؤنة ذلك بخلاف الكفارة ولودفع إليها شيئا ففادت التمتع وذلك بل  
 ففدت أن تكون عن النفقة قال في الاستقراء مسند بلابن كمدفع المهر شيئا وادعت أنه قد  
 به الهدية وذلك بل ففدت المهر (ولو طالب أحدهما) أي طالبت الزوجة (بدل الحب) خبر أو ففدت  
 وامتنع الزوج أو طالب الزوج إعطاه ذلك وامتنع (لم يجبر الممتنع) تنهيه لانه غير الواجب والاعتراض  
 شرطه التراضي (فإن امتنع) عما وجب لها فقد أوغره من العرض (جاء) اعتبارها (في  
 الأصح) لانه ما عدا ما يترقى إليه من غير أن أخذ المهر عنه بالتراضي كالعرض والشافعي المنع كالمسلم فيه  
 والكفارة فإنه لا يجوز الاعتراض عنه ما قبل قبضه وأجاب الأول بأن المسلم فيه غيره منقروا طعام  
 الكفارة لا يستقر له من \* (تنبية) \* قضية ملاقة أن الأصح أنه يجوز الاعتراض عن النفقة ولو كانت  
 مستفلة وبه مخرج في الكفاية والأصح كفي الشرح والروضة منع الاعتراض عن النفقة المستفلة لأنها  
 معرضة للفساد وبالنسبة وغيره بخلاف الحالية والماضية وحمل الخلاف في الاعتراض من الزوج ثلثا من  
 غيره فلا يجوز دفعا كما قاله في الزونة أي في النفقة الحالية قائم له عرضة للفساد ونحوه وأما الماضية  
 فيسقط فيها إتمامه على جهة بيع الدين لغيره من حوله ويجوز الخلاف في الاعتراض عن الكسوة فإنها  
 ثلثك وهو الأصح وفي الاعتراض عن الصداق كفي الشرح والروضة في باب المبيع قبل قبضه وفي باب  
 الصداق وحديث جوزه الاعتراض بشرط أن لا يفرقا إلا عن قبض المهر بدينين وإن لا يكون فيه  
 ربا كذكره بقوله (الاشتراك أو دفعا) ونحوه من الجنس فلا يجوز (على المذهب) لما فيه من الربا  
 والثاني الجواز وقام به البغوي لأنه لا يفسد في الأصح فالأصلح فالأصلح فالأصلح فالأصلح فالأصلح فالأصلح  
 لا عوضه ورجحه الأثر في قول الأكثرين على خلاف الأول رفقا ومساخنة ثم قال ولا شك أنما هي جماعته  
 اعتبارا لغيره من الباطل والخارج به استيفاء وعليه العمل قديما وحديثا ما لو أخذت غير الجنس تكبر  
 الشعر عن النزع فإنه يجوز كقوله النكاح \* (تنبية) \* يدخل في الطعام ماء الشرب قال نعم على  
 ومن لم يعلم فإنه معنى فيجب لها قال الرافعي ولا شك في وجوبه وبه صرح الدارمي وقد يؤخذ من قول المصنف  
 فيما به وجب لها آلة كل شرب فإذا وجب الطارف وجب الظروف وأما قدره فالتأخر فيه الكفاية

ويكون امتناعا لا تثليحا حتى لو ضمت عليه مدة سبعة ايام وفي قوله امتناع انار وانما هو انما  
 فوا كل ما تنفقه الزوجة عليك اذا السكن والخدم (ولو كانت معه) أي الزوج. (على العادة) أي  
 من غير تثليح ولا اعتياض (سقطت نفقتها في الامح) قال في زيادة الروضة بل بلك العادة فيه في زمن  
 النبي صلى الله عليه وسلم ولم يرد من غير راع ولا اسكار ولا اختلاف ولم ينقل ان امرأة طالبت بنفقة بعدده  
 ولو كان لا بد من ما مع علم النبي صلى الله عليه وسلم باطباقتهم عليه لاعتاهم بذلك واقضاهم تركه من ران  
 ولم يرد وهذا لا شك فيه والثاني لا شك فيه لانه لا يرد الواجب وتعلق بغيره (تنبيه) \* التصور ربما لا كل  
 معه على العادة قال الاسودى يشعر بانهم اذا اتفقت أو اختلفت غيرها لم تنفقا وبانهم اذا كانت معه دون  
 الكفاية لم تنفقا وبه مصرح في الهاية ولما قيل له المماثلة بالكل أو بالنفقات وقفا فبفسه يقال قال  
 الزركشي والاخر الثاني وقال ابن العمري ينبغي القامع به فان كل الذي أكتفه غيره معلوم وتجاوز في قدره  
 صدقت فيه بيمينه الا بالاسل عدم قبضتها الزائد ونزل المصنف معه ليس بقدر بل لو أرسل اليها المبلغ عام  
 أو أحضره أو أكلته كل الحسب كذا قال ولو امتناع الزوج فأكلت معه لم تنفقا نفقتها قال الدميري  
 الا أن يكون المقصود اكرام الزوج فنفقة (قلت الا أنه يكون) الزوجة (غير مشبهة) كمنفقة  
 أو مشبهة بالعدة (ولم يأنف) أي أكلها معه (ولها) فزنتها نفقتها اجزا بما أكلها معه كما قاله في الروضة  
 (والله أعلم) ويكون الزوج منلو أو ألقى الباقية يسقط ما بذلك قال وما يقيد السورى غير منقدود ذكر  
 الاثمة في الامة ما يقتضى ذلك وعلى ذلك جرى الدام في الامصار والامصار وعلى الاقل قال الاذرى والناس  
 أن ما مر في الحرة أما الامة اذا أوجبنا نفقتها فبشبه أن تكون لها مهر ومساكنة السيد المطلق التصرف بذلك  
 دون رضاها كالحرة المجردة (تنبيه) \* يرد على المصنف ما اذا علم أن نفقة الزوجة بعد رضاها ولم يرد  
 الجرح عليها فانه لا يفتقر السقوط بالكل مع الزوج الى اذن الولي على المذهب النكح تصرفه اما لم يتصل بها  
 بهر الحالكه قبل أو كل المهر بنصف وهو غير معذبه وان اذن الولي اوجب بأن الزوج كالوكيل في شراء  
 الطعام وانفادها عليها وبشهادة مالها معها على ارتضاع ولدها منها وعلى طابع في ذمتها واذن لها في انفاقه  
 على المعيرة فانما تبرأ على المذهب هذا كما قال الاذرى اذا كان الحنفى للمعيرة أما لو كان الحنفى في أشد  
 المقدور فلا ويكون وجوده كدفعه لجنسها الان رأى الولي المصلحة في ذلك فيجوز دفعه تؤدي المصلحة  
 الى المفارقة ثم شرع في الواجب الثاني وهو الادم فقال (ويجب) الزوجة على زوجها الادم وجنبيه  
 (أدم غالب الذكر) وشريح (وسمن) وزيد (وقر) وخل لقوله تعالى وعاشروهن بالمعروف  
 وايسر من المعاشرة بالمعروف فكيفها الصبر على الحبز وحده في الطعام غالبا لا يبيع الا بالادم وقال ابن  
 عباس في قوله تعالى من أوسط ما يطعمون أهليكم الحبز والزيت وقال ابن عمر الحبز والسمن (ويختلف)  
 عند الادم (بالعول) الاربعة فيجب لها في كل فصل ما يدعاه الناس من الادم فالاربعة في الفاكهة  
 في أوقاتها فيجب وقال القاضي حسبى يجب الرطب في وقته واليابس في وقته قال الاذرى ويجب أيضا  
 أن يحتجب الادم باختلاف القوت الواجب في قوته التمر لا يفرض لها التمر أدميا ولا مالا بل كل مع التمر  
 عادة كالحل ومن قوته الاقل لا يفرض لها الحنبل ولا البين أدميا وقس على هذا وقال أيضا انما يتصلح  
 وجوب الادم حيث يكون القوت الواجب مالا يباع عادة لا بالادم كالخبز بأنواعه أما لو كان الحنبل أو البين  
 أو انما يتصلح الا كنفاهه اذا جرد عادتهم بالادم فيلحق به وحده وهذا لا يداني ما مر عنه من قوله  
 فن قوته التمر الخ لان ذلك اذا لم تجر العادة بالاكنفاهه وحده (ويقدروا) عدتوا في الزوجين فيه (فايض  
 باجتهاده) اد لا يوقف فيه من جهة الشرع (ويفاوت) في قدره (بين ومسر وغيره) فيستلزم في جنس الادم  
 وما يحتاج اليه المهر فيقرضه على المسر ويضاهيه للموسر وبوسله بينهما ما لا يتوسعا وما ذكره الشافعي  
 رضى الله عنه من مكيلة زيت أو سمن أي أوقية فتقريب كماله الايجاب ولو شئت من آدم لم يلزمه

ابدانه وتيسر له حتى ان شاعت لانه مذكها قال الاقرعي ولو كانت فدية او ميرة وايسر لها من يقوم بذلت  
 فلا تاتي بالمعاصرة بالمعروف ان يلزم الزوج ابدانه عند ما كانه (و) يجب لها عليه (لحم بلون يساره)  
 ونفسه (واعساره كعادة البالد) فأتى كما قال المصنف في كل يوم مرة فأيما كذلك ولا ينفذ بوزن  
 كمثل بل يعتبر فيه تقدير القاضي كما صرح به في البسيط ولو ان المصنف اشترى الاדם ولحمه قوله  
 ويشد له الخ لرجع التقدير اليهما وما ذكره الشافعي رضي الله عنه من رطل لحم في الاسبوع الذي  
 جعل على المعسر وجهه بل باعتبار ذلك على الموسر وطاقت وعلى الموسر رطل ونصف وأن يكون ذلك  
 يوم الجمعة لانه أولى بالتوسيع فيه بخلاف عند الاصمعي من على ما كان في أيامه بقصر من قلة اللحم  
 فيه او زيادته ما يجب عادة البالد قال الشيخان وبشبه أن يقال لا يجب الاדם في يوم اللحم ولم يترشوا  
 له ويحتمل أي وهو الظاهر ان يقال اذا أوجبنا على الموسر اللحم كل يوم يلزمه الاדם أيضا لكون  
 أحدهما عداً والآخر عداً على العادة وينبغي على هذا كما قال بعضهم أن يكون الاדם يوم اعطاء  
 اللحم على النصف من عادته ويجب مؤنة اللحم وما يلحق به (ولو كانت) عادته (أو) كل الخبز وحده (وجب)  
 لها (الاדם) ولا تقار لعادتها لانه حقها كما لو كانت تأكل بعض الطعام قائم استحق جميعه ثم سارع في  
 الواجب الثالث وهو الكسوة فقال (و) يجب لها (كسوة) بكسر الكاف وضمة الميم بقوله تعالى وعلى  
 المولود له رزقاً وكسوة بالمعروف ولما روى الترمذي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في حديث  
 وحديثهم عليكم أن تحسنوا اللبس في كسوتهم وطعامهم قال حديث حسن صحيح ولا بد أن تكون  
 الكسوة (تكفيها) لإيجاع على أنه لا يكفي ما ينداق عليه الا أنه يختلف كفايتها بطولها وقصرها  
 وسفها وهذاهو باختلاف البلاد في الحر والبرد ولا يختلف عدد الكسوة باختلاف يسار الزوج واعساره  
 ولبسهم باثوثران في الجودة والرياء ولا فرق بين البسود وبه والحضرة على المذهب وفي الخاوي لو نكح  
 حضري بدوية وأقاما في بادية أو حضرة وجب عرفها وقياس عليه عكسه فان قيل لم اعترضهم الكفاية  
 في الكسوة ولم تعبروها في الطعام أجيب بان الكفاية في الكسوة متخفة بالشهادة وكفاية الطعام  
 ليست كذلك فلم يعتبروها للجهل بها (فيجب) لها عليه في كل ستة أشهر (قبض) وهو ثوب مخيط يستر  
 جميع البدن وفي ذلك اشعار بوجوب الحياطة على الزوج وبه صرح في الرضة كاصلها (وسراويل)  
 وهو ثوب مخيط يستر أسفل البدن ويصون العورة وهو عرب مؤنث عند الجمهور وقبل مذكر وهو مفرد  
 على الصبي وبذلك اعتبر المصنف بسراويل اذ لا يجب الجميع وقبل هو جمع سراويل ومحل وجوبه كما قال  
 الماوردي اذا اعتادت لبسه فان اعتادت لبس ثمن أو فوطه وجب ومحل وجوبه في الشتاء أما في الصيف  
 فلا كما قاله الجويني وإن أفهم كلام المصنف كغيره بخلافه (وخمار) وهو ما يغلى به الرأس (ومكعب)  
 بضم ميمه في الاشهر وقيل بكسرها واسكان الكاف وفتح العين فهو داس الرجل بكسر الراء من  
 نعل أو غيره خلاف ما توهمه عبارة الروضة من جمعه بين المكعب والمداس والنعل قال ابن الرقعة ويجب  
 لها القبة العرف قال الماوردي ولو سرت عادة نساء أهل القرى أن لا يلبسن في أرجلهن شيا  
 في البيوت لم يجب لارجلهن شيء (ويزيد) الزوج زوجته على ذلك (في الشتاء جبة) محشوة فطناً أو فورة  
 بحسب العادة لدفع البرد فان اشتد البرد فحبتان أو فورتان فأكثر بقدر الحاجة والتعبير بالشتاء مجرى  
 على الغالب والافالمة بالبلاد الباردة واذ لم تستغن في البلاد الباردة بالثياب عن الوقود وجب لها من  
 الحطب والفحم بقدر العادة قاله السرخسي وأقره قال الزركشي وإذا كان المناط العادة فما كثر  
 البرادى لا يوفدون الا بالبر ونحوه فيكون هو الواجب له وفيه نفاذ ويجب لها أيضا ثوبان ذلك من  
 كوفية للرأس وتكبة للباس وزياراته منسوجة والحية ونحوها (وجنسها) أي الكسوة (فنان) أي ثوب  
 يتخذ منه لانه لباس أهل الدين وما زاد عليه فترقه ووضعه بخلاف ذلك بحال الزوج من يسار واعساره

وقوله لا يمسح بالمرءة الاول من لبنه والثاني من خبثه والثالث مما يمتزج به هذا ان اعتدله (فان سرت عانة  
 البهائم) أي الزوج وهذا يقتضي المنظر الى الزوج دونها قال الزركشي وليس كذلك بل كلامه الرابع  
 وغيره مخرج بان الزوم على عادة البلد المراد لئلا يامن مثله فقد نص في البيهقي على اعتبار كسوة  
 منها ما وعاني المصنف بغير قوله (يكنان) بفتح كافه ألتصع من كسرهما (أو حرر وجب في الاصح) مع  
 وجوب التفريق في مراتب ذلك الجنس بين الموسر وغيره لا بالعادة والثاني لا يلزمه ذلك بل يقتصر على  
 العقل لما مر وتعتبر العادة في العفة ونحوها ثم لو جرت العادة بلبس الثياب الرفيعة التي لا تضر ولا تنقص  
 قيم الصلاة فإنه لا يهملها من الكفن من الصديق الذي يقرب منه في الجود (ويجب) أي (ما) أي فرائض  
 (تقدم عليه كرية) وهو بكسر الزاي وتشديد اللام والياء شيء مضرب صغير وقيل بساطه غير هذا الزوجة  
 المتوسمة (أو أباد) بكسر اللام في الشتاء (أو دهمير) في الصيف وهذا الزوجة المعسر أما زوجة الموسر  
 فيجب لها الطاع بفتح الدون وكسرهما مع اسكان اللام وفتحها في الصيف وطيفة وهي بكسر اللام والفاء  
 وفتحهما وبضمهما وبكسر اللام وفتح الفاء بساط غير مخجن له وبرة كبيرة وقيل كساه في الشتاء قال في  
 الروضة كما هو أو يشبهه أنه ما بعد ما زاية أو حصر لانها لا يسمنان وحدهما وأولى كلامه للتوابع  
 لا للتخيير (وكذا قرأه لا زوم) غير ما تفرشتمن ارايحب لها عليه (في الاصح) لعادة الغالبة به فيجب لها مضربة  
 بغلن وثيرة بالمائة أي لبنة أو ثيابة (و) يجب لها عليه (مخدة) بكسر الميم والسادة لا عرف (ولحاف) بكسر  
 اللام أو كساه (في الشتاء) في باد بارود يجب لها ملطفة بدل للحاف أو الكساه في الصيف وكل ذلك يجب  
 العادة حتى قال الروياني وغيره لو كانوا يعتادون في الصيف لنومهم ثيابا غير لبائهم لم يجب غير  
 (تنبيه) المعتبر في الفراش وما بعد لامرأة الموسر من المرتفع والموسر من النازل والموسر ما بينهما  
 ولا يجب ذلك كل سنة وإنما يجدد وقت تجديد عادة ثم شرع في الواجب الرابع وهو آلة التنظيف فقال  
 (ويجب) لها عليه (آلة تنظيف) من الاوساخ التي تؤذيها او ذلك (كمشط) وهو بضم الميم وكسرهما  
 مع اسكان الشين وصحها الم لا آلة المستعملة في ترجيل الشعر (ودهن) يستعمل في ترجيل شعرها  
 وكذا في بدنها كما قاله الماوردي أمادهن الا كل فتقدم في الادم ويتبع فيه عرف بلادها حتى لو اعتدلت  
 المطيب بالورد أو البنفسج وجب قال الماوردي ووقته كل أسبوع مرة والاولى الزينوع فيه الى العرف  
 كما قاله بعض المتأخرين (تنبيه) سكت الشيطان عن وجوب الاشنان والمايون لغسل الشاني  
 وصرح الفقهاء والبعوى بوجوبه قال في الكافي ويجب في كل أسبوع أو عشرة أيام وفيه البحث المار  
 قال الفقهاء حتى لو كانت اذا كانت احتاجت الى الخلخل في الزوج وسكتوا عن دهن السراج والظلمة  
 كما قاله بعض المتأخرين وجوبه ويتبع فيه العرف حتى لا يجب على أهل البوادي شيء (و) يجب لها عليه  
 (ما يغسل به الرأس) من سدر أو خلط على حسب العادة لاحتياجها الى ذلك والرجوع في قدره الى  
 العادة (ومرثك) وهو بفتح الميم وكسرهما معرب وتشديد كافه خطأ أصله من الرصاص بفتح راء ونحوه  
 الاصل لانه يجس العرق وان طرح في انخل أبدل حوضته حلالة قاله الدميري (ونحوه) أي المرثك  
 (الدفع) أي لعمام راتحة (صنان) اذا لم يندفع بدونه وتراب لتأذيها بالراتحة السكرية ولا يجب لها  
 عليه (كحل) لا يجب لها عليه (ضباب) ولا عطر (و) لا (ما تزين به) بفتح أوله من آلات  
 الحلي لزيادة التلذذ وكال الاستعمال وذلك حق له فلا يجب عليه فان هبها أو جب عليها استعماله وعليه  
 حمل ما قبل انه صلى الله عليه وسلم لعن المساء والمرها والأدنى هي التي لا تختضب وأثبتته هي التي  
 لا تسكحل (و) لا (دواء مرض) لا (أجرة طبيب وساجم) ونحو ذلك كفاصدوخان لان ذلك لحفظ  
 الأصل فلا يجب على مستحق المنفعة كعمار الدار المستأجرة وخالف مؤنة التنظيف لانه في معنى كس  
 الدار وغسلها (و) يجب لها عليه (طعام أيام المرض وأدوية) لانها يحبوسه عليه ولها صرف في الداء

وتنحوه \* (تنبيه) \* فظاهر كلامه ان غير الطعام والادم لا تسقى وليس مراد ابل الكسوة وما يحتاج اليه كالدهن والمرتك ونحوهما كذلك كما قاله الاذرى (والاصح وجوب أجرة حمام بحسب العادة) ان كان عاينها دخوله الحاجة اليه عملا بالعرف وذلك في كل شهر مرة كما قاله الماوردي وحري عليه ابن المقرئ لخرج من دنس الحوض الذي يكون في كل شهر مرة غالبا وينبغي كما قاله الاذرى ان يظفر في ذلك اعاده مثله او يختلف باختلاف البلاد حروبا والثاني لا يجب اهل الاجرة الا اذا اشتد البرد وعسر الغسل الا في الحمام املوا كانت من قوم لا يعتادون دخوله فلا يجب اهل أجرة (و) الاصح أيضا وجوب (ثمن ماء غسل جماع) من الزوج (ونفاس) من وضوءه ونقصه هو كأن تسبها ان احتاجت لسراية (في الاصح) لان ذلك بسببه والثاني لانه تولد من مستحق \* (تنبيه) \* لو حصل النقض بفعلها فقبحا وجوب نفقتها عليه فيها لو سافرت باذنه لحابها وجوبه عليه وكان نفاس فيها ذكر الولادة بلابل ولو عبر بالولادة بدل النفاس لشمل ذلك وحمل ذلك ما اذا كان الاحبال بفعل الزوج ولو ادخلت ذكره وهو ناتم فقبلت أو وطئت بشبهة فلا يجب اهل ذلك ادم فعله في الاول ولان عقد السكاح معتبر وهو موقوف في الثاني وبذلك علم انه لا يجب على من زنى بامرأة أو أجنبي نقض وضوءه أجنبية ذلك ولا علم اذا انقضت وضوءه زوجها لان ذلك انما وجب على الرجل بفعله مع مراعاة عقد النكاح و (لا) يجب ثمن ماء (حوض واحتلام في الاصح) الا لصنع منه والثاني يجب لكثرة وقوع الحوض وفي عدم استحبابه بحاف بها \* (تنبيه) \* الخلاف في الاحتلام تبس فيه المحرر ولم يحكم في الشرحين والروضة بل قطعا بعدم الوجوب قال ابن شعبة والصواب ما في المنهاج ففسد جزم القفال في فتاويه بوجوبه على الزوج وعلمه بانه حاجتها قال بخلاف مالوزنت أو وطئت بشبهة اه وقد مرنت الاشارة اليه قال الزركشي والظاهر طردا لخلاف في ثمن الماء الذي تغسل به ماتجس من بدن أو ثيابها ثم شرع في الواجب الخامس وهو متاع البيت فقال (و) يجب لها (آلات أكل وشرب) بضم الشين ويجوز فتحها كتحصيله في قوله عليه الصلاة والسلام أيام منى أيام أكل وشرب (و) آلات (طبخ كقدر) هو بكسر القاف مثال لآلة الطبخ (وتصعة) وهي بفتحها مثال لآلة الاكل (وكوز وجرة) وهما مثالان لآلة الشرب (وتنحوها) مما لا غنى لاهلها عنه كمفرقة وما تنسل فيه ثيابهم لان المعيشة لا تتم بدون ذلك فمكان من المعاشرة بالمعروف \* (تنبيه) \* سكنوا عن منارة السراج وابريق الوضوء والظاهر كما قال الاذرى وجوبه لمن اعانده حتى لا يجب لاهل البادية ويكفي كون الآلات من خشب أو حجر أو خرف لحصول المقصود فلا يجب الآلة من الفخاس وان كانت شريفة كما يرجح ذلك ابن المقرئ لانه رخصة قال الامام ويحتمل أن يجب للشريفة الفاروق الخماس للعادة قال الاذرى وقياس الباب اتباع العرف في المساعون وان يفرق فيه بين مؤسر وغير مؤسر يفاوت بين مراتب الواجب من كل نوع باختلاف مراتب الزوجات حتى يجب لبدوية قدح وقصعة من خشب وقد مر من نحاس واقربوبة جرة وتنحوها من خرف ونساء المدن والامصار ما يعتدنه من خرف عال أو متوسط أو دنى أو من نحاس كفاست الثياب واطاسة الحمام ثم شرع في الواجب السادس وهو السكنى فقال (و) يجب لها عليه (مسكن) أى تهيئته لان المطالبة يجب اهل ذلك اقوله تعالى اسكنوهن قال زوجه تولى ولا بد أن يكون المسكن (يليق بها) عادة لانم الاغلاك الانتقال منه فروى فيها انها بخلاف النفقة والكسوة حيث روى فيها حال الزوج لانها تلك ابد الهمما فان لم تكن بمن يسكن الختان أسكنت دارا أو حجره و ينظر الى ما يليق بهان سعة أو ضيق قال تعالى ولا تضاروهن لتضيعة واعلمن (ولا يشترط) في المسكن (كونه ملكا) فاعايل يجوز ان يكونها في موقوف ومستأجر ومستعار قال ابن الصلاح ولو سكنت هي والزوج في منزلها لمسد سقط فيها حق السكنى ولا مطالبة لها بأجرة سكنه معها ان كلفت أذنته في ذلك لان الاذن المطلق العرى عن ذكر عوض ينزل على الاعارة والاباحسة اه ومرت الاشارة الى ذلك في آخر العدد ثم شرع في الواجب السابع وهو



الخادم فقال (و) يجب (عليه) أي لزوجة حرة (لا يلبق بمأخضة نفسها) بأن كانت ممن تقدم  
 في بيت أبيها مثلا لكونه الأبايق بمأخضة نفسه في عاتق البلد كمن يتخذها أهلا أو يتخذ مائة أو بحرة  
 أو مستأجرة أو حرة ذلك لا يرتفعها بالانفصال إلى بيت زوجها (أخذها) لأنه من المعاشرة بالمعروف  
 وذلك إما (بمعة أو أمة) أولها كما قاله ابن القري (أو مستأجرة أو بالانفصال على من يجهن من حرة أو  
 أمة مائة) له ولأهله ودعوى جميع ذلك (تنبيه) \* كالمدة يقتضي تعيين الأمانات للخادم وأبنت مراد  
 فيجوز كون الخادم ميا مبرما أو حرة أو مملوكا أو مسوفا ولا يجوز بكبر ولوشحها ما للحر  
 المملوك ولا بد من تسلمها إذا لا تؤمن عداوتهم الدينية ولتحريم العار والوجه كما قال الأذري عدم جواز عكسه  
 أيضا لما فيه من المنة وهذا في الخدمة الباطنة أما المعاشرة كغناء الخواص من السوف فينبو لاها للرجال  
 وغيرهم \* (تنبيه) \* قضية كلامه أن التسع في تعيين الخادم الزوج لا الزوجة وهو الأصح في الابتداء  
 بخلاف ما إذا أخذها خادما أو لنفسه وكانت حلت معها خادما أو أراد بداله فلا يجوز ولنفسه قطع  
 المؤلف إذا ظهر رغبة أو تباعد منه لا بدال ولا يرميه أكثر من خادم ولو أراد من زيادة خادم آخر من  
 مالها كان له منه من دخل داره ومن استعمله له وله إخراج ما عدا خادمه من مال ولولاه من غيره  
 وله متع أبويها من الدخول عليه السكن مع الكراهة (وسواء في هذا) أي وجوب الأخدام (موسر)  
 وموسر (وموسر) ومكاتب (وغبد) كسائر المأونات لأن ذلك من المعاشرة بالمعروف المأورس \* (تنبيه) \*  
 أنهم قوله أخذها أن الزوج قال أنا أخذتها بنفسه ليس على غيره وجبة الخادم لم يلزمها الرضا به ولو فيها  
 لا تسجي منه كسجل ثوب أو ثياب أو طبع لأمه استحي منه وبه ربه وأتم الوفاة أنا أخذت منه وهي أخذت  
 أجرة الخادم أو ما يأنه من نفقة لم يلزم الرضا بها لأن الأمتة معها وله أن لا يرضاه لابتة ذالها بذكر  
 فالتفقا عليه فكأنه أخذها من النفقة حيث لا بد من نفقة الجوازي يوم يوم (وان أخذها) الزوج (بمعة  
 أو أمة بآخرة فليس عليه غيرها) أي الأجرة ولو أخذها أمة مستعارة أو حرة تبعة بالخدمة قال الماوردي  
 سقط الوجوب عليه وحله ابن الرقة على ما دارضيت الزوجة به فإن امتعت فإلها ذلك للأمة (أو) أخذها  
 (بأمة) أي الزوج (أنفق عليها بالملك أو) أخذها (من حرة) كانت أو أمة (لزمه  
 نفقتها) ودارتها كما سرق في بابها فإن كانت المصوبة مملوكة للزوجة مملكت نفقتها كما عاك ذلك نفقة نفسها  
 وإن كانت حرة فيجوز كمال الزوجة وأما إن تملك نفقة نفسها كما عاك الزوجة نفقة نفسها ويجوز أن يقال  
 تملكها الزوجة لتدفعها إليها وإن تصرف فيها وتكفيها من مالها \* (مائدة) \* الخادم يملك على  
 الدكر والابن ولذلك يذكر المصنف الصغار تاروق بؤنة أخرى كما يعلم من التقدير كلامه ويقال في لغة  
 قالة لا لبني حادمة \* (تنبيه) \* لزوم نفقة المصوبة في قوله أو بالانفصال على من يجهن من حرة أو أمة  
 لبيان جنس ما تعطاه ونسبته كما قال (وجنس طمها) أي خادم الزوجة (جنس طعام الزوجة)  
 وقدر ما ضمن المعروف أن لا يتخصص عن خادمها \* (تنبيه) \* سكت عن السوء والأصح أنه يحل ترح  
 الخدمومة أنجود للمعاشرة (وهو) أي عدم طعام الخادم (مد على معسر) بخر ما إذا النفس لا تقوم  
 بدونه غالبا فلذلك ساقط الخدمومة (وكذلك موسط) عليه (في الصحيح) أيضا على المعسر والثاني  
 مد وثلاث كالمرور والثالث مد وسدس المتفاوت المراتب بين الخادم والخدمومة (وموسر مد وثلاث) على  
 النص قال الأصحاب ولا تدرى من أين أتى الشافعي رحمه الله عليه هذا التقدير وأقرب ما قيل في توجيهه  
 أن نفقة الخادمة على المولى ما تدوم وثلاث نفقة المخدمومة والمد والثلث على المومر وهو ثلث نفقة المخدمومة  
 ووجهها أيضا التقدير في المومر ثلث وثلاث وفي المومر على يدان الخادمة والمخدمومة في النفقة حالة كمال وحالة  
 نقص ومعنى الثانية يستويان في الأولى زيادة في المفضولة ثلث ما أراد للأفضلة كما أن الأولى في الأول  
 حالة كمال وحالة نقص وهما في الثانية سواء وهي أن تكون للأمة ثلث أسسها وان في أن لكل منهما

السادس وفي الاولى اذا انفردا يكون المال بينهما ثلاثا فيرادلان ثلث ما زاد الا ب ولهذا الحظف المنوسعا  
 هنيئا بالمعسر ولم ينفق في نفقة الزوجة (فاما) أيضا (كسوة تليق بحالها) ولو على متوسط ومعسر  
 من قبض ومفلسة وخف ورداء للخروج مسيها وشتما سرا كان الخادم أورد قفا عانا ككشف الرأس أم لا  
 لاحتياجه الى ذلك بخلاف الخدمومة في الخف والرداء لان له معها من الخروج هذا هو المقبول ولكن  
 الاوجه كما قال شيخنا وجوبه بالخدمومة أيضا فانما قد يحتاج الى الخروج الى الحمام أو غيره من الضرورات  
 وان كان نادرا وحصل وجوب الخف والرداء للخادم ان كان أنثى أما الخادم الذكركر فلا لاسمعنا عنه  
 ولا يجب للخادم سراويل على أرج الوجهين في الشرح الكبير بخلاف الخدمومة فلا لزوم وكالستر ويجب  
 للخادم ذكرًا كان أو أنثى جبة لشتاء أو فروة بحسب العادة فان اشتد البرد بدلها على الجبة أو الفروة  
 بحسب العادة ويجب له ما يفرسه وما يغلب به كقطعة ليدوكياه في الشتاء وباريه في الصيف ويخذه  
 ويكون ذلك دون ما يجب للخدمومة جنبًا ونوعًا ونقوت فيه بين الموسر وغيره (وكذا) للخادم  
 (أدم على الصبح) لان العيش لا يتم بدونه وجنبه جنس آدم الخدمومة ولكن نوعه دون نوعه على  
 الإصح ويقاوت فيه بين الموسر وغيره والثاني لا يجب ويكتفى بما فضل عن الخدمومة ولا يجب اللحم في أحد  
 وجهين يؤخذ من جهة من كلام الرافعي (لا) يجب للخادم (آلة تنظيف) كشط ودهن لان امرأتين  
 والخادم لا يترين بل الاثني بحالها عكس ذلك لثلاثة اليها العين (فان كثروا سحق) عليها (وتأذت بفعل  
 وجب أن ترف) أي نعم بأن يعاملها ما ينيل ذلك (فائدة) القسمل مفردة فسله قال الجوهري ويتولد من  
 العرق والوجع وقال الحافظان ربما كان الانسان تحمل العبايع وان تنفخ وتعلم وبذل الثياب كما عرض  
 لعبد الزوجين من عوف ولزير من العوام رضى الله تعالى عنهما (ومن تخدم نفه في العادة) ليس لها (ان)  
 تخدم خادمًا ولو تنفق عليه من مالها الا باذن زوجها كفي الروضة وأضاهها ونظرفه بعضهم بأنه ليس من المعاشرة  
 بالمعروف فان (احتاجت) حرة كانت أو أمة (الخدمة لمريض) بها (أو زمانة وجب الخدماء) لانها  
 لا تستغنى عنه فاشتهت من لا تليق بها خدمة نفهها بل أولى لان الحاجة أقوى مما تقص من المرد أو بان تعدد  
 بقدر الحاجة (ولا الخدم) حال العدة (لرفقة) أي زوجة كالأزواج لان العرف أن تخدم بنفسها  
 جيلة كانت أم لا (وفي الجيلة وجه) لوجب خدمتها الجريان العادته (ويجب في المسكن) والخادم ايتباع  
 لا غنايك لما من أنه لا يشترط كونه مملوك (و) يجب في (ما يستلزم) لعدم بقاء عينه (كطعام)  
 وادم ودهن ولحم وزيت (تأكل) ولو بلا صيغة فكفى أن ينوي ذلك عما يستحقه عليه سواء علمت بنبذه  
 أم لا كال كفارة كما مررت الإشارة الى ذلك (وتتصرف فيه) الحرة بمشاهة من يبيع وغيره كسائر أمهاتها  
 أما الامة فأنما تصرف في ذلك سيدها (تنبيه) \* كان الاولى أن يأتي بالفداء بدل الواو فانه مغير على  
 ما قبله (فلو قربت) بعد قبض نفقتها (بما ضررها) أي بأن ضيق على نفسها (بمعها زوجها) من ذلك  
 وكذا لو لم يضرها ولكن ينفرد عنها الحق الاستمتاع (ومادم نفقه) مع نفقه عينه (ككسوة) وفرش  
 (وطر وف طعام) ولو اقصر على قوله وطر وف كان أخصر وأتمهل ليتناول طر وف الماء وآلة التنظيف  
 (ومشط) بالجوز خبر ما قوله (تأكل) في الاصح لان الله تعالى جعل كسوة الاهل أصلاً لكسوة في الكفارة  
 كالطعام والطعام تأكل فيها بالاتفاق وكذا الكسوة فوجب ههنا مثله (وقيل) هو (امناع) كالسكن  
 والخادم يحام مع الانتفاع مع بقاء العين بخلاف العبايع وأما الاول بان هذه الامور تدفع اليها والمسكن  
 لا يدفع اليها وانما يسكنها الزوج معه فلا بد مما يستأجر ومستعار بخلاف المسكن فلا يستأجر وتلف  
 بغير الاستعمال فلهذا يلزم الزوج لانه المستعير وهي ثابتة عنه في الاستعمال قال شيخنا والظاهر ان له عليها  
 في المستأجر آخره المثل لانه انما أعطى اذ ذلك عن كسوتها اه والظاهر خلافه (وتعطف) الزوجية  
 (الكسوة قول) فصل (شأنه أو) أول فصل (صيف) لقضاء العرف بذلك هذا ان واقع النكاح أول

الفصل والواجب اعلمنا في أول كل ستة أشهر من حين الوجوب \* (تنبيه) \* محل هذا فيما لا ينفك  
سنغالب أمانا يبقى سنة فأكثر كالأفرش وجبة الخمر والابريسم فيجوز دفعه ونفسه على ما حوت المادة بتجديد  
وعليه نظريتها على العادة (فإن) أنه على الكسوة أول فصل مثلث (فإن) (تأملت فيه) أي في أثناء ذلك الفصل  
(بلا تقصير) منها (لم تبدل ان قلنا) بالاصح أنها (تغليظ) لانه وفاهام عليه كالفقعة إذا تثلثت في يدها واد  
قلنا بمقابل الاصح من أنها امتناع أبدات \* (تنبيه) قوله بلا تقصير ليس شرطا لعدم الابدال فإنه مع التقصير  
أولى ولكن بشرط المفهوم قوله ان قلنا تغليظ فإنه يفهم الابدال ان قلنا امتناع كانه عدم بشرط عدم التقصير  
ويمكن أن يقال المراد بالامتناع من الزوج بلود دفع اليها كسوة خفيفة فبذلك استغنى عنها وجب عليه ايدها  
في الكفاية لتقصيره (فإن مات) أو أبانها باملائة أو غيره (أرادت فيه) أي في أثناء فصل (لم ترد) على  
التغليظ لانه دفعها وهي واجبة عليه كفي نفقة اليوم فإن كسوة الفصل كنفقة اليوم وترد على الامتناع وفي  
ترد ما قلنا لانها لم تدفع ثمن كنفقة المستقبل وعلى الأول لو أملاها كسوة سنة أو نفقة يومين مثلا فاستوف  
أثناء الفصل الأول منها أو اليوم الأول من اليومين استرد كسوة الفصل الثاني ونفقة اليوم الثاني كالزكاة  
المججلة ولم تقبض الكسوة حتى ماتت في أثناء فصل أو طأقت فيه استحققت كسوة كل الفصل كنفقة اليوم  
كما أفنى به المصنف لان الكسوة تستحق بأول الفصل وقال ابن الرقعة لم أر فيه نقلا ولا اقرب أنها تجب  
بالقسمة والفرق ان الوجوب ثم انصل به القبض وهو المقصود ولم يعلقه ما طرأ بعده ولا كذلك ان لم يتصل  
(ولم يكس) الزوج (مدة فدين) عليه ان قلنا تغليظ فإن قلنا امتناع فلا \* (تنبيه) \* الواجب في الكسوة  
التياب لا قيمتها وعليه خياطتها وإيادها لانهم املكها اولوليت دونها منه لان له غرض في تحيائها  
\* (فصل) \* في موجب النفقة وانعها كتنوز أو صغر وبدأ بالاول فقال (الجديد أنها) أي النفقة وتزويج  
(تجب بالتمكين) التام لانها اصلت ما لك عليها فتستحق ما يقابلها من الاجرة لها والمراد بالوجوب استحقاقها اليه  
يوم كما صرحوا به ولو حصل التمكين وقت الغروب قال الاسنوي فالتقياس وجوبها بالغروب ا  
والظاهر كما قال شيخنا ان المراد وجوبها بالقسمه فلو حصل ذلك وقت النهار فيبقى وجوب الدلك من حينه  
وهل التمكين سبب أو شرط فيه وجهان الوجه الثاني واستثنى من ذلك سورتان احدهما مالونه  
نفسها التام المار المعين أو الحال فان لها النفقة من حينه أما المؤجل فليس لها حبس نفسها وان  
خلاف الاسنوي الصورة الثانية مالو أراد الزوج سقراطا ويلا قال البغوي في فتاويه لاسرأه بالامان  
بنفقة مدة ذهابه ورجوعه كما لا يخرج للجم حتى يتركها هذا المغدور أي اذا لم يستجب من يدفعها اذا  
يوما يوم فان قيل يجوز السفار لمن عليه دين مؤجل بعلم أنه يحل قبل رجوعه وان لم يستأذن غريمه  
يترك وفاه مهلا كان هنا كذلك أجب بأن هذه محسوسة عنده وتضرر بذلك بخلاف من له الد  
وخرج بائنا المقدور في كلامه ما لو سلمت نفسها في زمن أو محل دون غيره فإنه لا نفقة لها \* (تنبيه)  
لو تقدم العقد موجب النفقة كالحامل البائن اذا عقد عليها معاقفها لاحتج بالتمكين أولا الاقرب  
قال الزركشي أنه لا بد منه لان ذلك الموجب سقط بالعقد فنصار كمن لم يكن (لا العقد) فلا تجب به النفقة  
لانه يوجب المهر وهو لا يوجب عوضين مختلفين ولانما يوجب له والعقد لا يوجب ما لا يوجب ولا يملك  
عليه وسلم تزوج عائشة رضي الله عنها وهي بنت ست سنين ودخل بها بعد سنتين ولم يقل انه أنفق على  
قبل الدخول ولو كان قالها اساقه اليها ولو وقع لعقل والقديم وسكن جديدا أنما تجب بالعقد ونسبة  
بالتمكن فلو امتنع منه سقطت ثم فرع المصنف على القولين قوله (فان اختارنا فيه) أي التمكين فقال  
مكثت في وقت كذا وأنكر ولا يثبت (صدق) بيمينه على الجديد لان الاصل عدمه وعلى القديم  
المصدق لان الاصل بقاء ما وجب بالعقد وهو يدعي سعة وطه فان توافقا على التمكين ثم ادعى نشوا  
وأكرت صدقة منها على المحكم لان الاصل عدم النشوز وقيل هو المصدق لان الاصل اعادة ذمته

الاول لان الاصل بقاء ما وجب وهو يدعى سقوطه وفرع على القولين أيضا قوله (فان لم تعرض عليه)  
 زوجته (مدة) مع سكوتة عن طاهها ولم تمتنع (فلا نفقة) ايها (فيها) على الجديد لعدم التمكن والعرض عليه  
 على القديم (و) على الجديد (ان عرضت عليه) وهي بالغة عاقلة مع حضوره في بادها كان بعث اليه تخبره  
 اني مسلمة نفسي اليك فاحذر أن آتيت حيث شئت أو تأتي الي (ووجب) نفقتها (من) حين (بلوغ  
 الخبر) له لانه حينئذ قصر (فان غاب) عن بادها قبل عرضها عليه ورفضت الامر الى الحاكم مظلومة له  
 التسليم (كتب الحاكم) المرفوع اليه الامر (لحاكم بلد) أي الزوج (ليعلمه) الحال (فيحيى)  
 الزوج لهما يتسليها (أو يوكل) من يحيى عيستها له أو يحمله اليه وتجب النفقة من وقت التسليم (تنبيه) \*  
 تنبيهه بنفسه أو وكيله حين علمه يكون على الفور (فان لم يفعل) شيئا من الامرين مع امكان المجيء أو  
 التوكيل (ومضى زمن) امكان (وصوله) اليها (قرضا القاضي) في ماله من حين امكان وصوله  
 وجعل كالتسليم لهما لان المنافع منه أما اذا لم يمكنه ذلك فلا يفرض عليه شيئا لانه غير معرض قاله العمراني  
 والجرجاني وغيرهما كذا نقله الاذري ومن تبعه وقيدوا به كلام الكتاب (تنبيه) \* هذا ان علم مكان  
 الزوج فان جهل كتب الحاكم الى الحكام الذين ترد عليهم القوافل من بلد عاده لينادي باسمه فان لم  
 يظهر أوطاها القاضي نفقتها من ماله الحاضر وأخذ منها كفيلا بما يصرف اليها لاحتمال موته أو  
 طلاقه أما اذا غاب بعد عرضها عليه وامتناعه من تسليها فان النفقة تقرر عليه ولا تسقط بغيبته (والمعتبر  
 في) زوجة (مجنونة ومراقة عرض ولي) لهما على أزواجهما لانه مخاطب بذلك ولا اعتبار بعرضهما  
 لكن لو عرضت المراهقة نفسها على زوجها قبلها ولو بغير إذن رابها وجبت نفقتها وفي عبارة الشرحين  
 فتسليها وصاحبها الى منزله واطاها أنه لو تسليها ولم يصرفها الانسحق والظاهر كما قال الاذري انه ليس  
 بشرط ولذلك أسقطه ابن المغري ونعم ما فعل وتسليم الزوج المراهق زوجته كاف وان كره الوطاء فان قيل  
 لو تسلم المراهق المبيع لم يكف فهذا كان هنا كذلك أوجب بأن القصد ثم أن تصير اليد للمشتري وهي للولي  
 فيما اشترى للمراهق لاله (تنبيه) \* كان الاحسن لا صنف ان يعبر بالعرض بدل المراهقة لانه يقال  
 في اللغة غلام مراهق وجارية معصرة ولا يقال مراهقة لانها من صفات الذكور ثم شرع في موانع النفقة  
 فقال (وتسقط) نفقة كل يوم (بنشور) أي خروج عن طاعة الزوج بعد التمكن والعرض على الجديد  
 وقوله على القديم لانما تجب بالتسليم فتسقط بالمنع والمراد بالسقوط عدم الوجوب والافاسقوط حقيقة  
 اغما يكون بعد الوجوب (تنبيه) \* نشور غير المكففة كالمكافاة لاستواء الفعلين في النفويت على  
 الزوج وسواء أقدر الزوج على ردّها الى الطاعة قهرا أم لا لان له عليها حق الحبس في مقابلة وجوب النفقة  
 فاذا انشزت عليه سقط وجوب النفقة ولو نشرت ثم ازاد ون اللسل أو عكسه أو بعض أحدهما سقطت نفقة  
 جميع اليوم لانها لا تتجزأ بدليل أنها تسلم دفعة واحدة ولا تقرب غدوة وعشية وقيل تسحق نفقة ما قبل  
 النشور من زمن الطاعة بالسقط وقام به السرخصي (و) تسقط (لو) كان نشورها (بمنع لمس) أو غيره من  
 مقدمات الوطاء (بلا عذر) بها الحالف المقدمات الوطاء بالوطء فان كان عذرك مع لمس من بفرجها قروح وعات  
 أنه متى لمسها واقعها لم يكن منعها نشورا (تنبيه) \* قضية كاذمه أنها لو مكنت من الوطاء ومنعت ببقية  
 الاستماعة اعلن أنه نشور وهو الاصح في زوائد الروضة في باب القسم والنشور ونبيه بالامس على ان ما فوقه  
 بطريق الاولى لكن لا يفهم منه أنم الومنعته النظر بتغطية وجهها أو ثوبها يكون نشورا والاصح في زيادة  
 الروضة أنه نشور (وعبالة الزوج) وهي بفتح العين كبير آتية بحيث لا تحتملها الزوجة (أو مرض) بها  
 (بضر) ها (مع الوطاء عذر) في منعها من وطئها فتسحق النفقة مع منع الوطاء لعذرها اذا كانت عنده لحصول  
 التسليم الممكن وبمكّن المتع بها من بعض الوجوه وثبت عبالة بأربع نسوة لانها شهادة بسقطها  
 حق الزوج ولهن نظر ذكرك في حال الجماع للشهادة بذلك وليس لها الامتناع من الزفاف لعبالته ولها

ذلك بالمرض لانه متوقع الزوال (فروغ) لا يستعنا النفقة عند ربح المصاع عادة كمرض ودين  
 وفقر وسنن وهو بالغ الفسخ والقصر مرض مدته وحقق ونهاس وجنوت وان فارقت نسائم الزوجة لانها  
 اعتذار وبهنا يتقرر أو يزول وبهنا اذاتم وهي معذورة فيها وقد حصل النسائم الممكن ويجوز النفع من ماس  
 بهن الزوج ودرن مالو خضبت بنزوجهما عن قبضة الزوج وفوات النفع بالسكينة وتسقط نفقتها بحسبها  
 ولو لما كملوطات بشبهة فاعتدت ولو حبسها لزوج بدينه دل تسقط نفقتها اول لان الدم من قبله الاقرب  
 كمال الاذرى انما ان منتهى منه عندا سقطت اولادها ولا تزلها وان حبات لانه لا يمنع الاستماع  
 بها (والخروج) لزوجته (من بيتها) أى الزوج حاضر كان أولا (بلاذن) منه (نشوز)  
 منها سواء كان لعبادة كسج أم لا تسقط نفقتها المتألفه الواجب عليها (الا أن يشرف) البيت (على  
 انهم دام) طيس بنشوز لعدوها (تبييه) فديهم الاستثناء حصه في هذه الصورة وليس مراد ما انما  
 تعد في سور غير ذلك منها اذا أكرهت على الخروج من بيتها ومنها اذا خربت المسكة دني  
 البيت مفردا وخالت على نفسها او منها لو كان المنزل لغير الزوج فأخرجها منه صاحبه ومنها لو خرجت  
 الى القاضى لطلب سقماتها ومنها اذا أسس بالعدة تسوا أراضيت بأمره أم لا ومنها ما لو خرجت الى  
 الجسام ونحوه من حوائجها التي يقتضى العرف خروج مثلها له لعودته من قرب لا عرف في رضا مثله بذلك  
 ومنها ما لو خرجت لاستفتاء لم يعنها الزوج عن خروجها ومنها ما لو خرجت لبيت أبيها لزيارة أو عيادة  
 كسباني ولو قال الاله دراهم ذلك كله (وسفرها باذنه) (أو) وحدها باذنه  
 (الحاجة لا بسقط) نفقتها لانه يمكن في الاولى وفي غرضه في الثانية فهو المسقط لحقه (تبييه) ظاهر  
 كلامه انما الوساير معه بغير اذنه السقوط وليس مراد اذنه مرعا في قسم الصدقات بعده لانها انقضت  
 حكمه لكما انه صدى وهذا ظاهر اذا لم يمنحها الزوج من الخروج فان منها ما خرجت ولم يدر على ردها  
 سقطت نفقتها كجائحه الاذرى وقال الباقر بنى انه التحقيق (و) سفرها وحدها باذنه (الحاجة لا بسقط)  
 نفقتها (في الاظهر) لانها انما يمكن والثاني لانه لها في السفر (تبييه) سكت المصنف عن  
 مسكتين الاولى ما لو خرجت وحدها باذنه لحاجته ان يقتضى الرجوع في الايمان فيما اذا قال لزوجته ان  
 خرجت لغير الجاهم فأنت طالق فخرجت له واغيره انما الاطلاق عدم السقوط هنا قال الباقر بنى وهو  
 ما كتبه أولا ثم ظهر لي من نص الام والحصر ما يقتضى السقوط حيث قال واذا سافرت الحر باذنه  
 أو بغير اذنه فلا قسم لها ولا نفقة الا أن يكون هو الذي اشجعها لانه سقط عنه نفقتها ولا نسفها قال الولي  
 العراقي وعندي ان أخذ المسئلة من تأخيرها المشاركة لها في المدرك أولى من التمسك بظاهر لفظ النص في  
 قوله هو الذي أنقصه الامكان تأويله وقال ابن العماد ينبغي سقوطها أخذها بجموعه من عدم وجوب  
 المنفعة فيما اذا ارتد ما قبل الوطء قال وهو ظاهر لانه راجع فيه المقتضى والمانع فقدم المانع اه  
 وليس بظاهر كما قال بل الاول كما قال شيخنا أوجه لان ما أخضعه لابنائى عدم سقوط نفقتها لان الاصل  
 عدم وجوب المنفعة حتى يوجد المقتضى لوجوبها خاليا من المانع ولم يوجد والاصل هنا بعد التمكيني عدم  
 سقوط النفقة حتى يوجد المقتضى لسقوطها خاليا من المانع ولم يوجد اذا المقتضى لسقوطها فيما نحن  
 فيه خروجها اغرضها وحده واذا ما بعدم السقوط في هذه الصورة يستثنى منها ما انفلا في الصداق عن  
 مجرد الخناطى من انه لو تزوج ببعده ادمارة بالكوفة وقتلنا اعتبار النسائم بوضع العقد تسلم نفسها  
 ببغداد ولا نفقة لها قبل أن تصل ببغداد مع ان السفر باعد حاجته الصورة الثانية فما اذا سافرت  
 وحدها باذنه حاجة ثالث قال الزكشي وبظاهر انما كساجة نفسها وهو كما قال بعض المتأخرين طاهر اذا لم  
 يكن خروجها بسؤال الزوج لها امه والاقين بنى أن يلحق بخروجها لحاجته باذنه (ولو نشوز) في حضور  
 الزوج بان خرجت من بيته كما قاله الراعى بغير اذنه (نقاب) عنها (وأطاعت) بعد غيبته ترجوعها الى

بيته (لم تحجب) نفقتها زمن العادة (في الاصح) لا تنفقه التسليم والتسليم اذ لا يحصلان مع الغيبة والثاني  
 يجب لعودها الى الطاعة وعلى الاول (طريقها) في عودا استحقات النفقة لها بعد طاعتها في غيبة زوجها  
 (أن يكتب الحاكم) بعد رفقها الامر اليه (كما سبق) في ابتداء التسليم فيكتب لها كملده ليعلم بالحال  
 فان عاذ أو وكبله واستأنف نسلها عادت النفقة وان مضى زمن امكان العود ولم يعد ولا يبعث وكيله عادت  
 النفقة أيضا على ما مر في المقيس عليه أما اذا كان نشوزها بغير الخروج من بيتها كأن ارتدت أو خالفته  
 من غير خروج من المنزل عادت النفقة بعودها الى الاسلام أو الطاعة في غيبته وان أفهم كلام المتن  
 خلافه (ولو خرجت في غيبته) لاهل وجه الفسوزيل (لزيرة) لا قاربها أو جيرانها (ونحوها) كعبادتهم  
 وتزيتهم (لم تنسقا) نفقتها اذ لا يعد ذلك نشوزا عرفا \* (تنبيه) \* في بعض نسخ المحرر تفيد الزيارة  
 يثبت أبيها ونقله في الروضة كأصلها عن بغوى قال ابن شهاب وحذف المصنف هذا القيد ليشمل غير  
 الاب من المحارم قال الزركشي وهو ظاهر الا أن الاطلاق يشمل الاجانب والمنجبه خ لاقه اه والاوجه  
 ما قاله الدميري من ان المراد خ وجها الى بيت أبيها أو قاربها أو جيرانها لزيرة أو عبادة أو تزوية ولهذا  
 تبعته في حل المتن ونقل الزركشي عن الحوي شارح التيجيز أنه لبس لها الخروج لموت أبيها ولا شهود  
 جنازته وأقره والظاهر خلافه أن هذا محاسن (والاظهر أنه لا نفقة) ولا توليها (الصغيرة) لا تختل الوطء  
 لتفدوه لمعنى فيها والثاني تحجب كالزرقاء والعرقاء والمريضة كحمار وأجاب الاول بأن المرض يبارأ ويؤول  
 والرقى والقرن مانع دائم فدرضى به ويشق معه ترك النفقة مع أن التمتع بغير الوطء لا يفوت كحمار (و)  
 الاظهر (أنها تحجب اكبيرة) والمراد به من يمكن وطؤها لا البالغة كما قد ينوهم (على) زوج (صغير)  
 لا يمكن منه جماع اذا سلمت نفسها أو عرضتها على وليه اذ لا مانع من جهتها فأشبهه ما لو سلمت نفسها الى  
 كبير فهرب (واحرامها بجح أوعرة) أو مطلقا (بلاذن) من الزوج (نشوز) من وقت الاحرام (ان لم  
 يملك تحليلها) مما أحرمت به وهو في احرامها بفرض على قول مرجوح مرفى باب الحج لانها منه عنه نفسها بذلك  
 فتكون ناشرة من وقت الاحرام وان لم تخرج سواء كان الزوج محرما من حلالا (فان ملك) تحليلها بان كان  
 ما أحرمت به نقوفا أو فرضا على الاظهر كما نرى باب الاحصار (فلا) يكون احرامها حينئذ نشوزا فتستحق  
 النفقة لانها في قبضته وهو قادر على التحليل والاستمتاع فإذا لم يفعل فهو المفقوت على نفسه \* (تنبيه) \*  
 لو استعطا قوله بجح أوعرة لكان أحصر وأعم ليشمل ما قدرته في كلامه وقضية كلامه أنه يحرم الاحرام  
 بغيراذنه لانه جعله نشوزا والذ كور في باب استحباب الاستئذان فالمراد هنا بيان ما يفسد النفقة وما  
 لا يفسد عليها الا بيان الاباحة والتحرير ويستثنى من كلامه ما لو أفسد جحها المأذون فيه بجماع فانها تنقضه  
 على الفور ولها الاحرام بغيراذن وعليه الخروج معها كما ذكره الاذرى وتحجب نفقتها وحبت قبل بوجوب  
 نفقتها فاستمر (حتى تخرج من بيتها) فإذا خرجت (مساورة لحاجتها) فان سافرت وحدها باذنه سقطت  
 نفقتها في الاظهر أو معه استخفت أو بغيراذنه فناشرة كحمار (أو) أحرمت بمأذرك (باذن) من زوجها  
 (في الاصح) لها نفقة ما لم تخرج لانها في قبضته والثاني لا تحجب لقوان الاستمتاع بها ودفع بأن فوائده تولد  
 من اذنه \* (تنبيه) \* قوله ما لم تخرج يقتضى أنه لو خرجت سقطت نفقتها وهو كذلك ان خرجت  
 وحدها فان خرج معها لم تسقط كحمار (وعينها) أي يجوز لزوجه امنعها (من صوم نفل) مطلق سواء  
 أمكنه جماعها أم امتنع عليه اهذ وحسى كجبه أو رتقها أو شرى كلبسه بواجب كصوم واحرام ويحث  
 الاذرى أنه لا يمنع من لا يحل له وطؤها كتحية ومن لا تحتمل الوطء مردود لان حقه واجب عليها وله دفعه  
 أيضا اذا شرعت فيه (فان أبت) أي امتنعت من الغمار بعد أمرها به (فناشرة في الاظهر) وفي الروضة  
 والشرحين الاصح لامتناعها من التمكن واعراضها عنه بما ليس بواجب وصومها في هذه الحالة احرام  
 كفي زوائد الروضة في صوم النفاوع وحكى في المجموع هناك وجهين أحسنهما هذا والثاني أنه مكروه قال

فلو مات فقتضى المذهب في نقله الجرم بعد الوفاة وان كان يموت كما سبق في الصلاة في الدار  
المعصوبة فكذلك هنا والثاني أنهم لا يمتنعون فاشرة لانهم في قبضته وله اخراجها منه متى شاء أما الأفضل  
الراتب كعرفة وعاشوراء فليس له منعها منه على الصحيح ولا نسقط نفقتها بالامتناع من فطرها فهو  
كرواتب الصلاة \* (تنبيه) \* لو نكحها مائة اقلعها لم يجبرها على الفطر كما في الروضة وأصلها من  
المروزي وفي نسخة نفقتها وجهان أحدهما السقوط كما قاله الاذرى لان الفطر أفضل عند طلب النكح  
وجبت سعة الصوم دل بسقوط الكل أو النصف وجهان أحدهما الأول (والأصح أن قضاء) من صوم  
أوصلا (لا ينطبق) بان لم يجز فوراً كفطرها بمسح في رمضان والوقت متسع أو ناهى عن الصلاة حتى  
خرج وقتها حكمه (كقول فيمنعها) أي فيجوز له متعلها منه ومن اعلمه لانه على التراخي وحقه على الفور  
والثاني أنه ليس كالفطر فلا نفقة لها منه وبالأول قطع الاكثرون كما في الروضة فكان الاولى التعيين بالمذهب  
أما ما يتفق كالفطر فعدا أو يحدروا لم يبق من شبهان الاذرة أو أخرجهت الصلاة عن وقتها بلا عذر  
فليس له المنع منه والنفقة فيه واجبة على الأصح في الرخصة وان أشهر كلام الرافعي بترجيح السقوط وله  
منعها من مذكور معين بنذره بعد النكاح بلا إذن ومن صوم كفارة ان لم تعص بسببه لانه على التراخي  
ومن مذكور صوم أو صلاة مناق سواء أئذنته قبل النكاح أم بعده ولو ماذنه لانه وسع (و) الأصح  
المصوص (أنه لا منع) له (من تعجيل مكتوبة أو وقت) لخياره فضله وقضية هذا التعايل أن له المنع  
من التعجيل اذ لم يندب كالإبراد وهو ما يحشمه الزكشي والثاني له المنع لاتساع الوقت كالنكاح والعسرة  
وأجاب الأول بقصر مدة الصلاة ولو كانا مسافرين لم يمنعها من تعجيل صوم رمضان في السفر كما أفق  
به العزاري وهو متجه كما قال الاذرى ان لم يكن الفطر أفضل (و) لا يمنع من (سنة راتبة) لنا كدها  
وطاهر كلامهم أنه يمنعها من تعجيلها مع المكتوبة أو وقت وكذا من تعجيلها كما صرح به الماوردي  
قال الاذرى ومن التعلو بل الزائد في الفرائض بل تأتي بالاكمل من السنن والآداب \* (تنبيه) \*  
نسقط نفقتها بالاعتكاف الا باذن من زوجها وهو معها أو بغيره اذن لكن اعتكفت بغير معين سابق  
للكفاح فلا نسقط نفقتها وأورد على تخصيص المصنف السنن بالرواتب العبدن والكسوفين فليس له  
منعها من فعلها في المنزل ولكن يمنعها من الخروج لذلك وأجيب بأن المراد بالراتبة مالها وقت معين  
سواء توابع الفرائض وغبرها وقد ذكر الرافعي ان هذا أصل الإجماع القدماء وحينئذ قد دخل العبد  
والزواج والاضطى وقد مررت الإشارة الى ذلك في باب صلاة النفل \* (فرع) \* لو نكح مستأجرة العين لم  
يجب نفقتها وقال الماوردي والرواي له الخيار في فسخ النكاح ان جهل الحال له وإن التمتع عليه ثم أرا  
مع عذره وان رضى المستأجر شتمه منه لانه متبرع ووه لا يلزم وقضية كلام الجمهور عدم ثبوت  
الخيار وهو المعتمد كما مررت الإشارة اليه في خيار الكفاح وبه صرح صاحب الذخائر وغيره وقال الاذرى  
ان ثبوته غريب ولم أره غير الماوردي واستشكل عدم وجوب نفقتها بغيرها الصوم أو الاعتكاف العين  
قبل النكاح وأجيب بأن هذا يتأصل في اختلاف مسائل الصوم والاعتكاف (وتجيب لرجعية) حرة أو أمة  
سائل أو حامل (المؤمن) من نفقة وكسوة وغيرها البقاء حبس الزوج لها أو سائلته عليها وقدرته على التمتع  
بها بالرجعة ولا يسقط ما وجب لها الا بما سقط ما به ما يجب للزوجة ويستمر وجوبه لها حتى تقره بالقضاء  
عدتها بوضع الحمل أو بغيره فنفسي المصدق في استمرار النفقة كما تصدق في بقاء العدة وثبوت الرجعة (الإمونة  
تتلف) فلا تجب لها الامتناع الزوج عنها الا بان تاذت بالهوانم لا يمنع فيجب كما قال الزكشي ما ترفعه به كما مر في  
الخدام \* (تنبيه) \* يستثنى من وجوب نفقة الرجعية ملو قال الزوج طلق بعد الولادة في الرجعة وقالت  
بل قبلها وقد انقضت عدتي فالقول قوله في بقاء العدة وثبوت الرجعة ولا نفقة لها لرفعها كما يحرمه الراعي  
ومقتضاه انه لا نفقة لها وان راجعها لانكارها استحقاقها ومثل هذا الواحدا في أصل الملاحق البائن

وأنكره الزوج وخالفه في المطالب وهو ما أورده الرافعي في كتاب القسم وجهه أصله مقبلا عليه قال  
لكن ظاهر نص الام الوجوب اه وهذا الوجه لانها محبوسة لاجله كما يؤخذ مما مر فيما اذا ادعت  
الرضاخ وأنكر ولولا الزوج طاعتك قبل الوضع وانقضت عدتك فلان نفقة لك الآن فالتى بل طاعتنى  
بعده على النفقة وجبت العدة عليها في الوقت الذى تزعم أنه طاقها فيه ووجبت لها النفقة وسقطت  
الرجعة لانها بائن بنعنه (فلوطنت) بضم أوله مطلقته الرجعية (حامل) بولد للحقة (فانقضى) زوجها عليها  
(فبان) بعد انقائه (حائلا) وأقرت بانقضاء العدة (استرجع مادفع) اليها من النفقة بعد (انقضاء) العدة  
لانه تبين أن ذلك ليس عليه والقول قولها في قدر مدتها بينهما ان كذبها وبدونه ان صدقها فان جهات  
وقت انقضائها قدرت بعدتها حضا وطهرا ان لم تختلف فان اختلفت اعتبر بأقلها فيرجع الزوج بما زاد  
لانه المتيقن وهى لا تدعى زيادة عليه فان تسببت العدة بثلاثة أشهر فيرجع بما زاد عليه أما إذا بالغت  
الاعدات وقيل يرجع بما زاد على أقل ما يمكن انقضاء العدة به \* (تنبيه) \* لو اتفق عند الولد الذى أتت  
به لعدم إمكان لحوقه به استرد الزوج منها ما أنفق عليه في مدة الحمل ولكنها تسهل عن الولد فقد تدعى وطء  
شبهة في أثناء العدة والحمل يقطعها كالنفقة فتتم العدة به ودفعه وينفق عليها تنصيحها (و) المعتدة  
(الحائلا البائن بخلع أو ثلاث) في الحر وثنتين في العبد (لانفقة لها ولا كسوة) فطهر الزوال الزوجية  
فأشبهت المتوفى عنها (ويجب ان) أى النفقة والكسوة (حامل) لقوله تعالى وان كن أولات حمل  
فانفقوا عليهن ولانها مشغولة بتأمينه فهو مستمتع برحها فصار كالاستمتاع به في حال الزوجية اذا انسل  
مقصود بالنكاح كما أن الوطء مقصود به \* (تنبيه) \* اقتصر على النفقة والكسوة وقد يفهم أنه لا يجب  
غيرهما وليس مرادا بل يجب لها الا دم كفى زوايا الروضة والسكنى كما مر آخره مدد وذكر البغوى في  
فتاويه أيضا وجوب الخادم للخدمة واحترز بالبيونة بالخلع أو الثلاث عن البائن بالفسخ بالعيب  
وغيره والاصح انه ان كان بسبب مقارن للعقد كالعيب والغرور فلا نفقة كما ذكره الرافعي في باب الخیار  
لان الفسخ به يرفع العهدة فمن أصله ولذلك لا يجب المهران لم يكن دخول وان كان بسبب عارض كالردة  
والرضاع واللعان ان لم ينف الولد فيجب لانه قطع للنكاح كاطلاق وقضية كلام الدميرى والزركنى  
أن هذا انفصال في الحائلا وليس مراد ابل انما هو في الحامل كما تنقروا والواجب فبما ذكر (الها)  
بسبب الحمل على الصحيح أنهم اتجبه مقدرة ولا تسقط بضى الزمان ولو كانت للحمل لم يكن كذلك (وفي قول)  
فدري يجب ما ذكر (للمحمل) فطءا لوجوب ما ذكر وجود الحمل وعدمه بعدم الحمل وانما صرف لها  
لتغذيه بغذاها ثم فرع على الخلاف قوله (فعلى الاقل) الاصح (لا تجب) نفقة ولا غيرها (لحامل  
عن) وطء (شبهة) وهى غير مزروجة (أو) لحامل عن (نكاح فاسد) لانه لانفقة لها في حال  
التمكين فبعده أولى وعلى الثاني تجب كما يلزم نفقة به بد الانفصال ولو كان زوج الحامل البائن رقبيا  
ان قلنا النفقة لها وجبت لانها تجب على المعسر والا فلا أما المنكوحه اذا حبلت من الوطء بالشبهة فان  
أوجبنا النفقة على الواطئ سقطت عن الزوج قطعا والآفة على الاصح في أصل الروضة \* (تنبيه) \* هذا كما  
مادام الزوج حيا فلو مات قبل الوضع فمضية كلام الروضة هنا السقوط وفي الشرحين والروضة في عدة  
الوفاء عدم السقوط وهو المعتمد فان قيل مقتضى قول المصنف (قلت ولا نفقة لمعتدة وفاتوان كانت  
حاملات والله أعلم) فراجع الاول أجيب بانها تم وجبت قبل الموت فاعتبر بقربها في الدوام فانه أقوى من  
الابتداء وما مر من أن البائن لا تنتقل الى عدة الوفاة بخلاف الرجعية وانما سقطت هنا لقوله صلى الله  
عليه وسلم ليس للحامل المتوفى عنها زوجها نفقة زواها الدارقطنى باسناد صحيح قال الشافعى رضى الله تعالى  
عنه ولا أعلم بخلاف ذلك ولانها ان كانت حائلا فقد بان بالموث والحائلا البائن لانفقة لها وان كانت  
حاملات فان قلنا النفقة للحمل سقطت لان نفقة القريب تسقط بالموت وان قلنا لها بسببه في ذلك لانها



كالخاضعة للولد ولا تجب نفقة الحاضنة بعد الموت \* (تنبيه) \* تسقط النفقة للسكى بنفى الحمل فان  
استلحقه رجعت عليه بآجرة الرضاع ويبدل الاتفاق عليها قبل الوضع وعلى ولدها ولو كان الاتفاق عليه بعد  
الرضاع فان قبل رجوعها بما أفقته على الولد ينال في اطلاقهم أن نفقة القريب لا تصير ديناً لا بقرض  
أجيب بان الاب هناه مدعى بنفيه ولم يكن لها طلق في ظاهر الشرع فلما كذب نفسه رجعت حيث  
(ونفقة العدة مقدرة كزمن) أى كنفقة زمن (النكاح) من غير زيادة ونقص لانها من توابعه (وقبل)  
لا تقدر بل (تجب الكفاية) فتزاد ونقص بحسب الحاجة ولعل هذا قول من يقول النفقة للعمل لانها  
نفقة قريب والرابع في الروضة ونصها في القطع بالأول (ولا يجب) على الزوج (دفعها) للحامل (قبل ظهور  
حمل) سواء أجهلها أم لا أم العمل لانها لم تنفق سبب الوجوب (فأذا ظهر) حملها بينة أو اعتراف الزوج  
أو نصديق لها (وجب) دفع النفقة لها (يومياً يوم) أى كل يوم لقوله تعالى فانفقوا علىهن حتى يرضى  
عنهن ولانها لو أخرت الى الوضع انصرفت (وقيل) لا يجب دفعها كذلك بل (حتى تضع) فتدفع لها جلة  
واحدة لان الأصل البراءة حتى يثبت النسب والخلاف مبنى على ان الحمل يعلم أم لا ولا يظهر أنه يعلم وعليه  
لو ادعت ظهوره فأنكره ما لها البينة وتكتفى فيه شهادة النساء فثبت بأربع نسوة عدول ولهن ان  
يشهدن بالحمل وان كان لدون ستة أشهر اذا عرزن \* (تنبيه) \* لو أنفق ينفق الحمل فان خلافه رجوع  
عليها ومهرته في الرجعية (ولا تسقط) نفقة العدة (بعض الزمان) من غير اتفاق (على المذهب)  
وان قلنا ان النفقة للعمل لانها مدعى التي تنفع بها فتصير ديناً عليه والعار بقى الثاني البناء على الخلاف  
في أن النفقة لها الأول العمل فان قلنا بالأول لم تسقط كنفقة الزوجة وان قلنا بالثاني سقطت كنفقة القريب  
\* (تنبيه) \* قال المتنولى لو أبرأ الزوج من النفقة ان قلنا انها لها سقطت والا فلا (نفقة) لان نفقة الحامل  
مملوكة له أعتقها براءه على انم العمل ولا يلزم الجدة نفقة زوجة ابنة الحامل منه بناء على ما ذكر ولو نشرت  
الحامل سقطت نفقتها ولو بانها ولو نكح فاسدا واستمتع بها ثم فرق بينهما فليس له الرجوع بما أنفق  
عليها بل يجعل ذلك في مقابلة استمتاعها واتلافه منادها قال الاذرى وهذا التوجيه يفهم أنه لو لم يستمتع  
بها او كان قد تسلمها استردوا ليس مراداً

\* (اصل) \* في حكم الاعسار بؤنة الزوجة المانع لها من وجوب تمكينها اذا (أعسر) الزوج ومن  
يقوم مقامه من فرع أو غيره (بها) أى نفقة زوجته المستقلة كتلاف ماله فان صبرت بها وأنفقت على نفسها  
من ماله أو مما اقترضته (صار ديناً عليه) وان لم يقربها القاضي كالأرامل المستقرة \* (تنبيه) \*  
هذا اذا لم تمنع نفسها منه فان منعت لم تصير ديناً عليه فانه الرافى في الكلام على الامهال (والا) بان لم  
تصبر (فلها الفسخ) بالعار بقى الآتى (في الاظهر) وقام به الاكثرون لقوله تعالى فامسك بعروف  
أو تسريحاً فانما فادع عن الأول تعين الثاني ولغير البيهقي باسناد صحيح أن سعيد بن المسيب سئل عن  
رجل لا يجد ما ينفق على أهله فقال يفرق بينهما قبل له سنة فقال نعم سنة قال الشافعى رحمه الله تعالى  
ويشبهه أنه سنة النبي صلى الله عليه وسلم ولانها اذا فسخت بالجب والعنة فبالجزء من النفقة أولى لان البدن  
لا يقوم بدونهما بخلاف الوطء والثاني المانع وهو قول أبي حنيفة والمزنى لعدم قوله تعالى وان كان ذو عسرة  
فتفارة الى مبصرة ولانه اذا لم يثبت له الخيار بنشوزها وعجزها عن التمكين فكذلك لا يثبت لجزءه عن مقابلة  
أموالها عسرة مستقلة فافسخ على الأصح ولا فسخ لها أيضاً بالاعسار بنفقة الخادم سواء أخذت نفسها  
أم استأجرت أم أنفقت على خادمها ثم ثبت في ذمته على الشهور وينبغي كما قال الاذرى ان يكون هذا في  
المزوجة لربتها أما من تخدم أرضها ويحوى فالوجه عدم الثبوت كالقريب \* (تنبيه) \* ليست هذه  
الفرقة فرقة طلاق بل فسخ كغيرهم من المتزوجين كالتي في العسرة فانه ابراهيم المروزي (والاصح)  
ان لا فسخ للزوجة (بمنع) أى امتناع (موسر) من الاتفاق بان لم يوفها ما سألته من ماله (حضر)

زوجها (أو غلب) عنها لئلا يكتسب من تحصيل حقهما بالحق كما ويبدو أن قدرته وعند غيبته يبعث الحاكم  
 لحاكم بلده أن كان موضعهم أو ما فيهم يدفع نفقة فإن لم يعرف موضعهم بان انقطاع خبره فهل لها الفسخ  
 أو لا نقل الزكشي عن صاحب المذهب والكافي وغيرهما أن لها الفسخ ونقل الروباني في النجاشي عن نص  
 الام أنه لا فسخ مادام الزوج موسرا وأن غلب غيبة منقطعة وتعدوا استبقاء النفقة من ماله أنه قال الاذري  
 وغالب ظني الوقوف على هذا النص في الامور المذهب قل فإن ثبت له نص يتخالفه فذاك والافقه به المذبح  
 بالتعذر كما رجحه الشيخان أنه وهذا أحوط والأول أنيس \* (تنبيه) \* قول المصنف موسر ليس بقصد  
 فإنه لو غلب وجعل حاله في البسار والاعسار فلا فسخ لأن السبب لم يتحقق قال الرافعي فلو شهدت البيعة أنه غلب  
 معسر فلا فسخ كما أفتى به ابن الصلاح استصحابا لأوام النكاح قال فلو شهدت بأعساره الآن بناء على  
 الاستصحاب جازاها ذلك إذا لم تعلم زواله وجاز الفسخ حيث قد كان عاد الزوج وادعى أن له مالا بالبلد حتى على  
 بيعة الاعسار لم يؤثر إلا أن يثبت أنها تعلم وقد عاينه فتيين بطلان الفسخ قاله الغزالي في فتاويه (ولو  
 حضر) الزوج (وغلب ماله فإن كان) غائبا (بمسافة القصر) فأكثر (فلهما الفسخ) ولا يلزمها العسر  
 للضرر وكفى ظاهرا من فسخ البائع عند غيبة الثمن \* (تنبيه) \* هذا إذا لم ينفق عليها بخير واستأنه والا فلا  
 فسخ لها ولو قال أنا أحضره مدة الامهال فأنظر كما قال الاذري إجابته (والا) بأن كان دون مسافة القصر  
 (فلا) فسخ لها (يؤمر بالاحضار) سرعة لأن مادون مسافة القصر كالحاضر في البلد (ولو تبرع  
 رجل) مثلا به عن زوج معسر (لم يلزمها القبول) بل لها الفسخ كقول كنان إمامين على أنسان فتسرع  
 غير بقضائه لا يلزمه القبول لما فيه من المنفعة وحكي ابن كعب وجها أنه لاخبار لها به أفتى الغزالي لأن المنفعة  
 على الزوج لا عليها ولو سلمنا المتبرع للزوج ثم سلم الزوج لها لم يفسخ كما مرح به الخوارزمي ولو كان المتبرع  
 أباً أو جداً والزوج تحت حجره وجب عليها القبول كما قاله الاسنوي وألحق الاذري به ولد الزوج وسيدته قال  
 ولا شأن فيه إذا أعسر الأب وتبرع ولده الذي يلزمه إعفائه \* (تنبيه) \* يجوز لها إذا أعسر الزوج وله  
 دين على غيره مؤجل حسبل بقدر مدة احضار مال الغائب من مسافة القصر الفسخ بخلاف تأجيله بدون ذلك  
 ولها الفسخ أيضا لكون ماله عروضاً لا يرغب فيها ولو لم يكن دينه حالاً على معسر ولو كان الدين عليها لانه في  
 حال الاعسار لا تصل إلى حقها والمعسر ينظر بخلافها في حال البسار بخلاف ما إذا كان دينه على موسر  
 حاضر غير معسطل ولو غلب المديون الموسر وكان ماله بدون مسافة القصر فهل لها الفسخ أو لا وجهان  
 أو وجهان الثاني وكلام الرافعي عيب البسار فإن كان المديون حاضرا وماله بمسافة القصر كان لها الفسخ كما  
 لو كان مال الزوج غائبا ولا يفسخ بكون الزوج مديونا وإن استغرقت الديون ماله حتى يصرفه اليها ولا  
 نفسخ بضمان غيره له بذاته نفقة يوم يوم بأن تجد ضمان كل يوم واماضاتها جله لا يصح ففسخ به  
 (وقدرته) أي الزوج (على التكسب كالمال) أي كالقدرة عليه فلو كان يكسب كل يوم قدر النفقة  
 لم يفسخ لانها هكذا تجب وليس عليه أن يدخر للمستقبل فلو كان يكسب في يوم ما يكفي لثلاثة أيام  
 مناصلا ثم لا يكسب يومين أو ثلاثة ثم يكسب في يوم ما يكفي للأيام الماضية فلا فسخ فإنه ليس بمعسر ولا تنشق  
 الاستدلال مثل هذا التأخير البسر وليس المراد أن يصبرها هذه المدة بل النفقة بل المراد كإقاله الماوردي  
 والروباني وغيرهما أن هذا في حكم الواجب لنفقتها وتنطق مما استأنه لامكان القضاء فلو كان يكسب  
 في يوم كفاية أسبوع فتعذر العمل فيه لعرض فسخت لضررها ولو يكون قدرته على التكسب بمنزلة دين  
 مؤجل حسبل له على غيره بقدر ما صرفه ولو امتنع من التكسب مع قدرته عليه لم يفسخ كالموسر المحتنع  
 \* (تنبيه) \* أفهم كلامه أنه يلزمه التكسب للانفاق عليها وهو كذلك كما يلزمه لنفقة نفسه وأنه لو قدر  
 على تكسب نفقة الموسر لزمه تعاطيه ولكن الذي في الروضة وأصلها أوائل هذا الباب أن القدرة  
 على كسب واسع لا يخرج من حيز الاعسار وأطلق الشيخان التكسب ومجمله ما إذا كان قادرا على

كسب حلال أما إذا كان الكسب باعيا محرمه كبيع الخمر أو كان العمل المأمور بالكسب محرما  
 ككسب النجس والكاهن فمأكله مدم وإن خالف المأوردى والرواية في القسم الثاني (وإنما يفسخ)  
 للزوجته السكاح (بجزءه) أى الروح (عن نفقته مدم) حاضرة لأن الضرر يتحقق بذلك ولو عجز عن  
 نفقة مومرا ومنوسما لم يفسخ لأن نفقته الأك تفسق معسر فلا يصير الزائد ببيع عليه بخلاف المومر  
 أو المنوسم إذا طلق مدافنا لا يفسخ ويصير الباقي ديناعليه \* (فروغ) \* لو وجد الزوج نصف المار بكرة  
 عند وقتها ونصفه عشاء كذلك لم يفسخ في الأصح ولو وجد يوما مدا يوما نصف مد كان لها الفسخ ولو  
 وجد كل يوم أكثر من نصف مد كان لها الفسخ أيضا كما حملته عبارة المصنف وإن زعم الزوج كفى  
 خلافه (والاعسار بالكسوة كهو) أى كالأعسار (بالنفقة) على الصحيح إذا لم يمتنعها ولا يثبت البدن  
 بدونه غالبا وقيل لأن الحياة تنقضي بدونها \* (تنبيه) \* سكت الشبان عن الأعسار ببعض الكسوة  
 وأطاع الفارق أن لها الفسخ والتحرير بها كما قال الأذوى ما أنفى به أى الإصلاح وهو أن المجوز عنه أن  
 كان مما لا بد منه كالقميص والخمار وجبة الشتاء فله الخيار وإن كان منه يدك السرراويل والنعل  
 وبعض ما يفرش والمخدعة والخيار ولا يفسخ بالعجز عن الأواني ويحويها كما حرم به المتولى لأنه ليس صرديا  
 كالسكى وإن كان يصير دينافى ذمته (وكذا) الأعسار (بالادم والمسكن) كهو بالنفقة (في الأصح)  
 للمعاجة اليها لأنه يعسر الصبر على الطير التيحت أى الذي بلا أدم ولا بد للإنسان من مسكن يقيه من الحر  
 والبرد والثاني لا يفسخ بذلك أما المسكن فلأن الدفء تقوم بدونه فإنه لا يعدم مسجدا أو موضعا مباحا ورد  
 بأن الطرقة على المسجد ونحوه كالحالة في النفقة على السؤل وأما الأدم فلأن البدن يقوم بدونه ولما  
 قال المصنف (فإن الأصح الميع) أى منع مسجدا (في) الأعسار بسبب (الادم والله أعلم) بخلاف  
 القوت وهذا ما صححه الرابع في الشرح الصغير وانقضى كلام الكيبران الأكثرين عليه ونوسما  
 المأوردى فقال إن كان القوت مما يباع دائما للفقراء بلا أدم فلا يفسخ ولا يفسخ وتقدم الكلام  
 على الأعسار بنفقة الخادم (وفي أعساره بالمهر أقوال أطهرها) عند الأكثرين (تفصح قبل وطء)  
 للعجز عن تسليم العوض مع بقاء العوض فأشبه ما لا يقبض البائع الثمن حتى يجزى على المشتري بالفلس  
 والمبيع باق بيمينه وهذا الفسخ على الفور كما صرح به الرابع وكلام النعمة يقتضى خلافه (لا يفسخ  
 بعد) لأن العوض ومبرورة العوض دينافى في الذمة والثاني لا يثبت الفسخ مطلقا لأن الدفء تقوم  
 بدونه المهر والثالث قطعي مما قلنا أما قبل الدخول فلما لم وأما بعده فلأن البضع لا يتلف حقيقة بالوطء  
 \* (تنبيه) \* محل ما ذكر من التفصيل ما لا يتم تقبض من المهر شيئا فلو قبضت بعضه قبل الدخول كما هو  
 معتاد وأعسر بالباقي أنفى ابن الإصلاح بأنه لا يفسخ بجزءه عن يمينه لأنه استقر له من البضع بقسطه ولو  
 فسخت لعاد لها البضع بكامله لعدم الشركة فيه ويؤدى إلى الفسخ فيما استقر للزوج بخلاف نظيره  
 من الفسخ بالفلس لامكان الشركة في البيع وأنفى البارزى بأن لها الفسخ وهو مقتضى كلام المصنف  
 صدق العجز عن المهر بالعجز عن بعضه وبه صرح المأوردى وقال الأذوى هو الوجهة لأومعنى اه وهذا  
 هو المعتاد كما عهده السبكي وغيره إذ يلزم على قولى ابن الإصلاح كما قال ابن شهابه إجبار الزوجة على تسليم  
 نفسها بتسليم بعض المصدق إذ ليس لها منع الزوج مما استقر له من البضع وهو مستبعد ولو أجبرت لا تحبذ  
 الأزواج ذلك ذريعة إلى إبطال سق المرأة من حبس نفسها بتسليم درهم واحد من صدقها وأنف درهم  
 وهو في غاية البعد وقول ابن الإصلاح لوجوب المال للمرأة الفسخ لعاد اليها البضع بكامله معارض به أنه وهو أنه لو لم  
 يجز لها الفسخ لزم إجبارها على تسليم البضع بكامله مع أنه لا يذوق رجوع البضع اليها بكامله لأن المصدق  
 بردها على الزوج بكامله إذ على تقدير الفسخ يجب عليها رد ما قبضته (ولا يفسخ) بأعسار زوج بشئ مما ذكر  
 (حتى يثبت عند قاض) بعد الرفع إليه أو عند محكم (أعساره) بينة أو قرائنه فلا بد من الرقع إلى القاضي

كافي العنة لانه محل اجتهاد ويكتفى علم القاضي اذ قلنا يحكم بعلمه وحيشته (فيفسخه) بنفسه ونائبه بعد  
 الثبوت (أو يأذن لها فيه) وليس لها مع علمها بالفسخ قبل الرفع الى القاضي ولا بعد قبل الاذن فيه  
 ولا حاجة كما قال الامام الى ايقاعه في مجلس الحكم لانه الذي يتعاقب به اثبات حق الفسخ \* (تنبيه) \* هذا  
 اذا قدرت على الرفع الى القاضي فان استقلت بالفسخ لعدم ما حكم أو عجزت عن الرفع الى القاضي  
 نفذ ظاهرا وباطنا للضرورة اما عند القدرة على ذلك فلا ينفذ ظاهرا او كذا باطنا كما يحكيه ابن المقرئ وصرح  
 به الاسنوي أخذ من نقل الامام له عن معتضى كلام الائمة وقول المصنف فيفسخه بالرفع بخلافه ويجوز فيه  
 وفي يأذن النصب عطف على ثابت (ثم) على ثبوت الفسخ باعسار الزوج بالنفقة لا يعمل بها (في قول)  
 ونسب للعديم بل (يفسخ الفسخ) عند الاعسار وقت وجوب تسليمها لان سببه الاعسار وقد حصل ولا يلزم  
 الاموال بالفسخ (والاظهر ما هو ثلاثة ايام) وان لم يطلب الزوج الاموال لتحق عجزه فانه قد ييجز  
 لعارض ثم يزول وهي مدة فريضة توقع فيها القدرة بقرض أو غيره (ولها) بعد الاموال (الفسخ  
 صحيحة الرابع) بجزء من نفقته بالامهالة الى بياض النهار لتحق الاعسار (الا ان سلم نفقته) أي الرابع  
 ففما فلا يفسخ لما مضى حيث لا تبين زوال العارض الذي كان الفسخ لاجله وان عجز بعد ان سلم نفقة الرابع  
 عن نفقة الخادمس بنت على المدة ولم تستأنفها كما لم من قوله (ولو مضى) على زوجها (يوما بل بالنفقة  
 وأثنى الثالث) بان سلم زوجته نفقته (وعجز الرابع) أي عجز فيه عن تسليم نفقته (بنت) على اليومين  
 الاولين ولها الفسخ صحيحة الخادمس في الصورتين لتضررها بالاستئناس (وقيل تستأنف) مدة كاملة لان  
 العجز الاول قد زال وضعفه الامام بانه قد يتخذ ذلك عادة فيؤدي الى ضرر عظيم \* (تنبيه) \* ليس لها ان  
 تأخذ نفقة يوم قدر فيه عن نفقة يوم قبله بجزء من نفقته لتفسخ مدة تمام المدة لان العبرة في الاداء بقصد  
 المؤدى فان تراها في ذلك فنية احتمل ان احدها مالها الفسخ عند تمام الثلاث بالتلفيق وثانيها مالا  
 وتجعل القدرة عليها بماله لانه قد زال الادعى والمتبادر ترجيح الاول ورجح ان الرفعة الثانية بناء على انه  
 لا يفسخ بنفقة المدة المستحقة وأجيب عنه بان عدم فسخها بنفقة المدة الماضية في ايام المهلة لا فيها (ولها  
 الخروج) من بيتها (زمن المهلة) ثم ارا (تحصل النفقة) بكسب أو تجارة أو سؤال وليس له منعها سواء  
 كانت قصيرة أم غنية لان التمكن والداعية في مقابلة النفقة فاذا لم يوفها اما عليه لم يستحق عليها اجرا  
 \* (تنبيه) \* قضية كلامه انه لو أمكنها الانفاق من مالها أو كسب في بيته امتنع عليها الخروج وهو وجه  
 والصحيح المنع من الاول (وعلمها الرجوع) الى بيتها (ايلا) لانه وقت الإواء دون العمل والا كنساب  
 ولها منه من الاستمتاع بها ثم ارا ولا نسقنا نفقته بذلك ايلا لكن نسقنا نفقته عن ذمة الزوج  
 مدته مع اظهاره عاراً فان المقرئ سقوطها حيث منعت والمعدة الاول في الحاوي انه يستحق التمتع بها ايلا  
 لان ارا من المهلة فان ثبت ثم ارا فابست بنائشرة أوليا قناشرة ولا نفقة لها وتبعه في الكفاية (ولو رضى  
 باعساره) العارض (أو نكحته عاتلة باعساره) فالفسخ بعده أي الرضا في صورتين لان الضرر يتحدد  
 كل يوم ولا أثر قواها رضى باعساره أبداً فانه قد لا يلزم الوفاة به \* (تنبيه) \* يستثنى من اطلاق يوم  
 الرضا فانه لا خيار لها فيه كما قاله البندنجي والبغوي ويتحدد الامهال اذا طلبت الفسخ بعد الرضا (ولو  
 رضى باعساره بالمهر فلا) فسخ لها بذلك بعد الرضا لان الضرر لا يتحدد والحاصل مرضى به \* (تنبيه) \*  
 سكت المصنف عما لو نكحته عاتلة باعساره بالمهر بل قضية ثبوت الفسخ لكن ما رجعا عنه كما لو رضى به في  
 النكاح ثم بدالها ان تفسخ بخلاف النفقة قال الاسنوي وهذا ضيف والمذهب بخلافه فقد حكاه العمراني  
 عن الجسديد وذلك عن القسديم وقد اغترى لروضة بما قاله الرافعي من انه لم يلق على غيره وزاد غير  
 بالاصح وقال الزركشي قال ابن ربيعة لم يفسخ اذ نصر الماوردي والجهوراه وبالجملة فالعامة عدم الفسخ  
 لما روى وسكت أيضا عما لو نكحت ثم علمت باعساره فامسكت عن المحاكم الذي نقله عن الروائي وأقراه

وهو في الحادى انه اذا كانت ذاك بعد طلبها المهر كان عوضا بالاعسار وسعة ما خيارها وان كان قبل المطلب  
لم يسقط بعد تأخير المطلب ولو لم يرد البسار والخيار بعد الزرع الى القاضي على الفور ولو تأخر الفسخ سقط  
لان الضرر لا يتجدد وقد رخصت باعساره وقبله على التراضي لانما افترق المطلب لتوقع البسار وعلم من  
كونه على الفور بعد المطلب انه لا يهل ثلاثة أيام ولا دونها وبه صرح الماوردى والرويانى قال الا ترى  
وايسر بواضح بل قد يقال ان الالهال هنا أولى لانما يتضرر بتأخير النفقة بخلاف المهر اه وهو ظاهر  
لكن المدة ولخلافة (و) اعلم ان الفسخ حتى الرجعة وحيدة (لا تسقط لولي صغيرة ومجنونة) وان كان  
به مصلحة لها (باعساره ونفقة) كما لا يمتنع عليه وان كان يمدد صحتها لان الخيار يتعلق بالجميع  
والشهوة فلا يفرض الى غير مستحقة وينفق عليها من ماله ما لم يكن لها مال انفق عليها من عليه  
نفقتها ما كدفعة الحلية وتصير نفقتها ومهرها ادينا عليه ومطالب به اذا أسير \* (تنبيه) \* اقولهم كلامه ان  
عدم دفع لى الباعنة من باب أولى والسفينة الباعنة عن كارتشيد (ولو انصرف زوج أمه) أو من غيرها ك  
فهم بالاولى (بالنفقة) أو الكسب فله الفسخ بذلك وايسر للسيد منعه ما لم ينفقها فان ضمن لها نفقة  
بعد طلوع فجر يومها صح كضمان الاجنبى فان قيل كيف يضمن السيد وهو رب الدين دينه أجيب بأن  
النفقة فى الأصل اها تم بتأخيرها السيد فصح صحتها \* (تنبيه) \* استثنى من تبوت الخيار اها ما لو أنفق السيد  
عليه من ماله فانه لا خيار له عليه ولو كان كزوجته أحد أصول سيدها المورس الذي يلزمه اعفاؤه لان نفقتها  
على سيدها وحيدة فلا تسقط ولا اياها والحق بها انما اثرها كزوجته امته بعده واستخدمه فان لم يستخدمه  
وعجز عن الكسب بغير ان اها الفسخ ان لم ترض بدمته ولم ينفق عليها السيد اذا أسير \* (فان رخصت)  
وهى مكلفة (باعساره فلا فسخ للسيد فى الاصح) والثانى له الفسخ لان المالك فى النفقة له ضرر فواتها يعود  
اليه وأبى الاول بما لم يكن الفسخ لها \* (تنبيه) \* احترز بالنفقة عن المهر فلا يثبت الفسخ لها  
باعساره قبل الدخول بل هو السيد لانه محض حقه ولا يرد عليها فى فواته وعلى الاول لا يلزم السيد نفقتها  
اذا كانت بالعمة عاتلة ولكن (له أن يلجئها اليه) أى الفسخ (بأن لا ينفق عليها ويقر) لها (انفسى  
أزوجى) دفعا للضرر عنه فاذا استخضت نفق عليها واستمتع بها أو زوجها من غيره وكفى نفسه ونفقاتها  
الصغيرة والمجنونة فيمتنع عليه الجاوزه الا لا يحكم به الفسخ \* (فروع) \* لا يمتنع على الزوج بالنفقة على  
كانت تماثل السيد فان اعطاها اها برى منها أو اياها السيد دون الانكاح لا يمتنع عليها فاقبضها وتماثلها  
لانها كالأيدة فى القبض بحكم النكاح وفى تنازلها بحكم العرف وتماثلت الامه بالنفقة المقبوضة  
فليس له بيعها قبل ابدائها اها بغيرها لان نفقتها وان كانت له بحق المالك لكن اها حقا التوفيق فان  
أبدلها بآزله التصرف فيها بيع وغيره ويجوز له ابراء زوجها من نفقة اليوم لانها للحاجة الناجزة فكان  
المالك لا يثبت للسيد الا بعد القبض أما قبله فيستعص الحق اها ولا يصح ابراءها من نفقة أمس كفى المهر  
وأما السيد ببيع ابرائه من نفقة الامس لان نفقة اليوم ولو ادعى الزوج تسليم النفقة الماضية أو الحاضرة  
أو المستقبل فأنكرت الامه صدقت بهما لان الأصل عدم التسليم فان صدقة السيد برى من النفقة  
الماضية دون المستقبل والحاضرة لان الخصومة للسيد فى الماضية كالمردون الحاضرة ومن طوب  
بنفقة ماضية وادعى الاعسار يوم وجوبها حتى يلزمه نفقة المعسر وادعت هى البسار فيه صدق بيمينته ان لم  
يعرف له مال والادلا ولو عجز العبد عن الكسب الذى كان ينفق منه ولم ترض زوجته بدمته كان اها الفسخ  
وان رخصت مارت نفقتها ادينا عليه ولو عجز السيد عن نفقة أم ولده أجبر على تحملها بالكسب وتنفق على  
نفسها أو على ايجارها ولا يجبر على نفقتها أو تزويجها كالا يرفع مالك الميم بالجزع عن الاستمتاع فان عجز  
عن الكسب نفقتها فى بيت المال

\* (فصل) \* فى نفقة الضرر والموجب اها قارة العضة فقنا (لزمه) أى الشخص ذكرا كان أو غيرة

(نفقة الولد) الحر (وان عالا) من ذ كراؤنقى (والولد) الحر (وان سفل) من ذ كراؤنقى والاصل في  
الاول قوله تعالى وصاحبهما في الدنيا معروفا ومن المعروف القيام بكفائتهما عند حاجتهما وخبراً طيب  
مأياً كل رجل من كسبه وولده من كسبه فكلوا من أموالهم رواه الترمذى وحسنه الخاكم وصححه قال  
ابن المنذر وأجمعوا على ان نفقة الوالدين الذين لا كسب لهما ولا مال واجبه في مال الولد والاجداد والجدات  
ملحقون بهما ان لم يدخا الوافى عوم ذلك كما ألحقوا بهما في العتق والمالك وعدم القود ورد الشهادة  
وغيرهما وفي الثاني قوله تعالى فان أرضعن لكم فانهن أجورهن اذا سجدت الاجرة لارضاع الاولاد  
يقتضى استحباب وتنفقهم وقوله صلى الله عليه وسلم اهتد خذنى ما كتفىك وولدك بالمعروف رواه الشيخان  
والاحقاد ملحقون بالاولاد ان لم يتنأوا لهم اطلاق ما تقدم \* (تنبيه) \* استنبط من حديث هذ وغيره وجوب  
نفقة الزوجة والولد ثلاثة عشر كما نبه على ذلك ابن السقيب وذكرها في شرح التنبيه ولا يضر فيما ذكر  
اختلاف الدين كما قال (وان اختلفا بينهما) فيجب على المسلم منهما نفقة الكافر المعصوم وعكسه لعدم  
الادلة ولوجود الموجب وهو البعضية كالعتق ورد الشهادة فان قيل هلا كان ذلك كالبراث أجيب بأن  
الميراث مبني على المناصرة وهى مفقودة عند اختلاف الدين وخروج بالاصول وافروع غيرهما من سائر  
الاقارب كالاخ والاخت والعم والعمة وأوجب أبو حنيفة رضى الله تعالى عنه نفقة كل ذى محرم بشرط  
اتفاق الدين في غير الاباعاض عسكاً بقوله تعالى وعلى الوارث مثل ذلك وأجاب الشافعى رضى الله تعالى عنه  
بأن المراد مثل ذلك في نفى المضارة كما قيده ابن عباس وهو أعلم بكتاب الله تعالى وبالحر الرقيق فان لم يكن  
مبعضاً ولا مكاناً فان كان منفقاً عليه فهو على سيده وان كان منفقاً فهو أسوأ حالا من المعسر والمعسر  
لا تجب عليه نفقة قريبه فان قبل العبد يلزمه نفقة زوجته فهلا كان كذلك هنا أجيب بأن نفقتهم معاوضة  
وتلزم المعسر والعبد من أهلها ونفقة القريب مواساة ولا تلزم المعسر فلم تلزمه لاعتساره وأما المالمعسر فان  
كان منفقاً فعليه نفقة تامة لانما ملكه فهو كراى الكل وقبل بحسب حربه وان كان منفقاً عليه فقبض  
نفقته على القريب والسيد بالنسبة الى ما فيه من رق وحرية وأما المكاتب فان كان منفقاً عليه فلا يلزم  
قريبه نفقته على الاصح كما في زيادة لروضة هنا لبقاء أحكام الرق عليه وان وقع في الروضة وأصلها في قيم  
الصدقات ان عليه نفقته بل نفقته من كسبه فان عجز نفسه فعلى سيده وان كان منفقاً لا تجب عليه لانه  
ليس أهلاً للامانة لانه ما عاين مملوك له أو مملوك مستحق في كتابته الا أن يكون له ولد من آمنه فيجب  
عليه نفقته وان لم يجزله وطوئ لانه ان متى فسد أنفق ماله على ولده وان رفق الولد أيضاً فيكون قد أنفق  
مال السيد على رقيقه أو ولده من زوجته التى هى أمة سيده فيجب عليه نفقته لانه ملك السيد فان عتق فقد  
أنفق ماله على ماله سيده وان رفق فقد أنفق عليه مال سيده بخلاف ولده من مكاتبه سيده لا ينفق عليه لانها  
قد عتق فقبضها الولد لانه مكاتب عليها ويجزى المكاتب فيكون قد قوت مال سيده وبالمعصوم غيرهم من مرتد  
وحرى فلا تجب نفقته اذا حرمة له لانه مأورقته فان قيل تجب نفقة الرقيق وان كان غير معصوم كما  
سأئى أجيب بان الرقيق ما كان السيد مالاً كزوجة له التصرف فيه خير بين أن ينفق عليه أو يربى  
ملكه عنه بخلاف الاصل والفرع \* (تنبيه) \* كما يلزم الولد نفقة الاب يلزمه نفقة رقيقه المحتاج لحرمته  
وكذا زوجته وقد ذكرهما المصنف في باب الاعاق بخلاف زوجة الابن على الاصح ثم شرع في شرط  
وجوب نفقة القريب فقال (بشرط يسار المنفق) من والد أو ولد لانما مواساة عنه برضاها اليسار وقبل  
لا بشرط يسار الوالد في نفقة ولده الصغير فيستغنى عنه ولداً أبسر (بما ضل عن قوته  
وقوت عياله في يومه) وليامته التى تلبسواة أفضل ذلك كسب أم غيره فان لم يفضل شئ فلا تنفى عليه لقوله  
صلى الله عليه وسلم ابدأ بنفسك فتصدق عليها فان فضل شئ فلاهات فان فضل عن أهالك شئ فلدى قريبك  
رواه مسلم \* (تنبيه) \* في معنى القرب سائر الواجبات من تسكن ومايس فلوهر بدله بالحاجة كان أولى

والخلق المصنف العيال ونحوه الرافعي وغيره بالزوجة ولو بهر بها كانت أولى والظاهر كما قال الأذري أن  
 خادمها وام ولد في حكمها ولا يشترط كونه فاضلا عن دينه كما صرح به الأصحاب في باب الفلوس وإن أوهم  
 كلام الرافعي أول قسم الصدقات خلافه (ويباع فيها) أي نفقة القريب (ما يباع في الدين) من عقار  
 وغيره لأن نفقة القريب مقدمة على وفاء الدين وأذا بيع ذلك في الدين ففي المقدم عليه أولى وفي كيلة بيع  
 العقار وجهان أحدهما إيباع كل يوم جزءا للحاجة والثاني به بتقراض إلى أن يجتمع ما به سهل بيع  
 العقار له قال الأذري والثاني هو الصحيح أو الصواب اه وقد رجع الصنف تعديده في نمايه من النفقة على  
 العبد قال البلخي فالبيع هنا ولو لم يوجد من يشتري إلا الكل وتعدرا لا تراض قال الزركشي يبيع الكل  
 كما أشار إليه الرافعي في الصدقات في الكلام على التشاير (ويلزم كروبا) إذا لم يكن له مال (كسبه في  
 الأصح) إذا وجد ماله يلقى به فليقر في المراءى أن يضيع من يقر ولأن القدرة بالكسب كالقدرة  
 بالمال ولهذا لا يحرم عليه الزكاة وكما يلزمه إحياء نفسه بالكسب فكذا به والثاني لا كما يلزمه الكسب  
 لقضاء دينه وأجاب الأول بأن النفقة تدركها سير والدين لا ينقض بما قدره ولا يكاف القريب أن يسأل الناس  
 ولا أن يقبل الهبة والوصية فإن فعل وصار بذلك غنيا لزمه مؤنة قربه \* (تنبيه) \* محمول وجوب  
 الاكتساب لزوجة الأب أتمها وفي نفقة المعسر ولو قدر على اكتساب متوسما أو وسرا لم يجز على  
 الزيادة كغيره وقضية كلام الأمام والغزالي وإن فقهى كلام الماوردي الأجبار (ولانجب) النفقة (للمالك  
 كفايته) ولو زنا وصغيرا أو مجنونا لاستغنائه عنها (ولا مكسها) بأن يقدر على كسب كفايته من كسب  
 حلال يلقى به لا تنفاد حاجته إلى غيره وإن كان يكسب دون كفايته استحق القدر المجزئ عنه خاصة  
 \* (تنبيه) \* لو قدرت الأم أو البنت على التكسح لأتته ما نفقتهما كالجزم به ابن الرافعة فإن قيل هلا كان  
 ذلك كالقدرة على الكسب أوجب بأن جنس التكسح لانه ياتيه بخلاف سائر أنواع الاكتساب فلو  
 تزوجت سقطت نفقتهما بالقد ولو كان الزوج معه سرا إلى أن يفسخ لثلاث جمع بين نفقتين (وتجب المنفعة  
 غير مكسب إن كان زنا) وألحق به البعوى العاجز بعرض أو عوى وجزم به الرافعي في الشرح الصغير  
 (أو) كان (صغيرا أو مجنونا) اعجزه عن كفاية نفسه ولأولى حمل الصغير على الاكتساب إذا قدر عليه وينفق  
 عليه من كسبه فلو هرب أو ترك الاكتساب في بعض الأياد وجبت نفقته على وليه ولو كان قادرا على كسب  
 حرام كالكسب بالآلة الملهية وهو كالعدم وكذا الكسب الذي لا يابق به (والا) بأن قدر على الكسب  
 ولم يكن له ما يكسبه (فأقول أحسنها تجب) مطالعا للأصل والفرع لأنه يقع للإنسان أن يكاف  
 قربه الكسب مع اتساع ماله والثاني المنع ماعلا لاستغنائه بكسبه عن غيره (والثالث) تجب (لأصل  
 لافرع) ذكرنا وأنتي لنا كد حزمة الأصل (فالتالث أظهر) لما ذكر (والله أعلم) وهذا هو  
 الأصح في أصل الروضة واقتضاه إيراد الشرحين وإن نازع في ذلك الأذري لأن الفرع مأمور بمعاملة  
 أصله بالمعروف وأيس منها تكليفه الكسب مع كبر السن وكما يجب الاعتفاف ويمتنع القصاص (وهي)  
 أي نفقة القريب (الكفاية) لقوله صلى الله عليه وسلم تحذى ما يكفك ويكفي ولدك بالمعروف ولأنها  
 تجب على سبيل المواساة لدفع الحاجة الداجرة ويعتبر حاله في سنة وزهاده ورغبته ويجب اشباعه كما  
 صرح به ابن خونس وقول الغزالي لا يجب اشباعه محمول على المباغة في الشبع ويجب له الأدم كما يجب له  
 القوت ويجب له مؤنة خادم إن احتاجه مع كسوة ويستكنى لا تقسين به وأجرة طبيب وعن أدوية  
 \* (تنبيه) \* لو سلمت النفقة إلى القريب فتأقت في يده وجب إبدائها وكذا لو أتلفها بنفسه فإن قيل في  
 إبدائها إجماع بالدافع خصوصا مع تكرار الاتلاف أوجب بأن للدافع مقصرا ذمكه أن يعاومه من  
 غير تسليم لكن ما أتلفه عليه فيه الضمان إذا أيسر كما قاله وينبغي كما قال الأذري أن محل الضمان في  
 الرشيد دون غيره لتقصير الدافع بل سبيله أن يعاومه أو لو كل من يعاومه ولا تسلم النفس والنفقة

وماذ كرمها امتاع ولذلك قال المصنف (وقسمة ما بقواتها) بمعنى الزمان وان تعدى المنفق بالمنع لانها  
وجبت بدفع الحاجة الناجزة وقد زالت بخلاف نفقة الزوجة فلم امعاوضة (و) حينئذ (لانصيرديننا) في  
ذمة (الابقرض) بانما بضمها (فاض أو اذنه في افتراض) بالقاف (الغنية أو منع) فانما انصيردين في ذمته  
انما كذا ذلك بقرض القاضي أو اذنه فيه \* (تنبيه) \* تباع المصنف في هذا الاستثناء كذا رر والشرح  
الغزالي في الوسيط ولوجيز ولاذكره في شيء من كتب الطريقين قال الاذرعى وهذه المسئلة مما تم به  
الابوي وحكام العصر يحكمون بذلك طنائين انه المذهب فيجب التنبيه لها وتقرر بها وبسما الكلام في ذلك  
ثم قال والحق ان فرض القاضي بحره لا يؤثر عندنا لا بخلاف ومحاولة اثبات خلاف مذهبي فيه تكاف  
بمحض اه فالمتقدم عليه الجمهور وانما لا نصير ديننا لا بافتراض فاض بنفسه أو ما ذمته ويمكن حمل كلام  
الغزالي والشيخين كما قاله بعض المتأخرين على ما اذا فرض القاضي النفقة أي فذرهما وأذن لانسان أن  
ينفق على العاقل مثلا ما قدره في غيبة القريب أو منعه ويرجع على قريبه فإذا أنفق صار في ذمة القريب  
قال وهي غير مسئلة الاستقرار وقول المصنف أو اذنه في افتراض يقتضي انه يحجز ذلك بصير ديننا في الذمة قال  
السبكي والظاهر انه لو تأخر الاستقرار بعد اذن القاضي ومضى زمن لم يستقرض فيه أي لم يجب فيجب  
حمله على ان المراد اذن في الاستقرار فاستقرض اه وهذا الجمل هو المراد والافتخاف ما عليه الجمهور  
ويكون الاستثناء حينئذ من اللفظ لا من المعنى لان الواجب على القريب انما هو وفاء الدين ولا يسمى هذا  
الوفاء نفقة وظاهر كلام المصنف الحصر في ما ذكره وليس مرادنا ان الاب لو نفى الولد ثم استلحقه فان الام  
ترجع عليه بالنفقة كما مر ولو لم يكن هناك حاكم واستقرضت الام عنه وأشهدت فعليه قضاء ما استقرضته  
أما اذا لم تشهد فلارجوع له ونفقة الحامل لانسما بمعنى الزمان وان جعلنا النفقة له لان الزوجة لما كانت  
هي التي تنفع بها التحقت بنفقة وللقريب أخذ نفقة من مال قريبه عند امتناعه ان وجد جنسها وكذا  
ان لم يجد في الاصح وله الاستقرار ان لم يجد له مالا ويجوز عن القاضي ويرجع ان أشهد بجد الطافل  
المحتاج وأبوه غائب مثلا والاب والجد أخذ النفقة من مال فرعهما الصغير أو المجنون بحكم الولاية وإيهما  
ايجاره له المالبط من الاعمال ولا تأخذها الام من ماله اذا وجبت نفقة عليه ولا الابن من مال أبيه  
المجنون اذا وجبت نفقة عليه الابا كما لعدم ولايتهما فيؤدي القاضي الابن الزمان اجارة أبيه المجنون اذا  
صلح له نفقة (وعاها) أي الام (ارضاع ولها اللبا) وهو بهجر وفصل الابن النازل أول الولادة لان الولد  
لا يعش بدونه غالبا وغسرها لا يغني كما قاله في الكافي والمراد كما قال الرافي انه لا يعش بدونه غالبا وأنه  
لا يقوى وتشدد بنيت الاب قال ولا فتشاه من يعش بل بالبا وإها أن تأخذ الاجرة عليه ان كان مثله أجرة  
ولا يلزمها التبرع بارضاعه كما يلزم بدل الطعام للمضطر الابا بدل \* (تنبيه) \* لم يتعرضوا لمدة الرضاع  
به وقال الرافي مدته بسيرة وقال في البيان وعلم ان نسق اللبا حتى يروى وظاهره الاكتفاء بمرة واحدة  
وينبغي كما قال الاذرعى الرجوع الى أهل الخبرة فان قالوا تكفيه مرة بلا ضرر بلحقه كفت والاعمل بقولهم  
ثم بعده أي بعد ارضاع الابا (ان لم يوجد الاهي) أي الام (أو اجنبية وجب) على الموجود منها (ارضاعه)  
ابقاء لا وادولها طلب الاجرة من ماله ان كان والا فمن تلزمه نفقته (وان وجدنا) أي الام والاجنبية (لم  
تجبر الام) وان كانت في نسكاح أبيه على ارضاعه لقوله تعالى وان تعاسرت فاسترضع له أخرى واذا امتنعت  
حصل التعاسر (فان رغبت) في ارضاعه (وهي منكوبة أبيه) أي الرضيع (فله منعها) مع الكراهة  
من ارضاعه (في الاصح) لانه يستحق الاستمتاع بها في الاوقات المصروفة الى الرضاع وهذا أقوى الوجهين  
في الشرحين (قلت الاصح لبس له منعها) مع وجود غيرها (وصححه) الاكثر وان الله أعلم لان فيه اضرازا  
بالولادتها عليه أشفق وأبينهاه أصح ولا تزداد نفقتها للارضاع وان احتاجت فيه الى زيادة الغذاء لان  
قدر النفقة لا يختلف بحال المرأة وحاجتها \* (تنبيه) \* أفهم قوله متكوبة انها التي كانت بائنا ان له المنع



حرما وليس مراد ال ان تبرعت لم تزع الولد منها وان طلبت اجرة يهي كالنفي في نكاحه اذا توافقا وطابت  
الاجرة وقوله ابيه انما اذا كانت متكوسمة غير ابيه ان له منه ما وه وكذلك الا أن تكون مستأجرة فلا رضاع  
قبل نكاحه وليس له منها كما قاله ابن الرقة ولا نفقة لها وهذا كله كما قال الاذوي في الزوجة والولد الحر من  
أمدلو كان رقيقا والام حرة فله منها كما لو كان الولد من غيره ولو كانت رقيقة والولد حرا ورقيق قال فقد  
يقال من واقعة السيد منه ما دفعه والجواب ويحتمل غيره اهـ والاول اوجه (فان اتفاقا) على أن الام ترضعه  
(وطابت اجرة مثل) له (أجيب) لقوله تعالى فان أرضعن لكم فأتوهن أجورهن وكانت أحق به لما  
مر فاستنجز الزوج لها لذلك جاز وقال العراقيون لا يجوز لانه يستحق الاستمتاع بها في تلك الحالة فلا  
يجوز أن يبعد عليها عند آخر جماع استيفاء الحق وأجاب الاول بأن الاستمتاع منه رضى بترك الاستمتاع  
واذا أرضعت بالاجرة فان كان الارضاع لا يمنع من الاستمتاع ولا ينقصه فاما مع الاجرة النفقة والا فلا  
(تنبيه) \* ذكر المصنف حكم المسكوحه وسكت عن المفارقة وصرح في المحرر بانسوبة فقال فان  
واقعا عليه أولم تكن في نكاحه وطلبت الاجرة الى آخره فحذف المصنف له لوجه كما قاله ابن شامة  
(أو) طابت الام (فوقها) أى اجرة المثل (فلا) تلزمه الاجابة لتضرره وله استرضاع اجنبية (وكذا ان  
تبرعت اجنبية) بلوضعه (أورضيت بأقل) من اجرة المثل ولو بنى يسيرا يلزمه اجابة الام الى اجرة  
المثل (في الاظهر) لان في تكليفه الاجرة مع المتبرعة أو الزيادة على ما رضيت به اضرازا وقد قال تعالى  
وان أردتم أن تسترضعوا أولادكم فلا جناح عليكم والثاني تجلب الام لوفور شفقتها \* (تنبيه) \* محل  
الخلاف اذا استمر الولد بين الاجنبية والاعبية ادم الى رضاعه باجرة المثل قطعا كما قال بعض المتأخرين  
لمساقي العدول منها من الاضرار بالرضيع وعلى الاظهر لو ادى الاب وجود متبرعة وراضية باقل من  
اجرة المثل وأنكرت الام صدق في ذلك بيمينه لانهم اندى عليه اجرة والاصل عدمها ولانه يثق عليه اقامة  
البيضة وتجب الاجرة في مال المافل فان لم يكن له مال فعلى من تلزمه نفقته ثم شرع في اجتماع الاقارب من  
جانب المفق وفي جانب المحتاج وقد بدأ بالقسم الاول فقال (ومن استوى فرعا) في قرب وارث أو بعدهما  
وان اختلفا في الذكورة وعدهما كابنين أو بنتي أو ابن وبنت (اتفقا) عليه وان تفاوتا في قدر البنيان أو  
أبسر أحدهما بالمال والاخر بالكسب لان حلة التحاب النفقة تنهماهما فان غاب أحدهما أخذت نفقته  
من ماله فان لم يكن له مال افترض عليه الحاكمان أو المأورأه لاذن ذلك من ماله الاذرى والا افترض منه الحاكمان  
على العائث أو ماله اذا بعده هذا اذا كان المأورأه لاذن ذلك من ماله الاذرى والا افترض منه الحاكمان  
وأمر عبدا لا يصرف الى المحتاج بوما فيوما (والا) بان اختلفا في القرب (فالاصح اقربهما) منجب  
النفقة عليه وارثا كان أو غيره ذكرنا كل أن أو اني لان القرب أولى بالاعتبار (فان استوى) فربهما  
(فبالارث) نعتبر النفقة (في الاصح) لقوته كابن وابن بنت فيجب على الاول دون الثاني لذلك  
والثاني لا أثر لارث لعدم توقف وجوب النفقة عليه (والثاني) وهو مقابل قوله فالاصح اقربهما  
أن نعتبر أولا (بالارث ثم القرب) بعده فيقدم الوارث البعيد على غير القريب فان استوى في الارث  
قدم اقربهما \* (تنبيه) \* الخلاف في أصل المسئلة طريقتان والطريقة الاولى هي المشهورة ولما  
كانت طرق الاصحاب قد تسمى وبعدها مع تمييز المصنف عنها بالاصح (والوارثان) على كل من الطريقين  
كفي الحر اذا استوى في أصل الارث دون غيره كابن وبنت هل (يستويان) في قدر الانفاق (أم  
يوزع) الانفاق بينهما (بحسبه) أى الارث (وجهان) وجه التوزيع اشهر زيادة الارث وزيادة  
قوة القرب ووجه الاستواء اشهر في الارث ورجح هذا الزكشي ومن القوي والاول اوجه  
كل جزم به في الانوار وهو قياس ما رجحه المصنف يعني له أن يكون وقلة نفقته عليهم كما سيأتي قريبا وهذا هو  
الموضع الثاني في المنهاج بالترجيح كغير التنبيه عليه في صلاة الجنازة ولا ثالث لهما الا ما كان مفرعا على

منهيف (ومن له أبواب) هو من ثلثة التغايب أى أبواؤهم (ففى الاب) نفقة مصغرا كان أو كبيرا  
أما الأول فلقوله تعالى فإن أرضعن لكم فأتوهن أجورهن وأما الثانى فاستصحابا لما كان فى الصغر  
ولعموم حديث هند (وقيل) النفقة (عليها ما بالغ) لاستوائهما فى القرب وإنما قدم الاب فى الصغر  
لولايته عليه وقد زالت وهل يسوى بينهما أو يجعل بينهما أثلاثا بحسب الارث وحيث رجع المصنف  
منهما الثانى \* (تنبيه) \* محل الخلاف فيما إذا كان الولد البالغ - يرممونه والافكا الصغير وأبو الاب مع  
الام كلاب على الاصح (أو) كان للفرع (أجداد وجدت أدلى بعضهم ببعض فالقرب) منهم  
فالقرب تلزمه النفقة لما سمن أن القرب أولى بالاعتبار (والا) يان لم يدل بعضهم ببعض (فبالقرب)  
يعتبر لزوم النفقة (وقيل الارث) على الخلاف المتقدم فى طرف الفروع (وقيل بولاية المال) لأنها  
تستعربت فوبى التربية له \* (تنبيه) \* المراد بولاية المال كمال فى الرضعة وأصلها الجهة التى تفيدها  
لأنفس الولاية التى قد يمنع منها مانع مع وجود الجهة وعلى هذا فى كالم المصنف مضاف بمحذوف (ومن  
له أصل وفرع فى الاصح) نجب النفقة (على الفرع وان بعد) كآب وابن ابن لان عمرو بنه أفقرى وهو  
أولى بالقيام بشأن أبيه لعلمهم حرمة والثانى أنها على الأصل استحبابا لما كان فى الصغر والثالث أنها  
عليه - ما لا شئنا كهما فى البعوضة ثم شرع فى القسم الثانى من اجتماع الأقارب فقال (أو) له  
(محتاجون) من النوعين أو أحدهما مع زوجة أو زوجان فان قدر على كفاية كلهم فواضح أو  
بعضهم فله (يقدم) منهم (زوجته) بعد نفسه لان نفقتها آكد لانها لا تسقط بمضى الزمان كما س  
(ثم) بعد نفقتها يقدم (الأقرب) فالقرب بقدم بعد زوجته ولده الصغير لشدة محبته ومثله البالغ  
المجنون ثم الام لذلك وإنما كدحها بالحل والوضع والرضاع والتربية ثم الاب ثم الولد الكبير ثم الجد  
وان علاولو كان الولد صغيرا والاب مجنونا أو زونا فهما سواء كما يحتمه الباقينى وتقدم ماله تعلق بذلك فى  
زكاة الفطر (وقيل) يقدم (الوارث) على الخلاف المتقدم فى الأصول وعلى الأول لو كان الاب بعد زمنا  
قدم على الأقرب لشدة احتياجه ولواستوى اثنان فى درجة كابنتين أو بنتين أو ابن وبنت صرف اليهما  
بالسوية وتقدم بنت ابن على ابن بنت اضغها وعصوبة أبيها وان كان أحدهما فى هذه الصور  
الأربع رضيعا أو مريضاً ونحوه قدم أشدة احتياجه وان كان أحد الجددين المجتعيين فى درجة عصبة  
كأبى الاب مع أبى الام قدم منهما العصبة فان بعد العصبة منهما استويا لتعادل القرب والعصوبة ولو  
اختلفت الدرجة واستويا فى العدوية أو عدوها فالقرب مقدم \* (تنبيه) \* لوكثر أهل درجة بحيث  
لا يسد قسما كل منهم ان وزع الموجود عليهم مسدا أفرع بينهم \* (فروع) \* لو اجتمع جدان فى  
درجة وازدت أحدهما على الأخرى بولادة أخرى قدمت فان تربت الأخرى دونها قدمت لقرنها  
ولو عجز الاب عن نفقة أحد ولديه وله أب ومسر لزمت أباه نفقته فان رضى كل منهما بأخذ ولد ابنته فله  
أو اتفقا على الاتفاق بالشركة فذلك ظاهر وان تازعا أجيب طالب الاشتراك وقال الباقينى يقرع  
بينهما ولو عجز الولد عن نفقة أحد ولديه وله ابن ومسر فعلى الابن نفقة أبى أبيه لاختصاص الام بالابن  
لما سمن ان الاصح تقديم الام على الاب ولو أعسر الأقرب بالنفقة لزمت الابعد ولا رجوع له عليه  
بما أنفق اذا أسره

\* (فصل) \* فى حقبة الحضانة ومطامير الحاضن والمحضون (الحضانة) بفتح الحاء لغة مأخوذة من  
الحضن بكسر هاء وهو الجنب فان الحضانة ترد اليه المحضون وتنتهى فى الصغبر بالتمييز وأما بعده الى البلوغ  
فسمى كقوله قاله الماوردى وقال غيره تسمى حضانة أيضا وشريعا (حفظنا من لا ينقل) بأمر ونفسه عما  
يؤذيه لعدم تمييزه كمثل وكبير مجنون (وتربيته) أى تنمية المحضون بما يصلح به عهده بطعامه وشربه  
ونحو ذلك وقد مر فى باب الاجارة من الكتابة تفسر الحضانة بما جاورهم من ذلك وموئنة الحضانة فى مال

المحزون فان لم يكن له مال فعلى من تلمه نفقته لانهم من اسباب الكفاية كالنفقة ولهذا ذكر عقب  
النفقات (و) الحضانة نوع ولاية وسماطة لكن (الاثاث اليتيم) لانهم أشفق وأهدى الى التزوية  
وأصبر على القيام به وأشد ملازمة للأطفال وأعلم أن مستحقى الحضانة ثلاثة أقسام لانهم اما امات فقط  
واما ذكور فقط واما الغريقات وقد بدأ بالقسم الاول فقال (وأولاهن) أى الالاث عند اجتماعهن  
وتنازعهن في طلبه (أم) لو قورشفتم أو في المهر أن امرأة قالت يا رسول الله ان ابني هذا كان بطني له وعاء  
وحجري له حواء وتربيته سقاء وان أباه طلقني وزعم انه يترعه متى فقال أنت أسقى به ما لم تكبح رواء البهي  
والحاكم وصحح استاده (تنبيه) على تقديم الام ما لم يكن للمعه زوج ذكر كما كان أو اثني والإ  
في قدم ان كان له أب أو أباه استناع والمراد باستناعه مع اجتماعه فلا بد ان تطبقه والا فلا سلم اليه كما  
في المذاق وصرح به ابن الصلاح هناك في تناوبه وحيتث قدسني هذه الصورة أيضا وله نزع من أبيه وأمه  
الحري بعد التمييز ونسليمه الى غيرهما بناء على جواز التفريق حينئذ ومن بعضهم يشترط سيده ونزيبه  
المستحقى لحضانه في حضانه بتعصب ما فيه من الرق والحريه فان انفقا على المهاية أو على استيفار حضنته  
أو رضى أحدهما بالاستحقاق وان غابا معا استأجر الحاكم من تحضنه وأزوجهما الاجرة (ثم) به الام  
(أمهات) أو (يدين بامات) وارثات اشركتهن الام في الارث والولادة (يقدم) منهن (أقربهن)  
فأقربهن لو مورثتشفقة (والجديده تقدم بمسدهن) أى أمهات الام (ثم أب) لمشاركتهن أم الام  
في المعنى السابق وانما قدمت أمهات الام وإن علون لان الولادة تعين بمسقة في أمهات الاب فلتكون  
ولانهن أقوى ميراثا من أمهاته فانهن لا يسهطن بالاب بخلاف أمهاته (ثم أمهات المدليات بامات)  
وارثات لماسر (ثم أم أبي أب) ثم أمهات المدليات بامات وارثات (ثم أم أبي جسد كذلك) ثم أمهات  
المدليات بامات وارثات وهكذا لان لهن ولادة ووراثه كلام وأمهاتهن وتقدم من كل الامهات  
الذكورة القربى والقربى (والقديم) يقدم (الاخوات والحالات عليهن) أى المذكورون  
من أمهات الاب والجسد أما الاخوات فلانهن اجتمعن معه في الصلب والبطن أو في أحدهما وشاركته  
في النسب فهن عاب أشفق وأما الحالات فلقوله صلى الله عليه وسلم الحضانه بمنزلة الامز وإدخالها  
وأجاب الاول بان النظر هنا الى الشفقة وهي في الجسدات أغلب (وتقدم) قطعا (أخت) من  
أى جهة كانت (على خالة) لانها أقرب منها (و) تقدم (خالة على بنت أخو) بنت (أخت) لانها مذلى  
بالام بخلافهما (و) تقدم (بنت أخو) بنت (أخت على عمه) كما تقدم ابن الاخ في الميراث على  
العم (تنبيه) مكنت المصنف عن الترتيب بين بنت لأخت وبنت الاخ والمقدم منهما بنت لأخت  
(و) تقدم (أخت من أبوين) على (أخت من أحدهما) لان شفقنا أن لا يجتمعها مع المحزون في الصلب  
والرحم فهي أشفق (والاصح) وعبر في الرخصة بالصحيح المصوص في الجسد والقديم لا كونهما  
كلام المثنى من تفرع هذا وما قبله على القديم (تقدم أخت من أب على أخت من أم) لا شترأ كما  
معنى النسب واقوة ارثها فانما قد تصير عصبه والثاني عكسه لانها مذلى بالام فتقدم على من يذلى بالاب  
(و) الاصح تقديم (خالة) لاب (وعمة) لاب فليهما الام لقوة الجهة كاللأخت والثاني عكسه لان  
تقديم الأخت للأب على الأخت للام كانت لقوتها في الارث ولارثها (و) الاصح (سقوط كل جده  
لارث) وهي من مذلى بذ كربين اثنين كما أبي الام لانها أدلت بمن لاحق له في الحضانه فأنشبت الاجاب  
والثاني لا تسقط لولادتها لكن تتأخر عن جميع المذكورات لضعفها (تنبيه) قال الشيخان  
وفي معنى الجدة الساقطة كل محرم يذلى بكر لارث كينت ابن البنت وبنت العم للام اه فان قيل  
كون بنت العم محرما ذهول أجييب بانها معملوفة على كل محرم لانها معملوفة على بنت ابن البنت كما هو  
من قال انه ذهول وقال ان هذه ليست بمحرم (دون أنثى) هو في ذير الاصم أيضا ومعناه البنت أى والاصم

سقوط كل جدة لا تراث لا بسقوط كل أختي (غير محرم كبنات خاله) وبنت عمي وبنتي الخصال والعلم لشقنهن  
بالقرابة وهذا ينطبق على القرابة بالأنثى والثاني لاحق لهن كالجدة الساقطات وأجاب الراجعي عن الأول  
بان الجدة الساقطة تدل بغير وارث بخلاف هؤلاء واعترض بأنه ليس في هؤلاء من يدلي بوارث غير بنت العم  
العصبية ولذلك قال الأسنوي وترجيح استحقاق بنت الخصال الحضانة لاستيفاء مع مائة قدم لادلائها بذلك  
غير وارث وقد تقرر أن من كان به هذه الصفة لاحضانها بخلاف بنت الخصال والعمه فانها تدلي بانثى  
وبخلاف بنت العم أي العصبية فلم تدل بذلك كرواثر اهـ وقد يجاب بان بنت الخصال لما كان بينها  
وبين المحضون محرم قريب وهو الخصال ثبت لها الحضانة بخلاف الجدة الساقطة لبعدها والتقريب له شفقة  
ثبتت لها الحضانة لذلك ثم رأيت شيخنا أجاب بان في الجدة الساقطة الحضانة ثابتة لأقرباء في النسب  
فانتقلت الحضانة عنها في بنت الخصال تراخي النسب فلم يؤثر كونها لم تدل بوارث بنسب وتقدم بنت  
المحضون عند نقد ألبويه على الجدة ثم شرع في القسم الثاني وهو محض الذكور وهم أربعة أصناف  
محرم ووارث ووارث غير محرم ومحرم غير وارث وليس محرم ولا وارث مبتدأ بها وإها يقال (وتثبت)  
الحضانة (لكل ذي محرم وارث) كالاب والجد وان علا والاخ لابوين وأولاد العم كذلك لقوة قرابته  
بالحرمية والارث والولاية (على ترتيب الارث) عند الاجتماع بتقديم أب ثم جسد وان علا ثم أخ شقيق  
ثم لاب وهكذا فالجدة هنا تقدم على الاخ فلو قال المصنف على ترتيب ولاية الكاح اسكان أولى (وكذا)  
ذ كرواثر (غير محرم كابن عم) فان له الحضانة (على الصحيح) لو فرض شقيقته بالولاية والثاني لا يفسد  
الحرمية وهذا هو المصنف الثاني فان قيل كلامه يشمل الممتنع فانه وارث غير محرم مع أنه لاحضانة له  
أجيب بان محله بابن العم فيه إشارة إلى اعتبار القرابة في الحاضن (ولا تسلم اليه مشقة) حذر من الخلوة  
المحرمة (بل) تسلم (إلى ثمة يعينها) بضم المثناة التحتية الأولى وتسديد التحتية الثانية من التعيين  
لا تخفيفها من المودة ولولوا بأجرة من ماله لان الحق له في ذلك وانما كان التعيين اليه لان الحضانة له ويفارق  
نبوت الحضانة له عابها عدم ثبوتها لبنت العم على الذكور بان الرجل لا يستغنى عن الاستمالة بخلاف المرأة  
ولاختصاص ابن العم بالعصوبة والولاية والارث فان كان له بنت منسلا بسحق منها على ماهر في العسد  
جملت عنده مع بنته ثم ان كان مسافرا وبنته معه لافرحه سلمت اليه الا له كقولنا كان في الحضر ولم تكن بنته  
في بيته وهم ذا يجمع بين كلامي الكتاب وأصله والروضة وأصلها حيث قالوا في موضع تسلم اليه وفي آخر  
تسلم اليها قال الأسنوي ويعتبر كونها شقيقة وتبعه الزكشي قال وما يتوهم من ان غيرتها على قرابتها وأبيها  
تغني عن ذكر مردود وانتفاوت الداس في ذلك فاعتبرت الشفقة حسما للباب \* (تنبه) \* أفهم كلامهم  
انه بتسليم الذكور مطلقا المشتهى وغيره وقضية كلام الروضة وصرح به ابن الصباغ وصوب الزكشي  
عند تسليم المشتهى اليه (فان فقد) في الذكور الحاضن (الارث والمحرمة) معا كبن خال وابن عمه  
وهذا هو المصنف الثالث (أو الارث) فقط والمحرمة بقية كأي أم وخال وهذا هو المصنف الرابع (فلا  
حضانة) لهم (في الأصح) لفقد الارث والمحرمة في الأولى ولضعف قرابته في الثانية لانه لا يرث بها  
ولا يلي ولا يعقل والثاني له الحضانة لشقيقته بالقرابة \* (تنبه) \* لاحق للمعمر بالرضاع في الحضانة ولا في  
الكفالة ولا للمولى وعصبته على المذهب لفقد الارث في الأول وفقد القرابة في الثاني وان وجد فيه الارث  
ثم شرع في القسم الثالث وهو اجتماع الفريقين فقال (وان اجتمع ذ كورواث) وتنازعوا في  
الحضانة (فالأم) تقدم الحديث المتقدم (ثم أمهاتها) اللديات باناث كأم لانهن في معنى الأم في الشفقة  
(ثم) يقدم بعدهن (الاب) على أمهاته لانه أصلهن (وقيل يقدم عليه الخالة والاخت من الأم)  
لادلائهما بالأم فيسقط عليهما بخلاف الاخت للاب لادلائها به وهو مقدم على أمهاته كأم (ويقدم  
الأصل) من ذكر أو أنثى بالترتيب المار (على الحاشية) من ذكر أو أنثى كالاخ والاخت لقوة

الاصول \* (تنبيه) \* في حزمه بتقديم الاصل مخالفة لقوله قيسل وقيل تقدم عليه الخاتمة والانت من  
 الام (فان فقد) الاصل من الذي كروا لانتى وهناك حواش (فالاصح) انه يقدم منهم (الاغرب) فالاقرب  
 كالأثر ذكرنا كذا وأنتى ولا يرجع المقتى بالمقتى على الاغرب منه فلو كان له عم وعم أب مقتى لم يرجع المقتى  
 بل يقدم عليه الاقرب وبشارته المساوى (والا) بان لم يكن فيهم أقرب فان استروا وفيهم أنتى وذكر  
 (فالانتى) مقدمة على الذي ذكر كانه على أخ وبنت أخ على ابن أخ لانها أبصر وأبصره لم انه يقدم بنات  
 كل صنف على ذكره والمقتى هما كالأثر فلا يقدم الذي ذكر في محل لو كان أنتى لفقدم لعدم الحكم  
 بالاقوة ولو ادعى الاقوة صدق بيمينه لانها لا تعلم الا منة ثلثا فتستحق الحصانة وان أبهم تثبت ختمه لا مقصودا  
 ولان الاحكام لا تتبع بعض (والا) بان لم يكن فيهم أنتى وذكر بان استوى اثنتان من كل وجه كاخوين  
 وأختين وخالتين (فيقرع) بينهما فاعطاهما للزواج فيقدم من خرجت قرعته على غيره ومما ابل الاصح ان نساء  
 القرابة وان بعدن أحق بالحضانة من الذي كور وان كانوا عصبان لانهم أصل الحضانة ثم اعلم ان الحاضن  
 شروط اذ كرم منها المصنف سنة وأما اذ كرم باقيها في الشرح أحدها الحرب كالأشياء لذلك بقوله  
 (والحضانة لرقيق) ولو لم يعضوا وان اذن له سبه لانها ولاية وليس من أهاليها ولانه مشغول بخدمة سبه  
 وانما لم يوزا فانه قد يرجع فيشترى أمر الولد ويشتري مالها أو تملك أم ولد الكافر فان ولدها يتبعها  
 وحضانتها لها ما لم تنكح كالحاكم في الروضة في أمهات الاولاد كالحاكم عن أبي اسحق المروزي وأقره قال  
 في المهمات والمعنى فيه فراغها لمنع السب من قربانها مع وفور شغلها ونائبها العقل كالأشياء لذلك بقوله  
 (و) لا (بجنون) فلا حضانة وان كان جنونه متوقفا لتمام ولايته وليس هو من أهاليها ولانه لا يثنى  
 منه الحفظ ولا العهد بل هو في نفسه يحتاج الى من يحضنه فم ان كان يسيرا كيوم في سنة كما في الشرح  
 الصغير وهو أولى من قول الكبير والروضة كيوم في سنين لم تسقط الحضانة به كرض يلزم أو يزول وثالثها  
 الامانة كالأشياء لذلك بقوله (و) لا (فاسق) لان الفاسق لا يلبى ولا يؤمن ولان المحضون لا حقه في  
 حضنته لانه ينشأ على طريقته وتكنى المدة العاهرة كشهدها النكاح نعم ان وقع نزاع في الاهلية فلا بد  
 من ثبوتها عند القاضي كما أتى به المصنف قال في الترتيب وبه أثبت فيما اذا تنازع أقبل تسليم الولد فان  
 تنازعا بعده لا يترفع عن تسليمه ويقبل قوله في الاهلية اه وعلى هذا يحمل كما قال شيخنا ما أتى به المصنف  
 ورابعها الاسلام فيما اذا كان المحضون مسلما كما أشار الى ذلك بقوله (و) لا (كافر على مسلم)  
 الاول ولاية له عليه ولانه ربما فتنه في دينه فان قيل انه صلى الله عليه وسلم خير غلاما بين أبيه المسلم وامه  
 المشركة فقال الى الام فقال النبي صلى الله عليه وسلم اللهم اهد فعد الى أبيه رواه أبو داود وغيره أجيب  
 بانه منسوخ أو محمول على انه صلى الله عليه وسلم عرف أنه يستجاب دعاؤه وأنه يختار الاب المسلم وقصده  
 بتخييره اسفاله قاب أمه وبانه لا دلالة فيه اذ لو كان لامه حق لاقرها عليه ولما دعا وحينئذ فيحضنه أقاربه  
 المسلمون على الترتيب المارفا لم يوجد أحد منهم حضنه المسلمون وهو في ماله كما مر فان لم يكن له مال  
 فعلى من تلزمه نفقته فان لم يكن فهو من محايج المسلمين ويتزع ندبا من الاقارب الذميين ولذا في وصف  
 الاسلام كما مر في باب اللقب وان قال الأذرى المختار وظاهر النص الوجوب \* (تنبيه) \* أفهم  
 كلامه ثبوتها للكافر على الكافر وهو كذلك والمسلم على الكافر بالاولى لان فيه مصلحة وخامسها  
 ان تتخلوا الحاضنة من زوج أجنبي كما أشار الى ذلك بقوله (و) لا (ناكحة) زوج (غير أبي الطفل) وان  
 لم يدخل بها ورضى ان يدخل الولد دأره للخبر المارفا أنت أحق به بالم تنكح ولانها مشغولة عنه بحق الزوج  
 قال الماوردي ولان على الولد وعصيته عارا في مقامه مع زوج أبيه ولا أثر لرضا الزوج الاجنبي لانه قد يرجع  
 فيضر الولد وانما تسقط حضنتها وتنقل الى من يمسها اذ لم يرض الاب والزوج فان رضيا بذلك قال في  
 أصل الرضا تسقط الجدة على العم وظاهره قلته في الام وصحة البغوى والحوارضى وحري عليه

في الكفاية واستغربه في المأبذ كيف يسقط حق الجدة برضا الأب ولذا قال الأذري الأقيس عدم  
السقوط وقد يرد ذلك بأن الجدة لم ينتقل الحق اليها بحيث حتى يقال سقط كما يجوز في المأبذ ويستثنى من  
سقوط الحضنة بالنكاح ما لو اختلعت بالحضنة وحدها أو مع غيرها مدته لمدة فتمكثت في انتمائها لانها  
أجارية لازمة ولو لم تكن أبس الاستحقاق هنا بالقرابة بل بالأجارية (الا) من تمكثت (٤٤) أي الطفل (وابن  
عم وابن أخيه) فلا تسقط حضنتها بحيث (في الأصح) لان من تمكثت له حق في الحضنة وشقه فتمكث له  
على رعايته فبما عاونان على كفالته كولو كانت في نكاح الأب واقتضاه على الله عليه وسلم بنت حرة لخالتها  
لما قاله جعفرانها بنت عبي وخالتها حتى بخلاف الاجنبي والثاني يبطل حقه الاشتغال بالزوج ولا حق  
له في الحضنة الآن فأشبهه الاجنبي \* (تنبيهه) محل الخلاف اذ ارضى الزوج الذي نكحها بحضنتها  
والاقتضاها جزئيا لان له الامتناع منها وانما يتصور نكاح ابن الاخ فيها اذا كان المستحق غير الام  
وأما انها كان تزوج أخت الطفل لامه ببن أخيه لايه فأنه تقدم على ابن أخيه لايه في الأصح  
ولا يختص الاستثناء بما ذكر في المتن بل ضابط ذلك كل من له حق في الحضنة فلو قال المصنف الام له  
حق في الحضنة ورضي اعم ما ذكره من لاحقه فيها كالجدة أي الام والحال فيسقط حضنة المرأة  
بترتيبها به قال ابن شهاب وعده في الروضة وأما من مستحق الحضنة الخلال والحال فيسقط حضنة المرأة  
الصحيح قال الأذري وأجوزانه حرف سهو من قول بعضهم أو تمكثت حاله فأنقضت الالف أول السكامة  
ويحتمل غير وسادسها أن تكون الحضنة ممرضا للطفل كما أشار الى ذلك بقوله (وان كان) المحضون  
(رضعا اشترط) في استحقاق الحضنة (ان ترضعه على الصحيح) فان لم يكن لها ابن أو أمتعت من الارضاع  
فلا حضنة لها والثاني لا يشترط على الأب استئجار مرضعة ترضعه عند الحضنة وأجاب الأول بان في  
تكاليف الأب استئجار مرضعة تترك منزلها وتنقل الى مسكن الحضنة ممرضا عليه فلا يكاف ذلك \* (تنبيهه) \*  
هذا ظاهر كلام المصنف وفيه فيما اذا لم يكن لها ابن نظر لان غايتها أن تكون كالأب ونحوه مما لا ينبغي له  
وذلك لا يمنع الحضنة وكلام الأئمة كما قال الأذري وغيره يقتضي الجزم بأنه لا يشترط كونها ذات ابن وقال  
البلقيني ماله ان لم يكن لها ابن فلا خلاف في استحقاقها وان كان لها ابن وأمتعت فالاصح لاحضنة  
أما اه وهذا هو الظاهر وسابعها أن لا يكون به مرض دائم كالسل والفالج ان عاقبنا له عن نظر المحضون  
بان كان بحيث يشغله ألمه عن كفاله وتدير أمره أو عن حركة من يباشر الحضنة وتسقط في حقه دون من  
يدبر الأمور بنظره ويباشرها غيره وثامنها أن لا يكون أبصر ولا أجذم كافي قواعد العلائق وثامنها أن  
لا يكون أعشى كما أتى به عبد الملك بن ابراهيم المقدسي من أنتمنا من اقران ابن الصباغ واستعمله ابن الرقعة  
من كلام الامام ثم قال وقد يقال ان باشر غيره وهو مدبر أمورهم فلا يمنع كفي الفالج اه وهذا هو الظاهر  
وعائرها ان يكون رشيدا فلا حضنة له عليه لانه ليس أهلا للحضنة كما قاله المساوردي والقاضي أبو الطيب  
وحادي عشرها أن لا يكون مغفلا كما قاله الجرجاني في الثاني وثاني عشرها أن لا يكون صغيرا لانها ولاية  
وليس هو من أهلها (فان) فقد مقتضى الحضنة ثم وجد كان (كملت ناقصة) بان أسلمت كاهنة أو ثابت  
فاسقة أو أفاقت مجنونة أو عتقت رقيقة (أو طلق منسكحة) ياتى أو رجعا على المذهب المنصوص  
(حضنت) لزال المانع وتصح المطالبة بالحضنة في الحال قبل انقضاء العدة على المذهب وبشرط في  
استحقاق المطالبة بالحضنة رضا الزوج بدخول المحضون بيته ان كان له فان لم يرض لم تستحق وهذا بخلاف  
الزوج الاجنبي اذ ارضى بذلك في أصل النكاح فأنه لا تستحق (وان غابت الام أو أمتعت) من الحضنة  
(فللجدة) مثلاً الأم (على الصحيح) كالماتات أو جنت وضابط ذلك ان القريب اذا امتنع كانت الحضنة  
لن يلبسه والثاني تكون الولاية للسلطان كولو غاب الولي في النكاح أو غفل وأجاب الأول بأن القريب  
أنفق وأكثر فراغاً من السلطان \* (تنبيهه) \* قضية كلامه عدم اجبار الام عند الامتناع وهو مقيد

بما اذا لم يحب الفقه عليه السلام الاولاد المضمون فان وجبت كان لم يكن له أب ولا مال أنجبته كما قاله ابن الرقعة  
 لانهم من جلة الدهقة فهي جند كلاب (هذا) المذكور من أول الفصل الى هنا (كما في غيرهم)  
 وهو كالممن لا يستقل كعقل ويجنون بالغ (والمميز) الصلوق بالذكور والائتيان (افترق أبواه)  
 من النكاح وصلوا الله مائة ولو فضل أحدهما الآخر ذرية أو مالا أو محبة (كان عند من اختار منهما)  
 لانه صلى الله عليه وسلم خير غلاما بين أبيه وأمه ورواه الترمذي وحسنه والعلامة كاتبة لام في الانساب  
 ولان القصـد بالكفاية الملقاة لا ولد والمميز أعرف بحفله فيرجع اليه وس التمييز بالباسبغ سبغ  
 أو غمان تقرىبا وقد تقدم على السبع وقد يتأخر عن الثمان والحكم مداره عليه لانه على السن قال ابن  
 الرقعة ويعتبر في تمييزه أن يكون عارفا بأسباب الاختيار ولا أخرا الى حصول ذلك وهو وكول الى اجتساد  
 الفاضل \* (تنبيه) \* ظاهر كلامه ان الولد يغير ولو شق أحدهما حقه قبل التخيير وهو وكذلك وان  
 قال الماوردي والرويان ان الاختيار كعدمه ولو اختار أحدهما فامتنع من كفالة الآخر فان رجع  
 الممتنع أعيد التخيير وان امتنع أو بعدهما ستمنعان لها بحد ووجه خير بينهما والاولا أجبر عليه عام  
 الزم، ففقه لانهم من جلة الكفاية أما اذا صلح أحدهما فقط ككتبه على ذلك بقوله (فان كان في أحدهما) أي  
 الابوين (جمن أو كثر أو روف أو ذوق أو نكحت) أي اللاتي أجيبا (فالحق للاخر) فقام ولا تخيير لو حوز  
 المانع به فان عاد صلاح الاختيار انشا التخيير (ويخير) المميز أيضا مدفد الاب أو عدم أهليته (بين أم وجد)  
 أبي أب وإن عللانه بتمزله الاب لولادته وولايته والجد أم الام عند قد الام أو عدم أهليتها كعدم تخير  
 الولد بينهما وبين الاب (وكذا في أمهم) أو غيرهما من حاشية النسب مع أم تخير بين كل وبين الام في الاصح  
 لان العلة في ذلك العصبية وهي موجودة في الحواشي كالامول (أو أبي مع أمه أو أمه في الاصح) لان  
 كلامهما فان مقام الام والثاني تقدم في الاول بين الام وفي الاخير بين الاب \* (تنبيه) \* سكت المصنف  
 عن ابن العم مع الام وعبارة لروضة ومثل الاخ والعم ابن العم في حق المذكور والام أولى منه بالائتيان ونقله  
 لراعي عن البغوي وأفرده والذي في المذهب وتعليق البندنجي وجرى عليه ابن المقرئ في روضه وهو  
 المعتمد وان أطلق كبير في ذلك وجهي بلا تفصيل بين الذكر والانثى واقتضى كلامهم انه لا فرق بينهما في  
 التخيير وصرح به الرويان وغيره وظاهر اطلاق الكتاب وأصله والروضة وأصلها جريان الخلاف بين  
 الانثى والاب من أي جهة كانت قال الاذري ومن تبعه وظاهر في الشقيقة وفي الانثى من الام لادلائها  
 بالام أما الاصح للاب فلا وصرح به الماوردي (فان اختار) المميز (أحدهما) أي الابوين أو من ألقى  
 بهما كذا كر (ثم) اختار (الاخر حوال اليه) لانه قد يناله الامر بخلاف ما طعنه أو يتغير حال من  
 اختاره أولا ولان المنبع شهوته كدوشته في طعاما في وقت وغيره في آخر ولانه قد يضر مراعاة الجانبين  
 \* (تنبيه) \* ظاهر اطلاق المصنف انه يحول وان تكرر ذلك منه دائما وهو ما قاله الامام لكن الذي  
 في الروضة كصالحا ان كثر ذلك منه بحيث قلن ان سببه انه تميزه جعل عند الام كقبول التمييز وهذا ظاهر  
 وظاهر كلامهم ان التخيير لا يجري بين ذكرين ولا اثنين كانوا من وأختين ونقله الاذري في الانشبين عن  
 فتاوى البغوي ونقل عن ابن الغطائين وعن مقتضى كلام غيره جريان ذلك بينهما وهو كما قال شيخنا أو جملانه  
 اذا خير بين ذير النساء وبين غير النساء اولي (فان اختار الاب ذكرا لم يضره زيارة أمه) ولا يكفها الخروج  
 لزيارته لا يكون ساعيا في العقوق وقطع الرحم وهو أولى منها بالخروج لانه ليس بمودة \* (تنبيه) \* هل  
 هذا على سبيل الوجوب أو الاستحباب قول في الكفاية الذي صرح به البندنجي ودل عليه كلام  
 الماوردي الاول (ويجمع) الاب (أنثى) اذا اختارته من زيارة أمه المالك الصيانة وعدم البرور  
 والام أولى منها بالخروج لزيارتها منها وخبرتها \* (تنبيه) \* سكت عن الحنفى والظاهر انه كالأئتي  
 وظاهر كلامه انه لا فرق في الام بين المندرة وغيرها وكذا وان بحث الاذري الفرق وظاهر كلامهم انه لو

مكنتهم من زيارتها لم يحرم عليه وخرج يزورها عبادتهم اقليل له المنع منها اشد الحاجة اليها (ولا نعوها)  
 أي الام (دخولا عليها) أي ولديها الذكور والانثى أو الخنثى وفي بعض النسخ عليها أي الانثى (واثره)  
 لان في ذلك فاعلا الرحم لكن لا تطيل المكث. وعبر الماوردي بأنه يلزم الاب أن عكفها من الدخول ولا يولدها  
 على ولدها وفي كلام بعضهم ما يفهم عدم اللزوم وبه أفنى ابن الصلاح فقال فان دخل الاب بدخولها الى  
 منزله أخرجها اليها به. وهذا هو الظاهر لان المقصود يحصل بذلك (والزيارة) على العادة (مرة في  
 أيام) أي يومين فأكثر لاني كل يوم نعم ان كان منزله اقربا فلا بأس أن يدخل كل يوم كما قاله الماوردي  
 \* (تنبيه) \* نصب مرة على المصدر وقال القارسي على الظرف (فان مرضا فالام أولى بقرضهما) لانها  
 أهدي اليه واصبر عليه من الاب ونحوه (فان رضى به في بيته) فذلك ظاهر (والافنى بيته) يكون  
 التريض ويعود هو او يجب الاختراق في الحايض من الخلوته او لا تمنع الام من حضور تجهيزهما في بيته أما إذا  
 مانا فله منعهما من زيارة قبرهما اذا قد في ماله والحكم في العكس كذلك ولوتنازع في دفن من مات منهما في  
 زينة أحدهما أجيب الاب كما يحسنه بعض المتأخرين وان مرضت الام لزوم الاب أن يمكن الانثى من عر بضاها  
 أحسن عر بضاها بخلاف الذكرا لا يلزمه أن يمكنه من ذلك وان أحسن التريض (وان اختارها) أي  
 الام (ذكرا فبها البلا وعند الاب تمارا) يعلم الامور الدينية والدينية على ما يليق به (ويؤديه) أي  
 يعلمه آداب النفس والبراعة والظرف في أدب ولد صغيرا سريته كبيرا يقال الادب على الاباء والصلاح على  
 الله (ويساهم بالمكث) بفتح الميم والناء ويجوز كسر الناء حكاه النحاس اسم للموضع الذي يتعلم فيه رواية  
 الشافعي رضي الله تعالى عنه الكتاب وقال ابن داود الافصح المكث لان الكتاب جمع كتاب (و) ذى  
 (حرفة) يتعلم من الاول البكائية ومن الثاني الحرفة على ما يليق بحال الولد وظاهر كلام الماوردي  
 انه ليس للاب الشريف أن يعلم ابنه صنعة ما اذا كان ذلك برزى به وهو ظاهر وكذا لا ينبغي ان له صنعة  
 شريفة أن يعلم ابنه صنعة رديئة لان عليه رعاية المصلحة ومافية الحفظ له ولا يملكه في ذلك الى أمه ليجز النساء  
 عن القيام على ذلك \* (تنبيه) \* فظاهر كلام ايجاب ذلك عليه وبه صرح في زوائد الروضة فقال يجب  
 على الولي تأديب الولد وتعليمه أبا كان أو جد أو وصيا أو أجرة ذلك في مال الصبي فان لم يكن فعلى من تلزمه  
 دفعته وما قاله في الليل والنهار قال الاذرى جرى على الغائب فلو كانت حرفة الاب ليلالا لا توفي فالأقرب أن  
 الليل في حقه كالنهار في حق غيره حتى يكون عند الاب ليلالا نه وقت التعلم والتعليم وعند الام تمارا كما  
 قالوا في القسم بين الزوجات (أو) كان الذي اختار الام (انثى) أو خنثى كما يحسنه شيخنا (فمنسدها اليه بلا  
 وتمارا) لاستواء الزمانين في حقها طالبا لسترها (و) لا يعال الاب احضارها بل (يزورها الاب) لتألف  
 السرة والصيانة (على العادة) مرة في يومين فأكثر لاني كل يوم كالمس \* (تنبيه) \* قوله على العادة  
 يقتضى منعه من زيارتها اليه به صرح بعضهم لما فيه من التهمة والريبة وظاهر انما لو كانت بمسكن زوج  
 لها لم يحزله دخوله الا باذن منه فان لم يأذن أخرجتها اليه ليراها او يتفقد حالها ويلاحظها بقيام تأديبها  
 وتعليمها وتحمل مؤنتها وكذا حكم الصغير غير المميز والمجنون الذي لا تستقل الام بضبطه فيكونان عند الام  
 ليلالا وتمارا يزورها الاب ويلاحظهما بحاسر وعليه ضبط المجنون (وان اختارهما) أي اختار  
 الولد المميز أو به (أقرع) بينهما قطعاً للتراع ويكون عند من خرجت قرعته منهما (فان لم يختار)  
 واحدا منهما (فالام أولى) لان الحضانة لها ولم يختار غيرها (وقيل بقرع) بينهما به أجاب البغوي  
 لان الحضانة اسكل منهما ولو اختار غيرها فالام أولى أيضا استعما لما كان ثمما تقدم في أبوين مقيمين في  
 بلد واحدة (و) حينئذ (لو أراد أحدهما سفر حاجة) كحاجة وج طويلا كان السهر أم لا (كان  
 الولد المميز وغيره مع المقيم) من الابوين (حتى يعود) المسافر منهما لما في السفر من الخطار والضرر  
 \* (تنبيه) \* لو كان المقيم الام وكان في مقامه معها مفيدة أو ضارحة كحاجة كمالو كان يعلم القرآن أو الحرفة



وهما يدلان بقوم غيره مقامه في ذلك فالتحمة كماله الزركشي تحكيان الابن السفر به لاسيما ان اختاره  
الولد وسكت المصنف عما والواؤاد كل منهما السفر ملحة واختلاف طريقة ما هو مفسد هما ولا رافى فيه  
احتمالان أحدهما ابدام حتى الام والثاني ان يكون مع الذي معه اقرب أو مدة سفره أقصر قال  
المصنف والخيار الاول وهو معتقضى كلام الاصحاب انتهى وينبغي أن يأتي فيه البحث المتقدم (أو) أراد  
أحدهما (سفر نقلة فالاقرب أولى) من الام بالحضانة سواء انتقل الاب أم الام او كل واحد الى بلد  
حفظا للذهب فإنه يحفظا لآباءه ورعاية مصلحة التأديب والتعليم وسهولة الاتفاق \* (تنبيه) لو وافقته  
الام في سفره دام سقها ولو عاد من سفر النقلة الى بلدها عادتها وانما ينقل الاب ولده المميز الى غير بلد الام  
(يشترط أمن طريقه) أمن (البلد المقصود) له والا فيقر عند أمه وأيسر له أن يخرج به الى دار  
الحرب كما مر به المروزي وقال الاذرى انه ظاهر وان كان وقت أمن والحق به ابن الرخصة بخوف  
المر بق السفر في الحر والبرد الشديدين قال الاذرى وهو ظاهر اذا كان يتضرر به الولد أما اذا جعله فيها  
بقية ذلك فلا وشرط المتولى في البلد المنتقل اليه أن يكون صالحا للاقامة وهو - لي يجوز له أن يسافر به في  
البحر أو لا تقدم الكلام على ذلك في باب البحر (قيل و) يشترط (مضافة) بين البلد المنقول عنه  
والبلدان الانتقال لمادونها كالاقامة في سائر أخرى من البلاد المنسحق لامكان مراعاة الولد والاصح لافرق  
\* (تنبيه) لو اخذنا فقال أر بد الانتقال وقالت بل أودت التجارة صدق بيمينه فان سلك حلفت وأمسكت  
الولد (ومحارم العصبه) سجد وأخضع (في هذا) المذكور في سفر النقلة (كلا ب) فيكون أولى  
من الام احتياطاً للنسب اما يحرم لا صواب له كفي الام والحال والاخ لا دم فليس له النقل لانه لاحق له في  
النسب \* (تنبيه) للاب نقلة عن الام كما مر وان أقام الجديدها وللمعد ذلك عند عدم الاب وان أقام  
الاخ بيدها لا الاخ مع اقامة الم أو ابن الاخ فليس له ذلك بخلاف الاب والجدة لان - ما أصل في النسب فلا  
يعتصم به غيره كما عرفت - والحواشي متقاربون فانهم منهم بمنى يحفظه هذا ما حكمه في الروضة  
وأصاها عن المتولى وأقراء وعليه فيستغنى ذلك من قول المصنف ومحارم العصبه الى آخره ولكن الباقي  
جرحى على ظاهر المتن وقال ما قاله المتولى من - فردائه التي هي غيرهم - مولد بها (وكذا ابن عم) كلاب في  
اقتراحه (لذكر) يميز من أمه عند انتقاله لمامر (ولا يعلى أنى) تشتمل على هذا وان النسب لونها  
لا تنفاه المحرمية بينهما (فان رافقته بنه) أو يحوها كائنه الثقة (سلم) الولد الانثى (الها) لانه  
ان لم تكن في رحله كولو كان في الحضرة ما لو كانت بنته أو نحوها في رحله فانه انسلم اليه بذلك تؤمن الخلو  
وقد مر انهم ذابج بين كلابي الروضة والحجاب وان لم يتابع حد الشهوة أعلمت له وان نازع في ذلك  
الاذرى \* (تنبيه) لو قال سلمت لاسمى عن عاقدرته وكان أولى فان الضمير عائد على الانثى وانما ينبت حتى  
المقالة للاب أو غيره اذا اجتمع فيه الشرط المعتبر في الحضانة \* (تتمه) ما مر اذا لم يبلغ المحضون فان بلغ فان  
كان غلاما وبلغ وشيد أولى أمر نفسه لاستغنائه عن يكفله فلا يجبر على الاقامة عند أحد أبويه والاولى أن  
لا يفارقهما اليه هما قال الماوردي وعند الاب أولى للعبادة ثم ان كان أمراً وحيف من انفراد في العدة  
عن الاصحاب أنه يمنع من مفارقة الابوين ولو بلغ عتلاً غير رشيد فاطلاق مطلق قوله كالمصبي وقال ابن كح  
ان كان لعدم اصلاح ماله فكذلك وان كان لدينه فقيل بتمام - ضانته الى ارتفاع الحجر والمذهب انه يسكن  
حيث شاء قال الرافى وهذا التفصيل حسن اه وان كان أنثى فان بلغت وشيد فلاولى ان تكون عند  
أحدهما حتى تنزوج ان كانا فترقبين وبينهما ان كانا بجمعة من لانه أبعد عن التهمة ولها أن تسكن حيث  
شاعت ولو باجره هذا لم تكن ربة فان كانت فالام امها كما مر - هو كذا المولى من العصبه اسكانها - اذا كان  
محرماً لها والا في موضع لائق بهما سكنها أو بالاحتفاء دفعا لعار النسب كما عرفت انكاح غير الكفو يجب  
على ذلك والا مرد منها بما ذكر كجاءت الاشارة اليه ويصدق الولي بيمينه في دعوى الرية ولا يكف بيمينه

لان اسكانها في وضع البراءة هون من الفسحة لو اقام بينة وان بلغت غير رشيدة فيها التفصيل المار قال  
 المصنف في فواقيح الموضوع حضانة الخنثى المشكل وكفالة بعد البلوغ لم ارفقه نهلا وينبغي أن يكون كالبنات  
 البكر حتى يحجى عن جواز استعلائه وانفرد به من الابوين اذا شاء وجهان اه وبعلم التفصيل فيه مما مر  
 \* (نصل) \* في مؤنة المملوك وماله ما يجب (عليه) أي المالك (كفاية رقبته نفقة) طعاما وأدما  
 وتعتبر كفايته في نفسه زهاده ورغبة وان زاد على كفايته مثله غالبا (و) عليه كفاية رقبته (كسوة)  
 وكذا سائر مؤناته نظير المملوك طعامه وكسوته ولا يكاف من العمل ما لا يطيق وشهر كفي بالبراءة ان يحبس  
 عن مملوكه فوته رواه امام مسلم وقيس بما فيه ما مافي معناهما \* (تنبية) \* اقتصر المصنف على ما ذكر  
 فقههم انه لا يجب على السيد شراء عا طه لونه اذا احتاج اليه ولكن الاصح في زواجر الروضة وجوبه  
 كفارة وكذا يجب شراء تراب تيممه من احتاجه وأفهم تعبيره بالكفاية انه لا يتقدر كفقة الزوجة وهو  
 كذلك ونص في المختصر على وجوب الاشباع (وان كان) رقبته كسويا أو مسخفا من افعه بوضعية أو غيرها  
 أو (أعفى زمتنا ومدبراً ومسئولة) ومسئولاً جواراً وماراً وآفة البقاء الملك في الجميع ولعموم الخبرين  
 السابقين نعم المكاتب ولو فاسد الكتابة لا يجب له شيء من ذلك على سيده لاستقلاله بالكسب وهذا يلزمه  
 نفقة اوقاته نعم ان يحجز نفسه ولم يفسخ السيد الكتابة فعليه نفقته وحى مسئلة عزيزة النفل فاستفردا وكذا  
 الامه المازوجة حيث أوجبنا نفقتها على الزوج ولا يجب على المالك الكفاية المذكورة من جنس  
 طعامه وكسوته بل (من غالب قوت رقيق البلد) من قمع وشهير ونحو ذلك (و) من غالب (أدمهم)  
 من معن وزيت وجبن ونحو ذلك (و) من غالب (كسوتهم) من قطن وصوف ونحو ذلك نظير  
 الشافعي للمملوك نفقته وكسوته بالعروف قال والمعروف عندنا المعروف لماله ببلده وراعى حال السيد في  
 بساره واهساره وينفق عليه الشريك بقدر ملكيهما ولو نفق السيد بأن كان يأكل ويشرب ويلبس  
 دون المعتاد غابا رباحة أو بخلاف السبدر عاية الغالبه (ولا يكتفى ستر العورة) لرقبه وان لم يتأذبحر ولا  
 برساقه من الاذلال والتجبر هذا لا بدنا كما قاله الغزالي وغيره اما يبلد السودان ونحوه فله ذلك كافي  
 المطلب وهذا يفهمه قواهم من الغالب فلو كانوا لا يسترون أصلا وجب ستر العورة لحق الله تعالى (و) لو  
 تبعم السيد بغيره فوفى لللاقيد (سن له ان ينأوله) أي رقبته (بما ينضم) هو (به من طعام وأدم  
 وكسوة) لانه من مكارم الاخلاق ولا يلزمه بله الاقتصار على الغالب وأما قوله صلى الله عليه وسلم انما هم  
 انوا نكم جعلهم الله تحت أيديكم فمن كان أخوه تحت يده فليطعمه من طعامه وليلبس من لباسه فقال  
 الرافعي رحمه الله الشافعي على السند أو على الخطاب اقوم ما اعلمهم وملابسهم متقاربة أو على الله جواب  
 سائل علم حاله فأجاب بما اقتضاه الحال وكسبه ملك السيد ان شاء أنفق عليه منه وان شاء أخذ وأفق  
 عليه من غيره ولو فضل نفيس رقبته على خسيسه كره في العبيد وسن في الاماء فتفضل أمة التمسرى مثلاً على  
 أمة الحرمة في الكسوة كفاي التنبية وفي الطعام أيضاً كما قاله ابن النقيب للعرف في ذلك وقبل لا تفضل  
 لنسائيهما في الملك وقيل بسن تفضل النفس من العبيد أيضاً كما قال الاذري وهو فضية العرف فليس  
 كسوة الرافعي والسابك ككسوة من قام بالتجارة ويسن للسيدان يجاس يضم الباع رقبته معه لا كل فان  
 لم يجلسه أو امتنع الرقيق من جلوسه معه توفير له روعه من اللطم لقمة كبيرة قد سد الا صغيرة تهيج  
 الشهوة ولا تقضى الهمة أو اقله تبين أو أكثر ثم ينأوله ذلك والباسه معه أولى لينأول القدر الذي يشتهي  
 وهو فبن يعالج الطعام آكد ولا سيما ان حضر المعالج نظير العجيجين اذا أتى أحد كخدمته بطعامه فان لم  
 يجلسه فليأوله لعمه أو اقربين فانه ولي حرم وعلاجه والمعنى تشوف النفس لما شاهدته وهذا يقطع شهرتها  
 والامر في الخبر يحول على الذنب طلبا للتواضع ومكارم الاخلاق ولو أعطى السيد رقبته طعاما لم يكن  
 للسيد تبديله بما يقتضى تأخير الا كل بخلاف تبديله بما يقتضى ذلك (وتسقط) كفاية الرقيق (بعضى)

الزمان فلا تصير ديناً عليه الا باقتراض القاضى أو اذنه فيه واقتضى كسفة القريب بجماع وجوبها  
 بالكفاية (ويبيع القاضى) أو يؤخر (فيما له) ان امتنع أو غلب لانه حق وجب عليه تأديته وكيفية  
 بيعه أو يجاره انه اد تبيع ماله أو يجار مشافئاً بقدر الحاجة فذلك وان لم يتيسر كقراستان  
 عليه الى ان يتجمع ما يسهل البيع أو الاجارة ثم باع أو أجر ما بقي به للمنفى بعه أو يجاره شيئاً من  
 المشقة وعلى هذا يحمل كلام من أطلق انه يباع بعد الاستدانة فان لم يمكن بيع بعضه ولا اجارته وتعدت  
 الاستدانة باع جميعه أو أجره (فان قدر المال) الذى ينفقه على رقيقه (أمره) القاضى (بيعه) أو اجارته  
 (أو اعتاقه) دفعا للضرر فان لم يفعل أجره القاضى فان لم يتيسر اجارته باعه فان لم يشتريه أحد أنفق عليه من  
 بيت المال فان لم يكن فيه مال فهو من محايج المسلمين يعاينهم القيام به والمدفع هنا يكون للسيد كما قال ابن  
 الرقعة لان النفقة عليه وهو المكى عنه بانه من محايج المسلمين لا العبد قال الاذرى وظاهر كلامهم انه  
 ينفق عليه من بيت المال أو المـ لمن يجاروه وظاهر ان كمال السيد فقيرا ويحتاج الى خدمته الضرورية  
 والاصغى أن يكون ذلك فرضاً عليه اهـ \* (تنبيه) وقد علم بمقتضى القاضى انما يبيع اذا عذرت  
 اجارته كذا كره الجرجاني وصاحب التنبية وان كان قضية كلام الرضة وأصلها ان الجاركم تخير بين بيعه  
 واجارته هذا فى غير المنسولة أماهى فيخلفه المكسب أو يؤخرها ولا يبيع على عتق بخلافه هنا لانه منه مكى  
 من ازاله ملكه فيؤمر بعمان بل المالك ولا مـ ر عليه فى ذلك لانه ممكن من البيع ولا كذلك أم الولد وأيضاً  
 هذه ثبت لها حق فى العتق وفى غير المبيع أماد وفاد كان بينه وبين سيده هياؤه فانه نفقة على صاحب النوبة  
 والاعاين ما يحسب الرق والحرية (ويجبر أمه) أى يجوز له اجبارها (على ارضاع ولدها) منه أو من غيره  
 لان لبنها ومنادها له بخلاف الزوجة فان الزوج لا يملك ذلك منها \* (تنبيه) لو أراد تسليم ولدها منه الى غيرها  
 وأرادت ارضاعه لم يجز له منعه المانعين من التفريق بينهما لكن له ضمنه فى وقت الاستمتاع الى غيرها الى الفراغ  
 أما اذا كان الولد حراً من غيره أو عملوا كالغيره فله منه ما من ارضاعه وبشرطه ما غيره لان ارضاعه على والده  
 أو ملكه كما قاله ابن الرقعة وغيره عن الماوردى وأقروا (وكذا غيره) أى غيره ولدها يجبرها على ارضاعه  
 أيضاً (ان فاضل) لبنها (عنه) أى عن رى ولدها اما لا يجترأه بغيره واما نقله شربه واما الفزارة لبنها المامـ  
 فان لم يفضل فلا يجازى له تعالى لا تضار والدة ولدها ولان طعمه اللبن فلا يجوز ان ينقص من كفايته  
 كالقوت (و) يجبرها ارضاعاً على (فما قبل) مضى (حوالين ان لم يضره) أى الولد انما يرضع بان اكتفى بغير  
 لبنه أو يضرها أيضاً (و) يجبرها على (ارضاعه) بهما (أى الحولين) ان لم يضرها) ولم يضره أيضاً فابن  
 المـ استقلال برضاعه ولا فاعلم لانه لا حق لها فى التريية بخلاف الحره كما قال (ولله رضى فى التريية) وحديث  
 (ذا بس لادهم) أى الابوين الحرين (رضاه) أى الولد (قبل) مضى (حوالين) الارضا الاسترخاء مدة  
 الرضاع لم تتم \* (تنبيه) ظاهر كلامهم انهم مالوتنازعا فى فاعله ان الداعى الى عنام الحولين يجب قال  
 الاذرى يشبه اجابته من دعا لاصح لولده فـ يكون الفاعل مصلحة لمرض أمه أو وجهاً ولم يوجد غيرها  
 ففكر تعين الفاعل هنا وليس هـدا مخالفاً قواهم بل الملاقهـ م يحمل على الغالب (ولهما) فاعله قبل  
 حوالين (ان لم يضره) الفاعل لانتافهما وعدم الضرر بأفضل فان ضرره فلا (ولاحدهما) فاعله ان  
 اجتزأ بالعام (بعد حولين) من غير رضا الاسترخاء مدة الرضاع النام فان كان ضعيفاً لم يجرى  
 بغير الرضاع لم يجز فاعله وعلى الاب بذل الاجرة حتى يبلغ حداً يجترى فيه بالعام واذا امتنع الام  
 من ارضاعه أجبرها الحاكم عليه ان لم يجد غيرها كما قاله المتولى وغيره \* (تنبيه) لو لم الحولان  
 في حر أو برد شديد قال الفارقى يجب على الاب ارضاعه فى ذلك الفصل فان فاعله فيه يفضى الى  
 الاضرار وذلك لا يجوز بخلاف نعمه هـ ما فى فصل معتمداً (ولهمـ الزيادة) على حولين ان انفقا  
 عليها ولم يضره الزيادة والادلا يجوز \* (تنبيه) يس قطع الرضاعة عند الحولين الا للحاجة تكفى متارياً

المخاطي (ولا يكاف) المالك (رقيقه الاعلا يطيقه) أي المداومة عليه بخبره مسلم المار فلا يجوز ان يكافه  
 عملا على الدوام بقدره عليه يوما أو يومين ثم يجزئ عنه ويجوز له ان يكافه الاعمال الشاقة أي التي لاتضره  
 في بعض الاوقات كما صرح به الرافعي فان كفه مالا يطيق أفتى القاضي حسين بانه يباع عليه قال ابن  
 الصباغ وليس هو ببعيد عن قاعدة المذهب اه وهو كما قال الاذري ظاهر اذا تعين طريقه بالخلاص فلو  
 كان يمتنع اذا امتنع منه لم يتعين بيعه ويجب على السيد في تكليفه رقيقة مما يطيقه اتباع العادة في بيعه في وقت  
 القسالة وهي النوم في نصف النهار وفي وقت الاستمتاع ان كان له امرأة وفي العمل طريق النهار ومن العمل  
 انما لايل ان استعمله ثم ارا أو انما اران استعمله ليلا وان سافر به اركبه وقتافوقا كالعادة دفع الضرر  
 عنه وان اعتاد السادة الخدمة من الارقاء فها مع طرفي الليل لماوله اتبع عادتهم وعلى الرقيق بذل الجهود  
 وترك الكسل في الخدمة ويكره ان يقول المملوك للمالك رب بل يقول سيدي ومولاي ويكره ان يقول  
 السيد له سيدي أو أمي بل يقول غلامي أو جاري أو فتاتي ولا كراهة في اضافته الى غير  
 المكاف كرب الدار ورب الغنم ويكره ان يقال للفاسق والمتهم في دينه يا سيدي (ويجوز) للمالك  
 (مخارجته) أي ضرب خراج على رقيقه اذا كان مكافا (بشرط رضاهما) أي المالك ورقيقه فليس  
 لاحدهما اجبار الاخر هاهنا لأنه عدم معاوضة فاعتبر فيه التراضي والاصل فيه اخبر العجيين انه صلى الله  
 عليه وسلم أعلى أبا طيبة لما سجنه صاعين أو صاعين ثم رأوا أمه ان يخففوا عنه من خراجه ونقلت عن  
 جميع من الصحابة رضي الله تعالى عنهم أجمعين روى البيهقي انه كان لزيد ألف مملوك تؤدى اليه الخراج  
 ولا يدخل بيته من خراجهم شي بأبل بصدق به \* (تنبه) \* يستفيد الرقيق بالخارجة ما يستفده  
 الرقيق بالسكابة من بيع وشراء ونحو ذلك (وهي خراج) معلوم بضره السيد على رقيقه (بؤديه)  
 مما يكسبه (كل يوم أو أسبوع) أو شهر أو سنة أو نحو ذلك على حسب انفاقه أو شترط قدرته على  
 كسبه مباح وان يكون ذلك فاضلا عن مؤنته ان جعلت في كسبه فلو لم يف كسبه بخراجه لم تصح  
 مخارجته كما صرح به الماوردي وغيره قال الشافعي رضي الله تعالى عنه في الام والمختصر وعنه الامام  
 من ان يجعل على أمته خراجا الا ان يكون لها عمل دائم أو غاب وكذا العبد اذا لم يطاق العمل وروى بسنده  
 الى عثمان في خطبته لا تكافوا الصغير الكسب فيسرق ولا ابامارية غيره ذات الصنعة فتكسب بطرحها  
 قال الامام وهذا مما تجب مراعاته والاصل فيها الاباحة فكان السيد أباحه لزيد فيما اذا وفي وزاد كسبه  
 توسعا عليه في النفقة وقد يعرض لها عوارض تخرجها عن ذلك فهي جائزة من الجانبين ومؤنته تجب  
 حيث شرطت من كسبه أو من مال سيده ويجوز النقص في بعض الايام بالزيادة في بعضها (وعليه) أي  
 صاحب دواب (علف دوابه) المحترمة (وسقيها) أو تخليتها للرعي وورود الماء ان كنفته فان لم تكف  
 به كجرب الارض ونحوه أضاف اليه ما يكفها وذلك لحرمه الروح وخبر العجيين دخلت امرأة النار في  
 هرة حبستها لا هي أطعمتها ولا هي أرسلتها تأكل من خشاش الارض بفتح الخاء وكسرها أي هوامها  
 والمراد بكفاية الدابة وصواها الاول الشبع والرعي دون غايته او يخرج بالمستمر غيرها كالقواسيق الخمس  
 \* (تنبه) \* العلف بفتح اللام معطوف الدواب وباسكانها مصدر ويجوزها بالامرات وضبطه المصنف  
 بخطه ههنا وفيما يأتي بالاسكان (فان امتنع) أي امتنع المالك من ذلك وله مال (أجبرني) الحيوان (المأكول)  
 (على) احد ثلاثة أمور (بيع) له أو نحوه مما يزيل ضرره (أو عاف أو ذبح أو أجبر (في غيره على) احد  
 أمرين (بيع أو علف) ويحرم ذبحه للنهي عن ذبح الحيوان الا لأكاه وانما أجبر على ذلك ضرورة  
 الهلاك فان لم يفعل ناب الحاكمة في ذلك على ما مر او يقتضيه الحال فان لم يكن له مال باع الحاكمة الدابة  
 أو جزأها أرا كراهة عليه قال الاذري ويشبه ان لا يباع ما أمكن اجارته وحكي عن مقتضى كلام  
 الشافعي والجمهور فان نعت ذلك فعلى بيت المال كفايتها فان تعذر فعلى المسلمين كنفه في الرقيق وبأني

نفسه مأمراً ثم ولو كانت دابته لا تملك ككذب لزمه أن يكفها أو يدفعها لمن يحسب له الانتفاع به قال الأذري  
 أو برأسه أو لو كان عنده ميوان يؤكل وآخراً يؤكل ولم يجد الانتفاع أحدهما وذهب به فما فهل يقدم  
 نفقة مالا يؤكل ويذبح ما يؤكل أو يذبح ما فيه احتمالان لابن حبيب السلام قال فأن كان الماء كقول  
 بساوى ألفاً وغيره بساوى درهمين فمأخوذ واحتمال له وينبغي أن لا يتردد في ذبح الماء كقول فقهاء قالوا في  
 التيمم أنه يذبح شأنه ككذبه المحترق فإذا كان يذبح لنفس الكعب في الأولى أن يذبح لياً كل ويغسل النفقة  
 لغيره نعم أن اشتدت حاجته لأمه كقول لم يجوز ذبحه كأن كان جلاً وهو في برية متى ذبحه انتفاع به فيها (تبيينه) \*  
 يجوز غصب العلف للذابة وغصب الحيا لجراستها ولكن بالبدل أن تعين أو لم يباعا كما يجب سقيها الماء  
 والعدول إلى التيمم ويجوز تكليفها على الدوام مالا يتأق في الدوام عليه (ولا يجب) المالك من لبن دابته  
 أي يحرم عليه أن يحلب (ما ضر ولدها) لأنه غذاؤه لأنه كولد الأمة ولا يمسى عنه كما يحرم ابن حبان وأنما  
 يجب ما مضى عن ربي ولدها قال الروياني وبعني بالرى ما يقبضه حتى لا يموت قال الرافعي وقد يتوقف  
 بالاكتفاء به - إذا قال الأذري وهذا التوقف هو الصواب الموافق لكلام الشافعي والاصحاب وهذا  
 طاهر ينبغي الجزم به وله أن يعدل به إلى لبن غيره أمه أو استمره والا فهو أقرب إلى أمه ولا يجوز الحلب  
 إذا كان يضرب بالهيمه أقله علفها كما يفعله عن النخلة وفراء ولا ترك الحلب أيضاً إذا كان يضربها وإن  
 لم يضربها كره تركه للأضاعة (فروع) - بين أن لا يستغنى الحلب في الحلب بل يدعى في الضرع شباناً وإن  
 يقص أطفاره إلا يؤذنها قال الأذري وبناؤه أنه إذا تقاضى طول الانطافار وكان يؤذنها لا يجوز له حلبها  
 ما لم يقص ما يؤذنها ويحرم جزاء موفين أصل الظاهر ونحوه وكذا حلقه لمساقفه من تعذيب الحيوان  
 قاله الجويني ولا ينافيه نص الشافعي في حرمة على الكراهة ما أوزان براديهما كراهة لغيرهم كما قاله  
 الزركشي والظاهر كما قال الدميري أنه يجب أن يابس الشبل والبعال والجبر ما يقبض الحمار والبرد الشديد  
 إذا كان ذلك يضربها (ومالاً روح له كفنة ودار لا يجب) على مالكه الملتاق النصرف (عمارها) أي  
 ما ذكره من القناعة والدار فإن ذلك تنبيه لأمه ال ولا يجب على الإنسان ذلك ولا يكره تركها لا إذا أدى  
 إلى الحراب يكره هكذا حال الشيخان قال الأسنوي ونفيته عدم تحريم اضاعة المال لكم ما ضر حالي موضح  
 بضررها كالقضاء المتاع في البحر بلا خوف قاله الصواب أن يقول بضررها أن كان سببها عملاً كالقضاء المتاع في  
 البحر به عدم تحريمها أن كان سببها ترك أعمال تشق عليه ومنه ترك سقى الأشجار والمرهونة بتوافق العائد  
 فانه بائناً خلافاً للرويان قال ابن العماد في مسئلة ترك سقى الأشجار ضرورة أنها أن يكون لها ثمران تفنى  
 بموتها سببها والا فلا كراهة قطعاً قال ولو أراد ترك سقى الأشجار لا جمل قطعها للبناء أو الوفود  
 ولا كراهة قطعاً أما المحجور عليه فعلى ولبه إصلاح زرعه بسقى وغيره وعمارة داره ويجب على ناظر  
 الأوقاف حفظها وقابها ومستغلها (تبيينه) \* احتراز المصنف بما لا روح فيه عن كل ذي روح محترمة  
 فانه يجب على مالكه القيام بمصلحته في ذلك الفصل بجماعه ملة فيجب أن يبقى له شيئاً من العسل في الكوارة  
 بقدر حاجته أن يكفه غيره والاد لا يجب عليه ذلك قال الرافعي وقد قبل تشوي له دجاجة وبلفها بساب  
 الكوارة فبدأ كل منها ومن ذلك دود القز يبيش بورق التوف فعلى مالكه علفه منه وتخلبته لا كاله  
 أن وجد للتلامي ك بغير فائدة وبيع فيه ماله كالبهيمة ويجوز تجليفه بالشمس عند حصول نوله وإن  
 أهلكه لحصول فائدته كذبح الحيوان المأكل (خاتمة) \* الزيادة في العمارة على قدر الحاجة  
 بخلاف الأولى قال في أصل الروضة وورب قسب بكرائها ورحم أن الرجل لبؤجر في نفقته كلها إلا في هذا  
 التراب قال ابن حبان معناه لا يؤجر إذا أنفق فيما اضلاعى يحتاج اليه من البناء ويكره الإنسان أن  
 يدعو على نفسه وولده وخادمه وماله لما روى مسلم في آخر كتابه وأبو داود عن جابر بن عبد الله قال قال  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تدعوا على أنفسكم ولا تدعوا على أولادكم ولا تدعوا على خدمكم ولا تدعوا

على آء والكم لا توافقه وامن الله ساعة بسئل فيها علماء فيستجيب له وقد ضعف الناس محمد بن الحسن  
 المفسر مع جلالة الرواية عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الله تعالى لا يقبل دعاء حبيب على  
 حبيبه وهو ضعيف عند الدارقطني وغيره وروى أبو موسى عن ابن عباس ان أوس بن ساعدة الانصاري  
 دخل على النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ان لي بنتاً وأنا أدعو عليها بالموت فقال يا ابن ساعدة  
 لا تدعو عليها فان البركة في البنات هن الخجالات عند النعمة والمنعيات عند المصيبة والممرضات عند  
 الشدة نفاهن على الارض ورزقهن على الله والله سبحانه وتعالى أعلم وقد تم شرح الربع  
 الثالث بحمد الله وعونه وحسن توفيقه وصلى الله على سيدنا محمد خاتم النبيين وامام  
 المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين وسلم قال مؤلفه رضي الله تعالى عنه ونفع  
 ببركانه وبركات علومه قد تم شرح الربع الثالث بحمد الله وعونه  
 وحسن توفيقه يوم الثلاثاء المبارك تاسع عشر جمادى  
 الآخرة من شهر سنة اثنين وستين وتسعمائة على  
 يد مؤلفه محمد الخطيب الشربيني الشافعي نفع  
 الله تعالى به مؤلفه ومن قرأه أو نقله أو  
 نقل منه أو طالع فيه ودعا لمن كان  
 سيافى تأليفه والديه  
 وجميع المسلمين  
 والمسلمات  
 آمين

\* (تم الجزء الثالث من معنى المنهاج ترمح بين المنهاج للعلامة الخطيب) \*  
 \* (ويليه الجزء الرابع أوله كتاب الجراح) \*

« (مقدمة الجزء الثالث من مبحثي المحتاج لمعرفة معاني ألفاظ المتباح للبرزخية الشيخ محمد الحلي) »  
 « (الشرعي وجوباته تعالى) »

صفحة	مبحث	صفحة	مبحث
٢	(كتاب الفرائض)	٢٥٨	فصل في الاختلاف في الخلع أو عودته
٦	فصل في بيان الفروض وأحكامها	٢٥٩	(كتاب الطلاق)
١١	فصل في الحب ٤٣ فصل في بيان إرث الأولاد	٢٦٥	فصل في جوارث وبقية الطلاق للزوجة
١١	فصل في بيان إرث الأب والجد	٢٦٧	فصل في شرائط العقد في الطلاق
١٦	فصل في إرث الحوائض ٩٩ فصل في الإرث بالولاء	٢٧٢	فصل في بيان الولاية على محل الطلاق
٢٠	فصل في ميراث الجدة مع الأنوة	٢٧٣	فصل في تعدد الطلاق بنية العود في وقت واحد
٢٢	فصل في إرث مسلم ولا كافر	٢٧٨	فصل في الاستثناء
٢٨	فصل في أصول المسائل وما يؤول منها	٢٨١	فصل في الثلث في الطلاق
٣٦	كتاب الوصايا ١٤ فصل في الوصية برأيه على الثلث	٢٨٥	فصل في طلاق السني وغيره
٤٦	فصل في بيان المرض الموتى وصحة	٢٩٠	فصل في تعليق الطلاق بلاؤفان وما يذ كرمه
٥١	فصل في أحكام الوصية	٢٩٦	فصل في تعليق الطلاق بالحل والحبس وغيره
٦٠	فصل في الأحكام المنعوية	٣٠٢	فصل في الإشارة للطلاق بالاصابع
٦٧	فصل في الرجوع عن الوصية ٩٦ فصل في الوصاية	٣٠٥	فصل في أنواع من التعليق
٨٦	(كتاب قسم النفي والعنف)	٣١١	(كتاب الرجعة) ٣١٧ (كتاب الإيلاء)
١٤٥	فصل في موانع ولاية النكاح	٣٢٢	فصل في أحكام الإيلاء من ضرب مدة وغيره
١٧٢	فصل فيما يجمع النكاح من الرق	٣٢٦	(كتاب العاهر)
١٧٦	فصل في نكاح من تحلل ومن لا تحلل	٣٢٩	فصل في أحكام النكاح من وجوب كفارة الخلع
١٨٠	(كتاب نكاح المثل)	٣٣٢	(كتاب الكفاءة) ٣٣٩ (كتاب المعلن)
١٨٤	فصل في حكم زواج الكافر	٣٤٤	فصل في عقد الزوج زوجة خاصة
١٨٩	فصل في حكم موت الزوجة	٣٤٦	فصل في كيفية الأمان
١٩٠	(باب الجوار والاعراف ونكاح العبد)	٣٥٢	فصل في المقصود الأصلي من المعلن
١٩٨	فصل في الاعراف ومن يجب له وعلمه	٣٥٤	(كتاب العدد) ٣٥٨ فصل في العدد بوضع الخلع
٣٠٢	فصل في نكاح الرقيق من عبد أو أمة	٣٦١	فصل في تدانيل عدتي المرأة
٣٠٦	كتاب الصداق ٢١١ فصل في الصداق الفاسد	٣٦٣	فصل في معاينة المطلق المأتمدة
٣١٤	فصل في التفويض مع ما يذ كرمه	٣٦٤	فصل في عدوة حائل أو سائل
٣١٦	فصل في ضابط مهر المثل	٣٧٠	فصل في مكنى المعتدة
٣١٨	فصل في مسألة المهر ٢٢٥ فصل في أحكام المنة	٣٧٦	(باب الاستبراء) ٣٨١ (كتاب الرضاع)
٣٢٦	فصل في التحالف عند النزاع في المهر المسمى	٣٨١	فصل في طر بيان الرضاع على النكاح مع الغرم
٣٢٨	فصل في الوليمة واستحقاقها	٣٨٩	فصل في الإفراز والرضاع والاختلاف فيه
٣٣٤	(كتاب القسم والتشوز)	٣٩١	(كتاب النفقات)
٣٤٣	فصل في حكم الشقاق بالاعتدى	٤٠٠	فصل في وجوب النفقة وموانعها
٣٤٤	(كتاب الخلع)	٤٠٦	فصل في حكم الاعسار بوجبة لزوجة
٣٥٠	فصل في الفرق بين الخلع والطلاق	٤١٥	فصل في حقيقة الحضانة وصفات الحاضن
٣٥٣	فصل في الألفاظ الممرمة للمعوض	٤٢٣	فصل في كفاية رقيقه وتفقه وكسوة الخلع